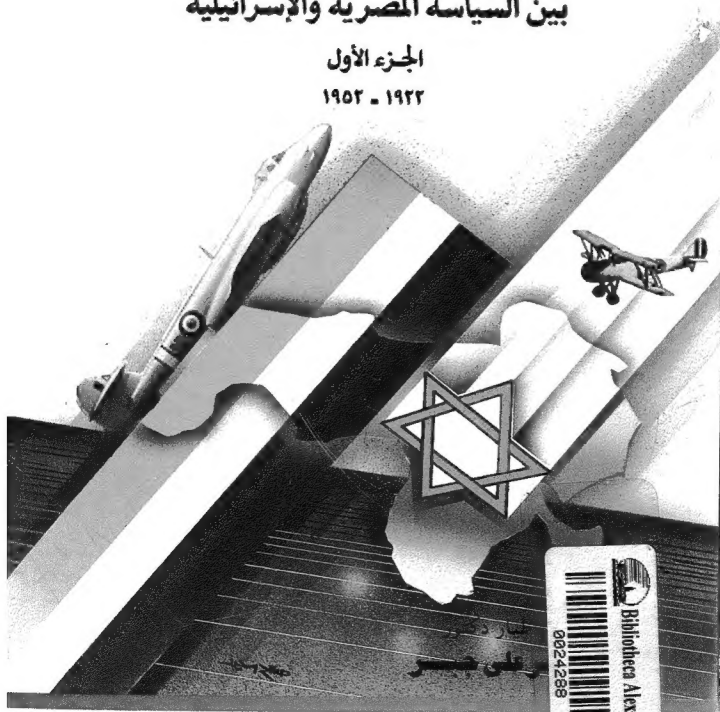


القوة الجوية

بين السياسة المصرية والإسرائيلية

الجزء الأول

١٩٥٢ - ١٩٢٢



المكتبة الأكاديمية

القوة الجوية

بين السياسة المصرية والإسرائيلية

الجزء الأول

١٩٥٢ - ١٩٢٢

القوة الجوية

بين السياسة المصرية والإسرائيلية

الجزء الأول

١٩٥٢ - ١٩٢٢

تأليف

لواء طيار دكتور

جبر على جبر



الناشر

المكتبة الأكاديمية

١٩٩٣

حقوق النشر

الطبعة العربية الأولى : حقوق التأليف والطبع والنشر © ١٩٩٣
جميع الحقوق محفوظة للناشر:

المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير - الدقى - القاهرة

تليفون: ٢٤٩١٨٩٠ / ٢٤٨٥٢٨٢

تلكس: ABCMN U N ٩٤١٢٤

فاكس: ٢٠٢ - ٢٤٩١٨٩٠

لا يجوز إستنساخ أى جزء من هذا الكتاب أو نقله بأي طريقة كانت إلا بعد
الحصول على تصريح كتابى من الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم
سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت
السميع العليم

صدق الله العظيم

إهداء

إلى أرواح الشهداء الذين ذابوا عن سماء مصر
والرواد الذين مهدوا الطريق
والأجيال التي أكملت المسيرة

تقديراً لنورهم وعرفاناً بفضلهم

الفهارس

المحتويات

الفصل	الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٢٩
تمهيد	بدء عصر الطيران ومصر تحت الاحتلال	٣٣

الباب الأول

تأسيس القوة الجوية المصرية والإسرائيلية (١٩٢٢ - ١٩٤٧)

٤٢	الفصل الأول: في ظلال الاحتلال.....
	(السياسة المصرية في ظلال الاحتلال البريطاني قبل معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على نشأة القوة الجوية المصرية).
٤٣	أولا :
٤٧	ثانياً :
	السياسة المصرية في ظل تصريح ٢٨ فبراير وأثرها على إنشاء القوة الجوية المصرية.
١١١	الفصل الثاني: في ظل معاهدة الصداقة والتحالف.....
	(السياسة المصرية في ظل الوجود البريطاني بعد معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على تأسيس واستخدام القوة الجوية المصرية حتى عام ١٩٤٥).
١١٣	أولا :
	الجوانب العسكرية للمعاهدة وطبيعة العلاقات المصرية البريطانية بعد إبرامها.
١١٩	ثانياً :
	أثر الجوانب العسكرية للمعاهدة على بناء ودور القوة الجوية المصرية قبل الحرب العالمية الثانية.
١٤٧	ثالثاً
	أثر تطبيق المعاهدة خلال الحرب على تطور واستخدام القوة الجوية المصرية.

- ٢٠٧ **الفصل الثالث: جذور الصراع**
- (أثر السياسة المصرية والصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ على بناء القوة الجوية للطرفين) .
- ٢٠٩ : أولا : أبرز المتغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت على السياسة المصرية بعد الحرب.
- ٢١٠ : ثانيا : تطور العلاقات المصرية - البريطانية وأثرها على تطور بناء القوة الجوية المصرية.
- ٢٥٠ : ثالثا : تطور المشروع الصهيوني في فلسطين وأثره على تأسيس القوة الجوية الإسرائيلية.
- ٢٦٤ : رابعا : السياسة المصرية في مواجهة المشروع الصهيوني وأثرها على تطور القوة الجوية المصرية.

الباب الثاني

قيام الدولة اليهودية وبداية الصراع

(ديسمبر ١٩٤٧ - يوليو ١٩٤٩)

- ٢٧٥ **الفصل الرابع:**
- المرحلة الأولى من الحرب.....**
- (الحرب غير المعلنة، من مشروع التقسيم إلى إعلان الدولة اليهودية، ديسمبر ١٩٤٧ - مايو ١٩٤٨) .
- ٢٧٧ : أولا : سمات الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى ومراحلها.
- ٢٧٩ : ثانيا : أثر السياسة الصهيونية في المرحلة الأولى للحرب على
- ٣٠٦ : ثالثا : تطور واستخدام القوة الجوية اليهودية.
- أثر السياسة المصرية بعد قرار التقسيم على إعداد القوة الجوية المصرية.
- ٣٦١ **المرحلة الثانية من الحرب.....**
- (بداية الحرب المعلنة، من قيام الدولة اليهودية حتى بداية

٣٦١	أولا :	تطور الموقف السياسى والعسكرى خلال المرحلة الثانية.
٣٧٠	ثانيا :	أثر السياسة المصرية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثانية.
٣٨١	ثالثا :	أثر السياسة الإسرائيلية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثانية.
٣٩٠	رابعا :	إنعكاس السياسة المصرية والإسرائيلية على استخدام القوة الجوية للطرفين.
٤١٣	الفصل السادس :	المرحلة الثالثة من الحرب (الإنحدار نحو النهاية المحتومة، من بداية الهدنة الثانية حتى هدنة رودس، ١٨ يوليو ١٩٤٨ - ٢٠ يوليو ١٩٤٩).
٤١٥	أولا :	تطور الموقف السياسى والعسكرى خلال المرحلة الثالثة.
٤٤١	ثانيا :	أثر السياسة الإسرائيلية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثالثة.
٤٥١	ثالثا :	أثر السياسة المصرية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثالثة.
٤٧٨	رابعا :	أثر السياستين الإسرائيلية والمصرية على استخدام القوة الجوية للطرفين خلال المرحلة لثالثة.
٥٢٨	خامسا :	هدنة رودس.

الباب الثالث

من الهدنة إلى الثورة

(١٩٤٩ - ١٩٥٢)

٥٣٥	الفصل السابع :	فى ظل المحادثات العسكرية المصرية وسياسة الحياد الإسرائيلية (أثر السياسة المصرية والإسرائيلية فى أولى سنوات
-----	----------------	--

الهتة على تطور القوة الجوية للطرفين، يناير - ديسمبر (١٩٤٩).	
أولا : سمات مرحلة ما قبل الثورة وانعكاسها على الساسة المصرية والإسرائيلية.	٥٢٧
ثانيا : أثر الساسة المصرية على تطور بناء القوة الجوية فى أعقاب الجولة الأولى.	٥٢٨
ثالثا : أثر الساسة الإسرائيلية على تطور بناء القوة الجوية فى أعقاب الجولة الأولى.	٥٦٠
الفصل الثامن: ما بين إلغاء المعاهدة والإنحياز الإسرائيلى إلى الغرب .	٥٧٣
(أثر الساسة المصرية والإسرائيلية فى سنوات ما قبل الثورة على تطور القوة الجوية للطرفين، يناير ١٩٥٠ - يوليو ١٩٥٢).	
أولا : أثر الساسة المصرية فى سنوات ما قبل الثورة على تطور القوة الجوية.	٥٧٥
ثانيا : أثر الساسة الإسرائيلية فى ظل الانحياز إلى الغرب على تطور القوة الجوية.	٦٣٧
الخرائط	٦٦٧
الملاحق	٦٨٧
المصادر	٨٢١

قائمة الملاحق (الوثائق)

رقم الصفحة	البيان	مسلسل
٦٨٩	Air 2/1066, 1A, Air officer Commanding Royal Air Force, Middle East, to the Secretary (Air Ministry), secret letter, No. GS/1023, 2.12.1922.	١
٦٩١	Air 2/1066, 39A, Note on the present situation, 25.7.1925.	٢
٦٩٢	Air 2/ 1066, 58A, Swan (A. O. C. R. A. F. M. E.) to the Secretary (Air Ministry), secret letter, No. ME/2259/ Air 1, 1. 8. 1925.	٣
٦٩٧	Air 2/1066, 140A, J. A. Webster (Air Ministry) to A. O. C. R. A. F. M. E, letter, No. 327, 9. 5. 1927.	٤
٧٠٠	Air 2/1066, 199D, Maurice Peterson (First Secretary) to M. G. Charlton Spinks, confidential and immediate letter, No. 16329/165, 2.1.1929.	٥
٧٠٢	Air 2/1066, 199F, Gaafar Wali (Minister of war and Marine) to spinks (Inspector General), letter, No. M.D/8-3-D (7019), 15.1.1929.	٦
٧٠٣	Air 2/1066, 276A, F.R. Scarlett to C.A.S., secret letter, No. M.E/ FRS/1, 4.6.1930.	٧
٧٠٤	Air 2/1066, 287A, Headquarters, R. A. F.M.E., to Air Ministry, secret tel., No., A.M. 1531, 31.7. 1930.	٨
٧٠٥	وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٣، ملف تابع ٢٥ - ١٠، رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الحربية والبحرية، خطاب رقم ١٦٥ - ٥٢/٣، ٣٠ سبتمبر ١٩٣١.	٩

- ٧٠٦ Air 2/1066, F.T. to S.6, secret minute, No. 282, ١٠
12.7.1930.
- ٧٠٧ وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ١١
تابع ٢٥ - ١٠، بالمر (المفتش العام بالنيابة) إلى وزير
الحربية، خطاب رقم E.A.A.F. /36، ١١ يوليو ١٩٣٢
(وثيقة باللغة الإنجليزية).
- ٧٠٨ Air 2/2768, 1A, Cornwall (C.M.M.) to the Secretary ١٢
of the Air Ministry, confidential letter, No. M/6, 6.5.
1937.
- ٧١١ Air 2/2768, 1B, Half-Yearly Report No. 1 on the ١٣
Egyptian Army Air Force, 26.4. 1937.
- ٧١٩ Air 2/2768, 7B, Half-yearly Report No. 5 on the ١٤
Egyptian Army Air Force, November 1938 to April
1939.
- ٧٢٩ وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٠، ملف ١٥
٢-٣/ س ج، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع،
خطاب رقم س ط ١/١٥، ٢٥ نوفمبر ١٩٣٩.
- ٧٣٢ وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٠، ملف ١٦
٢-٣/ س ج، نيكول (قائد القوات البريطانية بالشرق
الأوسط) إلى وزير الحربية والبحرية، خطاب سرى
جدا، رقم S.21196، ٢ نوفمبر ١٩٣٨ (وثيقة باللغة
الإنجليزية).
- ٧٣٣ وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٠، ملف ١٧
٢-٣/ س ج، حسين سرى (وزير الحربية والبحرية)
إلى نيكول (قائد القوات الجوية البريطانية بالشرق
الأوسط)، خطاب سرى رقم 9-1/2، ٧ نوفمبر ١٩٣٨
(وثيقة باللغة الإنجليزية).

٧٣٤	وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٠، ملف ٢-٣/س . ج، نيكول (قائد القوات الجوية البريطانية بالشرق الأوسط) إلى حسين سرى (وزير الحربية والبحرية)، خطاب سرى، رقم DO/S. 21196/14، ٢٨ يناير ١٩٣٩ (وثيقة باللغة الانجليزية).	١٨
٧٣٧	وزارة الدفاع (مكتب المشير) حافظة رقم ٢٠، ملف ٢-٣/س . ج، حسين سرى (وزير الدفاع الوطنى) إلى نيكول (قائد القوات الجوية البريطانية بالشرق الأوسط)، خطاب سرى، رقم 2-1/8، ١٢ فبراير ١٩٣٩ (وثيقة باللغة الإنجليزية).	١٩
٧٣٨	Air 2/2768, 18B, Half-Yearly Report No. 8 on the Royal Egyptian Air Force, April to October 1940.	٢٠
٧٤٥	Air 2/2768, 17A, Macready (C.B.M.M) to the Under-Secretary of State (Air Ministry), secret letter, No. M/6/4, 21.4.1940.	٢١
٧٤٧	Air 2/2768, 18A, Stone (C.B.M.M) to the Under-Secretary of State (Air Ministry), secret letter No. M/6/4, 6.12.1940.	٢٢
٧٤٨	Air 2/2768, 29B, Half-Yearly Report No. 12 on the Royal Egyptian Air Force, May to October 1942.	٢٣
٧٥٦	وزارة الدفاع (مكتب المشير) حافظة رقم ٢٢، ملف ٢/٨/س ج، رئيس هيئة أركان حرب الجيش إلى وزير الدفاع، خطاب سرى، رقم را ح/ج/٢ (٢٩٦)، ١٧ مارس ١٩٤٥ (مرفق به مذكرة خاصة بتطوير الجيش المصرى وزيادة قوته).	٢٤

- ٢٥ وزارة الدفاع (مكتب المشير) حافظة رقم ٢٢، ملف ٧٦٥
٨/٨/س ج، وزير الدفاع الوطنى إلى رئيس الديوان
الملكى، خطاب ، رقم ١٢٠١/١/٤٤١، ٣١ مايو ١٩٤٥
(مرفق به مذكرة عن مستقبل تبعات وتنظيم الجيش
وسلاح الطيران المصرى).
- ٢٦ F.O 371/45947, J 1978, Killearn (Cairo) to Eden
(F.O), secret letter, No. 773, 29.5.1945. ٧٧٢
- ٢٧ وزارة الدفاع (مكتب المشير) حافظة رقم ١٩، ملف ٧٧٣
٢١-١ س ج مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع
الوطنى، خطاب سرى، رقم ٤٦/٢/٣٢ / عمومى / ١،
٢٨ أكتوبر ١٩٤٥ (مرفق به ملحقين عن القوة التقريبية
اللازمة لبدء الدفاع عن مصر لأمين وصول إمدادات
الحلفاء وتكلفة بناء هذه القوة).
- ٢٨ وزارة الدفاع (مكتب المشير) حافظة رقم ١٩، ملف ٧٧٧
٢١-١ س ج، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع
الوطنى، خطاب سرى، رقم ٤٦/٢/٣ / عمومى / ١،
٢٩ نوفمبر ١٩٤٥.
- ٢٩ وزارة الدفاع (مكتب المشير) حافظة رقم ١٩، ملف ٧٧٨
٢١-١ س ج، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع
الوطنى، خطاب سرى، رقم ٤٥/١٩/٩ عمليات، ٢٣
ديسمبر ١٩٤٥.
- ٣٠ Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 6902, Present strength of
the Royal Egyptian Air Force, 1.4.1947. ٧٨١
- ٣١ Air 20/6906, "A.C.A.S. (P) 9308, D.D.A.F.L. to
A.C.A.S. (P), secret minute , No. 185 / 9A, 3.2.1948. ٧٨٣
- ٣٢ Air 20/6906, 125/9A, N.D. Watson (Colonial
Office) to F.K. Roberts, secret letter, No.
V.C.A.S. 594, 27.3.1948. ٧٨٤

٧٨٥	Air 20/6906, 125/9A, Ernest Bevin to A. Henderson secret letter, No. V.C.A.S. 594, 30.3.1948.	٢٢
٧٨٦	Air 20/6906, 125/9A, H.Q. MED.M.E. to A.M., top secret tel., No. QX.707, 8.6.1948.	٢٤
٧٨٧	Air 20/6906, 125/9A, Air Ministry to H.Q. MED. M.E., top secret tel., No. HS.83, 9.6.1948.	٢٥
٧٨٨	F.R.U.S., 1949, Vol. VI, The Acting Secretary of State to the Embassy in Egypt, top secret tel., No. 2, 3.1.1949.	٢٦
٧٩٠	F.R.U.S., 1949, Vol. VI, John C. Ross to the Secre- tary of State, secret tel, No. 3., 4.1.1949.	٢٧
٧٩٢	F.R.U.S., 1949, Vol. VI, Editorial Note.	٢٨
٧٩٤	Air 20/6906, 125/9A, R. Campbell (Cairo) to F.O., secret tel., No. 1668, 2.12.1948.	٢٩
٧٩٥	F.O. 371/69289, J. 8282, Cairo to F.O., confidential tel., No. 1793, 29.12.1948.	٤٠
٧٩٦	F.O. 371/69289, Cairo to F.O., confidential tel., No. 1799, 29.12.1948.	٤١
٧٩٧	F.O. 371/69289, F.O. to Washington, secret tel. No. 13611, 29.12.1948.	٤٢
٧٩٨	F.R.U.S., 1948, Vol. V, part 2, The Acting Secretary of State to the United States Delegation at Paris, secret tel., No. 4957, 29.12.1948.	٤٣
٧٩٩	F.R.U.S., 1948, Vol. V, part 2, Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State, top secret, 30.12.1948.	٤٤
٨٠١	F.R.U.S., 1948, Vol. V, part 2, Not Verbale (Annex).	٤٥

أ٠٢	F.R.U.S., 1948, Vol. V, part 2, The Acting Secretary of State to the Special Representative of the United States in Israel, top secret tel., No. 281, 30.12.1948.	٤٦
أ٠٣	F.R.U.S., 1948 Vol. V, part 2, The Special Representative of the United States (Mc Donald) to the Acting Secretary of State, top secret tel., No. 350, 351, 31.12.1948.	٤٧
أ٠٥	F.R.U.S., 1949, Vol. VI, The Special Representative of the United States in Israel (Mc Donald) to the Secretary of State, top secret tel., No. 1, 1.1.1949.	٤٨
أ٠٧	F.R.U.S., 1949, Vol. VI, The Acting Secretary of State to the Special Representative in Israel (Mc Donald), top secret tel., No. 3, 3.1.1949.	٤٩
أ٠٩	F.R.U.S., 1949, Vol. VI, Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State top secret, 5.1.1949.	٥٠
أ١٢	F.R.U.S., 1949, Vol. VI, Memorandum of Conversation, by the Secretary of State to the President, secret, 10.3.1949.	٥١
أ١٥	F.O. 371/121819, H.E. (British Ambassador in Egypt) to Michael Wright (F.O.), top secret, draft letter, No. 4/6/499, 8.4.1949.	٥٢
أ١٩	F.O. 371/121819, Foreign Office to Cairo, top secret tel., No. 962, 16. 5. 1949.	٥٣
أ٢٠	Air 20/6906, A.C.A.S. (P) 4095, D.D.A.F.L. to A.C.A.S. (P), secret minute, No. 315, 9.8.1949.	٥٤

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	موقف القوة الجوية المصرية فى أبريل ١٩٤١.	١٧٦
٢	القوة المصرية الجوية التى أمكن حشدتها للعمليات فى فلسطين حتى ١٥ مايو ١٩٤٨.	٢٥٢
٣	تطور القوة البشرية فى السلاح الجوى المصرى، ديسمبر ١٩٤٧ - مايو ١٩٤٨.	٢٥٥
٤	التغيرات التى طرأت على القوة القتالية لطائرات السلاح الجوى المصرى، ١٥ مايو - ١٨ يوليو ١٩٤٨.	٢٧٧
٥	عدد وطراز ومهام طائرات السلاح الجوى المصرى خلال المرحلة الثانية من الحرب.	٢٨٠
٦	توزيع المجهود الجوى على مهام القوة الجوية التكتيكية خلال المرحلة الثانية من الحرب.	٢٩٨
٧	الفترات والمجهود الجوى وساعات الطيران ومتوسط عدد الطائرات المشتركة فى المرحلة الثانية من الحرب.	٣٩٩
٨	إجمالى عدد الطيارين والطائرات التى اشتركت فى القتال خلال المرحلة الثانية من الحرب.	٣٩٩
٩	إجمالى الدعم الذى وفرته القيادة السياسية للجانبين طوال الحرب.	٥٢٢
١٠	دعم الطائرات الذى وفرته القيادة السياسية للجانبين طوال الحرب.	٥٢٢

١١	انعكاس الدعم الجوي على القدرة القتالية للطرفين في المرحلة الثانية للحرب.	٥٢٤
١٢	انعكاس الدعم الجوي على القدرة القتالية للطرفين في المرحلة الثالثة للحرب.	٥٢٥
١٣	انعكاس الدعم الجوي على القدرة القتالية للطرفين خلال مرحلتى الحرب المعلنة.	٥٢٦
١٤	تشكيل القوة الجوية المصرية فى نهاية عام ١٩٥١.	٦٢١
١٥	مقارنة القوى للجانبين عام ١٩٥٢.	٦٦٥

قائمة الأشكال والخرائط

رقم الصفحة	البيان	مستند
	أولاً: الأشكال البيانية	
٥٢٥	تطور القدرة القتالية للقوة الجوية المصرية والإسرائيلية (١٥ مايو ١٩٤٨ - ٧ يناير ١٩٤٩).	١
٥٧٨	الاعتمادات المالية للسلاح الجوي المصري (١٩٤٨ - ١٩٥٢).	٢
	ثانياً: الخرائط (١)	
٦٦٩	أهداف ومهام الجيوش العربية.	١
٦٧١	خريطة تبين أن الجيوش العربية لم تمتد على القسم اليهودي في قرار التقسيم.	٢
٦٧٣	قتال الأيام العشرة (٨-١٨ يوليو ١٩٤٨).	٣
٦٧٥	عملية الموت للفزاة (مافيت لابوايش) ١٧-١٨ يوليو ١٩٤٨.	٤
٦٧٧	خطة العمليات "يوأب" ١٥-٢٢ أكتوبر ١٩٤٨.	٥
٦٧٩	سير العملية "يوأب" ١٥-٢٢ أكتوبر ١٩٤٨.	٦
٦٨١	العملية "هاهار" ١٨-٢٢ أكتوبر ١٩٤٨.	٧
٦٨٣	العملية "حوريب" ٢٥ ديسمبر ١٩٤٨ - ٧ يناير ١٩٤٩.	٨
٦٨٥	الدولة اليهودية تثبت أقدام احتلالها ١٩٤٨-١٩٤٩.	٩

(١) الخرائط منشورة من كتاب الحرب في أرض السلام (يافن من المؤلف) وأضاف إليها الباحث المطارات وأراضي الهبوط التي تم استخدامها خلال الجولة الأولى من الصراع المسلح.

قائمة المختصرات الإنجليزية

A.C.A.S. :	Assistant Chief of Air Staff.
A.C.M. :	Air Chief Marshal.
A.M. :	Air Ministry.
A.M.S.I.S. :	Air Ministry Secret Intelligence Service.
A.M.S.O. :	Air Member for Supply and Organization (Air Council).
A.O.C.R.A.F.M.E. :	Air Officer Commanding Royal Air Force Middle East.
B.M.M. :	British Military Mission.
C.A.S. :	Chief of Air Staff.
C.B.M.M. :	Chief of the British Military Mission.
C.in.C. :	Commanding in Chief.
C. of. S. :	Chief of Staff.
D.C.A.S. :	Deputy Chief of Air Staff. (Air Council).
D.D.A.F.L. :	Deputy Director of Cooperation and Foreign Liason.
D.D.O.I. :	Deputy Director of Information.
D.D.Pol. :	Deputy Director of Policy.
F.O. :	Foreign Office.
F.R.U.S. :	Foreign Relations of the United States.
F.T. :	Fighter Training.
H.E. :	His Excellency.
H.M. :	His Majesty.
H.Q. M.E. R.A.F. ;	Headquarters of Middle East Royal Air Force.
H.Q. MED. M.E. :	Headquarters of Mediterranean and Middle East.
H.Q. R.A.F. :	Hedquarters of Royal Air Force.

Ibid. :	Ibidem.
loc. cit.	loco citato (L).
M.E.A.F.	Middle East Air Force.
M.G. :	Major General.
n.d. :	no date.
op. cit. :	opere citato.
p. :	page.
pp. :	page to page.
P.S. :	Private Secretary.
S/L. :	Squadron Leader.
S. of S:	Secretary of State.
tel. :	telegram.
V.C.A.S. :	Vice Chief of Air Staff.
Vol. :	Volume.

شكر وتقدير

يشرفنى أن أتقدم بأخلص آيات الشكر والامتنان إلى الدكتور محمد جمال الدين المسدى، الذى تفضل بالإشراف على هذه الدراسة - عند تقديمها كرسالة دكتوراة إلى أكاديمية ناصر العسكرية العليا - واللواء طيار أ. ح/ سعد أحمد رفعت واللواء طيار أ. ح/ كمال الدين عبدالله درويش اللذين شاركا فى الإشراف بالتعاقب، لما قدموه جميعا من جهد وعون.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من ساعد فى تذليل الصعاب أمام هذه الدراسة، سواء بإتاحة الاطلاع على مصادرها الأصلية أو توضيح بعض الأحداث التى وردت فى سياقها.

وأخص بالشكر رفيقة الحياة التى جاء انجاز هذا العمل على حسابها، فقد أعطت دون كلل وصبرت دون ملل، ومنحتنى من الوقت ماكان من حقها، فلها منى خالص الشكر وعظيم الامتنان.

مقدمة

منذ أن تفجر الصراع العربي الإسرائيلي المسلح في أغسطس عام ١٩٤٨، ظلت القوة الجوية للجانبين تلعب دوراً بارزاً في هذا الصراع، بل إننا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إنها كانت دائماً مفتاح النصر في كل جولاته، ومن هنا تبرز أهمية التأريخ لهذه القوة ودورها في ذلك الصراع، حتى يمكن استخلاص الدروس المستفادة من ذلك التاريخ.

وتبحث هذه الدراسة في الدور الذي لعبته السياسة المصرية والإسرائيلية في بناء واستخدام القوة الجوية للجانبين، وانعكاس هذه السياسة على تطور هاتين القوتين حتى بداية دخولهما عصر النفاثات - كؤلى حلقات ذلك التاريخ.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى الاعتبارات التالية:

١ - تتناول هذه الدراسة نشأة وتطور القوة الجوية المصرية والإسرائيلية خلال ثلاثة عقود، تمثل إحدى أهم مراحل التطور السياسى المصرى والإسرائيلى، والتي انعكست على بناء واستخدام القوة الجوية لكل منها.

٢ - تتناول هذه الدراسة لأول مرة - ومن زاوية لم يسبق طرقها من قبل - تاريخ القوة الجوية المصرية والإسرائيلية بأسلوب علمى موثق.

٣ - تفتقر المكتبة العربية عامة والعسكرية على وجه الخصوص إلى الدراسات العلمية المتخصصة التى تتناول تاريخ القوة الجوية المصرية والإسرائيلية بشكل متصل، وتبرز التأثيرات السياسية المتبادلة على تطور كل منهما حتى معاهدة السلام بين البلدين عام ١٩٧٩.

وقد حاولت في البداية، سد هذه الثغرة بهذه الدراسة، إلا أنني وجدت أن فترة البحث - والتي تمتد أكثر من نصف قرن - لا يمكن تغطيتها فى كتاب واحد.

ومن ثم، اقتصر هذا الكتاب على الفترة التى تغطى المرحلتين الأولىين من تاريخ هاتين القوتين وهما:

١ - بناء واستخدام القوة الجوية المصرية والإسرائيلية حتى قيام الدولة اليهودية.

٢ - بداية الصراع بين هاتين القوتين وتطورهما حتى بداية دخولهما عصر النفايات.

على أن يتبعه أجزاء أخرى تغطي باقى جوانب الموضوع حتى معاهدة السلام المصرية والإسرائيلية.

وقد تم معالجة موضوع الدراسة باستخدام منهجين رئيسيين هما: منهج البحث التاريخي والدراسة المقارنة، وقد استخدم المنهج الأول للتوصل إلى العوامل السياسية وطبيعة السياسات التي أثرت على نشأة وتطور القوة المصرية والإسرائيلية، وطبيعة ذلك التأثير، أما الدراسة المقارنة فقد استخدمت للمقارنة بين سياسة البلدين والنتائج التي ترتبت عليها - بالنسبة للقوة الجوية - كلما كان ذلك ممكناً.

وقُسمت الدراسة إلى ثلاثة أبواب اشتملت على ثمانية فصول. وتم التمهيد لها باستعراض المناخ السياسي والعسكري في مصر، عند بدء تكوين القوى الجوية في العديد من دول العالم خلال العقدين الأولين من هذا القرن. وهو المناخ الذي كان يستحيل فيه إنشاء القوة الجوية المصرية آنذاك، بالرغم من إقامة مهرجان الطيران الدولي الثاني في سماء القاهرة في الثالث عشر من فبراير ١٩١٠ تحت رعاية الأمير أحمد فؤاد.

وتناول الباب الأول تأسيس القوة المصرية والإسرائيلية وتطورهما حتى قرار التقسيم. حيث عالج الفصل الأول أثر محصلة السياسة المصرية والبريطانية - في ظل تصريح ٢٨ فبراير - على إنشاء القوة الجوية البريطانية حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦، بينما تناول الفصل الثاني، أثر هذه السياسة على تطور تلك القوة في ظل معاهدة ١٩٣٦ والتزاماتها، أما الفصل الثالث، فقد تناول تأثير العلاقة المصرية/ البريطانية والسياسة المصرية تجاه تطور المشروع الصهيوني، على تطور بناء واستخدام القوة الجوية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية ومابعدها حتى قرار التقسيم، كما تناول ذلك الفصل تأثير تطور المشروع الصهيوني في فلسطين على إنشاء القوة الجوية الإسرائيلية حتى صدور ذلك القرار في نوفمبر ١٩٤٧.

وتعرض الباب الثاني، لأولى جولات الصراع المسلح بين إسرائيل والنول العربية وأثر هذه الحرب على تطور واستخدام القوة الجوية المصرية والإسرائيلية خلال تلك الجولة. حيث تناول الفصل الرابع انعكاسات السياسة المصرية والإسرائيلية على تطور واستخدام القوة الجوية

للجانبيين خلال مرحلة الحرب غير المعلنة (ديسمبر ١٩٤٧ - ١٤ مايو ١٩٤٨). بينما تناول الفصل الخامس، انعكاس سياسة البلدين خلال أولى مراحل الحرب المعلنة، على تطور واستخدام القوة الجوية للجانبين في تلك المرحلة، أما الفصل السادس، فقد تعرض لأثر سياسة البلدين على تطور واستخدام القوة الجوية للجانبين خلال آخر مراحل هذه الحرب.

وفي النهاية، غطى الباب الثالث، أثر السياسة المصرية والإسرائيلية على تطور القوة الجوية للطرفين في ظل الهدنة وحتى قيام الثورة. حيث تناول الفصل السابع أثر هذه السياسة على تطور قوتي الجانبين في ظل التعاون المصرى مع الغرب والحياد الإسرائيلى تجاه المعسكرين في أولى سنوات الهدنة. أما الفصل الثامن، فقد تناول أثر التحول الذى طرأ على السياسة المصرية والإسرائيلية على تطور القوة الجوية للجانبين، اعتباراً من عام ١٩٥٠ وحتى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢.

وقد واجه المؤلف عدة مشاكل خلال عمله في هذه الدراسة، كان أبرزها ندرة المصادر المصرية الأصلية المتاحة - التى تغطى فترة إنشاء القوة الجوية خلال العقدين الثالث والرابع من هذا القرن - وانحياز المصادر الإسرائيلية والغربية التى تيسرت للبحث، والتى حوت العديد من المغالطات، نظراً لأن معظم المصادر الأخيرة تندرج في إطار مذكرات السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، الذين لعبوا دوراً بارزاً في السياسة الإسرائيلية أو ساهموا في إنشاء وتطوير سلاحها الجوي. أما الجزء الآخر، فإنه يندرج في إطار الدراسات المنحازة التى تعبر عن وجهة النظر الإسرائيلية أو تشييع لها.

وقد تم التغلب على هذه المشاكل بالاعتماد على الوثائق الرسمية البريطانية والأمريكية بالإضافة إلى الدراسات العلمية والدراسات المصرية لكبار الأساتذة والباحثين التى تناولت موضوع البحث، بعد مناقشة ما بها من اختلاف عن الوثائق الرسمية، أما بالنسبة للمصادر الإسرائيلية والغربية المشايعة لها، فقد تم معالجة انحيازها وما بها من مغالطات باستخدام منهج البحث العلمى فى نقد الأصول، ومناقشة ما بها من مغالطات لاستخلاص الحقائق التاريخية من هذه المصادر.

وكانت أبرز مصادر المادة العلمية لهذه الدراسة هي:

١ - الوثائق المصرية غير المنشورة المحفوظة بدار الوثائق القومية ووزارة الدفاع والمتحف الحربي ومجلس الشعب.

٢ - الوثائق البريطانية غير المنشورة المحفوظة بقيادة القوات الجوية المصرية ودار الوثائق البريطانية.

٣ - الوثائق الأمريكية المنشورة والمحفوظة في المركز الثقافي الأمريكي بالقاهرة.

٤ - المذكرات المنشورة للسياسيين والعسكريين المصريين والإسرائيليين الذين لعبوا دوراً بارزاً في سياسة البلدين وإنشاء وتطوير قواتهما الجوية.

٥ - الدراسات المصرية والإسرائيلية الرسمية التي تناولت التاريخ العسكري للجانبين.

٦ - الرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة.

٧ - أقوال السياسيين والعسكريين المصريين الذين شاركوا في بعض الأحداث التي تناولتها الدراسة وأدلو بشهانتهم للمؤلف عن هذه الأحداث.

٨ - الدراسات السياسية والتاريخية والعسكرية لأساتذة الجامعات وكبار الكتاب والباحثين التي تناولت الصراع العربي الإسرائيلي وتطور القوات المسلحة لأطراف الصراع.

٩ - الصحف والمجلات المصرية التي تناولت بعض أحداث هذه الدراسة.

إلا أنه من الواجب أن نشير هنا إلى أن المؤلف اختلف مع بعض ما جاء في المصادر المصرية والإسرائيلية والأجنبية السابقة، وهو ماتم مناقشته في سياق هذه الدراسة، كما أن كل المصادر الإسرائيلية ومعظم الدراسات الأجنبية وبعض الدراسات المصرية التي تمت الاستعانة بها في هذه الدراسة، تعبر عن رؤية منحازة وتحوي العديد من المغالطات التي تحتاج من الباحث إلى تحقيقها بطريقة علمية - وهو ما حاوله المؤلف بالنسبة للمادة العلمية التي استخلصها من هذه المصادر. إلا أنه يمكن القول أن ما في هذه المصادر من قصور، لا يقلل من قيمتها كمصادر مفيدة للبحث العلمي الذي يتناول الصراع العربي الإسرائيلي وبحر السياسة المصرية والإسرائيلية في هذا الصراع، وانعكاس هذه السياسة على بناء واستخدام القوات المسلحة للجانبين، لما احتوته من مادة علمية مفيدة وغزيرة في هذا المجال.

وفي النهاية، فإنني أرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في هذا البحث بما يحقق الغرض منه، فقد حاولت أن أذلل أمامه الصعاب وأعطيه ماوسعني العطاء.

والله ولي التوفيق.

المؤلف

تَمهيد

بدء عصر الطيران ومصر تحت الاحتلال

عندما حقق رائد الطيران "أورفيل رايت" أول تطبيق ناجح في تاريخ البشرية بطائرته المروحية البسيطة عام ١٩٠٣، لم يكن يخطر بخلد ذلك الرائد آنذاك، أن اختراعه هذا سيُصبح - بعد أقل من عشر سنوات - أحد أهم أسلحة الصراع المسلح^(١).

فبعد أقل من ست سنوات، بدأ هذا الطائر الجديد يقزو العديد من جيوش الدول المختلفة، مشكلاً أحدث أسلحتها في ذلك الوقت. حيث بدأت فرنسا في تشكيل قواتها الجوية خلال شهر يونيو عام ١٩١٠، ثم ألمانيا في أكتوبر من نفس العام، تلتها بريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا خلال شهور فبراير ومارس وأغسطس عام ١٩١١ على التوالي. وأعقب هذه الدول. روسيا فتركيّا خلال شهرى يوليو وأكتوبر من عام ١٩١٢^(٢).

ولم يكن تشكيل القوى الجوية آنذاك قاصراً على الدول الكبرى، إذ إن دولاً أخرى أقل شأنًا كـبعض دول البلقان (رومانيا - بلغاريا - اليونان) بدأت في استخدام الطائرات - كأحد أسلحة الحرب اعتباراً من عام ١٩١٢. بل إن دولاً حديثة التكوين كجنوب أفريقيا بدأت في إنشاء قواتها الجوية عام ١٩١٥^(٣).

وفى الوقت الذى كانت فيه القوى الجوية تُشكل فى العديد من بلدان العالم المختلفة خلال العقدين الأولين من هذا القرن، كانت مصر تزحف تحت نير الاحتلال البريطانى منذ عام ١٩٨٢. ورغم إقامة مهرجان الطيران النولى الثانى فى سماء القاهرة فى الثالث عشر من

(١) Chant, Chris. and others, The Encyclopedia of Air Warfare (London: Salamander Books, 1977), p. 10.

Ibid., p. 15.

Idem.

(٢)

(٣)

فبراير ١٩١٠ - بتشجيع من الأمير أحمد فؤاد والحكومة المصرية - فقد تأخر مولد القوة الجوية المصرية حتى عام ١٩٣٢^(١).

ويعود ذلك التأخير في إنشاء تلك القوة - رغم قيام دول أخرى صغيرة أو حديثة التكوين بإنشاء قواتها في مطلع هذا القرن - إلى السياسة البريطانية تجاه مصر وجيشها من ناحية، والسياسة المصرية تجاه الاحتلال البريطاني والجيش المصري من ناحية أخرى.

وبالنسبة للسياسة البريطانية تجاه مصر بعد الاحتلال، فقد اختلف المؤرخون والكتاب في شأنها، وخاصة في سنوات الاحتلال الأولى. فبينما يرى عبد الرحمن الرافعي أن بريطانيا كانت تسعى دائماً إلى توطيد نفوذها في مصر، وترسيخ احتلالها كلما كانت الفرصة مواتية، بل واقفعا للأسباب التي تُسوّغ لها هذا الاحتلال^(٢)، يرى كل من الدكتور محمد جمال الدين المسدي والدكتور عبد العظيم رمضان أن هدف التدخل العسكري البريطاني عام ١٨٨٢ لم يكن الفتح والضم، وإنما كان هدفه الأساسي هو القضاء على الثورة العربية واستعادة الوضع الداخلي الذي كان قائماً قبل الثورة والانسحاب بعد ذلك. ثم عدلت بريطانيا عن فكرة الجلاء السريع واستقر رأيها تدريجياً على الاحتلال الدائم لمصر وعدم الانسحاب نتيجة لتطورات الثورة المهدية في السودان^(٣). ويضيف الدكتور المسدي إلى الثورة المهدية، طبيعة سياسة الحزب الحاكم في بريطانيا واتجاه العناصر الغالبة فيه، فضلاً عن سياسة "كرومر" الرامية إلى عدم الجلاء^(٤).

وقد ذهب كل من "بلنت" و"روشتين" مذهب عبد الرحمن الرافعي^(٥)، بينما رأى "فيشر" أن الإنجليز استولوا على مصر بالصدفة!!^(٦)، وهو قول شديد الغرابة.

إلا أن مايعنيننا هنا هو تلاحشي ذلك الخلاف في مطلع هذا القرن - مع بداية عصر الطيران

(١) قيادة القوات الجوية. السجل التاريخي، ج ٢ (القاهرة: قيادة القوات الجوية، بدون تاريخ)، ص ٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، ج ٢ (ط ٤): القاهرة دار المعارف، ١٩٨١ من ٢٥٩ - نفس المؤلف، الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي (ط ٤): القاهرة: دار المعارف ١٩٨٤، ص ٢٩٤، ٢٩٩.

(٣) د. عبد العظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٢٩.

(٤) د. محمد جمال الدين المسدي، لقاء شخصي، ٢٤ مايو، ١٩٨٧.

(٥) روشتين تيتور، خراب مصر: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠، ترجمة عبد الحميد العبادي، ومحمد بدران (ط ٢): بيروت: دار النهضة، ١٩٨١، ص ١٠، ١٦.

(٦) فيشر، أ. ل. تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ترجمة أحمد نجيب هاشم وجميع الضعيف (ط ٨): القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤، ص ٤٩٢.

وإنشاء القوى الجوية في العديد من الدول. حيث اتفق المؤرخون والكتاب على أن سياسة بريطانيا في مطلع القرن العشرين كانت تهدف إلى ترسيخ احتلالها لمصر.

وتحقيقاً لهذا الهدف، مارست بريطانيا سيطرتها على الخديو والحكومة المصرية، والزمتهما باتباع نصائحها!! . ومن خلال هذه النصائح الملزمة، نجحت بريطانيا في تسريح جيش الثورة العربية، وسحبت الجيش المصري من السودان، وألغت البحرية المصرية، كما سيطرت على مالية مصر والزمتهما بدفع نفقات الاحتلال^(١).

كما انفرد المعتمد البريطاني بسلطة القرار السياسي في مصر، وامتد ذلك ليشمل اختيار النظار، بل وسياسة العمل في النظارات المختلفة من خلال المستشارين البريطانيين الذين باشرُوا سلطة النظار فيها.

وبإعلان الحماية البريطانية على مصر في الثامن عشر من ديسمبر ١٩١٤، وإلغاء تبعيتها للدولة العثمانية وإعلان الأحكام العرفية عليها، تهيأت الظروف بشكل أفضل لإحكام قبضة بريطانيا على مصر. ومن ثم، كان الفشل مصير تلك المحاولات التي قام بها كل من السلطان فؤاد والقوى الوطنية - بعد الحرب العالمية الأولى وقبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - للسيطرة على الحكومة أو المشاركة في سلطة القرار السياسي^(٢).

إلا أنه بعد التغييرات السياسية التي حدثت في أعقاب تصريح ٢٨ فبراير، وإعلان دستور ١٩٢٣ أصبح كل من القصر والقوى الوطنية شركاء لسلطات الاحتلال في السلطة. كما تكدت المسئولية الوزارية أمام البرلمان بمقتضى الدستور^(٣).

تلك كانت سياسة بريطانيا تجاه مصر عامة قبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. أما بالنسبة للجيش المصري، فإنه يمكن القول، إنه كان أول أجهزة الدولة التي عنيت سلطات الاحتلال بالسيطرة عليها منذ اللحظة الأولى، وتميزت بصماتها عليه بالعمق والوضوح. فقد نجحت في

(١) عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال (ط ٤: القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ١٢ - ١٤.

(٢) سامي أبو التور، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢ - ١٩٣٦ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥).

ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) نفس المرجع، ص ١٩.

تسريع جيش الثورة العراقية، وأخضعت الجيش الجديد - والذي رأت ألا يزيد عن ستة آلاف جندي - للقيادة البريطانية المباشرة، وتولى سبعة وعشرون ضابطاً انجليزياً قيادة أفرقه والوئمة. وامتدت يد التعديل إلى كل صغيرة وكبيرة في الجيش لصالح الوجود البريطاني في مصر. وعُطِّلَت الورش والترسانات، وأُلغيت المعاهد العسكرية^(١).

وقد أدت تلك السياسة إلى عدم السماح بأي تنمية حقيقية لقدرات مصر العسكرية أو تطويرها، إلا عندما يخدم ذلك المصالح البريطانية. وخير مثال على ذلك: سماح سلطات الاحتلال بزيادة قوة الجيش عام ١٨٨٦ إلى عشرة آلاف جندي، بعد نجاح الثورة المهدية وتقدمها إلى مصر، مهددة الوجود البريطاني فيها. بل إن "فرانسيس جرينفيلد Francis Grenfell" - سردار الجيش المصري - طلب زيادة الجيش إلى أربعة عشر ألفاً وخمسمائة جندي. وخلال إعادة فتح السودان تحت القيادة البريطانية وصلت قوة الجيش إلى ١٦,٦٢٨ جندي^(٢).

إلا أنه بانتهاء فتح السودان والقضاء على الثورة المهدية تم تخفيض الجيش عام ١٩٠٠ بمقدار خمسة آلاف وخمسمائة ضابط وجندي^(٣).

وخلال الحرب العالمية الأولى ارتفعت قوة الجيش إلى سبع عشرة كتيبة من المشاة، وثلاثة بلوكات مشاة راكبة وبلوك سوارى، بالإضافة إلى خمس بطاريات مدفعية^(٤).

وما أن انتهت الحرب حتى خُفِّضَ الجيش مرة أخرى. حتى وصلت قوته عام ١٩٢٤ إلى ٩,١٧١ ضابط وجندي. أي لاتزيد قوته القتالية عن سبع أفرقة من المشاة وبطارية مدفعية وأفرقة سوارى^(٥).

وهكذا كانت السياسة البريطانية تجاه تنمية وتطوير الجيش المصري - تسير وفقاً لما تمليه مصالحها الاستعمارية. إلا أنها في كافة الأحوال لم تكن لتسمح بوصول هذا الجيش إلى القدر من القوة الذي يشكل خطراً على حاميته في مصر أو تبعده عن سيطرتها.

(١) د. عبد الهادي بكر، الوجود البريطاني في الجيش المصري ١٩٣٦ - ١٩٤٧ (ط ١: القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ٦.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦.

(٥) نفس المرجع، ص ١٩.

وحتى عندما أصدرت بريطانيا تصريحها المشهور في ٢٨ فبراير ١٩٢٢، واعترفت باستقلال مصر وإلغاء الحماية البريطانية عليها، فإن تحفظاتها الأربعة - التي اشتمل عليها ذلك التصريح - أفرغت ذلك الاستقلال من مضمونه الحقيقي، وأبقت الجيش المصري على حالته من الضعف خاضعا للسيطرة البريطانية حتى عام ١٩٣٦^(١). حيث أعطت هذه التحفظات لقوات الاحتلال حق الدفاع عن مصر والسودان وتأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية والمصالح الأجنبية فيها. وهو ما يلغى دور الجيش المصري في الدفاع عن وطنه ويفقده مبرر وجوده.

وفي ظل هذه الظروف وتلك الأوضاع، ولدت فكرة إنشاء القوة الجوية المصرية. ويرى الدكتور عبد العظيم رمضان أن اهتمام مصر بإنشاء سلاح جوى فى الجيش المصرى يعود إلى وزارة سعد زغلول الأولى عام ١٩٢٤، حين طلب وزير الحربية حسن حسين فتح اعتماد بمبلغ مائة وخمسين ألفاً من الجنيهات لإنشاء هذا السلاح^(٢). بينما يرى الدكتور عبد الوهاب بكر أن الحكومة المصرية اتخذت قرار إنشاء قوة جوية عام ١٩٢٥، عندما خصصت حكومة أحمد زور (الأولى) مبلغ مائة وخمسين ألفاً من الجنيهات لإنشاء القوة الجوية المصرية وتسليح الأورط المصرية بمدافع ماكينة^(٣). إلا أن الوثائق البريطانية توضح أن أول اهتمام مصرى بإنشاء قوة جوية، يعود إلى عهد وزارة عبد الخالق ثروت (الأولى) فى نوفمبر عام ١٩٢٢^(٤). كما سيتضح فى الفصل الأول من هذا البحث.

(١) استمرت السيطرة البريطانية على الجيش المصرى بواسطة السرداد حتى عام ١٩٢٤، ثم بواسطة المفتش العام حتى عام ١٩٣٦.

(٢) رمضان، الجيش المصرى فى السياسة، ص ٢١٢.

(٣) بكر، المرجع المشار إليه، ص ١٠٦.

(٤) Air 2/ 1066, 1A Air Officer Commanding Royal Air Force, Middle East to the Secretary (Air Ministry),

secret letter No. GS/ 1023, 2.12.1922., p. 1.

(ملحق ١)

Air 2/ 1066, 39A, Note on the present situation, 25.7.1925.

(ملحق ٢)

تأسيس القوة الجوية المصرية والإسرائيلية

أثر السياسة المصرية والإسرائيلية في ظل الاحتلال/ الانتداب
والوجود البريطاني على تأسيس واستخدام القوة الجوية المصرية
والإسرائيلية حتى قرار التقسيم
(نوفمبر ١٩٢٢ - نوفمبر ١٩٤٧)

الفصل الأول

فى ظلال الاحتلال

السياسة المصرية فى ظلال الاحتلال البريطانى قبل معاهدة ١٩٣٦

وأثرها على نشأة القوة الجوية المصرية

أولاً: الأوضاع السياسية المصرية قبل تصريح ٢٨ فبراير.

ثانياً: السياسة المصرية فى ظل تصريح ٢٨ فبراير، وأثرها على إنشاء القوة الجوية المصرية:

١ - فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير.

٢ - فى عهد الوزارة الدستورية الأولى.

٣ - فى أعقاب الإنذار البريطانى عام ١٩٢٤.

٤ - فى عهد وزارات الائتلاف.

٥ - فى عهد وزارات الأقلية.

الفصل الأول

فى ظلال الاحتلال

السياسة المصرية فى ظلال الاحتلال البريطانى قبل معاهدة ١٩٣٦

وأثرها على نشأة القوة الجوية المصرية

(١٩٢٢ - ١٩٣٦)

أولاً: الأوضاع السياسية المصرية قبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢:

منذ الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ وحتى معاهدة ١٩٣٦، كانت السياسة المصرية تدور حول محور واحد، هو التخلص من الاحتلال البريطانى، وإن تفاوتت سمات هذه السياسة تجاه الاحتلال تبعاً لضعف أو نمو تيار الحركة الوطنية فى مصر.

فنجده أنه فى سنوات الاحتلال الأولى، انحصر المد الوطنى على أثر هزيمة العُرابيين، وممارسات سلطات الاحتلال - التى سبق استعراضها فى تمهيد هذا البحث - وتولى الحكم نظارات ضعيفة استسلمت لسلطات الاحتلال ونصائحها الملزمة، كشرط لبقيائها فى الحكم^(١).

ومع تولى الخديو عباس حلمى الثانى الحكم عام ١٨٩٢، بدأ مدُّ الحركة الوطنية مرة أخرى، إلا أنها لم تكن من القوة التى تجعلها تقف فى وجه سلطات الاحتلال والحكومات المؤقتة بأمرها، خاصة وقد اختلفت نظرة الحزبين اللذين كانا يمثلان التيار الوطنى حينذاك - الحزب الوطنى وحزب الأمة - تجاه سلطات الاحتلال البريطانى.

فالحزب الوطنى كان ينظر إلى القضية المصرية على أنها مسألة نوبلية، ويتشبث بعلاقة مصر بالدولة العثمانية، كما كان يرى الاستعانة بالدول الأوروبية لإكراه بريطانيا على الجلاء، مع رفض الاتصال بسلطات الاحتلال أو التعاون معها^(٢).

(١) أبو الفتوح: المرجع المشار إليه، ص ٢٣، ٢٨.

أما حزب الأمة، فقد رفع لواء القومية المصرية بعيدا عن السيادة العثمانية، كما كان يرى أن الاحتلال البريطاني هو حالة تعكس ضعف الأمة وتخلفها. وأن ارتقاء الأمة سيؤدي بالضرورة إلى زوال الاحتلال. ومن ثم، كان يطالب بدستور يتيح للفئات التي يمثلها (طبقة الأعيان وكبار الملاك والمفكرين) بالاشتراك في الحكم مع السلطين القائمتين - الشرعية التي يمثلها الخديو، والفعلية التي يمثلها المعتمد البريطاني^(١).

وقد انعكست سياسة الحزبين على نظرة سلطات الاحتلال إلى كل منهما. فبينما رحبت سلطات الاحتلال بزعماء حزب الأمة ووصفتهم بالاعتدال، فإنها قامت بمطاردة زعماء الحزب الوطني ووصفتهم بالتطرف^(٢). ونتيجة لسياسة الحزبين فقد ظل الحزب الوطني خارج الحكم، بينما نجح في التسلل إليه بعض الساسة من الذين يعتنقون فلسفة حزب الأمة في ذلك الوقت، مثل سعد زغلول وعبد الخالق ثروت^(٣).

وقد ساعد نشوب الحرب العالمية الأولى وفرض الحماية البريطانية على مصر، وعزل الخديو عباس حلمي الثاني على إضعاف موقف وزارة حسين رشدي في مواجهة سياسة الاستغلال البشعة التي مارسها سلطات الاحتلال تجاه مصر عامة وجيشها بصفة خاصة إبان تلك الحرب، حيث جُنِّدت كل إمكانات مصر وجيشها لتحقيق مصالحها الاستعمارية^(٤).

إلا أنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة ١٩١٩ - كنزوة للمد الوطني - وظهور قيادة وطنية جديدة، تمثلت في قيادة الوفد المصري، التي كانت تستمد قوتها من تمثيلها للشعب وتأييده لها، فإن السياسة التي اتبعتها هذه القيادة اتَّسمت بالوطنية والتشدد طوال المفاوضات التي دارت بينها وبين الجانب البريطاني، خلال عامي ١٩٢٠، ١٩٢١.

(١) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ (ط ٢: القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣)، ص ٣٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٢ - ٤٣.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٩ - ٤٤.

(٤) أحمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية (ط ١: القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ١١٨ - ١٢٠.

(٥) د. لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الأولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤)، ص ١٧ ومابعدها.

فخلال مفاوضات سعد - ملتر، كان الجانب البريطاني مُصرّاً على بقاء الحماية بصورة مُتّعة وبشكل دائم، تحت ستار التحالف مع مصر، والتعهد بضمان سلامة أراضيها واستقلالها، بينما كان الوفد يرى أن تتعهد بريطانيا بالمساعدة فقط في الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء خارجي، انطلاقاً من قناعته بأن الدفاع عن مصر هو مسئولية جيشها الوطني أساساً، أما دور القوات البريطانية فيكون قاصراً على معاونة هذا الجيش في الدفاع عن مصر وقت الحرب فقط. وعلى ذلك، فلا حاجة لوجود القوات البريطانية في مصر وقت السلم.

وعندما وضع الوفد أن الجانب البريطاني لن يتردد في قطع المفاوضات لو أصر على سحب القوات البريطانية من مصر، فإنه وافق في النهاية على بقاء هذه القوات، بشرط ألا تكون لها صفة الحماية أو جيش احتلال أو قوة لحفظ النظام - كما كان يهدف الجانب البريطاني - ويكون بقاء تلك القوات بمنطقة قناة السويس لمدة عشر سنوات يجري التفاوض بعدها، لتحديد مدى الحاجة إلى بقائها. ومعنى ذلك - على حد قول الدكتور عبد العظيم رمضان^(١) - أن الوفد كان يفترض تقوية الجيش المصري في خلال العشر سنوات التالية لتوقيع المعاهدة، على نحو يُفنى عن وجود القوات البريطانية.

وعندما بدأت مفاوضات عدلي - كيرزن - بعد انشقاق الوفد وخلافه على مشروع ملتر - كانت القوة العسكرية البريطانية، وأهداف وجودها في مصر، وعلاقة ذلك بالجيش المصري، من الصخور الصلبة التي تحطمت عليها أيضاً تلك المفاوضات.

فبعد أن قبل "ملتر" في مفاوضاته مع سعد زغلول، أن يكون الغرض من وجود هذه القوة هو حماية المواصلات البريطانية فقط، فإن كيرزن^(٢) أضاف ثلاثة أغراض أخرى هي:

(١) مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أي اعتداء خارجي، إذا دعت الحاجة.

(٢) حماية المصالح الأجنبية.

(٣) مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة، وحفظ النظام، إذا دعت الحاجة لذلك.

(١) رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤٣ - ١٤٤.

ولتحقيق هذه الأغراض رأى كيرزن أن تتمركز هذه القوات فى أى مكان فى مصر، ولأى زمان. وقد علل كيرزن تمسكه بهذه الأغراض، باضطرابات الاسكندرية فى شهر مايو ١٩٢١، والتي أدت إلى تدخل القوات البريطانية لحفظ النظام بطلب من الحكومة المصرية، فضلاً عن اعتقاده بأنه لاينتظر أن يكون لمصر جيش كبير، لأن ذلك كثير النفقات، ويحتاج لفترة إعداد طويلة^(١).

إلا أن عدلى يَكُن كان يرى أن تدخل القوات البريطانية فى الشؤون الداخلية لمصر هادم للاستقلال، وأن وجودها فى مصر حال نون تنظيم الجيش المصرى وتقويته. وأن ذلك الجيش يمكن أن يقوم بدوره سواء فى الدفاع عن بلاده ضد أى تهديد خارجى أو لصماية النظام والأمن الداخلى لو تم إعداده لهذا الغرض^(٢).

ولما كان ماعرضه كيرزن على عدلى يكن وتمسك به، أقل مما جاء فى مشروع ملنر - والذى اختلفت عليه قيادة الوفد - فلم يكن مقبولا بطبيعة الحال من عدلى وزملائه. وعلى ذلك، انتهى بالفشل الدور الثانى للمفاوضات المصرية - البريطانية، بعد أن وضح للحكومة البريطانية أن قيادات الوفد - الباقية أو المنشقة لن تقبل بأقل من إسقاط الحماية البريطانية عن مصر واستقلالها، وتقليص دور القوات البريطانية بها فى حماية خطوط المواصلات البريطانية ومعاونة الجيش المصرى فى الدفاع عن حدود بلاده. الأمر الذى كان يعنى بطبيعة الحال السماح بتقوية الجيش المصرى إلى الدرجة التى تمكنه من القيام بهذه المهام، وهو ماكان يتعارض مع أهداف السياسة البريطانية فى استمرار السيطرة على مصر وجيشها.

وتحت ضغط التيار الوطنى الدافق والأزمة الوزارية التى واجهتها سلطات الاحتلال والقصر بعد استقالة عدلى يَكُن - على أثر فشل المفاوضات ونفى سعد زغلول - اضطرت الحكومة البريطانية تحت إلحاح مندوبها السامى فى مصر إلى القبول بحل وسط، يحقق لها أهدافها الرئيسية ويعطى لمصر قدرأ من الاستقلال فى الوقت نفسه، دون الحاجة إلى عقد معاهدة رفض الوفد والسياسيون المنشقون توقيعها. وقد تمثل هذا الحل فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، والذى أعلنته السلطات البريطانية من جانب واحد بعد مفاوضات استمرت أكثر

(١) نفس المرجع، ١٤٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

من شهرين، مع كل من عدلى يَكْن وعبد الخالق ثروت. وانتتهت بقبول الأخير تشكيل الوزارة على ضوء ماجاء بالتصريح الذى ساهم فى إصداره، والذي نص على انتهاء الحماية البريطانية على مصر، واعتبارها دولةً مستقلة ذات سيادة. وإلغاء الأحكام العرفية فور إصدار قانون التضمينات^(١). كما نص التصريح على تولى الحكومة البريطانية للمسائل المتعلقة بين الجانبين إلى أن يتم الاتفاق بشأنها^(٢).

وقد تلخصت هذه المسائل - والتي عرفت بالتحفظات الأربعة - فيما يلي:

(١) تأمين مواصلات الاله براطورية البريطانية فى مصر.

(٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل خارجى.

(٣) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

(٤) السودان.

من هذا الاستعراض السابق للسياسة البريطانية فى مصر، والأوضاع السياسية المصرية قبل تصريح ٢٨ فبراير، نرى أن المناخ الذى ساد مصر والظروف السياسية التى مرت بها البلاد، لم تكن لتسمح بإنشاء قوة عسكرية جديدة، فى الوقت الذى تقوم فيه سلطات الاحتلال بتقليم أظافر الجيش المصرى، خاصة بعد انتصارها فى الحرب العالمية الأولى.

ثانياً: أثر السياسة المصرية فى ظل تصريح ٢٨ فبراير وأثرها على إنشاء القوة الجوية المصرية:

١ - فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير:

كان تصريح ٢٨ فبراير نقطة تحول فى تاريخ القوة الجوية المصرية. حيث أدى هذا التصريح - الذى رفضه الوفد وقبله عبد الخالق ثروت - إلى توفير مناخ أفضل لبحث إنشاء قوة جوية مصرية. حيث كان اعتراف بريطانيا باستقلال مصر - وإن كان استقلاً منقوصاً -

(١) قانون التضمينات هو القانون الذى طلبت بريطانيا من الحكومة المصرية إصداره، والذي يتم بموجبه إقرار الاجراءات العسكرية التى اتفقت باسم السلطة العسكرية فى مصر.

(٢) رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٣٥٧ - ٣٦٠.

بموجب تصريح ٢٨ فبراير، يسمح للحكومة المصرية بقدر محدود من حرية الحركة لتطوير الجيش المصري، مادام ذلك لايشكل تهديدا للقوات البريطانية في مصر. كما كان قبول بعض السياسة المعتدلين الحكم على أساس تصريح ٢٨ فبراير، دافعا للسلطات البريطانية لمساندة هذه الحكومات وتدعيم مركزها بكل الوسائل في مواجهة المعارضة التي تلقاها من جانب الوفد.

وعلى ذلك، كان طبيعياً أن تحاول وزارة عبد الخالق ثروت - في ظل الصلاحيات التي أعطاه لها تصريح ٢٨ فبراير - استرداد السيطرة المصرية على أجهزة النواة، وتقليل النفوذ البريطاني في الجيش بشكل تدريجي. فبدأت في تنفيذ سياسة حذرة لإيقاف تعيين أى قيادات إدارية أو عسكرية بريطانية جديدة، وتعيين المصريين في المناصب التي تفلو من الأجانب^(١).

إلا أنه من ناحية أخرى فإن قبول عبد الخالق ثروت لتصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته الأربعة، كان يعنى قبوله لسياسة بريطانيا الدفاعية في مصر والسودان، وكذا سياستها تجاه الجيش المصري، والتي كانت من النقاط التي تحطمت على صخرتها المفاوضات المصرية - البريطانية منذ عام ١٩٢٠. فالجيش المصري في تلك المفاوضات كان يرتبط بأهم نقطتين هما^(٢):

(١) إنهاء الاحتلال العسكري البريطاني لمصر.

(٢) مسئولية الدفاع عن البلاد.

ولما كانت التحفظات الأربعة التي اشتمل عليها تصريح ٢٨ فبراير تسمح ببقاء قوات الاحتلال بحجة تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية، كما تعطىها مسئولية الدفاع عن مصر والسودان، فإنها تكون قد حرمت الجيش المصري من مبرر وجوده.

ومن ثم، فإن قبول عبد الخالق ثروت لتصريح ٢٨ فبراير كان يعنى ضمنا قبوله لاستمرار إلغاء الدور الأساسى للجيش المصري، وقصر ذلك الدور على أعمال التأمين الداخلية، وهو مافرضه كل من سعد زغلول وعدلى يكن في مفاوضاتهما السابقة مع السلطات البريطانية. وكان ذلك منطقياً مع سياسة عبد الخالق ثروت الذي ينتمى إلى زُمرة السياسيين المعتدلين

(١) رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص ١٥٠ - نفس المؤلف، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٤٢٨.

(٢) رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص ١٤٠.

الذين ساهموا في إصدار تصريح ٢٨ فبراير، والذين كانوا يرون أن السيادة المنقوصة خير من الحماية.

وقد انعكست هذه السياسة على دور القوة الجوية المصرية عندما بحثت وزارة عبد الخالق ثروت في نوفمبر ١٩٢٢، إنشاء قوة جوية صغيرة من رفين، كل من ست طائرات، يتركز أحدهما في العريش والآخر في السلوم، يفرض القيام بأعمال الدوريات على الحدود المصرية الشرقية والغربية لمقاومة أعمال التهريب^(١).

أي أن دور هذه القوة كان سيصبح قاصراً على الأعمال البوليسية على الحدود المصرية، وهو عين ما كانت تهدف إليه السياسة البريطانية تجاه الجيش المصري.

ولما كانت الحكومة البريطانية ترى أن كلاً من وزارتي عبد الخالق ثروت ومحمد توفيق نسيم - التي خلفتها في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - من الوزارات المعتدلة التي تولت الحكم على أساس تصريح ٢٨ فبراير، فقد بدت رغبة في تقديم المعاونة لهما. ومن ثم، كان رد السلطات البريطانية إيجابياً تجاه فكرة إنشاء هذه القوة الجوية الصغيرة، كأحد أسلحة الجيش المصري. حيث كان إنشاء مثل هذه القوة - للفرص الذي حددته الحكومة المصرية - لا يتعارض مع السياسة البريطانية تجاه الجيش المصري، بل إنه كان يخدمها.

فعندما أرسل قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط خطابه إلى وزارة الطيران البريطانية في ديسمبر ١٩٢٢، يخطر بها فيه بأن الحكومة المصرية تبحث إنشاء قوة جوية صغيرة - موضحاً غرضها ومكان عملها - ويسألها الرأي حيال ذلك، نجده يضمن خطابه توصيات إيجابية بقبول الفكر، مع ضرورة قيام بريطانيا بتسليح وتدريب القوة على نفقة الحكومة المصرية، وعدم ترك ذلك الأمر لأية دولة أوروبية أخرى حتى تبقى مصر معتمدة على بريطانيا^(٢).

كما لا ينسى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط أن يؤمن قوات الاحتلال من الخطورة التي قد تنشأ من امتلاك مصر لهذه القوة الجوية المتواضعة، والتي لا تزيد عن ثمانى طائرات فيوصي في خطابه المشار إليه، بأنه في حالة موافقة الوزارة البريطانية على إمداد مصر بالاحتياجات اللازمة لتكوين هذه القوة فإنه يرى: «أن العمل المطلوب من هذه القوة

Air 2/ 1066, 39A, loc. cit. - Air 2/ 1066, 1A, loc. cit.

(١)

Idem.

(٢)

الجوية، يمكن أن تقوم به طائرات ذات قدرات أقل من طائرات «بريستول Bristol» المقاتلة أو طائرات "D. H. 9. A"، والتي يمكن الحصول عليها بسعر أقل من تلك الطائرات. ففكرة جوية مصرية مجهزة بمثل هذا الطراز من الطائرات ستكون أقل خطورة على القوات البريطانية - في حالة حدوث مشاكل بيننا وبين المصريين - مما لو حصلت هذه القوة على طائرات أكثر كفاءة^(١).

وجاء رد وزارة الطيران في ١٩ يناير ١٩٢٣ أكثر إيجابية. فهي لم توافق على وجهة نظر قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط فحسب، بل وترى: «أنه ليس من الحكمة إثارة أية معارضة ضد فكرة إنشاء هذه القوة الجوية لو استمرت نية الحكومة المصرية في إنشائها. ويجب بذل كافة الجهود لتأكيد إنشاء هذه القوة وتدريبها تحت الإشراف البريطاني»^(٢).

كما وافقت وزارة الطيران على تدريب الضباط المصريين في مدرسة تدريب الطيران رقم ٢٤، وقيام القوات الجوية الملكية بأعمال الصيانة والعمرات اللازمة لحركات الطائرات وتأمين الإمداد بقطع الغيار اللازمة على نفقة الحكومة المصرية^(٣).

ورغم موافقة وزارة الطيران على رأى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط من ناحية تزويد القوة الجوية المصرية بطائرات رخيصة نسبياً، إلا أنها من ناحية أخرى رأت أن مدة البقاء في الجو لطائرات «الافرو Averro» - الأرض من «البريستول» والأقل كفاءة - قد تكون غير كافية بالنسبة للمهمة التي ستشكل القوة الجوية المصرية من أجلها. وإذا فقدت طلبت وزارة الطيران من قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط أن يضع في اعتباره مدة بقاء طائرات الأفرو في الجو قبل أن يقدم أية توصيات للحكومة المصرية^(٤).

إلا أنه لم تتم متابعة موضوع القوة الجوية المصرية طوال عام ١٩٢٣. وربما كان ذلك راجعاً إلى وصول رد وزارة الطيران البريطانية بعد استقالة وزارة عبد الخالق ثروت في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ وانشغال وزارتي محمد توفيق نسيم ويحيى إبراهيم بمشروع دستور ١٩٢٣ وإصداره، فضلاً عن قصر مدة حكمها، وكونهما وزارتين انتقائيتين.

Ibid., p. 2.

(١)

Air 2/ 1066, 11A, the Air Ministry to A. O. C. Royal Air Force M. E., secret letter, No. S. 22268 / S. 6, 19. 1.1923., P.1.

(٢)

Idem.

(٣)

Ibid., p.3.

(٤)

وبذا ضاعت الفرصة الأولى لإنشاء هذه القوة الجوية رغم تواضعها، نتيجة لمناورات السياسة الداخلية للملك فؤاد، والتي أجبرت عبد الخالق ثروت على الاستقالة، في الوقت الذي كان يُبحث فيه إنشاء أول قوة جوية مصرية.

٢- في عهد الوزارة الدستورية الأولى:

أثير موضوع القوة الجوية المصرية مرةً أخرى في أواخر عهد حكومة سعد زغلول عام ١٩٢٤، عندما تلقى سرदार الجيش المصري دلي ستاك Lee Stack - قبل مصرعه ببضعة أسابيع - تعليمات وزير الحربية حسن حسيب، لدفع عملية إنشاء القوة الجوية المصرية. وسأله الوزير عما إذا كان يستطيع تلمس طريقة للاتصال بقائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط، لاستشارته بخصوص الاحتياجات اللازمة لإنشاء هذه القوة^(١). وأضاف أنهم سوف يحتاجون معونة كبيرة فيما يتعلق بالمدرسين والمستشارين. ولم يوضح وزير الحربية للسرदार الأسباب التي من أجلها ترغب الحكومة في تكوين هذه القوة^(٢). كما طلب حسن حسيب من زميله وزير المالية اعتماد مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه لإنشاء هذا السلاح، إلا أن الميزانية عندما صدرت لم يكن بها أثر للطيران الحربي^(٣).

وبالرغم من الشعبية الكاسحة التي كانت تتمتع بها وزارة سعد زغلول وموقفها السياسي القوي، بوصفها الوزارة الدستورية الأولى، فإن رد السلطات البريطانية تجاه مطلب إنشاء القوة الجوية المصرية، لم يكن له نفس الإيجابية التي قابلت بها ذلك المطلب من وزارة عبد الخالق ثروت عام ١٩٢٢، رغم تفهم هذه السلطات للموقف السياسي القوي لحكومة سعد زغلول. وهو ما ظهر واضحاً في الخطاب الشخصي لقائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط إلى رئيس أركان الطيران في السابع من نوفمبر ١٩٢٤ - على أثر اتصال السرदार به لطلب المشورة بخصوص إنشاء القوة الجوية المصرية - حيث كتب قائلاً: «إن الموقف قد تغير بالطبع منذ تلك الأيام (عامي ١٩٢٢، ١٩٢٣) وحتى وقتنا الحالي. فالحكومة المصرية

(١) Air 2/ 1066, 21A, A. O. C. Royal Air Force M. E. to the Chief of Air Staff, personal and secret letter, 7. 11. 1924.

(٢) رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص ٢١٢.

ليست في حاجة الآن للبحث عن أسباب تبرر بها إنشاء القوة الجوية، فعليهم فقط أن يعلنوا رغبتهم في إنشاء هذه القوة.

وإنني أرى أن المشروعات التي قدمت عام ١٩٢٢، بشأن استخدام القوة الجوية المصرية في أعمال بورتيا الحدود في سيناء والصحراء الغربية، لن يكون لها وزن كبير لدى الحكومة المصرية الآن. وإنني أفترض أنهم يطلبون قوة جوية للتعاون مع جيشهم. وأي أغراض أخرى كالمواصلات والاستطلاع والأعمال الهجومية^(١).

وعلى ضوء استشارة وزارة الخارجية البريطانية - بعد مقتل السردار لى ستاك^(٢) - جاء موقف وزارة الطيران البريطانية مُخَيِّباً للأمال. حيث أرسل رئيس أركان الطيران خطاباً شخصياً إلى «أوليفر سوان Oliver Swann»، قائد القوات الجوية بالشرق الأوسط، يقول فيه: «على ضوء الظروف الحالية في مصر، أظنك توافقني الرأي أنه يجب تعطيل الموضوع (إنشاء القوة الجوية المصرية).

ويمكنك مراسلتي بريقياً خلال الشهر القادم إذا كنت ترغب في إثارة الموضوع مرة أخرى»^(٣).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو:

لماذا غيرت الحكومة البريطانية رأيها بخصوص ما سبق أن وافقت عليه في خطاب وزارة الطيران رقم S. 22268، والذي، وجهته إلى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط في التاسع عشر من يناير ١٩٢٢، على أثر قيام حكومة عبد الخالق ثروت ببحث إنشاء قوة جوية مصرية؟

وللإجابة على هذا، فإنه يجب أن نستعرض باختصار السياسة المصرية لوزارة سعد زغلول وانعكاسها على العلاقة المصرية البريطانية حينذاك.

Air 2 / 1066, 21A, loc. cit..

(١)

Air 2 / 1066, 22A, the Air Ministry to the Under Secretary of Foreign Office, secret letter, No. S. 22268/ S. 6., November 1924, pp. 1-2.

(٢)

Air 2/ 1066, 23A, Chief of Air Staff to Swann (H. Q, R.A.F. Cairo), secret letter, 24. 11. 1924.

(٣)

فقد بدأت حكومة سعد زغلول الحكم في ٢٨ يناير ١٩٢٤، والعلاقات بينها وبين حكومة العمال البريطانية على أحسن ما تكون العلاقات بين الحكومتين، منذ انتعاش الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى^(١). إلا أن هذه العلاقة بدأت في التدهور تدريجياً حتى وصلت إلى قمتها الدرامية في أعقاب مقتل السردار في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤.

وقد جاء هذا التدهور نتيجة للممارسات السياسية للحكومة المصرية من ناحية، والسياسة البريطانية من ناحية أخرى. ويمكن تلخيص أبرز الموضوعات التي اصطدمت على صفتها السياستان المصرية والبريطانية فيما يلي:

(١) عدم اعتراف حكومة سعد زغلول بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

(٢) الاعتراض الذي أثارته الحكومة المصرية على قانون تعويضات الأجانب (رقم ٢٨)، والذي صدر في عام ١٩٢٣.

(٣) المصالح المتناقضة لكل من مصر وبريطانيا تجاه السودان.

(٤) رفض حكومة سعد زغلول لبقاء قوات بريطانية في مصر لحماية قناة السويس.

بالنسبة للموضوع الأول، فإن سعد زغلول كان يرى في اكتساحه للانتخابات التي جرت بمقتضى دستور ١٩٢٣، رغم رفضه المعلن لتصريح ٢٨ فبراير - أساس هذا الدستور - تأكيداً لتأييد الشعب له في رفضه لهذا التصريح الذي لم يكن طرفاً فيه، فضلاً عن كونه صدر من جانب واحد، ومن ثم، جعل من الأهداف السياسية لوزارته - التي ضمنها خطاب قبوله تشكيل الوزارة - تصحيح الأوضاع الخاطئة التي نتجت عن ذلك التصريح، متفائلاً بوجود حكومة العمال البريطانية في الحكم^(٢).

إلا أن رئيس الوزراء البريطاني - رغم حسن ظن سعد زغلول به - أعلن في مجلس العموم أن حكومته تعتبر نفسها مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير^(٣).

(١) رمضان، تطور الحرب الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٤٢٥.

(٢) فؤاد كرم ومركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، النظارات والوزارات المصرية ج ١ (القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٩)، ص ٢٥٤.

(٣) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٤٢٥.

فلما تظاهر الطلبة في مصر احتجاجاً على تصريح رئيس حكومة العمال البريطانية - التي عُدَّت عليها الآمال في حل القضية المصرية - خطب فيهم سعد زغول قائلاً: «أنه لا محل للاحتجاج على تصريحات لا تربطنا، لأن مستر ماك دونالد «Mac Donald» حرٌّ في أن يصرح بما يراه، كما أنني أنا أيضاً حرٌّ في أن أصرح بالتصريحات التي أرى أنها ضرورية لحفظ حقوقنا»^(١).

أما الموضوع الثاني، الخاص بقانون التعويضات، فقد تمَّت إثارته عندما رغب سعد زغول في تعديل القانون رقم ٢٨ الخاص بتعويضات الأجانب عند تركهم خدمة الحكومة، نظراً لجسامة ما يحصلون عليه من مكافآت وتعويضات بموجب ذلك القانون والتي تفوق ما يستحقونه بموجب القوانين العامة للمعاشات أضعافاً مضاعفة^(٢).

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث - حين أبلت برغبة سعد زغول في تعديل القانون أن أرسلت البرقيات التي تحذر فيها تحذيراً شديداً من هذا التعديل، خاصة وأن الحكومة المصرية كانت في ذلك الحين مشغولة عن ساعديها في إحلال الموظفين المصريين محل نظرائهم الأجانب، مما أثار سخط الحكومة البريطانية^(٣).

وفيما يتعلق بالموضوع الثالث، وهو السودان، فقد أثار سعد زغول قلق الإنجليز منذ البداية. فعند إلقائه لخطاب العرش في البرلمان يوم ١٥ مارس، صرَّح قائلاً: «إن حكومته مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد، لتحقيق الأمان القومي بالنسبة لمصر والسودان»^(٤).

ولما كانت الأمان القومي لكل من مصر والسودان تتعارضان مع المصالح البريطانية، فقد أرسل رئيس الوزراء البريطاني إلى المنسوب السامي في مصر، يطلب منه استطلاع الموقف الحقيقي لسعد زغول بعد أن كثرت تصريحاته التي تناهض المصالح البريطانية^(٥).

(١) نفس المرجع، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٢٧ - ٤٢٨.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٢٨.

(٥) نفس المرجع، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

كما خلقت سياسة الحاكم العام للسودان، سواء بتخطيه الحكومة المصرية - رغم أنه يعتبر رسمياً مؤلفاً مصرياً - أو بتشجيعه للحركة الانفصالية المصطنعة لفصل السودان عن مصر، غيوماً جديدة في سماء العلاقات المصرية - البريطانية^(١).

وازدادت العلاقات بين الحكومتين تدهوراً على أثر الاضطرابات التي حدثت في السودان في منتصف عام ١٩٢٤، والتي استغلها الحاكم العام للقبض على عدد من الموظفين والضباط المصريين، ليثبت للحكومة البريطانية أن حزب الوفد وراء تدبير هذه المظاهرات. مما دفع المندوب السامي إلى اخطار سعد زغلول في ٦ يوليو ١٩٢٤، بأن حكومة السودان مقتنعة - من أدلة قوية - بأن الحركة التي قامت في السودان موعزٌ بها في مصر، بل ومتفق عليها معها^(٢).

كما تأزم الموقف بين الحكومة المصرية والبريطانية على أثر تمرد طلبة الكلية العربية وأورطة السكك الحديدية بالسودان. فقد اتهمت الحكومة البريطانية الوزارة المصرية بأن مطالبها المغالي فيها هي السبب وراء ذلك التمرد، ولذلك فإنها أجازت لحكومة السودان إبعاد أورطة السكك الحديدية المصرية، وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يلجئ منها الحاكم العام عدم الولاء^(٣).

وقد ساعدت التصريحات الملتبئة من الجانبين على زيادة تأزم الموقف وأوجدت جواً من الغيوم وعدم الثقة، وأشاعت مفاعلاً غير ملائم لبدء المفاوضات التي كانت مرتقبة من الجانبين. الأمر الذي دفع سعد زغلول إلى أن يقترح على رئيس الوزراء البريطانى تبديد الغيوم الملبدة في جو العلاقات بين البلدين أولاً قبل بدء المفاوضات. وعلى ذلك تم الاتفاق بينهما على اللقاء في لندن في أواخر سبتمبر لهذا الغرض^(٤).

أما الموضوع الرابع، الذي تحطمت على صخرته العلاقات الواهية المتبقية بين حكومتى الوفد والعمال، فكان رفض سعد زغلول لبقاء أى قوة عسكرية بريطانية في مصر وقت السلم

(١) نفس المرجع، ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٤٧.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٤٩.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٥٠.

– سواء لحماية القناة أو الدفاع عن مصر – عندما أثير الموضوع في جلسة المحادثات الثانية بينه وبين رئيس الوزراء البريطانى فى لندن، والتي سبقت الإشارة إليها^(١).

وبالرغم من أن الشروط التي عرضها رئيس حكومة العمال بالنسبة لوجود هذه القوة البريطانية تعد أحسن الشروط التي تلقاها مفاوض مصرى حتى ذلك الحين، إلا أن سعد زغلول رفض السماح ببقاء هذه القوة البريطانية فى مصر على الإطلاق، على أساس: «أن وجود هذه القوة لايتفق مع التحالف... وأن الجنود المصرية تكفى للحماية بحراسة قناة السويس فى زمن السلم. أما فى زمن الحرب، فتأتى الجنود البريطانية إلى القناة طبعاً، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصرى^(٢)».

ولما كانت المباحثات بين الجانبين قد اقتضت على موضوع الحماية البريطانية لقناة السويس، ووصول ذلك الموضوع إلى طريق مسدود – نتيجة لإصرار سعد زغلول على رفض البقاء المستمر للقوات البريطانية فى مصر – فقد قُطعت المباحثات، وعاد سعد زغلول إلى مصر. الأمر الذى أدى إلى زيادة التدهور فى العلاقات بين الحكومتين.

ومن هنا، نجد أن المناخ الذى كان سائداً فى علاقات الحكومتين، لم يكن ملائماً، عندما أرسل قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط خطابه إلى وزارة الطيران فى ٧ نوفمبر – بخصوص مآثره وزير الحربية المصرى بشأن إنشاء القوة الجوية المصرية. كما أن عرض الموضوع بواسطة وزارة الطيران على وزارة الخارجية البريطانية لاستطلاع رأيها، جاء بعد مقتل السردار فى ١٩ نوفمبر، حين زاد الموقف بين الحكومتين تفاقماً بعد الإنذار الذى وجهه المندوب السامى إلى سعد زغلول فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤، وهو ماجعل وزارة الخارجية البريطانية تنصح وزارة الطيران بتأجيل الموضوع^(٣).

وعلى ذلك، فقد كان طبيعياً – إزاء الموقف المتدهور بين الحكومتين، وتشدد سعد زغلول حيال استمرار وجود القوات البريطانية فى مصر، ونظرة كل من الحكومتين المختلفة تجاه دور الجيش المصرى والعلاقة مع السودان – أن يجيء رد وزارة الطيران فى ٢٤ نوفمبر سلبياً ومعطلاً، بشأن إنشاء القوة الجوية المصرية، على عكس موقفها المتحمس، عندما أثير الموضوع

(١) نفس المرجع، ص ٤٥١.

(٢) رمضان، الجيش المصرى فى السياسة، ص ١٥٦ – ١٥٧.

للمرة الأولى عام ١٩٢٢، خاصة وأن وزارة الطيران فهمت من قائد القوات الجوية البريطانية بالشرق الأوسط أن هذه القوة شئتأ لأغراض حربية أكثر منها بوليسية.

٣ - في أعقاب الإنذار البريطاني عام ١٩٢٤ :

ظل موضوع القوة الجوية المصرية طوال الخمس سنوات التالية بعد استقالة سعد زغول تتجاذبه رياح السياستين المصرية والبريطانية، ينشط حيناً ويسكن حيناً آخر.

فرغم استسلام وزارة أحمد زبور للمطالب التي جاءت في الإنذار البريطاني بالنسبة للجيش المصري، إلا أنها لم تتخل عن فكرة إنشاء القوة الجوية المصرية. فبدأت منذ تواجها الحكم في الاتصال بمؤسسة «فوكر» للطيران - الألمانية الأصل - بفرض الحصول على البيانات اللازمة عن المنشآت المطلوبة لتكوين القوة الجوية ، والتي يجب إقامتها متى استقرت العلاقات المصرية البريطانية^(١).

ويتعتبر هذا الإجراء تصرفاً ذكياً - بلا شك - من الحكومة المصرية إذ إنه كان كفيلاً بأن يحقق لهذه الحكومة المزايا التالية:

(١) إثارة حماس السلطات البريطانية للمشروع خوفاً من لجوء مصر إلى دولة أخرى بهذا الشأن.

(٢) توفير خلفية من المعلومات لدى وزارة الحربية تساعد المسؤولين فيها على بحث أى مشروع تتقدم به السلطات البريطانية، بالإضافة إلى أن مثل هذه الدراسة المسبقة لمشروع القوة الجوية ستساعد الحكومة في تقدير الميزانية اللازمة له، عندما تسمح الظروف السياسية بذلك. وقد أوضحت الدراسة التي أجرتها شركة فوكر أن برنامج إنشاء القوة الجوية يحتاج إلى ميزانية قدرها ٥٠٠ ألف جنيه موزعة على ثلاث سنوات. وهو رقم يسمح بشراء مابين عشر وعشرين طائرة استطلاع وقذف قتالاً وست طائرات تدريب، بالإضافة إلى الورش وحظائر الطائرات والمخازن، فضلاً عن تكاليف التدريب والمدرسين والفنيين الأجانب اللازم استخدامهم خلال الثلاث سنوات^(٢).

Air 2/ 1066, 29A, Extract from a report of Air Intelligence, 7. 1. 1925.

(١)

Idem.

(٢)

وقد نجحت الحكومة المصرية فعلاً في جذب اهتمام الحكومة البريطانية، التي كانت ترصد الاتصالات المصرية مع مؤسسة فوكر. حيث أرسل مدير العمليات والمخابرات بوزارة الطيران البريطانية إلى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط خطاباً خاصاً في ٢٦ يناير ١٩٢٥، يطلب فيه إخطاره بأية معلومات أو تطورات خاصة بموضوع القوة الجوية المصرية، ويسأله عما إذا كان قد تم الاتصال به بهذا الخصوص^(١).

ولم يضيع الأخير الوقت فأرسل في ٦ فبراير ١٩٢٥ خطاباً سرياً وشخصياً إلى مدير العمليات والمخابرات رداً على خطابه الذي جاء فيه: «خصصت الحكومة المصرية مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه بشكل مؤقت في ميزانية السنة المالية القادمة لتغطية مطالب الإمداد بقوات ومعدات عسكرية معينة تتضمن قوة جوية. وقد تمت الموافقة فعلاً على بعض هذه المهمات بواسطة مجلس الوزراء، وأتخيل أنه لا زال باقياً مبلغ ١٥٠ ألف لتوزيعها. والانطباع السائد أنه لن يتيسر نهائياً أي شيء من هذا المبلغ الصغير من أجل قوة جوية.

«بالطبع لم يُصدّق على الميزانية بعد، إلا أن الانطباع العام أنه لن يتم شيء بخصوص القوة الجوية خلال السنة المالية القادمة (١٩٢٥ - ١٩٢٦).

«وقد طلب وزير الحربية من قائد الأسراب «لونج Long» - المعار إلى وزارة المواصلات - إعداد تقرير عن إمكانية إنشاء قوة جوية مصرية. وقد استخلص قائد الأسراب لونج من بعض الأفكار، أن قوة جوية مصرية قد تكون مفيدة في أعمال دوريات الحدود لمقاومة تهريب الأسلحة والممنوعات وأعمال الإغارة. وربما تساعد القوة الجوية في زيادة إيرادات الدولة بمنع التهريب بواسطة أعمال الدوريات فوق ساحل البحر.

«وقد أعد قائد الأسراب لونج تقريراً كاملاً على الأسس السابقة، وقد أتمه تقريباً إلا أنه لم يسلمه بعد. ولقد اطلعت على التقرير وأوافق عليه من ناحية المبدأ.

والملاحم الرئيسية للتقرير هي:

(١) إذا كانت الحكومة المصرية تحتاج إلى قوة جوية، فإنه يجب أن تسرع في اعتماد المبالغ اللازمة لعدة سنوات بما يسمح باستمرار نموها وتطويرها.

- (٢) يجب أن يتحقق لهذه هالقوة اكتفاء ذاتي في الأفراد والاحتياجات وتسهيلات الإصلاح.
- (٣) يجب إجراء تدريب هذه القوة بواسطة ضباط وفنيين بريطانيين معارين من وزارة الطيران إلى القوة الجوية المصرية، كما هو معمول به في الجيش المصري.
- (٤) يجب أن يتوفر لطائرات دوريات الحدود والدوريات الساحلية مراكز للتدريب ومستودعات للإمداد وورش لأعمال الإصلاح.
- (٥) بالإضافة إلى كون قوة الطائرات مخصصة لأعمال دوريات الحدود فإنه يجب تخصيص سرب لأعمال المعاونة الجوية للجيش.

«ويعتبر المشروع بأكمله كبيراً جداً ومكلفاً بالنسبة للحكومة المصرية حتى تهتم به. فقد اقترح لونج جناحاً من ثلاثة أسراب، وتكوين سرب حراسة السواحل من ثلاثة رفوف (Flights) مجهزة بطائرات بحرية... ولقد وانتنى الفرصة مؤخراً لسؤال المندوب السامي عن وجهة نظره تجاه تشكيل الحكومة المصرية لقوة جوية، وهو يعتقد أنه يجب إعطاؤهم أفضل نصيحة يمكن تقديمها بهذا الخصوص، على أساس التكد من تعاملهم فقط مع الحكومة البريطانية بهذا الشأن، ولم يعترض (المندوب السامي) على وجهة نظري بخصوص أفضل أسلوب لإعارة الضباط والفنيين البريطانيين كمدرسين إلى الحكومة المصرية، إلا أنه يعتقد مثلى أنه لن تتوفر الاعتمادات اللازمة للبدء في أى شيء خلال السنة المالية القادمة. إذ إن حتمية تدبير الاعتمادات اللازمة لاستيعاب القوات العائدة من السودان - والتي لا مكان لها في مصر حالياً - سوف تبطل أية اعتمادات كان مأمولاً تخصيصها لأغراض الطيران»^(١).

وتوضح هذه الرسالة بجلاء أن الحكومة المصرية كانت على اتصال بمؤسسة فوكر للطيران من أجل الدراسة التي طلبتها عن تكوين القوة الجوية، في الوقت، الذي طلب فيه وزير الحربية محمد صادق يحيى من المستشار الجوي لوزارة المواصلاات تقديم نفس الدراسة. ولقد كان ذلك عملاً ذكياً من الحكومة المصرية، فهي تجس نبض السلطات البريطانية من ناحية، وتوفر لنفسها فرصة ملائمة للمقارنة واتخاذ قرار سليم مبني على دراسة واعية من ناحية أخرى.

Air 2/ 1066, 32A, Swann to Steel, personal and secret letter, 6. 2. 1925.

(١)

وعندما قُدمَ لوائح مقترحاته إلى وزارة الحربية، تشكلت لجنة لدراسة هذه المقترحات، وكلف لوائح بعمل تقديرات ومخططات الإنشاءات اللازمة لتنفيذ مشروعه. وفي الأسبوع الأول من يوليو أنهت اللجنة أعمالها وأوصت بتبني المشروع وتقديمه إلى الحكومة المصرية^(١). إلا أن مجلس الوزراء رفض المشروع، نظراً لتكلفته الكبيرة، كما توقع قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط في رسالته السابقة. وطلب المجلس من لوائح إعداد مشروع مخفض يشتمل على قوة جوية صغيرة من رفين (١٢ طائرة)، لا ينتظر أن تعمل كقوة عسكرية، حيث إنها ستشكل بفرض مقاومة التهريب، وأن تكون طائراتها من طراز آمن وبسيط وسهل القيادة، مع ملائمتها لأعمال الاستطلاع في الصحراء. وأعطى مجلس الوزراء لوائح مهلة قدرها ٤٨ ساعة فقط لإعداد مشروعه على الأسس الجديدة^(٢).

وقدّم قائد الأسراب لوائح المشروع المخفض في الموعد المحدد وتلخّصت أبرز المقترحات الخاصة بذلك المشرع فيما يلي^(٣):

- (١) إنشاء وحدة جوية تتكون من رفين (١٢ طائرة)، تتمركز في مرسى مطروح، ومستودع صيانة وتخزين في منطقة النخيلة.
- (٢) ينحصر استخدام هذه الوحدة في مقاومة التهريب، ويعمل منها رف (٦ طائرات) في الصحراء الغربية بالتعاون مع دوريات السيارات الخفيفة لمنطقة الحدود أو دوريات الجبال. بينما يعمل الرف الثاني على طول الساحل الشمالي بالتعاون مع زوارق الدوريات البحرية لمصلحة خفر السواحل.
- (٣) الاتصال بوزارة الطيران من أجل الموافقة على قبول أربعة ضباط للتدريب على الطيران في إنجلترا، بما يمكنهم من قيادة الوحدة والرفين والعمل في هيئة القيادة.
- (٤) الاتصال بوزارة الطيران من أجل الموافقة على تدريب باقى قوة الوحدة الجوية من الطيارين والفنيين بمصر في أواخر عام ١٩٢٦.

(١) Air 2/ 1066, 56A, Swann to the Secretary of The Air Ministry, secret letter, No. ME/ 2259/ Air 1, 25. 7. 1925.

(٢) Air 2/ 1066, 58A, Swann to the Secretary (Air Ministry) secret letter, No. ME/ 2259/ Air1, 1.8.1925, p.1 (ملحق ٣)

(٣) Air 2/ 1066, 58B, Out Line of Modified scheme for creation of Egyptian Air Force, July. 1925, pp. 1-2. (٢)

(٥) يتم بناء سلاح الطيران كما يلي:

السنة الأولى: تدريب الأفراد.

السنة الثانية: تشكيل الوحدات فيما عدا المستودع.

السنة الثالثة: تكوين سلاح الطيران بواسطة المستشارين البريطانيين (ملازم طيار وأربعة فنيين).

وعندما قدم لونج مشروعه المعدل، قُوبِل المشروع بشكل حسن، وطلب منه أن يُعد البيانات التفصيلية للمشروع ومسودة الخطاب الذي سيوجه إلى المندوب السامي، لسؤال الحكومة البريطانية معارضة مصر على تنفيذ المشروع^(١). وقرر مجلس الوزراء - من ناحية المبدأ - السير قدماً في إنشاء ذلك السلاح الجوي الصغير لمقاومة التهريب، إلا أنه لم تتخذ أية قرارات بخصوص تفاصيل هذا السلاح^(٢).

ويبدو أن الحكومة لم تتخذ أي قرار قاطع بخصوص التفاصيل المتعلقة بمشروع لونج انتظاراً لعويته من لندن، حيث كان عليه أن يسافر لعرض مشروعه ومطالب الحكومة المصرية على وزارة الطيران - طلباً لتأييدها^(٣).

ورغم أن الحكومة المصرية تلقت عدة عروض لمساعدتها في إنشاء القوة الجوية من كل من إيطاليا وفرنسا وألمانيا، إلا أنها لم تلتفت إلى هذه العروض، انتظاراً لرد الحكومة البريطانية الذي لم يصلها قط^(٤). وعندما أعطت وزارة الخارجية البريطانية مندوبها السامي صلاحية الموافقة على إنشاء القوة الجوية المصرية، كانت وزارة زيور الثانية قد سقطت، وبالتالي لم تُبلَّغ بموافقة الحكومة البريطانية^(٥).

Air 2/ 1066, 58A, op. cit., p. 2.

(١)

Air 2/ 1066, 68A, Note by S/ L W. D Long, August, 1925, p. 3.

(٢)

Air 2/1066, 60A, The Air Ministry to A.O.C. Royal Air Force M.E., secret tel., No. A.M. 298, 2.8.1925, pp. 1-2.

(٣)

Air 2/1066, 111A, High Commissioner to Austen Chamberlain, letter, No. 305, 9.5.1926., p.3.

(٤)

Air 2/1066, A.I.O. to Chief of Air staff, minute, No. 114, 16.6.1926.

(٥)

وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤلان، هما:

(١) هل كانت وزارة زيور تريد حقاً سلاحاً جواً، ليست له صفة عسكرية لمقاومة التهريب، أم كان ذلك تمويتها حتى يمكنها إنشاء القوة الجوية المصرية بون معارضة بريطانيا.

(٢) لماذا تجاهلت حكومة زيور العروض التي قدمت لها من إيطاليا وفرنسا وألمانيا، رغم تأخر الرد البريطاني عليها أكثر من ستة أشهر؟

بالنسبة للتساؤل الأول فإن الوثائق البريطانية نفسها توضح أنه كان هناك نشاط ملحوظ في تهريب الأسلحة والذخائر والمخدرات عبر الحدود المصرية - الليبية والساحل الشمالي الصحراء الغربية ما بين الأسكندرية ومرسى مطروح^(١). بينما كانت إمكانات كل من خفر السواحل وحرس الحدود لاتسمح لهما بمنع تدفق هذه المنوعات عبر الطرق المؤدية إلى الدلتا^(٢). كما كان التنسيق مفقوداً بين المصلحتين، لتبعية خفر السواحل إلى وزارة المالية، وحرس الحدود إلى وزارة الحربية، مما دعا الحكومة إلى ضم الأولى إلى وزارة الحربية أيضاً اعتباراً من يوليو ١٩٢٥، وإعادة تنظيم المصلحتين لتحقيق أكثر قدر من التعاون^(٣).

وإذا أضفنا إلى ماسبق، أن الأميرالاي «داوسون» Dawson المدير الإنجليزي السابق لمصلحة خفر السواحل، كان قد قدم في نهاية عام ١٩٢٤ طلباً إلى وزير المالية - قبل فصل المصلحة عنها - يطلب اعتماداً مالياً لتشكيل قوة من الطائرات لمقاومة التهريب^(٤)، فإن ذلك قد يوضح سر نشاط حكومة زيور (الأولى) في أوائل عام ١٩٢٥ في الاتصال بكل من مؤسسة فوكر للطيران وقائد الأسراب لونج، لعمل الدراسات اللازمة لإنشاء مثل تلك القوة. كما قد يوضح قرار إعادة تنظيم مصلحتي حرس الحدود وخفر السواحل، وضم الأخيرة إلى وزارة الحربية والبحرية في يوليو ١٩٢٥، سر نشاط وزارة زيور (الثانية) في نفس الشهر بخصوص مشروع القوة الجوية المصرية، لتحقيق فاعلية أكثر في مقاومة التهريب.

ولما كانت حكومة زيور قد رفضت مشروع لونج الموسع وطلبت أن يتضمن المشروع قوة

Air 2/1066, 68A, Note by S/L. W.D. Long, August, 1925, P.1.

(١)

Idem.

(٢)

Ibid., p. 2.

(٣)

Idem.

(٤)

صغيرة ليست لها صفة عسكرية، فإنه من المرجح أن غرض الحكومة المصرية من إنشاء القوة الجوية في ذلك الوقت، هو أن تكون فعلاً قوة بوليسية.

ويؤكد ذلك المعنى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط في خطابه المرسَل إلى وزارة الطيران في الأول من أغسطس ١٩٢٥، والذي قال فيه: «يبدو أن هناك تبريراً معقولاً لرغبة الحكومة المصرية في استخدام الطائرات في خدمات الحدود ضد أعمال تهريب البضائع والمنوعات. وإنني استنتج أنهم (أي الحكومة المصرية) حريصون على إيقاف أعمال التهريب عبر الحدود الشرقية والغربية، وأظن أن الطائرات قد تعاون في تحقيق ذلك الأمر»^(١).

أما التساؤل الثاني، بخصوص تجاهل الحكومة المصرية للعروض التي قُدمت لها من غير الحكومة البريطانية، فإن السياسة المصرية في عهد وزارتي أحمد زور، وطبيبة العلاقات المصرية - البريطانية في ذلك العهد، ترد على ذلك التساؤل.

فقد اتبعت وزارة أحمد زور منذ أيامها الأولى سياسة ثلاثية الأبعاد كما يلي:

(١) الاستسلام الكامل للمطالب البريطانية طلباً للسلامة.

(٢) تعطيل الحياة الدستورية لإبعاد الوفد عن السلطة.

(٣) التسليم للقصر والحكم بناء على تفويض من الملك فؤاد.

بالنسبة للبعد الأول، نجد أن حكومة أحمد زور استسلمت منذ اللحظة الأولى لمطالب الإنذار البريطاني - سواء ما كان يتعلق منها بمصر أو السودان - حتى تلك المطالب التي تحرّزت الحكومة البريطانية من قبولها. ويمكن تفسير ذلك الاستسلام على أنه طلب للسلامة حتى لا يدخل في مواجهة مع السلطات البريطانية في مصر، أو أنه كان لشراء سكوت الحكومة البريطانية في ذلك الحين، عماً يعتمزم إنزاله بالحياة الدستورية - على حد قول الدكتور عبد العظيم رمضان^(٢) - أو للسببين معاً.

وأدى تسليم حكومة أحمد زور إلى وقوع مصر في قبضة النفوذ البريطاني تماماً، وانكماش استقلالها الداخلي إلى ما كان عليه قبل تصريح ٢٨ فبراير تقريباً - فقد سقطت إدارة

Air 2/ 1066, 58A, op. cit., p. 3.

(١)

(٢) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٤٩٤.

المصالح الحيوية للبلاد في قبضة السلطات البريطانية في مصر^(١). وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى إضعاف موقف الحكومة المصرية في مواجهة سلطات الاحتلال.

أما تعطيل الحياة الدستورية لإبعاد الوفد عن السلطة، فإنه يعود - على الأرجح - إلى رغبة الملك في الاستئثار بالحكم بون الوفد، وخضوع أحمد زيور لذلك بعد أن تصور أن سفينة الوفد بدأت تفرق، على أثر مقتل السردار ونزول سلطات الاحتلال بثقلها ضده، مما أضعف مركز الوفد لصالح السراي وأحزاب الأقلية التي تناقسه على الحكم .

ولما كان تحول أحمد زيور - الذي كان محسوباً من رجال الوفد - عن سياسة حزبه من شأنه أن يفقده تأييد مجلس النواب، الذي يتمتع فيه الوفد بأغلبية ساحقة - والذي لن يرضى عن قراراته الاستسلامية - فإنه استصدر مرسوماً من الملك، في اليوم التالي لتوليهِ الوزارة بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر، ثم مرسوماً آخر بحل مجلس النواب قبل انقضاء ذلك الشهر. وعندما حصل الوفد على الأغلبية في انتخابات مارس ١٩٢٥، أشار أحمد زيور على الملك بحل مجلس النواب للمرة الثانية بعد تسع ساعات من انعقاده^(٢).

وكانت النتيجة الطبيعية لعدم وجود قاعدة برلمانية تستند إليها الوزارة، أن أضطرت إلى ممارسة الحكم بناءً على تفويض من الملك فؤاد، الأمر الذي أدى إلى إضعاف موقفها في مواجهة السراي وسلطات الاحتلال، حيث كانت تستمد أسباب بقائها في الحكم من تأييد كل من الطرفين لها.

وقد ساعد خروج وزراء الأحرار الدستوريين من الوزارة - على أثر الخلاف الذي نتج حول كتاب الشيخ علي عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم» - على زيادة موقف الوزارة ضعفاً. وزاد الموقف سوءاً بعد أن تكونت جبهة المعارضة القوية من الوفد والأحرار الدستوريين، والتي أجبرت المندوب السامي والملك والحكومة على إجراء انتخابات جديدة، أدت إلى سقوط وزارة أحمد زيور الثانية.

ومن الاستعراض السابق لأوضاع حكومة أحمد زيور - غير الدستورية - وسياستها، فإنه

(١) نفس المرجع، ص ٤٩٦.

(٢) أبو التتر، المرجع المشار إليه، ص ٩٠ - ٩١.

يمكن القول، إن تلك الوزارة لم تكن من القوة التي تسمح لها باتخاذ موقف يتعارض مع السياسة البريطانية، بقبول أي من العروض غير البريطانية، والتي عرضت عليها لمساعدتها في إنشاء القوة الجوية المصرية. ومن هنا، كان تجاهلها لتلك العروض، انتظارا لرد لم يصلها من الحكومة البريطانية.

كان ذلك سياق الأحداث على الجانب المصري - فيما يتعلق بالقوة الجوية - حتى ذلك الوقت. أما عن الجانب البريطاني، فتوضح الوثائق الإنجليزية أن السلطات البريطانية كانت تراقب موضوع القوة الجوية المصرية بيقظة تامة. فمُنذ اتصال الحكومة المصرية بمقسسة فوكر للطيران والاتصالات البريطانية مستمرة رأسيا في اتجاهين، بين كل من قائد الأسراب لونج ونائب مارشال الجو السير أوليفر سوان - قائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط - ووزارة الطيران من ناحية، والمندوب السامي في مصر ووزارة الخارجية البريطانية من ناحية أخرى، وعرضياً بين كل من المندوب السامي وقائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط والقائد العام للقوات البريطانية في مصر من ناحية، ووزارات الحربية والطيران والخارجية من ناحية أخرى.

ولما كان لكل من هذه الجهات رأيها المؤثر في مشروع القوة الجوية المصرية، فإنه من المناسب هنا استعراض هذه الآراء باختصار.

فبالنسبة لقائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط، فإنه كان يرى - منذ علمه بإثارة موضوع القوة الجوية المصرية في يناير ١٩٢٥ - أنه يجب مساندة الحكومة المصرية وإعارتها الضباط البريطانيين اللازمين للعمل كمدربين، إلا أنه كان يتشكك في قدرة الحكومة المصرية على تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لبناء هذه القوة حتى منتصف عام ١٩٢٦^(١).

وعندما قدّم لونج مشروعه المعدل في يوليو ١٩٢٥ إلى الحكومة المصرية، بلور السير أوليفر سوان رأيه في خطابه لوزارة الطيران في أول أغسطس من العام نفسه - الذي يخطر بها فيه تطورات مشروع القوة الجوية المصرية - قائلا: «باستثناء وجهة النظر العسكرية، واحتمال أن يعطى ذلك دافعاً للقاليم الواقعة تحت الانتداب، وكذلك الهند، للمطالبة بإنشاء قوات مماثلة، فإنني لا أرى مانعاً من امتلاك الحكومة المصرية لقوة جوية. وإنني لا أعتقد أن

سيتعارض بأى صورة من الصور مع أى قوة من الطائرات البريطانية ربما ترغب وزارة الطيران فى تمركزها فى مصر ... وبالنسبة لوجهة النظر العسكرية، فبالرغم من تعاطفى مع وجهة النظر التى يتمسك بها القائد العام للقوات المسلحة البريطانية فى مصر، فإننى لاأظن أن هذه المقترحات المحدودة تشكل أى مصدر للخطر، ومن المحتمل أن يوافق القائد العام على ذلك... إنه يبدو من الصعوبة بمكان أن ننكر على الحكومة المصرية إنشاء قوة جوية صغيرة، تحدد تماماً أنها ستكون للأغراض المدنية والإدارية.

«وعلى قدر ما أستطيع أن أعرف، فإنه لا يوجد فى ذهن الحكومة المصرية أية دوافع خفية لتحويل هذه القوة الجوية إلى قوة عسكرية، إذا استدعت الظروف ذلك»^(١).

ويقترح قائد القوات الجوية الملكية فى نفس الخطاب، استخدام القوة الجوية المصرية عند تشكيلها كاحتياطى للقوات الجوية البريطانية فى مصر. فى ظروف الطوارئ، إلا أنه لا ينسى تأمين القوات البريطانية ضد أية أعمال عدائية من هذه القوة الجوية المتواضعة، فيقترح تمركزها فى منطقة القناة لتكون فى متناول الطائرات البريطانية^(٢).

أما وزارة الطيران البريطانية، فإنها عندما تلقت فى الأسبوع الأول من يناير، تقريراً من مصادرها عن اتصالات الحكومة المصرية بشركة فوكر للطيران^(٣)، أرسل مدير العمليات والمخابرات بها خطاباً إلى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط فى ٢٦ يناير^(٤)، يسأله عن أى تطورات حدثت فى موضوع القوة الجوية المصرية منذ نوفمبر ١٩٢٤، عندما أرسل إليه رئيس أركان الطيران يخطره بتأجيل الموضوع فى ذلك الوقت، نظراً لتوتر العلاقات مع الحكومة المصرية على أثر مقتل السردار وتوقع استقالة سعد زغلول حينئذ.

ونظراً لأن وزارة الطيران قد فهمت من رد قائد القوات الجوية الملكية فى ٦ فبراير ١٩٢٥ - والذى أخطرها فيه المشروع الأول لقائد الأسراب لونج - أن الموقف المالى لن يسمح للحكومة المصرية بأى خطة تنفيذية لمشروع القوة الجوية قبل منتصف عام ١٩٢٦^(٥)، فإنها لم

Ibid., p. 3.

(١)

Ibid., pp. 4 - 5.

(٢)

Air 2 / 1066, 29A, loc. cit.

(٣)

Air 2 / 1066, 28A, loc. cit.

(٤)

Air 2 / 1066, 32A, op. cit., p. 1.

(٥)

تجد هناك ما تقعله بخصوص ذلك المشروع سوى تبادل الرأي مع وزارة الخارجية البريطانية لتحديد الخطوط العامة للسياسة التي يُخطر بها كل من المندوب السامي وقائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط، مادام الموضوع مثاراً للبحث بواسطة الحكومة المصرية.

وكان رأى وزارة الطيران حينئذ يقضى بتبنى سياسة عدم تشجيع المصريين على إنشاء القوة الجوية بإثارة مخاوفهم من تكاليفها الكبيرة، أو الاقتراح على الحكومة المصرية بالسير ببطء في المشروع تحت دعوى توخي الحرص من أجل نجاح المشروع^(١).

إلا أن الموضوع نشط مرة ثانية بتلقى وزارة الطيران خطاباً من وزارة الخارجية في النصف الأخير من شهر يوليو ١٩٢٥، تخطر بها بأن الحكومة المصرية ستبحث خلال نفس الشهر بعض المقترحات الخاصة بالقوة الجوية، وتطلب رأى وزارة الطيران، مما دفع الأخيرة إلى إرسال برقية إلى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط يوم ٢٣ يوليو، تطلب منه إرسال تقرير عن الموقف ونسخة من تقرير قائد الأسراب لونغ بخصوص مشروع القوة الجوية المصرية^(٢).

وعلى ضوء الرد وصلها من قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط، أرسلت وزارة الطيران رأيها إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٨ أغسطس والذي كان يتلخص في: «أن مجلس الطيران يتمسك بشكل عام بوجهة نظره التي أوردها في خطابه بتاريخ ١٩ يناير ١٩٢٣ إلى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط، إلا أنه يرى ضرورة تأجيل إنشاء هذه القوة قدر الإمكان، ويرغب في تأكيد أنه إذا لم يكن هناك مناص من إنشائها، فإنه من الأهمية بمكان أن تنشأ هذه القوة وتُدرب تحت الإشراف البريطاني الكامل. كما يرى مجلس الطيران أنه في غاية الأهمية ألا يُسمح - بأي طريقة - بانتقال السيطرة على هذه القوة إلى أي قوى أجنبية»^(٣). كما رأت وزارة الطيران التريث لحين وصول بيانات أكثر تفصيلاً عن مشروع القوة الجوية. حيث كان مجلس الطيران يرى: «أنه من الضروري الاحتراس من احتمال عدم إدراك

Air 2/ 1066, D. C.A.S. to Chief of Air Staff (Air Ministry), minute, No.33, 24. 2. 1925. (١)

Air 2/ 1066, Chief of Air Staff to D. C. A. S. (Air Ministry); minute, No. 34. 25. 2. 1925.

Air 2/ 1066, 39A, loc. cit. (٢)

Air 2/ 1066, 49A, the Air Ministry to F. O., letter, No. S. 22268/ S. 6., 8.8. 1925. (٣)

الحكومة لحجم التكاليف وعدد الأجهزة اللازمة لسلاح جوى متوسط الكفاءة، مهما كان صغير الحجم. مما يجعل إرسال بعثة بريطانية بالشكل المقترح يبدو تورطاً وعملًا غير حكيم، إذا كان أساس مشروع الحكومة المصرية غير مُرضٍ ولا ينتظر له سوى الفشل. ومن الواضح أنه فى هذه الحالة، فإن الحكومة المصرية ستلقى - بشكل منطقي - عبء الفشل على الدولة التى أمدتها بالبعثة، مما يفقد الثقة فيها^(١).

وعندما تلقت وزارة الطيران من قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط فى أغسطس ١٩٢٥ - التفاصيل الخاصة بمشروع لونغ المعدل، أرسلت إلى وزارة الخارجية البريطانية فى نفس الشهر تخطرها بأنها توافقها الرأى على أنه: «يجب أن تُدرس كافة الأمور المتعلقة بتشكيل القوة الجوية المصرية بواسطة المندوب السامى الجديد بعد توليه منصبه فى مصر. وأنه لا يجب القيام بأى إجراء حتى يصل السير جورج لويد Sir George Lloyd إلى مصر»^(٢).

وبعد أن أوضحت وزارة الطيران تحفظها على بعض ما جاء بالمشروع، وأنها لا تستطيع الموافقة عليه بالحالة التى هو عليها - لأن ذلك سيؤدى إلى فشل المشروع - أشارت إلى: «أنه كان من الواجب استشارتها قبل تقديم المشروع إلى الحكومة المصرية، لأنه سيكون صعباً وغير مرغوب فيه، فيه رفض اقتراح تمت الموافقة عليه فعلاً من مجلس الوزراء المصرى... إنه من المرغوب فيه فى هذه المرحلة - وقيل اتخاذ أى قرار - أن يُعقد مؤتمر يحضره - السير جورج لويد وممثل لوزارات الخارجية والحرب والطيران ويتم فيه بحث الموضوع برُمَّته بشكل شامل، والتوصل إلى سياسة محددة للمستقبل»^(٣).

وقبل عقد المؤتمر المقترح، أرسل رئيس أركان الطيران خطاباً إلى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط فى ٢٤ سبتمبر ١٩٢٥ يخطره فيه بأن الاتصالات لازالت جارية مع وزارة الخارجية بخصوص مشروع سلاح الطيران المصرى. ويؤكد له أن سياسة الوزارة تجاه الموضوع كانت دائماً - إذا كان ذلك ممكناً - «ألا يكون لمصر قوة جوية، ولكن عندما يضغطون - كما يفعلون الآن - فإننا لا نستطيع أن نرفض تماماً أن يكون لهم قوة جوية

Ibid., pp. 1 - 2 .

(١)

Air 2/ 1066, 75A, the Air Ministry to F. O., secer letter, No. S. 22268/ S.6., 31. 8. 1925, p. 1.

(٢)

Ibid., pp. 1 - 2 .

(٣)

صغيرة تعمل تحت إشرافنا... لا تدع الحكومة المصرية أو أيًا من الرسميين المصريين يشعر - تحت أي ظرف من الظروف - أننا لسنا حريصين على معاونتهم في تشكيل قوة جوية، فإن ذلك سيؤدي إلي أضرار بالغة. وفي نفس الوقت عليك أن تمضى قدماً طبقاً للسياسة التي حددتها لك^(١).

وقد أرفق رئيس أركان الطيران بخطابه الخطوط العامة للمشروع البديل الذي كان سيخطر به قائد الأسراب لونج - المستشار الجوي لوزارة المواصلات المصرية، والذي كان في إنجلترا في ذلك الوقت - حتى يمكنه إعداد مشروعه الجديد في إطارها. وقد نوقش المخطط الجديد فعلاً مع لونج قبل عرضه على المؤتمر المشترك في وزارة الخارجية البريطانية يوم ٣٠ سبتمبر. وتلخص أبرز الخطوط العامة لذلك المشروع البديل فيما يلي^(٢):

(١) الفرض:

رُمي ألا يكون السلاح الجوي - المزمع إنشاؤه - قادراً فقط على مهام الدوريات البوليسية في الصحراء الغربية - ك الرغبة الحكومة المصرية - بل يجب أن يكون ذا نفع عام للحكومة، مثل القيام بأعمال المسح الجوي بالصور لصالح مصلحة المساحة، ومقاومة آفات القطن، وإخلاء الجرحى، ونقل الشخصيات الرسمية والبريد، فضلاً عن مشاركته في المشروعات التدريبية بالتعاون مع المدفعية، والمشاة... إلخ، عندما ترغب الحكومة المصرية في استخدام هذا السلاح الجوي في أغراض عسكرية إضافية.

(٢) التمركز:

اقترح أن يكون لذلك السلاح الجوي قاعدة ثابتة في مكان متوسط قريب من الاسكندرية (العامة أو الدخلية)، حتى يمكنه القيام بمهام الخدمة العامة.

(٣) القوة:

اقترح أن يشكل السلاح الجوي - في البداية - من رفين، (كل من ست طائرات) وقسم

Air 2/ 1066, 90A, the Air Ministry to Swann, secret and private letter, 24.9.1925., p. 4.

(١)

Air 2/ 1066, 95A, Outlines of Scheme for Creation of a Small Egyptian Air Service, October 1925, pp 1 - 5. (٢)

صغير للمخازن والإصلاح، على أن يُجهز رف للمناورة به من قاعدة التمرکز الرئيسية في اتجاه الصحراء الغربية أو أى مكان آخر تتطلبه مهام هذا السلاح.

(٤) التدريب؛

أوصى بتدريب الأفراد - للخدمة في السلاح الجوي المقترح - في وحدات القوات الجوية الملكية في مصر، لخفض تكاليف التدريب وتنفيذه في نفس الظروف المناخية التي اعتادها الأفراد.

كما وُجد أنه قد يكون مرغوباً فيه، قبول بعض الضباط المصريين المختارين للتدريب الخاص في المنشآت التعليمية، الخاصة بالقوات الجوية الملكية في بريطانيا، بفرض توسيع أفاقهم في الموضوعات المتعلقة بتتظيم ومعدات السلاح الجوي الحديث.

(٥) البريطانيون الذين سيعملون في السلاح الجوي؛

رُئي أنه لتنظيم وكفاءة هذا السلاح، فإنه من الضروري إلحاق نخبة صغيرة من ضباط وضباط صف القوات الجوية الملكية (البريطانية) على كل وحدة من وحداته، للعمل كمدرسين ومستشارين واتقوية تلك الوحدات، على أن يبدأ تخفيض هؤلاء البريطانيين تدريجياً، مع ازدياد كفاءة وقدرة المصريين العاملين في هذا السلاح، حتى لا يبقى منهم سوى مستشار واحد.

كما قُدر أيضاً أنه من المرغوب فيه، أن يعين ضابط بريطاني كبير إلى حد ما، ليقوم بأعمال التنسيق والإشراف على تشكيل هذا السلاح، مع إعطائه صلاحيات تنفيذية كاملة، على أن يتم نقل هذه الصلاحيات تدريجياً إلى القائد المصري، عند اكتسابه الخبرة والثقة بالنفس اللازمين، بحيث تنحصر وظيفة الضابط البريطاني في تقديم المشورة الفنية.

(٦) المعدات الفنية؛

بالنسبة لطراز الطائرات التي يجهز بها ذلك السلاح الجوي، فقد أُقترح أن يُدرس بحرص بواسطة وزارة الطيران ولا يُتخذ قرار بهذا الخصوص أو بالنسبة للمعدات الفنية الأرضية قبل التصديق على ذلك المخطط من ناحية المبدأ.

وقد قدرت وزارة الطيران البريطانية، أنه إذا نُفذت خطة بناء القوة الجوية المصرية طبقاً

الخطوط العامة السابقة، وأقيمت دعماً مخلصاً من الحكومة المصرية، «فإنه من المنتظر بناء وحدة جوية على درجة كبيرة من الكفاءة في غضون خمس سنوات»^(١) طبقاً للخطة الزمنية التي ألحقتها هيئة أركانها بالمخطط المقترح.^(٢)

كما قدرت هيئة الأركان بوزارة الطيران البريطانية القوة البشرية اللازمة لتكوين هذه الوحدة الجوية (رفين وقسم مخازن وقسم صيانة) بأربعة عشر ضابطاً طياراً وثلاثة من الضباط الفنيين فضلاً عن سبعين ميكانيكياً^(٣).

وبتحليل الخطوط العامة لذلك المشروع، الذي اقترحت وزارة الطيران البريطانية يمكن أن نستخلص الملاحظات التالية:

(١) حرصت وزارة الطيران على تقديم مشروع مدروس بعناية، حتى تضمن نجاح إنشاء القوة الجوية المصرية تحت الإشراف البريطاني الكامل - في حالة موافقة وزارة الخارجية البريطانية على الموضوع من ناحية المبدأ، وتقرير هل سيُسمح لمصر بتكوين قوة جوية أم لا - حتى لا تعطى مدخلاً لأي دولة أجنبية أخرى.

(٢) قدمت وزارة الطيران في مشروعها المقترح أكثر مما طلبته وزارة أحمد زيور، عندما اقترحت أن تكون القوة المقترحة قادرة على تنفيذ العديد من المهام المدنية والعسكرية الإضافية، وليس فقط لمقاومة التهريب كما حددت الحكومة المصرية. ومن المرجح أن ذلك كان يعود إلى رغبة وزارة الطيران في الاستفادة بهذه القوة الجوية - مع نموها مستقبلاً - كاحتياطي لقواتها الجوية في مصر، وهو ما سبق أن اقترحه عليها قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط بخطابه في أول أغسطس من نفس العام.

(٣) حرصت وزارة الطيران بإطالة فترة بناء القوة الجوية والتي لا تزيد عن رفين إلى خمس سنوات بدلاً من ثلاث - كما حددتها مؤسسة فوكر للطيران في دراستها التي قدمتها إلى الحكومة المصرية في أوائل عام ١٩٢٥ - تنفيذاً لسياستها في تعطيل تشكيل القوة الجوية المصرية لأطول فترة ممكنة.

Ibid., pp. 5 - 6

(١)

Air 2/ 1066, 86A, Egyptian Air Force, Air Staff Views.

(٢)

Air 2/ 1066, 95B, Suggested Programme for the formation of an Egyptian Air Force, Appendix A.

(٣)

(٤) رغبت وزارة الطيران في السيطرة على القوة الجوية المصرية الوليدة منذ اللحظة الأولى بتعيين قيادة إنجليزية على رأسها، مخولة بصلاحيات تنفيذية كاملة وليست مجرد مستشارين أو مدرسين.

(٥) ربطت وزارة الطيران تخفيض العناصر البريطانية التي ستلحق على القوة الجوية المصرية المقترحة بوصول الضباط المصريين في تلك القوة إلى درجة معينة من الكفاءة. ولما كان الضباط البريطانيون هم الذين سيحددون المستوى الذي وصل إليه الضباط والأفراد المصريون، فإنه يمكنهم إطالة مدة بقائهم لأطول مدة ممكنة، بحجة أن المصريين لم يصلوا إلى المستوى المطلوب بعد. وهو عين ما كانت تفعله السلطات البريطانية مع الجيش المصري، حتى يستمر احتلالهم لمصر بحجة أن ذلك الجيش غير قادر وحده على حماية قناة السويس، مما يجعل جلاء قواتها عن مصر يهدد مصالحها وخطوط مواصلاتها مع الهند.

ونخلص من ذلك، أن وزارة الطيران البريطانية وممثليها في مصر كانوا يرون أنه لا مانع من إنشاء القوة الجوية المصرية مع التحفظات التي سبق استعراضها في الصفحات السابقة. إلا أن وزارة الحرب البريطانية والقائد العام لقوات الاحتلال في مصر، كان لهما رأي آخر.

فقد كان الأخير يرى أن إنشاء قوة جوية مصرية يزيد مسؤوليته إلى حد ما، سواء من ناحية حفظ النظام أو حماية المصالح البريطانية. وأنه يجب أن يوضع في الاعتبار، احتمال قيام قوات الجيش المصري وكذلك أي قوة جوية مصرية بأعمال عدائية ضد القوات البريطانية عند قيام اضطرابات داخلية^(١).

وكان رأي وزارة الحرب متمشياً مع وجهة نظر القائد العام لقوات الاحتلال في مصر، وإذا فقد أبلغت وزارة الطيران في ١٢ أغسطس ١٩٢٥ رأيها الذي يتلخص في: «أنه بالرغم من أن تشكيل القوة الجوية المصرية سيكون صغيراً، إلا أنه سيؤثر على المركز العسكري البريطاني في مصر إلى درجة ما... وأن الحكومة المصرية اقترحت تحسينات متعددة في التسليح - وهو

ما يلقي حاليا عناية تامة من وزارة الحرب، وأن امتلاك مصر للطائرات - سواء للأغراض المدنية أو العسكرية - لا يمكن فصلها عن ذلك الموضوع»^(١).

وعلى ذلك نرى أن وزارة الحرب كانت تعارض في امتلاك مصر لقوة جوية، حتى لو كانت قوتها متواضعة، وكان الغرض منها مقاومة التهريب، وأنه يجب أن تنتظر السلطات البريطانية إلى مطالب الحكومة بخصوص القوة الجوية المقترحة في إطار المطالب المصرية الأخرى الخاصة بتحسين تسليح الجيش المصري، حتى لا يشكل ذلك خطورة على قوات الاحتلال في مصر.

أما موقف المندوب السامي ووزارة الخارجية البريطانية من مشروع القوة الجوية المصرية، فقد كان يتأرجح ما بين التأييد المشروط والتأجيل طبقا للأوضاع السياسية السائدة في مصر. فعندما سأل قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط المندوب السامي «اللورد اللينبي Lord Allenby» في أوائل ١٩٢٥ عن رأيه بخصوص إنشاء قوة جوية مصرية، أجاب «أنه يجب إعطائهم أفضل نصيحة ممكنة في هذا الشأن»^(٢).

ولم يختلف رأى «نيكل هندرسون Neville Henderson» - القائم بالأعمال البريطاني في مصر بعد استقالة اللينبي ومغادرته البلاد في ١٤ يوليو ١٩٢٥ - عن الرأى السابق، فقد أخطر قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط: «أنه يُسمح لمصر بأن يكون لها قوة جوية في حدود معينة»^(٣).

أما المندوب السامي الجديد «جورج لويد» فقد كانت له آراء أخرى، إذ أرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية برقية في ٢١ أبريل ١٩٢٦ - بعد توليه منصبه ببضعة أشهر - يخطر بها فيها برأيه في موضوع القوة الجوية المصرية والذي يتلخص في «أن حكومة جلالة الملك كان عندها وما زال ما يبرر إيقاف كل المسائل المتعلقة بالطيران في مصر، سواء ما يتعلق بالطيران المدني أو مقاومة التهريب»^(٤).

(١) Air 2/1066, 63A, War Office to the Air Ministry, secret, letter, No. 0143/2/88M. 0. 2. 12. 8. 1925 .

(٢) Air 2/ 1066, 32A, op. cit., p. 2.

(٣) Air 2, 1066, 52A, A O.C. Middle East to the Air Ministry, secret tel., 27. 7. 1925

(٤) Air 2/ 1066, 111A, op. cit., p. 2.

إلا أن المندوب السامي ما لبث أن غير رأيه عشية الانتخابات المصرية، فأرسل في ٩ مايو - بعد أقل من شهر من بريقته السابقة - يطلب من وزارة الخارجية البريطانية إعطاء صلاحية إخطار الحكومة المصرية بالتسهيلات التي ستعطي لها بخصوص السلاح الجوي المقترح^(١).

ولم تبت وزارة الخارجية في الأمر على الفور، وأرسلت إلى وزارة الطيران تسالها عما إذا كانت لازالت عند رأيها بخصوص القوة الجوية المصرية؟ وأنه إذا ضغط المصريون فإنه يجب أن نوافق^(٢). وعلى ضوء الموافقة التي تلقتها أرسلت تخطر اللورد لويد بموافقتها. إلا أن هذه الموافقة وصلت متأخرة عن التوقيت الذي أرادها فيه المندوب السامي^(٣).

وهنا يتبادر لنا سؤالان هما:

(١) لماذا تأخر رد وزارة الخارجية البريطانية بخصوص موضوع القوة الجوية المصرية حتى الأسبوع الأول من يونيو ١٩٢٦، رغم علمها بتطورات الموقف منذ أوائل عام ١٩٢٥؟

(٢) لماذا غير اللورد لويد رأيه بخصوص القوة الجوية المصرية المقترحة، من المعارضة إلى التأييد في أقل من شهر؟

وبالنسبة للسؤال الأول، فإنه يمكن القول بأن تأخير رد وزارة الخارجية البريطانية يرجع إلى عدة أسباب، بعضها يعود إلى السياسة المصرية، والبعض الآخر يعود إلى السياسة البريطانية.

فمن ناحية السياسة المصرية، فإن محاولات الملك فؤاد المستمرة للاستئثار بالسلطة وضرب الحياة النيابية^(٤)، واستسلام وزارتي أحمد زور له من ناحية وسلطات الاحتلال من ناحية أخرى، أدت إلى إشاعة عدم الاستقرار السياسي في البلاد. الأمر الذي انعكس على وزارة الحربية، والتي تولى أمرها وزيران خلال أقل من أربعة أشهر في النصف الأول من عام

Ibid., p. 6.

(١)

Air 2/ 1066, C. A. S. to Webster, minute, No. 108, 20. 5. 1925.

(٢)

Air 2/ 1066, 112A, A. O. C. Middle East to C. A. S. (Air Ministry), Extract from letter, 4. 6. 1926. - Air 2/

(٣)

1066, I. A. O. to C. A. S., Minute, No. 114, loc. cit.

(٤) أبو التور، المرجع المشار إليه، ص ٨٨.

١٩٢٥^(١). ومن ثم، استغرق وضع ودراسة مشروع هذه القوة الجوية المتواضعة حوالي خمسة أشهر في وزارة الحربية.

كما أن حكومة زيور بعديها، لم تجر اتصالاً واحداً مع الممثل الرسمي للحكومة البريطانية في مصر وهو المندوب السامي - بخصوص موضوع القوة الجوية المصرية وقرارها الخاص بإرسال بعثة للتدريب على الطيران في إنجلترا، مكتفية بالاتصالات التي كانت تُجريها من الباب الخلفي عن طريق المستشار الجوي (البريطاني) لوزارة المواصلات (المصرية) قائد الأسراب لونيغ^(٢).

وبالرغم من أن وزير المواصلات المصري نصح زميله وزير الحربية في سبتمبر ١٩٢٥ بالاتصال بالمندوب السامي من خلال وزارة الخارجية المصرية بهذا الشأن - لأن ذلك هو الطريق السليم لمعالجة الموضوع - إلا أن وزير الحربية لم يأخذ بنصيحته^(٣). ومن ثم، لم يتحرك الموضوع، لأن السياسة البريطانية حيال تكوين القوة الجوية المصرية - كما رأينا - كانت تقضي بتعطيل المشروع، إلا إذا ضغطت الحكومة المصرية.

ولما كانت وزارة زيور الثانية تعاني من الانشقاق طوال النصف الثاني من عام ١٩٢٥، وأوائل عام ١٩٢٦ - نتيجة للزُمة التي فجرها الشيخ علي عبد الرازق بكتابه «الإسلام وأصول الحكم»، والتي أدت إلى خروج وزراء الأحرار الدستوريين من الوزارة - فقد ضعف مركز الوزارة نتيجة لهذا الانشقاق^(٤). وإذا أضفنا زيادة الاضطرابات بعد نجاح الوفد في دعوته لتوحيد جهود الأحزاب في مواجهة طغيان القصر والحكومة، ونجاح الدعوة إلى اجتماع البرلمان المنحل بفندق الكونتيننتال في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، وتآلف الأحزاب - التي كانت متعارضة بالأمس - في مواجهة الحكومة والقصر، فإنه يمكن أن نرى أن الأرض كانت تميد تحت أقدام الوزارة. ولما كانت تلك الوزارة لاتستند إلى قاعدة شعبية تساندها، فقد كانت في أمس الحاجة إلى مساندة السلطات البريطانية لها لمواجهة معارضيها.

وعلى ذلك، فلم تكن وزارة زيور في الوضع الذي يسمح لها بالضغط على السلطات

(١) كرم، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٦، ٣٧٤.

(٢) Air 2/ 1066, 111A, op. cit., p.4. - Air 2/ 1066/1168, Acting High Commissioner to Austen Chamberlain, secret letter, No. 624, 25. 9. 1926, pp.1-2.

Ibid, pp. 1-2.

(٣)

(٤) رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٥٨٣ - ٥٩٠.

البريطانية بخصوص إنشاء القوة الجوية المصرية، والذي لم يصبح موضوعاً ملحاً، بعد أن تآكل الاعتماد المالي الذي كان مخصصاً لها في السنة المالية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ في استيعاب القوة المصرية العائدة من السودان^(١).

وكان يمكن لوزارة أحمد زبور توفير الاعتمادات اللازمة لو لم تُحمل مصر تكاليف القوة المسلحة السودانية التي شكلها الحاكم العام للسودان لتدين له بالولاء وتحل محل القوات المصرية العائدة. حيث كانت الحكومة السودانية ستتحمل تكاليفها كما جاء في منشور إنشائها في ١٧ يناير ١٩٢٥. ولذلك، فلم يكن هناك ما يبرر قرار رئيس الوزراء بتخصيص مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه من ميزانية وزارة الحربية عن عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦، لتغطية نفقات القوة السودانية المزمع إنشاؤها - كما جاء في خطابه إلى المنوب السامي في ١٢ مارس ١٩٢٥ - خاصة إذا عرفنا أن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ أنها لا تفكر في إنهاء الحكم الثنائي في السودان إلى حين الاتفاق بشأنه في المفاوضات المستقبلية^(٢).

وعلى ذلك نرى أنه بالرغم من اهتمام وزارتي أحمد زبور (الأولى والثانية) بإنشاء القوة الجوية المصرية - وإن كانت أهدافهما متواضعة - إلا أن سياسة هاتين الحكومتين وممارساتهما واستسلامهما للملك والسلطات الاحتلال، لم تكن لتسمح لهما بتحقيق ما كانتا تسعى إلى.

أما من ناحية السياسة البريطانية، فإنه يمكن أن نعزو تأخيرها في إعطاء النور الأخضر للمنوب السامي بالنسبة لموضوع القوة الجوية المصرية إلى الأسباب التالية:

(١) عدم تقديم الحكومة المصرية بطلب رسمي بخصوص هذا الموضوع، واكتفائها بطرق الباب الخلفي للحكومة البريطانية بشكل غير رسمي عن طريق وزارة الطيران البريطانية.

(٢) علم المنوب السامي - منذ شهر فبراير - أن القوة الجوية المقترحة لن يتيسر لها الاعتمادات المالية اللازمة في ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦، بسبب تكاليف استيعاب القوات العائدة من السودان، وعلى ذلك، لا ينتظر قيام الحكومة المصرية بأية إجراءات تنفيذية بشأن القوة الجوية^(٣). ومن ثم، لم يكن هناك ما تخشى منه الحكومة البريطانية من تحول

Air 2/1066, 32A, op. cit., p.1.

(١)

(٢) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٤٩١.

Air 2/1066, 32A, op. cit., p.1.

(٣)

مصر إلى دولة أخرى منافسة في حالة تأخرها بالرد، خاصة أن جورج لويد مندوبها السامي في مصر، كان ينصحها - حتى أبريل ١٩٢٦ - بإيقاف كل الموضوعات المتعلقة بالطيران في مصر، سواء كان مدنياً أو عسكرياً.

(٢) كانت وزارة الخارجية البريطانية تضع آراء وزارتي الحرب والطيران البريطانيين في الاعتبار، عند تقريرها لما يجب أن يتبع حيال موضوع القوة الجوية المصرية - طبقاً لما يتضح من المشاورات المتصلة بينها وبين هاتين الوزارتين - وهو ما دعاها إلى عقد مؤتمر في ٣٠ أغسطس ١٩٢٥ حضره ممثلو هذه الوزارات لتحديد السياسة البريطانية تجاه الطيران في مصر^(١). وقرر المؤتمرين آنذاك عدم اتخاذ أى إجراء بخصوص تشكيل القوة الجوية المصرية قبل وصول المندوب السامي إلى مصر في ٢١ أكتوبر ١٩٢٥^(٢).

ولما كان الموقف السياسي في مصر في خريف ١٩٢٥ وأوائل ١٩٢٦ مضطرباً - نتيجة لعطيل الدستور وتجاوزات الملك وحاشيته وانشقاق الحكومة، في الوقت الذي نجحت فيه المعارضة في توحيد صفوفها وتبنته الشعب سياسياً في مواجهة الحكومة والقصر - فلم يجد المندوب السامي هذا الموقف ملائماً لبحث موضوع القوة الجوية المصرية. وهو ما نصح به حكومته في برقيته بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٢٦، والتي سبقت الإشارة إليها.

هذا بالنسبة للتساؤل الأول، أما التساؤل الثاني والخاص بأسباب تغيير المندوب السامي (جورج لويد) لرأيه، من المعارضه إلى تأييد السماح بإنشاء قوة جوية مصرية بعد أقل من شهر، فيعود إلى أن برقيته بتاريخ ٢٦ أبريل - التي عارض فيها إنشاء القوة الجوية المصرية - قد أرسلت قبل إجراء الانتخابات المصرية التي كان مقرراً إجرائها في ٢٢ مايو ١٩٢٦، ويبدو أن المندوب السامي كان يأمل في ذلك الوقت أن تستطيع الحكومة التدخل في الانتخابات، بالقدر الذي يعوق حصول الوفد على الأغلبية المطلقة، أو يستطيع هو إيقاع الفرقة بين الوفد وباقي أحزاب المعارضة^(٣). إلا أن الاتفاق الذي تم بين الوفد وهذه الأحزاب على توزيع النوازل الانتخابية فيما بينهم، وتأييد حكومة ائتلافية بأغلبية وفدية. لمواجهة الإنجليز والقصر من مركز

Air 2/ 1066, 75A, op. cit., p. 2.

(١)

Air 2/ 1066, 102A, Meeting held at the Foreign Office, 30. 9. 1925, p. 1.

(٢)

(٣) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٦٠٥.

قوى، أودى بأمال المندوب السامى^(١). ومن هنا جاء خطابه إلى وزير الخارجية البريطانية في ٩ مايو ١٩٢٦ - بعد أن أصبحت نتيجة الانتخابات المنتظرة معروفة مقدماً في صالح الوفد - يعيد فيه حساباته ويوجب على ذلك التساؤل قائلاً:

«٤- في برقيتي رقم ١٦١ بتاريخ ٢٦ أبريل، سجلت رأيي بأن حكومة جلالة الملك كان لديها - وإزالة - من المبررات ما يجعلها توقف كل الموضوعات المتعلقة بإنشاء مؤسسات الطيران المقترحة، سواء المدني منها أو ما يخص مقاومة التهريب، ولا زالت عند هذا الرأي. إلا أنه بالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع يبدو لي الآن يكتسب أهمية خاصة في الظروف السياسية الراهنة. وقد دفعتني الاعتبارات التالية للتوصية بضرورة تغيير سياستنا تجاه ذلك الموضوع.

«٥- إن لدى حكومة جلالة الملك حقاً كل الأسباب التي تجعلها لا تثق في الحكومة التي يبدو مؤكداً أنها ستصل إلى السلطة بعد الانتخابات، وإنه لا يمكن إنكار أن وجود سلاح جوي منظم بشكل جيد، في يد غير صديقة، ربما يشكل خطراً علينا. إلا أنه من الناحية الأخرى، يجب أن نذكر أن مجلس الوزراء (المصري)، صدّق من ناحية المبدأ - في الصيف الماضي - على تشكيل قوة من ١٢ طائرة فقط في مدة تتراوح من ثلاث إلى أربع سنوات. ورغمما عني، فإن عليّ أن أحاول التنبؤ بالموقف السياسي في ذلك التاريخ.

«٦- مع وجود مجلس وزراء معادي في السلطة، سيكون صعباً - خاصة إذا كانت حكومة جلالة الملك غير مستعدة لتقديم المساعدة لها - منع تدريب رجال الطيران بواسطة الدول الأخرى، والتي ستكون في غاية الاستعداد للقيام بذلك. ولقد قُدمت إلى الحكومة المصرية فعلاً عروض من إيطاليا وفرنسا وألمانيا، إلا أنه لم يُلْتَمَسَ إليها بواسطة الحكومة الحالية»^(٢).

وبعد أن أوضح المندوب السامى في خطابه مزايا إنشاء القوة الجوية المصرية بالاعتماد على الجانب البريطاني استطرد قائلاً: «لقد بحثت الحكومة الحالية مشروع السلاح الجوي بالكامل، وبالرغم من إحجامها عن الاتصال بي بخصوص هذا الموضوع، إلا أنها أظهرت اهتماماً بالطيران المدني، بمضايقتها المستمرة للمستشار الجوي، عند توقعهم أى إجابة من

(١) نفس المرجع، ص ٦٠٧، ٦١٥.

Air 2/ 1066, 111A, op. cit., pp. 2 - 3.

(٢)

حكومة جلالة الملك. ومن الملاحظ أنه لم يأت ذكر سلاح مقاومة التهريب في أية مناسبة، إلا أنني لا أعتبر ذلك تغييراً في وجهة نظر الحكومة المصرية، إذ أعتقد أن تلك الحكومة ستثير موضوع السلاح الجوي عند اتصالهم بي. إنهم ينتظرون رداً منذ نوفمبر الماضي، وإنني أعتقد أنه من الأفضل الرد عليهم بدلاً من أن يتلقى الرد خلفهم^(١).

ومن هذه الرسالة، نرى أسباب التغيير الذي طرأ على وجهة نظر المنسوب السامي حيال القوة الجوية المصرية، بعد أن ظهرت بوادر فوز الوفد في انتخابات مايو ١٩٢٦، وإنه كان يفضل معارضة حكومة أحمد زوير، رغم علمه بسقوطها المنتظر، حتى ينسب إليها فضل الحصول على موافقة الحكومة البريطانية لدعم مشروع إنشاء القوة الجوية المصرية ومصلحة الطيران المدني - وهو الفضل الذي كان ينكره على الحكومة الوطنية المنتظرة، وخوفاً من اتجاه تلك الحكومة إلى دولة أخرى للمساعدة في إنشاء تلك القوة لو رفضت الحكومة البريطانية.

٤ - في عهد وزارات الائتلاف:

تولى الحكم على أثر انتخابات مايو ١٩٢٦ وحتى يونيو ١٩٢٨ ثلاث وزارات ائتلافية في ظل أغلبية برلمانية وطنية، وهي وزارات عدلي يكن وعبد الخالق ثروت ومصطفى النحاس على التوالي. وقد اتسمت سياسات هذه الوزارات بسمات عامة أبرزها ما يلي:

(١) التآني في حل المسألة المصرية ومحاولة تحسين العلاقات المصرية - البريطانية.

(٢) اتباع سياسة حسن التفاهم مع سلطات الاحتلال وتجنب أي صدام معها.

(٣) التركيز على المسائل الداخلية.

ورغم طابع الاعتدال الذي كان يغلب على السياسة المصرية في تلك الآونة، إلا أن جورج لويد - المنسوب السامي في ذلك الوقت - لم يترك مناسبة إلا حاول فيها فرض سيطرته على الحكومة المصرية. مستعدياً عليها الملك فؤاد - الذي كان دائماً رهن إشارته - من ناحية، والحكومة البريطانية من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى عدة أزفان مع الحكومة المصرية^(٢).

وكان طبيعياً أن تنعكس هذه الأزمات على إنشاء القوة الجوية المصرية، والتي انتهت

Ibid., p. 4.

(١)

(٢) محسن محمد، الشيطان (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ٢٩٦.

الاتصالات البريطانية بشأنها إلى تفويض المندوب السامي باختيار الوقت الذي يراه مناسباً لإخطار الحكومة المصرية بالمساعدات التي يمكن أن تقدمها الحكومة البريطانية لإعداد وتدريب الكوادر الخاصة بهذه القوة. وقد اتخذ المندوب السامي من هذا التفويض وسيلة للضغط والإغراء خلال اتصالاته بالحكومة المصرية أثناء هذه الأزمات^(١).

وأوافق الدكتور عبد العظيم رمضان الرأي بأن أزمة الجيش التي حدثت خلال النصف الأول من عام ١٩٢٧ أثرت بالسلب على إرسال بعثة الطيران إلى بريطانيا والتي أدرج لها مبلغ أربعة آلاف جنيه في ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧، فلم يُصرف ذلك المبلغ من ميزانية تلك السنة^(٢).

فخلال النصف الأخير من عام ١٩٢٦، والشهور الأولى من عام ١٩٢٧ كان أحمد خشبة - وزير الحربية في وزارة الائتلاف الأولى - يتبع سياسة جريئة لتقوية الجيش وتخليصه من السيطرة البريطانية، متجاوزاً في ذلك مع التيار العام داخل البرلمان، والذي كان ينادى بتقوية الجيش وإعادة السيطرة البريطانية عنه.

فقد طالب النواب بتقوية الجيش بزيادة عدده وتطوير نظامه وتدريبه وتسليحه، وتعيين سردار مصري له، وتقليص نفوذ «سينكس Spinks» - المفتش العام للجيش - الذي كان يتمتع بصلاحيات كبيرة تسمح له بالسيطرة الكاملة على ذلك الجيش، ومن ثم ، إخضاعه للسيطرة البريطانية^(٣).

إلا أن وزير الحربية كان يري التركيز على تطوير الجيش والتعليم فيه ورفع كفاءة قيادته، حيث إن عدد الجيش «ليس بالأمر المهم في نظرنا، بل المهم في الجيوش حسن نظامها والقدرة في قيادتها»^(٤).

وفي الوقت الذي كان أحمد خشبة ينفذ سياسته لإصلاح الجيش وتوطينه ورفع مستوى تدريبه، كان يتبع سياسة الإهمال تجاه المفتش العام للجيش، ورفض العمل بتوصياته، كما كان يتراسل مباشرة مع من هم نونه من الضباط، والتفتيش بنفسه على الوحدات وتخصيص المهام لهيئة القيادة دون الرجوع إليه، مما أدى إلى تدهور نفوذ المفتش العام للجيش في عهده بدرجة كبيرة^(٥).

(١) رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص ٢٢٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٢١٢.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٤) نفس المرجع، ص ٢٢٣.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٢٠.

وقد هدئت هذه السياسة السيطرة البريطانية على الجيش، مما جعل المندوب السامي يقول: «أصبحتنا نواجه في عام ١٩٢٦، احتمال وجود جيش مصري متزايد القوة، لا ينأى فقط عن إمكانية السيطرة عليه من جانبنا، وإنما هو منتشر تماماً - كنتيجة للدعاية القوية - بنفوذ حزب سياسى متطرف»^(١).

ولما كان المندوب السامي يعتقد أن هدف الوفد من تقوية الجيش هو الدخول في مواجهة مع الملكية في مصر - بعد إحكام سيطرته على الجيش وإبعاد النفوذ البريطاني عنه - فقد رأى في سياسة الوفد تجاه الجيش تعارضاً مع تحفظات تصريح ٢٨ فبراير^(٢). الأمر الذي أدى إلى الصدام بين المندوب السامي والحكومة المصرية في عهد وزارة الائتلاف (الثانية)، وهو ما انعكس سلباً على مشروع إنشاء القوة الجوية كما سنرى.

وقد بدأ اهتمام وزارة الائتلاف الأولى بمشروع القوة الجوية فاتراً في سبتمبر ١٩٢٦، عندما نجح قائد الأسراب لونج في إقناع وزير الحربية المصرى بأن إرسال طلبة عسكريين للتدريب على الطيران في بريطانيا، سيكون مضمياً للوقت والمال. إذا لم تكن هناك خطة نهائية معدة لاستيعابهم عند عودتهم. وأنه ليس من الحكمة تقرير إنشاء قوة جوية - مهما كان شكلها - دون عمل دراسة تفصيلية أكثر مما تم إعداده^(٣).

ولما كان وزير الحربية لم يتيسر له الوقت لدراسة موضوع الطيران الحربى - على حد قوله - فإنه وافق لونج على رأيه، وأضاف أنه يرى أن مصر بحاجة إلى قوى أكثر فائدة أولاً، مثل البحرية، وأنه لذلك ليس ميلاً إلى التوصية بصرف أى مبالغ على الطيران الحربى قبل إعادة تشكيل الجيش وإنشاء القوة البحرية^(٤).

ويبدو أن وزير الحربية - بعد أن تيسر له الوقت لدراسة موضوع القوة الجوية - أرسل في ٨ نوفمبر ١٩٢٦ يثير الموضوع مرة أخرى مع اللواء سبنكس^(٥). إلا أن الأخير رد في

(١) نفس المرجع، ص ٢٢١.

(٢) كان المندوب السامي يرى أنه يجب أن يكون لبريطانيا صوت مسموع بالنسبة للسيطرة على الجيش المصرى، ورابع كفات بموجب مسئوليتها في الدفاع عن مصر، تبعاً لما جاء بتصريح ٢٨ فبراير.

- ومضان، الجيش المصرى في السياسة، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

Air 2/ 1066, 116B, op. cit., p. 2.

(٣)

Idem

(٤)

Air 2/ 1066, 124C, Spinks to the Under Secretary of State, (Ministry of War and Marine, Cairo), letter, No. (٥)

E/ SCR/ 702, 26. 1. 1927

٢٦ يناير ١٩٢٧ - بعد أكثر من شهرين - قائلاً: «إنه لا بد أولاً من اتخاذ قرار بشأن الغرض الذي ستستخدم فيه مثل هذه القوة. وأن أى قوة عسكرية يمكن أن تكون مفيدة في الظروف الحالية بالنسبة لإدارتي الحدود وخفر السواحل، إذ قد تساعد في منع أعمال التهريب ووضع التحركات القبلية في الصحراء تحت الملاحظة. وقوة بهذا الشكل، سوف تكون ملائمة كنواة للتوسع مستقبلاً تبعاً لتطور الظروف»^(١).

واقترح المفتش العام في نفس الخطاب، أن تُشكل القوة الجوية في البداية من رف (ست طائرات) وطائرتين احتياط، يعمل عليها أحد عشر ضابطاً (ثمانية طيارين وثلاثة فنيين)، بالإضافة إلى ثلاثة وخمسين فرداً من الفنيين. وأشار بأنه على اتصال بالقوات الجوية الملكية من أجل تدريب الفنيين اللازمين. إلا أنه تحفظ في النهاية قائلاً: «إن الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة لمعرفة جدوى إنشاء مثل هذه القوة، وهل ستعوض النتائج المتوقعة من هذا السلاح المتواضع، العمالة والمصاريف التي ستتفق عليه، وأنه يجب إعطاء هذا الموضوع العناية الكافية»^(٢).

ومن الرد السابق، نرى أن المفتش العام للجيش المصري، كان مستمراً في ممارسة سياسة التسويف البريطانية - إزاء نشاط أحمد خشبة لتطوير الجيش - إلى الدرجة التي جعلت رئيس أركان الطيران يتسائل في مذكرته إلى وزير الطيران البريطاني في ٢٠ مارس ١٩٢٧ قائلاً: «ألا يجب أن نتخذ سياسة جديدة تجاه هذا الرف؟ لقد عملنا كل شيء لتعطيله حتى الآن دون أن نظهر ذلك، ألا يجب علينا الآن أن نعضى بمشيتتنا للمعاونة والعمل على تكوين ذلك الرف؟»^(٣).

ورغم استمرار الاتصالات بين كل من المنوب السامي وسينكس وقائد الأسراب لونج من ناحية، ووزارتي الطيران والخارجية البريطانيتين من ناحية أخرى، لمتابعة ودراسة المشروع الأخير المقترح للقوة الجوية المصرية، إلا أن وزارة الطيران - رغم موافقتها على إنشاء هذه القوة - لم تكن راغبة في إبلاغ الحكومة المصرية بأية مطومات عن الدراسات التي أجرتها بخصوص قوتها الجوية المقترحة، أو موافقتها على تشكيلها قبل أن تقر وزارة الخارجية البريطانية ذلك.^(٤)

Idem.

(١)

Idem.

(٢)

Air 2/ 1066, C. A. S. to S. ofS., minute, No. 127, March, 1927.

(٣)

Air 2/ 1066, 140A, J.A. Webster (Air Ministry) to A.O.C. Middle East. A. F., letter, No. 327, 9. 5. 1927, p.3. (٤)

ولما كانت الأزمة بين الحكومة المصرية، والمنسوب السامي قد بدأت تتصاعد منذ شهر مارس نتيجة للسياسة المصرية لتطوير الجيش - إلى الحد الذي دعا المنسوب السامي أن يطلب من حكومته في ٢٨ مارس ١٩٢٧ السماح له بتوجيه مذكرة (تحمل معنى الإنذار) إلى الحكومة المصرية لردعها عن سياستها تجاه الجيش، فقد كان منطقياً ذلك الحذر البالغ الذي أبدته وزارة الطيران البريطانية.

ففي ٩ مايو ١٩٢٧ - مع تصاعد الأزمة إلى ذروتها بين الحكومة المصرية والمنسوب السامي - أرسلت وزارة الطيران إلى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط خطاباً توضح له فيه تكاليف تدريب وإعاشة أفراد القوة الجوية المقترحة^(١)، وتؤكد له على الأهمية القصوى لعدم إبلاغ أية معلومات عن تكاليف التدريب أو التسهيلات إلى أى شخص عدا المفتش العام مهما كان السبب. وأنه من الأهمية بمكان تجنب سوء الفهم، والتأكد من أية معلومات ستزود بها الحكومة المصرية سيتم في الوقت وبالشكل الذي تتطلبه السياسة العامة لحكومة جلالة الملك في مصر^(٢).

ونظراً لتفاقم الأزمة بين المنسوب السامي وحكومة الائتلاف (الثانية) برئاسة عبد الخالق ثروت^(٣)، على أثر المذكرة التي قدمها رئيس الوزراء إلى المنسوب السامي في ٢٤ مايو - والتي رفضت فيها الحكومة المصرية تدخل السلطات البريطانية في شؤون الجيش - وتقديم المنسوب السامي مذكرته الإنذارية إلى الحكومة المصرية في ٣١ مايو ١٩٢٧، فقد كان طليعياً أن يرى المنسوب السامي أن الوقت غير ملائم حينذاك لإبلاغ الحكومة المصرية بالتسهيلات البريطانية لبناء القوة الجوية المصرية، خاصة وأن المنسوب السامي كان يستغل هذا الموضوع في الضغط على الحكومة المصرية لتعديل سياستها تجاه الجيش والمجلس العام البريطاني^(٤).

إلا أنه باستسلام عبد الخالق ثروت لمطالب المنسوب السامي في ١١ يونيو ١٩٢٧ تحت

(١) أربعة جنهات يومياً عدا أيام المرض والعطلات لتدريب كل من الطيارين الثمانية. ٤٠٠ جنهات سنوياً لتدريب كل من الضباط الطين الثلاثة. ١٥ جنهات شهرياً لتدريب كل من الأفراد الطين، الثلاثة والخمسين.

Air 2/ 1066, 140A, op. cit. p.3.

(٢)

(٣) تولى عبد الخالق ثروت رئاسة الوزارة الائتلافية على أثر استقالة علي يكن في أبريل ١٩٢٧.

(٤) رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص ٢٣٥.

ضغط الإنذار الذي وجهه ^(١)، انتهى التحفظ الذي كان يفرضه المندوب السامي على التسهيلات البريطانية لتدريب أفراد القوة الجوية المصرية المقترحة، بل أصبح من المنادين بإجراء هذا التدريب على نفقة الحكومة البريطانية ^(٢)، نظراً للتعاون الذي أبداه رئيس الوزراء المصري في النصف الثاني من عام ١٩٢٧ في إيجاد صيغة لتسوية موضوع الوجود البريطاني في مصر. وقد دعمت وزارة الخارجية البريطانية وجهة نظر مندوبيها السامي في مصر قبل وزارة الطيران، إلا أن الأخيرة لم توافق على إعفاء المصريين من تكاليف التدريب، ووافقت فقط على إجراء تدريب ثمانية طلاب مصريين في مدرسة تدريب الطيران بأبي صوير على دفتين، كل دفعة أربعة طلاب لمدة تسعة أشهر، بواقع أربعة جنيهات يومياً لكل طالب. وبرزت وزارة الطيران عدم موافقتها على إعفاء المصريين من نفقات التدريب، بأن ذلك سيثير المشاكل مع حكومة العراق التي قبل طلبتها للتدريب مع تحمل الحكومة العراقية كافة النفقات الخاصة بذلك ^(٣).

والشيء الذي يثير التساؤل ولم أجد له جواباً في الوثائق البريطانية أو المصرية، هو عدم إعادة إدراج مبلغ الأربعة آلاف جنيه - التي كانت مخصصة لتدريب أفراد القوة الجوية المصرية المقترحة - في ميزانيتي العامين التاليين (١٩٢٧ / ١٩٢٨، ١٩٢٨ / ١٩٢٩) رغم انتهاء الحظر الذي فرضه المندوب السامي خلال النصف الأول من عام ١٩٢٧ بسبب أزمة الجيش. ويفهم مما أشار إليه الدكتور عبد العظيم رمضان بخصوص تأثير أزمة الجيش عام ١٩٢٧ على موضوع القوة الجوية المصرية، أن عدم إدراج المبلغ المشار إليه في ميزانيتي عامي ١٩٢٧/١٩٢٨، ١٩٢٨/١٩٢٩ كان أحد آثار تلك الأزمة ^(٤). إلا أنني لا أرى ما ذهب إليه الدكتور عبد العظيم في هذه النقطة. إذ إن أزمة الجيش انتهت في يونيو ١٩٢٧، باستسلام عبد الخالق ثروت لمطالب المندوب السامي، كما هو معروف. وبالتالي كان هناك فرصة لإعادة إدراج المبلغ في ميزانية عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ أو الميزانية التالية.

فالمساعدة البريطانية في إنشاء القوة الجوية المصرية كانت إحدى الجوائز التي وعد المندوب

(١) نفس المرجع، ص ٢٤٩.

Air 2/ 1066, D.D.O.I. to C.A.S., minute, No. 161, 16. 4. 1928 .

(٢)

Air 2/ 1066, 153B, the Air Ministry to the Foreign Office, secret letter, No. S. 22268/ S.6., 30.1.1928, pp.1 - 2. (٣)

(٤) نفس المرجع، ص ٣١٣.

السامي بها رئيس الوزراء المصري، في حالة قبول حكومته التنازل عن سياستها لتطوير الجيش^(١). ومن ثم، كانت تلك الجائزة تنتظر من يطالب بها بعد تسليم رئيس الوزراء بمطالب المندوب السامي.

وفي الوقت الذي كانت الاتصالات جارية فيه بين المندوب السامي في مصر ووزارة الخارجية البريطانية من ناحية، وقائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط ووزارة الطيران البريطانية من ناحية أخرى، كانت هناك اتصالات نشطة بين وزارتي الخارجية والطيران البريطانيتين طوال الأربعة شهور الأخيرة من عمر وزارة عبد الخالق ثروت، وكان محور كل هذه الاتصالات هو التسهيلات التي يمكن تقديمها لإنشاء القوة الجوية المصرية والإعفاءات المالية التي يلح كل من المندوب السامي ووزارة الخارجية البريطانية على منحها للحكومة المصرية لتخفيف أعباء تدريب أفراد القوة الجوية المصرية المقترحة.

وكل ذلك يحدث على الجانب البريطاني وحكومة عبد الخالق ثروت - التي يبدو أنها فقدت حماسها لإنشاء القوة الجوية المصرية - لا تُدرج أية مبالغ خاصة بتدريب أفراد هذه القوة في ميزانية عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨، أو حتي بإعادة درجها من احتياطي وزارة الحربية بعد انتهاء الأزمة في يونيو ١٩٢٧. بل إن الحكومة المصرية لم تجر أية اتصالات رسمية بخصوص تسهيلات إنشاء القوة الجوية المصرية مع الممثل الرسمي للحكومة البريطانية - ألا وهو المندوب السامي - طوال عهود وزارات عبد الخالق ثروت والنحاس ومحمد محمود حتى سبتمبر ١٩٢٨^(٢)، مكتفية باتصالاتها الاستطلاعية من الباب الخلفي لوزارة الطيران - عن طريق قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط - والتي كان يجريها المفتش العام للجيش المصري (سبنكس) نيابة عنها.

وعلى ذلك، نرى أنه كان لدى حكومة عبد الخالق ثروت الفرصة لإعادة طرح الموضوع بعد انتهاء أزمة الجيش في شهر يونيو، بل ومطالبة المندوب السامي بإنجاز ما وعد به وقد تهيأت الظروف السياسية الملائمة لذلك من وجهة النظر البريطانية. إلا أن الوثائق البريطانية أو المصرية التي أمكن الاطلاع عليها، لا توضح أن شيئاً قد تم من هذا القبول، أو أن الحكومة

(١) نفس المرجع.

Air 2/ 1066, 172B, Hoar to Cusshendun, secret letter, No. 707, 22.9.1928, p.1.

(٢)

المصرية تلقت أية معلومات عن التسهيلات الممكن الحصول عليها من الحكومة البريطانية لإنشاء القوة الجوية المصرية طوال عهد حكومات الائتلاف.

وربما كان إهمال حكومة عبد الخالق ثروت للموضوع القوة الجوية عائدا للمفاوضات التي بدأت مع الجانب البريطاني فور انتهاء أزمة الجيش، انتظارا لما ستسفر عنه هذه المفاوضات، والتي انتهت بالفشل.

وقد أشار الدكتور عبد العظيم رمضان في كتابه «الجيش المصري في السياسة ١٨٨١ - ١٩٨٦»، إلى أن الحكومة المصرية في عهد وزارة النحاس الأولى ١٩٢٨، دخلت في مفاوضات مع مدرسة الطيران البريطانية بمصر لتدريب الشبان المصريين على الطيران داخل القطر المصري بدلا من إرسال البعثة. ولهذا السبب اقترحت لجنة المالية إعادة إدراج مبلغ الأربعة آلاف جنيه (التي كانت مدرجة في ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لبعثة الطيران) في مشروع الميزانية. وقال إن المفاوضات قد نجحت، إذ التحق في يوم ٢٦ أبريل ١٩٢٩ بمدرسة الطيران البريطانية بأبي صوير ثلاثة ضباط أظهروا كفاءة أشاد بها رؤسائهم^(١).

إلا أن وثائق وزارة الطيران البريطانية تشير إلى أن نجاح المفاوضات بخصوص تدريب أفراد القوة الجوية المصرية المقترحة لم يتم في عهد وزارة النحاس الأولى، وإنما في عهد خليفتها، وزارة محمد محمود كما سترى، وهو الأقرب للترجيح للأسباب التالية:

(١) لا يمكن أن تدخل مدرسة الطيران البريطانية في مصر في مفاوضات مع الحكومة المصرية سواء بالاتصال المباشر أو بواسطة المفتش العام وعن طريق قائد القوات الجوية الملكية في مصر لتدريب الطلبة المصريين، إلا بعد موافقة وزارتي الخارجية والطيران على ذلك من ناحية المبدأ، وإخطار كل من الطرفين بذلك. إذ ليس لدى قائد القوات الجوية الملكية في مصر أو قائد مدرسة الطيران البريطانية — الذي يتبعه — الصلاحية للدخول في مثل هذه المفاوضات قبل موافقة حكومتهما وإعطائهما مثل هذه الصلاحية. وهو ما لم يحدث في عهد وزارة النحاس (الأولى)، بل إن عكسه هو الصحيح تماما. إذ إن وزارة الطيران — كما رأينا — كانت تحذر قائد القوات الجوية الملكية في مصر من إبلاغ الحكومة المصرية أية معلومات عن التسهيلات التي يمكن أن تعطى لها بشأن تدريب أفراد القوة

(١) رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص ٢١٢.

الجوية المقترحة قبل أن تقوم الخارجية البريطانية بإخطار مصر بهذه التسهيلات في الوقت الملائم من وجهة النظر البريطانية^(١).

(٢) لم تكن الحكومة البريطانية ترى بعد رفض حكومة الائتلاف لمشروع المعاهدة التي أسفرت عنها مفاوضات ثروت - تشمبرلين وتولى النحاس رئاسة الوزارة خلفاً لعبد الخالق ثروت، أن الموقف السياسي في مصر ملائم لإبلاغ الحكومة المصرية بآية تسهيلات خاصة بالقوة الجوية، على عكس وزارة محمد محمود التي خلفتها^(٢).

ومن ثم، أرسل المندوب السامي بالنيابة إلى وزير الخارجية البريطانية خطاباً في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٨، يخطر فيه بتعاون وزارة محمد محمود وأنها توفر الأوضاع المطلوبة، والتي اشتراطها الوزير في خطابه إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٠ مارس^(٣). وهي الأوضاع التي تسمح بإبلاغ الحكومة المصرية بالتسهيلات التي وافقت عليها الحكومة البريطانية من أجل إنشاء القوة الجوية المصرية، والتي لم تحققها بطبيعة الحال وزارة مصطفى النحاس خلال عمرها القصير (ثلاثة أشهر وبضعة أيام) فقد اصطدمت الوزارة مع سلطات الاحتلال بسبب قانون الاجتماعات من ناحية، والانشقاق الذي دب في حكومة الائتلاف وأدى إلى سقوطها من ناحية أخرى.

(٣) قدمت هيئة الأركان بوزارة الطيران في ١٩ أبريل ١٩٢٨ مذكرة إلى رئيس الأركان بالوزارة توضح له فيها أن قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط يضغط في رسائله إلى الوزارة لمعرفة نوايا وزارة الطيران بالنسبة لتدريب الضباط المصريين على الطيران^(٤). كما أرسل القائم بأعمال المندوب السامي في مصر يخطر وزارة الخارجية البريطانية في خطابه إليها بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٢٨، أن وزارة الحربية المصرية تضغط على المفتش العام لتلقى رداً من الحكومة البريطانية بخصوص تدريب الضباط المصريين على الطيران^(٥).

Air 2/ 1066, 140A, op. cit., p.3.

(١)

Air 2/ 1066, 172B, op. cit., p.1.

(٢)

Idem.

(٣)

Air 2/ 1066, S.6 to C.A.S (Air Ministry), minute, No. 116, 19.4.1928.

(٤)

Air 2/ 1066, 172B, loc. cit.

(٥)

وعلى ذلك، نرى أنه لم يكن لدى أى من قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط أو قائد مدرسة تدريب الطيران - التابع له - أى تعليمات أو صلاحيات لمفاوضة الحكومة المصرية بشأن تدريب المصريين على الطيران، طوال عهد وزارة النحاس (الأولى) وحتى الشهر الأولى من وزارة محمد محمود التي خلفتها. كما أن وزارة النحاس لم تُعمر فى الحكم إلا ثلاثة أشهر ما أظنها كانت كافية لأى إنجاز خاص بمشروع القوة الجوية المصرية، فى ظل السياسة البريطانية العدائية تجاهها.

٥- فسخ عهد وزارات الأقلية:

تولى الحكم عقب إقالة وزارة النحاس (الأولى)، فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨، وحتى توليه وزارته الثالثة فى ٩ مايو ١٩٣٦ (أى ما يقرب من ثماني سنوات) ثماني وزارات منها خمس وزارات تمثل أحزاب الأقلية حكمت مصر ما يقرب من سبعة أعوام، بينما تولى الحكم فى المدة الباقية (أقل من ثلاثة عشر شهراً) ثلاث وزارات هي، وزارة النحاس الثانية (وفدية) ووزارتا عدلى يكن وعلى ماهر (الانتقاليّتان)، والثتان مهنتا لتولى الورد الحكم بعد تصحيح الأوضاع السياسية غير الدستورية، والتي نتجت عن الممارسات السياسية الخاطئة لأحزاب الأقلية للاستئثار بالسلطة، وكسب رضا الملك وسلطات الاحتلال على حساب الدستور والحياة النيابية فى مصر. واعترافاً بجميل هذه الحكومات المتعاونة معها، أعطت الحكومة البريطانية فضل إنشاء القوة الجوية المصرية وإرساء قواعدها إلى هذه الحكومات.

فى ٢٢ سبتمبر ١٩٢٨، وبعد حوالى ثلاثة أشهر من تولي وزارة الأقلية برئاسة محمد محمود الحكم - على أثر الانقلاب الدستوري الثاني - أرسل «هور Hoare»، المندوب السامى بالنيابة، خطاباً إلى وزارة الخارجية البريطانية يخطر فيها، أن وزارة الحربية المصرية تضغط على المفتش العام للجيش المصرى (سبنكس)، لتلقى رداً بخصوص تدريب الطلبة العسكريين المصريين على الطيران العربى. وأنه (أى هور) يرى ضرورة الرد على الحكومة المصرية بما يلي: «إما أن حكومة جلالة الملك لا ترغب فى الاستمرار فى الموضوع، أو يتلقى وزير الحربية رداً بالتسهيلات التي يمكن أن تُعطى له»^(١).

واستطرد هور يوضح موقف الحكومة المصرية قائلاً: «إنه يبدو لى بصفة عامة أن الحكومة

Idem.

(١)

الحالية توفر الأوضاع التي حُدثت في الفقرة الأخيرة من خطابكم رقم ٢٩٥، بالرغم من أن تعاونها يتم بطريقة ضمنية أكثر منها علنية. وإنني أعتقد أنه لن يكون هناك أي ضرر منها، بل قد تكون نافعة لنا. لو أخطرناهم بالشروط التي حددتها وزارة الطيران لتدريب الطلبة العسكريين المصريين، فيما يتعلق باستقبال أربعة طلاب في أبي صوير وإنه لطريق طويل من بداية تدريبهم وحتى تشكيل قوة جوية عسكرية، ووصولها إلى درجة من القوة لها وزنها. وسوف يكون ممكناً سحب التسهيلات المقترحة حالياً إذا ما تطلبت الظروف السياسية ذلك مستقبلاً^(١).

وعلى ضوء تلك الرسالة أرسلت وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الطيران تبلغها في العاشر من أكتوبر ١٩٢٨ بتطور وجهة نظرها حيال إبلاغ الحكومة المصرية بالتسهيلات التي يمكن أن تقدمها لها بخصوص موضوعات الطيران. وأشارت وزارة الخارجية البريطانية في خطابها المشار إليه إلى: «أن اللورد كوشيندن يوافق على وجهة نظر مستر هور، في أن الاتجاه العام للحكومة المصرية الحالية يوفر المناخ لإعادة النظر في القرار الذي أُبلغ إلى اللورد لويد في رسالة وزارة الخارجية رقم ٢٩٥ في العشرين من مارس..»

«وبالنسبة لموضوع تدريب قسم من الطلبة المصريين بالمجان، فإننا نرغب في معرفة ما إذا كانت المحلات الثمانية التي وردت في الفقرة الخامسة من خطاب وزارة الطيران في الثلاثين من يناير قد شُغلت حالياً؟ وإذا كان من غير المحتمل توفير محلات قبل نهاية السنة القادمة، فإن اللورد كوشيندن يقترح وضع ذلك في الاعتبار مستقبلاً^(٢).

وجاء رد وزارة الطيران في الثالث من نوفمبر ١٩٢٨ بالموافقة على تدريب الطلبة المصريين في أبي صوير، إلا أنها رأت أنه ليس من الحكمة إعطاء مصر شروطاً أفضل من العراق والهند بإعفاء اثنين من الطلبة المصريين من نفقات التدريب - كطلب وزارة الخارجية البريطانية - لعدم انطباق شروط الإعفاء على مصر^(٣).

وعلى ضوء موافقتي وزارة الخارجية والطيران البريطانيتين، والتي أُبُلِغت إلى كل من

Ibid., pp. 1 - 2 .

(١)

Air 2/ 1066, 172A, J. Murray (F.O.) to the Secretary (Air Ministry), letter, No. J 2792/ 54/ 16. 10. 10. 1928

(٢)

Air 2/ 1066, 178A, Webster to the Under Secretary of Foreign Office, secret letter, No. S. 22268/ s. 6., 3.11.1928., pp. 1 - 2.

(٣)

المنسوب السامي وقائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط، ونتيجة للاتصالات العرضية التي تمت بين الأخيرين خلال ديسمبر ١٩٢٨، أرسل السكرتير الأول «موريس بيترسون Maurice Peterson» - بتكليف من المنسوب السامي في مصر - رسالة إلى اللواء سينكس - المفتش العام للجيش المصري - في الثاني من يناير ١٩٢٩، يخطر فيها بالتسهيلات البريطانية لتدريب الطلبة المصريين، والتي تتلخص في الموافقة على «تدريب أربعة طلاب عسكريين في مدرسة تدريب الطيران في أبي صوير، بتكلفة أربعة جنيهات يومياً عن كل طالب، عدا أيام المرض والعطلات. وتشمل هذه التكلفة الإقامة والتغذية والرعاية الطبية، على أن تتكفل الحكومة المصرية بنفقات السفر - عدا ما يتعلق بشئون التدريب - والرواتب والبدلات التي تدفع للطلبة العسكريين، كذا التعويضات التي تدفع لطرف ثالث نتيجة للتدمير...»^(١).

وأوضح السكرتير الأول في رسالته، أن الدورة السنوية للتدريب تستغرق ثمانية أشهر مقسمة على فترتين دراسيتين كل من أربعة أشهر، وأن الدراسة ستبدأ في ٢٦ أبريل من نفس العام بالنسبة للفترة الدراسية الأولى وفي ٢٦ سبتمبر بالنسبة للفترة الدراسية الثانية. وطلب موريس بيترسون من المفتش العام عرض الموضوع على وزير الحربية المصري.

ولم يلبث سينكس أن أرسل إلى جعفر والي وزير الحربية يخطر في الخامس من يناير بالتسهيلات البريطانية للتدريب على الطيران^(٢). فرد عليه وزير الحربية المصري في ١٥ يناير ١٩٢٩ قائلاً: «بعد الاطلاع على خطاب سمانكم رقم E/ SCR/ 702 بتاريخ ٥ يناير ١٩٢٩ بخصوص موضوع بعثة الطيران، أسمح لنا أن نعبر عن خالص شكرنا لوزارة الطيران البريطانية لاستعدادها لتقديم التسهيلات اللازمة. بهذا الخصوص. ونوافق - كإجراء ابتدائي - على اختيار أربعة طلاب عسكريين، سيتم إرسالهم إلى مدرسة الطيران في أبي صوير»^(٣).

وتعتبر الرسائل الثلاثة الأخيرة، بمثابة وثائق الإعلان عن الخطوة التنفيذية الأولى في بناء صرح القوة الجوية المصرية، والتي أعلن تكوينها رسمياً في عام ١٩٣٢، أي بعد أكثر من ثلاث سنوات من ذلك التاريخ.

(١) Air 2/ 1066, 199D, Peterson to Spinks, confidential and immediate letter, No. 16329/ 165, 2. 1. 1929.

(ملحق ٥)

(٢) Air 2/ 1066, 199F, Waili to Spinks, letter, No. M.D/ 8 -3-D (7019), 15.1.1929.

(ملحق ٦)

(٣) Idem.

ومما سبق نرى أن الحكومة المصرية لم تُخَطَرَ بالموافقة البريطانية على تدريب الطلبة المصريين على الطيران إلا في الخامس من يناير ١٩٢٩، كما أن قائد القوات الجوية الملكية للشرق الأوسط والندوب السامي في مصر لم يتلقيا تصديق حكومتهما بشأن نفس الموضوع إلا في أواخر عام ١٩٢٨، على عهد وزارة محمد محمود (الأولى).

وهنا يُثار السؤال التالي:

ما هي السياسة التي اتبعتها وزارة محمد محمود، ورأت فيها الخارجية البريطانية أنها تحقق المناخ الملائم لإعادة النظر في الحظر الذي فرضته الحكومة البريطانية على تسهيلات بناء القوة الجوية المصرية، والذي أرسل للمندوب السامي بعد أربعة أيام من تولي النحاس رئاسة وزارته الأولى؟

ويجيب عبد الرحمن الرافعي على ذلك السؤال، ملخصاً الموقف السياسي في مصر في ذلك الوقت، بأن حكومة محمد محمود تشكلت بمباركة من المندوب السامي البريطاني^(١)، بعد الانقلاب الدستوري الذي بجره الملك بالتعاون مع حزب الأحرار الدستوريين حتى يمكنه إقالة وزارة النحاس (الأولى)، وهو ما نجح فيه في ٢٥ يونيو ١٩٢٨^(٢). وما لبثت وزارة محمد محمود أن حلت البرلمان وعطلت الدستور، ولجأت إلي سياسة الاضطهاد وإهدار الحريات ومنع اجتماعات المعارضة، وأعادت العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في عام ١٨٨١، والذي يجيز تعطيل الصحف وإلغائها إدارياً^(٣) حتى تكتم أفواه الأصوات المعارضة للثالث الحاكم في مصر في ذلك الوقت، والذي يتشكل من سلطات الاحتلال والملك وحكومة الأقلية.

ولم تكثف حكومة محمد محمود بذلك، بل جددت عقود كثير من البريطانيين الذين انتهت مدة خدمتهم مع الحكومة المصرية، كسباً لود المندوب السامي والحكومة البريطانية^(٤).

ومن ثم، فإنه ليس غريباً بعد ذلك، أن يرى المندوب السامي وتوافقه وزارة الخارجية البريطانية، أن السياسة التي تتبناها وزارة محمد محمود في مصر، تحقق الأوضاع التي

(١) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩)، ج ٢ (ط٢: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٦٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٦.

(٣) نفس المرجع، ص ٨٢.

(٤) نفس المرجع، ص ٨٤.

تخدم المصالح البريطانية، بعكس النحاس والوفد، اللذين رفضا مشروع المعاهدة، الذي قدمه «أوستن تشمبرلين Austen Chamberlain» لعبد الخالق ثروت في مارس ١٩٢٨، كما رفضا إلغاء مشروع قانون الاجتماعات - الذي كان يعارضه المنسوب السامي - بعد أن تولى النحاس رئاسة الوزارة، إكتفاءً بتجنيبه^(١).

وقد تعاونت السلطات البريطانية بشكل كامل - سواء مع وزارة محمد محمود أو الوزارات التي تلتها حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ - في إرساء قواعد القوة الجوية المصرية، بشرط أن تبقى هذه القوة تحت السيطرة البريطانية، وبقاء قواتها القتالية نون المستوى الذي يشكل خطورة على قوات الاحتلال في مصر، وهو ما نجحت دائماً في تحقيقه سواء قبل المعاهدة أو بعدها.

فعلى ضوء تصديق وزارتي الخارجية والطيران البريطانيتين على قبول تدريب المرشحين المصريين للطيران والذي أبلغ إلى جعفر والي - وزير الحربية - في ٥ يناير ١٩٢٩، بدأت الدفعة الأولى من الضباط المصريين تدريبها على الطيران في أبي صوير اعتباراً من ٢٦ أبريل من نفس العام^(٢).

وقبل أن تنتهي دورة التدريب الأولى لتلك الدفعة، والتي لم تتجاوز أربعة ضباط، طلبت وزارة الحربية من المنسوب السامي امتداد فترة التدريب لتلك الدفعة إلى اثني عشر شهراً بدلاً من الثمانية أشهر التي صدّق عليها، وإلحاقهم بعد ذلك على أسراب القوات الجوية الملكية (البريطانية) لاكتساب الخبرة لحن تشكيل القوة الجوية المصرية، كما طلبت قبول خمسة ضباط جدد للتدريب في أبي صوير في مارس ١٩٣٠^(٣). إلا أن وزارة الطيران لم توافق إلا على امتداد فترة تدريب الدفعة الأولى، وإلحاقهم لمدة شهر على أحد الأسراب العاملة في مصر بعد انتهاء مدة تدريبهم الإضافية لدراسة أساليب عمل وتنظيم الأسراب، نون أن يقوموا بأي تدريب عملي على الطيران خلال شهر الإلحاق. كما لم توافق وزارة الطيران على قبول دفعة مصرية جديدة قبل أغسطس ١٩٣٠، أي بعد انتهاء فترة التدريب الإضافية للدفعة الأولى، وشهر إلحاقها على أسراب القوات الجوية الملكية^(٤).

(١) نفس المرجع، ص ٨٤.

(٢) Air 2/ 1066, 207, Peterson to Headquarters Royal Air Force Middle East, letter, No. 16329/ 181, 6.7.1929

Idem.

(٣) Air 2/ 1066, 216A, the Air Ministry to The Foreign Office, secret letter, No. S. 2268, 27.8.1929.

(٤)

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الاتصالات بشأن تدريب الطيران، كان محمد محمود يفاوض حكومة العمال من أجل المسألة المصرية. وأسفرت هذه المفاوضات عن مشروع معاهدة، تبولت بشأن صيغتها النهائية رسالتان بين محمد ومحمود وزير الخارجية البريطانية «هندرسون» في الثالث من أغسطس ١٩٢٩^(١). ولما أعلنت نصوص مشروع المعاهدة، علق الوفد النظر فيها على إعادة الحياة الدستورية لكي تقول الأمة كلمتها في هذا المشروع من خلال البرلمان. ولما كانت الحكومة البريطانية ترغب في عقد المعاهدة مع حكومة تمثل أغلبية الشعب، فقد قبلت شروط الوفد لإجراء انتخابات جديدة في ظل حكومة محايدة، وهو ما أدى إلى استقالة وزارة محمد محمود في الثاني من أكتوبر ١٩٢٩، وتأليف الوزارة الانتقالية المحايدة برئاسة عدلي يكن في اليوم التالي واستمرارها في الحكم حتى نهاية العام^(٢).

ومن ثم، كان الوضع السياسي في مصر خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام ١٩٢٩ يتسم بعدم الاستقرار. الأمر الذي انعكس سلباً على الاتصالات الخاصة بتنظيم التدريب الإضافي على الطيران بالنسبة للدفعة الأولى، وكذا بالنسبة لقبول دفعة جديدة من الضباط للتدريب في أبي صوير.

فقد كتب الأميرالاي «بالمر» - نائب المفتش العام للجيش المصري - إلى موريس بيترسون - السكرتير الأول بمقر المندوب السامي البريطاني - في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٩ قائلاً:

«إنني اعتقد أن السؤال الخاص بتدريب إضافي على الطيران للضباط الذين يتمون الدورة يجب أن ينتظر تطور الموقف السياسي قبل أن يناقش تفصيلاً بشكل مفيد»^(٣).

وفي الخامس من أكتوبر من نفس العام، أرسل قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط خطاباً إلى وزارة الطيران جاء فيه: «نظراً للموقف السياسي في مصر، وعدم التكد من تشكيل قوة جوية مصرية، فقد قرر المفتش العام تأجيل القرار الخاص بتدريب دفعة أخرى من الضباط حتى يناير ١٩٣٠... وإنني اتفق مع المفتش العام في أنه ليس مرغوباً فيه - في الوقت

(١) الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ص ٩٥.

(٢) نفس المرجع، ص ١١٠.

Air 2/ 1066, 234C, Palmer to the First Secretary, letter, No. F/ SCR/702/2, 30.9.1929.

(٣)

الحاضر - إرساء أى سياسة نهائية فيما يتعلق بتدريب دفعة أخرى من ضباط الجيش المصرى، نظراً للأوضاع فى مصر»^(١).

ونظراً لأن وزارتي محمد محمود وعلى يكن لم تعتمد أية مبالغ لإنشاء القوة الجوية المصرية خلال عام ١٩٢٩ - عدا ما تم رسده لتدريب الضباط على الطيران فى أبى صوير - فإن وزارة الطيران البريطانية كانت ترى: «أن الموضوع الخاص بتدريب أربعة ضباط آخرين وتدريب الثلاثة ضباط الأول على الطيران لا يمكن تقريره فى غياب أية شواهد عن التوقيات الذى ترى فيه الحكومة المصرية بدء تشكيل سلاحها الجوى»^(٢).

وما أن تولت وزارة الوفد الحكم فى الأول من يناير ١٩٣٠، على أثر فوزها فى الانتخابات، حتى طلب المفتش العام للجيش المصرى رسمياً، استمرار تدريب الدفعة الأولى على الطيران حتى ٣٠ يونيو ١٩٣٠^(٣)، وقبل دفعة جديدة من خمسة ضباط لحضور الدورة التى ستعقد فى مدرسة تدريب الطيران رقم ٤ فى أبى صوير فى أول أغسطس ١٩٣٠^(٤). كما اعتمدت الوزارة مبلغ أربعة آلاف جنيه فى ميزانية ١٩٣٠ - ١٩٣١ زيادة من أجل بعثات الطيران^(٥).

ولما كانت حكومة العمال تأمل فى عقد المعاهدة التى تقنن الوجود البريطانى فى مصر، فإنها كانت راغبة فى توفير المناخ اللائم لنجاح مفاوضاتها مع الوزارة الوفدية. ومن ثم، وافقت على مطالب مصر، رغم أن الحكومة المصرية لم تكن قد اتخذت بعد أية خطوات تنفيذية لتشكيل أى وحدة جوية لاستيعاب هؤلاء الطيارين^(٦). مما دفع قائد القوات الجوية الملكية

(١) Air 2. 1066, 234F, Air Officer Commanding Royal Air Force Middle East to the Secretary (Air Ministry), secret letter, No. ME/ 17/ Air, 25.10.1929.

(٢) Air 2/ 1066, 245A, Same to Same, secret letter, No. ME/ 17/ Air, 19.10.1929.

كان أحد ضباط الدفعة الأولى قد أميد إلى الجيش لعدم إيفاقه للطيران.

(٣) Air 2/ 1066, 245A, Headquarters, Royal Air Force, Middle East to the Air Ministry secret tel., No.A.M.153, 30.1.1930

(٤) Air 2/ 1066, 251A, the Air Ministry to Air Officer Commanding Middle East, secret tel., No.A.M.215, 24.3.1930.

(٥) رمضان، الجيش المصرى فى السياسة، ص ٣١٤.

(٦) (ملحق ٧) Air 2/ 1066, 276A, Scarlett to Chief of Air Staff, secret letter, No. ME/ FRS/ 1, 4.6.1930.

بالشرق الأوسط في الرابع من يونيو ١٩٢٠ - قبل استقاله حكومة الوفد بأسبوعين - إلى أن يقترح على وزارة الطيران تشكيل وحدة جوية لاستيعاب الطيارين الذين يتم تدريبهم لأنه كان يعتقد: «أنه من المحتمل أن يعود الضباط إلى الخدمة بالجيش بعد مغادرتهم لأبى صوير، ومن ثم يفقدون مهارات الطيران التي اكتسبوها. فإذا عادوا إلى الطيران مرة أخرى، فإن النتيجة ربما تكون وخيمة العواقب. وطبقاً للعقيدة المصرية، فإننا سوف نلزم على ذلك التدريب الخاطيء... ومن ثم، فإننى أظن أنه قد حان الوقت لاقتراح تشكيل وحدة جوية ما للجيش المصرى، فهي لا مفر آتية على أية حال. وإذا جاء اقتراح تشكيلها من جانبنا، فإن ذلك سيقوى مركزنا أكثر مما يضعفه، وإن أى اقتراحات يمكن أن نقدمها فى إطار إجراءات الأمان... إلخ، سوف تكون أكثر قبولا.

«إن سرب تعاون مجهز بطائرات الألفو مثلا، سيكون له قيمة لدى الحكومة المصرية، وسيكون المدى القصير لهذه الطائرات، عاملا غير مشجع لهم على القيام برحلات إلى فلسطين أو السودان.

«وخلال ذلك الوقت (فترة تشكيل الوحدة الجوية) ربما كان مفيدا شغل هؤلاء الطيارين فى حلقة من الدورات التدريبية - كما اقترح سينكس باشا. وسيكون لذلك تأثيره فى صبح تدريبهم ومظهرهم العام بالصيغة البريطانية»^(١).

إلا أن اقتراح قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط لم ير النور إلا فى عام ١٩٢٢ نظرا لاستقالة حكومة الوفد فى ١٩ يونيو ١٩٢٠ - بعد أقل من ستة أشهر فى الحكم - على أثر تعثر المفاوضات على صخرة السودان، ونتيجة لتأمر الملك والأحرار الدستوريين والخلاف حول مشروع قانون محاكمة الوزراء الذى تقدمت به حكومة الوفد فضلاً عن الخلاف حول تعيين أعضاء مجلس الشيوخ^(٢).

وفى نفس اليوم الذى قُبِلت فيه استقالة الوزارة الوفدية، عهد الملك إلى إسماعيل صدقى بتأليف الوزارة الجديدة، والتي استمرت فى الحكم حتى ٤ يناير ١٩٢٣. وإذا كانت هذه الوزارة أكثر وزارات الأقلية حظوة بكرة الشعب وسخطه - لعبتها بالحياة الدستورية واستبدادها

Idem.

(١)

(٢) الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، ص ١٢٣، ١٢٤.

بالحكم - فإنها كانت في الحقيقة الوزارة التي أسست القوة الجوية المصرية، بتشكيل أولى وحداتها عام ١٩٣٢، وقد ساعدها في ذلك، تعاون السلطات البريطانية من ناحية، وطول مدة حكمها مقارنة بالوزارات السابقة من ناحية أخرى.

ففي نفس الشهر الذي تولت فيه وزارة إسماعيل صدقي الحكم، تم تخرج ثلاثة ضباط طيارين من الدفعة الأولى^(١)، وفي أول أغسطس من نفس العام، تم التحاق الدفعة الثانية - التي صدّق على تدريبها في عهد وزارة النحاس السابقة - بنفس مدرسة تدريب الطياران في أبي صوير^(٢)، وسافرت الدفعة الأولى بحرا بعد ذلك بثلاث أيام لاستكمال دراستها وتدريبها بانجلترا^(٣).

ويبدو أنه كان هناك اتفاق بين الجانبين، المصري والبريطاني، في أول سنوات وزارة إسماعيل صدقي على بدء تنفيذ مشروع الطيران الحربي المصري ابتداءً من أول أبريل ١٩٣١. حيث توضح ملفات وزارة الحربية المصرية استعجال قائد القوات الجوية البريطانية بالشرق الأوسط في سبتمبر ١٩٣٠، التصديق على مشروع الطيران الحربي الذي يجب العمل فيه ابتداءً من أبريل ١٩٣١^(٤).

كما أرسل وزير المواصلات المصري إلى زميله وزير الحربية في الرابع من أكتوبر ١٩٣٠ خطاباً يخطره فيه بضرورة مراعاة مواصفات المباني المعمول بها في ميناء القاهرة الجوي عند إنشاء المباني الخاصة بالطيران الحربي في مطار الماطة، وأن يكون استخدام مطار الماطة بواسطة الطيران الحربي بصفة مؤقتة^(٥).

وما أن تخرجت الدفعة الثانية من أبي صوير، حتى أرسلتها وزارة إسماعيل صدقي

(١) عاد الضابط الرابع إلى الجيش لعدم لياقته للطيران.

Air 2/ 1066, 276A, 1oc. cit

(٢)

Air 2/ 1066, 287A, Headquarters, Royal Air Force, Middle East to Air Ministry, secret tel., No.A.M

(٣)

1531, 31.7.1930.

(ملحق ٨)

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف تابع ٢٥ - ١٠، قائد القوات الجوية البريطانية بالشرق الأوسط إلى سنكي،

خطاب رقم ش ١ / ١٤ / ٢، ٢٢ سبتمبر ١٩٣٠ (وثيقة بالغة الإنجليزية).

(٥) نفس المرجع، ملف م / ٢٥ - ١٠ هـ، وزير المواصلات إلى وزير الحربية، خطاب رقم ٢٢ - ٥٠ / ١١، ٤ أكتوبر ١٩٣٠.

لاستكمال تدريبها في إنجلترا في أبريل ١٩٣١، أسوة بالدفعة الأولى^(١).

وفي ٢٧ مايو من نفس العام اتخذت الوزارة قرار إنشاء سلاح الطيران واعتمد في ميزانية ٣١ - ١٩٣٢ مبلغ ٥٠ ألف جنيه لإنشاءات المطار اللازمة وشراء خمس طائرات « موث Moth »^(٢). وتنفيذا لهذا القرار، أرسل سينكس خطاباً إلى وكيل وزارة الحربية في الثلاثين من يونيو يخطر فيه بأنه قائم ببحث تشكيل قوة الطيران الجديدة بالتعاون مع القوات الجوية الملكية (البريطانية)، وقد اختير لذلك موقع ملائم في مطار الماطة، والبحث جار لشراء حظيرة من القوات الجوية الملكية. كما أوضح سينكس أن هناك لجنة ستجتمع آنذاك في أبي قير لبحث الحصول علي العمال المدنيين، وأنه طلب من وزارة الطيران في لندن اختيار ضابط أركان من الطيران البريطاني لمعاونته، حيث إنه يجد صعوبة في تناول موضوعات تأسيس القوة الجوية المصرية، «إذ إن الكثير منها فني محض ويجب البت فيها مع وزارة الطيران بلندن، مما يستدعي اتصاله شخصياً ومعه ضابط الأركان الجديد - متى تم تعيينه - للبحث في موضوع الموظفين ومشروعات توسيع العمل في المستقبل القريب، وكذا موضوع تعجيل شراء الطائرات والمهمات الفنية الأخرى»^(٣).

وقد سافر سينكس فعلاً إلى إنجلترا لاستكمال اتصالاته مع وزارة الطيران وشراء الطائرات المطلوبة. وفي أول أغسطس ١٩٣١ أرسل برقية من لندن تفيد شرائه لأربعة طائرات « موث Moth » مجهزة باحتياجات التشغيل، وهو نفس الطراز المستخدم بواسطة القوات الجوية الملكية (البريطانية). وقد تم شراء هذه الطائرات بناءً على نصيحة وزارة الطيران، وسيتم ذلك شراء الطائرة الخامسة فوراً^(٤).

ويبدو أنه توفر في اعتمادات مشروع القوة الجوية المصرية لعام ١٩٣٠ - ١٩٣١ مبلغ يسمح بزيادة قوة الطائرات التي تم شراؤها، حيث تشير الوثائق المصرية والبريطانية على

(١) قيادة القوات الجوية. المرجع المشار إليه، ص ٢٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٤١ - ٤٠، يكرر المرجع المشار إليه، ص ٢٤.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، محافظة رقم ٢٢. ملف تابع ٢٥ - ١٠، سينكس إلى وكيل وزارة الحربية. خطاب رقم م/ سرى جدا/ ١/ ٢٢٢/ ٢٠ يونيو ١٩٣٠ (وثيقة بالغة الإنجليزية).

(٤) نفس المرجع، المقتض العام بالقبالة إلى وزير الحربية. خطاب رقم م/ سرى جدا/ ١/ ٢٢٢/ ٣١، أول أغسطس ١٩٣١ (وثيقة بالغة الإنجليزية).

السواء إلى اقتراح زيادة قوة الطائرات، التي جاءت من الجانب البريطاني.

فقد تلقى إسماعيل صدقي خطاباً من المندوب السامي البريطاني في ٣١ أغسطس ١٩٣١ بشأن زيادة عدد طائرات القوة الجوية المصرية من خمس إلى عشر. فحول رئيس الوزراء خطاب المندوب السامي إلى وزير الحربية والبحرية في ٢ سبتمبر ١٩٣١ بطريقة يفهم منها موافقته على هذه الزيادة، وبناءً على ذلك أرسل وزير الحربية والبحرية في ٥ سبتمبر يخطر اللواء «بالمر palmer» - المفتش العام للجيش المصري بالنيابة - بالموافقة على زيادة قوة الطيران إلى عشر طائرات، ويطلب منه مقترحاته بالنسبة لنوع وثمان هذه الطائرات^(١).

وفي ٢١ أكتوبر تلقى وزير الحربية والبحرية من بالمر مقترحات قائد الفرقة الجوية «بوردي Air Commodore Board»، التي أرسلها من لندن، وكان الأخير قد عين آنذاك مديراً للطيران الحربي المصري بعد ترشيحه من وزارة الطيران البريطانية. وفي هذه المقترحات أوضح بوردي أنه يرى أن الضرورة الحيوية لكفاءة طيران الجيش المصري تدعو إلى الانتفاع الآن بما يوجد من الاعتمادات المالية في ميزانية مشروع القوة الجوية لعام - ١٩٣٠ - ١٩٣١ لرفع قوة الطائرات إلى إحدى عشرة طائرة من طراز «موث» كما يلي:

٦ طائرة موث.

٢ طائرة موث احتياطي.

٣ طائرة موث (Puss Moth) لتتقلات كبار المسؤولين وأعمال المواصلات.

١ طائرة موث (Puss Moth) احتياطي.

كما أن المفتش العام يوافق على هذا الاقتراح^(٢).

(١) نفس المرجع، رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الحربية، خطاب رقم ١٦٥ - ٢/٣٠٥٢، ٢ سبتمبر ١٩٣١. (ملحق ٩) - نفس المرجع،

وزير الحربية إلى المفتش العام بالنيابة، رقم م/ص/ ٢٥ - ١٠ (٩٧٥)، ٥ سبتمبر ١٩٣١.

(٢) نفس المرجع، المفتش العام بالنيابة إلى وزير الحربية، خطاب رقم م/سرى جدا / ٤/٢٢٢، ٣١ أكتوبر ١٩٣١ (وثيقة بالغة الإنجليزية)

إلا أنه يبدو أن الرأي استقر في النهاية علي شراء طائرتين نقل ومواصلات من طراز «أفرو Avro 10 ١٠» فقط، بالإضافة إلى طائرات الموت الخمسة السابقة شراؤها. ففي ١٧ ديسمبر ١٩٣١ تم توقيع عقد هاتين الطائرتين مع شركة «أيرورك ليمتد Airwork Ltd» بسعر ٦ آلاف جنيه للطائرتين معاً، على أساس سبق استخدامها في خدمة الحكومة الهندية^(١).

وعن طائرات الموت، كتب الدكتور عبد الوهاب بكر. أن الثلاثة ضباط الذين ألحقوا على مدرسة تدريب الطيران في أبي صوير في أبريل ١٩٢٩ (الدفعة الأولى من الطيارين)، قد أوفدوا إلى إنجلترا بعد انتهاء تدريبهم لعمل دراسات فنية متقدمة وعادوا إلى مصر في سنة ١٩٣٠، وأنهم أوفدوا مرة أخرى إلى إنجلترا لقيادة بضع طائرات صغيرة من طراز موث عادوا بها إلى مصر في أكتوبر ١٩٣١^(٢)، كما أشار إلى وصول خمس طائرات من إنجلترا إلى مصر في اليوم الثاني من يونيو ١٩٣٢^(٣).

إلا أن ما أشار إليه الدكتور عبد الوهاب بكر بالنسبة لعودة الدفعة الأولى من إنجلترا عام ١٩٣٠ وإحضار طائرات الموت إلى مصر في أكتوبر ١٩٣١ يتعارض مع الوثائق المصرية والبريطانية على السواء.

فقد رأينا أن الدفعة الأولى سافرت إلى إنجلترا بحراً في الرابع من أغسطس ١٩٣٠ لاستكمال تدريبها وحضور دورات دراسية متقدمة^(٤). ولما كان كل من هؤلاء الضباط سيحضرون دورة طيران تنشيطية ثم دورتين دراسيتين تنتهي آخرهما في ٢٠ أبريل ١٩٣١، كما جاء في وثائق وزارة الطيران البريطانية^(٥)، فلا يمكن أن يكونوا قد عادوا في عام ١٩٣٠، كما ذكر الدكتور بكر - وإنما يمكن أن تكون عودتهم إلى مصر في آخر شهر أبريل أو خلال شهر مايو ١٩٣١ على التقريب.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣٣، ملف رقم م. و/ تابع ٢٥ - ١٠ هـ، عقد خاص بشراء ٢ طائرة أفرو ١٠، ١٧ ديسمبر ١٩٣١ (وثيقة باللغة الإنجليزية).

(٢) بكر، المرجع المشار إليه، ص ٣٣.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٤.

Air 2/ 1066, 276A, loc. cit. - Air 2/1066, 287A loc., cit.

(٤)

Air 2/ 1066, F.T to s.6., secret minute, No. 282, 12.7.1930.

(٥) (ملحق ١٠)

أما بالنسبة لعودة طياري الدفعة الأولى إلى إنجلترا لاحتضار طائرات الموت الخمسة، فتشير الوثائق المصرية والبريطانية على السواء إلى أنه كان مقرراً أن تقلع هذه الطائرات من إنجلترا في ٨ ديسمبر ١٩٣١ لتصل إلى مصر في ١٩ من الشهر نفسه، بعد رحلة جوية طويلة عبر فرنسا وإيطاليا ومالطة وليبيا. وقد عاونت وزارة الخارجية البريطانية فعلاً - بناءً على طلب الدكتور حافظ عفيفي وزير مصر المفوض في بريطانيا - في الحصول على التسهيلات اللازمة للرحلة الجوية عبر هذه الدول طبقاً لتلك التوقيعات^(١).

إلا أنه نتيجة لسوء الأحوال الجوية في إنجلترا في ذلك الوقت وتأخر إجراءات التأمين على الطائرات فقد تأخر إقلاع الطائرات إلى السادس من يناير ١٩٣٢ عسى أن يتحسن الطقس^(٢). ومع استمرار سوء الأحوال الجوية ظلت طائرات الموت الخمسة في إنجلترا لم تبارحها لضعف تجهيزاتها وصفرها على مواجهة الأحوال الجوية المعقدة. بينما أقلت في الثاني عشر من يناير طائرتا الأثرو ١٠ الأثقل والأفضل تجهيزاً من الناحية الملاحية، حيث وصلت إلى مصر في الثامن عشر من يناير ١٩٣٢، يقودها طيارو الشركة البائعة وبرفقتهم قائد السرب «ستوكس» Stocks - أحد الطيارين البريطانيين الذين تقرر أن يعملوا في القوة الجوية المصرية - والذي أوضح في تقريره إلى سينكس مخاطر القيام برحلة الموت قبل شهر مايو^(٣).

وعلى ضوء تقرير ستوكس، وما جاء فيه من توصيات خبراء الأرصاد وتنبؤاتهم عن حالة الطقس طوال شهور الشتاء، وسوء حالة المطارات في طريق رحلة الموت إلى مصر، أرسل سينكس في ٢١ يناير إلى وزير الحربية والبحرية خطاباً يخطر فيه بالصعوبات التي تعوق

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف تابع ٢٥ - ١٠، وزير مصر المفوض في لندن إلى السكرتير الأول لوزارة الخارجية البريطانية، مذكرة رقم ١٦/٢١٠٧، ٢٧ أكتوبر ١٩٣١. - نفس المرجع، سينكس إلى وزير الحربية، خطاب رقم م/سرى جدا/ ١/ ٥/ ٢٢٢. - نفس المرجع، وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى وزير مصر المفوض في لندن، خطاب، ١٦/ ١/ ١٩٣١ (٣ وثائق باللغة الإنجليزية).

(٢) نفس المرجع، سينكس إلى وزير الحربية، خطاب رقم م/سرى جدا/ ١/ ٥/ ٢٢٢، ١٤ ديسمبر ١٩٣١ (وثيقة باللغة الإنجليزية).

(٣) نفس المرجع، سينكس إلى وزير الحربية، خطاب رقم م/سرى جدا/ ١/ ٥/ ٢٢٢، ١٤ يناير ١٩٣٢، وخطاب رقم م/سرى جدا/ ١/

٢٢٢/ ٢١ يناير ١٩٣٢ (وثقتين باللغة الإنجليزية).

إحضار طائرات الموث جواً قبل ٢٢ مايو، نتيجة لاستمرار سوء الأحوال الجوية خلال فصل الشتاء، حتى أن العراق التي اشترت خمس طائرات من نفس الطراز، شحنتها بحراً حتى بور سعيد، حيث يتم تجميعها، ويستفاد الطائرات العراقية مصر إلى العراق (جواً) في اليوم نفسه (٢١ يناير). وختم المفتش العام خطابه بالتوصية بعودة قائد السرب ستوكس إلى إنجلترا فوراً، مزوداً بالتعليمات اللازمة لترتيب شحن وإرسال الخمس طائرات موث إلى مصر دون تأخير واستدعاء كل أفراد سلاح طيران الجيش المصري من إنجلترا في أقرب فرصة، نظراً لأن بقاء الطائرات والطيارين في إنجلترا حتى شهر مايو سيكلف الحكومة المصرية مصاريف باهظة^(١).

ورغم وجهة الأسباب التي وردت في تقرير ستوكس وخطاب سينكس إلا أن الحكومة المصرية لم تُصنّق على شحن الطائرات وعودتها بحراً، وهو ما أبلغه المفتش العام إلى بورده في رسالته إليه المؤرخة في ٢٨ يناير ١٩٣٢، فضلاً عن التعليمات القاطعة التي تلقاها قائد السرب ستوكس قبل عودته إلى إنجلترا في أوائل فبراير بموجب عودة الطائرات جواً إلى مصر^(٢).

إلا أن بورده وجد أن مرضه الذي استمر لمدة شهرين وحالة الطقس السيئة، والتي لن تتحسن قبل الربيع، ستعطل أي خطوات تنفيذية لتشكيل القوة الجوية المصرية حتى يعود الأفراد والطائرات إلى مصر، فضلاً عن التكاليف الكبيرة التي تتحملها الحكومة المصرية نتيجة لاستمرار وجود الأفراد والطائرات في إنجلترا فترة طويلة مما يهدد الاعتمادات المخصصة للقوة الجوية بالتآكل. ومن ثم ، رأى ضرورة عودة الطائرات بحراً، حتى يتيسر له البدء في إجراءات تشكيل القوة الجوية دون تعطيل أكثر، فاستغل وجود سفينة شحن ستبحر إلى الإسكندرية ونظم عملية فك وشحن الطائرات على السفينة «بورودينو Borodino» دون أن يقدر بشكل كافٍ الأهمية السياسية التي توليها الحكومة المصرية لعودة نسورها الأوائل بطائراتهم جواً إلى أرض الوطن مهما كانت التكاليف^(٣). وقد كلف بورده هذا التقدير الخاطئ للأسبقيات السياسية المصرية، منصبه كؤول مدير للطيران الحربي المصري.

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، سينكس إلى بورده، خطاب رقم ١/٢٢٢/٢٨، ٢٨ يناير ١٩٣٢ (وثيقة باللغة الإنجليزية). - نفس المرجع، سينكس إلى

وزير الحربية، خطاب رقم س. ط. ج. م. / ٢٠٧، ٢ أبريل ١٩٣٢ (وثيقة باللغة الإنجليزية).

(٣) نفس المرجع، بورده إلى سينكس، ملحق الخطاب رقم س. ط. ج. م. / ٧، ٢٧ أبريل ١٩٣٢ (وثيقة باللغة الانجليزية).

وقد فوجيء المفتش العام ببرقية بورده المرسلة في ٢١ مارس، التي يخطر فيها بشحن الطائرات بحراً. فكتب سينكس لوزير الحرية والبحرية في الثاني من أبريل، يعتقد بأن قرار الشحن اتخذته بورده دون الرجوع إليه، رغم تعليماته المشددة له بعودة الطائرات جواً عندما يسمح الطقس بذلك^(١).

وأعقب سينكس خطاباً للوزير ببرقيه إلى رئيس مكتب التفتيش الهندسي المصري في لندن يطلب منه سحب الطائرات من على السفينة بوروينو على وجه السرعة وإخطاره بالنتيجة فوراً^(٢). كما أرسل وزير الحرية والبحرية برقية مماثلة في اليوم نفسه إلى المفوضي المصرية في لندن للمساعدة في تقديم التسهيلات اللازمة لاستعادة الطائرات من على ظهر السفينة^(٣).

ولما كانت السفينة قد أبحرت إلى جبل طارق - في طريقها إلى الاسكندرية - قبل وصول برقية سينكس إلى رئيس مكتب التفتيش الهندسي في لندن، فقد أرسل الأخير إلى المفتش العام في الرابع من أبريل يخطر بإبحار السفينة ويطلب تعليماته على ضوء الموقف الجديد^(٤).

ويبدو أن سينكس بعد مشاوره مع وزير الحرية أرسل برقية إلى رئيس مكتب التفتيش الهندسي في التاسع من أبريل يطلب منه استعادة الطائرات عند توقف السفينة في جبل طارق وإعادة شحنها إلى إنجلترا. فقد أرسل سينكس في العاشر من أبريل خطاباً إلى قائد السرب ستوكس يشير إلى تلك البرقية ويطلب منه التعاون مع رئيس مكتب التفتيش الهندسي في عمل الترتيبات اللازمة لإيواء الطائرات في مطار شركة «دي هافيلاند De Havilland» بـ «هاتفيلد Hatfield»، والبدء في إعادة تركيبها بمجرد عودتها من جبل طارق، استعداداً للطيران إلى مصر في أقرب فرصة، ويطلب منه إرسال تقرير أسبوعي موضحاً فيه تطورات الموقف، تاركاً

(١) نفس المرجع، سينكس إلى وزير الحرية، خطاب رقم س.ط.ج/٢٠٧٧، ٢١ أبريل ١٩٣٢.

(٢) نفس المرجع، سينكس إلى مكتب التفتيش الهندسي المصري بلندن Egyptology برقية، ٢ أبريل ١٩٣٢ (وثيقة بالغة الإنجليزية).

(٣) نفس المرجع، وزير الحرية إلى المفوضية المصرية بلندن، برقية، ٢ أبريل ١٩٣٢ (وثيقة بالغة الإنجليزية).

(٤) نفس المرجع، مكتب التفتيش الهندسي بلندن إلى سينكس، برقية، ٤ أبريل ١٩٣٢ (وثيقة بالغة الإنجليزية).

له تحديد موعد بدء رحلة العودة جواً بعد استشارة خبراء الأرصاد والتأكد من صلاحية كافة المطارات في طريق الرحلة^(١).

وفي ٢٤ مايو تلقى وزير الحربية والبحرية خطاباً من المفتش العام يخطر فيه بإقلاع طائرات الموث الخمس من «هاتفيلد» ووصولها إلى مطار «لي بورجه Le Bourget» بباريس في الساعة الرابعة والنصف مساء اليوم السابق^(٢)، كما تلقى وكيل وزارة الحربية رسالة تحمل المعنى نفسه من نظيره وكيل وزارة - الخارجية المصرية^(٣).

وبعد رحلة تاريخية عبر فرنسا وإيطاليا والبحر المتوسط وشمال أفريقيا - يقودهم ويصاحبهم فيها اثنتان من الطيارين البريطانيين - وصل نسور مصر الأوائل إلى مطار أماناظة في الثاني من يونيو ١٩٣٢ على متن طائرات التدريب الخمس، والتي كان أفضل أجهزتها الملاحية بوصلة مغناطيسية متواضعة^(٤).

وتوضح رسالة المفتش العام بالنيابة إلى وزير الحربية والبحرية في الحادي عشر من يوليو ١٩٣٢، أن كل ما كان لدى سلاح طيران الجيش المصري حتى ذلك التاريخ هو طائرتان من طراز أفرو ١٠ وصلتا إلى مصر في ١٨ يناير ١٩٣٢، وخمس طائرات موث وصلت في ٢ يونيو ١٩٣٢^(٥).

ومن ثم، فلم يصل مصر حتى ذلك التاريخ سوى مجموعة واحدة من طائرات الموث هي التي عادت بها الدفعة الأولى في الثاني من يونيو ١٩٣٢، لتشكيل أولى أسراب القوة الجوية المصرية، وليس في أكتوبر ١٩٣١ كما أشار الدكتور بكر.

(١) نفس المرجع، سبنكس إلى ستوكس، خطاب رقم م / سرى جدا / ص. ط. ج. م / ٢٧ / ١٠ أبريل ١٩٣٢ (وثيقة باللغة الإنجليزية).

(٢) نفس المرجع، سبنكس إلى وزير الحربية، خطاب رقم م. ط. ج. م / ١٤ / ٢٤ مايو ١٩٣٢ (وثيقة باللغة الإنجليزية).

(٣) نفس المرجع، وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الحربية، خطاب رقم ١٠ / ٣٦ / ٢٣ مايو ١٩٣٢.

(٤) القوات الجوية، المرجع المشار إليه، ص. ٥٧ - ٥٩.

(٥) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٢٢، ملف تابع ٢٥ - ١٠، بالمر إلى وزير الحربية، خطاب رقم E.A.A.F / 36، يوليو ١٩٣٢.

(وثيقة باللغة الإنجليزية) (ملحق ١١).

وفي كتابه «الجيش المصري في السياسة»، أشار الدكتور عبد العظيم رمضان إلى ما حدث من تشكيك في كفاءة الطيارين المصريين من جانب نواب الحزب الوطني بمجلس النواب في العشرين من أبريل ١٩٣٢. حيث وجه محمد حافظ رمضان سؤالاً إلى وزير الحربية حول سلاح الطيران المصري قائلاً:

«نحن نسمع أن هناك سلاحاً للطيران الحربي، ولكنني لم أتبين له أثراً، فأين سلاح الطيران الحربي الذي تكلم عنه سيادة الوزير؟»

«فردُ صدقي باشا: أتعني أنه ليس لدينا سلاح طيران؟»

«قال حافظ رمضان: إنه موجود ولكن الطائرات تشحن بالقطارات ولا تأتي مصر طائرة. إن مملكة العراق وميزانيتها لاتقارن بميزانية مصر، قد تقدم سلاح الطيران الحربي فيها إلى درجة أن عاد الطيارون إلى بلادهم علي أجنحة طائراتهم.»

«فردُ إسماعيل صدقي باشا قائلاً: إنه قد انتهى تدريب فريق من الطيارين وسيأتون بمشيئة الله إلى بلادنا طائرين»^(١).

وبعد عرضه لذلك الحوار، استعطر الدكتور عبد العظيم قائلاً:

وبالفعل، ففي العام التالي عاد الطيارون المصريون بطائراتهم العشر التي كُنت سرب الخدمة العسكرية»^(٢).

إلا أنه من سياق الأحداث الذي سبق عرضها بخصوص سفر الدفعة الأولى من الطيارين المصريين إلى إنجلترا للمرة الثانية، والظروف التي أحاطت بموعدتهم جواً، فإننا نرى أن الطيارين المصريين والطائرات التي دار حولها حوار مجلس النواب يوم ٣٠ أبريل ١٩٣٢، هم الذين عانوا إلى مصر بعد حوالي شهر من ذلك الحوار (في الثاني من يونيو)، وليس في العام التالي كما يُفهم من كتاب الجيش المصري في السياسة. أما الطيارون المصريون وطائراتهم العشر التي أشار إليهم الدكتور عبد العظيم رمضان، فلم شأن آخر.

ففي عهد وزارة إسماعيل صدقي الثانية، التي شكلت في ٤ يناير ١٩٣٣، اعتمد مجلس

(١) رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٦٥.

الوزراء ٦٥ ألف جنيه لإنشاء سرب جديد بسلاح الطيران، مكون من عشر طائرات. وقد تم شراء هذا السرب فعلاً في العام نفسه^(١). وسافر كل طيارى السلاح الذين أتموا تدريبهم حتى ذلك الوقت (سبعة طيارون) إلى إنجلترا، وانضم إليهم القائممقام «فكتوريت V.H.Tait» - القائد الإنجليزي الجديد لسلاح الطيران - لإحضار العشر طائرات من طراز «أفرو ٦٢٦ Avro 626» التي تم شراؤها من بريطانيا^(٢).

وقد بدأ النسر المصريون رحلة عودتهم بالطائرات، تحت قيادة القائممقام «تيت» ويرفقة اثنين من الطيارين البريطانيين وبعض الفنيين، في ظروف جوية غير مواتية. الأمر الذي تسبب في أول كارثة طيران مصرية في نوفمبر ١٩٣٣، يفقد طائرتين في فرنسا أثناء تقادى عاصفة رعدية. وقد راح ضحية إحداهما الملازم أول طيار فؤاد حجاج والأمياشى فنى شهدى نوس، بينما نجا من الثانية الطيار البريطاني وأحد الفنيين بأعجوبة ووصل الطيارون، بعد رحلتهم الحزينة، إلى مصر في ديسمبر ١٩٣٣^(٣).

وعلى ذلك، فإن الرحلة الأخيرة كانت الثانية في رحلات الطيارين المصريين لإحضار الطائرات من بريطانيا. ومن ثم، لا يمكن أن تكون هي الرحلة التي دار حولها النقاش في البرلمان بين إسماعيل صدقي ومحمد حافظ رمضان، كما أشار الدكتور عبد العظيم رمضان، حيث دار ذلك النقاش قبل أن تتم أى رحلات جوية لإحضار الطائرات بواسطة الطيارين المصريين.

إلا أن هذه الرحلات لم تتوقف منذ ذلك الحين. ففي عهد وزارة عبد الفتاح يحيى والتي خلفت حكومة إسماعيل صدقي الثانية، زاد سعى الملك لتقوية الجيش المصرى لتدعيم حكمة الانتقراطى. فطلب من صليب سامى وزير الحربية والبحرية العمل على تقوية الجيش، موضحاً له أنه اختاره لتحقيق ذلك الغرض، وأوصاه أن يحسن علاقته مع الإنجليز — وهو ما حاوله الوزير جاهداً^(٤).

(١) كامل مرسى، أسرار مجلس الوزراء (ط٢): القاهرة: المكتب المصرى الحديث، (١٩٨٥)، ص ٢٤٢ - ديوان الملك، وزارة الحربية، حافظة رقم ١٠ ملف مراسيم وبيانات ومذكرات خاصة بسلاح الطيران، بيان عن طائرات سلاح الطيران.

(٢) قيادة القوات الجوية، المرجع المشار إليه، ص ٨٥.

(٣) نفس المرجع، ص ١٣٤ - ١٣٧ - رمضان، الجيش المصرى فى السياسة، ص ٣١٥.

(٤) نفس المرجع، ص ٣١٢، ٣١٣.

ولما كان كل من الملك والنواب يطالبون بتقوية سلاح طيران الجيش - كما كان يسمى فى ذلك الوقت - فقد طلب وزير الحربية من السلطات البريطانية شراء سرب جديد لسلاح الطيران. ونظراً لأن ذلك الطلب تم فى إطار خطة مصرية تهدف إلى تقوية أسلحة الجيش كلها، فقد أثار ذلك ردود فعل متباينة لدى السلطات البريطانية سواء فى مصر، أو فى بريطانيا^(١).

فعندما علم المنوب السامى من المفتش العام للجيش المصرى فى ١٥ فبراير ١٩٣٤، أن قائد سلاح طيران الجيش المصرى - القانم مقام فكتورتيت - قد أوصى بشراء عشر طائرات أخرى وثمانية مدافع من طراز «لويس» لتزويدها بها، طلب المنوب السامى رأى كل من قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط والقائد العام للقوات البريطانية فى مصر، فوافقا على الزيادة المقترحة. إلا أن الأخير تحفظ على أى زيادة تقترح مستقبلاً، ضماناً للحفاظ على تفوق القوات البريطانية فى مصر. ووجد أن ذلك فرصة لدعوة الحكومة البريطانية لإصدار بيان توضح فيه سياستها تجاه تسليم الجيش المصرى^(٢).

ولما علم القائد العام الجديد للقوات البريطانية فى مصر من المنوب السامى بعد ذلك، أن طلب ذلك السرب جزء من خطة خمسية أعدها قائد طيران الجيش المصرى فى عهد وزارة إسماعيل صدقى، ووافقت عليها وزارة الطيران بعد تعديلها - دون استشارة المنوب السامى - للوصول بقوة سلاح طيران الجيش المصرى فى عام ١٩٣٨ إلى ٢٤ طائرة حربية واحتياطى ٥٠٪، بحيث يصل المجموع إلى ٣٦ طائرة حربية، اعترض على أى زيادة عدا ما سبقت الموافقة عليه، مالم يحدث تغير فعّال فى العلاقات البريطانية المصرية، ويعاد النظر كلية فى سياسة الحكومة البريطانية تجاه الجيش المصرى^(٣).

ولما كان مجلس الجيش المصرى قد وافق على شراء العشر طائرات فى اجتماعه بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٣٤، فقد أبدى المفتش العام للجيش المصرى (سينكس) للمنوب السامى رغبة الحكومة المصرية فى سرعة الحصول على موافقة الحكومة البريطانية حتى يتسنى لها الحصول على تصديق البرلمان على الاعتماد الخاص بذلك السرب واستلام الطائرات قبل شهر

(١) نفس المرجع، ص ٣١٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٣١٦.

(٣) نفس المرجع، ص ٣١٧.

سبتمبر، لتحاشي سوء الأحوال الجوية وتقاضى كارتج كتك التي لحقت بالطائرات المصرية في الشتاء السابق، ومن ثم، طلب المنسوب السابق من القائد العام (الجديد)، أن يوافيه بوجهة نظره بخصوص ذلك السرب فقط، منبهاً إياه أن كلاً من سلفه وقائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط، قد سبق لهما أن وافقا عليه^(١).

ولما كان القائد العام الجديد للقوات البريطانية في مصر يرى أن الحفاظ على الأمن الداخلي هو المبرر الوحيد لبقاء الجيش المصري، وأن تسليحه يجب أن يكون مقصوراً على ما يتطلبه ذلك الغرض، فإنه طلب من قائد القوات الجوية، الملكية بالشرق الأوسط تزويده ببيان مدروس عن عدد وطراز الطائرات اللازمة، في رأيه - لتعاون سلاح الطيران مع الجيش المصري في تحقيق ذلك الغرض، كما وافق على العشر طائرات التي وافق عليها سلفه من قبل، ولكنه أبدى معارضته لأي زيادة جديدة. لأن ذلك - من وجهة نظره - سوف يتطلب زيادة عدد وحدات المركبات المدرعة البريطانية في مصر^(٢).

إلا أنه يبدو أن تلك الطائرات لم تحظ بموافقة الحكومة البريطانية عام ١٩٣٤، حيث تشير الوثائق المصرية أنه تم شراء الدفعة الثانية من طائرات «الأقرو ٦٢٦» وعددها عشر طائرات في عام ١٩٣٥^(٣).

وفي عهد وزارة محمد وقيق نسيم (الثالثة) التي خلفت وزارة عبد الفتاح يحيى في ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ وحتى ٢٠ يناير ١٩٣٦، اعتمد مجلس الوزراء مبلغ ٣٨ ألف جنيه لشراء خمس طائرات من أحدث طراز لسلاح الطيران^(٤). إلا أن الأمر لم يسفر إلا عن ثلاث طائرات نقل تم التعاقد عليها عامي ١٩٣٤، ١٩٣٦. وكانت أولى هذه الطائرات من طراز «ويستلاند وسكس Westland Wessex» والثانية من طراز «أقرو ٦٤٢ (كومودور Avro 642 Commodore)»، أما الأخيرة فكانت من طراز «أقرو ٥٦٢ (أنسن Avro 652 Anson)»، وكانت هذه الطائرات هي آخر ما تعاقدت عليه الحكومة المصرية حتى معاهدة ١٩٣٦.

(١) نفس المرجع، ص ٣٦٨.

(٢) نفس المرجع ص ٣٢١.

(٣) بيان الملك، وزارة العربية، حافظة رقم ١٠٠، ملف مراسيم وبيانات خاصة بسلاح الطيران، بيان عن طائرات سلاح الطيران.

(٤) مرسى، المرجع المشار إليه، ص ٢٤٩.

من كل ماسبق نرى أن السلطات البريطانية قبل توقيع معاهدة ١٩٣٦، جعلت من موافقتها على تقديم التسهيلات اللازمة لإنشاء القوة الجوية المصرية، أحد الحوافز السياسية التي تقدمها إلى الحكومات المصرية المتعاونة معها، وتحجبها عن الحكومات الأخرى المتشددة في وطنيتها. وعلي ذلك أعطت فضل إنشاء وتأسيس هذه القوة إلى أقل الحكومات شعبية وقبولاً من الشعب المصري، وأكثر الحكومات تعاوناً معها وهي حكومات الأقلية.

وقد حاولت الحكومة البريطانية تأخير إنشاء هذه القوة أطول مدة ممكنة، مع عدم إعطاء الحكومة المصرية الفرصة للاعتماد على النول الأخرى في إنشاء هذه القوة. وحين قررت الحكومة البريطانية الموافقة والمعاونة في إنشاء القوة الجوية المصرية، عملت على أن يتم ذلك تحت إشرافها الكامل، حتي لا تفشل القوة الجوية فينسب إلي بريطانيا فشلها من ناحية، ولتبقى هذه القوة تحت السيطرة البريطانية من ناحية أخرى.

كما ساعدت الفتق القوي السياسي في مصر بعد ثورة ١٩١٩، وإصرار الملك فؤاد على الانفراد بالسلطة وتهاك أحزاب الأقلية على الحكم - مهما كان الثمن الذي تدفعه مصر - إلى إيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي والانقلابات المتعاقبة علي الدستور، وتعطل الحياة النيابية السليمة. الأمر الذي لم يسمح للحزب الذي يحظى بالتأييد الشعبي - وهو حزب الوفد - بالبقاء في الحكم سوى أقل من سنتين حكمتها ثلاث وزارات طوال الأربعة عشر عاماً التي تلت تصريح ٢٨ فبراير وحتى عام ١٩٣٦.

وكانت النتيجة بطبيعة الحال، هي ضعف الحكومات المصرية في مواجهة سلطات الاحتلال، وجعلها غير قادرة على الضغط من أجل التعجيل بإنشاء القوة الجوية المصرية. كما أن هذه الحكومات المتهافنة على الحكم، لم تكن لتقدر علي إغضاب السلطات البريطانية، بل إن الحكومات الوطنية نفسها، كانت تحنى رأسها للعاصفة حين تزمجر سلطات الاحتلال وتهل بوارجها على ثغور مصر.

ومن ثم، لم تكن أي من الحكومات المصرية - في ظل الأوضاع السياسية السائدة في ذلك الوقت - قادرة على تخلي السلطات البريطانية والاتفاق مع أي من الدول الأوروبية التي عرضت معاونتها في إنشاء القوة الجوية المصرية.

وكانت محصلة هذه السياسة، هي تأخير إنشاء القوة الجوية المصرية ما يقرب من عشر

===== في ظل الاحتلال البريطاني =====

سنوات، وعندما أُنشئت هذه القوة، تم ذلك في أحضان سلطات الاحتلال البريطاني وتحت سيطرتها، حتى تبقى هذه القوة أقل من أن تشكل خطراً يُنْكَر على قوات الاحتلال في مصر.

الفصل الثامن

في ظل معاهدة الصداقة والتحالف

السياسة المصرية في ظل الوجود البريطاني بعد معاهدة ١٩٣٦
وأثرها على تأسيس واستخدام القوة الجوية المصرية حتى عام ١٩٤٥

أولاً: الجوانب العسكرية للمعاهدة وطبيعة العلاقات المصرية - البريطانية بعد إبرامها.

ثانياً: أثر الجوانب العسكرية للمعاهدة على بناء ودور القوة الجوية المصرية قبل الحرب العالمية الثانية:

١- البعثة العسكرية وانحسار السيطرة البريطانية.

٢- مشروعات التطوير قبل الحرب.

٣- دور القوة الجوية عند الاستعداد للحرب.

ثالثاً: أثر تطبيق المعاهدة خلال الحرب على تطور واستخدام القوة الجوية المصرية:

١- أثر سياسة تجنيد مصر ويلات الحرب.

٢- أثر سياسة التعاون وتأمين القاعدة البريطانية.

٣- أثر سياسة إعلان الحرب.

الفصل الثانى

فى ظل معاهدة الصداقة والتحالف

السياسة المصرية فى ظل الوجود البريطانى بعد معاهدة ١٩٣٦
وأثرها على تأسيس واستخدام القوة الجوية المصرية حتى عام ١٩٤٥

أولاً: الجوانب العسكرية للمعاهدة وطبيعة العلاقات المصرية/ البريطانية بعد إبرامها:

شهدت العلاقات المصرية - البريطانية ثلاث جولات من المباحثات لتسوية القضية المصرية منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير وحتى عام ١٩٣٥. وقد انتهت الجولة الأولى بين عبد الخالق ثروت وأوسطن تشمبرلين بالفضل عام ١٩٢٨، نتيجة لتعسف الجانب البريطانى، الذى كان يصّر على استمرار إخضاع الجيش المصرى للسيطرة البريطانية - سواء من ناحية قيادته أو تدريبه وتسليحه - طوال سريان المعاهدة والتى كان يجرى التفاوض بشأنها، رغم عدم تحديد موعد لانتهائها^(١).

أما الجولة الثانية من المفاوضات ، فهى التى جرت بين محمد محمود ووزير الخارجية البريطانية «أرثر هندرسون Arther Hendrson» فى صيف عام ١٩٢٩، على أثر التغيرات السياسية التى حدثت فى مصر منذ إعلان فشل مباحثات ثروت - تشمبرلين فى ٥ مارس ١٩٢٨^(٢)، وتولى مقاليد الحكم فى بريطانيا، حكومة عمالية راعية فى تسوية القضية.

(١) رمضان، الجيش المصرى فى السياسة، ص ٢٥٨ - ٢٦٢.

(٢) استقالة عبد الخالق ثروت، وتولى النحاس رئاسة وزارة الائتلاف الثالث بعد وفاة سعد زغلول.

ثم إقامته نتيجة لانتهاء الائتلاف، وتولى محمد محمود رئاسة الوزارة ليعطى الحياة الدستورية.

وقد انتهت الجولة الثانية بالتوصل إلى مشروع أقل تعسفا مما انتهت إليه الجولة السابقة، سواء ما يتعلق بتقليص دور القوات البريطانية في حماية قناة السويس وبمركزها شرق خط الطول ٣٢ درجة أو ما يتعلق بإنهاء اختصاصات المفتش العام للجيش^(١). إلا أن الحكومة البريطانية أصرت على إتمام الاتفاق مع حكومة نيايبية. ومن ثم، صاغت المشروع على أنه مقترحات تعرض على الشعب المصرى لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين. الأمر الذى أدّى إلى استقالة حكومة محمد محمود وتولى الوفد الوزارة، بعد حصوله على الأغلبية فى الانتخابات التى أجرتها حكومة عدلى يكن الانتقالية^(٢).

ومن ثم، بدأت الجولة الثالثة من المباحثات بين النحاس وهندرسون فى ٣١ مارس ١٩٣٠. حيث نجح الأول فى تصحيح كثير من العيوب التى جاءت فى مشروع محمد محمود - هندرسون، سواء من ناحية تحديد أمد الوجود العسكرى البريطانى بعشرين سنة، وتركيز ذلك الوجود فى نقطة واحدة شرق القناة مع قصر مسئولية القوات البريطانية فى ضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية، أو من ناحية تخليص الجيش المصرى من السيطرة البريطانية (المفتش العام ومعاونيه) وتواجد بعض وحداته فى القطاع الجنوبي من القناة للقيام بمهام الدفاع عنها^(٣).

ورغم وصول الجانبين إلى اتفاق حول الجوانب العسكرية فى مشروع المعاهدة، إلا أن المباحثات تعثرت وانتهت بالفشل عندما اصطدم الجانبان بصخرة السودان. فبينما كان الجانب المصرى يهدف إلى الاشتراك الكامل فى إدارة السودان، كان البريطانيون على نية مبيتة للانفراد بالسودان، وحل القضية المصرية على حساب وحدة وادى النيل^(٤).

وبفشل الجولة الثالثة من المفاوضات لم تُجر أى مباحثات لحل القضية المصرية حتى عام

(١) رمضان، الجيش المصرى فى السياسة، ٣٦٩ - ٣٧٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٧٤.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٧٥ وما بعدها.

(٤) نفس المرجع، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

١٩٣٦، باستثناء حديث إسماعيل صنيى مع «جون سيمون John Simon» في سبتمبر ١٩٣٢ والذي لم يؤد إلى أى نوع من المفاوضات بين الجانبين^(١).

إلا أن توتر الموقف النولى عام ١٩٣٥^(٢)، وخشية المصريين من المعاناة في حرب قائمة - لاناقة لهم فيها ولاجمل - كما عانوا في الحرب العالمية الأولى خاصة وأن البلاد كانت تُحكم بون دستور منذ أواخر عام ١٩٣٤، فقد رأى زعماء مصر العودة إلى طريق المفاوضات الذي أوصلهم إلى مشروع ١٩٢٠ في مفاوضات النحاس - هندرسون، وذلك بالاتفاق على نقاط الخلاف التي عاقت تنفيذ ذلك المشروع^(٣) على أن بريطانيا كانت في ذلك الوقت ترى أن من مصلحتها الدخول في الحرب متحررة من أغلال معاهدة تقيد حريتها في العمل على أرض مصر. إلا أن نشوب ثورتين عارمتين في مصر خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥، وتوحيد كافة الأحزاب السياسية صفوفها فيما عرف «بالجبهة الوطنية» ، أجبر الحكومة البريطانية على التراجع والقبول بالدخول في تسوية مع الجبهة الوطنية^(٤).

ورغم استجابة بريطانيا للتفاوض، فإنها اشترطت لبدء المفاوضات عدم التقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات سابقة لم تسفر عن اتفاق نهائى، ومن ثم، فإنها لا تلزم نفسها بما وافقت عليه في مفاوضات ١٩٢٠. كما اشترطت الاتفاق على النصوص العسكرية في المعاهدة كتمهيد للمفاوضات.

ولما كانت مصر قد تعرضت لتحذير من بريطانيا بشأن سحب موافقتها على دستور ١٩٢٣ في حالة فشل المفاوضات، فإن قبول الجبهة الوطنية للتفاوض في ظل تلك الشروط المسبقة،

(١) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٧٥٨ - ٧٥٩.

شهد عام ١٩٣٥ توتراً في الموقف النولى، نتيجة للصعوبة العسكرية الأتكانية، وتزايد المد الفاشى الإيطالى، وإقام إيطاليا بتعزيز قواتها في أفريقيا وغزو الحبشة في العام نفسه. مما دعا بريطانيا إلى حشد أسطولها في البحر المتوسط، وزيادة قواتها في مصر، مع تحويل قاعدتها البحرية الرئيسية إلى الأسكتندرية بدلاً من مالطة، وتدعيم قواتها الجوية في مصر بدرجة كبيرة، فضلاً عن إغلاق منطقة الصحراء الغربية وحطها منطقة محرمة لا يجوز أن يطأها أحد إلا بأذن خاص من قيادة تلك المنطقة.

(٢) د. محمد جمال الدين المسمى، د. يوزان لبيب، د. عبد العظيم رمضان، مصر والحرب العالمية الثانية (القاهرة: مركز الدراسات

السياسية) لا ستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨، ص ١٥.

(٣) رمضان، الجيش المصرى في السياسة، ص ٣٣٤ - ٣٣٥.

وتحت سيف تهديدها، كان قبولاً بالتنازل عن المكاسب العسكرية التي تم تحقيقها في مفاوضات ١٩٣٠، طمعاً في تحقيق مكاسب سياسية في جوانب أخرى من المعاهدة، على أسس تصريح جون سيمون لإسماعيل لصنقى عام ١٩٣٢^(١).

وعلى ذلك، تم الاتفاق في ٢٤ يوليى ١٩٣٦ على النصوص العسكرية والتي أسفرت عن تراجع في الموقف المصرى تجاه المسائل العسكرية، نظير الحصول على مكاسب سياسية في مسألتى الامتيازات الأجنبية والسودان^(٢).

فتحول النص الذى كان يعطى كلا الطرفين - فى مشروع ١٩٣٠ - الحق في التفاوض من أجل إعادة النظر في المعاهدة بعد عشرين عاماً من تنفيذها إلى النص فى معاهدة ١٩٣٦^(٣)، على أن أى تغيير يطرأ على المعاهدة عند إعادة النظر فيها، لايد أن يتفق واستمرار التحالف طبقاً لمبادئ المواد ٧، ٦، ٤^(٤). أى أن إعادة النظر تنصب على بنود التحالف وليس التحالف نفسه، والذى عليه أن يستمر إلى ما شاء الله.

وأضافت معاهدة ١٩٣٦ حالة جديدة تلزم مصر - بصفتها حليفة لبريطانيا - بأن تقدم لها المعونة والتسهيلات اللازمة، بما في ذلك الموانئ والمطارات وطرق المواصلات المصرية، وذلك عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها. وكان مشروع ١٩٣٠ قد قصر ذلك على حالتى الحرب وخطر الحرب فقط^(٥).

كما قبل الجانب المصرى في المفاوضات زيادة عدد القوات البرية البريطانية ألفى رجل زيادة عن الحد الأقصى الوارد فى مشروع ١٩٣٠، فضلاً عن إضافة منطقة البحيرات المرة إلى المناطق السابق تحديدها لتواجد القوات البريطانية فى مشروع ١٩٣٠ بجوار الإسماعيلية وشمالها^(٦).

(١) صرح جون سيمون لإسماعيل صنقى في لقائهما عام ١٩٣٢، أن المفاوضات أخذ وعطاء وأن كل رغبات جديدة تبنيها إنجلترا في بعض المسائل فإنها تعوضها في مسائل أخرى.

(٢) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٧٩٦ - ٧٩٧.

(٣) الفقرة الأخيرة من المادة السادسة عشر.

(٤) رمضان، الجيش المصرى في السياسة، ص ٣٣٦.

(٥) بكر، المرجع المشار إليه، ص ٤٦.

(٦) نفس المرجع، نفس المكان.

أما بالنسبة للقوات المسلحة المصرية، فقد نُص في معاهدة ١٩٣٦، على ربط جلاء القوات البريطانية عن مصر ببلوغ الجيش المصري درجة الأهلية اللازمة للدفاع بمفرده عن القناة. وعند الاختلاف على تقدير درجة الأهلية المطلوبة، فقد أجازت المعاهدة التحكيم بعد عشرين عاماً^(١). وهذا يعني استمرار بقاء القوات البريطانية في مصر لمدة ٢٠ سنة حتى لو بلغ الجيش المصري درجة الأهلية اللازمة للدفاع وحده عن قناة السويس.

كما حرص الجانب البريطاني على السيطرة على عملية تسليح الجيش المصري وتقويته، بإقناع الجانب المصري بضرورة توحيد أسلحة القوات البريطانية والمصرية لسهولة عملية الإمداد والتعاون خلال الحرب^(٢).

ويقول الجانب المصري لهذه الشروط، فإنه أخضع مسألة تقوية وتطوير القوات المسلحة المصرية لإرادة بريطانيا، كما كان الوضع قبل المعاهدة تماماً^(٣).

أما الجانب الإيجابي الوحيد في البنود العسكرية للمعاهدة، فكان النص على سحب الموظفين البريطانيين من الجيش، وإلغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له. وبهذا الشكل عاد للقوات المسلحة المصرية طابعها الوطني بعد طول السيطرة الأجنبية عليها. ومع أنه لم ينص في المعاهدة على موعد انسحاب الموظفين البريطانيين، إلا أنه كان واضحاً أن هذه الفقرة واجبة التنفيذ على أثر التصديق على المعاهدة^(٤).

وبإبرام المعاهدة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، أسقطت كافة أشكال العلاقات القديمة التي كانت تربط مصر ببريطانيا، وظهر بدلا منها علاقات جديدة تستند على نصوص المعاهدة، وأهداف الطرفين من تطبيقها.

(١) رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص ٢٤٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٤٤.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

فتغير وضع مصر السياسي الذي كان قائما على أساس تصريح ٢٨ فبراير، وقام وضع جديد اعترفت فيه بريطانيا باستقلال مصر وسيادتها، وارتفع التمثيل السياسي بين البلدين إلى مستوى السفراء. كما حوت المعاهدة قوات الاحتلال إلى قوات حليفة تتعاون مع القوات المصرية للدفاع عن قناة السويس.

ويتغير وضع مصر السياسي وإلغاء الامتيازات الأجنبية، تغير مركز بريطانيا في مصر، فضلا عن تغير علاقتها بالقوى السياسية المتصارعة على السلطة، حيث طويت صفحة العداء بينها وبين الوفد، بعد أن أبرم معها - على رأس الأحزاب المصرية - معاهدة التحالف والصداقة. وانتهت بالتالي علاقة الوصاية التاريخية التي كانت تسبفها على العرش في مواجهة القوى الوطنية^(١).

إلا أن السياسة البريطانية حاولت - طوال سريان المعاهدة - استغلال التناقضات بين الوفد والقصر لإضعاف الفريقين، بالقدر الذي يسمح لها باستمرار الهيمنة البريطانية في صورة جديدة، من خلال استعانة كل من الطرفين بها في مواجهة الطرف الآخر. إلا أن تطور الموقف الدولي - الذي كان يسير حثيثا نحو الحرب العالمية الثانية - أصبح يحكم هذه السياسة حتى إلغاء المعاهدة عام ١٩٥١.

وبذا كانت المعاهدة والظروف الدولية توجهان العلاقات المصرية - البريطانية أكثر من خمسة عشر عاماً، كانت من أكثر السنوات حرجاً في عمر القوة الجوية المصرية، فقد شاركت خلالها في حربين^(٢) وانعكست عليها التزامات المعاهدة ونصوصها، فضلا عن محصلة السياستين المصرية والبريطانية في تطبيقها وهو ما يهمننا في هذا البحث.

(١) د. عبد العظيم رمضان، الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩ (القاهرة: مكتبة مينيولى، ١٩٨٥)، ص ٢٥.

(٢) الحرب العالمية الثانية، وحرب فلسطين ١٩٤٨.

ثانياً: أثر الجوانب العسكرية للمعاهدة على بناء ودور القوة الجوية المصرية قبل الحرب العالمية الثانية؛

١ - البعثة العسكرية وانحسار السيطرة البريطانية عن القوة الجوية؛

كان الأثر الإيجابي البارز للجوانب العسكرية في المعاهدة هو انحسار السيطرة البريطانية عن الجيش المصري والقوة الجوية الوليدة. حيث كان النص في المذكرة الثالثة - للمعاهدة - على سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصري، وإلغاء وظيفة المفتش العام والموظفين البريطانيين التابعين له، واستبدالهم ببعثة عسكرية بريطانية استشارية^(١)، يعني إلغاء نظام الموظفين البريطانيين كأفراد يحتلون المناصب القيادية والفنية في صلب تنظيم الجيش المصري وسلاح طيرانه، واستبداله بنظام جديد يقوم على المستشارين والمدربين البريطانيين، الذين يستفاد بخبرتهم للمدة التي تراها الحكومة المصرية ضرورية.

وهو الأمر الذي كان أفراد البعثة غير راضين عنه - كما سنرى - ومحاولين دائماً التغلب عليه باستخدام نفوذهم لتطبيق السياسات التي كانت ترسمها السلطات البريطانية لإبقاء الجيش المصري وسلاح طيرانه في الإطار الذي يخدم المصالح البريطانية دائماً، وذلك بإحكام السيطرة على عاملين من أهم عوامل الكفاءة القتالية لأية قوة مسلحة، وهما التدريب الذي أوكل إلى أفراد البعثة العسكرية، والتسليح الذي خضع لسلطة الحكومة البريطانية.

وقد حددت تعليمات مجلس الجيش البريطاني إلى رئيس البعثة العسكرية في خطابها الموجه إليه بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٣٧، علاقتها بالقوة الجوية المصرية كما يلي:

«في المسائل المتعلقة بتدريب القوة الجوية المصرية فإن مسؤولياتك الاستشارية ستمارس من خلال كبير ضباط الطيران الملحق بالبعثة. وهذا الضابط سيرخص له بالاتصال مباشرة بالقائد الجوي العام للسلاح الجوي الملكي البريطاني (قائد القوات الجوية الملكية) بالشرق الأوسط. وسيكلف بأن يزودك بنسخ من اتصالاته مع القائد الجوي العام (قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط)، وأن يجهز تقريراً نصف سنوي عن السلاح الجوي المصري (سلاح طيران الجيش المصري) لرفعة - من خلال وزارة الحرب - إلى وزارة الطيران»^(٢).

(١) بكر، المرجع المشار إليه، ص ٤٥.

(٢) بكر، المرجع المشار إليه، ص ١٢٣.

وتوضح خطابات رئيس البعثة والتقارير نصف السنوية التي كان يعدها كبير ضباط الطيران، تفاصيل التطور الذي صاحب تشكيل الجناح الجوي للبعثة وعلاقته بالقوة الجوية المصرية. كما توضح التطور في بناء القوة الجوية المصرية وملاحياته.

فمع أولى التقارير نصف السنوية، أرسل الميجور جنرال «جيمس كورنول J. Cornwall»^(١)، يشرح لوزير الطيران في ٦ مايو ١٩٣٧، التحول الذي طرأ على أوضاع الضباط وضباط الصف البريطانيين في القوة الجوية المصرية قائلاً: «لقد أخطرني رئيس أركان الطيران في يناير هذا العام - قبل حضوري لتولى مهام البعثة - أنه لم يُنظم في المعاهدة البريطانية - المصرية بشكل محدد الوضع المستقبلي للضباط البريطانيين الذين يخدمون في سلاح طيران الجيش المصري، ومن ثم، أصبح وضعهم غير مؤكد. ولكنه سيكون مرغوباً فيه - في كافة الأحوال - أن يبقى بعض الضباط البريطانيين في المناصب التقنية لبضع سنوات قادمة. وكان هناك في ذلك الوقت أربعة ضباط واحد عشر من ضباط الصف البريطانيين يخدمون في سلاح طيران الجيش المصري.

«وعند ما حضرت إلى مصر سألت وزير الحربية عن وضع هؤلاء الضباط، فلخطرني أن الحكومة المصرية قررت الاستغناء عن كل ضباط الجيش وضباط الصف البريطانيين العاملين مع سبنكس باشا. أما أفراد القوات الجوية الملكية فسيتم استبقائهم في الوقت الحالي.

«واستمر ذلك الوضع قائماً حتى نهاية مارس - قبل سفر النحاس لحضور مؤتمر «Montreux» عندما قررت الحكومة المصرية فجأة ولأسباب سياسية تماماً، التخلص من كافة ضباط القوات الجوية الملكية باستثناء قائد الجناح «تيت Tait»، الذي وُجد أنه لا غنى عن خدماته.

«فقدت احتجاجاً في الحال إلى كل من وزير الحربية والنحاس باشا شخصياً، موضعاً أن مثل هذه الخطوة عشية مشروع التوسع، ستؤدي إلى كوارث عديدة. وأخيراً وافق النحاس باشا على استبقاء ضابطين بريطانيين (قائد الجناح «ن. ب. ديكسون N.P. Dixon» وقائد الأسراب س. ن. ويبستر S.N. Webster)، بشرط أن يصبحوا أعضاء في البعثة العسكرية بشكل طائع، ويتوقفاً عن ارتداء الزي العسكري المصري أو ممارسة أعمال القيادة التنفيذية.

(١) أول رئيس للبعثة العسكرية البريطانية.

«وقد وضعت هذه الترتيبات موضع التنفيذ اعتباراً من أول أبريل ١٩٣٧. كما تم الاستغناء عن خدمات الضباط الرابع قائد الأسراب المتقاعد «ست ستوكس S.T StockS».

«كما أخطرني وزير الحربية في ١٧ أبريل أنه سيتم استبقاء ضباط الصف الأحد عشر من القوات الجوية الملكية كأعضاء في البعثة العسكرية أيضاً، على أن يرتدوا الزى العسكري البريطاني.

«وفي الوقت نفسه، نُقل ضابط كبير من المدفعية - هو الأميرالاي على إسلام بك - من منصبه كقائد للمدرسة الحربية، وعُين مدير السلاح طيران الجيش المصري.

«وبذا أصبح قائد الجناح «تيت» - الذي رُقي مطياً إلى رتبة قائد لواء جوي - مستشاراً جوياً لكل من وزير الحربية ورئيس البعثة العسكرية. أما الضابط الكبير الثاني من ضباط القوات الجوية الملكية بالبعثة، وهو قائد الجناح «ديكسون» فسيعمل مستشاراً للقائد الجوي المصري (مدير سلاح طيران الجيش المصري)، بينما تُدعم البعثة تدريجياً بما يسمح بوجود أحد ضباط القوات الجوية الملكية كمستشار أو مدرس بكل سرب من أسراب سلاح طيران الجيش المصري. وهذا سيتطلب تدعيم الأفراد البريطانيين خلال السنة المالية الحالية، بعدد ضابطين وعشرة من ضباط الصف.

«إن الضباط وضباط الصف البريطانيين يعملون الآن في الإطار الاستشاري تماماً دون أية مسؤوليات أو صلاحيات تنفيذية. وبالكياسة والرغبة الصائقة من الجانبين، وازدياد خبرة الضباط الطيارين المصريين، فإنني لا أرى سبباً يمنع ذلك النظام من تحقيق نتائج باهرة»^(١).

ومن هذه الرسالة يتضح لنا ثلاثة أشياء هي:

(١) إصرار حكومة الوفد على تطبيق نصوص المعاهدة وملاحقتها بالنسبة لتمصير قيادة سلاح الطيران وأسرابه - في إطار سياسة تمصير الجيش - والتخلص من السيطرة

Air 2/ 2768, 1A, Cornwall to the Secretary of the Air Ministry, Confidential letter, No. M/6, 6.5.1937, (١)

البريطانية عليه - بالاستئذان عن الضباط البريطانيين فيه، مع تحويل من ترى حاجتها إلى خبرتهم للعمل كمستشارين أو مدرسين في إطار البعثة العسكرية البريطانية.

(٢) محاولة وزارة الطيران استبقاء الضباط البريطانيين في مناصب القيادة التنفيذية لسلاح الطيران حتى تضمن استمرار سيطرتها عليه وتنفيذ سياستها حياله رغم المعاهدة.

(٣) رغبة رئيس البعثة العسكرية البريطانية في إنجاح نظام العمل الجديد من خلال تعاون الجانبين خاصة وأن الجيش المصري وسلاح طيرانه كانا مقدمين على خطة للتوسع تنفذ خلال ثلاث سنوات.

٢- مشروعات التطوير قبل الحرب:

مشروع الثلاث سنوات:

لم تقتصر التأثيرات الإيجابية للمعاهدة على انحصار السيطرة البريطانية عن الجيش المصري وسلاح طيرانه، بل تعدتها إلى محاولة تطوير بناء القوة الجوية المصرية في إطار خطة عامة لتطوير وتقوية الجيش، تنفذ في خلال ثلاث سنوات. فقط تضمنت المادة الثامنة من المعاهدة مسئولية القوات المصرية في الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات البريطانية المرابطة على شاطئها. بعد أن كانت مهمة هذه القوات قاصرة على الأعمال البوليسية، طبقاً للتحفظات الشهيرة في تصريح ٢٨ فبراير.

ولما كانت حكومة الوفد حينذاك جادة في تنفيذ المعاهدة، فقد كان لزاماً عليها النهوض بالجيش المصري وسلاح طيرانه حتى يمكنها القيام بأعباء المهام الجديدة، والتي أوجبتها المعاهدة، إلا أن الأعباء الاقتصادية التي فرضتها المعاهدة على مصر - لبناء كتكات ومنشآت القوات البريطانية في منطقة القناة وطرق المواصلات اللازمة لها - فرضت على الحكومة في تلك المرحلة - الاكتفاء بتشكيل فرقة واحدة جيدة التسليح، مستعينة في ذلك بخبرة قدامى الضباط وبعثة عسكرية قليلة العدد^(١).

ومن ثم، تلقى رئيس البعثة العسكرية البريطانية في يناير ١٩٣٧، خطاباً من وزير الحربية والبحرية المصري يخطر فيه بآته قد تقرر نهائياً أن يعاد تنظيم الجيش على خطوط الجيش

(١) المسدي وإيبيد ورمضان، المرجع المشار إليه، ص ٢٠، ٢٠.

البريطاني نفسه، وأن يبدأ برفع قوته الحالية وتسليحه إلى ما يعاثره في فرقة بريطانية وملحقاتها من القوات^(١).

كما تقرّر - كخطوة مبدئية - رفع قوة سلاح طيران الجيش ليكون قادراً على التعاون مع فرقه في الميدان^(٢).

ولما كان وزير الحربية والبحرية قد طلب في خطابه المشار إليه، مشورة رئيس البعثة بالنسبة للتفاصيل المطلوبة لإعداد هذه القوة، فقد قدم جيمس كورنول أول خطة لتطوير الجيش المصري وسلاح طيرانه بعد المعاهدة. وقد وُضعت الخطة على الأسس التالية^(٣):

(١) أن تقوم خطة الدفاع عن مصر على أساس التعاون الوثيق بين الجيش المصري والبريطاني في الشرق الأوسط.

(٢) ضرورة التنسيق لإعداد خطط عمليات مشتركة بين الجانبين للدفاع عن مصر.

(٣) أن تكون القوات صالحة للعمل على ثلاثة اتجاهات هي، الصحراء الغربية، وشبه جزيرة سيناء ومصر العليا، تبعاً للاحتتمالات المنتظرة وقت الحرب.

إلا أن رئيس البعثة كان يرى - بحق - أن التهديد الرئيسي لمصر يكمن من اتجاه الصحراء الغربية، حيث تتركز إيطاليا للوثوب عليها. ومن ثم، تركز دور القوة الجوية المصرية - طبقاً لمشروع الثلاث سنوات - في معاونته القوة البرية الرئيسية التي ستعمل في الصحراء الغربية، والدفاع الجوي عن القاهرة والاسكندرية^(٤).

وعلى ضوء تلك السياسية الدفاعية الجديدة، أعد قائد اللواء الجوي تيت كبير ضباط الطيران بالبعثة - بالتشاور مع قائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط ووزارة الطيران - خطة التوسع في القوة الجوية والارتقاء بكفاءة سلاح طيران الجيش المصري كسلاح مقاتل،

(١) بكر، المرجع المشار إليه، ص ٥٦. - وزارة الدفاع (مكتب المغير)، حافظة ٩٨، ملف وزارة الحربية - مكتب الوزير، مذكرة رئاسة

هيئة أركان حرب الجيش، ص ١.

(٢) نفس المرجع (الأخير)، نفس المكان.

(٣) بكر، المرجع المشار إليه، ص ٥٧.

(٤) نفس المرجع، ص ٥٨ - ٥٩.

قادر على التعاون مع الوحدات البرية المصرية والقوات الجوية الملكية (البريطانية)، في مصر. وقدّرت تكاليف خطة التوسع هذه بحوالى نصف مليون جنيه في كل من سنوات الخطة الثلاثة. وكان مأمولاً، أنه بنهاية السنة الأولى (١٩٣٧ - ١٩٣٨)، سيكون قد تم إنشاء سرب جديد من القاذفات، وزيادة القوة الجوية من ٣٨ طائرة في مايو ١٩٣٧، إلى ٥٤ طائرة في نهاية السنة الأولى^(١).

وحتى يمكن أن نتابع تطور القوة الجوية المصرية على ضوء خطة التوسع، فإنه من الضروري أولاً التعرف على موقف هذه القوة عندما قررت الحكومة المصرية إعداد خطة الثلاث سنوات، وملاحم هذه الخطة - بالنسبة لها - بشكل أكثر تفصيلاً.

ويمكس التقرير نصف السنوى رقم (١)، والذي أعده قائد اللواء الجوى «تيت» عن سلاح طيران الجيش المصرى - ويغطى الفترة من ١ نوفمبر ١٩٣٦ وحتى ٢٦ أبريل ١٩٣٧ - موقف ذلك السلاح حينذاك بدقة تامة - ويتلخص ذلك الموقف فيما يلى^(٢):

(١) حجم القوة:

(أ) الأفراد:

١٥ بريطانى (٤ ضباط، ١١ ضابط صف)

٢٩٩ مصرى (٢٧ ضابط، ٢٧٢ ميكانيكى مدنى وعسكرى وجنود نظاميون).

(ب) الطائرات:

٣٧ طائرة (٢٢ أفرو ٦٢٦ Avro 626، ٦ دى هافيلاند إى ٣ موث De Havilland E III

Moth، ٦ هوكر أوداكس Hawker Audax^(٣))، ١ أفرو ٦٥٢ Avro 652، ١ وستلاند وسكس

Westland Wessex، ١ أفرو ٦٤٢ Avro 642).

Air 2/ 2768, 1A, op. cit. p.2

(١)

Air 2/ 2768, 1B, Half - Yearly Report No. 1 on the Egyptian Army Air Force, 26.4.1937, pp. 1-6.

(٢)

(ملحق ١٣)

(٣) اشترت الحكومة المصرية، في أوائل عام ١٩٣٧ ست طائرات هوكر أوداكس بلنتر ٦ (خمس عامة).

ديوان الملك وزارة الحرب، حافظة رقم ١٠، ملف مراسيم وبيانات خاصة بسلاح الطيران، بيان عن طائرات سلاح الطيران، ديسمبر ١٩٣٨، ص ١.

(٢) التنظيم:

يتكون تنظيم سلاح طيران الجيش المصرى مما يلى:

(أ) القسم الجوى بوزارة الحربية:

على رأسه ضابط بريطانى، ويختص ببحث السياسات المتعلقة بالتطوير والاستخدام والتعاون والتدريب، وإصدار التعليمات المتعلقة بذلك. كما يقوم القسم بإعداد الميزانية السنوية والترتيبات المتعلقة بالأمداد والمعدات الفنية والأفراد.

(ب) مطار الماطة:

قيادة المحطة (المطار):

وتعمل كهيئة قيادة لمدير سلاح الطيران فى الوقت نفسه، ويتبعها الأقسام الإدارية والفنية ومنشأتها فى المطار.

السرب الأول: (خدمة عامة):

وعلى رأسه ضابط بريطانى (قبل تمصير قيادته فى آخر أبريل ١٩٢٧) ومجهز بتسع طائرات أفرو ٢، ٦٢٦ هوكر أوداكس، ويسمح تدريبه بالتعاون مع الجيش ووحدات مصلحة الحدود.

السرب الثانى:

(القوة والمهام والتدريب كالسرب الأول)

السرب الثالث: (تدريب ومواصلات):

وعلى رأسه ضابط بريطانى (قبل تمصير قيادته فى أواخر أبريل ١٩٢٧)، ومُشكّل من رفين، أحدهما للتدريب وبه ١٠ طائرات (٤ أفرو ٦٢٦، ٦ دى هافيلاند إى ٣ موث)، والرف الثانى للمواصلات وبه ثلاث طائرات (١ أفرو ٦٥٢، ١ وستلاند وسكس و ١ أفرو ٦٤٢).

(٣) التدريب:

وصل متوسط ساعة الطيران ٢٠٠ ساعة لكل طيار سنوياً، كما أُنمت أطقم الطائرات دورات تدريب الرماية على الأهداف الأرضية، ومارس أغلب الطيارين التصوير الجوي، فضلاً عن التدريب على أشكال بسيطة من التعاون مع الجيش ووحدات حرس الحدود.

ومن هذا التقرير، نرى أن سلاح طيران الجيش المصري كان - عند إبرام المعاهدة - سلاحاً صغيراً جيد التدريب، على حد قول رئيس البعثة العسكرية البريطانية عند تقييمه للجيش المصري في يناير ١٩٣٧^(١).

إلا أن ذلك الحجم والمستوى - وإن كانا منطقيين مع عمر القوة الجوية المصرية قبل المعاهدة والظروف التي نشأت فيها آنذاك - فإنهما ماكانا ليرضيا الحكومة المصرية بعد إبرام المعاهدة وبعد أن أصبحت القوات المصرية مسؤولة عن الدفاع عن القناة بالتعاون من القوات البريطانية، وأصبح جلاء الأخيرة عن البلاد مرهوناً بوصول القوات المصرية إلى القدرة على القيام بذلك الواجب وحدها.

ومن هنا، جاءت خطة التوسع في سلاح الطيران، كجزء من خطة الثلاث سنوات، لتطوير الجيش المصري، والتي صدقت عليها الحكومة الوفدية. ويمكن تلخيص الملامح الرئيسية لخطة توسع القوة الجوية فيما يلي^(٢):

(١) التوسع في المدارس اللازمة لتكوين كواثر القوة الجوية المصرية كما يلي:

(أ) إنشاء مدرسة التدريب على الطيران بالمظلة، بحيث تكون قادرة على القيام بإجراء التدريب الابتدائي والمتوسط والمتقدم، وإيقاف إرسال الطلبة العسكريين للتدريب في المدرسة البريطانية في أبي صوير.

(١) بكر المرجع المشار إليه، ص ٢٦.

(٢) Air 2/ 2768, 3B, Half - Yearly report No. 2 on the Egyptian Army Air Force, May to October 1937, pp.2-3.

- وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٠، ملف ٣ - ٢ / ص ج، كشف بيان الطائرات التي تم شراؤها من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٠، ص ٤٦.

- عابدين، وزارة الحربية، حافظة رقم ٢٥٠، ملف ١٩٢٨/١/٣، كشف رقم ٢٦، تعزيز سلاح الطيران.

وتحقيقاً لهذا الغرض، تم التصديق على الاستعانة بأربعة مدرسين من القوات الجوية الملكية (البريطانية). كما تم التعاقد على شراء تسع طائرات «مايلز ماجستر Miles Majister» من إنجلترا للاستعانة بها في التدريب الابتدائي. كما تقرر أن تبدأ دورات التدريب في يناير ١٩٣٨ بفصل ستة أشهر بين كل دورة وأخرى.

(ب) إنشاء مدرسة ميكانيكا الطيران بالملاحظة لإعداد الكوادر الفنية اللازمة للوحدات الجديدة التي سيتم تشكيلها. وكان مقدراً بدء أولى النورات في أوائل ديسمبر ١٩٣٧.

(ج) إنشاء مدرسة للتسليح واللاسلكي، لإعداد أفراد التسليح والمدفيعين الجويين، وعمال اللاسلكي، وقدر أن تبدأ الدراسة في تلك المدرسة مع أوائل ديسمبر ١٩٣٧.

(٢) زيادة القوة القتالية لسلاح طيران الجيش المصري كما يلي:

(١) تشكيل سرب جديد من القاذفات الخفيفة خلال السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨. ولهذا الغرض تم التعاقد على شراء ١٨ طائرة من طراز «هوكر أوداكس Hawker Audax» لهذا السرب، يبدأ تسليمها في أول ديسمبر ١٩٣٧.

(ب) تشكيل سرب جديد خلال عام ١٩٣٨ بالتعاون مع الجيش، وقد تم التعاقد على شراء ١٨ طائرة «لايسندر Lysander» لهذا السرب، بدأ تسليمها في سبتمبر ١٩٣٨.

(٣) تدعيم تجهيز مسرح العمليات من الناحية الجوية كما يلي:

(١) إعداد مطار مجهز بالمباني والمنشآت اللازمة لتمرکز سربين بعد فترة إنذار قصيرة بمنطقة مرسى مطروح، حتى يمكن تأمين التعاون مع وحدات الجيش في منطقة الصحراء الغربية والتي كان يُتَظَر أن تكون اتجاه الجهود الرئيسية للجيش المصري آنذاك.

(ب) تجهيز مطار النخيلة لتمرکز سرب القاذفات الخفيفة الجديدة، واستلامه من مصلحة الطيران المدني. ويبدو أن خطة التوسع والتطوير سارت بشكل مُرضٍ طوال عهد وزارة النحاس (الرابعة) والشهورة الأولى لوزارة محمد محمود (الثانية). ويعكس خطاب رئيس

البعثة العسكرية البريطانية - المرفق بالتقرير نصف السنوى رقم (٣) إلى وزير الطيران، موقف التطور فى القوة الجوية المصرية حتى نهاية أبريل ١٩٣٨، حيث كتب يقول: «لقد أحرز سلاح طيران الجيش المصري تقدماً كبيراً ملحوظاً تحت إشراف الفريق من ضباط وضباط صف القوات الجوية الملكية، وأصبح يمكن وضعه فى الاعتبار كعامل هام فى القوات المتيسرة للدفاع عن مصر»^(١).

وتشير الوثائق المصرية إلى أنه تم التعاقد على الأعداد التالية من الطائرات خلال عامى ٣٧ - ١٩٣٩^(٢):

Audax, Panther VI	(خدمة عامة)	٦ أوداكس بانثر ٦
Audax, pantherX	(قاذفة خفيفة)	١٨ أوداكس بانثر ١٠
Lysander MK.I	(تعاون مع الجيش)	١٨ لايسندر ١
Miles Majister	(تدريب ابتدائى)	٤٣ مايلز ماجستير
Fairy Gordon	(قطر أهداف)	٦ فيرى جوردن
Gladiator	(مقاتلة)	١٨ جلاديتور

كما قدم سلاح الطيران فى أول نوفمبر ١٩٣٨ مشروعاً لشراء ٥٢ طائرة إضافية كان يبانها كالاتى^(٣):

١٨ جلاديتور (سرب مقاتل إضافى)

١٨ بلانهم (سرب قاذفات متوسطة بدلا من سرب الأوداكس الذى سيتحول إلى سرب التدريب المتقدم بمدرسة الطيران).

(١) Air 2/ 2768, 5A, Cornwall to the Secretary of the Air Ministry, secret letter No. M6/4, 30.4.1938.

(٢) نيوان الملك، وزارة الحربية، حافظة رقم ١٠، ملف مراسم وبيانات ومذكرات خاصة بسلاح الطيران، بيان عن طائرات سلاح الطيران الملكى المصرى، ص ١.

(٣) نفس المرجع، ص ١ - ٢.

٣ أيرسبيد أنفوي (للتنقل الجوي).

٢ أنسن (لتعليم الملاحة واللاسلكي والنقل الجوي).

١٠ أفر ٦٢٦ (للتدريب).

ويظهر من اعتمادات الدفاع الوطني في مشروع ميزانية ١٩٢٨ - ١٩٢٩ أنه أُنرج لتعزيز سلاح الطيران آنذاك ١٣٢, ٣٢٢, ١ جنيتها فصلت كما يلي^(١):

٧١١, ٠٩٨ جنيتها لشراء ٣٦ طائرة سبق الارتباط عليها والتوسع في إنشاء المطارات.

٥٨٠, ٦٦٠ جنيتها لإنشاء سربين من المقاتلات مع ما يستتبع ذلك من التوسع في تعليم الطيران.

٣٠, ٣٧٤ جنيتها لإنشاء سرب لقطر الأهداف (لتدريب المدفعية المضادة للطائرات وطياري المقاتلات).

إلا أن سياسة التوسع التي أقبلت عليها حكومة محمد محمود عامي ١٩٢٨, ١٩٢٩ باكثر مما كان عليه مشروع الثلاث السنوات - بناءً على مشورة البعثة العسكرية وتلبية لمطالب السياسة البريطانية في زيادة الأعباء الدفاعية للقوات المصرية حينئذ^(٢) - واجهتها بعض الصعاب علي الناحيتين، المصرية والبريطانية.

فعلى الجانب المصري وجدت الحكومة نفسها غارقة في المشاكل المالية، نتيجة الحالة الاقتصادية المتدهورة في صيف ١٩٢٨ من ناحية، وارتفاع التكاليف الفعلية للإنشاءات والطرق اللازمة للقوات البريطانية في منطقة القناة من ناحية أخرى. حيث وجد أن هذه التكاليف ستصل الي ١٢ مليون جنيه وليس خمسة ملايين كما كان مُقدراً عند توقيع المعاهدة. ولما كانت المعاهدة تحمّل مصر ٧٥٪ من تلك التكلفة، فإن الأمر كان أكثر من طاقة الميزانية المصرية حينذاك (٣٥ مليون جنيه)، مما استدعى سفر رئيس الوزراء إلى لندن في صيف ١٩٢٨،

(١) ديوان الملك، وزارة الحربية، حافظة رقم ١١، ملف اعتمادات الدفاع الوطني في ميزانية ١٩٢٨ - ١٩٢٩، كلف رقم ٢ والمرافق بـ.

(٢) نتيجة لتدهور الموقف الدولي عامي ١٩٢٨, ١٩٢٩ والعجز الذي كانت تعانيه القوات البريطانية في مصر آنذاك.

للتفاوض من أجل تقليل التزامات مصر في تلك التكاليف. إلا أن الأمر لم يسفر إلا عن توزيع التكاليف مناصفة بين البلدين^(١).

ونتيجة لتلك الأعباء المالية الجديدة، وفشل البرلمان في اعتماد ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩، فقد تأخرت الاعتمادات المالية اللازمة لخطة التوسع^(٢). الأمر الذي انعكس على مطار مرسى مطروح، فتوقف العمل في الإنشاءات، وأرض الهبوط، كما تأخرت أعمال التوسع التي كانت الحكومة تزمع إنشاؤها في مدرسة تدريب الطيران^(٣).

أما على الجانب البريطاني، فقد جاءت المصاعب من الظروف التي كانت تمر بها سياسة التسليح البريطانية في عامي ١٩٣٨، ١٩٣٩ من ناحية، والتواء السياسة البريطانية تجاه تطوير القوة الجوية من ناحية أخرى.

فنتيجة لانقلاب الميزان الاستراتيجي في أوروبا لصالح ألمانيا - بعد ضمها للنمسا والسويد وفرض سيطرتها على تشيكوسلوفاكيا - فإن بريطانيا كانت مستمتة خلال عامي ١٩٣٨، ١٩٣٩ للحاق بألمانيا في ميدان التسليح، وخاصة في مجال الطيران، حيث كانت الأخيرة قد سبقتها فيه بعدة سنوات^(٤).

ومما أورده «ونستون تشرشل» في مذكراته^(٥)، نرى أن بريطانيا كانت مشغولة خلال سنتي ١٩٣٨، ١٩٣٩ بتجديد قواتها الجوية وزيادة قواتها القتالية، خاصة بالنسبة لمقاتلاتها الاعتراضية، الأمر الذي لم يكن يسمح لها بتلبية مطالب الحكومة المصرية في الوقت وبالشكل الذي تريده، مما جعلها تضع هذه المطالب في أسبقية متأخرة. وهو أمر منطقي في هذه الأحوال، خاصة إذا علمنا أن الخطر الإيطالي قد تراجع عن مصر - إثر إبرام معاهدة روما بين إيطاليا وبريطانيا في أبريل ١٩٣٨ - بينما تزايد الخطر الألماني في أوروبا آنذاك.

(١) المسدي وإيبي، ورمضان، المرجع المشار إليه، ص ١٩. ٨٥.

(٢) Air 2/ 2768, 6B, Half - Yearly Report No.4 on the Royal Egyptian Air Force, May to October 1938, p.1.

(٣) Air 2/2768, 5B, Half- Yearly Report No. 3 on the Egyptian Army Air Force, November 1937 to April 1938, (٢) p.4.

(٤) تشرشل، ونستون، مذكرات تشرشل، ج١، تعريب خيرى حماد (ط٢: بغداد: مكتبة المتنبي، ١٩٦٥)، ص ١٧٤ - ١٧٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

ولما كان الخطر الألماني بعيداً عن مصر، فقد كان طبيعياً أن تمتلكا الحكومة البريطانية في الاستجابة للمطالب المصرية بشأن تزويدها بطائرات حديثة، خاصة وأن بريطانيا - كما تنطق وثائقها - كانت حريصة دائماً على عدم تقوية الجيش المصري وسلاح طيرانه بالقدر الذي يشكل خطراً على قواتها في مصر ويفقدها مبرر وجودها^(١).

إلا أنه مع ضغط الموقف الدولي المتدهور والنمو المتصاعد للقوة العسكرية لدول المحور اتجهت بريطانيا إلى الحصول على قدر أكبر من التعاون العسكري المصري، لئلا أن تجعل ذلك يؤثر على أمن قواتها في مصر.

وفي هذا الإطار، يمكن فهم الاقتراح الذي قدمه رئيس البعثة العسكرية إلى وزير الحربية في مارس ١٩٣٨، بشأن تشكيل سربين من المقاتلات من طراز جللايتور. علاوة على ما جاء بخطة الثلاث سنوات ليصيب ثلاثة أهداف برمية واحدة.

فهو من ناحية، يُظهر بريطانيا بمظهر الدولة الحريصة على تقوية سلاح طيران الجيش المصري^(٢)، ومن ناحية أخرى، يسمح لبريطانيا بتسويق جزء من مخلفات أسلحتها القديمة، التي قررت الاستغناء عنها وتوقف إنتاج قطع غيار لها^(٣). فضلاً عن أن تشكيل سربين من هذا الطراز المتخلف من الطائرات، لن يؤثر على أمن القوات البريطانية في مصر، إلا أنه سيسمح للقيادة البريطانية بزيادة الأعباء الدفاعية للقوة الجوية المصرية، مما يخفف - بعض الشيء - العبء الملقى على عاتق المقاتلات البريطانية في مصر، ويسمح بالاستفادة ببعض وحداتها في المسرح الأوربي وهو ما تم فعلاً خلال الحرب.

ولما كانت قصة هذين السربين تلقي الضوء على بعض المشاكل السياسية التي واجهت بناء القوة الجوية المصرية في ذلك الوقت، فإنه من المناسب هنا أن نسجلها كما جاءت في خطاب رئيس البعثة العسكرية إلى وزير الطيران البريطاني في ٣٠ أبريل ١٩٣٨، والذي قال فيه:

«إن قصة سربى المقاتلات المقترحين لمثال - غاية في السوء - على مدى تأثير التدخل السياسي في عرقلة تقدم الدفاع عن هذه البلاد. لقد شرحت لوزير الحربية في أوائل شهر

(١) بكر، المرجع المشار إليه، ص ١٨٥.

(٢) كانت الحكومة البريطانية حريصة دائماً على إقناع الحكومة المصرية - زبداً - بحرصها على تطوير القوة الجوية المصرية.

(٣) تشرشل، المرجع المشار إليه، ص ١٧٦.

مارس، أنه من المستحسن تشكيل سربين من المقاتلات هذا العام، وحثته بقوة على أن يبرق إلى انجلترا يطلب ٢٦ طائرة من طراز جلايتور. إلا أن الموضوع أُحيل لسوء الحظ إلى رئيس الوزراء - الذي أخطره بعض المتطفلين خارج الوزارة أن الطائرة «الهاريكين» أكثر سرعة وحادثة.

«فشرفت لرئيس الوزراء - ولدة طويلة - المزايا النسبية لطائرات الجلايتور كما يلي:

- (١) يمكن تسليم الجلايتور هذا الخريف، بينما لن تكون الهاريكين متاحة قبل خريف ١٩٣٩.
- (٢) الجلايتور مجهزة بمحرك يتم تبريده بالهواء، وهي من الناحية الفنية أكثر ملائمة لطقس مصر من الهاريكين.
- (٣) لقد أُختبرت الجلايتور وثبتت صلاحيتها كطائرة جيدة وستكون أكثر سهولة في قيادتها بالنسبة للطيارين المصريين قليلي الخبرة.
- (٤) الجلايتور أرخص بمقدار أربعة آلاف جنيه عن الهاريكين.
- (٥) إن وزارة الطيران تقدر كفاءة طائرات الجلايتور، حتى أن الأسراب المقاتلة الوحيدة في الشرق الأوسط مسلحة بها.
- (٦) إن العديد من الدول الأجنبية يميلون إلى طائرات الجلايتور.

وبالرغم من هذه المناقشة التي دعمها قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط، فقد صمّم رئيس الوزراء على قراره بطلب الهاريكين بدلاً من الجلايتور. وأخطرني بأن الطلب سيتم من خلال السفير البريطاني، فشعرت أن الموضوع كله خرج من يدي. وعلى أية حال، فإنه أصبح واضحاً أن الحكومة المصرية - بتجاهلها المجلس المكون من مستشاريها الفنيين^(١) - قد حطمت فرصتها لتشكيل سربين من المقاتلات هذا العام^(٢).

ومن هذا الخطاب، يمكن أن نرى مغالطة رئيس البعثة العسكرية وإلحاحه في تزيين وتسويق طائرات قديمة لم تطلبها الحكومة المصرية. فالشيء الذي لم يقله رئيس البعثة، أن هذه

(١) رئاسة البعثة العسكرية البريطانية.

(٢)

الطائرات تقرر إيقاف إنتاجها وقطع الفيار الخاصة بها، لعدم ملائمتها للحرب الحديثة في مواجهة الطائرات الألمانية أو الإيطالية. وما بقاؤها في خدمة القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط آنذاك، إلا لأن وزارة الطيران كانت قد اعطت لوحدها المقاتلة في بريطانيا الأسبقية في تجديد تسليحها بالطائرات الجديدة من طرازى «هاريكين» و«سبيتفير»، وهو أمر منطقي كما أسلفنا في ظل التوتر الموقف في أوروبا في ذلك الوقت.

أما رئيس الوزراء المصرى محمد محمود، فقد كان حريصا على أن يقدم لسلح طيرانه، واحدة من أفضل طائرات القتال في الترسانة الإنجليزية آنذاك، خاصة وأن هذين السربين كانا خارج خطة الثلاث سنوات. ولم تكن هناك حاجة عاجلة لهما - من الزاوية المصرية على الأقل - في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد.

إلا أنه يبدو أن رئيس الوزراء لم يكن على دارية بالظروف الحرجة التي كانت تمر بها خطة التسليح في بريطانيا عام ١٩٣٨، والتي يظهر من مذكرات تشرشل أنها لم تكن تملك حتى سبتمبر ١٩٣٨ سوى خمسة أسراب من المقاتلات الحديثة من طرازى هاريكين وسبيتفاير الحديثين^(١). ومن ثم، كان محمد محمود حسن الظن ببريطانيا وسفيرها - الذى كانت تربطه به علاقة قوية - عندما قرر طلب طائرات الهايكين من خلاله. فما كان يمكن للحكومة البريطانية، أن تعطى القوة الجوية المصرية أسبقية على قواتها، خاصة أن وحداتها الجوية في مصر لم تكن قد سلحت بعد بتلك الطرازات الحديثة من المقاتلات.

لذلك، فإنه قبل أن ينقضى شهر مايو ١٩٣٨، عاد محمد محمود ووافق مرغما على العرض الذى سبق أن رفضه بخصوص سربى الجلاديتور، عندما لم تستجيب الحكومة البريطانية - بطبيعة الحال - للمطالب المصرية بخصوص طائرات الهاريكين، في الوقت الذى استجاب هو فيه للمطالب البريطانية بتوسيع دور القوات المصرية في الحرب القادمة.

وقد حاولت وزارة محمد محمود الاستمرار في خطة التطوير التي بدأتها وزارة النحاس عام ١٩٣٧، إلا أنه على ضوء المصاعب التي واجهتها، كانت حصيلته تنفيذ هذه الخطة عام

(١) تشرشل، المرجع المشار إليه ص ١٢٦.

١٩٣٨، أقل مما كان مقدرًا لها ويمكن تلخيص أبرز ما تحقق بالنسبة للقوة الجوية المصرية ذلك العام فيما يلي^(١):

(١) تغيير اسم سلاح طيران الجيش المصري - بناء على أمر ملكي - ليكون سلاح الطيران الملكي المصري، وتبع ذلك فصل كشف أقدمية الضباط الطيارين عن كشف الجيش، أسوة بالقوات الجوية الملكية (البريطانية).

(٢) استمرار تزايد سيطرة الضباط المصريين على القوة الجوية، الأمر الذي أدى إلى شكوى الضباط البريطانيين بالبعثة العسكرية، لافتقارهم إلى الصلاحيات التنفيذية، وتقلص نفوذهم على أفراد القوة الجوية المصرية.

(٣) تعيين مدير سلاح الطيران الملكي المصري عضواً في مجلس الدفاع الوطني بعد ترقيته إلى رتبة اللواء.

(٤) التخطيط لزيادة طاقة مدارس سلاح الطيران، التي أنشأتها وزارة الوفد طبقاً لخطة الثلاث سنوات وبدأت الدراسة فيها فعلاً منذ يناير ١٩٣٨.

(٥) التعاقد على شراء ١٨ طائرة جلايتور، بعد أن كانت الحكومة قد رفضتها. كما تم التعاقد على شراء ٢٢ مايلز ماجستر إضافية لمدرسة الطيران.

(٦) إنشاء رف من طائرات «جوردن Gordon» لجر أهداف تدريب الرماية للمقاتلات والمدفعية المضادة للطائرات.

مشروعاً الخمس وأربعين سنوات:

نتيجة لتدهور الموقف الدولي في عام ١٩٣٨، ووقوف العالم على شفا الحرب خلال الأزمة التشيكية في سبتمبر من العام نفسه، وسباق التسلح الذي كان يجري في أوروبا حينذاك، كان على مصر أن تعيد تقييم سياستها الدفاعية.

وعلى ضوء تقدير الموقف الذي أجرته القيادة العامة للجيش المصري بمعاونة البعثة

(١) بيان الملك، وزارة الحربية، حافظة رقم ١٠، ملف مراسيم وبيانات ومذكرات خاصة بسلاح الطيران، بيان عن طائرات سلاح الطيران الملكي المصري، ص ٩.

البريطانية في أكتوبر ١٩٣٨، خلص مخطوط السياسة الدفاعية المصرية إلى الاحتمالات التالية^(١):

- (١) احتمال قيام حرب أوروبية على نطاق واسع.
 - (٢) تعذر تفادي إقحام مصر في هذه الحرب على ضوء التزامات مصر في معاهدة ١٩٣٦.
 - (٣) احتمال الهجوم الإيطالي على مصر والتي عليها أن تقاومه.
 - (٤) احتمال عزل مصر عن المساعدات البريطانية، وبالتالي فإن عليها أن تشكل قوات مسلحة قوية - تبعاً لإمكاناتها المادية - تستطيع أن تقاوم الهجوم الإيطالي في البر والبحر والجو.
 - وما يهمنا هنا في هذا البحث هو الجانب المتعلق بالقوة الجوية وما يؤثر عليها في تقدير الموقف، حيث قُدرت أهداف الهجوم الجوي الإيطالي على مصر طبقاً لأسبقياتها كما يلي^(٢):
- (١) الأسطول البريطاني.

(٢) منطقة الميناء في الإسكندرية.

(٣) الأفراد المدنيين في القاهرة والإسكندرية.

(٤) مراكز تجمع الجيش والقوات الجوية البريطانية والمصرية في القاهرة والإسكندرية.

(٥) مصفاة البترول في السويس وحقل البترول في الفردقة.

(٦) الكبارى والطرق الرئيسية في الدلتا.

(٧) قناطر محمد على.

كما قُدر أن الطائرات المعادية التي لن يسمح مداها بالوصول إلى هذه الأهداف ستتركز هجماتها على القوات في منطقة الصحراء الغربية.

وخلصت القيادة المصرية ورئاسة البعثة من تقدير الموقف إلى أن أول الأخطار المنتظرة

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير) حافظه رقم ٢٨ (١٥٢)، ملف مشروع الخمس سنوات ومشروع التوسع في سلاح الطيران

(مسلسل ١٨)، ملحق ١، ص ١ - انظر بكرة المرجع المشار إليه، ص ٦٩.

(٢) نفس المرجع (مسلسل ١٩)، ملحق ١، ص ٥.

مواجهته هو الهجوم الجوي المعادي، ولحماية مصر من ذلك الخطر فإنه يجب توفير القوات التالية وعمل الترتيبات اللازمة لها كما يلي^(١):

(١) توفير قوة جوية مصرية تتكون من مقاتلات للمشاركة في الدفاع الجوي وقاذفات لتوجيه هجمات مضادة ضد المطارات الإيطالية والمناطق الحيوية الأخرى. وكذلك طائرات للتعاون الجوي مع الجيش في منطقة الصحراء الغربية.

وقدّر الحجم الملائم للقوة الجوية للدفاع عن مصر بالتعاون مع القوات البريطانية، بتسعة أسراب (سرب تعاون وأربعة أسراب مقاتلات، وأربعة أسراب قاذفات).

(٢) تشكيل نظام مضاد للطائرات (دفاع جوي)، يتكون من أربعة ألوية مضادة للطائرات، يوكل إليها الدفاع الجوي عن القاهرة والإسكندرية، والقوات في منطقة العمليات بالإضافة إلى القناطر المقامة على النيل.

(٣) إنشاء أراضى هبوط متقدمة في الصحراء الغربية، يمكن أن تعمل منها الطائرات المصرية والبريطانية.

وعلى ضوء تقدير الموقف، أعدت وزارة الحربية بمعاونة البعثة العسكرية البريطانية مشروعا لتنظيم الجيش المصري في خمس سنوات، حتى يصبح قادرا على الاشتراك في الدفاع عن البلاد، وكان نصيب سلاح الطيران في هذا المشروع هو الوصول به إلى تسعة أسراب قتال طبقا لما جاء في تقدير الموقف السابق.

وقدّرت التكاليف الإنشائية للقوة الجوية المطلوبة بمبلغ ٦,٦٣٠,٠٠٠. أما الزيادة في التكاليف السنوية عند إتمام لمشروع فقد قُدّرت بمبلغ ٢,٤٥٤,٥١٤ بالنسبة للقوة الجوية^(٢).

وفي السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٢٨ طلبت وزارة الدفاع الوطني من وزارة المالية

(١) نفس المرجع (سلسلة ٢٣)، ملحق ٢، ص ٩ وما بعدها.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، محافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية والبحرية - مكتب الوزير، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الدفاع الأعلى من لوائح التي مر بها موضوع تعزيز وتسليح الجيش ص ٣ - ٤.

الموافقة المالية اللازمة لتنفيذ المشروع^(١). كما صُنِّق مجلس الدفاع الأعلى على المشروع في الثالث عشر من ديسمبر ١٩٣٨^(٢).

وفي أعقاب التعديل الوزاري خلال شهر يناير ١٩٣٩، لاحظ حسين سرى - وزير الحربية الجديد - أن مشروع الخمس سنوات «قاصر على إعداد وسائل الدفاع على أساس الاشتراك مع القوة البريطانية العسكرية في مصر، ولم يتناول دراسة المدى الذي يجب أن تصل إليه عند الانفراد بالدفاع عن البلاد. كما أنه لم يتناول برامج مفصلة لبعض التنظيمات الواردة فيه مثل التكتلات والورش اللازمة لتموين الجيش، ولم يراع فيه المدد اللازمة لتخريج الضابط وضباط الصف والصناعات المهمة اللازمين للوحدات المطلوب تشكيله^(٣)». ومن ثم، أمر الوزير بتشكيل لجنة لإعادة الدراسة على ضوء ما تقدم من الملاحظات.

ولم تخرج اللجنة التي شكلت لإعادة دراسة الموضوع بجديد بالنسبة للقوات البرية المطلوبة، إلا أنها رأت تعديل القوة الجوية اللازمة للدفاع عن مصر في المرحلة القريبة كما يلي^(٤):

(١) خمسة أسراب مقاتلة بدلا من أربعة .

(٢) سربان للتعاون بدلا من سرب واحد.

(٣) ثلاثة أسراب قاذفات بدلا من أربعة.

(٤) سربا نقل وقاذفات إضافية.

كما رأت اللجنة زيادة المدة المخصصة لتنفيذ المشروع من خمس إلى سبع سنوات، نظراً لصعوبة توفير كواثر الضباط وضباط الصف اللازمين للمشروع في مدة الخمس سنوات المخصصة في المشروع الأول^(٥).

أما فيما يتعلق بالقوات اللازمة للدفاع عن مصر في المرحلة الثانية - عندما تنفرد مصر

(١) نفس المرجع، ص ٤.

(٢) نفس المرجع، مذكرة رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن التسليح ومشروعات التعزيز، ص ١.

(٣) نفس المرجع، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الدفاع الأعلى عن الأتوار التي مر بها موضوع تعزيز وتسليح الجيش، ص ٤.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٨ (١٥٢)، ملف مشروع الخمس سنوات ومشروع توسيع سلاح الطيران، مذكرة

بخصوص تنظيم الجيش المصري، ص ٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

بالدفاع عن نفسها وحتى وصول القوات الطيفة - فقد رأت اللجنة وزيادة القوة الجوية لتصل إلى أربعة وعشرين سرباً كما يلي:

ثلاث أسراب للتعاون.

أحد عشر سرباً مقاتلاً.

عشرة أسراب قاذفات.

وقد تُرَتَّب تنفيذ هذه المرحلة مدة لا تزيد عن ثمانية عشر عاماً، أى قبل نهاية العشرين عاماً المحددة لمعاهدة ١٩٣٦.

وقدّم مشروع السبع سنوات فى صورته النهائية بواسطة رئيس البعثة العسكرية البريطانية إلى وزارة الدفاع الوطنى فى السابع من يونيو ١٩٣٩. وكان ذلك المشروع يهدف - من وجهة نظر سلاح الطيران الملكى المصرى - إلى تشكيل القيادات والوحدات التالية حتى أول أبريل ١٩٤٦^(١):

قيادة سلاح الطيران الملكى المصرى.

٥ قيادات محطات (قواعد) أو مطارات.

٥ أسراب مقاتلات.

٣ أسراب قاذفات.

٢ سرب تعاون مع الجيش.

٢ سرب قاذفات قنابل ونقل جوى.

١ رف قطر أهداف التدريب المدفعية المضادة للطائرات والمقاتلات.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٨ (١٥٧)، ملف مشروع الخمس سنوات ومشروع توسيع سلاح الطيران، ص ١٣١.

(ترجمة باللغة الإنجليزية).

تغير اسم وزارة الحربية والبحرية إلى وزارة الدفاع الوطنى.

١ رف مدارس فنية.

١ مدرسة تدريب طيران.

١ مدرسة تسليح .

١ مدرسة إشارة.

١ مدرسة ميكانيكا طيران.

١ مستودع إصلاح طائرات.

١ مستودع مخازن فنية.

ونتيجة لاحتياجات الدفاع العاجلة عن البلاد أعطيت الأسبقية لتشكيل أسراب المقاتلات، وخطط لإنشاء جناح جوى بالكلية الحربية يستوعب ٥٠ طالباً سنوياً، كما كان مشروع السبع سنوات يوفر قبول ٥٠ من ضباط الصف المتطوعين سنوياً للتدريب كطيارين بمدرسة تدريب الطيران^(١).

وقدّر واضعو المشروع أنه سيكون هناك حاجة إلى عدد من الضباط غير الطيارين في فرع الإمداد واقترحوا توفير هؤلاء الضباط من خريجي المدارس الفنية العليا، مع إعطائهم دورة قصيرة من ستة أشهر في الكلية الحربية^(٢).

وبالرغم من عدم عرض المشروع على مجلس الوزراء لإقراره في صورته النهائية، فقد سارت وزارة الدفاع في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه. إلا أنه مع تطور الموقف الدولي وتأخر وصول الأسلحة والعتاد المتقاعدعليه من إنجلترا عام ١٩٣٩ رُئي، إعادة النظر في المشروع، وإعطاء الأسبقية للوحدات اللازمة للدفاع الجوي وحماية المرافق الحيوية^(٣).

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ٢ - ٨ ص ج، مذكرة رئيس أركان حرب الجيش، ص ١ - نفس المرجع.

مذكرة إمداد الجيش، ص ٧.

وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة العربية - مكتب الوزير، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الدفاع الأعلى

عن الأوامر التي مر بها تعزيز وتسليح الجيش، ص ٤

ويوضح تقرير كبير ضباط الطيران في البعثة العسكرية البريطانية موقف التطور الذي طرأ على بناء القوة الجوية المصرية والمصاعب التي واجهتها في النصف الأول من عام ١٩٣٩.

ففي الوقت الذي كانت وزارة الدفاع الوطني تنفذ التوسعات التي أوصت بها البعثة العسكرية البريطانية وتخطط لزيادة القوة القتالية لوحدات سلاح الطيران، فإنها لم تقدر بشكل كافٍ ضرورة تطوير إدارة السلاح (قيادة سلاح الطيران) وتوسيعها، حتى تتلائم مع التطور المنتظر في القوة القتالية، رغم التوصيات المستمرة لرئيس البعثة العسكرية البريطانية.

كما لم يتم حسم التبعية القيادية لسلاح الطيران بشكل قاطع، رغم انفصال سلاح الطيران عن الجيش. وكانت الأسراب تعاني نقصاً حاداً في قطع الغيار، الأمر الذي أدى إلى تناقص صلاحية الطائرات، خاصة وأن مستودع (ورش) إصلاح الطائرات لم يكن قد تم إنشاؤه بعد. ولم تكن تلك مشكلة الطائرات القديمة فحسب، بل إن الطائرات الجديدة أيضاً سلمت دون قطع غيار لمحركاتها أو المعدات التكميلية لها.

ويوضح نفس التقرير النشاط الكبير في تجهيز أراضي الهبوط لكل من سلاح الطيران والقوات الجوية البريطانية في مصر. كما يعكس تضاعف أفراد الجناح الجوي بالبعثة البريطانية، لمواجهة التوسع في الوحدات الجوية ومدارس سلاح الطيران المختلفة.

وعندما تولت وزارة على ماهر الحكم في أغسطس ١٩٣٩، تابعت أعمال تطوير القوة الجوية المصرية. ففي الشهر نفسه قدم محمد صالح حرب - وزير الدفاع الجديد - مذكرة إلى مجلس الدفاع الأعلى لإنشاء ورش الطائرات - والتي تأخر إنشاؤها منذ عام ١٩٣٧ - وذلك على ضوء المشروع الذي أعدته وزارة الدفاع وقدرت تكاليفه بـ ٢٤٥,٠٠٠ جنيه على سنتين مائتين ١٩٣٩ - ١٩٤٠، ١٩٤٠ - ١٩٤١ (٧).

(١) Air 2/ 2768, 7B, Half - Yearly Report No. 5 on the Royal Egyptian Air Force, November 1938 to April 1939, pp. 1-6. (ملحق ١٤)

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣٢، ملف م. ويتابع ٢٥ - ١٠ هـ - سلاح الطيران مسائل متتوّه، مذكرة وزير الدفاع إلى مجلس الدفاع الأعلى، أغسطس ١٩٣٩.

ورغم موافقة مجلس الدفاع الأعلى ومجلس الوزراء على المشروع في السابع والتاسع من سبتمبر على التوالي، إلا أن الأشغال العسكرية لم تكن قد بتت في العطاءات المقدمة لإنشاء المباني حتى ٢٠ ديسمبر من العام نفسه. مما دفع اللواء حسن عبد الوهاب مدير سلاح الطيران الجديد إلى أن يشكو للوزير ذلك التأخير، موضحاً أن التسهيلات المطلوبة لفحص وصيانة طائرات ومحركات سلاح الطيران غير متوفرة نتيجة للتأخير في التصديقات وإقامة مباني الورش، والتي كان مقدراً الانتهاء منها منذ ثمانية عشر شهراً^(١).

وبعد اشتعال الحرب في أوروبا بيومين، حسم وزير الدفاع في الثالث من سبتمبر ١٩٣٩ مسألة التجهية القيادية لسلاح الطيران بإصداره القرار الوزاري رقم ٦٠، والذي حدد فيه هذه التجهية كما يلي:

«مادة ١: يعتبر سلاح الطيران الملكي المصري، وحدة مستقلة من الجيش ويعرض مدير هذا السلاح علينا - بواسطة وكيل الوزارة - المسائل الخاصة بتنظيمه وتمويله وتوزيعه.

«مادة ٢: توضع الخطة الجوية للدفاع عن المملكة المصرية بواسطة مدير سلاح الطيران الملكي المصري تحت إشراف رئيس أركان حرب الجيش.

«مادة ٣: في زمن الحرب يكون سلاح الطيران الملكي خاضعاً لأوامر رئيس هيئة أركان حرب الجيش أو الضابط الذي يعين قائداً عاماً للقوات المحاربة المصرية»^(٢).

تشكيل ١٩٤٠ ١٩٤٠ C:

على ضوء اشتعال الموقف العسكري في أوروبا بعد اجتياح القوات الألمانية لبولندا وتأخر وصول الأسلحة والعتاد المطلوب لقوات المسلحة المصرية، فقد رغب وزير الدفاع في معرفة القدرات القتالية التي وصل إليها سلاح الطيران آنذاك. وقد أرسل إليه مدير سلاح الطيران في ٢٥ نوفمبر ١٩٣٩ موضحاً هذه القدرات كما يلي^(٣):

(١) القوة القتالية:

(أ) تتشكل القوة القتالية لسلاح الطيران من أربعة أسراب (١ تعاون، ٢ مقاتلات، ١ قاذفات خفيفة).

(١) نفس المرجع، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع، رقم ٣١/١٢، ٢٠ ديسمبر ١٩٣٩.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٠، ملف ٣ - ٢ / س ج، قرار وزاري رقم ٢٠٦٠، سبتمبر ١٩٣٩، مسلسل ٣٤.

(٣) نفس المرجع، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع، س ط ١٥/١، ٢٥ نوفمبر ١٩٣٩ مسلسل ٣٥ - ٣٧. (ملحق ١٥).

(ب) يتشكل سربرا التعاون من ١٨ طائرة لايسندر منها ٢ فى الإصلاح.

(ج) يتشكل سربرا المقاتلات من ٣٦ طائرة جلايتور منها طائرة فى الإصلاح.

(د) يتشكل سربرا القاذفات الخفيفة من ١٥ طائرة أوداكس.

(٢) مستوى التدريب والظهرة:

الأسراب جيدة التدريب وقد اشتركت فى التدريب مع الأسراب البريطانية وتعاونت مع الأسطول البريطاني بمنطقة القناة وخليج السويس، وقد تم احتلالها لتمرکزات الحرب. وسيجرى اشتراكها فى المناورات التى ستجرىها الأسراب البريطانية فى ١٣ ديسمبر.

ولما كان تأخر وصول الأسلحة والعتاد المطلوبين لخطط تطوير القوات المسلحة يعوق تنفيذ هذه الخطط فى الوقت الذى بدأت فيه الحاجة تزداد إلى جهود هذه القوات لتعزيز الأعمال الدفاعية عن مصر، فقد تقدمت البعثة العسكرية البريطانية فى ديسمبر ١٩٣٩ بمشروع جديد يرمى إلى استكمال القوات المحاربة التى تم إنشاؤها حتى عام ١٩٣٩ مع زيادة وتعزيز وحدات الدفاع الجوى. وعُرف هذا المشروع باسم «تشكيل ١٩٤٠ 1940 C»^(١).

وبالنسبة لسلاح الطيران الملكى المصرى، فقد كان هذا المشروع يهدف إلى إتمام تشكيل سبعة أسراب متنوعة حتى يناير ١٩٤١، وابتداءً من ديسمبر ١٩٣٩ كان ذلك المشروع هو الأساس الذى وُضعت عليه تقديرات الميزانية عامى ١٩٤٠ - ١٩٤١، ١٩٤١ - ١٩٤٢^(٢).

وعلى ذلك، نرى أنه حتى نهاية عام ١٩٣٩ ويعد اشتعال الحرب العالمية الثانية، لم يكن بالقوة الجوية المصرية سوى أربعة أسراب مستعدة للعمليات، أى ثلث القوة المقررة طبقاً لمشروع حسين سرى، والذى اعترف بالعجز عن النهوض بالجيش وفقاً لبرامج التطوير، بسبب

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ٢ - ٨ / س ج، مذكرة عن إعداد الجيش المصرى، مارس ١٩٤٥، ص ٧ - وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية والبحرية - مكتب الوزير، مذكرة رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن التسليح ومشروعات التعزيز، ١١ نوفمبر ١٩٤٧، ص ٢.
(٢) نفس المرجع، نفس المكانين.

النقص في الأسلحة والضباط، وأنه إزاء الأزمات النولية المتلاحقة، لن يتيسر النهوض بالجيش بالشكل الأمثل^(١).

٣- دور القوة الجوية المصرية عند الاستعداد للحرب:

على ضوء ما نصت عليه المادتان السابعة والثامنة في معاهدة ١٩٣٦ كان على مصر تقديم المساعدات والتسهيلات اللازمة للقوات البريطانية، بل ومشاركتها في الدفاع عن قناة السويس. ومن ثم، أعدت خطة مشتركة للدفاع عن مصر، وافق عليها محمد محمود - رئيس الوزراء المصري آنذاك - على أن تُبحث الإجراءات المتعلقة بالجانب المصري بين السلطات المصرية والبريطانية المعنية^(٢).

وعندما تدهور الموقف النولي في سبتمبر ١٩٣٨ على أثر الأزمة التشيكية، نشطت القيادات العسكرية البريطانية في مصر، لتنسيق الإجراءات الدفاعية المصددة بالخطة مع القيادات المصرية المعنية. ومن ثم، أرسل قائد القوات الجوية الملكية (البريطانية) بالشرق الأوسط في الثاني من نوفمبر ١٩٣٨ إلى حسين سري - وزير الحربية والبحرية - يقترح عليه الاتصال المباشر بمدير سلاح الطيران الملكي المصري لمناقشة دور القوة الجوية المصرية في خطة الدفاع، وتنسيق نظام الإنذار الجوي وتحديد مناطق حظر الطيران والسيطرة على الطيران المدني، بالإضافة إلى مناقشة مطالب الجانبين من المطارات العسكرية في الصحراء الغربية^(٣).

وفي السابغ من نوفمبر أرسل حسين سري رده بالموافقة على هذا الاتصال إلى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط^(٤). وعلى ضوء التنسيق الذي تم بين قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط ومدير سلاح الطيران الملكي المصري، أرسل الأول في الثامن

(١) بكر، المرجع المشار إليه، ص ٧٦ - ٧٧.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٠، ملف ٢ - ٢ / س ج، نيكول إلى وزير الحربية والبحرية، خطاب رقم S.21196.

سري جدا، ٢ نوفمبر ١٩٣٨ (وثيقة بالغة الإنجليزية) (ملحق ١٦).

(٣) نفس المرجع ونفس المكان.

(٤) نفس المرجع، حسين سري إلى نيكول، خطاب رقم 9-1/2 سري، ٧ نوفمبر ١٩٣٨.

(وثيقة بالغة الإنجليزية) (ملحق ١٧).

والعشرين من يناير ١٩٣٩ إلى وزير الحربية المصرى يخطره بالنقاط التى تم الاتفاق عليها مع مدير سلاح الطيران، والتي يمكن تلخيصها فيما يلى^(١):

(١) دور سلاح الطيران الملكى المصرى فى الحرب:

(أ) سرب التعاون مع الجيش:

يستخدم رف من هذا السرب فى الأعمال الدفاعية عن قناة السويس، ويعتبر واجباً الأساسى هو استطلاع خليج السويس والجزء الشمالى من البحر الأحمر. ويتمركز هذا الرف أساساً فى منطقة السويس، مع تحقيق الاتصال بين قاعدة تمركزه وقيادة قوات الدفاع عن منطقة القناة.

أما الرف الثانى من سرب التعاون فقد تحدد دوره فى القيام بمهام الاستطلاع الجوى والمعاونة النيرانية فى منطقة الواحات البحرية بالصحراء الغربية. وكانت المهمة الابتدائية لهذا الرف، هى رصد تحركات العدو من اتجاه الحدود الغربية. ويحدد لتمركزه مطار الواحات البحرية، على ألا يتم التحرك إلى ذلك المطار قبل تأمينه ضد الهجوم البرى.

(ب) أسراب المقاتلات:

تستخدم أسراب المقاتلات المصرية للدفاع عن منطقتى القاهرة، والإسكندرية. ويخصص السرب الأول بعد تشكيله للدفاع عن القاهرة، على أن يتمركز ذلك السرب خلال الحرب فى مطار حلوان (محل أحد الأسراب البريطانية المقاتلة التى ستنقل إلى الصحراء الغربية) مع تواجد سرب بريطانى آخر فى العامرية للدفاع عن الأسطول، والقاعدة البحرية البريطانية (لحين تشكيل السرب المصرى الثانى).

ونوقش تشكيل السرب المقاتل المصرى الثانى، وتم الاتفاق على مزايا التعجيل بتشكيله، حيث وُضع فى الاعتبار التأثير المعنوى الكبير والمفيد على جماهير الشعب لوجود أسراب المقاتلات المصرية تعمل فى الدفاع عن القاهرة، والإسكندرية، بالإضافة إلى تأثيرها المادى فى ردع وصد هجمات العدو الجوية على هذه المراكز الهامة. ومن ثم، تم الاتفاق على إعطاء تزويد

(١) نفس المرجع، فيقول إلى حسين سرى، خطاب رقم Do/ S. 21196/ 14 سرى، ٢٨ يناير ١٩٣٩ (وثيقة باللغة الإنجليزية). (ملحق

سلاح الطيران الملكي المصري بوحدة مقاتلة إضافية أسبقية على التزويد بالقاذفات أو أي وحدات من طرازات أخرى.

وتم الاتفاق على توحيد السيطرة على كافة أسراب المقاتلات القائمة بأعمال الدفاع الجوي خلال الحرب (خارج منطقة الجبهة) من مركز الإنذار والتوجيه بالدخيلة مع وجود ضابط مصري في ذلك المركز لمعاونة الضابط البريطاني المسئول في توجيه المقاتلات المصرية.

(ج) سرب القاذفات:

حتى يتم تشكيل السرب الثاني من المقاتلات المصرية واتخاذها لمكانه في الدفاع عن الاسكندرية فقد اتفق على بقاء رف القاذفات الخفيفة المصرية من طراز «بانثر أوداكس» في مطار الدخيلة ليعمل أساسا كاحتياطي للاستطلاع قصير المدى لصالح الأعمال الهجومية ضد القوات المعادية في الصحراء الغربية^(١).

(٢) إعداد أراضي الهبوط لخدمة العمليات في الصحراء الغربية:

اتفق على قيام مدير سلاح الطيران الملكي المصري بمتابعة أعمال التجهيز في أراضي الهبوط وإخطار قائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط بالتقدم الذي يحدث في هذه التجهيزات، على أن يقوم الأخير بإخطار مدير سلاح الطيران الملكي المصري بالمتطلبات اللازمة لإعداد هذه المطارات للعمليات.

(٣) مناطق حظر الطيران ومرات الاقتراب إلى المناطق والمدافع عنها:

يقوم قائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط بتزويد مدير سلاح الطيران الملكي المصري بمقترح المناطق المنوع الطيران فوقها والمرات الجوية التي يجب استخدامها بواسطة الطيران المصري والبريطاني للوصول إلى المناطق المدافع عنها.

(٤) استخدام شركة مصر للطيران في الحرب:

تم الاتفاق على فائدة وضع شركة مصر للطيران تحت سيطرة مدير سلاح الطيران الملكي

(١) لم يكن بسرب القاذفات الخفيفة سوى ٦ طائرات بانثر أوداكس، وتم تحويل باقي الطائرات لتدريب المتقدم بمدرسة الطيران. على أساس أن سرب القاذفات كان ينتظر إعادة تسليحه بطائرات البلاتيم.

المصري في حالة الحرب، واستخدامها في أعمال النقل الجوي لخدمة المجهود الحربي سواء للإخلاق أو المهام النقل الجوي الأخرى.

(٥) نظام الإنذار الجوي:

تطوير نظام الإنذار الجوي المعمول به آنذاك بالاشتراك مع مدير سلاح الطيران الملكي المصري والقيادات البريطانية المعنية وعرضه على وزير الدفاع المصري للتصديق عند الانتهاء منه.

وفي نهاية خطابه، طلب قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط من وزير الدفاع التصديق على النقاط التي تم الاتفاق بشأنها مع مدير سلاح الطيران الملكي المصري، واستمرار اتصاله المباشر بالآخر ومناقشة التفاصيل المتعلقة بنقاط التعاون معه.

وفي الرابع من فبراير، تلقى حسين سري من اللواء على إسلام مدير سلاح الطيران، مذكرة بشأن مدى التعاون بين كل من الطيران المصري والبريطاني، وهي لا تختلف في جملتها عما جاء في خطاب قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط، إلا أنها كانت أكثر تحديدا بالنسبة للنقاط التالية^(١):

(١) تمركز سرب المقاتلات الثاني عند تشكيكه في مطار الدخيلة للاشتراك في الدفاع عن الإسكندرية.

(٢) تحديد أراضي الهبوط المطلوب إعدادها للعمليات في مناطق القصابة (القصبة) - الضبعة - الحمام برج العرب - كنتجى مريوط - بير هوكر - الخطاطبة، مع إعطاء أرض هبوط الضبعة أسبقية أولى في التجهيز.

(٣) قيام قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط باستعمال سرب المقاتلات الثاني لسلاح الطيران الملكي المصري من وزارة الطيران البريطانية.

(٤) في حالة وضع شركة مصر للطيران تحت إشراف سلاح الطيران الملكي المصري أثناء

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٠، ملف ٢ - ٣ / س . ج. مذكرة اللواء على إسلام عن مدى التعاون الجوي بين سلاح الطيران المصري والبريطاني، مسلسل ١٦ - ١٧.

الحرب، سيقى الموظفون البريطانيون بها في العمل بالشركة. أما إذا لم توضع الشركة تحت إشراف سلاح الطيران قسيود جميع البريطانيين بها للعمل بالقوات البريطانية، حيث إنهم معتبرون من احتياطي الطيران البريطاني.

وفي الثامن عشر من فبراير، أرسل حسين سرى إلى قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط يخطره بموافقة من ناحية المبدأ علي الترتيبات التي تم الاتفاق عليها مع مدير سلاح الطيران الملكي المصري، بخصوص نور سلاح الطيران المصري خلال الحرب، وكذا النقاط الأخرى الواردة في خطابه. كما وافق أيضاً على نظام الاتصال المباشر بين قائد القوات الجوية البريطانية ومدير سلاح الطيران المصري ومناقشة تفاصيل التعاون بينهما^(١).

ومن ذلك، نرى أن وزارة محمد محمود كانت تعد القوة الجوية المصرية للاشتراك في الحرب إلى جوار القوات الجوية البريطانية للدفاع عن البلاد منذ توتر الموقف الدولي في أوروبا، تحسباً للتهديدات الإيطالية. وكان الأساس الذي استندت إليه هذه المشاركة - والتي سعت إليها أولاً وزارة النحاس عام ١٩٣٧ ثم السلطات البريطانية عام ١٩٣٨ - هو الالتزامات المصرية والبريطانية للدفاع عن مصر والواردة في معاهدة ١٩٣٦.

ثالثاً: أثر تطبيق المعاهدة خلال الحرب على تطور بناء واستخدام القوة الجوية المصرية:

١ - أثر سياسة تجنيد مصر ويلات الحرب:

عندما لاحت نذر الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٨، ثار في مصر جدل حول الالتزامات المصرية تجاه بريطانيا في حالة الحرب ضد ألمانيا، حيث كان التحالف - في نظر المصريين - مرتبطاً بالتهديد الإيطالي لمصر والسودان. إلا أن الأزمة الدولية التي خلقها هتلر، واجهت المصريين بموقف مخالف.

حيث تراجع الخطر الإيطالي وبرز الخطر الألماني، الذي لم يكن يشكل حينذاك خطراً مباشراً على مصر.

(١) نفس المرجع، حسين سرى إلى نيكول، خطاب رقم ٢ - ١ / ٨، ١٢ فبراير ١٩٣٩ (ترجمة باللغة الإنجليزية). (ملحق ١٩)

وبذا أصبحت مصر معرضة للتورط في حرب لا تعنيها، وتحمل أعباء لم تخطر لها على بال^(١).

وقد اختلف موقف القوى السياسية تجاه الخطر الجديد. فهم وأن اتفقوا على قيام مصر بالدفاع عن نفسها في حالة تعرضها للهجوم، إلا أنهم اختلفوا في التزامات مصر نحو بريطانيا في حالة عدم وقوع هجوم مباشر على الأراضي المصرية.

فقد رأى البعض عدم تورط مصر في صراع لا يمس مصالحها، وبعبارة أخرى هذا الرأي إسماعيل صدقي ورأى فريق آخر أن تقتصر التزامات مصر على الوفاء بالتزامات المعاهدة ولا تلتموها، أي بمساعدة بريطانيا بدخول الحرب إلى جوارها، وكان من هذا الفريق أحمد حسين زعيم مصر الفتاة، وقد ذهب بعض هذا الفريق من السعديين والأحرار الدستوريين - وعلى رأسهم أحمد ماهر ومحمد محمود (رئيس الوزراء حينذاك) إلى الحد بقبول التزامات مصر لمعاونة بريطانيا خارج الأراضي المصرية^(٢). إلا أن الرأي الذي استقرت عليه الحكومة في النهاية، هو ضرورة مساندة الطليقة بريطانيا عسكرياً دون التورط في حرب خارج الأراضي المصرية، وهو ما ظهر في تنسيق التعاون بين الطيران المصري والبريطاني.

وفي إطار هذه السياسة أقبلت وزارة محمد محمود - كما رأينا - على مشروعات التوسع في الجيش والقوة الجوية، بأكثر مما ذهب إليه حكومة النحاس، رغم ما كانت تعانيه الميزانية المصرية من أعباء المعاهدة حينذاك. الأمر الذي جعل السفير البريطاني يتشكك في قدرة الحكومة المصرية على تحقيق مشروعاتها العسكرية الطموحة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية آنذاك^(٣). وإن كان يرى أن موقف القصر والحكومة المصرية من متطلبات الحرب، كان كما ترتجيه الحكومة البريطانية، إلا أن ذلك الموقف شابه في النهاية بعض التردد بخصوص دخول مصر الحرب^(٤).

وعندما اشتعلت الحرب في أول سبتمبر ١٩٣٩ - بعد أقل من أسبوعين من تولى وزارة على

(١) المسدي وإييب ورمضان، المرجع المشار إليه، ص ٢٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٢١ - ٢٨.

(٣) نفس المرجع، ص ٨٥.

(٤) نفس المرجع، ص ٢١.

ماهر الحكم، تأرجحت سياسة الوزارة تجاه تلك الحرب بين إعلان الحرب على ألمانيا وعدم إعلانها. الأمر الذي كان يعود إلى الخوف من التهديد الإيطالي في بادئ الأمر، إلا أنه بعد أن اطمانت الحكومة المصرية إلى عدم دخول إيطاليا الحرب، وجدت أن مصلحة مصر تحتم عليها عدم الزج بالبلاد في تلك الحرب^(١).

وحين تزايد ضغط السفير البريطاني «مايلز لامسبون» لاستصدار إعلان مصرى بالحرب على ألمانيا - بعد أن أعلنت بريطانيا الحرب عليها في الثالث من سبتمبر - اضطر على ماهر إلى عقد مجلس الوزراء في السابع من سبتمبر، حيث اتخذت الحكومة قرارها بإعلان الحرب على ألمانيا، إلا أن ذلك القرار كان مقيداً بتحتفظ ، ومصحوباً بمطالب. فأما التحتفظ فهو الحصول على خطاب من الحكومة البريطانية تسجل فيه هذه الرغبة وأما المطالب فكانت تتضمن المساعدة في عودة المصريين من الخارج وتأمين البواخر المصرية في البحر المتوسط^(٢).

وعندما قدم السفير البريطاني لعلی ماهر ذلك الخطاب المطلوب من الحكومة البريطانية في مساء الثامن من سبتمبر، تراجع الأخير عن موقفه من إعلان الحرب، علي ضوء اقتناع وكيل الخارجية البريطانية بميزة بقاء مصر دولة غير محاربة، حسبما أبلغه حسن نشأت السفير المصرى في لندن في ذلك الوقت^(٣).

وما أن فُقد السفير البريطاني هذا القول، حتى خرجت الوزارة المصرية بحجة أخرى، في شكل مذكرة قانونية أعدها عبد الحميد بنوى. وتستند هذه المذكرة علي أن مصر كانت على استعداد للدخول في الحرب إذا خاضتها إيطاليا، على اعتبار أن ذلك سيعرض مصر للغزو، بحكم وجود القوات الإيطالية في ليبيا، أما وأن حكومة روما لم تدخل الحرب بعد، فإن إعلان مصر لحالة الحرب، سيكون بمثابة حرب هجومية، وهي خطوة لايمكن للحكومة - الإقدام عليها إلا بموافقة البرلمان^(٤).

وعلى ضوء المذكرة المصرية وشكوي علي ماهر من ضغط السفير البريطاني، انتهت

(١) نفس المرجع، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٣) نفس المرجع، ص ١٦٠.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦٢.

الخارجية البريطانية إلى أن الوزارة المصرية ليست على استعداد لإعلان الحرب في ذلك الوقت، وأنه لا جدوى من إعادة الضغط عليها في ذلك الموضوع^(١).

وخلال الشهور التالية وحتى استقالة على ماهر في يونيو ١٩٤٠، تلخصت سياسته تجاه الحرب في تقديم كافة المساعدات المتعلقة بالحرب والتي طلبتها الحليفة بريطانيا، دون إعلان الحرب أو الزج بالقوات المصرية فيها. وكان هدف هذه السياسة - على حد قول على ماهر - هو «تجنب مصر ويلات الحرب».

وفي إطار تلك السياسة استمرت مراوغة على ماهر تجاه إعلان مصر الحرب على إيطاليا، بعد إعلان الأخيرة للحرب في العاشر من يونيو ١٩٤٠، وبدء الأعمال القتالية بينها وبين القوات البريطانية على الحدود المصرية قبل أن ينبجح فجر اليوم التالي.

ففي أعقاب إعلان إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا وبدء الأعمال القتالية بين القوات البريطانية والإيطالية على الحدود المصرية، دار نقاش في مجلس النواب خلال اليومين التاليين (١٢. ١١ يونيو) لتحديد موقف مصر من إعلان الحرب، على ضوء الموقف الإيطالي الجديد. وفي جلسة يوم ١٢ يونيو صرح على ماهر بأن المعاهدة لا تلزم مصر بدخول الحرب، وأنها ستكتفي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، وإن تعلن عليها الحرب إلا إذا اعتدت عليها بإحدى الطرق التالية^(٢).

(١) إذا غزت القوات الإيطالية الأراضي المصرية مبتدئة.

(٢) إذا ضربت إيطاليا المدن المصرية بالقنابل.

(٣) إذا شنت غارات جوية على الجيش المصري.

ولما كانت الخارجية البريطانية ترى في ذلك الوقت أن عدم دخول مصر الحرب لا يخلو من فوائد، بشرط أن تتخذ الحكومة المصرية - على وجه السرعة - الإجراءات الكفيلة بتأمين القوات البريطانية، فإنها نصحت سفيرها في مصر بعدم الضغط على الحكومة المصرية لإعلان الحرب، وتركها لتقرر ما تراه بنفسها. ونظراً لأن السفير البريطاني رأي من تصريح على ماهر

(١) نفس المرجع، ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٧.

استعداد مصر لدخول الحرب إذا تعرضت للهجوم، فإنه لم يعترض ولم يضغط لدخول مصر الحرب في ذلك الوقت^(١).

وقد انعكس موقف وزارة على ماهر من إعلان الحرب على القوات المصرية آنذاك. فمع إعلان إيطاليا للحرب على بريطانيا وفرنسا، صدرت الأوامر للقوات المصرية باحتلال الخطوط الدفاعية في مرسى مطروح، ابتداءً من الساعة ١٢٠٠ يوم ١١ يونيو. وكانت الأوامر الصادرة تقضي «بأن تقوم القوات المصرية بأعمال غير دفاعية، ولا تنفذ تعليمات ترد من أي جهة أخرى بدون الرجوع رأساً إلى وزير الدفاع الوطني»^(٢).

وبالنسبة لسلاح الطيران الملكي المصري، فقد كانت التعليمات الصادرة له تقضي بأن يكون نشاطه قاصراً على تنفيذ التعليمات التي تُتبع في فترة (قبل إعلان الحرب)، وألا يتعدى الحدود المصرية بأي حال»^(٣).

وبعد الهجوم الجوي الإيطالي على السلوم يوم ١٤، ١٥ يونيو، صدرت الأوامر المصرية يوم ١٥ يونيو بما يلي^(٤):

(١) إخلاء سيدى برانى.

(٢) سحب الطائرات المصرية من سيوة.

(٣) سحب نقاط الحدود إلى الخلف.

(٤) اعتبار القوات المصرية في السودان في موقف دفاع.

وقد أشار الدكتور عبد العظيم رمضان إلى أن على ماهر قد تراجع عن قرار ١٢ يونيو السالف الذكر، بأن «أصدر أوامره إلى القوات المصرية المرابطة على الحدود بالارتداد إلى

(١) نفس المرجع، ٢٠٦.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف تقارير المخابرات الحربية - ملخص الموقف، غرفة العمليات الحربية - ملخص

الموقف يوم ١٠ - ١٥ يونيو، ص ١.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ٢.

داخل البلاد، منعاً للاشتباك مع الطليان وتوريط البلاد في الحرب»، على أساس أن تلك الأوامر، توضح عدم رغبة على ماهر في التورط في الحرب ضد إيطاليا، حتى لو اجتازت قواتها الحدود المصرية. وقد أرجع الدكتور عبد العظيم ذلك القرار من على ماهر، إلى انهيار مقاومة فرنسا وطلبها للهدنة يوم ١٧ يونيو^(١).

إلا أن وثائق وزارة الدفاع المصرية التي سبقت الإشارة إليها^(٢)، توضح أن أوامر الارتداد من منطقة الحدود إلى الخلف، صدرت يوم ١٥ يونيو على أثر الهجوم الجوي الإيطالي على السلموم يومي ١٤، ١٥ وليس نتيجة لطلب فرنسا للهدنة الذي تم بعد صدور أمر الارتداد ببومين.

كما أننا لو دققنا النظر فيما كان يجري على حدود مصر الغربية، ابتداء من ١١ يونيو وحتى إصدار الأوامر المصرية بتراجع نقاط الحدود، لوجدنا أن على ماهر لم يناقش تصريح ١٢ يونيو بإصدار أوامر الارتداد المشار إليها. بل أن هذه الأوامر تمت في إطار السياسة التي كان يميلها ذلك التصريح والاعتبارات العسكرية آنذاك، وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد جمال الدين المسدي^(٣).

فقبل أن ينبجح فجر الحادي عشر من يونيو ١٩٤٠، عبرت القوات البرية البريطانية الحدود الشرقية الليبية. وطبقاً لرواية، ونستون تشرشل، لم تكن تلك القوات الإيطالية قد سمعت بنشوب الحرب بعد. فأحتل الالاي ١١ «هو سار» سيدي عمر في نفس الليلة وحصن مادينا في يوم ١٣ يونيو. كما احتل الالاي السابع هوسار كابوتزو في اليوم نفسه. وبفقت مجموعة المعاونة المكونة من كتيبتين محملتين ومدفعية ميدان إلى منطقة السلموم، بينما كُف اللواء الرابع المدرع بمراقبة المنطقة - أعلى الهضبة (داخل الأراضي الليبية) ما بين السلموم وحصن مادينا. وقد استمرت عمليات هذه القوة (الساترة) عبر الحدود خلال الثلاثة أشهر التالية.

(١) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩١٨، ج ٢ (بيروت: الوطن العربي، بدون تاريخ)، ص ٧٥ - ٧٦. - المسدي وإييب ورمضان، المرجع المشار إليه، ص ٢١٨.

(٢) ملخص المواقف يوم ١٠ - ١٥ يونيو، ص ١.

(٣) المسدي وإييب ورمضان، المرجع المشار إليه، ص ٣١٨ - ٣١٩.

وفرضت سيطرتها على الأراضي الليبية أمام الحدود المصرية مباشرة^(١).

أما المجموعة الجوية البريطانية ٢٠٢، والتي كانت تعمل في اتجاه الصحراء الغربية، فقد استمرت هجماتها في منطقة برقة ضد المطارات الإيطالية في العدم وبرنة وطبرق منذ الحادي عشر من يونيو، مع قصف مينائي طبرق والبردية ومناطق تجمع القوات الإيطالية وأرتالها المتحركة على الطرق^(٢).

وفي الميدان البحري، قام الأسطول البريطاني في الوقت نفسه بقصف حصن كابوتزو وميناء البردية فضلاً عن قاعدة بومبا الجوية^(٣).

وقد بدأت كل هذه الأعمال التعرضية البريطانية بمبادأة من القوات البريطانية وقبل أن تطلق القوات الإيطالية طلقة واحدة في اتجاه الحدود المصرية. ومن ثم، فإنه كان طبيعياً - على ضوء هذه الأعمال التعرضية البريطانية - أن تقوم القوات الإيطالية بأعمال قتالية مضادة في منطقة الحدود، مثل الهجوم الجوي على السلوم يومي ١٤، ١٥ يونيو. رداً على الهجمات البريطانية السابقة.

وعلى ذلك، فقد رأى على ما هو أن الأعمال القتالية الإيطالية في منطقة الحدود سواء كانت برية أو جوية، ما هي إلا ردود فعل للأعمال التعرضية التي بدأتها القوات البريطانية على الحدود المصرية الليبية. ومن ثم، فإنه لا تنطبق عليها الشروط التي أعلنها في ١٢ يونيو لدخول مصر الحرب. فالقوات البريطانية هي البائدة بالهجوم، والفارات الإيطالية وُجّهت إلى القوات البريطانية أساساً في منطقتي السلوم ومرسى مطروح.

وعلى ذلك، فقد كان سحب نقاط الحدود والطائرات المصرية من منطقة سيوه وإخلاء سيدي براني منطقياً مع سياسة على ما هو تجاه الحرب وتصريحه في ١٢ يونيو، في ظل الإغارات والاشتباكات المتبادلة في منطقة الحدود والتي قد تمتد إلى الوحدات المصرية في تلك المناطق.

(١) تشرشل، المرجع المشار إليه، ص ٤٤٦. - وزارة العربية، العمليات العربية في شمال أفريقيا في الحرب العالمية الثانية، ج ١

(القاهرة: إدارة تدريب الجيش، ١٩٥٨)، ص ٣٦-٣٧.

(٢) Owen, Rodric The Desert Air Force (London: Hutchinson and Co. Ltd., n.d.) pp. 30 - 32

(٣) وزارة العربية، العمليات العربية في شمال أفريقيا في الحرب العالمية الثانية، ج ١، ص ٣٩.

وهو ما رأت الحكومة المصرية أنه قتال لا يعنيها، نظراً لأن إيطاليا لم تبدأ هذا القتال، فضلاً عن كونها لم تكن قد غزت مصر حتى ذلك الوقت.

ومن ناحية أخرى، فقد بنيت الخطة الدفاعية للقوات الحليفة على أساس عدم مقاومة الغزو الإيطالي على الحدود الغربية، واستدراج القوات الإيطالية شرقاً إلى منطقة مرسى مطروح^(١). حيث توجه إليها ضربة مضادة بواسطة الفرقة السابعة المدرعة بعد تورط القوات الإيطالية في الاشتباكات مع القوات المدافعة على المواقع الرئيسية في مرسى مطروح. أما القوات البرية البريطانية التي اشتبكت مع القوات الإيطالية في منطقة الحدود فلم تكن تمثل سوى القوة الساترة للقوات الرئيسية بالجبهة، والتي تحتل الخطوط الدفاعية في منطقة مرسى مطروح وجنوبها. وكانت القوات الرئيسية تتكون من الفرقة الرابعة الهندية، والفرقة السابعة المدرعة البريطانية ومجموعة لواء مصرى مدعم بوحدة مضادة للطائرات للدفاع عنها^(٢).

ومن ثم، فإن انسحاب وحدات الحدود المصرية وانضمامها إلى القوات الرئيسية في مرسى مطروح، وسحب طائرات الأوداكس من سيوه إلى تمركزها الأصلي وقت الحرب بالدخيلة طبقاً لخطة التعاون مع قيادة القوات الجوية البريطانية^(٣)، لا يعتبر تخلياً عن واجب القتال دفاعاً عن الأراضي المصرية بقدر ما يدخل في إطار إعادة التنظيم. فبدفع القوة الساترة البريطانية إلى منطقة الحدود، فإنها جبت عمل نقاط الحدود المصرية والتي كان عملها يتركز أساساً في المراقبة ومقاومة التهريب. أما السرب الرابع قاذفات خفيفة والمجهز بطائرات الأوداكس، فقد كانت مهمته طبقاً للتعاون الذي تم مع قيادة القوات الجوية الملكية البريطانية بالشرق الأوسط تنحصر في استخدامه كاحتياطى لمهام الاستطلاع قصير المدى في اتجاه الصحراء الغربية لصالح الأعمال الهجومية ضد القوات المعادية. ومن ثم، كان تواجد ثلاث طائرات من ذلك السرب قبل إعلان الحرب تعمل في اتجاه الغرب من مطار مرسى مطروح وأرض هبوط سيوه بمثابة مهمة مؤقتة لزيادة عمق مهام الاستطلاع ومدة بقاء هذه الطائرات في الجو، لوجود مطارى مرسى مطروح وسيوه في موقع أقرب إلى الحدود المصرية الليبية، وفي ظل سياسة الحرب الدفاعية لوزارة على ماهر، فضلاً عن الخطة الدفاعية البريطانية، فلم يكن وجود تلك

(١) نفس المرجع، ص ٢٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٩، ٣٢، ٣٤.

(٣) انظر نقاط التعاون بين القوات الجوية الملكية البريطانية وسلاح الطيران الملكى المصرى على عهد حسين سرى، والتي سبق أن إشارة إليها بالنسبة لسرب الرابع - قيادة القوات الجوية. السجل التاريخى للقوات الجوية، ج ٧، ص ٣١ - ٣٢.

الطائرات في مطارات متقدمة يتمشى مع السياسة المصرية، والتي تستدعي تواجد تلك الطائرات خلف القوات التي تعاونها وليس أمامها.

كانت تلك وجهة النظر السياسية لتجنيب مصر ويلات الحرب في عهد وزارة علي ماهر عام ١٩٤٠.

إلا أننا لو نظرنا إلى تصريح ١٢ يونيو من وجهة النظر العسكرية البحتة، لوجدنا أنه يتعارض مع الأسس السليمة لإدارة العمليات الدفاعية الناجحة، إذ إنه يسلم زمام المبادرة للقوات الإيطالية منذ اللحظة الأولى.

وهو عين الخطأ الذي وقعت فيه القيادة السياسية المصرية عام ١٩٦٧، بتسليمها زمام المبادرة لإسرائيل لشن الهجوم على مصر.

فالإدارة الناجحة للعمليات الدفاعية، تحتم توجيه ضربات وقائية لاجهاض تحضيرات العدو للهجوم متى تكثرت نواياه الهجومية. وهو عين ما فعلته القوات البريطانية اعتباراً من يوم ١١ يونيو، عندما تكاثرت نوايا إيطاليا العدوانية بإعلانها الحرب على بريطانيا وفرنسا اعتباراً من منتصف ليلة ١١/١٠ يونيو. وقد نجحت الضربات البريطانية في تأخير الهجوم الإيطالي حوالي ثلاثة أشهر، سمحت للقوات البريطانية بحشد القوات اللازمة لإدارة عمليات دفاعية ناجحة عندما بدأ الهجوم الإيطالي فعلاً في الثالث عشر من سبتمبر.

ومن كل ذلك، نرى أن تصريح ١٢ يونيو - رغم تعارضه مع الأسس السليمة لإدارة العمليات الدفاعية من الوجهة العسكرية - إلا أنه لم يتعارض مع قرار سحب الوحدات المصرية من مناطق الحدود إلى الخطوط الدفاعية الرئيسية في منطقة مرسى مطروح. وأن الاثنين كانا يهدفان إلى شيء واحد، هو تجنب توريث البلاد في حالة حرب قبل أن تتاح للحكومة والبرلمان فرصة القرار فيما يراه المصلحة العليا للبلاد. وكلاهما كان يمثل امتداداً لسياسة الحكومة المصرية منذ ٩ سبتمبر ١٩٣٩، والتي كانت تقضي بعدم التورط في الحرب، أو بمعنى آخر «تجنيب مصر ويلات الحرب». وكانت تلك السياسة أحد الأسباب التي أطاحت بوزارة علي ماهر في ٢٧ يونيو ١٩٤٠.

إلا أن تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة حسن صبري، لم يغير كثيراً من السياسة المصرية تجاه الحرب، خاصة وقد كانت الوزارة أضعف من أن تقاوم تيار الرأي العام والملك، والذنان وقفاً بصلاية ضد دخول مصر الحرب آنذاك.

وقد أثرت مسألة دخول مصر الحرب في أول اجتماع عمل للوزارة الجديدة. وقد وافقت الوزارة في تلك الجلسة على إعلان الحرب إذا ما تقدم الإيطاليون إلى مرسى مطروح - على حد قول الدكتور هيكل (وزير المعارف في تلك الوزارة). ويُنَى قرار الوزارة على أساس أن مرسى مطروح هي أول مرفأ مصري محصن على البحر المتوسط، وأول مركز للقوات المصرية في الصحراء الغربية. ومن ثم «لم يكن لمصر أن تعلن حرباً لمجرد اجتياز الطليان للحدود عند السلوم، لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك. وبين السلوم ومرسى مطروح ثلاثمائة كيلو متر من الصحراء لم يُحسب من قبل حساب الدفاع عنها، فلا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعاً عن هذه المنطقة وهي لا تملك هذا الدفاع»^(١).

وقد ظلت الوزارة على موقفها من الحرب - رغم إلحاح الجناح السعدي في الوزارة من أجل إعلان الحرب - إلى أن بدء الغزو الإيطالي للأراضي المصرية في شهر سبتمبر ووصلت قواتهم إلى سيدي براني في منتصف المسافة بين السلوم ومرسى مطروح. وتحت ضغط السعديين بتحديد موقف مصر من الغزو دعا حسن صبري لاجتماع مجلس الوزراء ومناقشة الموضوع. وفي تلك الجلسة لم يتراجع حسن صبري عن سياسته السابقة بإعلان الحرب عندما تصل القوات الإيطالية إلى مرسى مطروح فحسب، بل تراجع أيضاً عن البيان الذي أدلى به يوم ٢٦ أغسطس - تحت ضغط الدكتور أحمد ماهر - وأكد فيه قرار ١٢ يونيو. فقد قال في تلك الجلسة: «أنا لا أرى أن تُعلن مصر الحرب حتى لو أن الإيطاليين بلغوا القاهرة. فموقفنا في هذه الحرب موقف معاونة لحليفتنا إنجلترا في حدود المعاهدة الموقعة بين البلدين، وإيطاليا تحارب إنجلترا ولم تعلن الحرب على مصر»^(٢).

وذلك القول من رئيس الوزراء إذا نظرنا إليه في إطار المعاهدة فقط - نجده يجانبه الصواب. فهو يعكس تجاهلاً تاماً لوضع مصر السياسي بعد معاهدة ١٩٣٦، فضلاً عن نصوص تلك المعاهدة، ويعود بالبلاد إلى وضع الحماية البريطانية. فالأصل هو مستولية مصر في الدفاع عن أراضيها. أما الوجود العسكري البريطاني في مصر، فهو - طبقاً للمادة الثامنة من المعاهدة - من أجل التعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة. ومن ثم

(١) د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧)، ص ١٦٤.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٦.

فإن نور مصر لا يقتصر على تقديم التسهيلات لتمكين القوات البريطانية من القيام بمهامها الدفاعية فقط، بل يتعداه إلى الاشتراك المباشر في الأعمال الدفاعية عن مصر ضد العدوان الخارجي. وهو ما كان يسعى إليه المفاوضون المصريون - بداية من سعد زغلول حتى مصطفى النحاس - حتى تفقد القوات البريطانية في النهاية مبرر وجودها، عندما يصبح الجيش المصري، قادراً وحده على الدفاع عن البلاد. وهو أحد الأسباب التي دعت حسين سرى إلى تعديل مشروع الخمس سنوات لتطوير الجيش المصري كما رأينا.

أما قوله بأن إيطاليا تحارب إنجلترا أو لم تعلن الحرب على مصر، فهو قول غريب في ظل الحرب التي كانت دائرة على الأرض المصرية آنذاك، ولعمق يقرب من مائتي كيلو متر. وكان القضية هي إعلان الحرب وليس انتهاك الأراضي المصرية. إلا أننا لو نظرنا إلى موقف حسن صبرى في ضوء أوضاع القوات المصرية آنذاك وموقف الرأي العام المصري والملك من التوريط في الحرب، فضلاً عن السياسة البريطانية تجاه الحركة الوطنية والأمان القومي المصرية في ذلك الوقت، فربما كان لحسن صبرى بعض العذر في الموقف الذي اتخذته إزاء الغزو الإيطالي لمصر.

فبالنسبة للقوات المصرية، فإنه لم يكن لديها سوى ٥٠٠٠ جندي تنقصهم وسائل النقل الكافية في منطقة الحدود الغربية^(١). بينما كان موقف القوة الجوية وصلاحياتها الفنية غاية في السوء، طبقاً للتقارير المصرية والبريطانية على السواء.

ففي السابع من مايو أرسل وزير الدفاع الوطني كتابه رقم ٢٠٢ (٧) إلى مدير سلاح الطيران يطلب منه بيانات عن حالة القوة الجوية المصرية وما لديها من طائرات. وقد رد عليه الأخير في ٩ مايو موضحاً أن جملة ما لدى سلاح الطيران من طائرات القتال هو ٥٧ طائرة، منها ٢٤ طائرة غير صالحة. أي أن الطائرات الصالحة تمثل ٥٨٪ من قوة الطائرات تقريباً. كما كان بسلاح الطيران لهذه الطائرات ٧٢ طياراً منهم ١٩ ضباط صف. وقد فصل تقرير اللواء حسن عبد الوهاب مدير سلاح الطيران هذه القوة كما يلي^(٢).

(١) رمضان، تطوير الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨، المرجع المشار إليه ص ٧٥.

(٢) وزارة الدفاع، مكتب المشير، حافظة رقم ٢٠، ملف رقم ٢ - ٢ / ص ج، جنول مرفق بخطاب مدير سلاح الطيران الملكي

المصري إلى وزير الدفاع الوطني، رقم س/ط/٢١/٢٧، ٩ مايو ١٩٤٠، مسلسل ٣٩.

السرب الأول (تعاون): ١٥ طائرة لايسنر (منها ٧ غير صالحة)، ٢٢ ضابطاً طياراً.

السرب الثاني (مقاتلات): ١٨ طائرة جلايتور (منها ٧ غير صالحة)، ٢٥ طياراً (١٦ ضابطاً، ٩ ضابط صف).

السرب الرابع (قاذفات): ٦ طائرات أوداكس (منها ٢ غير صالحة)، ٩ طيار (٥ ضابط و ٤ ضابط صف).

السرب الخامس (مقاتلات): ١٨ طائرة جلايتور (منها ٨ غير صالحة)، ١٧ طياراً (١١ ضابطاً و ٦ ضابط صف).

وطبقاً لتقرير سلاح الطيران، كان مسططاً أن يعاد تمركز هذه الأسراب لأغراض الحرب، طبقاً للتنسيق الذي تم مع قائد القوات الجوية الملكية (البريطانية) كما يلي^(١):

السرب الأول: الرف (أ) من المأظة إلى السويس.

الرف (ب) من المأظة إلى القصابة.

السرب الثاني: من الدخيلة إلى المأظة.

السرب الرابع: يعمل من تمركزه الأصلي في الدخيلة.

السرب الخامس: من الدخيلة إلى السويس.

وقبل أن تعلن إيطاليا الحرب كانت الأسراب المصرية قد احتلت تمركزات الحرب، واحتل السرب الأول تمركزه في القصابة^(٢).

ويشير التقرير نصف السنوي رقم ٨ لكبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية البريطانية ،

(١) لم يشر تقرير مدير سلاح الطيران إلى السرب الثالث (مواصلات) وأسراب التدريب، ويتضح من التقرير أن السرب الخامس عُكف بالدفاع عن السويس بدلاً من الإسكندرية، كما كانت تقضي خطة التعاون التي تمت بين مدير سلاح الطيران والممثل القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط، والتي وافق عليها حسين سرى في فبراير ١٩٣٩، وهو ما سنوضح أسبابه في حينه.

Owen op. cit., p.28.

(٢)

ليس فقط إلى تناقص طائرات القوة الجوية نتيجة لحوادث الطيران، بل أيضاً إلى تناقص صلاحية طائرات القتال. فالسرب الأول وصلت عدد الطائرات الصالحة فيها إلى ست طائرات فقط. أما السرب الخامس فكانت هناك ثلاث طائرات تحتاج إلى أعمال إصلاح رئيسية، فضلاً عن تدمير إحدى الطائرات. وقد أرجع التقرير تناقص الصلاحية إلى نقص قطع الغيار والإمداد البطيء بها، والذي كان يتم من القوات الجوية الملكية (البريطانية) في مصر. كما أشار نفس التقرير إلى تحول طائرات السرب الرابع إلى مهام قطر أهداف التدريب نظراً لتأخر طائرات البلاتينيم (القاذفة المتوسطة) التي سبق التعاقد عليها ولم تصل إلى ذلك السرب^(١). ومن ذلك نرى أن موقف القوات المصرية في صيف ١٩٤٠، لم يكن مشجعاً لأي من وزارتي علي ماهر أو حسن صبري على خوض الحرب.

كما كان موقف الملك والرأي العام المصري ضد التورط في الحرب، وإن اختلفت أسباب كل منهما. فبينما كان الملك يكره الإنجليز لتدخلهم في السياسة المصرية وإجباره على اتخاذ قرارات ضد إرادته، ويتعاطف مع المحور تحت تأثير وبتشجيع حاشيته الإيطالية، كان الشعب يكن للإنجليز عداماً تقليدياً نتيجة لكفاحه المرير ضد الاحتلال، والذي خاضته القوى الوطنية منذ وطأت أقدام القوات البريطانية مصر، فضلاً عن عدم شعور الشعب بتغير الأوضاع عما كانت عليه قبل المعاهدة. وفي ظل دعاية دول المحور وتطور نجاحها في أوروبا، زاد نفور الشعب من التورط في الحرب، بينما كان الملك يتصل بنول المحور سراً لاستطلاع موقفها في حالة بقاء مصر دولة محايدة^(٢).

ولما كان موقف الإنجليز من قضية الاستقلال الوطني مخيباً للكمال^(٣)، فربما وجدت وزارتا علي ماهر وحسن صبري أنه ليس هناك ما يشجعهما على خوض مصر الحرب إلى

(١) تعاقبت الحكومة المصرية على شراء سرب قاذفات متوسطة من طراز بلانزيم في أوائل عام ١٩٣٩ لإعادة تسليح السرب الرابع.

إلا أن الحكومة البريطانية لم تسمح به بعد انتظار أكثر من عامين.

Air 2/ 2768, 18B, Half - Year Report No.8 on the Royal Egyptian Air Force, April to October, 1940,

pp. 2 - 4.

(ملحق ٢٠)

(٢) المسندى وأبيوب ورمضان، المرجع المشار إليه، ص ٧٥، ١٥٠: ١٥١.

(٣) نفس المرجع، ص ١٥٤.

جانب بريطانيا، في ظل ضعف موقفهما الدستوري والذي يستند إلى نفوذ السراى أكثر مما يستند إلى إرادة شعبية.

ولما كان الموقف الجديد من حسن صبرى يعنى تحويل مصر إلى دولة غير محاربة، فقد استقال الجناح السعدي من الوزارة. إلا أن حسن صبرى استمر على سياسته بعد فوزه بثقة البرلمان، عندما طرحت الثقة بالوزارة.

وبذا استقرت سياسة الوزارة على عدم إعلان الحرب - اكتفاءً بالمعونات والتسهيلات التي كانت تقدمها الحكومة المصرية إلى القوات الحليفة في مصر - بعد أن كانت مستعدة رسمياً لفرض الحرب الدفاعية بشروطها الخاصة.

وكان طبعياً أن تنعكس سياسة «تجنب مصر ويلات الحرب» في عهدى على ماهر وحسن صبرى على تطور بناء القوة الجوية المصرية، واستخدام هذه القوة في الحرب الدائرة آنذاك. فعلى ضوء سياسة هاتين الحكومتين في تقديم كافة التسهيلات والمعونات إلى القوات الحليفة «بما توجيه المعاهدة ومايزيد عليه»، عدا إعلان الحرب، باعتراف على ماهر نفسه^(١)، فإنها جندت كافة إمكانات البلاد الاقتصادية والعسكرية لخدمة وتأمين المجهود الحربى للتحلفاء دون المشاركة المباشرة في القتال.

ولما كانت الحكومة تواجه آنذاك صعوبات مالية كبيرة، نتيجة الموقف الاقتصادى السيء من ناحية، والتزامات المعاهدة من ناحية أخرى، فإنها أعطت الأسبقية إلى تأمين احتياجات القوات الحليفة على حساب مشروعات التوسع في القوات المسلحة المصرية.

ويبدو من تقارير البعثة العسكرية عام ١٩٣٩، أن الحكومة المصرية لم تضيف أية اعتمادات مالية جديدة سواء للجيش أو القوة الجوية، الأمر الذى كان يهدد برنامج التوسع بالتوقف. بل أن رئيس البعثة العسكرية اتهم الحكومة بأنها لا تعمل على إحراز تقدم فى الجيش، وأنها قانعة وراضية بتولى بريطانيا مهمة الدفاع عن مصر^(٢).

وقد اضطرت الحكومة فعلاً إلى تجميد مشروعات التوسع فى القوة الجوية، سواء بالنسبة

(١) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ١٩٣٧ - ١٩٤٨، ص ٦٤.

(٢) بكر، المرجع المشار إليه، ص ٧٨ - ٧٩.

لتشكيل أسراب جديدة، أو بالنسبة لمستودع صيانة الطائرات، والذي كان قد تم فعلاً التعاقد على شراء معداته. كما شمل التجميد إنشاء المطارات الجديدة، أو عمل الإنشاءات اللازمة لتمرکز الوحدات في بعض المطارات الموجودة رغم أهميتها آنذاك كمنطار مرسى مطروح. بل إن مطار الدخيلة، الذي كان يتمركز به جزء كبير من القوة الجوية، أُخلى من الأسراب المصرية وسُلم إلى القوات الجوية الملكية في صيف عام ١٩٤٠، بناءً على أوامر من الحكومة المصرية^(١).

وقد عبر رئيس البعثة عن موقف التطوير في القوة الجوية حتى أبريل ١٩٤٠ قائلاً: «طبقاً للبرنامج طويل المدى (خطة السبع سنوات) الذي صُنِّقَ عليه - من حيث المبدأ - منذ عام مضى، كان مقدراً أن تصل القوة الجوية في نهايتها إلى اثني عشر سرباً. إلا أنه تم إلغاء خطط التوسع طويلة المدى لكل من الجيش والقوة الجوية، نتيجة للمصاعب المالية أساساً. وتركت القوة الجوية على حالها دون أية خطط للمستقبل...»^(٢).

وتوضح التقارير نصف السنوية للبعثة أرقام ٨.٧.٦، أنه باستثناء الطائرات والمعدات التي تعاقدت عليها وزارة محمد محمود، ووصلت في عهد علي ماهر، فإنه لم تطرأ أية زيادة في القوة القتالية لسلاح الطيران الملكي المصري، سواء في عهد علي ماهر أو خليفته.

فعندما تولت وزارة علي ماهر الحكم عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، لم يكن بسلاح الطيران سوى ثلاث أسراب (أحدها به رف واحد) مستعدة لاتخاذ أوضاعها في تمرکزات الحرب. وتمثلت هذه القوة في سرب من طائرات اللانسنر للتعاون مع وحدات الجيش وحرس الحدود قوامه ثمانى عشرة طائرة وسرب مقاتل مجهز بطائرات الجلاديتور بنفس العدد. أما السرب الثالث فكان يتشكل من ست طائرات أوداكس القديمة الطراز، والتي اعتبرت قاذفات تجاوزاً، بالإضافة إلى ثلاث طائرات نقل قديمة وسبع وثمانين طائرة تدريب وأعمال مساعدة^(٣).

Air 2/ 2768, 18B, op. cit., p.2..

(١)

Air 2/ 2768, 17A, Macready to the Under - Secretary of State Air Ministry), secret letter, No . M/6/4,

(٢)

12. 4. 1940. p. 1.

(ملحق ٢١)

Air 2/ 2768, 13B, op. cit., p.1 and Appendix B.

(٣)

وكان أغلب هذه الطائرات يفتقر إلى قطع الغيار، مما انعكس على صلاحية الطائرات من ناحية وتدريب وكفاءة الأسراب من ناحية أخرى^(١).

ويبدو أن مصاحبة ٩ طائرات من القوة الجوية المصرية لعلى ماهر خلال رحلته إلى السودان في النصف الأخير من شهر فبراير ١٩٤٠، قد أثارت لديه اهتماماً أكبر بتقوية سلاح الطيران الملكي المصري. إلا أن الموقف المالي السيء كان الصخرة التي تحطمت عليها المحاولة الوحيدة - في عهدى على ماهر، وخليفته - لتدعيم القوة الجوية.

ويسجل رئيس البعثة تلك المحاولة الفاشلة في خطابته قائلاً: «نتيجة لزيارة رئيس الوزراء السودان والتي صاحبه فيها وزير الدفاع، ورافقهما فيها حراسة جوية من تسع طائرات، فقد صدرت الأوامر بزيادة القوة الجوية إلى سبعة أسراب خلال السنة المالية القادمة. وتضمن مشروع الميزانية الإمدادات اللازمة للقوة الجوية إلا أنه خلال الأسبوعين أو الثلاثة الماضيين، تم إلغاء السربين الإضافيين من الميزانية لأسباب مالية...»^(٢).

ومن ثم، نجد أنه لم تطرأ أية زيادة على القوة الجوية المصرية - طوال عهدى على ماهر وحسن صبرى - سوى تشكيل السرب المتبقى من مقاتلات الجلاديتور، والتي اضطر محمد محمود إلى قبولها، عندما رفضت الحكومة البريطانية طلبه الخاص بمقاتلات الهاريكين. كما تم إضافة ثلاث طائرات «أنسن Anson» وطائرتين «بيرسيفال Percival Q.6» - سبق طلبهما بواسطة الحكومة السابقة - إلى سرب النقل^(٣).

أما سرب القاذفات من طراز «بلنهييم Blenheim»، الذي طلبته حكومة محمد محمود في نفس الوقت، وكان ينتظر وصوله في أكتوبر ١٩٣٩، فقد ظل سلاح الطيران الملكي المصري ينتظره دون جدوى ما يقرب من عامين، حتى قررت الحكومة البريطانية آخر الأمر، عدم إمكانية تزويد مصر بهذا الطراز^(٤).

وأدى توقف تشكيل أسراب جديدة إلى ظهور فائض كبير من الطيارين والفنيين، حيث كانت

Air 2/2768, 7B, op. cit., pp. 4 - 5.

(١)

Air 2/2768, 17A loc. cit.

(٢)

Air 23/ 741, 11B, Half - Yearly Report No.7 on the Royal Egyptian Air Force, November 1939 to March 1940, p. 4.

(٣)

Air 2/2768, 18B, op. cit.p. 2.

(٤)

سياسة القبول في كل من مدرسة تدريب الطيران والمدارس الفنية موضوعة على أساس مشروعات التوسع في القوة الجوية، التي وُضعت قبل الحرب. الأمر الذي أدى في النهاية إلى إيقاف قبول دفعات جديدة في هذه المدارس وتوقفها عن العمل لمدة ثلاث سنوات^(١).

ولم يقتصر الأمر على عدم تشكيل وحدات جديدة عام ١٩٤٠، بل إن النقص البالغ في قطع غيار الطائرات والذي كانت تعاني منه القوة الجوية قبل الحرب، تقادم في عهدي على ماهر وحسن صبرى، وكانت النتيجة تاكل الطائرات الموجودة لدى سلاح الطيران أيضاً. وخير مثال على ذلك، وهو السرب الأول، الذي كان مخصصاً للتعاون مع اللواء خفيف الحركة في الصحراء الغربية. فقد هبط عدد الطائرات الصالحة في هذا السرب إلى ٢٥٪ من قوته القتالية. وفي بعض الأحيان كانت هناك طائرة واحدة فقط صالحة^(٢).

وقد انعكس العجز في قطع الغيار وتدهور صلاحية الطائرات على معنويات سلاح الطيران الملكي المصري وكفائه القتالية، إلى الحد الذي دفع رئيس البعثة العسكرية الجديد، الجنرال «ستون stone»، إلى تنبيه وزارة الطيران لخطورة الموقف، وما وصل إليه حال القوة الجوية المصرية من سوء. فكتب إليها يقول: «إن الاحتياجات العاجلة جداً هي قطع غيار طائرات اللابسندر وطائرات إضافية لاستكمال رف الأنسن إلى ست طائرات. كما أن هناك حاجة أيضاً إلى مقاتلات حديثة تحمل محل طائرات الجلاديتور، والتي لا تتوفر لها السرعة الكافية واللازمة للدفاع الجوي عن البلاد».

«وليس هناك شك في أنه، ما لم يتم الاستجابة للمطالب المشار إليها فوراً بطريقة معقولة فإن كفاءة ومعنويات القوة الجوية المصرية ستدهور بطريقة خطيرة. وسيكون ذلك من سوء الحظ، لأن سلاح الطيران الملكي المصري قادر على القيام بمهام معينة ومفيدة في الدفاع عن مصر. وتشمل هذه المهام الدفاع الجوي بالمقاتلات عن القاهرة والسويس، وهو ما

Air 1/ 2768, 20B, Half - Yearly Report No. 9 on the Royal Egyptian Air Force, November 1940 to (١) April 1941, p. 1.

Air 2/ 2768, 18B, op. cit., p. 3. - Air 2/ 2768, 20B, op. cit., p.3.

(٢)

أصبح سلاح الطيران الملكي المصري مسئولاً وحده عنه، فضلاً عن قيامه بمهام الحراسة في خليج السويس بالتعاون مع البحرية الملكية...»^(١)

كان ذلك انعكاس سياسة الانكماش العسكرى على تطور بناء القوة الجوية المصرية، والتي انتهجت حكومتها على ماهر وحسن صبرى ، وفرضها عليهما الموقف المالي السيء للبلاد، والذي ترتب على التزامات المعاهدة وعقود التسليح السابقة من ناحية، ورغبة الحكومتين في تجنب البلاد وقواتها المسلحة التورط في حرب - كانا يعتقدان أنه ليس لمصر فيها ناقة ولا جمل - من ناحية أخرى.

أما بالنسبة لأثر سياسة هاتين الحكومتين على استخدام القوة الجوية المصرية فيوضحه تقرير كبير ضباط الطيران (الجديد) بالبعثة العسكرية البريطانية قائد اللواء الجوي «مكى Mackay» والذي يبرز فيه موقف حكومتي على ماهر وحسن صبرى من استخدام القوة الجوية المصرية في الحرب بقوله:

«كان من المأمول فيه - عندما أعلنت إيطاليا الحرب - أن يوضع سلاح الطيران الملكي المصري تحت قيادة الحلفاء الجوية في الشرق الأوسط. إلا أن مصر استمرت محايدة، وأحاطت الاعتبارات السياسية بنشاط العمليات لسلاح الطيران الملكي المصري، وباختصار كان تثكير ذلك الموقف كما يلي:

(١) لم يوضع سلاح الطيران الملكي المصري تحت قيادة قائد القوات الجوية للحلفاء في الشرق الأوسط باستثناء المقاتلات التي قامت بأعمال الدوريات (المظلات) طبقاً لأوامر قائد مقاتلات القوات الجوية الملكية.

(٢) لم يسمح للأسراب (المصرية) بالعمل من مطارات وأراضى الهبوط المحتلة بالقوات الجوية الملكية (البريطانية).

(٣) ربما يقوم سرب التعاون (المصري) بالعمل في الصحراء الغربية لمعاونة اللواء خفيف الحركة المصري، نون السيطرة عليه بواسطة القيادة البريطانية. وعلى أية حال فقد رفضت الحكومة (المصرية) السماح لأية مقاتلات (مصرية) بالعمل في الصحراء

(١) 2768, 18A, Stone to the Under- Secretary of State (Air Ministry), secret letter, No. M/ 6/ 4, 6. 12. 1940.

الغربية ، حتى لو كان ذلك لتأمين سرب التعاون مع الجيش. ويرجع ذلك - في أغلب الظن - إلى تقليل احتمالات الاشتباك قرب جبهة القتال البريطانية - الإيطالية.

(٤) وافقت الحكومة المصرية على قيام سرب المقاتلات المتمركز في الماطة بالدفاع عن القاهرة والسرب الآخر بالدفاع عن السويس. ولكنها رفضت استخدام المقاتلات في الدفاع عن الإسكندرية، بالزعم من أن بطاريات مدفعيتها المضادة للطائرات تشكل جزءاً من الوسائل البرية للدفاع الجوي.

(٥) على خلاف ذلك، قامت طائرات اللانسنر (سرب التعاون المصري) بأعمال النوريات الكثيرة (بفرض التفطيش المسلح)، وكانت ذات فائدة كبيرة في خليج السويس.

كما قامت طائرات الأنسن بأعمال تأمين قوافل السفن في الطرف الشمالي للبحر الأحمر، بالتعاون مع البحرية الملكية. وقد أصيبت طائرتان من الثلاث (الأنسن) بحادثتين مؤخرًا. ولذا سيكون مستحيلًا إجراء أى تعاون مستقبلاً، ما لم يتم الحصول على بديل لهما.

«وهذا التناقض في سياسة الحكومة المصرية، يبدو أنه كان نتيجة للإخفاء المتعمد للمهام التي تقوم بها طائرات الأنسن عن وزير الحربية، والذي كان يمارسه اللواء حسن عبد الوهاب مدير سلاح الطيران. حيث كان الأخير يقدم - بصفة شخصية - كل مساعدة ممكنة للقوات الجوية الملكية (البريطانية)»^(١).

ومن هذا التقرير نرى أن استخدام القوة الجوية المصرية خلال عهدي علي ماهر وحسن صبرى، كان ترجمة أمينة لسياستهما بعدم التورط في الحرب وتجنيد مصر وولاياتها.

ومن هنا جاء إصرار حكومتيهما على قصر دور المقاتلات المصرية على تأمين القوات والأهداف الحيوية المصرية في منطقتي القاهرة والسويس، حيث تنتشر القوات المصرية أساساً، ورفضهما استخدام المقاتلات في حماية الإسكندرية - حيث يقبع الأسطول البريطاني

Air 2/ 2768, 18B, op. cit. p. 1.

(١)

يبدو أن مدير سلاح الطيران كان مستمراً في تنفيذ خطة التعاون بين سلاح الطيران المصري والقوات البريطانية، المنصق عليها بواسطة حسين سرى، دون أن يضع في اعتباره التطور الذي طرأ على السياسة المصرية في عهد علي ماهر تجاه التورط في العمليات العربية.

وقاعدته البحرية، أو حتى التواجد في المنطقة الغربية للاشتراك في حماية القوات البريطانية، حتى لو أدى ذلك إلى حرمان سرب التعاون واللواء خفيف الحركة من حماية المقاتلات المصرية^(١)، وهو ما يتوافق مع عملية سحب وحدات الحدود المصرية من السلوم إلى مرسى مطروح.

ويبدو أن رفض الحكومتين المصريتين لتواجد أى من وحدات المقاتلات المصرية في المنطقة الغربية، أو العمل من المطارات وأراضي الهبوط التي تحتلها القوات الجوية الملكية، كان راجعاً لرغبة الحكومتين في عدم إعطاء انطباع بأن القوات المصرية تقاتل إلى جانب القوات البريطانية، مما يفقد سياسة الحكومتين مصداقيتها، وهو نفس السبب الذي جعل الحكومتين ترفضان وضع سلاح الطيران تحت قيادة قائد القوات الجوية للحلفاء.

أما ماكان من تصرف منير سلاح الطيران اللواء حسن عبد الوهاب بما يتعارض مع سياسة حكومته، فلم يكن ذلك هو تصرف الوحيد كما سنرى، إذ إنه كان يحاول دائماً التقرب مع السلطات البريطانية، شأنه في ذلك شأن بعض كبار ضباط الجيش والسياسيين، الذين تربوا في أحضان تلك السلطات منذ بدء الاحتلال البريطاني في مصر.

وقد حاولت وزارة على ماهر مقاومة نفوذ البيعة العسكرية البريطانية، الذي بدأ يتزايد مع بوانر الحرب، بتجميد عدد أفرادها وعدم السماح بأى زيادة إلا للضرورة القصوى، وبعد الإلحاح المستمر لرئيس البيعة. كما وجه وزير الدفاع محمد صالح حرب خطاباً إلى رئيس أركان حرب الجيش من يونيو ١٩٤٠، يؤكد فيه على مسئولية القادة المصريين في قيادة التشكيلات والوحدات وعلاقتهم بضباط البيعة العسكرية البريطانية، والتي تنحصر مهمتهم في إبداء المشورة لهؤلاء القادة^(٢).

تلك كانت السياسة المصرية تجاه الحرب على عهد وزارتي على ماهر وحسن صبرى وانعكاسها على بناء واستخدام القوة الجوية المصرية في عهدها. إلا أن تلك السياسة لم تكن العامل الوحيد المؤثر على بناء واستخدام القوة الجوية المصرية حينذاك. فقد كان سلاح الطيران الملكي المصري - شأنه شأن الجيش - واقعاً تحت تأثير محصلتي السياسة المصرية

Idem

(١)

(٢) بكر، المرجع المشار إليه، ص ١٧٤.

والبريطانية، نتيجة لظروف الحرب والتزامات المعاهدة من ناحية، وتحكم بريطانيا في تسليح القوات المسلحة المصرية والوجود المؤثر لبعثتها العسكرية من ناحية أخرى.

وبالنسبة للسياسة البريطانية تجاه القوات المسلحة المصرية آنذاك، يرى الدكتور عبد العظيم رمضان أنه في الفترة من سبتمبر ١٩٣٨ وحتى صيف ١٩٤٠ كانت السياسة البريطانية تهدف إلى إمداد الجيش المصري بكل ما تستطيع من سلاح ومهمات وتدريب^(١). وإنني اتفق مع الدكتور عبد العظيم فيما ذهب إليه بالنسبة لرغبة بريطانيا في النهوض بمستوى تدريب الجيش المصري آنذاك، إلا أن الوثائق البريطانية نفسها، وشهادة الشهود المعاصرين - الذين استشهد بقولهم الدكتور عبد العظيم نفسه - تتعارض مع ماذهب إليه بخصوص السياسة البريطانية لإمداد سلاح الطيران المصري بكل ما تستطيع من سلاح، ومهمات في ذلك الوقت^(٢).

فالتقارير نصف سنوية لكبير ضباط الطيران بالبعثة، وخطابات رئيس البعثة إلى وزارة الطيران عن تلك الفترة، تتحدث عن العجز الذي كانت تعانيه القوة الجوية المصرية آنذاك، سواء في الطائرات التي تم التعاقد عليها «كالبلاينيم» القاذفة وطائرات التدريب المتقدم، أو في قطع غيار المحركات والأجهزة المساعدة كالجهاز اللاسلكي والتنشين، مما لا غنى عنه في استخدام الطائرات. وهو ما كان متوافراً فعلاً لدى بريطانيا بكميات كبيرة، كما سنرى. الأمر الذي أدى - على حد قول قائد اللواء الجوي فيكتور تيت V. Tait - إلى تأخر التدريب في مدرسة الطيران. واضطرار إدارة سلاح الطيران إلى سحب ١٢ طائرة أوداكس من السرب الرابع (قاذفات)، لمواجهة احتياجات التدريب المتقدم في مدرسة تدريب الطيران، اعتماداً على طائرات البلاينيم الثمانية عشر، والتي سبق أن طلبتها الحكومة المصرية في أوائل عام ١٩٣٩، وكان مقدراً وصولها في أكتوبر من نفس العام^(٣).

ورغم أن السرب الرابع قد تم تدريبه وأصبح قادراً على القيام بمهام الاستطلاع وقذف

(١) رمضان، تطوير الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨، ص ٣٤. الإشارة إلى الجيش هنا كانت تحمل معناه الشامل، أي القوات المسلحة وليس القوات البرية فقط، ص ٣٥ ومابعدها.

Air 2/ 2768, 7B, op. cit., pp. 3 - 5.

(٢)

Idem.

(٣)

القنابل بدرجة كبيرة من الكفاءة، وتم استكمال الانشاءات اللازمة له بمطار الدخيلة، فقد ظل يفتقر طائرات البلاتنيم، حتى قررت الحكومة البريطانية في نهاية الأمر (آخر عام ١٩٤٠)، عدم إمكانية تزويد مصر بهذه الطائرات^(١).

وإذا كان للحكومة البريطانية بعض العذر، عندما رفضت تزويد مصر بطائرات الهاريكين عام ١٩٣٨ بدلاً من الجلاديتور - التي اقترحها رئيس البعثة العسكرية وسبقت الإشارة إليها - لعدم توفر الأعداد الكافية من تلك الطائرات للقوات الجوية الملكية (البريطانية) نفسها آنذاك، فلم يكن لها نفس العذر بالنسبة لطائرات البلاتنيم طوال عامي ١٩٣٩، ١٩٤٠.

فقد بدأ إنتاج هذا الطراز من الطائرات مبكراً عام ١٩٣٧، ووصل الرقم المنتج منها الى خمسة آلاف وخمسمائة طائرة حتى أوائل ١٩٤٢، عندما أوقف إنتاجها. وكان عام ١٩٣٩، ١٩٤٠ يمثلان ذروة إنتاج هذا الطراز^(٢).

ومن ثم، كان إمداد مصر بشماني عشرة طائرة من ذلك الطراز خلال عامي ١٩٣٩، ١٩٤٠ في إطار الممكن، لو كانت السياسة البريطانية فعلاً - حينذاك - هي إمداد الجيش المصري بكل ما تستطيع من أسلحة ومهمات.

وتمثل قطع غيار الطائرات المشكلة الرئيسية الثانية التي واجهت سلاح الطيران الملكي المصري وتعرضت لتعويق الحكومة البريطانية^(٣). وتوضح تقارير كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية - كما رأينا - العجز الذي كانت تعانيه الأسراب المصرية نتيجة القصور في قطع الغيار. ولم يكن ذلك الموقف قاصراً على الطائرات القديمة فقط، بل كان يشمل أيضاً أحدث ما وصل الى سلاح الطيران آنذاك، وهما سريا الجلاديتور. فلم يصل لمصر أى قطع غيار سواء لهياكل أو محركات هذه الطائرات حتى صيف ١٩٤٠، رغم التعاقد عليها والإصلاح المستمر في طلبها^(٤).

Idem.

(١)

Angelucci, Enzo, The Rand Macnally Encyclopedia of Military Aircraft 1914-1980 (New York: Military Press, 1983), p.281. (٢)

(٣) بكر، المرجع المشار اليه، ص ١٩١.

Air 2/ 2768, 7B, op. cit., PP. 4-5. - Air 23/ 741, 11B, op. cit., P.4. - Air 2/ 2768, 18B, op. cit., p.2. (٤)

وحين احتاجت قيادة القوات الجوية الملكية (البريطانية) لهذين السربين لتدعيم مقاتلاتها في الصحراء الغربية، والتي لم تكن تزيد عن سرب واحد في مرسى مطروح حتى مايو ١٩٤٠^(١)، فإنها فتحت أبواب مخازنها لمطالب سلاح الطيران الملكي المصري كي يأخذ ما يشاء من قطع غيار ونخيرة لخدمة هذين السربين - على حد قول قائد السرب حسن عزت، الذي كان مسئولاً عن صيانة المقاتلات^(٢).

إلا أن ما رواه فيصل عبد المنعم - في كتابه «إلى الأمام يا روميل» عن هذه الواقعة، يحتاج منا إلى وقفة لنناقشتها، لا من حيث صحة الواقعة نفسها، فالقرآن تشير إلى صحتها، ولكن من حيث توقيت حدوثها الذي يتعارض مع السياق التاريخي.

فقد قال تحت عنوان «بريطانيا العظمى تطلب معاونة الطيران المصري» : « ولما كانت القيادة الألمانية العليا قد صممت بعد سحق الجيش الإيطالي، على تمزيق أوصال القوات البريطانية بكافة السبل، فقد دبر المارشال (كيسلرنيج) - قائد سلاح الجو الألماني - هجمة جوية قوية على مطارات الإنجليز الأمامية بالصحراء الغربية تسبب عنها تدمير كافة المقاتلات البريطانية في الجو وعلى الأرض عدا ٨ طائرات (من مجموع ٤٠ طائرة).

» وهنا قام رئيس البعثة العسكرية البريطانية - والذي كان مشرفاً على تدريب الجيش المصري بموجب معاهدة ١٩٣٦ - بطلب إشراك أسراب المقاتلات المصرية إلى جانب الثمانية طائرات المتبقية لدى الجيش الثامن في الدفاع عن قواتهم التي باتت فريسة للهجمات الألمانية القوية.

» ويعطينا قائد السرب حسن عزت والذي كان مسئولاً وقتذاك عن إعداد وصيانة المقاتلات المصرية للقتال، صورة معبرة من صور الكفاح المصري ضد الطغيان الإنجليزي في تلك الآونة...»^(٣).

وهنا ينقل فيصل عبد المنعم تفاصيل الواقعة على لسان حسن عزت. وكيف أن رئيس البعثة نجح في الحصول على إذن مدير عمليات الجيش دون علم رئيس هيئة أركان الحرب - بإشراك

(١) كان في مصر حتى ٢٧ مايو ١٩٤٠ ثلاثة أسراب مقاتلة بريطانية فقط، وكلها من طراز جالديتور (الأسراب ٣٣، ٨٠، ١١٢). وكان السرب ٣٣ هو الوحيد الموجود بالصحراء الغربية (قرب مرسى مطروح).

(٢) محمد فيصل عبد المنعم، إلى الأمام يا روميل (القاهرة : مؤسسة دار الشعب، ١٩٧٦)، ص ٦٥-٦٨.

(٣) نفس المرجع ص ٦٥

السريين الثاني والخامس (جلاديتور) في القتال الى جانب سلاح الطيران البريطاني في الصحراء الغربية^(١)، إلا أن المسؤولين بسلاح الطيران لم يكونوا متحمسين للأمر ولذا، «قلنا لهم : نحن مستعدون للقتال، ولكن أين الطيارون المدربون؟ إن ٢٥٪ فقط من قواتنا مدرية على حرب الصحراء»، ولكن بقية الطيارين لم يتدربوا بعد على القتال الليلي، والمعارك الجوية Dog Fight، كما لم يجبنوا بعد إطلاق النيران (الرماية) من الجو للجو أو من الجو للأرض، ثم أين قطع الغيار التي تُمد بها طائراتنا؟!

«وهنا قاموا بفتح مخازنهم لنا على مصراعها، فذهبت أنا ووجيه أباطة سراً إلى منزل الفريق «عزيز المصري» رئيس هيئة أركان حرب الجيش حينذاك»^(٢).

وهنا يستطرد حسن عزت موضحاً كيف أن عزيز المصري شجعهم على أخذ كل ما يحتاجونه من القوات الجوية الإنجليزية ويتدربون جيداً ويستعدون، أما هو فسيكون له شأن آخر. وما أن تم لهم ذلك، حتى استدعى عزيز المصري كل من مدير عمليات الجيش ومدير سلاح الطيران، وقام «بتلقيتهما درساً في الوطنية وكيف أن مدير العمليات ينبغي ألا يتلقى التعليمات من الإنجليز، بل من رئيس أركان حرب الجيش المصري وحده .. وكانت النتيجة إلغاء الأمر السابق من رئيس عمليات الجيش.

«وهكذا حضر مدير سلاح الطيران إلى المطار ونحن لانزال على أهبة الاستعداد للسفر، ليصدر إلينا الأوامر بالإنصراف والعودة بالطائرات إلى السويس وحلوان للدفاع عن الأراضي والأهداف والقوات المصرية وحدها»^(٣).

وطبقاً لما رواه فيصل عيد المنعم على لسان حسن عزت بخصوص السريين الثاني والخامس، فإن طلب إرسال السريين إلى الصحراء الغربية لتدعيم موقف المقاتلات البريطانية، ورفض عزيز المصري لذلك تم في عهد الأخير. ولما كان عزيز المصري قد أحيل إلى التقاعد في أغسطس ١٩٤٠^(٤)، بعد أن مُنح أجازة إجبارية بناءً على طلب السفير البريطاني في مصر^(٥).

(١) كان رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري آنذاك (الفريق عزيز المصري) يكره الإنجليز ومكروهاً منهم في نفس الوقت.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٦ - كان هناك نشاط سرى في الجيش والطيران ضد الإنجليز آنذاك، وكان عزيز المصري مُعتبراً أباً روحياً للضباط الذين كانوا مشتركين في ذلك النشاط.

(٣) فيصل، المرجع المشار إليه، ص ٦٧-٦٨.

(٤) وزارة الدفاع، المتحف الحربي، السجل التاريخي لوزارة الدفاع، ص ٧٥.

(٥) المسدي، ليبب، رمضان، المرجع المشار إليه، ص ١٩٠.

فإن واقعة السربين وقطع الغيار يستحيل حدوثها بعد سحق الجيش الإيطالي، على حد قول فيصل عبد المنعم. فهزيمة الجيش الإيطالي وطرده من مصر تمت في ديسمبر ١٩٤٠^(١) - في أوائل عهد وزارة حسين سرى (الأولى) - وبعد أن تقاعد عزيز المصري بشهور طويلة.

فإذا كانت واقعة سربي المقاتلات صحيحة، وهو الأقرب إلى الترجيح - لتمشيها مع السياسة المصرية في عهد علي ماهر وتوجيهات وزير دفاعه من ناحية، وإشارة تقرير البعثة العسكرية البريطانية إلى رفض الحكومة المصرية السماح للمقاتلات المصرية بالعمل في الصحراء الغربية من ناحية أخرى^(٢) - فإن توقيت حدوث تلك الواقعة يمكن أن يكون في الشهور الأولى لعام ١٩٤٠ على أحسن الفروض، عندما كان عزيز المصري في الخدمة ولم يكن لبريطانيا في الصحراء الغربية سوى سرب واحد من المقاتلات.

من كل ذلك، نرى أن اهتمام السلطات البريطانية بسلاح الطيران الملكي المصري منذ عام ١٩٣٨ وحتى صيف ١٩٤٠، كان منصباً على الوحدات والتخصصات التي تحتاجها القوات البريطانية، أكثر من اهتمامها بخطة التطوير المنظمة لسلاح الطيران المصري.

ومما يؤكد هذا الرأي، أنه عندما اقترح رئيس البعثة العسكرية البريطانية على وزير الحربية المصري في مارس ١٩٣٨ تشكيل سربي مقاتلات الجلاديتور - رغم عدم إدراج هذين السربين في خطة الثلاث سنوات وعدم وجود اعتمادات مالية لهما في ميزانية عام ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - لم تكن المقاتلات البريطانية في مصر آنذاك تزيد عن سرب واحد هو السرب ٣٣، بينما كان هناك خمسة أسراب قاذفة (الأسراب ٤٥، ٦٠، ٨٤، ١١٣، ٢١١)، وسربا نقل وقاذفات (السربين ٧٠، ٢١٦)^(٣). ولم يتم تعزيز المقاتلات البريطانية في مصر إلا بعد قرار مجلس رؤساء أركان الحرب في لندن في ديسمبر ١٩٣٩ بتعزيز قوات الشرق الأوسط بقوات إضافية، لمواجهة احتمال قيام روسيا بالهجوم على تركيا، أو دخول إيطاليا الحرب وتعرض مصر للغزو. ومن ثم، كان لا بد من تجهيز مسرح العمليات في مصر اعتباراً من أوائل عام ١٩٤٠ حتى يمكن استقبال قوات التعزيز البرية والجوية والبحرية، والتي لم تزد مقاتلاتها عن سربين (٨٠، ١١٣) حتى مايو ١٩٤٠، نتيجة الموقف المتفجر في أوروبا وحشد القوات

(١) وزارة الحربية. العمليات العربية في شمال أفريقيا في الحرب العالمية الثانية، ص ٥٦.

Air 2/ 2768, op.cit., p.1.

(٢) الرفض لا يكون إلا رداً على طلب.

Owen, op. cit., p. 23.

(٣) طلب اعتماد سربي المقاتلات في ميزانية ١٩٣٨ - ١٩٣٩.

البريطانية على الجبهة الفرنسية والعجز الذي كانت تعانيه بريطانيا في المقاتلات كما أسلفنا^(١). ومن ثم، جاء تلهف رئيس البعثة العسكرية البريطانية على تشكيل سرى المقاتلات المصرية، خارج خطة الثلاث سنوات، ورفض الحكومة البريطانية إمداد مصر بسرب القاذفات رغم إتمام المبنى والتجهيزات التي أعدت لاستقباله وتشغيله. فالقوات البريطانية لم تكن في حاجة يومئذ للقاذفات بقدر حاجاتها إلى المقاتلات ووسائل الدفاع الجوي الأخرى كالدفع المضادة للطائرات والأنوار الكاشفة - التي أعطيت أسبقية في مشروع تشكيل ١٩٤٠، الذي اقترحتة البعثة البريطانية في ديسمبر ١٩٤٠ - لسد العجز في قواتها.

وتؤكد الوثائق المصرية صعوبة الحصول على احتياجات الجيش المصري من بريطانيا، ليس في الظروف الاستثنائية فحسب، بل أيضاً في الظروف العادية. «فقبل الحرب ومنذ سنة ١٩٣٧ تقدمنا لوزارة الحرب البريطانية بطلب مهمات بلغ مجموع ثمنها ٦.٧١١.٠٠٠ جنيه، فلم ترد لنا منها حتى أبريل سنة ١٩٤٠ سوى ما قيمته ١.١٧٠.٠٠٠ جنيه»^(٢).

ومما سبق، نرى أن السلطات البريطانية كانت حريصة - من خلال سيطرتها على تسليح القوة الجوية المصرية - على إبقاء هذه القوة في الوضع الذي يلائمها. فإذا كان رفع كفائتها القتالية تخدم مصالحها، دعمتها بالقدر الذي يحقق لها ذلك فقط. وإذا كانت مصلحتها في بقاء تلك القوة ضعيفة، حجبت عنها قطع الغيار والمعدات والأسلحة اللازمة لها، قديمها وحديثها.

وعلى ذلك فإنه يمكن أن نستخلص مما سجلته الوثائق والمراجع البريطانية والمصرية، وشهادة الشهود المعاصرين، أن السياسة البريطانية تجاه الجيش المصري وقوته الجوية منذ عام ١٩٣٨، وحتى صيف ١٩٤٠، كانت تتلخص في إمداده بالأسلحة والمعدات التي تخدم الأهداف والمصالح البريطانية فقط. وهو ما ذهب إليه الدكتور عبد الوهاب بكر محمد^(٣). وليس إمداد الجيش بكل ما تستطيع بريطانيا، كما يرى الدكتور عبد العظيم رمضان.

Owen, op.cit, pp. 23-26.

(١) تشرشل، المرجع المشار إليه، ص ١٧٦-١٧٧.

وزارة الحربية، العمليات الحربية في شمال أفريقيا في الحرب العالمية الثانية، ص ١٨-١٩.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية - مكتب الوزير، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الدفاع الأعلى عن

الأنوار التي مر بها موضوع تعزيز وتسليح الجيش، ص ٨.

(٣) بكر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٨، ٢٢٢.

٢- اثر سياسة التعاون وتأمين القاعدة البريطانية :

تولى الحكم في مصر في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ وحتى الثامن من أكتوبر ١٩٤٤ أربع وزارات، منها وزارتا أقلية برئاسة حسين سرى، ووزارتان وفديتان برئاسة مصطفى النحاس. وكانت السمة المشتركة لهذه الوزارات، هي التعاون الكامل مع السلطات البريطانية في مصر، وتقديم التسهيلات والمعاونات اللازمة للقوات الحليفة بكثير مما قدمته وزارتا على ماهر وحسن صبرى، مع توفير التأمين الكافى للقاعدة البريطانية، وهو ما حققته بدرجات متفاوتة كل من الحكومتين. حيث كانت حكومتا الوفد أكثر سفاءً بالنسبة للتسهيلات والمعاونات، وأكثر إصراراً بالنسبة لتأمين القاعدة البريطانية ومؤخرة القوات الحليفة.

فحكومة حسين سرى وإن كانت امتداداً لوزارة حسن صبرى - لتشكّلها إلى حد كبير من أعضاء الوزارة السابقة وإعلان رئيس وزرائها بأن سياسته تجاه الحرب ستبقى دون تغيير^(١)، - إلا أنها كانت أكثر تعاوناً مع السلطات البريطانية.

فحسين سرى كان يحظى بثقة وتأييد الإنجليز، حيث كان أحد ثلاثة رشحتهم السفارة البريطانية لرئاسة الوزارة أثناء الأزمة مع القصر حول التخلص من على ماهر^(٢) . كما كان رئيس الحكومة - على حد قول أحد وزرائه - أقل مناقشة من سلفه لمطالب الإنجليز، فضلاً عن ولائه التام للماهدة^(٣) .

وقد عملت وزارة حسين سرى ما في وسعها لمعاونة السلطات البريطانية في مصر بكثير مما كانت تطلبه هذه السلطات. فعندما بدأ الانسحاب البريطانى من ليبيا، على أثر الهجوم الأول لروميل في ربيع ١٩٤١، سارع رئيس وزراء مصر إلى الجنرال «ويفل» Wavell قائد القوات البريطانية بالشرق الأوسط يسأله عما تريده بريطانيا من الجيش المصرى؟، فيقول الأخير «لا شيء أكثر مما يفعله الجيش المصرى، وهو حماية القناة والجسور، والاستعداد في الدلتا لصد أى غارة .. وهناك وحدة مصرية في السلوم ستقاوم إذا هُوجمت»^(٤) .

(١) المسندى وليبيب ورمضان، المرجع المشار إليه ص ٢٤٦.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) رمضان، تطور الحركة البعثية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨، ص ١٨٠.

(٤) محسن محمد، التاريخ السرى لمصر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ١٤٨.

وقد أشار محسن محمد إلى أن حسين سرى سأل السفير البريطاني آنذاك : «هل تريدون أن تدخل مصر الحرب؟»^(١) . وهو تساؤل غريب من رئيس الوزراء المصرى فى ظل سياسته الخارجية، والتي أعلن فى البرلمان أنها ستكون هى سياسة سلفه، وأن موقف مصر تجاه الحرب سيبقى دون تغيير. كما يعتبر هذا التساؤل تراجعاً عن موقف حسين سرى من رفض إعلان الحرب والذي أيده البرلمان فى أواخر ديسمبر ١٩٤٠، فى مواجهة أحمد ماهر والسعديين^(٢) .

وهذا القول - إن صح - من رئيس الوزراء فإنه يعنى أحد أمرين إما أن حسين سرى لم يكن يعلم آنذاك، أن السلطات البريطانية فى مصر قد استقر رأياً منذ آخر ديسمبر ١٩٤٠، على أن مصر المحايدة أكثر فائدة وأماناً لقاعدتها العسكرية من مصر المحاربة^(٣) ، أو أنه كان يعلم بما استقر عليه رأى الجانب البريطانى وحاول بهذا القول كسب نقطة لصالحه من تأييد السلطات البريطانية.

وعموماً فإن موقف مصر المحايدة!! لم يمنع حكومتها من تقديم كافة التسهيلات والخدمات اللازمة للقوات الحليفة، بل ومشاركة قواتها فى أعمال الدفاع داخل الأراضى المصرية ضد قوات المحور.

وفى إطار هذه السياسة المصرية تجاه الحرب، كان سلاح الطيران الملكى المصرى - رغم كل مشاكله الفنية - مستمراً فى القيام بدوره السابق فى الدفاع عن القاهرة ومنطقة السويس، تحت السيطرة لقادة قطاعات الدفاع الجوى البريطانيين، من مركزى قيادة هليوبوليس (مصر الجديدة) والاسماعيلية. ولم يمنع الأسراب الأخرى من تنفيذ مهامها سوى الموقف السيء لصلاحيتها الفنية، نتيجة لنقص قطع الغيار^(٤) .

ومن ثم، جاء قلق رئيس البعثة البريطانية على الحالة الفنية السيئة للقوة الجوية المصرية وتحذيره إلى وزارة الطيران فى ديسمبر ١٩٤٠، من انعكاس ذلك على المهام التى تقوم بها.

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) للسدى وإييب ورمضان، المرجع المشار إليه، ص ٢٤٥.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٤٦-٤٤٤.

(٤) Air 2/ 2768, 20B, Half-Yearly Report No. 9 on the Royal Egyptian Air Force, November 1940 to April 1941, (٤) pp. 1- 4.

فقد كانت القوات الجوية الملكية (البريطانية) في مصر تعاني حتى ذلك الوقت من العجز في المقاتلات من ناحية^(١)، وتركيز جهودها الرئيسية في اتجاه الصحراء الغربية من ناحية أخرى^(٢). ومن ثم كانت السلطات البريطانية في أمس الحاجة لجهود القوة المصرية لحماية مؤخرتها في الدلتا وتأمين قوافلها في البحر الأحمر.

وعندما كرر رئيس البعثة تحذيره في أول يوليو ١٩٤١ من سوء موقف القوة الجوية المصرية^(٣)، كان موقف هذه القوة غاية في السوء بسبب عدم تسلم سلاح الطيران أية طائرات جديدة من ناحية، والنقص الكبير في قطع الغيار - والذي كانت تعاني منه الأسراب - من ناحية أخرى.

ويعكس البيان الذي أرسله اللواء على موافي - مدير سلاح الطيران الذي خلف اللواء حسن عبد الوهاب - إلى وكيل وزارة الدفاع الوطني في ٢٨ أبريل ١٩٤١، حالة وموقف القوة الجوية المصرية، والتي أفلقت البعثة العسكرية البريطانية آنذاك، فقد وصل إجمالي عدد الطائرات الصالحة ٦٦ طائرة من ١٤٠ طائرة كانت قوة سلاح الطيران. ويوضح الجدول رقم (١) موقف الأسراب المصرية كما جاءت في ذلك البيان.

وعلى أثر فشل الهجوم البريطاني في يونيو ١٩٤١، ووصول قوات المحور بقيادة روميل إلى الحدود المصرية، فقد تزايدت حاجة القوات البريطانية لمقاتلاتها لحشدها في الصحراء الغربية لمواجهة القاذفات الألمانية والإيطالية وحماية قوات الحلفاء. ورغم أن تسليح المقاتلات المصرية بطائرات حديثة، كان يمكن أن يعاون بطريقة أفضل في حماية القاعدة الخلفية في منطقتي القاهرة والسويس وإخلاء بعض الأسراب البريطانية لحشدها في الصحراء الغربية. إلا أنه يبدو أن قلق السلطات البريطانية من الجبهة الداخلية آنذاك، انعكس على القوات المسلحة المصرية.

(١) خسرت المقاتلات البريطانية ٩١٥ طائرة في معركة بريطانيا في الفترة من ١٠ يوليو إلى ٣١ أكتوبر ١٩٤٠.

Air 2/ 2768, 18B, loc. cit.

(٢) كانت القوات الملكية تعد نفسها للهجوم العام على القوات الإيطالية في سيدي براني، والذي بدأ في ٩ ديسمبر ١٩٤٠، وانتهى باحتلال برقة في ٧ فبراير.

(٣) Air 2/ 2768, 20A, Stone to the Under-Secretary of the Air Ministry, secret letter, No. M/6/4, 1.7.1941.

جنول رقم (١) (١)

غير صالح	صالح	عدد الطائرات	طبيعة عملها	طراز الطائرات	الأسراب
١٠	٧	١٧	تعاون مع وحدات الجيش	لايسندر أنسن ومكس أفرو ٦٤٢ برسيغال موث	الأولى (تعاون). الثالثة (مواصلات)
٥	٢	٧	مواصلات	أوداكس جورنوين	الرابعة (قاذفات)
٦	٤	١٠	قصر أهداف التدريب	جلايتور جلايتور	الثانية (مقاتلات) الخامسة (مقاتلات)
٨	٨	١٦	الدفاع عن القنال حالياً		
٩	٨	١٧	الدفاع عن القاهرة حالياً		
٣٦	٣٧	٧٣	تدريب وتعليم طيران	ماجستر أفرو ٦٢٦ أوداكس هارت	مدرسة الطيران
٧٤	٦٦	١٤٠			الإجمالي

فكان كل ما أثمره الإلحاح المستمر لرئيس البعثة وسياسة التعاون التي اتبعتها حكومتنا حسين سرى، هي تزويد مصر بسبع طائرات هاريكين وطائرة لايسندر وحيدة. وبطبيعة الحال «لم يكن ذلك كافياً لسد الضمان الناتجة عن الحوادث ونقص قطع الغيار اللازمة لصيانة الطائرات القديمة الآلية إلى التكهن»، على حد قول كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية البريطانية (٢).

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٠، ملف ٢-٢/س، بيان توزيع أسراب السلاح الجوي الملكي، مسلسل ٦٦.

(٢) Air 2/ 2768, 25B, Half-Yearly Report No. 11 on the Royal Egyptian Air Force, November 1941 to April 1942, p.1.

ذلك كان موقف سلاح الطيران الملكي المصري على عهد وزارتي حسين سرى. وعندما تولى الوفد الحكم عقب حادث ٤ فبراير الشهير، وشكل مصطفى النحاس وزارته الخامسة، كان مصمماً على أن يجعل مصر مكاناً آمناً لكل بريطاني، وخاصة القوات البريطانية، جاعلاً شعاره تنفيذ المعاهدة نصاً وروحاً - على حد قوله للملك فاروق في الخامس من مارس ١٩٤٢^(١).

وفي جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٢١ أبريل من العام نفسه أوضح النحاس سياسته تجاه الحرب، مكرراً نفس المعنى بقوله: «إنني انتهر هذه الفرصة فأعلن هنا مرة أخرى بصفتي زعيم هذه الأمة، فضلاً عن رياستي لحكومتها، إنني لن أعمل أو أوافق أو أسلم بجر مصر إلى الاشتراك في الحرب، أو تقديم جنود من أبناء هذه البلاد فيها مهما كانت الظروف والأحوال. ولكني في الوقت نفسه أحرص ما أكون على تنفيذ معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى نصاً وروحاً. وإن أسمع لأحد من أبناء مصر أو سكانها بأن يأتي أي عمل من شأنه الإخلال بما يجب للحليفة من تمام الاطمئنان في الوقت الذي تدافع فيه عن كيان الديمقراطية والحرية»^(٢).

وعندما سقطت طبرق في ٢١ يونيو ١٩٤٢، واستمر تقدم روميل في اتجاه الأراضي المصرية، ساد القلق النواثر المصرية، ومارس البرلمان ضغطاً على الحكومة لتقديم إيضاحات عن الموقف في ذلك الوقت. مما جعل النحاس يطلب من السفير البريطاني تأكيدات عن نوايا بريطانيا تجاه الدفاع عن مصر حتى النهاية، وهو ما أكدته السفير البريطاني بعد موافقة حكومته^(٣).

وعلى ضوء التأكيد البريطاني بالدفاع عن مصر، أكد النحاس من جانبه استعداداته لاتخاذ كافة التدابير التي تمنع وقوع تخريب، أو أي نشاطات يمكنها أن تعرض أمن مصر للخطر بوصفها قاعدة لعمليات الحلفاء^(٤).

(١) محسن محمد، التاريخ السري لمصر، ص ٢٨١.

(٢) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨، ص ٢٢٨.

(٣) محسن محمد، التاريخ السري لمصر، ص ٣١٦-٣١٧.

(٤) نفس المرجع، ص ٣١٧.

ولقد بر النحاس بوعده للسفير البريطاني كما سنرى، مما جعل الأخير يؤكد للملك فاروق - عندما تفاقم الموقف بين الملك والنحاس عام ١٩٤٤ - «أن الحكومة الحالية قامت بدورها بشكل يدعو للإعجاب كحليف فى وقت الحرب، وبشكل أثار ارتياحنا، وبينما كان الآخرون يتذبذبون، كانت هذه الحكومة على ثقة قوية بنا، وصمدت فى الشهور الحاسمة عام ١٩٤٢، عندما كان العدو على الأبواب. ومن وجهة نظرنا الخارجية، كان من الواضح - فوق كل شك - أن النحاس باشا وحكومته لم يكونا فقط فوق مستوى النقد، بل إنهما بذلا كل جهودهما لدعم ومساندة المجهود الحربي»^(١).

وفى إطار سياسة حكومتى الوفد لتأمين القاعدة البريطانية فى مصر وتدعيم المجهود الحربي للحلفاء والتي أشاد بها السفير البريطاني، فإنه يمكننا أن نفهم التطورات الرئيسية التى طرأت على بناء واستخدام القوة الجوية المصرية على عهد هاتين الحكومتين وانعكاساً سياسيتهما.

وكان أبرز هذه التطورات، ردود الفعل العنيفة تجاه سلاح الطيران الملكى المصرى نتيجة للنشاط السياسى السرى لبعض أفراد، وتدهور موقف القوة الجوية المصرية فى السنة الأولى لحكم الوفد، ثم إعادة الاهتمام برفع كفاءتها وتكثيف استخدامها فى دعم المجهود الجوى للحلفاء عندما احتاجت إليها القيادة الجوية البريطانية فى مصر. وسنتناول كل من هذه التطورات بشكل أكثر تفصيلاً.

(١) النشاط السياسى السرى فى سلاح الطيران وردود فعل الحكومة تجاهه :

كان ضباط سلاح الطيران الملكى المصرى خلال الحرب - شأنهم فى ذلك شأن أغلب ضباط الجيش ينقسمون إلى فريقين، الأول وهم فريق الضباط العظام، وكانوا قلة فى سلاح الطيران بحكم حداثة، وهؤلاء كان أغلبهم خاضعين لنفوذ السلطات البريطانية ومتعاونين تماماً مع بعثتها العسكرية - كما رأينا من تصرف اللواء حسن عبد الوهاب، السابق الإشارة إليه. ويرجع موقف هؤلاء الضباط إلى كونهم من رجال المدرسة القديمة الذين تربوا على الولاء لبريطانيا والاعتراف لها بالهيمنة والقوة من ناحية، وخوفهم على مناصبهم من ناحية أخرى^(٢).

(١) نفس المرجع، ص ٣٦٤.

(٢) رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧-١٩٤٨، ص ١٣٦.

أما الفريق الآخر من ضباط سلاح الطيران، فكان يتكون من صفار الضباط الذين التحقوا به سواء عند إنشائه أو بعد معاهدة ١٩٣٦. وكان أغلب هؤلاء الضباط متحمسين لقضية بلادهم وكارهين للوجود البريطاني وخاصة بعد أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢^(١).

ومن هذا الفريق الأخير، تألف تشكيل لمقاومة الإنجليز. وقد ضم هذا التشكيل - طبقاً لما يقول قائد السرب حسن عزت في مذكراته - «من الطيار وجيه أباطة والطيار أول سعودي وعبد اللطيف البغدادي وأنا. وبداننا نجتمع اجتماعات دورية في الخيام بالمعسكرات لنبحث عما نستطيع عمله لإنقاذ الموقف. وانضم إلينا اليوزباشي أنور السادات من سلاح الإشارة، وكان قد ضاق ذرعاً بالسياسة المصرية وعبيدها من المصريين. واجتمعنا نحن الخمسة لتكون أول لجنة من الضباط الأحرار. وكانت علينا تقع تبعية خلاص مصر وتحريرها، وكان علينا أن نضع الخطط المحكمة وننتهز الفرص»^(٢).

وبدأ ذلك التشكيل في ضم ضباط جدد بعد إسناد مهمة التنظيم إلى عبد اللطيف البغدادي، كما تم الاتصال بجماعة عبد العزيز على من أعضاء الحزب الوطني، وجماعة الإخوان المسلمين^(٣).

وقد تمت عدة محاولات للاتصال بالألمان من جانب هؤلاء الضباط. وكان بعض هذه الاتصالات بمبادرة من الجانب الألماني للاتصال بالفريق عزيز المصري، الذي كان مثار إعجاب صفار الضباط ومحور جذبهم، لما عُرف عنه من وطنية ومقاومة للنفوذ البريطاني داخل الجيش. إلا أن هذه المحاولات الألمانية انتهت بالفشل، بعد سقوط إحدى طائرات سلاح الطيران، التي كان يستقلها الفريق عزيز المصري برفقة الطيارين حسين نو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرووف صباح ١٦ مايو ١٩٤١، في منطقة قليوب والقبض على الثلاثة بعد محاولة هروب فاشلة^(٤).

أما محاولات الاتصال بالألمان من جانب هؤلاء الضباط، فقد بدأت على أثر هزيمة القوات

(١) نفس المرجع، ص ١٣٦-١٣٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤١. - عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج ١ (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧) ص ١٢-١٣.

(٣) البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ص ١٢-١٥.

(٤) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨، ص ١٥٠ - مرسى، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٤.

البريطانية وتقدم روميل في اتجاه العلمين في أواخر يونيو ١٩٤٢. ويقول قائد السرب حسن عزت عن هذا الاتصال : «عقدنا اجتماعاً عاجلاً لنقرر ماذا نفعل إذا اخترق الألمان عنق الزجاجة وهاجموا الدلتا. واتخذنا قراراً خطيراً بإجماع الآراء. وهو أن نرسل أحدنا بطائرة حربية إلى روميل ليشرح له وجهة نظر الوطنيين الأحرار، واستعدادهم للتعاون معهم ضد بريطانيا، إذا كانوا يعطوننا سلاحاً وعتاداً، وعلى أن نكون معهم على قدم المساواة. ونظرنا لبعضنا نحن الطيارين الأربعة، أينما يطير المحور؟ واختلف وجيه وسعودي، كل منهما يرشح نفسه لهذه المهمة الخطرة. وفُض هذه المشادة أنور السادات قائلاً : نعمل قرعة. وعملها بنصف قرش، فوقع على وجيه، وأصر سعودي على قيامه بالعملية. فغُرض أمره على الأحرار فعادوا وقرروا أن يترك لسعودي هذه المهمة»^(١).

إلا أن هذه المهمة - والتي حمل سعودي فيها معه العديد من المعلومات عن مواقع ونشاط القوات البريطانية في مصر - لم يكتب لها النجاح، فلم تصل الطائرة الجلاديتور التي أُلْقِيَ بها ذلك الطيار المغامر إلى هدفها. ويرجع عبد اللطيف بغدادى احتمال سقوطها بواسطة الدفاع الجوي الألماني، لأن الطائرة كانت من نفس الطراز المستخدم بواسطة القوات البريطانية^(٢).

إلا أنه لم تلبث أن جرت محاولة ثانية من نفس النوع قام بها الصول رضوان أحد أفراد التنظيم، والذي نجح في الوصول الى قوات المحور بعد المغامرة الأولى بأيام قليلة. وقد ذهب رضوان إلى ألمانيا عندما ارتدت قوات المحور إلى أوروبا. وقد قبض عليه بعد الحرب وحُكِمَ عليه بالسجن خمسة عشر عاماً، وأُفرج عنه بعد قيام الثورة^(٣).

وكانت القضية بالنسبة لهؤلاء الضباط الشبان - كما أشار الدكتور عبد العظيم رمضان - تعبيراً عن كراهيتهم للاحتلال البريطاني، مصحوباً بإغفال غير واع بطبيعة الصراع الدولي في الحرب العالمية الثانية وبما فعلته ألمانيا في شعوب أوروبا. فدعومهم الرئيسى كان الاحتلال البريطاني، وهدفهم الرئيسى هو إخراج البريطانيين من مصر. وهم في سبيل ذلك يرحبون بكافة القوى الدولية التي تستطيع مساعدتهم، حتى لو كانت ألمانية النازية^(٤).

(١) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨، ص ١٤٧-١٤٨.

(٢) البغدادي، المرجع المشار إليه ص ٢٢.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٢-٢٣.

(٤) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨، ص ١٤٩.

ولما كان هذا النشاط لبعض شباب سلاح الطيران يتعارض مع سياسة حكومة الوفد في تأمين القاعدة البريطانية في مصر وقوات الحلفاء فيها، فقد كان رد فعلها عنيفاً تجاه ذلك النشاط المخرب لسياستها.

ويصف كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية البريطانية موقف الحكومة المصرية من ذلك النشاط قائلاً :

« ٣- في الأسبوع الثاني من يوليو - عندما ثبت خط الطمين - اختفى اثنان من الطيارين المصريين بطانرتي جلاديتور. وبعد فترة قصيرة أصبح واضحاً من تقارير المخابرات أنهما هبطا في الأراضي التي يحتلها العدو بغرض الإبلاغ عن المعلومات^(١). وقد تصرفت السلطات المصرية بمبادرة منها، فتوقفت طيران سلاح الطيران الملكي المصري على وجه السرعة، وطلبت الإشراف على نزع مولد الشرر (الماجنيق) من كافة محركات الطائرات^(٢). في العام الماضي قام رئيس أركان حرب الجيش - والذي أُحيل إلى التقاعد- بمحاولة فاشلة للهروب من البلاد في إحدى طائرات سلاح الطيران الملكي المصري بقيادة طاقم من طياري ذلك السلاح، عندما كان محل شك في الاشتراك في بعض الأنشطة الهدامة. ومن ثم، فقد أزعج هذا الحادث الجديد الحكومة المصرية. الأمر الذي جعل رئيس الوزراء ووزير الدفاع يبحثان جدياً تسريع سلاح الطيران المصري وتحويل أفرادهِ إلى الجيش. وقد تم فوراً، إيقاف ضابط كبير من قيادة سلاح الطيران الملكي المصري للاشتباه في اشتراكه في الحادث، على ضوء ما جاء في تقارير قسم المخابرات المصرية، التي أكدت المصادر البريطانية.

« سياسة البعثة العسكرية البريطانية :

« ٤- بعد التشاور مع قائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط، قررت البعثة الاعتراض على تصفية سلاح الطيران الملكي المصري، مادام يبدو مؤكداً أن التورط في المؤامرة كان قاصراً على عدد محدود من الأفراد، وأن السلاح ككل كان يشعر بالخلج والحرارة تجاه عمل هذه القوة. وكان هناك اعتقاد بأن تسريع سلاح الطيران الملكي المصري سيقدم لقوى المحور مادة دسمة للدعاية. وسيعلن أن تسريع ذلك السلاح قد تم نتيجة للضغط البريطاني، ويثبتون أننا كنا قلقين حيال نشاط القوات المسلحة للأمة المصرية. المقتضبة حقوقها. وأكثر من ذلك، فإن تحويل أفراد سلاح الطيران إلى الجيش، سيوقع أيضاً أبلغ

(١) لم يكن معلوماً وقتئذ أن الطائرة الأولى لم تصل إلى هدفها، وهو ما طمحه الصول رضوان بعد وصوله إلى خطوط المحور.

(٢) مولد الشرر هو قطعة صغيرة من محرك الطائرة يستحيل إدارة المحرك بدونها.

الأضرار بذلك السلاح، نظراً لأنهم لم يدربوا على العمل الجديد (فى الوحدات البرية)، كما سيكونون مصدراً للشكوى والتذمر.

«وقد تم توضيح هذه النقاط لوزير الدفاع، ومعها المقترحات البديلة، التى تقضى بضرورة استبعاد بعض قدامى الضباط، الذين سيكونون مثلاً سيئاً، سواء لعدم كفائتهم أو لأسباب أخرى، مادام قد ثبت، أنه بالرغم من عدم وجود عناصر كبيرة مخربة، فإن انضباط السلاح كان فى حاجة إلى مزيد من العزم.

«وقد تمت الموافقة على ذلك. كما دعا الوزير فيما بعد إلى اجتماع لجنة عليا مكونة من كبار الضباط - المختارين بعناية من الجيش وسلاح الطيران الملكى المصرى - ومضى، لبحث أى أية مقترحات خاصة بإعادة تنظيم سلاح الطيران الملكى المصرى، وهو الأمر الذى أعتقد أنه مرغوب فيه.

«الاجراءات المتخذة بواسطة الحكومة المصرية:

«د - لقد كانت لك فرصة انتظرتها طويلاً. وباستثناء ضابطين كنت حريصاً على التخلص منهما - وُضِعاً لأسباب سياسية محضة تحت الاختيار لمدة ستة أشهر - فإن اللجنة قبلت كل مقترحاتى صدق عليها بواسطة الحكومة المصرية. وعلى ذلك كانت النتيجة هى:

(أ) تحويل ثلاثة ضباط قدامى إلى الجيش، ووضع اثنين آخرين تحت الاختيار.

(ب) تحويل أربعة عشر ضابطاً طياراً، من مختلف الرتب، وسبعة عشر من ضباط الصف الطيارين - الذين اعتبروا دون المستوى المهني أو غير ملائمين من الناحية السياسية - إلى الجيش أيضاً، نظراً لوجود فائض فى الأفراد، فى الوقت الذى كان فيه سلاح الطيران يفتقر إلى الطائرات».^(١)

ويستطرد كبير ضباط الطيران فى البعثة موضحاً فى تقريره ماطراً على إدارة سلاح الطيران الملكى المصرى ونفوذ البعثة البريطانية فيه قائلاً:

(١) Air 2/ 2768, 29B, Half - Yearly Report No. 12 on the Royal Egyptian Air Force, May to October 1942,

٧ - وجد وزير الدفاع أنه من المناسب تغيير مدير السلاح، نظراً لعدم الانضباط الذي ظهر فيه... وقد عُيِّن اللواء حسنى طاهر باشا - المعروف بميله البريطانية - مديراً للسلاح. وطاهر باشا - ككل المديرين السابقين - يفتقر إلى الخبرة الجوية. ونظراً لعدم وجود ضابط كبير بقدر كاف من ضباط سلاح الطيران، فإن الاختيار يبدو طبيعياً.

٩ - يمكنني القول أن نفوذنا الآن أكبر مما كان عليه خلال الثلاث سنوات الماضية. وأنه من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه الحال لو تغيرت الحكومة^(١).

ولما كان ماجاء بذلك التقرير بخصوص بحث رئيس الوزراء ووزير الدفاع حل سلاح الطيران وتحويل ضباطه إلى الجيش، يتعارض مع سياسة الوفد - قبل وبعد المعاهدة - في تدعيم القوات المسلحة المصرية لتقوم بدورها في الدفاع عن البلاد - وإسقاط ذريعة الوجود العسكري البريطاني في مصر، فإنه كان يتحتم تدقيق تلك الواقعة من المصادر المصرية ومناقشتها، لأن ذلك التقرير يعني ببساطة أن حكومة الوفد التي كانت حريصة على تخليص القوة الجوية المصرية من السيطرة البريطانية وتدعيمها والتوسع فيها عام ١٩٢٧، وكانت في عام ١٩٤٢ بمثابة المطرقة التي كادت تهوى لتحطيم نفس القوة، التي ساهمت في بنائها وتطويرها، لولا تدخل البعثة العسكرية البريطانية، وهو ماذهب إليه الدكتور عبد الوهاب بكر^(٢).

ويمناقشة أحد مسئولى الوفد آنذاك، وهو فؤاد سراج الدين، نفى واقعة بحث حل سلاح الطيران لتعارضها مع الخط السياسي الثابت تجاه القوات المسلحة المصرية آنذاك^(٣). وقد أيد قائد الفرقة الجوية عبد الحميد سليمان - أركان حرب سلاح الطيران بوزارة الدفاع الوطني آنذاك - نفى واقعة التفكير في حل سلاح الطيران، إلا أنه أيد صحة باقى الإجراءات التي اتخذت للسيطرة على نشاط السلاح. بل إنه أشار إلى أن فكرة نزع مولد الشر بعد انتهاء الطيران اليومى كانت فكرته التي تبنتها إدارة سلاح الطيران^(٤).

Ibid., p. 2

(١)

(٢) انظر بكر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٤.

(٣) اتصال تليفوني مع فؤاد سراج الدين بمنزله في القاهرة يوم ١١ فبراير ١٩٨٨.

(٤) لقاء شخصي مع قائد الفرقة الجوية عبد الحميد سليمان بمنزله في القاهرة يوم ١٢ سبتمبر ١٩٨٨.

وباستثناء مذكرات عبد اللطيف البغدادي، والسجل التاريخي للقوات الجوية، فقد خلت الوثائق المصرية التي أمكن الإطلاع عليها من أى ذكر لما جاء بالتقرير المشار إليه. وتتفق مذكرات البغدادي والسجل التاريخي للقوات الجوية مع الوقائع الواردة في التقرير، عدا واقعة بحث الوزارة الوفدية حل سلاح الطيران مع بعض الخلافات في تفاصيل الإجراءات الوقائية التي اقترحتها البعثة العسكرية البريطانية ونفذتها إدارة سلاح الطيران آنذاك^(١).

فهو معنى إغفال الوثائق المصرية لواقعة بحث حل سلاح الطيران ونفى الشهود المعاصرين لها، أن الواقعة مختلفة، وأنه لا أساس لها؟

الأرجح أن الأمر على خلاف ذلك، فالتقرير الذي أشار إلى الواقعة بمثابة وثيقة أرشيفية، لم تكتب لتسجيل مواقف تاريخية، فضلاً عن ظروف كتابته التي تجعل من الصعب اختلاق مثل هذه الواقعة تماماً. فالتقرير كتبه كبير ضباط الطيران بالبعثة وأرسله رئيسها، والواقعة تمت مناقشتها مع رئيس البعثة وقائد القوات الجوية البريطانية بالشرق الأوسط لتجنبها، حفاظاً على المصالح البريطانية كما جاء بالتقرير. وقد أرسل من ذلك التقرير عدة نسخ إلى السفارة البريطانية في القاهرة ووزارتي الطيران والحرب في لندن، فضلاً عن القائد العام للقوات البريطانية وقائد القوات البرية والجوية والبريطانية بالشرق الأوسط^(٢). فلا يعقل أن يتواطأ هؤلاء مع كل من كبير ضباط الطيران (كاتب التقرير) ورئيس البعثة (مرسل التقرير) لاختلاق واقعة لا أساس لها، خاصة وأن السفارة البريطانية والقيادات البريطانية الأخرى، التي تتواجد مقر قيادتها في القاهرة، كانت قادرة على التحقق من صحة الواقعة بمصادرها الخاصة نظراً لأهمية الموضوع على المستويين السياسي والعسكري.

وعلى ذلك، فإنه من الراجح أنه تم فعلاً إخطار البعثة البريطانية بأن رئيس الوزراء ووزير الدفاع يبعثان جدياً تسريح الطيران وتحويل أفرادها إلى الجيش.

والسؤال هنا: هل كان مصطفى النحاس وحمدي سيف النصر يعنيان فعلاً ذلك القول، أم أنه قيل على سبيل التهينة والترضية للجانب البريطاني؟

(١) البغدادي، المرجع المشار إليه، ص ١٦، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٣. - قيادة القوات الجوية. السجل التاريخي للقوات الجوية، ج ٢، ص ٥٩ - ٢٩، ٨٧، ٩١.

(٢) Air 2/ 2768, 29A, Stone to the Under - Secretary of the Air Ministry, secret letter, No. M/6/4, 15. 12.1942.

إن الخط الثابت لسياسة الوفد تجاه تطوير وتدعيم القوات المسلحة المصرية حتى ذلك الوقت، يرجع الاحتمال الثاني، وأن ماتم إبلاغه إلى البعثة العسكرية البريطانية إنما كان مجرد مناورة سياسية لامتصاص غضب السلطات البريطانية وتهديتها، خاصة أن ما أشار إليه تقرير كبير ضباط الطيران بالبعثة، هو بحث حل سلاح الطيران وليس اتخاذ قرار الحل. ويحث حل سلاح الطيران المصري، لا يعنى بالضرورة اتخاذ قرار الحل بعد بحث الأمر. فالبحث قد يؤدي إلى تقرير الحل أو اتخاذ قرارات أخرى بديلة. وهو ما اقترحت البعثة العسكرية البريطانية فعلاً، فلنأخذ منها أن الوزارة جادة في موضوع الحل، الأمر الذي وجبته سيضطر بالمصالح البريطانية في مصر.

ومما يزيد من ترجيح هذا الرأي، أن السجل التاريخي للقوات الجوية المصرية ومذكرات البغدادي ليس بهما أي إشارة إلى واقعة بحث حل سلاح الطيران، رغم أنها أشارت إلى باقي الوقائع الواردة في التقرير، وكان باستطاعة عبد اللطيف البغدادي - خاصة بعد الثورة - التحقق من صحتها.

وإذا كان نفى فؤاد سراج الدين للواقعة قد يُحمل على أنه دفاع عن موقف حكومة الوفد فإن شهادة قائد الفرقة الجوية عبد الحميد سليمان - الذي كان يعمل آنذاك أركان حرب سلاح الطيران بالوزارة وشارك في الموضوع باقتراحه - لا تحمل شبهة الدفاع عن النفس، لأنه لم يكن مسئولاً عن أي قرار يتخذه الوزير. الأمر الذي يرجح أن الموضوع لم يخرج عن دائرة حديث المناورات السياسية على المستوى الوزاري.

إلا أنه في النهاية، كان نتيجة قبول وزير الدفاع للمقترحات البديلة التي قدمتها البعثة العسكرية البريطانية، تشتيت سبعة عشر ضابطاً وثمانية وأربعين من ضباط الصف (منهم ٣٦ طياراً) من نوى الخبرة والوطنية، وزيادة سيطرة وهيمنة البعثة البريطانية، والتي استغلت تلك الأحداث لتصفية حساباتها الخاصة وإعادة سيطرتها على سلاح الطيران الملكي المصري مرة ثانية^(١).

(١) Ibid., pp. 1 - 2. - Air 2/ 2768, 36B, Half - Yearly Report No. 14 on the Royal Egyptian Air Force, May to October 1943, p. 4.

(٢) تدهور مواقف القوة الجوية المصرية فى السنة الأولى لحكم الوفد:

نتيجة للأحداث السابقة وتراجع جزء كبير من الأسراب البريطانية إلى مطارات الدلتا، على أثر تقديم روميل إلى العلمين وتدعيم القوات الجوية الملكية (البريطانية) فى مصر عام ١٩٤٢^(١)، فقد قلّت الحاجة إلى جهود القوة الجوية المصرية لتأمين مؤخرة القوات البريطانية، فضلاً عن فقد ثقة السلطات البريطانية فى هذه القوة بعد أحداث الهروب المتكررة فى اتجاه قوات المحور. الأمر الذى أدى إلى تحديد كمية الوقود فى الطائرات المصرية بما لا يزيد عن ساعة طيران واحدة، حتى لا يتعدى طيرانها منطقة القاهرة^(٢).

ولم تؤد عودة سيطرة البعثة على سلاح الطيران المصرى وقيادته إلى شل القوة الجوية المصرية وربطها بالأرض فقط، بل أدت أيضاً إلى عملية نهب منظمة للمعدات وقطع الغيار، التى سبق لمصر شرائها وتقديمها هدية إلى القوات الجوية البريطانية، تحت دعوى أنها فائض عن حاجة الوحدات الجوية المصرية، وتم ذلك بموافقة الحكومة المصرية بطبيعة الحال.

ويرى كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية هذه المهزلة فى تقريره قائلاً: «بتفقد مخزون المعدات وقطع الغيار، فقد وجد أنه نظراً لتأجيل خطة التوسع، فإن هناك الكثير من العناصر اللازمة للطيران ومعدات الورش، وكمية كبيرة من قطع الغيار أصبحت فائضة عن الحاجة، مما دعا إلى تسليمها إلى القوات الجوية الملكية (البريطانية)، والتى استلمها بامتنان كامل»^(٣).

وقد أدت السياسة البريطانية، سواء فى عرقلة إمداد القوة الجوية المصرية بقطع الغيار أو الطائرات الحديثة، وأخيراً سماح الحكومة المصرية بنهب مخزون هذه القوة من قطع الغيار والمعدات إلى تدهور الحالة الفنية وصلاحية الطائرات خلال عام ١٩٤٢.

فمن إجمالى عدد طائرات القوة الجوية المصرية البالغ ١٣٣ طائرة فى أكتوبر ١٩٤٢، كان الصالح للطيران من هذه الطائرات هو ٤٧ طائرة فقط، منها ٣٢ طائرة تدريب^(٤). أى أن

Owen, op. cit., p. 105.

(١)

(٢) البغدادي، المرجع المشار إليه، ص ٢٢.

Air 2/ 2768, 29B, op. cit., p. 3.

(٣)

Air 2/ 2768, 29B, op. cit., Appendix B.

(٤)

القوة الصالحة من طائرات القتال لم تكن تزيد عن ١٥ طائرة من جملة الخمسة أسراب التي كانت تملكها مصر آنذاك^(١). وهو ما يوضح بشكل كبير الموقف السيئ الذي كانت عليه القوة الجوية المصرية في نهاية عام ١٩٤٢ والذي استمر حتى منتصف ١٩٤٣.

وقد أثر كل من سوء الموقف الفني للقوة الجوية وسياسة تحديد الطيران – التي اتبعت بعد حادثتي سعودي ورضوان – على كفاءة الطيارين ومستوى تدريبهم. حيث انخفض متوسط ساعات طيران السرب شهرياً إلى ما بين أربعين ومائة ساعة. أي أن متوسط ساعات الطيران كان يتراوح ما بين ثلاث وسبع ساعات^(٢) ولم يكن هذا القدر الضئيل من ساعات الطيران يسمح بقدر ملائم من التدريب بطبيعة الحال^(٣).

وقد لخص قائد اللواء الجوي «شيك» Chick كبير ضباط الطيران الجديد بالبعثة العسكرية في أول تقاريره عام ١٩٤٣، أسباب تدهور مستوى التدريب والروح المعنوية آنذاك فيما يلي^(٤).

(أ) الافتقار إلى القدرة على التخطيط.

(ب) قصور التوجيهات من أعلى لنقص خبرة وتدريب ضباط الأركان بإدارة السلاح.

(ج) القصور في صفات الزعامة والقدرة التنظيمية لدى القادة.

(د) القصور في المعدات والطائرات الحديثة.

(هـ) الموقف السياسي.

وقد يكون «شيك» محقاً في تحليله للموقف وأسباب القصور الذي تعاني منه القوة الجوية المصرية، إلا أنني أرى أن الأسباب الثلاثة الأولى التي أشار إليها، تعود أيضاً إلى أسباب سياسية. وإن كانت حكومة الوفد ليست مسئولة وحدها عنها بطبيعة الحال.

فالقوة الجوية التي تم التخطيط لها في عهد وزارة النحاس عام ١٩٣٧ ووزارات محمد

Ibid., p. 4 .

(١)

Idem:

(٢)

(٣) كان الطيار في ذلك الوقت يحتاج إلى ما بين ١٥ و ٢٠ ساعة طيران شهرياً على الأقل.

(٤) Air 2/ 2768, 33B, Half - Yearly Report No. 13 on the Royal Egyptian Air Force, November 1942 to April 1943.

p. 10.

محمود قبل بدء الحرب، كانت متوازنة في بنائها، وإن لم يراع فيها آنذاك، ظروف مصر المالية من ناحية، وتقلبات السياسة المصرية والبريطانية من ناحية أخرى.

ولذلك، عندما توقفت خطة التوسع في عهد حكومة علي ماهر، كان هناك فائض في القوى البشرية، التي كان مقدراً أن تستوعبها الأسراب والوحدات الجوية الجديدة التي كان سيتم تشكيلها طبقاً لتلك الخطة.

كما لم يتم أى توسع في إدارة السلاح بما لايسمح لها بالسيطرة السليمة على أعمال الوحدات الجوية وقوتها النامية حتى وزارة علي ماهر، رغم الإلحاح المستمر من رئيس البعثة على وزير الدفاع.

أما قصور التوجيهات من أعلى، فإننى اعتقد أنها ترجع أولاً إلى تعيين مديري سلاح الطيران من ضباط الجيش الذين يفتقرون إلى الخبرة الجوية دون الاهتمام بتأهيلهم مسبقاً لتفهم طبيعة عمل القوة الجوية، وثانياً فإنها تعود إلى الحساسية السياسية المتبادلة بين ضباط أركان السلاح الجوى الملكى وضباط البعثة العسكرية.

فبينما كان الضباط المصريون يريدون إثبات قدرتهم بالاعتماد على أنفسهم دون معاونه كبيرة من رجال البعثة، كان هؤلاء يعتبرون ذلك تجاهلاً لهم وحداً من نفوذهم، وهو ما كان مصدر شكوتهم بصفة مستمرة. الأمر الذى حد من قدرة ضباط الأركان بإدارة السلاح على الاستفادة من رجال البعثة.

أما الافتقار إلى صفات الزعامة والقدرة التنظيمية لدى القادة، فالتفتها ترجع أساساً إلى نوعية القادة الذين تولوا قيادة سلاح الطيران من الجيش دون الإعداد المسبق لهم لتولى مثل هذه المناصب، والذين كان يتأثر تعيينهم في مناصبهم بميولهم السياسية ومدى ولائهم للسلطات البريطانية. ومن ثم، كان هناك فجوة في الثقة بين قادة سلاح الطيران ممن تربوا في المدرسة الإنجليزية، وشباب القوة الجوية ممن انضموا إلى ذلك السلاح بعد إنشائه. وعلى ذلك، فلم تكن قيادة السلاح تعتبر المثل الأعلى لضباطه، سواء من ناحية الخبرة الجوية أو الانتماءات السياسية.

وخلاصة القول، فإن أدق ماوصف به موقف القوة الجوية المصرية آنذاك «أنها كانت تنقر -

بطريقة محزنة - إلى نظرة متفائلة، خلال الثلاث سنوات الماضية». وكان ذلك أبلغ تعبير عن حالة القوة الجوية، جاء في تقارير البعثة العسكرية نفسها (١).

(٣) رفع كفاءة القوة الجوية المصرية لتدعيم المجهود الجوي للحلفاء:

مع انتصار الحلفاء في العلمين، ومطاردتهم لقوات المحور حتى تونس في الشهور الأولى لعام ١٩٤٣، بدأ الموقف البريطاني في مصر يقوى مرة أخرى، الأمر الذي انعكس على القوة الجوية المصرية. فبدأت تقل حساسية السلطات البريطانية لاستخدام سلاح الطيران الملكي المصري في دعم المجهود الحربي للحلفاء.

ومن ثم، بدأ موقف القوة الجوية المصرية يتحسن تدريجياً، اعتباراً من شهر مارس ١٩٤٣، عندما ظهر لقيادة القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط - نتيجة للموقف العسكري - أنه سيكون مناسباً تجهيز الأسراب الثانية والسادسة قتال (المصرية) بطائرات ومعدات القوات الجوية الملكية (البريطانية) في مصر، لتوفير القوى البشرية البريطانية (٢).

وفي مؤتمر القادة الجوين الذي عقد بقيادة القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط في ٢٢، ٢٣ مارس ١٩٤٣، أكد قائد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط على دقة موقف القوى البشرية البريطانية.

وطبقاً لتعليماته فإنه يجب بذل الجهود لإحلال أفراد سلاح الطيران الملكي المصري محل وحدات القوات الجوية الملكية في الدفاع الثابت عن الدلتا (٣). وفي ذلك المؤتمر اتُخذت القرارات التالية (٤):

(أ) إعداد خطة في شهر يوليو ١٩٤٣ لتطبيق سري بالونات في منطقة القناة بواسطة أفراد سلاح الطيران الملكي المصري.

(ب) عمل الترتيبات اللازمة لتطبيق رف الأرصاد في المأظرة بواسطة الطيارين وأطقم الصيانة المصريين. واستخدام بعض عمال اللاسلكي المصريين مع القوات البريطانية.

Air 2/ 2768, 33B, op. cit., p.2. (١)

Air 2/ 2769, 2B, Half - Yearly Report No. 16 on the Royal Air Force, May to October 1944, p.2. (٢)

Air 2/ 2768, 2B, Half - Yearly Report No. 16 on the Royal Egyptian Air Force, May to October 1944. p. 2. (٣)

Air 2/ 2768, 36B, op. cit., p. 6. (٤)

(ج) قيام بعض الطيارين المصريين بالاشتراك مع المجموعة ٢١٦ فى نقل الطائرات من وروش الإصلاح فى مصر إلى مناطق العمليات والعودة بالطائرات التى تحتاج إلى إصلاح بالوروش. والاستعانة فى ذلك بالطيارين المصريين الحاصلين على نورات تدريب القتال فى وحدات القوات الجوية الملكية.

ولما كانت حكومة الوفد تعاني فى الشهور الأولى لعام ١٩٤٢ أزمة سياسية مع الملك - الذى كان يحاول استقلال ما جاء فى الكتاب الأسود لإقالة الوزارة - فقد كان النحاس فى ذلك الوقت فى أمس الحاجة إلى تبييد السلطات البريطانية فى مواجهة الملك. وهو ما استدعى قيام السفير البريطانى بمقابلة الملك عصر يوم ١٤ أبريل ١٩٤٢، ليطلب منه «أن يمنح النحاس باشا رئيس الوزراء فرصة تبرئة ساحته وساحة حكومته من الادعاءات الواردة فى الكتاب الأسود»^(١).

بل أن تشرشل أصدر تعليماته إلى السفير البريطانى باستخدام القوة مرة أخرى لفرض حكومة الوفد على الملك، إذا اقتضت الضرورة ذلك^(٢).

ومن ثم، فلم تكن حكومة الوفد آنذاك فى الوضع الذى يجعلها تعترض، حتى لو أرادت، على مانوته وقررت قيادة القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط تجاه سلاح الطيران الملكى المصرى، دون الرجوع إليها.

إذ تم فى الشهر نفسه - تنفيذاً لذلك المخطط - عمل الترتيبات اللازمة لتدريب أعداد كبيرة من القوة الجوية المصرية فى وحدات تدريب القتال والمنشآت التعليمية البريطانية الأخرى، فضلاً عن كلية الأركان بالشرق الأوسط.

وقد بلغ ما تم تأهيله فى وحدات تدريب القتال حتى ٣١ أكتوبر ١٩٤٤ واحداً وتسعين من رجال سلاح الطيران الملكى المصرى، وأحد عشر ضابطاً فى كلية القيادة والأركان، وكذا

(١) محسن محمد، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٣٩.

أربعة ضباط كمدرسين للهجوم الجوي، فضلا عما تم تأهيله في المنشآت التعليمية الأخرى^(١). كما عُقد في شهر يوليو من العام نفسه مؤتمرٌ في مقر رئاسة البعثة العسكرية، تقرر فيه عودة أفراد سلاح الطيران الذين تم إبعادهم إلى الجيش نتيجة للأحداث السياسية وقت أزمة العلمين^(٢).

وصاحب هذا النشاط البريطاني المكثف لتوفير القوى البشرية المدربة لتدعيم مجهودها الحربي، نشاط آخر لتزويد المقاتلات المصرية بطائرات بديلة عن الجلاديتور، التي تم سحب سربها من خدمة الدفاع الجوي لسوء حالتها الفنية بعد أن قضت بالعراء أكثر من عامين.

وعلى ذلك، سُلّم إلى سلاح الطيران الملكي المصري أول دفعة من طائرات «توماهوك Tomahawk» الأحداث، وإن كان بطل استخدامها في المقاتلات البريطانية آنذاك، على سبيل الإعارة في أبريل ١٩٤٣. وفي شهر مايو من العام نفسه تم تشكيل ثالث أسراب المقاتلات في القوة الجوية المصرية من تلك الطائرات^(٣).

إلا أن الحكومة بتعاقدتها على شراء سرب من طائرات الهاريكين ٢ سى لإعادة تسليح السرب الثاني، أوقفت عملية إحلال طيارى ذلك السرب في أحد الأسراب البريطانية. وإن كان ذلك لم يحرم القيادة البريطانية من الاستفادة بجهود ذلك السرب. وبدلاً من أن تستخدم أفرادها فقط في دعم جهودها، فإنها استخدمت السرب بكامل قوته من الطيارين والطائرات في تدعيم مجهودها الحربي، وهو ماوفر عليها طائراتها بطبيعية الحال واستهلك الطائرات المصرية.

ومن ناحية أخرى، فإن الجناح الجوي بالبعثة بذل جهوده في سلاح الطيران الملكي المصري ليتواءم مع مخططات القيادة الجوية البريطانية في مصر، سواء من ناحية التنظيم والتسليح أو من ناحية الاستخدام.

ففي لقائه مع وزير الدفاع المصري في أغسطس ١٩٤٣، نجح قائد اللواء الجوي «شيك» في إقناع الوزير بعدة مقترحات صدّق عليها الأخير، تتلخص فيما يلي^(٤):

(أ) استمرار استخدام المقاتلات المصرية – بعد إعادة تسليحها – في أعمال الدفاع الجوي تحت سيطرة قائد الدفاع الجوي عن شرق المتوسط.

Air 2/ 2769, 2B, op. cit., Appendix A. (١)

Air 2/ 2768, 36B, op. cit., p. 4. (٢)

Ibid., p.8. (٣)

Air 2/ 2768, 36B, op. cit., p.2. (٤)

(ب) إعادة تنظيم هيئة القيادة لسلاح الطيران الملكي المصري، والاستفادة بخريجي كلية القيادة والأركان البريطانية في الشرق الأوسط في هذا المجال.

(ج) مراجعة خطط الإنشاءات الخاصة بوحدة سلاح الطيران لتعديلها بما يتماشى مع احتياجات الطائرات الحديثة.

(د) إنشاء مستودع (ورش) صيانة وإصلاح الطائرات.

(هـ) مراجعة التعليمات الخاصة بإعداد تقديرات الميزانية.

(و) إعادة فتح مدرستي تدريب الطيران وميكانيكا الطائرات.

(ز) تشكيل السرية الجوية بالكلية الحربية الملكية لإمداد سلاح الطيران باحتياجاته من الضباط.

(ح) عسكرة المدنيين العاملين في سلاح الطيران.

(ط) إعداد قانون الخدمة والتعليمات التنظيمية الخاصة بسلاح الطيران.

ولم يكتف كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية بذلك، بل كتب في تقريره في أكتوبر عام ١٩٤٣ يستحث وزارة الطيران على إعادة تسليح أسراب المقاتلات المصرية بطائرات حديثة قائلاً: «كانت الأسراب الثانية والخامسة المجهزة بطائرات الجلاديتور تعمل تحت القيادة للعمليات للقوات الجوية الملكية (البريطانية) بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب. وشارك هذان السريان في العمليات بجانب أسراب القوات الملكية عام ١٩٤٠. كما اشتبك بعض الطيارين مع الطائرات الألمانية في منطقة السويس. ومع مضي الوقت، أعيد تسليح القوات الجوية الملكية بطائرات ومعدات حديثة. وأصبح من المستحيل على أسراب سلاح الطيران الملكي المصري التعاون بشكل كامل معها. واقترح الآن إعادة تسليح أسراب المقاتلات بسلاح الطيران الملكي

المصري واستخدمها مرة أخرى بجانب الأسراب البريطانية في الدفاع عن مصر»^(١).

كما طالب كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية بإعادة تسليح السرب الأول والخاص بالتعاون مع الجيش قائلاً: «والحقيقة أن اللايسنر التي سُلّحت بها الأسراب أصبحت قديمة وصعبة الصيانة لإبقائها في حالة صالحة... ومن المرغوب فيه إعادة تسليح الأسراب بطائرات حديثة للمحافظة على التقدم الذي تحقق بحضور دورات التدريب على القتال»^(٢).

أما السرب الرابع والذي كان مفروضاً أن يُسلّح بطائرات البلانهم، القاذفة الخفيفة فإنه فقد هويته كسرب قاذف، نظراً لأنه لم يكن ضمن اهتمامات قيادة القوات الجوية الملكية (البريطانية) في مصر أو وزارة الطيران. بل كانت الأخيرة ترى عدم تزويد مصر بطائرات هجومية، لتوفرها لدى القوات الجوية الملكية (البريطانية) في مصر من ناحية، ولدواعي أمن قواتها مستقبلاً من ناحية أخرى. ومن ثم، ظل ذلك السرب يفتقر إلى الطائرات والمعدات اللازمة لمهمته، مما دعا في النهاية إلى تحويل بعض طياريه إلى أسراب القتال^(٣).

ومع نهاية عام ١٩٤٢ بدأت تظهر ثمار خطة الإصلاح البريطانية والتي ماكان يعيها سوى تركيزها على ما يفيد جهود الحلفاء فقط. فقد تحسن موقف سلاح الطيران نسبياً، سواء من ناحية التدريب أو التسليح فقد تم استكمال تسليح السرب السادس بطائرات التوماهوك وأعيد تسليح السرب الثاني بطائرات الهاريكين ٢ سى. وأصبح سلاح الطيران الملكي المصري يتكون من تسعة أسراب، منها ستة أسراب قتال (٣ مقاتلات، سرب تعاون، سرب قاذف، سرب مواصلات) وثلاثة أسراب تدريب. ووصلت قوتها البشرية إلى ٢٦٢٨ فرد (منهم ١٢٨ ضابطاً بما فيهم الضباط غير الطيارين، ٣٠ من ضباط الصف الطيارين).

ومع بداية عام ١٩٤٤، استمر حضور أفراد سلاح الطيران المصري لدورات تدريب وبورات أركان الحرب والقيادة والإدارة الصغرى، والدورات الخاصة بالشؤون الإدارية والفنية في وحدات ومعاهد القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط. كما استمر تحسن مستوى التدريب والروح المعنوية، نتيجة لكثافة التدريب، والاشتراك في مهام العمليات. وكانت النتيجة مذهلة على

Ibid., p. 2.

(١)

Ibid., p. 7.

(٢)

Ibid., p. 8.

(٣)

حد قول قائد اللواء الجوي «شيك»، كبير ضباط الطيران بالبعثة^(١).

ومن الناحية التنظيمية فقد أحرز إعداد قانون الخدمة والتعليمات التنظيمية لسلاح الطيران الملكي المصري تقدماً كبيراً. إلا أن عملية إعادة تنظيم هيئة القيادة لسلاح الطيران كانت تسير ببطء، لأن اللواء حسنى طاهر مدير السلاح كان له رأي آخر. فقد وافق على تنفيذ التنظيم الذى اقترحت به البعثة العسكرية بالنسبة للأقسام المتعلقة بالطيران (عمليات وتدريب)، أما الأقسام الإدارية فى مخطط تنظيم هيئة القيادة، فقد رأى تأجيل تشكيلها حتى يثبت نجاح الأقسام المتعلقة بالطيران.

وهذا الموقف من مدير سلاح الطيران، يعكس بعض أنواع المشاكل التى واجهتها القوة الجوية المصرية فى سنواتها الأولى، عندما كان يتولى قيادتها كبار ضباط الجيش بون تأهيل أو خبرة سابقة بها.

فقد غاب عن ذهن مدير سلاح الطيران يومئذ - نتيجة لعدم درايته بطبيعة عمل وخصائص السلاح الذى يقوده - أن نجاح أعمال الطيران، سواء فى جوانبه العملية أو التدريبية، يتوقف بدرجة كبيرة على ما نسميه اليوم بالتأمين الإدارى والفنى. وهو ما يقع فى مسئولية أقسام هيئة القيادة التى رأى تأجيل تشكيلها. وبالتالي، فما كان يمكن لأقسام هيئة القيادة المسئولة عن جوانب الطيران، أن تقوم بعملها بنجاح مع تخلف الجوانب الإدارية والفنية. وبعد أن تعطل تنفيذ التنظيم الجديد لهيئة القيادة أكثر من ستة أشهر، وافق مدير سلاح الطيران فى النهاية على تنفيذ خطط التنظيم بشكل كامل.

ولم يقتصر التحسن خلال عام ١٩٤٤ على نواحي التدريب والتنظيم، بل شمل أيضاً جوانب التسليح. فقد رُؤد السرب الأول بطائرات الهاريكين وحقق مستوى رائعاً من التقدم، وأشادت به تقارير وحدات القوات الجوية الملكية (البريطانية) والجيش - على حد قول قائد اللواء الجوي «شيك». كما وصل السرب الثانى فى فبراير ١٩٤٤ إلى المرتبة والمستوى المعمول بهما فى القوات الجوية الملكية البريطانية^(٢).

Air 2/ 2769, 1B, Half - Yearly Report No. 15 on the Royal Egyptian Air Force, October 1943 to April 1944, (١)

p. 1.

Ibid., pp. 5 - 6.

(٢)

كما أضيف للسرب الثالث (مواصلات) ثلاث طائرات «أنسن». أما السرب الرابع (قاذفات) فقد زُود بست طائرات أنسن أخرى لأغراض التدريب والقيام بدوريات مقاومة التهريب^(١).

وعلى الجانب السلبي فقد بات بالفشل الجهود المصرية المجددة لتسليح السرب الرابع بطائرات «الموسكيتو»^(٢) وبشراء عشر طائرات «هارفارد» للتدريب المتقدم. الأمر الذي دفع الحكومة المصرية لقبول عرض بريطاني لشراء ٢٥ طائرة «مايلزماستر»، كانت مجمدة في أحواض السفن بالإسكندرية في طريقها إلى تركيا.

أما عن استخدام وحدات وأفراد القوة الجوية المصرية لصالح المجهود الحربي للحلفاء، وقيامهم بأعمال وحدات القوات الجوية الملكية، فقد تزايد ذلك الاستخدام، سواء داخل مصر أو خارجها - على حد قول كبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية^(٣).

فبالإضافة إلى توسيع جهود رجال سلاح الطيران الملكي المصري في أسراب البالونات ورف الاستطلاع والمجموعة ٢١٦ لنقل طائرات الحلفاء ما بين مسارح العمليات في شمال أفريقيا وأوروبا والقاعدة البريطانية في مصر، فقد وُضع السرب الثاني تحت قيادة قائد المجموعة ٢١٩ البريطانية. وأعيد تمركز السرب إلى مطار إيدكو - الذي كانت تحتله بعض الوحدات الجوية البريطانية - في ٢ فبراير ١٩٤٤.

ويصف كبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية مستوى وسلوك هذه الوحدات آنذاك بقوله: «لقد كان مظهر وسلوك أفراد سلاح الطيران الملكي المصري ومستوى تدريبهم مفاجأة للقوات الجوية الملكية (البريطانية) التي رحبت بوجودهم، وقدمت لهم كافة المساعدات، وتحدثت عنهم تقارير القوات الجوية الملكية (البريطانية) وعن المهام التي قاموا بها حتى ذلك التاريخ»^(٤).

واستمر السرب الثاني يعمل في حماية قوافل الحلفاء ودوريات الدفاع الجوي من مطار إيدكو أولاً ثم من مطار مرسى مطروح بعد ذلك، إلى أن أعيد تحت القيادة المصرية بعد أن تاكلت طائراته من الصدأ.

Air 2/ 2769, 2B, op. cit., p.1.

(١)

Ibid., p. 3.

(٢)

Ibid., p.1.

(٣)

Air 2/ 2769, 1B, op. cit., p.6.

(٤)

أما السرب السادس والذي ابتلى بطائرات التوماهوك العتيقة، فلم يُقَرَّر له العمل مع القوات الجوية الملكية (البريطانية) كالسرب الثاني، نظراً لإيقاف طيران هذا الطراز فوق البحر لميوب فنية في محركه. كما استمرت صلاحية هذا السرب في تدهور رغم الإشراف الفني البريطاني على صيانتها، حتى توقف تماماً عن الطيران في النصف الثاني من عام ١٩٤٤، دون أن يقدم شيئاً مفيداً لسلح الطيران الملكي المصري، أو حتى للقوات الجوية الملكية البريطانية، والتي أصدرت تعليماتها الفنية بإيقاف طيران ذلك الطراز.

وكانت النتيجة تعطل طياري ذلك السرب وحرمانهم حتى من التدريب^(١).

ويمكن القول إن حكومة الوفد - أثناء حكمها خلال الحرب - أسلمت زمام سلاح الطيران الملكي المصري إلى البعثة البريطانية من ناحية وقيادة القوات الجوية الملكية من ناحية أخرى. ورغم حرصها على نمو القوة الجوية المصرية، إلا أن حرصها على إرضاء السلطات البريطانية كان أكبر، إلى الحد الذي شلت فيه تلك القوة، وشنت نخبة من رجالها المدربين والوطنيين لإرضاء السلطات البريطانية عام ١٩٤٢. ولم ينقذ سلاح الطيران من ذلك المصير التمس إلا حاجة القيادة الجوية البريطانية لجهود الطيران المصري لدعم مجهودها الحربي.

ويرى الدكتور عبد الوهاب بكر، أن سياسة التعاون التي كانت تنتهجها حكومة الوفد - والتي وصلت إلى حد المساندة وتنفيذ أكثر مما هو منصوص عليه في معاهدة ١٩٣٦ - يعود إلى اعتراف النحاس باشا بصنيع البريطانيين نحوه، وأن حكومة الوفد في مسلكها هذا لم تكن تقوم بدور الحكومة الوطنية، أو حكومة الشعب التي ينتظر منها أن تتأوى البريطانيين، أو تحارب وجودهم في البلاد عامة وفي الجيش خاصة^(٢).

وقد يكون الدكتور عبد الوهاب بكر على حق بالنسبة لما جاء في تحليله لدوافع حكومة الوفد، إلا أنه من الواضح أن الاعتراف بالجميل لم يكن الدافع الوحيد لتلك الحكومة تجاه السلطات البريطانية، سواء على المستوى السياسي أو العسكري.

فقد كان مصطفى النحاس، وهو أبو المعاهدة، يرى أن التزام مصر بتنفيذ المعاهدة نصاً

Air 2/ 2769, 2B, op. cit., p. 7.

(١)

(٢) بكر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٥.

وروحاً خلال الحرب، هو المدخل الصحيح لطلب تعديلها أو إلغائها بعد انتهاء الحرب، وهو ما طالب به فعلاً خلال الحرب وبعدها، ونفذه من جانب واحد في أول حكومة له بعد الحرب، عندما لم يجد تجاوباً من الحكومة البريطانية تجاه مطالب مصر القومية.

فعمد الشهور الأولى لوزارته الخامسة أجرى النحاس اتصالاته مع السفير البريطاني والوزراء البريطانيين لاستصدار إعلان من الحكومة البريطانية بخصوص نواياها لتعديل المعاهدة بعد الحرب. إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح^(١).

كما لم يكن منطقياً، وهو رئيس الوزراء الذي وقع المعاهدة، أن يناوئ الدولة التي تحالف معها، عند أول اختبار حقيقي للمعاهدة، وأثناء قيام تلك الدولة بالدفاع عن مصالحها وعن مصر في الوقت نفسه، لأن ذلك من شأنه أن يعرقل الهدف الذي كان يسعى إلى تحقيقه. ومن ثم، كان رد الفعل عنيفاً من حكومة الوفد تجاه النشاط السري في القوة الجوية المصرية للاتصال بالبحر عام ١٩٤٢. فلم تكن الحكومة آنذاك على استعداد لأي شيء يمكن أن يحدد بها عن أهدافها، الأمر الذي يتعارض مع مذهب إليه الدكتور عبد الوهاب بكر في الشق الثاني من تحليله.

واعتقد أن حكومة الوفد خلال الحرب، وإن كانت قد توسعت في تعاونها مع السلطات البريطانية بأكثر مما تطلبه المعاهدة كبديل عن إعلان الحرب، فإنها كانت تنطلق من منظور وطني، إلا أنه كان لها أسبابها ورؤيتها الخاصة في معالجة القضية المصرية. والتي كانت تلخص في أن الالتزام المصري بتنفيذ معاهدة ١٩٣٦، ومساندة الطغاة وتقديم التسهيلات اللازمة لهم، وتأمين قاعدتهم في مصر، من شأنه أن يجعل لمصر صوتاً مسموعاً لدى الحكومة البريطانية. فضلاً عن أن حكومة الوفد كانت ترى أنه بمساندتها لبريطانيا، فإنها تساند قضية الديمقراطية ضد الفاشية، وهو ما يؤمن به الوفد وصرح به النحاس نفسه^(٢).

٣ - أثر سياسة إعلان الحرب:

عندما شكلت وزارة أحمد ماهر (الأولى) في ٨ أكتوبر ١٩٤٤، على أثر إقالة حكومة الوفد، كان الحلفاء يسيرون قديماً نحو تحقيق النصر بعد أن خرجت إيطاليا من الحرب وأطبقت قوات

(١) محسن محمد، المرجع المشار إليه، ص ٢٥٠ - ٢٥٢.

(٢) رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨، ص ٢٢٨.

الطفاء على ألمانيا من كل جانب، وإذا لم تكن بريطانيا قلقة آنذاك تجاه أى تهديد خارجي لقاعدتها العسكرية في مصر. وإذا لم تجد ما يبرر تدخلها لمساندة حكومة النحاس باشا، عندما استغل الملك غياب السفير البريطاني في إجازته وأقال حكومة الوفد.

وصرح أحمد ماهر منذ يومه الأول أنه مؤيد لسياسة التفاهم مع بريطانيا ومنفذ لمعاهدة ١٩٣٦، كما أعلن في خطبة المرش أن حكومته تواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف التي تريطها ببريطانيا العظمى^(١).

إلا أن ما أعلنه أقطاب الحلفاء في فبراير ١٩٤٥ - بعدم اشتراك أى دولة في مؤتمر سان فرانسيسكو لتكوين الأمم المتحدة، مالم تكن تلك الدولة قد أعلنت الحرب على دول المحور قبل أول مارس ١٩٤٥، جعل مسألة إعلان مصر الحرب تطفو على السطح مرة أخرى بعد أن قاربت الحرب على نهايتها. وقد كانت كل الحكومات المصرية السابقة منذ إعلان الحرب تتفد سياسة تجنب مصر ويلات الحرب بدرجات متفاوتة من التعاون مع قوات الحلفاء، رغم العمليات الحربية التي دارت على أراضيها واشتركت بعض قواتها في جزء منها.

ولما كان أحمد ماهر نفسه من دعاة دخول مصر الحرب منذ البداية، فقد رأى ضرورة إعلان مصر الحرب حتى لا يقعها ذلك عن الاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو. ونظراً لعلمه أن أغلب فئات الشعب تعارض اشتراك مصر في الحرب حتي ولو كان شكلياً، فقد رأى أنه يجب التمهيد لهذا الرأي حتى يقبله الساسة المصريون والرأي العام في البلاد. فدعا إلى تشكيل لجنة سياسية من أهل الرأي في مصر على خلاف ميولهم لبحث الموضوع^(٢).

وعقدت هذه اللجنة - التي قاطعها الوفد - اجتماعات كثيرة، اتفقت بعدها على ضرورة اشتراك مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو، ووجب على مصر لذلك إعلان الحرب، وهو ماوافق عليه مجلس الوزراء عندما نقل إليه أحمد ماهر رأى اللجنة السياسية. ونظراً لأن إعلان الحرب على دول المحور بعد أن بعد مسرّح تلك الحرب وتهديدها عن مصر لا تعتبر إعلاناً لحرب دفاعية، فقد تقرر عرض الأمر على البرلمان^(٣).

(١) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (ط ٢: القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٢.

(٢) هيكل، ملوكات في السياسة المصرية، ص ٢٥٧.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٥٨.

وعندما شكلت وزارة محمود فهمي النقراشي فور اغتيال الدكتور أحمد ماهر، في نفس اليوم الذي ألقى فيه بيان الوزارة في البرلمان بشأن إعلان الحرب، جاء تشكيل الحكومة الجديدة من نفس أعضاء الوزارة السابقة باستثناء رئيسها بطبيعة الحال. ومن ثم، لم تتغير سياسيتها تجاه إعلان الحرب، والتي وافق البرلمان على إعلانها في اليوم التالي لاغتيال الدكتور أحمد ماهر.

ولم تنقُض سوى شهور قليلة على تشكيل حكومة النقراشي، حتى انتهت الحرب العالمية الثانية باستسلام ألمانيا في مايو ١٩٤٥، وأُقيمتها اليابان في أغسطس من العام نفسه. وبذلك أُسدل الستار على آخر فصول السياسة المصرية تجاه تلك الحرب.

وقد انعكس كل من الموقف العسكري وسياسة الحكومة المصرية خلال تلك الفترة على القوة الجوية المصرية في اتجاهين هما:

(أ) إعادة تسليح بعض أسراب سلاح الطيران الملكي المصري.

(ب) استخدام الوحدات الجوية لصالح المجهود الحربي للحلفاء.

فالنسبة للاتجاه الأول، فقد اتخذت حكومة أحمد ماهر سياسة مغايرة لما كانت تتبعه حكومة الوفد، حيث اتصفت هذه السياسة بالتشدد حيال التأخير في الإمداد بالأسلحة والتلويح بالجوء إلى مصادر بديلة للحصول على السلاح^(١).

ولما كانت شركة «كيرتس - رايت Curtiss - Wright» الأمريكية قد فتحت لها مكتباً في مصر، وبدأت في الاتصال بمدير سلاح الطيران في أواخر عهد وزارة النحاس، فقد خشيت السلطات البريطانية أن تتجه الحكومة المصرية إلى مصادر التسليح الأمريكية، خاصة وأن أسعارها كانت أقل بدرجة كبيرة^(٢).

ومن ثم، بدأت سياسة التشدد تجاه مطالب التسليح - والتي اتبعتها حكومة أحمد ماهر في ظل المنافسة الأمريكية الجديدة - تؤتي ثمارها. ففي يناير ١٩٤٥ وافقت القوات الجوية الملكية على إعادة سلاح الطيران الملكي المصري عشر طائرات هاريكن ٢ سي، تم إعادة تسليح

(١) بكر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٦.

Air 2/ 2769, 2B, op. cit., p.3.

(٢)

السرب الأول بسبع منها، وأعلى السرب السادس الثلاثة الأخرى، حتى يمكن لطياريه الاستمرار في التدريب بعد أن تم إرسال طائراته إلى مستودعات الخردة في نوفمبر ١٩٤٤^(١).

كما تم شراء ٢٠ طائرة «سبيتفاير Spitfire 5B»، في فبراير ١٩٤٥، كانت الحكومة البريطانية قد وافقت على بيعها في عهد وزارة النحاس من حيث المبدأ، إلا أنها لم تحدد موعداً لتسليمها آنذاك^(٢).

وعلى حد قول كبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية: «كان لتزويد سلاح الطيران الملكي المصري بطائرات الهاريكين والسبيتفاير تأثيره المضاد على الدعاية الأمريكية، كما كان له تأثيره على قناة إمداد سلاح الطيران الملكي المصري بالمعدات الأمريكية^(٣)».

كما أدت المنافسة الأمريكية وضغط الحكومة المصرية إلى دفع كبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية إلى التوصية بشدة «بضرورة السماح بإمداد سلاح الطيران الملكي المصري بطائرات حديثة مناسبة بسعر مخفض مما تستغني عنه وحدات القوات الجوية الملكية^(٤)»، لإعادة تسليح الأسراب الرابعة (قاذفات) والسادسة (مقاتلات).

كما وافقت قيادة القوات الجوية البريطانية على تسليم مطار حلوان إلى سلاح الطيران الملكي المصري للتخفيف من حالة التكدس في مطار الماطة، والذي كان يتمركز به كل وحدات سلاح الطيران الملكي المصري عدا السرب الذي يتناوب خدمة الدفاع الجوي في أرض هبوط السويس.

هذا من ناحية إعادة التسليح، أما من ناحية استخدام سلاح الطيران، فإنه رغم إعلان مصر الحرب واستعداد حكومتها أحمد ماهر، والنقراشي للتعاون الكامل مع القوات البريطانية، واستمرار استخدام القوة الجوية المصرية في ماكانت تقوم به من مهام على عهد حكومة

Air 2/ 2769, 3B, Half - Yearly Report No. 17 on the Egyptian Air Force, November 1944 to April 1945, (١)

p. 2.

Idem. - Air 2/ 2769, 2B, op. cit., p.2. (٢)

Air 2/ 2769, 3B, op. cit, P.3. (٣)

Idem. (٤)

الوفد، إلا أن انكماش المجهود الحربي للحلفاء في الشرق الأوسط، جعل مجال التعاون بين سلاح الطيران الملكي المصري والقوات الجوية للحلفاء يتضاؤل تدريجياً^(١).

ففي نوفمبر ١٩٤٤ تم حل أسراب البالونات في منطقة القناة والاسكندرية، كما تم سحب السرب الثاني من مرسى مطروح إلى الاسكندرية، ثم أعيد نهائياً تحت السيطرة المصرية في فبراير. ولم يتبق في المجهود الحربي للحلفاء سوى أفراد رف الأرصاء رقم ١٤١١، والطيارين العاملين في نقل الطائرات ما بين مسرح العمليات في أوروبا والقاعدة البريطانية في مصر ضمن المجموعة ٢١٦^(٢).

ومن ذلك نرى أن سياسة إعلان الحرب لم تؤثر كثيراً سواء على بناء القوة الجوية المصرية أو استخدامها، حيث كانت الحرب على وشك الانتهاء بانتصار الحلفاء. أما التحسن الذي حدث في تسليح السربين الأول والثاني من القوة الجوية المصرية، فيعود إلى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس جديد لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، بكثير مما يعود لسياسة إعلان الحرب التي اتبعتها مصر منذ بداية عام ١٩٤٥.

فقد كان ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى منافسة للحليفة بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، يهدد المصالح البريطانية التقليدية في المنطقة. ولما كانت بريطانيا تعلم بأنطامع الولايات المتحدة في بترول منطقة الشرق الأوسط وأسواقه، فقد كانت أكثر استعداداً لتلبية مطالب التسليح المصري، خوفاً من المنافسة الأمريكية، وهو ما نجحت في استغلاله الحكومة المصرية آنذاك.

وبإسداد الستار على آخر فصول الحرب العالمية الثانية في أغسطس ١٩٤٥، فإن حصاد القوة الجوية المصرية في نهايتها كان هزئياً. فسلاح الطيران الملكي المصري الذي كان يملك مائة وإحدى وثمانين طائرة في نهاية الحرب أضطر إلى تكهين ست وتسعين طائرة منها لقدمها وعدم صلاحيتها من ناحية، وعدم وجود قطع غيار لها من ناحية أخرى^(٣).

Ibid., P.1.

(١)

Idem.

(٢)

Air 2/2769, 13, Half-Yearly Report No. 18 on the Egyptian Air Force, May to October 1945, P.9.

(٣)

والسرب الأول الذي تم تزويده في أوائل عام ١٩٤٥ بطائرات الهاريكن ٢سى، والذي قالت عنه تقارير البعثة البريطانية «إن مستوى تدريب العمليات لهذا السرب أصبح رائعاً بالمقارنة بالأسراب المماثلة في القوات الجوية الملكية»^(١)، انكمش عمله وتدريبه لنقص الطائرات الصالحة وقطع القيار^(٢).

أما السرب الثانى مقاتل، والذي سلحته حكومة الوفد بثمانى عشرة طائرة هاريكن ٢سى فى نهاية عام ١٩٤٢، وامتدحت سلوكه، ومستوى تدريبه الممتاز التقارير البريطانية عام ١٩٤٤^(٣)، كانت طائراته جامحة على الأرض لا تستطيع الحراك. وتوقف السرب عن الطيران منذ أبريل ١٩٤٥، نتيجة لتآكل هيكل الطائرات من الصدأ - الذى تعرضت به بسبب رطوبة البحر - أثناء حمايتها لقوافل الحلفاء البحرية^(٤). وفى النهاية تم تكهين طائرات السرب فى خريف ١٩٤٥^(٥).

وكان نصيب السرب الخامس المقاتل أسوأ حظاً. فقد كان ذلك السرب فى حكم المحلول. وتم تكهين طائراته الجلايتور العتيقة عام ١٩٤٥، بعد أن توقف أغلبها عن الطيران. وبقي السرب قائماً من الناحية النظرية فقط، حتى يمكن اعتماد الميزانية اللازمة لطائراته وطياريه^(٦).

أما السرب السادس - آخر ما شكل من أسراب القتال - فكان أوفر حظاً. حيث كوفىء طياروه على صبرهم الطويل ومعاناتهم مع طائرات التوماهوك، بإعادة تسليح السرب بطائرات «سيفتير ٥ب»، والتي تسلمها سلاح الطيران فى ٥ يونيو ١٩٤٥^(٧).

Air 2/2769, 3B, op. cit., P.1 (١)

Air 2/2769, 3B, op. cit., P.4 (٢)

Air 2/2769, 3B, op. cit., P.6 (٣)

Air 2/2769, 15A, Half-Yearly Report No. 19 on the Royal Egyptian Air Force, November 1945 to April 1946, P.6. (٤)

Air 2/2769, 13, op.cit., P.9 (٥)

Ibid., p.6. (٦)

Idem. (٧)

كما تحسن موقف السرب الرابع - الذي تحولت مهمته إلى الاستطلاع العام بدلاً من قذف القنابل - بعد تزويده بست طائرات أنسن تم تجهيزها بشكل جيد خلال عام ١٩٤٥. وبدأ السرب تدريبه على رحلات الملاحة الطويلة (١).

وَزُوِدَ السرب الثالث (مواصلات) بثلاث طائرات أنسن جديدة أيضاً. وشكل رف جديد من الطائرات المخصصة للملك بعد إمدائه طائرتين إضافيتين، أحدهما "أنسن ١٢" من القوات الجوية الملكية، والثانية من طراز "داكوتا" أهداها له الوزير المفوض الأمريكي (٢).

كان ذلك موقف الأسراب الستة، التي كانت تشكل القوام الرئيسي للقوة القتالية لسلاح الطيران الملكي المصري في نهاية عام ١٩٤٥. ولم تكن أسراب التدريب الثلاثة بمدرسة تدريب الطيران بأفضل حالاً من سابقتها. فقد أدى نقص الطائرات في سرب التدريب المتقدم إلى «إجراء كل من التدريب المتوسط والنهائي على القليل المتيسر من طائرات المايلز ماستر» (٣)، والتي كانت مخصصة أصلاً للتدريب المتوسط.

ولم تعفى سوى شهور قليلة على نهاية الحرب حتى «تفاقم النقص الحاد في طائرات سلاح الطيران الملكي المصري بتوقف كل طائرات المايلز ماستر في نوفمبر ١٩٤٥، نتيجة للأعطال الفنية. وتبع ذلك توقف كل طائرات الأنسن في شهر ديسمبر، حتى يتم إجراء تعديل رئيسي لها في الأجحة يحتاج إلى ٦٠٠ ساعة عمل/رجل» (٤). وهو ما جعل كبير ضباط الطيران بالبعثة نفسه يشعر بالحرج، بسبب كثرة العيوب الفنية فيما تبنيه بلاده لمصر من طائرات. وكانت النتيجة الطبيعية لتلك الأعطال والعيوب الفنية هو «توقف التدريب المتوسط عن الطيران اعتباراً من نوفمبر ١٩٤٥، لتزايد الخلل في طائرات المايلز ماستر، التي توقفت تماماً عن الطيران» (٥)، الأمر الذي أدى إلى تدريب طلبة القسم المتوسط على طائرات «الماجستر»

Idem. (١)

Air 2/2769, 3B, op. cit., P.8 (٢)

Air 2/2769, 3B, op. cit., P.3 (٣)

Air 2/2769, 3B, op. cit., P.1 (٤)

Ibid., P.4. (٥)

الخاصة بالتدريب الابتدائي، حتى يتمكنوا من الاستمرار في الطيران. إلا أن الموقف كان غير مُرضٍ على الإطلاق - على حد قول كبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية.

كان ذلك هو حصاد السياستين المصرية والبريطانية تجاه القوة الجوية المصرية منذ إبرام المعاهدة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ففي بداية الأمر، حالت الأعباء المالية التي فرضتها المعاهدة من ناحية، والتواء السياسة البريطانية من ناحية أخرى، دون تزويد القوة الجوية المصرية بالكم والنوعية الحديثة من الطائرات والعناد اللازمين لتطوير بنائها، كما كانت تطمح الحكومة المصرية آنذاك.

وعندما تصاعدت الأزمة الدولية في أوروبا قبل الحرب، وأحست السلطات البريطانية بحاجتها إلى القوات المسلحة المصرية، شجعت خطط التوسع في تلك القوات رغم المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد.

ولما عجزت موارد البلاد عن تلبية مطالب تلك الخطط، استسلمت الحكومة المصرية لمطالب البعثة والسلطات البريطانية في التركيز على الوحدات التي تحتاجها القوات البريطانية، مثل المقاتلات، بأكثر مما كان في خططها، في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة البريطانية تزويد سلاح الطيران الملكي المصري بسرب القاذفات الذي توفرت اعتماداته، وتم إعداد الطيارين والمنشآت اللازمة لاستقباله، وكذا طائرات النقل والتدريب المتقدم التي كانت القوة الجوية المصرية في أمس الحاجة إليها.

وعندما قامت الحرب واتبعت الحكومات المصرية المتتالمة سياسة «تجنب البلاد ويلات الحرب»، لم تمنع تلك السياسة من استخدام القوة الجوية المصرية في تدعيم الجهود العربية للحلفاء، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تضن بإمداد تلك القوة بما تحتاجه من قطع الغيار واستعاض خسائرها من الطائرات إلا عندما تشتت حاجتها إليها.

بل ووصل الأمر - كما رأينا - إلى نهب مخزون قطع الغيار والمعدات المصرية تحت سمع ويصر حكومة الوفد، التي شلت القوة الجوية المصرية وشنت طيارها المدربين إكراً للحليفة

بريطانيا، حتى لا يُفسد عليها طيارو تلك القوة سياسة التعاون وتأمين القاعدة البريطانية التي كانت تمارسها.

وعندما قررت حكومة أحمد ماهر إعلان الحرب قُرب نهايتها، لم يفد ذلك كثيراً في تدعيم القوة الجوية المصرية التي استنزفت وحداتها خلال تلك الحرب، والتي شارفت على نهايتها. حيث قلت آنذاك حاجة القوات الجوية الملكية (البريطانية) إلى جهود سلاح الطيران الملكي المصري. ولم تنجح حكومة أحمد ماهر إلا في انتزاع بعض مخلفات القوات البريطانية لتسلح بها سربين من سلاح الطيران الملكي المصري. وحتى هذه المخلفات ماكانت تحصل عليها، لولا دخول الولايات المتحدة كمنافس جديد لبريطانيا في الشرق الأوسط مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكان الحصاد الإيجابي الوحيد للدور الذي قامت به القوة الجوية المصرية في تلك الحرب، هو الخبرة الكبيرة والثقة بالنفس، التي اكتسبها رجال القوة الناشئة وخاصة طيارى القتال، الذين شاركوا بأكبر نصيب في تلك الحرب، والتي بنهايتها بدأت مرحلة جديدة من الصراع في تاريخ القوة الجوية المصرية.

الفصل الثالث

جذور الصراع

أثر السياسة المصرية والصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قرار تقسيم فلسطين

على بناء القوة الجوية للطرفين

(١٩٤٥ - ١٩٤٧)

أولاً: أبرز المتغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت على السياسة المصرية بعد الحرب.

ثانياً: تطور العلاقات المصرية - البريطانية وأثرها على تطور بناء القوة الجوية المصرية:

١- في ظل سياسة تأمين القاعدة.

٢- في ظل سياسة الدفاع المشترك.

٣- في ظل قطع المفاوضات والاحتكام إلى مجلس الأمن.

ثالثاً: تطور المشروع الصهيوني في فلسطين وأثره على تأسيس القوة الجوية الإسرائيلية:

١- تطور المشروع الصهيوني في فلسطين وبناء القوة العسكرية اليهودية.

٢- إنشاء البالاخ وجذور القوة الجوية الإسرائيلية.

رابعاً: السياسة المصرية في مواجهة المشروع الصهيوني وأثرها على تطور القوة الجوية المصرية:

١- مرحلة الدعم السياسي والمعنوي.

(من مؤتمر لندن ١٩٣٩ حتى مؤتمر بلودان ١٩٤٦)

٢- مرحلة الدعم السياسي والعسكري.

(من مؤتمر عالية في أكتوبر ١٩٤٧ إلى قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧)

الفصل الثالث

جذور الصراع

أثر السياسة المصرية والصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى قرار تقسيم فلسطين
على بناء القوة الجوية للطرفين
(١٩٤٥ - ١٩٤٧)

أولاً: أبرز المتغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت على السياسة المصرية بعد الحرب :

واجهت السياسة المصرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية عدة متغيرات سياسية وعسكرية، على المستويين الدولي والإقليمي، حيث انعكست هذه المتغيرات على سياسة الدول الكبرى تجاه منطقة الشرق الأوسط من ناحية وسياسة دول المنطقة تجاه بعضها من ناحية أخرى.

فعلى المستوى الدولي كان أبرز هذه المتغيرات، هو ظهور نظام وتوازن قوى جديد، بما أفرزاه من مؤسسات دولية كمنظمة الأمم المتحدة وتجمعات دولية كحلفي وارسو والأطلسي، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقطبين لهذا النظام.

أما على المستوى الإقليمي فكانت أبرز المتغيرات في منطقتنا من العالم تتلخص فيما يلي :

١- التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على ورائة مصالح ونفوذ القوى الاستعمارية القديمة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد ظهور البترول فيها.

٢- التطور الذي طرأ على السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، واتجاهها إلى التخفف من أعبائها الدفاعية في المنطقة بعد خروجها منهكة من الحرب، وتزايد اعتمادها اقتصادياً على الولايات المتحدة. الأمر الذي جعل للأخيرة صوتاً مسموعاً في السياسة

البريطانية، والتي أصبحت في حاجة مستمرة لتأييد الولايات المتحدة ودعمها لسياستها تجاه مستعمراتها ومناطق نفوذها.

٣- اتجاه الدول العربية إلى سياسة العمل المشترك بعد توقيع ميثاق جامعة الدول العربية.

وقد أفرزت تلك المتغيرات الدولية والإقليمية أهم عاملين أثرا على السياسة المصرية تجاه تطوير قواتها المسلحة بعد الحرب هما :

١- تطور العلاقات المصرية البريطانية من الثنائية إلى الدولية.

٢- تطور المشروع الصهيوني في فلسطين إلى قيام الدولة.

ثانياً : تطور العلاقات المصرية – البريطانية وأثرها على تطور بناء القوة الجوية المصرية :

١ - في ظل سياسة تاسيس القاعدة :

تفاوتت المبادرات وربود الفعل البريطانية تجاه جهود الحكومات المصرية لتطوير القوة الجوية – قرب نهاية الحرب وبعدها – تبعاً لتطور السياسة الدفاعية البريطانية في الشرق الأوسط من ناحية، والظروف السياسية التي تمر بها العلاقات المصرية – البريطانية من ناحية أخرى.

ففي عهد وزارة النقراشي – على أثر إعلان مصر الحرب في فبراير ١٩٤٥ – رُمي إعادة النظر في تنظيم القوات المسلحة المصرية بما يتفق مع الظروف المحيطة في ذلك الوقت^(١). وعلى ضوء خطاب وزير الدفاع الوطني إلى رئيس أركان حرب الجيش المصري في ١٨ مارس، قدم الأخير مشروعاً يتضمن اقتراحاته بصدد زيادة الجيش وإعادة تنظيمه وتسليحه خلال خمس سنوات مراعاة للظروف المالية للدولة ومقدرة بريطانيا على إمداد مصر بما يلزم لهذا المشروع من المهمات والأسلحة. وطلب رئيس أركان حرب الجيش من الوزير عرض

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة العربية – مكتب الوزير، مذكرة رئاسة أركان حرب الجيش عن التسليح

ومشروعات الترميز، ١٩ نوفمبر ١٩٤٧، ص ٣.

المشروع على مجلس الدفاع الأعلى، حتى إذا ما أقره قام رئيس أركان حرب الجيش بوضع التفاصيل اللازمة توطئة لعرضه على مجلس الوزراء^(١).

وقد بُنى ذلك المشروع على الفرضيات التالية^(٢):

(١) استمرار التحالف مع بريطانيا.

(٢) مسئولية القوات المصرية وحدها عن سلامة الدولة بما في ذلك قناة السويس.

(لحين وصول القوات الحليفة).

(٣) حسن التفاهم بين الدول العربية.

(٤) انتهاء الحرب بانتصار الحلفاء (كانت جيوش الحلفاء تتوغل في الأراضي الألمانية آنذاك).

(٥) قدرة الميزانية المصرية على مضاعفة الاعتمادات لاستكمال تسليح القوات المسلحة.

أما الاعتبارات السياسية التي راعتها رئاسة أركان حرب الجيش عند تقدير الموقف فتلخصت فيما يلي^(٣):

(١) ليس لمصر أية أطماع توسعية، وكل ما تبغيه هو حماية استقلالها وسلامة أراضيها.

(٢) انحسار التهديد الذي كانت تواجهه مصر في حوض البحر المتوسط (ألمانيا - وإيطاليا).
إلا أنه لا يمكن الجزم باستمرار حالة الاستقرار العالمي. وقد تصبح قريباً إحدى نول البحر الأبيض من القوة بحيث تهدد سلامة مصر واستقرارها.

(٣) تزايد التهديد الجوي نتيجة للتطور الكبير الذي طرأ على القوى الجوية والزيادة الكبيرة في مدى الطائرات. مما يجعل مصر معرضة للهجوم الجوي حتى من الدول البعيدة عنها، أكثر مما كان عليه الموقف عام ١٩٣٩.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ٨/٢/٥٠، ج: رئيس هيئة أركان حرب الجيش إلى وزير الدفاع، ١٧ مارس ١٩٤٥ - يبدو أن تاريخ الخطاب الذي أرفق به المشروع كتب عليه مارس بطريق الخطأ لوجود شطب على كلمة مارس من ناحية وجوده. ختم مكتب الوزير باستلامه في ١٧/٥ من ناحية أخرى. (ملحق ٢٤).

(٢) المشروع المقدم من رئيس هيئة أركان حرب الجيش مرفق بالخطاب السابق، ص ٣. (انظر الملحق ٢٤)

(٤) نفس المرجع، ص ٢.

(٤) قد تطالب مصر - بحكم موقعها الاستراتيجي - بالتزامات عسكرية للحفاظ على الأمن في الشرق الأوسط، على ضوء المؤتمرات الدولية آنذاك.

ومن ذلك، خلع رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأنه «من الضروري أن يكون لمصر جيش يقوم بالدفاع عن استقلالها وبالأعباء التي تطالب بها»^(١). وقُدرت القوة اللازمة للجيش في ذلك المشروع بثلاث فرق (٢ فرقة مدرعة وفرقة مشاة)، بالإضافة إلى ستة ألوية مضادة للطائرات (دفاع جوي) وعشر بطاريات دفاع ساحلي، مع قوة مناسبة من الطيران، الذي زادت أهمية الدور الذي يقوم به بالنسبة للعمليات البرية^(٢).

ومن الاعتبارات السياسية في تقدير الموقف، فإننا نرى أن الفريق إبراهيم عطا الله كان بعيد النظر بالنسبة لتوقع التهديد من إحدى دول البحر المتوسط في المدى القريب، وهو ما كان يعني به التهديد الصهيوني في فلسطين^(٣). إلا أن الدور الذي تصوره الفريق إبراهيم عطا الله للجيش والقوة الجوية المصرية - في ظل التحالف مع بريطانيا والأعباء الدولية التي قد تطالب بها مصر بعد الحرب - كانا أكبر كثيرا مما كانت تقدره السلطات البريطانية لهما في ذلك الوقت.

ففي الشهور الأولى لعام ١٩٤٥، وجيش الحلفاء تُطَبَّق على ألمانيا، لم تكن سياسة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب قد تبلورت بعد. فالحكومة البريطانية القائمة آنذاك كانت حكومة المحافظين، وكانت سياستها تجاه القوات المسلحة المصرية وقتئذ، هي استمرار لسياستها القديمة تجاهها، بقصر دور هذه القوات بعد الحرب على حفظ الأمن الداخلي، مع المشاركة المحدودة في شئون الدفاع ضد العدوان الخارجي، كلما دعت الحاجة لذلك. وهو نفس الدور الذي كانت تقوم به القوات المسلحة المصرية في الحرب آنذاك (سياسة تأمين القاعدة).

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ٥ - ٦.

(٣) كتب الفريق إبراهيم عطا الله في نوفمبر ١٩٤٥، يقول: «لا أذيع سرا إذا قلت أن فلسطين ستكون مصدر خطر لمصر - ولا

ينبغي أن نستصر الأمور.. إن الموقف أصبح لا يحتمل الإهمال والإرهاق...» - مزيد من التفصيل انظر د. عبد الوهاب بكر

محمد، الجيش المصري وحرب فلسطين (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ٥٣ - ٥٤.

وفي إطار ذلك التصور، أعدت هيئة التخطيط المشتركة للشرق الأوسط (البريطانية) الورقة رقم ١٥٠، ضمنيتها توصياتها بخصوص تنظيم ودور القوات المسلحة المصرية بعد الحرب. وقد تم مراجعة هذه الورقة بواسطة لجنة رؤساء الأركان، وقُدمت للمناقشة في اجتماع قادة القوات في العاشر من مايو ١٩٤٥^(١).

ويبدو أن القادة البريطانيين قرروا تقديم تلك المقترحات للحكومة المصرية. لمعرفة ردود فعلها. ففي النصف الثاني من الشهر نفسه، قدم رئيس البعثة — العسكرية البريطانية إلى السيد سليم — وزير الدفاع الوطني — مذكرة ضمنها مقترحات هيئة التخطيط المشتركة، مشيراً إلى أنها مقترحات الحكومة البريطانية. إلا أن رد وزير الدفاع المصري حيال مذكرة رئيس البعثة كان عنيفاً، وطلب من الأخير سحبها، موضحاً له أن المعاهدة المصرية — الإنجليزية لا تجيز تدخل الحكومة الإنجليزية في شئون الجيش المصري بحال من الأحوال، لأن الحكومة المصرية وحدها، هي صاحبة الحق في هذا. وأن نصوص المعاهدة لا تجيز له عرض مثل هذه المقترحات، حيث إن ذلك ليس من اختصاصه. وقد قام رئيس البعثة فعلاً بسحب مذكرته، مبدياً اعتذاره عما حدث، وراجياً «اعتبار المسألة منتهية عند هذا الحد وكأنها لم تكن»^(٢).

وتشير رسالة السفير البريطاني (كيلرن) إلى أنتوني إيدن في التاسع والعشرين من مايو ١٩٤٥ إلى أن رد الفعل المصري تجاه المقترحات التي قدمها رئيس البعثة كان مخيباً للآمال. وأن الأخير قدم توصياته إلى القيادة العامة وقيادة القوات البريطانية في مصر بتجميد الموضوع لحين الإفراج عن المعتاد اللازم لمجموعة اللواء خفيف الحركة، المقترح بواسطة السلطات البريطانية^(٣).

وقد كان لوزير الدفاع المصري الحق تماماً في رفض المقترحات البريطانية، ليس فقط

F. O. 371/ 45947, Commanders - in - Chief Committee, Future Organization and Role of the Egyptian Army (١)
and Air Force, Note by Secretary, top secret, No. CC (45) 29, 30.4.1945.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ٨/٢/س.ج. وزير الدفاع الوطني إلى رئيس البعثة المنك، خطاب رقم ٢ - ١٩٤٥/١/٣١ مايو ١٩٤٥. (ملحق ٢٥).

F.O. 371/ 45947, J 1978, Killearn to Eden, secret letter, No. 773, 29.5.1945 . (٣) (ملحق ٢٦).

للأسباب التي أبداهها الوزير لرئيس البعثة البريطانية، وإنما أيضاً لدور وحجم الجيش والقوة الجوية المصرية، اللذين حُددَا في تلك المقترحات .

فقد حُدِّثَتِ المذكرة المقدمة من رئيس البعثة البريطانية دور الجيش وسلاح الطيران المصرى بالنسبة لمصر فيما يلي ^(١).

(١) الحفاظ على الأمن الداخلى.

(٢) المساعدة - بواسطة دفاع ساحلى ودفاع مضاد للطائرات - على حماية البلاد ضد أى هجوم خارجى تتعرض له.

وكان ذلك يعنى - على حد قول وزير الدفاع الوطنى - تخفيض قوة الجيش والطيران تبعاً للدور الذى حُدِّثَتِ السلطات البريطانية، وإخراج منطقة القناة من حدود المسئولية المصرية، واعتبارها منطقة نفوذ بريطانية من جميع الوجوه ^(٢).

وبطبقاً للمقترحات البريطانية تحددت مهام القوة الجوية المصرية فيما يلي ^(٣):

(١) بالنسبة للأمن الداخلى، يقوم سلاح الطيران الملكى المصرى بالمعاونة فى السيطرة على الحدود المصرية وخاصة المناطق الصحراوية (ضد التهريب)، مع معاونة الجيش فى المحافظة على القانون والانضباط والأمن الداخلى.

(٢) بالنسبة للدفاع ضد التهديد الخارجى، يقوم سلاح الطيران الملكى المصرى بإعداد تسهيلات القاعدة لوحدة القوات الجوية الملكية - البريطانية، وتقديم المعاونة ضد التهديد الخارجى.

وللقيام بهذه المهام حددت المقترحات البريطانية حجم القوة الجوية المصرية بستة أسراب (٣ مقاتلات قاذفة وسرب مقاتلات استطلاع وسربين نقل).

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ٢/٨/ج، وزير الدفاع الوطنى إلى رئيس الديوان الملكى، مرفق بالخطاب رقم ٢ - ٢٨٤١/٨، ٣١ مايو ١٩٤٥، ص ١. (تابع ملحق ٢٥)

(٢) نفس المرجع، مذكرة عن تقرير رئيس البعثة البريطانية ملحقه أيضاً بنفس خطاب وزير الدفاع المشار إليه، ص ١.

(٣) نفس المرجع، مذكرة تبعت وتنظيم الجيش وسلاح الطيران المصرى المشار إليها، ص ٢ - ٣.

ومن هذه التوصيات نرى أن هيئة التخطيط المشتركة اعتبرت القوة الجوية المصرية غير مسئولة عن مهام الدفاع الجوى عن مصر، أو حتى المعاونة فيها، مكتفية بتوكيل هذه المهمة إلى القوات الجوية البريطانية تعاونها فى ذلك وحدات المدفعية المضادة للطائرات والأنوار الكاشفة المصرية. ومن ثم، لم تشمل القوة الجوية المصرية التى اقترحتها هيئة التخطيط المشتركة أى أسراب مقاتلة للدفاع الجوى.

ويبدو أن توصيات هيئة التخطيط المشتركة للشرق الأوسط تأثرت بالدراسة التى قام بها رئيس البعثة العسكرية البريطانية؛ فى فبراير ١٩٤٤، فى عهد وزارة الوفد. فقد أرسل رئيس البعثة العسكرية خطاباً إلى وكيل وزارة الطيران فى ٨ فبراير يلفت النظر فيه إلى مستقبل القوة الجوية المصرية. وأنه من المحتمل أن تطلب الحكومة المصرية نصيحته بالنسبة لهجم وطبيعة القوة الجوية التى على مصر أن تحتفظ بها بعد انتهاء الحرب^(١).

وقد وجد رئيس البعثة من الدراسة التى قام بها، أنه من غير المحتمل أن تستطيع مصر تحل تكاليف الاحتفاظ بأكثر من ستة أسراب من العشرة الذين يمثلون الحد الأدنى اللازم تواجهه للمحافظة على الأمن الداخلى والدفاع عن الحدود بالتعاون مع الجيش والمدفعية المضادة للطائرات والدفاع الساحلى^(٢).

وقد تسأل رئيس البعثة فى خطابه: «هل ستكون هذه القوة الجوية الصغيرة ذات الصبغة الدفاعية البحتة - التى يحتمل أن تملكها مصر - كافية لتحمل مسئولياتها من الناحية الدولية، فيما يتعلق بحماية قناة السويس والمطارات المنتظرة تواجدها فى البلاد؟...»

«تبعاً لشروط المعاهدة الإنجليزية - المصرية (معاهدة ١٩٣٦)، فإن القوات البريطانية كانت ستنتقل إلى منطقة القناة لتبقى هناك، حتى تصبح مصر قادرة بمفردها على تولى مهمة الدفاع عن القناة. إننى لا أعرف عما إذا كان قد بُحث تضمين الدفاع الجوى بالمعاهدة وقت إعدادها أم لا. إلا أن الظروف والأحوال قد تغيرت لدرجة كبيرة تستدعى بحث الموضوع، بغرض تقرير القوة الجوية التى يجب أن تحتفظ بها مصر. وعما إذا كانت هذه القوة ستكون

Air 2/ 2768, 36, Chief of the British Military Mission to the Under - secretary of the Air Ministry, Most secret letter, No. M/ 6/ 4, 8.2.1944. (١)

Idem. (٢)

ملائمة للغرض المطلوب؟ وهل سيكون ضرورياً وممكناً سد العجز في تلك القوة من المصادر البريطانية، أو أى مصادر أخرى؟^(١).

ومن الواضح أن توصيات هيئة التخطيط المشتركة - السابق الإشارة إليها - قد ردت على تساؤلات رئيس البعثة بالنسبة لحجم ونور القوة الجوية المصرية بعد الحرب، كما تراه السلطات البريطانية، وهو ما رفضه وزير الدفاع كما أسلفنا، خاصة وقد كانت المقترحات البريطانية بعيدة كل البعد عما كانت تراه الحكومة المصرية لقواتها المسلحة.

فبينما كان الجانب المصرى يهدف إلى بناء قوات مسلحة قوية، ليس فقط للقيام وحدها بالدفاع عن البلاد، بل أيضا للمشاركة في الدفاع عن الشرق الأوسط، كان الجانب البريطانى يهدف إلى الحد من نمو القوات المسلحة المصرية وإبقائها في إطار القوة البوليسية مع المساهمة المحدودة في شئون الدفاع إذا استدعى الأمر ذلك، بحجة قدرات مصر المالية^(٢).

وفي إطار سياسة تطوير القوات المسلحة المصرية بعد الحرب، طلب وزير الدفاع الوطنى من مدير سلاح الطيران في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٥، أن يوافيه بمشروع لتطوير القوة الجوية المصرية وزيادتها لتكون وافية بحاجة البلاد. إلا أن الأخير، لعدم وضوح التوجيهات الصادرة إليه بشأن العدو المنتظر مواجهته والإطار المالى الذى يعد المشروع في نطاقه، فقد أرسل خطاباً للوزير محددا فيه الإطار العام للمشروع استرشادا بالقوة البريطانية التى كانت تعمل في مصر خلال الحرب في مرحلة الذروة (العلمين)، مؤجلا المشروع التفصيلي لحين تلقيه رداً من وزارة الدفاع بالإطار الذى يعد فيه المشروع^(٣).

ومما أوردته مدير سلاح الطيران في خطابه، نرى أن التهديدات التى كان يقدرها، هي التهديدات المنتظرة من النول الكبرى فقط. فلم يدر بخلده آنذاك أنه بعد أقل من ثلاث سنوات

Idem.

(١)

(٢) ارتفعت ميزانية الدفاع من ٥.٧٦٩.٣٠٠ جنيهها عام ١٩٤٥، إلى ٥٠.٠٢٤.٥١٠ جنيهها عام ١٩٤٨. وكان تقدير رئيس البعثة أن طاقة مصر المالية لا تسمح بكثير من ستة ملايين من الجنيهات سنوياً لشئون الدفاع، إلا أن تلك الزيادة كانت لأغراض الحرب فقط.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٩، ملف ٢١ - ١، ج. مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع الوطنى، خطاب رقم

٢٨٠ ٤٦ / ٢ / ٢٢ أكتوبر ١٩٤٥، ص ١ - ٢. (ملحق ٢٧).

ستواجه قواته عدواً جديداً على حدود مصر الشرقية، وأن الصراع معه سيمتد إلى سنوات طويلة.

ومن ثم، رأت اللجنة الفنية التي شكلها مدير سلاح الطيران لدراسة الموضوع أن الحد الأدنى المطلوب لسد حاجة الدفاع ضد دولة كبرى، لحين وصول القوات الحليفة، يجب ألا يقل عن ٤٠٠ طائرة حديثة من مختلف الطرازات، بحيث تُشكل تلك القوة من عشرين سرباً (١٠ مقاتلات، ٢ استطلاع، ٢ قاذفات قنابل متوسطة، ١ قاذف طوربيد، ٢ مواصلات، ٢ مقاتلات قاذفة^(١)).

وقدّرت اللجنة الفنية الميزانية اللازمة لإنشاء تلك القوة بعشرين مليوناً من الجنيهات (١٢) مليون مصاريف إنشائية، ٢ مليون مصاريف سنوية، ١ مليون لتجديد الطائرات المستهلكة، ٤ مليون رواتب وملبوسات وتعيينات وخلافه^(٢).

إلا أنه يبدو أن وزير الدفاع استعجل إعداد المشروع التفصيلي لزيادة القوة الجوية لتكون وافية بحاجة البلاد دون أن يرد على تساؤلات مدير سلاح الطيران بخصوص الإطار المالي المشروع وطبيعية العدو المنتظر أو قوته، وهي بيانات أساسية في حساب حجم ونوعية القوة الجوية المطلوبة وتوزيعها على سنوات تنفيذ المشروع^(٣).

وتحت إصرار الوزير أعادت اللجنة الفنية الموضوع، فراءت أنه يستحيل على مصر زيادة قوتها الجوية بحيث تكون قادرة وحدها على صد العدوان من دولة عظمى دون مساندة من حليف قوى في مرحلة تالية على الأقل. وعلّت اللجنة الفنية رأيها بطاقة البلاد المالية والصناعية، وأنه حتى المقترحات الخاصة بالعشرين سرباً، لا يمكن تحقيقها قبل عشر سنوات من بداية تنفيذ المشروع، حيث إن التوسعات المطلوبة في المدارس والورش وشبكة المطارات، اللازمة لخطّة التوسع، يحتاج إتمامها إلى ثلاث سنوات قبل الانطلاق في توسعات الأسراب^(٤). إلا أن وزير الدفاع أصر على إعداد المشروع التفصيلي، بغض النظر عن إمكانات مصر

(١) نفس المرجع، ص ١ - ٢، ملحق أ.

(٢) نفس المرجع، ملحق ب.

(٣) نفس المرجع، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع الوطني، خطاب رقم ٤٦/٢/٣ موصى/ ٢، ١ نوفمبر ١٩٤٥ (ملحق رقم ٢٨).

(٤) نفس المرجع، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع الوطني، خطاب رقم ٤٥/١٩/٩، ٢٢ ديسمبر ١٩٤٥، ص ١ - ٢ (ملحق رقم ٢٩).

المالية، وتدين أن يوضح طبيعة العدو المنتظر مواجهته^(١). ومن ثم أعدت إدارة سلاح الطيران المشروع المطلوب وأرسلته رفق خطاب مدير سلاح الطيران رقم ٤٦/٢/٢٣ في الخامس والعشرين من مارس ١٩٤٦.

وقد أشار مدير سلاح الطيران في ذلك الخطاب إلى أنه رغم طلب الوزير: «وضع هذا المشروع بغض النظر عن الناحية المالية، فإن سلاح الطيران راعى عند وضعه لهذا المشروع الناحية المالية للبلاد مع مراعاة احتياجاتها للدفاع الجوي. إذ إنه لوغُض النظر عنها لأصبح من الاستحالة تنفيذ المشروع»^(٢).

وتمشياً مع ذلك التصوير لإدارة سلاح الطيران فإنها قسمت مشروعها المقدم للوزير إلى قسمين، ينفذ الأول منها خلال الثلاث سنوات الأولى من المشروع، ووضعت له الميزانية العامة وتوزعها على الثلاث سنوات التي تغطي تنفيذ ذلك القسم. أما القسم الثاني، والذي رأت إدارة سلاح الطيران تنفيذه على سبع سنوات بعد ذلك، فقد تأجل التخطيط له إلى نهاية الثلاث سنوات الأولى، على أن يكون ذلك مجعلاً للسبع سنوات مع التقدم سنوياً خلال تلك الفترة بالاحتياجات المطلوبة. لمشروع الميزانية. وقد بُررت إدارة سلاح الطيران صعوبة التخطيط التفصيلي للقسم الثاني من المشروع، بالتطور السريع في عالم الطيران.

وطبقاً للمشروع التفصيلي لوحدات الخط الأول - الذي أرسل للوزير بعد المشروع الإجمالي (الخط الأول والخط الثاني) بيومين - فقد قدرت إدارة سلاح الطيران كل من قسمي وحدات الخط الأول كما يلي^(٣):

القسم الأول: (ينفذ خلال ثلاث سنوات وقوته ثلاثون سرباً)

- (١) قيادة للدفاع الجوي الثابت (دفاع جوي الدولة)، ويتبعها سبعة أسراب مقاتلات.
- (٢) قيادة السواحل والحدود، ويتبعها ثلاثة أسراب (١) قاذفات طوربيد، ١ مقاتلات، ١ استطلاع بعيد المدى.

(١) نفس المرجع، مدير مكتب وزير الدفاع الوطني إلى مدير سلاح الطيران، رقم ١ - ٢٦ ص/ج-٢٥، ديسمبر ١٩٤٥.

(٢) نفس المرجع، مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع الوطني، خطاب رقم ٤٦/٢/٣، ٢٥ مارس ١٩٤٦.

(٣) نفس المرجع، المشروع التفصيلي لوحدات الخط الأول، مرفق بخطاب مدير سلاح الطيران إلى وزير الدفاع الوطني، رقم ٢/٣/٢٣، ٢٧ مارس ١٩٤٦.

(٣) قيادة التعاون مع الجيش (القوة الجوية التكتيكية)، ويتبعها أربعة عشر سرباً مشكلة فيما يلي:

جناح استطلاع استراتيجي	(سرب)
جناح استطلاع تكتيكي	(سريان)
جناح مقاتلات قاذفة	(سريان)
جناح مقاتلات	(سريان)
جناح قاذفات خفيفة	(سريان)
لواء جوي مختلط	(ثلاثة أسراب)
سربي مواصلات.	

(٤) قيادة التعليم والتدريب، ويتبعها ستة أسراب كما يلي:

سريان للتعليم الابتدائي.

سريان للتعليم المتوسط.

سريان لتعليم فنون القتال (تدريب قتال).

القسم الثاني: (ينفذ اعتباراً من السنة الرابعة للمشروع وقوته ستة عشر سرباً):

ثمانية أسراب لاستكمال قوة الدفاع الجوي عن الدولة.

أربعة أسراب لاستكمال قوة السواحل.

أربعة أسراب لاستكمال القوة الجوية التكتيكية.

وقد قدر واضعو المشروع تكاليف القسم الأول منه والذي سينفذ خلال ثلاث سنوات

(ثلاثين سرباً) بأربعة عشر مليوناً من الجنيهات بالإضافة إلى ما هو مُخصص لسلاح الطيران في الميزانية السنوية للدفاع^(١). وكانت التقديرات السنوية لذلك المشروع تتأهز سبعة ملايين جنيه سنوياً. أي ما يقارب ميزانية وزارة الدفاع بأكملها آنذاك.

كان ذلك موقف مشروعات تطوير القوة الجوية المصرية بعد الحرب، وبواقع كل من الجانبين المصري والبريطاني تجاه ذلك التطوير، إلا أن أيّاً من تلك المشروعات المصرية لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ نتيجة للسياسة البريطانية من ناحية، وعدم الاستقرار السياسي والموقف المالي المصري المتدهور من ناحية أخرى.

ففي ظل سياسة التعتيم التي كانت مفروضة على مشروعات التطوير المصرية بالنسبة للبعثة العسكرية البريطانية في عهد وزارة النقراشي، وعدم استقرار العلاقات المصرية – البريطانية في عهدها، أصبحت مقترحات هيئة التخطيط المشتركة والواردة في الورقة ١٥٠ – السابق الإشارة إليها – هي دليل العمل لكل من وزارة الطيران والبعثة العسكرية البريطانية، والتي كان يراجع عليها موقف القوة الجوية المصرية في النصف الثاني من عام ١٩٤٥ والشهور الأولى من عام ١٩٤٦.

فيشير التقرير نصف السنوي رقم ١٨ لكبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية إلى استمرار تطور سلاح الطيران الملكي المصري بشكل عام طبقاً للخطط التي تحددت في ورقة هيئة التخطيط المشتركة رقم ١٥٠^(٢). وفي تقريره رقم ٢٠ يشير قائد الفرقة الجوية «شيك» إلى استمرار القوة الجوية المصرية طبقاً للخطط المحددة في الورقة المشار إليها، ويضيف قائلاً:

«طبقاً لما أشرت إليه في التقرير السابق، فإن أسراب العمليات الستة موجودة فعلاً. إلا أن السرب الخامس قتال تطور بشكل كبير علي الورق فقط. نتيجة لنقص الطائرات وخسائر الأفراد دون استعواض. كما أن الوحدات الفرعية – عدا الوحدات الهامة الخاصة بمستودع

(١) نفس المرجع.

Air 2/ 2769, 13, op. cit., p. 2.

(٢)

إصلاح الطائرات ووحدات رادار الإنذار موجودة فعلاً، إلا أنها تعاني نقصاً حاداً أصابها بضعف عام»^(١).

٢ - في ظل سياسة الدفاع المشترك:

نشملت الجهود المصرية خلال النصف الأخير من عام ١٩٤٥ لتطوير تسليح القوة الجوية المصرية، وتدعيم القدرات القتالية للأسراب القائمة آنذاك دون زيادة فيها، نظراً للنقص الحاد في الطيارين والفنيين الذي كان يعاني منه سلاح الطيران، نتيجة لسنوات التوقف في مدرسة تدريب الطيران والمدارس الفنية الجوية خلال الحرب، فضلاً عن التوقف الذي عانته مدرسة تدريب الطيران بعد الحرب لنقص الطائرات الصالحة. إلا أن جهود وزارة النقراشي لإعادة تسليح أسراب القتال والتدريب المصرية بعد الحرب، لم يكتب لها النجاح إلا في الأيام الأخيرة من عمر الوزارة.

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تنتظر اتضاح نوايا الحكومة المصرية تجاه المعاهدة والعلاقات المصرية البريطانية. فبمجرد تبلور تلك النوايا في المذكرة المصرية إلى الحكومة البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ وظهر منها تسليم الحكومة المصرية بالتحالف مع بريطانيا، وانحسار رغبتها في تعديل بنود المعاهدة المتعلقة بتواجد القوات البريطانية في مصر وقت السلم، وتقوية القوات المصرية لتحل محلها^(٢)، فإن المباحثات التي كانت جارية مع وزارة الطيران طوال الأربعة أشهر الأخيرة من عام ١٩٤٥، انتهت بموافقتها في يناير ١٩٤٦ على إمداد سلاح الطيران الملكي المصري بعشرين طائرة هاريكين ٣ سى على سبيل الإعارة^(٣).

إلا أن ذلك التحول في الموقف البريطاني لا يعود إلى وضوح السياسة تجاه استمرار التحالف فحسب، بل يعود أيضاً إلى خوف الحكومة البريطانية من المنافسة الأمريكية التي بدأت تتزايد، ورغبة الحكومة البريطانية في «منع الاختراق الأمريكي (لسلاح الطيران الملكي

(١) Air 2/ 2769, 20A, Half - Yearly Report on the Egyptian Air Force No. 20, May to October 1946, p.2 .

(٢) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٢٥.

Air 2/ 2769, 15A, op. cit., p. 2.

(٣)

المصري) وتمكين الأسراب من الاستمرار في الطيران وتدريب العمليات (تدريب القتال) لحين توفر الطائرات الحديثة التي يمكن شراؤها من الانتاج البريطاني» - على حد قول كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية البريطانية^(١).

وطبقا لما أورده قائد الفرقة الجوية «شيك» في تقريره رقم ١٩:

«تمت هذه الإعارة على أساس شراء سلاح الطيران الملكي المصري لكافة قطع غيار طائرات الهاريكين بالشكل وفي الوقت المطلوب، مما سيخلق سوقاً للفائض الكبير من قطع غيار الهاريكين في الشرق الأوسط.

«كما أن البحث الذي تم في شهر سبتمبر ١٩٤٥ عن طائرات لإعادة تسليح أسراب القتال المصرية، لم تجن ثماره إلا في منتصف فبراير ١٩٤٦، عندما أعلنت قيادة الشرق الأوسط (البريطانية) عن وجود أربعين طائرة «سبيتفير ٩» في مخازن الشرق الأوسط، لا تزيد ساعات الطيران بكل منها عن تسعين ساعة، يمكن بيعها بسعر ٢٥٠٠ جنيه لكل منها، مع كمية من قطع الغيار بمبلغ ٣٠ ألف جنيه^(٢).

ولما كانت وزارة النقراشي قد سقطت في ١٥ فبراير على أثر الاضطرابات السياسية وأسلوب الحكومة في مواجهتها، فقد جاء الرد المصري على ذلك العرض بعد تولى إسماعيل صدقي الحكم وموأكباً لإعلان الوزارة الجديدة عن تشكيل وفد المفاوضات مع الجانب البريطاني، من أجل التعديلات المطلوب إدخالها على صيغة التحالف بين البلدين.

ففي مارس ١٩٤٦ وافق مدير سلاح الطيران الملكي المصري على شراء عشرين سبيتفير ٩ من الأربعين طائرة التي سبقت الإشارة إليها خلال السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦، وشراء العشرين الباقية خلال السنة المالية التالية^(٣).

ويسجل عام ١٩٤٦ اهتماماً أكثر - نسبياً - بتطوير القوة الجوية سواء أكان ذلك على الجانب البريطاني أم المصري. فعلى الجانب البريطاني، نجد السفير الجديد «رونالد كامبل Ronald Campbell» يرسل إلى وزير الخارجية البريطانية «أرنست بين Ernest Bevin» في ٢٧

Idem (١)

Idem. (٢)

Idem. (٣)

يونيو ١٩٤٦ معلقاً على ما جاء بتقرير كبير ضباط الطيران بالبعثة عن تحسين العلاقات بين جناح الطيران بالبعثة وسلاح الطيران الملكي المصرى والميوب التى ظهرت فى طائرات النقل والتدريب البريطانية بقوله:

«هذا التطور هو كل العمل الحميد (من الجانب البريطانى)، لأنه على الجانب الآخر هناك ملامح بارزة تستحق التسجيل، كفضولنا فى تزويد سلاح الطيران الملكى المصرى بأى شيء مثل عدد الطائرات التى يحتاجها، بالإضافة إلى العرض السيء الذى بدأ من نسبة كبيرة من الطائرات. وإننى أمل أنه سوف تبذل جهود جادة لعلاج ذلك الخلل»^(١)

كما نجد قائد الفرقة الجوية «شيك» كبير ضباط الطيران بالبعثة العسكرية البريطانية يشكو فى تقريره رقم ١٩ (عن المدة من أول نوفمبر ١٩٤٥ وحتى آخر أبريل ١٩٤٦) من أن «الأحوال غير المستقرة فى مصر أدت مرة أخرى إلى تأخير تطورها كما أخرت تطوير سلاح الطيران الملكى المصرى»^(٢). ويكرر «شيك» شكواه إلى رئيس البعثة فى تقريره عن السنة الشهور التالية قائلاً:

«أدى الموقف السياسى فى مصر خلال الفترة التى يغطيها التقرير (مايو - أكتوبر ١٩٤٦) إلى إعاقة نمو وتطور الطيران مرة أخرى فى مصر، كما أثر على تقدم سلاح الطيران الملكى المصرى»^(٣).

ورغم اعتراف كبير ضباط الطيران بالبعثة البريطانية فى تقريره نصف السنوى رقم ٢٠ بأن «التخطيط بعيد المدى فى ظل الظروف الحالية (فى مصر) يعتبر أمراً مستحيلًا، نظراً للعوامل المجهولة والمؤثرة على التخطيط»^(٤). نجده يقوم - بناءً على طلب وزير الدفاع الجديد - بإعداد مسودة خطة تطوير سلاح الطيران الملكى المصرى، بمساعدة ضباط أركان التخطيط

Air 2/ 2796, 16A, Campbell to Bevin, letter, No. 769, 27.6.1946.

(١)

Air 2/ 2796, 15A, op. cit., p.1.

(٢)

Air 2/ 2769, 20A, op. cit., p.1.

(٣)

Idem.

(٤)

بقيادة القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط، بافتراض الجلاء التام للقوات الجوية الملكية عن مصر^(١).

ويوضح قائد الفرقة الجوية «شيك» التصور الذي استقر عليه الرأي مع قيادة القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط بالنسبة لحجم وتكاليف القوة الجوية المصرية في تلك الخطة بقوله:

«تم تحديد الدور المستقبلي المقترح لسلاح الطيران الملكي المصري وكذا ارتباطه بنظام الإنذار المبكر والوحدات المتخصصة الأخرى على قدر الإمكان في خطة التطوير المشار إليها. وستمتد هذه الخطة لتغطي خمس سنوات، وتوفر أربع عشرة وحدة (سرب) عمليات (قتال) خط أول، بالإضافة إلى الوحدات الفرعية اللازمة لها. والتكوين المقترح لوحدات العمليات (القتال) هو:

عشرة أسراب مقاتلات (نهاية)

سريان مقاتلات (ليالية)

سريان استطلاع عام

«وكان التقدير المبدئي لتكلفة هذه القوة الجوية يصل إلى ١٤,٥ مليون جنيه تقريباً، مع تكلفة تشغيل وصيانة سنوية قدرها ٣,٥ مليون جنيه. وهذه التكلفة لا تشمل الأجور والبدلات والإعانات، والتي تصل في سلاح الطيران حالياً إلى مليون جنيه في السنة^(٢)».

ويتفحص تلك الخطة نجد بروز عنصر المقاتلات في تشكيل القوة الجوية المقترحة بدرجة لافتة للنظر، مع استبعاد القاذفات تماماً. الأمر الذي يوضح الدور الدفاعي لهذه القوة وأنها كانت تستهدف الدفاع الجوي أساساً. ممّا يدل على أن عبء تلك المهمة والذي كان ملقى على عاتق القوات الجوية البريطانية أساساً - طبقاً لما جاء في ورقة هيئة التخطيط المشتركة - سينتقل إلى القوة الجوية المصرية المقترحة، على أساس جلاء القوات البريطانية عن مصر، طبقاً لما أشار إليه «شيك» في تقريره.

Idem.

(١) بكر، الوجود البريطاني في الجيش المصري، ص ٢٨٨.

(٢) انظر الفرق بين مشروع البعثة والمشروع المقدم من سلاح الطيران المصري في ٢٧ مارس ١٩٤٦، والذي سبق الإشارة

Ibid., p.2.

إليه.

والغريب في الأمر أن أغلب المصادر العربية، حتى الرسمية منها، التي تناوأت حرب فلسطين عام ١٩٤٨، إما لم تتعرض لموقف القوة الجوية الإسرائيلية قبل بدء الحرب أصلاً، أو أشارت إليها بتعميم واختصار شديدين، لا يوضحان حجم هذه القوة ولا كيف تكونت، وماذا كان تشكيلها عند بدء الحرب.

وباستثناء بعض المصادر العربية المحدودة ذات القيمة العلمية، والتي أشارت إلى القوة الجوية الإسرائيلية، فإنه لا يمكن الاعتماد على المصادر العربية في متابعة التطور الذي واکب نمو القوة الجوية الإسرائيلية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨. وحتى بعض ماجاء في المصادر العربية التي تم استثنائها فإنه يحتاج إلى مناقشة.

فعلى سبيل المثال: أشار اللواء حسن البدرى في كتابه القيم «الحرب في أرض السلام» أن السلاح الجوى الإسرائيلى كان يشتمل فى أبريل ١٩٤٨ على ١٩ طائرة خط أول، استناداً إلى ماجاء فى كتاب جانبى التل للإخوان كمش، دون إشارة إلى باقى طائرات الخط الثانى للقوة الجوية الإسرائيلية، والتى اعترفت بها المصادر الرسمية الإسرائيلية نفسها كما رأينا^(١). فضلاً عن أنه كان هناك ثلاثة أسراب مشكلة فعلاً فى أبريل ١٩٤٨، طبقاً لما جاء فى المراجع الإسرائيلية^(٢). ولما كانت قوة الخط الأول للسرب آنذاك تتراوح ما بين ثمانى طائرات وأثنى عشرة طائرة - تبعاً لنسبة الاستكمال - فإن الخط الأول للأسراب الثلاثة إذا استبعدنا طائرات النقل المتوسط والثقيل - يمكن أن يتراوح ما بين ٣٦، ٢٤ طائرة، وهو ما يقارب الرقم الذى تم التوصل إليه فى هذا البحث (٣٠ طائرة) كما يقارب عدد الطائرات التى أشار اللواء حسن البدرى إلى وجودها فى ١٥ مايو نقلاً عن مجلة «حيل أوفير»^(٣).

أما اللواء دكتور إبراهيم شكيب، فقد استعرض فى كتابه «حرب فلسطين ١٩٤٨ - رؤية مصرية»، ماجاء فى الكثير من المراجع العربية والغربية عن القوة الجوية الإسرائيلية ضمن القوة العسكرية للطرفين فى ١٥ مايو - بشكل مختصر. وكان أبرز ماجاء فيها تقدير

(١) البدرى، العرب فى أرض السلام، ص ١٥٦ - طائرات الخط الأول هى الطائرات الموجهة فى الأسراب العاملة، أما طائرات الخط الثانى فهى الطائرات الاحتياطية لسد الفجائر، وتتواجد عادة فى التخزين.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٠.

(٣) البدرى، العرب فى أرض السلام، ص ٣٩٠.

«جاك سوستيل» في كتابه «مسيرة إسرائيل الطويلة» عن القوة الجوية الإسرائيلية، والتي قدرها بـ «ثلاثة أسراب من طائرات الاستكشاف الصغيرة من طراز «باير كاند» (كب)^(١). إلا أن الدكتور شكيب عندما حدد موقفه من جملة الآراء التي تناولت القوة العسكرية الإسرائيلية، أغفل تقدير القوة الجوية الإسرائيلية التي كان ينتظر مواجهتها في ١٥ مايو ١٩٤٨^(٢).

وقد نهج الدكتور فلاح خالد في كتابه «الحرب العربية - الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٤٩» وتأسيس إسرائيل» نفس نهج الدكتور شكيب في استعراض الآراء العربية والغربية، والتي لم تشر إلا إلى طائرات الأوستر، ثم لم يحدد موقفه من تقدير القوة الجوية الإسرائيلية^(٣).

أما مؤلفو كتاب «العسكرية الصهيونية»، فقد أشاروا في كتابهم (نقلا عن كتاب «Military and Politics» لـ Amos Perlmutter^(٤)) أنه «قبل بداية الحرب تلقت الهجاء في مارس عام ١٩٤٨ - ٣٠ طائرة غير مقاتلة استغلتها في مهام عديدة منها: نقل القوات والإمدادات إلى المستعمرات البعيدة والقيام بدوريات لحراسة القوافل والاستطلاع والاتصال^(٥)». إلا أنني لم أجد في الترجمة العربية لنفس الكتاب (ترجمة المخابرات العامة) أي أثر لهذه المعلومات. وإذا كان المقصود أنه كان لدى الهجاء (وليس تلقت) في مارس ٣٠ طائرة غير مقاتلة، فإن الأمر يكون أقرب إلى ما جاء في المراجع الإسرائيلية، والتي سبقت الإشارة إليها^(٦).

وقد أخذ الدكتور عبد الوهاب بكر في كتابه «الجيش المصري، وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢» بالتقدير السابق والوارد في كتاب «العسكرية الصهيونية» عند تحديده لحجم القوات الجوية الإسرائيلية قبل بدء الحرب المعلنه في مايو ١٩٤٨^(٧).

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول إن المصادر الإسرائيلية - بعد مناقشتها وتدقيقها - تعتبر أقرب

(١) د. إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨ - رؤية مصرية (ط١: القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦)، ص ١٩٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٣) د. فلاح خالد، الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل (ط١: بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٣١ - ١٣٥.

(٤) Perlmutter, Amos, Military and Politics in Israel (London: Frank Cass and Company, 1969), p. 79.

(٥) صيد أ.ح/ طه المهدي وآخرين، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، ص ١٦٩.

(٦) الطائرات الإحدى عشرة للسرب الأول والتسع عشرة أوستر التي تم تجميعها من الصفيحة البريطانية.

(٧) د. عبد الوهاب بكر محمد، الجيش المصري وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ (ط١: القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ١٠٩.

المصادر إلى الحقيقة بالنسبة لحجم وتشكيل القوة الجوية الإسرائيلية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨.

توفير القوى البشرية:

بالنسبة لبناء القوة البشرية للطيران الإسرائيلي في مرحلة الحرب غير المعلنة، فقد رأينا أن عدد الطيارين كان يتراوح ما بين خمسين وستين طياراً عند تشكيل القوة الجوية «شبيروت أفير» في أكتوبر ١٩٤٧. ولما كان ذلك العدد لا يكفي لتكوين القوة الجوية التي يستعد بها بن جوريون - كجزء من القوة العسكرية المطلوبة - لفرض الدولة اليهودية، فقد جرت جهود مكثفة، سواء داخل أو خارج فلسطين، خلال النصف الأول من عام ١٩٤٨ لتدريب الطيارين القدامى وإعداد طيارين جدد، فضلاً عن تجنيد الطيارين اليهود من الدول الأخرى والتعاقد مع الطيارين المرتزقة ذوي الخبرة الكبيرة من غير اليهود^(١).

فافتتحت في كلية نيشيطي المستدروت بتل أبيب في السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ دورة تنشيطية لعشرين طياراً. كما تعلم خمسة عشر شخصاً من منظمة إيتسل (الأرجون) فن الطيران في كلية خاصة بفن الطيران بكلفورنيا بالولايات المتحدة وألحقوا بالقوة الجوية الإسرائيلية فور انتهاء تدريبهم في منتصف ١٩٤٨.

وفي أبريل أرسل خمسة وعشرون شخصاً للتدريب على الطيران في كلية خاصة للطيران بإيطاليا^(٢). كما وافقت تشيكوسلوفاكيا على تدريب الطيارين اليهود. «وفعلنا تدرب اليهود على طائرات من طراز مسرشميت وسبيتفاير، ووصلوا إلى إسرائيل قبل إعلان الدولة. وتخرج من الدورة في تشيكوسلوفاكيا ٩ شعبان (شبان)^(٣)».

وكان من المصادر المهمة لهذه صفوف القوة الجوية الإسرائيلية بالكوادر الفنية والطيارين

Robinson and Goldman, op. cit., pp. 50 - 53.

(١)

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٨. - حدد كلجان عدد الطيارين الذين تم تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية بثلاثين

Kagan, op. cit., p. 24.

طياراً بدلاً من ١٥ في رواية سلوتسكي المشار إليها.

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٢٣. - أشار بن جوريون إلى أن عدد النفعة الأولى التي تم تدريبها في تشيكوسلوفاكيا أحد عشر

فرداً. - بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ٢٨١.

«تجنيد متطوعين من الخارج، وخاصة من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا وبريطانيا»^(١). وقد بُذلت الجهود الرئيسية لتجنيد اليهود من الولايات المتحدة... وتم تجنيد خاص بواسطة «هايمن شامير» لأغراض سلاح الجو التابع للهجناء. وكان هذا التجنيد مترافقا (متوافقا) مع عمليات شراء السلاح التي قامت به المنظمة في الولايات المتحدة، وقد تمت العملية في أوساط الطيارين، الذين كانت أغليبتهم الساحقة من اليهود ممن خدموا في سلاح الجو خلال سنوات الحرب» (العالمية الثانية)^(٢).

وقد ظهر من تحقيق قامت به المخابرات العسكرية الأمريكية في مايو ١٩٤٨، أن العقيد «ألبرت نلز» — أخو «دافيد نلز» مساعد الرئيس ترومان ومن أكثر الناس نفوذا في البيت الأبيض — قام ومعه شخص آخر يعمل في مكتب حفظ سجلات الضباط، بتصوير ستة وستين سجلا من سجلات الضباط الصالحين للترشيح للعمل لصالح الهجناء وأرسلها إلى فلسطين. واعتُبر هذه السجلات مع ملفات سرية جدا أخرى، الأساس الذي اعتمدت عليه الهجناة في اختياراتها للضباط الذين تم تجنيدهم أو التعاقد معهم^(٣).

وكانت العروض المالية التي قُدمت للطيارين الذين سيذهبون إلى فلسطين أعلى مما كان الطيارون يتقاضونه في القوات الأمريكية آنذاك حتى يمكن إغراؤهم بالسفر، مع قيام المنظمات الصهيونية بالولايات المتحدة بتذليل أية مصاعب تعوق سفرهم إلى فلسطين حتى لو كانوا لا يزالون بالخدمة^(٤).

وتمت عمليات تجنيد مماثلة في جنوب أفريقيا للخدمة في القوات الجوية، وطبقا لرواية سلوتسكي: «وصل المتطوعون الأوائل في أبريل ١٩٤٨ وكان عددهم أحد عشر طيارا»^(٥).

وقد غطت عمليات تجنيد المرتزقة والمتطوعين كل من كندا وبريطانيا وفرنسا وهولندا، والنول

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٤٠.

(٣) غرين، ستيفان الانحياز، تعريب د. سهيل زكار (ط١: دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٧٥ - ٧٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٧٨ - انظر أيضا: Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 32 - 34.

(٥) سلوتسكي، ص ٣٤٠.

الاسكندنافية ودول أمريكا اللاتينية، وقد تزايد عدد المتطوعين حتى نهاية الحرب فوصل إلى ثمانمائة شخص في القوة الجوية^(١). وقدر الأخوان كمش عدد الطيارين فيهم بمائة وستة وخمسين طياراً^(٢). وكان باقى هؤلاء المتطوعين والمرتزة من الملاحين وعمال اللاسلكي والتسليح، والمهندسين. «وكانت خبرة هؤلاء المتطوعين أوسع كثيراً من خبرة زملائهم في أرض إسرائيل»^(٣).

إلا أن ذلك لم يكن كل ماتم حشده لصالح القوة الجوية الإسرائيلية، فطبقاً لأقوال سلوتسكى، تم تجنيد وتدريب المرشحين للهجرة العاجلة إلى فلسطين من شرق وغرب أوروبا من الشباب. «وقرضت حصص تجنيد على كل دول أوروبا»^(٤).

«وقد أنشأت قاعدتان للهجرة: الأولى في منطقة مرسيليا جنوب فرنسا، والثانية في إيطاليا»^(٥). «وأولى الخبراء بين المجندين اهتماماً خاصاً. كان بينهم ضباط وأفراد نوو خبرة.. وطيارون وأفراد نوو خبرة بالخدمات الجوية.. وكان الخبراء يفرزون عن باقى المجندين ويرسلون في أسرع وقت ممكن إلى أرض إسرائيل»^(٦).

وعلى ذلك، يمكن القول إن أطقم الطيران والأطقم الفنية في القوة الإسرائيلية كانت تتشكل - عشية اندلاع الحرب النظامية في ١٥ مايو - من قلة يهودية، قوامها أفراد وحدة البالماخ الجوية القديمة والمسرحون من الحرب العالمية الثانية الذين هاجروا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو، وأغلبية من المتطوعين والمرتزة والمغامرين من مختلف بقاع العالم (يهود ومسيحيين وملحدين)، الذين اكتسبوا خبرة واسعة خلال الحرب العالمية الثانية،^(٧) بل كان بعضهم من أبطال تلك الحرب^(٨).

وقد اختلفت المصادر الإسرائيلية الرسمية في تحديد عدد أفراد القوة الجوية الإسرائيلية

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٧.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٤٠.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٣٦.

(٥) نفس المرجع، ص ٣٣٧.

(٦) نفس المرجع، ص ٣٣٩.

Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 50 - 51.

(٧)

Ibid., p. 53.

(٨)

عشية إعلان قيام النولة فى الرابع عشر من مايو. فطبقاً لأقوال المؤرخ الرسمي للهجناء يهودا سلوتسكى، كان يخدم فى القوة الجوية عند إعلان قيام النولة «نحو ١٠٠٠ شخص، منهم ٥٠ فى الأطقم الجوية، والباقي من أفراد هيئة الأركان والمهندسين، والأطقم الأرضية ورجال خدمات مختلفة»^(١). أما بن جوريون، فحدددهم بستمائة وخمسة وسبعين فرداً^(٢).

ويبدو أن كلا التقديرين كان يعنى القوة البشرية الإسرائيلية فى فلسطين فقط، وأغفل المتطوعين والمرتقة الذين عملوا قبل الحرب المعلقة بعقود خاصة، وكان بعضهم يعمل فى خدمة المجهود الحربي لنقل المتطوعين والمجندين والأسلحة إلى فلسطين قبل ١٥ مايو، مثل الأطقم الأمريكية التى أشارت إليها كل من المصادر الغربية والإسرائيلية، فضلاً عن الطيارين اليهود، الذى كانوا يتدربون فى الخارج ولم يصلوا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو (٣٠ طيار).

ولما كان سلوتسكى قد أشار إلى أنه كان هناك ٥٠ طياراً فى الأطقم الجوية وحدها عشية بدء الحرب المعلقة، فإنه بإضافة الطيارين والفنيين المرتقة والمتطوعين الذين وصلوا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو^(٣) والأطقم التى كانت تعمل على طائرات النقل فى الخارج لتدريب الأفراد والأسلحة إلى فلسطين – وكانت لا تقل وحدها آنذاك عن ٥٠ طياراً – فإنه يمكن الوصول إلى تقدير أقرب مايكون إلى الحقيقة .

وعلى ذلك، فإن الأرجح أنه كان هناك حوالى ١٢٠ طياراً وأكثر من ألف فرد من المهندسين والفنيين وأطقم الخدمات الأرضية المختلفة تعمل فى خدمة المجهود الجوى الإسرائيلى عشية بدء الحرب المعلقة. ومن هذه القوة كان يمكن تشكيل ما لا يقل عن ٩٠ من الأطقم الجوية المستعدة للعمليات، كان أغلبهم ممن خدموا فى الحرب العالمية الثانية، بل إن بعضهم كانوا من أبطالها^(٤).

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٦.

(٢) بن جوريون، دافيد، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، إعداد مركز البحوث والمطومات (القاهرة: مركز البحوث والمطومات، بدون تاريخ)، ص ١١٥.

(٣) حدد سلوتسكى عدد الطيارين المتطوعين الأجانب بـ ١١ طيار فى أول أبريل ١٩٤٨، ثم تزايد عددهم بعمل أكثر فى الشهور التالية. ومن ثم، يمكن تقديرهم فى ١٤ مايو بما لا يقل عن ٢٠ طياراً.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 53.

(٤)

تشكيل القوة الجوية وإعداد مسرح العمليات من الوجهة الجوية:

إذا استثنينا قوة النقل الجوي التي كانت تعمل مابين أوروبا وفلسطين في أعمال تهريب المجندين والأسلحة، فإنه يمكن القول إن القوة الجوية الإسرائيلية عشية قيام الدولة، كانت تتكون من أربعة أسراب كما جاء في المصادر الإسرائيلية الرسمية (١).

وقد تم تشكيل هذه الأسراب الأربعة على التوالي بعد انفصال الوحدة عن البالماخ وبدء تشكيل القوة الجوية في أكتوبر ١٩٤٧. فقد تشكل السرب الأول في نفس الشهر بقيادة «أفيغور شاحان» وتمركز السرب في مطار «دوف» شمال تل أبيب ابتداءً من التاسع من ديسمبر (٢). وكان هذا السرب يعمل في نطاق المنطقة الوسطى من فلسطين والمنطقة الساحلية.

وتشكل السرب الثاني (سرب النقب) بقيادة «عيزر وايزمان» في الثاني من فبراير ١٩٤٨. وكانت قاعدته قرب «نير عام»، وكان يعمل في منطقة النقب (٣).

كما تشكل السرب الثالث «سرب الجليل» في أبريل ١٩٤٨ بقيادة «بيسح ثولشني»، وتمركز قرب «يفنيثيل»، وكان ذلك السرب يعمل في منطقة الجليل (٤).

أما السرب الرابع، فقد أنشئ في نفس الشهر للقيام بمهام الاستطلاع الجوي بالصور (٥).

وبالإضافة إلى المطارات وأراضى الهبوط التي تمركزت فيها الأسراب السابقة، فقد أشار سلوتسكي إلى أنه «جهزت مدارج لهبوط وإقلاع الطائرات في القدس «غفعات رام» وفي «غوش عتسيون»، وبالقرب من مستعمرات كثيرة في البلد (فلسطين)، وفي الأمكنة التي كان من غير الممكن الهبوط فيها (مثل «يحيعام»، و«كفار داروم» و«البلدة القديمة في القدس» (٦).

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٨.

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٩٢٨ - ٣٩٩. شيف، المرجع المشار إليه ص ١٦.

(٣) سلوتسكي، المرجع المشار إليه ص ٤٠٠. البيري، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٦.

(٤) البيري، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٦. سلوتسكي، المرجع المشار إليه ص ٤٠٠.

(٥) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٠.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٠٠ - ٤٠١.

استخدام القوة الجوية فى مرحلة الحرب غير المعلنة:

منذ اندلاع القتال بين المنظمات العسكرية الصهيونية والفصائل الفلسطينية، لعبت القوة الجوية الإسرائيلية الواليدة أولى أنوارها فى الصراع المسلح ضد الفلسطينيين الذين لم يتوفر لهم مثل هذا السلاح، بل إن أفضل أسلحتهم لم يكن يتجاوز بنادق ورشاشات الحرب العالمية الثانية.

فمع الأيام الأولى للحرب غير المعلنة، قام السرب الأول بتولى أعماله القتالية ضد جماعة من العرب قرب «كيوتس نباطيم» فى السابع عشر من ديسمبر ١٩٤٧^(١).

وتعددت استخدامات القوة الجوية تبعاً للاستراتيجية التى أملتھا المتطلبات السياسية التى قررتھا القيادة الصهيونية العليا فى فلسطين. فقد أدى القرار السياسى بالاحتفاظ بالمستوطنات النائية والمنعزلة - رغم إحاطة المناطق العربية بها وسيطرتهم على الطرق الموصلة إليها - إلى البحث عن وسائل بديلة لإمداد المستوطنات المحاصرة وإخلاء الجرحى منها، فضلاً عن فتح الطرق إليها. «وسرعان ماتبين أن المعاونة لهذه المستوطنات لايمكن إرسالها إلا بطريق الجو»^(٢).

ولعل أبرز الأمثلة على استخدام طائرات القوة الجوية فى تحقيق الاتصال بالمستعمرات المحاصرة وإمدادها وإخلاء جرحاها، هو ماقامت به تلك القوة حيال مجموعة مستعمرات «غوش أئزيون» قرب القدس. ففي البداية «كان يتم إلقاء سلاح (خصوصاً ذخيرة)، ومواد بناء، وأدوية طبية بالمظلات من طائرات الهجاء»^(٣). وبعد ذلك تم تمهيد مدرج لهبوط وإقلاع الطائرات، «وبدأت الطائرات تحط يومياً، إذا سمحت حالة الطقس بذلك، جالبة ذخائر وأسلحه، ومنقذة المرضى والجرحى»^(٤).

ولم تكن مستوطنات النقب أسعد حالا من سابقتها، «فبنهاية شهر مارس وجدت المستوطنات فى منطقة النقب نفسها معزولة بالكامل عن البلاد.

(١) الديرى، العرب فى أرض السلام، ص ١٥٥.

Kagan, op. cit., p.3 .

(٢)

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٩.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

«وقامت القوة الجوية بعمل مايمكنها، إلا أن ماكان يمكن تحقيقه بالطائرات المتيسرة كان قليلا جدا. كما كان سائقو القوافل يتنفسون الصعداء عندما يرون طائرات «الأوستر» تستطلع الطريق أمامهم وتبلغ عن الكمانن العربية. ومهما يكن الأمر، فقد عادت كل الإمدادات والمواصلات المنتظمة إلى الخدمة الجوية»^(١)

ومع سيطرة العرب على طرق المواصلات الرئيسية وجدت قيادة الهجناه الحل في تيسير قوافل السيارات المدرعة، ترافقها الطائرات لاستطلاع الطرق أمامها. وقد برز هذا الاستخدام في تأمين طريق القدس - تل أبيب طوال شهر مارس^(٢).

٣- مرحلة انحسار السيطرة العربية وفرض التقسيم:

التحول في الموقف الدولي:

اتسمت الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٨ بسيطرة العرب على الموقف في فلسطين رغم تسليحهم البسيط، كما ركزت القيادة اليهودية جهودها خلال تلك الفترة في تدعيم قواتها المسلحة وتعبئة اليهود سواء في داخل فلسطين أو في مختلف بلدان العالم، لتقديم الدعم المادى وتجنيد القوى البشرية اللازمة لفرض التقسيم وإقامة الدولة الصهيونية.

إلا أن المعارك التي اشتعلت طوال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨، وأدت إلى إغلاق الطرق المؤدية إلى شمال وجنوب فلسطين، وعزلت القدس عن السهل الساحلى، والخسائر البشرية الكبيرة التي راحت ضحيتها، أقنعت لجنة الأمم المتحدة - التي حضرت إلى فلسطين للإشراف على إنشاء دولتى التقسيم - بصعوبة تنفيذ ذلك الأمر، وعادت إلى الأمم المتحدة لتعبر عن شكوكها حول إمكانية واستمرار بقاء الدولة اليهودية التي ستقام في فلسطين^(٣).

وأشارت تلك اللجنة إلى أنها «ترى من واجبها أن تخطر الجمعية العامة بأن النزاع المسلح الذى تضطلع به العناصر العربية، فلسطينية وغير فلسطينية، وعدم تعاون دولة الانتداب

Kagan, op. cit., p. 54.

(١)

Ibid., pp. 54- 65.

(٢)

(٣) ألون، درع داب، ص ٢٦٦.

وتدهور الأمن في فلسطين، وعدم تزويد مجلس الأمن اللجنة بالمساعدات المسلحة اللازمة - كل ذلك جعل من المستحيل (عليها) أن تنفذ قرار مجلس الأمن»^(١).

وعلى ذلك، بدأت الولايات المتحدة في التراجع عن مشروع التقسيم، خوفاً من أن يؤدي فرض المشروع بالقوة المسلحة إلى تغلغل النفوذ السوفيتي في منطقة حساسة من مناطق النفوذ الغربي من ناحية، وحتى لاتضطرب إلى الدخول في مواجهة عسكرية ضد القوات العربية دفاعاً عن النولة اليهودية من ناحية أخرى^(٢). الأمر الذي كان سيؤدي إلى إيقاع الضرر بالمصالح الأمريكية. وهي التي كانت تسعى منذ نهاية الحرب إلى التغلغل في المنطقة وزيادة استثماراتها البترولية فيها على حساب حليفها بريطانيا.

وفي التاسع عشر من مارس ١٩٤٨، أعلن رئيس الوفد الأمريكي في مجلس الأمن أن قرار الجمعية العامة بتأييد تقسيم فلسطين لم يشكل أمراً تنقيد به الأمم المتحدة أو أي عضو فيها، وأن موضوع التقسيم نفسه قد جرت عليه الموافقة على أساس الافتراض بأن جميع أقسام المشروع ستستفد معاً. وبما أنه تعذر ذلك، فإن واجب الأمم المتحدة إعادة السلام والنظام إلى نصابهما. ومن ثم، فإن حكومته تقترح إقامة وصاية مؤقتة على فلسطين، قد تساعد الفريقين المتحاربين في التوصل إلى اتفاق^(٣).

وفي أول أبريل ١٩٤٨ قدم المندوب الأمريكي مقترحات محددة إلى مجلس الأمن، تدعو إلى وضع فلسطين تحت الوصاية ريثما يصل العرب واليهود إلى اتفاق على شكل الحكومة، وإشراف الأمم المتحدة على إدارة البلاد بواسطة حاكم عام تعيينه، على أن يعاونه مجلس استشاري منتخب وقوة بوليسية مختلطة. وتكون الوحدات الإدارية مستقلة استقلالاً ذاتياً، ويسمح بهجرة خمسة آلاف يهودي في الشهر. كما اشتملت المقترحات الأمريكية مشروع قرار للهدنة، يتضمن وقف جميع الأعمال العسكرية وأعمال العنف والتخريب، والامتناع عن إحضار السلاح وإدخال الجماعات المسلحة، والقيام بأي نشاط سياسي حتى تعيد الجمعية العامة نظرها في القضية، وتعين قناصل الولايات المتحدة وبلجيكا وفرنسا في القدس كلجنة مشرفة

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٧١.

(٢) نفس المرجع، ص ١٧١ - ١٧٤.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٧٩ - ١٨٠.

على الهدنة. وقد وافق مجلس الأمن على الاقتراح الأمريكي، وعهد إلى القناصل الثلاثة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ وقف القتال^(١).

ولما كان مشروع الوصاية الجديد يتعارض مع المخطط الصهيوني في فلسطين، فقد رفضته القيادة اليهودية، واشترطت لقبول الهدنة ألا تحول دون قيام دواتهم^(٢). وفي انتظار اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث مقترحات الوصاية التي وافق عليها مجلس الأمن، قررت القيادة اليهودية فرض سياسة الأمر الواقع وتنفيذ التقسيم بالقوة، بموافقة الأمم المتحدة، أو بدون موافقتها.

التحول الإسرائيلي إلى الهجوم :

بينما كانت المشاورات تجري بين لندن وواشنطن وفي أروقة الأمم المتحدة لعقد الجمعية العامة من أجل مناقشة مشروع الوصاية وكيفية تنفيذه، استقلت القيادة اليهودية تحسن موقف التسليح لقواتها^(٣)، وتزايد حرية هذه القوة على العمل، بعد اتساع مناطق انسحاب القوات البريطانية، فتحوّلت إلى الهجوم العام تنفيذاً للخطّة «د» التي سبق إعدادها بواسطة قيادة الهجناه وتصدق عليها في العاشر من مارس ١٩٤٨^(٤).

وقد كانت القيادة اليهودية تهدف بتنفيذ الخطّة «د» إلى «تعميق استمرار (اتصال) الأراضي داخل المناطق اليهودية وبين بعضها البعض، ومد السيطرة اليهودية على المناطق التي كانت تسيطر عليها من قبل القوات العربية. ودعم ترتيبات الدفاع استعداداً للغزو الذي هدّدت به الجيوش النظامية العربية عبر الحدود»^(٥).

وطبقاً لرواية سلوتسكي، كانت مهمة القوات اليهودية تبعاً لهذه الخطّة هي: «أن تدافع عن نفسها ضد هجوم عربي في إطار الدفاع المحدد الثابت، وأن تشن هجمات على قواعد العدو وطرق إمداداته في عمق أراضيها على حدود البلد وفي الدول المجاورة، وأن تحمي شرايين

(١) نفس المرجع، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٢) نفس المرجع، ص ١٨٥.

(٣) Safran, Nadav, From War to War (New York: Pegasus, 1969), p.28.

Idem

(٤) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٦.

(٥) ألون، إيجال، بناء الجيش الإسرائيلي، تعريب هيئة الإستعلامات، المرجع المشار إليه، ص ٣٦.

المواصلات الحيوية. وكلفت باحتلال قواعد أمامية في أرض العدو، وتقليص قدرته بواسطة الاحتلال والسيطرة على مراكز معينة في المناطق الريفية وفي المدن داخل حدود الدولة»^(١).

وكانت هذه الخطة تعنى ببساطة، ليس السيطرة فقط على النطاق الذي حددته الأمم المتحدة للدولة اليهودية في قرار التقسيم، بل أيضاً تحسين وتعديل أوضاع المناطق اليهودية في النطاق الذي حددته الأمم المتحدة للدولة العربية، وضم تلك المناطق إلى الدولة اليهودية بالقوة، وتفريغ القرى العربية التي يتعارض موقعها مع المخطط الصهيوني من سكانها بالقوة.

تسليح الطائرات ونقل الأسلحة:

وقد ألقى ذلك الانعطاف في سير الحرب عبئاً جديداً على القوة الجوية الإسرائيلية. فقد كان عليها بالإضافة إلى مهامها السابقة أن تقوم بالمشاركة في نقل الأسلحة والعتاد من الخارج، بالإضافة إلى معاونة العمليات الهجومية والأعمال القتالية في الداخل.

وقد وقع نقل الأسلحة العاجلة على عاتق طائرات «الكوماندو» و«الكونستبلشن» و«سكاي ماستر» التي تم شراؤها من الولايات المتحدة وكان يتولى قيادتها أطقم طيران أمريكية. وحتى يمكن أن تتحرك هذه الطائرات بصورة قانونية ما بين الولايات المتحدة وأوروبا وفلسطين، أخذت هذه الطائرات غطاء شركات أمريكية وبنمية وهمية^(٢).

وقد سمح جلاء القوات البريطانية مبكراً عن جزء كبير من السهل الساحلي لفلسطين وبعض المطارات في تلك المنطقة، باستخدام هذه المطارات في هبوط طائرات النقل العاملة بين القاعدة الإسرائيلية في تشيكوسلوفاكيا - حيث يتم تجميع وشحن الأسلحة - والقطاع الذي تسيطر عليه القوات الصهيونية في السهل الساحلي^(٣). وقد سمحت عمليات النقل الجوي للأسلحة المهربة بشن سلسلة من العمليات الهجومية الناجحة في ربيع عام ١٩٤٨، تنفيذا للخطة «د» التي سبقت الإشارة إليها.

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٦ - ٣٤٧.

Kagan, op. cit., pp.26. - 27. - Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 25 - 26.

(٢)

فرين، المرجع المشار إليه، ص ٤١٥ - ٤١٦.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 26.-

(٣) نفس المرجع، ص ٤١٢ - ٤١٨.

وخلافا لسياسة البيت الأبيض المنحازة للحركة الصهيونية، كانت المخابرات المركزية الأمريكية تتابع نشاط تهريب الأسلحة إلى المنظمات الصهيونية في فلسطين وتحذر منه، خاصة مع تورط العديد من الشخصيات الأمريكية فيه. ففي الثاني عشر من أبريل أرسل الأدميرال هيلنكوتر - مدير المخابرات المركزية - مذكرة بهذا الشأن إلى كل من رئيس الولايات المتحدة ووزيرى الخارجية والدفاع بعنوان «عمليات نقل جوية تآمرية في أوروبا». وحذر هيلنكوتر في مذكرته من عمليات نقل الأسلحة بشكل تآمرى إلى المنظمات الصهيونية في فلسطين وقال: «إن مثل هذه الرحلات الجوية تزيد من حدة التوتر السياسى فى المنطقة»^(١). إلا أن تحذير مدير المخابرات المركزية لم يجد صدًى ملاماً لدى الرئيس ترومان، الذى كان واقعاً تحت تأثير دافيد نلز مساعد الرئيس والمتحدث بلسان المنظمات الصهيونية فى البيت الأبيض.

ومن ثم، استمر تدفق الأسلحة إلى المنظمات العسكرية الصهيونية فى فلسطين لتتصاعد حدة الصراع وتنتقل إلى مستوى العمليات الهجومية من جانب تلك المنظمات، تنفيذاً للخطة «د». وكان على القوة الجوية الإسرائيلية آنذاك - بالإضافة إلى مهام نقل الأسلحة من الخارج - أن تقوم بدعم العمليات الهجومية فى ربيع ١٩٤٨. ولم تكن المعاونة المطلوبة من القوة الجوية فى ذلك الوقت قاصرة على أعمال الإمداد ونقل الأسلحة إلى المناطق المحاصرة واستطلاع الطرق - شأنها فى الشهور الأولى لعام ١٩٤٨ - إنما تعدى ذلك الأمر إلى الحاجة إلى المعاونة الجوية النيرانية لتسهيل أعمال القوات القائمة بالهجوم.

ولما كانت الطائرات المتوفرة آنذاك للقوة الجوية الإسرائيلية فى فلسطين، تتشكل فى مجموعها من طائرات النقل الخفيفة والمتوسطة وطائرات المواصلات والاستطلاع، وجميعها غير مسلحة أو معدة لمهام المعاونة الجوية النيرانية، فقد تقرر إجراء بعض التعديلات عليها لتسليحها، حتى تتلائم مع المهام الجديدة المطلوبة منها خلال المعركة.

وطبقاً لرواية كاجان، فإنه «قليلاً، وباستخدام الحيلة والبراعة نجحنا فى بناء تسليح طائراتنا، وجمعنا تشكيلة من المعدات التى وأثمنهاها مع الجسم والأجنحة لحمل وقذف القنابل،

(١) غرين، نفس المرجع ص ٨٥ - ٨٦. - لمزيد من التفاصيل انظر نص التقرير بكتاب الانحياز المشار إليه ص ٤١٢ - ٤١٨.

ويقليل من التعديلات، كان يمكن تحويل طائرة نقل صغيرة أو متعة، لتكون قادرة على حمل ست قنابل زنة مائه وخمسة وعشرين رطلا ، أربعة تحت الجسم واثنين تحت الأجنحة»^(١).

وقد عاونت القوة الجوية بنجاح قوات المنظمات الإسرائيلية في ذلك المنعطف الجديد للحرب، أثناء القتال من أجل خطوط المواصلات في ربيع ١٩٤٨، والتي كان أبرزها عملية «نخشون»، لفتح طريق القدس، وعمليتي «يفتاح وبن عامي» لفتح طريق الجليل^(٢). كما ساهمت في أعمال القتال لك الحصار عن المستعمرات المحاصرة^(٣).

قرار قيام الدولة اليهودية والتحول إلى الحرب المعلنة:

في تلك الأثناء كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عقدت دورتها الخاصة في السادس عشر من أبريل، لمناقشة المقترحات الأمريكية. وأحيل مشروع الوصاية الأمريكي إلى لجنة فرعية (اللجنة رقم ٩) لدراسته، فأجرت عليه اللجنة بعض التعديلات وأقرته، كما وافقت على تدعيم جهود مجلس الأمن من أجل التوصل إلى هدنة في فلسطين. وكلفت وسيط الأمم المتحدة - الذي سيختاره الأعضاء الدائمون - بالتوصل إلى تسوية سلمية^(٤).

وعندما عُرض قرار اللجنة رقم (٩) على اللجنة السياسية وافقت عليه إلا أنها قررت أن يتلقى الوسيط الدولي وتوجيهاته ليس فقط من مجلس الأمن، وإنما من الجمعية العامة أيضا^(٥).

وظل مشروع الوصاية يتعثر في الأمم المتحدة حتى شارف الانتداب على نهايته. إلا أنه مع تصاعد حدة القتال في شهر أبريل - نتيجة لهجمات القوات الصهيونية التي كانت قائمة بتنفيذ الخطة «د» - أقر مجلس الأمن في الثالث والعشرين من نفس الشهر قيام لجنة الهدنة المكونة من القناصل الثلاثة - السابق الإشارة إليهم - بمراقبة تنفيذ الهدنة التي أقرتها المنظمة الدولية^(٦).

وبينما تلك الأحداث تجرى على مسرح الأمم المتحدة، كانت القيادة الصهيونية مستمرة في

kagan, op. cit., p. 55.

(١)

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٤٦٠ - ٤٨٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٢٠ - ٣٢١، ٤٨٠ - . ألون، نوح داود، ص ٢٣٦.

(٤) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٨٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٣.

===== المرحلة الأولى من الحرب (الحرب غير المعلنة) =====

تنفيذ مخططها دون وضع قرارات الأمم المتحدة في اعتبارها. فما بين السابع والثاني عشر من أبريل اجتمعت اللجنة التنفيذية الصهيونية في تل أبيب لاتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة سلطة مركزية لإدارة الدولة اليهودية وورثة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين^(١).

وفي هذه الاجتماعات تقرر تشكيل مجلس للشعب من سبعة وثلاثين عضواً يمثلون كافة الأحزاب اليهودية في فلسطين، كما تم انتخاب ثلاثة عشر فرداً من ذلك المجلس (أطلق عليهم مؤقتاً اسم المديرين) لتشكيل هيئة مصفرة لإدارة شؤون الدولة، سُميت بالهيئة التنفيذية لمجلس الشعب. وفي العشرين من أبريل، تم انتخاب «بن جوريون» رئيساً للهيئة التنفيذية ومديراً للدفاع. وقبل عشرين يوماً من إعلان قيام الدولة اليهودية، قررت الهيئة التنفيذية تسمية تلك الدولة مؤقتاً باسم «إسرائيل». وبذل المديرين جهودهم لإقامة نواتر حكومية بدلا من النواتر البريطانية التي تفتت^(٢).

وفي الثاني عشر من مايو ١٩٤٨، اجتمعت الهيئة التنفيذية لتحديد موقفها من الهدنة، بعد أن تزايدت عليها الضغوط الدولية. فعلى الجانب العربي كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد حددت موقفها من الهدنة منذ منتصف أبريل. وعلقت موافقتها على الهدنة، بإيقاف الهجرة اليهودية ومغادرة اليهود غير الفلسطينيين البلاد، في مقابل وقف التسلل العربي، ومبارحة الفدائيين لفلسطين مع نزع سلاح الجانبين (الفلسطيني واليهودي)^(٣). كما كانت «جولدا مائير» قد عادت من لقاء الملك عبد الله في الليلة السابقة مؤكدة دخول جيش الأردن إلى فلسطين، على غير وعد الملك عبد الله خلال الاتصالات اليهودية السابقة معه في شهرى يناير وفبراير من نفس العام^(٤).

ومن ناحية الولايات المتحدة، كان «موسى شرتوك» قد عاد منها، يحمل تحذيراً من «جورج مارشال» وزير الخارجية الأمريكية، بصدد تأجيل قرار تنفيذ الدولة اليهودية، وعقد هدنة مدتها

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٥.

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه ص ١٤١. خاك، المرجع المشار إليه، ص ١٨٤.

Meir, Golda, My Life (London: Weidenfeld and Nicolson, 1975), pp. 176 - 179.

(٤)

ثلاثة أشهر. وقيل لشرتوك بوضوح، إنه «إذا سار اليهود في طريقهم، فيجب ألا يطلبوا مساعدة الولايات المتحدة، في حالة حدوث غزو»^(١).

ولم يكن القرار سهلاً على القيادة الصهيونية. فرفض الهدنة، كان يعني تمرداً على قرارات المنظمة الدولية التي أقرت قيام الدولة اليهودية، قبل أن تكتمل شرعيتها الدولية باعتراف المجتمع الدولي بها، كما كان يعني احتمالاً لتخطي الولايات المتحدة عنها عند اشتعال الحرب المنتظرة بينها وبين الدول العربية.

ومن المفيد هنا أن نرى كيف اتخذت القيادة الصهيونية قرار قيام الدولة اليهودية والتحول إلى الحرب المعلنة في ذلك الاجتماع رغم كل الظروف الدولية المحيطة بها. فطبقاً لرواية «سلوتسكي»، طلب المجتمعون الاستماع إلى رأي الهجناء عن الوضع العسكري واحتمال غزو الجيوش العربية بعد إعلان قيام الدولة ودُعي إلى الجلسة كل من «إسرائيل جالييلي»، الذي كان بمثابة قائد الهجناء، و«إيجال سكونيك» (يادين) المسئول عن العمليات^(٢).

وبالنسبة للغزو العربي المنتظر، قال يادين أن الهجناء متأهبة على أساس افتراض أن الغزو مؤكداً، وبالتالي ركزت كل قواتها وأسلحتها في الأماكن المحتملة كميدان للاشتباك في المعركة الأولى. وذكر أن هناك خططاً لعمليات هجومية على الحدود وماوراءها حين حدوث الغزو. ولخص يادين رأيه في أن الدول العربية تتمتع بتفوق مطلق في السلاح والمدافع والطيران^(٣)، إلا أنه بقدرة المقاتلين ومعنوياتهم والتخطيط والتكتيك الجيدين، فإنه يمكن التغلب على القوة العربية، خاصة وقد كان يرى أن العرب لن ينجحوا في تركيز قوتهم في جبهة واحدة. ومن ثم، فإن الفرص العسكرية متعادلة في الجانبين. إلا أنه — من وجهة النظر العسكرية — نصح بتوخي الحذر، نظراً لانخفاض معنويات قسم كبير من الرجال. ويحتمل انخفاضها أكثر في كل مكان تضطر فيه الهجناء للعمل ضد المدافع والمدفعية التي تفقر لها حتى ذلك الوقت^(٤).

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٧.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) قامت وزارة الدفاع الأمريكية في أوائل شهر مايو ١٩٤٨ بإجراء دراسة لتقدير الموقف على ضوء الأوضاع في فلسطين، وجاء في ذلك التقدير أن القوات اليهودية كانت متفوقة على جميع القوات العربية بالرجال والسلاح والعتاد والتدريب. — غرين، المرجع المشار إليه، ص ١٠٢.

(٤) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٨.

أما إسرائيل جاليلي فقد تلخص رأيه، في أن نتيجة التصدي لجيوش الدول العربية مرهونة بالتغلب على المدى المتفوق لنيران العرب (المدفعية والطيران)، فضلاً عن مدرعاتهم ولذا، فإنه لابد من بذل جهد كبير لجلب الطائرات (المقاتلات والقاذفات) والمدافع التي تم شراؤها من الخارج. الأمر الذي سيؤدي إلى تحسن موقف السلاح خلال سبعة إلى عشرة أيام^(١).

وسأل المجتمعون ممثلي الهجناه، عما إذا كانت منظماتهم معنية من الناحية العسكرية بهدنة مدتها ثلاثة أشهر. وكان جوابهما أنه من الناحية العسكرية، ستكون الهدنة ميزة كبرى، فيما إذا استُغل الوقت لجلب السلاح من الخارج وتدريب المقاتلين وماشابه، «ولكن لا يمكن للهدنة أن تكون منفصلة ومقطوعة الجذور عن ظروف سياسية محيطة، يمكن أن تُفشَل كل مآئجهزناه سابقاً، حتى من الناحية العسكرية»^(٢).

وأشار بن جوريون إلى موقف التسليح، قائلاً: «لدينا كنوز من السلاح، ليس في البلد، ولو كان جميع السلاح الذي في حيازتنا في مكان ما هنا، لاستطعنا أن نصمد بقلب مطمئن (أيضاً ليس بون خسائر) ولندخلنا هذه المعركة بسهولة أكبر، حتى لو عملت مصر والعراق ضدنا»^(٣).

وفي نهاية الاجتماع تم الاقتراع المتعلق بالهدنة، وأسفر تصويت الهيئة التنفيذية على رفض الهدنة بأغلبية ستة أصوات ضد أربعة^(٤). ومن ثم، تقرر تلقائياً إعلان قيام النولة اليهودية مع نهاية فترة الانتداب البريطاني باسم «إسرائيل»^(٥).

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه الإجراءات السابقة في فلسطين، كانت المنظمات الصهيونية تمارس ضغطها على الرئيس ترومان للاعتراف بالنولة اليهودية فور إعلانها. وقبل أيام من ذلك الإعلان، صرح حاييم وايزمان قائلاً: «لقد تمكنت من توطيد علاقاتنا بأصدقائنا في واشنطن. وتأكدت أنه سيتم الاعتراف بالنولة اليهودية في اللحظة التي يُعلن فيها عن إنشائها....»^(٦).

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٠٩.

(٤) كان اثنان من الهيئة التنفيذية محاصرين في القدس والثالث في الولايات المتحدة، وعلى ذلك حضر الجلسة المصرية عشرة فقط من الهيئة التنفيذية.

(٥) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢١٠.

(٦) إيكينثال، ألفرد، ثم إسرائيل، تعريب حبيب نحوي، وياسر هوارى (ط ٤: بيروت: دار الاتفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٧٢.

وبانتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين أعلن «بن جوريون» في الساعة الرابعة من مساء الرابع عشر من مايو قيام دولة إسرائيل. وقبل أن ينبلج فجر الخامس عشر من مايو أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالدولة الجديدة.

وفي نفس الليلة تدفقت سفن المهاجرين والأسلحة التي كانت راسية في موانئ الدول المختلفة وخارج المياه الفلسطينية تحمل المجندين والأسلحة تمهيدا للمرحلة الثانية من الحرب.

وبذا انتهت المرحلة الأولى من الحرب وقد كسبها الإسرائيليون، وطوروا قواتهم المسلحة ووضعوها أساس قواتهم الجوية وإعدادها للصراع المنتظر. فقد كان تقدير القيادة اليهودية منذ اللحظة الأولى مبنياً على أساس تدخل الدول العربية، حتى قبل أن تقر تلك الدول نفسها ذلك التدخل. وكانت القوة الجوية المصرية هي أكثر القوى الجوية العربية خطراً في نظر القيادة اليهودية، التي أعدت عدتها لمواجهتها. فبعد أسبوع واحد من اندلاع المرحلة الثانية من الحرب بدأت تظهر في سماء فلسطين أولى المقاتلات الإسرائيلية من طراز «مسرشميت Messerschmitt (Avia S 19) » .

فما الذي أعدته الحكومة المصرية لتلك المواجهة؟ وكيف انعكست سياستها على إعداد القوة الجوية المصرية للحرب التي تنتظرها، والتي أعد لها العدو كل أسباب النصر؟

ثالثاً: أثر السياسة المصرية بعد قرار التقسيم على إعداد القوة الجوية المصرية:

١- مرحلة الهدد العربي في فلسطين (ديسمبر ١٩٤٧ - مارس ١٩٤٨):

موقف الحكومة المصرية في أعقاب قرار التقسيم:

ترك قرار التقسيم أسوأ الأثر في كافة البلدان العربية، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي. فطى المستوى الشعبي المصري عارضته كافة الطوائف والتيارات السياسية، واجتاحت المدن المصرية المظاهرات التي تطالب بفتح باب التطوع والتزود بالسلح لإنقاذ فلسطين، وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول التي أيدت مشروع التقسيم، والانسحاب من الأمم المتحدة وتوحيد سياسة الدول العربية .

بمعركة فلسطين ضد الصهيونية، واستقرت فيه المشاعر الوطنية والدينية، والشعور العربي النامي . كما حركت فيه الاحساس الواعي بالخطر مما يحدث في البلد المتناخم، وكافة العواطف إزاء شعب يُطرد بالسلاح من أرضه . ووجد المصريون في رفض التقسيم والدعوة للكفاح المسلح ضد نشوء الدولة الصهيونية مجابهة للاستعمار العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، ودافعا للحركة العربية ضده»^(١) .

ورغم هذا الغليان على المستوى العربي سواء في مصر أو باقي الدول العربية إلا أن ردود الفعل العربية الرسمية آنذاك لم تكن على مستوى الأحداث . فبينما قررت قيادات المنظمات الصهيونية في داخل فلسطين وخارجها حشد كافة الطاقات اليهودية السياسية والاقتصادية والعسكرية في أنحاء العالم لإقامة دولتهم في فلسطين، وبدأت حملاتها لجمع الأموال والتعبئة السياسية والعسكرية في كافة أنحاء العالم حتى قبل قرار التقسيم، فإننا نجد الفرقة والأطماع وتغليب المصالح الشخصية هي السمات التي غلبت على سياسة الزعماء العرب في ذلك الوقت .

ففي اجتماع القاهرة الذي عقده مجلس جامعة الدول العربية، فيما بين الثاني عشر والثامن عشر من ديسمبر، وحضره أغلب رؤساء الحكومات العربية المستقلة السبع (مصر - سوريا - لبنان - العراق - شرق الأردن - السعودية - اليمن) لبحث القضية الفلسطينية علي ضوء قرار التقسيم، كان الخلاف واضحا بين المجتمعين. فقد كان لكل من الحاضرين أهدافه ومطامعه.

فبينما أصر العراق على ضرورة التدخل بالمتطوعين وتسليح الفلسطينيين وحشد الجيوش العربية حول فلسطين، فإن المملكة العربية السعودية عارضت فكرة اقحام الجيوش العربية في المشكلة خوفا من أطماع الملك عبد الله في فلسطين. كما عارض أمين الحسيني - رئيس الهيئة العربية العليا - زج الجيوش العربية، اكتفاء بالجهادين والمتطوعين، على حين أصر الملك عبد الله علي استخدام الجيوش النظامية. أما الموقف المصري في ذلك المؤتمر فكان يتلخص في معارضة الزج بالجيوش العربية والتحمس لإرسال المتطوعين إلى فلسطين^(٢).

وكان المنطلق المصري لهذه السياسة، هو عدم الزج بالجيش المصري في حرب بينما

(١) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٢.

(٢) البشري، الحرب في أرض السلام، ص ٢٤ - ٣٥.

القوات البريطانية تقف خلف ظهره في منطقة القناة من ناحية (١)، وعدم إعطاء الفرصة لكل من العراق والأردن لتنفيذ مشاريعهما المتعلقة بالهلال الخصيب أو سوريا الكبرى علي حساب كل من سوريا وفلسطين من ناحية أخرى (٢).

وهكذا أدت الشكوك المتبادلة بين المؤتمرين إلى الحلول الوسطى، إرضاء لكافة الأطراف. ومن ثم، كان كل ما أسفرت عنه الاجتماعات بعض النتائج الهزيلة، تبلورت في بيان يستنكر فيه مجلس الجامعة قرار التقسيم وضرورة العمل الحثيث لإحياء المشروع.

أما كيف ستنتم هذه المقاومة؟ فقد وجد المجلس الإجابة علي ذلك في مقررات مؤتمر «عالية»، والتي تقضى بتقسيم عشرة آلاف بندقية ونذائرها، مع إرسال ثلاثة آلاف متطوع، فضلاً عن تخصيص مبلغ لا يقل عن مليون جنيه يوضع تحت تصرف القيادة العربية التي تقرر تشكيلها لتولى تدريب العرب وقيادتهم في الصراع المنتظر. إلا أن مجلس الجامعة قرر في اجتماع القاهرة - المشار إليه - اعتماد مليون جنيه إضافية للإنفاق علي حركة التعبئة والتطوع العربية (٣).

ومن ذلك، نرى أن موقف الحكومة المصرية حتي نهاية ذلك المؤتمر كان استمراراً لمواقفها السابقة في معارضة التدخل بالجيوش العربية اكتفاءً بالدعم السياسي والمادي، مع قصر الدعم العسكري علي المتطوعين والإمداد بالأسلحة التي قررها المجلس، وهو ما كان يتماشى مع وجهة النظر الفلسطينية آنذاك.

وبهذا تراجع التدخل بالجيوش العربية مؤقتاً، على مضض من الحكام العرب المطالبين به. أما الحكام الآخرون، فرغم أنهم رأوا فيه حلاً غير مستحب إلا أنه يبدو أنهم اعتبروه حلاً أخيراً إذا فشلت الحلول الأخرى التي وثق عليها.

ففي الخامس عشر من يناير ١٩٤٨، نشرت جريدة الأساس المصرية - إسان حال الحزب الحاكم تصريحاً لأسعد داغر (من مكتب الصحافة بجامعة الدول العربية) جاء فيه: «إن الدول

(١) د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، المرجع المشار إليه، ص ٤١.

(٢) كانت كل من مصر والسعودية وسوريا ومقتى فلسطين يتصنون آنذاك لمشروعات الملك عبد الله بخصوص سوريا الكبرى، وأحلام الهاشميين في العراق بخصوص مشروع الهلال الخصيب. - أحمد عبد الرحيم المرجع المشار إليه، ص ١١١، ١١٢.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٤٤ - البديري، الحرب في أرض السلام، ص ٣٥.

الحاكم تصريحاً لأسعد داغر (من مكتب الصحافة بجامعة الدول العربية) جاء فيه: «إن الدول العربية أعلنت على لسان مجلس الجامعة، أن قواتها ستدخل فلسطين عقب جلاء القوات البريطانية، وأن الاحتلال سيشمل فلسطين كلها»^(١).

تأمين الحدود المصرية:

علي ضوء قرارات مؤتمر عالية (٧ - ١٠ أكتوبر ١٩٤٧)، التي تقضي باتخاذ إجراءات تأمين على الحدود الفلسطينية، أصدر اللواء أحمد عطية - وزير الدفاع الوطني آنذاك - وأمره إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش يوم ١٤ أكتوبر بإرسال القوات الجاهزة التنظيم من الجيش إلى العريش. وقد تحركت هذه القوات إليها فيما بين ١٨ و ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧، حيث وضعت تحت قيادة الأميرالاي أحمد علي الماوي^(٢).

ولما كان الوزير لم يحدد مهمة هذه القوات، فقد استفسرت منه رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن تلك المهمة، وجاء الرد في العاشر من نوفمبر ١٩٤٧ بأنه، «التدريب ووضع الخطط اللازمة لحماية الحدود الشرقية ضد أي اعتداء مسلح»^(٣).

ومع بدء الحرب غير المعلنة بين المنظمات العربية والصهيونية في فلسطين خلال شهر ديسمبر، تزايد نشاط الاستطلاع الجوي المعادي فوق قوات العريش. وقد شجع الطائرات المعادية على ذلك، افتقار تلك القوات إلى وسائل الدفاع الجوي المناسبة، مما دعا وزير الدفاع إلى إصدار تعليمات بحظر الطيران في منطقة قطرها ٢٥ ميلا ومركزها مطار العريش، اعتباراً من الساعة السادسة من صباح يوم ٢٨ ديسمبر، مع تعزيز قوة الدفاع المضادة للطائرات بمنطقة العريش، بالإضافة إلى احتلال المطار بقوة من الطائرات قُدِّرَتْ بثلاث طائرات سينتيفر لفرض ذلك الحظر. وقد تحركت المقاتلات الثلاثة فعلاً إلى مطار العريش صباح يوم

(١) حسنين كرم، عروية مصر قبل عبد الناصر، ج ١ (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ١٢٣.

(٢) أوراق اللواء الماوي الشخصية، مسودة تقرير هيئة العمليات المشتركة عن العمليات العربية بفلسطين في المدة من ١٤ مايو إلى ١٨ يوليو ١٩٤٨، ص ٣ - قدرت تلك القوة آنذاك بكتيبة مدعمة. - انظر شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، محافظة رقم ١٢، ملف ١ - ٢٥ / س ج، خطاب سكرتير وزير الدفاع لشئون الطيران، إلى مدير السلاح الجوي، رقم ١ - ٢٥ / س ج / ١٧٥، ديسمبر ١٩٤٧، مسلسل ٨. - نفس المرجع، أمر تحركات رقم ٢٧، ٢ ديسمبر

١٩٤٧، مسلسل ١٤.

مختلفاً بالنسبة للعناصر الأخرى للدفاع المضاد للطائرات. فقد عقد اجتماع في رئاسة هيئة أركان الحرب للنظر في تعليمات الوزير بخصوص تدعيم الوحدات المضادة للطائرات بمعسكر العريش. وقد وجد المؤتمر (مدير المدفعية - رئيس هيئة العمليات وضباطهما) أن الستة مدافع الخفيفة الموجودة في المنطقة كافية لتأمين المعسكر والبلدة ضد الطيران المنخفض إذا أضيفت لها ستة بواغث أنوار كاشفة للعمل الليلي. والاكتفاء بإرسال تروب (٤ مدافع) عيار ٣,٧ بوصة للوقاية ضد الطيران العالي. ونظراً لأنه لم يكن يوجد آنذاك سوي جهاز رادار واحد صالح للاستخدام ويستعمل للتدريب بمدرسة المدفعية، وهو في نفس الوقت الوسيلة الوحيدة للإنذار الجوي بمدينة القاهرة، فقد قرر المؤتمر الاكتفاء بإرسال ستة بواغث أنوار كاشفة، والأربعة مدافع ٣,٧ بوصة إلى العريش^(١).

ويكشف تقرير قائد الأسراب محمد صلاح الدين مدير المخابرات الجوية عن أوجه القصور في الدفاع عن العريش آنذاك (الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٨)، والتي تلخص فيما يلي^(٢).

(١) ضعف الدفاع الأرضي عن المطار.

(٢) عدم وجود نظام مراقبة جوية (نقط مراقبة بالنظر) بشكل يسمح للمقاتلات بالإقلاع في الوقت الملائم للتصدى للطائرات التي تخترق منطقة حظر الطيران فوق العريش.

(٣) عدم وجود غرفة عمليات لتنسيق أعمال المقاتلات والمدفعية.

(٤) قصور المواصلات (لايوجد سوي خط تليفوني واحد بين رئاسة قوات الجيش بالعريش والمطار وهو كثير الأعطال).

فإذا أضفنا عدم وجود أي أجهزة رادار لإنذار وسائل الدفاع الجوي والمقاتلات باقتراب الطائرات المعادية - حتي يتسني لها الوقت الكافي للإقلاع والاشتباك - فإنه يتضح استحالة الدفاع الجوي بكفاءة عن العريش. وهو ما لبث أن اكتشفته رئاسة الجيش، بعد تكرار نجاح الطائرات المعادية في استطلاع المنطقة وتحول مهمة المقاتلات المصرية إلى عملية مطاردة، بدل

(١) نفس المرجع، محضر اجتماع برئاسة هيئة أركان حرب لتدعيم لوجيات م / ط بالعريش، مسلسل ١٨.

(٢) نفس المرجع، مدير السلاح الجوي الملكي إلي وزير الدفاع، رقم ٤/٦ أمن / ٤٧، ٧ يناير ٤٨، مسلسل ٢٤ - ٢٨.

===== المرحلة الأولى من الحرب (الحرب غير المعتنة) =====

الطائرات المعادية في استطلاع المنطقة وتحول مهمة المقاتلات المصرية إلى عملية مطاردة، بدل أن تكون اعتراضا للطائرات المعادية قبل وصولها إلى أهدافها، حسبما تقتضى أساليب الدفاع الجوي السليمة.

ففى الرابع والعشرين من فبراير ١٩٤٨، قدم اللواء عثمان المهدي رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة مذكرة إلى وزير الدفاع يشرح فيها تلك المشكلة والحل الذى تقترحه رئاسة الجيش كما يلى:

«٢- وجد أنه من الضروري لضمان وقاية العريش من الغارات الجوية ضرورة توفير وسائل الإنذار المبكر، إما باستخدام أجهزة رادار لا يقل مداها عن ٥٠ ميلا - لإعطاء الفرصة الكافية لهذه القوات للاستعداد - أو بإنشاء شبكة من نقاط المراقبة حول منطقة العريش.

«٣- وقد شكل لذلك مؤتمر برئاسة معسكر التدريب بالعريش حضره مندوبون من العمليات الحربية والسلاح الجوي الملكى. وقد أسفر بحث المؤتمر عن الآتى:

(أ) الرادار: لا يوجد فى الوقت الحالى الجهاز المطلوب لا فى سلاح الطيران ولا المدفعية. والأجهزة الموجودة حاليا جميعها ذات مدى قصير ولا تفى بالفرض.

(ب) شبكة نقاط المراقبة: رُئى صعوبة تنفيذ هذا الاقتراح لصعوبة الشؤون الإدارية، إذ أن ذلك يستلزم إنشاء ١٦ نقطة أغلبها فى مناطق وعرة لا يمكن تموينها بسهولة، فضلا عن أن هذا الاقتراح سوف لا يغطى منطقة العريش من جهة الشمال لوجود البحر. فى حين أن المنتظر أن تسلك الطائرات المعادية هذا الطريق.

«٤- لذلك، ونظراً لصعوبة الحصول على جهاز رادار فى الوقت الحاضر، أرى إصدار أمر صريح بفتح النيران من المدافع على أى طائرة تظهر ليكون ذلك بمثابة الدفاع المحلى الوقتى، حتى تتمكن أثناءها طائرات المطاردة من الصعود الجو لمطاردة الطائرات المعادية. هذا مع مضاعفة الجهود فى الحصول على جهاز الرادار اللازم.

«فالرجاء التفضل بموافقتنا بالرأى حتى يمكننا اتخاذ اللازم»^(١).

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف ١ - ٢٥ / س ج، مذكرة رئيس أركان حرب الجيش إلى وزير الدفاع، رقم راح ٨ / س ج ١ / (٥٧٥) - ٢٤ فبراير ١٩٤٨.

ورغم أن الحل الذي قدمه اللواء عثمان المهدي في مذكرته بالنسبة لفتح النيران لايحل المشكلة - حيث تحتاج وحدات المدفعية إلى فترة زمنية مقبولة لتخصيص المهام لأطقمها، والاستعداد للاشتباك مع الطائرات المعادية في الاتجاه المقرب أو القريب منه عند اكتشافها، وإلا جاء فتح النيران على الطائرات المعادية متأخراً بعد عبورها لمنطقة الأهداف المراد الدفاع عنها - إلا أن تلك المذكرة تعكس القصور القائم آنذاك، سواء في موقف الدفاع الجوي عن العريش، أو فهم القيادة العسكرية لكيفية معالجته. الأمر الذي كانت له نتائج وبيلة على سير القتال بعد ذلك، عندما لم يتم تدارك ذلك القصور بالطريقة السليمة وفي الوقت المناسب، كما سنرى.

ويعكس تقرير وزير الدفاع للملك عن أوضاع قوات العريش في تلك الفترة، الموقف العسكري المصري المتردى من زواياه الأخرى والمتعلقة بالسياسة الدفاعية المصرية والتخطيط والتسليح.

فعلى ضوء تطور الموقف في فلسطين خلال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨ قام الفريق محمد حيدر وزير الدفاع الجديد، بالتفتيش على القوات المصرية في منطقة العريش في المدة من ١٧ إلى ١٩ فبراير. ويعكس تقرير الوزير - الذي قدمه إلى الملك في أعقاب ذلك التفتيش - حقيقة الأوضاع المتردية آنذاك سواء بالنسبة للتخطيط أو التسليح. ففي خلال هذا التفتيش، تم بحث إعداد خطة خاصة بالدفاع عن الحدود الشرقية. إلا أنه «تبين من المناقشة أن البحوث الاستراتيجية والتدابير اللازمة لإعداد خطة عن الحدود الشرقية تستلزم اشتراك رئاسة الجيش والسلاح الجوي الملكي والسلاح البحري الملكي للبت في المواضيع الآتية:

(أ) الخطة الاستراتيجية العامة للدفاع عن الحدود الشرقية.

(ب) تقدير القوات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة.

(ج) تشكيل وتسليح القوات للتنفيذ.

(د) إعداد الخطط التكتيكية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية العامة.

«ولإمكان البت في هذه المواضيع رُئي البدء فوراً في الدراسات التفصيلية (التمهيدية) بواسطة جماعات منتخبة من ضباط الأركان.

«وتبين أن هذه الدراسات تستلزم ما يأتي:

(أ) الوقوف على اتجاه السياسة العامة للدولة.

(ب) الحصول على بعض المراجع الخاصة والتقارير.

(ج) الحصول على خرائط أرضية ذات مقاييس مناسبة^(١).

وبالنسبة لاحتمالات استخدام القوات الموجودة بالعريش فقد طلب الوزير أن يُدرس احتمال استخدام تلك القوة في فلسطين «فتبين أنه بالنسبة لعدم استقرار السياسة المتعلقة بهذا (الموضوع) فإن أسلم الحلول هو إعداد مشروع تقدم لمجموعة كتيبة مشاة والأسلحة المعاونة لها (الكي) يتمكن قائد القوة من وضع خطته التكتيكية والإدارية ورسم سياسة تدريب قواته، ولتتمكن رئاسة الجيش من تدبير كافة احتياجات هذه القوة وإعداد مشروع تعزيزها.

«وقد طلبت من قائد القوة إعداد مشروع التقدم المشار إليه «غزة أو بير سبع» فأتته^(٢).

ويستطرد الوزير موضحاً موقف الدفاع الجوى قائلاً:

«تبين أن المدفعية المضادة للطائرات كافية للدفاع عن المطار فقط، أما الدفاع الجوى عن منطقة المعسكرات فلا داعى لإعداد وسائله في الوقت الحاضر ويكتفى بالتزويب الثقيل المضاد للطائرات لغرض رفع الروح المعنوية بين القوات ومعاونة سرب (رف) طائرات السلاح الجوى الملكي في تنفيذ أمر تحريم الطيران فوق المنطقة.

«أما من حيث الإنذار المبكر لاقترب الطائرات، فقد وُجد أن الوسيلة الوحيدة لذلك هو أجهزة الرادار غير المتوفرة، ورئى مضاعفة الجهد للحصول على هذه الأجهزة من الخارج^(٣).

ومن ذلك التقرير، نرى أنه لم يكن هناك أية سياسة عسكرية مصرية تجاه المشروع الصهيونى في فلسطين حتى ذلك التاريخ، سواء كانت هذه السياسة دفاعية أو هجومية. بل أن احتياجات التخطيط من البيانات والدراسات والخرائط اللازمة لإعداد خطة دفاعية على ذلك الاتجاه لم تكن متوفرة آنذاك. كما تعكس تعليمات الوزير بخصوص إعداد مشروع التقدم لكتيبة مشاة في اتجاه «بئر سبع أو غزة» ثلاثة أمور:

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢، تقرير وزير الدفاع عن نتائج التفيتش على منطقة

العريش، ملحق أ، ص ١.

(٢) نفس المرجع، ص ١ - ٢.

(٣) نفس المرجع ملحق ب، ص ١ - ٢.

الأول، أن احتمال دخول القوات المسلحة المصرية إلى فلسطين أمر كان وارداً بالنسبة لمحمد حيدر وزير الدفاع ورجل الملك آنذاك، والذي يمثل الثقل العسكرى فى القيادة السياسية المصرية. والأمر الثانى اللافت للنظر، أن المنطقة التى حدها وزير الدفاع للمشروع تدخل فى نطاق الدولة العربية، المحددة فى مشروع التقسيم وليس الدولة اليهودية. أما الأمر الثالث، والخاص بحجم القوة المصرية التى سيبنى عليها مشروع التقدم (كتيبة مشاة مدعمة)، فيوضح القصور البالغ فى تصور حجم القوات اللازمة فى حالة التدخل، ويبرز الفرق بين القيادتين المسئولتين عن القوات المسلحة آنذاك، المصرية والصهيونية.

إلا أنه يمكن القول، إن تفتيش وزير الدفاع ويحث مشروع التقدم إلى فلسطين - خاصة بعد التطورات التى حدثت على الصعيدين السياسى والعسكرى خلال شهرى مارس وأبريل - ترتب عليها إعادة النظر فى حجم وتدعيم قوات العريش، ويحث أوجه النقص فى تلك القوة، مع دراسة أقصى مايمكن أن تقدمه القوات المسلحة من دعم فى حالة التدخل العسكرى. بالجيش العربية فى فلسطين، كما سترى فيما بعد.

بداية الجهود المصرية للتزود بالطائرات النفاثة:

وفى الوقت الذى كانت فيه الأحداث السابقة تجرى على الأراضى المصرية محاولة تأمين الاتجاه الشمالى الشرقى لمصر، كانت هناك فى بريطانيا جهود مصرية أخرى تحاول تدارك استمرار التدهور الفنى فى القوة الجوية المصرية. وقد رأينا فى الفصل السابق، كيف عاق تطورها الموقف المالى السيء وتردى العلاقات المصرية - البريطانية بعد قطع النقراشى للمفاوضات والتجاء مصر إلى مجلس الأمن.

ففى بداية عام ١٩٤٨، نشطت الاتصالات المصرية بشركات صناعة الطائرات البريطانية لشراء عدد من طائرات التدريب والمقاتلات النفاثة، التى بدأ إنتاجها بعد الحرب العالمية الثانية. وقد جاء هذا التوقيت مصادفاً - دون قصد من الحكومة المصرية - لمرحلة تحول فى السياسة البريطانية تجاه تناول القضية المصرية بعد الفشل الذى منبت به مصر فى مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٤٧.

وكان الاتجاه البريطانى الجديد يهدف إلى تعليق موضوع السودان، وتحويل موضوع

الجلاء عن مصر من قضية سياسية يتم حلها عن طريق التفاوض بين السياسيين، إلى قضية دفاعية يتم بحثها بين الخبراء العسكريين من الجانبين، على ضوء المخطط البريطاني للدفاع عن الشرق الأوسط^(١). فمصر في نظر العسكريين البريطانيين كانت حجر الزاوية في الدفاع عن تلك المنطقة.

وقد اعتمدت الحكومة البريطانية في تحقيق سياستها الجديدة على الملك فاروق - الذي كان يحاول التفاوض معها من وراء ظهر حكومتها - وذلك بالمبالغة في تخويله وتحذيره من الخطر الشيوعي السوفيتي على عرشه إذا أصرت الحكومة على انسحاب القوات البريطانية من مصر. وإقناعه بضرورة اجتماع العسكريين من الجانبين لبحث تسليح القوات المسلحة المصرية ومناقشة الاعتبارات العملية التي تؤثر على انسحاب القوات البريطانية من مصر^(٢).

وانعكس هذا الخط الجديد للسياسة البريطانية على نظرتها إلى تسليح القوات المسلحة المصرية، والتي كان عليها أن تلعب دوراً بارزاً في السياسة الدفاعية البريطانية عن الشرق الأوسط. ومن ثم، لم يكن غريباً آنذاك أن يؤكد «أرنست بيثن»، وزير الخارجية البريطانية، لمعاونيه - أثناء اجتماعه بهم في العشرين من يناير ١٩٤٨ لمناقشة خطوط السياسة البريطانية الجديدة تجاه مصر - على أهمية دعم تسليح القوات المسلحة المصرية بقوله: «إن من مصلحتنا أن ننجح في تزويد المصريين بأكثر الأسلحة كفاءة»^(٣). بل إنه تجاوز ذلك إلى التعريض بالسياسة البريطانية السابقة، والتي كانت تستهزئ بالجيش المصري أكثر مما تساعد على تدريبه. وذكر الحاضرين بكفاءة المصريين كفتين مهرة عندما تم تدريبهم خلال الحرب العالمية الثانية. وأنه بدونهم «ربما لم نكن نستطيع مثلاً، أن نحافظ على استمرار نشاط مجهودنا الجوي في الشرق الأوسط»^(٤).

وعلى ذلك، كان المناخ السياسي والعسكري في العاصمة البريطانية خلال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨، مهيباً لقبول تسليح القوة الجوية المصرية بالطائرات النفاثة، بشرط أن يتم ذلك

F.O. 371 / 69192, Record of F.O. meeting held by the Secretary of State on 20 th January, top secret, (١)
21.1.1948.

F.O. 371 / 62984 Minute, by M. Wright. 24. 11. 1947. (٢)

F.O. 371 / 69192, Record of F.O. meeting held by the Secretary of State 20.1.1949, loc. cit. (٣)

Idem. (٤)

– بطبيعة الحال – فى إطار السياسة الدفاعية البريطانية عن الشرق الأوسط. ولما كان تزويد القوة الجوية المصرية بالطائرات النفاثة لم يبدأ إلا فى عام ١٩٥٠، فإن لنا أن نتساءل عن أسباب ذلك التأخير. وهل هو نتيجة للسياسة المصرية أم البريطانية أو أسباب أخرى خارجية. والحقيقة طبقاً لما تنطق بها الوثائق المصرية والبريطانية والأمريكية تُرجع ذلك التأخير إلى محصلتها جميعاً.

فبالنسبة للسياسة المصرية، ربما بدا أن تحرك الحكومة المصرية فى أوائل عام ١٩٤٨ لتزويد مصر بالطائرات النفاثة جاء نتيجة تطوير المشروع الصهيونى والاتجاه إلى فرض الدولة اليهودية بالقوة فى فلسطين واتجاه الحكومة المصرية إلى تدعيم قواتها المسلحة. ومن ثم، جاء تدعيم القوة الجوية لمواجهة الاحتمالات المنتظرة فى فلسطين. إلا أنه من استعراضنا السابق لزيارة بعثة سلاح الطيران الملكى المصرى لإنجلترا فى نوفمبر ١٩٤٦، رأينا أنه كان هناك اتجاه مصرى للتحويل إلى الطائرات النفاثة مع بداية عام ١٩٤٨. وهو أمر لم يكن له علاقة آنذاك بفلسطين. كما أن القرار المصرى بقبول مبدأ التدخل بالقوات العربية فى الصراع الدائر آنذاك فى فلسطين لم يتبلور فى النهاية إلا فى شهر أبريل كما سنرى، فضلاً عن القوة الجوية الإسرائيلية – كما كانت تبدو حتى ذلك الوقت – لم تكن تشكل خطراً يُعتد به فى مواجهة القوة الجوية المصرية رغم قصورها.

وعلى ذلك، فإن الأرجح أن تلك الاتصالات من أجل شراء الطائرات الجديدة، تمت على ضوء التصور القديم فى عام ١٩٤٦ لاحتياجات القوة الجوية المصرية. وربما كان تطور الموقف فى فلسطين بعد قرار التقسيم، دافعاً فقط على تحريك الموضوع من جديد وليس سبباً له.

وعلى ذلك، تضمنت ميزانية السلاح الجوى عام ١٩٤٨، دعماً مالياً كبيراً قارب ثلاثة أمثال ماكانت عليه عام ١٩٤٧. فبينما كانت لاتزيد تلك الميزانية عام ١٩٤٧ عن ١٠,٢٦,٩٦٠ جنيه، فقد اعتُمد لها عام ١٩٤٨ مبلغ ٢٠,٩٧٠,٨٧٢. وكان أبرز الأعمال الجديدة التى تضمنتها الميزانية، اعتماد مليون جنيه لتدعيم السلاح وشراء طائرات، ٢٠٠ ألف جنيه لإنشاء سرب قتال جديد، ٢٠ ألف جنيه لشراء معدات لاسلكية، بالإضافة إلى ٢٥٠ ألف جنيه لإنشاء مصنع

هياكل الطائرات، ٣٦٠ ألف جنيه لتعزيز السرب الملكي، ٥٠ ألف جنيه لإنشاء الكلية الجوية^(١).

وقد تلخصت طلبات الشراء المصرية في بداية الأمر، في خمس وعشرين طائرة للتدريب المتقدم من طراز «هارفارد Harvard» مع قطع غيار لها لمدة سنتين، بالإضافة إلى ست طائرات نفثة «فامبير Vampire» يحتمل زيادتها إلى ١٨ طائرة^(٢).

إلا أنه يبدو أن تعديلاً طرأ على تلك المطالب من الطائرات. حيث توضح الوثائق البريطانية خلال شهر مارس ١٩٤٨ أن الطائرات المطلوبة هي اثنتا عشرة طائرة «تشيبمانك» للتدريب الابتدائي، وست طائرات من طراز «فامبير» بالإضافة إلى أربع طائرات أخرى من طراز «متيور»، منها واحدة مزودة لأغراض التدريب^(٣).

ورغم موقف النقراشي آنذاك الراض للتدخل بالقوات المسلحة المصرية في الصراع الدائر في فلسطين، فقد انعكس ذلك الصراع على موقف الحكومة البريطانية من طلبات التسليح المصرية، وثار جدل كبير بين وزارات الطيران الخارجية والإمداد البريطانية، وبداخل وزارة الطيران حول تسليم القوة الجوية المصرية. وكان محور ذلك الجدل، هو مدى تأثير ذلك الصراع الدائر في فلسطين على التزام الحكومة البريطانية بتسليم القوة الجوية المصرية طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ من ناحية، وتأثير تسليم القوة الجوية المصرية بالطائرات النفثة على الصراع الدائر في فلسطين ومعنويات الوحدات الجوية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط - التي لم تكن سكت بعد بالطائرات النفثة - من ناحية أخرى.

ولما كان ذلك الحوار في ربيع عام ١٩٤٨، يعكس السياسة البريطانية الحقيقية تجاه احتمال دخول مصر الحرب في فلسطين، ويوضح نواياها الحقيقية من تسليم القوة الجوية المصرية، وهي مقبلة على أولى جولاتها مع القوة الجوية الإسرائيلية، فإنه من المفيد هنا أن نستعرض ذلك الحوار باختصار لأنه يرد على المقولات الشائعة عن مسئولية بريطانيا في تشجيع الحكومة

(١) ميزانية الدولة المصرية ١٩٥١ ~ ١٩٥٢، وزارة الحربية والبحرية، مقارنة الاعتمادات، عام ١٩٤٨.

Air 20 / 6907, A.C.A.S (P) 9308, D.D.A.F.L. to A.C.A.S(P), secretes, minute, 3.2.1948

(٢) (ملحق ٣١)

Air 20/ 6906, A.C.A.S (P) 9586, A.M.S.O. to P.S to S. of S., Minute, 9.3.1948.

(٣)

المصرية وتوزيعها في تلك الحرب حتى تظهر عجز الجيش المصري، ومن ثم، تسقط المبررات المصرية لإلغاء أو تعديل المعاهدة.

وقد أثير موضوع مطالب التسليح الجديدة الخاصة بالقوة المصرية لأول مرة داخل وزارة الطيران البريطانية خلال الأسبوع الأول من فبراير ١٩٤٨، على أثر طلب وزارة الإمداد إعطاها صلاحية بيع الطائرات المطلوبة. وعند ذلك أوضح نائب مدير الاتصال والتعاون الأجنبي مع الحلفاء (بوزارة الطيران) في مذكرته لكل من مساعدي رئيس أركان الطيران للتخطيط والمخابرات، أن وزارة الخارجية (البريطانية) نصحت تليفونيا بتأخير مبيعات الطائرات إلى مصر نتيجة للاضطرابات التي كانت سائدة في فلسطين آنذاك، إلا أن تلك النصيحة لم تتأيد كتابة^(١).

وبعد مناقشة الموضوع على مستوى الإدارات المعنية في وزارة الطيران وافقت تلك الإدارات على ضرورة إعطاء وزارة الإمداد صلاحية بيع الطائرات المطلوبة للسلاح الجوي الملكي المصري. وقد تلخصت الأسباب التي بررت بها تلك الإدارات موافقتها بما يلي^(٢).

(أ) توفير مناخ ملائم لموقف مصري مساند لبريطانيا في أي صراع مستقبلي في الشرق الأوسط، أو على الأقل عدم اتخاذها موقفاً معادياً من بريطانيا.

(ب) عدم احتمال استخدام أي من الطرازات المطلوبة من الطائرات في الصراع العربي - الإسرائيلي آنذاك في فلسطين.

(ج) أن تتم هذه الصفقات على أساس الالتزامات البريطانية في معاهدة ١٩٣٦ فحسب، بل ستؤدي تلك الصفقات وأوامر الشراء المحتملة فيما بعد إلى المساهمة في استمرار عملية إنتاج الطائرات في البلاد، فضلاً عن أن التسليم لن يتم قبل ستة أشهر من تاريخ أمر الشراء، قد تكون المشكلة الفلسطينية فيها قد أخذت مساراً مغايراً.

(د) إذا لم توافق وزارة الطيران على السماح ببيع تلك الطائرات، فإن هناك مخاطرة من توجه المصريين للشراء من الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة سيزداد لديهم الشعور المناهض لبريطانيا.

Air20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9308, loc. cit.

(١)

Air 20 / 6906, A.C.A.S.(P) 3, D.D. pol. (A,C) to A.C.A.S.(p), minute, 8.3.1948

(٢)

وقد أبدى الرأي السابق نائب مدير الاتصال والتعاون الأجنبي مع الحلفاء في مذكرته إلى مساعد رئيس الأركان للتخطيط في ١٠ مارس^(١)، إلا أن عضو مجلس الطيران للتنظيم والإمداد كان له رأى آخر. ورغم موافقته على مبررات الإدارات المعنية لتزويد مصر بالطائرات المطلوبة، إلا أنه كان يرى «أنه من ناحية الهيبة فقط، أشك في حكمة إرسال أى طائرة نفثة حديثة إلى السلاح الجوي الملكي المصري، قبل أن تُسلح أسرابنا في منطقة قناة السويس بكل هذه الطرازات من الطائرات، أو على الأقل بعد أن يُرى طراز أو اثنان مستخدمين بواسطة القوات الجوية الملكية (البريطانية) في مصر»^(٢). وأضاف عضو مجلس الطيران موضحاً الامكانيات الفعلية للإمداد بالمطالب المصرية نون إضرار خطير بإعادة تسليح القوات الجوية البريطانية كما يلي:

«تشبيمنك»: (مطلوب ١٢)، ليس قبل سبتمبر ١٩٤٩، بمجرد بدء إنتاج هذه الطائرات.

فامبير ٥: (مطلوب ٢)، ليس قبل سبتمبر ١٩٤٨، ولا يمكن الإمداد بهذا الطراز إلا على حساب بناء القوات الجوية الملكية (البريطانية) في الخارج.

فامبير ٣: (مطلوب ٢)، لم يتضح بعد إلا أنه متيسر من المخزون. ويجب ملاحظة أن أول طائرة نفثة (فامبير ٢) لن تتواجد لدى القوات الجوية الملكية (البريطانية) في الشرق الأوسط قبل سبتمبر ١٩٤٩.

متيور ٣: (مطلوب ٢)، يمكن التنفيذ فوراً نون ضرر على القوات الجوية الملكية (البريطانية).

متيور ٥: يمكن الإمداد أيضاً، ولكن على حساب بناء القوات الجوية الملكية في المملكة المتحدة. ون يشكل أول سرب متيور في الشرق الأوسط قبل سبتمبر ١٩٤٩.

متيور ٧: لن تنتج لحساب القوات الجوية الملكية (البريطانية) قبل يناير ١٩٤٩ تقريباً. ويمكن توفير طائرة في مارس نون ضرر على القوات الجوية الملكية^(٣).

وفي الحادى عشر من مارس، أرسل مساعد رئيس أركان الطيران للتخطيط، مذكرة إلى

Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9600, D.D.A.F.L. to A.C.A.S. (P), Minute, 10.3.1948 (١)

Air 20/ 6907, A.C.A.S. (P) 9568, loc. cit. (٢)

Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9586, loc. cit. (٣)

سكرتير وزير الطيران يؤيد فيها وجهتي النظر السابقتين ويلخص رأيه فيما يلي:

«إننى أوصى بوجود مساندة مشروع إمداد السلاح الجوى الملكى المصرى بالطائرات الحديثة من الطائرات طبقاً لما حددته وزارة الإمداد. ولكن يجب عمل الترتيبات التى تكفل عدم تسليم الطائرات النفاثة للمصريين قبل إعادة تسليح بعض وحدات القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط بطائرات الفامبير^(١)».

وفى اليوم التالى (١٢ مارس) قدم نائب رئيس أركان الطيران إلى وزير الطيران مذكرة يوافق فيها على مذكرة مساعد رئيس الأركان للتخطيط بخصوص مساندة إمداد مصر بالطائرات النفاثة، ومؤكداً على «أن مصر هى حجر الزاوية فى أمن الشرق الأوسط، والذى يعتبر أحد الأسس الرئيسية الثلاثة فى الاستراتيجية البريطانية»^(٢).

وأرفق نائب رئيس أركان الطيران بمذكرته إلى الوزير، مسودة الخطاب الذى سيرسل إلى وزير الخارجية البريطانية موضحاً رأى وزارة الطيران فى تزويد مصر بالطائرات المطلوبة. وكان نص ذلك الخطاب مايلي:

«أرسلَ إلى شتراوس نسخة من خطابه المؤرخ فى ٤ مارس والموجه إليك، بخصوص تصدير مواد حربية إلى الشرق الأوسط. فقد ظن أنه ربما أودُ التعليق - من وجهة النظر الاستراتيجية - على طلب وزارة الإمداد السماح لها ببيع عدد من الطائرات من طرازات مختلفة (تشبيمنك تدريب - متيور - فامبير) إلى المصريين».

«إننى أود أن أساند هذا العرض بإمداد القوة الجوية المصرية بطرازات حديثة من الطائرات. فإن بيع الطائرات البريطانية فى الخارج، يقدم مساهمة لمقاومتنا الحربية، من خلال الحفاظ على تدفق الإنتاج، فضلاً عن أن أمن الشرق الأوسط، يعتبر أحد الركائز الأساسية التى تقوم عليها الاستراتيجية البريطانية. وعلى ذلك، فإنه من المهم لنا أن تكون القوات الخاصة بمجموعة دول الشرق الأوسط - والتى تمثل مصر حجر الزاوية فيها - على درجة من الكفاءة تمكّنها من القيام بدورها فى مقاومة العدوان الخارجى».

Air 20/6906, A.C.A.S.(p) 9589, Foster to P.S. to S. of S., minute, 11.3.1948

(١)

Air 20/6906, A.C.A.S.(p) 9632, V.C.A.S. to S. to S., minute, 12.3.1948.

(٢)

وفي ٢٣ أغسطس ١٩٤٠ أبلغ وزير المستعمرات البريطانية هاييم وايزمان بقرار مجلس الوزراء البريطاني بالاستفادة من اليهود في كل مسرح الحرب وليس في فلسطين وحدها. ورأي وزير المستعمرات أن يكون حجم القوات اليهودية في فلسطين في حدود كتية واحدة (٥٠٠ جندي)، مع استخدام مايزيد عن هذا العدد من المتطوعين كقوة يهودية خارج فلسطين مع عدم حملها علما أو إشارة مميزة^(١).

ولما كان تشكيل الكتية اليهودية المشار إليها لا يحقق المطامع الصهيونية في إنشاء الجيش اليهودي، خاصة وقد سمح لعرب فلسطين بتشكيل قوة معاتلة^(٢)، فقد لجأ وايزمان إلى تشرشل مرة أخرى. ورغم ضغوط الأخير على وزرائه، إلا أنها لم تسفر عن استجابة قورية لمطالب وايزمان، الذي أخطر في ٤ مارس ١٩٤١ بتأجيل مشروع الجيش اليهودي ستة أشهر. وقد علّت بريطانيا تأجيل المشروع بحجة نقص المعدات العسكرية في ذلك الوقت^(٣). إلا أنه مع تدهور الأوضاع العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط في ذلك الوقت، كان للقيادة الصهيونية في فلسطين شأن آخر^(٤).

٣- إنشاء البالماخ وجذور القوة الجوية الإسرائيلية؛

كان الموقف العسكري البريطاني المتدهور في ربيع ١٩٤١ يحمل الكثير من النذر إلى القيادة الصهيونية في فلسطين، وجعلها تشعر بالقلق خوفاً من احتلال الألمان لسوريا وفلسطين. وفي مسرح شمال أفريقيا والبحر المتوسط، نجح روميل في استرداد برقة والوصول إلى الحدود المصرية في ١٢ أبريل ١٩٤١^(٥). كما نجحت القوات الألمانية في احتلال اليونان، وحشدت فيها الفيلق الحادي عشر و ١٢٨٠ طائرة، وأسطولاً ضخماً من سفن النقل

(١) نفس المرجع، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٢) كان دور الكتائب محصوراً في الدفاع المحلي وحراسة المنشآت والمرافق في داخل الأراضي الفلسطينية.

(٣) نجحت ضغوط القيادات الصهيونية ومساندة تشرشل لها، في تشكيل القوة اليهودية في النهاية في شكل لواء مشاة عام ١٩٤٤

- حينئذ، المرجع المشار إليه ص ١٦١ - ١٦٢.

(٤) نجحت القوات الألمانية والإيطالية تحت قيادة روميل في استرداد برقة عدا طبرق التي تم حصارها. - وزارة العربية. العمليات

العربية في شمال أفريقيا ١٩٤٠ - ١٩٤٢، ج ١، ص ١٢٠.

(٥) نفس المرجع، ص ١٢٦ - ١٢٨.

خلال شهر أبريل وأوائل مايو^(١). أما سوريا التي كانت تحتلها حكومة فيشي، فقد أصبحت مسرحاً لنشاط عملاء المحور وطائرات النقل الألمانية، كما تحركت قوات فيشي إلى الحدود الفلسطينية، في الوقت الذي اندلع فيه القتال بين القوات البريطانية وحكومة رشيد عالي الكيلاني - الموالية للمحور - في العراق.

ومن ثم، «عقدت القيادة العليا للهجناه اجتماعاً سرياً لاستعراض الموقف واحتمالاته، ولم يكن الموقف أو احتمالاته تبعث على الاطمئنان...»^(٢). وعلى ضوء تقدير الموقف، «كان هناك حاجة ملحة لإنشاء قوات عسكرية تكون خاضعة خضوعاً مباشراً وخالصاً لقيادة الهجناه والتي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة أو لتعويق الغزو النازي لفلسطين...»^(٣).

وعلى ذلك أصدرت القيادة الصهيونية قرارها بإنشاء قوات البالماخ (القوة الضاربة) في الرابع عشر من مايو ١٩٤١. وكان ذلك القرار خطوة حاسمة نحو إنشاء الجيش الإسرائيلي بعد ذلك بسبع سنوات^(٤).

وقد تطورت قوات البالماخ خلال الحرب، بعد اعتراف بريطانيا بها في أغسطس ١٩٤١ - على أثر تعاونها معها في الهجوم على سوريا - فوصل عددها عام ١٩٤٢ إلى أكثر من ٢٠٠٠ فرد^(٥). كما شملت وحدة جوية وأخرى بحرية. إلا أن مايهنا في هذا البحث هو النشاط الجوي للبالماخ، والذي كان يعتبر البذرة الأولى لتأسيس القوة الجوية الإسرائيلية، رغم الإرهاصات الجوية الأولى لليهود في فلسطين والتي واكبت تأسيس القوة الجوية المصرية عام ١٩٣٢^(٦).

ففي صيف ١٩٤٢، وافقت القيادة العليا للهجناه على خطة لتدريب بعض أفرادها على

(١) نفس المرجع، ص ١٢٠ - ١٢٤.

(٢) ألين. إيجاله، يروح داود، تعريب المخابرات العامة، ج ١ (القاهرة: المخابرات العامة، ١٩٧٢)، ص ١١٨.

(٣) نفس المرجع، ص ١١٩.

(٤) نفس المرجع، ص ١٢٢.

(٥) صيد أ ح/ طه الجنوب، وآخرون، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، ص ١٤٥ -.

Herzog, Chaim, The Arab - Israeli Wars, (New York: Random House, 1982), p. 19.

(٦) أنشئ أول نادي للطيران الشرقي في صيفا عام ١٩٣٦. - شيف. زئيف، سلاح الجو الإسرائيلي، تعريب دار الجليل (عمان: دار الجليل للنشر، ص ١٩٨٨)، ص ١١.

الطائرات الشراعية والطائرات الخفيفة. وإتأمين ذلك النشاط أعطيت العملية كلها غطاء نادى طيران الهواء، حتى بموافقة السلطات البريطانية. وكانت أنشطة النادى تتم بجدية كبيرة، فقد تُرب الطيارون الشباب على الاستطلاع والتصوير الجوي والملاحه والرياضيات والطبيعات، كما تعلموا استخدام طائراتهم فى القتال ضد الاهداف الأرضية^(١).

وبور انتهاء الحرب العالمية الثانية كُفّت الوكالة اليهودية جهودها لتدعيم قواتها العسكرية فى فلسطين وتسليحها. فقد علم بن جوريون من وزير المستعمرات البريطانى - أثناء لقائهما فى ٧ مايو ١٩٤٥ - أن الحكومة البريطانية تنوى التخلّى عن الانتداب فى فلسطين بأسرع مايمكن، نظراً لعدم استطاعتها التوفيق بين المطالب العربية واليهودية، خاصة وقد كانت تعلم بتأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للمطالب اليهودية^(٢).

ولما كان بن جوريون يتوقع مواجهة الجيوش العربية عندما يغادر البريطانيون البلاد، فقد كان رأيه يتلخص فى إعداد اليهود أنفسهم لمواجهة ذلك الموقف «وهذا يعنى أولاً وقبل كل شئ الحصول على جميع أنواع الأسلحة»^(٣). فالقتال النهائى سيكون بين العرب واليهود، «والقوة العسكرية هى التى ستقرر نتيجة النضال»^(٤).

وعندما انعقد المؤتمر الصهيونى الثانى والعشرين بعد الحرب فى بال بسويسرا فى ديسمبر ١٩٤٦، لفت بن جوريون نظر المجتمعين إلى مشكلة الأمن فى فلسطين كما يراها قائلا: «المشكلة الرئيسية الآن هى مشكلة الأمن. وكما تعلمون ليست هذه المشكلة جديدة فى إقليمنا، إلا أنها واقعة الآن تحت ظروف جديدة وتختلف اختلافاً تاماً عن تلك الظروف التى واجهناها فى السنوات السبعين الماضية، ولا ضير على ييشوف (اليهود فى فلسطين) من الهجمات التى يشنها عرب فلسطين، لكننا قد نواجه جيوش الدول العربية ترسلها لمهاجمتنا والقضاء علينا، وينبغى لنا أن نأخذ الأمية لذلك الاحتمال، باستغلال قدراتنا الفنية والمالية إلى أقصى حد. وأن من واجب ييشوف والحركة الصهيونية والشعب اليهودى أن يحيطوا علماً

(١) ألون، مرجع داود، ج ١، ص ١٤٢.

(٢) بن جوريون، يقييد، إسرائيل تاريخ شخصى، إهداء مركز البحوث والمعلومات، ج ١ (القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٧٢)، ص ١٦٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦٦.

بمشكلة الأمن من جميع أبعادها، وأن يقرروا أهميتها وإلحاحها، ويتركوا الأخطار المحدقة بنا. وقد تأتى المواجهة اليوم أو غدا - فإن الدول العربية لم تستكمل بعد أهبتها - إلا أننا قادمون على فترة تحول عنيف. ويحتّم علينا ألا نغفل الأخطار التى تنتظرنا: ولا بد أن نتأهب من فورنا وبأكبر درجة ممكنة. إن هذا من وجهة نظرنا هو أخطر واجب تواجهه الصهيونية اليوم»^(١).

وعلى أثر المؤتمر كلف بن جوريون بمهام الدفاع، فقام بدراسة أوضاع الهجناه ومدى إمكانتها لمواجهة الاختبارات الخطيرة المنتظرة، وبالنسبة للقوة الجوية، وجد أنه دلم يكن هناك أثر للقوة الجوية - على حد قوله^(٢). ومن ثم، طالب قيادة الهجناه بتجنيد كل الضباط والرقباء (ضابط الصف) اليهود من ذوي الخبرة العسكرية المكتسبة من الحرب العالمية الثانية لمدة عامين فى قوات الهجناه، وخاصة فى سلاح الطيران والقوات الضارية (البالمخ)^(٣).

وقد أشار إسحاق رابين فى مذكراته إلى أنه فى مستهل عام ١٩٤٧ بدأت الأحداث فى التحرك نحو إقامة دولة يهودية فى فلسطين يخطى سريعة لم يسبق لها مثيل. وتولى بن جوريون وزارة الدفاع فى المجلس التنفيذى (اللجنة التنفيذية) للوكالة اليهودية. وقد أتى معه بروح جديدة، واستدعى كافة ضباط الهجناه ابتداءً من قادة الفصائل حتى أعلى القيادات، وحثنا للمرة الأولى على أن نستعد للحرب على نطاق لم يجر فى مخيلتنا من قبل^(٤). واستطرد رابين مشيراً إلى أن بن جوريون كان يتوقع التدخل العربى فى فلسطين منذ أن تولى شئون الدفاع، وبدأ يعد العدة لذلك.

كما وجه بن جوريون تعليماته فى ١٨ يونيو ١٩٤٧ إلى قيادة الهجناه لافتاً أنظارهم إلى المخاطر المنتظرة كما يراها. وقد شدد بن جوريون على أن اليشوف يقف أمام جبهتين معاديتين: البريطانية والعربية. «ولكن يجب التمييز بين هاتين الجبهتين، وهذا التمييز حيوى. فالمعركة الدائرة بين الصهيونية وسياسة الكتاب الأبيض، هى فى أساسها سياسة لا عسكرية... ويختلف الأمر فى الجبهة العدوانية العربية. فالمنظمة (الهجناه) هنا هى العامل

(١) نفس المرجع، ص ١٦٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٣) سلوتسكى، يهودا، تاريخ الهجناه (حرب فلسطين ١٩٤٧ / ١٩٤٨ - الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمة أحمد خليفة (ط ١: بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ١٧٩.

(٤) رابين، إسحاق، مذكرات إسحاق رابين، تعريب الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٠)، ص ٢٩.

الرئيسي والحاسم، وإزاء هجوم مسلح من جانب العرب، لا مفر من حسم عن طريق القوة، حسم عسكري يهودي. وإذا لم تُعدَّ المنظمة لتصبح قادرة على أداء هذه المهمة، فإنها تكون قد ابتعدت عن هدفها الأساسي، ويصبح صميم وجود اليشوف والمشروع الصهيوني عرضة لخطر الدمار»^(١).

ويعد عرض بن جوريون للقوة العسكرية العربية - كما قدرها - أكد على أن المهمة الأولى للمنظمة (الهجناه) هي إعداد نفسها لمواجهة هذه الجبهة العربية. ومن أجل ذلك، «يجب إحداث تحسين كبير في تدريباتها ونظامها، وتخطيطها، وتنقيفها الصهيوني والعسكري، وقدرتها على العمل، وقدرتها الضارية... ويجب ملائمة بنيتها مع الظروف الجديدة، ومع الحاجات المتفاقمة في خطورتها، من خلال الإفادة الكاملة من الخبرة التي اكتسبتها واكتسبها آخرون من الحرب العالمية الأخيرة، ومن خلال استخدام منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثة لأغراض الدفاع عن أنفسنا»^(٢).

ولما كان بن جوريون - على حد قوله في مذكراته - قد قَدَّرَ القوة الجوية المصرية عام ١٩٤٧ بأربعة آلاف وثلاثين فرداً، منهم ألفان من الضباط الطيارين ومائتان من ضباط الصف الطيارين فضلاً عن مائة وسبع وسبعين طائرة، مقسمة إلى عشرة أجنحة منها ثمانية أجنحة للقتال^(٣)، كما قدر القوة الجوية السورية عام ١٩٤٦ بتسع طائرات للتدريب والقوة الجوية العراقية بعدة أجنحة^(٤)، فقد كان من الطبيعي - وبذلك نظرته إلى الصراع المنتظر مع الدول العربية أن يسعى إلى تأسيس قوة جوية قوية.

ففي العاشر من أكتوبر ١٩٤٧، أعلن رئيس القيادة القطرية (لهجناه) إنشاء «شبيروت هاتير» (سلاح الطيران)، وبعد ذلك بأربعة أيام عيّن «يهوشوع إيزيك»، قائداً له والطيار المهندس «الكستور زيلوني» رئيساً لأركانه، وخُصص مبلغ عشرة آلاف جنيه للنشاط الجوي

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ١٧٠ - مرجع الزعماء والقيادات اليهودية على وصف أنشطتها العسكرية بالغامضة والأعمال العسكرية العربية المشروعة لنزع اختصاص أراضيها بالأعمال العدوانية.

(٢) نفس المرجع، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٣) بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ١٧٠ - انظر صفة القوة الجوية المصرية بملحق ٢٠.

(٤) نفس المرجع، ص ١٧١.

في المراحل الأولى. لكن الأحداث التي وقعت فيما بعد أدت إلى زيادته، خلال عدة أشهر، إلى مئات الآلاف من الجنهات، ومع قيام النولة إلى الملايين منها^(١).

ومع إنشاء شيروت هافير (السلح الجوى) «انفصلت القوة الجوية عن البالماخ واعتبرت وحدة مستقلة تابعة لقيادة الهجئة. وكانت مزودة في نوفمبر ١٩٤٧ بتسع طائرات خفيفة (منها طائرة ذات محركين). وكان هناك في ذلك الشتاء ما يقدر بأربعين طياراً يهودياً في البلاد، منهم عشرون طياراً درسوا في السلح الجوى الملكى (البريطانى)»^(٢).

وفى أعقاب إنشاء السلح الجوى وضعت القيادة العليا للهجئة الأساس لتطويره كما إلى:

التنظيم:

تم على الفور تنظيم هيئة القيادة بإنشاء هيئة أركان السلح الجوى بما فيها من أجهزة التخطيط والعمليات والتسليح والمهمات والإمداد والرصد الجوى والرادار^(٣).

الأفراد:

تم تجميع الطيارين من المصدرين المتاحين آنذاك وهما:

(١) الطيارون الذين تخرجوا من شركة أفيرون، وشملوا طياري وحدة البالماخ، وقدرهم إيجال ألون وحاييم هيرتزج بعشرين طياراً، وطياري الوحدة الجوية لمنظمة إيتسل (الأرجون)، وقُدروا بعشرة طيارين.

(٢) الطيارون اليهود الذين تم تدريبهم مع قوات الطفء خلال الحرب العالمية الثانية، وقدرهم تقرير المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية - الذى قُدِم إلى المؤتمر الصهيونى الثانى والعشرين فى ديسمبر ١٩٤٦ - بثلاثين طياراً^(٤).

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ١٣٣ - ١٣٤.

(٢) ألون، برع داور، ص ٢١٥.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٧.

(٤) سليم، المرجع المشار إليه، ص ٥١٧. - قُدِّرَ كل من ألون وهيرتزج عدد الطيارين اليهود الذين انضموا إلى القوة الجوية آنذاك ممن خدموا فى القوات الجوية البريطانية بعشرين طياراً.

وعلى حد قول سلوتسكى «فقد قُبل في القوة الجوية آنذاك كل من كانت له خبرة بالطيران، وكان عددهم ٥٠ شخصا»^(١).

أما بالنسبة للفنيين والتخصصات الأخرى فقد جاء أغلبهم ممن جُئوا في القوات الجوية البريطانية خلال الحرب، قدرهم إيجال ألون بكثير من ألفي فرد^(٢).

وعلى ذلك، نرى أنه كان متوفراً للقوة الجوية الإسرائيلية الواعدة في نهاية عام ١٩٤٧ ما بين ٥٠، ٦٠ طياراً، كان نصفهم ممن خدموا في القوات الجوية للحلفاء واكتسبوا خبراتها، بالإضافة إلى وعاء الفنيين والتخصصات الجوية الأخرى والذي كان يقارب ألف فرد ممن اكتسبوا خبرة الحرب العالمية الثانية.

التسليح:

كانت نواة القوة الجوية الإسرائيلية هي طائرات وحدة البالمخ، والتي بلغ عددها في أكتوبر ١٩٤٧ تسع طائرات خفيفة، طبقاً لأقوال إيجال ألون السابق الإشارة إليها. وقد فصل «يشعيا بن فورت» هذه الطائرات، والتي تشكل منها السرب الأول كما يلي^(٣):

٢	طائرة تايجر موث	Tiger Moth
٢	طائرة آر. ديبو. دي ١٣	RWD13
٢	طائرة آر. ديبو. دي ١٥	RWD15
١	طائرة تايلور كرافت	Taylor craft
١	طائرة سي بي (برمائية)	Seabee
١	طائرة دراجون رابيد	Dragon Rapide

إلا أن بن فورت يضيف عليها ثلاث طائرات «أوستر Auster» من المخططات البريطانية في

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٧.

(٢) ألون، درج فلود، ص ١٥٢.

(٣) حسن البدرى، الحرب في أرض السلام - القاهرة - بيروت: دار الوطن العربى، ١٩٧٦، ص ١٥٥.

فلسطين^(١). وطبقا لرواية سلاتسكي، فإنه تم شراء عشرين طائرة أوستر في يناير ١٩٤٨^(٢). وعلى ذلك فالأرجح أن الطائرات الثلاثة التي أشار إليها بن فورت ضُمَّت إلى السرب الأول بعد صفقه الأوستر، والتي تم تجميع تسع عشرة طائرة منها.

وعلى ذلك، يمكن القول بأن القوة الجوية الإسرائيلية كانت تشتمل على ٢٨ طائرة في أوائل عام ١٩٤٨. وكانت تلك القوة الصغيرة على استعداد للقيام بأعمالها في الصراع المسلح الذي ما لبث أن اشتعل في الأراضي المقدسة مع بداية عام ١٩٤٨.

رابعا: السياسة المصرية في مواجهة المشروع الصهيوني حتى قرار التقسيم وأثرها على تطور القوة الجوية المصرية:

١ - مرحلة الدعم السياسي والمعنوي: (من مؤتمر لندن ١٩٣٩ حتى مؤتمر بلودان ١٩٤٦):

إن المتتبع لسياسة الحكومات المصرية المتتالية تجاه القضية الفلسطينية، منذ اشتراكها في مؤتمر لندن عام ١٩٣٩، يجد أن تلك السياسة قامت على معارضة اتساع نطاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين أو تقسيمها بين اليهود والفلسطينيين، وهو نفس ما كان يرفضه الفلسطينيون وباقي الدول العربية. وظل دعمها للقضية الفلسطينية حتى قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧، قائماً على تقييم العون السياسي بصفة أساسية.

ففي مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ عيّر الوفد المصري عن استياء الحكومة المصرية من كثرة إرسال لجان التحقيق إلى فلسطين، الأمر الذي زاد تعقيد المشكلة. وعندما رفض العرب الاقتراح البريطاني الخاص بإقامة حكومة في فلسطين، مرتبطة ببريطانيا بمعاهدة بعد فترة انتقال، حاول الوفد المصري في المؤتمر التوسط عبثاً في الأمر وإقناع عرب فلسطين بالاعتدال والتوسط في الأمور^(٣).

إلا أنه عندما صدر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، في أعقاب فشل مؤتمر لندن محدداً انتهاء

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) سلاتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٩.

(٣) د. عابدة سليمة، مصر والقضية الفلسطينية (ط ١): القاهرة: دار الدراسات والنشر والتوزيع، (١٩٨٦)، ص ٣٨ - ٣٩.

الانتداب بعد عشر سنوات، والسماح باستمرار الهجرة اليهودية خلال الخمس سنوات الأولى بمعدل خمس وسبعين ألف مهاجر سنويا، فقد رفضت الحكومة المصرية هذا الكتاب، وذكرت أنها لا تستطيع أن توصي العرب في فلسطين بالتعاون مع حكومة الانتداب على أساس السياسة الجديدة. كما أنها ترفض مبدأ إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين^(١).

وفي خلال الحرب العالمية الثانية وقفت حكومة الوفد بصلابة ضد مشروع الهلال الخصيب الذي قدمه نوري السعيد في ديسمبر ١٩٤٢، وكان يهدف إلى اتحاد سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين والعراق.

فقد وجدت حكومة الوفد أن ذلك الاتحاد لا يقدم حلا مباشرا للقضية الفلسطينية، وأنه من الأفضل إيجاد حل ملائم لتلك القضية في إطار اتحاد عام للدول العربية^(٢).

وقد أكد النحاس موقف الحكومة المصرية من تأييد حق الفلسطينيين في الاستقلال، خلال مؤتمرات اللجنة التحضيرية لبروتكول الإسكندرية عام ١٩٤٤ (التي كانت تمهد لإنشاء جامعة الدول العربية)^(٣).

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأ القصر - في ظل حكم وزارات الأقلية التي تعتمد على مساندة - يلعب الدور الرئيسي في سياسة مصر العربية. واتجه بتفكيره إلى تولى زعامة الدول العربية، دون أن يكون لوزرائه رأي أو كلمة، على حد قول الدكتور محمد حسين هيكل^(٤).

ففي أعقاب نشر تقرير اللجنة الإنجليزية - الأمريكية في أواخر أبريل ١٩٤٦ وتصريح «ترومان» حول هجرة المائة ألف يهودي، الذي جاء في تقرير اللجنة، دعا الملك فاروق - دون علم حكومة إسماعيل صدقي - إلى أول مؤتمر قمة عربي في أنشاص خلال شهر مايو ١٩٤٦، حضره ملك الأردن، والوصي على عرش العراق ورئيسا جمهوريتي سوريا ولبنان

(١) نفس المرجع، ص ٤٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٣ - ٤٤.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٥ - ٤٦.

(٤) د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، المرجع المشار إليه، ص ٣٧٥.

وأنايب ملكا السعودية واليمن نجليهما. وقد أكد البيان الختامي المؤتمر على عروبة فلسطين ورفض أى هجرة جديدة إليها^(١).

وعندما بُحث موقف الحكومتين البريطانية والأمريكية من القضية الفلسطينية في مؤتمر بلودان بسوريا خلال شهر يونيو ١٩٤٦، كان الوفد المصري في المؤتمر يرى أن المقاطعة الاقتصادية العربية لبريطانيا والولايات المتحدة - في حالة تصميمها على تنفيذ توصيات اللجنة المشتركة (الإنجليزية - البريطانية) - ستعود بالنفع على العرب أكثر من مطالبة العرب في فلسطين بحمل السلاح، لأن اليهود كانوا مسلحين أكثر منهم بالمال والعتاد، وطالب الأعضاء بعرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة^(٢).

وفي مؤتمر لندن - الذي عقد في العاشر من سبتمبر ١٩٤٦ بناءً على طلب وزراء خارجية الدول العربية لحل القضية الفلسطينية - اعترض وفد مصر على مشروع «موريسون» الذي قدمه الجانب البريطاني^(٣).

فرغم أن ذلك المشروع لم يذهب إلى حد إقرار مبدأ قيام النولة اليهودية، فقد علل عبد الرازق السنهوري - عضو الوفد المصري - معارضته للمشروع، بأن وجود منطقة يهودية سينتج عنه تمتع اليهود بالحكم الذاتي وبالتالي يسمح لهم بشراء الأراضي دون قيد أو شرط في تلك المنطقة، مما سيترتب عليه زيادة الهجرة اليهودية بالقدر الذي يسمح بدخول مائة ألف يهودي إلى فلسطين. وفي هذه الحالة ليس هناك بديل عن قيام نظام اتحادى أو تحقيق التقسيم. كما طالب الوفد المصري بضرورة إعطاء الفلسطينيين حق تقرير المصير، والالتزام

(١) حسن يوسف، القصر وعمره في السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢)، ص ٢٠٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٩ - (أشار د. أحمد عبد الرحيم مصطفى (نقلا عن الإخوان كمش) أن الوفد المصري في المؤتمر رفض الرأى الذى نادى به الملك عبد الله والوفد السوري ومقتضى فلسطين بالتدخل عسكريا في فلسطين، وأنه عارض أى خطوة من شأنها أن تؤدي إلى تدخل الجيوش العربية بصفة رسمية في فلسطين. - عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٠٤.

(٣) كان مشروع موريسون يقضى بإعطاء فلسطين الاستقلال الذاتى مع تقسيمها إلى أربعة مناطق، واحدة عربية وأخرى يهودية، فضلا عن منطقتي القدس والتب التي تشرف عليهما الحكومة المركزية، مع إشراف كل من الحكومتين العربية واليهودية في منطقتيهما على الإدارة المحلية والزراعة والصحة العامة والتجارة والصناعة، بينما تشرف الحكومة المركزية على شئون الدفاع والسياسة الخارجية والعمارة.

بما جاء في الكتاب الأبيض بخصوص الهجرة، على أساس أن الوطن القومي اليهودي الذي وعد به «بلفور» - رغم عدم شرعيته - قد تحقق فعلاً بزيادة عدد اليهود في فلسطين عشرة أمثال ما كانوا عليه قبل الانتداب البريطاني^(١).

وبعد إحالة بريطانيا القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، رفضت مصر توصيات لجنة التحقيق الدولية التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى المنطقة، نظراً لأن اللجنة أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية مع تنويع القدس، وهو ما اعتبرته مصر خروجاً على صلاحية اللجنة وميثاق الأمم المتحدة^(٢).

وفي اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، الذي عُقد في «صوفرا» بלבنا (١٦-١٩ سبتمبر ١٩٤٧) لبحث تقرير لجنة التحقيق المشار إليه، وافقت مصر على مقاومة ماجاء بالتقرير ومدّ عرب فلسطين بكل مايلزمهم من مال وعتاد، وتشكيل لجنة عسكرية من مندوبي الدول العربية المشتركة في الاجتماع لدراسة النواحي العسكرية في فلسطين بعد انسحاب القوات البريطانية من البلاد^(٣). وفي أعقاب المؤتمر أعلن المنوب المصري استعداد العرب للدفاع عن فلسطين بالقوة إذا أصدرت الأمم المتحدة قراراً ضد المصلحة العربية^(٤).

٢ - مرحلة الدعم السياسي والعسكري: (من مؤتمر عالية في أكتوبر ١٩٤٧ إلى قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧)

إزاء ما بدا من اتجاه الأمم المتحدة نحو تقسيم فلسطين، رأت الدول العربية أن تتخذ موقفاً أكثر حزمًا. فُعقد مؤتمر عالية بלבنا في أكتوبر ١٩٤٧، على مستوى رؤساء الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. وفي هذا المؤتمر ظهرت بوادر الخلاف والانقسام بين الدول العربية المشتركة في المؤتمر حول معالجة القضية الفلسطينية.

فبينما كان الأردن والعراق يعارضان فكرة التمثيل الفلسطيني المستقل بزعامة مفتي فلسطين، كانت مصر والسعودية تؤيدان الفكرة وتوافقان على تأسيس جيش فلسطيني تحت

(١) سليمة، المرجع المشار إليه، ص ٥٢ - ٥٣.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٣) نفس المرجع، ص ١٥٦ - ١٥٧. - عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٤) سليمة، المرجع المشار إليه، ص ١٥٧.

قيادة المفتى. ويبدو أن الحكومة المصرية استشفت أطماع الملك عبد الله في فلسطين، وجعلها الخلاف الذي احتدم في مؤتمر «عالية» تحتفظ إزاء المشاركة في أعمال اللجنة العسكرية التي انبثقت عن المؤتمر، واكتفت بإرسال أحد موظفيها المدنيين في مفوضيتها بلبنان^(١).

وعندما قدمت اللجنة العسكرية المشار إليها تقريرها إلى المؤتمر، حذر النقراشي أعضاء المؤتمر من التورط في أي مقاومة حربية، وفضل تشجيع المتطوعين وإمدادهم بالسلاح. مما أدى في النهاية إلى أن تقصر اللجنة العسكرية أعمالها على تزويد المناطق الفلسطينية الأكثر مواجهة لليهود بالسلاح، وجمع أكبر عدد من المتطوعين من الفلسطينيين والعرب، والعمل على تدريبهم وتسليحهم^(٢).

وكان من أسباب التحفظات التي أبداهها النقراشي تجاه تدخل الجيوش العربية «أن القوات البريطانية مازالت تحتل قواعد في منطقة القناة، ولذلك يعتبر مجابهتها في فلسطين»^(٣). وقد أوضح النقراشي أسباب معارضته لفكرة خوض حرب نظامية، عندما أثير في المؤتمر موضوع التدخل المسلح قائلاً:

«لقد ذهب إلى مجلس الأمن وطالبت الإنجليز أن يخرجوا من بلادنا، وقلت للعالم كله إن الجيش المصري قادر على ملء الفراغ في قناة السويس وأنه قادر على الدفاع عنا... وأنا لا أريد أن أعرض هذا الجيش الذي كان حجتى وسندى في القضية المصرية إلى تجربة خطيرة، ولو كانت نسبة الخطر في دخول الجيش إلى فلسطين لا تزيد عن عشرة أو خمسة في المائة، فإننى لا أرى أن أجازف ولو بواحد في الألف»^(٤).

كما أعلن أن مصر غير متحمسة لفكرة الحرب، وفي الإمكان التظاهر بذلك، بحشد الجيوش

(١) نفس المرجع، ص ١٥٩.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٩ - ١٦٠.

كانت توصيات اللجنة العسكرية تتلخص فيما يلي:

(أ) وجب تجنيد المتطوعين وتسليحهم فوراً، والعمل على حشد القوات العربية النظامية على مقربة من حدود فلسطين.

(ب) تأليف قيادة عربية عامة، وتقدم مالا يقل عن عشرة آلاف بندقية إلى عرب فلسطين، مع وضع مالا يقل عن مليون دينار تحت تصرف اللجنة العسكرية لتكوين القوات الفلسطينية.

(ج) حشد عدد كبير من الطائرات في المطارات العربية قرب من ساحل البحر المتوسط الشرقي لمنع وصول الإمدادات إلى اليهود.

(د) حشد عدد كبير من الطائرات في المطارات العربية قرب من ساحل البحر المتوسط الشرقي لمنع وصول الإمدادات إلى اليهود.

(٣) نفس المرجع، ص ١٦٠.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦٩.

المصرية على الحدود الفلسطينية^(١). وقد أشار الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - نقلا عن أحمد الشقيري - أن النقراشي أعلن في عاليه، «أن مصر إذا كانت توافق على الاشتراك في هذه المظاهرة العسكرية، فإنها غير مستعدة للمضى أكثر من ذلك»^(٢).

وكان كل ما انتهى إليه مجلس الجامعة العربية من الناحية العسكرية آنذاك هو^(٣):

(١) اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين.

(٢) مَتَيْد المساعدة المالية والمعنوية لعرب فلسطين لتقويتهم وتعصيدهم للدفاع عن كياناتهم، مع رصد الأموال اللازمة لذلك.

وحاولت مصر جهدها - من الناحية السياسية - الحيلولة دون اتخاذ قرار بتقسيم فلسطين في الأمم المتحدة. وهو ماظهر في جهود الدكتور محمود فوزي لعرض اختصاص هيئة الأمم المتحدة في تقسيم فلسطين على محكمة العدل الدولية، أو التحذير من مغبة التقسيم عندما انتقلت القضية إلى الجمعية العامة.

كما حاول الوفد المصرى باتصالاته في أروقة المنظمة الدولية أن يمنع الكارثة إلا أن الضغوط الأمريكية تجاه العديد من الدول الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية أدت في النهاية إلى حصول قرار التقسيم على الأغلبية المطلوبة^(٤).

وعلى ذلك، نرى أن الخط العام للسياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية وتطور المشروع الصهيوني حتى قرار التقسيم، كان يقضى بتجنب الزج بالجيش العربية في الصراع الدائر بين العرب واليهود في فلسطين، اكتفاءً بالدعم السياسى والمعنوى أولا، ثم الدعم السياسى والمادى والعسكرى المحدود (تسليح المتطوعين) بعد ذلك.

ونتيجة لهذه السياسة، فإن أيأ من الوزارات المصرية التى تولت الحكم خلال سنوات

(١) نفس المرجع، ص ١٦٠.

(٢) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٠٧ - يبين أن المقصود بالمظاهرة العسكرية هو تحريك قوات برية هجوية إلى مناطق ومطارات قرب الحدود الفلسطينية والساحل طبقاً لتوصيات اللجنة العسكرية في مؤتمر عاليه، وهو ما نقلته مصر فعلا في منطقة العريش خلال شهر أكتوبر.

(٣) سليمة، المرجع المشار إليه، ص ١٦٠.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦٢ - ١٦٣.

الحرب العالمية الثانية، وماتلها حتى قرار التقسيم، لم تكن تولى تطورات المشروع الصهيوني في فلسطين ونمو القوة اليهودية أى اهتمام من الناحية الدفاعية، رغم وضوح التفوق العسكرى لليهود فى فلسطين آنذاك، وهو ماكان يُنذر بالخطر بعد نهاية الحرب وتزايد أحداث العنف فى فلسطين، سواء ضد العرب أو البريطانيين.

ويبدو أن أياً من تلك الحكومات لم تقدر بشكل سليم تطور الموقف إلى ماوصل اليه بنهاية عام ١٩٤٧، اعتماداً على الوجود البريطانى فى فلسطين، وعلمهم بأهمية تلك البلاد لسياسة بريطانيا الدفاعية فى الشرق الأوسط. الأمر الذى يؤكد الدكتور محمد حسين هيكى فى مذكراته، عند تعليقه للتراخي العربى فى مواجهة التطورات الخطيرة للمشروع الصهيونى فى فلسطين - بقوله:

«لعل هذه الدول لم تقدر مدى مايجول بخاطر الصهيونيين من مطامع، أو أنها على الأقل لم تكن تقدر أن هذه المطامع ستلقى صدق قويا فى المجمع الدولية. لهذا كانت تبحث الأمر على هون، مقتنعة دائما بأن إنجلترا لن تدع اليهود يصبحون أصحاب الكلمة فى فلسطين، اقتناعا منهم بأن إنجلترا تحرص كل الحرص على أن تكون فلسطين نقطة ارتكازها الأساسية فى الشرق الأوسط كله»^(١).

ويبدو أن تلك الحكومات لم تر بشكل واضح المتغيرات الأساسية التى طرأت على موازين القوى العالمية وعلاقتها خلال الحرب وبعدها، وهو ما تنبته له القيادة الصهيونية مبكرا وقبل انتهاء الحرب، مما دعاها إلى تبديل الجياد ونقل ثقل ضغوطها إلى الولايات المتحدة بدلا من بريطانيا قبل نهاية الحرب.

وقد انعكست سياسة تلك الحكومات المصرية بطبيعية الحال على القوات المسلحة المصرية بصفة عامة. فبينما كان الجانب الصهيونى - كما رأينا - قد حدد أعداءه وطبيعته التهديدات المنتظرة من كل منهم، وبدأ يعد نفسه لمواجهةهم بعد الحرب، تبعاً لطبيعة وحجم التهديد المنتظر من كل منهم (بريطانيا والعرب)، فإن الضباب كان يظف رؤية الحكومات المصرية. فلم تكن ترى تهديدا إلا من جانب القوات البريطانية فى مصر. ورغم تزايد الخطر الصهيونى بعد الحرب، إلا أن حكومتى النقراشى وإسماعيل صدقى لم تكن تريا الخطر الذى بدأ يتزايد على حدود مصر

(١) د. محمد حسين هيكى، مذكرات فى السياسة المصرية، ج ٢ (١٦)، دار المعارف (١٩٧٨)، ص ٢٥.

الشرقية. وحتى عندما رأته وزارة النقراشى الأخيرة، فإنها حاولت أن تتجنبه، ربما متصورة خطأ أن الأمر تحت السيطرة البريطانية في فلسطين.

وهذا التصور قد يفسر التناقض بين اعتراف النقراشى بشكل غير مباشر بقوة اليهود وخطرهم - وهو ما يستدعى بطبيعية الحال دعم احتياجات الدفاع المصرية - وتخفيضه لميزانية وزارة الدفاع عام ١٩٤٧ بنسبة ٢٣٪/ تقريباً عما كانت عليه في السنة السابقة، فضلاً عن عدم تخصيص أى اعتمادات مالية في نفس العام لتدعيم القوة القتالية للسلاح الجوى، سواء من ناحية الطيارين أو الأطقم الفنية، التي كانت تعاني عجزاً كبيراً منذ إغلاق مدارس سلاح الطيران خلال سنوات الحرب، بالرغم من وجود عدة مشروعات مصرية وبريطانية لتطوير القوة الجوية المصرية^(١).

كما أن تخفيض ميزانية وزارة الدفاع بهذا الشكل عام ١٩٤٧، كان يتعارض تماماً مع الخط السياسى للمطلب المصرى بجلاء القوات البريطانية عن مصر وقيام القوات المصرية وحدها بأعباء الدفاع عن البلاد لحين وصول القوات البريطانية في حالة الحرب أو تهديد البلاد بالغزو، طبقاً لصورة التحالف كما كانت تراها الحكومة المصرية، وهو ما يستدعى بطبيعية الحال تدعيم تلك القوات للقيام بدورها، وليس تخفيض ميزانيتها خاصة وأن التهديد الذى كان يتخوف منه، كان منتظراً من الاتحاد السوفيتى.

وقد حملَ اللواء أحمد عطية - وزير الدفاع في وزارتي إسماعيل صدقى والنقراشى - كل رئيس وزارة تولى الحكم، مسئولية القصور في تسليح القوات المسلحة المصرية وتطويرها آنذاك، «لأن (وزير) الدفاع في كل وقت (كان) يلتمس ويعرض على مجلس الوزراء طلبات لتحسين وتسليح الجيش وتقويته، ولكن الرد يكون دائماً أن مالية البلاد لا تسمح بذلك، كما أن مجلس الشيوخ والنواب لا يوافقان على ذلك»^(٢).

وقد أدى هذا التناقض بين سياسة الحكومة المصرية ومتطلبات هذه السياسة، وعدم

(١) المتحف الحربى، ميزانية القوة المصرية ٤٦ - ١٩٤٧، وزارة الدفاع، السلاح الجوى الملكى، الأعمال الجديدة.

(٢) كان ذلك رد اللواء أحمد عطية في مجلس الشيوخ يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٤٨ على اتهام فؤاد سراج الدين للحكومة النقراشى بإضاعتها الفرصة لتدعيم تسليح الجيش المصرى قبل بدء الحرب.

وضوح الرؤية السياسية السليمة لدى وزارة الدفاع المصرية، إلى انشغال الأخيرة بمشروعات تطوير طموحة أبعد ماتكون عن واقع الإمكانيات المصرية وطبيعة العدو المنتظر مواجهته، فلم تجد طريقها إلى التنفيذ، بدلا من تطوير القوات المسلحة المصرية في حدود الطاقات المادية الممكنة والإطار الزمني المقبول، لمواجهة التهديدات الحقيقية المنتظرة، وهو ما ثبت إمكانية تنفيذه بعد ذلك.

وهكذا تكاثفت السياسة البريطانية وضغوطها على الحكومة المصرية والموقف المالي السيء مع عدم الاستقرار السياسى فى مصر وتناقض سياسة حكومتها، على استعراى عجز وضعف القوات المسلحة المصرية. وكانت النتيجة الطبيعية لكل ذلك، هو تدهور موقف القوة الجوية المصرية وتردى حالتها الفنية من سيء إلى أسوأ. وهو ما أدى إلى الافتقار إلى الطائرات الصالحة الكافية لتنفيذ برامج التدريب اللازمة، لا لرفع مستوى الكفاءة القتالية للوحدات الجوية، بل حتى لمجرد الحفاظ على مستوى الكفاءة الذى كان قائما عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

ورغم ذلك القصور فى القوة الجوية المصرية آنذاك، إلا أنه يمكن القول، أن تلك القوة - رغم تدنى حالتها الفنية ومستوى تدريبها فى نهاية عام ١٩٤٧ - كان يمكن اعتبارها قوة متفوقة، إذ قورنت بالقوة الجوية الإسرائيلية فى ذلك الوقت، عندما اندلعت الحرب غير المعلنة بين اليهود والفلسطينيين. فقد كان قوام القوة الجوية المصرية يتشكل من ثلاثة أسراب قتال مسلحة بطائرات سبيتفائر ٩٠.٥ (أكثر من نصفها غير صالح)، فضلا عن سرب مواصلات مختلط مجهز بطائرات مختلفة ذات محركين (أنسن وداكوتا) وذات محرك واحد (لايسنر وماجستر). بينما لم تزد القوة الجوية الإسرائيلية عن سرب مواصلات مجهز بطائرات أغلبها من الطراز الخفيف ذى المحرك الواحد.

إلا أنه مع بداية الحرب المعلنة فى ١٥ مايو ١٩٤٨، بدأت تضيق الفجوة بين القوتين، ثم تحول الميزان إلى صالح إسرائيل فى المرحلة الأخيرة من الحرب. فما الذى غير موازين القوى الجوية بين مصر وإسرائيل عام ١٩٤٨؟ وماذا كانت نتيجة ذلك التحول على سبيل تلك الحرب وما تلاها؟

ذلك ما سيُجيب عليه الباب الثانى من هذه الدراسة.

قيام الدولة اليهودية وبداية الصراع

أثر السياستين المصرية والإسرائيلية بعد قرار التقسيم
وحتى نهاية الحرب العربية / الإسرائيلية الأولى على بناء
واستخدام القوة الجوية للطرفين
(ديسمبر ١٩٤٧ - يوليو ١٩٤٩)

الفصل الرابع

المرحلة الأولى من الحرب

(الحرب غير المعلنة)

من مشروع التقسيم إلى إعلان الدولة اليهودية

(نيسمبر ١٩٤٧ - مايو ١٩٤٨)

أولاً: سمات الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى ومراحلها.
ثانياً: أثر السياسة الصهيونية في المرحلة الأولى للحرب على تطور واستخدام القوة الجوية الإسرائيلية.

١ - مرحلة المد العربي في فلسطين (نيسمبر ١٩٤٧ - مارس ١٩٤٨):

أ - تداعيات الموقف بعد قرار التقسيم.

ب - البحث عن السلاح.

ج - توفير القوى البشرية.

د - تشكيل القوة الجوية وإعداد مسرح العمليات من الوجهة الجوية.

هـ - استخدام القوة الجوية اليهودية في مرحلة الحرب غير المعلنة.

٢ - مرحلة انحسار السيطرة العربية في فلسطين (١ أبريل - ١٤ مايو ١٩٤٨):

أ - التحول في الموقف الدولي.

ب - التحول الإسرائيلي إلى الهجوم.

ج - تسليم الطائرات ونقل الأسلحة.

د - قرار قيام الدولة اليهودية والتحول إلى الحرب المعلنة.

ثالثاً: أثر السياسة المصرية بعد قرار التقسيم على إعداد القوة الجوية المصرية:

١ - مرحلة المد العربي في فلسطين (نيسمبر ١٩٤٧ - مارس ١٩٤٨):

أ - موقف الحكومة المصرية في أعقاب قرار التقسيم.

ب - تأمين الحدود المصرية.

ج - بداية الجهود المصرية للتزود بالطائرات النفاثة.

٢ - مرحلة انحسار السيطرة العربية في فلسطين (١ أبريل - ١٤ مايو ١٩٤٨):

أ - تحول الموقف المصري إلى التدخل بالقوات المسلحة.

ب - تقنين دفع الجيش المصري إلى فلسطين.

ج - أثر السياسة المصرية خلال تلك المرحلة على تطوير القوة الجوية المصرية.

الفصل الرابع

المرحلة الأولى من الحرب

(الحرب غير المعلنة)

من مشروع التقسيم إلى إعلان الدولة اليهودية
(ديسمبر ١٩٤٧ - مايو ١٩٤٨)

أولاً: سمات الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وسراطلها:

عندما اشتعلت الحرب بين بعض من الجيوش العربية والقوات الإسرائيلية في الخامس عشر من مايو ١٩٤٨، في شكل حرب معلنة بين الطرفين، لم تكن تلك بداية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في حقيقة الأمر. فتلك الحرب اشتعل أوارها بعد أقل من أسبوع من صدور قرار التقسيم في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧، واستمرت أكثر من خمسة أشهر في شكل حرب غير معلنة، بين فصائل الفلسطينيين المجاهدين والمتطوعين العرب من ناحية، والمنظمات الصهيونية العسكرية من ناحية أخرى.

وعلى ذلك، ذهبت المصادر التاريخية الإسرائيلية وبعض المصادر الغربية والعربية إلى أن البداية الحقيقية لتلك الحرب، هي بداية تفجر الصراع المسلح في فلسطين في الأسبوع الأول من ديسمبر عام ١٩٤٧، بين الفصائل الفلسطينية والمنظمات الصهيونية^(١). ذلك الصراع الذي تصاعد بالعنف من مجرد أعمال التخريب والإغارات وكمائن الطرق - كما كان في الشهور الأربعة الأولى لتلك الحرب - إلى المعارك والعمليات الحربية في الشهرين التاليين وحتى إعلان قيام الدولة الإسرائيلية في منتصف شهر مايو ١٩٤٨.

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨ - آلون، نوح داود، ص ٢١١.

Herzog, op. cit., p.24. - Lutzwak, Edward and Horowitz, Dan, The Israeli Army (London: Penguin Books, 1975), p.1 - Dupuy, Trevor, Elusive Victory (London: Macdonald and Jane's 1978), p.7.

الهدري، الحرب في أرض السلام، ص ٧٢.

ومن ثم، فإنه يمكن القول بأن الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى تتكون من مرحلتين رئيسيتين: الأولى، هي مرحلة الحرب غير المعلنة والتي سبقت الإشارة إليها، والثانية، هي مرحلة الحرب المعلنة التي اشتركت فيها جيوش بعض الدول العربية إلى جانب الفصائل الفلسطينية والمتطوعين العرب اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٤٨، ودُعمت فيها المنظمات العسكرية الإسرائيلية بالمجندين الذين تم تعيّنهم من يهود دول العالم المختلفة، خاصة من أوروبا وكندا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، فضلاً عن المتطوعين والمرتزة الذين تدفقوا على إسرائيل من العديد من دول العالم.

إلا أنه من وجهة النظر الجوية، وعلى ضوء تطور موازين القوى الجوية في تلك الحرب ومبادرات الطرفين خلالها، فإنه يمكن تقسيم تلك الحرب إلى ثلاث مراحل متميزة لكل منها سماتها الخاصة كما يلي:

المرحلة الأولى (١ ديسمبر ١٩٤٧ - ١٤ مايو ١٩٤٨) :

وتبدأ هذه المرحلة مع بدء الصراع العسكري في مرحلة الحرب غير المعلنة وتنتهي بنهايتها. وتتسم هذه المرحلة بالجهود الصهيونية المحمومة لتطوير قواتها المسلحة بصفة عامة وقوتها الجوية بصفة خاصة. وقيام الأخيرة بأولى أنوارها في الصراع المسلح - في ظل الوجود البريطاني في فلسطين - ضد الفصائل الفلسطينية التي لم تكن تملك مثل هذا السلاح.

المرحلة الثانية (١٥ مايو ١٩٤٨ - ١٨ يوليو ١٩٤٨) :

وتبدأ هذه المرحلة مع بداية الحرب المعلنة وحتى بداية الهدنة الثانية. وتتسم هذه المرحلة بمبادأة القوة الجوية المصرية وتحقيقها للسيطرة الجوية الاستراتيجية في كل مسرح الحرب، ثم سباق التسلح بين الجانبين والذي تفوق فيه الجانب الإسرائيلي، مما جعل ميزان القوى يبدأ في التحويل لصالحها خلال المرحلة التالية.

المرحلة الثالثة (١٨ يوليو - حتى نهاية الحرب) :

وتتزامن هذه المرحلة مع الهدنة الثانية والعمليات الهجومية لتصفية الموقف العربي في النقب والجليل وحتى توقيع الهدنة بين الجانبين. وتتسم هذه المرحلة باستمرار سباق التسلح بين الجانبين، وتحول المبادأة إلى جانب القوة الجوية الإسرائيلية، وفقد القوة الجوية المصرية

للسيطرة الجوية الاستراتيجية والتعبوية معاً، وتبادل كل من الجانبين المصرى والإسرائيلى السيطرة الجوية التكتيكية فى أوقات متفرقة تبعاً لجريات العمليات البرية.

ثانياً: أثر السياسة الصهيونية فى المرحلة الأولى للحرب على تطوير واستخدام القوة الجوية اليهودية:

١ - مرحلة الهدم العربى فى فلسطين (ديسمبر ١٩٤٧ - مارس ١٩٤٨):

تداعيات الموقف بعد قرار التقسيم:

نتيجة لقرار تقسيم فلسطين - الذى أصدرته الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر - تفجّر الصراع المسلح فى أرض السلام. وبعد بضعة أيام من ذلك القرار انطلقت المنظمات العربية والصهيونية فى سلسلة من الأعمال القتالية، سواء بمبادرات منها أو كردود فعل للأعمال القتالية للطرف الآخر.

فعلى الجانب العربى، قام الفلسطينيون بتنظيم فصائل المقاتلين من عرب فلسطين فى جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسينى. كما دخل جيش الإنقاذ الذى يتكون من متطوعى البلاد العربية إلى فلسطين بقيادة فوزى القاوقجى. وبعد أقل من أسبوع من قرار التقسيم انطلق الفلسطينيون والمتطوعون العرب يديرون أعمال القتال فى شكل كمائن الطرق وأعمال القنّاصة وتدمير المنشآت التى تؤوى المؤسسات الصهيونية المتطرفة. إلا أن هذا النشاط لم يكن يحكمه هدف واضح أو خطة مدروسة أو قيادة موحدة^(١).

وما أن حل عام ١٩٤٨ حتى اشتد الصراع وارتفعت حدته، بشن الغارات العربية على المستوطنات اليهودية المنعزلة، ووضع الكمائن عى نقاط الطرق الحاكمة إلى تلك المستوطنات وفرض الحصار على بعضها. كما قامت القوات العربية بشن الهجمات على قوافل السيارات المتجهة إلى المناطق والمستوطنات المحاصرة^(٢).

(١) البدرى ، الحرب فى أرض السلام، ص ١٧٩ - ١٨١.

(٢) نفس المرجع، ص ١٨١ - ١٨٢.

وكان أكثر ما أزعج القيادة الصهيونية في تلك المرحلة، هو تدهور الموقف في المناطق التي تشغلها الأقلية اليهودية في فلسطين، وانقطاع المواصلات البرية مع المستوطنات النائية في النقب والتي بلغ عددها ٢٧ مستوطنة^(١).

ويعد أن أيقن الفلسطينيون أهمية التحكم في خطوط المواصلات، فإنهم جعلوا من قطع المواصلات اليهودية أهم أهداف هجماتهم فيما بين يناير ومارس ١٩٤٨. وقد تركزت هذه الهجمات على المحاور الرئيسية التالية:

تل أبيب - القدس، حيفا - الجليل الغربي، العفولة - نيسمان، وكل الطرق المؤدية إلى مستعمرات النقب^(٢).

أما على الجانب الإسرائيلي، فقد تولى بن جوريون - منذ بداية الحرب - زمام إدارتها، سواء بصفتها قائدها السياسي أو موجهها الاستراتيجي. وقد قام عملياً بدور رئيس الحكومة ووزير الدفاع، حتي قبل إنشاء تلك الحكومة. وقد أتاحت له تلك السلطة «التغلب علي أعراف عامة كانت مألوفة في ذلك الوقت، ولم تكن ملائمة لأوقات الطوارئ والحرب، التي تستدعي قرارات حازمة وسريعة»^(٣).

وفي ٩ ديسمبر ١٩٤٧، ترك بن جوريون مقر رئاسة الوكالة اليهودية في القدس ليدير الحرب من تل أبيب، وسط أول منطقة جُلّت عنها القوات البريطانية. وأقام مكتبه في نفس المبنى الذي كان يضم مقر رئاسة أركان الهجناه، حتى يكون قريباً منها. «فبالنسبة لبن جوريون، كانت مشكلة الحرب تطلق علي كل مشكلات اليشوف العبري في تلك الفترة»^(٤).

وكان بن جوريون آنذاك على وعي كامل بأبعاد الموقف الذي يواجهه، والإعداد الشامل له لفرض النولة اليهودية مهما كان الثمن. وكان يرى أن الحرب هي طريقه لتحقيق ذلك الهدف.

(١) نفس المرجع، ص ١٨٢.

(٢) نفس المرجع، ص ١٨٢.

(٣) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٣ - يقصد بذلك الاعتمادات والتصديقات التي يجب أن يحصل عليها وزير الدفاع سواء بالنسبة لمسائل المالية أو استخدام القوات والتي تغلب عليها بن جوريون بالجمع بين منصبه وزير الدفاع ورئيس الوزراء.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

ففي أحد اجتماعات حزب المپاي في الشهر الثاني للحرب (يناير ١٩٤٨) وجه حديثه للناظرين قائلاً:

«... إن الأشهر الثمانية التي أمامنا لا تشبه مثيلاتها في أى سنة مرت علينا، وربما أيضاً ثمانى سنين أو ثمانين سنة. ولا أخشى أن أقول لا تشبه الثمانمائة سنة التي مضت أو التي ستأتى في فترة أخرى. ذلك بأن هناك شعوراً واضحاً بأن الأشهر السبعة أو الثمانية القادمة، التي دخلنا فيها، تنطوى على التاريخ اليهودى كله.... وسيوقف عليها التاريخ اليهودى المقبل، وربما إلى مئات أو آلاف السنين. ولا أستطيع ولا أريد أن أتطلع الآن إلى ما هو أبعد من الأشهر الثمانية القادمة، لأنها هي التي ستقرر في رأى كل شيء، فخلالها سيتقرر مصير الحرب»^(١).

وكانت الاستراتيجية التي قررتها القيادة العليا للهجناء آنذاك تقضى بالتمسك بكافة الأراضي والمستوطنات اليهودية مهما كان الثمن. وكان من المسلّم به أن ذلك سوف يفرض عيناً عسكرياً كبيراً على القيادة العليا، وذلك بإرغامها على الاحتفاظ بخطوط طويلة من المواصلات والإمدادات، مع قيام المستوطنات النائية بامتصاص جزء من الضغط العربى على المراكز اليهودية فى السهول، واستخدام تلك المستعمرات كقواعد لحرب العصابات خلف الخطوط العربية، بالإضافة لكونها أهدافاً نهائية يلزم بلوغها عندما يحين الوقت للتحويل للهجوم من أجل احتلال المنطقة بأسرها^(٢).

وفى تلك المرحلة، كانت هذه الاستراتيجية تقضى «بضرورة تجنب الاشتباكات المباشرة مع البريطانيين بقدر المستطاع، حتى لا تعرقل خطط الجلاء. لذلك كان لابد من تأجيل شن هجمات كبرى ضد العرب خشية أن تؤدى إلى تدخل بريطاني، وذلك يتأخر رحيلهم»^(٣). إلا أنه كان من الضروري، طبقاً لهذه الاستراتيجية استمرار بقاء الأرض التي يسيطر عليها اليهود وربطها ببعضها قدر المستطاع لإقامة «وضع عسكري معقول لمواجهة غزو رسمى يتهدها جاء من جانب جيوش الدول العربية المجاورة العديدة»^(٤).

(١) نفس المرجع، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٢) ألون، إيجال، بناء الجيش الإسرائيلي، تعريب هيئة الاستعلامات (القاهرة: هيئة الاستعلامات، بدون تاريخ)، ص ٣٤.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

البحث عن السلاح:

كانت القيادة الصهيونية آنذاك، ترى أن «الأمر يقتضى الحصول على أسلحة جديدة، فقد مضى الوقت الذى تستخدم فيه البنادق ومدافع الماكينة والقنابل اليدوية فقط، فالدبابات والطائرات المقاتلة، بل والسفن الحربية، هى التى ستحدد نتيجة المعركة»^(١).

ويبدو أن بعض القيادات اليهودية فى فلسطين كانت تتشكك فى احتمالات تدهور الموقف بالقدر الذى يتطلب مثل هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة الباهظة التكاليف. إلا أن بن جوريون وقيادة الهجاة كانت ترى «ضرورة تجهيز الطائفة اليهودية لنفسها، استعدادا لساعة الصفر. وأرسلت الوفود إلى الخارج لجمع الأموال وطلب السلاح والطائرات ووسائل النقل العسكرية الثقيلة»^(٢).

وقد صاحب تلك الجهود للحصول على المال والسلاح والطائرات من الخارج، جهود أخرى للحصول عليها من داخل البلاد. «فطوال فترة الحرب لم تتوقف عملية شراء الأسلحة فى البلد (فلسطين)، التى كان مصدرها الرئيسى مستودعات الجيش البريطانى. فقد توصل رجال المشتريات العسكرية خلال سنوات عملهم، إلى إيجاد اتصال مباشر بمسؤولين عن مستودعات وعسكريين بريطانيين، تعاونوا معهم بصورة مباشرة»^(٣).

ويبرر سلوتسكى ذلك التعاون من جانب المسؤولين البريطانيين، بحالة التسيب التى رافقت انسحاب القوات البريطانية من فلسطين. «ففى جو التفكك الذى ساد فى أثر قرار البريطانيين بالجلء عن البلد، كان هناك ضباط وعسكريون بريطانيون كثيرون مستعدين لبيع السلاح لمن يدفع أكثر»^(٤).

وفى هذا المناخ تم شراء إحدى وعشرين طائرة خفيفة من طراز «أوستر Auster» بمبلغ أربعة آلاف جنيه استرليني من المخلفات البريطانية، خلال شهر يناير ١٩٤٨. وبدأ على الفور

(١) ألين، دوج داهو، ص ٢٢٦.

(٢) ألين، دوج داهو، ص ٢٢٦.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٢٠.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

فى عملية إصلاحها وتركيبها. وقد تم إعداد تسع عشرة طائرة منها، سلمت أولها للسرب الأول خلال شهر فبراير من نفس العام^(١).

كما تم الاستيلاء على طائرة «فيرتشيلد» مصرية هبطت فى منطقة النقب. وكانت الطائرة على مايبندو مرتبطة بشبكة مهريى المخدرات^(٢).

إلا أن تلك الجهود لم تكن لترضى بن جوريون. فقد كان يرى منذ أغسطس ١٩٤٧ أن «الحاجة ملحة للحصول على الأسلحة الثقيلة والدبابات والعربات نصف جنزير وقطع المدفعية ومدافع الهاون الثقيلة لقواتنا البرية، والطائرات المقاتلة لإنشاء قوة جوية»^(٣).

ومن ثم، كانت نشاطات شراء الأسلحة تأتى على رأس اهتمامات القيادة الصهيونية فى فلسطين. بالإضافة إلى أن بن جوريون كان يتابع شخصياً عملية شراء السلاح، ودعا مرات كثيرة إلى تقديم مساعدته واستخدام سلطته من أجل الحصول على المبالغ المالية الكبيرة اللازمة لشراء السلاح ونقله إلى أرض إسرائيل^(٤).

وكان بن جوريون لا يرى أن مشكلة التسليح تنحصر فى توفير الأموال اللازمة فحسب، بل كان يرى أهمية عامل الوقت فى الموضوع. فقد كان فى سباق مع الزمن خلال الشهور المتبقية على جلاء القوات البريطانية (٣ شهور). فقال رداً على بعض القيادات اليهودية الذين كانوا يتحدثون عن مشروعات طويلة الأجل، «لا أعرف ماسيحدث بعد عام. إذا لم يحدث بعد ثلاثة أشهر (أى فى شهر مايو) مايجب أن يحدث، فلن يحدث أيضاً بعد عام»^(٥).

ومن ثم، أعطيت الأسبقية فى التمويل لشراء الأسلحة. ونظراً لتشعب نشاطات شراء السلاح والاعتبارات السياسية المرتبطة به، عين بن جوريون «شافول مثيروف» منسقا لنشاطات

(١) سلوتسكى المرجع المشار إليه، ص ٣٩٩، ٤٢٠. - شيفه سلاح الجوى الإسرائيلى، ص ١٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠.

(٣) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ١، ص ١٨٠.

(٤) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤١٢.

(٥) نفس المرجع، ص ٤١٣.

شراء الأسلحة من الخارج، وطلب منه السفر إلى أوروبا «لدراسة الوضع والقيام بكل مايمكن عمله لإرسال شحنات السلاح التي يعتمد عليها مستقبلنا لحد الحياة أو الموت»^(١).

وفيما يتعلق بتسليح القوة الجوية الإسرائيلية، فإن مانكره «كاجان Kagan» في كتابه^(٢) يوضح أنه بُذلت جهود محصومة للحصول على الطائرات من كل أرجاء العالم، إلا أن الجهود الناجحة تركزت في النهاية في أربعة مصادر رئيسية هي، جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ثم تشيكوسلوفاكيا^(٣).

ففي جنوب أفريقيا نجحت جهود الوكالة اليهودية في الحصول على ثلاث طائرات من طراز «داكوتا» من شركة «يونيفرسال للخطوط الجوية» في أواخر عام ١٩٤٧^(٤). كما قدم لها المليونير الهولندي «فان لير Van Lir» ثلاث طائرات أخرى، فضلا عن طائرتين أحضرهما «بوريس سينور Boris Senior»^(٥). كما تم، شراء بعض الطائرات الأخرى من مخلفات الحرب. وقد استخدمت هذه الطائرات في أعمال النقل وقذف القنابل^(٦).

وفي الولايات المتحدة، نجح مندوب الوكالة اليهودية في شراء عشر طائرات من طراز «كومانو C-46»^(٧)، وثلاث طائرات من طراز «كونستليشن L-049» خلال شهر مارس ١٩٤٨^(٨) وطائرتين من طراز «سكاي ماستر C-54» في مايو ١٩٤٨، استخدمت في نقل

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) الكريونيل (طريد) بنجامين كاجان كان أحد المسؤولين عن مشتريات الطائرات من تشيكوسلوفاكيا، عام ١٩٤٨، ثم من فرنسا في القسمين، وأصبح مديرا لشركات القوات الجوية بعد ذلك.

(٣) Kagan, Benjamin, The Secret Battle for Israel (New York: The World Publishing Company, 1966), in different places.

(٤) Gunston, Bill, An Illustrated Guide to the Israeli Air Force (London: Salamander Books, 1982), p.24.

(٥) Rubinstein, Murray and Goldman, Richard, The Israeli Air Force Story (London: Arms and Armour press, 1979), p. 29.

(٦) أصيبت لاحداها في حادث أثناء إقلاعها إلى أوروبا واستخدم الباقي في النقل وقذف القنابل.

(٧) Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 25-27. - Kagan, op. cit., p. 23. - Gunston, op. cit., pp. 28-29

الأسلحة والطائرات المقاتلة من تشيكوسلوفاكيا، فضلا عن قذف القنابل^(١).

بينما نجح أحد مندوبي الوكالة اليهودية في شراء عشرين طائرة من طراز «نورسمان C-64A» (لنقل الخفيف) من المخلفات الأمريكية في ألمانيا في شهر أبريل، تحت ستار شركة بلجيكية وهمية، وقادها طيارون مجنونون في الخارج إلى هولندا حيث تم إصلاحها، ووصلت أولى ثلاث منها إلى تل أبيب في الثاني من مايو وهي محملة بالأسلحة، بينما وصلت ١٤ طائرة فيما بعد إلى إسرائيل^(٢).

ويضيف «روينشتاين» و«جولدمان»، أنه تم تزويد القوة الجوية الإسرائيلية بعشرين طائرة خفيفة (للاستطلاع والمواصلات) من طراز «بيبركوب Piper Cup» وصلت إلى إسرائيل مبكراً في أوائل الصيف رغم الحظر الأمريكي، وبخلت في الخدمة فور وصولها^(٣).

أما في بريطانيا، فقد قام أحد عملاء الوكالة اليهودية بشراء أربع طائرات من طراز «أنسن» القاذفة في أوائل عام ١٩٤٨^(٤).

وكانت الطائرات المقاتلة من نصيب تشيكوسلوفاكيا. فقد أثمرت الاتصالات السياسية مع الحكومة التشيكية علاقة خاصة، باركها الاتحاد السوفيتي، وكانت نتيجتها توفير احتياجات القوة الجوية الإسرائيلية من الطائرات المقاتلة والأسلحة. حيث عقدت عدة صفقات كان أبرزها قبل ١٥ مايو ١٩٤٨، صفقتي طائرات من طراز «مسرشميت» المصنعة في تشيكوسلوفاكيا تحت اسم «أفيا أس ١٩٩ Avia S 199»، الأولى في شهر أبريل وقوامها عشر طائرات، والثانية في أعقابها وقوامها خمس عشرة طائرة^(٥).

Gunston, op. cit., p. 26. C-540.

Ibid., p. 28. - Kagan, op. cit., pp.38 - 39

(١) ارتفع عدد هذه الطائرات بعد ذلك إلى ثمانية.

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٩.

(٣) يحتمل وصولها بعد ١٥ مايو أو خلال شهر يونيو ١٩٤٨.

Robinstein and Goldman, op. cit., p.18. - Gunston, op. cit., p.23.

Ibid., p.28. - Kagan, op. cit., p.37.

(٤)

Ibid., p.62. - Gunston, op. cit., pp. 34 - 53.

(٥) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٤١٤

وعلى حد قول «زئيف شيف» لقد تمادت تشيكوسلوفاكيا في تقديم العون ووافقت على إقامة قاعدة إسرائيلية فوق أراضيها، وأقيمت القاعدة بالقرب بلدة جانتش واشتملت على مطار. وأطلق على القاعدة في البداية اسم «زيبيرا» ويعد ذلك أطلق عليها اسم «عصيون». وعُيِّن لها قائد، هو «يهودا بريشر». وأدبرت القاعدة حسب التسلسل في الرتب العسكرية^(١). وقد استخدمت هذه القاعدة لتجميع الأسلحة والعتاد والطائرات، سواء المشتراة من أوروبا أو الولايات المتحدة، وعمل التجهيزات الفنية لها ثم إرسالها إلى فلسطين بعد ذلك.

وباستثناء طائرات النقل التي كانت تقوم بتهريب الأسلحة من الخارج إلى داخل الأراضي الفلسطينية التي كانت تسيطر عليها الوكالة اليهودية، وطائرات «النورسمان» التي وصلت إلى إسرائيل قبل ١٥ مايو، فقد ظلت الطائرات المشتراة من الخارج في مناطق تجميعها في أوروبا، انتظاراً لساعة الصفر (نهاية الانتداب البريطاني) لتتطلق في سباقها الممحم إلى فلسطين.

وقد اختلفت المسار الإسرائيلية والغربية في تحديد عدد الطائرات التي كانت لدى إسرائيل عند إعلان الدولة في ١٤ مايو. فبينما قدرها «حاييم هيرتزوج» بإحدى عشرة طائرة خفيفة ذات محرك واحد، كانت تملكها وحدة «البالمخ»^(٢)، متجاهلاً أى زيادة طرأت عليها منذ إنشاء القوة الجوية «شبيروت أفير» في ١٠ أكتوبر ١٩٤٨ وحتى ١٤ مايو ١٩٤٧. فإن «دى بوى Dubuy» (المؤرخ الأمريكي) قدرها بتسع طائرات استطلاع، إلا أنه أشار إلى جهود الوكالة اليهودية في شراء طائرات مقاتلة قاذفة من مخلفات الحرب في غرب أوروبا، متجاهلاً نشاط الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة. وأضاف أن هذه الطائرات لم يتم استلامها طوال فترة الحظر البريطاني على شحن الأسلحة إلى فلسطين^(٣).

أما كل من «سلوتسكى» وروينشتاين و«جولدلمان» فقد حددوا القوة الجوية الإسرائيلية عند إعلان قيام الدولة في ١٤ مايو بثمان وعشرين طائرة^(٤). وقد فصلها الأخيران فيما يلي^(٥).

(١) شيف، سلاح الجو الإسرائيلي، ص ٢٢.

(٢)

Herzog, op. cit., p. 20.

(٣)

Dupuy, op. cit., p.8.

(٤) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٦.

(٥)

Robinstein and Goldman, op. cit., p.16.

المرحلة الأولى من الحرب (الحرب غير المعلنة)

١٩	طائرة (خفيفة ذات محرك واحد) من طراز أوستر	Auster
١	طائرة (مواصلات خفيفة ذات محرك واحد) من طراز نورسمان	Norseman
١	طائرة (مواصلات ذات محركين) من طراز دراجون رايبيد	Dragon Rapid
٢	طائرة (خفيفة ذات محرك واحد) من طراز آر. دبليو دي - ١٣	R.W.D.- 13
٢	طائرة (مواصلات خفيفة ذات محرك واحد) من طراز بونانزا	Bonaza M35
١	طائرة (مواصلات خفيفة ذات محرك واحد) من طراز فيرتشيلد	Fairchild F-24
٢	طائرة (خفيفة ذات محرك واحد) من طراز تيلوركرافت	Taylorcraft M.C.

وقد أغفلت كل التقديرات العربية والإسرائيلية حساب طائرات النقل التي اشتراها عملاء الوكالة اليهودية - والتي كانت تقوم بنقل وتهريب الأسلحة إلى فلسطين طوال ربيع عام ١٩٤٨ - ضمن القوة الجوية الإسرائيلية، لا شيء إلا لكنها غير متواجدة في فلسطين طوال الوقت. كما أغفل كل من روبنشتاين وجولدمان حساب الطائرة المتبقية - بعد استبعاد خسائر مرحلة الحرب غير المعلنة - التي ضمها السرب الأول وأشار إليها بن فورث، وهي الطائرة البرمائية ذات المحرك الواحد من طراز سي بي Seabee^(١).

فإذا أضفنا طائرات النقل التي اشترت وكان أغلبها في خدمة المجهود الحربي لنقل الأفراد والأسلحة قبل ١٥ مايو فعلاً - بعد استبعاد ما تعطل أو نُمر، أو تم التحفظ عليه خارج فلسطين أثناء تلك الرحلات - بالإضافة إلى الطائرة الأخرى التي أغفلها روبنشتاين وجولدمان في كتابهما لكان ذلك التقدير أقرب إلى الحقيقة.

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول، أنه كان لدى إسرائيل وفي خدمة مجهودها الحربي يوم ١٤

(١) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٥.

خسرت إسرائيل طبقاً لما جاء في المصادر الغربية والإسرائيلية ما لا يقل عن خمس طائرات خلال مرحلة الحرب غير المعلنة منها

Guston, op. cit., p. 14,20.

١ نورسمان، ولا تيجرموث.

- شيف، رئيس، المرجع المشار إليه، ص ١٨.

مايو ١٩٤٨ ما لا يقل عن ٥٠ طائرة - بون حساب مقاتلاتها من طراز مسرشميث التي كانت لانزال في تشيكوسلوفاكيا وإن كان قد تم التدريب عليها - بيانها كما يلي طبقاً لتجهيزاتها:

النقل الثقيل	٢ طائرة سكاي ماستر	(٤ محركات)
	١ طائرة كونستليمن	(٤ محركات)
للتنقل المتوسط وقذف القنابل	٩ طائرة كومانو	(محركان)
	٨ طائرة داكوتا	(محركان)
للتنقل الخفيف وقذف القنابل	٢ طائرة نورسمان	(محرك واحد)
	٢ طائرة بونانزا	(محرك واحد)
	١ طائرة دراجون رايبند	(محرك واحد)
للاستطلاع والمواصلات	٢ طائرة تيلوكرافت	(محرك واحد)
(جهاز بعضها لقذف القنابل)	١ طائرة فيرتشيلد	(محرك واحد)
	٢ طائرة	(محرك واحد)
	١ طائرة سي. بي	(محرك واحد)
	١٩ طائرة أوستر	(محرك واحد)

والجدير بالملاحظة هنا، أن طائرات النقل المتوسط والخفيف، وحتى بعض طائرات الاستطلاع والمواصلات الخفيفة جُهزت واستخدمت فعلاً في قذف القنابل قبل وبعد ١٥ مايو كما سنرى. كما لم تصل طائرات القتال من طراز «مشرشميث» إلى فلسطين إلا ابتداء من عشرين مايو، أى بعد خمسة أيام من بدء الحرب المعلنة^(١).

Kagan, op. cit., p. 76.

(١)

والغريب في الأمر أن أغلب المصادر العربية، حتى الرسمية منها، التي تناولت حرب فلسطين عام ١٩٤٨، إما لم تتعرض لموقف القوة الجوية الإسرائيلية قبل بدء الحرب أصلاً، أو أشارت إليها بتعظيم واختصار شديد، لا يوضحان حجم هذه القوة ولا كيف تكونت، وماذا كان تشكيلها عند بدء الحرب.

وباستثناء بعض المصادر العربية المحدودة ذات القيمة العلمية، والتي أشارت إلى القوة الجوية الإسرائيلية، فإنه لا يمكن الاعتماد على المصادر العربية في متابعة التطور الذي واكب نمو القوة الجوية الإسرائيلية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨. وحتى بعض ماجاء في المصادر العربية التي تم استثنائها فإنه يحتاج إلى مناقشة.

فعلى سبيل المثال: أشار اللواء حسن البدرى في كتابه «القيم» الحرب في أرض السلام» أن السلاح الجوى الإسرائيلي كان يشتمل في أبريل ١٩٤٨ على ١٩ طائرة خط أول، استناداً إلى ماجاء في كتاب جاني التل للإخوان كمش، دون إشارة إلى باقى طائرات الخط الثانى للقوة الجوية الإسرائيلية، والتي اعترفت بها المصادر الرسمية الإسرائيلية نفسها كما رأينا^(١). فضلاً عن أنه كان هناك ثلاثة أسراب مشكلة فعلاً في أبريل ١٩٤٨، طبقاً لما جاء في المراجع الإسرائيلية^(٢). ولما كانت قوة الخط الأول للسرب آنذاك تتراوح ما بين ٢٤، ٣٦ طائرة، وهو ما يقارب الرقم الذى تم عشرة طائرة - تبعاً لنسبة الاستكمال - فإن الخط الأول للأسراب الثلاثة إذا استبعدنا طائرات النقل المتوسط والثقيل - يمكن أن يتراوح ما بين ٢٤، ٣٦ طائرة، وهو ما يقارب الرقم الذى تم التوصل إليه في هذا البحث (٣٠ طائرة) كما يقارب عدد الطائرات التي أشار اللواء حسن البدرى إلى وجودها في ١٥ مايو نقلاً عن مجلة «جيل أوفير»^(٣).

أما اللواء دكتور إبراهيم شكيب، فقد استعرض في كتابه «حرب فلسطين ١٩٤٨ - رؤية مصرية»، ماجاء في الكثير من المراجع العربية والغربية عن القوة الجوية الإسرائيلية ضمن القوة العسكرية للطرفين في ١٥ مايو - بشكل مختصر. وكان أبرز ماجاء فيها تقدير

(١) البدرى، العرب في أرض السلام، ص ١٥٦ - طائرات الخط الأول هي الطائرات الموجهة في الأسراب العاملة. أما طائرات الخط الثانى فهي الطائرات الاحتياطية لسد الفراغ، وتتواجد عادة في التخزين.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٠.

(٣) البدرى، العرب في أرض السلام، ص ٣٩٠.

«جاك سوستيل» في كتابه «مسيرة إسرائيل الطويلة» عن القوة الجوية الإسرائيلية، والتي قدرها بـ «ثلاثة أسراب من طائرات الاستكشاف الصغيرة من طراز «باير كاند» (كب)^(١)، إلا أن الدكتور شكيب عندما حدد موقفه من جملة الآراء التي تناولت القوة العسكرية الإسرائيلية، أغفل تقدير القوة الجوية الإسرائيلية التي كان ينتظر مواجهتها في ١٥ مايو ١٩٤٨^(٢).

وقد نهج الدكتور فلاح خالد في كتابه «الحرب العربية - الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٤٩» وتأسيس إسرائيل، نفس نهج الدكتور شكيب في استعراض الآراء العربية والغربية، والتي لم تشر إلا إلى طائرات الأستر، ثم لم يحدد موقفه من تقدير القوة الجوية الإسرائيلية^(٣).

أما مؤلفو كتاب «العسكرية الصهيونية»، فقد أشاروا في كتابهم (نقلا عن كتاب «Military and Politics» لـ Amos Perlmutter^(٤)) أنه «قبل بداية الحرب تلقت الهجاء في مارس عام ١٩٤٨ - ٣٠ طائرة غير مقاتلة استقلتها في مهام عديدة منها: نقل القوات والإمدادات إلى المستعمرات البعيدة والقيام بنوريات لحراسة القوافل والاستطلاع والاتصال^(٥)». إلا أنني لم أجد في الترجمة العربية لنفس الكتاب (ترجمة المخابرات العامة) أى أثر لهذه المعلومات. وإذا كان المقصود أنه كان لدى الهجاء (وإيس تلقت) في مارس ٣٠ طائرة غير مقاتلة، فإن الأمر يكون أقرب إلى مجاءء في المراجع الإسرائيلية، والتي سبقت الإشارة إليها^(٦).

وقد أخذ الدكتور عبد الوهاب بكر في كتابه «الجيش المصري، وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢» بالتقدير السابق والوارد في كتاب «العسكرية الصهيونية» عند تحديده لحجم القوات الجوية الإسرائيلية قبل بدء الحرب المعلنه في مايو ١٩٤٨^(٧).

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول إن المصادر الإسرائيلية - بعد مناقشتها وتدقيقها - تعتبر أقرب

(١) د. إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨ - رؤية مصرية (ط١: القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٦)، ص ١٩٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٣ - ٣٠٤.

(٣) د. فلاح خالد، الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل (ط ١: بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٣١ - ١٣٥.

(٤) Perlmutter, Amos, Military and Politics in Israel (London: Frank Cass and Company, 1969), p. 79.

(٥) عميد أ.ح. طه المجدوب وآخرين، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، ص ١٦٩.

(٦) الطائرات الإحدى عشرة السرب الأول واتسع عشرة نوستر التي تم تجميعها من السفينة البريطانية.

(٧) د. عبد الوهاب بكر محمد، الجيش المصري وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ (ط١: القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ١٠٩.

المصادر إلى الحقيقة بالنسبة لحجم وتشكيل القوة الجوية الإسرائيلية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨.

توفير القوى البشرية :

بالنسبة لبناء القوة البشرية للطيران الإسرائيلي في مرحلة الحرب غير المعلنة، فقد رأينا أن عدد الطيارين كان يتراوح مابين خمسين وستين طياراً عند تشكيل القوة الجوية «شبيروت أفير» في أكتوبر ١٩٤٧. ولما كان ذلك العدد لا يكفي لتكوين القوة الجوية التي يستمد بها بن جوريون - كجزء من القوة العسكرية المطلوبة - لفرض الدولة اليهودية، فقد جرت جهود مكثفة، سواء داخل أو خارج فلسطين، خلال النصف الأول من عام ١٩٤٨ لتدريب الطيارين القدامى وإعداد طيارين جدد، فضلاً عن تجنيد الطيارين اليهود من الدول الأخرى والتعاقد مع الطيارين المرتزقة ذوي الخبرة الكبيرة من غير اليهود^(١).

فافتُتحت في كلية نشيطي الهستدروت بتل أبيب في السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ دورة تنشيطية لعشرين طياراً، كما تعلم خمسة عشر شخصاً من منظمة إيتسل (الأرجون) فن الطيران في كلية خاصة بفن الطيران بكلفورنيا بالولايات المتحدة وأُحقوا بالقوة الجوية الإسرائيلية فور انتهاء تدريبهم في منتصف ١٩٤٨.

وفي أبريل أرسل خمسة وعشرون شخصاً للتدريب على الطيران في كلية خاصة للطيران بإيطاليا^(٢). كما وافقت تشيكوسلوفاكيا على تدريب الطيارين اليهود. «وفعلنا تدريب اليهود على طائرات من طراز مسرشميت وسبيتفاير، ووصلوا إلى إسرائيل قبل إعلان الدولة. وتخرج من الدورة في تشيكوسلوفاكيا ٩ شعبان (شبان)»^(٣).

وكان من المصادر المهمة لملء صفوف القوة الجوية الإسرائيلية بالكوادر الفنية والطيارين

Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 50 - 53.

(١)

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٨. - حدد كاجان عدد الطيارين الذين تم تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية بثلاثين طياراً بدلاً من ١٥ في رواية سلوتسكي المشار إليها.

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٢٢. - أشار بن جوريون إلى أن عدد النفعة الأولى التي تم تدريبها في تشيكوسلوفاكيا أحد عشر فرداً. - بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ٢٨١.

«تجنيد متطوعين من الخارج، وخاصة من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا وبريطانيا»^(١). وقد بُذلت الجهود الرئيسية لتجنيد اليهود من الولايات المتحدة... وتم تجنيد خاص بواسطة «هايمن شامير» لأغراض سلاح الجو التابع للهجناء. وكان هذا التجنيد متوافقا (متوافقا) مع عمليات شراء السلاح التي قامت به المنظمة في الولايات المتحدة. وقد تمت العملية في أوساط الطيارين، الذين كانت أغليبتهم الساحقة من اليهود ممن خدموا في سلاح الجو خلال سنوات الحرب» (العالمية الثانية)^(٢).

وقد ظهر من تحقيق قامت به المخابرات العسكرية الأمريكية في مايو ١٩٤٨، أن العقيد «البيوت نلز» — أخو «دافيدنلز» مساعد الرئيس ترومان ومن أكثر الناس نفوذا في البيت الأبيض — قام ومعه شخص آخر يعمل في مكتب حفظ سجلات الضباط، بتصوير ستة وستين سجلا من سجلات الضباط الصالحين للترشيح للعمل لصالح الهجناء وأرسلها إلى فلسطين. واعتُبر هذه السجلات مع ملفات سرية جدا أخرى، الأساس الذي اعتمدت عليه الهجناة في اختياراتها للضباط الذين تم تجنيدهم أو التعاقد معهم^(٣).

وكانت العروض المالية التي قُدمت للطيارين الذين سيذهبون إلى فلسطين أعلى مما كان الطيارون يتقاضونه في القوات الأمريكية آنذاك حتى يمكن إغراؤهم بالسفر، مع قيام المنظمات الصهيونية بالولايات المتحدة بتذليل أية مصاعب تعوق سفرهم إلى فلسطين حتى لو كانوا لا يزالون بالخدمة^(٤).

وتمت عمليات تجنيد مماثلة في جنوب أفريقيا للخدمة في القوات الجوية، وطبقا لرواية سلوتسكي: «وصل المتطوعون الأوائل في أبريل ١٩٤٨ وكان عددهم أحد عشر طيارا»^(٥).

وقد غطت عمليات تجنيد المرتزقة والمتطوعين كل من كندا وبريطانيا وفرنسا وهولندا، والدول

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٤٠.

(٣) غرين، ستيفن الانتحار، تعريب د. سهيل زكار (ط١: دمشق: دار حسان الطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٧٥ - ٧٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٧٨. - انظر أيضا: Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 32 - 34.

(٥) سلوتسكي، ص ٣٤٠.

الاسكندنافية ودول أمريكا اللاتينية، وقد تزايد عدد المتطوعين حتى نهاية الحرب فوصل إلى ثمانمائة شخص في القوة الجوية^(١). وقدر الأخوان كمش عدد الطيارين فيهم بمائة وستة وخمسين طياراً^(٢). وكان باقى هؤلاء المتطوعين والمرتزقة من الملاحين وعمال الاسلكى والتسليح، والمهندسين. وكانت خبرة هؤلاء المتطوعين أوسع كثيراً من خبرة زملائهم فى أرض إسرائيل^(٣).

إلا أن ذلك لم يكن كل ماتم حشده لصالح القوة الجوية الإسرائيلية، فطبقاً لأقوال سلوتسكى، تم تجنيد وتدريب المرشحين للهجرة العاجلة إلى فلسطين من شرق وغرب أوروبا من الشباب. «وفُرضت حصص تجنيد على كل دول أوروبا»^(٤).

«وقد أنشأت قاعدتان للهجرة: الأولى فى منطقة مرسيليا جنوب فرنسا، والثانية فى إيطاليا^(٥)». «وأولّى الخبراء بين المجندين اهتماماً خاصاً. كان بينهم ضباط وأفراد نوو خبرة.. وطيارون وأفراد نوو خبرة بالخدمات الجوية.. وكان الخبراء يفرزون عن باقى المجندين ويرسلون فى أسرع وقت ممكن إلى أرض إسرائيل»^(٦).

وعلى ذلك، يمكن القول إن أطقم الطيران والأطقم الفنية فى القوة الإسرائيلية كانت تتشكل – عشية اندلاع الحرب النظامية فى ١٥ مايو – من قلة يهودية، قوامها أفراد وحدة البالماخ الجوية القديمة والمسرحون من الحرب العالمية الثانية الذين هاجروا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو، وأغلبية من المتطوعين والمرتزقة والمغامرين من مختلف بقاع العالم (يهود ومسيحيين وملحدين)، الذين اكتسبوا خبرة واسعة خلال الحرب العالمية الثانية،^(٧) بل كان بعضهم من أبطال تلك الحرب^(٨).

وقد اختلفت المصادر الإسرائيلية الرسمية فى تحديد عدد أفراد القوة الجوية الإسرائيلية

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٧.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٠.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٣٦.

(٥) نفس المرجع، ص ٣٣٧.

(٦) نفس المرجع، ص ٣٣٩.

(٧) Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 50 - 51.

(٨) Ibid., p. 53.

عشية إعلان قيام النولة فى الرابع عشر من مايو. فطبقاً لأقوال المؤرخ الرسمى لهجناء يهودا سلوتسكى، كان يخدم فى القوة الجوية عند إعلان قيام النولة «نحو ١٠٠٠ شخص، منهم ٥٠ فى الأطقم الجوية، والباقي من أفراد هيئة الأركان والمهندسين، والأطقم الأرضية ورجال خدمات مختلفة»^(١). أما بن جوريون، فحدهم بستماتة وخمسة وسبعين فرداً^(٢).

ويبدو أن كلا التقديرين كان يعنى القوة البشرية الإسرائيلية فى فلسطين فقط، وأغفل المتطوعين والمرتقة الذين عملوا قبل الحرب المعلقة بعقود خاصة، وكان بعضهم يعمل فى خدمة المجهود الحربى لنقل المتطوعين والمجندين والأسلحة إلى فلسطين قبل ١٥ مايو، مثل الأطقم الأمريكية التى أشارت إليها كل من المصادر الغربية والإسرائيلية، فضلاً عن الطيارين اليهود، الذى كانوا يتدربون فى الخارج ولم يصلوا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو (٣٠ طيار).

ولما كان سلوتسكى قد أشار إلى أنه كان هناك ٥٠ طياراً فى الأطقم الجوية وحدها عشية بدء الحرب المعلقة، فإنه بإضافة الطيارين والفنيين المرتقة والمتطوعين الذين وصلوا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو^(٣) والأطقم التى كانت تعمل على طائرات النقل فى الخارج لتدريب الأفراد والأسلحة إلى فلسطين - وكانت لا تقل وحدها آنذاك عن ٥٠ طياراً - فإنه يمكن الوصول إلى تقدير أقرب مايكون إلى الحقيقة .

وعلى ذلك، فإن الأرجح أنه كان هناك حوالى ١٢٠ طياراً وأكثر من ألف فرد من المهندسين والفنيين وأطقم الخدمات الأرضية المختلفة تعمل فى خدمة المجهود الجوى الإسرائيلى عشية بدء الحرب المعلقة. ومن هذه القوة كان يمكن تشكيل ما لا يقل عن ٩٠ من الأطقم الجوية المستعدة للعمليات، كان أغلبهم ممن خدموا فى الحرب العالمية الثانية، بل إن بعضهم كانوا أبطالها^(٤).

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠١.

(٢) بن جوريون، دافيد، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، إعداد مركز البحوث والمطومات (القاهرة: مركز البحوث والمطومات، بدون تاريخ)، ص ١١٥.

(٣) حدد سلوتسكى عدد الطيارين المتطوعين الأجانب بـ ١١ طيار فى أول أبريل ١٩٤٨، ثم تزايد عددهم بمعدل أكثر فى الشهر التالى. ومن ثم، يمكن تقديرهم فى ١٤ مايو بما لا يقل عن ٢٠ طياراً.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 53.

(٤)

تشكيل القوة الجوية وإعداد مسرح العمليات من الوجهة الجوية:

إذا استثنينا قوة النقل الجوي التي كانت تعمل ما بين أوروبا وفلسطين في أعمال تهريب المجندين والأسلحة، فإنه يمكن القول إن القوة الجوية الإسرائيلية عشية قيام الدولة، كانت تتكون من أربعة أسراب كما جاء في المصادر الإسرائيلية الرسمية (١).

وقد تم تشكيل هذه الأسراب الأربعة على التوالي بعد انفصال الوحدة عن البالماخ وبدء تشكيل القوة الجوية في أكتوبر ١٩٤٧. فقد تشكل السرب الأول في نفس الشهر بقيادة «أفيغور شاحان» وتمركز السرب في مطار «نوف» شمال تل أبيب ابتداءً من التاسع من ديسمبر (٢). وكان هذا السرب يعمل في نطاق المنطقة الوسطى من فلسطين والمنطقة الساحلية.

وتشكل السرب الثاني (سرب النقب) بقيادة «عينز وايزمان» في الثاني من فبراير ١٩٤٨. وكانت قاعدته قرب «نير عام»، وكان يعمل في منطقة النقب (٣).

كما تشكل السرب الثالث «سرب الجليل» في أبريل ١٩٤٨ بقيادة «بيسح ثولشني» وتمركز قرب «يفنيثيل»، وكان ذلك السرب يعمل في منطقة الجليل (٤).

أما السرب الرابع، فقد أنشئ في نفس الشهر للقيام بمهام الاستطلاع الجوي بالصور (٥).

وبالإضافة إلى المطارات وأراضي الهبوط التي تمركزت فيها الأسراب السابقة، فقد أشار سلوتسكي إلى أنه «جهزت مدارج لهبوط وإقلاع الطائرات في القدس «غفعات رام» وفي «غوش عتسيون»، وبالقرب من مستعمرات كثيرة في البلد (فلسطين)، وفي الأمكنة التي كان من غير الممكن الهبوط فيها (مثل «يحيعام»، و«كفار داروم» والبلدة القديمة في القدس» (٦).

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٨.

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٩٢٨ - ٣٩٩. شيف، المرجع المشار إليه ص ١٦.

(٣) سلوتسكي، المرجع المشار إليه ص ٤٠٠. البيري، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٦.

(٤) البيري، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٦. سلوتسكي، المرجع المشار إليه ص ٤٠٠.

(٥) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٠.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٠٠ - ٤٠١.

استخدام القوة الجوية في مرحلة الحرب غير المعلنة:

منذ اندلاع القتال بين المنظمات العسكرية الصهيونية والفصائل الفلسطينية، لعبت القوة الجوية الإسرائيلية الوليدة أولى أنوارها في الصراع المسلح ضد الفلسطينيين الذين لم يتوفر لهم مثل هذا السلاح، بل إن أفضل أسلحتهم لم يكن يتجاوز بنادق ورشاشات الحرب العالمية الثانية.

فمع الأيام الأولى للحرب غير المعلنة، قام السرب الأول بأولى أعماله القتالية ضد جماعة من العرب قرب «كيبوتس نباطيم» في السابع عشر من ديسمبر ١٩٤٧^(١).

وتعددت استخدامات القوة الجوية تبعاً للاستراتيجية التي أملتتها المتطلبات السياسية التي قررتتها القيادة الصهيونية العليا في فلسطين. فقد أدى القرار السياسي بالاحتفاظ بالمستوطنات النائية والمنعزلة - رغم إحاطة المناطق العربية بها وسيطرتهم على الطرق الموصلة إليها - إلى البحث عن وسائل بديلة لإمداد المستوطنات المحاصرة وإخلاء الجرحى منها، فضلاً عن فتح الطرق إليها، «وسرعان ماتبين أن المعاونة لهذه المستوطنات لا يمكن إرسالها إلا بطريق الجو»^(٢).

ولعل أبرز الأمثلة على استخدام طائرات القوة الجوية في تحقيق الاتصال بالمستعمرات المحاصرة وإمدادها وإخلاء جرحاها، هو ماقامت به تلك القوة حيال مجموعة مستعمرات «غوش أتزيون» قرب القدس. ففي البداية «كان يتم إلقاء سلاح (خصوصاً ذخيرة)، ومواد بناء، وأدوية طبية بالمظلات من طائرات الهجناه»^(٣). وبعد ذلك تم تمهيد مدرج لهبوط وإقلاع الطائرات، وبدأت الطائرات تحط يومياً، إذا سمحت حالة الطقس بذلك، جالبة ذخائر وأسلحة، ومنقذة المرضى والجرحى»^(٤).

ولم تكن مستوطنات النقب أسعد حالا من سابقتها، «فبنهاية شهر مارس وجدت المستوطنات في منطقة النقب نفسها معزولة بالكامل عن البلاد.

(١) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٥.

(٢)

Kagan, op. cit., p.3 .

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٩.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

«وقامت القوة الجوية بعمل مايمكنها، إلا أن ماكان يمكن تحقيقه بالطائرات المتيسرة كان قليلا جدا. كما كان سائقو القوافل يتنفسون الصعداء عندما يرون طائرات «الأوستر» تستطلع الطريق أمامهم وتبلغ عن الكائنات العربية. ومهما يكن الأمر، فقد عادت كل الإمدادات والمواصلات المنتظمة إلى الخدمة الجوية»^(١)

ومع سيطرة العرب على طرق المواصلات الرئيسية وجدت قيادة الهجناه الحل في تيسير قوافل السيارات المدرعة، ترافقها الطائرات لاستطلاع الطرق أمامها. وقد برز هذا الاستخدام في تأمين طريق القدس - تل أبيب طوال شهر مارس^(٢).

٣- مرحلة انحسار السيطرة العربية وفرض التقسيم:

التحول في الموقف الدولي:

اتسمت الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٨ بسيطرة العرب على الموقف في فلسطين رغم تسليحهم البسيط، كما ركزت القيادة اليهودية جهودها خلال تلك الفترة في تدعيم قواتها المسلحة وتعبئة اليهود سواء في داخل فلسطين أو في مختلف بلدان العالم، لتقديم الدعم المادى وتجنيد القوى البشرية اللازمة لفرض التقسيم وإقامة الدولة الصهيونية.

إلا أن المعارك التي اشتعلت طوال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨، وأدت إلى إغلاق الطرق المؤدية إلى شمال وجنوب فلسطين، وعزلت القدس عن السهل الساحلى، والخسائر البشرية الكبيرة التي راحت ضحيتها، أقنعت لجنة الأمم المتحدة - التي حضرت إلى فلسطين للإشراف على إنشاء دولتي التقسيم - بصعوبة تنفيذ ذلك الأمر، وعادت إلى الأمم المتحدة لتعبر عن شكوكها حول إمكانية واستمرار بقاء الدولة اليهودية التي ستقام في فلسطين^(٣).

وأشارت تلك اللجنة إلى أنها «ترى من واجبا أن تخطر الجمعية العامة بأن النزاع المسلح الذى تضطلع به العناصر العربية، فلسطينية وغير فلسطينية، وعدم تعاون دولة الانتداب

Kagan, op. cit., p. 54.

(١)

Ibid., pp. 54- 65.

(٢)

(٣) ألون، نرعى داود، ص ٢٣٦.

وتدهور الأمن في فلسطين، وعدم تزويد مجلس الأمن اللجنة بالمساعدات المسلحة اللازمة - كل ذلك جعل من المستحيل (عليها) أن تتفقد قرار مجلس الأمن»^(١).

وعلى ذلك، بدأت الولايات المتحدة في التراجع عن مشروع التقسيم، خوفاً من أن يؤدي فرض المشروع بالقوة المسلحة إلى تغلغل النفوذ السوفيتي في منطقة حساسة من مناطق النفوذ الغربي من ناحية، وحتى لاتضطرب إلى الدخول في مواجهة عسكرية ضد القوات العربية دفاعاً عن النولة اليهودية من ناحية أخرى^(٢). الأمر الذي كان سيؤدي إلى إيقاع الضرر بالمصالح الأمريكية. وهي التي كانت تسعى منذ نهاية الحرب إلى التغلغل في المنطقة وزيادة استثماراتها البترولية فيها على حساب حليفاتها بريطانيا.

وفي التاسع عشر من مارس ١٩٤٨، أعلن رئيس الوفد الأمريكي في مجلس الأمن أن قرار الجمعية العامة بتأييد تقسيم فلسطين لم يشكل أمراً تنقيد به الأمم المتحدة أو أي عضو فيها، وأن موضوع التقسيم نفسه قد جرت عليه الموافقة على أساس الافتراض بأن جميع أقسام المشروع ستنفذ معاً. وبما أنه تعذر ذلك، فإن واجب الأمم المتحدة إعادة السلام والنظام إلى نصابهما. ومن ثم، فإن حكومته تقترح إقامة وصاية مؤقتة على فلسطين، قد تساعد الفريقين المتحاربين في التوصل إلى اتفاق^(٣).

وفي أول أبريل ١٩٤٨ قدم المندوب الأمريكي مقترحات محددة إلى مجلس الأمن، تدعو إلى وضع فلسطين تحت الوصاية ريثما يصل العرب واليهود إلى اتفاق على شكل الحكومة، وإشراف الأمم المتحدة على إدارة البلاد بواسطة حاكم عام تعينه، على أن يعاونه مجلس استشاري منتخب وقوة بوليسية مختلطة. وتكون الوحدات الإدارية مستقلة استقلالاً ذاتياً، ويسمح بهجرة خمسة آلاف يهودي في الشهر. كما اشتملت المقترحات الأمريكية مشروع قرار للهدنة، يتضمن وقف جميع الأعمال العسكرية وأعمال العنف والتخريب، والامتناع عن إحضار السلاح وإدخال الجماعات المسلحة، والقيام بأي نشاط سياسي حتى تعيد الجمعية العامة نظرها في القضية، وتعيين قناصل الولايات المتحدة وبلجيكا وفرنسا في القدس ك لجنة مشرفة

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٢١.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢١ - ١٢٤.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٢٩ - ١٨٠.

على الهدنة. وقد وافق مجلس الأمن على الاقتراح الأمريكي، وعهد إلى القناصل الثلاثة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ وقف القتال^(١).

ولما كان مشروع الوصاية الجديد يتعارض مع المخطط الصهيوني في فلسطين، فقد رفضته القيادة اليهودية، واشترطت لقبول الهدنة ألا تحول دون قيام دولتهم^(٢). وفي انتظار اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث مقترحات الوصاية التي وافق عليها مجلس الأمن، قررت القيادة اليهودية فرض سياسة الأمر الواقع وتنفيذ التقسيم بالقوة، بموافقة الأمم المتحدة، أو بدون موافقتها.

التحول الإسرائيلي إلى الهجوم :

بينما كانت المشاورات تجري بين لندن وواشنطن وفي أوروقة الأمم المتحدة لعقد الجمعية العامة من أجل مناقشة مشروع الوصاية وكيفية تنفيذه، استغلت القيادة اليهودية تحسن موقف التسليح لقواتها^(٣)، وتزايد حرية هذه القوة على العمل، بعد اتساع مناطق انسحاب القوات البريطانية، فتحولت إلى الهجوم العام بتنفيذاً للخطـة «د» التي سبق إعدادها بواسطة قيادة الهجـناء وتصدق عليها في العاشر من مارس ١٩٤٨^(٤).

وقد كانت القيادة اليهودية تهدف بتنفيذ الخطـة «د» إلى «تحقيق استمرار (اتصال) الأراضي داخل المناطق اليهودية وبين بعضها البعض، ومد السيطرة اليهودية على المناطق التي كانت تسيطر عليها من قبل القوات العربية. ودعم ترتيبات الدفاع استعداداً للغزو الذي هددت به الجيوش النظامية العربية عبر الحدود»^(٥).

وطبقاً لرواية سلوتسكي، كانت مهمة القوات اليهودية تبعا لهذه الخطـة هي: «أن تدافع عن نفسها ضد هجوم عربي في إطار الدفاع المحدد الثابت، وأن تشن هجمات على قواعد العدو وطرق إمداداته في عمق أراضيها على حدود البلد وفي النول المجاورة، وأن تحمي شرايين

(١) نفس المرجع، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٢) نفس المرجع، ص ١٨٥.

(٣) Safran, Nadav, From War to War (New York: Pegasus, 1969), p.28.

(٢)

Idem

(٤) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٤٦.

(٥) ألون، إيجال، بناء الجيش الإسرائيلي، تعريب هيئة الإستعلامات، المرجع المشار إليه، ص ٣٦.

المواصلات الحيوية. وكلفت باحتلال قواعد أمامية في أرض العدو، وتقليص قدرته بواسطة الاحتلال والسيطرة على مراكز معينة في المناطق الريفية وفي المدن داخل حدود الدولة^(١).

وكانت هذه الخطة تعنى ببساطة، ليس السيطرة فقط على النطاق الذي حددته الأمم المتحدة للدولة اليهودية في قرار التقسيم، بل أيضاً تحسين وتعديل أوضاع المناطق اليهودية في النطاق الذي حددته الأمم المتحدة للدولة العربية، وضم تلك المناطق إلى الدولة اليهودية بالقوة، وتفريغ القرى العربية التي يتعارض موقعها مع المخطط الصهيوني من سكانها بالقوة.

تسليح الطائرات ونقل الأسلحة:

وقد ألقى ذلك الانعطاف في سير الحرب عبئاً جديداً على القوة الجوية الإسرائيلية. فقد كان عليها بالإضافة إلى مهامها السابقة أن تقوم بالمشاركة في نقل الأسلحة والعتاد من الخارج، بالإضافة إلى معاونة العمليات الهجومية والأعمال القتالية في الداخل.

وقد وقع نقل الأسلحة العاجلة على عاتق طائرات «الكوماندو» و«الكونستليشن» و«سكاي ماستر» التي تم شراؤها من الولايات المتحدة وكان يتولى قيادتها أطقم طيران أمريكية. وحتى يمكن أن تتحرك هذه الطائرات بصورة قانونية مابين الولايات المتحدة وأوروبا وفلسطين، أخذت هذه الطائرات غطاء شركات أمريكية وبنمية وهمية^(٢).

وقد سمح جلاء القوات البريطانية مبكراً عن جزء كبير من السهل الساحلي لفلسطين وبعض المطارات في تلك المنطقة، باستخدام هذه المطارات في هبوط طائرات النقل العاملة بين القاعدة الإسرائيلية في تشيكوسلوفاكيا - حيث يتم تجميع وشحن الأسلحة - والقطاع الذي تسيطر عليه القوات الصهيونية في السهل الساحلي^(٣). وقد سمحت عمليات النقل الجوي للأسلحة المهرية بشن سلسلة من العمليات الهجومية الناجحة في ربيع عام ١٩٤٨، لتنفيذ الخطة «د» التي سبقت الإشارة إليها.

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٢) Kagan, op. cit., pp.26. - 27. - Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 25 - 26.

(٢)

غرين، المرجع المشار إليه، ص ٤١٥ - ٤١٦.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 26.-

(٣) نفس المرجع، ص ٤١٢ - ٤١٨.

وخلافا لسياسة البيت الأبيض المناهضة للحركة الصهيونية، كانت المخابرات المركزية الأمريكية تتابع نشاط تهريب الأسلحة إلى المنظمات الصهيونية في فلسطين وتحذر منه، خاصة مع تورط العديد من الشخصيات الأمريكية فيه. ففي الثاني عشر من أبريل أرسل الأدميرال هيلنكوتر - مدير المخابرات المركزية - مذكرة بهذا الشأن إلى كل من رئيس الولايات المتحدة ووزيرى الخارجية والدفاع بعنوان «عمليات نقل جوية تأمرية في أوروبا». وحذر هيلنكوتر في مذكرته من عمليات نقل الأسلحة بشكل تأمرى إلى المنظمات الصهيونية في فلسطين وقال: «إن مثل هذه الرحلات الجوية تزيد من حدة التوتر السياسى في المنطقة»^(١). إلا أن تحذير مدير المخابرات المركزية لم يجد صدًى ملائماً لدى الرئيس ترومان، الذى كان واقعاً تحت تأثير دافيد نلز مساعد الرئيس والمتحدث بلسان المنظمات الصهيونية في البيت الأبيض.

ومن ثم، استمر تدفق الأسلحة إلى المنظمات العسكرية الصهيونية في فلسطين لتتصاعد حدة الصراع وتنتقل إلى مستوى العمليات الهجومية من جانب تلك المنظمات، تنفيذاً للخطه «د». وكان على القوة الجوية الإسرائيلية آنذاك - بالإضافة إلى مهام نقل الأسلحة من الخارج - أن تقوم بدعم العمليات الهجومية في ربيع ١٩٤٨. ولم تكن المعاونة المطلوبة من القوة الجوية في ذلك الوقت قاصرة علي أعمال الإمداد ونقل الأسلحة إلى المناطق المحاصرة واستطلاع الطرق - شانتها في الشهور الأولى لعام ١٩٤٨ - إنما تعدى ذلك الأمر إلى الحاجة إلى المعاونة الجوية النيرانية لتسهيل أعمال القوات القائمة بالهجوم.

ولما كانت الطائرات المتوفرة آنذاك للقوة الجوية الإسرائيلية في فلسطين، تتشكل في مجموعها من طائرات النقل الخفيفة والمتوسطة وطائرات المواصلات والاستطلاع، وجميعها غير مسلحة أو معدة لمهام المعاونة الجوية النيرانية، فقد تقرر إجراء بعض التعديلات عليها لتسليحها، حتى تتلائم مع المهام الجديدة المطلوبة منها خلال المعركة.

وطبقا لرواية كاجان، فإنه «قليلاً، وباستخدام الحيلة والبراعة نجحنا في بناء تسليح طائراتنا، وجمعنا تشكيلة من المعدات التي واثمناها مع الجسم والأجنحة لحمل وقذف القنابل،

(١) غرين، نفس المرجع ص ٨٥ - ٨٦. - مزيد من التفاصيل انظر نص التقرير بكتاب الانحياز المشار إليه ص ٤١٢ - ٤١٨.

وبقليل من التعديلات، كان يمكن تحويل طائرة نقل صغيرة أو متعة، لتكون قادرة على حمل ست قتال زنة مائه وخمسة وعشرين رطلا ، أربعة تحت الجسم واثنين تحت الأجنحة»^(١) . وقد عاونت القوة الجوية بنجاح قوات المنظمات الإسرائيلية في ذلك المنعطف الجديد للحرب، أثناء القتال من أجل خطوط المواصلات في ربيع ١٩٤٨، والتي كان أبرزها عملية «نخشون»، لفتح طريق القدس، وعمليتي «يفتاح وبن عامي» لفتح طريق الجليل^(٢). كما ساهمت في أعمال القتال لكف الحصار عن المستعمرات المحاصرة^(٣).

قرار قيام الدولة اليهودية والتحول إلى الحرب المعلنة:

في تلك الأثناء كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عقدت دورتها الخاصة في السادس عشر من أبريل، لمناقشة المقترحات الأمريكية. وأحيل مشروع الوصاية الأمريكي إلى لجنة فرعية (اللجنة رقم ٩) لدراسته. فأجرت عليه اللجنة بعض التعديلات وأقرته، كما وافقت على تدعيم جهود مجلس الأمن من أجل التوصل إلى هدنة في فلسطين. وكلفت وسيط الأمم المتحدة - الذي سيختاره الأعضاء الدائمون - بالتوصل إلى تسوية سلمية^(٤).

وعندما عُرض قرار اللجنة رقم (٩) على اللجنة السياسية وافقت عليه إلا أنها قررت أن يتلقى الوسيط الدولي وتوجيهاته ليس فقط من مجلس الأمن، وإنما من الجمعية العامة أيضا^(٥).

وظل مشروع الوصاية يتعثر في الأمم المتحدة حتى شارف الانتداب على نهايته، إلا أنه مع تصاعد حدة القتال في شهر أبريل - نتيجة لهجمات القوات الصهيونية التي كانت قائمة بتنفيذ الخطة «د» - أقر مجلس الأمن في الثالث والعشرين من نفس الشهر قيام لجنة الهدنة المكونة من القناصل الثلاثة - السابق الإشارة إليهم - بمراقبة تنفيذ الهدنة التي أقرتها المنظمة الدولية^(٦).

وبينما تلك الأحداث تجرى على مسرح الأمم المتحدة، كانت القيادة الصهيونية مستمرة في

kagan, op. cit., p. 55.

(١)

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٤٦٠ - ٤٨٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٦٠ - ٣٦١، ٤٨٠ - . ألين، درع داود، ص ٣٣٦.

(٤) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٨٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٣.

تنفيذ مخططاتها ونون وضع قرارات الأمم المتحدة في اعتبارها. فما بين السابع والثاني عشر من أبريل اجتمعت اللجنة التنفيذية الصهيونية في تل أبيب لاتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة سلطة مركزية لإدارة الدولة اليهودية ووراثة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين^(١).

وفي هذه الاجتماعات تقرر تشكيل مجلس للشعب من سبعة وثلاثين عضواً يمثلون كافة الأحزاب اليهودية في فلسطين، كما تم انتخاب ثلاثة عشر فرداً من ذلك المجلس (أطلق عليهم مؤقتاً اسم المديرين) لتشكيل هيئة مصغرة لإدارة شؤون الدولة، سُميت بالهيئة التنفيذية لمجلس الشعب. وفي العشرين من أبريل، تم انتخاب «بن جوريون» رئيساً للهيئة التنفيذية ومديراً للدفاع. وقبل عشرين يوماً من إعلان قيام الدولة اليهودية، قررت الهيئة التنفيذية تسمية تلك الدولة مؤقتاً باسم «إسرائيل». وبذل المديرون جهودهم لإقامة نواتر حكومية بدلا من النواتر البريطانية التي تفتت^(٢).

وفي الثاني عشر من مايو ١٩٤٨، اجتمعت الهيئة التنفيذية لتحديد موقفها من الهدنة. بعد أن تزايدت عليها الضغوط الدولية، فعلى الجانب العربي كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد حددت موقفها من الهدنة منذ منتصف أبريل. وعلقت موافقتها على الهدنة، بإيقاف الهجرة اليهودية ومغادرة اليهود غير الفلسطينيين البلاد، في مقابل وقف التسلسل العربي، ومبارحة الفدائيين لفلسطين مع نزع سلاح الجانبين (الفلسطيني واليهودي)^(٣). كما كانت «جولدا مائير» قد عادت من لقاء الملك عبد الله في الليلة السابقة مؤكدة دخول جيش الأردن إلى فلسطين، على غير وعد الملك عبد الله خلال الاتصالات اليهودية السابقة معه في شهرى يناير وفبراير من نفس العام^(٤).

ومن ناحية الولايات المتحدة، كان «موسى شرتوك» قد عاد منها، يحمل تحذيراً من «جورج مارشال» وزير الخارجية الأمريكية، بصدد تأجيل قرار تنفيذ الدولة اليهودية، وعقد هدنة مدتها

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٥.

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه ص ١٤٦. خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٨٤.

(٤) Meir, Golda, My Life (London: Weidenfeld and Nicolson, 1975), pp. 176 - 179.

ثلاثة أشهر، وقيل لشرتوك بوضوح، إنه «إذا سار اليهود في طريقهم، فيجب ألا يطلبوا مساعدة الولايات المتحدة، في حالة حدوث غزو»^(١).

ولم يكن القرار سهلاً على القيادة الصهيونية، فرفض الهدنة، كان يعني تمرداً على قرارات المنظمة الدولية التي أقرت قيام الدولة اليهودية، قبل أن تكتمل شرعيتها الدولية باعتراف المجتمع الدولي بها، كما كان يعني احتمالاً لتخلي الولايات المتحدة عنها عند اشتعال الحرب المنتظرة بينها وبين الدول العربية.

ومن المفيد هنا أن نرى كيف اتخذت القيادة الصهيونية قرار قيام الدولة اليهودية والتحول إلى الحرب المعلقة في ذلك الاجتماع رغم كل الظروف الدولية المحيطة بها. فطبقاً لرواية «سلوتسكي»، طلب المجتمعون الاستماع إلى رأي الهجناه عن الوضع العسكري واحتمال غزو الجيوش العربية بعد إعلان قيام الدولة ودُعي إلى الجلسة كل من «إسرائيل جاليلي»، الذي كان بمثابة قائد الهجناه، و«إيجال سكونيك» (يادين) المسئول عن العمليات^(٢).

وبالنسبة للغزو العربي المنتظر، قال يادين أن الهجناه متأهبة على أساس افتراض أن الغزو مؤكداً، وبالتالي ركزت كل قواتها وأسلحتها في الأماكن المحتملة كميدان للاشتباك في المعركة الأولى. وذكر أن هناك خططاً لعمليات هجومية على الحدود وماوراءها حين حدوث الغزو. ولخص يادين رأيه في أن الدول العربية تتمتع بتفوق مطلق في السلاح والمدركات والطيران^(٣)، إلا أنه بقدرة المقاتلين ومعنوياتهم والتخطيط والتكتيك الجيدين، فإنه يمكن التغلب على القوة العربية، خاصة وقد كان يرى أن العرب لن ينجحوا في تركيز قوتهم في جبهة واحدة. ومن ثم، فإن الفرص العسكرية متعادلة في الجانبين. إلا أنه — من وجهة النظر العسكرية — نصح بتوخى الحذر، نظراً لانخفاض معنويات قسم كبير من الرجال. ويحتمل انخفاضها أكثر في كل مكان تضطر فيه الهجناه للعمل ضد المدركات والمدفعية التي تفقر لها حتى ذلك الوقت^(٤).

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٧.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) قامت وزارة الدفاع الأمريكية في أوائل شهر مايو ١٩٤٨ بإجراء دراسة لتقدير الموقف على ضوء الأوضاع في فلسطين، وجاء في ذلك التقدير أن القوات اليهودية كانت متفوقة على جميع القوات العربية بالرجال والسلاح والعتاد والتدريب. — غرين، المرجع المشار إليه، ص ١٠٢.

(٤) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٨.

أما إسرائيل جاليلي فقد تلخص رأيه، في أن نتيجة التصدي لجيوش الدول العربية مرهونة بالتغلب على المدى المتفوق لنيران العرب (المفعية والطيران)، فضلا عن مدرعاتهم وإذا، فإنه لا بد من بذل جهد كبير لجلب الطائرات (المقاتلات والقاذفات) والمدافع التي تم شراؤها من الخارج. الأمر الذي سيؤدي إلى تحسن موقف السلاح خلال سبعة إلى عشرة أيام^(١).

وسأل المجتمعون ممثلي الهجناه، عما إذا كانت منظماتهم معنية من الناحية العسكرية بهدنة مدتها ثلاثة أشهر. وكان جوابهما أنه من الناحية العسكرية، ستكون للهدنة ميزة كبرى، فيما إذا استُغل الوقت لجلب السلاح من الخارج وتدريب المقاتلين وماشابه، «ولكن لا يمكن للهدنة أن تكون منفصلة ومقطوعة الجنود عن ظروف سياسية محيطة، يمكن أن تُفشَل كل ما أنجزناه سابقاً، حتى من الناحية العسكرية»^(٢).

وأشار بن جوريون إلى موقف التسليح، قائلاً: «لدينا كنوز من السلاح، ليس في البلد، ولو كان جميع السلاح الذي في حيازتنا في مكان ما هنا، لاستطعنا أن نصمد بقلب مطمئن (أيضاً ليس دون خسائر) ولدخلنا هذه المعركة بسهولة أكبر، حتى لو عملت مصر والعراق ضدنا»^(٣).

وفي نهاية الاجتماع تم الاقتراح بالهدنة. وأسفر تصويت الهيئة التنفيذية على رفض الهدنة بأغلبية ستة أصوات ضد أربعة^(٤). ومن ثم، تقرر تلقائياً إعلان قيام الدولة اليهودية مع نهاية فترة الانتداب البريطاني باسم «إسرائيل»^(٥).

وفي الوقت الذي كانت تجرى فيه الإجراءات السابقة في فلسطين، كانت المنظمات الصهيونية تمارس ضغطها على الرئيس ترومان للاعتراف بالدولة اليهودية فور إعلانها. وقبل أيام من ذلك الإعلان، صرح حاييم وايزمان قائلاً: «لقد تمكنت من توطيد علاقتنا بأصدقائنا في واشنطن. وتأكدت أنه سيتم الاعتراف بالدولة اليهودية في اللحظة التي يُعلن فيها عن إنشائها...»^(٦).

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٠٩.

(٤) كان اثنان من الهيئة التنفيذية معاصرين في القدس والثالث في الولايات المتحدة، وعلى ذلك حضر الجلسة المصرية عشرة فقط من الهيئة التنفيذية.

(٥) سلوتسكي، المرجع المشار إليه ص ٢١٠.

(٦) ليلينثال، الفرد، ثم إسرائيل، تعريب حبيب نحوي، وياسر هوراي (ط ٤: بيروت: دار الاتفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٧٢.

وبانتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين أعلن «بن جوريون» في الساعة الرابعة من مساء الرابع عشر من مايو قيام دولة إسرائيل. وقبل أن ينبج فجر الخامس عشر من مايو أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالدولة الجديدة.

وفي نفس الليلة تدفقت سفن المهاجرين والأسلحة التي كانت راسية في موانئ الدول المختلفة وخارج المياه الفلسطينية تحمل المجندين والأسلحة تمهيدا للمرحلة الثانية من الحرب.

وبذا انتهت المرحلة الأولى من الحرب وقد كسبها الإسرائيليون، وطوروا قواتهم المسلحة ووضعوا أساس قوتهم الجوية وإعدادها للصراع المنتظر. فقد كان تقدير القيادة اليهودية منذ اللحظة الأولى مبنياً على أساس تدخل الدول العربية، حتى قبل أن تقر تلك الدول نفسها ذلك التدخل. وكانت القوة الجوية المصرية هي أكثر القوى الجوية العربية خطراً في نظر القيادة اليهودية، التي أعدت عدتها لمواجهةها. فبعد أسبوع واحد من اندلاع المرحلة الثانية من الحرب بدأت تظهر في سماء فلسطين أولى المقاتلات الإسرائيلية من طراز «مسرشميت Messerschmitt (Avia S 19) » .

فما الذي أعدته الحكومة المصرية لتلك المواجهة؟ وكيف انعكست سياستها على إعداد القوة الجوية المصرية للحرب التي تنتظرها، والتي أعد لها العدو كل أسباب النصر؟

ثالثاً: أثر السياسة المصرية بعد قرار التقسيم على إعداد القوة الجوية المصرية:

١- مرحلة الهد العربي في فلسطين (ديسمبر ١٩٤٧ - مارس ١٩٤٨):

موقف الحكومة المصرية في أعقاب قرار التقسيم:

ترك قرار التقسيم أسوأ الأثر في كافة البلدان العربية، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي. فعلى المستوى الشعبي المصري عارضته كافة الطوائف والتيارات السياسية، واجتاحت المدن المصرية المظاهرات التي تطالب بفتح باب التطوع والتزود بالسلح لإنقاذ فلسطين، وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول التي أيدت مشروع التقسيم، والانسحاب من الأمم المتحدة وتوحيد سياسة الدول العربية .

بمعركة فلسطين ضد الصهيونية، واستُقرَّت فيه المشاعر الوطنية والدينية، والشعور العربي النامي . كما حركت فيه الاحساس الواعي بالخطر مما يحدث في البلد المتاخم، وكافة العواطف إزاء شعب يُطرد بالسلاح من أرضه . ووجد المصريون في رفض التقسيم والدعوة للكفاح المسلح ضد نشوء الدولة الصهيونية مجابهة للاستعمار العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، ودافعا للحركة العربية ضده»^(١) .

ورغم هذا الغليان على المستوى العربي سواء في مصر أو باقي الدول العربية إلا أن ربود الفعل العربية الرسمية آنذاك لم تكن على مستوى الأحداث . فبينما قررت قيادات المنظمات الصهيونية في داخل فلسطين وخارجها حشد كافة الطاقات اليهودية السياسية والاقتصادية والعسكرية في أنحاء العالم لإقامة بولتهم في فلسطين، وبدأت حملاتها لجمع الأموال والتعبئة السياسية والعسكرية في كافة أنحاء العالم حتى قبل قرار التقسيم، فإننا نجد الفرقة والأطماع وتغليب المصالح الشخصية هي السمات التي غلبت على سياسة الزعماء العرب في ذلك الوقت .

ففي اجتماع القاهرة الذي عقده مجلس جامعة الدول العربية، فيما بين الثاني عشر والثامن عشر من ديسمبر، وحضره أغلب رؤساء الحكومات العربية المستقلة السبع (مصر - سوريا - لبنان - العراق - شرق الأردن - السعودية - اليمن) لبحث القضية الفلسطينية علي ضوء قرار التقسيم، كان الخلاف واضحا بين المجتمعين. فقد كان لكل من الحاضرين أهدافه ومطامعه.

فبينما أصر العراق على ضرورة التدخل بالمتطوعين وتسليح الفلسطينيين وحشد الجيوش العربية حول فلسطين، فإن المملكة العربية السعودية عارضت فكرة اقحام الجيوش العربية في المشكلة خوفا من أطماع الملك عبد الله في فلسطين. كما عارض أمين الحسيني - رئيس الهيئة العربية العليا - زج الجيوش العربية، اكتفاء بالمجاهدين والمتطوعين، على حين أصر الملك عبد الله علي استخدام الجيوش النظامية. أما الموقف المصري في ذلك المؤتمر فكان يتلخص في معارضة الزج بالجيوش العربية والتحمس لإرسال المتطوعين إلى فلسطين^(٢).

وكان المنطلق المصري لهذه السياسة، هو عدم الزج بالجيش المصري في حرب بينما

(١) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٢٦٣.

(٢) البشري، الحرب في أرض السلام، ص ٢٤ - ٢٥.

القوات البريطانية تقف خلف ظهره في منطقة القناة من ناحية (١)، وعدم إعطاء الفرصة لكل من العراق والأردن لتنفيذ مشاريعهما المتعلقة بالهلال الخصيب أو سوريا الكبرى علي حساب كل من سوريا وفلسطين من ناحية أخرى (٢).

وهكذا أدت الشكوك المتبادلة بين المؤتمرين إلى الطول الوسطي، إرضاء لكافة الأطراف. ومن ثم، كان كل ما أسفرت عنه الاجتماعات بعض النتائج الهزيلة، تبلورت في بيان يستنكر فيه مجلس الجامعة قرار التقسيم وضرورة العمل الحثيث لإحياء المشروع.

أما كيف ستنم هذه المقاومة؟ فقد وجد المجلس الإجابة علي ذلك في مقررات مؤتمر «عالية»، والتي تقضى بتقديم عشرة آلاف بندقية ونذائرها، مع إرسال ثلاثة آلاف متطوع، فضلاً عن تخصيص مبلغ لا يقل عن مليون جنيه يوضع تحت تصرف القيادة العربية التي تقرر تشكيلها لتولي تدريب العرب وقيادتهم في الصراع المنتظر. إلا أن مجلس الجامعة قرر في اجتماع القاهرة - المشار إليه - اعتماد مليون جنيه إضافية للإنفاق علي حركة التعبئة والتطوع العربية (٣).

ومن ذلك، نرى أن موقف الحكومة المصرية حتي نهاية ذلك المؤتمر كان استمراراً لمواقفها السابقة في معارضة التدخل بالجيوش العربية اكتفاءً بالدعم السياسي والمادي، مع قصر الدعم العسكري علي المتطوعين والإمداد بالأسلحة التي قررها المجلس، وهو ما كان يتماشى مع وجهة النظر الفلسطينية آنذاك.

وبهذا تراجع التدخل بالجيوش العربية مؤقتاً، علي مضض من الحكام العرب المطالبين به. أما الحكام الآخرون، فرغم أنهم رأوا فيه حلاً غير مستحب إلا أنه يبدو أنهم اعتبروه حلاً أخيراً إذا فشلت الطول الأخرى التي وُقِّعَ عليها.

ففي الخامس عشر من يناير ١٩٤٨، نشرت جريدة الأساس المصرية - لسان حال الحزب الحاكم تصريحاً لأسعد داغر (من مكتب الصحافة بجامعة الدول العربية) جاء فيه: «إن الدول

(١) د. محمد حسين فيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٣، المرجع المشار إليه، ص ٤١.

(٢) كانت كل من مصر والسعودية وسوريا وفلسطين يتصنون آنذاك لمشروعات الملك عبد الله بخصوص سوريا الكبرى، وأحلام الهاشميين في العراق بخصوص مشروع الهلال الخصيب. - أحمد عبد الرحمن المرجع المشار إليه، ص ١١١، ١١٢.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٤٤. - البدر، العرب في أرض السلام، ص ٢٥.

الحاكم تصريحاً لأسعد داغر (من مكتب الصحافة بجامعة الدول العربية) جاء فيه: «إن الدول العربية أعلنت على لسان مجلس الجامعة، أن قواتها ستدخل فلسطين عقب جلاء القوات البريطانية، وأن الاحتلال سي شمل فلسطين كلها»^(١).

تأمين الحدود المصرية:

علي ضوء قرارات مؤتمر عالية (٧ - ١٠ أكتوبر ١٩٤٧)، التي تقضي باتخاذ إجراءات تأمين على الحدود الفلسطينية، أصدر اللواء أحمد عطية - وزير الدفاع الوطني آنذاك - أوامره إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش يوم ١٤ أكتوبر بإرسال القوات الجاهزة التنظيم من الجيش إلى العريش. وقد تحركت هذه القوات إليها فيما بين ١٨ و ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧، حيث وُضعت تحت قيادة الأميرالاي أحمد علي الماوي^(٢).

ولما كان الوزير لم يحدد مهمة هذه القوات، فقد استقرت منه رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن تلك المهمة، وجاء الرد في العاشر من نوفمبر ١٩٤٧ بأنه، «التدريب ووضع الخطط اللازمة لحماية الحدود الشرقية ضد أي اعتداء مسلح»^(٣).

ومع بدء الحرب غير المعلنة بين المنظمات العربية والصهيونية في فلسطين خلال شهر ديسمبر، تزايد نشاط الاستطلاع الجوي المعادي فوق قوات العريش، وقد شجع الطائرات المعادية على ذلك، افتقار تلك القوات إلى وسائل الدفاع الجوي المناسبة، مما دعا وزير الدفاع إلى إصدار تعليمات بحظر الطيران في منطقة قطرها ٢٥ ميلاً ومركزها مطار العريش، اعتباراً من الساعة السادسة من صباح يوم ٢٨ ديسمبر، مع تعزيز قوة الدفاع المضادة للطائرات بمنطقة العريش، بالإضافة إلى احتلال المطار بقوة من الطائرات قُدِّرت بثلاث طائرات سيبيتير لفرص ذلك الحظر. وقد تحركت المقاتلات الثلاثة فعلاً إلى مطار العريش صباح يوم

(١) حسنين كروم، عروية مصر قبل عبد الناصر، ج ١ (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ١٣٣.

(٢) أوراق اللواء الماوي الشخصية، مسودة تقرير هيئة العمليات المشتركة عن العمليات العربية بفلسطين في المدة من ١٤ مايو إلى ١٨ يناير ١٩٤٨، ص ٣. - قررت تلك القوة آنذاك بكتيبة مدعمة. - انظر شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) (زيارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف ١ - ٢٥ / س. ج. - خطاب سكرتير وزير الدفاع لشئون الطيران، إلى مدير السلاح الجوي، رقم ١ - ٢٥ / س. ج. / ١٧٥، ديسمبر ١٩٤٧، مسلسل ٨. - نفس المرجع، أمر تحركات رقم ٢٧، ٢ ديسمبر ١٩٤٧، مسلسل ١٤.

مختلفاً بالنسبة للعناصر الأخرى للدفاع المضاد للطائرات. فقد عقد اجتماع في رئاسة هيئة أركان الحرب للنظر في تعليمات الوزير بخصوص تدعيم الوحدات المضادة للطائرات بمعسكر العريش. وقد وجد المؤتمرين (مدير المدفعية - رئيس هيئة العمليات وضباطهما) أن الستة مدافع الخفيفة الموجودة في المنطقة كافية لتأمين المعسكر والبلدة ضد الطيران المنخفض إذا أضيفت لها ستة بواث أنوار كاشفة للعمل الليلي. والاكتفاء بإرسال تروب (٤ مدافع) عيار ٣,٧ بوصة للوقاية ضد الطيران العالي. ونظراً لأنه لم يكن يوجد آنذاك سوى جهاز رادار واحد صالح للاستخدام ويستعمل للتدريب بمدرسة المدفعية، وهو في نفس الوقت الوسيلة الوحيدة للإنذار الجوي بمدينة القاهرة، فقد قرر المؤتمرين الاكتفاء بإرسال ستة بواث أنوار كاشفة، والأربعة مدافع ٣,٧ بوصة إلى العريش^(١).

ويكشف تقرير قائد الأسراب محمد صلاح الدين مدير المخابرات الجوية عن أوجه القصور في الدفاع عن العريش آنذاك (الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٨)، والتي تتلخص فيما يلي^(٢).

(١) ضعف الدفاع الأرضي عن المطار.

(٢) عدم وجود نظام مراقبة جوية (نقط مراقبة بالنظر) بشكل يسمح بالمقاتلات بالإقلاع في الوقت الملائم للتصدي للطائرات التي تخترق منطقة حظر الطيران فوق العريش.

(٣) عدم وجود غرفة عمليات لتنسيق أعمال المقاتلات والمدفعية.

(٤) قصور المواصلات (لايوجد سوى خط تليفوني واحد بين رئاسة قوات الجيش بالعريش والمطار وهو كثير الأعطال).

فإذا أضفنا عدم وجود أي أجهزة رادار لإنذار وسائل الدفاع الجوي والمقاتلات باقتراب الطائرات المعادية - حتي يتسني لها الوقت الكافي للإقلاع والاشتباك - فإنه يتضح استحالة الدفاع الجوي بكفاءة عن العريش. وهو ما لبثت أن اكتشفته رئاسة الجيش، بعد تكرار نجاح الطائرات المعادية في استطلاع المنطقة وتحول مهمة المقاتلات المصرية إلى عملية مطاردة، بدل

(١) نفس المرجع، محضر اجتماع برئاسة هيئة أركان حرب لتدعيم لوجيات م / ط بالعريش، مسلسل ١٨.

(٢) نفس المرجع، مدير السلاح الجوي الملكي إلي وزير الدفاع، رقم ٤/١ من / ٧، ٢٧ يناير ٤٨. مسلسل ٢٤ - ٢٨.

الطائرات المعادية في استطلاع المنطقة وتحول مهمة المقاتلات المصرية إلى عملية مطاردة، بدل أن تكون اعتراضا للطائرات المعادية قبل وصولها إلى أهدافها، حسبما تقضى أساليب الدفاع الجوى السليمة.

ففى الرابع والعشرين من فبراير ١٩٤٨، قدم اللواء عثمان المهدي رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة مذكرة إلى وزير الدفاع يشرح فيها تلك المشكلة والحل الذي تقترحه رئاسة الجيش كما يلي:

«٢- وجد أنه من الضروري لضمان وقاية العريش من الغارات الجوية ضرورة توفير وسائل الإنذار المبكر، إما باستخدام أجهزة رادار لا يقل مداها عن ٥٠ ميلا - لإعطاء الفرصة الكافية لهذه القوات للاستعداد - أو بإنشاء شبكة من نقط المراقبة حول منطقة العريش.

«٣- وقد شكل لذلك مؤتمر برئاسة معسكر التدريب بالعريش حضره مندوبون من العمليات الحربية والسلاح الجوى الملكي. وقد أسفر بحث المؤتمر عن الآتي:

(أ) الرادار: لا يوجد في الوقت الحالي الجهاز المطلوب لا في سلاح الطيران ولا المدفعية. والأجهزة الموجودة حاليا جميعها ذات مدى قصير ولا تفي بالغرض.

(ب) شبكة نقط المراقبة: رُئي صعوبة تنفيذ هذا الاقتراح لصعوبة الشؤون الإدارية، إذ أن ذلك يستلزم إنشاء ١٦ نقطة أغلبها في مناطق ويرة لا يمكن تموينها بسهولة، فضلا عن أن هذا الاقتراح سوف لا يغطي منطقة العريش من جهة الشمال لوجود البحر. في حين أن المنتظر أن تسلك الطائرات المعادية هذا الطريق.

«٤- لذلك، ونظراً لصعوبة الحصول على جهاز رادار في الوقت الحاضر، أرى إصدار أمر صريح بفتح النيران من المدافع على أى طائرة تظهر ليكون ذلك بمثابة الدفاع المحلي الوقتي، حتى تتمكن أثناءها طائرات المطاردة من الصعود الجولمطاردة الطائرات المعادية. هذا مع مضاعفة الجهود في الحصول على جهاز الرادار اللازم.

«فالرجاء التفضل بموافقتنا بالرأى حتى يمكننا اتخاذ اللازم»^(١).

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف ١ - ٢٥ / س ج، مذكرة رئيس أركان حرب الجيش إلى وزير الدفاع، رقم راج ١/ س ج ١ (٥٧٥)، ٢٤ فبراير ١٩٤٨.

ورغم أن الحل الذي قدمه اللواء عثمان المهدي في مذكرته بالنسبة لفتح النيران لايحل المشكلة - حيث تحتاج وحدات المدفعية إلى فترة زمنية مقبولة لتخصيص المهام لأطقمها، والاستعداد للاشتباك مع الطائرات المعادية في الاتجاه المقرب أو القريب منه عند اكتشافها، وإلا جاء فتح النيران على الطائرات المعادية متأخراً بعد عبورها لمنطقة الأهداف المراد الدفاع عنها - إلا أن تلك المذكرة تعكس القصور القائم آنذاك، سواء في موقف الدفاع الجوي عن العريش، أو فهم القيادة العسكرية لكيفية معالجته. الأمر الذي كانت له نتائج وبيلة على سير القتال بعد ذلك، عندما لم يتم تدارك ذلك القصور بالطريقة السليمة وفي الوقت المناسب، كما سنرى.

ويعكس تقرير وزير الدفاع للملك عن أوضاع قوات العريش في تلك الفترة، الموقف العسكري المصري المتردى من زواياه الأخرى والمتعلقة بالسياسة الدفاعية المصرية والتخطيط والتسليح.

فعلى ضوء تطور الموقف في فلسطين خلال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨ قام الفريق محمد حيدر وزير الدفاع الجديد، بالتفتيش على القوات المصرية في منطقة العريش في المدة من ١٧ إلى ١٩ فبراير. ويعكس تقرير الوزير - الذي قدمه إلى الملك في أعقاب ذلك التفتيش - حقيقة الأوضاع المتردية آنذاك سواء بالنسبة للتخطيط أو التسليح. ففي خلال هذا التفتيش، تم بحث إعداد خطة خاصة بالدفاع عن الحدود الشرقية. إلا أنه «تبين من المناقشة أن البحوث الاستراتيجية والتدابير اللازمة لإعداد خطة عن الحدود الشرقية تستلزم اشتراك رئاسة الجيش والسلاح الجوي الملكي والسلاح البحري الملكي للبت في المواضيع الآتية:

(أ) الخطة الاستراتيجية العامة للدفاع عن الحدود الشرقية.

(ب) تقدير القوات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة.

(ج) تشكيل وتسليح القوات للتنفيذ.

(د) إعداد الخطط التكتيكية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية العامة.

«ولإمكان البت في هذه المواضيع رُئي البدء فوراً في الدراسات التفصيلية (التمهيدية) بواسطة جماعات منتخبة من ضباط الأركان.

«وتبين أن هذه الدراسات تستلزم ما يأتي:

(أ) الوقوف على اتجاه السياسة العامة للدولة.

(ب) الحصول على بعض المراجع الخاصة والتقارير.

(ج) الحصول على خرائط أرضية ذات مقاييس مناسبة^(١).

وبالنسبة لاحتمالات استخدام القوات الموجودة بالعريش فقد طلب الوزير أن يُدرس احتمال استخدام تلك القوة في فلسطين «فتبين أنه بالنسبة لعدم استقرار السياسة المتعلقة بهذا (الموضوع) فإن أسلم الطول هو إعداد مشروع تقدم لجمعية كتيبة مشاة والأسلحة المعاونة لها (لكي) يتمكن قائد القوة من وضع خطته التكتيكية والإدارية ورسم سياسة تدريب قواته، ولتتمكن رئاسة الجيش من تدبير كافة احتياجات هذه القوة وإعداد مشروع تعزيزها.

«وقد طلبت من قائد القوة إعداد مشروع التقدم المشار إليه «غزة أو بير سبع» فأتته (٢).

ويستطرد الوزير موضحاً موقف الدفاع الجوي قائلاً:

«تبين أن المدفعية المضادة للطائرات كافية للدفاع عن المطار فقط، أما الدفاع الجوي عن منطقة المعسكرات فلا داعي لإعداد وسائله في الوقت الحاضر ويكتفى بالتزود الثقيل المضاد للطائرات لغرض رفع الروح المعنوية بين القوات ومعاونة سرب (رف) طائرات السلاح الجوي الملكي في تنفيذ أمر تحريم الطيران فوق المنطقة.

«أما من حيث الإنذار المبكر لاقترب الطائرات، فقد وُجد أن الوسيلة الوحيدة لذلك هو أجهزة الرادار غير المتوفرة، ورئي مضاعفة الجهد للحصول على هذه الأجهزة من الخارج»^(٣).

ومن ذلك التقرير، نرى أنه لم يكن هناك أية سياسة عسكرية مصرية تجاه المشروع الصهيوني في فلسطين حتى ذلك التاريخ، سواء كانت هذه السياسة دفاعية أو هجومية. بل أن احتياجات التخطيط من البيانات والدراسات والخرائط اللازمة لإعداد خطة دفاعية على ذلك الاتجاه لم تكن متوفرة آنذاك. كما تعكس تعليمات الوزير بخصوص إعداد مشروع التقدم لكتيبة مشاة في اتجاه «بئر سبع أو غزة» ثلاثة أمور:

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢، تقرير وزير الدفاع عن نتائج التفتيش على منطقة

العريش، ملحق أ، ص ١.

(٢) نفس المرجع، ص ١ - ٢.

(٣) نفس المرجع ملحق ب، ص ١ - ٢.

الأول، أن احتمال دخول القوات المسلحة المصرية إلى فلسطين أمر كان واردا بالنسبة لمحمد حيدر وزير الدفاع ورجل الملك آنذاك، والذي يمثل الثقل العسكى فى القيادة السياسية المصرية. والأمر الثانى اللافت للنظر، أن المنطقة التى حددها وزير الدفاع للمشروع تدخل فى نطاق الدولة العربية، المحددة فى مشروع التقسيم وليس الدولة اليهودية. أما الأمر الثالث، والخاص بحجم القوة المصرية التى سيبنى عليها مشروع التقدم (كتيبة مشاة مدعمة)، فيوضح القصور البالغ فى تصور حجم القوات اللازمة فى حالة التدخل، ويبرز الفرق بين القيادتين المسئولتين عن القوات المسلحة آنذاك، المصرية والصهيونية.

إلا أنه يمكن القول، إن تفتيش وزير الدفاع ويحث مشروع التقدم إلى فلسطين - خاصة بعد التطورات التى حدثت على الصعيدين السياسى والعسكى خلال شهرى مارس وأبريل - ترتب عليها إعادة النظر فى حجم وتدعيم قوات العرش، ويحث أوجه النقص فى تلك القوة، مع دراسة أقصى مايمكن أن تقدمه القوات المسلحة من دعم فى حالة التدخل العسكى. بالجيش العربية فى فلسطين، كما سنرى فيما بعد.

بداية الجهود المصرية للتزود بالطائرات النفاثة:

وفى الوقت الذى كانت فيه الأحداث السابقة تجرى على الأراضى المصرية محاولة تأمين الاتجاه الشمالى الشرقى لمصر، كانت هناك فى بريطانيا جهود مصرية أخرى تحاول تدارك استمرار التدهور الفنى فى القوة الجوية المصرية. وقد رأينا فى الفصل السابق، كيف عاق تطورها الموقف المالى السيء وتردى العلاقات المصرية - البريطانية بعد قطع النقراشى للمفاوضات والاتجاه مصر إلى مجلس الأمن.

فى بداية عام ١٩٤٨، نشطت الاتصالات المصرية بشركات صناعة الطائرات البريطانية لشراء عدد من طائرات التدريب والمقاتلات النفاثة، التى بدأ إنتاجها بعد الحرب العالمية الثانية. وقد جاء هذا التوقيت مصادفاً - دون قصد من الحكومة المصرية - لمرحلة تحول فى السياسة البريطانية تجاه تناول القضية المصرية بعد الفشل الذى منبت به مصر فى مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٤٧.

وكان الاتجاه البريطانى الجديد يهدف إلى تعليق موضوع السودان، وتحويل موضوع

الجلاء عن مصر من قضية سياسية يتم حلها عن طريق التفاوض بين السياسيين، إلى قضية دفاعية يتم بحثها بين الخبراء العسكريين من الجانبين، على ضوء المخطط البريطاني للدفاع عن الشرق الأوسط^(١). فمصر في نظر العسكريين البريطانيين كانت حجر الزاوية في الدفاع عن تلك المنطقة.

وقد اعتمدت الحكومة البريطانية في تحقيق سياستها الجديدة على الملك فاروق - الذي كان يحاول التفاوض معها من وراء ظهر حكومته - وذلك بالمبالغة في تخويفه وتحذيره من الخطر الشيوعي السوفيتي على عرشه إذا أصرت الحكومة على انسحاب القوات البريطانية من مصر. واقناعه بضرورة اجتماع العسكريين من الجانبين ليحث تسليح القوات المسلحة المصرية ومناقشة الاعتبارات العملية التي تؤثر على انسحاب القوات البريطانية من مصر^(٢).

وانعكس هذا الخط الجديد للسياسة البريطانية على نظرتها إلى تسليح القوات المسلحة المصرية، والتي كان عليها أن تلعب دوراً بارزاً في السياسة الدفاعية البريطانية عن الشرق الأوسط. ومن ثم، لم يكن غريباً آنذاك أن يؤكد «أرنست بيغن»، وزير الخارجية البريطانية، لمعاونيه - أثناء اجتماعه بهم في العشرين من يناير ١٩٤٨ لمناقشة خطوط السياسة البريطانية الجديدة تجاه مصر - على أهمية دعم تسليح القوات المسلحة المصرية بقوله: «إن من مصلحتنا أن ننجح في تزويد المصريين بأكثر الأسلحة كفاءة»^(٣). بل إنه تجاوز ذلك إلى التعريض بالسياسة البريطانية السابقة، والتي كانت تستهزئ بالجيش المصري أكثر مما تساعد على تدريبه. ونكّر الحاضرين بكفاءة المصريين كفنيين مهرة عندما تم تدريبهم خلال الحرب العالمية الثانية. وأنه بدونهم «ربما لم تكن نستطيع مثلاً، أن نحافظ على استمرار نشاط مجهودنا الجوي في الشرق الأوسط»^(٤).

وعلى ذلك، كان المناخ السياسي والعسكري في العاصمة البريطانية خلال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨، مهيئاً لقبول تسليح القوة الجوية المصرية بالطائرات النفاثة، بشرط أن يتم ذلك

(١) F.O. 371 / 69192, Record of F.O. meeting held by the Secretary of State on 20 th January, top secret, 21.1.1948.

F.O. 371 / 62984 Minute, by M. Wright. 24. 11. 1947. (٢)

F.O. 371 / 69192, Record of F.O. meeting held by the Secretary of State 20.1.1949, loc. cit. (٣)

Idem. (٤)

- بطبيعة الحال - فى إطار السياسة الدفاعية البريطانية عن الشرق الأوسط. ولما كان تزويد القوة الجوية المصرية بالطائرات النفاثة لم يبدأ إلا فى عام ١٩٥٠، فإن لنا أن نتساءل عن أسباب ذلك التأخير. وهل هو نتيجة للسياسة المصرية أم البريطانية أو أسباب أخرى خارجية. والحقيقة طبقاً لما تنطق بها الوثائق المصرية والبريطانية والأمريكية تُرجع ذلك التأخير إلى محصلتها جميعاً.

فبالنسبة للسياسة المصرية، ربما بدا أن تحرك الحكومة المصرية فى أوائل عام ١٩٤٨ لتزويد مصر بالطائرات النفاثة جاء نتيجة تطوير المشروع الصهيونى والاتجاه إلى فرض الدولة اليهودية بالقوة فى فلسطين واتجاه الحكومة المصرية إلى تدعيم قواتها المسلحة. ومن ثم، جاء تدعيم القوة الجوية لمواجهة الاحتمالات المنتظرة فى فلسطين. إلا أنه من استعراضنا السابق لزيارة بعثة سلاح الطيران الملكى المصرى لإنجلترا فى نوفمبر ١٩٤٦، رأينا أنه كان هناك اتجاه مصرى للتحويل إلى الطائرات النفاثة مع بداية عام ١٩٤٨. وهو أمر لم يكن له علاقة آنذاك بفلسطين. كما أن القرار المصرى بقبول مبدأ التدخل بالقوات العربية فى الصراع الدائر آنذاك فى فلسطين لم يتبلور فى النهاية إلا فى شهر أبريل كما سنرى، فضلاً عن القوة الجوية الإسرائيلية - كما كانت تبدو حتى ذلك الوقت - لم تكن تشكل خطراً يُعتد به فى مواجهة القوة الجوية المصرية رغم قصورها.

وعلى ذلك، فإن الأرجح أن تلك الاتصالات من أجل شراء الطائرات الجديدة، تمت على ضوء التصور القديم فى عام ١٩٤٦ لاحتياجات القوة الجوية المصرية. وربما كان تطور الموقف فى فلسطين بعد قرار التقسيم، دافعاً فقط على تحريك الموضوع من جديد وليس سبباً له.

وعلى ذلك، تضمنت ميزانية السلاح الجوى عام ١٩٤٨، دعماً مالياً كبيراً قارب ثلاثة أمثال ماكانت عليه عام ١٩٤٧. فبينما كانت لاتزيد تلك الميزانية عام ١٩٤٧ عن ١٠,٢٦,٩٦٠ جنيه، فقد اعتُمد لها عام ١٩٤٨ مبلغ ٢,٩٧٠,٨٧٢. وكان أبرز الأعمال الجديدة التى تضمنتها الميزانية، اعتماد مليون جنيه لتدعيم السلاح وشراء طائرات، ٣٠٠ ألف جنيه لإنشاء سرب قتال جديد، ٢٠ ألف جنيه لشراء معدات لاسلكية، بالإضافة إلى ٢٥٠ ألف جنيه لإنشاء مصنع

هياكل الطائرات، ٣٦٠ ألف جنيه لتعزيز السرب الملكي، ٥٠ ألف جنيه لإنشاء الكلية الجوية^(١).

وقد تلخصت طلبات الشراء المصرية في بداية الأمر، في خمس وعشرين طائرة للتدريب المتقدم من طراز «هارفارد» Harvard مع قطع غيار لها لمدة سنتين، بالإضافة إلى ست طائرات نفثة «فامبير Vampire» يحتمل زيادتها إلى ١٨ طائرة^(٢).

إلا أنه يبدو أن تعديلاً طرأ على تلك المطالب من الطائرات. حيث توضع الوثائق البريطانية خلال شهر مارس ١٩٤٨ أن الطائرات المطلوبة هي اثنتا عشرة طائرة «تشيبمانك» للتدريب الابتدائي، وست طائرات من طراز «فامبير» بالإضافة إلى أربع طائرات أخرى من طراز «متيور»، منها واحدة مزبوجة لأغراض التدريب^(٣).

ورغم موقف النقراشي آنذاك الرافض للتدخل بالقوات المسلحة المصرية في الصراع الدائر في فلسطين، فقد انعكس ذلك الصراع على موقف الحكومة البريطانية من طلبات التسليح المصرية، وثار جدل كبير بين وزارات الطيران والخارجية والإمداد البريطانية، وداخل وزارة الطيران حول تسليم القوة الجوية المصرية. وكان محور ذلك الجدل، هو مدى تأثير ذلك الصراع الدائر في فلسطين على التزام الحكومة البريطانية بتسليم القوة الجوية المصرية طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ من ناحية، وتأثير تسليم القوة الجوية المصرية بالطائرات النفثة على الصراع الدائر في فلسطين ومعنويات الوحدات الجوية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط - التي لم تكن سكتت بعد بالطائرات النفثة - من ناحية أخرى.

ولما كان ذلك الحوار في ربيع عام ١٩٤٨، يعكس السياسة البريطانية الحقيقية تجاه احتمال دخول مصر الحرب في فلسطين، ويوضح نواياها الحقيقية من تسليم القوة الجوية المصرية، وهي مُقبلة على أولى جولاتها مع القوة الجوية الإسرائيلية، فإنه من المفيد هنا أن نستعرض ذلك الحوار باختصار لأنه يرد على المقولات الشائعة عن مسئولية بريطانيا في تشجيع الحكومة

(١) ميزانية الدولة المصرية ١٩٥١ - ١٩٥٢، وزارة الحربية والبحرية، مقارنة الاعتمادات، عام ١٩٤٨.

(٢) (ملحق ٣٦) Air 20 / 6907, A.C.A.S (P) 9308, D.D.A.F.L. to A.C.A.S (P), secrete, minute, 3.2.1948

(٣) Air 20/ 6906, A.C.A.S (P) 9586, A.M.S.O. to P.S to S. of S., Minute, 9.3.1948.

المصرية وتزويدها في تلك الحرب حتى تظهر عجز الجيش المصري، ومن ثم، تسقط المبررات المصرية لإلغاء أو تعديل المعاهدة.

وقد أثير موضوع مطالب التسليح الجنيذة الخاصة بالقوة المصرية لأول مرة داخل وزارة الطيران البريطانية خلال الأسبوع الأول من فبراير ١٩٤٨، على أثر طلب وزارة الإمداد إعطاها صلاحية بيع الطائرات المطلوبة. وعند ذلك أوضح نائب مدير الاتصال والتعاون الأجنبي مع الحلفاء (بوزارة الطيران) في مذكرته لكل من مساعدي رئيس أركان الطيران للتخطيط والمخابرات، أن وزارة الخارجية (البريطانية) نصحت تليفونيا بتأخير مبيعات الطائرات إلى مصر نتيجة للاضطرابات التي كانت سائدة في فلسطين آنذاك، إلا أن تلك النصيحة لم تتأيد كتابة^(١).

وبعد مناقشة الموضوع على مستوى الإدارات المعنية في وزارة الطيران وافقت تلك الإدارات على ضرورة إعطاء وزارة الإمداد صلاحية بيع الطائرات المطلوبة للسلاح الجوي الملكي المصري. وقد تلخصت الأسباب التي بررت بها تلك الإدارات موافقتها بما يلي^(٢).

(أ) توفير مناخ ملائم لموقف مصري مساند لبريطانيا في أي صراع مستقبلي في الشرق الأوسط، أو على الأقل عدم اتخاذها موقفاً معادياً من بريطانيا.

(ب) عدم احتمال استخدام أي من الطرازات المطلوبة من الطائرات في الصراع العربي - الإسرائيلي آنذاك في فلسطين.

(ج) أن تتم هذه الصفقات على أساس الالتزامات البريطانية في معاهدة ١٩٣٦ فحسب، بل ستؤدي تلك الصفقات وأوامر الشراء المحتملة فيما بعد إلى المساهمة في استمرار عملية إنتاج الطائرات في البلاد، فضلاً عن أن التسليم لن يتم قبل ستة أشهر من تاريخ أمر الشراء، قد تكون المشكلة الفلسطينية فيها قد أخذت مساراً مغايراً.

(د) إذا لم توافق وزارة الطيران على السماح ببيع تلك الطائرات، فإن هناك مخاطرة من توجه المصريين للشراء من الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة سيزداد لديهم الشعور المناهض لبريطانيا.

Air20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9308, loc. cit.

(١)

Air 20 / 6906, A.C.A.S.(P) 3, D.D. pol. (A,C) to A.C.A.S.(p), minute, 8.3.1948

(٢)

وقد أيد الرأي السابق نائب مدير الاتصال والتعاون الأجنبي مع الحلفاء في مذكرته إلى مساعد رئيس الأركان للتخطيط في ١٠ مارس^(١). إلا أن عضو مجلس الطيران للتنظيم والإمداد كان له رأي آخر. فرغم موافقته على مبررات الإدارات المعنية لتزويد مصر بالطائرات المطلوبة، إلا أنه كان يرى «أنه من ناحية الهيبة فقط، أشك في حكمة إرسال أى طائرة نفثة حديثة إلى السلاح الجوي الملكي المصري، قبل أن تُسلح أسرابنا في منطقة قناة السويس بكل هذه الطرازات من الطائرات، أو على الأقل بعد أن يرى طراز أو اثنان مستخدمين بواسطة القوات الجوية الملكية (البريطانية) في مصر»^(٢). وأضاف عضو مجلس الطيران موضحاً الامكانيات الفعلية للإمداد بالمطالب المصرية دون إضرار خطير بإعادة تسليح القوات الجوية البريطانية كما يلي:

«تشبيمتك»: (مطلوب ١٢)، ليس قبل سبتمبر ١٩٤٩، بمجرد بدء إنتاج هذه الطائرات.

فامبير ٥: (مطلوب ٣)، ليس قبل سبتمبر ١٩٤٨، ولا يمكن الإمداد بهذا الطراز إلا على حساب بناء القوات الجوية الملكية (البريطانية) في الخارج.

فامبير ٣: (مطلوب ٣)، لم يتضح بعد إلا أنه متيسر من المخزون. ويجب ملاحظة أن أول طائرة نفثة (فامبير ٣) لن تتواجد لدى القوات الجوية الملكية (البريطانية) في الشرق الأوسط قبل سبتمبر ١٩٤٩.

متيور ٣: (مطلوب ٢)، يمكن التنفيذ فوراً دون ضرر على القوات الجوية الملكية (البريطانية).

متيور ٥: يمكن الإمداد أيضاً، ولكن على حساب بناء القوات الجوية الملكية في المملكة المتحدة. وإن يشكل أول سرب متيور في الشرق الأوسط قبل سبتمبر ١٩٤٩.

متيور ٧: لن تنتج لحساب القوات الجوية الملكية (البريطانية) قبل يناير ١٩٤٩ تقريباً. ويمكن توفير طائرة في مارس دون ضرر على القوات الجوية الملكية^(٣).

وفي الحادي عشر من مارس، أرسل مساعد رئيس أركان الطيران للتخطيط، مذكراً إلى

(١) Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9600, D.D.A.F.L. to A.C.A.S. (P), Minute, 10.3.1948

(٢) Air 20/ 6907, A.C.A.S. (P) 9568, loc. cit.

(٣) Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9586, loc. cit.

سكرتير وزير الطيران يؤيد وجهتي النظر السابقتين ويخلص رأيه فيما يلي:

«إننى أوصى بوجود مساندة مشروع إمداد السلاح الجوى الملكى المصرى بالطرازات الحديثة من الطائرات طبقاً لما حددته وزارة الإمداد. ولكن يجب عمل الترتيبات التى تكفل عدم تسليم الطائرات النفاثة للمصريين قبل إعادة تسليح بعض وحدات القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط بطائرات الفامبير^(١)».

وفى اليوم التالى (١٢ مارس) قدم نائب رئيس أركان الطيران إلى وزير الطيران مذكرة يوافق فيها على مذكرة مساعد رئيس الأركان للتخطيط بخصوص مساندة إمداد مصر بالطائرات النفاثة، ومؤكداً على «أن مصر هى حجر الزاوية فى أمن الشرق الأوسط، والذى يعتبر أحد الأسس الرئيسية الثلاثة فى الاستراتيجية البريطانية»^(٢).

وأرفق نائب رئيس أركان الطيران بمذكرته إلى الوزير، مسودة الخطاب الذى سيُرسل إلى وزير الخارجية البريطانية موضحاً رأى وزارة الطيران فى تزويد مصر بالطائرات المطلوبة. وكان نص ذلك الخطاب مايلي:

«أرسلَ إلى شترواس نسخة من خطابه المؤرخ فى ٤ مارس والموجه إليك، بخصوص تصدير مواد حربية إلى الشرق الأوسط. فقد ظن أنه ربما أودُ التعليق - من وجهة النظر الاستراتيجية - على طلب وزارة الإمداد السماح لها ببيع عدد من الطائرات من طرازات مختلفة (تشيبمك تدريب - متيور - فامبير) إلى المصريين.

«إننى أود أن أساند هذا العرض بإمداد القوة الجوية المصرية بطرازات حديثة من الطائرات. فإن بيع الطائرات البريطانية فى الخارج، يقدم مساهمة لطاقتنا الحربية، من خلال الحفاظ على تدفق الإنتاج، فضلاً عن أن أمن الشرق الأوسط، يعتبر أحد الركائز الأساسية التى تقوم عليها الاستراتيجية البريطانية. وعلى ذلك، فإنه من المهم لنا أن تكون القوات الخاصة بمجموعة دول الشرق الأوسط - والتى تمثل مصر حجر الزاوية فيها - على درجة من الكفاءة تمكناها من القيام بدورها فى مقاومة العدوان الخارجى.

Air 20/ 6906, A.C.A.S.(p) 9589, Foster to P.S. to S. of S., minute, 11.3.1948

(١)

Air 20/ 6906, A.C.A.S.(p) 9632, V.C.A.S. to S. to S., minute, 12.3.1948.

(٢)

وأكثر من ذلك، فإنه مرغوب فيه أن تتطلع إلينا هذه النول - ومصر بصفة خاصة - لمساعدتها في التسليح وتدريب قواتها المسلحة. بدلا من أن تتجه إلى نول أخرى، قد لا تكون حليفنا في أى حرب مقبلة.

ولقد واجهت جهودنا الماضية - في حقيقة الأمر - مشاكل جمّة لبناء جوية مصرية معقولة. «ولأنّنا نرى أنه يجب أن نتأثر في هذا الشأن بالملف السياسي الأخيرة للحكومة المصرية بإنهاء نشاط بعثتنا الجوية في بلادهم. إن هدفنا يجب أن يستمر فيما يتعلق بإعطاء القوة الجوية المصرية أكثر معاونة ممكنة. وإنه من الممكن تماما أن يؤدي إعادة التسليح بطرازات الطائرات البريطانية إلى طلب بعث جوية جديدة.

«ونظراً لأننا تمهدنا في معاهدة ١٩٣٦ بتزويد مصر بالطائرات، فإنني أرى أنه يتوفر لنا الأسباب الكافية لتزويد مصر بهذه الطائرات، بالرغم من حظر تصدير الأسلحة للشرق الأوسط. فطائرات تشييمك غير مسلحة على أية حال، والمتيور ٣، والفامبير ٣، غير ملائمين للهجوم الأرضي، وهو شكل العمليات (أعمال القتال) التي يُحتاج إليها بشدة في فلسطين. إلا أن الطرازين الأخيرين يمكن استخدامهما ضد الطائرات الأخرى في الجو، بما في ذلك طائرات النقل بطبيعة الأحوال.

«ومن ناحية الهيبة، وعدم تأثر معنويات أسرابنا في الشرق الأوسط - وأضعف في الاعتبار الهجمات التي قام بها السلاح الجوي الملكي المصري على طائراتنا في الجو - فإنه يجب التأكيد ألا يتم تزويد المصريين بأيّة طائرات نفّاثة، قبل أن يُعاد تسليح بعض أسرابنا على الأقل بمنطقة الشرق الأوسط^(١). وأنتا نامل أن يتوفر للقوات الجوية الملكية (البريطانية) بالشرق الأوسط بعض الطرازات النفّاثة قبل نهاية هذا العام. فإذا تأخر إمداد المصريين بهذه الطائرات حتى ذلك الوقت، فإن ذلك سيكون له بعض الدلالة السياسية على أننا سننهى التزامنا في فلسطين قبل أن يتم تزويد المصريين بأي طائرات نفّاثة على الإطلاق.

«وعلى ذلك فإنني أوصي بشدة بتزويد القوة الجوية المصرية بالطرازات الحديثة التي

(١) هاجمت المقاتلات المصرية بالعريش إحدى الطائرات البريطانية التي خالفت تعليمات حظر الطيران.

حددها شتراوس، على ألا يتم ذلك قبل إعادة تسليح بعض وحدات القوات الجوية الملكية (البريطانية) في الشرق الأوسط بالطائرات النفاثة»^(١).

كان ذلك موقف وزارة الطيران. أما وزارة المستعمرات فقد تلخص موقفها من تزويد مصر بالطائرات النفاثة في أنه «سيكون أكثر حكمة منع تسليح تلك الطائرات في الوقت الحالي (مارس ٤٨)، مع إعادة التفكير في الأمر بعد ثلاثة أشهر، حيث سيكون من الضروري حينئذ تقدير ما إذا كان يمكن فرض أية شروط على استخدامها في فلسطين»^(٢).

وبنهاية مارس ١٩٤٨ استقر رأى أرنست بيفن - وزير الخارجية البريطانية - على «أننا لانعترض على تسليم طائرات التدريب، ولكنني أعتقد مثلك، أنه لا يجب تسليم الطائرات النفاثة في الوقت الحالي، على أن يعاد النظر في موضوع الإمداد بها بعد بضعة أشهر»^(٣).

ومن ذلك، نرى أن السياسة البريطانية تجاه تسليح القوة الجوية المصرية بالنفاثات، واتجاهها إلى تأخير تسليم تلك الطائرات لما بعد عام ١٩٤٨، لم يكن فيه أى تشجيع آنذاك للحكومة المصرية، التي لم تتلق حتى اندلاع الحرب المعلنة من الحكومة البريطانية ما يفيد قبول بيع وتسليم هذه الطائرات. مما دفع الحكومة المصرية إلى إرسال بعثة من رجال سلاح الطيران برئاسة وكيل وزارة الدفاع لشئون الطيران إلى الولايات المتحدة لمدة ستة أسابيع لزيارة مصانع الطائرات ومنشآت سلاح الطيران الأمريكي بحثاً عن مصدر بديل للإمداد بالطائرات^(٤).

ولو كانت بريطانيا تسعى إلى توريث مصر في الحرب المنتظرة آنذاك، لوافقت على بيع الطائرات النفاثة لمصر، مما كان سيقوى عزميتها على الاشتراك في الحرب استناداً إلى توقعها الجوي بعد دعم سلاحها الجوي بالنفاثات، بدلا من تردها طوال ربيع ١٩٤٨. وبعد أن تتورط مصر في الحرب فعلا تقوم الحكومة البريطانية بإخطار مصر بعدم قدرتها على تسليم الطائرات في الموعد المحدد، نتيجة للخطر النولي - وكان فرصة مواتية - أو لأسبقيات وحداتها الجوية. وماكانت الحكومة البريطانية تعجز عن اختلاق الأسباب حينما تريد ذلك.

Air 20/ 6909, A.C.A.S.(P) 9632, V.C.A.S. to S. of S., 12.3.1948, Appendix

(١)

Air 20/ 6906, 125/9A, Watson to Roperts, secret letter, No. V.C.A.S. 594, 30.4.1948.

(٢) (ملحق ٢٢)

Air 20/ 6906, 125/ 9A, Bevin to Henderson, secret letter, No. V.C.A.S. 594, 30.3.1948.

(٣) (ملحق ٢٣)

(٤) وثائق مجلس الوزراء - جلسات مجلس الوزراء - جلسة ١٢ أبريل ١٩٤٨.

٢ - مرحلة انحسار السيطرة العربية في فلسطين:

تحول الموقف المصري إلى التدخل بالقوات المسلحة:

استمر موقف الحكومة المصرية الراض للتدخل بالقوات المسلحة العربية حتى شهر أبريل ١٩٤٨، إلا أنه يمكن رصد مقدمات التحول عن تلك السياسة ابتداءً من شهر مارس من العام نفسه. ففي ذلك الشهر، بينما كان مجلس الأمن يبحث مشروع القرار الأمريكي بتشكيل لجنة من الأعضاء الدائمين في المجلس لوضع التوصيات اللازمة لتنفيذ قرار التقسيم بالتشاور مع دولة الانتداب والأطراف المعنية، أعلن المندوب المصري، أنه إذا استمر هذا الاتجاه نحو التقسيم، فإن الدول العربية المحيطة بفلسطين سوف تصل إلى نقطة لاتجد عندها مفرًا من الهجوم لانتقاد عرب فلسطين^(١).

وفي الثامن عشر من مارس طلب وزير الدفاع المصري إجراء تقدير الموقف لبحث قدرة القوات المسلحة على التدخل في فلسطين لمساعدة الدول العربية. وقد ظهر من ذلك التقدير أنه «لن تتمكن قوات الجيش من توفير أكثر من مجموعة لواء مشاة معها بعض الوحدات المدرعة وذلك نظراً لانشغال باقي القوات في أعمال الأمن الداخلي وحراسة القاعدة وخطوط المواصلات...»^(٢). وكانت «الذخائر المتوفرة للأسلحة المختلفة تكفي القتال المستمر لفترة تتراوح ما بين الأسبوعين للمدافع وأربعة أسابيع للبنادق والرشاشات»^(٣). كما أوضح التقدير نفسه أن «حالة الحملة (الركبات) في الجيش سيئة، فقد كان ٦٠٪ من مجموعها غير صالح للعمل فضلاً عن أن الباقي كان يحوي نسبة كبيرة من عربات الركوب التي لاتصلح للقتال»^(٤). أما عن مستوى التدريب المشترك لتلك القوات، فقد كان يثير قلق مدير عمليات الجيش آنذاك، حيث

(١) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٧٨.

(٢) وزارة العربية. العمليات العربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج ١ (القاهرة: شعبة البحوث العسكرية، ١٩٦٦)، ص ٤٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

كانت «حالته غير مطمئنة نظراً لعدم اشتراك الوحدات في عمليات أو مناورات على مستوى مجموعة لواء مشاة كاملة»^(١).

وعندما عُرِضَ تقدير الموقف للسلحين الجوي والبحري يوم ١٦ مارس - بعد شرح تقدير الموقف الخاص بالجيش - فإن حالة هذين السلحين لم تكن بأفضل من حالة الجيش. فبالنسبة للسلاح الجوي كان عدد ونوع الطائرات المستخدمة آنذاك كما يلي^(٢):

السرب الأول ٨ طائرات سبيتفير ٩ (مقاتلات قاذفة واستطلاع).

السرب الثاني ٨ طائرات سبيتفير ٩ (مقاتلات قاذفة).

السرب الثالث ٦ طائرات داكوتا (نقل).

السرب الرابع ٦ طائرات أنسن (نقل).

٣ طائرات بيف (نقل).

السرب الخامس غير مشكل حتى ذلك التاريخ.

السرب السادس ٨ طائرات سبيتفير ٩ (مقاتلات قاذفة)

وطبقاً للحالة الفنية للقوة الجوية المصرية فإنها «لا تسمح بأكثر من معاونة مجموعة اللواء المقترح العمل بها، بالقيام بأعمال الاستطلاع ومهاجمة بعض الأغراض الأرضية الحيوية بالقنابل والرشاشات»^(٣).

أما القوة البحرية المصرية «فقد كانت سلاحاً ناشئاً، وكان المعتقد أنه بمضاغفة الجهود يمكن استخدام بعض كاسحات الألغام في حماية الجناح الأيسر لقواتنا أثناء التقدم بعد منتصف مايو ١٩٤٨»^(٤).

(١) نفس المرجع، ص ٤٤.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٥.

(٣) وزارة الحربية، العمليات العربية ببلطسطن عام ١٩٤٨، ج ١، ص ٤٤.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

وقد سُلِّمَ تقدير الموقف المشار إليه إلى وزير الدفاع في السادس عشر من مارس^(١)، ولما كان من المستحيل الزج بالقوات المسلحة المصرية في الحرب بحالتها آنذاك، فقد اشتمل التقرير الذي قُدِّمَ لوزير الدفاع عن تقدير الموقف على الاستعدادات التي يمكن عملها داخل الجيش دون مساعدة من السلطات العليا، إلا أنها تحتاج اعتمادات مالية إضافية وتوجيهات سياسية وتنازل من السلطات المدنية عن بعض المساعدات التي يقدمها لها الجيش^(٢). كما اشتمل التقرير على مطالب الجيش من السلطات العليا والتي «بدون تنفيذ هذه المطالب يُشك في مقدرة الجيش على تشكيل القوة اللازمة، كما لا يمكن بدونها متابعة العمليات الحربية»^(٣)، التي كان مُقدراً لها منتصف مايو ١٩٤٨.

وفي أول أبريل ١٩٤٨ - عندما لم يتلق اللواء موسى لطفي مدير العمليات والمخابرات أي رد على تقدير الموقف الذي سُلِّمَ للوزير - قُدِّمَ مذكرة إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة تعكس قلقه لمرور الوقت دون إجراء التحضيرات والاستعدادات الموصى بها في تقريره للوزير. فقد جاء في تلك المذكرة^(٤):

«٦- مضى على تقديم التقدير أسبوعان ولم نعلم مدى الموافقة عليه. ولم يجر أي تنفيذ لما فيه من طلبات انتظاراً للتصديق.

ولما كانت المدة الباقية تكاد تكون كافية الآن لتنفيذ الخطوات التي تدخل ضمن اختصاص رئاسة الجيش والواردة بالبند ٤ عاليه، لذا نرى ضرورة التصديق الآن. ولو على الأقل على ما يدخل ضمن اختصاص رئاسة الجيش، وإلا أصبح تنفيذ هذه العملية غير ممكن في الميعاد المحدد إلا بصعوبة جمة قد تُعرِّض الخطة لتعقيد خطير.

«٧- ولما كان وضع الخطة العامة المشتركة بيننا وبين السلاحين البحري والجوي الملكيين

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٣، ملف ١-٣٦ ج ٣٢ / ج ١٤، مذكرة مدير العمليات والمخابرات إلى رئيس أركان حرب الجيش، رقم ع ح / ١٠/٢٠ هـ (١)، أول أبريل ١٩٤٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

يتوقف على تحديد الغرض، لذا يجب ضرورة البت فيه من الآن ضماناً لإعداد الخطة وإعطاء قائد القوة الفرصة الكافية لوضع خطته التفصيلية»^(١).

ومن هذه المنكرة وتقدير الموقف الذى سبقها يمكن أن نستخلص مايلي:

(١) أن حالة القوات المسلحة المصرية خلال الشهور الأولى لعام ١٩٤٨ وحتى ربيع ذلك العام، لم تكن تمثل عاملاً مشجعاً يدفع الحكومة المصرية على الزج بها فى غمار الحرب المنتظرة فى فلسطين. ولم تكن تلك الحالة خافية - بطبيعية الحال - على وزير الدفاع ورجل الملك آنذاك. وكان فاروق يحاول الانفراد بزماء السياسة المصرية تجاه القضايا العربية بون حكومته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(٢) يعكس عدم رد وزير الدفاع على الإجراءات المطلوبة لإعداد قوات الجيش - والتي وردت فى تقدير الموقف لرئاسة الجيش - عدم حسم الحكومة المصرية والملك لأمرهما تجاه التدخل بالقوات المسلحة فى فلسطين حتى أوائل أبريل من عام ١٩٤٨، كما سنرى.

إلا أنه يبدو أن تزايد الضغط السياسى العربى فى القاهرة خلال شهر أبريل - بعد أن تدهور الموقف العربى فى فلسطين، وتزايد الضغط الشعبى الجارف مطالبا بالتدخل لإنقاذ عرب فلسطين الذين كانوا يتعرضون للمذابح آنذاك - دفعا الحكومة المصرية والملك إلى غير مايشتهيانه. فعندما اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية بالقاهرة خلال النصف الأول من أبريل لبحث الموقف العربى المتدهور فى فلسطين والهزائم العربية التى عرّضها اللواء إسماعيل صفوت - رئيس أركان القوات العربية فى فلسطين - ومطالبته بتدخل الجيوش العربية لإنقاذ الموقف هناك، عرض الملك عبد الله على اللجنة السياسية استعداده للتدخل العسكرى بجيشة لإنقاذ فلسطين^(٢).

وتحت ضغط التيار الشعبى العارم فى كافة أنحاء الوطن العربى، قبلت اللجنة السياسية عرض الملك عبد الله، وتخلت مصر عن معارضتها للتدخل بالقوات المسلحة العربية، بل أنهم

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٧ - ١٣٨.

رئيس وزراء مصر رئيس الوزراء السوري – الذى عارض قبول العرض الأردني – بأنه على استعداد للتضحية بفلسطين على مذابح أحقاده الشخصية^(١).

إلا أنه يمكن القول إن موافقة أى من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أو مصر على عرض الملك عبد الله لم يكونا دون تحفظ. فبينما اشترط الأمين العام لجامعة الدول العربية، فى رسالته إلى الملك عبد الله، ضرورة الاستيلاء على فلسطين كلها ويقائها عربية مع عدم قبول الملك بالتقسيم^(٢)، فإن مصر – فى مواجهة ضغط العراق بضرورة تدخل الدول الأخرى – علقت اشتراك قواتها باشتراك جيوش الدول العربية الأخرى، وأنها لا يمكن أن تتأخر عما تقوم به البلاد العربية^(٣). وتخوفاً من أطماع الملك عبد الله فى فلسطين، فإن الملك فاروق – فى مقابلته لرؤساء الوفود باللجنة السياسية يوم ١٢ أبريل ١٩٤٨ – وهو اليوم نفسه الذى اتخذ فيه قرار التدخل بالجيوش العربية – أمر رئيس ديوانه أن يتلو عليهم مايلي:

«إن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لا يمكن أن يكون إلا كحل مؤقت خالٍ من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة. وأنه يجب أن يفهم صراحة أنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أهلها لحكمها»^(٤).

ويشير الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى – استناداً إلى الوثائق البريطانية – إلى أن مصر «كانت منذ البداية أقل أعضاء الجامعة العربية حماسة للتدخل العسكرى، وحاولت أن تواجه ضغط العراق وشرق الأردن بتأجيل قرار التدخل لأطول فترة ممكنة»^(٥).

ويبدو أن سقوط مدينة حيفا فى أيدي المنظمات الصهيونية فى الثالث والعشرين من أبريل، وضغط الشعب المطالب بالمشاركة فى القتال لنجدة عرب فلسطين ودخول أولى كتائبه من جماعة الإخوان المسلمين إلى فلسطين فعلاً، جعلاً الملك والحكومة المصرية يتحركان فى اتجاه الزج بالقوات المصرية فى فلسطين. حيث تشير وثائق مكتب وزير الدفاع الوطنى آنذاك إلى ذلك التحول قبل نهاية شهر أبريل ١٩٤٨.

(١) نفس المرجع، ص ١٣٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ١٣٩. – البيرى، العرب فى أرض السلام، ص ٤٢.

(٤) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٨.

(٥) نفس المرجع، ص ١٤١.

وتُحدد إحدى تلك الوثائق - التي يبدو أنها كُتبت بعد مؤتمرات أبريل في القاهرة - موقف مصر آنذاك كما يلي:

«١- يُتخذ قرار جماعي بدخول قوات جميع الدول العربية باسم جيش القوات العربية لإنقاذ فلسطين.

«٢- توحيد القيادة ولا مانع عند مصر أن يكون جلالة الملك عبد الله مشرفاً على هذه القيادة باسم البلاد العربية باعتبار جيشه الموجود فعلاً بأرض فلسطين والسابق تجربته فيها.

«٣- تكون القيادة العامة لقوات الجامعة العربية من قائد أعلى وهيئة أركان حرب معثلة من الدول العربية المتحدة.

«٤- يحاط جلالة الملك عبد العزيز بكافة الاجراءات التي اتفق عليها، على أن توفد اللجنة السياسية نولة جميل مردم بك رئيس وزراء سوريا للتفاهم مع جلالة الملك على القوة الممكن اشتراكه بها وكيفية إرسالها بأول فرصة.

«٥- على كل من الدول العربية أن تقدم للقيادة العامة كل مايلزمها من جنود وعتاد في حدود طاقاتها.

«٦- يجب على جميع الدول العربية أن تحشد قواتها التي ستشارك بها في أقرب نقطة من الحدود الفلسطينية قبل أول مايو.

«٧- في حالة قطع الإعانة المالية عن الدولة الأردنية فإن دول الجامعة تعوضها بمثلها»^(١).

وتوضح تلك الوثيقة بجلاء السياسة التي تقرر أن تتبعها مصر، على الصعيدين السياسى والعسكرى تجاه تطورات الموقف فى فلسطين، وهو ماسنراه ينعكس على الخطوات المصرية على نفس الصعيدين خلال الأسبوع الأخير من أبريل والنصف الأول من مايو ١٩٤٨.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٣٣ ج ١، مذكرة مرفقه بمذكرة اللواء موسى لطفي رقم ح ج / ٢٠٨ / ١ (١) إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، بدون تاريخ.

فعلى الصعيد العسكري، عُقد مؤتمر برئاسة هيئة أركان حرب الجيش في السادس والعشرين من أبريل لاستكمال «تجميع القوات المصرية في العريش تمهيداً للتقدم نحو فلسطين». وقد صدرت تعليمات العمليات الحربية رقم (٧) عن ذلك^(١). وكانت هذه التعليمات تقضى باستكمال حشد القوات من الأسلحة المختلفة (مجموعة لواء مشاة ومعاوناتها) قبل الساعة ١٢.٠٠ يوم ٢٩ أبريل ١٩٤٨. أى قبل أول مايو كما جاء في وثيقة وزارة الدفاع التي سبقت الإشارة إليها.

وطبقاً لتلك التعليمات، كان على قيادة السلاح الجوي أن تجهز قبل التاريخ المحدد «٦ طائرات مقاتلة وطائرة استطلاع بالصورة كخط أول في مطار العريش، ٩ طائرات مقاتلة، ٣ نقل من طراز داكوتا، ١ طائرة استطلاع بالصورة كخط ثان في قيادة السلاح الجوي الملكي»^(٢).

وكان على هذه القوة أن تعمل لمعاونة قوات الجيش التي حددتها تعليمات العمليات رقم (٧) بثلاث كتائب مشاة والوحدات المعاونة لها. كما نصت تلك التعليمات على إنشاء قاعدة إدارية أمامية بالعريش تتحرك إليها القوات المصرية والقوات المعاونة للسلاح الجوي الملكي قبل الساعة ١٢.٠٠ يوم ٢٩ أبريل.

وفي الوقت الذي كانت فيه إجراءات وزارة الدفاع تسير نحو التدخل بالقوات المسلحة في فلسطين، تلقى رئيس الوزراء مذكرة من وزارة الخارجية المصرية تنصح بعدم التورط الرسمي في الحرب بواسطة الجيش المصرى والاكتفاء بالمتطوعين، الذين لا يجب أن تربطهم أى رابطة رسمية بالحكومة المصرية أو قواتها المسلحة. وتوضح تلك المذكرة أن النية كانت متجهة فعلاً إلى الزج بالجيش المصرى في فلسطين، حيث استُهلّت تلك المذكرة بما يلي:

«أولاً: بمناسبة ما يستقر من اشتراك فرق مصرية من الجيش في العمليات الحربية في

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٣٦ ج ٥، مذكرة عن الصلة المصرية في فلسطين، ١٤ نوفمبر ١٩٤٧ - ١٥ نوفمبر ١٩٤٨.

(٢) الجدى، العرب في أرض السلام، ص ١١٣. - يبدو أن عدد طائرات النقل بالخط الثاني زاد فيما بعد إلى ٥ طائرات. - انظر وزارة الحربية، العمليات العربية بفلسطين، ج (القاهرة: هيئة البحوث العسكرية، ١٩٦١)، ص ٢٣١.

فلسطين، من المهم أن نتدبر النتائج الدبلوماسية والحربية الخطيرة التي تترتب على هذا الاشتراك لو كان سافراً^(١).

ويعد أن عدت المذكرة المخاطر الدبلوماسية والحربية الخطيرة من واقع القانون الدولي وسياسات الدول الكبرى في المنطقة والتي ستؤدي - طبقاً لما جاء في المذكرة - إلى «اصطدام الجيوش العربية بالجيوش اليهودية يؤيدها حتماً بريطانيا وأمريكا وغيرها بالعتاد والرجال...»^(٢)، نصحت قائلة:

«ثانياً: لهذا، ولما كان من المحتم اشتراك مصر والبلاد العربية في الجهاد بفلسطين اشتراكاً فعالاً، ولكي نتجنب النتائج الدبلوماسية والحربية الخطيرة المشار إليها آنفاً، يجب أن يكون هذا الاشتراك مستتراً تمام الاستتار ويصنف غير رسمية»^(٣).

ولما كانت الحكومة المصرية - في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة خلال شهر أبريل - قد علقت تدخل الجيش المصري في فلسطين بدخول الجيوش العربية الأخرى، فقد كان على الدول العربية الأخرى أن تحسم أمرها وتحدد متى وكيف تدفع قواتها إلى فلسطين. ومن ثم ، عُقد - تحت ضغط الأمين العام لجامعة الدول العربية - مؤتمر بعمان في التاسع والعشرين من أبريل، حضره الملك عبد الله وعبد الآلهة الوصي على عرش العراق، والوزراء العراقيون والأردنيون، فضلاً عن الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكان من المتوقع أن يلحق بهم رئيس وزراء لبنان ووزير الدفاع اللبناني^(٤).

وكان على هذا المؤتمر أن يبحث تدابير إنقاذ فلسطين بعد أن تعهد النكراشي للأمير عبد الآله بدخول الجيش المصري إلى جنوب فلسطين إذا تعهدت الدول العربية الأخرى

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣، ملف ١-٢٦/س ج/٢٣/أ، صورة مذكرة من الخارجية المصرية إلى رئيس الوزراء، ٢٧ أبريل ١٩٤٨، مسلسل ٨٥-٨٦.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٢٨ - ١٢٩.

بالتدخل بقواتها في الوقت نفسه^(١)، وفي هذا المؤتمر تقرر دخول الجيوش العربية فلسطين في الثامن من مايو^(٢).

واجتمع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في اليوم التالي بعمان، حيث انضم إليهم القائم مقام حافظ بكري - كضباط اتصال بين الجيش المصري والجيوش العربية الأخرى - لبحث احتياجات التدخل وحجم القوات المطلوبة^(٣). وقد استمرت اجتماعات السياسيين والعسكريين العرب في عمان حتى الأول من مايو. وكان من رأى العسكريين أن أقل ما يجب تدبيره وتجهيزه من قوات عربية للتدخل هو ما لا يقل من خمس فرق كاملة من المشاة والأسلحة المعاونة مع القوات الجوية التي تملكها مصر والعراق والتي يجب ألا تقل عن ستة أسراب مقاتلة وقاذفة قتال. إلا أن السياسيين العرب لم يرق لهم هذا التقدير، واتهموا قاداتهم بالمغالاة وأمرهم بالدخول بالقوات المتيسرة لديهم والعمل على زيادتها تدريجياً^(٤).

وقد ثار بعد اجتماعات عمان خلافان رئيسيان، الأول حول توقيت دخول الجيوش العربية فلسطين، والثاني حول قيادة القوات المسلحة العربية التي سيتم الزج بها في فلسطين. وبالنسبة لهذين الخلافين فإن رسالة عبد الرحمن عزام - الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك - التي بعث بها إلى الحكومة المصرية من دمشق في السادس من مايو، توضح الأمر على الوجه التالي:

«١- كانت حكومة الدول العربية الممثلة في اجتماعات عمان قد اتفقت على المبادرة إلى العمل الحربي داخل فلسطين قبل يوم ١٥ مايو. وحددت ٨ مايو تاريخاً لبدء تدخلها. ولما هدد الملك عبد الله بتنفيذ ذلك اعترض الإنجليز بشدة، فاضطر إلى تأجيل العمل إلى يوم ١٦ مايو. ولكن حكومتى سوريا ولبنان طلبتا يوم ١٩٤٨/٥/٤ إنجاز ما اتفق عليه. وأجرت اتصالات

(١) نفس المرجع، ص ١٣٩.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣، ملف ١ - ٣٦ / ص ج، تسجيل لرسالة شفوية من عبد الرحمن عزام أرسلها من دمشق، ٦ مايو ١٩٤٨، مسلسل ٧١ - ٧١.

(٣) نفس المرجع، تقرير القائم مقام حافظ بكري عن المؤتمر العسكري بعمان يوم ٢٠١ مايو ١٩٤٨ مسلسل ٥٤.

(٤) وحيد الدالي، أسرار الجامعة العربية (القاهرة: مكتبة روز اليوسف، ١٩٨٢)، ص ٣٣٢.

انظر أيضاً، شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٨.

بجلالة الملك عبد الله فتؤيد جلالته يوم ١٩٤٨/٥/٥ رسولا خاصا إلى دمشق يحمل رده. وهو يشترط لتنفيذ مااتفق عليه من تدخل قبل ١٦ مايو أن يكون ذلك بالإجماع، وجلالته يقصد بذلك اشتراك مصر مع توحيد القيادة، التي طلب جلالته أن يتولاها مصرى.

«وقد وجه جلالته إلى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك (فاروق) رسالة فى هذا الشأن»^(١). ثم استطرد عزام فى رسالته يحث الحكومة المصرية على التدخل بقوله: «المفهوم أن الجيش الأربنى سيقاثل والعراق أخذ فى زيادة قوات جيشه فى شرق الأردن)، وقد حشدت سوريا ولبنان مالدبيها على الحدود.

«ويتساءل الجميع عن موقف مصر. هل أرسلت جنوداً بصفة متطوعين كمقدمة لتدخلها...

٤- أرجو المبادرة إلى إيفاد ممثل مصر العسكرية حافظ بك (بكرى) إلى عمان فوراً بمعلومات قطعية عن مدى وكيفية اشتراك مصر سواء قبل ١٥ مايو أم بعده. وأخشى أن تُصور مصر على غيرحقيقتها، فترمى بأنها هى العقبة فى سبيل إنقاذ فلسطين، أو على الأقل فى سبيل محو العار اللاحق بالبلاد العربية بسبب الحالة فى فلسطين.

٥- ورأى أن تدخل الجيوش العربية فى فلسطين سيحدث ارتباكاً فى صفوف اليهود ويضطرهم إلى طلب الصلح من العرب.

٦- حاولت على (معرفة) رأى الإنجليز فى سوريا وشرق الأردن، فيما إذا كان تدخل الجيش المصرى يترتب عليه رد فعل سئ فى العلاقات المصرية - الإنجليزية. ولم أتبن حتى الآن أن مثل هذا التدخل يحدث نتيجة خاصة بالنسبة لهذه العلاقات، وإنما يُنظر إلى تدخل الجيش المصرى بنفس المنظار الذى ينظر به إلى تدخل الجيوش العربية الأخرى. ولكن الإنجليز المذكورين يلاحظون أن الجيش المصرى مُعد بكيفية تفوق إعداد جيوش الدول العربية الأخرى بما فيها شرق الأردن.

٧- ستتخذ القوات المصرية منطقة غزة مسرحاً لنشاطها فى البداية إلى أن ينجلي الموقف إلى مسافة بعيدة فى الرقعة المخصصة للدولة العربية فى مشروع التقسيم. ويمكن الحصول

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٢، رسالة عبد الرحمن عزام المشار إليها.

فى هذه الحالة من سكان منطقة غزة على دعوة منهم للقوات المصرية لحمايتهم. ومهما يكن من شىء فإنه يجب منذ الآن إعداد مبررات الحركة^(١).

ورسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية لاتحفز مصر على التدخل بقواتها المسلحة فحسب، بل وتطمئن حكومتها بالنسبة للمسائلتين اللتين يتخوف منهما رئيس وزرائها، وهما حالة الجيش وموقف بريطانيا من التدخل.

فبالنسبة للأولى نجد «عزماً» يهون من أمر التدخل بالقوات العربية، فاليهود - فى رأيه - سيرتبكون ويطلبون الصلح بمجرد دخول الجيوش العربية فلسطين، فضلاً عن شهادة الإنجليز بتفوق الجيش المصرى على قرائئه فى الدول العربية^(٢). أما موقف بريطانيا، فإنه يُطمئن النقراشى أنها لاتعارض التدخل بشرط أن يتم بعد نهاية الانتداب، كما أنها ترى أن تدخل مصر العسكرى مثله كمثل تدخل باقى الدول العربية.

أما من ناحية القيادة العامة، فتوضح الرسالة رغبة الملك عبد الله فى إسنادها لأحد المصريين «لأنه يعتقد أن مصر إذا وعدت أنجزت وأن جانبها مأمون ولايخشى منها غدر»^(٣) إلا أنه يبدو أن - العراق اعترض على ذلك، بينما اعترضت مصر على تولى القيادة ضابط عراقي^(٤)، ولما كان قائد الفيلق الأردنى ضابطاً بريطانياً معاراً، فقد توج ذلك الخلاف العربى بإسناد تلك القيادة إلى الملك عبد الله فى العاشر من مايو، رغم المعارضة التى لاقاها ذلك الاختيار من بعض الدول العربية. وعين اللواء نور الدين محمود (العراقى) نائباً له^(٥).

وتشير الوثائق المصرية إلى أن عدم الاتفاق حول تولى قيادة عسكرية موحدة لجمعية الميادين - كما كانت مصر ترى - دفع بها إلى إرسال هيئة مستشارين عسكريين إلى عمان

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان. - انتزع عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٠، حيث يذكر جلوب تصور عزام.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٩. يشير الدكتور عبد الرحيم، إلى أن عزماً كان ميالا إلى جعل مقر القيادة العامة فى دمشق وإسنادها إلى ضابط عراقي.

(٥) الدالى، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

«لحصول على التفاهم والتعاون التام بين الجيش المصري والأردني في العمليات المنتظرة في فلسطين»^(١).

وتوضح رسالة عبد الرحمن عزام أن موقف مصر النهائي، بالنسبة لمدى اشتراكها في التدخل ومتى يتم ذلك، لم تكن واضحة للأمين العام، والدول العربية الأخرى حتى تاريخ تلك الرسالة في ٦ مايو، رغم أن مبدأ التدخل كان متفقاً عليه، مما دعا عبد الرحمن عزام إلى استعجال تحديد موقف مصر النهائي.

كما تبين تلك الرسالة أن الأمين العام لجامعة الدول العربية – المحرك الأول لتيار التدخل بالجيش العربية وحامل لوائه – كان غير قادر على استيعاب الموقف وتقديره بشكل سليم. فهو لا يتوقع قتالاً حقيقياً، ويرى أن مجرد دخول الجيوش العربية في فلسطين سيربك اليهود ويدفعهم إلى طلب الصلح.

وهذا التصور الساذج من الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقناعة الحكام العرب به – كما سنرى – يوضح الفرق بين الجدية التي كانت تنتظر بها القيادة الصهيونية إلى قضية الحرب ونظرة العرب إليها.

ولما كانت رسالة الأمين العام تشير إلى أن اعتراض بريطانيا كان على موعد التدخل العربي فحسب، فإن ذلك يعني موافقة ضمنية من بريطانيا على تدخل الجيوش العربية في فلسطين – بما في ذلك القوات المصرية – بعد انتهاء الانتداب البريطاني فيها، وهو ما يطرح السؤال التالي:

هل كان هذا الموقف من بريطانيا يهدف إلى توريث أيٍّ من الدول العربية في الصراع المسلح مع القوات الصهيونية – كما يرى بعض السياسيين والكتاب – أم كان ذلك لأهداف أخرى؟ إن مارواه «جون باجوت جلوب»^(٢) عما دار بين توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء الأردني وأرנסت بيلفين وزير الخارجية البريطاني في لندن عام ١٩٤٨ قبل أن تشتعل الحرب، ليُلقى الضوء على أهداف السياسة البريطانية في ذلك الوقت.

(١) أوراق اللواء الماوي الشخصية، مسودة تقرير هيئة العمليات المشتركة، ص ٤.

(٢) جون باجوت جلوب قائد الفيلق الأردني عام ١٩٤٨، وهو ضابط بريطاني كان معارفاً لملكة شرق الأردن، يعمل للبنو ووجيد اللغة العربية.

ففى ذلك اللقاء - الذى قام فيه «جلوب» بدور المترجم - استعرض توفيق أبو الهدى الموقف المنتظر فى فلسطين بعد جلاء البريطانيين ونهاية الانتداب، وأوضح أن اليهود يملكون البنية الأساسية لتولى السلطة، كما أعدوا جيشاً قوياً من قوات الهجاء، بينما يفتقر عرب فلسطين إلى الزعامة، وليس لديهم جيش، كما أنهم يفتقرون إلى الوسائل الضرورية اللازمة لإقامة مثل هذا الجيش. وعلى ذلك، «إذا تَغَذَّت بريطانيا قرارها بالانسحاب فسيحدث أحد أمرين، إما أن يتجاهل اليهود قرارات التقسيم ويحاولوا احتلال فلسطين بأسرها وتحويلها إلى دولة يهودية، أو يعود الحاج أمين الحسينى إلى فلسطين ويحاول فرض زعامته فيها. وهذا مالا نريده، ولاتريبنه أنتم... ولذلك فإن الأردن قرر دخول فلسطين (بعد) انتهاء الانتداب، واحتلال المناطق المخصصة للعرب بموجب مشروع التقسيم.

«وقد ردُّ بيفن على ذلك بقوله.. من حقم أن تفعلوا ذلك ولكن لاتتجاوزوا هذه المناطق ولاتهاجموا المناطق المخصصة لليهود. فقال أبو الهدى، حتى لو أردنا ذلك فإننا لانتطيعه»^(١).

إلا أن «جون جلوب» فى كتابه: «A Soldier with the Arabs» قال أن رد بيفن على استعراض توفيق أبو الهدى للموقف ونية دخول الجيش الأردنى إلى فلسطين هو «أنه يبدو أن ذلك هو الشيء الواضح الذى يمكن عمله»^(٢)، وأنه أى جلوب - قام بتذكير توفيق أبو الهدى باللغة العربية، «أن الفيلق العربى لا يستطيع احتلال منطقة غزة أو الجليل الأعلى اللتين تم تخصيصهما للعرب (فى قرار التقسيم)^(٣)». وعندئذ أمن توفيق أبو الهدى على قوله.

وعندما ترجم لبيفن قول توفيق أبو الهدى، رد وزير الخارجية البريطانية مرة أخرى، «أنه يبدو أن ذلك هو الشيء الواضح الذى يمكن عمله، ولكن لاتنهبوا إلى غزو المناطق المخصصة لليهود»^(٤). وهو مارد عليه توفيق أبو الهدى، «أنه لن تتوفر لنا القوات لنفعل ذلك حتى لو رغبتا فيه»^(٥).

(١) جلوب، جون باجوت، حديث مصفى بعنوان «حوار مع جلوب» (القاهرة، جريدة الأهرام ٥ أبريل ١٩٨٤)، ص ٥.

(٢) Glubb, John Bayot, A Soldier with the Arabs (London, Hodder and Stoughton, 1969), p.63.

(٣) نفس المرجع، ص ٦٤-٦٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

وتوضح كلتا روايتي «جلوب» السياسية البريطانية تجاه القضية الفلسطينية آنذاك، والتي تتلخص في تنفيذ قرار التقسيم بواسطة العرب أنفسهم ويقواتهم. ومن ثم، جاء قبولها لدخول الفيلق العربي إلى الضفة الغربية للأردن - المخصصة للدولة الفلسطينية العربية في قرار التقسيم - دون تجاوزها إلى المناطق اليهودية، ثم الموافقة الضمنية بعد ذلك على دخول الجيوش العربية الأخرى باقي المناطق العربية المخصصة في مشروع التقسيم. حيث يمكن للقوات العراقية تدعيم القوات الأردنية في الضفة الغربية، أو تدعيم سوريا ولبنان للسيطرة على الجليل الأعلى، بينما تسيطر مصر على قطاع غزة، وهي المناطق التي تقع خارج إمكانات الفيلق الأردني.

وبهذه السياسة، فإن بريطانيا كانت تُرضى الولايات المتحدة - التي تمارس الضغط عليها - بشأن قيام النواة اليهودية في فلسطين من ناحية، وتُحد من احتمال سيطرة النواة اليهودية على كل أو أغلب فلسطين من ناحية أخرى، وهو ما كانت تُنذر به موازين القوى بين العرب واليهود في فلسطين في ذلك الوقت. الأمر الذي لو سمحت به كان سيقتضي على آمال الملك عبد الله في ضم الضفة الغربية إلى مملكته ويزيد موقفها سوءاً في المنطقة، خاصةً بين أصدقائها في شرق الأردن والعراق.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن اشتعال القتال بين القوات العربية والصهيونية - وهو بالقطع أمر كان وارداً في ذهن وزير الخارجية البريطانية - سيدفع العرب إلى اللجوء لبريطانيا طلباً للعون والسلاح^(١)، فضلاً عن كونه سيُخرج الولايات المتحدة، التي تحاول إزاحتها من المنطقة، فمعاونة الأخيرة لليهود في قتالهم ضد الجيوش العربية التي تمثل دول المنطقة، سيجعلها تدخل في صدام مباشر مع الدول العربية، مما يوقف أو يحد على الأقل من التطفل الأمريكي في تلك الدول، وهو ما كان يثير قلق وزارتي الخارجية والدفاع في الولايات المتحدة في ذلك الوقت^(٢).

ومن هنا، جاء عدم اعتراض بريطانيا على تدخل الجيوش العربية في فلسطين، بشرط ألا

(١) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١١٠. - انظر خلاصة موقف بريطانيا من وثائقها بنقل المرجع، ص ١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٥، ١٤٦.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٢.

تتجاوز القسم المحدد للدولة العربية فيها. وليس في الوثائق البريطانية أو المصرية، التي أمكن الاطلاع عليها، ما يشير إلى أكثر من عدم المعارضة لذلك التدخل، وهو ما يمتشى مع المصالح البريطانية آنذاك. لأن التحريض المباشر كان سُلُزم بريطانيا بتقديم المساعدة للدول التي حرصتها ويورطها بشكل مباشر في الصراع، وهو ما كانت تسعى إلى تجنبه، كما رأينا من أسباب تأجيلها لتزويد مصر بالطائرات النفثة حتى ينجلي الموقف في فلسطين.

ولم تكن رسالة عبد الرحمن عزام في السادس من مايو، هي رسالته الوحيدة للضغط على النقراشي وحثه على إشراك القوات المسلحة المصرية في عملية التدخل العسكري، حيث أرسل بعد يومين من رسالته الأولى برقية موجهة إلى مجلس الوزراء المصري تؤكد ما جاء في رسالته من عدم اعتراض بريطانيا على تدخل الجيوش العربية، وأن بريطانيا وافقت على تدخل الجيش الأردني في فلسطين لاعتقادها أن الدول العربية كلها ستتدخل بعد ١٥ مايو، وأنها لن تعترضهم^(١). وأضاف عزام في برقيته، أنه فهم من الوزير البريطاني^(٢)، أنهم يظنون «أن مجهودا كبيرا سيبدل في أمريكا لمنع هذه الجيوش العربية من دخول الأرض المقدسة، نظراً لأن اليهود قد أصيبوا بذعر شديد من احتمال تدخل هذه الجيوش وأنهم قد يميلون إلى الصلح قبل اجتياحها لهم، وقد اتضح أن القوات اليهودية كان مبالغاً فيها...»^(٣).

وفي العاشر من مايو اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دمشق. وحضر ذلك الاجتماع الممثلون العسكريون للجيوش العربية، الذين طُلب منهم وضع خطة نهائية للعمليات المقبلة في فلسطين. إلا أن الأمر انتهى في النهاية إلى تعيين هدف لكل جيش عربي يصل إليه في وقت محدد ثم تصدر أوامر أخرى بعد ذلك تبعاً للموقف^(٤).

ويوضح القائم مقام حافظ بكري - الذي كان قد عاد إلى دمشق بعد رسالة عبد الرحمن عزام في ٦ مايو - في تقريره لوزير الدفاع المؤرخ في ١١ مايو ١٩٤٨، أنه «تم الاتفاق في المؤتمر العسكري على أن الغرض من إشراك القوات النظامية في القتال هو سرعة الحصول

(١) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٢٢.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان. - الأرجح أنه وزير بريطانيا المفوض في الأردن.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ١٢٢، ١٥٨.

على نتائج عسكرية لصالح قضية فلسطين من وجهة نظر دول الجامعة العربية قبل أن يكون تدخل هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن حقيقة فعلية»^(١). ثم استعرض التقرير الأهداف المخصصة لكل من الجيوش العربية.

والجدير بالملاحظة هنا أن كافة الأهداف المبدئية التي حُدثت للجيوش العربية لكي تصلها، ثم تصدر إليها الأوامر بعد ذلك طبقاً للموقف، تقع في جملتها داخل الدولة العربية التي حددها قرار التقسيم باستثناء روس الكبارى المحددة عبر نهر الأردن لكل من سوريا والعراق، والتي لم تكن تتجاوز مستعمرات الحنود. فكل من «نابلس ورام الله» المحدين كهدفين للقوات الأردنية، «وغزة والمجدل» المحدين للقوات المصرية، بالإضافة إلى «نهارية» التي حُدثت للقوات اللبنانية، تقع جميعها في إطار الدولة العربية في مشروع التقسيم^(٢)، وهو أمر له دلالاته كما سنرى (انظر الخريطة رقم ١).

ولما كان الأمين العام لجامعة الدول العربية لم يتلق رسعياً ردُّ الحكومة المصرية على رسائله حتى العاشر من مايو، فقد اتصل لاسلكياً بالنقراشى مساء نفس اليوم لاستعجاله، فأخبره الأخير أنه سيرسل كامل عبد الرحيم صباح اليوم التالي إلى دمشق لحضور جلسات اللجنة السياسية ومعه التعليمات اللازمة^(٣).

وقبل أن يصل ممثل الحكومة المصرية إلى دمشق، أرسل الأمين العام رسالة أخرى – يحملها القائم مقام حافظ بكري ومؤرخه في ١١ مايو – إلى وزير الخارجية المصرية يخطر فيها «باجتماع اللجنة السياسية في وقت تخرجت فيه الحاجة (الحالة) في البلاد العربية واضحة حكوماتها نتيجة انفعال الرأي العام لاتستطيع التخلف عن التقدم بجيوشها مخافة الثورات الداخلية، وهو الآن لايعرف ماذا سيكون موقف مصر بالضبط، ومن المحتمل إحراجها إلى أقصى حد إذا كان هناك تردد في التعاون...»^(٤).

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٢، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢٦، تقرير القائم مقام حافظ بكري من دمشق، ١١ مايو ١٩٤٨، مسلسل ٦٤.

(٢) تكاد تجمع المصادر العربية الأخرى على تلك الأهداف، إلا أن لبنان تغير هدفه فيما بعد ليكون الدفاع عن الحدود اللبنانية، بعد أن تغيرت أوضاع القوات السورية.

(٣) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٢٢.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

ويستطرد الأمين العام في رسالته السابقة موضحاً «أن الملك عبد الله سيتحرك بجيشه يوم ١٥ مايو مهما فعل الآخرون، ومعنى ذلك أنه إذا لم يتقدم الآخرون فسيحتل هو القسم العربي، ويُرجع مسئولية الفضل على باقي الدول، وهذا مالا يستطيع العراق وسوريا ولبنان أن تقبله، وإذا قررت الدخول يوم ١٥ بجيوشها إلى فلسطين، فيجب التوكل على الله والعمل، لأن كل ما يحدث منه أقل ضرراً من التردد...» (١).

ومن رسائل الأمين العام السابقة والأهداف المبدئية التي حددت للجيش العربية، بالإضافة إلى المسار الذي اتخذته العمليات بعد ذلك يمكن أن نرى تردد الحكومة المصرية في الزج بالجيش المصري في فلسطين حتى اللحظة الأخيرة، من ناحية، ونوايا وتصورات السياسيين العرب آنذاك من ناحية أخرى.

فدخول الجيوش العربية كان يستهدف المناطق العربية في مشروع التقسيم على أمل تداعيات الموقف بعد ذلك في أحد اتجاهين، إما جنوب اليهود إلى الصلح - وهو ما كان يبشر به الأمين العام - أو أن تتدخل الأمم المتحدة فتجبر الأطراف على وقف القتال، وهو ما يحفظ ماء وجه أولئك الحكام وينقذهم من غضب شعوبهم الثائرة، لو تخلفوا عن دفع جيوشهم لإنقاذ فلسطين. ولما كان الملك عبد الله هو الذي تقدم ليقود المسيرة، فما كانوا ليظهروا أقل منه حماساً للتدخل، حتى وإن اختلفت أهدافهم ونواياهم. (انظر الخريطة رقم ٢).

وبالنسبة لمصر، يشير الدكتور إبراهيم شكيب إلى أن مهمة القوات المصرية حددت لها في غيبة ممثل عن الجيش المصري في اجتماع العاشر من مايو في دمشق^(٢). أما الدكتور فلاح خالد، فقد أشار إلى أن مصر مثلت في هذا الاجتماع بواسطة العقيد عبد الحميد غالب^(٣). إلا أن الوثائق الرسمية لوزارة الدفاع تشير إلى أن ممثل الجيش المصري في ذلك الوقت في دمشق كان القائم مقام حافظ بكري، وقد قدم تقريراً لوزير الدفاع بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٨ - سبقت الإشارة إليه - وضع فيه الموقف العام وماتم من إجراءات والمهام التي خصصت لكل من القوات العربية وبالنسبة لمصر، كانت تلك المهمة كما يلي:

(١) نفس المرجع، ص ١٢٢ - ١٢٤ - انظر عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٢.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٨، ١٦١.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٩٢.

«(د) القوات المصرية:

تتقدم إلى المجدل في (مع) تأمين جناحها الأيمن عند بيرسبع - الخليل لتطهير المنطقة.

«(هـ) يعاون السلاح الجوي القوات الأرضية لبلوغ أهدافها وتأمين تحركاتها.

«(و) يعاون السلاح البحري المصري في تأمين الشاطئ ومراقبة عدم نزول أو إفلات أى قوات من البحر على الجناح الأيسر للقوات المصرية»^(١).

ويشير القانئمقام حافظ بكري في نفس التقرير، إلى أنه كان على السلاح الجوي الملكي المصري أن يقوم «بضرب تمهيدى قبل سعت الصفر على المراكز الصناعية الهامة لليهود، وبالأخص منطقة تل أبيب»^(٢).

ويتحليل المرحلة الأولى من الحرب المعلنة سنجد أن مصر قد حققت كل تلك الأهداف حتى بداية الهدنة الثانية في ١٨ يوليو، وقبل أن تركز إسرائيل جهودها الرئيسية على الجبهة المصرية.

تقنين دفع الجيش المصري إلى فلسطين:

في الوقت الذي كانت تجرى فيه تلك الأحداث السابقة ما بين عمان ودمشق كانت رئاسة الجيش تحاول حشد ماحدثته تعليمات العمليات رقم (٧) - السابق الإشارة إليها - بمنطقة العريش. إلا أنه يبدو أن رئاسة الجيش كانت تجد صعوبة في حشد تلك القوة المتواضعة التي حددتها التعليمات، لعدم التصديق السياسى على أغلب المطالب التي طلبتها تلك الرئاسة في تقدير الموقف الذي سبق تقديمه إلى وزير الدفاع.

وعندما لم يجد اللواء موسى لطفى مدير عمليات الجيش صدًى لمذكراته السابقة، أرسل مذكرة جديدة لرئيس هيئة أركان حرب بالنيابة في التاسع من مايو، يناشده سرعة استكمال

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٢، ملف ١ - ٢٦ / س ح/ ٢١، تقرير القانئمقام حافظ بكري، ١١ مايو، مسلسل ٦٢ - ٦٤.

- عاد القانئمقام حافظ بكري إلى مصر يوم ١١ مايو ١٩٤٨، حيث قدم تقريره المشار إليه لوزير الدفاع وتسلم رسالة عزام إلى وزير الخارجية ثم ضم بعد ذلك إلى هيئة المستشارين المصريين التي تقر سفرها إلى عمان برئاسة الأميرالئى سعد الدين صبور يوم ١٢ مايو.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

القوات في العريش، ويطلب إما التدخل رسمياً بالقوات الموجودة بالعريش بعد استكمالها، أو التدخل بالقوات الموجودة (قبل استكمالها) بصفة غير رسمية. كما طالب بقيام السلاح الجوي باستطلاع وتصوير منطقة العمليات المنتظرة^(١).

وتوضح مذكرة اللواء موسى لطفي الأخيرة أنه حتى التاسع من مايو ١٩٤٨ لم يكن قد تم استكمال حشد القوات التي كان مقدراً حشدتها قبل الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٩ أبريل، نتيجة لعدم توفر الاحتياجات التي سبق طلبها، كالاتمادات المالية وإعفاء وحدات الجيش من مهام الخدمة المدنية كالأمن الداخلي ودعوة الاحتياط... إلخ. ورغم ذلك، استمر الانزلاق في اتجاه تدخل الجيش في فلسطين، تحت ضغط الاتجاه العربي، ومنادة الشعب المصري بذلك التدخل، على أن يتم تدعيم الجيش خلال الحرب. وربما ساعد على ذلك الانزلاق تهوين عبد الرحمن عزام لما ستواجهه القوات المصرية في الصراع المنتظر، وهو ما يبدو واضحاً من أقوال النقراشي والملك في ذلك الوقت. كما يوضح القصور البالغ في تقدير إمكانات ونوايا العدو المنتظر مواجهته بواسطة كل من القيادتين السياسية والعسكرية المصرية آنذاك، خاصة فيما يتعلق بقدرات العدو على تعبئة الطاقات اليهودية خارج فلسطين.

وفي العاشر من مايو، حضر النقراشي اجتماعاً برئاسة الجيش، لبحث الموقف على ضوء اتجاه مصر إلى مشاركة الدول العربية في التدخل في فلسطين، حيث قال للحاضرين، أن موقف مصر بين الدول العربية يحتم عليها دخول الحرب، وبعد نقاش طويل حول إمكانات القوات المصرية بالعريش - والتي رأى قائدها أن قوتها القتالية ومستوى تدريبها وحالتها الفنية دون المستوى الذي يسمح بزجها في الحرب، حاول رئيس الوزراء أن يطمئن قائد قواته في الجبهة، مؤكداً أن المسألة ستسوى سياسياً بسرعة، وأن الأمم المتحدة سوف تتدخل، فضلاً عن أن الاشتباكات لن تخرج في حقيقتها عن مظاهرة سياسية وليست عملاً حربيًا^(٢).

وتوجه رئيس الوزراء في نفس اليوم إلى البرلمان لتقنين الزج بالقوات المسلحة إلى الحرب من الناحية الدستورية. فقابل رئيس مجلس الشيوخ في مكتبه، وطلب منه عقد جلسة في مساء

(١) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٧.

(٢) البردي، الحرب في أرض السلام، ص ٤٥ - ٤٦.

اليوم التالي لمناقشة مسألة فلسطين^(١)، إلا أنه عندما عرض الدكتور هيكل طلب رئيس الوزراء على المجلس في مساء نفس اليوم اقترح الشيخ محمد الوكيل - نظراً لخطورة الموضوع وأهميته - انتخاب لجنة من المجلس تمثل جميع الهيئات السياسية الموجودة فيه للاجتماع برئيس الوزراء في تلك الليلة واليوم التالي إذا احتاج الأمر، لتستمع إلى بيان رئيس الوزراء وتقدم للمجلس رأيها. فردّ النقراشي الذي كان حاضراً الجلسة، بأن اللجنة «سوف تنتهي الليلة من أعمالها ومهمتها»^(٢).

ووافق المجلس فعلاً على تشكيل اللجنة التي اجتمعت برئيس الوزراء فور انتهاء تلك الجلسة واستمعت إلى بيانه. واستفسر بعض أعضائها عن قدرة القوات المسلحة وموقف الإنجليز من دخول الحرب فطمئنتهم النقراشي على كفاية القوات المسلحة وعدم اعتراض الإنجليز على دخول القوات العربية لفلسطين بعد انتهاء الانتداب^(٣).

وعندما عقدت الجلسة السرية لمجلس الشيوخ بكامل هيئاته في مساء الحادي عشر من مايو، تم مناقشة الموضوع، ووافق المجلس على قرار اللجنة الخاصة التي كلفت بالاستماع إلى بيان الحكومة والذي كان نصه: «اجتمعت اللجنة لبحث ماكلفها به المجلس، وسمعت بيان دولة رئيس الحكومة، عما يجب أن تقوم به مصر نحو فلسطين من ضرورة التدخل مع الجيوش العربية في الوقت المناسب، لإعادة النظام والطمانية لذلك القطر، ومنع المذابح الحاصلة الآن. وقد وافقت اللجنة على هذه السياسة بالإجماع، وتدعو المجلس إلى الموافقة على رأيها»^(٤).

وبعد موافقة المجلس على قرار التدخل بالقوات المسلحة في فلسطين، بدأت القوات المصرية تحركها من العريش في الساعة الثامنة والنصف من صباح اليوم التالي (١٢ مايو) متوجهة إلى رفح على الحدود المصرية - الفلسطينية، انتظاراً لتلقى تعليماتها النهائية^(٥)، والتي تسلمها اللواء الموالي في الرابع عشر من مايو^(٦).

(١) يذكر الدكتور هيكل في مذكراته أن لقائه مع النقراشي، والذي طلب فيه عقد الجلسة السرية تم صباح يوم ١٢ مايو - هيكل،

مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص ٤١ - ٤٢.

(٢) مكتبة مجلس الشعب، مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة ٢٠ - الاثنين ١٠ مايو، ص ٩١٦ - ٩١٧.

(٣) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص ٤٢ - ٤٣.

(٤) مكتبة مجلس الشعب، مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة ٢١، الثلاثاء ١١ مايو.

(٥) وزارة العربية، العمليات العربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج ١، ص ٥٧.

(٦) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٤٦.

ومن هذا السياق الزمني لمجرى الأحداث نرى أن احتمال التدخل بالقوات المسلحة المصرية كان وارداً في ذهن وزير الدفاع ورجل الملك آنذاك، منذ شهر فبراير، وهو مادعا وزير الدفاع إلى أن يطلب من قيادة قوات العريش - خلال زيارته لها في الشهر نفسه - أن تبحث إمكانية التدخل بكل أو جزء من قوات العريش إذا ما تقرر الأمر.

كما ظهر أن اتجاه الحكومة المصرية إلى القبول بالتدخل العسكري بالقوات المسلحة المصرية، بدأ خلال اجتماعات جامعة الدول العربية في القاهرة خلال شهر أبريل تحت ضغط العراق وشرق الأردن، والأمن العام لجامعة الدول العربية. إلا أنه يبدو أن الحكومة المصرية آنذاك لم تكن متحمسة لذلك التدخل محاوراً تأجيله، خاصة وقد كان الموقف في الأمم المتحدة، خلال شهر أبريل وأوائل مايو، يسير بعيداً عن قرار التقسيم.

وعلى ذلك، فالقول بأن رئيس الوزراء المصري فوجيء بقرار الملك بتحريك الجيش المصري إلى فلسطين، وأن تحوله إلى القبول باشتراك القوات المسلحة في الحرب - بعد أن كان رافضاً لذلك - حدث فجأة في الثاني عشر من مايو تحت ضغط الأمر الواقع بعد قرار الملك، ورغبته في عدم إثارة أزمة دستورية، نظراً للوضع الداخلي المتردى للبلاد^(١)، يعتبر قولاً غريباً في ظل سياق الأحداث السابقة التي تؤكد الوثائق المصرية، الأمر الذي يستدعي مناقشتها، وأن كثيراً من الباحثين استندوا إلى تلك الرواية من الدكتور محمد حسين هيكل بون مناقشتها، فطبقاً لما جاء في مذكرات الدكتور هيكل - رئيس مجلس الشيوخ آنذاك - أن النقراشي دخل عليه مكتبه صباح الثاني عشر من مايو، طالباً عقد جلسة سرية لتعرض الحكومة على المجلس قرارها بدخول القوات المصرية إلى فلسطين. فتولت الدهشة الدكتور هيكل وسأله:

«هل الدول العربية كلها متفقة على هذا؟ وأجابني نعم. قلت: وهل لدى جيشنا من العتاد الحربي ما يكفي حرب الميدان لمدة ثلاثة أشهر على الأقل؟ وأجاب نعم وأكثر من ثلاثة أشهر. قلت: وما عسى أن يكون موقف إنجلترا من هذا الأمر؟ وهل اتفقت على خطة؟ وأجاب: إنجلترا لاتعارض، وأنا مطمئن لها، وإن كنت لأخفي عليك أنها قادرة إذا رأت، أن تقف منا مثل موقفها في نزارين...»

(١) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، ص ٢٨٠.

«انعقدت جلسة الشيوخ في مساء ذلك اليوم (١٢ مايو) وطلب رئيس الوزراء عقد جلسة سرية في الغد لمناقشة الموقف في فلسطين، ووافق المجلس واقترح تأليف لجنة خاصة من جميع الأحزاب لتتخذ فوراً لتستمع إلى بيانات الحكومة وتقدم للمجلس رأياً.

«... وقد أكد رئيس الوزراء في اللجنة أن مصر على استعداد لمواجهة الموقف وأنها ستتصر على اليهود لامحاولة، وأن تمنع بذلك قيام الدولة اليهودية التي قررت الأمم المتحدة قيامها حين أقرت تقسيم فلسطين»^(١).

ونظراً لأن إسماعيل صدقي كان يعارض الزج بالقوات المصرية في الحرب، على أساس أن تلك القوات كان ينقصها الكثير من العتاد والأسلحة - وهو ما كان يعلمه حين كان رئيساً للوزراء حتى آخر ١٩٤٦ - فإن النقراشي أكد لأعضاء مجلس الشيوخ، في جلسته السرية في اليوم التالي مرة أخرى «أن لدى الجيش المصري السلاح والعتاد لخوض الحرب شهوراً عدة. وأيد اللواء أحمد عطية تصريح رئيس الوزراء. وكان عطية (باشا) إلى أشهر مضت وزيراً للحربية معه، كما كان وزيراً للحربية مع صدقي (باشا)»^(٢). وانتهى الأمر بموافقة مجلس الشيوخ على قرار بدخول القوات المصرية إلى فلسطين بإجماع الآراء بعد انسحاب إسماعيل صدقي من الجلسة^(٣).

ومن رواية الدكتور هيكल السابقة يُفهم أن لقاءه بالنقراشي وعلمه بالموضوع للمرة الأولى تم صباح الثاني عشر من مايو. وأن الجلسة السرية التي نُوقشت فيها توصيات اللجنة الخاصة، وموافقة المجلس على تلك التوصيات تمت في مساء الثالث عشر من مايو.

وطبقاً لما ذكره الدكتور عبد الوهاب بكر، فإن طلب عقد الجلسة السرية تم في العاشر من مايو، وأن الجلسة السرية عُقدت في اليوم التالي. إلا أنه يفهم من رواية الدكتور بكر أن تلك الجلسة كانت خاصة باللجنة المشار إليها وليس بالمجلس كله^(٤).

واتفق الدكتور إبراهيم شكيب مع الدكتور بكر في أن اجتماع رئيس الوزراء مع اللجنة

(١) هيكل، ملكرات في السياسة المصرية، ج٢، ٤٢ - ٤٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) بكر، الجيش المصري وحرب فلسطين، ص ٥٥ - ٥٦.

الخاصة تم في مساء الحادى عشر من مايو. وقد استند كل منهما إلى مضابط مجلس الشيوخ، إلا أن الدكتور إبراهيم شكيب في استعراضه لأحداث تلك الفترة، ربط ماسبق ذكره برواية الدكتور هيكل عن أحداث الثانى عشر من مايو وكثرتها امتداد لها، وهو قول يناقض بعضه. فكيف يذهب النقراشى لمقابلة رئيس مجلس الشيوخ صباح الثانى عشر من مايو طالباً عقد جلسة سرية فى اليوم التالى (١٢ مايو) لمناقشة موضوع فلسطين^(١)، بينما كان النقراشى قد طلب ذلك فعلاً فى جلسة مجلس الشيوخ فى مساء الحادى عشر من مايو، وشكّلت اللجنة الخاصة التى استمعت إلى بيان رئيس الوزراء كما أشار الدكتور شكيب نفسه^(٢).

كما ذكر الدكتور محمد نصر مهنا، أن دخول القوات المصرية إلى فلسطين «طُرح على البرلمان المصرى فى جلسة سرية فى ١٢ مايو ١٩٤٨». وقد استند الدكتور مهنا - طبقاً لروايته - إلى مضابط مجلس الشيوخ فى الثانى عشر من مايو^(٣).

أما الدكتورة عابدة سليمة، فقد أشارت فى كتابها عن «مصر والقضية الفلسطينية»، إلى أن التبدّل فى موقف النقراشى حدث فى الثانى عشر من مايو، استناداً إلى ما جاء فى مذكرات الدكتور هيكل^(٤).

والحقيقة، طبقاً لمضابط مجلس الشيوخ، تؤكد أنه لم يحدث أى جلسة سرية فى ذلك المجلس أو مناقشة متعلقة بدخول قوات الجيش فلسطين، أو موقف الحكومة من تلك القضية فى الثانى عشر من مايو ١٩٤٨، سوى مايتعلق بتعديل قانون الأحكام العرفية فى الجلسة

(١) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٢٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٥.

(٣) د. محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الراى العام العالمى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ١١٥ - ربما جاء ذلك الخط الذى واقع فيه كل من الدكتور شكيب والدكتور مهنا نتيجة للجلسة السرية التى عقدت بمجلس النواب مساء ١٢ مايو لاستكمال عملية تقتضى دخول الجيش فلسطين بعد موافقة مجلس الشيوخ مساء اليوم السابق، حيث وافق مجلس النواب أيضاً على دخول الجيش فلسطين - - لزيد من التعميل، انظر سيد مرعى، أوراق سيد مرعى، ج ١ (ط١: القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨)، ص ١٤٢ - ١٤٤.

(٤) سليمة، المرجع المشار إليه، ص ١٨١.

الثانية والثلاثين في ذلك اليوم^(١). أما الجلسة التي طلب فيها النقرashi عقد الجلسة السرية لمناقشة دخول القوات المصرية فلسطين فهي الجلسة الثلاثون لمجلس الشيوخ، والتي عُقدت يوم الاثنين العاشر من مايو ١٩٤٨^(٢). وتؤكد نصوص المضبطة لتلك الجلسة، أن اقتراح تشكيل اللجنة الخاصة للاستماع إلى بيان رئيس الوزراء في الليل نفسها، تقدم به الشيخ محمد الوكيل.

كما تؤكد مضابط مجلس الشيوخ في جلسته الحادية والثلاثين يوم الثلاثاء الحادي عشر من مايو اجتماع الجلسة السرية في مساء ذلك اليوم لمناقشة الموضوع، على ضوء توصيات اللجنة الخاصة التي استمعت إلى بيان رئيس الوزراء في الليلة السابقة. ثم تحولت الجلسة إلى العلنية في الساعة الثامنة وعشر دقائق، حيث اتخذ المجلس قراره بالموافقة على دخول القوات المصرية فلسطين (كما جاء في توصيات اللجنة الخاصة)^(٣).

وهنا نرى أن السياق الذي قدمه الدكتور هيكل للأحداث المتعلقة بعرض موضوع دخول القوات المصرية فلسطين على مجلس الشيوخ، هو أكثر الروايات قرأاً من الحقيقة باستثناء تواريخ تلك الأحداث، والتي ذكر الدكتور هيكل أنها بدأت في الثاني عشر من مايو بدلا من العاشر من الشهر نفسه كما تؤكد مضابط مجلس الشيوخ.

ولما كان الدكتور هيكل - رحمه الله - شاهداً على تلك الأحداث ومشاركاً فيها، بصفتها رئيساً لمجلس الشيوخ وزعيماً لحزب الأحرار الدستوريين المشترك في وزارة النقرashi، فقد استند كثير من الباحثين في بحوثهم عن أحداث تلك الفترة، إلى ما جاء في مذكراته عن السياسة المصرية. ومن هنا جاءت ضرورة تدقيق تواريخ تلك الأحداث.

إلا أن ذلك التدقيق قد يثير تساؤلاً عن أسباب وقوع الدكتور هيكل في ذلك الخطأ، بالنسبة لتاريخ حدث هام كمناقشة قضية دخول مصر الحرب في مايو ١٩٤٨، وهل هذا الخطأ جاء سهواً نتيجة لضعف الذاكرة بعد سنوات طويلة من وقوع الحدث. أم هو خطأ معتمد؟ وإذا

(١) مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة الثانية والثلاثين، الأربعاء ١٢ مايو ١٩٤٨.

(٢) نفس المرجع، الجلسة الثلاثون، الاثنين ١٠ مايو ١٩٤٨، ص ٩١٦ - ٩١٧. - جاء في نص مضبطة تلك الجلسة مايلي: «الرئيس: طلب إلى حضرة صاحب الكوالة رئيس مجلس الوزراء مناقشة مسألة فلسطين في جلسة سرية تعقد غدا الثلاثاء ١١ مايو الساعة الخامسة والنصف مساءً».

(٣) نفس المرجع، الجلسة الحادية والثلاثين، الثلاثاء ١١ مايو ١٩٤٨، ص ٩٢٩.

كان الأخير فما هي نوافعه؟ إلا أن ظروف الحدث وتوقيت كتابة المذكرات يُقيان الاحتمالين قائمين.

فالدكتور هيكل كتب مذكراته عن ذلك الحدث - كما يقول هو نفسه - «بعد انقضاء عدة سنوات على تلك الجلسة التاريخية»^(١). ومن ثم، فإن السهو والخطأ في تذكر تاريخ تلك الجلسة أمر وارد.

إلا أن ذلك، لا يعفي الدكتور هيكل من أن له وحزبه مصلحة سياسية في تأخير موعد تلك الجلسة يومين، هما اللذان يحددان مسئولية مجلس الشيوخ عن التورط في الحرب في ذلك الوقت، وهل تم قرار المجلس بالموافقة على دخول الجيش إلى فلسطين قبل بدء تحرك ذلك الجيش أو بعد تحركه؟ كما يشير الدكتور هيكل في مذكراته^(٢).

فإذا كان تحرك الجيش من العريش إلى رفح قد بدأ صباح الثاني عشر من مايو وبقي في رفح حتى فجر الخامس عشر قبل أن يعبر الحدود إلى فلسطين - كما جاء في وثائق وزارة الدفاع - فإن ذلك يعني أن الحكومة والبرلمان الذي يشارك فيهما حزب الأحرار الدستوريين - الذي يرأسه الدكتور هيكل - كانا يستطيعان الاعتراض على دخول القوات المصرية قبل تحركها فعلاً، الأمر الذي تخلو منه محاضر مجلس الوزراء ومضابط مجلس الشيوخ عن تلك الفترة. ومن ثم، فإن تحرك القوات المصرية يكون قد بدأ بعد اتخاذ الإجراءات الدستورية السليمة، على ضوء موافقة مجلس الشيوخ مساء الحادي عشر من مايو كما أسلفنا.

وفي هذه الحالة فإن تبعة الزج بالقوات المسلحة إلى الحرب دون إعدادها وتجهيزها مسبقاً - وهو ما أكتته الوثائق السياسية والعسكرية - تقع على عاتق كل من الملك والحكومة والبرلمان، كل على قدر مسئولياته وصلاحيته الدستورية والتنفيذية. فإذا أضفنا إلى ذلك أن حزب الأحرار الدستوريين كان مشاركاً في الحكم والبرلمان منذ سقوط وزارة الوفد عام ١٩٤٤، فإنه يتضح لنا مدى مسئوليته طوال السنوات التي شارك فيها في الحكم، عن القصور الذي شاب إعداد القوات المسلحة قبل زجها في الحرب.

أما الخطأ الذي وقع فيه الدكتور هيكل - سهواً أو عمداً - بجعل عرض موضوع فلسطين

(١) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص ٤٢-٤٤.

(٢) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص ٧٨٠.

والموافقة على دخول القوات المصرية فيها يومى الثمانى عشر والثالث عشر من مايو بدلا من العاشر والحادى عشر من الشهر نفسه، فإنه ينقل الموضوع إلى أبعاد أخرى، حيث يجعل قرار مجلس الشيوخ بالموافقة على ذلك الأمر، مجرد قبول بالأمر الواقع بعد أن تحركت القوات المصرية فعلاً، وأصبحت - على حد قول الدكتور هيكل، «على حنود مصر، أو كانت قد تجاوزتها فعلاً ساعة صدور هذا القرار»^(١)، مما يجعل من الصعب التراجع فيه. ومن ثم، فإنه يلقى بتبعية الأمر على عاتق كل من الملك، الذى أصدر أمر التحرك ووزير الدفاع الذى نفذ ذلك الأمر قبل موافقة مجلس الوزراء والبرلمان، فضلاً عن رئيس الوزراء الذى قبل تلك المخالفة الدستورية، وهو ما أشار اليه الدكتور هيكل صراحة فى مذكراته^(٢).

وعلى ذلك، يبقى احتمال الخطأ سهواً أو عمدا قائماً، بالنسبة لما جاء فى مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل.

إلا أن ما ذكره الدكتور هيكل عن البيانات المضللة عن القوات المسلحة المصرية وقدراتها، والتي أدلى بها رئيس الوزراء أمامه ثم أمام أعضاء مجلس الشيوخ - وتؤكد المضابط السرية للمجلس - يطرح سؤالاً حول الأسباب التي أدت برئيس الوزراء لمثل هذا التضليل، وتوريط القوات المسلحة فى الحرب دون إعداد مسبق لها.

ولقد قيل الكثير وتعددت الاجتهادات فى تفسير موقف النقراشى من الحرب وبواعى دخولها، إلا أنه يمكن أن نجمل أبرز تلك الأسباب فيما يلي:

(١) ضغط الملك فاروق على رئيس وزرائه لدخول الحرب، خوفاً من أطماع الملك عبد الله فى فلسطين. حيث كان الأخير مُصرّاً على دخول قواته إلى فلسطين سواء دخلتها الجيوش العربية الأخرى أو لم تدخلها^(٣)، هذا بالإضافة إلى حث عبد الرحمن عزام للنقراشى وتهوين الأمر عليه، وأنه مجرد مظاهرة سياسية.

(٢) ضغط الموقف الداخلى المصرى الذى وصل إلى طريق مسدود بعد الفشل الذى واجهه النقراشى فى مجلس الأمن والمشاكل الاقتصادية، وتهدد جهاز الدولة بالتفكك بعد اضطراب

(١) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص ٤٥.

(٢) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص ٢٨٠.

(٣) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٥٠ - عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤١ - ١٤٢.

البوايس، فضلاً عن أن إعلان مصر الحرب كان سيسمح بإعلان الأحكام العرفية (١).

(٢) ضغط الجماهير التي كانت تطالب بالتدخل والكفاح المسلح ضد الصهيونية، الأمر الذي جعل الحكومة ترى في دخول القوات المصرية إلى فلسطين امتصاصاً لمشاعر الجماهير، وسحباً للأضواء عن جماعة الإخوان المسلمين، والجماعات الأخرى التي أرسلت متطوعيها فعلاً إلى فلسطين (٢).

(٤) تبدد مخاوف النقراشي نسبياً من موقف بريطانيا إزاء دخول الجيش المصرى إلى فلسطين بعد نهاية الانتداب (٣).

(٥) ضعف موقف النقراشي من الناحية السياسية، كرئيس وزارة أقلية تعتمد قوتها من تأييد الملك، جعله مستعداً للتجاوب مع رغبات الأخير والعمل على تذليل الصعاب أمامها، رغماً عن عدم قناعته الشخصية بها.

(٦) جهل القيادة السياسية المصرية (الملك - رئيس الوزراء - وزير الدفاع) بالإمكانات الحقيقية للمنظمات الصهيونية ومدى قدراتها على تعبئة القوات داخل وخارج فلسطين، فضلاً عن جهودها في تسليح قواتها.

وقد برز ذلك الجهل فيما نُسب إلى وزير الدفاع أثناء عرض موضوع فلسطين على مجلس الوزراء، فقد أكد - على حد قول الدكتور هيكل (نقلاً عن دسوقي أباطة وزير الخارجية) - «أن الجيش المصرى وحده وبجنوده وعتاده قادر من غير حاجة إلى أية معونة من الدول العربية الأخرى على أن يدخل عاصمة اليهود، فى خمسة عشر يوماً، وأن كل مالىه من معلومات تثبت له هذا القول» (٤).

وعموماً، فإنه فى الوقت الذى كانت تُجرى فيه عملية تقنين تدخل القوات المصرية فى فلسطين، كانت وزارة الدفاع تحاول فى اللحظات الأخيرة تنسيق عملياتها مع عمليات الجيوش الأخرى فى ظل غياب قيادة عامة عسكرية مقتدرة. وهو أمر كان أشبه بالحرث فى الماء، خاصة وقد كانت نوايا الملك عبد الله وجلوب قائد جيشه على غير مآظهم.

(١) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص ٢٨٠ - ٢٨١ - البشرى، المرجع المشار إليه ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٦٧.

(٣) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص ٤٤ - ٤٤.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٤.

ففى ظل غياب القيادة العسكرية العامة الموحدة، قُدم رئيس هيئة أركان حرب بالنيابة، إلى وزير الدفاع فى العاشر من مايو، مذكرة تتعلق بتوحيد القيادة، الأمر الذى أدى إلى تشكيل هيئة من المستشارين العسكريين لإيفادها إلى عمان فى الثالث عشر من مايو لتنسيق التعاون مع القوات الأردنية^(١).

وقد ضمت تلك الهيئة - التى رأسها الأميرالاي (المعيد) سعد الدين صبور - نخبة ممتازة من ضباط الأركان من الأسلحة المختلفة. وقد مثل السلاح الجوى فيها قائد الجناح (المقدم طيار) محمد نبيه حشاد^(٢).

وكان على تلك الهيئة مقابلة الملك فاروق يوم ١٢ مايو لتلقى توجيهاته قبل السفر، بحضور كل من وزير الدفاع، ورئيس هيئة أركان حرب بالنيابة، والقائد العام للقوات المصرية التى تقرر اشتراكها فى عمليات فلسطين. وطبقاً لرواية اللواء سعد الدين صبور فيما بعد، فإن المقابلة كانت قصيرة، واستهلها الملك بكلمة عن اضطراب مصر لدخول الحرب مع باقى الجيوش العربية الأخرى بالرغم من عدم استعدادها الكافى، ثم التفت إلى الأميرالاي صبور وقال: «لقد وعدنى الملك عبد الله على لسان الأمير عبد الله أن الجيش العراقى والجيش الأردنى سيقومان بكل عبء المعركة، وأن قواتنا ستقدم على الطريق الساحلى فى اتجاه تل أبيب وعندما يدخل الجيش العربى تل أبيب، فنتقدم إليها ونعاونها على احتلالها»^(٣).

ويوضح ذلك القول من الملك، وقول النقراشى لقائد القوات المصرية يوم ١٠ مايو - الذى سبقت الإشارة إليه - مدى تصور الاثنين لطبيعة وحجم دور القوات المصرية المنتظر فى فلسطين وطبيعة العدو المنتظر مواجهته، بعد أن هون عليهما الأمر كل من الملك عبد الله - الطامع فى فلسطين - والأمين العام لجامعة الدول العربية، الذى وعد الأخير بها بعد تحريرها^(٤). ومن هنا جاءت منطقية زجهما بالقوات المصرية فى فلسطين، رغم علم كل منهما

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير) حافظة رقم ٥، مذكرة عن الصلة المصرية فى فلسطين (١٤ نوبت ١٩٤٧ - ١٥ نوفمبر ١٩٤٨)، مسلسل ٩٠.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٦٦.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان. - أى أن تقدم الجيش المصرى شمال المجدل، كان مرهونا بتقدم الجيش الأردنى إلى تل أبيب، الذى لم يكن وارداً فى فكر القيادة الأردنية منذ البداية.

(٤) الدالى، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٣ - ٣٣٤.

بالقصور في استعدادات تلك القوات. فكل من الملك فاروق ورئيس وزرائه لم يكونا - بالقطع - يسعيان إلى دفع القوات المصرية إلى هزيمة في حرب لم تجهز لها. فالجيش بالنسبة للملك آنذاك، هو أحد الركائز التي تسند عرشه. أما بالنسبة للنقراشي، فهو عدته وسنده في التفاوض على جلاء القوات البريطانية. وتدمير هذا الجيش أو هزيمته في مواجهة القوات اليهودية يسلبه حجتة بقدرة الجيش المصري على ملء فراغ القوات البريطانية - عند جلائها - في الدفاع عن قناة السويس، وهو ما صرح به مرارا منذ عام ١٩٤٧.

أما مانسبه الدكتور هيكل إلى وزير الدفاع - على لسان دسوقي أباطة - في مجلس الوزراء بالنسبة لقدرة الجيش المصري على دخول تل أبيب في خمسة عشر يوما، فالأرجح - إن صدق ذلك القول - أنه قيل نتيجة الجهل بقوة العدو المنتظر مواجهته، وليس ادعاءً بقوة الجيش المصري، التي يعرف وزير الدفاع حقيقة أوضاعه المتدنية آنذاك. وربما جاء ذلك القول طمأنئة للوزراء الذين قد يعارضون تدخل الجيش المصري، بصفته رجل الملك، حيث كان الأخير يرى فعلا دفع الجيش إلى فلسطين. لأن مانسبه الدكتور هيكل إلى وزير الدفاع - لو حُملَ على غير هذا المحمل - لجاء مخالفا لطبيعة شخصية محمد حيدر واستقامته في عرضه الأمور على رؤسائه، وهو ما يؤكد تقريره إلى الملك، الذي سبق الإشارة إليه، عن نتائج تفتيشه على العريش في شهر فبراير ١٩٤٨، فضلا عن محاولته استخدام اللواء الماوي لإنشاء النقراشي بطريقة غير مباشرة - عن دفع الجيش إلى فلسطين قبل استكمال استعداده.

وفي العاشر من مايو، استدعى وزير الدفاع اللواء الماوي إلى القاهرة لإخطاره بقرار التدخل بقوات العريش في فلسطين. ولما علم من الأخير استمرار سوء حالة تلك القوات وافتقارها للتدريب وعدم استعدادها للحرب، قال له: «اسمع ياماوي... دولة النقراشي باشا سوف يحضر اجتماع برئاسة الجيش الآن فتعال معي وقل له هذا الكلام...»^(١).

وليس هذا تصرف وزير يخدع رئيسه أو زملاءه. وقد بينَّ اللواء الماوي عدم استعداد قواته للنقراشي، إلا أن الأخير تصور أن الماوي خائف من الحرب فحاول طمأنئته بأن المسألة ستسوى سياسيا بسرعة، نتيجة لتدخل الأمم المتحدة وأن الاشتباكات لن تخرج في حقيقتها عن مظاهرة سياسية وليست عملا حربيًا^(٢). وهكذا انزلت مصر إلى حرب لم تخطط لها أو

(١) البدر، الحرب في أرض السلام، ص ٤٦.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

تعد لها عدتها، نتيجة تصور قاصر من ملكيها وحكومتها لطبيعية الصراع الذى ينتظرها، وفهم خاطئ لسياسات الدول العظمى، وأهدافها، وإضاعة شهور عديدة منذ قرار التقسيم، كانت كافية لإعداد قواتها المسلحة وتسليحها^(١)، لو وضحت رؤية حكومتها وأصدرت توجيهات مبكرة لقيادتها العسكرية واعتمدت مطالبها العسكرية والمالية، تحسباً للصراع المنتظر والموقف الذى وجدت نفسها فيه فى النهاية، بدلاً من تعليق آمال كاذبة على قدرة بريطانيا على كبح جماح المنظمات الصهيونية ومقدرة الأمم المتحدة على التوصل إلى حل سلمى عادل للقضية الفلسطينية.

والذى يثير السخرية أن الحكومة البريطانية كانت أنرى بالطريق الذى ستتسلكه الحكومة المصرية حتى قبل أن تنزلق الأخيرة على ذلك الطريق. ففي الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية لاتزال تعارض التدخل العسكرى بالجيش العربى، كانت الخارجية البريطانية على ثقة تامة من التحول المصرى إلى التدخل العسكرى فى نهاية الأمر، عندما يتأكد لها فشل الحل السياسى^(٢). وكان هذا التقدير من الخارجية البريطانية - كما رأينا فى سياق هذا الفصل - أحد العوامل وراء تأجيل تزويد مصر بالطائرات النفاثة قبل أن ينجلي الموقف فى فلسطين.

أما اتجاه مصر فى ربيع عام ١٩٤٨ إلى الولايات المتحدة للبحث عن مصدر بديل لتسليح القوة الجوية المصرية، فقد كان أشبه بالمستجير من الرمضاء بالنار. فما كانت الولايات المتحدة، وهى التى عملت كل ما فى وسعها ومارست شتى الضغوط لإنشاء الدولة اليهودية فى فلسطين، أن تسلمح دولة عربية تسعى إلى وأد تلك الدولة فى مهدها.

وعندما حسمت الحكومة المصرية أمرها من التدخل العسكرى فى نهاية الأمر، وبدأت تسلك الطريق إلى حشد طاقاتها وتسليح قواتها، كانت الوكالة اليهودية - على الجانب الآخر - قد سبقتها على ذلك الطريق بشهور عديدة حاسمة. وكانت النتيجة، أنه عندما بدأت المرحلة الثانية من الحرب (أولى مراحل الحرب المعلنة) فى ١٥ مايو، بدأت القوة الجوية الإسرائيلية الوليدة تجنى ثمار غرس ساستها، بينما كان على القوة الجوية المصرية - الأقدم عمراً - أن تستهلك رصيدها المتواضعة فى حرص وحذر، انتظاراً لنتائج جهود جادة من أجل تدعيمها، كانت بالكاد قد بدأت.

(١) كان أمام الحكومة ستة أشهر كانت كافية لإعداد القوات المسلحة وتسليحها من المصادر الأوروبية والمحلية.

(٢) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١١٠.

أثر السياسة المصرية خلال المرحلة الأولى للحرب على تطور القوة الجوية:

التسلح:

كانت محصلة السياسة السابقة، أنه كان على القوة الجوية أن تدخل تلك الحرب برصيدها المتواضع من الطائرات القديمة المتهالكة التي كانت تفتقر إلى قطع الغيار منذ عام ١٩٤٥، وتوقف أغلبها عن الطيران. ومن جملة طائرات القتال والنقل التي كانت بالسلح الجوي الملكي في مايو ١٩٤٨، كما يوضحها الجدول رقم (٢) ^(١)، كان أقصى ما استطاعت إدارة السلاح الجوي حشده هو ١٩ طائرة ^(٢)، أي أقل بثلاث طائرات عما تقرر حشده من أجل العمليات في فلسطين طبقا لتعليمات العمليات رقم (٧).

جدول رقم (٢)

ملاحظات	ما يمكن إعداده حتى ١٥ مايو		القوة	طرازات الطائرات
	بالملاحة	بالعريش		
٨ أجهزة بالمدافع والقنايل، ٤ بالمدافع فقط. جارى تجهيزها.	٥	١٢	٢٠	سبيتيفر طراز ٩
مجهزتان للاستطلاع الصور.		٢	٨	سبيتيفر طراز ٥
جارى تجهيز أربع كشافات، نقل ومواصلات وخدمة القاعدة.			٢	لايسندر
خرجت من الخدمة كمقاتلة وتعمل فى الرصد الجوى.		١٤	٨	داكوتا
مجهزتان لتدريب الملاحين			٤	دف
			٤	هاريكين
			٢	أنسن
	٥	١٤	٤٨	المجموع

(١) وزارة الدفاع، هيئة البحث، ويتفق حرب ١٩٤٨، ملف ١٢٨، يوميات قوة وصلاحيات الطائرات.

(٢) وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج ١، ص ٦٢.

وتسجل وثائق وزارة الدفاع أن موقف مخزون القنابل بالسلح الجوى لم يطراً عليه أى إضافة منذ عام ١٩٤٥، وباستثناء ذخيرة التدريب كان ذلك المخزون كما يلى^(١).

٢٥	قنبلة	زنة	٢٥٠	رطل
١٠٠٠	قنبلة	زنة	١٢٠	رطل
٧٧	قنبلة	زنة	١١٢	رطل
٢,٣٩٤	قنبلة	زنة	٢٠	رطل
٣٣٥	قنبلة	زنة	٥	رطل حريق
٣٦٨	قنبلة			دخان

القوة البشرية :

لم يكن موقف القوى البشرية فى السلح الجوى المصرى منذ بداية الحرب المعلقة بأفضل من موقف التسليح فيه، فمن ناحية العدد، لم يطراً أى زيادة تذكر على ضباط ذلك السلح منذ عام ١٩٤٧ بل نقص عددهم بمقدار أربعة ضباط عما كانوا عليه فى ديسمبر ١٩٤٧. أما باقي الأفراد فكل ما زاد عليهم خلال الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٤٨، هو ١٠٣ فرد، أغلبهم من الجنود النظاميين وقلة من الفنيين.

والجدول التالى يوضح التطور فى القوة البشرية ما بين ديسمبر ١٩٤٧ ومايو ١٩٤٨ عشية أولى مراحل الحرب المعلقة^(٢):

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ١ - ٢٢ / س ج، التقرير الشهرية لسلح الطيران.

(٢) المنطق العربى، ملف ١٠٠٣ ترقيم حديث، بوميات وزارة الدفاع — شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٢.

جدول رقم (٣)

القوة الموجودة فعلا		المرتب الكامل للقيادة والوحدات الموجودة		الشهر والسنة
جنود	ضباط	جنود	ضباط	
٢٨٨٤	٢٠٧	٢١٣٩	٢٩٠	ديسمبر ١٩٤٧
٢٨٧٣	٢٠٧	٢١٣٩	٢٩٠	يناير ١٩٤٨
٢٨٨١	٢١٥	٢١٣٩	٢٩٠	فبراير ١٩٤٨
٢٨٥٣	٢١٤	٢١٣٩	٢٩٠	مارس ١٩٤٨
٢٨٦٢	٢٠٣	٢١٣٩	٢٩٠	أبريل ١٩٤٨
٢٩٨٧	٢٠٣	٢١٣٩	٢٩٠	مايو ١٩٤٨

كان الطيارون يمثلون ٦٧٪ من جملة الضباط. وطبقاً لتقارير السلاح الجوي المقدمة إلى وزارة الدفاع كان موقف الضباط الطيارين في خريف عام ١٩٤٧، والذين لم تطرأ عليهم أى زيادة بل تناقصوا عام ١٩٤٨ كما يلي^(١):

- ١ قائد فرقة جوية (عميد طيار) (نائب مدير السلاح الجوي).
- ٥ قائد لواء جوى (عقيد طيار) (مدير أفرع بإدارة السلاح الجوي).
- ٩ قائد جناح (مقدم طيار) (قادة المحطات «القواعد» الجوية ورؤساء أفرع).
- ٢٥ قائد أسراب (رائد طيار) (منهم حوالي ١٩ كقادة للمنشآت التعليمية وضباط أركان).
- ٤٦ قائد سرب (نقيب طيار) (منهم حوالي ٢٠ كضباط أركان ومعلمين).
- ٥٠ طيار أول (ملازم أول طيار) (تم تخريجهم من مدرسة الطيران عام ١٩٤٥).

ومن هذا البيان المسجل بوثائق وزارة الدفاع نرى أن إجمالي قوة طياري السلاح الجوي لم تكن تزيد آنذاك عن ١٣٦ طياراً، كان ٤٠٪ منهم تقريباً يعملون فى أعمال القيادة والأركان

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢ ملف ٢٢-١/ س ج، تقارير شهرية عن سلاح الطيران.

والتدريب بإدارة السلاح والمحطات الجوية والمنشآت التعليمية، فضلا عن قيادة القوة الجوية التكتيكية التي شكلت لتقود الوحدات الجوية التي خُصصت للعمليات في فلسطين. وبذا يتبقى لخدمة الأسراب حوالي ٨٢ طياراً، منها ٤٢ طياراً لأسراب القتال الأولى والثانية والسادسة، و٤٠ طياراً (٢٠ طاقم) لأسراب النقل الثالثة والرابعة.

وكان حوالي ٦٠٪ من طياري هذه الأسراب من رتبة الطيار أول الذين تخرجوا من مدرسة الطيران بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ولم يكتسبوا خبراتها القتالية، كما عانت الحالة الفنية للطائرات تدريبهم في الأسراب بشكل ملائم بعد تخرجهم، نتيجة لتحديد ساعات الطيران (حوالي ٤ ساعات في الشهر) بسبب العجز في قطع غيار الطائرات. أما القدامى منهم والذين لم يزد عددهم عن ٣٢ طياراً في أسراب القتال والنقل، فقد وقع على عاتقهم عبء المجهود الجوي في تلك الحرب، وخاصة في فترتي القتال الأولى والثانية.

أما باقي الضباط المحدثين في الجدول السابق (خلال شهر مايو)، فقد كانوا من الفنيين والإداريين، المختصين بأعمال الصيانة والإصلاح والمخازن والتدريب العسكري للجنود وبعض الخدمات الأرضية الأخرى.

ولما كان عدد الفنيين من الرتب الأخرى في السلاح الجوي قد وصل إلى ٧١٧ فرد في أغسطس ١٩٤٧، بينما بلغ عدد ضباط الصف والجنود النظاميين ١٥٦٨^(١)، فإن قوة السلاح الجوي من الأفراد قد زادت بمقدار ٧٠٢ فرد خلال الأربعة أشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧، والخمسة الأولى من عام ١٩٤٨. ولما كان ذلك أكثر من طاقة المدارس الفنية في تلك المدة والتي لا تزيد عن ١٥٠ فرد فإنه يبدو أن أغلب هذه الزيادة من الصف والجنود النظاميين وطلبة المدارس الفنية الذين لم يكونوا قد تم تخرجهم بعد. ومن ثم، فيمكن القول أنه كان لدى السلاح الجوي عشية ١٥ مايو ١٩٤٨، ٨٦٧ من الصف والجنود والفنيين العاملين في الخدمة.

تشكيل القوة الجوية وتجهيز مسرح العمليات من الوجهة الجوية:

لم تطرأ أي زيادة على أسراب السلاح الجوي الخمسة السابق الإشارة إليها والتي كانت تتكون من أسراب القتال الأولى والثانية والسادسة فضلا عن أسراب النقل والمواصلات الثالثة

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

والرابعة حتى بداية الحرب المعلنة في ١٥ مايو، ولم يكن السرب الخامس له وجود حتى ذلك التاريخ.

أما مدرسة تدريب الطيران، فقد كانت مشكلة من أسراب التدريب الثلاثة، السابق الإشارة إليها في سياق هذا البحث. ولم يكن أي منها تصلح أو جهزت للعمليات، فضلاً عن مشاكل الصيانة والتشغيل، والتي كانت متفاقمة أكثر من الطائرات الأخرى.

وكان المتيسر من الطائرات في تلك الأسراب آنذاك لا يزيد عن ٨-١٠ طائرة في كل من أسراب القتال، ٦-٨ طائرة في أسراب النقل والمواصلات. أما قوة الطيران، فقد رأينا أنها كانت حوالي ١٤ طياراً في كل من أسراب القتال، ١٠ طاقم في كل من سربي النقل. أي أن نسبة استكمال الطائرات في الأسراب كانت ٥٠-٦٢٪ بالنسبة لأسراب القتال، ٥٠-٦٧٪ بالنسبة لأسراب النقل والمواصلات، بينما كانت نسبة استكمال الطيران تصل إلى ٧٨٪ من المرتب بالنسبة لأسراب القتال، ٧١٪ بالنسبة لأسراب النقل والمواصلات^(١).

أما تجهيز مسرح العمليات فلم يزد عن بعض الإنشاءات الخفيفة بمطار العريش بدأ تجهيزها بعد احتلال المطار برف طائرات سبيتكير وتفتيش وزير الدفاع في شهر فبراير ١٩٤٨. كما أنشئ مركز قيادة ميداني بسيط كمقر لقائد القوة الجوية التكتيكية بالعريش مع قيادة القوات المصرية هناك، لم يكن مزوداً بأي مواصلات إشارية أكثر من خطين من التليفونات، أحدهما متصل بقائد القوات المصرية بالجبهة، والآخر متصل بمطار العريش. أما اتصال ذلك المقر بإدارة السلاح الجوي في القاهرة فكان يتم من خلال التحويلة الخطية لقيادة القوات المصرية بالعريش بالإضافة إلى جهاز لاسلكي خاص بها.

أما المطارات فكان متوفراً للسلاح الجوي آنذاك ثلاث محطات (قواعد) جوية هي أمانة وحلوان بمنطقة القاهرة، والنخيلة بالأسكندرية، فضلاً عن المطار الميداني الوحيد بالعريش. وبالنسبة لطائرات القتال، كان مطار العريش هو المطار الوحيد، الذي يوفر لهذه الطائرات مدى عمل ملائم داخل فلسطين (حتى مدينة تل أبيب تقريباً). أما أسراب النقل التي كان يجري تجهيز بعض طائراتها لتقذف القنابل، فكان يمكنها أن تعمل من مركزها في محطة أمانة في

(١) كان مرتب الأسراب ١٢ طائرة خط أول، ٤ خط ثان، ١٨ طياراً لأسراب القتال، ٩ طائرة خط أول، ٣ خط ثان، ١٤ طاقم لأسراب النقل والمواصلات.

القاهرة. وهكذا جاء تمركز الطائرات التي أمكن تجهيزها للعمليات عشية ١٥ مايو كما يلي^(١):

١٢ طائرة سبيتير طراز ٩ (٤ مقاتلة، ٨ مقاتلة قاذفة) بمطار العريش.

٢ طائرة لايسنر (مجهزة للاستطلاع الجوي) بمطار العريش.

٥ طائرة داكوتا (جاري تجهيز أربع منها لقذف القاذف) بمطار ألماتة.

أما القوى الجوية للدول العربية الأخرى التي قررت دفع قواتها إلى فلسطين، فكان كل ما استطاعت توفيره لتلك الحرب هو:

سوريا: ١٠ طائرات تدريب متقدم من طراز هارفارد (كمقاتلة قاذفة).

العراق: سرب (٦ طائرات) أنسن مجهزة للمعاونة الجوية ورف (٣ طائرات) جلايتور عتيقة (يبدو أنها كانت لأغراض الاستطلاع الجوي).

أما كل من شرق الأردن ولبنان فلم يكن لدى أي منهما قوة جوية أصلا.

وهكذا بدأت أولى جولات الصراع في المنطقة، والقوة الجوية الإسرائيلية ترى مع كل يوم يمر، إضافة جديدة إلى قواتها وتعويضا عن خسائرها، بينما على الجانب الآخر، كانت القوة المصرية تستنفذ رصيد قوتها المتهاكة مع كل طلعة تقوم بها، وكل قنبلة تلقىها على أهدافها. وعندما تفجرت الحرب المعلنه في الخامس عشر من مايو، كان التنقي بنتائج جهود الحكومة المصرية لدعم قواتها المسلحة - والتي كانت في التوقد بدأت - يعتبر رجما بالقيط. وعندما بدأت تلك الجهود تؤتي ثمارها، كان ذلك متأخرا عن مواعده، بعد أن تخلف رفاق الطريق، وتوقف كل في مكانه، بل وتراجع البعض، إما بالخديعة أو لقصور الإمكانيات عن الغايات.

أما كيف دار الصراع في تلك الحرب، وتحوات فيها موازين القوى حتى ضاع الجزء الأكبر من فلسطين، فهذا ما سيتناوله الفصلان التاليان من هذا البحث.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣، ملف ١-٣٦/ص ج/٢١، تقرير القانسمقام حافظ بكري من دمشق، ١١ مايو ١٩٤٨.

وزارة العربية، الصليات العربية بالمسطن عام ١٩٤٨، ج ١، ص ٤٧.

الفصل الخامس

المرحلة الثانية من الحرب

(بداية الحرب المعلنة)

من قيام النولة اليهودية حتى بداية الهدنة الثانية

(١٥ مايو ١٩٤٨ - ١٨ يوليو ١٩٤٨)

أولاً: تطورات الموقف السياسي والعسكري خلال المرحلة الثانية.

١ - فترة القتال الأولى (١٥ مايو - ١١ يونيو ١٩٤٨).

٢ - فترة الهدنة الأولى (١١ يونيو - ٧ يوليو ١٩٤٨)

٣ - فترة القتال الثانية (٨ يوليو - ١٨ يوليو ١٩٤٨)

ثانياً: أثر السياسة المصرية علي تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثانية:

١- دعم تسليح القوة الجوية المصرية.

٢- تدعيم القوى البشرية للسلاح الجوي المصري.

٣- إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية المصرية.

ثالثاً: أثر السياسة الإسرائيلية علي تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثانية.

١- دعم تسليح القوة الجوية الإسرائيلية.

٢- تدعيم القوة البشرية للسلاح الجوي الإسرائيلي.

٣- إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية الإسرائيلية.

رابعاً: انعكاس السياسة المصرية والإسرائيلية علي استخدام القوة الجوية للطرفين:

١- استخدام القوة الجوية المصرية.

٢- استخدام القوة الجوية الإسرائيلية.

الفصل الخامس

المرحلة الثانية من الحرب

(بداية الحرب المعلنة)

من قيام الدولة اليهودية حتى بداية الهدنة الثانية

(١٥ مايو ١٩٤٨ - ١٨ يوليو ١٩٤٨)

أولاً: تطور الموقف السياسي والعسكري خلال المرحلة الثانية من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو):

١ - فترة القتال الأولى (١٥ مايو - ١١ يونيو):

على أثر انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في نهاية الرابع عشر من مايو ١٩٤٨، تقدمت القوات العربية داخل الأراضي الفلسطينية، ابتداءً من فجر الخامس عشر طبقاً للأهداف المحددة لكل منها. وفي البداية اتخذت تلك القوات أوضاع الهجوم على كافة الجبهات. وبدأ أنها تحقق تقدماً معقولاً في عملياتها التعرضية - على الأقل - داخل الأراضي المخصصة للدولة العربية في مشروع التقسيم.

وكان الإسرائيليون يتخذون أوضاع الدفاع، محاولين في استماتة، بناء وتنظيم قواتهم المسلحة تحت وطأة الهجوم العربي على كافة الجبهات، وقد اتخذت القوات الإسرائيلية بصورة عامة، شكل الدفاع مع تركيز الجهود الرئيسية في العمق، حيث وقع على المستعمرات التي سبق انتخابها في مواقع حاكمة مهمة كسر حدة الهجوم المعادي وتهديد أجنابه وخطوط مواصلاته، بينما تاهبت القوات الرئيسية في الخلف للقيام بالهجمات المضادة بعد صد القوات المهاجمة، ثم التحول للهجوم المضاد العام لإيقاع الهزيمة بالقوات المهاجمة. إلا أن الضغط

العربي المستمر على كافة الجبهات لم يسمح للقوات الإسرائيلية خلال فترة القتال الأولى (١٥ مايو - ١١ يونيو) باستعادة زمام المبادرة في تلك الفترة.

وخلال تلك الأيام الحرجة قدمت إسرائيل شكوى إلى مجلس الأمن، ورغم أن التقدم العربي حتى ذلك الوقت، كان في أغلبه داخل الدولة العربية في مشروع التقسيم، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي و«ترجى لى» - سكرتير الأمم المتحدة - أبدوا اتهام إسرائيل بأن العرب قد بدؤوا عدوانا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة. وكانت الصين هي العضو الوحيد في مجلس الأمن الذي أيد العرب بينما اتخذ الآخرون - ومنهم بريطانيا - موقفا وسطا، بقبول وجهة النظر العربية جزئيا.

ولما كانت بريطانيا - كما رأينا من رواية «جلوب» في الفصل السابق - قد وافقت ضمنا على دخول الجيوش العربية القسم العربي من مشروع التقسيم دون تجاوزه، فإنها ساندت مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة في مجلس الأمن لإيقاف القتال، إلا أنها حالت دون إدانة الدول العربية طبقا للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومايستتبع ذلك من نتائج، باستبعاد الفقرة التي كانت تشير إلى ذلك الباب في مشروع القرار الأمريكي قبل إقراره في الثاني والعشرين من مايو ١٩٤٨^(١).

وهكذا جاء قرار مجلس الأمن رقم س / ٧٧٣ خاليا من أى إدانة للدول العربية ومطالبها كل الحكومات والسلطات - دون ما إضرار بحقوق ودعاوى ومواقف الأطراف المعنية - بالامتناع عن أى عمل عسكري عدائي في فلسطين وأن يصدر لهذه الغاية أمر بوقف إطلاق النار يكون ساريا خلال ست وثلاثين ساعة^(٢).

وعندما اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لبحث الموقف في الخامس والعشرين من مايو، فإنها اشترطت لوقف إطلاق النار، أن يقوم مجلس الأمن بحظر هجرة

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٩ - فريد خورى، المشكلة العربية الإسرائيلية، القسم الأول (القاهرة: مركز البحوث والمعلومات، بدون تاريخ) ص ١٢٨.

(٢) حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية، المجلد الثاني (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ص ٤٥٢ - خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٨.

اليهود وجلب الأسلحة والعتاد إلى فلسطين، حتى لا يستفيد اليهود بالهدنة لدعم موقعهم العسكري^(١). ولما كانت تلك الشروط غير مقبولة من الحكومة الإسرائيلية، فلم يؤد قرار مجلس الأمن إلى أى وقف لإطلاق النار، رغم موافقة إسرائيل - التي كانت فى أمس الحاجة للتقاط أنفاسها - على ذلك القرار فور صدوره^(٢).

وقدمت بريطانيا مشروعاً آخر لمجلس الأمن يدعو الفريقين إلى وقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع لإعطاء الكونت «فولك برنادوت» - الوسيط الذى عينته الأمم المتحدة - فرصة البحث عن حل سلمي. وحث «بيغن» الولايات المتحدة على مساندة المشروع البريطانى، فقد كان يأمل فى قبول الطرفين حلاً وسطاً على أساس حدود جديدة تختلف عما جاء فى قرار التقسيم^(٣). وخوفاً من قيام الولايات المتحدة برفع الحظر على تصدير السلاح تحت ضغط المنظمات الصهيونية وعدم قبول العرب بإيقاف القتال، اقترح «بيغن» عدم التسرع فى رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى منطقة القتال^(٤). إذ إن ذلك سيؤدى بالضرورة إلى رفع الحظر البريطانى على تصدير الأسلحة إلى الدول العربية التى ترتبط معها بريطانيا بمعاهدات دفاعية (مصر - العراق - شرق الأردن). الأمر الذى يندز بالتصادم بين سياسة الحليقتين، حيث تكون بريطانيا قد سلحت أهد الجانبين بينما تسلمح الولايات المتحدة الجانب الآخر^(٥).

(١) خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٩.

(٢) نفس المرجع، ص ١٣٠.

(٣) يشير الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - استناداً إلى وثائق الخارجية البريطانية - أن بيغن كان يفكر آنذاك فى عدة بدائل منها، تخلى الدول العربية عن قيام دولة عربية فى فلسطين يضم أراضيها إلى كل من مصر وشرق الأردن، فتأخذ مصر شريط غزة الساحلى بينما تلخذ شرق الأردن القسم الأوسط (الضفة الغربية للأردن) مع تقسيم النقب فيما بينهما، وكان ذلك الحل سيوفر لبريطانيا منطقة واسعة من الأراضي العربية الطيفة التى تسمح بإقامة التسهيلات الاستراتيجية البريطانية، حيث كان يعتقد أن دولة عربية مستقلة فى فلسطين ستكون من الصغر والشعب بحيث لا يمكنها الوقوف على قدميها، وقد تنهار فى مواجهة الضغط والتقليل الصهيونى. - انظر عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٦.

(٤) كانت الولايات المتحدة قد فرضت حظراً على تصدير الأسلحة إلى منطقة القتال قبل بدء الحرب المعلقة، كما حظرت بريطانيا تصدير أى أسلحة إلى الدول العربية وإسرائيل، باستثناء بعض الأسلحة السابق التماقد عليها عام ١٩٤٧ لمصر والأردن والعراق. إلا أن بريطانيا عادت وفرضت حظراً شاملاً على تصدير الأسلحة لتلك الدول تطبيقاً لقرار مجلس الأمن فى التاسع والعشرين من مايو.

(٥) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٥.

وفى التاسع والعشرين من مايو، وافق مجلس الأمن على مشروع القرار البريطانى س/ ٧٩٥ بعد أن عدلته الولايات المتحدة لمواجهة بعض الاعتراضات الإسرائيلية^(١). وكان ذلك القرار يقضى بإيقاف القتال لمدة أربعة أسابيع، مع إيقاف كافة الأعمال الحربية، بحيث لا يؤثر ذلك على حقوق ودعاوى وموقف أى من الطرفين (العرب واليهود)، وألا يتم إدخال أى مقاتلين أو مواد حربية إلى فلسطين أو النول المجاورة. وأوكل ذلك القرار إلى الوسيط الدولى ولجنة الهدنة الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، على أن تبلغ كل الأطراف موافقتها فى أول يونيو. وهدد القرار بتطبيق أحكام الباب السابع من الميثاق إذا رفض أو انتهك ذلك القرار^(٢).

وتحت الضغط البريطانى، والخوف من الإدانة طبقاً للباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومايستتبع ذلك من عقوبات، وافق العرب على قرار مجلس الأمن^(٣)، خاصة وقد سبقهم الإسرائيليون فى الموافقة عليه كما كان الملك عبد الله مُصرّاً على إيقاف القتال^(٤). ويعد بعض التأخير حول تفسير نصوص القرار، وافق الجانبان على أن تبدأ الهدنة فى السادسة صباحاً بتوقيت جرينتش (الثامنة بالتوقيت المحلى) يوم ١١ يونيو^(٥).

(١) خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٠.

(٢) يتعلق الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة بأعمال العدوان والأعمال التى تهدد أو تنتهك السلام. خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٨، ١٢٩.

Moor, John Norton, The Arab - Israeli Conflict: Reading and Documents (Princeton: Princeton University Press, 1977), p.569.

(٣) حاولت بريطانيا إقناع العرب بأن عامل الوقت ليس فى صالحهم بعد أن كانت قواتهم أن تتوقف. فمع مرور الوقت سيتمكن اليهود من زيادة قوتهم وخاصة فى الطيران، وأنهم يدعون للقيام بهجوم مضاد كبير. كما أشار ديفلز إلى أن استمرار القتال سيؤدى إلى تدهور وضعهم العسكرية وخسارتهم لقسط كبير من المساعدة الدولية وسيجعل بريطانيا عاجزة عن بذل مزيد من الجهد لصالحهم. ولما كان العرب قد سيطروا فعلاً على معظم القسم العربى من مشروع التقسيم، ويشكلون ضغطاً على القوات الإسرائيلية وخاصة فى مطلقى القدس والنقب، فى الوقت الذى وصلوا فيه إلى أقصى طاقاتهم آنذاك، فقد رأى بيل أن الوقت ملائم - قبل أن يتبدل ميزان القوى - لقبول كل من الطرفين لتقديم تنازلات سياسية، باعتبار أن ذلك أفضل من مخاطرة حسم النزاع بالقوة المسلحة.

انظر عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٦ - ١٤٩.

(٤) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان - خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٢٢.

٢- فترة الهدنة الأولى (١١ يونيو - ٧ يوليو):

أعد الوسيط الدولي خلال تلك الهدنة أولى مقترحاته لحل القضية الفلسطينية، والتي أُجريت فيها تعديلا على قرار التقسيم يقضى بإلغاء الدولة العربية في ذلك القرار وإقامة تحالف عسكري وسياسي واقتصادي بين الدولة اليهودية ومملكة شرق الأردن، والتي تُضم إليها المنطقة الوسطى من القسم العربي في قرار التقسيم. ولما كان اليهود يسيطرون آنذاك على قسم كبير من الجليل الغربي - المخصص للعرب في قرار التقسيم - بينما يسيطر العرب على معظم النقب - المخصص لليهود - فقد اشتملت مقترحات الوسيط الدولي ضم الجليل الغربي إلى إسرائيل مقابل ضم النقب والقدس إلى مملكة شرق الأردن، على أن يتمتع سكان القدس اليهود بالاستقلال الذاتي في إدارة شئونهم، وأن تصبح حيفا والد منطقتين حرتين^(١).

ورغم أن هذه المقترحات كانت تحظى بموافقة بريطانيا في خطها العام^(٢)، وتحقق للملك عبد الله أطماعه في فلسطين، فقد رفضها العرب الذين أساؤا تقييم انتصاراتهم الأولية، والتحول الذي تم في ميزان القوى لأطراف الصراع خلال فترة الهدنة. كما لم يرغب الملك عبد الله الانفراد بقبول تلك المقترحات في ظل الموقف العربي الراض لها. ولما كانت إسرائيل قد رفضت مقترحات «برنادوت» هي الأخرى، فقد وُثِّتت تلك المقترحات في مهدها^(٣).

وقد حاول «برنادوت» مد فترة الهدنة لإعطاء الفرصة لمزيد من المشاورات من أجل إيجاد حل للمشكلة. فقدم في الخامس من يوليو إلى الطرفين مقترحاته بعد أجل الهدنة وتجريد منطقتي القدس ومصافى البترول في حيفا من السلاح. وفي الوقت الذي قبل الإسرائيليون مد الهدنة لاستكمال استعداداتهم الحربية، فقد رفضها العرب في الثامن من يوليو بعد أن ترددوا في قبولها^(٤).

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٢) يشير الدكتور أحمد عبد الرحيم إلى رضا بريطانيا عن مقترحات برنادوت لأنها تخدم الاتفاق بين إسرائيل وشرق الأردن وتوفر الاتصال بين مصر والمشرق العربي عبر النقب بما يخدم المصالح الغربية النطية. إلا أنها كانت ترى تقسيم النقب بين مصر وشرق الأردن وتحويل القدس.

انظر أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٣) نفس المرجع، ص ١٥٣ - . خالد، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٠.

(٤) خالد، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

وعلى المستوى العسكري، استغل الطرفان تلك الهدنة لالتقاط أنفاسهما وإعادة تنظيم قواتهما وتعزيزها، والحصول على مزيد من الأسلحة والعتاد بالرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة. وقد أجمعت أغلب المصادر الإسرائيلية والعربية والغربية التي تناوأت هذه الحرب، على أن الإسرائيليين استفادوا أكثر من العرب من توقف إطلاق النار. وأنهم استطاعوا تدعيم قواتهم بالقوى البشرية والعتاد والأسلحة بكثير مما نجح العرب فيه. وكان ذلك يتم تحت سمع وبصر مراقبي الأمم المتحدة التي كانت مهمتهم منع الأطراف المحاربة من تغيير حجم قواتها أو الحصول على مزيد من العتاد والأسلحة.

ويفسر «ناداف سافران Nadav Safran» ذلك النجاح الإسرائيلي بأن اليهود كانوا أكثر خبرة وحكمة - منذ مقاومتهم للكتاب الأبيض - في تهريب الرجال والعتاد على مرأى من المراقبين، وأن مهارتهم في هذا الصدد كانت تفوق مهارة العرب. ومن ناحية أخرى كانت لهم أسلحة مكسفة في أوروبا، رجال ينتظرون الفرصة للذهاب إلى فلسطين، وهو مالم يكن متوفراً للعرب^(١). كما نجحت الحكومة الإسرائيلية بزعامة بن جوريون في استغلال فترة الهدنة في إزالة الخلافات السياسية والعسكرية وتوحيد القوات الإسرائيلية تحت قيادة واحدة^(٢). وهو الأمر الذي لم تتجح فيه الحكومات العربية.

٣ - فترة القتال الثانية (٨ - ١٨ يوليو):

عندما استتوتفت العمليات في فترة القتال الثانية (قتال العشرة أيام) كان لبن جوريون الحق في أن يقول، «كانت قواتنا أحسن تدريباً، وأفضل تجهيزاً، وأشد انضباطاً، بل إنها كانت أكثر ثقة بنفسها مما كانت عليه أثناء الشهر الأول من الحرب»^(٣). ومن ثم، رأت القيادة الإسرائيلية أن الوقت قد حان للتحويل إلى الهجوم العام لتحسين الأوضاع الاستراتيجية للدولة، مستغلة رفض العرب لد الهدنة، والذي يصور إسرائيل وكأنها تدافع عن نفسها، ولما كانت القوات

Safran, op. cit., p.31.

(١)

(٢) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصي، ج١، ص ٢٤٢ - ٢٤٥، ٢٧٢ - ٢٧٩.

Herzog, op. cit., p. 75.

نفس المرجع، ج٢، ص ١٤ - ١٦.

(٣) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصي، ج٢، ص ١٦.

الإسرائيلية المتوفرة لاتسمح آنذاك بشن الهجوم على كافة الجبهات، فقد رأى بن جوريون أثناء اجتماعه بالقادة العسكريين في الثامن عشر من يونيو، أن يركز الهجوم الرئيسي عند استئناف القتال على الجبهة الوسطى، التي تشكل أوضاعها آنذاك تهديداً خطيراً للمثلث الاستراتيجي الهام القدس - حيفا - تل أبيب، فضلاً عن اقتراب الحد الأمامي للقوات الأردنية من منطقة تل أبيب بصورة مزعجة^(١).

وخلال هذه الفترة من القتال قامت القوات الإسرائيلية بعدة عمليات هجومية استهدفت الجبهة الأردنية. وباستثناء بلدتي اللد والرملة اللتين سقطتا في يد القوات الإسرائيلية - على أثر إخلاء البلدتين نون قتال بناءً على أوامر الفريق جلوب - فقد ظلت قوات الفليق الأردني صامدة ومحترقة بمدينة القدس القديمة ومنطقة اللطرون الاستراتيجية. وفشلت كافة الجهود الاستراتيجية الإسرائيلية في زحزة القوات الأردنية في هذين القطاعين^(٢).

ولم يكن حظ القوات الإسرائيلية أمام القوات العراقية في منطقة طولكرم والقوات السورية في «مشار هاردين» بأحسن حالاً منها أمام القوات الأردنية ويات هجماتها في تلك المناطق بالفشل مع تكديدها خسائر جسيمة^(٣). أما أنجح هجماتها فكانت في الجليل الأوسط ضد القواقجي العاجز وقواته من المتطوعين^(٤).

أما على الجبهة الجنوبية، فقد استأنفت القوات المصرية عملياتها الهجومية في صباح التاسع من يوليو لتأمين خطوط مواصلاتها وتطهير المستعمرات الإسرائيلية التي خلفتها وراءها في فترة القتال الأولى قرب الطريق الساحلي بين رفح وأسود، ومد الجبهة المصرية شرقاً عبر «الصوافير الشرقية وجوايس وكوكبة والحليقات والبرير»، الأمر الذي يوفر للقوات المصرية في الأمام طريقين تبادليين للإمداد والمناورة العريضة من ناحية وعزل المستعمرات الإسرائيلية في النقب من ناحية أخرى.

(١) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصي، ج ١، ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢) البدر، العرب في أرض السلام، ص ٢٢٥ - ٢٢٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٣١ - ٢٣٤.

(٤) نفس المرجع ص ٢٣٥ - غوري المرجع المشار إليه، ص ١٢٨.

ودفع نجاح القوات المصرية في تحقيق أهدافها بشكل عام، رئاسة الأركان الإسرائيلية إلى شن هجوم مضاد قوى بثلاثة ألوية في الليلة السابقة لسريان الهدنة الثانية (ليلة ١٧/١٨ يوليو) لدق أسفين وسط الجبهة المصرية وفتح الطريق إلى مستعمرات النقب عشية إيقاف القتال. ورغم نجاح القوات الإسرائيلية في احتلال قرية «حتا» وفتح طريق الجواسير - حتا - كراتية. إلا أن اللواء محمد نجيب - قائد اللواء الرابع مشاة - حرم القيادة الإسرائيلية من ثمار هجومها بإصداره الأوامر لقواته باحتلال سلسلة التباب جنوب كراتية، والتي تمتد جنوب عراق سويدان وحتى غرب الفالوجا. وما أن آتمت القوات المصرية احتلال هذه التباب حتى تم غلق الطريق إلى مستعمرات النقب مرة أخرى^(١) (انظر الخريطة رقم ٣).

وفي الوقت الذي كان القتال فيه مستعراً على الجبهات المختلفة في فلسطين خلال تلك الفترة، كان التحرك السياسي في المنطقة وفي داخل الأمم المتحدة لا يقل نشاطاً. ففي السابع من يوليو - وقبل أن يعلن العرب رفضهم مد أجل الهدنة - وجه مجلس الأمن نداءه إلى الطرفين يناشدتهما مد أجل الهدنة للفترة التي يمكن أن تحدد مع الوسيط النرويجي^(٢). وعندما تلقى برنادوت الرفض العربي لمد أجل الهدنة فإنه ناشد الطرفين مرة أخرى - على ضوء نداء مجلس الأمن الجديد - المبادرة بوقف إطلاق النار دون قيد أو شرط لمدة عشرة أيام ابتداءً من العاشر من يوليو. وطبقاً لما أعلنه النقراشي في مجلس الشيوخ، فقد رفضت الدول العربية هذا الطلب نظراً لعدم احترام اليهود للهدنة واستغلالها في تدعيم قدراتهم القتالية^(٣).

وعلى ضوء طلب إسرائيل إدانة العرب كمعتدين وطلب برنادوت اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجديد وقف إطلاق النار في فلسطين، وافق مجلس الأمن في الخامس عشر من يوليو علي مشروع قرار أمريكي، يقضى بلوم العرب لعدم التوصل إلى هدنة، ويأمر بوقف إطلاق النار بصفة دائمة خلال ثلاثة أيام والتهديد باستخدام العقوبات في حالة تجاهل ذلك الأمر. كما كان ذلك القرار يأمر بوقف إطلاق النار في مدينة القدس خلال أربع وعشرين ساعة ونزع سلاح

(١) البدرى، الحرب في أرض السبع، ص ٣٢٢.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٠.

(٣) نفس المرجع (الأول)، ص ٣٦٦.

المرحلة الثانية من الحرب (بداية العرب المعنة)

المدينة، وتخويل الوسيط النولي صلاحية الإشراف على تنفيذ الهدنة، وتحقيق أية ادعاءات خاصة بانتهاكها منذ بدء سريانها في الحادي عشر من يونيو^(١).

إلا أن الأمين العام لجامعة الدول العربية - على ضوء ما أسفر عنه اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في عالية - أرسل خطاباً إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في السادس عشر من يوليو يفند فيه اتهام العرب بالعنوان، ويوضح أن رفضهم لهدنة نابع من نقض اليهود لتلك الهدنة واستغلالهم لها في تدعيم قدراتهم العسكرية. ومع ذلك، فالعرب لم يلقوا الباب أمام الجهود التي يبذلها الوسيط النولي لإيجاد حل سلمي عادل، وأنهم يقلبون وقف إطلاق النار في مدينة القدس التي هاجمها الإسرائيليون صباح التاسع من يوليو نون أي استقزاز من جانب العرب^(٢).

وتحت الضغوط الدولية والتهديد الكامن في قرار مجلس الأمن بتوقيع عقوبات في حالة عدم الامتثال لوقف إطلاق النار، واختلاف العرب في شأن رفض استمرار الهدنة، فإن الدول العربية وافقت في النهاية على وقف إطلاق النار في كافة الجبهات^(٣). من ثم، أرسل الأمين العام إلى الوسيط النولي في الثامن عشر من يوليو يخاطبه بأن الدول العربية قد أصدرت أوامرها لوقف إطلاق النار في فلسطين ابتداءً من الساعة الخامسة من بعد ظهر نفس اليوم (بالتوقيت المحلي).

ويقبل الطرفين لوقف إطلاق النار، انتهت المرحلة الثانية من الحرب وقد حقق الإسرائيليون

(١) نفس المرجع، ص ٢٩٠ - ٢٩١ - خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٣٩ - الدالي، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٢٩١ - خالد، المرجع المشار إليه ٢٢١ - ٢٢٢.

يرجع الدكتور إبراهيم شكيب أن ملجاءه في رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص قبول وقف إطلاق النار في القدس فقط يعود إلى قبول الأردن إيقاف القتال مختلفة بذلك عن باقي الدول العربية. بينما يشير الدكتور فلاح خالد - استناداً إلى ما ذكره عارف العارف في كتابه النكبة - أنه عندما اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في بيروت (عالية) لمناقشة قرار مجلس الأمن بخصوص إيقاف القتال، فإن قرار اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار في كافة الجبهات صدر بالألبية وليس بالإجماع. فقد صوت كل من محمود فهمي النقراشي (مصر) وتوفيق أبو الهدى (شرق الأردن) في جانب إيقاف القتال، بينما كان زماعم الباجه جي (العراق) يرى استئناف القتال لكه ما لبث أن غير رأيه بسبب موقف الأردن. أما جميل مردم (سوريا) ورياض الصلح (لبنان) فكانا في جانب استمرار القتال.

(٣) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٣٩ - شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٧.

انظر بيان النقراشي أمام مجلس الشيوخ في الجلسة السرية لجلس يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨.

بعض المكاسب على الجبهتين الوسطى والشمالية، بينما حقق المصريون أيضاً بعض المكاسب على الجبهة الجنوبية، إلا أنه مامن شك أن دفعة الحرب بدأت تنتقل إلى أيدي الإسرائيليين، بمجرد إيقاف القتال. وهكذا يمكن القول إنه في الوقت الذي شعرت فيه الحكومات العربية بأنها مضطرة إلى الإنذاع لقرار الأمم المتحدة بوقف القتال، فإنها قد خسرت تلك الحرب.

ثانياً: أثر السياسة المصرية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثانية:

١ - دعم تسليم القوة الجوية المصرية:

رأينا في الفصل السابق كيف كانت الحكومة المصرية تحاول تجنب التورط في الحرب الدائرة في فلسطين منذ قرار التقسيم، اكتفاءً بالدعم السياسي والمادى والمعنوى، وعندما تطور القتال في غير صالح الفلسطينيين وضغطت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية من أجل التدخل العسكى، فإنها ظلت مترددة حتى الأيام الأخيرة واتجهت إلى المساهمة بالمتطوعين من خارج القوات المسلحة وداخلها، وأضاعت شهوراً ثمينة في التردد دون توجيه أو إعداد لقواتها المسلحة رغم الإلحاح المستمر لرئاسة الجيش آنذاك.

وعندما حسمت حكومة النكراشى أمرها بالنسبة لتدخل الجيش المصرى في فلسطين، كانت القوة الجوية المصرية - كما رأينا في الفصل السابق - في حالة يرثى لها، سواء من ناحية التسليح أو التدريب، شأنها في ذلك شأن باقى قوات الجيش المصرى، وهو مادعا وزير العربية إلى تحذير مديرى الأسلحة - أثناء اجتماعه بهم في الرابع والعشرين من يوليو ١٩٤٨ - من إفشاء سوء الحالة التى كانت عليها القوات المصرية بقوله: «كلنا يعلم حالة الجيش عند دخوله فلسطين، وهذا سر بيننا يجب ألا يروج به أى فرد لأى شخص كان خارج هذه الجدران، وغير خاف عليكم جميعاً القوات التى بدأنا بها هذا القتال...»^(١).

وقد حاولت الحكومة المصرية تدارك ذلك الموقف، إلا أن إجراءاتها جاءت متاخرة عن

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / ج / ١٢، محضر مؤتمر رئاسة الجيش يوم ٢٤ يوليو ١٩٤٨، مسلسل ٦٠ (٢ ص).

===== المرحلة الثانية من الحرب (بداية الحرب المظنة) =====

نظيرتها في الجانب الإسرائيلي. وكان هناك عدة حلول مقترحة أمام الحكومة المصرية لتدارك ذلك القصور، كان أبرزها ^(١):

- (١) فتح اعتمادات مالية إضافية لتدبير احتياجات السلاح الجوي.
- (٢) الإلحاح على السلطات البريطانية للوفاء بالاحتياجات المطلوبة، خاصة وقد كان هناك عقد سابق بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه منذ سبتمبر ١٩٤٧ لتوريد إمدادات خاصة بالقوات المسلحة لم يتم تنفيذها بواسطة الجانب البريطاني، رغم إيداع الحكومة المصرية لمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه في بنك إنجلترا تحت حساب هذه الاحتياجات.
- (٣) الاتصال القوي بشركات الأسلحة الأوروبية، وإيفاد اللجان علي وجه السرعة بالطائرات للاتفاق مع هذه الشركات على توريد الأسلحة والمعدات، حتى لو أدى ذلك الى التساهل في بعض الاعتبارات، المتعلقة بشروط التعاقد.
- (٤) الاستفادة من مخلفات قوات الحلفاء من الأسلحة والمعدات سواء بمصر أو في الخارج.
- (٥) إرسال مندوبين العسكريين للبحث عن الذخائر وقنابل الطائرات من مخلفات الحلفاء والمحور في الصحراء الغربية.
- (٦) شراء الاحتياجات الصالحة للمجهود الحربي من المصادر المدنية في مصر.
- (٧) استغلال قواعد القانون الدولي في مصادرة العتاد الحربي الذي يمر في الأجواء والمياه المصرية إلى إسرائيل.

ولتنفيذ هذه السياسة، قامت الحكومة المصرية باعتماد مايقارب ٢ مليون - أى أكثر من ضعف ميزانية السلاح الجوي السنوية - لاحتياجات هذا السلاح ^(٢). كما قابل كل من الملك فاروق ورئيس وزرائه السفير البريطاني خلال الأسبوع الثالث من مايو ١٩٤٨، وقدموا له قائمتين متشابهتين لاحتياجات القوات المسلحة من الأسلحة والعتاد. وطلب النقراشي من

(١) بكر، الجيش المصري وحرب فلسطين، ص ٨١ - وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية والبحرية - مكتب الوزير، تقرير عن أعمال لجنة الاحتياجات خلال حملة فلسطين - محمد حسنين هيكل، ملفات السويس (١٤)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦، ص ٨٧.

(٢) المتحف الحربي، ميزانية الدولة المصرية ١٩٥١ - ١٩٥٢، وزارة الدفاع الوطني، مقارنة الاعتمادات السلاح الجوي للملك، ١٩٤٨.

السفير البريطاني أن يتولى الموضوع على جانب السرعة مع الحكومة البريطانية، موضحاً أنه يمكن توريد تلك الاحتياجات من المستودعات البريطانية بالشرق الأوسط.

وطبقاً لما أوردته السفير البريطاني في برقيته إلى وزارة الخارجية البريطانية في التاسع عشر من مايو ١٩٤٨، فقد «استند رئيس الوزراء في طلبه إلى الاعتقاد بأن أي دولة صهيونية من شأنها أن تكون ذات طبيعة شيوعية قوية إن لم يكن طبيعة شيوعية كاملة، وأعرب عن أمله في أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بالتالي، باعتبار مصر والدول العربية الأخرى رائدة في المطالبة بالوقوف ضد رأس الحربة الشيوعية في الشرق الأوسط، وأن تكون على استعداد للتعاون على هذا الأساس»^(١).

وقد ذهب النقاش في إلحاحه على طلب السلاح من بريطانيا إلى القبول بمخاطرة رفع الولايات المتحدة حظر توريد السلاح إلى إسرائيل، فيما لو قامت بريطانيا بتلبية مطالب السلاح المصرية^(٢). فقد كان يرى أن «أي تدفق جديد للأسلحة من أمريكا إلى الصهيونيين بعد رفع الحظر من شأنه أن يستغرق بعض الوقت، وهو راغب في إنهاء المسألة الفلسطينية أولاً»^(٣).

ورغم تزكية السفير البريطاني لمطالب التسليح المصرية. وإعلان وزارة الخارجية البريطانية أنها ستقوم بإمداد شرق الأردن ومصر والعراق بالأسلحة – طبقاً لمعاهداتها مع هذه الدول «مالم تقرر الأمم المتحدة أن هذا العمل غير مشروع»^(٤). إلا أن الحكومة المصرية لم تحظ بذلك التعاون الرسمي البريطاني بالشكل الذي كانت تسعى إليه. فبعد أسبوعين من تدخل الجيوش العربية في فلسطين أعلنت بريطانيا في الأمم المتحدة عن موافقتها على حظر شحنات السلاح إلى الدول المشتركة في الحرب، بل وحثت الولايات المتحدة على عدم رفع ذلك الحظر استجابةً للضغط الإسرائيلي. ومن ثم، أصدرت وزارة الطيران أوامرها في الأول من يونيو

(١) ميكال، ملفات السويس، ص ٦٥٠.

(٢) كانت الولايات المتحدة قد فرضت حظراً على شحنات السلاح إلى الشرق الأوسط قبل بدء الحرب المظنة في فلسطين، وسرعان ما انضمت إليها بريطانيا بعد أسبوعين من تدخل الجيوش العربية في فلسطين. - عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ٩٧،

١٤٥.

(٣) ميكال، ملفات السويس، ص ٦٥٠ - ٦٥١.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٥١.

إلى القيادة الجوية البريطانية في البحر المتوسط والشرق الأوسط بالتحفظ على شحنة بحرية تشمل بعض المعدات وقطع الغيار والنخائر كانت مُرسلة إلى السلاح الجوي المصري^(١).

وكان كل ماحظيت مصر به من تعاون الجانب البريطاني، تم بشكل شخصي وبصفة غير رسمية من بعض العسكريين والمدنيين البريطانيين المسؤولين عن المخلفات البريطانية في مصر والخارج، والذين غلبوا مصالحهم الشخصية على الالتزام الحرفي بتعليمات حكوماتهم. فضلا عن أن الكثيرين من العسكريين البريطانيين في الشرق الأوسط، كانوا يشعرون بالغضب تجاه الإسرائيليين، نتيجة لأعمال الإرهاب والقتل والجلد التي تعرض لها بعض العسكريين البريطانيين في فلسطين على أيدي المنظمات الصهيونية قبل نهاية الانتداب^(٢).

ولتنفيذ السياسة الخاصة بدعم تسليم القوات المسلحة المصرية، أصدر وزير الدفاع الوطني في ١٣ مايو — أى قبل يومين فقط من دخول الجيش المصري فلسطين — قراره رقم ١٢٠ لعام ١٩٤٨، والذي يقضي بإنشاء لجنة احتياجات القوات المسلحة، التي كان لها مطلق التصرف في عقد الصفقات والاستيلاء على الأصناف اللازمة للمجهود الحربي. وقد كُلِّت تلك اللجنة ببحث كافة أمور احتياجات القوات المسلحة، واختيار أنسب الوسائل للحصول على تلك الاحتياجات سواء من الأسواق المحلية أو الخارجية^(٣).

ويوضح تقرير هذه اللجنة عن أعمالها طوال الحرب، المصاعب التي لاقتها أثناء تنفيذها لمهامها، والتي كان أبرزها^(٤):

(١) ضغط عامل الوقت، فقد جاء تشكيل اللجنة عسوية بدء الحرب المعلنة. ومن ثم، كان على اللجنة تدبير الاحتياجات المطلوبة للحرب أثناء العمليات، وليس قبلها كما يقضي التخطيط السليم للحرب.

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٥.

Air 20/ 6906, R975, H.Q.MED.M.E. to the Air Ministry, top secret tel., No.Ox.707, 8.6.1948. - Ibid, Air Ministry to H.Q.MED.M.E., top secret tel., No.HS.83, 9.6.1948.

(ملحق ٢٤، ٢٥)

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، تقرير أعمال لجنة الاحتياجات ص ٦٠، ١١، ١٥.

(٣) نفس المرجع، ص ٢ - ٥.

(٢) الحظر الذي فرض علي تصدير السلاح إلى الدول المتورطة في الحرب وخاصة من جانب بريطانيا والولايات المتحدة. مما دفع اللجنة إلى أعمال التحايل والتهريب لتخطي قرار الحظر.

(٣) محاولات إسرائيل عرقلة نشاط اللجنة، معتمدة في ذلك على المنظمات الصهيونية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

(٤) اختلاف أعيرة الأسلحة والذخائر البريطانية وقطع غيرها المستخدمة في القوات المسلحة المصرية عن مثيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة، دفع اللجنة إلى تصنيع بعض هذه الذخائر في إيطاليا بصفة سرية.

(٥) تشدد بعض الدول في تأييد النولة الصهيونية كالولايات المتحدة وفرنسا وهولندا وبلجيكا، حرم اللجنة من هذه الأسواق، باستثناء بعض الاحتياجات التي حصلت عليها اللجنة عن طريق أطراف أخرى كبطاريات الطائرات وأجهزة اللاسلكي. وقد وجدت اللجنة أن التعامل مع الكتلة الشرقية محفوف بالمخاطر، في ظل التأييد السوفيتي الكبير لقيام الدولة الصهيونية. إلا أنها استغلت عروض الكتلة الشرقية في التأثير على المصادر البريطانية للحصول على الاحتياجات المطلوبة من الأسلحة والذخائر.

أما عن إمداد السلاح الجوي بالطائرات، فيوضح تقرير لجنة الاحتياجات أنه قد بدأت الحملة (في فلسطين) والسلاح الجوي في حالة نقص شديد في جميع الأقسام والأسراب، لاتمكته من الاستمرار في العمليات الحربية التي أوكلت إليه، حيث كانت الطائرات في حاجة كبيرة إلى الإصلاح وينقصها الكثير من قطع الغيار^(١). ونظراً للحظر القائم، فقد وجدت اللجنة أن عليها بذل الجهد للحصول على حاجة السلاح الجوي محليا من الطيران البريطاني والمخلفات الإنجليزية والأمريكية في مصر والخارج.

«ولما كانت شركة كوك قد تعاقدت مع الطيران البريطاني على شراء مخلفاته والفائض من مخازنه لأغراض صناعية، فقد أمكن - بوسائل اللجنة الخاصة وطريق التفاهم الشخصي - الحصول على موافقة المسؤولين بهذه الشركة على وضع مخازنها الملحقة بالطائرات (المطارات) البريطانية تحت تصرف اللجنة. وقد أتاح لنا هذا الاتفاق الحصول على الكثير من قطع الغيار

(١) نفس المرجع، ص ٥٠.

وبعض الطائرات القابلة للإصلاح، سواء من المخلفات أو من الطائرات (المطارات) البريطانية مستفيدين في ذلك بوجود مخازن شركة كوك في نطاقها، وإلى هذه المعاونة يمكن أن نقول إن السلاح قد زادت قوته من ١٥ طائرة إلى ٥١ طائرة مقاتلة من طراز سبيتيفير^(١).

إلا أن هذه الزيادة في قوة المقاتلات والمقاتلات القاذفة من طراز سبيتيفير بدأت تدريجياً قرب نهاية فترة القتال الأولى في الأسبوع الثاني من يونيو خلال فترة الهدنة الثانية. حيث تسجل يوميات طائرات السلاح الجوي الملكي المصري زيادة خمس طائرات «سبيتيفير ٩» في الحادي عشر من يونيو عما كانت عليه في السادس من الشهر نفسه. ثم تزداد سبع طائرات أخرى اعتباراً من الثالث عشر من يوليو خلال فترة القتال الثانية وحتى نهاية تلك المرحلة من الحرب في الثامن عشر من يوليو. كما تزداد طائرات «سبيتيفير ٥» في الثالث عشر من يوليو بمقدار ست طائرات عما كانت عليه في الحادي عشر من يونيو، بالإضافة إلى استعاضة خسائر هذه المرحلة من الحرب^(٢).

ولما كانت الطائرات الكاملة التي أضيفت إلى قوة السلاح الجوي من طراز «سبيتيفير» بنوعية حوالى عشرين طائرة^(٣)، فإن الأرجح أن باقى الزيادة في هذا الطراز (١٦ طائرة) - التى أشار إليها تقرير لجنة الاحتياجات - تعود إلى ماقرته اللجنة من قطع الغيار، التى سمحت بإعادة تشغيل هذا العدد من الطائرات من مخلفات كل من السلاح الجوي والقوات الجوية البريطانية في مصر. إلا أنه حتى نهاية المرحلة الثانية كان هناك عشر طائرات منها لم تجهز بعد^(٤).

أما قاذفات القنابل فقد تعاقبت لجنة الاحتياجات على شراء تسع طائرات «سترنج Sterling» ذات الأربعة محركات من مخلفات الحرب في أوروبا. إلا أنه لم يصل منها سوى طائرة واحدة حتى الرابع والعشرين من يوليو ١٩٤٨^(٥).

(١) نفس المرجع، ص ٥ - ٦.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ٤٨، ملف ١٢٨، يوميات الطائرات من ٦ يونيو إلى ١٨ يوليو ١٩٤٨.

(٣) بكر، الجيش المصري وحرب فلسطين، ص ٩٦.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٣٦ / ص ج / ١٢ مقترحات، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ٢٤ يوليو ١٩٤٨، ص ٤.

(٥) نفس المرجع، ص ٧.

وبينما نجحت جهود اللجنة في تزويد السلاح الجوي بأربع طائرات نقل من طراز داكوتا عن طريق أوامر الاستيلاء داخل القطر، بالإضافة إلى ست طائرات كومانو من المخلّفات الأمريكية في مطار «باينفيلد» (مطار القاهرة الدولي الآن)، إلا أنه حتى الرابع والعشرين من يوليو لم يكن تم تجهيز أكثر من أربع طائرات «داكوتا» لقذف القنابل وطائرتين «كومانو» لأعمال النقل^(١).

وتوضح يوميات قوة الطائرات للسلاح الجوي أن متوسط قوة المقاتلات والمقاتلات القاذفة المصرية التي كانت مخصصة لمسرح عمليات فلسطين لم تكن تزيد عن اثنتي عشرة طائرة خلال شهر مايو ١٩٤٨، وست عشرة طائرة في شهر يونيو، وخمس وعشرين طائرة خلال شهر يوليو^(٢). وباستثناء طائرة واحدة من طراز «فيوري» - Fury - يحتمل أن تكون عراقية - وطائرتين من طراز لايسندر، كانت باقى قوة المقاتلات القاذفة في الجبهة من طراز سيبتيفر.

أما متوسط عدد طائرات النقل من طراز «داكوتا» التي جُهزت للعمل كقاذفات فلم تزد عن ثلاث طائرات طوال المرحلة الثانية من الحرب، بينما بلغ متوسط عدد الطائرات المخصصة لهمام النقل طوال هذه المرحلة حوالي عشر طائرات تشمل (٤ - ٥ داكوتا و ٤ دك و ٢ كومانو)^(٣).

ويوضح الجدول رقم (٤) التغييرات التي طرأت على القوة القتالية لطائرات السلاح الجوي خلال المرحلة الثانية من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو).

أما عن الذخائر، فإن تقرير لجنة الاحتياجات يوضح أن مخازن الذخيرة والقنابل بالسلاح الجوي كانت تعاني نقصاً شديداً، وقد «وُلّقت اللجنة في العثور على كميات كبيرة من القنابل مختلفة الأنواع من الصحراء الغربية، كانت مخزنة بواسطة القوات المحاربة في الحرب الماضية (الحرب العالمية الثانية).

(١) نفس المرجع، ص ٦ - ٧.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٢٨، يوميات طائرات السلاح الجوي، ١٥ مايو - ١٨ يوليو.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

المرحلة الثانية من الحرب (بداية الحرب المغلقة)

وقد استكملت اللجنة هذه القنابل بواسطة التشغيل الصناعي وصارت صالحة^(١)، وطبقاً لتقرير لجنة الاحتياجات فقد «سُلمت إلى السلاح الجوي حوالى ٨٠٠ طن من القنابل الثقيلة والمتوسطة والحارقة» إنجليزية وألمانية وإيطالية» وبلغ عددها ١٧٢٦٧ قنبلة مختلفة^(٢).

جدول رقم (٤)^(٣)

طراز الطائرات	القوة في ١٥ مايو	القوة في ١١ يونيو	القوة في ٧ يوليو	القوة في ١٨ يوليو	ملاحظات
سبيتفير ٩	٢٠	١٨	١٦	٢٤	مقاتلات ومقاتلات قاذفة
سبيتفير ٥	٨	٩	١٤	١٤	مقاتلات ومقاتلات قاذفه
لايسنر	٢	٢	٢	٢	استطلاع
هاريكين	٤	٣	٥	٥	مقاتلات/ رصد الطقس
داكوتا	٨	٧	٤	٩	نقل/ قاذفات
دف	٤	٤	٥	٥	نقل
أنسون	٢	—	—	—	نقل وتدريب
كوماندر	—	٢	٣	٦	نقل
فيورى	—	١	١	١	مقاتلات قاذفة
المجموع	٤٨	٤٦	٥٠	٦٦	كان متوسط نسبة الصلاحية حوالى ٦٠٪

٣ - تدعيم القوة البشرية للسلاح الجوي المصري:

توضح جداول القوة الشهرية للقوات المسلحة المصرية خلال المرحلة الثانية من الحرب (١٥)

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، تقرير لجنة الاحتياجات من ١٥.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان. تمثل الأرقام المشار إليها جملة ماسلمته اللجنة إلى السلاح الجوي خلال المرحلتين الثانية والثالثة من الحرب حتى هيئة رئيس.

(٣) نفس المرجع، يوميات الطائرات في ١٥ مايو، ١١ يونيو، ٧ يوليو، ١٨ يوليو.

مايو - ١٨ يوليو) أن القوة البشرية السلاح الجوي المصرى تناقصت بدلا من أن تتزايد نتيجة لإتمام التعبئة الحرب. فبينما كانت تلك القوة ٢٠٣ ضابط و ٢٩٨٧ من ضباط الصف والجنود خلال شهر مايو فإنها تناقصت بمقدار ثلاثة ضباط وخمسة جنود فى شهر يونيو. إلا أنه فى شهر يوليوبقى عدد الضباط دون زيادة أو نقصان بينما زاد عدد ضباط الصف والجنود حتى وصلوا إلى ٣٥١٦ فرد^(١).

أما عدد طيارى السلاح الجوى ضمن القوة البشرية السابقة فلم يطرأ عليه أي زيادة خلال المرحلة الثانية من الحرب، بل تناقص العدد بقدر خسائر هذه المرحلة (٥ قتلى وثلاثة جرحى)^(٢).

٣ - إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية المصرية:

يوضح تقدير الموقف الذى أجرته رئاسة الجيش خلال شهر يوليو، أن القوة القتالية للسلاح الجوى - إذا استبعدنا طائرات التدريب غير المسلحة بمدرسة تدريب الطيران - كانت تتكون من أربعة أسراب كما يلى^(٣):

(١) ٢ سرب مقاتل من طراز سبيتفير، قوة كل منها ١٦ طائرة (١٢ طائرة قوة عاملة ، ٤ طائرات احتياطية).

(٢) سرب مواصلات مختلط، مكون ١٢ طائرة من طرازى داكوتا وكوماندى، منها ثلاث طائرات داكوتا مجهزة لقذف القنابل.

(٣) سرب مواصلات خفيفة، مكون من خمس طائرات دلف وطائرة بيتش كرافت.

ويبدو أن دمج أسراب القتال الثلاثة - التى كانت موجودة قبل بدء الحرب - فى سربين خلال المرحلة الثانية، يرجع إلى الرغبة فى استكمال قوة هذه الأسراب بعد تدعيم طائراتها كما رأينا فضلا عن الخسائر التى لحقتها والتى ستعرض لها فى حينها.

(١) شكيب، المرجع إليه، ص ٢٦٦، ١٥٢.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير عن عمليات القوة الجوية التكتيكية بـ فلسطين، ١٥ مايو - ١٨ يوليو ١٩٤٨، ملحق ١، مسلسل ٢٢.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير) وحافطة رقم ٢، ملف ٢٦ - ١ / ص ج / ٢٢ (اليوان العام)، ج ١.

المرحلة الثانية من الحرب (بداية الحرب المفتة)

وطبقا لما جاء فى وثائق حرب فلسطين ومراجع وزارة الدفاع المصرية عن تلك الحرب، فإنه يمكن أن نستخلص أن القوة الجوية المصرية - خلال تلك الحرب - شكلت فى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلى:

(١) القوة الجوية التكتيكية، وتشمل عناصر المقاتلات والمقاتلات القاذفة والاستطلاع المتمركزة فى العريش، ويقودها قائد القوة الجوية التكتيكية الذى يعمل فى تعاون وثيق مع قائد القوات المصرية فى فلسطين.

(٢) القوة الجوية الاستراتيجية، وتشمل عناصر النقل المجهزة كقاذفات وطائرات الاستطلاع المتمركزة فى القاهرة، وتسيطر عليها إدارة العمليات الجوية من القاهرة، وتعمل هذه القوة بالتعاون مع القوة الجوية التكتيكية فى الجبهة.

(٣) الاحتياطى، ويمثل باقى القوة القتالية من طائرات النقل والمواصلات، فضلاً عن المقاتلات المتمركزة فى القاهرة لأغراض الدفاع الجوى والتدريب على القتال، والرصد الجوى للطقس.

ويوضح الجدول التالى عدد وطراز ومهام وتمركز طائرات القوة الجوية المصرية طبقاً لتشكيلها السابق خلال المرحلة الثانية من الحرب.

جدول رقم (٥)^(١)

المهام والطراز		العريش (عمليات)		ألمظنة (عمليات - تدريب)		حلوان (تدريب)		الإجمالي	
		العدد والتاريخ		العدد والتاريخ		العدد والتاريخ			
		١٥ مايو	١٨ يواير	١٥ مايو	١٨ يواير	١٥ مايو	١٨ يواير	١٥ مايو	١٨ يواير
المقاتلات:		٤		٣	-	٤	-	١١	-
سيفيتير ٩		-	٢	-	٤	-	٢	-	٥
سيفيتير ٥		-	-	٤		-	-	٤	٤
هاريكين									
المقاتلات القاذفة:		٨	١٤	-	٧	١	٣	٩	٢٤
سيفيتير ٩		-	٩	٨	-	-	-	٨	٩
سيفيتير ٥		-	١	-	-	-	-	-	١
فيوري									
الاستطلاع:		٢	٢	-	-	-	-	٢	٢
لايسندر									
نقل مجهزه									
كثافات:		-	١	٤	٢	-	-	٤	٣
داكوتا		-	-	-	٢	-	-	-	٢
كوماندر		-	-	-	١	-	-	-	٢
بيتشن كرافت									
نقل ومواصلات:		-	-	٤	٥	-	-	٤	٥
داكوتا		-	-	-	٤	-	-	-	٤
كوماندر		-	-	٤	٥	-	-	٤	٥
دف		-	-	٢	٢	-	-	٢	-
أنسن									
الإجمالي		١٤	٣٠	٢٩	٣٠	٥	٦	٤٨	٦٦

ملاحظات:

(١) كان متوسط نسبة الصلاحية خلال المرحلة الثانية حوالي ٦٠٪ من إجمالي الطائرات.

(٢) كان هناك حوالي ٢٥٪ من هذه الطائرات بورش ألمظنة تحت الإصلاح والتجهيز أغلب الوقت.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٢٨، يرميات طائرات السلاح الجوي، الفترة من ١٥ مايو حتى ١٨ يوليو ١٩٤٨.

من الجنول السابق، نرى أن تركز القوة الجوية طوال المرحلة الثانية من الحرب كان موزعاً على ثلاثة مطارات، هي الماطة وطلوان ثم العريش. إلا أن الأخير، كان هو المطار الوحيد الذى يسمح مكانه باستخدام المقاتلات والمقاتلات القاذفة فى اتجاه فلسطين، نتيجة لقصر مدى هذه الأنواع مقارنة بطائرات النقل والقاذفات. ومن ثم، تركزت فيه طائرات القوة الجوية التكتيكية دون أن يتوفر لها أى. مطارات تبادلية أخرى فى سيناء، وهو ما كان يمثل نقطة ضعف قاتلة فى تجهيز مسرح العمليات فى الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى، أدت الى فقد السيطرة الجوية المصرية فى المرحلة الأخيرة من الحرب.

ثالثاً: أثر السياسة الإسرائيلية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثانية:

١ - دعم تسليم القوة الجوية الإسرائيلية:

فى اليوم التالى لدخول القوات العربية فلسطين (١٦ مايو)، عقدت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة اجتماعها الأول بعد إعلان الدولة. وقدم بن جوريون - رئيس مجلس الوزراء (بصفته وزيراً للدفاع) - تقريراً عن الموقف فى الجبهات المختلفة والجهود المبذولة لتدعيم القوة الجوية بقوله:

«... لنا ثلاثون طائرة فى الخارج، لكن نقلها إلى إسرائيل بالغ الصعوبة، فهى لا تستطيع الطيران، دون توقف من الأماكن الموجودة فيها حالياً. ثم أننا لاضمن ما إذا كان سيُسمح لها بالهبوط والتزود بالوقود على الطريق. والحاجة ماسة لهذه الطائرات، حيث إن المصريين يحاولون قصف المطارات التى نسيطر عليها، ولدينا طائرات صغيرة نستخدمها لإمداد المستعمرات المحاصرة. وقد أبرمنا حتى الآن اتفاقيات فى أوروبا لشراء أسلحة قيمتها ١٩ مليوناً من الدولارات، دفعنا من هذه القيمة بالفعل ١٥ مليوناً من الدولارات. لقد بدأنا الشراء بعد اجتماع اللجنة الصهيونية التنفيذية فى باريس فى شهر أغسطس ١٩٤٦. ونحن الآن فى

حاجة إلى مبالغ كبيرة لتمويل المشتريات. ومن ثم، فإنه من الضروري أن نوفد «جولدا مائير» إلى أمريكا على الفور لجميع الاعتمادات اللازمة»^(١).

وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أثر التفوق الجوي المصرى مع بداية الحرب المعلنة على تدعيم القوة الجوية الإسرائيلية. فطبقا لرواية كاجان، فإن إسرائيل قد تأكد لديها فى الخامس عشر من مايو أنها تواجه خصما قويا من الناحية الجوية «فمصر لديها ٤٠ طائرة مقاتلة وأربع طائرات نقل...»^(٢). ولما كانت المقاتلات والمقاتلات القاذفة والقاذفات بالإضافة إلى الأسلحة الثقيلة التى تم شراؤها لم يصل أغلبها إلى إسرائيل عند بدء الحرب المعلنة، فقد كان مصير الدولة اليهودية يتوقف على وصول تلك الأسلحة والطائرات فى الوقت المناسب. وقد سأل «بن جوريون» رئيس عملياته «إيجال يادين» فى السابع عشر من مايو «عما إذا كان فى استطاعتنا أن نحارب أسبوعين آخرين حتى نوز أسلحة إضافية من الخارج»^(٣). إلا أن يادين كان يشك فى ذلك. كما أن بعض قائده كانوا يشكون فى إمكانية الصمود، «مالم نحصل على مزيد من الطائرات خلال أسبوعين اثنين»^(٤).

ومن ثم، رأى بن جوريون العمل على سرعة وصول الأسلحة والطائرات التى لم يتم شحنها بعد، مع استمرار تدعيم القوة الجوية. وكان يرى أن ذلك التدعيم يتحقق بتطوير القوة الجوية وتنمية قدراتها «بقاذفات قنابل ثنائية المحرك ومقاتلات ذات محرك واحد ومدافع ومعدات أخرى»^(٥).

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ١، ص ٢٤١ - ٢٤٢. - جمعت جولدا مائير لإسرائيل مايزيد عن ٥٠ مليون دولار خلال جولتها المشار إليها فى الولايات المتحدة الأمريكية.

Meir, op. cit., pp. 191 - 192

Kagan, op. cit., p. 72.

(٢)

(٣) بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ٢٧٧.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٨٢.

وعلى ذلك، تم توقيع العقد الثاني مع الحكومة التشيكية لشراء خمس عشرة طائرة أخرى من طراز مسرشميت في اليوم نفسه الذي غادرت فيه تشيكوسلوفاكيا (٢٠ مايو) أولى طائرات الصفة الأولى من نفس الطراز، محمولة داخل طائرة نقل كبيرة من طراز «دي سي ٤ - DC (سكاي ماستر)»، وورقتها أوائل الطيارين الذين تم تدريبهم عليها. «ومن ذلك الوقت، تم إنشاء جسر جوي كخدمة منتظمة يعمل بين تشيكوسلوفاكيا وإسرائيل. وكان يقطع كل يوم من «زيرا»^(١) طائرة أو طائرتان تحمل إلينا الأسلحة والطائرات»^(٢). كما صدق بن جوريون في ذلك الوقت على شراء ثلاثين طائرة مسرشميت، بالإضافة إلى الصفتين السابقتين، فضلا عن ثلاثين طائرة مقاتلة من طراز «سبيتفير» وعشر مقاتلات قاذفة ذات محركين من طراز «موسكيتو Mosquito» من تشيكوسلوفاكيا^(٣). وقد وصلت هذه الطائرات فعلا إلى إسرائيل خلال الشهور التالية.

ولم تكن الطائرات السابقة من المقاتلات والمقاتلات القاذفة كافية في نظر المسؤولين الإسرائيليين. «فالمسرشميت سمحت لنا بالرد من خلال القتال الجوي، إلا أن مداها قصير، ولا يمكن استخدامها في العمليات الهجومية. إن القوة الجوية المؤسسة على المقاتلات فقط، مصيرها الفشل. إننا إذا أردنا كسب الحرب، فإن علينا أن نمتلك قاذفات حتى نكون قادرين على قصف مطارات العدو، لتدمير طائراته على الأرض، وقصف مدنه عند الضرورة... ففقتبة تلقى علي دمشق أو القاهرة، فإنها - بالتأكيد - ستمهد الطريق إلى النصر أكثر من أي نجاحات عسكرية محلية. فسلح الحرب النفسية كان حيويا دائما»^(٤).

ومن ثم، كانت القاذفات الأمريكية من طراز «بي - B-25»، «إيه - A-20»،

و «بي - B-17» والمقاتلات القاذفة البريطانية ذات المحركين من طراز «بوفيتير Beaufighter» و «موسكيتو» هدف القيادة الإسرائيلية لتزويد قوتها الجوية بما يلزمها من هذه الطرازات^(٥).

(١) الاسم الكودي للقاعدة الإسرائيلية التي وافقت تشيكوسلوفاكيا على إقامتها على أراضيها لتجميع الأسلحة والطائرات وإرسالها إلى إسرائيل.

Kagan, op. cit., p. 72, 76.

(٢)

(٣) بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٨ - ٢٨٩، ٢٩٤.

Kagan, op. cit., p. 97.

(٤)

Idem

(٥)

كلّت الجهود الإسرائيلية في الولايات المتحدة بالنجاح في شراء أربع قاذفات قنابل من مخلفات الحرب العالمية الثانية طراز «بي - ١٧» - ذات الأربعة محركات والتي تصل حمولتها إلى أكثر من ثلاثة أطنان من القنابل - تحت ستار شركة وهمية، وطبقاً لرواية كاجان، فإنه لم يصل إلى إسرائيل قبل انتهاء الحرب سوى ثلاث قاذفات من هذا الطراز، تحدد لرحيلها من الولايات المتحدة ليلة ١٢ يونيو. وكان على هذه الطائرات أن تتجه إلى قاعدة الشحن والتجميع الإسرائيلية في تشيكوسلوفاكيا لتحميلها بالقنابل قبل ذهابها إلى إسرائيل^(١).

ولم تكن الجهود الإسرائيلية في بريطانيا أقل حظاً منها في الولايات المتحدة. فقد أخبر «زوركيجر» - أحد المنوبين الإسرائيليين في بريطانيا - «بن جوريون» أنه يستطيع الحصول على طائرات موسكيتو مجهزة أكمل تجهيز بثمن قدره ٢٥,٠٠٠ جنيه استرليني للطائرتين، على أن يتم الدفع في إنجلترا، كما يستطيع أن يحصل على طائرات سبيتفير جديدة ومجهزة أتم تجهيز نظير مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه استرليني للطائرة الواحدة^(٢). وطبقاً لما أشار إليه بن جوريون في يومياته في الثالث عشر من يونيو، «أبلغته أن يشتري الطائرات، سندبر الثمن في إنجلترا وسيقدم له شؤل الباقي»^(٣). وطبقاً للمصادر الغربية، فقد وصل إلى إسرائيل طائرة «موسكيتو» من الاثنتين اللتين تم شراؤهما من إنجلترا قبل الهدنة الأولى، بينما تحطمت الثانية وهي في طريقها إلى إسرائيل خلال شهر يوليو^(٤).

كما نجح نفس المنوب الإسرائيلي في أن يشتري من بريطانيا ثلاث طائرات نقل ذات محركين مجهزة كقاذفات، بالإضافة إلى ست طائرات مقاتلات قاذفة من طراز «بوفيتز» تحت ستار شركة وهمية. وقد وصلت الطائرات الأولى وخمس من الأخيرة إلى إسرائيل، بعد أن تحطمت السادسة في إنجلترا^(٥).

ورغم كل القصور الذي كان قائماً في الموقف العسكري العربي في فترة القتال الأولى (١٥ مايو - ١٠ يونيو)، فقد كانت تلك الأسابيع هي فترة المد العسكري العربي والتقدم بنجاح على

Ibid., p. 98 - 100.

(١)

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ١، ص ٢٠٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

Gunston, op. cit., p. 54.

(٤)

Ibid. pp. 367 - 37, 44 - 45.

(٥)

كافة الجبهات وعلى حد تعبير بن جوريون، «كان شهر المعارك - ابتداءً من الغزو العربي للإقليم إلى الهدنة الأولى يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ - أشق وأخطر فترة في حرب الاستقلال، فقد احتفظ العرب بالمبادأة معظم الوقت. ولم تكن العمليات التي بدأناها موفقة دائماً»^(١). وقد «تمتع المصريون بالسيطرة الجوية إلى وقت الهدنة الأولى»^(٢). «وكانت هناك فرصة طيبة أمام جيوش النول العربية لتوقع الهزيمة بقوات الهجاء...»^(٣).

وقد أدى هذا الموقف العسكى المتدهور إلى تفكير الحكومة الإسرائيلية في ضرورة إيقاف ذلك المد العربي والتقاط الأنفاس، حتى تصل الأسلحة والطائرات التي تم شراؤها قبل وخلال تلك المرحلة من الحرب، والتي بدأت تتدفق فعلاً إلى إسرائيل. ولم يكن هناك مخرج أمام إسرائيل لوقف ذلك المد سوى قبول الهدنة، التي كان مجلس الأمن يحاول فرضها على طرفي الصراع.

وبعد أحد عشر يوماً فقط من تدخل الجيوش العربية (٢٦ مايو) استطاع بن جوريون رأى هيئة الأركان الإسرائيلية فيما إذا كان عقد الهدنة في صالح إسرائيل، وقد اجتمعت هيئة الأركان على أن الهدنة ستكون في صالحها^(٤).

وفي اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي في الرابع من يونيو - لمناقشة مقترحات الهدنة التي قدمها الوسيط الدولي برنادوت - أكد بن جوريون أن القادة العسكريين الإسرائيليين كلهم يؤيدون قيام الهدنة، حتى يمكن تحسين الموقف الإسرائيلي خلالها. إلا أنه سوف يرفض الحظر على شحنات الأسلحة، مؤكداً تأثير الهدنة المقترحة على موقف التسليح. إذ «إن أربعة أسابيع (فترة الهدنة المقترحة) يمكن أن تكون حاسمة بالنسبة لنا. لقد بحث أحد مندوبينا، الذي أرسل إلينا سفينة محملة بالأسلحة، كي نعمل على تأجيل الهدنة»^(٥).

وفي اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي في السادس عشر من يونيو - بعد أسبوع من بداية الهدنة الأولى - أكد على أهمية النصر إذا ما بدأت الحرب مرة أخرى «فلسوف تكون بالنسبة لنا مسألة حياة أو موت وإن تكون كذلك بالنسبة لأعدائنا....

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ١، ص ٢٥٧.

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١٥.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤.

(٤) نفس المرجع، ص ٣١٦ - ٣١٩.

(٥) نفس المرجع، ص ٣٣٠ - ٣٣١.

«ستكون الهدنة ذات قيمة بالنسبة لنا إذا امتدت شهرين اثنين، فإننا لانستطيع أن نحقق الكثير في شهر واحد»^(١).

وعندما وافق الطرفان - العربي والإسرائيلي - في نهاية الأمر على هدنة مدتها أربعة أسابيع^(٢)، بدأ الموقف يتحول تدريجياً في صالح إسرائيل، حيث نجحت القيادة الإسرائيلية في استغلال هذه الهدنة لتدعيم قواتها المسلحة بأكثر مما فعلت القيادة المصرية، والتي بدأت جهودها في هذا الشأن عشية بدء الحرب المعلنة، متأخرة عن جهود التسليح الإسرائيلي بشهور عديدة. وقد عبّر وزير الدفاع المصري عن ذلك بقوله: «من المسلم أن الصهيونيين استفادوا كثيراً من الهدنة وقد ظهر ذلك جلياً في قواتهم التي كانت تقاتل بعد الهدنة. أما موقفنا في مدة الهدنة، فقد استفدنا قليلاً بالنسبة لموقف الصهيونيين»^(٣).

٣ - تدعيم القوة البشرية للسلاح الجوي الإسرائيلي:

على عكس القوة الجوية المصرية التي لم تزد قوتها من الضباط خلال المرحلة الثانية من الحرب، بل ونقصت قوتها من الطيارين - بقدر خسائرها السابقة - فإن القوة البشرية للسلاح الجوي الإسرائيلي زادت في تلك المرحلة زيادة كبيرة. فجهود الحكومة الإسرائيلية لم تقتصر على تدعيم تسليح قوتها الجوية، بل تعدى ذلك إلى تدعيمها بالقوة البشرية المنتقاة من الطيارين والفنيين، سواء كانوا من اليهود المجندين في الخارج أو المتطوعين والمرترقة الأجانب، الذين بدأت تتزايد كثافة وصولهم إلى إسرائيل بعد بدء الحرب المعلنة حتى وصل عددهم إلى مائة وخمسين طياراً قبل بداية المرحلة الثالثة والأخيرة من الحرب^(٤).

وعلى حد قول بن جوريون: «لقد حصلنا على قوة بشرية من الدرجة الأولى، طيارين متطوعين من جنوب أفريقيا وكندا ونول أخرى في تلك الفترة»^(٥). وقد بلغ الذين وصلوا من

(١) نفس المرجع، ص ٢٥١.

(٢) قبلت الحكومات العربية الهدنة تحت ضغط بريطانيا والأمم المتحدة وإظهاراً لحرص نيتها.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، مؤتمر برئاسة الجيش يوم ٢٤ يوليو ١٩٤٨، كلمة وزير الدفاع، ص ٢.

(٤) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٦.

(٥) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١٥.

جنوب أفريقيا وحدها خلال الهدنة الأولى حوالي سبعين فرداً^(١).

ويصف المرجع الرسمي لحرب ١٩٤٨ تدفق هؤلاء المتطوعين والمرتزقة بقوله:

«وفي هذه الأثناء وصل إلى البلد (إسرائيل) كثيرون من متطوعي «ماحل» (المتطوعين من الخارج) من جميع أنحاء العالم، وكان هؤلاء الأشخاص نوى خبرة كبيرة بالعمليات الجوية، وبسرعة بدؤوا العمل كطيارين وفنيين في سلاح الطيران. وكان لهؤلاء الأنجلو ساكسون فضل كبير في بلورة سلاح الطيران من الناحيتين العمليتين والتنظيمية»^(٢).

أما «كاجان» فكان يرى أن هؤلاء الأجانب - مرتزقة كانوا أو متطوعين - يتميزون بصفات متباينة. فالطيارون السويديون كانوا في البداية «غير معنيين بمعرفة أسباب قتالنا أو حتى من نقاتلهم. فقد وقعوا عقداً، وتدفع أجورهم لقيادة طائراتنا... إنهم أدوا أعمالهم ببرود ولكن باحتراف حقيقي».

«وتواجد بيننا أيضاً أفراد من جنوب أفريقيا، وفي معظم الحالات، كانوا رجالاً قاتلوا في قوات بلادهم الجوية».

«... لا يمكن مقارنة أية مجموعة بالأمريكيين، فكان بينهم متخصصون متطوعين، ومرتزقة ومغامرون يسعون وراء أي شيء. لم يكن هناك اثنان متشابهان. وكان لديهم جميعاً تقريباً تاريخ مشرف يجعل أكثر المؤلفين خيالاً يمتلئ بالغيرة.. البعض كان لديه إيمان راسخ كصهيوني غيور، ونظر آخرون إلي مشاكلنا بلا مبالاة، إلا أن ذلك لم يمنهم من القتال بحماس من أجل قضيتنا.. وعلى أية حال، فقد كان يمكننا أن نعتد عليهم كلما تهدد الخطر وجود الشعب اليهودي، وسوف نجدهم دائماً مستعدين للقتال في الخطوط الأمامية».

«وأخيراً كان لدينا إنجليز، يشكلون مجموعة منعزلة تماماً، لم يكونوا كثيرين إلا أنهم كانوا نوى فعالية ومهارة عاليتين».

«وبين متطوعينا الذين جاؤوا من كل مكان لهذا الغرض، كان الكثير منهم من غير اليهود».

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ١، ص ٤٢٧.

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، تعريب أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤)، ص ٥٦٤.

إنى لا أعرف سبباً لذلك، إلا أن الأمر كان حقيقياً وبصفة خاصة فى قواتنا الجوية»^(١).

٣ - إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية الإسرائيلية:

بإصدار الحكومة الإسرائيلية المؤقتة لمرسومها رقم ٤ بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٤٨ الخاص بإنشاء جيش الدفاع الإسرائيلى أطلق على القوة الجوية الإسرائيلية اسم «السلاح الجوى الإسرائيلى»، واعتبر أحد الأسلحة الرئيسية التى يتكون منها جيش الدفاع الإسرائيلى - كحكام البند الأول من ذلك المرسوم - وهى الأسلحة البرية والجوية والبحرية^(٢). وعُيِّن «يسرائيل زفولنوفسكى» (عمير) قائداً للسلاح الجوى، وأختير «أهارون ريمز» رئيساً لأركانها^(٣).

ومع تدفق المتطوعين والمرتبقة وطائرات القتال والقاذفات، تشكل سرب القتال رقم ١٠١ فى الأسبوع الأخير من شهر مايو. ووُذِّدَ هذا السرب بأولى دفعات طائرات «المسر شमित»، وتمركز فى مطار «تل نوف» فى بداية الأمر، ثم أعيد تمركزه فى «هرتسليا» فيما بعد. وكان أغلب طيارى ذلك السرب من المتطوعين الأمريكيين والكنديين^(٤).

وطبقاً لرواية «عيزرا وايزمان» جاء انتقال ذلك السرب من مطار «تل نوف» إلى مطار «هرتسليا» شمال تل أبيب هروباً من قصف الطائرات المصرية التى اكتشفت إقلاع طائرات «مسر شमित» من المطار الأول. ولما كان ذلك المطار يوفر درجة طيبة من الإخفاء لوجوده وسط بيارات البرتقال، فقد كان أكثر من ملائم لتمركز أولى أسراب المقاتلات الإسرائيلية بدلا من مطارات «حاتسور» و«الد»، و«عين شمير» الواقعة تحت النيران المصرية^(٥).

Kagan, op. cit., p. 82.

(١)

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٨)، ص ٥٦٦.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠١.

Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 42 - 44.

(٤) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٤١.

Weizman, op. cit., p. 71.

(٥)

وقد تشكل ذلك السرب بقيادة «مودى ألن» أحد الطيارين الإسرائيليين الثلاثة الوجوديين في ذلك السرب، الذي كان قوامه ستة عشر طياراً وخمس عشرة طائرة، بالإضافة إلى حوالي ثلاثمائة من الفنيين وأفراد الخدمات الأرضية^(١).

ومع تزايد أعداد طائرات النقل من طراز «داكوتا» والمتطوعين من الولايات المتحدة وإنجلترا، تشكل السرب ١٠٣ الذي عمل كقاذفات قنابل فضلاً عن دوره الأصلي في أعمال النقل الجوي. وقد تركز ذلك السرب في مطار «رمات دافيد» (في المنطقة الشمالية من إسرائيل)، حيث انضمت إليه طائرات الـ «بوفيتير» بعد وصولها من إنجلترا^(٢).

وفي الأول من يوليو، تشكل سرب النقل الجوي من طائرات النقل الثقيل من طراز «كونستيشن» و «كومانو» و «دي. سي. - ٤» (سكاى ماستر)، التي قامت بعمل الجسر الجوي بين القاعدة الإسرائيلية في تشيكوسلوفاكيا وإسرائيل لنقل الأسلحة والطائرات حتي إغلاق الحكومة التشيكية لتلك القاعدة في أراضيها^(٣).

وفي منتصف يوليو تشكل السرب ٦٩ قاذفات من طائرات بي - ١٧ بمجرد وصولها. وتتركز ذلك السرب أيضاً في مطار «رامات دافيد» حيث شكل الأمريكيون كافة الأطقم الجوية والأرضية الخاصة به^(٤).

وقد ساعد إسرائيل على انتشار وحداتها الجوية بطريقة فعالة وجود شبكة ممتازة من المطارات التي خلفتها القوات الجوية البريطانية في فلسطين، مثل «رامات دافيد» في الشمال و«عكير وكاستينا» و«بيت دراس واللد» في الوسط. بالإضافة إلى أراضي الهبوط التي تم تجهيزها داخل المستعمرات وبالقرب منها، والتي كانت تستخدمها طائرات النقل لإمداد المستعمرات وإخلاء الضحايا.

وقد وفّرت تلك القواعد الجوية والمطارات وأراضي الهبوط قاعدة وعطيدة لأعمال قتال السلاح

Ibid. pp.72 - 74.

(١)

Rubinstein and Goldman, op. cit., pp.42 - 44 .

(٢)

(٣) الأركان الإسرائيلية العامة تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٦١٤.

Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 29 - 31.

(٤)

يلحظ هنا تركز كافة الأسراب حتى اللحظة في المنطقة الشمالية من إسرائيل لتكون بعيداً عن متناول القناتل المصرية.

الجوى الإسرائيلي. ولما كانت قواعد ومطارات المنطقة الشمالية مثل «رامات دافيد» تقع خارج مسؤولية القوة الجوية المصرية، فقد كانت الأسراب الإسرائيلية المتمركزة في هذه المطارات آمنة بعيدا عن متناول القوة الجوية المصرية. خاصة وقد كانت القوي الجوية العراقية والسورية تعاني قصورا في أسلحتها وذخائرها. وبإستثناء «الفيوري» العراقية التي لم يتيسر لها أى أسلحة أو ذخائر في العراق، فلم تكن أى من طائراته «الأنسن» أو «الجلاديتور» العتيقة، فضلا عن طائرات التدريب السورية من طراز «هارفارد» نذاً لطائرات القتال الإسرائيلية من طراز «ميرشميت».

وأبعا: انعكاس السياسة المصرية والإسرائيلية على استخدام القوة الجوية للطرفين:

١ - استخدام القوة الجوية المصرية:

اشتملت المرحلة الثانية من الحرب على فترتي قتال الأولى مدتها سبعة وعشرون يوماً (١٥ مايو ١١ يونيو)، والثانية مدتها عشرة أيام (٨ - ١٨ يوليو) يفصل بينهما حوالى شهر من الهدنة.

وفى فترة القتال الأولى كانت القوات العربية تمسك بزمام المبادأة الاستراتيجية رغم كل قصورها، وكان النصر فى متناولها، لو أنها قامت بتنسيق خططها العسكرية وتعاونت مع بعضها بصنق، كما يكون الحلفاء. إلا أن اختلاف أهداف الحكام العرب وأطماع البعض منهم، دفعت تلك القوات إلى القتال دون وحدة أو تنسيق، فالحرب فى تقديرهم كانت مظاهرة حربية. الأمر الذى استغلته القيادة الإسرائيلية لنقل قواتها من جبهة إلى أخرى لمواجهة المواقف الحرجة، مستفيدة من صغر الأرض التى تحتلها، ووجود شبكة ممتازة من المطارات والطرق التى خلفها الانتداب البريطانى فى فلسطين.

وعلى الجبهة المصرية، كانت فكرة العملية الهجومية المصرية تقضى بالتقدم فى اتجاهين: اتجاه الهجوم الرئيسى، ويسير بحذاء ساحل البحر متقدما من رفح إلى غزة فى اتجاه

المجدل، وتعمل عليه القوات المصرية الرئيسية، والاتجاه الآخر ويتجه إلى الداخل من العوجة إلى بير سبع، حيث يتم الالتقاء بالقوات الأردنية جنوب القدس، ويعمل على هذا الاتجاه قوات المتطوعين بقيادة البكباشي (المقدم) أحمد عبد العزيز^(١).

وكان على القوات المصرية تطهير مستوطنات النقب بين اتجاهي تقدمها، إلا أن المقاومة التي أبدتها تلك المستوطنات دفعت اللواء الماوي - قائد القوات المصرية بالجبهة - إلى تطويقها وعزلها والتقدم نحو أهدافه المحددة، مع اقتحام المستعمرات التي تقع في اتجاه تقدمه.

وعندما انتهت فترة القتال الأولى كانت القوات العربية قد استنفدت أقصى طاقاتها. وهو ما اعترف به رؤساء أركان الجيوش العربية في اجتماعهم بالقاهرة في السابع من يوليو ١٩٤٨^(٢). كما أقر المؤتمرون بعجز القوات العربية عن استغلال الهبة كما فعل اليهود. وبما كانت الجامعة العربية لم تقرر استئناف القتال حتى اليوم السابق لانتهاء الهبة الأولى (تاريخ اجتماع رؤساء الأركان)، فقد أعلن اللواء عثمان المهدي - رئيس أركان حرب الجيش المصري بالنيابة - في ذلك الاجتماع أن مصر ستقاتل إذا قررت جامعة الدول العربية ذلك. «ولكن القتال سيأخذ شكل تطهير للمستعمرات التي تهدد مواصلتنا حتي يتم تأمينها وبعد ذلك تكون قد وصلتنا - بمشيئة الله - الإمدادات التي تمكننا من استئناف التقدم»^(٣).

وعندما استأنف القتال بعد نهاية الهبة الأولى، بدأت المبادأة الاستراتيجية تنتقل إلى جانب القوات الإسرائيلية واقتصرت جهود القوات المصرية - كما قال رئيس أركانها - على تطهير المستعمرات الإسرائيلية على الشريط الساحلي الممتد من رفح إلى أسدود، مع مد الجبهة المصرية شرقاً عبر الصوافير الشرقية وجوليس، وكوكبة، والحليقات (انظر الخريطتين رقمي ٤، ٣).

وكان على القوة الجوية المصرية تبعاً لذلك، تركيز جهودها الرئيسية لمعاونة القوات المصرية وعزل المستوطنات الإسرائيلية وتدمير أي حشود فيها بعد تحقيق السيطرة الجوية في منطقة عملياتها. ومن تقارير القوة الجوية التكتيكية المصرية التي وقع على عاتقها عبء الجهود الجوية

(١) البدرى، العرب في أرض السلام، ص ٢٤٠.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف ١ - ٢٥ / س ج، مستخرج من محضر اجتماع رؤساء أركان القوات

العربية بالقاهرة، ٧ يوليو ١٩٤٨.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

الرئيسى فى الجبهة يمكن أن تستخلص فكرة استخدام تلك القوة فى المرحلة الثانية من الحرب.

ففى الفترة من الخامس عشر من مايو ولدة أربعة أيام ركزت القوة الجوية المصرية جهودها الرئيسية للحصول على السيطرة الجوية، بتدمير الطائرات الإسرائيلية على الأرض وفى معارك جوية، ويجزء من مجهودها تم تقديم المعاونة النيرانية والاستطلاع الجوى لصالح القوات البرية المصرية بالجبهة^(١).

وفى خلال الأربعة أيام التالية (١٩ - ٢٢ مايو) نقلت القوة الجوية المصرية جهودها الرئيسية لتدمير ميناء تل أبيب ومنشآت الصناعة الحربية ووسائل المواصلات، ويجزء من مجهودها استمرت فى القتال من أجل المحافظة على السيطرة الجوية ومعاونة القوات البرية وتوجيه الهجمات ضد المستعمرات الإسرائيلية مع القيام بمهام الاستطلاع الجوى^(٢).

واعتباراً من الثالث والعشرين من مايو وحتى نهاية المرحلة الثانية، تحوت الجهود الرئيسية للقوة الجوية المصرية لمعاونة القوات البرية وتدمير التجمعات المعادية داخل وخارج المستوطنات الإسرائيلية ويجزء من المجهود الجوى تم القيام بمهام الاستطلاع والمحافظة على السيطرة الجوية، وحماية القوات والأهداف الحيوية^(٣).

وقد ساعد التفوق الجوى المصرى فى عنصرى المقاتلات والمقاتلات القاذفة فى ذلك الوقت على إحراز السيطرة الجوية والمحافظة عليها طوال تلك المرحلة. وقد دأل قائد الجناح (مقدم طيار) صدقى المليجى قائد القوة الجوية الكتيكية - فى تقريره المقدم إلى القائد العام للقوات المصرية بقلسطين عن تلك المرحلة - على نجاح القوة الجوية فى تدمير طائرات العدو وإحراز السيطرة الجوية، بحرية القوات الصنيقة فى العمل طوال هذه المرحلة دون تدخل مؤثر من الطيران الإسرائيلى، والذي تركز نشاطه الجوى فى بعض الهجمات المحبودة التى لم تسفر عن خسائر تذكر، وأن أغلب نشاط العدو كان يتم ليلاً - لتجنب نشاط المقاتلات المصرية - فى

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير طلعات الجوية، ١٥ مايو - ١٨ يراير ١٩٤٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

المرحلة الثانية من الحرب (بداية الحرب المفتة)

شكل أعمال النقل الجوي والإمداد من خارج فلسطين وفيما بين مناطق الحشد والمستوطنات في داخلها^(١).

وتحقيق السيطرة الجوية نفذت القوة الجوية المصرية ٤٣ طلعة (تمثل ٩٪ من إجمالي المجهود الجوي في تلك المرحلة) ألقت فيها الطائرات المصرية حمولة من القنابل زنتها ١٩٢٥٠ رطل (٨٧٥٠ كجم)، على مطارات تل أبيب وعكير وبتاح تكفاه والرملة^(٢).

وبالنسبة لتدمير مراكز الإمداد والمنشآت الصناعية الإسرائيلية، فقد أوضح تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية السابق الإشارة إليه، أن الهجمات الجوية تركزت على منطقة تل أبيب حيث كان مينائها يمثل أبرز مداخل الإمداد بالعتاد والرجال فضلا عن تركيز أغلب المنشآت الصناعية بالمنطقة. ورغم نجاح القوة الجوية في تدمير أرصفة الميناء ومستودعاته، إلا أن القيود التي فرضتها الحكومة المصرية بعدم مهاجمة السفن الراسية في الميناء أو المتجهة إليه، وكذا عدم التعرض لميناء حيفا^(٣)، سمحت للسلطات الإسرائيلية بالاستفادة من مستودعات البترول في منطقة حيفا فضلا عن استمرار حركة الملاحة إلى ميناء تل أبيب رغم الخسائر التي لحقت به^(٤).

ولتدمير المنشآت الصناعية والبحرية في منطقة تل أبيب ومحاولها، نفذت القوة الجوية المصرية ١٠٧ طلعة (تمثل ٢٢٪ من المجهود الجوي لتلك المرحلة) ألقت فيها حمولة من القنابل زنتها ٧٧٢٦٠ رطل (٣٥١١٨ كجم) على ميناء تل أبيب والمنشآت الصناعية في منطقة تل أبيب وضواحيها^(٥).

ويوضح تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية، أن معاونة القوات البرية المصرية وحمايتها استنفذت المجهود الأكبر من القوة الجوية بعد نجاحها في تحقيق السيطرة الجوية. وقد بلغ

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية عن المدة من ١٥ مايو إلى ١٨ يونيو، ص ٢ (مستل ٢٢).

(٢) نفس المرجع، ملحق ١، مسلسل ٣٢. - وزارة الدفاع، وثائق حرب فلسطين ملف ٢٨٠، تقارير العمليات الجوية ١٥ مايو - ١٨ يونيو.

(٣) يبدو أن الحكومة المصرية كانت تخشى التعرض لسفن الولايات المتحدة وسفن الدول الأوروبية التي كانت تنقل العتاد والأفراد إلى إسرائيل حتى لا تتدخل في مواجهة سياسية أو عسكرية معها. خاصة وقد كانت القوات البريطانية لازالت تستخدم ميناء حيفا لإجلاء باقي قواتها خلال شهر مايو.

(٤) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية ص ٤.

(٥) نفس المرجع، ملحق ١ (مستل ٣٢). - نظير ملف ٢٨٠ السابق الإشارة إليه، تقارير الطلعات ١٥ مايو - ١٨ يونيو.

هذا المجهود ٢٧٢ طلعة تمثل ٥٦٪ من المجهود الجوي لتلك المرحلة. كما تم إسقاط مايزيد على ١٧٦٩٠٠ رطل (٨٠٤.٩ كجم) من القنابل على المستوطنات والأهداف البرية الإسرائيلية وطرق المواصلات. الأمر الذي عاون في تقدم القوات البرية وبشل المستوطنات الإسرائيلية، وجعل القوات الإسرائيلية تتجنب أى عمليات هجومية خلال النهار وتركز نشاطها ليلا للحد من تأثير القوة الجوية المصرية ضد هذه القوات. كما حرمت الهجمات الجوية القوات الإسرائيلية من استخدام السكك الحديدية وجعلها تتخلى عن استخدام الطرق الرئيسية نهاراً^(١).

ولم تقتصر جهود القوة الجوية التكتيكية على الجبهة المصرية فحسب، بل تعدتها إلى معاونة القوات الأردنية والتي لم يتوفر لها قوة جوية لمعاونتها. وقد قام ممثل القوة الجوية المصرية بهيئة المستشارين بعمان بتنسيق استخدام مجهود المعاونة مع القيادة الأردنية^(٢).

ويوضح تقرير قائد القوات الجوية التكتيكية - التي قامت بعبء المجهود الجوي الرئيسى فى تلك المرحلة - المصاعب التي واجهت القوة الجوية فى ذلك الوقت والتي يمكن إجمالها فيما يلى^(٣):

(١) العجز فى الطيارين المدربين بالسلاح الجوى على الاستطلاع الجوى وقذف القنابل فى بدء الحرب.

(٢) نقص المعدات الفنية الملائمة فى الطائرات مثل أجهزة التنشئين الحديثة فضلا عن عدم وجود أجهزة للتعارف. كما كانت أجهزة اللاسلكى فى حالة سيئة لقدمها وعدم إمكانية تغيير تردداتها، مما نجم عنه فقد سرية الاتصال، بعد سقوط بعض الطائرات فى الأراضى الإسرائيلية، بالإضافة إلى عدم تجهيز الطائرات بأسطوانات الأوكسجين اللازمة للطيران على الارتفاعات المتوسطة والعالية. كما أثر الافتقار للخزانات الاحتياطية على المدى التكتيكي للمقاتلات والمقاتلات القاذفة من طراز سبيتيفير. وقلل من قدرة المقاتلات على حراسة القاذفات عند توطنها فى أراضى العدو.

(١) نفس المرجع، نفس المكان. - انظر تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية لمشار إليه، ص ٢، ٤. ملحق ١ (مسلسل ٣٢).

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير طلعات الصليبات ١٥ مايو - ١٨ يونيو. - وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية، ملحق ب (مسلسل ٣٥).

(٣) نفس المرجع، ص ٤ - ٦ (مسلسل ٢٥ - ٢٧).

(٣) ضعف قدرة المحطة اللاسلكية بمطار العريش والمستخدمة للسيطرة على الطائرات في الجو، فضلاً عن القصور في المواصلات الخطية، وعدم وجود أية محطات رادارية للإنذار أو التوجيه، مما عاق عملية التمييز والسيطرة على الطائرات.

(٤) الافتقار إلى أنواع القنابل المناسبة للأهداف المعادية الحصينة وضعف حمولة المقاتلات القاذفة، بالمقارنة بالقاذفات المطلوبة. الأمر الذي أدى إلى تكرار العديد من الطلعات لحصول على النتيجة المطلوبة، مما زاد من درجة تعرض الطائرات المصرية لنيران العدو المضادة للطائرات. وقد ضاعف الافتقار لمعدات تحميل القنابل من مشاكل التسليح وزيادة الوقت اللازم لإعادة تجهيز الطائرات بسرعة وأمان.

(٥) قلة الطائرات المجهزة للتصوير، فلم يكن هناك سوى طائرتين «لايسنر» قديمتين مجهزتين لهذا الغرض، كانت إحداها غير صالحة في أغلب الأوقات. كما كان هناك قصور واضح في عدد ضباط المخابرات المدربين على قراءة وتفسير الصور الجوية وتحليل معلوماتها، فضلاً عن الاستجواب السليم للأسرى، بالإضافة إلى العجز في المعدات والأفراد بقسم تصوير العريش.

(٦) كان مطار العريش هو المطار الوحيد بالجبهة «ولم يكن ذلك المطار صالحاً لعمليات جوية ميدانية بالمعنى الصحيح نظراً لضيق ممره غير المرصوف وطقيان الرمال عليه وعدم وجود ممرات عرضية تبادلية تستخدم في حالة تحول اتجاه الرياح «الأمر الذي أدى إلى إيقاف الطيران فيه فترات متعددة نتيجة لهبوب الزوابع الرملية، مما كان يؤثر سلباً على نتائج العمليات البرية في فترات التوقف عن الطيران.

(٧) كان مطار العريش يعاني من العجز في معدات الورش والأفراد المدربين على صيانة الطائرات وخاصة بالنسبة للأسكى والتسليح.

وقد أنهى قائد القوة الجوية التكتيكية تقريره بمجموعة من المطالب والاقتراحات للاستفادة من دروس تلك المرحلة. إلا أن ما يهمنا من تلك المطالب هو القسم الذي يدخل في مسئوليات وزارة الدفاع، والتي انعكس عدم تنفيذها على المرحلة التالية من الحرب، وتتلخص تلك المطالب والمقترحات فيما يلي^(١):

(١) نفس المرجع، ص ٨ - ١٠، مسلسل ٢٥ - ٣١.

(١) ضرورة إنشاء نظام للإنذار المبكر بمنطقة الجبهة يعتمد على محطات الرادار المتحركة لتأمين الإنذار للقوات فضلاً عن إدارة أعمال قتال المقاتلات والمدفعية المضادة للطائرات، نظراً لعدم كفاءة نظام الإنذار المعمول به آنذاك - الذي يعتمد على نقاط المراقبة بالنظر - بسبب قصور وسائل المواصلات المستخدمة وعدم وجود عمق كاف من ناحية البحر.

(٢) إعادة تنظيم القوة الجوية وتدعيمها، حتى لا تنتقل المبادأة للعدو وخاصة بعد تدعيم قواته بالمقاتلات من طراز مسرشميت والقاذفات الثقيلة من طراز ب - ١٧، والتي تزايد ظهورها في الأيام الأخيرة من تلك المرحلة.

وقد اقترح قائد الجناح صدقي المليجي إعادة تنظيم القوة الجوية التكتيكية بالشكل التالي، مع استمرار تدعيمها بالاحتياطي الكافي من الطيارين والفنيين والطائرات والعتاد:

٢ سرب مقاتلات، كل منهما مشكل من ٢٠ طائرة.

٢ سرب مقاتلات، كل منهما مشكل من ٢٠ طائرة.

١ سرب مقاتلات استطلاع مشكل من ٢٠ طائرة.

١ سرب قاذفات خفيفة ومتوسطة.

كما أكد قائد الجناح صدقي المليجي على وجوب الشروع فوراً في إصلاح وتوسيع مطار العريش، وإنشاء مطار آخر مستديم وتام التجهيز، واقترح أن يكون مكانه بمنطقة رفح، مع العمل على تأمين مطارات متقدمة للقوة الجوية، كمطارات غزة والفالوجا، والتي تعتبر من مطارات الدرجة الأولى ولا تحتاج إلا لإصلاحات بسيطة لاستعمالها الفوري.

(٣) ضرورة إعطاء القوة الجوية المصرية حرية العمل ضد الطيران الإسرائيلي في كل الأراضي الفلسطينية نظراً لانسحاب الطائرات الإسرائيلية من مطارات المنطقة الوسطى

== المرحلة الثانية من الحرب (بداية الحرب المعلقة) ==

والنقب - حيث تقع مسئولية القوات المصرية - إلى المطارات وأراضى الهبوط فى شمال فلسطين، حيث كان النشاط الجوى العربى ضدها أقل خطورة^(١).

وقد رأى قائد الجناح صدقى المليجى - بحق - أنه لحرمان العدو من نشاطه الجوى، فإنه يتعين على القوة الجوية المصرية مد نشاطها التعرضى إلى كافة المطارات الإسرائيلية، مادامت إمكانيات القوى الجوية العربية، الأخرى غير قادرة على شل القوة الجوية الإسرائيلية فى مناطق مسئوليتها، على أن يتم ذلك النشاط بطبيعية الحال - بالتنسيق مع القوى الجوية العربية الأخرى.

وأرفق قائد القوة الجوية التكتيكية بتقريره عن تلك المرحلة - والذى يدل على وعى عسكرى رفيع المستوى، وفهم دقيق لطبيعية الحرب الجوية بمستوياتها التكتيكية والتعبوية والاستراتيجية - بإحصائية عن الغارات وساعات الطيران التى نفذتها القوة الجوية التكتيكية والمتوسط اليومى لاشتراك الطائرات فى العمليات، مع بيان الأهداف التى تم التعامل معها وأوزان القنابل التى أسقطت على كل منها، ثم الخسائر التى لحقت بقواته.

ومن تلك البيانات الإحصائية الدقيقة، فإنه يمكن استخلاص الجداول الثلاثة التالية، والتى تمكس صورة صادقة عن نشاط تلك القوة وإنجازاتها رغم تواضع إمكاناتها فى المرحلة الثانية من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو).

ومن السياق السابق الإشارة إليه فى هذا الفصل، فضلاً عن الجداول الثلاثة التالية تتضح لنا الصورة التى كانت عليها القوة الجوية فى تلك المرحلة والإنجازات التى حققتها رغم القصور الذى كانت تعانيه فى كثير من الجوانب. وكان أبرز هذه الإنجازات، تحقيقها للسيطرة الجوية والحفاظة عليها، طوال تلك المرحلة رغم قلة المجهود الجوى الذى خُصص لهذه المهمة. وهو الأمر الذى يعود فى الدرجة الأولى إلى تفوق القوة الجوية المصرية فى ميزان القوى عن نظيرتها الإسرائيلية فى عنصرى المقاتلات والمقاتلات القاذفة طوال هذه المرحلة، وخاصة فى فترة القتال الأولى.

(١) كانت المنطقة الشمالية من فلسطين تقع ضمن مسئولية القوة الجوية العراقية والسورية وكانتنا - لقة عند طائرتهما وضمف خصائصهما وقصور تسليحهما - غير قادرين على توجيه نفس مجهود القوة الجوية المصرية ضد الطيران الإسرائيلى. ومن ثم، أصبحت الطائرات الإسرائيلية بتركزها فى المنطقة الشمالية يمتلئ عن هجمات القوة الجوية المصرية. وهو ما استغله فى الاستعداد والقيام بنشاطها القتالى ضد الجبهات العربية المختلفة.

جدول رقم (٦)

توزيع المجهود الجوى على مهام القوة الجوية التكتيكية

المهام الرئيسية	عدد طلعات المجهود الجوى			إجمالي المجهود الجوى ونسبته المئوية	زناات القنابل (بالرطل) التي اسقطت ونسبتها المئوية إلى الزنة الإجمالية للقنابل المرحلة
	فترة القتال الأولى	فترة الهدنة الأولى	فترة القتال الثانية		
* القتال من أجل السيطرة وحماية القوات والأهداف الجوية	٢٠		١٣	$\frac{٤٣}{\%٩}$	$\frac{١٩٢٥٠}{\%٧}$
* شل الأهداف الاستراتيجية (موانئ - مصانع).	٦٤		٤٣	$\frac{١٠٧}{\%٢٢}$	$\frac{٧٧٢٦٠}{\%٢٨}$
* المعاونة الجوية للنوايا وتدمير تجمعات العدو وساكنات مواصلاته.	١١٤		١٥٨	$\frac{٢٧٢}{\%٥٦}$	$\frac{١٧٦٩٠٠}{\%٦٥}$
* استطلاع جوى (بالنظر - بالصور - مسلح)	٢٩	١٥	٢١	$\frac{٦٥}{\%١٣}$	
الإجمالي	٢٣٧	١٥	٢٣٥	$\frac{٤٨٧}{١٠٠}$	$\frac{٢٧٣٤١٠}{\%١٠٠}$

المرحلة الثانية من الحرب (بداية الحرب المعلقة)

جدول رقم (٧)

القارات والمجهود الجوي وساعات الطيران ومتوسط عدد الطائرات المشتركة^(١)

عدد القارات	المجهود الجوي		ساعات طيران العمليات		المتوسط اليومي لعدد الطائرات التي اشتركت في العمليات.
	إجمالي المرحلة	متوسط يومي	إجمالي المرحلة	متوسط يومي	
٢٤٨	٦,٧	٤٩٦	١٢,٤	٠,٥	٩,٥

جدول رقم (٨)

إجمالي عدد الطيارين والطائرات التي اشتركت في القتال^(٢)

ملاحظات	الخسائر طوال المرحلة الثانية ^(٢)				القوة	
	طائرات	طيارين			طائرات	طيارين
		أسرى	جرحى	قتلى		
يمثل عدد الطائرات والطيارين إجمالي ماضم على القوة الجوية التكتيكية والذي تم تدريجيا حتى ١٨ يوليو ١٩٤٨.	١٠	٢	٣	٥	٤٠	٢٩

(١) نفس المرجعين السابقين، نفس الأماكن.

(٢) انضمت قوة الطائرات والطيارين تدريجيا على القوة الجوية التكتيكية إلا أن المتوسط اليومي لما كان لدى القوة الجوية من طائرات خلال المرحلة لم يكن يزيد على ١٦ طائرة.

(٣) تشمل هذه الخسائر خمس طائرات وخمسة طيارين نتيجة لاشتباك مع المقاتلات البريطانية في فلسطين بسبب هجوم خاطئ على مطار رامات دافيد يوم ٢٢ مايو. دمر فيه ٣ طائرات بريطانية، حيث لم تكن القوات البريطانية قد جلت بعد عن ذلك المطار.

وقد سمحت السيطرة الجوية المصرية في تلك المرحلة بتوفير حماية جوية فعالة للقوات البرية والبحرية المصرية وتقديم المعونة الجوية لها دون تدخل مؤثر من الطيران الإسرائيلي، وهو ماسمح لتلك القوات بالتقدم في عملياتها الهجومية بعد كسر حدة المقاومة في المستوطنات الإسرائيلية^(١). وهو ما جعل اللواء الماوي - قائد عام القوات المصرية بفلسطين - يشيد بأعمال تلك القوة في رسالته إلى قائد السلاح الجوي قائلاً:

«حضرة صاحب السعادة مدير عام السلاح الجوي الملكي،

«أرجو العلم أنه بمزيد السرور قد كان التعاون وثيقاً بين قواتنا بفلسطين وبين القوة الجوية بمطار العريش منذ بدء العمليات الحربية يوم ١٥/٥/١٩٤٨ حتى اليوم. وقام (السلاح الجوي) بجميع الواجبات التي كُلف بإدائها على أتم وجه، مما سَهَّل على قواتنا عملياتها خلال هذه الفترة. وقد تم ذلك بفضل الجهود الرائعة الذي قام به جميع أفراد القوة الجوية بالعريش، وعلى رأسهم حضرة قائد الجناح محمود أفندي صنقى المليجي. وإنني واثق أن هذا التعاون سيستمر حتى يحقق الله النصر النهائي»^(٢).

وقد أكد التقرير الذي قدمه أركان حرب التعاون الجوي إبراهيم مقامى في الثالث عشر من يونيو عن تعاون القوة الجوية التكتيكية مع القوات البرية، استمرار نجاح تلك القوة في معاونتها للعمليات البرية خلال تلك المرحلة من الحرب بعد تحقيقها للسيطرة الجوية، فقد «لعبت القوة الجوية التكتيكية دوراً هاماً في هذا النوع من العمليات كان له أكبر الأثر في نجاح قواتنا الأرضية»^(٣).

إلا أن هذا التفوق الجوي المبني وماحققه من نجاحات خلال المرحلة الثانية من الحرب، سرعان ما بدأ ينوب تدريجياً نتيجة للتحوّل في ميزان القوى الجوية في صالح إسرائيل، فحتى نهاية المرحلة الثانية في الثامن عشر من يوليو، لم تكن الجهود المصرية لتدعيم القوة الجوية قد

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية ص ٢ - ٤ (مسلسل ٢٣ - ٢٥).

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٩٤، خطاب قائد عام القوات المصرية بفلسطين إلى مدير السلاح الجوي الملكي، ٢٤ مايو ١٩٤٨.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير عام عن تعاون القوة الجوية التكتيكية مع قواتنا البرية، مسلسل ٣٤ - ٣٦ انظر شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

أثمرت بعد سوى عدد محدود من طائرات سبيتفير، والتي حل جزء كبير منها محل ما فقدته القوة الجوية من خسائر، كما كان البعض الآخر يحتاج إلى إصلاح وتجهيز. بينما كانت الجهود الإسرائيلية المبكرة تؤتي ثمارها، مستغلة في ذلك توقف النشاط الجوي المصري خلال الهدنة ضد مطاراتها وموانئها. وهو ماسمح لها بجلب أغلب متاعدها عليه من أسلحة سواء خلال المرحلة الأولى من الحرب أو الثانية منها.

٣ - استخدام القوة الجوية الإسرائيلية:

كان لحصول القوة الجوية المصرية على السيطرة الجوية طوال المرحلة الثانية أثره الكبير في الحد من نشاط القوة الجوية الإسرائيلية خلال شهر مايو، وقصر نشاطها على الأعمال الليلية للإمداد والإخلاء والقصف المحدود، عندما يتوقف نشاط المقاتلات المصرية، والتي لم تكن تملك أية مقاتلات ليلية في ذلك الوقت.

إلا أنه مع تزايد وصول الطائرات المقاتلة من طراز «مسرشميت» بدأت تظهر الطائرات الإسرائيلية نهاراً، وتزايد القصف الجوي الليلي على بعض المواقع المصرية في «دير سنيد وعراق سويدان». إلا أن أعمال قتال القوة الجوية الإسرائيلية في تلك الفترة كانت محدودة الأثر وتسم بالحذر.

وبينما كانت تجري المفاوضات لعقد الهدنة الأولى بين برنادوت - وسيط الأمم المتحدة - وكل من الجانب العربي والإسرائيلي، قرر بن جوريون قصف كل من القاهرة وعمان ودمشق جواً، إذا لم يتم اتفاق لوقف القتال. وقامت فعلاً ثلاث طائرات إسرائيلية بقصف عمان في فجر الأول من يونيو، حيث أسقطت أقل من طن من القنابل. كما تم قصف دمشق ليلاً في الحادي عشر من يونيو، بينما أنجل قصف القاهرة^(١).

وقد أدى وصول القاذفات الأمريكية من طراز بي - ١٧ وتحسن الموقف الجوي الإسرائيلي بعد الهدنة الأولى، إلى التزايد النسبي في القصف الجوي الليلي، وشجع القيادة الإسرائيلية على قصف القاهرة بطائرة من طراز بي - ١٧ في السادس عشر من يوليو، حيث ألقت عليها

(١) بن جوريون، إسرائيل، تاريخ شخصي، ج ١، ص ٢٩٦، ٢٩٨، ٤٢٥.

حوالى طنين من القانبل. كما تكرر قصف دمشق فى الليلة التالية. وتعرضت رفع وغزة لأولى الهجمات الجوية فى صباح اليوم نفسه (١).

وقد تركزت الجهود الرئيسية للقوة الجوية الإسرائيلية خلال تلك المرحلة فى معاونة القوات البرية فى عملياتها المختلفة (باروش وديكل فى الشمال ودانى فى الوسط)، وخلال المعارك مع القوات المصرية فى الجنوب (٢).

والغريب أن المصادر الإسرائيلية والغربية المشايعة تكاد تجمع على أن كفة إسرائيل فى ميزان القوى الجوية بدأت ترجح بعد الهدنة الأولى، وتدل تلك المراجع على قولها بنجاح المقاتلات الإسرائيلية فى إسقاط طائرة داكوتا مصرية كانت ضمن تشكيل جوى قام بقصف تل أبيب فى الثالث من يونيو، ومعدية أن ذلك أوقف القصف الجوى للقوة الجوية المصرية وحد من حريتها على العمل فى عمق إسرائيل. ولما كانت المصادر الإسرائيلية تعتبر من قبيل المصادر الهامة لمن يؤرخ لحرب ١٩٤٨ لاشتراك كتابها فى تلك الحرب، سواء على قمة المستويات السياسية كبن جوريون أو القيادات العسكرية المختلفة كإيجال آلون وموسى ديان واسحاق رابين وعيزرا وايزمان، فإن الأمر يحتاج إلى مناقشة تلك المقولة الإسرائيلية والتي نقلتها عنها المصادر الغربية رغم أن أى قارئ محايد لايحتاج إلى علم عسكري متبحر ليرى أن نجاح المقاتلات الإسرائيلية فى إسقاط طائرة أو حتى طائرتين من طائرات النقل المجهزة لقذف القنابل ليس مقياسا على تحول الموقف الجوى فى صالح إسرائيل - كما تروى تلك المصادر - خاصة فى ظل استمرار الهجمات الجوية المصرية فى عمق إسرائيل ومستوى أداء كل من الطرفين خلال تلك المرحلة، وهو ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها.

فبالإضافة إلى ماتم استعراضه من نتائج القوة الجوية المصرية، كما جاءت فى الوثائق الرسمية للسلاح الجوى، وما شهدت عليها نتائج تلك المرحلة وتقارير القيادات البرية المصرية، والتي تنفى بشكل قاطع تحول الموقف الجوى لصالح إسرائيل أو الحد من حرية العمل للقوة الجوية المصرية فى عمق إسرائيل حتى بداية الهدنة الثانية، فإن ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها يدل على عدم صحة تلك المقولة الإسرائيلية.

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٢٢.

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٦١٤.

فقد اعترف بن جوريون في مذكراته، بحصول القوة الجوية المصرية على السيطرة الجوية طوال الفترة الأولى من الحرب المعلقة^(١). كما اعترف أنه حتى بداية الهدنة الأولى – بالإضافة إلى القصف الجوي ضد المطارات ومعاونات القوات البرية المصرية – فإن المدن والمستوطنات التي لم تهاجمها القوات البرية المصرية تعرضت أيضاً لقصف الطائرات المصرية. فتل أبيب قُصفت ست عشرة مرة، ورحابوت أربع مرات، وريشون لزيون مرتين، كما ضُربت رحامة سبع مرات من الجو قبل توقف إطلاق النار في أولى أيام الهدنة^(٢).

كما يشير المرجع الرسمي للقوة الجوية الإسرائيلية – الذي أصدرته دار النشر التابعة للجيش الإسرائيلي (معرخوت) – عن نشاط القوة الجوية المصرية خلال فترة القتال الثانية (٨ – ١٨ يوليو) إلى أنه «في هذه المرحلة واصل المصريون نشاطاتهم الجوية المكثفة، فقصفوا تل أبيب مرة أخرى، وبتاريخ ١١ تموز (يوليو) قصفوا القدس أيضاً، كما قصفوا بنر طوفيا وبنيرى وبنيروت اسحاق وبنوروت، وغير عام وزير عام ونيقيا وساعوا روحاما...»^(٣).

أما عن مستوى أداء القوة الجوية المصرية وفعاليتها في تلك الفترة، فإن مادار من حوار بين قادة الألويا الإسرائيلية ورئيس وزرائها – عند اجتماع الأخير بهم في الثامن عشر من يونيو – يوضح بجلاء فعالية القوة الجوية وأثار هجماتها على القوات البرية الإسرائيلية. فبينما قال موسى زلتسكي: «لقد أجبرنا قصف العدو لمواقفنا على أن نحفر الخنادق. ومالم نحصل على طائرات ومهمات ثقيلة فلن نكون قادرين على اشتباك في حرب تقليدية»^(٤)، فإن يوري يافى يؤكد المعنى نفسه بالإضافة إلى ماتكبده من خسائر نتيجة الهجمات الجوية بقوله: «لقد سببت طائرات العدو أضراراً فادحة، ويجب إخفاء تحركات الجيش»^(٥). كما يعترف ناحوم بالتفوق الجوي المصري الذي لا يقابله حماية جوية ملائمة بالمقاتلات الإسرائيلية بقوله: «... إن علينا أن نتصدى لتفوق العدو الجوي بأسلحتنا الخفيفة»^(٦).

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١٥.

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ١، ص ٣٨.

(٣) زئيف شيف، سلاح الجو الإسرائيلي، ص ٣٦.

(٤) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ١، ص ٣١.

(٥) نفس المرجع، ص ٣١.

(٦) نفس المرجع، ص ٣٥.

وحتى بعد انتهاء المرحلة الثانية من الحرب وخلال فترة الهدنة الثانية، كانت فاعلية القوة الجوية المصرية تشل نشاط القوة الجوية الإسرائيلية لتدعيم مستعمراتها نهاراً، وهو ما اعترف به بن جوريون في يومياته عن الثالث من أغسطس حيث يقول : «... لم يحدث مايعرقل المواصلات الجوية في المنطقة بعد الهدنة (الثانية) مباشرة. أما الآن فيمكن إرسال الطائرات ليلاً فقط بسبب زيادة النشاط الجوى المصرى»^(١).

كانت تلك أمثلة على بعض ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية الرسمية على فاعلية القوة الجوية المصرية وتأثيرها على كل من النشاط البرى والجوى الإسرائيلى خلال الفترة الثانية من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو) والأسابيع التالية لها. فماذا عن موقف القوة الجوية الإسرائيلية، والتي تدعى المصادر الإسرائيلية والغربية التي شايعتها أنها حدثت من فاعلية القوة الجوية المصرية وجعلت ميزان القوى يميل لصالحها اعتباراً من الثالث من يونيو. فهل تحسن أدائها خلال فترة القال الثانية (٨ - ١٨ يوليو)، بعدما حصلت عليه من دعم - سواء فى القوى البشرية المدربة أو التسليح - بما يجعلها أهل لما تدعيه المصادر الإسرائيلية والغربية المشايعة؟

إن المصادر الإسرائيلية نفسها تجيب على ذلك التساؤل. فطبقاً لرواية كاجان: «كان هناك أربع طائرات من طراز مسرشميت جاهزة للإقلاع يوم ٩ يوليو لمهاجمة مطار العريش. وطار منها ثلاث تجاه هدفها، بينما تحطمت الرابعة أثناء إقلاعها، إلا أنه لحسن الحظ لم يصب الطيار أى أذى. ولم تستطع الثلاث طائرات اكتشاف مكان هدفها»^(٢)، واضطرت إلى الاكتفاء بتشتيت قوات العدو بالقرب من غزة. وعادت طائرتان فقط إلى القاعدة، فقد سقط واحد من الطيارين، وهو متطوع يهودى يدعى روبرت فيكمان، كان طياراً سابقاً فى القوات الجوية الأمريكية، ولا يُعرف حتى الآن هل سقط فى البحر أو فى الصحراء، أى لا يعرف بالضبط ماحدث له^(٣).

«وطال انتظار قواتنا فى الجبهة الشمالية للمعاونة الجوية عيثاً، وقد أُلغى أمر الهجوم السابق إعطاؤه فى اللحظة الأخيرة لقرب الحد الأمامى لقواتنا من العدو بدرجة كبيرة.

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٥٦.

(٢) تعتبر المطارات من الأهداف الكبيرة التي يصعب إخفاؤها وأن يخطئها طيار متوسط التدريب.

(٣) لقد أسقطت تلك الطائرة بواسطة الدفعية المصرية المضادة للطائرات، طبقاً لما جاء فى وثائق وزارة الدفاع الوطنى.

«أما طائرتنا التي أمرت بقصف المواقع المصرية في الجنوب، فإنها أخطأت هدفها هي الأخرى بشكل يؤسف له، بل إن إحداها قصفت إحدى مستوطناتنا، ولكن لحسن الحظ لم تسبب ضررا كبيرا، وألقت الأخرى قنابلها في البحر.

«وكان ذلك مهرجانا حقيقيا من المهام الفاشلة. ولم يكن لدى طيارينا الكثير ليفخروا به، ولم يتردد جنودنا في إخبارهم بذلك.

«وفي الأيام التالية، كانت معظم مهامنا فاشلة مرة أخرى. وكان أداء قواتنا (الجوية) – بالتأكيد – بعيدا عن أن يكون مرضيا. وفقنا طائرة مسرشميت أخرى يقودها طيار يهودي متطوع من جنوب أفريقيا يدعى ليونيل بلوش واختفى كل من الطيار والطائرة بدون حتى الاشتباك مع العدو»^(١).

أما عن القاذفات الثلاثة من طراز بي ١٧، والتي زعم كاجان أن مد المعركة قد تحول بوصولها لصالح إسرائيل^(٢)، فيقول عنها بن جوريون – خلال تعلية على الموقف العسكري على الجبهات العربية المختلفة في اجتماع الوزارة الإسرائيلية المؤقتة في السادس عشر من يوليو: «... نأخذ قرار بأن تلقى واحدة من القلاع الطائرة الثلاثة قنابلها على القاهرة، بينما تضرب الطائرتان الأخريان غزة والعريش. وأعلن راديو القاهرة أن المدينة تعرضت لأضرار شديدة. وبناءً على تقاريرنا لم تقع أضرار شديدة. فقد حاولت الطائرة أن تلقى على القصر الملكي ثمانى قنابل زنة الواحدة ريع طن، إلا أن القنابل سقطت في المنطقة المجاورة للقصر»^(٣). أما الطائرة التي خُصصت لضرب العريش، فقد ضربت رفح، القاعدة البريطانية، بنوع الخطأ، وضربت قاذفة القنابل الثالثة مدينة غزة ولم تُعرف نتيجة هذه الغارة بعد، وعادت الطائرات الثلاثة سالمة. وفي الصباح التالي وصلت القلاع الطائرة إلى العريش وأسقط قنابل زنتها سبعة أطنان ونصف طن على مطارها»^(٤).

Kagan, OP. cit., P. 112.

(١) دأب الإسرائيليون على إنكار إسقاط طائرتهم في القتال -

Idem

(٢)

(٣) سقطت تلك القنابل في المغربين وسكة الحياتية ونرب الأعوات، ولم تحدث خسائر كبيرة في الأفراد إلا أنها دممت بعض المباني.

(٤) بن جوريون، إسرائيل: تاريخ شخصي، ج٢، ص ٣٢.

كان الهجوم على العريش الذي يشير إليه بن جوريون في صباح ١٦ يوليو فاشلا هو الآخر، طبقا لما جاء في الإشارات المتبادلة بين إدارتي العمليات الجوية والعمليات العربية.

إلا أن الوثائق المصرية تنفي سقوط أى قنابل داخل مطار العريش نتيجة لتلك الغارة. فقد تلقت إدارة العمليات الحربية من إدارة العمليات الجوية صباح السادس عشر من يوليو إشارة بنتائج الغارة الجوية على مطار العريش في ذلك اليوم كان نصها:

«أبلغتنا محطة العريش الجوية بحدوث غارة جوية على منطقة العريش الجوية الساعة ٤٥٠ - صباح ٤٨/٧/٦٦ والقت حوالي ٢٠ قنبلة ٢٥٠ رطل نزلت بجوار العرية المجاورة لمطار العريش ولم تحدث خسائر في قواتنا. الخسائر في المدنيين ٤ قتلى والجرحى غير معروفين. اشتبكت المدفعية المضادة مع طائرات الأعداء ويحتمل إصابة إحداهما. لم تشتبك طائرتنا لعدم وجود إنذار مبكر. رؤيت أنوار أرضية إشارية متجهة نحو مطار العريش من الجهة الشرقية. ولم تتمكن قواتنا من معرفة مصدر هذه الأنوار. ويحتمل أن تكون الطائرات من نوع القلاع الطائرة ذات الأربعة محركات وعددها ثلاثة (ثلاث) ولم تكن تحت حراسة مقاتلات»^(١).

ومن إشارة إدارة العمليات الجوية يتضح لنا أن مهمة القلاع الطائرة التي أشار إليها بن جوريون صباح السادس عشر من يوليو فوق العريش كانت فاشلة مثل سابقتها رغم محاولة استغلال عامل المفاجأة بوصول تلك الطائرات، التي لم يكن معروفا آنذاك توفرها لدى إسرائيل، وتنفيذ ذلك الهجوم مع أول ضوء وعلى ارتفاع كبير بمرور واحد حتى تقلل من احتمال اعتراضها بالمقاتلات المصرية^(٢).

كما يتضح من تلك الإشارة أن مشكلة الإنذار الجوى المبكر لم تكن قد حُلَّت حتى ذلك التاريخ، سواء بتوفير أجهزة إنذار رادارية أو تحسين نظام المراقبة بالنظر الذي كان يعاني من قصور وسائل الاتصال من ناحية وعدم وجود عمق كاف من اتجاه البحر (لقرب المطار والاهداف العسكرية من الساحل) من ناحية أخرى. الأمر الذي لا يسمع للمقاتلات باعتراض أهدافها في الوقت الملائم، لعدم توفر وقت الإنذار الذي يسمح بإقلاع المقاتلات ووصولها إلى ارتفاع القاذفات قبل وصول الأخيرة إلى المطار، مما يجعل عملية الاعتراض تتحول إلى مطاردة بعد نجاح القاذفات في إسقاط قنابلها. وحتى مثل هذه المطاردة لا يكتب لها النجاح إلا

(١) وزارة الدفاع الهنوى (مكتب المشير)، حافظة رقم، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٣٦ ج، إشارة تليفونية من العمليات الجوية إلى

العمليات الحربية، ١٦ يوايو، مسلسل ٢٩.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية عن المرحلة الثانية السابق الإشارة إليه.

===== المرحلة الثانية من الحرب (بداية الحرب المعقدة) =====

إذا كان فارق السرعة كبيراً بين المقاتلات والقاذفات مع قصر المسافة بينها، وهو ما لم يكن مُحققاً في تلك الغارة^(١).

ومما يؤكد عدم صحة الادعاء الإسرائيلي بتحول الموقف لصالح القوة الجوية الإسرائيلية والحد من نشاط القوة الجوية المصرية وعدم قصف تل أبيب بعد الثالث من يونيو^(٢)، هو ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها وماتسجله الوثائق الأرشيفية المصرية وتؤكد نتائج تلك المرحلة من الحرب.

فعلى سبيل المثال، تسجل تقارير عمليات القوة الجوية التكتيكية أنه تم تنفيذ حوالي ١١٦ غارة جوية خلال فترة القتال الأولى والتي استغرقت حوالي أربعة أسابيع (١٥ مايو - ١١ يونيو) تنفذ فيها ما يقرب من ٢٢٢ طلعة طائرة. بينما تم خلال فترة القتال الثانية - والتي لم تزد عن عشرة أيام (٨ - ١٨ يوليو) - ١٢٢ غارة جوية تنفذ فيها ما يقرب من ٢٦٤ طلعة^(٣). أى أن متوسط المجهود الجوى اليومي للقوة الجوية المصرية خلال فترة القتال الثانية كان أكثر من ثلاثة أمثال ذلك المجهود خلال فترة القتال الأولى.

كما أنه في مقابل أكثر من ٢٦٤ طلعة طائرة للقوة الجوية المصرية خلال فترة قتال العشرة أيام فإن إجمالى مانفذته القوة الجوية الإسرائيلية فيما بين الثامن من يوليو وحتى الحادى والعشرين من الشهر نفسه - أى بزيادة ثلاثة أيام عن القوة الجوية المصرية - كان ١٦٤ طلعة طائرة طبقاً لما جاء فى المصادر الإسرائيلية الرسمية^(٤).

وبالرغم من أن نسبة مانفذته القوة الجوية الإسرائيلية خلال فترة القتال الثانية كان حوالى ٦٢٪ من طلعات القوة الجوية المصرية، إلا أن زنة مأسقطته القوة الجوية الإسرائيلية من قتال خلال تلك الفترة طبقاً لما جاء فى المصادر الإسرائيلية - يمثل ٨٨٪ مما أسقطته القوة

(١) كان الفارق في سرعة المقاتلات المصرية والقاذفات الإسرائيلية لا يزيد عن ١,٥ كم في الثانية.

(٢) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين) ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ص ٥٦٥.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات ١٥ مايو - ١٨ يوليو ٤٨.

انظر احصائيات تقرير قائد القوات الجوية التكتيكية عن تلك المرحلة من الحرب.

(٤) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين) ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ص ٦٦٤.

الجوية المصرية من قنابل^(١). وترجع تلك الزيادة في النسبة المئوية لأوزان القنابل الإسرائيلية المسقطة عن نسبة المجهود الجوي (٢٠٪) المنفذ خلال تلك الفترة إلى الزيادة التي طرأت على قدرة القوة الجوية الإسرائيلية من الناحية النوعية، بإضافة قاذفات القنابل من طراز بي ١٧ - والتي كانت تمثل العمود الفقري لقاذفات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية - إلى القوة الجوية الإسرائيلية. وكانت حمولة تلك الطائرة من القنابل تزيد عن ثلاثة أمثال حمولة أية طائرة نقل مصرية مجهزة لقذف القنابل وأكثر من أربع عشرة مرة من حمولة أية طائرة مقاتلة قاذفة مصرية. ومن ثم، لم يكن غريباً أن ترتفع زنة مأسقطته القوة الجوية الإسرائيلية من قنابل من ٩٣٧٠ كجم فيما بين الثامن والرابع عشر من يوليو إلى ٤٨٨٣٠ كجم بين الخامس عشر والواحد والعشرين من الشهر نفسه بعد وصول القلاع لطائرة من طراز بي - ١٧^(٢).

أما قول المصادر الإسرائيلية بأن الهجمات الجوية المصرية في العمق قد توقفت بعد الثالث من يونيو، فلا أدل على عدم صحة ذلك القول مما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها وسبق الإشارة إليه. كما أن الوثائق المصرية تؤكد أنه في الفترة من الثامن وحتى الثامن عشر من يوليو، تمت الإغارة على مطاري عكير وتل أبيب تسع مرات وميناء تل أبيب والمناطق الصناعية حولها تسع عشرة مرة، هذا بالإضافة إلى المجهود الجوي الذي وجه إلى المستوطنات وتجمعات القوات وخطوط المواصلات الإسرائيلية ومعونة القوات المصرية^(٣).

ولذا نظرنا إلى خسائر القوة الجوية للطرفين خلال تلك المرحلة من الحرب (١٥ مايو - ١٨ يوليو)، فإنه استناداً إلى ما اعترفت به المصادر الرسمية للطرفين، فإن الخسائر الإسرائيلية على الجبهة المصرية فقط بلغت أكثر من ضعف خسائر القوة الجوية المصرية في تلك المرحلة. وطبقاً لما اعترفت به المصادر الإسرائيلية، فإن خسائر قوتها الجوية بلغت ما بين ثمانين عشرة وإحدى وعشرين طائرة^(٤). أما وثائق وزارة الدفاع المصرية فقد قدرت الخسائر المؤكدة في

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات الجوية ١٥ مايو - ١٨ يوليو.

(٤) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ١، ص ٢٢٧، ٢٩٦ - شيف، سلاح الجو الإسرائيلي ص ٢٠ - ٢٢.

Kagan, op. cit., pp. 95, 111-113, 115, 118. - Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 16, 19 - 23, 39, 43.

القوة الجوية الإسرائيلية نتيجة لهجمات القوة الجوية المصرية والمدفعية المضادة للطائرات بما لا يقل عن ثلاثين طائرة^(١).

وقد فصلت المصادر الإسرائيلية تلك الخسائر فيما يلي:

- ٨ - ١٣ طائرة مواصلات ونقل خفيفة.
 - ٨ طائرة مقاتلة/ مقاتلة قاذفة من طراز مسرشميت.
 - ١ قاذفة ثقيلة من طراز ب - ١٧ (القلم الطائرة).
 - ١ طائرة لم يتم تحديد طرازها.
- أما عن أسباب خسائر تلك الطائرات فقد أرجعتها المصادر الإسرائيلية إلى مايلي:
- ٦ - ١١ طائرة على الأرض نتيجة للهجمات الجوية المصرية (مواصلات ونقل).
 - ٣ - ٤ طائرة في معارك جوية (٣ طائرة خفيفة، ١ طائرة مسرشميت).
 - ٤ طائرة غير معلوم أسباب سقوطها (٣ مسرشميت، ١ ب - ١٧)^(٢)
 - ٥ - ٦ طائرة نتيجة المدفعية المضادة للطائرات المصرية.

وبالنسبة لخسائر القوة الجوية المصرية فقد أجملها تقرير قائد القوة الجوية التكتيكية الذي سبقته الإشارة إليه، في عشر طائرات، راح نصفها بواسطة المقاتلات البريطانية، على أثر الهجوم الجوي الخاطيء الذي شنته تلك الطائرات على مطار رامات دافيد في الثاني

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب فلسطين ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات الجوية، ١٥ مايو - ١٨ يونيو - هيئة البعثة العسكرية، العمليات العربية في فلسطين عام ١٩٤٨، ج ١، في أماكن متفرقة.

(٢) هجرت إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وخلال الجولات التالية على إضفاء حسائرها في القتال الجوي التقليل من شأن القوة الجوية العربية في القتال الجوي، وقد تم إسقاط ثلاث من الأربع طائرات مسرشميت - التي تنسب إسرائيل سقوطها إلى أسباب مجهولة - بواسطة المقاتلات المصرية في قتال جوي. - انظر تقارير الطلعات الجوية أيام، ٩ يونيو، ١٠ يوليو.

والعشرين من مايو وبمرت فيه عدة طائرات بريطانية فضلاً عن أحد حطائر الطائرات، على ظن أنها طائرات إسرائيلية^(١).

أما الخمس طائرات الأخرى، فتفصلها تقارير الطلعات الجوية كما يلي^(٢):

٢ طائرة (١ داكوتا، ١ سبيتفير في قتال جوى مع المقاتلات الإسرائيلية).

٣ طائرة سبيتفير نتيجة الدفاعات الأرضية المضادة للطائرات.

وقد لخص مؤلفا كتاب «الجيش الإسرائيلي The Israeli Army» موقف السلاح الجوى الإسرائيلي بأمانه في تلك المرحلة من الحرب بقولهما.

«كان على رأس هذه القوة الجوية طوال الحرب أهارون ريميز Aharon Remez الطيار الإسرائيلي الشاب، الذى تلقى تدريبه فى القوات الجوية الملكية الكندية، وقد حاول أن يشكل طائراته متعددة الطرازات وألطم طيرانه فى إطار قوة مقاتلة مؤثرة، إلا أنه لم يلق سوى نجاح محدود حتى قبل نهاية الحرب بفترة وجيزة. وكان التعاون المؤثر مع القوات البرية استثناء أكثر منه قاعدة. وكانت العمليات الاستراتيجية المستقلة - كحصف القاهرة فى يوليو ١٩٤٨ - ناجحة فنيا، إلا أنه لم يكن لها - غالبا - أى تأثير على مجرى الحرب، وكانت القوة الجوية تفكر إلى تنظيم أسبقيات المهام القتالية كما لم يكن لها عقيدة تكتيكية لتلبية مطالب القوات البرية. وكانت طائرات القتال - الموجودة فى أوضاع الاستعداد تستخدم أحيانا كثيرة لتوجيه ضربات ضعيفة التنسيق فى مؤخرة العدو على حساب ومهام المعاونة القريبة للقوات البرية.

«وعلى الرغم من ذلك، فقد كان امتلاك إسرائيل لقوة جوية ذو أهمية عسكرية فى حد ذاتها»^(٣).

ومن الاستعراض السابق لنتائج المرحلة الثانية وما جاء فى الوثائق المصرية والإسرائيلية،

(١) لم تخطر قيادة القوة الجوية التكتيكية بلن مطار رامات دافيد سيظل محتلا بواسطة القوات الجوية البريطانية لتأمين إجلاء القوات البريطانية من حيفا بعد ١٥ مايو ولحين إتمام ذلك الجلاء.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير الطلعات الجوية أيام ١٥، ٢٩، ٣٠ مايو، ١٨، ١٠ يونيو.

Lattwake, Horowitz, op. cit. pp. 66

(٣)

المرحلة الثانية من الحرب (بداية الحرب المعلنة)

عن أداء ومجهود القوتين والنتائج التي حققتها كل منهما، يمكننا أن نرى بوضوح أن القوة الجوية المصرية استمرت محتفظة بالسيطرة الجوية بمستوياتها الثلاثة الاستراتيجية والتعبوية التكتيكية طول المرحلة الثانية للحرب. وإن ما قيل عن تحول الموقف الجوى لصالح إسرائيل خلال فترة القتال الثانية لا يستند إلى أى أساس حقيقى بل ويتعارض مع ما جاء فى المصادر نفسها التي رددت تلك المقولة.

إلا أنه مما لا شك فيه أن موقف القوة الجوية الإسرائيلية فى نهاية فترة القتال الثانية كانت أفضل مما كانت عليه فى بداية الحرب المعلنة سواء فى التسليح أو القوى البشرية أو حتى فى الأداء، إلا أنها حتى بداية الهدنة الثانية كانت لاتزال خلف القوة الجوية المصرية رغم ما كانت تعانيه الأخيرة من قصور.

ورغم ذلك، فإن ذلك المستوى الذى وصلت إليه القوة الجوية الإسرائيلية - رغم قصورها واعتمادها بشكل كامل على المتطوعين والمرتزقة - يعتبر إنجازاً كبيراً للحكومة الإسرائيلية فى ظل الظروف الى كانت تبني فيها تلك القوة. وكان اعتمادها على المتطوعين والمرتزقة من نوى الخبرة فكرة ناجحة تتواءم مع ظروفها ووجود منظمات يهودية نشيطة فى العديد من بلدان العالم. فما كانت تستطيع أن تشكل الكوادر اللازمة للقوة الجوية من مواطني إسرائيل قبل عدة سنوات، ولم تكن ظروف قيام الدولة تسمح بتلك الفسحة من الوقت. وقد ساعد بُعد نظر بن جوريون، والتخطيط المبكر لمواجهة كافة الاحتمالات المنتظرة، على تدارك الموقف الجوى المتردى فى فترة زمنية قياسية.

الفصل السادس

المرحلة الثالثة من الحرب

(الانحدار نحو النهاية المحتومة)

من بداية الهدنة الثانية حتى هدنة رودس

(١٨ يوليو ١٩٤٨ - ٢٠ يوليو ١٩٤٩)

أولاً: تطورات الموقف السياسى والعسكرى خلال المرحلة الثالثة:

١ - فترة الهدنة الثانية (١ يوليو - ١٤ أكتوبر ١٩٤٨).

٢ - فترة القتال الثالثة (١٥ أكتوبر - ٣١ أكتوبر ١٩٤٨).

٣ - فترة الهدنة الثالثة (١ نوفمبر - ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨).

٤ - فترة القتال الرابعة (٢٢ ديسمبر - ٧ يناير ١٩٤٩).

ثانياً: أثر السياسة الإسرائيلية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثالثة:

١ - دعم تسليح القوة الجوية الإسرائيلية.

٢ - تدعيم القوى البشرية للسلاح الجوي الإسرائيلى.

٣ - إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية الإسرائيلية.

ثالثاً: أثر السياسة المصرية على تطور بناء القوة الجوية خلال المرحلة الثالثة:

١ - دعم تسليح القوة الجوية المصرية.

٢ - تدعيم القوة البشرية للسلاح الجوي المصري.

٣ - إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية المصرية.

٤ - تجهيز مسرح العمليات.

رابعاً: أثر السياستين الإسرائيلية والمصرية على استخدام القوة الجوية للطرفين خلال المرحلة الثالثة:

١ - استخدام القوة الجوية الإسرائيلية.

٢ - استخدام القوة الجوية المصرية.

خامساً: هدنة رودس.

الفصل السادس

المرحلة الثالثة من الحرب

(الانحدار نحو النهاية المحتومة)

من بداية الهدنة الثانية حتى هدنة رودس

(١٨ يوليو ١٩٤٨ - ٢٠ يوليو ١٩٤٩)

أولاً: تطورات الموقف السياسي والعسكري خلال المرحلة الثالثة ١٨ يوليو ٤٨ - ٢٠ يوليو ١٩٤٩:

١ - فترة الهدنة الثانية (١٨ يوليو - ١٤ أكتوبر)

انتهاكات الهدنة :

عندما بدأت الهدنة الثانية، حاول كل من العرب والإسرائيليين تدعيم قواتهما وتحسين أوضاعهما العسكرية ^(١)، الأمر الذي كان يؤدي بطبيعية الحال إلى انتهاك تلك الهدنة نتيجة

(١) قدرت إمارة المخابرات المركزية الأمريكية في تلك الأيام أن القوات اليهودية قد تلقت على القوات العربية سواء في فلسطين أو حولها بنسبة ١:٢. وأن لدى اليهود مدفعية ثقيلة وقوة جوية حديثة كبيرة. وأضافت المخابرات الأمريكية قائلة: «إن مانجم من الهدنة هو تحسين القدرات العسكرية لدى اليهود، الذين هم الآن أقوى بما فيه الكفاية، لأن يقوموا بهجوم كامل وطرد القوات العربية خارج فلسطين». - غرين، المرجع المشار إليه ص ٤٧.

يشير بن جوريون في مذكراته أنه «بحلول شهر أكتوبر وصل عدد الرجال الذين يرتدون الزي العسكري ٧٩٨٨٩» بالإضافة إلى حوالي ٥٠ ألف من الشباب اللاتقنين للخدمة العسكرية كانوا ينتظرون الترحيل في مسكرات التجميع في قبرص. - بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١١٥ - ١١٦.

قارن الفرق بين تلك الأعداد وتقدير مخابرات الجيش الأمريكي للقوات الإسرائيلية في ١٨ مايو ١٩٤٨ بـ ٤٠ ألف مجند نظامي، ٥٠ ألف من القوات غير النظامية في مواجهة ٢٠ ألف مجند نظامي عربي (الجيش العربي)، ١٢ ألف من المتطوعين غير النظاميين. - جرين، المرجع المشار إليه ص ١٠٤.

أفعال الجانبين وريود فعلهما، إلا أنه يمكن القول، أن انتهاكات الجانب الإسرائيلي - مثلما كان الحال في الهدنة الأولى - كانت هي الأصل^(١)، بينما كانت انتهاكات الجانب العربي في جوهرها ردود فعل لانتهاكات الجانب الإسرائيلي وعدم احترامه للهدنتين.

وكان العرب على استعداد للالتزام بشروط الهدنة، لو أنهم أحسوا أن الجانب الآخر يعطى أى وزن أو احترام لتلك الهدنة ودواعيها. وكانت تجريتهم مع الإسرائيليين خلال الهدنة الأولى خير دليل على صحة تقديرهم.

ونتيجة لاستمرار انتهاك الهدنة، وافق مجلس الأمن - على ضوء تقارير الوسيط الدولي - على مشروع قرار أمريكي / بريطاني مشترك في التاسع عشر من أغسطس، يلزم كل طرف بمنع أعمال انتهاك الهدنة ومعاقبة المنتهكين. كما حظر على أى طرف خرق الهدنة على أساس الانتقام أو كسب امتياز عسكري أو سياسي من خلال انتهاكات الهدنة^(٢).

إلا أن الانتهاكات الإسرائيلية وتدعيم قواتها وتحسين أوضاعها لم تتوقف، استنادا إلى قناعة بن - جوريون بعدم رغبة كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في توقيع عقوبات على إسرائيل^(٣). ومن ثم، استمرت ردود الفعل العربية لمقاومة الانتهاكات الإسرائيلية. مما دعا الوسيط الدولي إلى أن يسجل في تقريره في منتصف سبتمبر تلك الانتهاكات قائلا:

وقعت عدة حوادث يومية ذات طابع محلي، كما حدثت عدة انتهاكات لشروط الهدنة من

(١) قدم جورج مارشال - وزير الخارجية الأمريكي - مذكرة إلى رئيس ترومان في ١٦ أغسطس قال فيها: «... كما تملك الوزارة أيضا، دليلا متزايد الضروح على قيام القوات الإسرائيلية بانتهاك هدنة الأمم المتحدة بما في ذلك قيامها بتحريك أمامى من مواقع الهدنة الملق عليها، وإطلاق النار وأعمال القنص بشكل مستمر ضد المواقع العربية، كما أن لديها أدلة حاسمة حول النقل للنظم لشحنات الأسلحة من فرنسا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا إلى فلسطين.

- انظر نص الوثيقة، غرين، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٥ - ٤٠٨.

(٢) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٣) كان بن جوريون يرى أنه بالإضافة إلى مساندة الاتحاد السوفيتي لإسرائيل سياسيا وعسكريا، فإن الرئيس ترومان كان من غلة المؤيدين لموقف إسرائيل، بل إنه أرسل إليه مئة جيس مكونا بخطاب في ١٦ أغسطس، يعرض عليه إمكانية الاعتراف الكامل بإسرائيل. ووقف المظر على الأسلحة مع تقديم المساعدة المالية. - بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ٦٠.

بنى بن جوريون وجهة نظره على أن الدول العظمى في مجلس الأمن غير راغبة في استخدام القوة لغرض قرار المجلس وأن مراقبي الأمم المتحدة لايعترضون على دعم إسرائيل. - نفس المرجع ص ١٢٧ - ١٣٠.

الجانبين، ولم يقتصر الأمر على اندفاع العرب واليهود في سبيل القنص والسلب، بل إنهم دعموا مواقفهم العسكرية بما يتناقض مع شروط الهدنة...»^(١). وأكد الوسيط أن اليهود بصفة عامة - وإن لم يكن في كل وقت - كانوا الطرف الأكثر عدوانا منذ الهدنة^(٢).

وحسباً لوثائق وزارة الدفاع المصرية، بلغت الانتهاكات الإسرائيلية، خلال الهدنة الثانية وحتى الثاني والعشرين من أكتوبر ٢١٨ مخالفة على الأرض، ٤٤٥ في الجو، منها انتهاكات جسيمة شملت اعتداءات مباشرة على القرى العربية واحتلال مواقع تكتيكية في مواجهة القوات المصرية، بل والهجوم على المواقع نفسها^(٣)، بالإضافة إلى عمليات النقل البري والجوي غير المشروعة لإمداد مستعمرات النقب بالرجال والأسلحة والذخائر^(٤).

مقترحات الكونت «فولك برنادوت» :

في الوقت الذي كانت تجرى فيه الانتهاكات السابقة للهدنة، كان الوسيط الولي يقوم بنشاط سياسي مكثف وإلقاءات واتصالات مع رؤساء حكومات الدول العربية وإسرائيل والأمن العام لجامعة الدول العربية، لوقف تدهور الموقف ووضع تصور مقبول لحل المشكلة الفلسطينية، واضعاً في اعتباره الأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين آنذاك. ورغم رفض إسرائيل وساطة برنادوت، وإصرارها على التفاوض المباشر مع العرب - بشرط أن يقبلوا إسرائيل كدولة مستقلة عاصمتها القدس - فقد أعد الوسيط تقريره الأخير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في السادس عشر من سبتمبر، متضمناً تقييمه للموقف في فلسطين ومقترحاته لحل المشكلة التي نجمت عن قيام الدولة اليهودية.

وقد أوضح الوسيط في تقريره، أن الجانبين احتفاظاً بموقف لايتزحزح، ولم يكونا على استعداد لتقديم تنازلات جوهرية. وبينما كان العرب على استعداد للمحافظة على الهدنة، فقد

(١) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٤٦.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤٧.

(٣) وزارة الدفاع، هيئة البحوث العسكرية، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٢٩، حوادث خرق الهدنة الثانية. - البدرى، الحرب في أرض

السلام، ص ٢٤٤ - ٢٥٢.

(٤) قامت القيادة الإسرائيلية بعدة محاولات لتسريب قوافل الإمداد إلى مستوطنات النقب، إلا أنه لم تنجح سوى واحدة منها. ورغم موافقة القيادة المصرية في ٢٩ أغسطس على إمداد مستعمرات النقب بمواد الإعاشة تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة، إلا أن =

رفضوا أى اقتراح بقبول الدولة اليهودية أو الاعتراف بها، لأنهم يعتبرون اليهود متطفلين ومعتدين. كما أن العرب اعتبروا حل مشكلة اللاجئين أمراً أساسياً^(١).

أما بالنسبة لإسرائيل فقد أوضح برنادوت تصلب موقفها بعد المكاسب العسكرية التي حققتها خلال فترة القتال السابقة. كما أصبح الإسرائيليون أقل تقبلاً للوساطة وأكثر طموحاً فى مطالبهم السياسية والإقليمية. حيث يشعر الإسرائيليون أنهم قادرون على استخدام قواتهم العسكرية المتفوقة كأداة مساومة فعالة للحصول على شروط أفضل مما نص عليه قرار التقسيم. ومن ثم، فإنهم فضلوا تجاوز الأمم المتحدة ووسيطها مُصرين على مفاوضات الصلح المباشر مع العرب، ورفض عودة اللاجئين حتى يتم التوصل إلى اتفاق للسلام^(٢).

ويعد أن انتقد برنادوت السياسة الإسرائيلية تجاه الأمم المتحدة واللاجئين العرب. فإنه طالب إسرائيل بالحد من الهجرة لكسب ثقة العرب والحد من مخاوفهم. ومن ناحية أخرى فإنه أوضح للعرب أن الدولة اليهودية حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها. وليس هناك سبب يدعو للافتراض بأن هذه الدولة لن تبقى. ودعاهم إلى تقبلها والتكيف مع جهودها. وأشار إلى أن أى أمل للعرب فى دولة موحدة فى فلسطين قد أصبح أملاً غير واقعي^(٣).

وعرض الوسيط الدولى مقترحاته الجديدة لحل المشكلة الفلسطينية، والتي تلخص فيما يلى:

(١) إنشاء لجنة توفيق خاصة لمساعدة الطرفين على استبدال الهدنة القائمة بهدنة دائمة أو اتفاقية صلح.

(٢) تعديل حدود مشروع التقسيم بحيث يحصل العرب على النقب والد والرملة فى مقابل حصول إسرائيل على منطقة الجليل، وبقاء ميناء حيفا ومطار الد كمنطقتين حرتين.

القيادة الإسرائيلية نظمت عملية جوية (العملية أفاك) لإمداد مستوطنات النقب جواً بالأسلحة والذخائر والرجال. وجرى تلك العملية ليلاً دون رقابة الأمم المتحدة التي حرم على مراقبيها دخول مطارات النقل القائمة بالعملية. ويحيداً عن متناول القوة الجوية المصرية التي لم تكن تملك أية مقاتلات ليالية. - اليبس، العرب فى أرض السلام ص ٢٤٤ - ٢٥٢.

(١) خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٤٠.

(٢) نفس المرجع، ١٤٠ - ١٤١. - بن جوريين، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ٥٢، ٥٦، ٧٢ - ٧٤، ١٣٠ - ١٣٠.

(٣) خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٤١.

(٣) ترك الترتيب النهائي لوضع المناطق العربية في فلسطين - التي لن تدخل ضمن الدولة اليهودية لمشاورات الحكومات العربية والفلسطينيين، مع التوصية بدمج تلك المناطق مع مملكة شرق الأردن في دولة واحدة.

(٤) وضع مدينة القدس تحت إشراف الأمم المتحدة.

(٥) السماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

ورغم أن برنادوت قد عدل مقترحاته السابق عرضها على الجانبين في الثامن والعشرين من يونيو لصالح الإسرائيليين^(١)، بجعل الإشراف على القدس من مسئولية الأمم المتحدة بدلا من العرب والتسليم لليهود بمنطقة يافا العربية، فقد اغتيل الوسيط الدولي في اليوم التالي لإعداد تقريره الأخير إلى الأمم المتحدة، بواسطة جماعة من منظمة «ليهى» الإرهابية في الجانب اليهودي من القدس.

وقد أدى اغتيال الوسيط الدولي وعدم تقديم قتلته إلى العدالة إلى تدهور موقف إسرائيل في الأمم المتحدة. وتبنى كل من بريطانيا والولايات المتحدة تقرير برنادوت وكأنه وصيته الأخيرة. فعندما عرض التقرير على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دور انعقادها الثالث، الذي بدأ في الحادي والعشرين من سبتمبر ١٩٤٨، بدأ وكُن الدولتين قد وجدتا أساساً للاتفاق على سياسة موحدة تجاه فلسطين^(٢)، بينما وقف الاتحاد السوفيتي بحزم وراء إسرائيل. وكانت الأخيرة تقبل الجوانب التي في صالحها من مقترحات برنادوت، بينما ترفض التوصيات الأخرى كضم النقب وإعادة اللد والرملة إلى العرب، والإشراف الدولي على بعض المناطق، بالإضافة إلى حق اللاجئين في العودة^(٣). ومن ثم، فقد كانت تحارب سياسيا - كما تحارب عسكريا - من أجل الحيلولة نون إقرار مقترحات برنادوت، حتى يستمر قرار التقسيم أساسا لأى تسوية في فلسطين.

(١) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٣٥.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤٢ - بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج٢، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٣) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج٢، ص ١٤٨ - ١٤٩.

أما على الجانب العربى، فقد فجّرت مقترحات الوسيط الدولى بضم الجزء العربى من فلسطين إلى مملكة شرق الأردن الخلاف بين الدول العربية. فقد انتقدت كافة الدول العربية - عدا شرق الأردن - تلك المقترحات، التى وجد فيها الملك عبد الله فرصة لتحقيق أهدافه. وحتى يقطع مفتى فلسطين الطريق على الملك عبد الله، فقد عقد مؤتمرا فى غزة أعلن فيه عن قيام إدارة مدنية مسئولة عن كافة فلسطين، عُرفت باسم حكومة عموم فلسطين^(١). فما كان من الملك عبد الله إلا أن عقد هو الآخر مؤتمرا فى عمان فى اليوم نفسه برئاسة الشيخ سليمان التاجى الفاروقى - أحد الزعماء الفلسطينيين اللاجئين لشرق الأردن - أعرب فيه الأخير باسم اللاجئين فى الأردن، ورفضهم لمقررات مؤتمر غزة، ونبأى المؤتمر بالملك عبد الله ملكا على الأجزاء المتبقية من فلسطين^(٢). ولكن الملك عبد الله تردد آنذاك فى اتخاذ تلك الخطوة قبل معرفة موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة من ضم القسم العربى من فلسطين^(٣).

وقد حاول الملك عبد الله، بمساعدة العراق، الحيلولة دون اعتراف الدول العربية بإدارة المفتى إلا أن الجامعة العربية اعترفت بتلك الإدارة بصفتها الحكومة الشرعية الوحيدة فى فلسطين، حفاظاً على وضع العرب القانونى فى فلسطين من ناحية، وتهذبة للرأى العام العربى من ناحية أخرى^(٤).

اتجاه إسرائيل لاستكشاف القتال:

فى الوقت الذى كان العرب فيه يتناحرون حول فراء الدب قبل اصطياده، كان الإسرائيليون يضعون اللمسات الأخيرة فى خططهم للاستحواذ على ذلك الدب، حتى يقطعوا الطريق نهائيا على العرب من ناحية، ويضعوا الأمم المتحدة أمام أمر واقع جديد من ناحية أخرى.

فمنذ الهدنة الثانية والحكومة الإسرائيلية ترى أن وقف القتال دون حل سياسى أو حسم عسكري ليس فى صالح إسرائيل بعد أن تم تدعيم موقفها العسكري. وقد عبر بن جوريون عن تلك الرؤية فى اجتماع مجلس الوزراء المؤقت فى الأول من أغسطس بقوله:

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٥٤ - خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٤٣.

(٢) خالد، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨ - أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٥٦.

(٣) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٥٦.

(٤) نفس المرجع، ص ١٥٤ - خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٤٣.

«إذا استمر الوضع الحالي على ما هو عليه لفترة طويلة فإن موقفنا الدولى سيضعف، وقد تنقص قواتنا العسكرية وتضار قواتنا الاقتصادية، وليس هناك من سبب يدعونا لقبول هدنة غير محدودة...»^(١).

وأكد بن جوريون فى الاجتماع نفسه على «أن مصر هى أشد أعدائنا خطراً فى الوقت الحاضر وإذا أمكننا حشد قوات أرضية (برية) كافية وإذا استخدمنا قواتنا الجوية، فإننا نستطيع أن ندمر قوات الغزو المصرية ونحرر النقب...»

«إن فرصتنا طيبة. وإن مقارنة قواتنا واستعدادها بقوات العرب واستعدادهم توضح أننا نستطيع أن نقسم ظهر المصريين، ونفتح معراً إلى القدس، وهذا من شأنه أن يُحسِّن موقفنا بصورة فعالة. بعدئذ سنكون قادرين على انقاص حجم الجيش. وبذا نكون قد خلقنا موقفاً جديداً فى نظر العالم»^(٢).

وفى اليوم التالى (٢ أغسطس) أعطى بن جوريون توجيهاته - بصفته وزيراً للدفاع - إلى رئيس هيئة العمليات «إيجال يادين» بالتخطيط لسلسلة من العمليات ضد الجبهة المصرية^(٣).

ويعد مقتل الكونت برناوت وتدهور الموقف السياسى الإسرائيلى فى الأمم المتحدة، شرح بن جوريون أمام مجلس الدولة المؤقت سياسته للمرحلة التالية من الحرب. موضحاً أنه يرى ضرورة المزج بين العمل السياسى والعمل العسكرى لتحقيق أهداف إسرائيل. لأن أىاً منهما لن يكون حاسماً وحده. «فمن الفترة الحاضرة يعتبر موقفنا العسكرى أقوى من موقفنا السياسى، لأن الدول الكبرى لاتساندنا جميعاً. لذا فإنه يبدو لى أننا لانستطيع أن نعتمد فقط على النضال السياسى وفى الوقت نفسه لن يكون النضال العسكرى حاسماً فى حد ذاته حتى وإن تطور لقائدتنا»^(٤).

وقد شجع بن جوريون على الاتجاه إلى العمل العسكرى لتعويض ضعف موقف إسرائيل

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٤٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٢.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٥.

(٤) نفس المرجع، ص ١٢٧ - انتزع السادات نفس السياسة لتحرير سيناء خلال حرب ٧٢ وما بعدها.

السياسي، ماكان يراه من عدم استعداد القوى العظمى لاستخدام القوة حقيقة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، أو تنفيذ العقوبات التي تهدد بها ضد إسرائيل^(١). وقد نمت تلك القناعة لدى بن جوريون تصريحات المنسوب السوفيتي في مجلس الأمن والتي تشير إلى عدم النظر جدياً في تطبيق عقوبات على إسرائيل، والتي كان يعتبرها في حالة دفاع عن النفس، بالإضافة إلى موقف الرئيس ترومان الذي كان يقطع الطريق دائماً على وزارة خارجيته كلما حاولت اتخاذ موقف أقل تحيزاً لإسرائيل، خاصة وقد كانت حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية في ذروتها آنذاك^(٢).

ولم يكن تحيز الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لموقف إسرائيل هو العامل الوحيد في تشجيع بن جوريون على استئناف القتال، فقد كان الأخير يتوقع أنه «من غير المحتمل أن تتخذ الأمم المتحدة قرار يتفق مع مطالبنا فيما يتعلق بالجليل والطريق إلى القدس ومدينة القدس والنقب... إن نفوذنا على المسرح الدولي غير كافٍ. ومالم نتخذ، نحن أنفسنا، التدابير لإجراء التعديلات الإقليمية الضرورية، أو التعديلات الحيوية على الأقل، فإنها لن تجرى أبداً. وإن ندرك مانريد في النقب، وعلى طريق القدس وفي الجليل من خلال النضال السياسي وحده»^(٣).

وفي الوقت الذي كان فيه بن جوريون يهدد المسرح السياسي داخل إسرائيل لاستئناف القتال، كانت رئاسة الأركان الإسرائيلية تهدد المسرح العسكري بسلسلة من التحضيرات وأعمال الحشد والعمليات التي تلقى ياديين توجيهات بن جوريون بشأنها في الثاني من أغسطس. فمنذ أواخر ذلك الشهر وخلال شهر سبتمبر والأسبوع الأول من أكتوبر مهدت إسرائيل لعملياتها المنتظرة على الجبهة المصرية باحتلال سلسلة من القرى والمواقع والتباب الهامة في مواجهة الجبهة المصرية^(٤).

وبالإضافة إلى قوافل إمداد المؤن والأدوية التي سمحت بمرورها القيادة المصرية تحت إشراف رجال الأمم المتحدة، قامت القيادة الإسرائيلية بعدة عمليات لتسريب قوافل الإمداد

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٤٩.

(٣) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١٣٠.

(٤) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٥٠ - اليبدي، الحرب في أرض السلام، ص ٣٤٨ - ٣٥٢.

والأسلحة والذخائر إلى مستوطنات النقب المحاصرة بعيداً عن رقابة الأمم المتحدة^(١).

كما قامت بعمل جسر جوى لإمداد تلك المستعمرات بالرجال والأسلحة والعتاد مستقلة إيقاف القتال. وعندما بدأت القوة الجوية المصرية التدخل في عمليات النقل الإسرائيلية، التي كانت تتم بعيداً عن رقابة الأمم المتحدة، حولت إسرائيل الجسر الجوى لتنفيذ مهام النقل ليلاً، نظراً لعدم توفر أى مقاتلات ليلية للقوة الجوية المصرية في ذلك الوقت^(٢).

وقد كتب «رالف بانشن» - الذى خلف برنابوت - في تقاريره إلى الأمم المتحدة خلال تلك الفترة أن إسرائيل رفضت السماح بإشراف الأمم المتحدة على القوافل البرية أو الجوية. وأرسلت قوافلها وطائراتها إلى مستعمراتها بما يتناقض وشروط الهدنة، كما رفضت السماح لمراقبي الأمم المتحدة بدخول أى مطار إسرائيلي^(٣).

وبعد أن أتمت رئاسة الأركان الإسرائيلية تحضيراتها، لم يبق إلا اتخاذ القرار السياسى لاستئناف القتال، واختيار الوقت الملائم لذلك، مع إعداد الذريعة المناسبة. وكان بن جوريون مدركاً أن أنسب وقت للعمل العسكرى هو النصف الأخير من أكتوبر - قبل الانتخابات الأمريكية التي كانت ستجرى في أوائل نوفمبر - حيث يكون تنافس المرشحين لتأييد إسرائيل في ذروته ورد الفعل المعادى لها في أدنى درجاته^(٤).

ومن ثم اتجه بن جوريون - بعد موافقة مجلس الدولة المؤقت على سياسته - إلى اتخاذ الخطوات التنفيذية لتلك السياسة. حيث اجتمع بالوزراء من أعضاء حزبه لمناقشة قرار استئناف القتال قبل عرضه على مجلس الوزراء المؤقت في السادس من أكتوبر^(٥). كما اتجه إلى مقر قيادة الجبهة الجنوبية ليستمع - بصفته وزير الدفاع - إلى تقدير الموقف العسكرى

(١) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٢٤٨ - ٢٥٢.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان. - بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٥٥.

(٣) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٥٠.

(٤) نفس المرجع، ص ١٤٩. - بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٦٤.

(٥) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ١٢٢.

لتلك القيادة، وتقييمها لحجم القوات المصرية، وتحديد القوات الإسرائيلية المطلوبة، قبل اتخاذ قرار استئناف القتال في اجتماع مجلس الوزراء المشار إليه^(١).

وخلال اجتماعات بن جوريون مع القادة العسكريين تخوف، بعض هؤلاء القادة من نشاط وتدخل الجبهات العربية الأخرى عند الهجوم على الجبهة المصرية، خاصة وقد كان هناك اتجاه إلى سحب بعض القوات الإسرائيلية من أمام هذه الجبهات لحشد القوة المتفوقة المطلوبة للهجوم على الجبهة المصرية إلا أن بن جوريون نجح في إشاعة الطمأنينة في نفس المتخوفين بطمأننتهم على عدم تدخل الجيوش العربية الأخرى نظرا لأن العلاقات كانت متوترة آنذاك بين مصر وشرق الأردن^(٢).

وعندما اجتمعت الوزارة الإسرائيلية في السادس من أكتوبر لبحث اقتراح بن جوريون بشأن فتح الطريق إلى مستوطنات النقب بالقوة، استعرض رئيس الوزراء الاسرائيلي الموقف وأكد على أنه «لو ظل القتال مقصورا على الجنوب - يعني لو أن العراقيين والسوريين والأردنيين لم يتدخلوا في القتال - فلسوف نتمكن من السيطرة على النقب بأكمله حتى البحر الميت ثم جنوباً حتى البحر الأحمر».

«وقد نتمكن أيضا من الاستيلاء على الخليل وبيت لحم إذا لم تنزل قوات عربية من الشمال»^(٣). وقد سلم بن جوريون خلال اجتماع في مجلس الوزراء بأن تجديد القتال قد يكون داعية لقصف تل أبيب بالقنابل، إلا أنه أكد لوزرائه أن الموقف الإسرائيلي في الجو «أفضل كثيرا مما كان عليه من قبل، فنستطيع أن نلحق أضرارا بالقاهرة أكبر مما يستطيع المصريون أن ينزلوا بتل أبيب»^(٤).

ولتقديم ذريعة لاستئناف القتال، أشار بن جوريون إلى أن قيام المصريين بمنع مرور القوافل يعتبر ذريعة كافية لشن الهجوم على الجبهة المصرية. إلا أن الوزير «بنتوف» تسال قاتلا:

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ١٣٢.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

«ماذا نحن فاعلون لو سمح المصريون لقافلتنا بالمرور عبر خطوطهم؟»^(١). فطمأن بن جوريون وزيره - حسن النية - بما أعده لمواجهة مثل هذا الموقف^(٢).

وفي نهاية الاجتماع أيد المجلس استئناف القتال بأغلبية الأصوات. وفي اجتماع العاشر من أكتوبر أعلن بن جوريون لوزرائه أن جميع التجهيزات تجري لبدء العمليات بعد عيد الغفران مباشرة، إلا أن الموعد تعدل ليكون مساء الخامس عشر من أكتوبر^(٣).

٢ - فترة القتال الثالثة (١٥ - ٣١ أكتوبر):

عندما تفجر القتال مرة أخرى على الجبهة المصرية خلال فترة القتال الثالثة بعد تدبير إسرائيلي مفتعل، استمر ذلك القتال لمدة سبعة عشر يوما، اشتملت على ثلاث عمليات هجومية إسرائيلية، منها عمليتان على الجبهة المصرية هما العملية الرئيسية «يؤآف (يؤآب)»، والعملية «هاهار» المكمل لها. أما العملية الثالثة «حيرام»، فقد وجهت ضد جيش الإنقاذ في منطقة الجليل شمال فلسطين.

وتعتبر العملية «يؤآب» أهم تلك العمليات وأخطرها، والتي حشدت لها القيادة الإسرائيلية معظم قواتها الضاربة بعد أن سحبت بعض تلك القوات من أمام الجبهات الأخرى لتحقيق التفوق المطلوب، لحسم الموقف على الجبهة المصرية قبل تدخل مجلس الأمن لإيقاف القتال^(٤).

وطبقا لرواية إيجال آلون قائد المنطقة الجنوبية آنذاك، كانت العملية «يؤآب» تهدف إلى طرد المصريين من النقب نهائيا بعد تفتيت الجبهة والسيطرة على عقد المواصلات في النقب، التي كانت في أيدي القوات المصرية^(٥) (انظر الخريطة رقم ٥).

إلا أنه يبدو أن القيادة الإسرائيلية لم تقدر بشكل كافٍ صلابة المقاومة التي واجهتها أمام الدفاعات المصرية، والتي عطّلت عملية الاختراق أمام عراق المنشية في شرق الجبهة وعراق

(١) نفس المرجع، ص ١٣٦.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤١ - ١٤٢.

(٤) نفس المرجع، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٥) آلون، دوع داود، ص ٣٦٢ - ٣٦٣.

سويدان في غربها، وسمود هذه الدفاعات رغم الهجمات البرية والجوية الإسرائيلية المستمرة، وقيام قوات الفالوجا بالهجمات المضادة الناجحة، مما أوقع بالقوات الإسرائيلية خسائر فادحة^(١).

ورغم أن القيادة العسكرية الإسرائيلية - في اجتماعها مع بن جوريون في السابع من أكتوبر - قد قدرت ما بين خمسة وسبعة أيام لتحقيق أهداف العملية^(٢)، فإنه حتى مساء التاسع عشر من أكتوبر - عندما صدر قرار مجلس الأمن بإيقاف القتال - لم تكن القوات الإسرائيلية قد حققت هدفها الأول بعد، وهو اختراق الجبهة المصرية وتحقيق الاتصال بمستعمرات النقب^(٣). إلا أنها نجحت في دق إسفين في جنب الجناح الأيسر للقوات المصرية (المحور الساحلي) عند بيت حانون، مما أخرج موقف القوات المصرية فيما بين أسدود وغزة، نظرا لتهديد خطوط مواصلاتها، واحتمال عزلها لو نجحت القوات الإسرائيلية في استكمال اختراقها لهذا المحور^(٤). (انظر الخريطة رقم ٦)

وكان قرار مجلس الأمن كان دافعا للقيادة الإسرائيلية لحشد أقصى طاقاتها في القتال بدلا من إيقافه. فما أشرق فجر العشرين من أكتوبر حتى نجحت القوات الإسرائيلية في فتح ممر لها إلى مستوطنات النقب المحاصرة أثر سقوط دفاعات الطليقات، وإن ظلت قلعة عراق سويدان صامدة بعد أن تكسرت على دفاعاتها سبع هجمات إسرائيلية متصلة. وكما وصف اللواء حسن البدرى بحق، صمود قلعة عراق سويدان، كانت هذه إحدى لحظات الفخار للعسكرية المصرية^(٥).

ونظراً لتدخل القيادة في القاهرة في إدارة العمليات، فقد تقيدت حرية اللواء المواوى في

Dupuy, op. cit., p. 97.-

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج٢، ص ١٤٢ - ١٤٤.

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج٢، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٣)

(٤) وزارة العربية، العمليات العربية بفلسطين، عام ١٩٤٨، ج٢، ص ٤٠ - ٤١.

(٥) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٣٧٧ - ٣٧٩.

استخدام قواته والمنورة بها في الوقت المناسب. وعندما جاء تصديق رئاسة الأركان بإقامة جبهة جديدة على الخط العام للخليل - بيرسبع - غزة، كان الوقت قد فات، بعد أن تحول اتجاه الهجوم الإسرائيلي الرئيسي إلى بيرسبع^(١).

فقد أدت ضغوط قرار مجلس الأمن وتآخر القوات الإسرائيلية في تحقيق مهامها - نتيجة لصلابة المقاومة المصرية التي واجهتها - إلى عجز القيادة الإسرائيلية عن تنفيذ خططها الأساسية في تطويق القوات المصرية على المحور الساحلي والضغط عليها في اتجاه البحر والجنوب، وهو ما كان سيحتاج إلى وقت أطول وجهد أكبر. ومن ثم، اتجهت القيادة الإسرائيلية - بعد اختراقها للجبهة المصرية عند الحليقات وتحقيق الاتصال مع مستوطنات النقب - إلى المنورة البديلة في اتجاه بيرسبع شرقاً، خاصة وقد كانت دفاعاتها أقل كثافة، لعزل القوات المصرية جنوب ممر القدس ومدينة الخليل عن جبهتها الرئيسية في الغرب^(٢).

وبعد قصف المدينة جواً طوال يومي ١٩، ٢٠ أكتوبر والقصف المدفعي والهونات طول ليلة ٢١/٢٠ من الشهر نفسه تقدمت القوة الإسرائيلية المكونة مع معظم اللواء الثامن المدرع بالإضافة إلى لواء النقب لتحيط بالمدينة التي سقطت في أيدي القوات الإسرائيلية صباح الحادي والعشرين من أكتوبر^(٣)، بعد أن عجزت قواتها التي لم تزد عن بضع جماعات من المتطوعين المصريين والفلسطينيين في الصمود كثيراً أمام القوات الإسرائيلية المتفوقة^(٤). ويسقط بيرسبع انفتح الطريق أمام القوات الإسرائيلية لتتوغل في النقب كيف تشاء.

أما العملية الثانية على الجبهة المصرية خلال فترة القتال الثالثة، وهي العملية «هاهار» فهي عملية هجومية إسرائيلية فرعية كان الهدف منها توسيع ممر القدس على حساب القوات

(١) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٢٨٧.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣)

Dupuy, op. cit., p. 98.

(٤) كانت القوات المدافعة عن محور بيرسبع - الظاهرية على امتداد ٤٠ كم لاتزيد عن ٥٠٠ فرد كان المدافعون منهم عن المدينة أهل من سرية مشاة - وزارة العربية، العمليات الحربية بالسلطن عام ١٩٤٨، ج ٢، ص ٢٦.

الخفيفة المصرية، وتثبيت تلك القوة أثناء الهجوم على المحور العرضي والساحلي من الجبهة المصرية، مع الحرص على عدم توريط القوات الأردنية في القتال^(١). (انظر الخريطة رقم ٧).

وقد بدأت تلك العملية ليلة ١٨ / ١٩ أكتوبر قبل سقوط الحليقات في العملية «يؤاب». إلا أن القوات المصرية الخفيفة والمجاهدين العرب نجحوا في صد الهجوم وإيقاف التقدم الإسرائيلي أمام بيت جبرين^(٢) ولكن نجاح القوات الإسرائيلية - بعد تدعيمها - في قطع طريق عراق المنشية / جبرين بعد توقف القتال على الجبهة الرئيسية في الثاني والعشرين من أكتوبر، دفع القوة المدافعة عن بيت جبرين إلى الانسحاب إلى الخليل خوفاً من حصارها بعد سقوط بير سبع واحتلال القوات الإسرائيلية للظاهرية جنوباً وعزلهم عن عراق المنشية غرباً^(٣).

وقد ترتب على انسحاب قوة بيت جبرين عزل قطاع الفالوجا تماماً من الشرق بعد أن تم عزلها من الغرب على أثر سقوط الحليقات. ولم يعد أمام تلك القوات إلا أن تقوى دفاعاتها وتستعد لحصار طويل، بعد إيقاف القتال^(٤).

ويتوقف القتال على الجبهة المصرية، وجدت القيادة الإسرائيلية أن الوقت قد حان لتصفية الموقف في الجليل الغربي، خاصة وأن الجبهات العربية الأخرى لم تحرك ساكناً أثناء القتال على الجبهة المصرية. وكانت العملية «حيرام» - آخر العمليات الهجومية الإسرائيلية في فترة القتال الثالثة - تهدف إلى القضاء على جيش الإنقاذ في الجليل وطرد فلوله خارج فلسطين.

وللقضاء على القوات القوقجي التي لم تكن تزيد على ثلاثة آلاف مقاتل أي ما يوازي قوة لواء مشاة حشدت القيادة الإسرائيلية في مواجهتها أربعة ألوية وقوة جوية كبيرة لسرعة حسم الموقف والسيطرة على الجليل، لوضع الأمم المتحدة أمام أمر واقع جديد^(٥).

وبعد قتال استمر أربعة أيام من مساء السابع والعشرين من أكتوبر وحتى مساء اليوم

(١) الأركان الإسرائيلية العامة، حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٥٤٤.

(٢) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٣٨٦ - ٣٨٧.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٨٧ - ٣٨٨.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٥) نفس المرجع، ص ٣٩٢.

الآخر من الشهر نفسه، نجحت القوات الإسرائيلية في السيطرة على الجليل الغربي وطرده
قوة جيش الإنقاذ خارج فلسطين^(١).

وبانتهاء فترة القتال الثالثة، كانت القوات الإسرائيلية قد نجحت في ضغط القوات المصرية
جنوباً وتجزئتها إلى ثلاث قطاعات منفصلة. القطاع الساحلي (أسدود - رفح)^(٢)، والقطاع
الأوسط (عراق المنشية - الغالوجا - عراق سويدان)، والقطاع الداخلي (بيت لحم - الخليل).

أما القوات الإسرائيلية فقد اندفعت شرقاً بعد سقوط بير سبع، وأتمت اتصالها
بمستوطناتها المعزولة في سدوم جنوب البحر الميت دون أى مقاومة. الأمر الذى حقق لها
الإحاطة بالقوات الأردنية والعراقية في الضفة الغربية من الجنوب والشرق والشمال، بالإضافة
إلى إتمام سيطرتها على كل منطقة الجليل.

٣ - فترة الهدنة الثالثة (١ نوفمبر - ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨)؛

أثبتت فترة القتال الثالثة صحة تقدير بن جوريون لرد الفعل العربى والنولى تجاه العمليات
الإسرائيلية والتوسعات الإقليمية التى أجرتها على حساب المنطقة العربية. فبالنسبة للموقف
العربى، حاولت القيادة المصرية تحريك الجبهات العربية الأخرى للمشاركة فى القتال دون
جدوى^(٣).

وتلقى بعض المصادر المحايدة بعض اللوم على الجانب المصرى لعدم تحرك الجبهات
العربية الأخرى لموازنة القوات المصرية، لإخفاء الجانب المصرى عن شركائه فى الحرب ماحدث
من تدهور على الجبهة المصرية^(٤). وهذا القول وإن كان فيه جانب من الصحة بالنسبة لإخفاء

(١) نفس المرجع، ص ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٢) اضطرت القيادة المصرية إلى إخلاء الجزء الشمالى من القطاع الساحلى بين أسدود ورفح على مرحلتين مابين ٢٧ أكتوبر، وه
نوفمبر للاستفادة بقوات هذا القطاع بعد أن أصبحت مهددة.
وزارة العربية، العمليات العربية بفلسطين، ١٩٤٨ ج ٢، ص ٦٦، ٦٩.

(٣) البندوى، العرب فى أرض السلام، ص ٢٨٩.

(٤) عندما سأل الملك عبد الله عن موقف الجيش المصرى خلال اجتماعات رؤساء الحكومات العربية بعمان يوم ٢٣ أكتوبر، أجاب
التنراشى: «أن الجيش المصرى يحتفظ بجميع مواقفه، وأن موقفه حسن ولا داعى للدعائيات والبالغات الصهيونية عن اختراق
جبهته ولك حصار القبة».

- شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٥.

الموقف المتدهور على الجبهة المصرية^(١)، إلا أنه ليس السبب في عدم تحرك الجبهات العربية. وليس أدل على ذلك من اعتذار القيادة الأردنية عن توفير قوة لتأمين إمداد جيب الفالوجا من الشرق، بعد أن علمت بموقف القوات المصرية المحاصرة، مالم تحتل القوات العراقية مواقع القوات الأردنية التي سيتم سحبها لهذا الغرض. وهو ما اعتذرت عنه القيادة العراقية لعدم قدرة الجيش العراقي على تحمل مسئوليات دفاعية أكثر مما يقوم به فعلاً^(٢).

وقد أكد مؤتمر رؤساء أركان حرب الجيوش الذي عقد في القاهرة في الفترة من ١٠ إلى ١٢ نوفمبر وتوصياته المقدمة إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية عجز القوات العربية عن القيام بأى عمليات هجومية بعد أن نجحت إسرائيل في تحقيق التفوق على القوات العربية مجتمعة في البر والبحر والجو. الأمر الذي أرجعه رؤساء الأركان إلى عدم حشد الدول العربية لمواردها بالقدر الكافي والاستفادة من الهدنتين كما فعل الإسرائيليون، فضلاً عن عدم استعداد الجيوش العربية لخوض غمار حرب طويلة وعدم تشكيل قيادة موحدة لتلك الجيوش^(٣).

أما على المستوى الدولي، فقد تكفلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بتميع الموقف في الأمم المتحدة لصالح إسرائيل. فجاء قرار مجلس الأمن في التاسع عشر من أكتوبر - بعد بدء الهجوم الإسرائيلي على الدفاعات المصرية - لا يدين هذا الهجوم، وإنما يذكّر الطرفين بالتزامها بوقف إطلاق النار والتعاون مع مراقبي الأمم، المتحدة طبقاً للقرار السابق لمجلس الأمن في الخامس عشر من يوليو^(٤).

إلا أنه مع استمرار إسرائيل في تحدى الأمم المتحدة ورفضها سحب قواتها إلى مواقعها السابقة، بعد أن توقف القتال على الجبهة المصرية، قدمت بريطانيا والصين مشروع قرار آخر بعدم جواز الثأر كذريعة لخرق الهدنة أو كسب مزايا نتيجة لهذا الخرق، ويؤيد أوامر الوسيط

(١) نفس المرجع، ص ٢٢٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٥٠ - ٣٥٣.

(٣) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٥٤.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

الدولى بالنيابة، بالانسحاب إلى مواقع الرابع عشر من أكتوبر، مع تعيين لجنة لدراسة التدابير اللازمة لفرض عقوبات غير عسكرية إذا لم يتم الامتثال لقرارات مجلس الأمن^(١).

ورغم أن الوفد الأمريكى فى مجلس الأمن أيد مشروع القرار البريطانى - الصينى فى البداية، إلا أنه مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية واشتعال المنافسة بين المرشحين لكسب تأييد اليهود فى تلك الانتخابات، فقد أمر الرئيس ترومان بوقف التأييد الأمريكى لمشروع القرار البريطانى - الصينى فى مجلس الأمن^(٢). أما الاتحاد السوفيتى فقد عارض مشروع القرار منذ البداية^(٣).

وفى الرابع من نوفمبر، وافق مجلس الأمن على مشروع قرار لأحد اللجان الفرعية، التى كلفها المجلس ببحث الموقف فى النقب. ولم يكن ذلك القرار يختلف كثيراً عن المشروع البريطانى - الصينى. ورغم أن أحكام ذلك القرار تتضمن تهديداً بفرض عقوبات ضد الطرف الذى لا يمثل لشروطه، فقد أوضحت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أنها لن تؤيد تطبيق أى إجراء متشدد ضد إسرائيل^(٤).

ولما كانت إسرائيل قد قامت بالهجوم على الجليل (العملية حيرام) أثناء مناقشة مجلس الأمن للموقف فى النقب، ورفضت أيضاً الانسحاب من المواقع التى احتلتها، فقد اقترح رالف باناش - الوسيط الدولى بالنيابة - على مجلس الأمن تحويل الهدنة المؤقتة إلى هدنة دائمة للحيلولة دون تجدد القتال والوصول إلى تسوية سلمية نهائية^(٥).

واستجابة لتوصيات باناش أصدر مجلس الأمن فى السادس عشر من نوفمبر، قراراً ينص

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) لم يقتصر موقف ترومان آنذاك على مناقشات مجلس الأمن. بل أنه فى الوقت الذى كان وزير خارجيته يؤيد مع بريطانيا مقترحات برنادوت خلال مناقشتها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلن فى الرابع والعشرين من أكتوبر - قبل أسبوع من انتخابات الرئاسة الأمريكية - أن الولايات المتحدة لن توافق على أى تفعيل فى قرار التقسيم (قرار ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) مالم تقبله إسرائيل. الأمر الذى وجه ضربة قاضية لمقترحات برنادوت والاتفاق البريطانى - الأمريكى حول مستقبل فلسطين. - خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٤٢. - جرين، المرجع المشار إليه، ص ٦٢.

(٣) خورى، المرجع المشار إليه، ص ١٥٤.

(٤) نفس المرجع، ص ١٥٧.

(٥) نفس المرجع، ص ١٥٩.

على تحديد خطوط دائمة لوقف إطلاق النار يلتزم بها الجانبان، وانسحاب وتخفيض القوات المسلحة بما يضمن الحفاظ على الهدنة خلال فترة الانتقال إلى السلم الدائم، بون الإخلال بأمر سحب القوات الإسرائيلية في النقب إلى خطوط الرابع عشر من أكتوبر^(١).

ورغم أن معظم الدول العربية ظلت ترفض ذلك القرار ، فإن مصر أخذت موقفا أكثر اعتدالا بترجيحها بالتفاوض من أجل الوصول إلى تسوية، إلا أنها اشترطت أن يكون ذلك التفاوض مع الأمم المتحدة وليس مع الإسرائيليين. ولم يلبث هؤلاء الرافضون أن أصبحوا واقعيين، وطلبوا في ديسمبر من مجلس الأمن اتخاذ الوسائل اللازمة لتطبيق قرارات الأمم المتحدة السابقة، بما في ذلك قرار السادس عشر من نوفمبر الذي سبق لهم أن رفضوه^(٢).

أما إسرائيل فقد سعت إلى تجنب إشراك الأمم المتحدة في أى إجراءات للتسوية حتى تتجاهل قرارات المنظمة الدولية، التي تُعرقل أطماعها التوسعية من ناحية، وحتى تستطيع استخدام موقفها المتميز وتفوقها العسكى في المساومة من خلال المفاوضات المباشرة مع العرب من ناحية أخرى.

وفي الوقت الذي كان مجلس الأمن يبحث الاعتداءات الإسرائيلية في النقب والجليل، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنتها السياسية تبحث عدة مشروعات قرارات لتسوية المشكلة. وفي الحادى عشر من ديسمبر وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار بريطانى بعد إجراء عدة تعديلات عليه^(٣).

وقد نص ذلك القرار (١٩٤ - فقرة ٢) على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة تضم مندوبين من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة تقوم بكافة مهام الوسيط الدولى، واتخاذ الخطوات الكفيلة بمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية سلمية، سواء تحت إشراف اللجنة أو بالمفاوضات المباشرة. على أن تقدم اللجنة إلى الجمعية العامة فى دورة انعقادها التالية مقترحات تفصيلية لنظام دولى لمدينة القدس. كما كلفت لجنة التوفيق ببحث الترتيبات للمساعدة

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٠.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤٥.

فى تطوير المنطقة اقتصادياً، وتسهيل توطين واستقرار وتأهيل اللاجئين اجتماعياً واقتصادياً^(١).

وعندما وجد بن جوريون أنه كان على حق فى تقديره لربود الفعل العربية والدولية حيال المخطط الإسرائيلى للتوسع الإقليمى على حساب الرقعة العربية فى فلسطين، فإنه قرر الانتقال إلى المرحلة التالية لاستكمال الاستحواذ على النقب والتى لم يستطع تنفيذها خلال العمليات السابقة، مستغلاً فى ذلك الموقف السياسى والعسكرى العربى المتهالك.

ففى خلال اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلى فى الثامن من ديسمبر أخطر بن جوريون وزراءه أنه قد تم اتخاذ جميع التحضيرات اللازمة لطرد المصريين من النقب بعد أيام قليلة^(٢). وما أن رفعت جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبدأت أجازات أعياد الميلاد ورأس السنة لل دول المسيحية، حتى وجد بن جوريون أن المسرح الدولى مهيب، لبدء العمليات ضد الجبهة المصرية، واستكمال السيطرة على النقب قبل عودة المنظمة الدولية إلى استئناف أعمالها .

٤ - فترة القتال الرابعة (٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ - ٧ يناير ١٩٤٩):

خلال فترة الهدنة الثالثة، وعلى ضوء الأوضاع التى انتهت إليها العملية «يوأب»، قامت القيادة المصرية بسحب قواتها المهددة بقطع خطوط مواصلاتها فيما بين غزة وأسدود. وأعدت تنظيم قواتها وأوضاعها الدفاعية على شكل قوس يحيط ببطن القوات والمستوطنات الإسرائيلية فى منطقة النقب. وكانت الدفاعات المصرية فى هذا القوس تركز على المواقع المصرية فى العسلوج على أقصى اليمين، ثم العوجه فى جنوب ذلك القوس، وتجه شمالاً مع الحدود المصرية حتى رفح، ثم تسير بحذاء الساحل حيث ينتهى الجناح الأيسر لهذا القوس فى منطقة غزة. وبالإضافة إلى هذا القوس كان هناك قطاعان منفصلان، أحدهما محاصر بالقوات الإسرائيلية هو قطاع الفالوجا، والآخر جنوب الممر الإسرائيلى إلى القدس، وما بين الخليل وبيت لحم^(٣).

وبلحقاً لرواية بن جوريون، فقد «أعدت هيئة الأركان العامة بناءً على تعليمات وزير الدفاع

(١) نفس المرجع، ص ١٤٦.

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٢١٥.

(٣) أوراق اللواء الماوى الخاصة، مسودة تقرير هيئة العمليات العربية المشتركة، ج ٢، ص ٧.

خطة لطرد الجيش المصري من النقب، بعد أن رفض المصريون مناقشة اتفاقية صلح مع إسرائيل^(١). وهذا القول من بن جوريون - الذي يشير إلى حدوثه في نهاية شهر أكتوبر - يحمل في ثناياه دليل عدم صحته. فالحديث في الأمم المتحدة عن اتفاقيات الصلح بين العرب وإسرائيل طرح في قرار مجلس الأمن في السادس عشر من نوفمبر وليس في شهر أكتوبر، وهو ما أشار إليه بن جوريون نفسه^(٢). كما أن مصر قبلت التفاوض آنذاك من أجل اتفاقية صلح على ضوء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، على أن يتم ذلك مع ممثلي الأمم المتحدة وليس مع إسرائيل، كما سبقت الإشارة إليه في هذا الفصل. ومن ثم، فإن التخطيط لطرد المصريين من النقب، لعلقة له برفض المصريين التفاوض من أجل اتفاقية صلح كما ادعى بن جوريون، إنما كان يتعلق بإتمام السيطرة على النقب بأكمله، الأمر الذي لم يستطع تحقيقه خلال العملية «يؤاب».

وقد سجلت تقارير المخابرات المصرية منذ أوائل نوفمبر تدفق القوات الإسرائيلية إلى النقب وحشد القوات في منطقة بير سبع وحولها^(٣). إلا أن القيادة المصرية آنذاك قدرت الموقف على أن القيادة الإسرائيلية تعيد تنظيم قواتها بعد العمليات السابقة في المنطقة^(٤).

وقد اشتملت فترة القتال الرابعة على عملية هجومية إسرائيلية رئيسية هي العملية «هوريف» (حوريب). وطبقا لرواية إيجال آلون «بدأت العملية» «هوريف» بهجوم مخادع على قطاع غزة، ولكن هدفها الحقيقي والسري كان مفترق طريق عوجة الحفير، بحيث تتمكن قوات الدفاع الإسرائيلية من التقدم عبر صحراء سيناء، وتهدد في النهاية القوى المصرية^(٥). ويزيد إسحاق رابين - رئيس عمليات آلون آنذاك - الأمر توضيحا بقوله:

«كنا بمجرد حصولنا على أهدافنا الرسمية من تلك الحملة غير ناوين على التوقف. وصممنا

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٧، ص ٢١١.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٣.

(٣) أوراق اللواء الحواشي الخاصة، مسودة هيئة العمليات العربية المشتركة، ج ٢، ص ٥ - ٧.

(٤) نفس المرجع، ص ٧.

(٥) آلون، برع دارية، ص ٢٦٦.

===== المرحلة الثالثة من الحرب (الانتحار نحو النهاية المحتومة) =====

على الاندفاع إلى الأمام حتى مصر ذاتها. لقد كانت خطتنا هي الاستيلاء على أبو عجيلة ثم محاولة بلوغ العريش على ساحل البحر الأبيض»^(١). (انظر الخريطة رقم ٨).

وقد نجحت القيادة الإسرائيلية فعلا في خداع القيادة المصرية عن اتجاه جهودها الرئيسية عندما بدأت عملياتها الهجومية ضد القطاع الساحلي في الثاني والعشرين من ديسمبر^(٢). وقد شارك رئيس الوزراء المصري - دون أن يدري - في عملية خداع قيادته العسكرية عن الاتجاه الرئيسي للهجوم الإسرائيلي، عندما أرسل إلى وزارة الدفاع الوطني نص البرقية المرسلة إليه من الحكومة السورية عن توقيت واتجاه الهجوم الرئيسي على الجبهة المصرية.

ففي السابع عشر من ديسمبر أرسل القائم بأعمال المفوضية السورية في القاهرة رسالة إلى رئيس الوزراء المصري نصها:

«حضرة صاحب المعالي النقراشي باشا

أتشرف بأن أرفع إلى دولتكم صورة من البرقية الرمزية التي وصلتني من حكومتى لأرفعها إلى دولتكم.

وتفضلوا سيدي بقبول عظيم احترامي وإجلالي.

القائم بأعمال المفوضية السورية بالنيابة

نسيب شهاب»^(٣)

أما نص برقية الحكومة السورية الملحقة بالخطاب السابق فكان كما يلي:

«التاريخ ١٧/١٢/١٩٤٨.

(١) رابين، إسحاق، مذكرات إسحاق رابين، تعريب هيئة الاستعلامات، المرجع المشار إليه، ص ٥٥.

(٢) أوراق اللواء الماوي الخاصة، مسودة تقرير هيئة العمليات الحربية المشتركة، ج ٢، ١٦، ١٧.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢٦ (٥ع)، خطاب القائم بأعمال المفوضية السورية

بالنيابة إلى النقراشي، رقم ١ / س ج / ٤ / ٧ / (٣٦٩٤)، ١٧ ديسمبر ١٩٤٨، مسلسل ٢٢٠.

«بلغوا دولة النقراشى باشا مايلى:

«أولاً: علمنا من مصدر محاييد موثوق أنه شاهد بتاريخ الخامس والثامن الجارى:

القوات اليهودية تحتشد فى قرى جوليس وبيت جبرين والنوايمه ويبر سبع بُغية القيام بهجوم خاطف على غزة - الضغط الأساسى سيكون باتجاه رفح وخان يونس بغية قطع خط الرجعة على القوات المصرية فى غزة - سيقوم بهذا الهجوم القوات المدرعة اليهودية، فى حين أن قوى المشاة المنقولة المدعومة بحاملات البرن ستهاجم غزة نفسها.

تاريخ الهجوم من العشرين إلى الخامس والعشرين الجارى.

«ثانياً: إن الهدنة فى القدس مصطنعة واليهود يعدون العدة لاحتلال القدس بكاملها أثناء أعياد الميلاد ورأس السنة الغربية . هذه معلوماتي والتحرير المفصل يتبع»^(١).

ورغم نجاح القوات المصرية فى صد الهجوم الإسرائيلى المخادع، الذى بدأ على القطاع الساحلى فى الثامن والعشرين من ديسمبر، وتكبيد القوات الإسرائيلىة خسائر فادحة، نتيجة توقع الهجوم الإسرائيلى على هذا الاتجاه، إلا أن الهجوم الإسرائيلى الرئيسى الذى تم على قطاع العسلوج - العوجة ابتداءً من ليلة ٢٥ / ٢٦ ديسمبر - بعد أن ركزت القيادة المصرية احتياطياتها الرئيسة فى القطاع الساحلى - نجح فى اختراق ذلك القطاع بعد معارك عنيفة، على أثر تقدم القوات الإسرائيلىة من دروب فرعية، لم يكن لدى قيادة القطاع المصرية قوات كافية للدفاع عنها^(٢).

وفى الوقت الذى كانت تنور فيه المعارك بشراسة فى قطاعى غزة - رفح، والعسلوج - العوجة، شنت القوات الإسرائيلىة عدة هجمات برية وجوية على قطاع الفالوجا لتثيبت القوات

(١) نفس المرجع، مسلسل ٢١٩ - أوراق اللواء المولى الفاضل، مسودة تقرير هيئة العمليات الحربية المشتركة، ج ٢، ص ١٦ - ١٧.

- بعد عدة اجتماعات خلال شهر نوفمبر بين موسى ديان وعبد الله التل - القائدين العسكريين الإسرائيلى والعربى لقطاع القدس - وقع الإثنان إتفاقية لوقف إطلاق النار فى القدس إعتباراً من صباح أول ديسمبر ١٩٤٨.

بن جوريون، إسرائيلى تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٢٢١.

(٢) ألون، درع داود، ص ٢٦٥ - ٢٦٦، - البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٤٢٨ - ٤٢٩.

المصرية فى ذلك القطاع والاستيلاء على أجزاء منه، إلا أن القوات المصرية صدّت تلك الهجمات بنجاح وكبدت القوات الإسرائيلية خسائر فادحة فى هجماتها المضادة الناجحة^(١).

وفى قطاع العسلوج نجحت قوات ذلك القطاع فى الإفلات من الحصار بعد أن نجحت القوات الإسرائيلية فى عزلها عن مصادر إمدادها، وقد حاولت القوات الإسرائيلية تدمير القوات المنسحبة خلال عمليات المطاردة، إلا أن القوة الجوية المصرية نجحت فى عرقلة تقدم القوات الإسرائيلية خلال يومى ٢٧. ٢٨ ديسمبر وستر انسحاب قوات العسلوج إلى داخل الأراضي المصرية^(٢).

وبعد أن أعادت القوات الإسرائيلية تجميعها، بدأت تقدمها من العوجة إلى داخل الحدود المصرية مساء ٢٨ ديسمبر على محورين، الأول فى اتجاه رفح، والثانى (الرئيسى) بقيادة ألون نفسه فى اتجاه أبو عجيلة. وبعد التقلب على الكمائن المصرية المضادة للدبابات، وصلت القوات الإسرائيلية إلى أبى عجيلة فى صباح التاسع والعشرين من ديسمبر^(٣)، ثم بدأت فى التقدم نحو العريش حيث وصلت طلائعها إلى مسافة عشرة كيلو مترات جنوب مطارها، الذى اضطرت القوة الجوية إلى إخلائه كما أخلت أرض الهبوط رقم ١٥ جنوبيه، والعمل من مطارات القاهرة لإيقاف تقدم القوات الإسرائيلية حتى يتسنى الوقت للقيادة المصرية لحشد القوات اللازمة وتنظيم الدفاع عن العريش^(٤).

وقد وصف اللواء حسن البدرى ذلك الموقف بقوله:

«فى تلك اللحظات التى بلغ فيها الموقف غاية الحرج بالنسبة للقوات المصرية التى تعرضت للقطع والانعزال فى قطاع غزة وشرق العريش، وقع على عاتق القوات الجوية المصرية القيام بدور حاسم لإنقاذ الموقف وتحطيم هجوم العدو أو إيقافه جنوب العريش. وقد كُتِبَ لها التوفيق فى درء كارثة من الدرجة الأولى كانت تحل بالقوات المصرية كلها»^(٥).

(١) أوراق اللواء الماوى الخاصة، مسودة تقرير هيئة العمليات الحربية المشتركة، ج ٣، ص ٢٧ - ٢٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٧ - وزارة الدفاع، وثائق حرب فلسطين ١٩٤٨، ملف ٢٩٤، بريقة قائد القوات بـ فلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش، رقم ١٣٦٦، ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨.

(٣) ألون، بناء الجيش الإسرائيلى، ص ٤٣.

(٤) أوراق اللواء الماوى الخاصة، مسودة تقرير هيئة العمليات الحربية المشتركة، ج ٣، ص ٣٠ - ٣١.

(٥) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٤٤٥.

فقد أدى القصف الجوي المستمر طوال يوم ٢٩ على القوات الإسرائيلية المتقدمة إلى العريش - والذي نفذ بأكبر مجهود جوى منذ بدء الحرب - إلى توقف ذلك الهجوم وتشتيت قواته على جانبي طريق أبي عجيلا - بير لحفن. وما أن حل مساء ذلك اليوم، حتى تمكنت القيادة العامة من استعادة سيطرتها على الموقف، بعد أن تم تعزيز دفاعات العريش. ولما كانت تلك القيادة لاتملك احتياطات لاستغلال ضربات القوة الجوية المصرية للقيام بهجوم مضاد بعد توقف القوات الإسرائيلية وتشتيتها، فقد طلبت استمرار القصف الجوي على قوات العدو خلال اليوم التالي، حتى تنسحب تلك القوات متأثرة بخسائرها^(١).

ومع استمرار ضغط القوة الجوية خلال اليومين التاليين بدأ العدو انسحابه. وبصبح الأول من يناير ١٩٤٩، كانت القوات الإسرائيلية قد أتمت انسحابها من أبي عجيلا في طريقها إلى العوجة^(٢).

وفي الوقت الذي كان القتال السابق يجرى على الجبهة المصرية، طلبت مصر من الدول العربية الأخرى تنشيط القتال على الجبهات العربية الأخرى لتخفيف الضغط على الجبهة المصرية. إلا أن الدول التي وعدت بالمساعدة (لبنان - السعودية - اليمن)، إما كانت بعيدة عن أرض العمليات أو أنها أضعف من أن تقوم بجهد عسكري ملائم^(٣).

أما الملك عبد الله - الذي كان قائماً بالتفاوض آنذاك مع إسرائيل - فلم يبال حتى بالرد على المذكرة المصرية، بينما كان الجهد الوحيد الذي قدمته القوات العراقية، هو فتح نيران مدافعها على عدة مواقع إسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى شعور القيادة المصرية بالمرارة إزاء خذلان حلفائها.

أما على المستوى الدولي، فقد دفع الغزو الإسرائيلي إلى اجتماع مجلس الأمن في الثامن والعشرين من ديسمبر لبحث الأزمة الجديدة والاتهامات الموجهة من العرب والقائم بأعمال الوسيط الدولي إلى إسرائيل. وقد وافق المجلس في اليوم التالي على مشروع قرار بريطاني

(١) وزارة الدفاع، (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢٦ / ج، برقية قائد عام القوات المصرية بفلسطين إلى

رئيس أركان حرب الجيش، رقم ١ / س ج / ٧ / ٤، (٢٣٨٠)، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨، مسلسل ١١٨.

(٢) أوراق اللواء الماوي الخاصة، مسودة تقرير هيئة العمليات العربية المشتركة، ج ٢، ص ٣٤، ٣٧.

(٣) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٦٢.

يطالب الحكومات المعنية بإصدار الأمر بوقف إطلاق النار فوراً والانسحاب دون تأخير إلى المواقع التي كان يحتلها كل طرف قبل الرابع عشر من أكتوبر وتسهيل الإشراف الكامل لمراقبي الأمم المتحدة على الهدنة، مع مطالبة الأطراف المختلفة بتنفيذ قراري المجلس في الرابع والسادس عشر من نوفمبر دون تأخير^(١).

ألا أن الحكومة الإسرائيلية - رغم فشل قواتها في عزل القوات المصرية في قطاع غزة - لم تكن مستعدة للاستجابة لقرار مجلس الأمن قبل تنفيذ مخطتها لإجبار القوات المصرية على الانسحاب أو القبول بالحصار. وهما خياران لم يكن لدى أي من القادتين المصريتين - السياسة والعسكرية - استعداد لقبول أي منهما كان الثمن. ومن ثم، بدأت القوات الإسرائيلية في تنفيذ آخر محاولاتها الفاشلة لطرد المصريين من فلسطين قبل توقف القتال على الجبهة المصرية.

فعلى أثر فشل عملية تطويق القوات المصرية وقطع الطريق عليها عند العريش، وبدء الضغط الدولي على إسرائيل^(٢)، فإن القيادة الإسرائيلية حاولت تحقيق نفس أهدافها مرة أخرى، إلا أن هجوماً اتجه إلى رفع هذه المرة، وتحدد الثالث من يناير لبدا المرحلة الجديدة من الهجوم.

وبعد أن استغلت القيادة الإسرائيلية الثلاثة أيام الأولى من يناير في إعادة تجميع قواتها والتحضير للهجوم الجديد، بدأ ذلك الهجوم ليلة ٢ / ٤ يناير بعد قصف جوي على غزة وخان يونس ودير البلح. ورغم نجاح القوات الإسرائيلية في احتلال إحدى التتباب جنوب شرق رفح، إلا أنه حتى صباح الخامس من يناير كانت الألوية الإسرائيلية الثلاثة التي تمثل النسق الأول للهجوم متعثرة أمام دفعات رفح الصلبة، غير قادرة على فتح ثغرة لها في تلك الدفاعات العنيدة^(٣).

وخلال يومي ٤ و ٥ يناير واصلت القوات الجوية المصرية دكها للقوات الإسرائيلية أمام

(١) خوري، المرجع المشار إليه، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) تجمع المراجع الإسرائيلية والغربية المغايرة على أن عدم استكمال عملية تطويق القوات المصرية عند العريش يرجع إلى تهديد بريطانيا بالتدخل تطبيقاً لمعاهدة ١٩٣٦، الأمر الذي سيجت مناقشته عند استعراض استخدام القوة الجوية المصرية في هذه المرحلة لكشف زيف هذا الادعاء.

(٣) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٤٥٢ - بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ٢١٧.

دفعات رفع، واستمر القصف الجوي المصرى طوال ليلة ٦.٥ يناير. وما أن شارف صباح اليوم التالى حتى تكسرت حدة الهجوم الإسرائيلى أمام دفعات رفع المنيعه، وبدأت الدبابات المصرية تطرد القوات الإسرائيلية من المواقع التى نجحت فى احتلالها عند بدء الهجوم^(١).

ومنذ اللحظات التى تفجرت فيها معارك المرحلة الأخيرة للعملية «حوريب» - بعد أن تحول الهجوم إلى رفع - كانت تُجرى جهود دولية مكثفة لتنفيذ قرار مجلس الأمن والتوصل إلى هدنة دائمة. ولما كانت مصر ترفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل من أجل التوصل إلى الهدنة، وتصر على أن يكون ذلك التفاوض من خلال الأمم المتحدة - وهو ماترفضه إسرائيل - فقد أرسلت الخارجية الأمريكية فى مساء الثالث من يناير (منتصف ليلة ٢ / ٤ يناير بتوقيت القاهرة) برقية إلى القائم بأعمال سفارتها فى القاهرة، تطلب منه أن يقابل الملك (فاروق) على الفور ويوضح له «أنه سيكون مشجعاً جداً، إذا شرعت الحكومة المصرية على الفور فى التفاوض للوصول إلى الهدنة المنتظرة طبقاً لقرار مجلس الأمن فى السادس عشر من نوفمبر. وأن أى كلمة يمكن أن يعطيها الملك عن نواياه بهذا الخصوص سوف تكون موضع تقدير هذه الحكومة (الأمريكية)»^(٢).

إلا أن الخارجية الأمريكية لم تنتظر طويلاً، فقبل أن يقابل ممثلها الملك بعد ظهر الخامس من يناير، تلقت تلك الحكومة برقية من ممثلها فى الأمم المتحدة فى مساء الرابع من يناير، يخطر فيها باستعداد الحكومة المصرية للدخول فى محادثات مع إسرائيل بالنسبة لكافة المسائل المعلقة تحت رعاية الأمم المتحدة، بشرط أن تلتزم إسرائيل بقرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار فى الساعة الثانية بعد ظهر الخامس من يناير^(٣).

وقد رأى بانث - الوسيط الدولى بالنيابة - أن الموقف المصرى أكثر التطورات تشجيعاً

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٤٥٣ - ٤٥٤. أوراق اللواء الماوى الشخصية، مسودة تقرير هيئة العمليات العربية المشتركة، ج٢، ص ٤١ - ٤٣.

(٢) Foreign Relations of the United States, 1949, Volume VI, the Acting Secretary of State to the Embassy in Egypt, top secret tel., No. 2, 3.1.1949., (Washington: U.S. Government Printing Office, 1977), pp. 602 - 603. (ملحق ٣٦)

Ibid, John Ross to the secretary of state secret tel., No. 3, 4.1.1949, pp. 609 - 610 .

(٣) (ملحق ٢٧)

للوصول إلى الهدنة المطلوبة، وطلب من ممثله في إسرائيل أن يضغط باسمه بشدة في تل أبيب لقبول العرض المصري، وأن يجس النبض بالنسبة لعقد مؤتمر دولي على مستوى عالٍ في «رودس»، يحضره مفوضون مدنيون وعسكريون من الطرفين تحت رئاسة الأمم المتحدة^(١).

وعلى ضوء موافقة الطرفين (المصري والإسرائيلي) على إيقاف القتال، أخطر بانث رئيس مجلس الأمن أن الحكومة المصرية وحكومة إسرائيل المؤقتة قد أخطرتاه بقبولهما غير المشروط لعرض يدعو إلى إيقاف إطلاق النار، يعقبه فوراً مفاوضات مباشرة للممثلين للحكومتين تحت رئاسة الأمم المتحدة لوضع قرارات مجلس الأمن ٤ و ١٦ نوفمبر موضع التنفيذ، وأنه نظراً لتأخر الاتصال اللاسلكي الذي لا يمكن تجنبه مع حيفا وتل أبيب - فقد حددت نهائياً الساعة الثانية عشرة ظهر السابع من يناير بتوقيت جرينتش لسريان وقف إطلاق النار^(٢).

ويتوقف القتال على الجبهة المصرية، بدأت مرحلة جديدة في تلك الحرب، هي مرحلة تسويات الهدنة على الجبهات المختلفة في فلسطين، والتي جاء حصادها معبراً عن النتيجة الحقيقية لتلك الحرب وموازين القوى لأطراف الصراع عندما توقف القتال في كل الميادين.

ثانياً: أثر السياسة الإسرائيلية على تطور بناء القوة الجوية في المرحلة الثالثة من الحرب:

١ - دعم تسليح القوة الجوية الإسرائيلية:

استغلت الحكومة الإسرائيلية الهدنة الثانية - مثلما فعلت خلال الهدنة الأولى - في تدعيم وتطوير بناء قواتها المسلحة، في الوقت الذي خبت فيه رغبة الدول العربية آنذاك في مواصلة الحرب - إذ أصبح وصول إمدادات الأسلحة إليهم أمراً غير مضمون، ولم يكن هناك ثمة تحسن كبير في أنظمة تسليحهم. الأمر الذي شجع القيادة السياسية الإسرائيلية - كما رأينا - على توسيع رقعة الأرض التي تحتلها، وفرض توسعاتها بقوة السلاح، خاصة وقد زاد ميل ميزان القوى العسكرية لصالح إسرائيل خلال المرحلة الثالثة من الحرب.

Idem.

(١)

Ibid, Editorial Note, pp. 621 - 622.

(٢) (ملحق ٣٨).

ومنذ الأيام الأولى للهدنة الثانية، بدأت الاستعدادات العسكرية الإسرائيلية لاستئناف القتال. وكانت أولى هذه الاستعدادات، هي استمرار جلب الأسلحة والطائرات السابق التعاقد عليها، فضلاً عن التعاقدات الجديدة. واستمر تنفق الأسلحة والطائرات إلى إسرائيل تحت سمع وبصر مراقبي الأمم المتحدة^(١). ففي خلال شهر أغسطس. وصلت خمس طائرات «بوفيتز» وعشر طائرات «سبيتفير»^(٢). كما استمر تنفق الطائرات والأسلحة بواسطة الجسر الجوي مع تشيكوسلوفاكيا (العملية بالاك). حتى قررت الحكومة التشيكية - بناء على التوجيهات السوفيتية - في شهر أكتوبر إيقاف هذا الجسر وتصفية القاعدة الإسرائيلية في أراضيها^(٣). وطبقا لمصادر وزارة الدفاع الإسرائيلية، فقد تم إحضار خمس عشرة طائرة مسرشميت أخرى بهذا الجسر الجوي، كان قد تم شراؤها قبل الهدنة الثانية. واستمرت تلك العملية بطاقة قصوى لعدة أسابيع، وأحضر فيها باقى طائرات مشرشميت وكميات من الأسلحة والذخائر^(٤).

ولم تكف القيادة السياسية الإسرائيلية بذلك الكم الهائل من الأسلحة والطائرات التي اشترتها وجلبتها إلى إسرائيل حتى ذلك الوقت. ففي اجتماع بن جوريون بهيئة الأركان وقادة الأسلحة في السادس من سبتمبر، ركز بن جوريون على ضرورة التعجيل في عملية شراء الطائرات، خاصة بعد أن أخبره معاونوه في ذلك الاجتماع أن العرب قد عززوا قواتهم الجوية، وأنه يوجد في مطار الفرق بالأردن عشرون طائرة عراقية، يعتقد أنها من طرازات جيدة وحديثة^(٥).

وفي خلال الشهر نفسه، وصل إلى إسرائيل أول دفعة من المقاتلات الأمريكية من طراز

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج٢، ص ٦٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٧.

(٣) جرين، المرجع المشار إليه، ص ٩١ - ٩٢.

(٤) الأركان الإسرائيلية العامة، حرب الاستقلال، ص ٦١٧.

(٥) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج٢، ص ٦٤ ، ٦٥ - حصل العراق في المرحلة الثالثة من الحرب على ثمانى طائرات بريطانية من طراز «سي فيوري»، ولما رفضت الحكومة العراقية المرافقة على معاهدة بورت سموت رفضت بريطانيا تزويد العراق بخنائر هذه الطائرات وقنابلها. - المظبطة السرية لمجلس الشيوخ، جلسة ٢٠ نوفمبر ١٩٤٨، ص ٤٢.

===== المرحلة الثالثة من الحرب (الانحدار نحو النهاية المحتومة) =====

«موستانج P-51» والتي تم الحصول عليها من المخلفات الأمريكية^(١). كما بدأ تدفق الخمسين طائرة من طراز سبيتفير ١٦ الجديدة، والتي عرضتها الحكومة التشيكية على ممثلي الحكومة الإسرائيلية في أغسطس ١٩٤٨^(٢).

ويشير كاجان إلى أن ترحيل هذه الطائرات جواً قد بدأ في الرابع والعشرين من سبتمبر، إلا أنه على حد قوله - لم يصل إلى إسرائيل إلا ثلاث طائرات من المجموعة الأولى المكونة من ست طائرات سبيتفير. بينما تعطلت الطائرات الأخرى في الطريق لأسباب فنية^(٣).

وطبقاً لرواية روينشاين وجولدمان فقد كانت القوة الجوية الإسرائيلية تملك عشية العملية «يوأب» مائة طائرة موزعة في أربع قواعد جوية وأرض هبوط واحدة. وقد فصلها الكاتبان تبعاً لتركزهما كما يلي^(٤):

قاعدة رامات دافيد:

٢٣ طائرة (٣ بي - ١٧، ٥ بوفيتز، ١ موسكيتو، ٥ داكوتا، ٢ هدسون، ٧ طائرات خفيفة).

قاعدة هرتسليا:

٢٤ طائرة (٨ مسرشميت، ١٢ سبيتفير، ٤ موستانج).

مطار سدئ نوري:

٢٨ طائرة خفيفة.

قاعدة عكير:

١٧ طائرة (٦ كومانو، ٦ نورسمان، ٥ مسرشميت).

أرض هبوط نوريوت:

٥ طائرات خفيفة.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 50 - Gunston, op. cit., p. 42.

(١)

Ibid., p. 39. - Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 47.

(٢)

Kagan, op. cit., p. 127.

(٣)

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 50.

(٤)

هذا بالإضافة إلى ثلاث طائرات كونستليشن للنقل عبر البحار لجلب الإمداد من الأسلحة والقوى البشرية.

وطبقاً لهذه الرواية يمكن أن نصنف هذه الطائرات طبقاً لاستخداماتها كما يلي:

المقاتلات والمقاتلات القاذفة: (٢٥ طائرة).

موسكيتو ١٢ مسرشميت، ١٢ سبيتفير، ٤ موستانج، ٥ بوقثير، ١ موسكيتو.

القاذفات والنقل المتوسط (تعمل كقاذفة عند الحاجة): (١٦ طائرة):

٢ بي - ١٧، ٦ داكوتا، ٢ هيسون.

النقل الخفيف والاستطلاع: (٤٦ طائرة):

٤٠ طائرة خفيفة، ٦ نورسمان.

النقل الثقيل: (٣ طائرة):

٣ كونستليشن.

وما ذكره روبنشتاين وجولدمان عن حجم القوة الجوية الإسرائيلية يحتاج إلى مناقشة لتجاهله كثيراً من الحقائق التي سبقت استعراضها عن تسليح القوة الجوية طبقاً لما ذكرته المصادر الإسرائيلية الرسمية نفسها.

فبالنسبة لطائرات المسرشميت رأينا أن المصادر الإسرائيلية نفسها أقرت بشراء ثلاث صفقات من هذا الطراز جعلتها خمس وخمسون طائرة (الأولى ١٠ طائرات والثانية ١٥ طائرة والثالثة ٣٠ طائرة) ووصول هذه الطائرات فعلاً إلى إسرائيل ابتداءً من ٢٠ مايو وحتى شهر أغسطس ١٩٤٨^(١). ومن ثم، لا يُعقل أن يكون المتيسر لدى إسرائيل من هذه الطائرات - عشية العملية «يوأب» هو ثلاث عشرة طائرة فقط. لأن ذلك معناه أن إسرائيل خسرت في فترتي

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ١، ص ٢٨٨، ٢٩٨.

القتال السابقتين اثنتين وأربعين طائرة من هذا الطراز وحده، وهو مالم يرد سواء في المصادر الإسرائيلية أو العربية. وكل ما اعترفت به المصادر الإسرائيلية هو خسارة ثمانى طائرات من هذا الطراز على كافة الجبهات. بينما تشير الوثائق المصرية الرسمية إلى خسارة إسرائيل إحدى عشرة طائرة من ذلك الطراز على الجبهة المصرية وحدها قبل العملية «يوأب»، ولما كانت الجبهة المصرية هي أكثر الجبهات العربية التي خسرت إسرائيل طائراتها فوقها، كما أنه ليس متاحاً أى بيانات عربية عن عدد الطائرات التي خسرتها إسرائيل من هذا الطراز فوق الجبهات العربية الأخرى، فإنه يمكن أن نقدر بشئ من الحفظ أن جملة ما خسرت إسرائيل من هذا الطراز لا يزيد عن عشرين طائرة. وبالتالي، فقد كان لدى إسرائيل مالا يقل عن خمس وثلاثين طائرة من هذا الطراز قبل العملية «يوأب».

أما المقاتلات من طراز سبيتقير والتي أشار الكاتبان إلى وجود اثنتى عشرة طائرة منها فى ذلك الوقت فكانت تنقص ثلاث طائرات أخرى أشار الكاتبان نفسيهما إلى وصولها - فى أول دفعات هذا الطراز - من تشيكوسلوفاكيا فى السابع والعشرين من سبتمبر^(١). وعلى ذلك، فإنه يمكن القول أن ما كان لدى إسرائيل من طائرات سبيتقير - طبقاً لما أوردته المصادر الإسرائيلية نفسها - هو خمس عشرة طائرة (١٠ من بريطانيا، ٣ تشيكوسلوفاكيا واثنتان تم تجميعهما من مخلفات الطائرات البريطانية والمصرية^(٢)).

وبالنسبة لطائرات الموسكيتو، فقد أشار الكاتبان إلى أنه كان لدى إسرائيل طائرة واحدة موسكيتو، وهو ما يتناقض مع المصادر الإسرائيلية الرسمية نفسها. فطبقاً لرواية بن جوريون، اشترت إسرائيل قبل بداية الهدنة الأولى عشر طائرات موسكيتو من تشيكوسلوفاكيا، بالإضافة إلى الطائرتين من نفس الطراز اللتين تم شراؤهما من إنجلترا خلال الهدنة الأولى^(٣). فإذا كانت إسرائيل لم تخسر أى من هذه الطائرات، وهو مالم يأت ذكره فى المصادر العربية أو الإسرائيلية المتاحة، فإن الأرجح أنه كان لدى إسرائيل اثنتا عشرة طائرة من هذا الطراز.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 47.

(١)

Ibid., pp., 46 - 48. -

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج٢، ص ٥٧.

(٣) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج١، ص ٣١٤، ٣٠٠.

أما قاذفات القنابل من طراز بي - ١٧، فقد ذكر كاجان أن إسرائيل فقدت طائرة بطاقمها في السابع عشر من يوليو أثناء تنفيذ أحد المهام القتالية. فإذا كان لدى إسرائيل قبل العملية «يؤب» ثلاث طائرات من هذا الطراز - طبقا لرواية روينشتاين وجولدمان - فإن الأرجح أن الأربع طائرات التي اشترتها إسرائيل من هذا الطراز وصلت جميعها، وليس ثلاثا فقط كرواية كاجان^(١).

وقد أغفل روينشتاين وجولدمان الثماني طائرات الخاصة بالنقل الثقيل من طراز سكاي ماستر 4 - DC-54D، التي تم شراؤها خلال المرحلة السابقة^(٢). إلا أنه يمكن أن نستنتج من بيان روينشتاين وجولدمان عن طائرات النقل المتوسطة، أن إسرائيل قد خسرت ثلاث طائرات كومانندو ومثلها من طراز داكوتا، فضلا عن أربع طائرات أنسن (قاذفة ذات محركين)، هذا بالإضافة إلى خسارة مالا يقل عن اثنتي عشرة طائرة خفيفة. وهي أرقام قريبة مما جاء في تقارير السلاح الجوي الملكي المصري عن الفترة السابقة.

ونخلص من ذلك، أن عدد طائرات القوة الجوية الإسرائيلية عشية العملية يؤب كان يقترب من مائة وأربع وأربعين طائرة ببيانها كما يلي^(٣):

المقاتلات والمقاتلات القاذفة: (٧١ طائرة):

٣٥ مسرشميت، ١٥ سبيتفيلر^(٤)، ٤ مويستنج، ٥ بوفير، ١٢ موسكيتو.

القاذفات والنقل المتوسط: (١٦ طائرة):

٢ بي - ١٧، ٦ كومانندو، ٥ داكوتا، ٢ هدسون.

النقل الثقيل: (١١ طائرة):

Kagan, op. cit., pp. 98 - 100.

(١)

Gunstun, op. cit., p. 26.

(٢)

(٣) قدر البريطانيون ما لدى إسرائيل من طائرات في نوفمبر ١٩٤٨، ما بين ١٥٠ - ١٦٠ طائرة.

جوين، المرجع المشار إليه، ص ١٥٠.

(٤) وصل إلى إسرائيل اعتبارا من ١٨ ديسمبر باقي صفقة الخمسين سبيتفيلر التي تم شراؤها من تشيكوسلوفاكيا.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 47 - 48.

٢ كونستليشن، ٨ سكاى ماستر.

النقل الخفيف والملاحظة: (٤٦ طائرة):

٤٠ طائرة خفيفة (طرازات مختلفة)، ٦ نورسمان^(١).

وهكذا كانت الهدنة الثانية - كما كانت الهدنة الأولى - خيراً وبركة على القوة الجوية الإسرائيلية. وهو ما أقر به بن جوريون بقوله: «جلبت الهدنتان مكاسب كبيرة لقوات الدفاع»^(٢).

٢ - تدعيم القوى البشرية للسلاح الجوي الإسرائيلي:

بلغت جهود تجنيد المتطوعين والمرتقة للقوة الجوية الإسرائيلية ذروتها فى الفترة ما بين بدء الهدنة الثانية وبداية العملية «يواب». وطبقا للمرجع الرسمى للقوة الجوية الإسرائيلية فقد «بلغ عدد الأجانب الذين تطوعوا للعمل فى سلاح الجو الإسرائيلى ٦٦٠ شخصا، وقد جاء اليهود منهم من دول مختلفة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وإنجلترا وكندا. وقيل نشوب المعارك - بعد الهدنة الأولى - كان المتطوعون الأجانب يشكلون أغلبية فى سلاح الجو الإسرائيلى»^(٣).

وبينما يشير روينشتاين وجولدمان إلى أنه كان لدى السلاح الجوى الإسرائيلى فى الخامس عشر من أكتوبر مائة وخمسون طيارا تقريبا «وربما كان ثلثا هذا العدد من الماحل (المتطوعين الأجانب)»...^(٤).

فإن رواية الأخوان «كمش» تتفق مع المرجع الرسمى للقوة الجوية الإسرائيلية ورواية روينشتاين وجولدمان مع بعض الاختلاف فى التفاصيل. فقد حدد الأخوان كمش عدد المتطوعين الأجانب بالقوة الجوية الإسرائيلية طبقا للتقرير الختامى للحرب - بسبعمائة فرد كان

(١) قبل أن تنتهى تلك المرحلة تسلمت إسرائيل ١٧ طائرة نورسمان تمثل المتبقى من الصفقة المشتراة من مظاهرات القوات الأمريكية بالمانيا. Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 28. -

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١١٤.

(٣) شيف، سلاح الجو الإسرائيلى، ص ٢٥.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 50.

(٤)

منهم مائة وستة وخمسون طياراً، أما الباقي فقد عملوا في الأطقم الأرضية وكإخصائين في الإصلاح والصيانة^(١).

وطبقاً لرواية بن جوريون، فقد وصل عدد الأفراد في القوة الجوية خلال شهر أكتوبر ١٩٤٨ إلى ٤٣٧٧ فرد. أى أن القوة البشرية لسلح الجو الإسرائيلي قد زادت ستة أمثال ماكانت عليه طبقاً لتقدير بن جوريون^(٢).

وتشير الوثائق الأمريكية إلى أن البريطانيين قدروا في نوفمبر ١٩٤٨ «أن القوة الجوية الإسرائيلية تمتلك ما يصل مجموعه مابين ١٥٠ إلى ١٦٠ طائرة، جميعها - حسب معرفة مخابرات الولايات المتحدة - تطير بواسطة طيارين متطوعين أجانب»^(٣).

وهذه الروايات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية يكمل بعضها البعض في حقيقة الأمر. فبينما تعطى رواية بن جوريون^(٤) الرقم الإجمالي للقوة الجوية الإسرائيلية عند بدء المرحلة الثالثة من الحرب، فإن الروايات الأخرى توضح أعداد المتطوعين والمرتقة الأجانب ضمن الرقم الإجمالي للقوة الجوية الإسرائيلية خلال تلك المرحلة من الحرب.

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول - بشئ من التحفظ - إنه توفر للقوة الجوية الإسرائيلية خلال المرحلة الثالثة من الحرب حوالي ٤٣٧٧ فرد منهم حوالي ٧٠٠ فرد من المتطوعين والمرتقة الأجانب الذين يمثلون معظم الأطقم الجوية وقيادات الوحدات وضباط الأركان على مستوى قيادة السلاح الجوى وقواعده بالإضافة إلى عدد من إخصائى الإصلاح والصيانة الفنية.

٣ - إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية الإسرائيلية؛

فى الثانى والعشرين من يوليو ١٩٤٨، وصل «سيل مارجو» - المستشار الجوى الذى طلبه بن جوريون من جنوب أفريقيا فى الثالث والعشرين من مايو - إلى تل أبيب. وفور دراسته

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٧.

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ١١٥.

(٣) جرين، المرجع المشار إليه، ص ١٠٥ - أى أنه يتوفر لدى إسرائيل مابين ١٨٠ - ٢٠٠ طيار يشكلون الأطقم الجوية لتلك الطائرات خلافاً من يعملون فى القيادة، وأعمال الأركان والخدمات الأرضية.

(٤) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ١، ص ٤٢٩.

لأوضاع السلاح الجوي الإسرائيلي، قدم لبن جوريون - بصفته وزير الدفاع - تقريراً عن أوجه القصور في النواحي التنظيمية لذلك السلاح والتي تتلخص فيما يلي^(١):

القيادة:

الافتقار إلى وجود شخص له صلاحية تعيين مجلس الطيران، رؤساء العمليات والتدريب والصيانة وشئون المطارات والأفراد، فضلاً عن تعيين قائد السلاح الجوي نفسه، هذا بالإضافة إلى حاجة السلاح الجوي الإسرائيلي إلى سياسة وإدارة أفضل.

الأفراد:

استدعاء المهاجرين بطريقة عشوائية، ووجود أفراد زائدين عن الحاجة، فضلاً عن أفراد سبق فشلهم في مواقع أخرى. وبالرغم من انضباط المستويات العليا، فإن الانضباط العسكري كان مفقوداً في المستويات الدنيا، الأمر الذي يحتاج إلى قيادة قوية.

التصليح:

عدم وجود سياسة واضحة لشراء الطائرات. فبالرغم من وجود طائرات صغيرة وطائرات كبيرة (قلاع طائرة)، فلا يوجد طائرات فيما بين هذين النوعين.

التعاون:

قصور التعاون والتنسيق بين الجيش والقوة الجوية، الأمر الذي أدى إلى تعرض الطائرات الإسرائيلية لإطلاق النيران عليها من القوات البرية الصديقة، الأمر الذي يستدعي ضرورة تمييزها ولقاء القائدين البري والجوي لتنسيق التعاون.

الاستخدام:

استخدام القوة الجوية بشكل خاطئ، إذ يجب أن تكون المهمة الأولى للقوة الجوية الإسرائيلية هي تدمير قوات العدو الجوية، ويعد تحقيق تلك المهمة، فإنه يمكن استخدامها لمعاونة الجيش.

(١) نفس المرجع، ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

ولعلاج أوجه القصور السابقة، قدم المستشار الجوي إلى بن جوريون مجموعة من التوصيات يمكن إيجازها فيما يلي^(١):

(١) تحديد مهام القوة الجوية الإسرائيلية لتكون كما يلي:

(أ) تدمير قوات العدو الجوية.

(ب) تقديم المعاونة للجيش والبحرية.

(ج) مهاجمة أهداف العدو الاستراتيجية لشل حركته عسكريا والحد من قدرته على استمرار القتال.

(د) تلبية مطالب النقل الجوي داخل البلاد وإلى الدول الأخرى.

(هـ) تدريب الصابرا (مواليد إسرائيل) لتطوير القوة الجوية مستقبلا.

(٢) الاستغناء عن منصب رئيس أركان السلاح الجوي، اكتفاءً بمنصب قائده الذي يجب أن يكون في رتبة معاملة لأعضاء هيئة الأركان العامة، وبرتبة واحدة أقل من رئيس هيئة الأركان العامة.

(٣) فصل السلاح الجوي عن الجيش.

(٤) تشكيل أسراب مقاتلة، بكل منها خمس عشرة طائرة خط أول وعشر طائرات أخرى كخط ثان (احتياطي).

(٥) تشكيل قيادة للقاذفات الثقيلة يتبعها ثمانى قلاع طائرة.

(٦) تشكل قيادة للنقل الجوي يتبعها خمس عشرة طائرة داكوتا أو ثمانى طائرات دي. سي - ٦.

(٧) أن تكون قوة السلاح الجوي الإسرائيلي خمسة آلاف فرد وقت الحرب، تنخفض إلى ألف فرد وقت السلم.

(١) نفس المرجع، ص ٤٣٠ - ٤٣٦.

وقد وافق بن جوريون على مقترحات مستشاره الجوي بصفة عامة، إلا أنه رأى ضرورة التشاور مع هيئة الأركان العامة بخصوص فصل السلاح الجوي عن الجيش^(١).

وخلال الشهر التالي، أصبحت تلك المقترحات دليل العمل لتطوير القوة الجوية الإسرائيلية، فعُين أهارون ريميز - رئيس أركان السلاح الجوي آنذاك - قائداً لذلك السلاح^(٢). كما تم إنشاء قيادة النقل الجوي وتشكيل أسراب المقاتلات الجديدة، على ضوء وصول أطقم الطيران والأطقم الفنية التي توافدت على إسرائيل والطائرات التي تم شراؤها^(٣).

وبإعادة افتتاح قاعدة عكير الجوية وعودة مكونات القاعدة الجوية الإسرائيلية من تشيكوسلوفاكيا زادت طاقة الخدمات الفنية والأرضية للسلاح الجوي الإسرائيلي خلال تلك المرحلة^(٤).

ومن بيانات المصادر الإسرائيلية والغربية إلى سبق استعراضها، يمكن أن نستخلص أن القوة الجوية الإسرائيلية كانت تركز - قبل بداية العملية «يوأب» - على شبكة من القواعد الجوية والمطارات لاتقل عن أربعة من مطارات الدرجة الأولى، بالإضافة إلى ما لا يقل عن أربع أراضي للهبوط. أما القوة القتالية فقد شكّلت في ما لا يقل عن أربعة أسراب مقاتلات ومقاتلات قاذفة، وسرب قاذفات وجناح نقل جوي من عدة أسراب نقل خفيف ومتوسط وبثقل.

وقد ساعد على تطوير القوة الجوية الإسرائيلية بهذه السرعة ما أولاها إياها بن جوريون من اهتمام، سواء بصفته رئيساً للوزراء أم وزيراً للدفاع، فضلاً عن استعانته بمستشارين أكفأ، ونجاحه في حشد طاقات كافة المؤسسات اليهودية في العالم لتوفير القوي البشرية والتمويل اللازمين للصراع المسلح في فلسطين.

ثالثاً: أثر السياسة المصرية على تطور بناء القوة الجوية في المرحلة الثالثة من الحرب:

١ - دعم تسليح القوة الجوية المصرية:

في التاسع عشر من أغسطس ١٩٤٨، عُرض على الفريق محمد حيدر - وزير الدفاع

(١) نفس المرجع، ص ٤٣١.

Luttwake and Horowitz, op. cit., p. 65.

(٢)

(٣) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٦١٤ - ٦١٩.

المصري - صورة التقرير الذى قدمه أمير اللواء الركن نور الدين محمود - نائب القائد العام للقوات العربية ورئيس أركان القوات العراقية - إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، عن موقف الجيوش العربية حتى الرابع من أغسطس.

وفى هذا التقرير، أوضح نائب القائد العام «أن القوة الجوية الإسرائيلية أخذت بالازدياد بالعدد (بالأعداد) والأنواع الجيدة، ويحتمل أن يكون لها تأثير أكبر فى الحركات (العمليات) القادمة. إلا أن تأثيرها فى العمليات السابقة (المرحلة الثانية من الحرب) كان قليلاً، إذ كانت الفاتنية الجوية (التفوق الجوى) بجانبنا، فلم تتمكن من التدخل فى حركات (عمليات) الجيوش»^(١).

وبعد أن استعرض نائب القائد العام موقف القوات العربية المختلفة، خلص إلى أن «حالة اليهود فى تحسن مستمر على مر الزمن من جهتي العدد والتسلح. وعلى العكس من ذلك، فإن حالة الجيوش العربية بصورة عامة أصبحت فى تناقص ولاسيما فى الذخيرة والسلاح والرجال. ولاشك أنه يصعب عليها الاستمرار فى القتال إذا بقيت على تلك الحالة ولم يتخذ المسئولون التدابير اللازمة لتوفير العتاد والسلاح والرجال لتقويتها وجعلها قادرة على الاستمرار وإحراز النصر الأخير على اليهود...»^(٢).

ولعلاج القصور فى القوة الجوية العربية، طالب أمير اللواء نور الدين محمود بضرورة زيادة أسراب القاذفات والمقاتلات العاملة مع الجيوش العربية وتدعيم تسليح الطائرات^(٣). وأكد نائب القائد العام فى نهاية تقريره، على أنه إذا رغب فى استئناف القتال والحصول على نتيجة حاسمة وسريعة، فإنه من الضرورى توفير العتاد والأسلحة التي أوضحها فى تقريره، وحذر من التساهل أو التناقص فى ذلك، فالجيوش العربية فى حالة تناقص مطرد من ناحية التسليح والذخيرة^(٤).

وبالنسبة لمصر، فإن وزير دفاعها - فى الحقيقة - لم يكن فى حاجة إلى من يحثه ويحذره

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢، ملف ص ج / ٢٢ (البیان العام) ج ١، صورة تقرير أمير اللواء نور الدين محمود

إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، ٤ أغسطس ١٩٤٨، ص ٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٥.

(٣) نفس المرجع، ص ٦.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

===== المرحلة الثالثة من الحرب (الاتحاد نحو النهاية المحتومة) =====

من مغبة ذلك التقاعس. فبعد أقل من أسبوع من بداية الهدنة الثانية، عقد الفريق حيدر مؤتمرا برئاسة الجيش حضره مديرو الأسلحة والإدارات المختلفة بالجيش، لبحث حالة القوات المصرية وما يمكن عمله لتدعيمها.

وبالنسبة للسلاح الجوي المصري، كان العنوان المدرج في أجندة ذلك المؤتمر بخصوصه هو، «بحث حالة الطيران وسد أى نقص فى السلاح وإمداده بكل مايلزم من طائرات وأسلحة وذخائره»^(١).

وفى ذلك المؤتمر، أوضح مدير السلاح الجوي أنه «يوجد الآن ٤١ طائرة (مقاتلة ومقاتلة قاذفة)، منها ٣١ جاهزة، ١٠ تحت التجهيز»^(٢) أما بالنسبة لقاذفات القنابل فقد تم شراء تسع طائرات «سترنلنج» وصلت واحدة منها. «وهناك ستة (ست) طائرات «بوفيتير» وُجدت صالحة وسنجرى اللازم لإحضارها من إنجلترا على أن تُستخدم فى الطيران الليلي»^(٣). أما عن طائرات النقل - سواء المستخدم منها لقذف القنابل أو النقل الجوي - فقد أوضح مدير السلاح الجوي أنه يوجد ثمانى طائرات من طراز داكوتا منها أربع مستولى عليها (من الشركات المدنية المصرية) وجارى شراء أربع أخر. أما طائرات الكوماندو فلم يكن يوجد منها سوى طائرتين جاهزتين للعمل، بينما كان يجرى إعداد أربع طائرات أخر لأغراض النقل الجوي. وأكد مدير السلاح الجوي فى ذلك المؤتمر على الحاجة إلى قاذفات القنابل القادرة على العمل الليلي^(٤). وقد انتهى المؤتمر بعد استعراض الموقف إلى «تشكيل لجنة بمعرفة مدير السلاح الجوي لفحص حالة السلاح الجوي ومواجهة مايتطلبه من طائرات وأسلحة وذخائره»^(٥).

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ١٢ (مؤتمرات)، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ٢٤ يوليو ١٩٤٨، ص ٣ (مستلصل ٦٠).

(٢) نفس المرجع، ص ٤ - كان عدد طائرات السلاح الجوي المصرى فى بداية الهدنة الثانية ٦٦ طائرة منها ٤١ مقاتلة ومقاتلة قاذفة (٣٨ سيبتيير ٩٠ - ٢ لايسندر - ١ فيورى).

(٣) نفس المرجع، ص ٧ - لم تصل طائرات البوفيتير إلى مصر، ويبدو أن إسرائيل سبقت مصر إلى شراها.

(٤) نفس المرجع، ص ٦.

(٥) نفس المرجع، ص ٢.

وفيفيد تقرير لجنة الاحتياجات - التي سبقت الإشارة إليها - أنها تعاقبت على شراء ثمان وثلاثين طائرة من طرازى «ماكي» و «فيات» من إيطاليا ، فضلا عن سبع طائرات برمائية من طراز «سى أوتر Sea Otter» لمراقبة السواحل^(١).

وفى اجتماع وزير الدفاع بمديرى الأسلحة والإدارات فى السادس من سبتمبر ١٩٤٨ ، لاستعراض الموقف وماتم إعداده منذ المؤتمر السابق، أكد الوزير على عدم التراخى استنادا إلى الهدنة، وأنه «يجب أن نكون على أهبة الاستعداد فى كل وقت لاستئناف القتال، ولذلك، يجب على جميع الرؤساء أن يكونوا على علم تام باحتياجاتهم وكيفية الحصول عليها»^(٢).

إلا أن وزير الدفاع المصرى - على عكس نظيره الإسرائيلى الذى وجه جهوده وطاقات دولته والمؤسسات اليهودية فى الخارج إلى قضية الحرب - كان ينظر إلى الحرب فى فلسطين وعينه الأخرى على أمن النظام السياسى فى الداخل من ناحية، وعلاقة الجيش بقضية جلاء القوات البريطانية عن مصر من ناحية أخرى. ففى اجتماع السادس من سبتمبر المشار إليه، شدد الوزير فى كلمته إلى مديرى الأسلحة والإدارات بقوله:

«إن ظرفنا لقيق لأننا لانعمل فقط فى عمليات فلسطين، لكن يجب أن ننتهز الفرصة لإعداد الجيش لظروف أخرى حتى نواجهها ونحن على استعداد لها.

«وإن رأىى شخصياً (هو) الحصول على مايمكن الحصول عليه بغض النظر عن الثمن والتكاليف. وقد سبق ووضحت أن الموقف يتطلب العمل المتواصل حتى يتمشى مع الوعى القومى (للشعب) الذى أصبح شاخصا بأنصاره إلى الجيش...»^(٣).

ويوضح تقدير موقف السلاح الجوى المصرى الذى قدم إلى وزير الحربية فى الثانى من أكتوبر ١٩٤٨ ، أن قوة الطائرات المقاتلة القديمة وصلت إلى سبع وأربعين طائرة منها ثلاثون صالحة، كانت موزعة ما بين القوة الجوية التكتيكية بالجبهة والقوة الاحتياطية بالقاهرة^(٤).

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨، ملف وزارة الحربية والبحرية مكتب الوزير، تقرير عن أعمال لجنة احتياجات القوات المسلحة، ص ١٥ - زيدت صفقة طائرات الملكى والفيات بعد ذلك إلى ٢٤ طائرة من الطراز الأول، ١٩ طائرة من الثانى.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ٢٦ - ١ / ص ج / ١٢ (مؤتمرات)، محضر مؤتمر رئاسة الجيش، ٦ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٢ (مسلسل ٨).

(٣) نفس المرجع، ص ٢ (مسلسل ٨٢).

(٤) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٣٦٨، تقدير موقف السلاح الجوى من وجهة حرب فلسطين، أكتوبر ١٩٤٨، ص ١ (مسلسل ٣).

وأوضح تقدير الموقف أن «هذه الطائرات قد أصبح على حالة من القدم تستدعى تغذية الأسراب بأنواع جديدة من المقاتلات... ومن المنتظر أن يصل إلى السلاح (الجوى) فى القريب العاجل عدد ٣٤ طائرة من طرازى «ماكى وفيات».

«أما طائرات القوة الجوية الاستراتيجية فتتكون حالياً من خمسة (خمس) داكوتا وثلاثة (ثلاث) كومانو وخمسة (خمس) سترلنج، ٢ بيتشكرافت. وينتظر وصول أربعة (أربع) سترلنج أخرى وتسعة (تسع) هاليفاكس. كما ينتظر زيادة الطائرات الكومانو إلى ستة (ست) فى القريب العاجل.

«أما طائرات النقل والمواصلات، وهى جزء مساعد للقوة الجوية التكتيكية بالميدان، فقد وصلت قوتها إلى ١٤ داكوتا، ١٠ كومانو»^(١).

إلا أن تقدير الموقف التالى للسلاح الجوى فى العاشر من أكتوبر - عشية العملية «يوأب» - يوضح سوء الحالة الفنية للطائرات التى يمكن اشتراكها فى العمليات كما يلى^(٢):

٢٨	طائرة طراز سبيتفير ٩ مقاتلة صالح منها	٢٠ طائرة.
٢١	طائرة طراز سبيتفيره مقاتلة صالح منها	٧ طائرة.
١	طائرة طراز فيورى مقاتلة صالح منها	١ طائرة.
٢	طائرة طراز بيتشكرافت نقل مجهزة كقاذفة صالح منها	٢ طائرة.
٦	طائرة طراز سترلنج قاذفة متوسطه صالح منها	٢ طائرة.
٦	طائرة طراز كومانو نقل مجهزة كقاذفة صالح منها	٥ طائرة.
٣	طائرة طراز داكوتا نقل مجهزة كقاذفة صالح منها	٣ طائرة.

وهكذا نرى أن عدد الطائرات التى كان يمكن إشراكها فى العمليات لم تكن تزيد عن ٦٧ طائرة (كان - أكثر من ثلثها عاطلاً) من إجمالى طائرات السلاح الجوى آنذاك والتى بلغ عددها تسعاً وتسعين طائرة كما توضحها يومية الحرب المرفقة بتقدير الموقف المشار إليه (الملحق ب).

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٣١٨، تقرير موقف السلاح الجوى، ١٠ أكتوبر ١٩٤٨، ملحق ب، ٢ (مسلسل ٢٨).

وتوضح تلك اليومية للقوة الجوية المصرية، أن عدد طائرات القوة الجوية التكتيكية بمطار العريش عشية العملية «يوأب» لم يكن يزيد عن ثمانى عشرة طائرة بيانها كما يلي^(١):

١٤	طائرة	سبيتيفير ٩	مقاتلة قاذفة	منها ١٢	صالحة.
٢	طائرة	سبيتيفير ٥	مقاتلة	كلها	صالحة.
١	طائرة	لايسندر	استطلاع	بالصور	صالحة.
١	طائرة	فيورى	مقاتلة		صالحة.

وما أن اندلع القتال خلال العملية «يوأب» حتى شدد مدير السلاح الجوى - أثناء المؤتمر الذى عقده وزير الدفاع فى السابع عشر من أكتوبر - على حاجته إلى مقاتلات قاذفة جديدة، نظراً لأن السلاح الجوى لم يكن قد تسلم بعد أيّاً من طائرات الصفقة الإيطالية^(٢).

وما أن توقف القتال فى أعقاب العملية «يوأب»، حتى عقد وزير الدفاع مؤتمراً فى الأول من نوفمبر لبحث موقف الأسلحة والذخائر التى تخرج موقفها نتيجة للعملية السابقة. وفى ذلك المؤتمر تقرر ضرورة إصلاح أكبر عدد ممكن من طائرات سبيتيفير بحيث تكون قوة المقاتلات فى نهاية الشهر لاتقل عن خمسين طائرة من طرازات ماكى وفيات وسبيتيفير، مع قيام لجنة الاحتياجات بتوفير محركات «ميراج» اللازمة للطراز الأخير^(٣).

وعلى ضوء وصول الطائرات الإيطالية، بدأ تزويد القوة الجوية التكتيكية بها خلال شهر نوفمبر ١٩٤٨. ويوضح تقدير موقف تلك القوة - الذى قُدم إلى القائد العام للقوات المصرية بفلسطين فى الخامس والعشرين من نفس الشهر - أنه «من الصعب فى الوقت الحاضر تحديد عدد الطائرات التى تحت تصرف القوة الجوية فى الميدان، نظراً للتغيير الجارى فى الطائرات بين يوم وآخر. وذلك بالاستعانة عن القديم واستبداله بالحديث^(٤)». وقد أجمل تقدير الموقف أعداد وأنواع تلك الطائرات فيما يلى:

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير). حافظة رقم ١، ملف ١ - ٣٦ / ج / ١٢، (مؤتمرات)، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ١٧ أكتوبر ١٩٤٨، ص ١ (مسلسل ٨٦).

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير). حافظة رقم ١، ملف ١ - ٣٦ / ج / ١٢، (مؤتمرات)، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ١ نوفمبر ١٩٤٨، ص ٢ (مسلسل ١٠٢).

(٤) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقدير موقف القوة الجوية التكتيكية ٢٥ نوفمبر ١٩٤٨، ص ١ (مسلسل ١٢).

٩ طائرة سبيتفاير ٩ تقادم العهد بها وينتظر سحبها من الميدان وجعلها قاصرة على أغراض التدريب.

٩ طائرة ماكي وصلت حديثاً من إيطاليا وينتظر زيادة عددها، إلا أنه ينقصها العدد الكافي من أجهزة التشغيل (المقومات).

٣ طائرة فيوري وصلت حديثاً من العراق وينقصها احتياطي من قطع الغيار والكابوتش وخراطيم التشغيل^(١).

وعطفاً لتقدير الموقف السابق، فقد كان «من المنتظر - في مدة لا تزيد عن شهرين - أن يتم إعداد باقي طائرات الماكي وعددها ١٥ طائرة فضلاً عن ١٩ طائرة من طراز فيات للعمل بالقوة الجوية التكتيكية بالميدان، على أن يكون نصفها بالخط الأول والنصف الآخر بالخط الثاني»^(٢).

وخلص قائد القوة الجوية التكتيكية إلى أن «الطائرات الموجودة حالياً بالقوة الجوية مازالت قليلة العدد ومازال بها نوع (وهو سبيتفاير مارك ٩) أثبتت العمليات الأخيرة عدم صلاحيتها للقتال الجوي. ومازال هناك نقص في بعض الأنواع الخاصة بالطائرات الجديدة لاسيما طائرات «فيوري»، المنتظر إجمالاً زيادة مطردة في هذه الطائرات واستكمالاً لأوجه النقص، لتبلغ القوة أوجها بعد شهرين. ولكن مازالت الحاجة ماسة إلى تغذية القوة الجوية التكتيكية بالطائرات الحديثة من الخارج بصفة مستمرة سدّاً للخسائر بمختلف أنواعها. وعموماً فطائرتنا مازالت أقل عددياً وفنياً من طائرات العدو حتى بعد هذه الزيادة»^(٣).

وفي السادس من ديسمبر ١٩٤٨، أرسل اللواء فؤاد صادق - القائد العام الجديد للقوات

(١) عندما رفضت الحكومة العراقية الموافقة على معاهدة بيرت سموث، فإن الحكومة البريطانية رفضت تزويد العراق بالقنابل والنخيرة اللازمة لطائرات الفيوري التي تم شراؤها من إنجلترا. ولما كانت مصر تملك هذه النخائر فقد طلبت من العراق تسليمها هذه الطائرات للاستفادة بها بينما طلب العراق من مصر تسليم القنابل والنخائر. إلا أنه يبدو أن الحكومتين قد توصلتا إلى حل وسط، للخلاف حول ك طائرات ونخائرها. حيث انضم على السلاح الجوي رف من تلك الطائرات اشترك في العمليات التالية - انظر الحوار بين النفراسي وفؤاد سراج الدين حول هذه الطائرات خلال الجلسة السرية لمجلس الشيوخ يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨. - محضر الجلسة السرية لمجلس الشيوخ يوم ٣٠ نوفمبر.

- شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٣٧٥.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف رقم ١٠٨، تقرير موقف القوة الجوية التكتيكية ٢٥ نوفمبر ١٩٤٨، ص ١ (مسلسل ١٣).

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

المصرية بفلسطين - إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، يشكو من النقص الخطير في الطائرات والطيارين والمطارات بالجبهة، موضحاً أن طائرات سبيتفير التي كانت لاتزال في الخدمة أصبحت غير صالحة لمواجهة طائرات العدو الجديدة فضلاً عن عدم صلاحيتها عامة، وحتى العدد الموجود منها قليل لا يذكر. كما أن الطائرات الجديدة لم يتم التدريب عليها بعد، والفنيون لم يؤهلوا لصيانتها^(١).

وقد ردَّ مدير السلاح الجوي على الشكوى السابقة في المؤتمر الذي عقده رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة في التاسع عشر من ديسمبر بقوله:

«الطائرات المقاتلة: سُحِبَت طائرات سبيتفير من الميدان لتفوق طائرات العدو عليها، وبشكل لها سرب للتدريب ولحماية القاهرة. من الممكن تجهيز سرب من الطائرات المقاتلة الماكى والفيات في الوقت الحالي (من) ١٦ طائرة. ويمكن تجهيز السرب الثاني عندما تصل طائرات من إيطاليا، فيكون بذلك الحد الأقصى الممكن وتوفيره للميدان سربين (سريان) من المقاتلات (من) ٣٠ طائرة (طائرة) بضباطهم.

«الطائرات قاذفات القنابل: طائرات الاسترلنج وعددهم (وعدها) ٦ تعطل منها ٤ من كثرة التدريب عليها، والصالح ٢»^(٢). أما عن طائرات النقل المجهزة لقذف القنابل، فقد أوضح مدير السلاح الجوي أن طائرات الداكوتا جاهزة، إلا أنها غير مسلحة بالمدافع للدفاع عن نفسها، ومن ثم، تحتاج إلى حراسة المقاتلات.

وتوضح يومية صلاحية طائرات السلاح الجوي الملكي المصري في الثاني والعشرين من ديسمبر، الحالة الفنية المتدنية لطائرات ذلك السلاح، عندما أشعل الإسرائيليون القتال مرة أخرى بالعملية «حورب». فمن إجمالي طائرات السلاح الجوي التي بلغ عددها آنذاك ١١٣ طائرة، لم يكن صالح منها سوى ٥٥ طائرة أى ما لا يزيد عن ٤٩٪ من تلك القوة^(٣). كما أن

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٩٤، برقية تليفونية من القائد العام بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، ٦ ديسمبر ١٩٤٨، مسلسل ٢٩.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٣٦ / س ج / ١٢ (مؤتمرات)، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ١٩ ديسمبر ١٩٤٨، ص ١١.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٣٨، يوميات صلاحية الطائرات، ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨.

طائرات القوة الجوية التكتيكية في العريش البالغ عددها عشرين طائرة، لم يكن الصالح منها سوى ثمانى طائرات، أى لايزيد عن ٤٠٪ من تلك القوة الى كان بيانها كما يلى^(١):

٨ طائرة سيففير مارك ٩ صالغ منها ١ طائرة.

٢ طائرة فيورى صالغ منها ١ طائرة.

١٠ طائرة ماكى صالغ منها ٦ طائرة.

ولم تكن حالة طائرات القوة الجوية الاسراتيجية فى مطار ألماتة بقضل كثيرا من سابقتها، فمن إجمالى طائراتها البالغ عددها تسع طائرات كان هناك فقط ست طائرات صالحة، أى مالا يزيد عن ٦٨٪ من تلك القوة التى كان بيانها كما يلى^(٢):

٣ طائرة داكوتا (مجهزة لقذف القنابل) صالغ ٣ طائرة.

٢ طائرة بيتشكرافت (مجهزة لقذف القنابل) صالغ ٢ طائرة.

٤ طائرة ستيرلنج (قاذفة) صالغ منها ١ طائرة.

وهكذا كان على القوة الجوية المصرية أن تخوض آخر معاركها فى تلك الحرب - خلال العملية حوريب. - وهى فى مرحلة تحول حرجة بين طائراتها القديمة - التى توقف أغلبها لاحتاجتها إلى محركات جديدة فضلا عن تخلفها عن طائرات العدو - وطائراتها الحديثة التى لم يكن قد تم استكمال التدريب عليها، وحاجة البعض منها إلى معدات وقطع غيار لم يكن قد تم توفيرها بعد.

كان ذلك موقف طائرات السلاح الجوى المصرى خلال المرحلة الثالثة والأخيرة من الحرب، أما بالنسبة لموقف الذخائر فيوضح محضر المؤتمر الذى عقده وزير الدفاع فى الرابع والعشرين من يوليو - والذى سبقت الإشارة إليه - أن هناك عجزا فى ذخائر السلاح الجوى

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

من عيار ٢٠ مم ونصف بوصة. وقد كلف الوزير ممثل سلاح الحدود في المؤتمر بإحضار هذه الذخائر من مخلفات الحرب العالمية الثانية في الصحراء الغربية^(١).

إلا أن محضر مؤتمر السادس من سبتمبر - الذي عقده الوزير لمتابعة ماتم إعداده منذ المؤتمر السابق - يوضح استمرار العجز في ذخائر مدافع الطائرات من عيار ٢٠ مم ونصف بوصة، فضلاً عن حاجة السلاح الجوي إلى قنابل من زنة ٢٥٠، ٥٠٠ رطل. وقد أوضح ممثل سلاح الحدود في ذلك المؤتمر، أنه سلم إلى المهمات ٢٠١٧ قنبلة زنة ٢٥٠ رطل، ١٠٢٨ قنبلة زنة ٥٠٠ رطل، ٨٠ قنبلة زنة ٥٠٠ كجم، وأنه يتعهد بتوريد كمية من الذخائر عيار نصف بوصة^(٢).

ويوضح تقدير موقف السلاح الجوي المصري في الأول من أكتوبر ١٩٤٨ أن موقف الذخائر يعتبر مطمئناً، ولكن لحرب قصيرة الأمد، «وذلك لعدم إمكان الحصول على تموين (إمداد) مستمر ولنضوب المصدر الذي نستورد منه حالياً، وهو ما وجد متروكاً من مخلفات بالصحراء الغربية، التي يجب زيادة الهمة في الحصول على البقية (منها). وقد تم التعاقد أخيراً للحصول على كمية من القنابل والذخائر من إيطاليا»^(٣).

ويشير تقدير الموقف التالي للسلاح الجوي في العاشر من أكتوبر ١٩٤٨ إلى تحسن موقف القنابل والذخائر بالسلاح الجوي عما كان عليه عند بدء الحرب. إلا أنه يجب أن نلاحظ، أنه من إجمالي القنابل التي كانت موجودة وعددها ١٩٨٠٨ قنبلة من الأعيان المختلفة، كان هناك ١٠٧٧٧ قنبلة، أي حوالي ٥٤٪ منها، لا يمكن استخدامها لنقص بعض الأجزاء بها كالكبسولات والإبر الطرقية وزعانف الاتزان، والتي كان يجري تصنيعها في المصانع والورش الحكومية والأهلية. كما كان هناك عجز في القنابل الثقيلة مثل ٥٠٠، ٢٥٠ كيلو جرام، حيث لم يزد المتوفر منها عن ٦١٤ قنبلة^(٤).

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظه رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ١٢ (مؤتمرات)، مؤتمر برئاسة الجيش، ٢٤ يوليو ١٩٤٨، ص ٧ (مسلسل ٦٠).

(٢) نفس المرجع، مؤتمر برئاسة الجيش، ٦ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٧ (مسلسل ٧٨).

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٣١٨، تقدير موقف لسلاح الجوي، أكتوبر ١٩٤٨، ص ١ - ٢ (مسلسل ٣ - ٤).

(٤) نفس المرجع، تقدير موقف السلاح الجوي، ١٠ أكتوبر ١٩٤٨، ملحق د. (مسلسل ٢٩).

ومن جملة الذخيرة المتوفرة والتي بلغ عددها ٢١١٦٢٥ طلبة، كان هناك عجز في الذخيرة عيار نصف بوصة و ٢٠ مم. فلم تزد نسبة المتوفر من العيار الأول عن ١,٦٨٪ من إجمالي الذخيرة بينما كان العيار الثاني لا يمثل إلا ٢,٥٣٪ منها، رغم أنهما يمثلان الذخيرة الأساسية لدفاع الطائرات^(١).

وطبقاً لتقدير موقف العاشر من أكتوبر، كانت الذخائر المتوفرة تكفي السلاح الجوي لمدة أربعة أسابيع، منها أسبوع يقضى بمجهود وثلاثة أسابيع بمجهود متوسط^(٢). إلا أنه ماكانت تنتهي العملية «يؤاب» في النصف الأخير من أكتوبر، حتي وصل الرصيد إلى الصفر في بعض أصناف القنابل والذخائر الخاصة بطائرات السلاح الجوي المصري. حيث يوضع محضر المؤتمر الذي عقده الوزير في الأول من أكتوبر - لبحث موقف الأسلحة والذخيرة التي تخرج موقفها - مايلي^(٣):

(أ) الذخيرة عيار ٣٠٢ ر من البوصة (عادة)، كان الرصيد صفراً والمطلوب مليون طلبة.

(ب) الذخيرة عيار نصف بوصة، كان الرصيد صفراً والمطلوب ربع مليون طلبة.

(ج) الذخيرة عيار ٢٠ مم، كان الرصيد صفراً، والمطلوب نصف مليون طلبة.

(د) القنابل زنة ٢٥٠ كجم كان الرصيد صفراً والمطلوب ألف وخمسمائة قنبلة.

(هـ) القنابل زنة ١٠٠ كجم، كان الرصيد صفراً والمطلوب ست آلاف قنبلة.

وخلال المؤتمر المشار إليه، كلف الوزير رئيس لجنة الاحتياجات بتدبير الذخائر والقنابل الناقصة حيث كان يعول على سد العجز في هذه الأصناف من الصفقة الإيطالية، والتي كانت تشتمل على^(٤):

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ملحق هـ (مسلسل ٤١).

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٣٦ / س ج / ١٢ (مؤتمرات)، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ١ أكتوبر ١٩٤٨، ص ٣ (مسلسل ٩٩).

(٤) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٣١٨، تقدير موقف السلاح الجوي، ١٠ أكتوبر ١٩٤٨، ملحق ٢ (مسلسل ٣٩).

١٥٠٠	قنبلة شديدة الانفجار زنة	١٥٠	كجم.
٦٠٠٠٠	قنبلة شديدة الانفجار زنة	١٠٠	كجم.
٤٥٠,٠٠٠	طلقة عيار	١٢,٧	مم.
٢٠٠,٠٠٠	طلقة عيار	٧,٧	مم.

أما أعيرة الذخائر البريطانية فكان مصدرها الأساسى هو مخلفات الصحراء الغربية، يعد الحظر الذى فرضته بريطانيا على إمداد الدول المحاربة بأى أسلحة أو ذخائر تمشياً مع قرار مجلس الأمن بهذا الخصوص.

ولم يكن موقف وسائل السيطرة وأنظمة الإنذار الرادارية فى السلاح الجوى بأفضل حال من موقف الطائرات، وذخائرها ، إن لم يكن أسوأ منها. «فرغم محاولات السلاح (الجوى) المتكررة للحصول على وحدات رادار ثابتة ومتحركة للإنذار المبكر ضد الغارات الجوية، إلا أن السلاح لم يتمكن من ذلك فى السنوات الماضية بسبب عدم درج الاعتمادات اللازمة فى الميزانيات المتتالية»^(١). وعندما توفرت الاعتمادات اللازمة فى المرحلة الثانية من الحرب، فإن إعلان الحظر الدولى على توريد الأسلحة إلى فلسطين والدول المجاورة لها وقف فى سبيل حصول مصر على تلك المحطات الرادارية.

وتشير وثائق وزارة الدفاع إلى أن السلاح الجوى قد تعاقد مع شركة «ماركونى» فى منتصف عام ١٩٤٨، على شراء محطتي رادار طراز AMES 21 للسيطرة على المقاتلات. ورغم دفع ثمنها، إلا أن الشركة البائعة لم تستطع توريد هذا المحطات، لعدم استطاعها الحصول على رخصة تصدير من الحكومة البريطانية^(٢).

وبلغيا لحضر المؤتمر الذى عقده وزير الدفاع فى السادس من سبتمبر ١٩٤٨ فقد كان السلاح الجوى يحتاج إلى أجهزة رادار ثمنها حوالى مليون جنيه» كان يُخشى ألا يمكن

(١) نفس المرجع ، تقدير موقف السلاح الجوى، ١ أكتوبر ١٩٤٨، ص ٢ (مسلسل ٤).

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣٢، ملف ٣٢ (١٤٧)، بيان العروض، المقمة لبيع أسلحة وذخائر وأجهزة رادار، ملحق

استيرادها من إنجلترا نظراً لقرار الحظر^(١). إلا أن «السلاح الجوى قد تمكن رغم ذلك من الحصول على محطة واحدة على سبيل الإغارة من سلاح الطيران البريطانى جعل مركزها مدينة الإسماعيلية، حى يمكنها تغطية معظم طرق اقتراب الطائرات الصهيونية الى الأراضى المصرية. وقد قام السلاح (الجوى) بإعداد وتدريب جميع الأفراد اللّازمين لهذه المحطة من بين قواته.

«كما نجح أيضاً فى استعارة محطة صغيرة لتدريب أفرادهِ. ويقوم السلاح (الجوى) باستعمالها، علاوة على ذلك، فى أعمال الإنذار عن مدينة القاهرة»^(٢).

وطبقاً لما جاء فى تقدير موقف السلاح الجوى فى العاشر من أكتوبر، فإن الإنذار الجوى كان معلوماً باستثناء مدينتى الإسماعيلية والقاهرة «وعليه فيمكن القول أن قاذفاته (قاذفات العدو) قد تصل إلى أغراضنا (أهدافنا الحيوية) فى الميدان أو فى الأراضى المصرية قبل أن تستعد لها المدفعية المضادة (للطائرات) أو طائرات القتال»^(٣).

ويبدو أن وزارة الدفاع المصرية نجحت فى إثارة مخاوف السلطات السياسية البريطانية فى مصر من خطورة وصعوبة التمييز بين النشاط التدرىي لقاذفات القنابل البريطانية على قصف القنابل فى منطقة السويس وتحركات القاذفات الإسرائيلية عبر القناة، فى غيبة أجهزة الإنذار الردارية للدفاع الجوى المصرى، خاصة وأن المحطة الموجودة بالإسماعيلية لايمكنها أن تعمل أربعاً وعشرين ساعة يومياً دون توقف، فضلاً عن وجود منطقة السويس خارج الكشف الرادارى لجهاز الإسماعيلية على الارتفاعات المنخفضة. وهو ماكان يهدد باشتباك المدفعية المصرية المضادة للطائرات بالسويس مع القاذفات البريطانية أثناء طيرانها التدرىي لقصف القنابل فى الميدان المخصص لذلك بمنطقة الشط^(٤).

ومن ثم، أرسل السفير البريطانى فى مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية يخطرُها بأن

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٣٦ / س ج / ١٢ (مؤتمرات)، مؤتمر برئاسة الجيش، ٦ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٨ (مسلسل ٧٧).

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢١٨، تقدير موقف السلاح الجوى، ١ أكتوبر ١٩٤٨، ص ٢ - ٣ (مسلسل ٤ - ٥).

(٣) نفس المرجع، تقدير موقف السلاح الجوى، ١٠ أكتوبر ١٩٤٨، ص ٥ (مسلسل ٣١).

(٤) Air 20 / 6906, 125 / 9A, R. Campbell to Foreign Office, secret tel., No. 1668, 2. 12. 1948. (٤)

«القوة الجوية اليهودية قد توسعت بشكل كبير وتزايد النشاط الجوى شرق وغرب القناة طبقاً لتقارير المراقبة بالنظر المصرية والأهداف المسجلة على شاشة الرادار الوحيدة التي حصل عليها المصريين فعلا على سبيل الإغارة من القوات الجوية الملكية (البريطانية)»^(١).

«وبالرغم من التعاون الدقيق بين القوات الجوية الملكية (البريطانية) والمصريين، فقد ثبت استحالة تجنب المقاطعة المستمرة لاستخدام القوات الجوية الملكية (البريطانية) لميدان قصف القنابل بمنطقة الشط، نظرا لموقعه في اتجاه الاقتراب الشرقى لمدينة السويس، وفي نطاق المنطقة المدافع عنها بالمدفعية»^(٢).

«واقترحت القوات الجوية الملكية (البريطانية) استخدام ميدان قصف القنابل تبادلى في منطقة الشلوفة شمال السويس وخارج المنطقة المدافع عنها بالمدفعية. إلا أن المصريين كان لهم اعتراض من ناحية السيطرة على التحركات الجوية، على أساس أنه بدون رادار فإن أفراد المراقبة الجوية (بالنظر) سيكونون غير قادرين على تمييز هوية أى طائرة تطير على ارتفاع عال ليلا غرب القناة، وهل هي طائرة بريطانية صديقة فى أحد تمارين قصف القنابل أو هي طائرة يهودية معادية فى طريقها إلى القاهرة أو مدينة مصرية أخرى أو أى هدف آخر للهجوم، خاصة فى منطقة القناة كمعمل تكرير البترول فى السويس.

«وحتى يمكن استخدام ميدان الشلوفة المقترح والذى سيمنع مقاطعة تدريب الطيران الليلي للقوات الجوية الملكية، فإن القائد الجوى للبحر المتوسط والشرق الأوسط مستعد لتدبير جهازين (رادار) آخرين للإنذار المبكر من طراز 63 (الأمريكية الصنع) لإعارتها لمصريين»^(٣).

وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على إعارة جهازى الرادار لسلح الجوى المصرى على أن يكون من الأجهزة البريطانية مع إخطار الوسيط الدولى بالنيابة (رالف بانش) بهذه الإغارة بمجرد انتهاء المفاوضات المتعلقة بها. وأكدت الخارجية البريطانية على أنه «يجب أن

Idem.

(١) (انظر ملحق ٣٩)

Idem.

(٢)

Idem.

(٣)

يتضمن هذا الاتفاق - بطبيعية الحال - تأكيداً رسمياً من المصريين بأن الأجهزة سوف تستخدم في منطقة «القناة فقط»^(١).

إلا أن كل هذه الجهود لتدبير أجهزة رادارية - سواء للإنذار المبكر أو للسيطرة على المقاتلات لم تسفر عن شيء قبل بدء العملية «حوريب» ففي المؤتمر الذي عقده رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة في التاسع عشر من ديسمبر لاستكمال مطالب القوات بالجبهة، أشار محضر الاجتماع إلى أن «الرادار - لم يصل بعد وعلى وشك الوصول»^(٢).

وحتى نظام المراقبة الجوية بالنظر لم يكن قد تم إعداده بالنسبة للساحل الشمالي لسيناء، رغم الشكاوى المتعددة التي قدمها قائد مدفعية الفرقة بفلسطين^(٣).

أما بالنسبة لوسائل السيطرة الإشعاعية، فقد رأينا في الفصل السابق، القصور الذي كانت تعاني منه القوة الجوية في المواصلات السلكية واللاسلكية خلال المرحلة الثانية من الحرب. ويوضح محضر المؤتمر الذي عقده وزير الدفاع في السادس من سبتمبر ١٩٤٨، أنه لازالت «حالة اللاسلكي بال سلاح (الجوى) غير مرضية»^(٤). كما يشير محضر المؤتمر الذي عقده رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة في التاسع عشر من ديسمبر، أن كل ماتم إنجازه حتى ذلك التاريخ هو التصديق على مشروع المواصلات وبدء تنفيذه بواسطة مصلحة التليفونات وشحن أول دفعة من المهمات^(٥).

(١) Air 20 / 6906. 125 / 9A, Foreign Office to Cairo, secret tel., No. 2020, 9.12.1948.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ٢٦ - ١ / س ج / ١٢ (مؤتمرات)، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ١٩ ديسمبر ١٩٤٨، ص ١١ (مسلسل ١٤٣).

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٣٩٤، قائد مدفعية الفرقة بفلسطين إلى أركان القوات بفلسطين، خطاب رقم م / ط / ٤٨، ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ٢٦ - ١ / س ج / ١٢ (مؤتمرات)، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ٦ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٨ (مسلسل ٧٧).

(٥) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩، ملف ٢٦ - ١ / س ج / ١٢ (مؤتمرات)، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ١٩ ديسمبر ١٩٤٨، ص ١٢ (مسلسل ١٤٣).

٣ - تدعيم القوة البشرية للسلاح الجوي المصري:

يشير تقدير موقف السلاح الجوي في الأول من أكتوبر ١٩٤٨، إلى أن ذلك السلاح «قد عمل منذ وضعت الحرب (العالية الثانية) أوزارها على تعزيز قواته وطلب الاعتمادات اللازمة لذلك. ولكن نظراً لسياسة الدولة وقتئذ، التي كانت تقضى بضغط المصروفات، لم يتمكن السلاح الجوي من الحصول على الاعتمادات (المالية المطلوبة)، مما عاق التوسع في المدارس لتخريج الفنيين اللازمين لمقابلة التوسع الذي استدعته العمليات الحربية»^(١).

ويوضح تقدير الموقف السابق، أن إجمالي قوة السلاح الجوي من الضباط وضباط الصف والجنود وصلت في الأول من أكتوبر إلى مايلي^(٢):

١٨٤ ضابطاً طياراً بالإضافة إلى ٢٢ طياراً تحت التدريب بمدرسة تدريب الطيران.

٢٦ ضابطاً فنياً (لاسلكي - تصوير - تسليح).

١٢١٦ ضابط صف وجندي فني بالإضافة إلى ٣٨٨ طالباً لازالوا في مدارس السلاح الفنية المختلفة.

٢١١١ ضابط صف وعسكري نظامي.

أي أن إجمالي القوة البشرية في السلاح الجوي كانت أول أكتوبر عبارة عن ٢٣٢ ضابطاً من كافة التخصصات (بما في ذلك من كانوا تحت التدريب بمدرسة الطيران) بالإضافة إلى ٣٧١٥ من ضباط الصف والجنود من كافة التخصصات الفنية والنظامية (بما في ذلك طلبة المدارس الفنية).

ومن هذه الأرقام، يمكن أن نستخلص أن كل ما طرأ على القوة البشرية في السلاح الجوي من زيادة - منذ تدخل الجيوش العربية في شهر مايو وحتى شهر أكتوبر - هو ٢٩ ضابطاً و ٧٢٨ من ضباط الصف والجنود (كان أغلبهم نظاميين). بينما بلغت جملة هذه الزيادة منذ شهر مايو وحتى شهر ديسمبر عشية العملية «حوريب» ٥٢ ضابطاً و ١٨٣٢ من ضباط

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٣١٨، تقدير موقف السلاح الجوي، ١٠ أكتوبر ١٩٤٨، ص ٢ (مسلسل ٤).

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

الصف والجنود^(١). وهي زيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالزيادة التي طرأت على السلاح الجوى الإسرائيلي في نفس الفترة والتي بلغ ٣٢٧٧ ضابطاً وضابطاً صف وجندي^(٢).

وعلى ذلك، لم يكن غريباً تلك الشكوى المستمرة التي تنطق بها الوثائق المصرية من استمرار العجز في الطيارين والفنيين. ففي المؤتمر الذي عقده وزير الدفاع في السادس من سبتمبر ١٩٤٨، أكد مدير السلاح الجوى على أن «السلاح (الجوى) في حاجة إلى طيارين»^(٣). وقد وافق الوزير في ذلك المؤتمر على اقتراح سكرتيه الفني لشئون الطيران، بالاستفادة بخدمات مدرسة شركة مصر للطيران ومدرسة الشركة الأهلية للخدمات الجوية لكي يقوموا بتعليم العدد المطلوب من الطلبة، على أن يُعين لكل منهما قائد وكبير معلمين وأركان حرب من السلاح الجوى. وكلفت إدارة السلاح الجوى بالاتصال بالشركتين في هذا الشأن وتقديم مشروع لتكليف الطيارين المدنيين الذين سيقع عليهم اختيار السلاح الجوى^(٤).

إلا أن هذا الحل لم يكن مرضياً بالنسبة لإدارة السلاح الجوى، ففي تقدير موقف الأول من أكتوبر أكد مدير السلاح الجوى على أنه «لا بد من فتح كلية الطيران فوراً، والتوسع في جميع مدارس السلاح الجوي الفنية، حتى يمكن إعداد الطيارين الفنيين اللازمين لمقابلة التوسع الذي يقتضيه الدفاع الجوى عن القطر المصري، لما يستغرقه إعدادهم من وقت طويل يزيد كثيراً عما يستلزم لإحضار الطائرات والعتاد»^(٥).

ويوضح قائد الفرقة الجوية عبد الحميد سليمان - مدير مدرسة الطيران آنذاك - أن تلك المدرسة كانت شبه متوقفة في ذلك الوقت، لعدم وجود الطائرات الصالحة للتدريب من ناحية، وسحب العديد من المدرسين للعمل في الأسراب المشتركة في العمليات من ناحية أخرى. مما

(١) انظر الفرق بين قوة السلاح الجوى في شهر مايو وأكتوبر ونيسمبر بجداول القوة العديدة لأفراد القوات المسلحة. - المتحف العربي، ملف ١٠٠٣، شهر مايو وأكتوبر ونيسمبر ١٩٤٨.

(٢) انظر الفرق بين رقبى سلوتسكي وبن جوريون. - سلوتسكي المرجع المشار إليه، ص ٤٠٦.

بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١٥٥.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / ص ج / ١٢ (مؤتمرات)، مؤتمر برئاسة الجيش، ٦ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٨ (مسلسل ٧٧).

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢١٨، تقرير مواقف السلاح الجوى، ١ أكتوبر ١٩٤٨، ص ٢ (مسلسل ٤).

اضطر إدارة السلاح الجوي إلى الأخذ بفكرة تكليف بعض مدرسي الطيران بمدرسة مصر للطيران للعمل بمدرسة الطيران العالي في السلاح الجوي، والتي أطلق عليها اسم كلية الطيران بعد تطوير مناهجها بما يتماشى مع اتجاهات التوسع في السلاح الجوي^(١).

إلا أنه حتى الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٤٨، لم يكن هناك أية ثمار لتلك الجهود التي جاءت متأخرة كثيراً عن موعدها. حيث يشير تقدير موقف القوة الجوية التكتيكية في ذلك التاريخ إلى أنه «يعمل بالقوة الجوية حالياً حوالي ١٥ طياراً قد أنهم أغلبهم في العمليات الجوية من ابتداء القتال حتى الآن».

«والحاجة قد أصبحت ماسة لاستبدالهم بغيرهم. ولقد لمست إدارة العمليات الجوية هذه الحالة وشرعت أخيراً في عملية التغيير. الأمر الذي استلزم تدريب عدد من الطيارين القداماء الذين لم يسبق لهم الاشتراك في العمليات تدريباً متواصلاً، بالإضافة إلى إعداد طيارين جُدد وتدريبهم تدريباً عنيقاً على ضوء الدروس المستفادة من هذه الحرب. ويُنتظر أن يتم تدريب ١٣ طياراً جُداً لكي ينضموا على القوة الجوية في أول الشهر القادم (ديسمبر) يليهم ١٥ طياراً بعد ١٥ يوماً، ثم ١٥ طياراً آخرون بعد ١٥ يوماً أيضاً. وبذا يصبح بالقوة الجوية بعد انقضاء شهر ٢٠ طياراً في الخط الأول مستكملين كل أسباب الراحة، ٢٠ آخرون بالخط الثاني، بخلاف الخط الثالث الذي سوف يشمل الطيارين المرهقين في خدمة الميدان حالياً مع من تم شفاؤهم من إصاباتهم بالميدان والمتخرجين من مراكز التدريب المختلفة»^(٢).

أما بالنسبة للفنيين فقد أشار تقدير الموقف السابق إلى أن القوة الجوية كانت تعاني طوال الفترة السابقة عجزاً في مختلف حرفهم. «وأنه لولا ماتكبدته تلك القوة من خسائر في الطائرات، ومابذلته رئاسة السلاح الجوي من جهود في سد بعض هذا النقص على حساب المطارات الأخرى خارج الميدان، لما أمكن لهذه القوة مواصلة الأعمال بهذا المجهود الجبار»^(٣). إلا أنه مع استبدال طائرات سبيتفير بطرازى، ماكى وفيورى الجديدين، فإنه كان من الضروري

(١) حديث شخصي مع قائد الفرقة الجوية عبد الحميد سليمان، ١١ فبراير ١٩٨٩.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقدير موقف القوة الجوية التكتيكية، ٢٥ نوفمبر ١٩٤٨، ص ٢ (مسلسل ١٤).

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

تدريب هؤلاء الفنيين مع غيرهم على الطرازات الجديدة من الطائرات. «كما سوف يتطلب الأمر زيادة عددهم تبعاً لزيادة الطائرات، مما سوف يستغرق بعض الوقت في تدريبهم، والكثير من الوقت في تخريج غيرهم من المدارس الفنية»^(١).

وخلص قائد القوة الجوية التكتيكية - في تقديره السابق للموقف - إلا أنه «لا يمكن استيفاء حاجة القوة الجوية التكتيكية بالميدان من الميكانيكيين بدرجة معقولة قبل مضي شهر على الأقل. وهي الفترة التي سوف يستغرقها إعدادهم لتفهم أنواع الطائرات الجديدة. كما سيكون من الصعب على رئاسة السلاح (الجوى) سد النقص فيهم بالكامل لأمد طويل نظراً لزيادة عدد طائرات السلاح الجوى عموماً والقوة الجوية التكتيكية خصوصاً، لدرجة لا تتناسب مع سرعة تخريج ميكانيكيين جدد. وسيتبع ذلك أن يكون المجهود الجوى محدوداً حتى يزيد عدد الميكانيكيين المدربين زيادة كبيرة»^(٢).

وهكذا قُدر للقوة الجوية المصرية أن تخوض القتال - مرة أخرى - قبل أن يستكمل طياروها وفنيوها تدريبهم على طائراتهم الجديدة على عكس القوة الجوية الإسرائيلية، التي جُلب لها الطيارون والفنيون المدربون من كافة أنحاء الأرض، بل وتدريبهم على الطائرات التي سيعملون عليها، حتى قبل أن تصل تلك الطائرات إلى إسرائيل.

٣ - إعادة تنظيم وتشكيل القوة الجوية المصرية:

يشير تقدير موقف السلاح الجوى في الأول من أكتوبر ١٩٤٨ - والذي سبقت الإشارة إليه - إلى أنه نظراً لعدم الالتزام الإسرائيلي بشروط الهدنة، فقد قدرت قيادة السلاح الجوي المصري احتمال اضطرابها لخوض القتال مرة أخرى قبل أن تستكمل تنفيذ برامج تعزيز قواتها. وقبلت تلك القيادة بأن يتم تعزيز قواتها أثناء القتال الذي قد يُفرض عليها قبل تنفيذ برامجها. إلا أنه نتيجة لتعزيز القوة الجوية الإسرائيلية فقد رأت أنه «وقد تغيرت ظروف العدو (الجوية) فقد وجب تعزيز القوة الجوية (المصرية) وإعادة تنظيمها بما يناسب حالة العدو الحالية والمنتظرة أن يكون (عليها) في المستقبل القريب»^(٣).

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٣٦٨، تقرير موقف السلاح الجوي، ص ٥.

(مستكمل ص ٧).

وخلص تقدير الموقف السابق إلى ضرورة إعادة تنظيم القوة على مرحلتين:

مرحلة عاجلة، يُعاد فيها تشكيل القوة الجوية الموجودة والمتعاقد عليها، بما يسمح بتركيز جهود القوة الجوية المصرية لتوجيه ضربات مؤثرة لحرمان العدو من قوته الجوية التي تم إعدادها خلال الشهور السابقة، ومرحلة تالية، لتدعيم القوة الجوية، بما يسمح بالمحافظة على استمرار السيطرة الجوية المكتسبة واستكمال الدفاع الجوي عن الدولة^(١).

وبالنسبة للمرحلة العاجلة، كان مُقدراً تشكيل القوة الجوية المصرية كما يلي^(٢):

القوة الجوية التكتيكية بالميدان: (٩٠ طائرة).

١ - سرب مقاتلات ٢٠ طائرة سبيتفير.

١ سرب مقاتلات قاذفه ٢٠ طائرة فيات (عند وصولها) وطائرة فيوري.

١ سرب مقاتلات قاذفه ٢٤ طائره ماكى (عند وصولها).

٦ طائرة سبيتفير.

١ سرب استطلاع بالصور ٢ طائرة لايسنر.

٢ طائرة دف.

١ رف قاذفات خفيفة ٢ طائرة بيتشكرافت.

١ سرب مواصلات ١٤ طائرة داكوتا (عند استكمالها).

وتتمركز هذه القوة باستثناء سرب المواصلات فى المطارات الامامية عند استكمالها. أما سرب المواصلات، فيعمل ما بين القاعدة والمطارات الامامية. وواجب هذه القوة تقييم المعاونة الجوية المباشرة للقوات بالميدان.

(١) نفس المرجع، ص ١٢ - ١٥ (مسلسل ١٤ - ١٧).

(٢) نفس المرجع، ص ١٢ - ١٣ (مسلسل ١٤ - ١٥).

القوة الجوية الاستراتيجية: (٣٤ طائرة):

١ سرب قاذفات ثقيلة	٩ طائرة ستيرلنج (عند وصولها).
١ سرب قاذفات ثقيلة	٩ طائرة هاليفاكس (عند وصولها).
١ سرب قاذفات ثقيلة	٦ طائرة كومانو (بعد استكمال تجهيزها).
١ سرب نقل / قاذفات	١٠ طائرة كومانو (بعد استكمال تجهيزها).

وتتمركز هذه القوة بالمطارات الخلفية وواجبها تقديم المعاونة غير المباشرة للقوات بالميدان.

قوة الدفاع الجوي الثابت (دفاع جوى الدولة): (٢٠ طائرة):

١ سرب مقاتلات ٢٠ طائرة سبيتفير.

نصفه للدفاع عن القاهرة وماحولها والنصف الآخر للدفاع عن الإسكندرية وماحولها.

أما المرحلة التالية، فكانت في معظمها لاتخرج كثيراً عما جاء في المشروع الذي قُدم إلى رئيس أركان حرب الجيش في أبريل عام ١٩٤٧، والذي تم استعراضه في الفصل الثالث من هذا البحث، مع بعض الإضافات والتي تلخص فيما يلي^(١):

(١) تحديد طرازات «الفامبير والمتيور» لأسراب المقاتلات، و «الهورنيت والفيوري» للقاذفات الخفيفة والاستطلاع، بالإضافة إلى «الأوتر» لسرب الانتقاذ و «الداكوتا والكومانو» لأسراب النقل والمواصلات.

(٢) إضافة سرب إنقاذ مجهز بطائرات «أوتر» على القوة الجوية الساحلية.

(٣) إضافة نظام للإنذار والتوجيه الرادارى للدفاع الجوى الثابت «دفاع جوى الدولة» والذي قُدر تشكيله من العناصر التالية^(٢):

(١) نفس المرجع، ص ١٤ - ١٥ وملحق ج (مسلسل ١٦ - ٢٢).

(٢) نفس المرجع، ملحق ج (مسلسل ٢١ - ٢٢).

(أ) شبكة الرادار الأرضية وتتكون من:

(*) خمس وحدات رادارية بكل منها ثلاثة أجهزة (AMES. 13, 14, 21)

(*) ثلاثة وحدات رادارية متنقلة على عربات.

(أ) سربين من المقاتلات الليلية من طراز بوفيتير أو موسكيتو مجهزة بالرادار.

(ب) نظام مواصلات سلكي ولاسلكي لربط مراكز الرادار وغرف العمليات.

(ج) أجهزة الاتصال اللاسلكي مع الطائرات وأجهزة التعارف بين الأرض والجو.

وقد قدرت تكاليف المرحلة الثانية من تعزيز القوة الجوية بخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات، منها تسعة عشر مليوناً مصاريف إنشائية غير متكررة وستة ملايين مصاريف سنوية متكررة. كما أوصت إدارة العمليات الجوية بتنفيذ تلك المرحلة خلال ثلاث سنوات وبذلك تُوزع التكاليف سنوياً كما يلي^(١):

الإجمالي السنوي	٨,٣٣٣,٣٣٠	جنيهاً مصرياً.
منها	٦,٣٣٣,٣٣٠	مصاريف إنشائية.
و	٢,٠٠٠,٠٠٠	مصاريف متكررة.

٤ - تجهيز مسرح العمليات:

إنشاء وتجهيز المطارات:

رأينا في الفصل السابق أنه لم يكن هناك في سيناء أى قواعد جوية أو مطارات لتأمين تمركز وأعمال قتال القوة الجوية المصرية سوى أرض هبوط العريش، والذي سُمّت مطاراً تجاوزاً، حيث كانت في حاجة إلى إصلاحات كثيرة حتى تفي بهذا الغرض. فعمل السلاح الجوي جاهداً على إعداد معرّات للهبوط بها وتجهيزها كقاعدة أساسية لأعمال قتال السلاح الجوي في فلسطين.

(١) نفس المرجع، ص ١٥ (مسلّم ١٧).

ونتيجة لتقدم خط الجبهة المصرية خلال المرحلة الثانية من الحرب شمالاً حتى خط أسد - الخليل، فقد طالبت كل من قيادتي السلاح الجوي المصرى والقوة الجوية التكتيكية بتجهيز مطارات متقدمة كمطارى رفح وغزة حتى تعطى لطائرات القوة الجوية التكتيكية مدى عمل أطول وفتره بقاء أكثر فى مناطق عملها. إلا أنه حتى بداية المرحلة الثالثة من الحرب، لم يكن قد تم إعداد أية مطارات أخرى سواء فى سيناء أو بداخل الأراضي الفلسطينية، لتأمين انتشار طائرات القوة الجوية وتوفير مدى عمل أطول لها.

ومع تزايد طائرات القوة الجوية فى نهاية المرحلة الثانية من الحرب، بدأ مدير السلاح الجوى يطالب بمطارات أخرى لانتشار طائراته المكسدة فى مطارى الماطة وحلوان. وفى المؤتمر الذى عقده وزير الدفاع فى الرابع والعشرين من يوليو، طالب مدير السلاح الجوى بإعداد أرض هبوط بليبس ومطار غرب القاهرة لتمرکز القوة الجوية المصرية. وقد صدق وزير الدفاع على البدء فوراً فى إعداد المطارين لاستخدام والقوة الجوية. إلا أن مدير المهندسين والأشغال العسكرية أوضح أنه يمكن تنفيذ ذلك بالنسبة لمطار غرب القاهرة، أما مطار بليبس فكان إعداده يحتاج إلى فترة طويلة، «لأنه يحتاج إلى مناقصة لإقامة المباني المطلوبة»^(١).

ولما كانت أرض هبوط بليبس أفضل للسلاح الجوى لقربها النسبى من منطقة العمليات فى فلسطين ومناطق الإعاشة، فقد تقرر البدء فى إعداد أرض وممرات هذا المطار، على أن تُقام المباني اللازمة له فيما بعد^(٢).

إلا أنه حتى الأول من أكتوبر، لم يكن هناك أى من المطارات وأراضى الهبوط المتقدمة قد تم إعدادها بعد. كما يوضح تقدير موقف السلاح الجوى فى ذلك التاريخ، أنه قد تم استبعاد مطار غزه لسيطرة نيران المستوطنات الإسرائيلية القريبة على ممراته «ولذا فالتعمل جارٍ لإعداد مطار برفح وأرض نزول أخرى بالنقطة ٢٢٥ الواقعة ١٥ كم جنوب العريش»^(٣). أما المطارات

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ١٦ / س ج / ١٢ (مؤتمرات)، مؤتمر برئاسة الجيش، ٢٤ يوليو ١٩٤٨، ص ٧.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٣١٨، تقدير موقف السلاح الجوى، ١ أكتوبر ١٩٤٨ ص ٦ (مسلسل ٨).

اللازمة لعمل القوة الجوية الاستراتيجية ومقاتلات الدفاع الجوي عن الدولة، فيوضح تقدير الموقف السابق أنها «متوفرة غير أن بعضها يحتاج إلى إصلاحات بسيطة في مرافقها، وكذا تجهيزها بالإضاءة الليلية، حتى يمكن استعمالها لقاذفات القنابل والمقاتلات الليلية بون الالتجاء إلى استعمال المطارات المدنية، حتى لاتتأثر سرية العمليات ، والعمل جارٍ في إصلاح بعضها»^(١).

وعندما بدأت القوات الإسرائيلية هجومها على الجبهة المصرية في الخامس عشر من أكتوبر - خلال العملية «يوأب» - لم يكن قد تم تجهيز أى من مطار رفع أو أرض الهبوط الأخرى جنوب العريش. حيث يوضح التقرير الذى قدمه اللواء المواوى عن حالة القوات المحاربة بفلسطين حتى بدء سريان الهدنة الثالثة على الجبهة المصرية في الساعة الثانية من بعد ظهر الثاني والعشرين من أكتوبر، «أنه لا يوجد سوى مطار واحد غير مجهز للطيران ليلاً، وقد تعرض هذا المطار لتركيز غارات العدو، فأنكف (فأنكفت) أرضه ودمر (ودمرت) عدة طائرات، فقلل ذلك من سيطرته على الجو»^(٢).

إلا أن المؤتمر الذى عقده الفريق عثمان المهدي مع مديري الإدارات والأسلحة في اليوم نفسه الذى قُدم فيه التقرير السابق يشير إلى أنه قد تم تجهيز أرض نزول أخرى غير مطار العريش^(٣)، وُزِدَت بالمدفعية المضادة للطائرات، وأنه كان يجرى استخدامها آنذاك بواسطة السلاح الجوي. كما كان العمل يجرى لإنشاء دشم لوقاية الطائرات بكل من مطار العريش وأرض النزول المشار إليها، بالإضافة إلى المطارات الخلفية. وحتى ذلك الوقت كان قد تم عمل ست دشم^(٤).

ويبدو من تعارض بيانات هاتين الوثيقتين، أن الإدارات المعنية بوزارة الدفاع، قد سارعت لاستكمال إعداد أرض الهبوط جنوب العريش وتزويدها بالمعدات والمدفعية المضادة للطائرات، عندما تفجر القتال مرة أخرى خلال العملية «يوأب». إلا أنه نظراً لعدم استكمال تلك

(١) نفس المرجع، ص ٧ (مسلسل ٩).

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٣٦ / ص ج / ٣٦ ج ٤، تقرير قائد عام القوات المصرية بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش رقم ١ / ص ج / ٧ / ٤ (٢٩٤٢) أكتوبر ١٩٤٨.

(٣) الأرجح أنها أرض هبوط بيرلحمن ١٥ كم جنوب العريش والتي عرفت بالمطار ١٥.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٣٦ / ص ج / ١٢ (مؤتمرات)، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ٢٣

نوفمبر ١٩٤٨، ص ٣ (مسلسل ٩٥).

التجهيزات خلال العملية، فلم تنتقل طائرات القوة الجوية إلى أرض الهبوط المذكورة. ومع سريان الهندسة ظهرَ الثاني والعشرين من أكتوبر ووصول ممر الهبوط بأرض النزول الجديدة إلى درجة تسمح بهبوط الطائرات فيها، انتقلت إليها طائرات القوة الجوية التكتيكية قبل استكمال تجهيزات تلك الأرض، حتى تسمح بإصلاح مطار العريش بطريقة سليمة بعد تعرضه للقصف الجوي عدة مرات خلال العملية «يوأب».

وربما يدعم هذا التفسير، ماجاء ب خطاب قائد القوة الجوية التكتيكية إلى قيادة القوات المصرية بفلسطين في السادس والعشرين من نوفمبر، والذي يشير فيه إلى أن انتقال طائراته إلى أرض الهبوط ١٥ كم جنوب العريش (المطار رقم ١٥)، كان للسماح بإعادة إصلاح مطار العريش وممراته بطريقة سليمة دون توقف القوة الجوية، نظراً لأن الإصلاح الذي أجرتة الأشغال العسكرية أثناء القتال تم بطريقة خاطئة، تسببت عنها عدة حوادث للطائرات. وأنه كان مقدراً عودة جزءٍ من طائرات القوة الجوية التكتيكية إلى مطار العريش بعد إتمام إصلاحه لتعمل القوة الجوية من المطارين. إلا أن الأمطار التي هطلت بغزارة ليلة ٢١ / ٢٢ نوفمبر أفسدت أرض المطار رقم ١٥ غير الموصوفة، مما تعذر معه انتقال الطائرات إلى العريش إلى أن تم إصلاح عاجل لممر الإقلاع بالمطار الأول^(١).

ويشير تقدير موقف قائد القوة الجوية التكتيكية في الخامس والعشرين من نوفمبر إلى أنه يتوفر للقوة الجوية بالميدان مطاران في ذلك الوقت «أحدهما وهو نمرة (١٥) لم يعد يصلح للاستعمال بالنسبة لحلول فصل الشتاء حيث بدأ موسم الأمطار، وقد اتخذت الإجراءات نحو إعداد ممرات (ممراته) وطرقه بالسلك والأسفلت، ولكن لاينتظر الانتهاء من إعداده تماماً قبل انقضاء شهر. وعليه، فحتى انتهاء هذه المدة لن يكون هناك تحت تصرف القوة الجوية (التكتيكية) سوى مطار واحد فقط. وهذه حالة في منتهى الخطورة سبق أن لفتنا النظر إليها في أكثر من تقرير، كماً لفتنا النظر إلى بطء الأعمال الجارية نتيجة لبطء الإجراءات الحكومية وتشعبها، الأمر الذي لايسعينا مع أوضاع الميدان وماتتطلبه من سرعة البت والتنفيذ»^(٢).

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٩٤، قائد القوة الجوية التكتيكية إلى قيادة القوات المصرية بفلسطين، خطاب رقم ٢ /

١٤ / ٢٦ نوفمبر ١٩٤٨.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، تقرير موقف قائد القوة الجوية التكتيكية ٢٥ نوفمبر، ١٩٤٨، ص ١ (مسلسل ١٣).

وأضاف قائد القوة الجوية التكتيكية، أنه قد تم اختيار موقع لمطار آخر برفح، وتمت الموافقة على إنشائه، إلا أنه لا يعلم متى يتم ذلك، كما أشار إلى أن قيادة السلاح الجوي كانت تقوم آنذاك باستطلاع أراض أخرى بالميدان لإعدادها كمطارات، إلا أن ذلك الإعداد لا يُنتظر إتمامه قبل مُضى وقت طويل^(١).

وخلص قائد القوة الجوية التكتيكية من تقديره للموقف، إلى أنه استغل القوة الجوية التكتيكية محرومة من حرية الحركة ومعرضه للخسائر الفادحة بسبب الهجوم الجوي المعادي لمدة لا تقل عن شهر حتى تتمكن من امتلاك مطار آخر. ولكنها حتى (مع) امتلاكها هذا المطار الثاني وزيادة طائراتها المنتظرة ستظل في موقف لا يمنحها درجة كافية من الأمان أو الحرية. ولا زالت الحاجة ملحة لاستعمال مطارات متعددة تكفل لها الحماية الأرضية اللازمة ضد الغارات الجوية ليلا ونهاراً^(٢).

وفي برقيته إلى رئيس أركان حرب الجيش في السادس من ديسمبر ١٩٤٨، طلب القائد العام للقوات المصرية بفلسطين إخطار وزير الدفاع بخطورة موقف القوة الجوية التكتيكية بالجبهة، والتي لا يتوفر لها آنذاك سوى مطار واحد صالح ليس به أى مرعات عرضية^(٣).

وفي الوقت الذي كان فيه كل من القائد العام بفلسطين وقائد القوة الجوية التكتيكية يحذران من افتقار القوة الجوية بالميدان إلى المطارات اللازمة، كان هناك لجنة من السلاح الجوي وإدارة المهندسين والأشغال العسكرية تقوم باستطلاع الأراضي التي يمكن الاستفادة بها وتجهيزها كمطارات أو أراضى هبوط للقوة الجوية في سيناء.

ويشير تقرير استطلاع تلك اللجنة إلى أنها وجدت أربع مناطق يمكن الاستفادة منها، إلا أنها تحتاج جميعها إلى إعداد وتجهيز بدرجات متفاوتة، فضلاً عن حاجتها جميعاً إلى المرافق ومرتبات الإعاشة. وكان أفضل هذه المناطق من الناحية الهندسية، هي أرض هبوط القوات البريطانية رقم ٢٢٤ في منطقة بير الحمة على طريق الإسماعيلية - العريش وعلى مسافة ١٤٤

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ٢ (مسلسل ١٤).

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٩٤، القائد العام بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، برقية تليفونية.

٦ ديسمبر، ص ١ (مسلسل ٢٩).

المرحلة الثالثة من الحرب (الانتحار نحو النهاية المحتومة)

كم شرق الإسماعيلية. وكان بهذه الأرض ممران طول أحدهما ١٣٠٠ متر والآخر ١٨٠٠ متر، وأرضهما صلبة وممهدة ويمكن استخدامها خلال الشتاء، ولا تحتاج إلا إلى أسبوع لإصلاحها، إلا أنه كان يعيها بعدها عن أقرب نقطة مياه في أبي عجيلة بمسافة ٥٠ كم^(١).

إلا أنه حتى التاسع عشر من ديسمبر - عشية العملية «حوريب»، لم يكن قد تم استكمال إعداد أي من أراضي الهبوط الجديدة، الأمر الذي دفع مدير السلاح الجوي - خلال المؤتمر الذي عقده الوزير في ذلك اليوم - إلى أن يؤكد على أن «موقف المطارات سيء» - المطار الوحيد المستخدم حالياً بالميدان هو مطار العريش، ومطار جنوب العريش (رقم ١٥) تعذر العمل به بعد سقوط الأمطار»^(٢).

وطالب مدير السلاح الجوي بسرعة إعداد مطار رفع والمطار رقم ١٥، بالإضافة إلى مطار بير الحمة، فضلاً عن مطار آخر جنوب مصفق. وفي ذلك المؤتمر، استقر الرأي على ضرورة استكمال مطار رفع - الذي كان العمل قد توقف فيه - حتى يمكن استخدامه كمطار احتياطي خلال الظروف الاضطرارية أثناء الطيران، مع استخدامه كمطار أمامي في حالة تقدم القوات المصرية فيما بعد^(٣).

وهكذا بدأ الهجوم الإسرائيلي مرة أخرى (العملية حوريب) - بعد ثلاثة أيام من المؤتمر السابق لوزير الحربية - وليس لدى القوة الجوية سوى مطار واحد صالح في سيناء، بينما كانت مطارات القاهرة أبعد من أن تصلح لاستخدام المقاتلات القاذفة والمقاتلات في فلسطين. الأمر الذي كان يشكل نقطة ضعف قاتلة، في ظل التفوق الذي حققته إسرائيل في ميزان القوى الجوية في تلك المرحلة من الحرب، وأدى إلى فقد السيطرة الجوية المصرية على مسرح العمليات في فلسطين.

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٩٤، تقرير استكشاف عن أراضي النزول مقدم من الصاغ أ ح المهندس سمير حلمي إلى مدير سلاح المهندسين، ٧ ديسمبر ١٩٤٨ (مسلسل ٥١).

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢١، ملف ١ - ٣٦ / ص ج / ١٢ (مؤتمرات)، محضر مؤتمر برئاسة الجيش، ١٩ ديسمبر ١٩٤٨، ص ١١، (مسلسل ١٤٣).

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

رابعاً: أثر السياستين الإسرائيلية والمصرية على استخدام القوة الجوية للطرفين في المرحلة الثالثة: ١ - استخدام القوة الجوية الإسرائيلية:

قامت القوات الإسرائيلية في المرحلة الثالثة من الحرب بعدة عمليات - كما رأينا - لتصفية الموقف العسكري لصالحها على الجبهات العربية المختلفة، إلا أن أكبر تلك العمليات، والتي برز فيها استخدام القوة الجوية الإسرائيلية كانت العمليتين «يؤاب» و«حوريب» اللتين دارت رحاهما على الجبهة المصرية، بعد أن تم التحضير لهما بالعملية الجوية «أفاك» خلال فترة الهدنة الثانية.

وقد بدأ التفكير الإسرائيلي في العمليات على الجبهة المصرية عقب إيقاف القتال وبدء الهدنة الثانية، حيث استقر الرأي في مجلس الوزراء الإسرائيلي - منذ اجتماعه في الأول من أغسطس ١٩٤٨ - على ضرورة إنهاء تلك الهدنة، نظراً لأن استمرار الوضع في إطار إيقاف القتال آنذاك لن يكون في صالح إسرائيل، سواء من الناحية السياسية أو العسكرية. وأنه يتحتم تغيير ذلك الموقف ووضع العرب والأمم المتحدة أمام أمر واقع جديد^(١).

ولما كانت المستوطنات الإسرائيلية في النقب قد تم عزلها بواسطة القوات المصرية خلال فترة القتال الثانية، ولم تسمح القيادة المصرية بمرور أية إمدادات بالأسلحة والذخائر أو القوى البشرية إلى تلك المستوطنات، فقد أصبح الطريق الوحيد لإمداد تلك المستوطنات هو الإمداد الجوي^(٢)، بعد أن فشلت أغلب الجهود البرية للتسلل عبر الدفاعات المصرية^(٣)، وتوقف النشاط الجوي المصري التعرضي خلال الهدنة، اكتفاء بطلعات الاستطلاع الجوي لمتابعة الموقف على الجبهة.

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ٥٢ - ٥٤.

(٢) سمحت القيادة المصرية العامة في فلسطين بإمداد تلك المستعمرات خلال الهدنة بإمدادات الإضاءة فقط، كالإضاءة والألوية والملايس، بشرط أن يتم ذلك تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة.

(٣) خلال بحث الموقف في النقب في أوائل أغسطس، سأل بن جوريون قائد الجبهة الجنوبية عما إذا كان باستطاعته فتح الطريق لقواصل إمداد مستعمرات النقب فلجأ آلون أن هناك فرصة لذلك إلا أنه ليستطيع الاحتفاظ، بالمر الذي سينشأ أكثر من ١٠ - ١٥ ساعة، لأن المصريين سيحاولون الهجوم، وفي الوضع الراهن فإنهم قاطرون على إغلاق الفجوة بعد فترة قصيرة. - شيف، المرجع المشار إليه ص ٢٨ - ٢٩.

إلا أنه مع ازدياد نشاط النقل الجوي الإسرائيلي إلى مستوطنات النقب بدأت طائرات سلاح الجو الملكي المصري في التدخل ضد أعمال النقل الجوي نهراً^(١). الأمر الذي قصر ذلك النشاط على فترة الليل، وهو ما كان يقلق القيادة الإسرائيلية، نظراً لحاجة مستوطنات النقب لمزيد من القوة البشرية، على حد قول رئيس الوزراء الإسرائيلي^(٢).

ولما كان «بن جوريون» قد اتفق مع رئاسة الأركان العامة على ضرورة القيام بسلسلة من العمليات ضد الجبهة المصرية^(٣)، فقد كان من الضروري إعداد مستوطنات النقب وحشد القوات والأسلحة والعتاد فيها تمهيداً للعمليات المنتظرة. فتم استطلاع وتجهيز أرض هبوط ملائمة لطائرات النقل الكبيرة مثل الكومانندو والداكوتا والكونستبلشن في منطقتي «روحاما» و«شوفال». وطبقاً لرواية كاجان، فقد استقبلت الأركان العامة الأنباء التي تنتظرها صباح الثاني والعشرين من أغسطس. حيث أصبح الممر البالغ طوله ٤١٠٠ قدم جاهزاً للعمل. وفي نفس الليلة هبط به أولى طائرات الكومانندو «ونُقل خلال الليلة الأولى ثلاثون طناً من المعدات، ووصلنا في اليوم التالي إلى ما مجموعه خمسة وسبعون طناً.

«وفي ظل فشل العدو في القيام بعمل مضاد^(٤)، بينما كانت عملية النقل الجوي تسير بأقصى طاقاتها، فإن طائرات النقل تمكنت خلال ثلاثة أسابيع من إتمام مائة وسبعين طلعة (طائرة) حاملة ألف طن من المعدات وسبعمئة جندي.

«ونظراً لحاجة الطائرات إلى الصيانة فقد تم تهدئة معدل عملية النقل اعتباراً من العاشر من سبتمبر.

«وعلى أية حال فقد تم إعداد ممر ثان في ذلك الوقت، وعادت عملية النقل مرة أخرى بأقصى طاقاتها في العاشر من أكتوبر، وحتى يوم عشرين من نفس الشهر. وكان مجموع تلك الطلعات ٤١٧ طلعة، نُقل فيها ٢٢٠٠ طن من المعدات، ١٧٠٠ رجل إلى النقب^(٥).

(١) لم يكن السلاح الجوي المصري يملك أية مقاتلات ليلية.

(٢) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ٥٦.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٧.

(٤) نتيجة لعدم وجود مقاتلات ليلية، وعدم رغبة الحكومة المصرية في انتهاك الهدنة بعمليات هجومية ضد الطائرات التي تتمركز بها طائرات النقل نهراً.

(٥) حدد بن جوريون القوة التي تم نقلها بالفيين وإمدادات قهرها ٢٢٢٥ طن.

بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١١٨.

«وقد استخدم في العمليات ست طائرات من طراز كومانكو وخمس من طراز داكوتا، وست من طراز نورسمن»^(١). وطبقاً لرواية كاجان، فإن هذه العملية قد أنقذت النقب^(٢)، حيث تم خلالها غيار لواء النقب المجهّد من القتال والحصار طوال الشهور السابقة باللواء يفتاح^(٣)، فضلاً عن تزويد المستوطنات المحاصرة باحتياجاتها من العتاد والأسلحة والمؤن، استعداداً للعمليات التالية.

وما أن اطمأنت القيادة الإسرائيلية إلى موقف المستوطنات، وإتمام التحضيرات للعمليات المنتظرة حتى اشتعل القتال مرة أخرى بدءاً بالعملية «يوأب» وانتهاءً بالعملية «حوريب». وقد اتسمت عمليات المرحلة الثالثة من الحرب بالطابع الاستراتيجي التي شارك فيها السلاح الجوي الإسرائيلي بنصيب وافر، بعد أن هيأت له القيادة الصهيونية والحكومة الإسرائيلية كل أسباب النجاح، سواء من ناحية التسليح أو القوى البشرية أو التدريب، فضلاً عن ارتكاز وحداته على شبكة ممتازة من مطارات الدرجة الأولى - التي خلفتها القوات الجوية البريطانية في فلسطين - وأراضي الهبوط التي تم إعدادها خلال المراحل السابقة داخل المستوطنات الإسرائيلية.

ورغم إجماع المصادر الإسرائيلية الرسمية على الأهمية الكبرى التي علقتها القيادة الإسرائيلية على استخدام القوة الجوية في تلك المرحلة - الأمر الذي أدى إلى زج كل القوة الجوية الإسرائيلية في عملياتها على الجبهة المصرية - إلا أنها اختلفت بالنسبة لطبيعة المهام التي كُلّفت بها القوة الجوية الإسرائيلية على الجبهة المصرية.

فطبقاً للمرجع الرسمي الإسرائيلي لحرب ١٩٤٨، فإن القيادة العامة حددت للسلاح الجوي الإسرائيلي المهام التالية^(٤):

- (١) القضاء على القوات الجوية للعدو.
- (٢) مهاجمة أهداف التكتيكية محددة للعدو.
- (٣) تقديم المعاونة الجوية المباشرة للوحدات المقاتلة.
- (٤) قصف أهداف استراتيجية للعدو.

Kagan, op. cit., pp. 120 - 121.

(١)

Ibid., p. 121.

(٢)

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٢٨.

(٤) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين) ١٩٤٧ - ١٩٤٨، ص ٦٤٧.

أما رواية كاجان، فقد قصرت مهام القوة الجوية الإسرائيلية في تلك المرحلة على «الاشتراك الفعال والمؤثر لقواتنا الجوية، والتي اعتمدنا عليها لتحديد القوة الجوية المصرية بقصف قاعدة العريش أساسا. وعلاوة على ذلك، كان على مقاتلاتنا معاونة الأعمال الهجومية لتجميع قواتنا البرية»^(١).

أما عن النتائج التي حققتها القوة الجوية الإسرائيلية بالنسبة لهذه المهام، فتكاد تجمع المصادر الإسرائيلية على انتقال السيطرة الجوية إلى جانب القوة الإسرائيلية طوال تلك المرحلة من الحرب، بعد نجاحها في شل القوة الجوية المصرية ببطار العريش^(٢). وهذا التقييم من المصادر الإسرائيلية يفرض علينا مناقشته في هذا البحث لإظهار الحقيقة التاريخية، لا على ضوء الوثائق المصرية فحسب، بل أيضا على ضوء ما جاء في المصادر الإسرائيلية الرسمية نفسها.

فالقول بأن القوة الجوية الإسرائيلية حصلت على السيطرة الجوية خلال العملية «يوآب» واحتفظت بها حتى نهاية الحرب - كما يشير مؤلفا الجيش الإسرائيلي - فإنه لا يمتد إلى الحقيقة العلمية أو التاريخية بنية صلة. وهذا القول لا يقف على قدميه أمام أى تحليل يستند على المفهوم العلمي للسيطرة الجوية، كما تدرس في المعاهدة العسكرية شرقا وغربا. فطبقا للعقيدة العسكرية الشرقية، حدّدت ثلاثة مستويات للسيطرة الجوية، هي السيطرة الجوية الاستراتيجية والتعبوية والتكتيكية. أما العقيدة الغربية فقصرتها على مستويين فقط هما السيطرة الجوية الاستراتيجية والتكتيكية.

والسيطرة الجوية الاستراتيجية تعنى تحقيق الموقف الجوى الملائم في كل مسرح الحرب، والذي يسمح بحرية العمل للقوات المسلحة الصديقة، وإدارة الصراع المسلح بنجاح، دون تدخل مؤثر ومنظم من طيران العدو، وحرمان قواته المسلحة من حرية العمل لحين تحقيق

Kagan, op. cit., p. 129.

(١)

Lutwak and Horowitz, op. cit., p. 67.

(٢) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٢.

بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١٤٢ - الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٦٤٩.

الهدف الاستراتيجى للحرب. أما السيطرة الجوية التعبوية، فتعنى تحقيق الموقف الجوى الملائم فى منطقة العمليات لتشكيل تعبوى (جيش ميدانى / منطقة عسكرية)، والذي يسمح بإدارة الأعمال القتالية لتشكيلات الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة بنجاح، دون تدخل مؤثر من طيران العدو لحين تحقيق هدف العملية. بينما تعنى السيطرة الجوية التكتيكية تحقيق الموقف الجوى الملائم فى قطاع معين من مسرح العمليات بما يسمح بإدارة الأعمال القتالية لتشكيلات هذا القطاع بنجاح دون دخل مؤثر من طيران العدو، خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً (بضع ساعات). ومن هذه المستويات والمفاهيم المختلفة للسيطرة الجوية يظهر لنا الفرق الواضح بين كل منها، خاصة بالنسبة لل نطاق الجغرافى والفترة الزمنية التى تغطيها السيطرة الجوية.

وهنا يجب أن نفرق بين تحقيق التفوق الجوى وتحقيق السيطرة الجوية. فالأول يعنى تحقيق التفوق فى ميزان القوى الجوية سواء قبل أو أثناء الحرب. وهو ما يمكن تحقيقه دون حاجة إلى استخدام القوة الجوية فعلاً، الأمر الذى نجحت فيه القيادة الإسرائيلية دون جدال خلال المرحلة الثالثة بجهودها التى سبقت الإشارة إليها فى تدعيم تسليح القوة الجوية الإسرائيلية والقوى البشرية العاملة فيها. أما السيطرة الجوية فتعنى استخدام القوة الجوية المتفوقة ضد طيران الخصم لتحقيق الموقف الجوى الملائم، بحرمان العدو من الاستخدام المؤثر لقوته الجوية، وتوفير حرية العمل للقوات الصديقة طوال الفترة المحددة لتحقيق السيطرة الجوية.

وهنا يطرح السؤال التالى نفسه:

أين مكان السيطرة الجوية التى حققتها القوة الجوية الإسرائيلية فى المرحلة الثالثة من الحرب بين مستويات السيطرة الجوية المختلفة؟

إن تحليل الوثائق المصرية لتلك المرحلة، وما اعترفت به المصادر الإسرائيلية نفسها وبعض المصادر الغربية المشايعة، ينفى تماماً تحقيق القوة الجوية الإسرائيلية للسيطرة الجوية الإستراتيجية، أو حتى السيطرة الجوية التعبوية الكاملة. وباستثناء الأربعة أيام الأولى من العملية حوريب - والتى حققت فيها القوة الجوية الإسرائيلية السيطرة الجوية التعبوية قبل أن تستعيد القوة الجوية المصرية كفايتها - فإن ما حققه القوة الجوية الإسرائيلية خلال تلك المرحلة لا يخرج عن نطاق السيطرة الجوية التكتيكية، والتى نازعتها إياها القوة الجوية المصرية فى بعض الفترات.

فبرقيات الموقف التي كان يرسلها قائد القوات المصرية بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش، وتقارير عمليات القوة الجوية التكتيكية وبوحيات طائرات السلاح الجوي المصري توضح زيف ماجاء في المصادر الإسرائيلية عن تحقيق السيطرة الجوية بمفهومها المطلق.

ففى الوقت الذى أشار فيه بن جوريون إلى تدمير مطار العريش (مساء ١٥ أكتوبر) ونجاح الهجوم الجوي الإسرائيلى فى عدم تمكن أى طائرة مصرية من الظهور فى سماء إسرائيل خلال اليوم التالى^(١)، أفادت برقية القائد العام للقوات المصرية بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش مساء الخامس عشر من أكتوبر، أن كل ما أصاب مطار العريش هو إصابة ثلاث طائرات إصابات بسيطة^(٢).

وباستثناء تعطل مطار العريش لمدة ساعتين نتيجة لتكرار الهجوم الجوى عليه صباح السادس عشر من أكتوبر، فقد استمر نشاط القوة الجوية التكتيكية دون توقف طوال العملية «يوب» ضد التجمعات البرية والمستوطنات والطارات الإسرائيلية^(٣).

ومن ذلك نرى، أنه خلال العملية «يوب» لم يكن أى من الطرفين قادراً على حسم الموقف الجوى لصالحه رغم تفوق القوة الجوية الإسرائيلية كما رأينا. إلا أنه يمكن القول إن القوة الجوية الإسرائيلية قد تمتعت خلال فترة القتال الرابعة بحرية أكثر فى العمل منها فى فترة القتال الثالثة. حيث نجحت فى الأيام الأولى للعملية «حوريب» (٢٢ - ٢٦ ديسمبر) فى الحصول على قدر من السيطرة الجوية التعبوية، إلى أن استعادت القوة الجوية المصرية كفاءتها فى السابغ والعشرين من ديسمبر. ومن ثم، نجحت الأخيرة فى منازعتها تلك السيطرة فى منطقة العمليات وحتى سريان الهدنة الأخيرة من الحرب^(٤).

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ١٤٢.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٤، ملف ١ - ٢٦ / ص ج / ٣٦ - ١ ج، القائد العام بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، برقية رقم ١ / ص ج / ٢٥٠ - ١ / ٢٧٩١، ١٥ أكتوبر ١٩٤٨.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير العمليات الجوية، أيام ١٦ - ٢٢ أكتوبر.

الأركان العامة الإسرائيلية، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩)، المرجع المشار إليه، ص ٦٢٧.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ١ - ٢٦ / ص ج / ٣٦ (٦ ج)، القائد العام للقوات المصرية بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، برقيات أرقام ١ / ص ج / ١ / ٢٧٥٦، ١ / ص ج / ٤ / ٢٧٨٠، (٢٨٠٧)، (٢٨٢٩)، (٢٨٣٠)، (٢٩٠٤)، (٢٩٦٢)، (١٠٤)، بتاريخ ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨، ٥ يناير ١٩٤٩ على التوالي.

وعلى عكس نجاح القوة الجوية الإسرائيلية في تنفيذ مهامها الأخرى بدرجات متفاوتة، فإنها فشلت في تنفيذ مهام المعاونة الجوية القريبة بطريقة آمنة. الأمر الذي أدى إلى إقلاع القيادة الإسرائيلية عن استخدامها في تلك المهام في نهاية الأمر.

وقد عكس استخدام القوة الجوية الإسرائيلية في المرحلة الثالثة من الحرب، مستوى أفضل - سواء من ناحية التخطيط أو التنفيذ - عما كان عليه الحال في المرحلتين السابقتين. كما بلغ المجهود الجوى المنفذ في تلك المرحلة - طبقاً لما جاء في المصادر الإسرائيلية الرسمية - ٢٤٣ طلعة (طائرة) خلال العملية «حوريب» أسقطت فيها ٢٢٦ طن من القنابل، في مقابل ٢٣٩ طلعة (طائرة) خلال العملية «يوآب» أسقطت فيها ٥١ طن من القنابل^(١). وجاء ذلك نتيجة طبيعية للجهد الذي بُذل لتدعيم بناء القوة الجوية الإسرائيلية وإعادة تنظيمها وتدريبها خلال المرحلتين السابقتين من الحرب.

وقد اتسم استخدام القوة الجوية الإسرائيلية خلال المرحلة الثالثة بالالتزام بالأسس السليمة للحرب الجوية، فقد كانت العمليات البرية تفتتح بهجمات جوية مكثفة على المطار الوحيد الصالح للقوة الجوية المصرية في العريش، يعقبها تهديد جوى ضد مناطق تجمعات القوات البرية المصرية ومواقعها الدفاعية في الجبهة، ثم عرقلة خطوط المواصلات ومعاونة القوات القائمة بالهجوم كلما أمكن ذلك بطريقة آمنة.

وقد سمح ذلك الاستخدام للقوة الجوية الإسرائيلية المتفوقة بالحد من فاعلية القوة الجوية المصرية إلى درجة كبيرة، وتوفير قوة نيران مرنة ومؤثرة في خدمة القيادة العامة الإسرائيلية لتوجيهها طبقاً لأساليب العمل على الجبهات العربية المختلفة. وإذا أضفنا إلى ذلك قصور القوات الجوية العربية - سواء في التسليح والقوى البشرية أو تجهيز مسرح العمليات - والتي لم يتم تداركها بالشكل المناسب لمواجهة ماطراً على القوة الجوية الإسرائيلية من تطور خلال المرحلة السابقة من الحرب - وتمتع الأخيرة بعاملي المبادأة والمفاجأة في بداية المرحلة الثالثة، فقد كان لدى القوة الجوية الإسرائيلية فرصة أفضل للقيام بدور أكثر تأثيراً على مجريات الحرب في المرحلة الأخيرة منها. وقد ساعد على ذلك سكوت الجبهات العربية الأخرى أثناء

(١) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، ص ٦٩٨.

شيف المرحوم المشار إليه، ص ٣١، ٣٣.

الهجوم الإسرائيلي على الجبهة المصرية. الأمر الذى سمح للقوة الجوية الإسرائيلية بحشد كل طاقاتها ضد الجبهة المصرية - بصفتها أكثر الجبهات خطورة وتأثيراً على مجرى الصراع - ثم التحول الى الجبهات العربية الأخرى، تبعاً لتحول دفة العمليات البرية البرية (١).

٣ - استخدام القوة الجوية المصرية:

العملية «يوأب» :

أشار تقدير موقف السلاح الجوى المصرى فى الأول من أكتوبر - والذى سبق الإشارة إليه - إلى أن إمكانيات القوة الجوية المتاحة آنذاك - لايمكنها الاحتفاظ بالسيطرة الجوية التى حققتها تلك القوة حتى ذلك التاريخ، نظراً لتزايد قدرات القوة الجوية الإسرائيلية سواء من ناحية الطيارين أو الطائرات أو شبكة المطارات التى تخدم تلك القوة. ومن ثم، خلص تقدير الموقف إلى أنه على القوة الجوية المصرية أن تكون على أهبة الاستعداد لأخذ العلو على غرة قبيل تجدد العمليات العربية ثانية، بتركيز كل جهودها لشل مطارات العدو وتحطيم طائراته فى الجو وعلى الأرض لحرماته من استخدام قوته الجوية المتفوقة التى تم إعداها خلال الهدنة الثانية (٢).

ويعكس تقدير العاشر من أكتوبر الفكرة العامة لاستخدام القوة الجوية المصرية عند تجدد القتال، والتى تتلخص فى تركيز جهود تلك القوة فى بداية الأمر للقتال من أجل السيطرة الجوية، بحشد أقصى جهود القوة الجوية المصرية كلها ولدة أسبوع لتدمير المطارات الإسرائيلية وأكبر عدد من طائراتها على الأرض.

ثم تنتقل القوة الجوية التكتيكية جهودها بعد ذلك لمعاونة وحماية القوات البرية والبحرية، بينما تستمر القوة الجوية الاستراتيجية فى توجيه هجماتها ضد مطارات العدو وخطوط مواصلاته ومراكزه الصناعية، مع قيام طائرات الاستطلاع بتنفيذ مهامها تبعاً لأوامر قائد القوة الجوية التكتيكية بالتنسيق مع مدير العمليات الجوية (٣).

وعند تقدم القوات البرية المصرية ينتقل جزء من القوة الجوية التكتيكية ليعمل من مطار

(١) كررت القوة الجوية الإسرائيلية، نفس الأسلوب عام ١٩٦٧ لتسيان العرب ندوس العرب المماثلة.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٣٦٨، تقدير موقف: السلاح الجوى، ١ أكتوبر ١٩٤٨، ص ١٢ - ١٣ (مسلسل ١٥، ١٤).

(٣) نفس المرجع، تقدير موقف: السلاح الجوى، ١٠ أكتوبر ١٩٤٨، ص ٧ - ٨ (مسلسل ٣٣ - ٣٤).

رفع بمجرد انتهاء العمل فيه، وجزء آخر إلى مطار غزة بمجرد تأمينه، على أن تبقى قاذفات القنابل المتوسطة وطائرات الاستطلاع الجوى بالصور بمطار العريش (المحطة رقم ١٠)^(١).

ورغم أن التصور السابق لاستخدام القوة الجوية المصرية يعتبر سليماً من الناحية النظرية، إلا أنه بنى أساساً على أن المبادأة ستكون في جانب القوات المصرية عند تجدد القتال، كما كان عليه الحال في المرحلة الثانية من الحرب، وهو الأمر الذى طالبت به فعلاً قيادة السلاح الجوى فى تقديرها للموقف المقدم إلى وزير الدفاع فى العاشر من أكتوبر. إلا أن أياً من القيادتين السياسية أو السياسية العسكرية (المثلة فى وزير الدفاع)، لم تكن مستعدة آنذاك لمخالفة الهدنة وبدء القتال مرة أخرى خوفاً من العقوبات التى قد يفرضها مجلس الأمن من ناحية، وتحول ميزان القوى الاستراتيجية لصالح إسرائيل من ناحية أخرى^(٢). ولم يكن ذلك حال القيادة السياسية الإسرائيلية، التى كانت تتمتع بقدر أكبر من حرية الحركة السياسية استناداً لما كانت تلقاه من دعم وتأييد كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت.

وعلى ذلك، التزمت القوة الجوية المصرية خلال الهدنة الثانية بتعليمات القيادتين السياسية والسياسية العسكرية باحترام الهدنة. ورغم الخرق الإسرائيلى المتعمد لتلك الهدنة مرات عديدة - والذى سبقت الإشارة إليه - فقد اقتصر نشاط القوة الجوية المصرية خلال الهدنة الثانية على أعمال الاستطلاع الجوى والرد على أعمال فتح النار الإسرائيلية على المواقع المصرية، مع التعرض لأعمال الإمداد الجوى لمستوطنات النقب المخالفة لشروط الهدنة نهائياً، دون التعرض للمطارات الإسرائيلية^(٣).

ومن ثم، انتقلت المبادأة إلى القوة الجوية الإسرائيلية مع بدء العملية «يوأب» فى الخامس عشر من أكتوبر. وحُرمت قيادة السلاح الجوى الملكى المصرى من تنفيذ خطتها، التى كانت تعتمد على تحقيق المفاجأة فى الضربات الأولى باستغلال عامل المبادأة وتركيز جهودها لمدة أسبوع لتدمير الطائرات الإسرائيلية على الأرض، والمحافظة على السيطرة الجوية التى تم تحقيقها خلال المرحلة السابقة. فضياع عامل المبادأة والمفاجأة مع بدء الهجوم الإسرائيلى،

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٧.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير العمليات الجوية، ١٨ يوليو - ١٥ أكتوبر ١٩٤٨.

وضغط ذلك الهجوم على القوات البرية المصرية، لم تسمح بفترة التفرغ، التي كانت تطمح فيها قيادة السلاح الجوى المصرى، للقتال من أجل السيطرة الجوية وحرمان العدو من معاونات طيرانه.

وكان على القوة الجوية المصرية أن تركز جهودها منذ اليوم الأول لتجدد القتال في معاونات القوات البرية المصرية في النقب وكسر حدة الهجوم الإسرائيلي بالتعامل مع أنساقه الخلفية. كما أدى التعطل الوقتى للمطار الوحيد الصالح للاستخدام في سيناء يوم ١٦ أكتوبر، فضلا عن إصابة ثلاث طائرات دفعة واحدة على الأرض في اليوم السابق، إلى الحد من مجهود القوة الجوية التكتيكية، التي كان عليها أن تحمي قاعدتها الجوية الوحيدة من ناحية وحراسة القاذفات المصرية غير المسلحة من ناحية أخرى، فضلا عن معاونات القوات البرية الصديقة.

ولما كان كل ما استطاعت قيادة السلاح الجوى المصرى تديره آنذاك لايمتد ثمانى عشرة طائرة مقاتلة ومقاتلة قاذفة واستطلاع للقوة الجوية التكتيكية، وتسع قاذفات غير مسلحة بالمدافع للقوة الجوية الاستراتيجية، فقد كان من المستحيل على تلك القوة - في ظل التفوق الجوى المعادى والحاجة الضاغطة لمعاونات القوات البرية المصرية - أن تحافظ على السيطرة الجوية التى حققتها خلال المرحلة السابقة من الحرب.

ودغم إجماع المصادر الإسرائيلية على تحقيق القوة الجوية الإسرائيلية للسيطرة الجوية - بمفهومها التعبوى - خلال العملية «يوأب» إلا أن نشاط القوة الجوية المصرية خلال تلك العملية ينفي هذا الزعم من أساسه، وإن كان يشير إلى فقد القوة الجوية المصرية لسيطرتها السابقة على سماء مسرح العمليات وأن أيا من الطرفين لم يستطع خلال تلك المرحلة إحراز السيطرة الجوية التعبوية، لأن كلا من الطرفين كان قادرا على استخدام قوته الجوية بفاعلية دون تدخل حاسم من طيران الطرف الآخر. وكان كل ما استطاعت تحقيقه القوة الجوية الإسرائيلية المتفوقة، هو السيطرة الجوية التكتيكية خلال الساعات المحدودة التى نجحت فيها فى تعطيل مطار العريش.

إلا أنه نتيجة لتفوق القوة الجوية الإسرائيلية فى عدد الطائرات والطيارين المدربين والمطارات، وقرب هذه المطارات من منطقة العمليات، كان المجهود الجوى لتلك القوة أكبر من نظيرتها المصرية ومن ثم، كان تأثيره النسبى على القوات البرية المصرية ملموساً، خاصة وأن الأخيرة لم تعان شيئاً من الهجمات الإسرائيلية فى المرحلة السابقة من الحرب.

ورغم تركيز القوة الجوية الإسرائيلية هجماتها مساء الخامس عشر من أكتوبر وصباح اليوم التالي لشل مطار العريش وتدمير القوة الجوية المصرية فيه، إلا أن كل ما أسفر عنه هجوم الخامس عشر من أكتوبر كما سبق إيضاحه - هو إصابة ثلاث طائرات إصابات بسيطة. وتوضح برقية العمليات الجوية إلى العمليات الحربية في السادس عشر من أكتوبر نتيجة الهجوم الجوي الإسرائيلي صباح ذلك اليوم، والتي تتلخص في إسقاط ٢٢ قنبلة زنة ٥٠٠ رطل على ممرات النزول «ولم تحدث أى خسائر أخرى، وتمكنا من إصلاح الممرات بعد ساعتين»^(١).

وتوضح تقارير العمليات الجوية استمرار نشاط القوة الجوية التكتيكية طوال العملية «بواب» وإن تذبذبت كثافة المجهود الجوي اليومي تبعاً لصلاحية مطار العريش والطائرات المتركة فيه. وقد تركّز نشاط القوة الجوية التكتيكية في السادس عشر من أكتوبر في الاستطلاع المسلح للمستوطنات الإسرائيلية التي تشكل قواعد الهجوم الإسرائيلي وتوجيه الضربات الجوية للتجمعات الإسرائيلية في تلك المستوطنات، فضلاً عن احتلال مناطق المظلات الجوية لحماية مطار العريش»^(٢).

وطبقاً لتقارير العمليات الجوية، فقد خسرت القوة الجوية الإسرائيلية في ذلك اليوم طائرتين مسرشميت في معركتين جويتين، إحداهما مع أحد تشكيلات الاستطلاع المسلح والأخرى مع مظلة الحماية فوق العريش، بينما اضطرت إحدى طائرات الاستطلاع المسلح الهبوط الاضطراري قرب قوائنا بمنطقة المجدل وعاد الطيار سليماً^(٣).

وفي المدة من السادس عشر من أكتوبر وحتى ظهر الثاني والعشرين من نفس الشهر - عند سريان الهدنة الثالثة على الجبهة المصرية الإسرائيلية - تنفذ من مطار العريش ١٠٨ طلعة طائرة في مسرح عمليات فلسطين. بينما كان إجمالي مانقذته القوتان المصريتان التكتيكية والاستراتيجية (٣٢ طائرة) في نفس المسرح هو ١١٢ طلعة، بمتوسط يومي ٤، ١٧ طلعة. وقد وُجه أغلب مجهود المقاتلات والمقاتلات القاذفة ضد تجمعات القوات البرية الإسرائيلية

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٤، ملف ١ - ٢٦، ص ٤ / ج / ٢٦ / ج ٣، برقية العمليات الجوية إلى العمليات الحربية.

١٦ أكتوبر ١٩٤٨، مصل ٢٤٢.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير العمليات الجوية، ١٦ - ٢٢ أكتوبر.

(٣) نفس المرجع، تقرير العمليات الجوية، ١٦ أكتوبر ١٩٤٨.

ومناطق حشددها وطرق مواصلاتها، والجزء الباقي تم به حماية مطار العريش، فضلاً عن حماية القوات البرية والبحرية المصرية. أما القاذفات فقد تركز نشاطها في القصف الليلي لمطارات عكير والد وسان جين ورامات دافيد.

ومنذ السابع عشر من أكتوبر وحتى بداية الهدنة الثالثة لم تخسر القوة الجوية المصرية نتيجة للهجمات الإسرائيلية سواء في الجو أو على الأرض سوى طائرة واحدة من طراز سبيتفير في مقابل طائرتين إسرائيليتين من طرازى مسرشميت وبوفتير في معركتين جويتين يومى ١٩، ٢١ أكتوبر^(١). فإذا أضفنا خسائر الخامس عشر والسادس عشر من أكتوبر، فإنه يكون جملة ماخسرت القوة الجوية المصرية طائرتين سبيتفير وإصابة ثلاث طائرات على الأرض إصابات بسيطة، في مقابل تدمير ثلاث طائرات مسرشميت وطائرة بوفتير إسرائيلية في معارك جوية، فضلاً عن الخسائر التي لحقت بالمطارات الإسرائيلية نتيجة لقصف القاذفات.

ولما كانت أغلب المصادر الإسرائيلية قد اتفقت على أن جملة مانفذته القوة الجوية الإسرائيلية خلال العملية «يوآب» هو ٢٢٩ طلعة، بينما كان مجهود القوة الجوية المصرية (التكتيكية والاستراتيجية) هو ١١٣^(٢)، فإنه يمكن مقارنة مجهود الجانبين بقسمة عدد طلعات المجهود الجوى المنفذ بواسطة كل جانب على عدد طائراته التي كان يمكن اشتراكها في العمليات.

فإذا أخذنا برواية روينشتاين وجولدمان عن حجم القوة الإسرائيلية الصالحة التي كان يمكن إشراكها في العمليات هو ٧٨ طائرة^(٣) - وهو أقل من التقدير الحقيقى طبقاً لما تم مناقشته في هذا الفصل، فإن معدل المجهود الجوى لكل طائرة إسرائيلية صالحة هو ٣.٠٦ طلعة طوال العملية «يوآب». أما إذا أخذنا بالتقدير الوارد في هذا البحث - والذي تؤكد المصادر البريطانية والأمريكية - وهو مائة وأربعون طائرة، فإنه يمكن أن نستخلص أنه كان لدى إسرائيل حوالى مائة طائرة وعشر جاهزة للعمليات، طبقاً لنسبة الصلاحية التي حشددها روينشتاين وجولدمان، عشية العملية «يوآب»^(٤). وعلى ذلك، فإن معدل المجهود الجوى لكل

(١) نفس المرجع، تقارير العمليات الجوية يومى ٢١، ١٩ أكتوبر ١٩٤٨.

(٢) لم يدخل في حساب ذلك المجهود طلعات المقاتلات المخصصة للدفاع الجوى عن القاهرة وطائرات النقل الجوى عموماً سواء كان لضمة الجبهة أو داخل وخارج القطر.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 50.

(٣)

Idem

(٤)

طائرة إسرائيلية ينخفض إلى ٢,١٧ طلعة طوال العملية، بينما كان معدل ذلك المجهود بالنسبة للطائرات المصرية هو ٢,٧٦ طلعة لكل طائرة^(١). أي أن معدل المجهود الجوى لكل طائرة مصرية أمكن إشراكها فى العملية «يوأب» كان أعلى من نظيرتها الإسرائيلية فى نفس الفترة، رغم التفوق الكبير فى عدد الطيارين المربين فى الجانب الإسرائيلى، والذي كان يجب أن يزيد من معدل طلعاتهم بنسبة هذه الزيادة. إلا أنه من ناحية أخرى، فقد انعكست تلك الزيادة فى عدد الطيارين والطائرات الصالحة فى القوة الجوية الإسرائيلية - والتي بلغت ١:٢,٦٨ بالنسبة لنظيرتها فى القوة الجوية المصرية^(٢) - على إجمالى المجهود الجوى المنفذ بواسطة كل منهما فى العملية «يوأب». حيث وصل المجهود الجوى الإسرائيلى إلى ما يقرب من ضعف المجهود المصرى فى تلك العملية.

ومن ذلك، نرى أن أياً من الطرفين كان غير قادر على حسم الموقف الجوى لصالحه طوال العملية «يوأب». وربما كان ذلك عائداً فى الدرجة الأولى إلى عدم تركيز المجهود الجوى لأى من الجانبين بقدر كافٍ للحصول على السيطرة الجوية قبل التحول إلى تنفيذ المهام الجوية الأخرى.

إمداد قوات الغالوجا وقطاع الخليل - بيت لحم :

نتيجة للتفوق الجوى الإسرائيلى وفقد القوة الجوية المصرية لسيطراتها السابقة، فقد رأت قيادة السلاح الجوى أنه لى تستطيع القوة الجوية المصرية مواصلة تنفيذ مهامها بالجبهة ومواجهة الموقف الجوى الجديد فإن عليها فور سريان الهدنة الثالثة إتباع السياسة التالية^(٣):

(١) الإقتصاد التام فى استعمال القوة الجوية التكتيكية خلال الهدنة حتى يمكن رفع درجة الصلاحية الفنية لطائرات تلك القوة.

(٢) الإسراع فى تركيب الطائرات الجديدة من طرازى «ماكى» و «فيات» التى بدأ التدريب عليها.

(١) كان عدد الطائرات الصالحة والتي يمكن إشراكها فى العمليات من القوة المصرية كلها لايزيد عن ٤١ طائرة بما فى ذلك مقاتلات التدريب والدفاع الجوى عن القاهرة، طبقاً لما جاء فى تقرير موقف السلاح الجوى فى الماشر من أكتوبر، الذى سبقت الإشارة إليه.

(٢) طبقاً للتقدير الذى تم التوصل إليه فى هذا البحث فإن عدد الطائرات الإسرائيلية الصالحة كان يقرب من ١١٠ طائرة فى مقابل ٤١ طائرة مصرية.

(٣) وزارة الدفاع، العمليات الحربية بفلسطين، عام ١٩٤٨، ج٢، ص ١٥٦، ١٥٧.

(٣) الإسراع في تدريب الطيارين والفنيين على الطائرات والمعدات الجديدة التي لم يسبق لهم العمل عليها.

(٤) إعداد مطارات وأراضي هبوط جديدة بسينا، وتزويدها بالشئون الإدارية والفنية اللازمة لتأمين نشاط القوة الجوية التكتيكية.

إلا أن الظروف التي أحاطت بعزل قوات الفالوجا وحصارها، وحاجتها العاجلة إلى الإمداد، فضلاً عن عزل قطاع الخليل - بيت لحم عن القوات المصرية الرئيسية في الغرب بعد سقوط بير سبع خلال العملية «يؤاب»، أجبر قيادة السلاح الجوي على استخدام طائرات القوة الجوية التكتيكية في إمداد قوات الفالوجا جواً.

وقد نبعت هذه الضرورة من تعذر استخدام طائرات النقل نهاراً، نظراً لدرجة تعرضها العالية للمقاتلات الإسرائيلية التي كانت تتربص بأي نشاط جوي أو يرى لإمداد الفالوجا. كما كان ضيق رقعة الأرض - التي تحتلها القوات المصرية في الفالوجا لا يسمح باستخدام طائرات النقل ليلاً - سواء لإسقاط مواد الإمداد أو لهبوط الطائرات - كما فعلت القوة الجوية الإسرائيلية لإمدادات مستوطنات النقب خلال الهدنة الثانية^(١)، حيث كان متاحاً للأخيرة مساحات شاسعة من أراضي المستوطنات الإسرائيلية في النقب، والتي سمحت بإعداد العديد من ممرات الهبوط التي استخدمتها طائرات النقل الجوي - كما رأينا خلال العملية «أفاك» لإمداد المستوطنات المحاصرة.

ونظراً لأن الطائرات المقاتلة غير مصممة أصلاً لأعمال الإمداد الجوي فقد ابتكرت لها بعض الوسائل التي تمكّنها من تنفيذ مهامها الجديدة، مثل استخدام خزانات الوقود الاحتياطية كعبوات لأنواع النواثر التي تخرج موقفها في الفالوجا، واستعمال حوافض جلدية - أمكن الحصول عليها من المخلفات البريطانية - كعبوات لمواد الإمداد. كما صُممت بورش السلاح الجوي مستودعات خاصة يمكن تركيبها في حمالات القنابل وتعبئتها بمواد الإمداد الملأمة^(٢).

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

وقد استمر إمداد الفالوجا جواً بالمواد الحرجة اعتباراً من الثلاثين من أكتوبر، وحتى السابع عشر من نوفمبر. وقد تم خلال هذه الفترة ٨٧ طلعة طائرة أسقط فيها آلاف الأرطال من الذخائر والمواد الطبية وبعض أصناف الأطعمة للقوات المحاصرة^(١). إلا أنه مع تضيق دائرة الحصار وزيادة تعرض طائرات الإمداد لنيران الأسلحة الإسرائيلية المضادة للطائرات، فضلاً عن تخرج موقف القوة الجوية التكتيكية بسبب الأمطار التي كانت تحد من استخدامها لأرض الهبوط الجديدة جنوب العريش (المطار رقم ١٥)، فقد رأت إدارة العمليات الجوية - بعد موافقة قائد الفالوجا نفسه - ضرورة إيقاف تلك العملية، خاصة وقد انتفت الحاجة إليها بعد نجاح قوافل الجمال في التسلسل عبر الخطوط الإسرائيلية محملة بمواد الإمداد اللازمة^(٢).

أما قوات قطاع الخليل - بيت لحم، فقد قامت طائرات النقل الجوي بإمدادها عن طريق مطار المفرق في الأردن. وقد أمكن نقل ما يزيد عن مائتي ألف رطل (٩٠٧٠٣ كجم) من الترمينات (مواد الإمداد) المختلفة، خلاف مئات من الركاب من القاعدة إلى الخطوط الأمامية وبالعكس، سواء كانوا من الجرحى أو أفراد الإجازات أو قوات الفيار^(٣).

العملية «حوريب» :

بدأت العملية «حوريب» - كما رأينا - وليس هناك سوى مطار واحد كان صالحاً لاستخدام القوة الجوية التكتيكية في سيناء، بينما كانت أراضي الهبوط في منطقة الحمة وجنوب العريش لازال العمل يجري لتجهيزها. وتحت إلهام القائد العام بفلسطين، بعد تعطل مطار العريش في أولى أيام العملية، قبلت إدارة العمليات الجوية باحتلال أرض هبوط الحمة قبل استكمال تجهيزها بمجرد أن أصبحت ممراتها صالحة^(٤). كما وجهت جهود القوة الجوية الاستراتيجية ضد مطارات العدو الرئيسية ليلاً. الأمر الذي حد من تدخل القوة الجوية الإسرائيلية في المعارك التي كانت تنور آنذاك في القطاع الساحلي، وسمح بحرية العمل للقوات البرية المصرية في ذلك القطاع. إلا أن نجاح القوة الجوية الإسرائيلية في تعطيل مطار العريش

(١) نفس المرجع، ص ١٥٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) لم يكن قد تم إحتلال أرض هبوط بير المصه عندما أرسل القائد العام بفلسطين برقيته رقم ٨/س ج/٤ (٢٧٨١) بتاريخ ٢٤

ديسمبر يستعمل ذلك الإحتلال.

خلال المرحلة الأولى من العملية «حوريب» حد في الوقت نفسه من نشاط القوة الجوية التكتيكية لمعاونة القوات البرية المصرية.

وبنهاية السادس والعشرين من ديسمبر كانت القوة الجوية التكتيكية مستعدة مرة أخرى لإستئناف أعمال قتالها، مستخدمة هذه المرة، طائراتها الجديدة من طرازى ماكى وفيات ضد القوات الإسرائيلية التي كانت تهاجم المواقع المصرية فى منطقتى العسلوج، والعوجة. كما قامت بحماية الوحدات المصرية المنسحبة من هذه المواقع بعد عزلها.

وتسجل برقية القائد العام للقوات المصرية بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنايابة، مساء السابع والعشرين من ديسمبر، نتائج جهود تلك القوة فى ذلك اليوم كما يلى :

«٦- قامت طائراتنا اليوم بما يأتى :

«أُكْسِحتْ بالقنابل والمدافع حوالى ٦٠ مصفحة، ٢٠ دبابة عند عسلوج - العوجة. وضربت المواقع التى يحتلها العدو لتقطيع (لتجزئة وعزل) قواتنا. وقد قيدت هذا المجهود المشكور للطيران فى سجل الحرب الخاص بقسم التعاون الجوى كتابة كما يلى :

«كان لموقف الطيران المصرى اليوم ما يسجل بالفخر. لقد حمى جنود المشاة الموجودة فى العسلوج من كارثة الغناء لإضطرارها للإنسحاب تحت ضغط فصلها فى عدة مواقع وبدون ماء. وحتى لا يمكن أن تبقى كذلك، انسحب معرضاً لتقطيعه (ونظراً لعدم قدرة قوات العسلوج على البقاء فى مواقعها بالمنطقة معزولة دون مياه انسحبت معرضة لتقطيعها) بمصفحات ودبابات (العدو). ولولا موقف الطيران منها لقضى العدو على مئات من الجنود. إننى أقدر هذا اليوم بكل الأيام التى اشتغلت (عملت) فيها الوحدات الأخرى مع عظيم شكرى وتقدير»^(١).

وفى اليوم التالى، استمر نشاط القوة الجوية المصرية ضد القوات الإسرائيلية المتقدمة فى وادى الأبيض شمال العوجة وعلى طريق العوجة - رفح. ورغم الخسائر التى ألحقها القوة الجوية بالقوات الإسرائيلية، فإن المجهود الجوى لذلك اليوم (١٢ طلعة) لم يكن كافياً بطبيعة الحال لإيقاف تقدم القوات الإسرائيلية نحو العوجة التى سقطت فى أيدي الأخيرة فى نفس

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٤، ملف ٣٦١/٣٦/٣ ج ٣، القائد العام بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش

بالنايابة، برقية رقم ١/٣٦/٧ ج ٧/٤ (٢٨٢٩) ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨، مسلسل ٦٦٦١.

اليوم. وتشمل تقارير العمليات الجوية في ذلك اليوم رصدتها لتقدم القوات الإسرائيلية من العوجة إلى أبي عجيلة داخل الأراضي المصرية بعد ظهر نفس اليوم^(١).

ولم يكن هناك أى مواقع دفاعية برية في منطقة أبي عجيلة قادرة على صد وإيقاف القوات الإسرائيلية المتقدمة بعد انهيار دفاعات العسلوج والعوجة، فقد تقدمت طلائع القوات الإسرائيلية - ممثلة في أكثر من ثمانين مصفحة وعشرين دبابة - نحو العريش صباح التاسع والعشرين من ديسمبر، لاستكمال تطويق القوات المصرية الرئيسية في القطاع الساحلي ما بين غزة والعريش، مع دفع مفرزة في اتجاه بير الحمة^(٢).

ونظراً لأن تقدم القوات الإسرائيلية بهذه الصورة كان يهدد مطار العريش (رقم ١٠) وأرض الهبوط في بير لحفن (رقم ١٥)، فضلاً عن أرض هبوط الحمة (رقم ٢٠)، التي تقدمت إليها المفرزة الإسرائيلية، فقد تم إخلاء الطائرات والطيارين من مطاري العريش وبير الحمة إلى مطار ألماتة في نفس اليوم حتى يتم تأمين هذه المطارات^(٣).

وعلى ذلك، فقد كان التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٤٨ أكثر أيام الجيش المصري حرجاً منذ بداية تلك الحرب في فلسطين. إذ إن نجاح القوات الإسرائيلية في الاستيلاء على العريش - لو تم في ذلك اليوم - كان يعنى حصار الجيش المصري في القطاع الساحلي، وحرمانه من قاعدته الإدارية في العريش، فضلاً عن أى إمدادات يمكن أن تصله من القاهرة، الأمر الذي كان يمثل كارثة عسكرية بكل المقاييس.

ولما لم يكن هناك في صباح ذلك اليوم أية احتياطات برية قادرة على صد المدرعات الإسرائيلية جنوب العريش، باستثناء موقع دفاعي أنشأته الكتيبة التاسعة مشاة على عجل^(٤)، فقد كانت القيادة المصرية في الجبهة في أمس الحاجة إلى تعطيل ذلك الهجوم، حتى يتوفر لها

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير العمليات الجوية، ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨.

(٢) نفس المرجع، تقارير العمليات الجوية، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ - وزارة الدفاع، العمليات العربية لفلسطين عام ١٩٤٨، ج ٢، ص ١٦١.

(٣) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ٣٦١ / س ج / ٢٦ / ج ٢، العمليات الجوية إلى العمليات الحربية، برقية رقم

١ / س ج / ٤ / ٧، (٢٨٦٦)، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨.

نفس المرجع، القائد العام للقوات المصرية بفلسطين إلى رئيس أركان الحرب الجيش بالنيابة، برقية رقم ١ / س ج / ٤ / ٧، (٢٨٨٥)،

٢٩ ديسمبر ١٩٤٨.

(٤) الهدرى، العرب في أرض السلام، ص ٤٤٥.

فسحة من الوقت لتجميع احتياطياتها ودفعتها للدفاع عن المدينة المهددة^(١). وفي هذه اللحظات الحاسمة، لم يكن هناك سوى القوة الجوية المصرية، لتوفير تلك الساعات الثمينة للحفاظ على شرف الجيش المصرى، الذى كان معلقاً بأجنحة نسوره فى ذلك اليوم.

وعلى ذلك، فقد قامت إدارة العمليات الجوية بحشد كل ما كان لديها من طائرات صالحة من المقاتلات والمقاتلات القاذفة والقائفات وحتى طائرات النقل القادرة على حمل القنابل لإيقاف الهجوم الإسرائيلى على العريش مهما كان الثمن. ونتيجة لإتسحاب طائرات القوة الجوية التكتيكية إلى مطار أمانة بعد تهديد تمرکزاتها فى سيناء، ويعد الأخير عن الأهداف الإسرائيلية المطلوب مهاجمتها، فقد كان من الصعب استخدام طائرات تلك القوة بون خزانات وقود إضافية، أو استخدام طائرات متقدمة لإعادة الماء بالوقود.

ولما كان السلاح الجوى المصرى يفتقر إلى الخزانات المطلوبة - بعد إسقاط العديد منها فى إمداد قوات الغالوجا - فقد أرسل الفريق محمد حيدر أحد كبار ضباط السلاح الجوى إلى الملحق الجوى البريطانى صباح ذلك اليوم، يخطره بعبور القوات الإسرائيلية للحدود المصرية وتقدمها نحو العريش، ويطلب تزويد السلاح الجوى المصرى بعشرين من خزانات الوقود الاحتياطية - الخاصة بالنوريات بعيدة المدى - على وجه السرعة. كما طلب وزير الحربية تسهيلات لطائرات السلاح الجوى المصرى فى المطارات البريطانية بمنطقة القناة^(٢).

وعلى ضوء بلاغ وزير الحربية المصرى ومطالبه، فقد قام السفير البريطانى بإبلاغ كل من القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ووزارة الخارجية فى لندن بالموقف الجديد فى سيناء ومطالب وزير الحربية. كما طلب تعليمات حكومته بهذا الخصوص على وجه السرعة^(٣).

وبعد بضع دقائق من برقيته الأولى، أرسل السفير البريطانى يخطر الخارجية البريطانية، أن الملحق الجوى البريطانى قد تلقى إخطاراً جديداً من وزير الحربية المصرى، بوصول القوات اليهودية - ١٠ كم جنوب العريش داخل الحدود المصرية^(٤).

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ٣٦١ / س ج / ٣٦ / ج، القائد العام بالسلطن إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، برقية رقم ١ / س ج / ٤٧ (٢٨٦٨) ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨.

(٢) F.O. 371/69289, J. 8282, Cairo to F.O., most immediate and confidential tel., No. 1793, 29.12.1948

(ملحق ٤٠)

Idem

(٣)

ولما كان الوقت حرجاً وثميناً في الوقت نفسه، فلم تنتظر إدارة العمليات الجوية موافقة السلطات البريطانية على استخدام مطارات الأخيرة في منطقة القناة. وأصدرت تعليماتها لطيارى المقاتلات والمقاتلات القاذفة، باعتبار مطارات القناة البريطانية بمثابة مطارات متقدمة للتزود بالوقود في الأحوال الإضرطارية. ولم تجد قيادة القوات الجوية البريطانية في منطقة القناة بدءاً من تزويد الطائرات المصرية بالوقود على أساس أن هبوطها كان أمراً اضطرارياً من ناحية، وحتى لا تنهم بتعويق الدفاع عن الأراضي المصرية من ناحية أخرى. ومن ثم، كانت طائرات القوة الجوية المصرية تهبط في المطارات البريطانية في رحلة العودة للتزود بالوقود - إذا كان موقفها حرجاً - قبل عودتها إلى [المطلة^(١)].

وفي ذلك الوقت، وجهت القوة الجوية المصرية ضرباتها المستمرة بأكبر مجهود جوى تيسر لديها منذ بدء الحرب في فلسطين (٧٧ طلعة طائرة)، ضد التجمعات الإسرائيلية في أبى عجلة ومغازها المدرعة والميكانيكية المتقدمة على طول الطريق إلى بير لحفن جنوب العريش^(٢). ونتيجة للقصف الجوى المستمر طوال ذلك اليوم، تشتت ذلك الهجوم وتحطمت أغلب دباباته ومصفحاته على طول طريق أبى عجلة - بير لحفن، الأمر الذى سمح للقوات البرية بتنظيم دفاعاتها على عجل ما بين بير لحفن والعريش ابتداءً من ظهر ذلك اليوم^(٣).

وما أن حل مساء ذلك اليوم المشهود، حتى بدأت فلول طلائع الهجوم الإسرائيلى ترتد إلى أبى عجلة بعد خسائرها الجسيمة، واصطدامها بقوة كمين مصرى جنوب العريش^(٤). وبنهاية ذلك اليوم أرسل القائد العام للقوات المصرية بفلسطين إلى رئاسة الأركان بالقاهرة يطمئنها على سيطرته على الموقف بعد تدعيم الدفاع عن العريش، ويشكر مجهود القوة الجوية، مطالباً باستمراره حتى ينسحب العدو متأثراً بخسائره^(٥).

(١) (ملحق ٤١) F.O. 371/69289, Cairo to F.O., most immediate and confidential tel., No1799, 29.12.1948.

(٢) حديث مع اللواء طيار طاهر زكى - الذى شارك بمجهود كبير في ذلك اليوم - خلال لقاء معه يوم ٧ فبراير ١٩٨٩. - حديث تليفونى مع اللواء طيار جلال زيد، أحد الذين قاموا بمجهود كبير خلال ذلك اليوم، ٢ فبراير ١٩٨٩.

(٣) وزارة الدفاع، العمليات العربية في فلسطين عام ١٩٤٨، ج ٢، ص ١٦٦.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ٢٦١ /س ج / ٢٦ / ج، تقرير استكشاف جوى، رقم ١ / س ج / ٤ / ٧ / (٣٨٨٣)، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨، مسلسل ١١٩.

(٥) البربري، العرب في أرض السلام، ص ٤٤٥.

(٦) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ٢٦١ / س ج / ٢٦ / ج، القائد العام بفلسطين، إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، برقية رقم ١ / س ج / ٤ / ٧ / (٣٨٨٠)، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨، مسلسل ١١٨.

واستمر ضغط السلاح الجوي المصرى طوال يوم ٣٠ ديسمبر على القوات الإسرائيلية فى أبى عجيله وبقايا القوات المنسحبة على طريق بير لطفن - أبى عجيله. «وظهر فى آخر اليوم أن هجوم العدو قد تشتت نهائياً بسبب الضرب المستمر من الجو»^(١).

وطبقاً لتقرير هيئة العمليات العربية المشتركة عن ذلك اليوم، فقد أدى عدم وجود قوات احتياطية كافية للقيام بهجوم مضاد ومطاردة قوات العدو المنسحبة، إلى عدم استغلال المكاسب الكبيرة للضربات الجوية^(٢). إلا أنه فى اليوم التالى، بدأت القوات المصرية فى التقدم لاحتلال المناطق التى انسحب منها العدو وتطهير ألقامه شمال أبى عجيله، فى الوقت الذى استمرت فيه الضربات الجوية تلهب ظهر القوات الإسرائيلية المنسحبة. ويصباح الأول من يناير ١٩٤٩، كانت القوات الإسرائيلية قد أتمت انسحابها من أبى عجيله لتعيد تجميع قواتها وتمزقها فى منطقة العوجة على الحدود المصرية / الفلسطينية، تمهيداً لهجومها الفاشل والآخر على رفح^(٣).

وهنا نتوقف قليلاً، لنناقش بعض الروايات المصرية، والإسرائيلية والفريية التى نسبت أسباب توقف الهجوم الإسرائيلى على العريش إلى غير الأسباب السابق توضيحها، والتى وردت فى الوثائق المصرية وأكبتها شهادة الشهود المعاصرين، الذين اشتركوا فى هذه الأحداث.

وبالنسبة للمصادر المصرية، فإن محمد حسنين هيكل فى كتابه «ملفات السويس»، يرجع انسحاب القوات الإسرائيلية إلى توجه الحكومة المصرية إلى «الولايات المتحدة الأمريكية التى استطاعت بنفوذها فى إسرائيل "الشيوعية"، أن تقنعها بالإنسحاب من مشارف العريش مقابل أن تتوجه مصر إلى «رويس» لكى تضع توقيعها على اتفاقية هدنة دائمة تمهد - كما جاء فى مقدمتها - لإقامة «سلام عادل»^(٤).

ويرر الكاتب توجه الحكومة المصرية إلى الولايات المتحدة بالضغط التى تعرضت لها تلك

(١) أوراق اللواء الموارى الخاصة، مسودة تقرير هيئة العمليات المشتركة، ج ٢، ص ٣٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٤٣.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٧٢٤.

(٤) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٩٤.

الحكومة من الجانب البريطاني - عندما طلبت منه بعض العتاد الحربي - للاعتراف بأن ذلك الطلب يستند على معاهدة ١٩٣٦. وهو ما كان يسقط حجة مصر لتعديل المعاهدة، على أساس تغير الظروف التي كانت تتطلب هذه المعاهدة.

أما الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، فيشير إلى أن ذلك الإنسحاب من جنوب العريش يرجع إلى «أن السفير الأمريكي في تل أبيب قدم إلى الحكومة الإسرائيلية إنذاراً موجهاً إليها من الحكومة البريطانية مفاده أن عدم انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء سيرغم بريطانيا على تطبيق معاهدة ١٩٣٦. وحينئذ أصدر بن جوريون إلى القائد الإسرائيلي في القطاع الجنوبي - إيجال ألون - أمراً بإرجاء الهجوم على العريش وسحب قواته من الأراضي المصرية في أقرب وقت»^(١).

كما يشير محمد حافظ إسماعيل في مذكراته إلى أنه كان ضمن الضباط الذين تم إرسالهم من القاهرة لتعزيز قوات العريش على أثر الغزو الاسرائيلي لسيناء.

وطبقاً لروايته :

«بدأنا على عجل في تنظيم الدفاع عنها. وفي مساء ٢٩ ديسمبر احتلت مقدمة القوة الإسرائيلية مطار العريش - بعد أن أخلته المقاتلات المصرية»^(٢) - وواصلت تقدمها إلى أطراف مدينة العريش، حيث أرغمتها مواقعنا الدفاعية على التوقف بعد أن دمرت عدداً من دباباتها»^(٣).

ويستطرد حافظ إسماعيل موضحاً، أنه «خلال يوم ٢٩ ديسمبر، أصدر مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار، وفي اليوم التالي، أعلنت بريطانيا التزامها بنجدة مصر طبقاً للمعاهدة المصرية / الإنجليزية. واعتباراً من يوم ٣١ ديسمبر بدأ تراجع القوة الإسرائيلية من الأراضي المصرية إلى أن اجتازت الحدود شرقاً إلى داخل الأراضي الفلسطينية»^(٤).

أما بالنسبة للروايات الإسرائيلية الرسمية فقد اختلفت في رواياتها وإن أشار أغلبها بشكل

(١) أحمد عبد الرحيم ، المرجع المشار إليه، ص ١٦٣.

(٢) لم تحتل القوات الإسرائيلية مطار العريش، وإنما احتلت أرض هبوط بير لحن (المطار رقم ١٥).

(٣) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧) ص ٣٢.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

أو بأخر إلى تعرض الحكومة الإسرائيلية لضغط خارجي أجبرها على إيقاف الهجوم على العريش وسحب قواتها من الأراضي المصرية.

فبينما يقول بن جوريون إنه أعطى الأمر بوقف تقدم القوات الإسرائيلية جنوب العريش والإنسحاب لأن «القوات البرية المصرية كانت تعمل بقوة عظيمة وكان هناك خطر من أن تصطدم وحدتنا، وهي تعبر سيناء، بوحدات بريطانية»^(١)، فإن رواية إيجال ألون تتلخص في أنه «... كانت القوة الرئيسية الإسرائيلية تقف على أبواب العريش مستعدة لتوجيه الضربة الأخيرة حين أصدرت الحكومة، وهي تعمل تحت ضغط أمريكي سياسي، أوامرها بوقف التقدم وسحب جميع القوات من سيناء .. وبحلول ٥ يناير كان آخر جندي إسرائيلي قد انسحب من سيناء»^(٢).

أما رواية إسحاق رابين فتتخلص في أن التقدم إلى العريش كان بمبادرة من قيادة المنطقة الجنوبية^(٣)، دون تنسيق مع الأركان العامة الإسرائيلية. وأنه خلال تقدم القوات الإسرائيلية إلى العريش في صباح ذلك اليوم تعرضت لقصف الطائرات المصرية، كما قصفتها الطائرات الإسرائيلية بطريق الخطأ. ونتيجة لهذه الهجمات فقد قُتل عدد من الجنود الإسرائيليين وأصيبت سيارات كثيرة، وأنهم في ذلك اليوم، تلقوا أمراً من رئاسة الأركان العامة بإيقاف التقدم، إلا أن قيادة المنطقة الجنوبية طلبت ليلة أخرى لاحتلال العريش. وأن القوة المهاجمة تحركت في اتجاه المطار الثاني (مطار العريش رقم ١٠) الذي يبعد عن المدينة بمسافة ميلين، «غير أن هيئة الأركان العامة كانت أكثر إصراراً. واستقل ألون الطائرة إلى تل أبيب للحصول على أوامر حاسمة. ولكن في منتصف الليل تبدد كل ما تبقى لدينا من آمال عن طريق رسالة وردت عن ألون بالراديو تقول : لا تقدم انسحبوا من العريش؛ ونفطنا الإنسحاب على مراحل...»^(٤).

أما المرجع الإسرائيلي الرسمي لحرب ١٩٤٨ (تاريخ حرب الاستقلال) فيشير إلى تحرك

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج٢، ص ٢١٧.

(٢) ألون، بناء الجيش الإسرائيلي، ص ٤٤٣.

(٣) كان إيجال ألون قائد المنطقة الجنوبية بينما كان إسحاق رابين رئيس عملياته.

(٤) رابين، إسحاق، مذكرات إسحاق رابين، ترجمة هيئة الإستعلامات المرجع المشار إليه، ص ٥٠. - انظر أيضاً، نفس المؤلف، من

مفكرة إسحاق رابين، ترجمة دار الجليل (عمان : دار الجليل، ١٩٨١)، ص ٥٦.

قوة الهجوم في اتجاه العريش ظهر التاسع والعشرين. وأن الغرض من ذلك التحرك كان «الإغارة لا الاحتلال»^(١). وبعد تقدم القوة الإسرائيلية ساعتين في الصحراء احتلت المطار الواقع على مسافة ١٥ كم جنوب العريش (أرض هبوط بير لحفن) الذي كان خالياً، ثم تابعت القوة المدرعة تقدمها شمالاً. وعلى مسافة ١٣ كم تقريباً جنوب العريش، عند بير لحفن (لحفن)، اصطدم رجال الكتيبة ٢ / اللواء المدرع بقوة مصرية بحجم كتيبة، على وجه التقريب»^(٢).

وطبقاً لما جاء في ذلك المرجع، فقد شُنَّ الهجوم على الفور، وتم احتلال الموقع على الرغم من كثافة النيران المتواصلة المضادة للدروع، التي واجهت المدرعات المهاجمة. وأوشك الليل على الحلول. فلوَقَّت المطاردة، في اتجاه العريش وقواتنا على مسافة ١٠ كيلومترات تقريباً منها»^(٣).

ويوضح نفس المرجع أنه «دُرست خطة للبقاء في الموقع المحتل خلال الليل، على أن يبدأ التحرك منه إلى الشمال في صباح اليوم التالي، ولكن سرية المشاة التي كان من المقرر أن تحافظ على الموقع لم تصل في الموعد، فلوَمِرَت الكتيبة ٢ / اللواء المدرع بالعودة إلى أبي عجيلة»^(٤).

ومن ثم، انسحبت القوة المهاجمة «وفي يوم ١٢/٣٠، عادت الكتيبة ٢ / اللواء المدرع (طليعمة ذلك الهجوم) إلى أبي عجيلة. وحال وضع المدرعات التقني دون الاستمرار في العملية. وبعد ساعات قليلة من ذلك، كانت الكتيبة في طريق عودتها إلى الأراضي الإسرائيلية، للتمركز في جوار بئر السبع»^(٥). أما باقي القوات الإسرائيلية التي كانت بأبي عجيلة، والمفارز والنوريات التي دُفعت إلى القسيمة وبئر الحمة فقد تلقت أمراً بالانسحاب على أثر الإنذار البريطاني الذي وُجِهَ إلى إسرائيل»^(٦).

وتتلخص رواية حاييم هيرتزوج، في أنه «في الأول من يناير (١٩٤٩) سلم سفير الولايات

(١) الزكّان الإسرائيلية العامة. تاريخ حرب الإستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨)، ص ٦٩٢.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) نفس المرجع، ص ٦٩٤-٦٩٣.

المتحدة في إسرائيل إنذاراً من الحكومة البريطانية : ما لم تنسحب القوات الإسرائيلية من سيناء فإن البريطانيين سيضطرون إلى تطبيق نصوص معاهدة ١٩٣٦، مما سيدفعهم إلى تقديم المساعدة للمصريين.

«وحتى لا يتخذ بن جوريون أى مخاطر سياسية - واضحاً في اعتباره الضعف الفطري للدولة الناشئة - فقد أمر إيجال آلون بتأجيل الهجوم على العريش وانسحاب كل القوات من سيناء بصباح ٢ يناير»^(١).

أما المؤرخ العسكري الأمريكي «تريغور دى بوى» فيرى أن «الحكومة الإسرائيلية قد تعرضت لضغوط سياسية للإنسحاب من سيناء على أثر قرار مجلس الأمن في ٢٩ ديسمبر، والذي قضى بوقف إطلاق النار. وفي ٣٠ ديسمبر أعلنت بريطانيا أنه بناء على بنود المعاهدة الإنجليزية - المصرية، فإنها ستضطر إلى معاونة المصريين ما لم ترضخ إسرائيل على الفور لمطالب الأمم المتحدة بإيقاف إطلاق النار والإنسحاب من الأراضي المصرية. وقد تلقى جنرال آلون الأوامر بتأجيل الهجوم على العريش. وفي اليوم التالي - ٣١ ديسمبر - تلقى الأوامر للإنسحاب تماماً من الأراضي المصرية»^(٢).

وهكذا نرى أن الروايات المصرية والإسرائيلية والغربية التي تم استعراضها، قد أرجعت في مجملتها تخلي القوات الإسرائيلية عن هجومها على العريش وانسحابها من الأراضي المصرية إلى الضغوط السياسية الأمريكية - طبقاً لروايتي هيكل وآلون - أو إلى الإنذار والتهديد البريطاني، كما ذهب باقي المصادر.

ولما كانت كل هذه الروايات تخالف ما جاء في الوثائق المصرية كما رأينا، فإنه يحتم مناقشتها لإظهار الحقيقة التاريخية، خاصة وأن مصادر هذه الروايات تعتبر من المراجع الأساسية للباحثين في موضوعات الصراع العربي/الإسرائيلي سواء في جوانبه السياسية أو العسكرية. ويستند هذه المناقشة على الوثائق الأرشيفية لوزارة الخارجية البريطانية والأمريكية، فضلاً عن وثائق وزارة الدفاع المصرية وأقوال السياسيين والعسكريين والمؤرخين والكتاب الذين تناقش أقوالهم.

Herzog op. cit., pp. 101-102.

(١)

Dupuy, op. cit., p. 112.

(٢)

وبدايةً، فهناك شبه اتفاق بين ما جاء في المصادر الإسرائيلية والمصرية والغربية، فضلاً عن وثائقها، بالنسبة لبداية تحرك طلائع القوات الإسرائيلية من أبي عجيبة وتوجهها إلى العريش في صباح التاسع والعشرين من ديسمبر، حيث وصلت مقارزها المتقدمة إلى أرض الهبوط في منطقة بير لحفن (المطار رقم ١٥) ١٥ كم جنوب العريش الساعة ١٤،٣٠ من نفس اليوم^(١).

ويوضح تقرير طلعة استطلاع قائد السرب مصطفى كمال نصر - في الساعة الرابعة من مساء ذلك اليوم - آثار هجمات القوة الجوية المصرية على طلائع القوات الإسرائيلية قائلاً :

«... قوات العدو منتشرة على الطريق من أبي عجيبة حتى مطار ١٥ (بير لحفن). عند مطار أبي عجيبة (أرض هبوط بريطانية مهجورة) وشماله عريات العدو منتشرة ولا يوجد بها أفراد، وهم معتمسون بالغرود الرملية. عريات العدو أغلبها اكتسح (جواً)، وأغلب المنطقة الموجودة بها بعض المصفحات لا يمكن عمل مناورة بها، ولم تلجأ إليها إلا للهروب من الطائرات، وقد هجرها ركابها واكتسحوا ولم يحاولوا الضرب على مطلقاً رغم طيراني الواطي على وجه الأرض. ولا يوجد أي نشاط للعدو على طريق أبي عجيبة - الإسماعيلية. أعتقد أن هذا الهجوم قد تم تشتيته. وإذا حاول العدو لم (جمع) شعته ليلاً، فقواتنا في المنطقة يمكنها صدّه»^(٢).

إلا أن تقرير طلعة الاستطلاع (البريطانية/ المصرية) المشتركة في الثامنة من صباح اليوم التالي (٣٠ ديسمبر)، يوضح أن قوات العدو المتقدمة اكتفت من الغنينة بالإياب تحت ستار الظلام، بعد أن نفثت عن غضبها - لما لحقها من خسائر على يد القوة الجوية المصرية، بحرق المنشآت المختلفة في أرض هبوط بير لحفن (١٥ كم جنوب العريش) قبل انسحابها. ويؤكد تقرير الاستطلاع تلك الطلعة أنه لم يكن هناك أي قوات إسرائيلية جنوب العريش حتى ١٠ ميل (١٦،٠٩ كم) جنوب بير لحفن، أي حتى مشارف أبي عجيبة^(٣).

(١) أرسلت إدارة العمليات الجوية إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنياابة برقية شرفية رقم ١/٧/٩ (٢٨٧٥) الثالثة مساء ٢٩ ديسمبر جاء فيها :

آخر معلومات عن الموقف بالميدان الساعة ١٤،٣٠. قوات العدو متجمعة في أبي عجيبة، طلائعها بالقرب من بير لحفن (لحفن) على طريق أبي عجيبة - العريش. تقدر تجمعات العدو بحوالي ٦٠ مصفحة وعربات أخرى منتشرة على جانبي الطريق. وتجمعها الرئيسي في أبي عجيبة. قواتنا تحتل بير لحفن (لحفن)، ويمتد شمالاً على الطريق للعريش.

أنظر وثائق وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥٠، ملف ٣٦١/س ج/ ٦/٣٦ ج، مسلسل ١١٤.

(٢) نفس المرجع. تقرير استكشاف جوى طلعة الساعة ١٦،٠٠ من قائد السرب مصطفى كمال نصر، رقم ١/س ج/ ٤/٧ (٢٨٨٢)، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨، مسلسل ١١٩.

(٣) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير العمليات الجوية. ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨.

المرحلة الثالثة من الحرب (الاتحاد نحو النهاية المستومة)

وعندما كرر قائد السرب مصطفى كمال نصر الاستطلاع الجوى لتلك المنطقة ظهر نفس اليوم، فإنه أكد أنه «لا يوجد للعدو أى نشاط ولا عربات على طريق العريش وجنوب المطار رقم ١٠ (مطار العريش) كذلك المطار رقم ١٥ (أرض هبوط بير لحفن) خال من القوات المعادية، وكذلك الوادى. عربات العدو متقهرة وتقدر بحوالى ٦٠ عربة مصفحة وأورى ما بين تقاطع الطرق عند أبى عجيلة»^(١).

وفى مساء ذلك اليوم، أرسل القائد العام للقوات المصرية بفلسطين برقية إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة جاء فيها، «الآن يجر العدو ما يمكنه جره من مصفحاته التالفة عائداً إلى مواقعه الأولى بعد أن دفع فى محاولته هذه ما يقرب من المائة عربة ومصفحة، ومنها ما أصابته المدافع المضادة للدبابات، من نوع الشيرمان الموجودة أمام مواقعنا الآن. وكان يفضل الله وعونه فى مفاجأة الطيران بظهوره فى هذه العملية أثر كبير، ونسال الله التوفيق»^(٢).

وفى برقيته إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة مساء الحادى والثلاثين من ديسمبر، يشير القائد العام للقوات المصرية بفلسطين إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من أبى عجيلة بعد أن بثت ألقامها فى تلك المنطقة. «إلا أن قواتنا تمكنت من أزالتها والتقدم جنوباً بشرق فى اتجاه أبى عجيلة إلى مسافة ١٥ كم من مواقعنا السابقة فى بير لحفن (لحفن) أى ٨ كم غرب أبى عجيلة حيث احتلت مواقع حاكمية وعززتها بالأسلاك. وتكبد العدو خسائر فادحة حيث حطم الطيران معظم ما تبقى من مصفحاته وعرباته وعادت جميع طائراتنا سالمة عدا طائرة واحدة مفقودة»^(٣).

وفى صباح الأول من يناير، أكدت تقارير طلعات الاستطلاع الجوى إتمام انسحاب القوات الإسرائيلية من أبى عجيلة بقولها :

«لا يوجد أى قوات بأبى عجيلة. لا توجد الخيام والعربات التى كانت حول تقاطع الطرق. الطريق من أبى عجيلة إلى العريش ٢٠ كم لا توجد عليه تحركات. اختفت العربات التى كانت

(١) نفس المرجع، تقرير استكشاف جوى لطامة الساعة ١٢٥٥، ٢٠ ديسمبر، مسلسل ١٦٢.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ٢٦١ / س ج / ٢٦/٢٤، القائد العام بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، برقية رقم ١ / س ج / ٢٧ (٢٩٠٤)، ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨، مسلسل ١٤١.

(٣) نفس المرجع، القائد العام بفلسطين إلى رئيس أركان الجيش بالنيابة، برقية رقم ١ / س ج / ٢٧ (٢٩١٦)، ٢١ ديسمبر ١٩٤٨، مسلسل ١٤٨.

أمس حول الطريق الفرعى الممتد من طريق أبى عجيلة - العوجة جنوباً إلى جبل ضلفة، وكذا العريش على سفح جبل مكسر الفناجيل الجنوبي الغربى حيث كانت أمس. لا تحركات على طريق أبى عجيلة - المطار ٢٠ (بئر الحمة)^(١).

ومن هذا السياق المتكامل للوثائق الأرشيفية المصرية لتلك الحرب، نرى بوضوح أن انسحاب القوات الإسرائيلية من مشارف العريش تم ليلة ٢٩/٣٠ ديسمبر. كما كانت القوات الإسرائيلية المتبقية فى أبى عجيلة تستعد للانسحاب من مواقعها بعد ظهر الحادى والثلاثين من ديسمبر وأتمته ليلة ٢١ ديسمبر/يناير، بحيث كانت المنطقة خالية عندما توجهت إليها الطائرات المصرية فى صباح الأول من يناير ١٩٤٩.

وبعد أن استعرضنا توقيتات وتسلسل أعمال انسحاب القوات الإسرائيلية من مشارف العريش والأراضى المصرية عامة، كما جاءت فى الوثائق الأرشيفية لوزارة الدفاع المصرية، فإنه يتعين علينا هنا أن نبحث حقيقة تأثير ذلك الإنذار الشهير - بريطانياً كان أم أمريكياً - على ردع الهجوم الإسرائيلى على العريش، وإجبار الحكومة الإسرائيلية على التخلي عن ذلك الهجوم، وسحب قواتها من الأراضى المصرية، طبقاً لما جاء فى الروايات التى يتم مناقشتها.

وبداية، فقد قدمّ هايم هيرتزوج - نون أن يدرى - الحجة الدامغة للرد على مقولته، وكل روايات القائلين بتأثير ذلك الإنذار، على وقف الهجوم الإسرائيلى على العريش، وسحب القوات الإسرائيلية من مشارفها ثم من الأراضى المصرية بعد ذلك، حين قرر فى كتابه أن السفير الأمريكى قدمّ ذلك الإنذار للحكومة الإسرائيلية فى الأول من يناير ١٩٤٩^(٢).

فهذا القول من هيرتزوج يعنى ببساطة، أن ذلك الإنذار قدمّ للحكومة الإسرائيلية بعد يومين من انسحاب القوات الإسرائيلية فعلاً من مشارف العريش وبعد أن بدأ انسحابها كلياً من الأراضى المصرية، كما رأينا من الوثائق المصرية. وهو ما يعنى، أن تخلى القيادة الإسرائيلية عن استكمال الهجوم على العريش، كان لأسباب أخرى غير ذلك الإنذار المُقترى عليه.

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، تقارير العمليات الجوية، ١ يناير ١٩٤٩.

Herzog., op. cit., p.101.

(٢)

===== المرحلة الثالثة من الحرب (الانتحار نحو النهاية المحتومة) =====

فما هي تلك الأسباب المنطقية، التي قد تجبر قيادة سياسية أو عسكرية على التخلي عن هجوم ناجح، كما تزعم المصادر الإسرائيلية والتي ذهبت مذهبها؟
إن الروايات التي تجرى مناقشتها، لا تقدم لنا إلا أسباباً أخرى واهية يمكن إجمالها في أربع نقاط هي :

- (١) القوة البرية المصرية التي كانت تعمل بقوة عظيمة كرواية بن جوريون.
 - (٢) الخوف من اصطدام الوحدات الإسرائيلية بقوات بريطانية في سيناء، كرواية بن جوريون أيضاً.
 - (٣) شن الهجوم على العريش بمبادرة من قيادة المنطقة الجنوبية دون علم رئاسة الأركان العامة، كرواية إسحاق رابين.
 - (٤) شن الهجوم على العريش بغرض الإغارة وایس الاحتلال، وانسحاب القوة المهاجمة ليلة ٣٠/٢٩ ديسمبر نظراً لعدم وصول السرية التي كانت ستحافظ على الموقع في الوقت المحدد، كرواية المرجع الرسمي الصادر عن الأركان العامة الإسرائيلية.
- وبالنسبة للسبب الأول ساكتفى بالرد عليه بما جاء في الوثائق المصرية، والتي سبقت الإشارة إليها والتي تؤكد أن الطريق كان مفتوحاً إلى العريش أمام القوات الإسرائيلية صباح التاسع والعشرين من ديسمبر إلى أن بدأت الاحتياطات المصرية تأخذ مواقعها على عجل في منطقة بير لحفن جنوب المدينة ابتداءً من ظهر ذلك اليوم^(١).
- أما بالنسبة للسبب الثاني، فقد كان معروفاً أن القوات البريطانية تتمركز في منطقة قناة السويس، وليس لها أية قوات في سيناء. فضلاً عن أنه لا فرق هناك البتة بين غزو الأراضي المصرية واحتلال أبى عجيلة - وهو ما صنفت به الأركان العامة الإسرائيلية طبقاً لرواية رابين - وبين احتلال العريش. فكلاهما أرض مصرية، سواء من ناحية رد الفعل المصرى أو البريطانى تجاه ذلك الغزو، كما سنرى فيما بعد.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ٣٦١/س ج ٦٧/٣٦، القائد العام للقوات المصرية بفلسطين إلى رئيس أركان حرب الجيش بالقياية، برفقة رقم ٩/س ج ٤/٧، (٢٨٦٨)، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨.

أما كون الهجوم الإسرائيلي على العريش شن بمبادرة من قيادة المنطقة الجنوبية دون علم رئاسة الأركان الإسرائيلية، فهو قول غريب، حتى بالنسبة للقوات الإسرائيلية، في ذلك التاريخ، والتي يؤكد قائد المنطقة الجنوبية نفسه انضباطها^(١)، فضلاً عن أن ما ذكره رابين يتناقض تماماً مع رواية حاييم هيرتزوج، والتي تؤكد أن ذلك الهجوم كان مخططاً كجزء من فكرة العملية «حوريب»^(٢). وبالتالي، فإن رئاسة الأركان العامة التي تدير مثل هذه العملية الاستراتيجية الحاسمة، لا بد أن تكون على علم بكل أجزاء خطتها.

وحتى لو سلمنا بصحة رواية رابين، فإنها تتعارض تماماً مع فلسفة القيادة الإسرائيلية، والتي تتبنى مبادرات مرؤسيتها - حتى لو لم يكن مصداقاً عليها - مادامت تلك المبادرات ناجحة وتحقق كسباً جديداً لتلك القيادة. وأى مكسب كان أفضل من تطوير وحصار الجيش المصري المتبقى في فلسطين وعزله عن قواعده في مصر؟ وعلى ذلك، فلو كانت كل من القيادتين السياسية والعسكرية قد اعترضتا على مبادرة الهجوم على العريش وطلبتا وقفها، فلا بد أن ذلك راجع لفشلها وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها، فضلاً عن تسببها في خسائر كبيرة لم تكن مقبولة من كلتا القيادتين السياسية والعسكرية.

وبالنسبة للسبب الأخير - والذي جاء في المرجع الصادر عن الأركان العامة الإسرائيلية - فهو أغرب الأسباب جميعاً. فبالإضافة إلى أنه يقدم سبباً آخر للهجوم على العريش «الإغارة وليس الاحتلال» والذي انفرد به ذلك المصدر، ويتعارض مع كل الروايات الإسرائيلية الأخرى، التي شارك أصحابها في صنع ذلك الحدث، فإنه يقدم في طياته ما يهدم تلك المقولة أساساً.

فطبقاً لما جاء في هذا المصدر، فإن القوة التي تقدمت للإغارة على العريش كانت تتكون من الكتيبة الثانية من اللواء المدرع في المقدمة، وقيادة لواء النقب في الوسط، وشكلت كتيبة الكوماندو رقم ٩ مؤخرة القوة المفيرة، بعد أن تم ترك الكتيبة السابعة من لواء النقب في أبى عجيل، ودفع فصيلة من تلك الكتيبة تدعمها فصيلتان من سيارات الجيب لشن غارة أخرى على مطار بير الحمة^(٣). ومن ذلك نرى، أنه بينما كانت قوة الإغارة على بير الحمة لا تتعدى فصيلة

(١) ألون، بناء الجيش الإسرائيلي، ص ٤٤.

(٢)

Herzog, op. cit., p.98

(٣) الأركان الإسرائيلية العامة، تاريخ حرب الاستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨)، ص ٦٩١.

مشاة مدعمة لا يدخل في تشكيلها أية مدرعات، كانت قوة الإغارة المزعومة على العريش مجموعة لواء عدا كتيبة مشاة، ويدخل ضمنها كتيبة مدرعة وكتيبة كوماندوز. وذلك يعنى أن القوة التي كانت تستهدف العريش كانت أكبر من مجرد قوة إغارة، فضلاً عن أنها كانت تشتمل على قوة مشاة ممثلة في كتيبة الكوماندو. وإذا كانت الكتيبة الأخيرة قد انشغلت في جمع الغنائم من المطار الواقع على مسافة ٥ كم جنوب العريش (أرض هبوط بير لحفن) الذي وُجد خالياً - كرواية ذلك المرجع - فلمَ كان تنخر سرية المشاة التي كان عليها المحافظة على الموقع الذي تم احتلاله، وكتيبة المشاة السابعة في أبى عجيبة على مسيرة أقل من نصف ساعة؟ بل ولم كانت الرغبة في الحفاظ على الموقع إذا كان الغرض هو الإغارة وليس الاحتلال؟ وبالإضافة إلى هذه المتناقضات في رواية مرجع الأركان العامة الإسرائيلية، فإنه يقدم لنا سبباً آخر لإنسحاب القوة المهاجمة من بير لحفن بعد اصطدامها بالموقع المصرى هناك، حين قرر أن وضع المدرعات التقنى حال دون استمرارها في العملية فانسحبت من الأراضي المصرية يوم ٣٠ ديسمبر.

ومن المناقشة السابقة، فإنه يمكننا أن نرى أن ذلك الإنذار الأنجلو/أمريكى المُفترى عليه، ليس فقط بريئاً من إيقاف الهجوم على العريش، وإنسحاب القوات الإسرائيلية من مشارفها، بل أنه أيضاً لم يردع القيادة الإسرائيلية عن شن هجوم جديد على رفح عبر الأراضي المصرية بعد ثلاثة أيام فقط من تسلمها لذلك الإنذار.

ولما كانت المصادر التي تجرى مناقشتها قد أشارت إلى ذلك الإنذار بإيماءات مختصرة توحي باستنتاجات خاطئة، فقد كان من المناسب هنا أن نلقى مزيداً من الضوء على ذلك الإنذار وملابساته، لأنه يرد على الروايات التي تناقشها من ناحية، ويؤكد صحة ما ذهب إليه هذا البحث من ناحية أخرى، فضلاً عن أنه يوضح نوايا وسياسات الحكومتين البريطانية والأمريكية تجاه تداعيات الموقف في سيناء، وهل كانت الحكومة البريطانية جادة فعلاً في الدفاع عن الأراضي المصرية؟ أو كانت تحاول فقط ابتزاز الحكومة المصرية؟ كما ذهبت بعض المصادر. وهل كان ذلك الإنذار دافعاً عن مصر أم حماية لإسرائيل؟ ذلك ما سوف تجيب عليه الوثائق الأمريكية والبريطانية.

وتعود بداية قصة هذا الإنذار إلى أحداث التاسع والعشرين من ديسمبر، عندما أرسل

الفريق محمد حيدر - وزير الحربية - يطلب من الملحق الجوي البريطاني خزانات الوقود الاحتياطية لطائرات سيبتيير المصرية، ويبلغه بوصول القوات الإسرائيلية إلى مسافة عشرة كيلو مترات جنوب العريش. وعلى ضوء ذلك الموقف والمطالب المصرية، أرسل السفير البريطاني البرقيتين أرقام ١٧٩٣، ١٧٩٩ في نفس اليوم إلى وزارة الخارجية البريطانية يطلب تعليماتها بهذا الشأن، في الوقت الذي أرسل فيه نسخاً من هاتين البرقيتين إلى السفارات البريطانية الأخرى التي يهمها الأمر، ومنها السفارة البريطانية في واشنطن، طبقاً لنظام المراسلات المعمول به في وزارة الخارجية البريطانية. كما أبلغ السفير البريطاني القائد العام للقوات البريطانية في مصر بالموقف الجديد في سيناء ومطالب وزير الحربية المصري^(١).

وما أن تلقت الخارجية البريطانية برقيتي سفيرها في القاهرة حتى أرسلت في نفس اليوم إلى السفير البريطاني في واشنطن برقية تقول له فيها :

«عليك أن تبلغ فوراً وزارة الخارجية الأمريكية ما جاء في برقيتي القاهرة رقمي ١٧٩٣، ١٧٩٩، ويجب أن تقول أنه لا «أكرر لا» يتوفر لديك أية تأكيدات من أي مصدر آخر لتصريحات وزير الحربية المصري، إلا أن التعليمات قد صدرت إلى القوات الجوية الملكية (البريطانية) في مصر للتحقق من الموقع (الذي تقدمت إليه القوات الإسرائيلية) بالاستطلاع الفوري.

«يجب أن تضيف، أنه إذا كانت القوات اليهودية تهاجم الأراضي المصرية حقيقة، فإن التزاماتنا تبعاً للمعاهدة الإنجليزية - المصرية ستوضع بالطبع موضع التنفيذ^(٢).

ويبدو أنه تحدد صباح الثلاثين من ديسمبر لتنفيذ طلبة الاستطلاع الجوي البريطانية للمواقع التي وصلتها القوات الإسرائيلية، بالتنسيق مع السلاح الجوي المصري. حيث يوضح تقرير العمليات الجوية عن الثلاثين من ديسمبر، أن ثلاث طائرات سيبتيير مصرية يقودها كل من قائد السرب كامل خليل عفت وقائد السرب القرموطي والطيار أول طاهر زكي قد تقابلت مع ست طائرات بريطانية فوق الإسماعيلية في الثامنة من صباح ذلك اليوم وصحبها لاستطلاع المنطقة جنوب أرض الهبوط في بير لحفن بمسافة ١٧ كم وشمالاً حتى العريش.

F.O. 371/ 69289, Cairo to F.O., tel., No. 1793 and 1799, loc. cit.

(١)

F.O. 371/ 69289, F.O. to Washington, secret and most immediate tel., No. 13611, (ملحق ٤٢).

(٢)

29.12.1948.

ولما كانت القوات الإسرائيلية قد انسحبت في الليلة السابقة إلى منطقة تقاطع الطرق شرق أبي عجيل، كما جاء في الوثائق المصرية السابقة، فقد وجدت طائرات الاستطلاع - طبقا لما جاء في تقريرها - أن المطار ١٥ (بئر لحفن) خالٍ ماعدا طائرة سبيتفير^(١)، وكل ما في المطار محروق ولا أثر للعدو في المنطقة. كما كانت قواتنا تحتل الطريق من بئر الروافعة حتى العريش^(٢).

وعلى أثر طلعة الاستطلاع الجوي التي قام بها قائد السرب مصطفى كمال نصر ظهر نفس اليوم - والتي سبقت الإشارة إليها - وأكد فيها انسحاب القوات الإسرائيلية حتى تقاطع الطرق شرق أبي عجيل - فقد قام الطيارون المصريون الثلاثة أنفسهم بمصاحبة ست طائرات سبيتفير بريطانية مرة أخرى لاستطلاع المنطقة حيث تأكد لها وجود قوات إسرائيلية عند تقاطع الطرق شرق أبي عجيل «معهم حوالي ٤٠ عربة مختلفة بعضها مصفحات، والطريق إلى المطار ١٥ (بئر لحفن) لانتشاط به مطلقاً»^(٣).

وما أن تأكدت السلطات البريطانية في مصر من وجود القوات الإسرائيلية في منطقة أبي عجيل، حتى أرسلت هذه المعلومات إلى كل من وزارة الخارجية البريطانية وسفارتها في واشنطن، حيث تسلمها السفير البريطاني وهو يهم اللقاء وزير الخارجية الأمريكية. وفي نفس الوقت، بدأت السلطات البريطانية في مصر توصي بالضغط لطرد اليهود من الأراضي المصرية. فبينما نصح السفير البريطاني حكومته باتخاذ إجراء فعال لضمان طرد اليهود من الأراضي المصرية في أقرب وقت، حتى تزداد هيبة بريطانيا في مصر والبلاد العربية بما يساعد على الضغط في سبيل التسوية، فإن مكتب الشرق الأوسط البريطاني كان يرى أن العقوبات التي تضمنها قرار مجلس الأمن لا يمكنها ردع السلطات الإسرائيلية التي أسكرتها نشوة النصر. ومن ثم، فإن المكتب شدد على أنه مالم تتخذ بريطانيا خطوات تنتقد العرب من نهاية مأساوية للحرب، فإن وضعها كله في هذه المنطقة سيتعرض لخطر فادح^(٤).

(١) يبدو أن هذه الطائرات كانت عاطلة فلم يتم نقلها سواء بواسطة القوات المصرية أو الإسرائيلية قبل انسحابها.

(٢) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف رقم ٢٨٠، تقارير الصليبات الجوية، ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨.

(٣) نفس المرجع، مسلسل ١٦١.

(٤) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٦٢.

وتشير الوثائق البريطانية والأمريكية في تلك الفترة إلى أن وزارة الخارجية البريطانية قد تحركت تجاه تلك الأزمة في اتجاهين مختلفين، إلا أنهما في النهاية يستهدفان نفس الغرض، وهو تأكيد فاعلية معاهدة ١٩٣٦.

وبالنسبة للاتجاه الأول، فقد قام السفير البريطاني في واشنطن كما رأينا وطبقا لتعليمات حكومته، بإخطار الخارجية الأمريكية بمضمون برقيتي السفير البريطاني في القاهرة رقمي ١٧٩٢، ١٧٩٩ ونية الحكومة البريطانية لتطبيق التزاماتها في معاهدة ١٩٣٦، لوصحت الأنباء الواردة من القاهرة عن اختراق القوات الإسرائيلية للأراضي المصرية^(١).

وفي اليوم التالي (٣٠ ديسمبر، طلب السفير البريطاني في واشنطن - بناءً على تعليمات حكومته - مقابلة الرئيس ترومان. إلا أنه لانشغال الأخير وتغيب جورج مارشال وزير الخارجية، فقد تم اللقاء مع وزير الخارجية بالنيابة، حيث سلمه السفير مذكرة بخصوص الموقف في فلسطين، وقرأ عليه نص البرقية التي تسلمها من السفير البريطاني في القاهرة في صباح نفي اليوم، والتي تؤكد اختراق القوات الإسرائيلية للأراضي المصرية من الجنوب والجنوب الشرقي في اتجاهي رفح والعريش، واستيلائها على أراضي الهبوط المصرية. الأمر الذي أدى إلى هبوط طائرات سبيتفير المصرية في المطارات البريطانية في منطقة القناة لنفاذ وقودها، مما يدل على أنه لم يعد ممكناً استخدام المطارات المصرية المتقدمة^(٢).

أما المذكرة البريطانية والتي طلب السفير البريطاني تسليمها للرئيس ترومان، فقد أوضحت فيها الخارجية البريطانية أن كل الأدلة التي توفرت لدى الحكومة البريطانية تشير إلى عدم التزام إسرائيل بالهدنة وقرارات الأمم المتحدة. وأن القوات الإسرائيلية تقاتل في الأراضي المصرية حيث تحتل المطارات. وأن الحكومة البريطانية تنظر إلى الموقف بإهتمام بالغ. وأنه «مالم يتم انسحاب اليهود من الأراضي المصرية، فإن الحكومة البريطانية ستضطر لإتخاذ خطوات نحو تنفيذ التزاماتها، تبعاً للمعاهدة المبرمة بينها وبين مصر عام ١٩٣٦. وقد يتسبب

Foreign Relations of the United States 1948, Volume V, Part 2, The Acting Secretary of State to the U.S. (١)

Delegation at Paris, secret tel., No. 4957, 29.12.1948, (Washington: U.S. Government Printing Office,

1976), p. 1698.

(ملحق ٤٣)

Ibid., Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State, top secret, 30.12.1948., pp. 1701- (٢)

1702

(ملحق ٤٤)

عن ذلك الموقف أخطر النتائج الممكنة ليس فقط على المصالح الاستراتيجية الإنجليزية - الأمريكية في الشرق الأدنى، بل أيضاً للعلاقات الأمريكية مع كل من بريطانيا وأوروبا الغربية»^(١).

كما أكدت المذكرة على «أنه ليس لدى الحكومة البريطانية رغبة في الصراع مع اليهود، بشرط أن يقبلوا قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة والالتزام بها. وأنهم لازالوا يتقنون في تغلب الآراء الأكثر حكمة بين اليهود. كما يتقنون في أنه سيكون ممكناً للولايات المتحدة أن تتصرف مع اليهود بما يجعل العمل العسكري البريطاني على الحدود المصرية - تبعاً لمعاهدتنا مع مصر - أمراً غير ضروري، وهو ما يتأكد فقط بانسحاب اليهود من الأراضي المصرية فوراً»^(٢).

وأشارت المذكرة السابقة في فقرتها الرابعة إلى أن الحكومة البريطانية على ضوء الفوز الإسرائيلي لمصر وتهديد إسرائيل لشرق الأردن باستئناف القتال ضدها ما لم توقع معها اتفاقية سلام وليس هدنة، فإن الحكومة البريطانية مضطرة إلى إرسال عتاد حربي لشرق الأردن حفاظاً على منشأتها هناك. وإنها «على ضوء الاستخدام العدواني للأسلحة التي حصل عليها اليهود من الدول التي تدور في فلك روسيا، فإن الحكومة البريطانية ستجد نفسها في وضع لا يمكنها فيه رفض تنفيذ العقود البريطانية (عقود التسليح) مع البلاد العربية»^(٣).

وفي ذلك الاجتماع مع وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة سُلِّم السفير البريطاني عن رأيه فيما إذا كانت بريطانيا ستنفذ ما جاء في الفقرة الرابعة من مذكرتها (بخصوص تنفيذ عقود التسليح مع الدول العربية)، إذا جعلت الولايات المتحدة من الممكن تنفيذ ما جاء في الفقرة الثالثة من المذكرة (بخصوص انسحاب القوات الإسرائيلية مع الأراضي المصرية). وقد أجاب السفير - بناءً على وجهة نظره الشخصية - «أنه من الممكن ألا تستأنف حكومته تسليح الدول العربية الأخرى إذا أمكن حقاً كبح جماح الإسرائيليين بالنسبة لهجومهم الحالي على مصر وعودة قواتهم عبر الحدود»^(٤).

Ibid., Note Verbale by the British Embassy (Annex), pp. 1703.

(١) (ملحق ٤٥)

Idem.

(٢)

Idem.

(٣)

Ibid., Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State, 30.12.1948, op. cit., p. 1702

(٤)

وبينما كان التحرك البريطاني الأول يتجه إلى الضغط على إسرائيل بواسطة الولايات المتحدة، من خلال إثارة مخاوف الأخيرة على مصالحها المشتركة، فقد اتجه تحركها الثاني للتأكد من شرعية تدخلها العسكري ومدى التزاماتها طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦، لمواجهة الغزو الإسرائيلي للأراضي المصرية، في ظل عدم تمسك مصر بتلك المعاهدة. خاصة وأن إسرائيل - كما رأينا - كانت تحظى بالرعاية الأمريكية من ناحية، والدعم السوفيتي السياسي والعسكري من ناحية أخرى، فضلاً عن نجاح الغزو الإسرائيلي وبقاء قواته في سيناء، دون تحرك السلطات البريطانية وقواتها في مصر، أو تدعيمها للقوات المصرية، لم يكن يحرج الحكومة المصرية وحدها، بل كان يحرج أيضاً السلطات البريطانية ويُسقط مبررات وجود قواتها في مصر وتمسكها بمعاهدة ١٩٣٦.

ومن ثم، فإنه في الوقت الذي طلبت فيه الخارجية البريطانية من سفيرها في واشنطن تسليم مذكرتها السابق الإشارة إليها، فإنها سألت كبير مستشاريها القانونيين عن مدى التزامها القانوني أو الأدبي بمساعدة مصر، على ضوء معاهدة ١٩٣٦، في ظل حظر الأمم المتحدة لتصدير الأسلحة إلى الدول المحاربة في فلسطين، وتأكيد الاستطلاع الجوي البريطاني لاختراق اليهود للأراضي المصرية وحفرهم لمواقع عسكرية في تلك الأراضي، حتى لو لم تطلب مصر هذه المساعدة^(١).

وجاء رد كبير المستشارين القانونيين - كما توضحه الوثائق البريطانية المنشورة - بأن «الالتزام الوحيد للتقدم لمساعدة مصر وارد في المادة ٧ من المعاهدة المصرية / الإنجليزية، وهي تنطبق إذا ما حدث لأي من الطرفين المتعاقدين الساميين أن أصبح متورطاً في الحرب، وبالنظر إلى الطبيعة غير النظامية للقوات اليهودية، ولكون النواة اليهودية لم تتطفر باعتراف عالمي، وبصورة خاصة يكاد يكون من المؤكد أنها لم تتطفر بإعتراف مصر نفسها، فهناك مجال بدهي (بدهي) للشك فيما إذا كانت مصر قد أصبحت متورطة في حرب بالمعنى الدقيق للعبارة. وعلى هذا الأساس وحده، أعتقد أنه من حقنا أن نقول إن التزامنا للتقدم لمساعدة مصر ليس التزاماً تلقائياً، وأن من حقنا أن نطلب منها بياناً بأنها تعتبر أن الحالة التي نصت عليها المعاهدة قد نشأت»^(٢).

(١) هيكل، ملات السوس، خطاب الخارجية البريطانية، الإدارة الشرقية، إلى السير د.إي. بيكيت، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨، ص ٦٥٧.

(٢) نفس المرجع، رد كبير المستشارين القانونيين على تساؤلات الخارجية البريطانية، ص ٦٥٧-٦٨٠.

وعلى ضوء هذه المشورة، وحتى تضرب الحكومة البريطانية عصفورين بحجر واحد - تؤمن موقفها القانوني بالنسبة لمساعدتها لمصر ضد الغزو الإسرائيلي من ناحية، وتستغل الورطة المصرية لتحصل على تأكيد منها بصلاحيات معاهدة ١٩٣٦ من ناحية أخرى - فقد قام الوزير المفوض بالسفارة البريطانية بالقاهرة بزيارة رئيس الوزراء المصري الجديد بعد ظهر الحادي والثلاثين من ديسمبر^(١)، محاولاً استغلال طلب وزير الحربية لبعض العتاد الحربي - الذي سبق الإشارة إليه - ليحصل على إقرار من رئيس الوزراء المصري بأن ما تطلبه مصر من عتاد حربي إنما يجيء في إطار التزامات بريطانيا طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦، وهو ما يسقط الدعوى المصرية بعدم تمتثل تلك المعاهدة مع ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي بداية اللقاء تسأل الوزير البريطاني، «عماً إذا كان طلب الحصول على مواد حربية الذي قدمه حيدر باشا هو طلب رسمي مقدم باسم الحكومة المصرية، فإذا كان الأمر كذلك فعلى أي أساس يتم التقدم به»^(٢).

إلا أن رئيس الوزراء المصري لم ينزلق إلى ما يستهدفه الوزير البريطاني ويسعى إليه، وأكد له أن «الطلب مصادق (مُصدّق) عليه من قِبَل الحكومة المصرية. ولئن حاولت مصر صابقة أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن، فإن اليهود أظهروا المرة بعد المرة ازديادهم لسلطة الأمم المتحدة بقيامهم بأعمال عنوانية مكررة ضارين عرض الحائط بالهدنة ويغيروا من قرارات مجلس الأمن، وانتهى الأمر باختراقهم الأراضي المصرية. والحكومة المصرية إذ تطلب أسلحة، فليس الغرض من ذلك هو العدوان، بل لكي تدافع عن مصر...»^(٣).

وقد حاول الوزير البريطاني إقناع رئيس الوزراء المصري أن من مصلحة مصر عدم رفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة، لأن ذلك سيزيد من شحنات الأسلحة إلى إسرائيل بشكل علني بكثير مما يجري آنذاك. الأمر الذي سيزيد الوضع سوءاً. وانتهى الوزير البريطاني بأن أوضح لرئيس الوزراء «أنه متى ثبتت واقعة الغزو اليهودي للأراضي المصرية، فالمتعين أولاً أن تتلقى حكومة صاحب الجلالة (الحكومة البريطانية) طلباً رسمياً بالمساعدة من الحكومة المصرية، ثم تنتظر في الإجراء الذي تستطيع اتخاذه. وقد صدرت تعليمات إلى سفير صاحب

(١) تولى إبراهيم عبد الهادي رئاسة مجلس الوزراء اعتباراً من ٢٨ ديسمبر في أعقاب اغتيال محمود فهمي القراشي.

(٢) هيكل، ملفات السويس، رينالد كامبل إلى الخارجية البريطانية، بريدية شرقية رقم ١٨٢٤، ٢١ ديسمبر ١٩٤٨، ص ٦٥٨-٦٥٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٦٥٦.

الجلالة بأن أى طلب بالمساعدة ينبغي أن يتم بموجب المعاهدة الإنجليزية- المصرية لعام ١٩٣٦ ويمقتضاها، وأنه لما يساعدنا كثيرا لو أمكن تقديم الطلب المصرى فعلا على هذا الأساس. ولكن وزير صاحب الجلالة سيبلغ ملاحظات صاحب النولة إلى السفير»^(١).

إلا أنه مع استعادة القيادة العامة المصرية بالجبهة لزام الموقف العسكرى فى منطقة العريش مساء التاسع والعشرين من ديسمبر وتحسن الموقف فى تلك المنطقة خلال اليومين التاليين، وتقدم القوات المصرية لتطهير واحتلال المناطق التى انسحبت منها القوات الإسرائيلية جنوبا حتى بداية أبى عجيل، لم يجد رئيس الوزراء المصرى مبررا لتقديم طلب المساعدة الذى أشار إليه الوزير البريطانى، خاصة وأن ذلك الطلب يتعارض أساسا مع الخط العام للسياسة المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتى تسعى إلى إجلاء القوات البريطانية عن مصر، وتعديل معاهدة ١٩٣٦^(٢).

أما على الجانب الأمريكى، فعلى أثر عرض المذكرة البريطانية - التى قدمها السفير البريطانى فى الثلاثين من ديسمبر إلى رئيس ترومان - فقد قام وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة بإرسال برقية إلى «جيمس مكونالد» - الممثل الخاص للولايات المتحدة فى إسرائيل - يخطر فيها بتوجيهات الرئيس ترومان، والتى تلخص فى أن يقدم احتجاجا عاجلا إلى «موسى شرتوك» (وزير الخارجية الإسرائيلية)، وإلى بن جوريون. وأنه لديه الصلاحية لتقديم نفس الاحتجاج إلى الرئيس «وايزمان». وطلب وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة من مكونالد تقريراً عاجلاً بعد لقائه بهم وإبلاغهم مايلى:

١ - إن هذه الحكومة (حكومة الولايات المتحدة) قد انزعجت بشده لتسلمها تقارير - يبدو أنها موثقة - تؤكد غزو الحدود المصرية بواسطة القوات المسلحة الإسرائيلية. وتشير التقارير إلى أن ذلك ليس مجرد مناورة عرضية، بل عملية عسكرية مخططة ومقصودة.

٢ - لقد أخطرت الحكومة البريطانية رسميا هذه الحكومة (حكومة الولايات المتحدة) أنها تنظر للموقف باهتمام بالغ، وأنه مالم تنسحب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية فإن الحكومة البريطانية ستضطر إلى اتخاذ خطوات للقيام بالتزاماتها، تبعا لمعاهدة ١٩٣٦، مع

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، رونالد كامبل إلى الخارجية البريطانية، برقية شفوية رقم ١١، ٦٠ يناير ١٩٤٩، ص ٦٦١.

مصر. وعلى أية حال فإن الحكومة البريطانية قد أوضحت أنه ليس لديها رغبة في الصراع مع الحكومة الإسرائيلية، بشرط أن تقبل الأخير قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة وتلتزم بها.

٣ - نظراً لأن هذه الحكومة (حكومة الولايات المتحدة) هي أول من اعترف بحكومة إسرائيل المؤقتة وكمكتبية لطلب إسرائيل الانضمام إلى الأمم المتحدة كقوة محبة للسلام، فإن هذه الحكومة - بأهتمام بالغ وكدليل على صداقتها التي لا تنتزع لإسرائيل - ترغب في لفت أهتمام الحكومة الإسرائيلية إلى خطورة كونها - بالأعمال المبنية على مشورة خاطئة - لاتعرض سلام الشرق الأوسط للخطر فقط، بل ستتسبب أيضاً في إعادة النظر في طلب عضويتها في الأمم المتحدة، فضلاً عن ضرورة إعادة نظر هذه الحكومة (حكومة الولايات المتحدة) في علاقاتها بإسرائيل. وكما تعلم الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، أن تأكيدها لنواياها السلمية كان هو الأساس الذي بُنيت عليه سياستها تجاه إسرائيل.

٤ - إنه يبدو أن أقل مطلب لتقديم دليل على نوايا الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، هو الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الحدود المصرية لتجنب توسيع الصراع^(١).

وعلى ضوء هذه البرقية، استدعى ممثل الولايات المتحدة وزير الخارجية الإسرائيلية في الساعة الثانية من بعد ظهر الحادي والثلاثين من ديسمبر، وقرأ عليه ما جاء في تلك البرقية، وطلب لقاء بن جوريون على وجه السرعة. ولما كان الأخير قد غادر تل أبيب إلى طبرية ظهر ذلك اليوم، فقد وعد وزير الخارجية الإسرائيلية بالاتصال بين جوريون وإبلاغه برغبته. وقدر جيمس مكينالد أنه نظراً للمسافة مابين تل أبيب وطبرية وأهمية الموضوع، فإنه قد تنقضى ١٠ - ١٥ ساعة قبل أن يستطيع إرسال تقريراً عن نتائج لقائه مع بن جوريون إلى حكومته. ومن ثم، أرسل برقية إلى الخارجية الأمريكية يعد ظهر ذلك اليوم يخطر فيها بنتائج لقائه مع وزير الخارجية الإسرائيلية وأنه سيقادر تل أبيب إلى طبرية في نفس اليوم لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي. كما أنه علم من شلواح - نائب وزير الخارجية الإسرائيلية - أن الأوامر قد صدرت فعلاً بالانسحاب الفوري للوحدات الإسرائيلية من الأراضي المصرية^(٢).

(١) Foreign Relations of the United States 1948, Volume V, part The Acting Secretary of State to the Special Representative of the U.S. in Israel, top secret tel., No. 281, 30.12.1948., p. 1704. (ملحق ٤٦)

(٢) Ibid, Mc Donald to the Acting Secretary of State, top secret tels No. 350, 351, 31.12.1948, pp. 1705 - 1705. (ملحق ٤٧)

وفي الساعة التاسعة من صباح الأول من يناير ١٩٤٩ (بتوقيت تل أبيب) أرسل جيمس مكدونالد إلى الخارجية الأمريكية بنتائج لقائه مع بن جوريون، والذي استمر لمدة ساعتين، وأنه بعد أن قرأ على رئيس الوزراء الإسرائيلي ما جاء في برقية حكومته، فإن الأخير رد قائلاً.

«إننا لم نفزع الأراضي المصرية وليس لدينا النية لنفعل ذلك، إنه حقيقة أن بعض القوات الإسرائيلية قد عبرت الحدود داخل مصر في سياق العمليات التكتيكية، إلا أنها قد تلقت الأوامر فعلاً للعودة إلى جبهة النقب»^(١).

وهكذا نرى من الوثائق الأمريكية السابقة أن أمر الانسحاب من الأراضي المصرية قد صدر إلى القوات الإسرائيلية مساء الحادي والثلاثين من ديسمبر قبل لقاء مكدونالد وبن جوريون ليلة ٣١ ديسمبر/يناير. وتبليغه ذلك الإنذار الأنجلو/أمريكي المقترى عليه، أي أن ذلك الإنذار بلغ إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بعد يومين من الانسحاب الإسرائيلي من مشارف العريش وفي أعقاب صدور أمر الانسحاب فعلاً من أبي عجيبة للقيام بالهجوم البديل على رفح بعد أن فشل هجومها السابق على العريش، وهو ما سبق استخلاصه في هذا البحث وأكد مصداقية الرواية المصرية الرسمية لتلك الأحداث.

ومن ذلك السياق السابق للأحداث، كما ترويها الوثائق البريطانية والأمريكية، يمكننا أن نرى بكل وضوح أن الضغط السياسي الذي تعرضت له إسرائيل، كان في أصله ضغطاً بريطانياً حملته الرياح الأمريكية ودعمته. وأنه لولا ذلك التحرك البريطاني والتهديد بالمواجهة العسكرية مع القوات الإسرائيلية لما تحركت الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل. ومن ناحية أخرى فلم يكن ضغط الولايات المتحدة من أجل مصر أو استجابة لطلب حكومتها، كقول محمد حسنين هيكل^(٢). إنما جاء تحرك الولايات المتحدة استجابة للضغط البريطاني نتيجة لما جاء في الفقرة الرابعة من مذكرة الخارجية البريطانية التي قدمها سفيرها إلى وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة في الثلاثين من ديسمبر والتي أشارت فيها الخارجية البريطانية إلى أنها ستضطر إلى الإفراج عن شحنات الأسلحة السابق التعاقد عليها مع الدول العربية نتيجة لتدفق الأسلحة على إسرائيل وعدم التزام الأخيرة بقرارات مجلس الأمن. وهو ما يؤكد سؤال وزير الخارجية

(١) Foreign Relation of the United States 1949, Volume VI, Mc Donald to the Secretary of State, top secret tel.,

No. 1, 1.1.1949, pp. 594 - 595.

(ملحق ٤٨)

(٢) هيكل، ملفات السويس، ص ٩٤.

الأمريكية بالنيابة السفير البريطاني - عندما قرأ عليه المذكرة السالفة - عما إذا كان يعتقد أن بريطانيا ستتخذ ما جاء بالفقرة الرابعة من المذكرة المشار إليها (الفقرة الخاصة برفع الحظر على الأسلحة البريطانية المتعاقد عليها إلى الدول العربية)، إذا استطاعت الولايات المتحدة حمل إسرائيل على تنفيذ ما جاء بالفقرة الثالثة من نفس المذكرة (بخصوص الإنسحاب من الأراضي المصرية)، ورد السفير البريطاني - بصفة شخصية - بأنه لا يعتقد ذلك. أى أن بريطانيا لن ترفع الحظر على صفقات الأسلحة العربية إذا انسحبت إسرائيل من سيناء^(١).

وهكذا نرى، أنه بينما كان الضغط البريطاني حافزاً على الهيبة البريطانية في المنطقة العربية وفرصة لتأكيد فاعلية معاهدة ١٩٣٦، فقد كان الضغط الأمريكي حماية لإسرائيل من الأضرار التي قد تلحقها من إفراج بريطانيا عن الأسلحة المتعاقد عليها مع الدول العربية، فضلاً عن المواجهة المباشرة مع القوات البريطانية، هذا بالإضافة إلى حماية المصالح الاستراتيجية المشتركة لبريطانيا والولايات المتحدة في المنطقة والتي كان يمكن أن يهددها التدخل البريطاني لمعاونة العرب من ناحية والتدخل الأمريكي لمعاونة إسرائيل من ناحية أخرى.

وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي هذا المعنى في برقيته إلى جيمس مك دونالد في الثالث من يناير ١٩٤٩، حين طلب من الأخير أن يوضح للمسؤولين الإسرائيليين - رداً على تصريحات استيائهم لما جاء في مذكرة الإنذار الأنجلو أمريكي - «أنه لا يجب أن يكون هناك تصور خاطئ في خلد الإسرائيليين عن الغرض من تلك المذكرة. إن الأمر - كما هو مبين في برقية الإدارة رقم ٢٨١ كان لإيقاف التحرك ذي الدلالة الخطيرة، الذي كانت تعترمه بريطانيا. كما كان الغرض الآخر - إذا كان ذلك ممكناً - هو تجنب إعادة تسليح بريطانيا للعرب، وهو ما كانت الأولى بادية التصميم عليه إذا لم تتسحب كل القوات الإسرائيلية فوراً من مصر»^(٢).

كما أشار وزير الخارجية بالنيابة في نفس البرقية إلى أن «الولايات المتحدة مصالح استراتيجية عظمى فضلاً عن مصالح أخرى مهددة بالخطر في الشرق الأدنى. ومن ثم، فإنه ليس لدى الحكومة الإسرائيلية المؤقتة أى مبرر للاستياء من حقيقة أن علي الولايات المتحدة أن تقاوم بشدة أى عمل - سواء من الإسرائيليين أو العرب - يتضمن تهديداً بتوسيع الصراع»^(٣).

(١) انظر ملحق ٤٥، ٤٦.

(٢) انظر ملحق ٤٥، ٤٦.

(٣) Foreign Relations of the United States 1949, Volume VI, the Acting Secretary of State to Mc Donald, top

Secret tel., No.3.1.1949., pp. 601-602

(ملحق ٤٩)

وهكذا يتأكد لنا مرة أخرى أن أياً من التحركين الأمريكي أو البريطاني، لم يكن لسواد العيون المصرية، وإنما كانوا في المقام الأول، حفاظاً على المصالح الأمريكية والبريطانية في المنطقة.

يبقى بعد ذلك من أمر ذلك الإنذار الشهير، مدى ما حققه من تأثير على حماية الأراضي المصرية وعدم الاعتداء عليها من القوات الإسرائيلية بعد أن بلغ للحكومة الإسرائيلية، فقد يرى البعض أن ذلك الإنذار وإن لم يكن له دخل حقيقة بإنسحاب القوات الإسرائيلية من مشارف العريش - كما ثبت في هذا البحث، فقد يكون هو السبب في إنسحاب تلك القوات من أبي عجيلة والأراضي المصرية عامة بعد ذلك، خاصة وأنه كان لدى الحكومة الإسرائيلية فرصة لإصدار أمر الإنسحاب بعد لقاء مكيونالد وموسى شرتوك، وبعد أن يكون الأخير قد أبلغ بن جوريون بمضمون ما قاله مكيونالد تمهيداً للقاء الذي طلبه ممثل الولايات المتحدة، لاسيما وأنه كان يفصل بين اللقائين حوالي العشر ساعات.

وهذا التصور، وإن كان له وجاهته، كان يمكن أن يكون صحيحاً، لو لم تعاود إسرائيل الهجوم مرة أخرى على الأراضي المصرية بعد ثلاثة أيام فقط من انسحابها من أبي عجيلة، مستهدفة مدينة رفح عبر الأراضي المصرية، تحاول أن تحقق عندها ما فشلت فيه عند العريش في التاسع والعشرين من ديسمبر.

ورغم أن هيرتزوج يقول أن القيادة الإسرائيلية - بعد أن تخلت عن الهجوم على العريش - «أعدت خطة جديدة لتحقيق نفس أهداف العملية حوريف (حوريب)، نون العمل على الأراضي المصرية. حيث وُجهت الجهود لقطع القوات المصرية في منطقة رفح والاستيلاء على تقاطع الطرق فيها»^(١)، فإن الخريطة التي قدمها هيرتزوج نفسه للعملية حوريب، وما قاله رابين عن تقدم القوات الإسرائيلية - التي قامت بالهجوم - على طول طريق العوجة - رفح^(٢)، يحضنان قول هيرتزوج بتجنب العمل على الأرض المصرية، إلا إذا كان يرى أن هجوم القوات الإسرائيلية وتقدمها على طريق يمتد لمسافة خمسين كيلو متر ويعمق أكثر من عشرة كيلومترات داخل الحدود المصرية تجنباً للعمل على الأراضي المصرية.

Herzog, op. cit., p. 102.

(١)

(٢) إسحاق رابين، من ملكرة إسحاق رابين، ص ٥٧.

وتؤكد وثائق وزارة الدفاع المصرية تقدم القوات الإسرائيلية داخل الأراضي المصرية، من خلال تقارير العمليات للقوة الجوية المصرية، التي تركز نشاطها في المدة من ٤ إلى ٧ يناير ١٩٤٩ ضد القوات المتقدمة والمحتشدة للهجوم على رفح داخل الأراضي المصرية والفلسطينية. الأمر الذي جعل القائد العام للقوات المصرية في الجبهة، يشكر تلك الجهود في برقية إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة مساء الخامس من يناير قائلاً :

«أرجو أن تقدموا عنى وعن ضباط الجيش والجنود الشكر الخالص والتقدير العظيم لما قام به السلاح الجوى الملكى (المصرى) أمس واليوم»^(١).

وخلال الهجوم الإسرائيلي على رفح قامت القوة الجوية المصرية بثلاث وسبعين طلعة جوية ضد القوات والمطارات الإسرائيلية، نفذت القوة الجوية التكتيكية منها سبعا وأربعين طلعة رغم سوء الأحوال الجوية التي سادت الجبهة خلال تلك الفترة بسبب الزواجب الزلمية، فضلاً عن ست وعشرين طلعة نفذتها القوة الجوية الاستراتيجية وأسقطت فيها ٢٠٠٠٠ رطل (١٣٦٠٥٠ كجم) من القنابل^(٢).

وهكذا نرى أن القوة المصرية - بالرغم من كل الظروف غير المواتية التي واجهتها، وسيطرة القوة الجوية الإسرائيلية المتفوقة خلال الأيام الأولى للعملية «حوريب» - قد نجحت فى التدخل بطريقة حاسمة لتدارك الموقف العسكرى المتداعى، والذي كان يهدد القوات المصرية فى القطاع الساحلى بالعزل والحصار، بعد تحقيقها للسيطرة الجوية التكتيكية فى منطقة القتال خلال تلك الساعات الحرجة من الحرب.

وعندما أصدر وزير الحربية فى السابع من يناير ١٩٤٩ أمره بإيقاف إطلاق النار فى الجبهة على الأرض وفى البحر وفى الجو - تمهيداً لسريان الهدنة الأخيرة فى تلك الحرب - كانت القوة الجوية المصرية قد قامت بدورها كاملاً فى أولى جولات الصراع، رغم كل ما واجهته من قصور. إلا أنه يمكن القول، إنه بالرغم من إبلاء القوة الجوية المصرية إبلاءً حسناً

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ٣٦١ / س ج / ٣٦ / ج، القائد العام للقوات المصرية بفلسطين إلى رئيس أركان

حرب الجيش بالنيابة، برقية رقم ١ / س ج / ٤٧ / (١٠٤)، ٥ يناير ١٩٤٩، مسلسل ٣٦٤.

(٢) وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج ٢، ص ١٦٤-١٦٢.

في تلك الحرب - والذي سجلته لها وثائق وزارة الدفاع، فإنه كان يمكن تلك القوة القيام بدور أكثر فاعلية وتأثيراً في مسيرها، لو أن القيادة السياسية المصرية تنبّهت مبكراً إلى ما يشكله المشروع الصهيوني من خطر، وحسّمت موقفها من دخول تلك الحرب لمواجهة في الوقت المناسب ودعمت قواتها المسلحة من مصادر ببيلة عن بريطانيا، وهو ما ثبت إمكانية تحقيقه في ذلك الوقت.

وتلخص الجداول الخمسة والرسم البياني التالي انعكاس السياستين المصرية والإسرائيلية على تدعيم القوة الجوية للطرفين وتطور القدرات القتالية لكل منهما خلال المرحلتين السابقتين. فبينما يعكس الجدول رقم ٨ إجمالي الدعم الجوي الذي وفّره القيادة السياسية للجانبين، فإن الجدول رقم ٩ يوضح تفاصيل دعم الطائرات التي توفّرت للطرفين خلال تلك الحرب. أما الجداول أرقام ١٠، ١١، ١٢ فتعكس أثر الدعم الجوي للجانبين على تطور القدرات القتالية لكل منهما. كما يعكس الرسم البياني - بطريقة توضيحية - تدرج التحول في ميزان القوى والقدرات القتالية للجانبين خلال تلك الحرب.

وبتحليل هذه الجداول، يمكننا أن نرى أن ما وفّره القيادة السياسية الإسرائيلية لقواتها الجوية من طائرات حتى بدء الهدنة الأخيرة في تلك الحرب، يساوي ١,٧١ مما وفّره القيادة السياسية المصرية. أما القوي البشرية، فقد زاد الدعم الإسرائيلي فيها عن ستة أمثال ذلك الدعم بالنسبة للقوة الجوية المصرية. كما تيسر للقوة الجوية الإسرائيلية في منطقة العمليات أربعة أمثال ما لدى القوة الجوية المصرية من طائرات، ١,٣٣ مما لديها من أراضي الهبوط.

وقد انعكس كل ذلك بطبيعة الحال على قدرات القوة الجوية للطرفين. فبالإضافة إلى تحول ميزان القوي الجوية لصالح إسرائيل وتمتع قواتها بحرية أكثر على العمل في المرحلة الأخيرة والحاسمة من الحرب، فقد فقدت القوة الجوية المصرية سيطرتها الجوية السابقة في تلك المرحلة، وتوفّر لها قدر أقل من حرية العمل عما كان عليه الأمر في المرحلة السابقة.

كما أدى التحول في ميزان القوى الجوية لصالح إسرائيل في المرحلة الأخيرة من الحرب إلى تضاعف مجهودها الجوي وقدراتها على حمل القنابل. ففي الوقت الذي لم يزد مجهودها الجوي عن ٠.٤٧ من مجهود القوة الجوية المصرية وحملاتها من القنابل عن ٠.٤١ من حمولة

المرحلة الثالثة من الحرب (الانتحار نحو النهاية المحتومة)

نفس القوة، خلال المرحلة الثانية من الحرب، فقد وصل مجهودها الجوى وحمولتها من القنابل في المرحلة الأخيرة منها، إلى ١.٣٦ ، ١.٣٩ قياساً بمجهود القوة الجوية المصرية وحمولتها على التوالي في نفس المرحلة. كما وصلت قدرتها على الإمداد الجوى أكثر من تسعة أمثال قدرة القوة الجوية المصرية في تلك المرحلة.

جدول رقم (٩)

إجمالي الدعم الذي وفرتة القيادة السياسية للجانبين

نوع الدعم	مصر	إسرائيل	المقارنة	ملاحظات
الطائرات	١١٢	١٩٢	١:١٧١	تدرج الإمداد بها طوال الحرب
القوى البشرية	٥٢٥	٣٣٠٢	١:٦٠٢٩	ما بين ١٥ مايو، ١٥ أكتوبر
المطارات	١	٤	١:٤	طوال الحرب.
أراضي المهبوط	٣	٤	١:١٠٣٣	تدرج إعدادها طوال الحرب، إلا أنه كان هناك واحدة صالحة لاستخدام القوة الجوية المصرية.

جدول رقم (١٠)
دعم الطائرات التي وفرت القيادة السياسية للجانبين

ملاحظات	المقارنة	عدد الطائرات		النوع والطراز
		إسرائيل	مصر	
تتقارب خصائص الطائرات المصرية والإسرائيلية بشكل عام باستثناء طائرات الموشيكو والبوفيتير الإسرائيلية ذات المحركين، كما كان طراز سييتير (مصر) ومسرشميت (إسرائيل) هما الطرازان الوحيدان العاملان خلال المرحلة الثانية.	١،٦٥:١	١٣٧	٨٣	المقاتلات والمقاتلات القاذفة: مصر (٣٦ سييتير، ٢٤ مكي، ١٩ فيات، ٤ فيوري). إسرائيل (٥٥ مسرشميت، ٦٠ سييتير، ١٢ موشيكو، ٦ بيوفيتير، ٤ موشتايج).
وصلت القاذفات المصرية في المرحلة الأخيرة من الحرب بوزن مدافع ولم تجهز بها حتى نهاية الحرب، بينما وصلت القاذفات الإسرائيلية في المرحلة الثانية من الحرب.	٨٩:١	٢٤	٢٧	القاذفات والنقل المتوسط: مصر (٩ سترانج، ١٠ كومانو، ٨ داكوتا). إسرائيل (٤ ب - ١٧، ١٠ كومانو، ٨ داكوتا، ٢ هندسون).
استخدمت هذه الطائرات كقاذفات في بعض المهام الجوية ضد الأهداف المصرية.	١١:١	١١	لايكن	النقل الثقيل : مصر (لايكن). إسرائيل (٣ كونستليشن، ٨ سكايماستر).
لم تشمل هذه الأنواع طائرات التدريب الخفيفة من الجانبين.	١٠:١	٢٠	٢	النقل الخفيف والمواصلات: مصر (٢ بيتشكرافت). إسرائيل (٢٠ نورسمان).
	١،٧١:١	١٩٢	١١٢	الإجمالي

(١) تمثل هذه الأرقام ما تم التعاقد عليه، إلا أنه لم يصل بعض هذه الطائرات خلال الحرب (حوالي ١٠٪ من طائرات الجانبين).

جدول رقم (١١)

إنعكاس الدعم الجوي على القدرة القتالية للطرفين
في المرحلة الثانية

فترة القتال	اليان	مصر	إسرائيل	المقارنة	ملاحظات
الأولى من ١٥ مايو إلى ١١ يونيو	القوة الإجمالية في بداية المرحلة بالطائرة	٤٨	٥٠	١,٠٤:١	
	القوة التي أمكن إشراكها في العمليات	١٩ ^(١)	٤٥	٢,٢٧:١	(١) نتيجة للموقف الفني السيء.
	المجهود الجوي المنفذ (بطلمة - طائرة)	٢٨٠ ^(٢)	١٠٠	٠,٣٦:١	(٢) منها ٤٨ بواسطة القوة الجوية الاستراتيجية.
الثانية من ١٠ يوليو إلى ١٨ يوليو	أوزان القتال التي تم إسقاطها بالطن	١٥٤ ^(٣)	٥٠	٠,٣٢:١	(٣) منها ٩٦ بواسطة القوة الجوية الاستراتيجية.
	المجهود الجوي المنفذ (بطلمة طائرة)	٢٨٦ ^(٤)	١٦٤	٠,٥٧:١	(٤) منها ٢٧ بواسطة القوة الجوية الاستراتيجية.
	أوزان القتال التي تم إسقاطها بالطن	١١٠,٢ ^(٥)	٥٨,٢	٠,٥٣:١	(٥) منها ٤٤ بواسطة القوة الجوية الاستراتيجية.
إجمالي المرحلة الثانية	المجهود الجوي المنفذ أوزان القتال المسقط بالطن	٥٦٦ ٢٦٤,٣	٣٦٤ ١٠٨,٢	٠,٤٧:١ ٠,١٤:١	

جدول رقم (١٢)

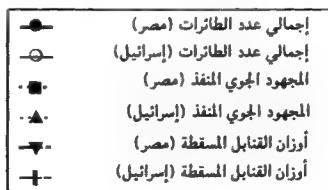
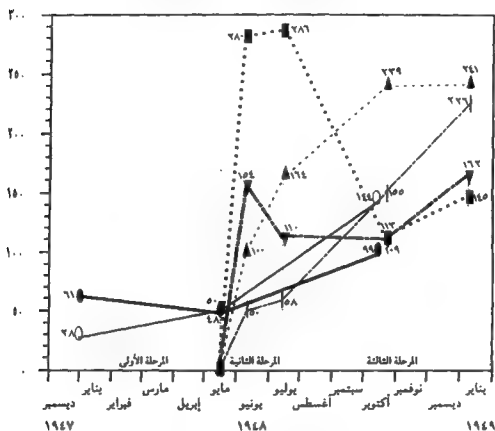
انعكاس الحجم الجوي على القدرة القتالية للطرفين
فص المرحلة الثالثة

فترة القتال	اليان	مصر	إسرائيل	المقارنة	ملاحظات
الثالثة من ١٥ أكتوبر إلى ٢١ أكتوبر	القوة الإجمالية عند بداية المرحلة بالطائرة	٩٩	١٤٤	١,٤٥:١	
	القوة التي أمكن إشراكها في العمليات	٤١	١١٠	٢,٦٨:١	
	المجهود الجوي المنفذ في العملية بواب بالطلعة	١١٢	٢٢٩	٢,١١:١	
	أوزان القنابل المسقطة في العملية بواب بالطن.	١٠٩	١٥١	١,٢٨:١	
الرابعة من ٢٢ ديسمبر إلى ٧ يناير ٤٩	المجهود الجوي المنفذ في العملية حوريب بالطلعة	١٤٥	٢٤١	١,٦٦:١	
	أوزان القنابل المسقطة في العملية حوريب بالطن.	١٦٢	٢٢٦	١,٢٩:١	
إمداد القوات المحاصرة في الجانب المصري والإسرائيلي	المجهود الجوي لإمداد مستعمرات القتب/ قوات الفالوجا والخليل	١٢٢	٤١٧	٣,٤٢:١	
	أوزان حمولات الإمداد بالطن	٧,٢٢٣ (١)	٢٢٠٠	٩,٤١:١	(١) كان إمداد الفالوجا يتم بالمقاتلات.
إجمالي المرحلة الثالثة	المجهود الجوي المنفذ	٣٨٠	٨٩٧	٢,٣٦:١	
	أوزان القنابل المسقطة	٣٧١	٢٧٧	١,٢٩:١	
	أوزان حمولات الإمداد	٧,٢٢٣	٢٢٠٠	٩,٤١:١	

جدول رقم (١٣)
انعكاس الدعم الجوي على القدرة القتالية للطرفين
خلال مرحلتين الحرب المعلقة

البيان	مصر	إسرائيل	المقارنة	ملاحظات
المرحلة الثانية (١٥ مايو - ١٨ يناير ١٩٤٨)				
القوة الإجمالية في بداية المرحلة بالطائرة	٤٨ ^(١)	٥٠	١,٠٤:١	(١) كان الصالح منها للحرب هو ١٩ طائرة.
إجمالي المجهود الجوي خلال المرحلة بالطلعة	٥٦٦ ^(٢)	٣٦٤	٠,٤٧:١	(٢) لم يدخل في الحساب المجهود خارج الجبهة.
إجمالي أوزان القنابل المسقطة بالطن.	٣٦٤,٣	١٠٨,٢	٠,٤١:١	
المرحلة الثالثة (١٥ أكتوبر ٤٨ - ٧ يناير ١٩٤٩)				
القوة الإجمالية في بدء المرحلة بالطائرة	٩٩ ^(٣)	١٤٤ ^(٤)	١,٤٥:١	(٣) منها ٤١ طائرة صالحة للعمليات.
إجمالي المجهود الجوي خلال المرحلة بالطلعة	٢٨٠	٨٩٧	٢,٣٦:١	(٤) منها ١١٠ صالحة للعمليات.
إجمالي أوزان القنابل المسقطة (بالطن).	٢٧١	٣٧٧	١,٣٩:١	
إجمالي أوزان حمولات الإمداد الجوي (بالطن).	٢٣٢,٧	٢٢٠٠	٩,٤:١	
إجمالي مرحلتين الحرب المعلقة (١٥ مايو ٤٨ - ٧ يناير ١٩٤٩)				
إجمالي المجهود الجوي المنفذ بالطلعة	٩٤٦	١١٦١	١,٢٣:١	
إجمالي أوزان القنابل المسقطة (بالطن).	٥٢٥,٣	٤٨٥,٢	٠,٩١:١	
إجمالي أوزان حمولات الإمداد الجوي (بالطن)	٢٣٢,٧	٢٢٠٠	٩,٤:١	

شكل بياني رقم ١
تطور القدرة القتالية للقوة الجوية المصرية والإسرائيلية
(١ يناير ١٩٤٨ - ٧ يناير ١٩٤٩)



خامساً: هدنة رودس:

ما إن توقف القتال على الجبهة المصرية حتى بدأت مفاوضات الهدنة المصرية / الإسرائيلية في رودس ابتداءً من الثالث عشر من يناير «وكانت توجيهات وزير الحربية للوفد المصري قبل سفره إلى رودس تقضي بضرورة الوصول إلى اتفاق مع إسرائيل، مع تزويد الوفد بصلاحيات كاملة في هذا الصدد.

«... وكانت هذه التوجيهات نابعة من الواقع المرير الذي واجهته الحكومة المصرية، فقد أقحمت القوات المصرية في معركة خاسرة وكان اتفاقيات الهدنة تعفيها من مواصلة الحرب أو مخاطرها، أو هكذا كان التصور في ذلك الوقت^(١)»، ولم يكن ذلك موقف مصر وحدها، فقد كان هذا الموقف ينطبق على بقية الدول العربية^(٢).

وفي الرابع والعشرين من فبراير ١٩٤٩ تم توقيع اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل. إلا أنه قبل أن يجف توقيع الأخيرة على تلك الهدنة، وفي الوقت الذي كانت تتفاوض فيه مع شرق الأردن من أجل هدنة مماثلة، قامت إسرائيل بآخر عملياتها في تلك الحرب في الفترة من ٧ إلى ١٢ مارس لاستكمال سيطرتها على النقب الجنوبي. وفي هذه العملية - التي أطلق عليها اسم «عوفدا» - قام لوائى النقب وجولانى تدعمها القوة الجوية الإسرائيلية بالاستيلاء على جنوب النقب وحتى خليج العقبة دون أن تطلق طلقة واحدة، وتحت سمع وبصر القوات البريطانية التي تم إرسالها إلى العقبة بناءً على طلب الحكومة البريطانية لمنع القوات الإسرائيلية من الوصول إلى ذلك الخليج.

وتوضح الوثائق الأمريكية ورواية رئيس وزراء الأردن في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، السياسة الأمريكية تجاه رغبة بريطانيا في بقاء النقب الجنوبي خارج حدود الدولة الإسرائيلية ليكون مَعبراً ومَمرّاً يربط قاعدتها في قناة السويس بقواعدها الأخرى في الأردن والعراق. ففي الرابع من يناير، أخضرت وزارة - الخارجية البريطانية السفير الأمريكي في لندن - رداً على استفسار الأخير عن النصيحة التي وجهتها بريطانيا إلى الملك عبد الله بخصوص التسوية مع

(١) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٢ (ط ١: القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

===== المرحلة الثالثة من الحرب (الاتحاد نحو النهاية المحتومة) =====

إسرائيل - أنها أوضحت له «ماتراه تسوية مقبولة من الحكومة الإسرائيلية المؤقتة بالنسبة للخطوط التي نوقشت مبكرا مع الإدارة (الأمريكية)، مثل طريق غزة - بير سبع كحدود جنوبية للنقب (الإسرائيلي)»^(١). كما أشارت عليه بإزالة خلافه مع مصر والعمل معها. وعرضت الخارجية البريطانية على الإدارة الأمريكية، البدء فوراً في مباحثات بين الجانبين - البريطاني والأمريكي - للتوصل إلى تفهم مشترك بالنسبة للمسائل المتعلقة بالحدود^(٢).

وعندما اجتمع السفير البريطاني في واشنطن بوزير الخارجية الأمريكي بالنيابة في اليوم التالي (٥ يناير) من أجل نفس الموضوع، فإنه أوضح للأخير «أن مستر بيغن يأمل بشدة - على ضوء المصالح الاستراتيجية الكبرى لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في الشرق الأدنى، والحاجة إلى دفاعات كافية بعمق بالنسبة لقناة السويس - أن تجد الولايات المتحدة وسيلة للضغط على الحكومة الإسرائيلية المؤقتة للانسحاب إلى الخطوط التي حددها الوسيط الدولي بالنيابة بعد صدور قرار مجلس الأمن في ٤ نوفمبر ١٩٤٨»^(٣).

إلا أن الوزير الأمريكي رد عليه قائلا: «إنه لأسباب عديدة فإنني لأستطيع الموافقة على طلب مستر بيغن. فإنه باستثناء حالات خاصة كانت الولايات المتحدة مستعدة فيها لتقديم منكرة قوية - مثلما حدث عندما هدد الهجوم الإسرائيلي على مصر بتوسيع الصراع خارج حدود فلسطين - فإنها حريصة على العمل في إطار الأمم المتحدة»^(٤).

وأجمل الوزير الأمريكي النقاط التي تعكس وجهة النظر الأمريكية بقوله:

«إذا رغبت الحكومة الإسرائيلية في الاستفادة من المناطق المخصصة لها تبعا لقرار ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ (قرار التقسيم)، فإنه يجب قبول التخلي عن هذه المناطق، مثلما هو الأمر

Foreign Relations of the United States 1949, Volume VI, Holmes to the Secretary of State, top secret tel., (١)
No. 20, 4.1.1949, pp. 607 - 608.

Idem.

(٢)

Ibid., Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State, top secret, 5.1.1949.

(٣) (ملحق ٥٠)

Idem.

(٤)

بالنسبة للمناطق المخصصة للعرب تبعاً لذلك القرار، والتي تحتلها الآن القوات الإسرائيلية مثل يافا والجليل الغربي»^(١).

وعندما أخطر سفير بريطانيا الوزير الأمريكي، «أنه عملاً قريباً ستُرسل تعزيزات بريطانية إلى خليج العقبة تُقدر بكتيبة»^(٢)، كان رد الأخير أنه إذا وصلت تلك القوات إلى شرق الأردن من خارج منطقة الشرق الأدنى، فإن ذلك سيعتبر مخالفاً لقرار مجلس الأمن الذي يحرم تحرك الأفراد العسكريين إلى فلسطين أو الدول المجاورة لها»^(٣).

وعندما بدأت الأنباء تتروى إلى كل من لندن وواشنطن عن تحرك القوات الإسرائيلية إلى خليج العقبة واختراقها الأراضي الأردنية، أبلغ السفير البريطاني وزير الخارجية الأمريكية، أن الحكومة البريطانية ستقوم بتنفيذ التزاماتها تجاه شرق الأردن تبعاً للمعاهدة البريطانية / الأردنية، إذا ثبتت تلك الأنباء. إلا أن الوزير الأمريكي أخطره بضرورة كبح جماح القوات البريطانية في العقبة وعدم السماح لأي حادث بسيط بتفجير الموقف^(٤).

وطبقاً لرواية توفيق أبو الهدى - رئيس وزراء الأردن آنذاك - فإن الكتيبة البريطانية السابقة الإشارة إليها وصلت فعلاً إلى ميناء العقبة على أن تتحرك في الوقت المناسب لوقف التقدم الإسرائيلي، إلا أنها ظلت في ميناء العقبة دون أن تحرك ساكناً، بينما تقدمت القوات اليهودية حتى خليج العقبة، واحتلت أم رشرش (إيلات حالياً)، على رأس ذلك الخليج. وعندما استنكر رئيس الوزراء الأردني الموقف البريطاني، وصلته رسالة من أرنست بيكين يخطر فيها بتعرضه لضغط من الحكومة الأمريكية للسماح لإسرائيل باحتلال أم رشرش^(٥).

وهكذا استولت إسرائيل على النقب دون قتال، ووصلت إلى مياه الخليج بتواطؤ أمريكي

Ibid., pp. 612 - 613

(١)

Ibid., pp - 613

(٢)

Idem

(٣)

Ibid., Memorandum by the Secretary of State to the President, secret, 10.3.1949, pp. 810 - 812. (ملحق ٥١)

(٤)

(٥) رياض، مذكرات مصورة رياض، ج ٢، ص ٢٦.

المرحلة الثالثة من الحرب (الانحدار نحو النهاية المحتملة)

وتخاذل بريطاني، وغرست بذلك بذرة مرة أخرى في حقل الصراع الدامي بينهما وبين العرب، كان سببا في حربين تاليتين في خلال أقل من عقدين من الزمان.

وبعد أن أطمأنت إسرائيل إلى الموقف في جنوب النقب، اتجهت إلى تسوية الموقف على الجبهات العربية الأخرى التي كانت خامدة فعلا منذ نهاية المرحلة الثانية من الحرب، باستثناء القتال مع قوات القاوقجي في الجليل الغربي في نهاية فترة القتال الثالثة. وفي الثالث والعشرين من مارس وقع لبنان اتفاقا ماثلا لاتفاقية الهدنة المصرية / الإسرائيلية، تبعه الأردن في الثالث من أبريل، فسوريا في العشرين من يوليو^(١) (انظر الأوضاع النهائية بالخريطة رقم ٩).

وهكذا طوى سجل الجولة العربية / الإسرائيلية الأولى، بنجاح مؤثر لإسرائيل التي كانت قيادتها على وعى كامل بأبعاد ذلك الصراع ومتطلباته. فاعدت عدتها على أفضل مايمكن، وأدارته بكفاءة منقطعة النظير. وانتهى كفاح العرب في أولى جولاتهم ضد هذه القوة الصهيونية بتلك النهاية المحزنة، نتيجة فرقة حكامهم، وعدم الاستعداد المبكر لذلك الصراع. وساعد على تلك النهاية الحزينة، انصياع حكامهم للضغوط الدولية، التي كانت مقاومتها فوق طاقتهم.

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه إسرائيل أن هدنة رويس نهاية للحرب القائمة بينهما وبين الدول العربية، وأنه لم يعد للعرب الحق في التمسك بحقوق الدول المتحاربة، فإن الدول العربية قد تمسكت بحرفية اتفاقيات الهدنة كتدبير مؤقت مرهون بإعادة نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في القضية الفلسطينية. ومن ثم، اعتبرت الدول العربية أن اتفاقيات الهدنة أنهت العمليات الحربية، إلا أنها لم تضع حدا لحالة الحرب بينهما وبين إسرائيل^(٢).

وكان هذا الخلاف في نظرة الطرفين إلى الهدنة، وعدم قبول إسرائيل لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، من الأسباب الرئيسية لتفجر القتال عدة مرات بعد ذلك. وهكذا انتهت أولى الفصول الرئيسية في حلقات ذلك الصراع، الذي غرست بذوره بريطانيا وجنت ثماره الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد ذلك.

(١) الهدنة، الحرب في أرض السلام، ص ٤٦٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

من الهدنة إلى الثورة

أثر السياسة المصرية الإسرائيلية بعد الجولة الأولى
وحتى قيام الثورة

على تطور بناء القوة الجوية للطرفين

(يناير ١٩٤٩ - يوليو ١٩٥٢)

الفصل السابع

في ظل المحادثات العسكرية المصرية وسياسة الحياد الإسرائيلية

أثر السياسة المصرية والإسرائيلية في أولى سنوات الهدنة
على تطور القوة الجوية للطرفين
(يناير - ديسمبر ١٩٤٩)

أولاً: سمات مرحلة ما قبل الثورة وانعكاسها على السياسة المصرية والإسرائيلية.
ثانياً: أثر السياسة المصرية على تطور بناء القوة الجوية في أعقاب الجولة الأولى:

١- منطلقات السياسة المصرية لتدعيم القدرات الدفاعية للبلاد.

٢ - أثر السياسة المصرية تجاه التهديد الإسرائيلي على تطور القوة الجوية.

٣ - أثر السياسة المصرية تجاه القضية الوطنية على تطور القوة الجوية.

ثالثاً: أثر السياسة الإسرائيلية على تطور بناء القوة الجوية في أعقاب الجولة
الأولى:

١- منطلقات السياسة الإسرائيلية تجاه تدعيم القدرات العسكرية الإسرائيلية.

٢ - السياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية.

٣ - السياسة الإسرائيلية تجاه القوى العظمى.

٤ - انعكاس السياسة الإسرائيلية على تطور القوة الجوية.

الفصل السابع

فى ظل المحادثات العسكرية المصرية وسياسة الحياد الإسرائيلية

أثر السياسة المصرية والإسرائيلية فى أولى سنوات الهدنة
على تطور القوة الجوية للطرفين

(يناير - ديسمبر ١٩٤٩)

أولاً: سمات مرحلة ما قبل الثورة وانعكاسها على السياسة المصرية والإسرائيلية:

تمثل السنوات الأولى للدولة اليهودية وحتى قيام الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢، أولى مراحل التناقض فى سياسة البلدين وتوجهاتهما. فبالنسبة لمصر، كانت تلك الحقبة تمثل سنوات الغليان والتمهيد للثورة، لما انتهت إليه الحرب فى فلسطين وتدنّى الحالة الاقتصادية، فضلاً عن الفساد والإحباط السياسى الذى واجه آمال التحرر الوطنى. أما بالنسبة لإسرائيل، فقد كانت تلك الحقبة تمثل مرحلة إعادة تنظيم الدولة بعد الحرب واستكمال الشرعية الدولية لها. ومن ثم، كانت تلك السنوات لمصر، مرحلة تقويض وهدم، بينما كان لإسرائيل مرحلة تأسيس وبناء.

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى اختلاف المنطلقات السياسية للبلدين وتوجهاتهما. فبينما كانت مصر تنتظر إلى التهديد الإسرائيلى لأمنها كقضية آجلة، تأتى بعد تصفية الوجود البريطانى على ترابها^(١)، كانت إسرائيل ترى فى استمرار العداء العربى تهديداً لأمنها، وأن ذلك الأمن هو قضيتها الأولى الذى لا تلوه أقضية^(٢).

(١) أرونسن، جيفرى، واشنطن تخرج من الظل، تعريب سامى الرزاز (ط ١)، بيروت - القاهرة: مؤسسة الأبحاث العربية - دار البياض للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٥٢.

(٢) بريتشر، مايكل، نظام السياسة الخارجية لإسرائيل، إعداد مركز البحوث والمعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، ١٩٧٤)، ص ٤٢٠.

وفي الوقت الذي كانت مصر فيه، تحاول التخلص من أسر القوى الكبرى، استكمالاً لتحررها وصديق استقلالها، فإن إسرائيل كانت تسعى إلى توطيد علاقتها بتلك القوى تأميناً لاحتياجات حياتها ومتطلبات أمنها، الأمر الذي انعكس على سياسة البلدين تجاه القوى الكبرى، وكان له أبلغ الأثر على تطور القوة الجوية لكل منهما.

ولإزاء اختلاف التوجهات السياسية للبلدين في أولى سنوات الهدنة عنها خلال السنوات التالية، فإن هذا الفصل سيتناول انعكاس هذه السياسة على تطور القوة الجوية للطرفين خلال عام ١٩٤٩، مع استبقاء السنوات التالية للفصل الأخير من هذا البحث.

ثانياً: أثر السياسة المصرية على تطور القوة الجوية في أعقاب الجولة الأولى:

١ - منطلقات السياسة المصرية تجاه تدعيم القدرات الدفاعية للبلاد:

في أقل من عام - فيما بين الجولة الأولى وتولى وزارة الوفد الحكم في يناير ١٩٥٠ - تولى الحكم في مصر ثلاث وزارات ائتلافية. وبالرغم من اختلاف تشكيل هذه الوزارات، إلا أنها اتفقت جميعها في توجيهها نحو تطوير القوات المسلحة المصرية عامة والقوة الجوية بصفة خاصة.

وقد توحدت نوايا هذه الوزارات تجاه تطوير القوات المسلحة في أمرين: الأول، ويتمثل في مواجهة التهديد الإسرائيلي الجاثم على حدود مصر الشرقية، والذي أصبح حقيقة واقعة بعدما انتهت إليه الجولة الأولى للصراع ورفض إسرائيل المستمر قبول أي حل عادل لمشكلتي الحدود واللاجئين الفلسطينيين، والثاني، هو محاولة تدارك العجز في قدرات القوات المسلحة المصرية - الذي أكتته حرب فلسطين وتطلت به الحكومة البريطانية لإبقاء قواتها في مصر.

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول إن السياسة المصرية تجاه التهديد الإسرائيلي والقضية الوطنية كانت القوة المحركة لتطوير القوات المسلحة المصرية بالرغم من المصاعب المالية التي كانت تعاني منها البلاد في ذلك الوقت.

٢ - أثر السياسة المصرية تجاه التهديد الإسرائيلي على تطور بناء القوة الجوية:

منذ انتهاء الجولة الأولى للصراع في أوائل عام ١٩٤٩، تزايد الإحساس المصري الرسمي بالتهديد الإسرائيلي بعد النجاح الذي حقته الدولة الصهيونية في فرض وجودها بالقوة

المسلحة في قلب الأمة العربية، وبعد أن أدى وصولها إلى مياه خليج العقبة إلى فصل مصر عن شقيقاتها في المشرق العربي، وتهديد جنوب سيناء والبحر الأحمر^(١).

وإزاء الرفض الإسرائيلي المستمر لقبول أية تسوية عادلة لمشكلتي الحدود واللجئين - رغم قبول الدول العربية لقرار التقسيم في مؤتمر «لوزان» فقد كان الفشل من نصيب ذلك المؤتمر عام ١٩٤٩. ومن ثم، استمرت حالة الحرب، بعد رفض العرب قبول الصلح قبل تسوية المسائل الملطة، كما كانت ترغب إسرائيل^(٢).

ورغم استمرار حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل بعد اتفاقيات الهدنة، فإن وثائق وزارة الدفاع المصرية آنذاك لا تشير إلى أية نوايا هجومية أو عدوانية تجاه إسرائيل، كما لا تعكس أي استعداد لجولة لجولة ثانية.

ويوضح قرار إبراهيم عبد الهادي - رئيس الوزراء المصري أثناء مفاوضات الهدنة في رودس - بتخفيض حجم القوات المصرية التي كانت ستبقى في قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية الهدنة، عدم تفكير الحكومة المصرية في استئناف القتال مستقبلاً، استناداً إلى ما جاء في مشروع اتفاقية الهدنة الذي كان معروضاً عليه في ذلك الوقت، وينص على تعهد الطرفين بعدم اللجوء إلى القوة^(٣). وهو النص الذي ضربت به إسرائيل عرض الحائط بعد ذلك عندما تعارض مع مصالحها.

إلا أنه يمكن القول، إنه وإن خلت النوايا المصرية آنذاك من الاستعداد لفرض حل عادل على إسرائيل باستخدام القوة المسلحة - اكتفاءً بالعمل السياسي وأعمال المقاطعة والحصار الاقتصادي - فإن الجهود السياسية المصرية حاولت تدعيم القنرات الدفاعية للبلاد، تحسباً لما

(١) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٢، ص ٢٤ - ٢٥ - انظر أيضاً: هيكله ملفات السويس (حوار الملك مع الفيلاء مارشال سليم)، ص ٦٦٥.

(٢) د. صلاح العقاد، قضية فلسطين (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٦٨)، ص ١٤٢ - ١٤٧.

(٣) يروي محمود رياض في مذكراته أنه عندما تم التوصل في رودس إلى مشروع اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل كان على الحكومة المصرية أن تقرر حجم القوات التي يجب الاحتفاظ بها في قطاع غزة. وكان من رأي القائد العام للقوات المصرية بـ فلسطين، أنه في حالة استئناف القتال فإنه يجب الاحتفاظ بكتلة البوية، أما إذا كانت الحكومة تستبعد العودة إلى الحرب فيمكن الاحتفاظ بلواء واحد فقط. وعندما عرض الموضوع ورأى القائد العام على إبراهيم عبد الهادي أنه فإنه قرر «الاحتفاء» بلواء في قطاع غزة، على أساس أن الاتفاق الذي سنوقعه يحرم على الطرفين العودة للقتال - محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ج ١ (ط ١). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١٥.

يمكن أن تقوم به إسرائيل مستقبلاً، وتعديلاً لميزان القوى المختل لصالح الأخيرة.

وفى إطار تدعيم القدرات الدفاعية المصرية، جاءت جهود وزارات الائتلاف لتطوير القوات المسلحة المصرية وزيادة فاعليتها فى أعقاب الهدنة. فقد كانت تلك الوزارات ترى أن تدعيم الجيش والقوة الجوية وتقويتها كفيلاً بالتغلب على المشكلتين اللتين تواجهان مصر فى ذلك الوقت، وهما: التهديد الإسرائيلى على حدود مصر الشرقية والوجود العسكرى البريطانى على ترابها، فتدعيم القوى المسلحة يمكن أن يحقق القدرة على ردع التهديد الإسرائيلى من ناحية، والقضاء على الذريعة البريطانية لبقاء قواتها فى مصر من ناحية أخرى.

ومن ثم، كانت وزارات تلك الفترة شديدة الاهتمام بتطوير القوات المسلحة المصرية وتدعيم قدراتها. وقد برز ذلك الاهتمام بشكل خاص فى أمرين أساسيين، هما تدبير الاعتمادات المالية، والعمل على توفير الأسلحة اللازمة لعملية التطوير، وهو الأمر الذى ظهر أكثر مايكون بالنسبة للقوة الجوية المصرية.

وفىما يتعلق بالاعتمادات المالية، تسجل ميزانية وزارة الحربية والبحرية تصاعدا ملحوظا فى الاعتمادات المخصصة للسلاح الجوى خلال السنتين المائيتين ١٩٤٨ / ١٩٤٩، ١٩٤٩ / ١٩٥٠. بالرغم من الموقف المالى السئ الذى كانت تعاني منه البلاد فى ذلك الوقت. ولم يقتصر الأمر على التزايد النسبى لاعتمادات السلاح الجوى كل عام، بل شمل أيضا تصاعدا فى نسبة الاعتمادات المخصصة لذلك السلاح بالنسبة إلى إجمالى ميزانية وزارة الحربية خلال هاتين السنتين المائيتين. فبينما كانت اعتمادات السلاح الجوى فى ميزانية ١٩٤٨ / ١٩٤٩ - وهى سنة الحرب - ٢,٩٧٠,٨٧٢ مليون جنيه مثل ٦٪ من ميزانية وزارة الحربية والبحرية، فإنها ارتفعت فى ميزانية ١٩٤٩ / ١٩٥٠ إلى ٣,٦٦٠,١٠ مليون جنيه تمثل ٧٪ من ميزانية وزارة الحربية والبحرية فى تلك السنة.

وتشير أرقام اعتمادات السلاح الجوى السابقة إلى أنه فى الوقت الذى كان يجب فيه خفض اعتمادات ذلك السلاح بعد الحرب، فإنها تزايدت بنسبة تصل إلى حوالى ٢٢٪ عما كانت عليه فى سنة الحرب نفسها، وهو مايعكس اهتماما واضحا من جانب الحكومة المصرية بدعم وتطوير القوة الجوية فى ذلك الوقت.

(١) وزارة الحربية. ميزانية الدولة المصرية (وزارة الحربية، قسم ١٧، فرع ٢)، ١٩٤٨ - ١٩٥٠.

وقد ساعد تدبير الاعتمادات المالية والسياسة المصرية لوزارات الائتلاف تجاه القضية الوطنية في تهيئة الظروف المناسبة لعقد عدة صفقات مع الحكومة البريطانية لتزويد السلاح الجوى المصرى باحتياجاته من الأسلحة والطائرات النفاثة الحديثة^(١).

وهنا يطرح السؤال التالى نفسه: ماهى السياسة المصرية التى أدت إلى رفع الحظر البريطانى على تزويد مصر بالأسلحة والطائرات الحديثة؟ وكيف تم ذلك، الأمر؟

وللإجابة على هذا السؤال فإنه يجب أن نستعرض السياسة المصرية تجاه القضية الوطنية اعتباراً من وزارة النقراشى الأخيرة حتى وزارتى حسين سرى عام ١٩٤٩.

٣ - أثر السياسة المصرية تجاه القضية الوطنية على تطور بناء القوة الجوية:

منذ خريف عام ١٩٤٧ - بعد عرض القضية المصرية على مجلس الأمن - وبريطانيا تحاول ترتيب الأوضاع السياسية فى مصر بما يُتيح لها تحقيق مخططاتها الاستراتيجية فى المنطقة. وقد اعتمدت الحكومة البريطانية فى ذلك، على ما رآته من طموحات الملك فاروق ومحاولاته المستمرة للسيطرة على دفة السياسة المصرية متخطياً حكوماته، فضلاً عن تخوفه من سيطرة الشيوعيين على البلاد.

ولتوجيه الملك فى الطريق الذى رسمته له، اعتمدت الحكومة البريطانية على المبالغة فى تحذيره من الخطر السوفيتى على عرشه، فى حالة جلاء القوات البريطانية عن مصر، وتشجيعه على استدعاء الوفد إلى الحكم للوصول إلى تسوية مع حكومة الأغلبية^(٢).

ولما كانت قضية السودان هى الصخرة التى تعطلت عليها المباحثات المصرية / البريطانية

(١) لم تتسلم مصر من هذه التفاعلات إلا القليل اليسير نتيجة لسياسة الوفد المتشددة تجاه القضية الوطنية ومشروعات الغرب لدفع عن الشرق الأوسط، ثم إلغاء معاهدة ١٩٣٦. وهى السياسة التى لم تستطع أن تتراجع عنها الوزارات المصرية الأخرى قبل الثورة كما سنرى فى سياق الفصل الأخير من هذا الحديث.

(٢) د. هدى جمال عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية (ط ١: القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٧)، ص ٣٠٦ - ٣٠٧، انظر: F.O. 371 / 62984, Minute by Wright, 29.8.1947.

كانت الحكومة البريطانية تتفضل بإشراك الوفد فى أى تسوية مع مصر، حتى تضمن عدم معارضة لها من ناحية، وروبط الألفية المصرية التى كانت يملكها الوفد بذلك التسوية من ناحية أخرى.

من قبل - سواء في عهد وزارة إسماعيل صدقي الأخيرة أو في عهد وزارة محمود فهمي النقراشي القائمة آنذاك - فقد حاولت الحكومة البريطانية استغلال طموحات الملك ومخاوفه للانقياف حول كل من الحكومة المصرية ومشكلة السودان، وتحقيق مطالبها الاستراتيجية بون أن تزج بنفسها في مفاوضات سياسية. وكان سبيلها إلى ذلك، هو إقناع الملك بضرورة اجتماع الخبراء العسكريين (الفنيين) البريطانيين والمصريين لمناقشة المسائل العملية التي تعوق انسحاب القوات البريطانية من مصر، في الوقت الذي بيتت فيه النية على رفض الانسحاب غير المشروط من مصر^(١).

ومع استمرار الاتصال بالملك وإثارة مخاوفه من الخطر الشيوعي - في ظل تصاعد ذلك الخطر عام ١٩٤٨^(٢)، وتدهور الموقف العسكري المصري في فلسطين في خريف ذلك العام - بدأ الملك في السير على الطريق الذي أرادته له الحكومة البريطانية، بالضغط على حكومته لقبول فكرة المباحثات الفنية مع القيادات العسكرية البريطانية، والتي كانت ترفضها وزارة النقراشي في ذلك الحين.

ففي منتصف نوفمبر ١٩٤٨، كلف الملك السفير المصري في بريطانيا (عبد الفتاح عمرو) وحسن يوسف - وكيل الديوان الملكي - بإبلاغ النقراشي قراره النهائي في الوقوف بجانب البريطانيين عند الحاجة، وضرورة الوصول إلى اتفاق حول متطلبات الدفاع على أسس فنية على المستوى العسكري، وأعطى الملك رئيس وزرائه أربعاً وعشرين ساعة ليتخذ فيها قراره^(٣). ولم يتلک النقراشي طويلاً في الرد، فقيل أن تنقضي المهلة المحددة كان يرسل رده بالموافقة مع إبراهيم عبد الهادي - رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت^(٤).

وعلى ضوء تداعيات الموقف النووي، رأى الملك ضرورة الدخول فوراً في ترتيب عسكري حول الدفاع المشترك مع بريطانيا العظمى وكان تصور الملك أن ذلك الترتيب يمكن التوصل

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٨، انظر:

F.O. 371 / 69192, Record of F. O. Meeting Held by the Secretary of State on 20th January, top secret, 21.1.1948.

(٢) تم في ذلك العام سيطرة الشيوعيين على الحكم في تشيكوسلوفاكيا وحصار برلين وتصاعد الحرب الأهلية بين الشيوعيين والقرى الأخرى في اليونان مع استمرار تقدم الشيوعيين في الحرب الأهلية التي كانت تدور في الصين آنذاك.

(٣) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٩، ٢١٠، انظر:

F.O. 371 / 69195, Campbell to F.O., immediate and top secret tel., No. 1571, 15.11.1948.

Idem.

(٤)

إليه من خلال المناقشات بين الممثلين العسكريين المختصين من الجانبين، بهدف التخطيط وتخصيص المهام لقوات البلدين في مصر على قدم المساواة وأنه يمكن التوسع بإضافة نول أخرى على أساس الدفاع الإقليمي كما هو الحال في الدفاع الغربي^(١).

ويبدو أن الدعم السوفيتي (العسكري والسياسي) لإسرائيل خلال الحرب، والأعداد الكبيرة من مهاجري الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية إلى إسرائيل، قد زادت من اقتناع الملك بالتهديد السوفيتي لمنطقة الشرق الأوسط. حيث يشير الوزير المفوض البريطاني في تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية في التاسع عشر من يناير ١٩٤٩، إن «صاحب الجلالة مقتنع بأن روسيا ستقرر دخول الحرب في ربيع هذا العام أو صيفه، وهو بالتالي يعتبر الموقف الفلسطيني مجرد مرحلة مؤقتة لن تلبث الحرب المقبلة أن تقلب كيائها»^(٢).

وهكذا أصبح الملك متلهفا - أكثر من البريطانيين - لعمل الترتيبات المستهدفة. إلا أن اغتيال النقراشي واختراق القوات الإسرائيلية للأراضي المصرية في ديسمبر ١٩٤٨ أجلا بحث الموضوع بعض الوقت.

ولما كان اغتيال رئيس الوزراء المصري قد جاء في ظروف داخلية وخارجية غاية في السوء، فقد رأى رجال الديوان الملكي ووزير الحربية أن المخرج الوحيد من ذلك الموقف المتأزم هو تشكيل وزارة ائتلافية من كافة الأحزاب، إلا أن الملك قرر أن يقوم إبراهيم عبد الهادي - أحد أقطاب الحزب السعدي ورئيس ديوانه آنذاك - برئاسة الوزارة الجديدة لمتابعة سياسة سلفة وتشكيل وزارة ائتلافية كبيرة تعمل على «توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية»^(٣).

ولما كان الوفد يشترط لقبوله الاشتراك في وزارة قومية، أن يكون رئيس وزرائها محايداً، فقد فشلت جهود إبراهيم عبد الهادي في جذب الوفد إلى وزارته، ومن ثم، جاء تشكيلها في

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣١١، انظر:

F.O. 371 / 69195, Campbell to Bevin, secret letter, tow enclosures: 1. Summary of Farouk's proposals,

2. possible Anglo Egypton defence talks, 27.11.1948.

(٢) انظر تقرير تشيمان أندريز في الحق الوثائقي للغات السويس، ص ٦٦٢.

(٣) حسن يوسف، المرجع المشار إليه ص ٣٦٢.

البداية من السعديين والأحرار الدستوريين والمستقلين، ثم انضم إليها ممثلو الحزب الوطني بعد ذلك^(١).

وفي لقائه الأول مع السفير البريطاني بعد توليه الوزارة وتوقف القتال على الجبهة المصرية - الإسرائيلية، طالب إبراهيم عبد الهادي بتزويد مصر باحتياجاتها من الأسلحة، لمواجهة احتمال وقوع هجمات إسرائيلية جديدة^(٢).

ورغم شعور السفير البريطاني في ذلك اللقاء بأن رئيس الوزراء المصري يتطلع بصدق إلى الوصول إلى تسوية بين مصر وبريطانيا، وأن مساعدة الأخيرة في توفير العتاد الحربي المطلوب للقوات المسلحة المصرية سيسهل الوصول إلى تلك التسوية، فإنه أوضح لرئيس الوزراء المصري صعوبة تحقيق مطالبه مادام الأخير متحفظاً بوجهة نظره^(٣)، (المتحفظة على المباحثات الفنية).

وتحت ضغط الملك بدأ إبراهيم عبد الهادي في قبول فكرة المباحثات الفنية بين العسكريين من الجانبين، والتي كان متحفظاً عليها منذ أن كان رئيساً للديوان^(٤). وبدأت اللقاءات في شهر مارس ١٩٤٩ بين الفيلد مارشل «سليم» رئيس أركان الامبراطورية وكل من الملك فاروق ورئيس وزرائه من أجل التفاهم حول ترتيبات الدفاع. وقد تحمس الملك لفكرة المباحثات العسكرية خلال لقائه مع سليم، مشيراً إلى «أن مثل تلك المباحثات ضرورية ومرغوب فيها، وأن رئيس الوزراء الذي ينتظر أن يقابله سليم في ذلك المساء يعرف تماماً مايدور في خَلده، وأن الملك سيعين أفضل رجاله من ضباط الأركان لهذه المباحثات العسكرية»^(٥).

وفي لقاء إبراهيم عبد الهادي مع الفيلد مارشال «سليم» في السابع عشر من مارس، أوضح رئيس الوزراء موقفه من المباحثات العسكرية بقوله: «إنه من أجل مزيد من التفاهم بين مصر والمملكة المتحدة فقد وافق على فكرة جعل مصر قاعدة لأية عمليات حربية في المنطقة. وأنه كان ضد بدء المباحثات على المستوى العسكري تماماً. وأنه يرغب في الإنهاء بالخطوط

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) انظر برقية السفير البريطاني في الملحق الوثائقي للغات السويس من ٦٦٠ - ٦٦١.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) انظر تقرير السفير البريطاني في الملحق الوثائقي للغات السويس، من ٦٥٤.

(٥) Foreign Relations of the United States, 1949, Volume VI, Douglas to the Secretary of State, top secret tel. (٥)

22.3.1949. p. 199.

العامة للتصور البريطاني جملة واحدة، حتى يمكنه دراستها وإعطاء الأوامر اللازمة للعسكريين المصريين»^(١).

وقد وافق «سليم» على هذا الأسلوب للاقترب من الموضوع، وأخطر رئيس الوزراء ضباط أركان القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط سيعنون له مذكرة توضح أبعاد الصورة تبعاً للمتطلبات البريطانية^(٢).

وهنا أوضح إبراهيم عبد الهادي لسليم، أنه بعد دراسة تلك المذكرة والموافقة عليها فإنه سيحولها إلى المستويات التنفيذية، كما طلب منه معرفة التخطط البريطانية للدفاع العام عن الشرق الأوسط، مثل خطط التعاون البريطاني - التركي، وهل ستكون مصر في خط الدفاع الأول أو الثاني أو الثالث^(٣). وقد أجاب «سليم» بأنه يأمل ألا تكون مصر في خط الدفاع الأول، وأن المسافة التي سيتم إبقاء العدو عندها ستتوقف على مالدى المملكة المتحدة من قواعد هناك^(٤).

وأضاف «سليم» أن المملكة المتحدة ترغب في رؤية مصر قوية عسكرياً وأنها لتحقيق ذلك سوف تُعطى كل المساعدات الممكنة، رغم أن احتياجات الاتحاد الغربى ربما حدثت من كمية العتاد الحربي الذى يمكن للمملكة المتحدة أن تزود به مصر^(٥).

وفى الثلاثين من مارس قُدم قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط إلى رئيس الوزراء المصرى المذكرة التى وعده بها الفيلد مرشال سليم. ودراسة هذه المذكرة، وجدت الحكومة المصرية أن الطلبات العسكرية البريطانية قد ذهب بعيداً جداً. ومن ثم، فإنها رأت - رغم قبولها

Ibid., p. 200.

Ibid., p. 201.-

(١)

(٢) خطت تلك المذكرة مايلي:

(أ) الجوانب الاستراتيجية لشرق الأوسط مع إبراز الأهمية الاستراتيجية لمصر.

(ب) المورد الذى على مصر أن تقوم به فى الدفاع عن نفسها وما يتطلبه ذلك من تنظيم وتدريب القوات المصرية والمقترحات اللازمة لذلك.

(ج) متطلبات القوات البريطانية آنذاك وفى حالة التهديد بالحرب، مثل وجود هيئة القيادة التى قد يحتاج الأمر إلى التوسع فيها مع عدد معين من القوات، بالإضافة إلى القوات الفنية الرادار، واللاسلكى والمجالات الفنية الأخرى، وكذلك التوسع فى منشآت القوات الجوية البريطانية والمطارات التى يُنشأ بعضها خارج منطقة القناة.

(د) تشكيل مجموعة اتصال من الضباط المصريين والبريطانيين للقيام بتنفيذ أية برامج يُتفق عليها ومناقشة الآراء المختلفة وأعمال التخطيط لمواجهة أى تطور بما فى ذلك الحرب نفسها.

Idem.

(٣)

Idem.

(٤)

بما جاء في تلك المذكرة - أنه أنه لا يمكن وضعها في شكل اتفاقية، «إنما تقبل الحكومة المصرية وضعها في شكل ترتيبات عملية مؤقتة إلى أن يحين الوقت المناسب لتعديل معاهدة ١٩٣٦»^(١). وقد اكتفت الحكومة المصرية بقبول تلك الترتيبات شفاهية بون التورط في تسجيلها في وثيقة رسمية^(٢).

وهكذا قبلت وزارة إبراهيم عبد الهادي استمرار بقاء القوات البريطانية في مصر، وصرفت النظر عن جلاء هذه القوات وقت السلم - الذي طالبت به كل الحكومات السابقة بعد الحرب العالمية الثانية - نظير المساعدة البريطانية في تسليح القوات المسلحة المصرية وتدريبها. ورغم فداحة الثمن الذي كان على مصر أن تدفعه، فقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة دائماً للتراجع عن الوفاء بما التزمت به مقابل هذا الثمن.

وعلى ضوء خبرة مصر السابقة غير المشجعة مع البريطانيين بالنسبة لتسليح وتدريب القوات المسلحة المصرية فقد طلب رئيس الوزراء المصري تأكيداً من القادة البريطانيين في مصر - خلال لقائه معهم في أول أبريل ١٩٤٩ - بصدق نوايا البريطانيين في تقوية الجيش والقوة الجوية المصرية وزيادة فاعليتهما. «فهو لا يرغب في أن يُحال إلى القوات المصرية نور صغير، فمصر يجب أن تشعر أن لديها الوسائل التي تسمح لها بالمشاركة في الدفاع عن نفسها»^(٣).

وقد أعطاه مارشال الجو «ديكسون Dickson» التأكيد الذي طلبه، موضحاً، له أن القادة البريطانية قد بحثوا دور وتشكيل القوات المسلحة المصرية بشكل عام فقط، نظراً لأن القرار المتعلق بمثل هذا الموضوع سوف يتوقف إلى حد كبير على رغبات المصريين أنفسهم، والتي ستُعرف عند بدء المباحثات^(٤).

ومع بداية هذه الاتصالات التمهيدية، أرسل السفير البريطاني في مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية يحثها على ضرورة العمل على تدعيم القوات المسلحة المصرية، وموضاً

(١) فادية سراج الدين، القضية المصرية في المرحلة الأخيرة ١٩٥٠ - ١٩٥٤ (رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٥٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

F.O. 141 / 1331, H.E. to Michael Wright top secret draft letter, No. 4/ 8/ 499. 8.4. 1949.

(٣) (ملحق ٥٢)

Idem.

(٤)

أن موافقة الوزارة المصرية الحالية أو أى وزارة أخرى على المطالب البريطانية مرهونة بالمساعدة فى بناء القوة الذاتية المصرية. وأكد السفير البريطانى لحكومته «أنه مهما كان النجاح الذى قد نحصل عليه - بجعلهم يقررون بأن وجود القوات البريطانية الآن مسألة حيوية - فإنهم جميعاً يتطلعون إلى اليوم الذى تصبح فيه قواتهم من القوة بحيث تجعل من بقاء القوات البريطانية فى مصر أمراً غير ضرورى لا يستطيع أحد أن يلومهم»^(١).

وأخطر السفير البريطانى حكومته أن المصريين بدأوا فى الضغط من أجل رفع الحظر البريطانى على تصدير الأسلحة، مستغلين فى ذلك السوق المنافسة فى إيطاليا. حيث أخطر قائد اللواء الجوى إبراهيم جزارين - سكرتير وزير الحربية لشئون الطيران - الملحق الجوى البريطانى «أن السلطات المصرية فى أمس الحاجة إلى معرفة الموعد المحتمل لرفع الحظر (على تصدير الأسلحة والطائرات)، فقد انفقوا حوالى ثلاث ملايين من الجنيهات المصرية على شراء عدة طرازات من الطائرات، بما فى ذلك مقاتلات الماكى والفيات من إيطاليا وأنهم لا يرغبون فى شراء طائرات غير بريطانية، إلا أنه مع استمرار بقاء الحظر، فإن عليهم أن يحصلوا على هذه الطائرات حيث يجنونها. وأضاف جزارين أن القوة الجوية المصرية يجب أن تظل عاملة، ومن ثم، فإنها لا تستطيع المخاطرة بتجميد حصة كبيرة من الميزانية بعمل تعاقدات قد لا يتم تنفيذها فى فترة محددة، نتيجة الحظر على تصدير الأسلحة. وفى الحقيقة فإن السلاح الجوى الملكى المصرى سيقوم بشراء طائرات أكثر من إيطاليا. فرغم عدم رضائهم فعلاً عن طائرات الماكى والفيات، إلا أنهم يستطيعون الحصول عليها فى وقت قصير»^(٢).

وحذر السفير البريطانى فى رسالته السابقة إلى الخارجية البريطانية من زيادة اعتماد السلاح الجوى المصرى على الانتاج الإيطالى من الطائرات، الأمر الذى يعتبر غير مرغوب فيه من جميع الوجوه. وأوضح السفير أهمية إمداد مصر بالأسلحة لإعطاء الفرصة لنجاح المباحثات العسكرية^(٣).

وفى الوقت الذى كان السفير البريطانى يحث فيه حكومته بخصوص إطلاق مبيعات الأسلحة والطائرات إلى مصر لإنجاح المباحثات العسكرية، كانت الحكومة المصرية - تحت

Idem.

(١)

Idem.

(٢)

Idem.

(٣)

ضغط الملك - تحاول التعجيل ببدء تلك البحوثات من أجل رفع الخطر على تصدير الطائرات، التي كانت تمثل المطلب الأول في الاحتياجات المصرية بعد أن انخفضت صلاحيتها نتيجة الحرب في فلسطين^(١).

فقد وصلت قوة المقاتلات الصالحة في نهاية الحرب إلى خمس عشرة طائرة فقط، بعد أن كان سبعة وثلاثين قبل بداية العملية «حوريب». وكانت الحاجة ماسة إلى تزويد القوة الجوية بسربين من المقاتلات تشمل حوالي خمسين طائرة من أحداث الطرازات^(٢).

ولم يكن سوء حالة السلاح الجوي المصرى خافيا على السلطات البريطانية في مصر. حيث تعكس التقارير البريطانية في شهر فبراير انخفاض قوة السلاح الجوي نتيجة للحرب في فلسطين، إلا أنها تشير إلى أن «القوة الجوية المصرية قد نجحت في عملها بالمعدات المتاحة، سواء في العمليات النشطة أو في إنقاذ ماتبقى لها (من طائرات) عن طريق أعمال الصيانة والإصلاح»^(٣).

وتوضح تقارير صلاحية الطائرات في شهر أبريل ارتفاع عدد المقاتلات والمقاتلات القاذفة الصالحة إلى إحدى وثلاثين طائرة والقاذفات الثقيلة إلى ست طائرات^(٤). وعندما أجرت هيئة العمليات المشتركة تقديرها للموقف في الحادي والعشرين من مايو، لم تكن حالة السلاح الجوي آنذاك تسمح بالمشاركة في أي عمليات مقبلة بكثير من الإمكانيات التالية^(٥):

(١) Air 20 / 6906, R752, H.Q. RAF/ Med M E. to the Air Ministry, tel., 14.4.1949. - F.O. 141 / 1367, H.E. to M.R. Wright, draft letter, 7.2.1949.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظه رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ١٢ «مؤتمرات»، مؤتمر برئاسة الجيش، ٩ يناير ١٩٤٩، مسلسل ١٩٤٦، ص ٨.

(٣) F.O. 141 / 1367, H.E. to M.R. Wright, 7.2.1949, loc. cit.

(٤) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٢٨، تقارير صلاحية الطائرات خلال شهر أبريل ١٩٤٩.

(٥) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظه رقم ٣، ملف ١ / ٢٦ / س ج / ٢٢، ج ٢، تقدير موقف هيئة العمليات المشتركة لو نقصت إسرائيل الهدنة، ٢٦ مايو ١٩٤٩، ص ٢، والملحق الأول ص ٤.

القوة القادرة على الاشتراك في العمليات.

سرب سبيتفير (٨ طائرة) يتمركز في مطار العريش ومستعد للاشتراك الفوري في العمليات، يدعمه سريان آخران أحدهما من طراز ماكي (٨ طائرة) والآخر طراز سبيتفير (٨ طائرة) من مطار البلّاح كنسق ثان بالإضافة إلى سرب فيات (١٢ طائرة) من مطار حلوان، والقاذفات الثقيلة من مطاري المازة وغرب القاهرة كنسق ثالث.

المطارات الجاهزة:

المطارات التي يمكن استخدامها بالجبهة هي مطار العريش والبلّاح. وفي حالة الطوارئ يمكن استخدام أراضي الهبوط جنوب العريش (رقم ١٥) وفي بير الحما (رقم ٢٠)، ومنطقة مصفق (رقم ٣٠).

الذخيرة والقنابل.

موقف الذخيرة والقنابل كان مرضياً للغاية.

ومن ذلك التقدير يمكننا أن نرى أن إجمالي ماكان يمكن إشراكه في أي عمليات مقبلة لم يكن يزيد عن ٣٦ طائرة مقاتلة ومقاتلة قاذفة من إجمالي قوة طائرات الفيات والماكي وسبيتفير المتوفرة، والتي كانت تصل إلى ستين طائرة^(١). أما القاذفات الثقيلة التي يشير إليها تقدير الموقف فكانت تتكون من ست طائرات سترانج وطائرتين هاليفاكس^(٢)، يوضح أحد التقارير البريطانية أنها كانت جميعها غير صالحة في الثامن عشر من مايو، أي قبل تقدير الموقف المشار إليه بثلاثة أيام^(٣)

ومن ثم، كانت حالة القوة الجوية المصرية المتدنية تمثل عامل ضغط على وزارة الحرية للبحث عن مصادر بديلة لتزويد القوة الجوية المصرية باحتياجاتها من الطائرات والعقاد، الأمر الذي كانت تخشى منه السلطات البريطانية في مصر آنذاك. ومن هنا جاء تحرك تلك السلطات

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، تقرير صلاحية الطائرات خلال شهر أبريل ١٩٤٩.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) Air 23/ 8346 17, Order of Battle - Royal Egyptian Air Force, 18. 5. 1949.

(٣)

وتوصياتها السابقة يبحث رفع الحظر على إمداد مصر بالأسلحة، بالإضافة إلى اعتقاد السلطات البريطانية في مصر أن رفع الحظر سيوفر الظروف الملائمة لنجاح المباحثات العسكرية.

وجاءت استجابة وزارة الخارجية البريطانية لتوصيات سفيرها في مصر في شكل برقية إلى ممثلها في الولايات المتحدة تطلب منه مناقشة وزير الخارجية الأمريكي بشأن رفع الحظر على تصدير الأسلحة الذي صدر بخصوص الحرب في فلسطين وأن يوضح للوزير الأمريكي «أن ملك مصر قد أخطر رئيس الوزراء المصري بالسير قُدماً في المباحثات العسكرية معنا، وقد تحدد بالاسم ثلاثة ضباط مصريين لهذا الغرض. ورئيس الوزراء المصري يضغط علينا مرة أخرى بخصوص استئناف إمدادات الأسلحة لمصر. ومن الواضح أنه لن يتحقق إلا قليل من التقدم في المباحثات العسكرية إذا لم تتم الاستجابة من ناحية الإمدادات بالأسلحة»^(١).

وفي الوقت الذي كانت تحاول فيه الخارجية البريطانية رفع الحظر على تصدير الأسلحة لإنجاح المباحثات العسكرية، كانت وزارة الطيران في لندن وقيادة القوات الجوية البريطانية في الشرق الأوسط تبحثان المطالب المصرية لتطوير السلاح الجوي، والتي يمكن تلخيص خطوطها العامة فيما يلي^(٢) :

(١) تنفيذ خطة الثلاث سنوات (خطة أبريل ١٩٤٧ بعد تعديلها) والتي تغطي تشكيل قوة جوية من أربعمائة طائرة تشمل طائرات التدريب والمواصلات.

(٢) يجب على هذه الخطة أن توفر قوة مقاتلات نهارية وإيلية قوية للدفاع عن مصر، وقوة جوية تكتيكية للعمليات المشتركة مع الجيش في الصراع الذي قد ينشأ خارج الحدود المصرية.

(٣) حرص قيادة السلاح الجوي على استخدام النفقات في طرازات طائراتها المختلفة.

(٤) حاجة السلاح الجوي إلى قوة من القاذفات الخفيفة حتى ثلاثة أسراب.

F.O. 271/ 121819 1201, F.O to Cairo top secret tel. No. 962,16.5.1949.

(١) (ملحق ٥٣)

F.O. 141/1367 409/13, H.M. Air Attache (Cairo) to the Air Commander -in-Chief R.A.F. MED/M.E. letter (٢)

No.AA/TS.90, 2.6.1949

(٥) تشكيل سرب قاذفات ثقيلة ليكون قاعدة للتوسع في القاذفات مستقبلاً.

(٦) توفير شبكة من محطات الرادار الأرضية لتغطية الدلتا، فضلاً عن الرادارات المحمولة جواً بواسطة المقاتلات الليلية.

وفي انتظار نتائج الاتصالات البريطانية- الأمريكية لرفع الحظر على تصدير الأسلحة، قامت وزارة الطيران بحصر المشتريات المصرية من الطائرات التي حال الحظر دون تسليمها. وطبقاً لمذكرة نائب مدير الإتصال والتعاون الأجنبي فقد شملت تلك المشتريات تعاقدات سابقة على تاريخ الحظر في يونيو ١٩٤٨ وتعاقدات أخرى تالية عليه لشراء الطائرات النفاثة التالية^(١) :

قبل فرض الحظر :

عقد في الثامن من مارس ١٩٤٨ لشراء طائرة متيور طراز ٧ وأربع طائرات متيور طراز ٤، كان مقرراً تسليمها في مارس ومايو ١٩٤٨ على التوالي.

بعد فرض الحظر :

(أ) عَقِدَ في السابع من يناير ١٩٤٩ لشراء أربع طائرات متيور إضافية طراز ٤ لم يتحدد وقت تسليمها بشكل محدد.

(ب) عَقِدَ في فبراير ١٩٤٩ لشراء ست طائرات فامبير طراز ٣ قُدر أن يتم تسليمها عام ١٩٥١ في حالة رفع الحظر.

ولما كانت هذه الطائرات لم يتم تصنيعها لحساب مصر حتى يونيو ١٩٤٩، فقد أوصى نائب مدير الإتصال والتعاون الأجنبي في مذكرته إلى مساعد رئيس الأركان بوزارة الطيران ببدء العمل في تلك الطائرات كسباً للوقت حتى يتم إلغاء الحظر، حيث كان من رأيه أنه حتى إذا لم يرفع الحظر عند الانتهاء من تصنيع هذه الطائرات، فإنه يمكن إرسالها إلى القوات الجوية البريطانية في مصر مع السماح للأطقم الجوية والأرضية المصرية بالترتيب عليها تحت إشراف القوات البريطانية^(٢).

Air 20/6906, ACAS (P) 3616, D.A.A.F.L. to ACAS (P), minute, 14.6.1949.

(١)

Idem.

(٢)

وفي نفس اليوم الذي قُدمت فيه المذكرة السابقة، أرسل السفير البريطاني في مصر برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية يحثها على الإفراج عن قطع الفيار المرسله إلى السلاح الجوي والتي تم التحفظ عليها في شهر يونيو السابق على أثر فرض الحظر، خوفاً من رد الفعل المصري المؤلم خلال المحادثات العسكرية المستهدفة^(١).

وعندما بدأت تلك المحادثات بشكل سرى في أوائل يوليو ١٩٤٩ بين ممثلي هيئة الأركان المصرية والبريطانية في فايد، حاول الوفد العسكري المصري مناقشة مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر، ولكن الجانب البريطاني اعتبر أن الجلاء مسألة سياسية، ومن ثم، بقي ذلك الموضوع معلقاً إلى حين^(٢).

إلا أن قبول الحكومة المصرية بالتقدير البريطاني - الذي يرى أن مصر مُعرضة لخطر الهجوم السوفيتي في حالة اشتعال الحرب في المنطقة - ترتب عليه، قبول الوفد العسكري المصري بعد ذلك بالتصور البريطاني لسيناريو المرحلة الافتتاحية لتلك الحرب، والذي قدر أن الهجوم (الجوي) على مصر سيتم قبل الإعلان الرسمي عن بدء تلك الحرب^(٣)، وهو ما يعنى بطبيعة الحال أن البريطانيين لن يتوافر لديهم الوقت للعودة إلى مصر لصد ذلك الهجوم في حالة جلائهم عنها. ومن ثم فإن بقايم في مصر وقت السلم أمر حيويٌ لسلامة الدفاع عن البلاد ضد الهجوم المنتظر.

وفي منتصف يوليو توصل الوفدان العسكريان إلى اتفاق مبدئي، اعترف فيه المصريون بضرورة تمركز البريطانيين في مصر وقت السلم، ووافق البريطانيون فيه على بيع الأسلحة اللازمة للقوات البرية والجوية المصرية^(٤).

وتخوفاً من تسرب تلك المحادثات إلى المعارضة المصرية - التي كان يمثلها الوفد آنذاك -

Air 20/6906, 125/9A, Cairo to F.O., cypher tel., No.797, 14.6.1949.

(١)

Foreign Relations of the United States, 1949, Vol.VI, The Ambassador in the United Kingdom to the Secretary of State, top secret tel., No.2714, 12.7.1949, pp. 219-220.

(٢)

لم يكن يعلم تلك المباحثات سوى الملك ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والوفد العسكري.

Idem .

(٣)

Ibid., The Chargé in Egypt to the Secretary of State top secret tel., No.704, 23.7.1949, p.221.

(٤)

فقد رفض العسكريون المصريون تسجيل تلك المحادثات كتابة^(١). وإزاء مخاوف الوفد العسكري المصرى عرض البريطانيون عمل خطة دفاعية على أسس فنية وفرضية بحتة دون ذكر أسماء ووصف القوات المستخدمة فى تلك الخطة بنسبتها إلى الدولة (أ) أو الدولة (ب)^(٢).

وفى السادس عشر من يوليو، أكدت السفارة البريطانية أنه قد تم التوصل إلى إتفاق على المستوى العسكرى بين المفاوضين البريطانيين والمصريين حول الخطة العامة، التى بُنيت على أساس خطر العدائيات الدولية القائمة^(٣). كما تم التوصل إلى اتفاق حول تشكيل حوالى عشر لجان فرعية لتولى الجوانب التفصيلية للاتفاق الأساسى السابق^(٤).

ولما كان الملك قد وافق على الاتفاق الذى توصل إليه الجانبان، فقد كان عليه - طبقاً لرأى السلطات البريطانية فى مصر - أن يبيع ذلك الإتفاق ووسائل تنفيذه التى ستسفر عنها دراسات اللجان الفرعية، إلى رئيس وزرائه ووزير خارجيته، على أن يأخذ الاتفاق طريقه إلى مستوى مجلس الوزراء بعد الانتخابات التى كان مُقدراً إجراؤها فى شهر أكتوبر من نفس العام، حتى لا تصبح المعاهدة الموضوع السياسى الرئيسى فى تلك الانتخابات^(٥).

إلا أنه سرعان ما أطاح الملك بوزارة إبراهيم عبد الهادى فى الخامس والعشرين من يوليو، وكلف حسين سرى بتشكيل وزارة قومية شارك الوفد فيها^(٦). فتوقفت المحادثات العسكرية بعد الاجتماع الذى عقده الطرفان فى الثانى من أغسطس^(٧).

ويبدو أن ذلك التوقف تم لإجراء مزيدٍ من المشاورات بين الوفدين العسكريين وحكومتيهما،

Ibid., The Chargé in Egypt to the Secretary of State, top secret tel., No.692, 19.7.1949, p.220. (١)

Idem. (٢)

Ibid., The Chargé in Egypt to the Secretary of State, top secret tel., No.704, 23.7.1949, p.p221-222. (٣)

Idem (٤)

Idem (٥)

(٦) يرجع حسن يوسف إجبار الملك لإبراهيم عبد الهادى على الاستقالة إلى فشل الأخير فى توحيد الصفوف والخلاف الذى كان مستشرياً بين القصر والوزارة حول العديد من الموضوعات مثل السياسة تجاه سوريا بعد انقلاب حسنى الزعيم، وتفعيل النواثر الانتخابية، بالإضافة إلى مشكلتي إصلاح الليخت المحروسة وصلحية تعيين رئيس هيئة أركان حرب الجيش. - حسن يوسف المرجع المشار إليه، ص٣٦٢، ٣٦٣.

Ibid , The Chargé in the United Kingdom to the Secretary of State, top secret tel., No.3467, 30.8.1949, p.223. (٧)

على أثر بيان حسين سرى في الأول من أغسطس عن سياسة وزارته، والذي أشار فيه إلى أن مسألتى الجلاء ووحدة وادى النيل على رأس أهداف تلك الوزارة^(١).

إلا أنه سرعان ما استقنفت المحادثات العسكرية في النصف الثاني من أغسطس^(٢)، مما يشير إلى قبول حسين سرى باستمرار تلك المحادثات. ومن ثم، وجدت وزارة الحربية المصرية - على ضوء الاتفاق المبدئى الذى تم التوصل إليه خلال شهر يوليو، واتجاه المناقشات الدائرة فى مجلس الأمن إلى رفع الحظر على تصدير الأسلحة - أن الوقت أصبح ملائماً لاستعجال تسليم الطائرات والمعدات المدرجة فى التعاقدات السابقة، والتقدم بؤامر شراء جديدة للطائرات التى أُنرجت لها اعتمادات مالية خلال ميزانية ذلك العام. وعلى ذلك، أخطر الملحق الجوى المصرى وزارة الطيران البريطانية أن لديه الصلاحية لتقديم أمر شراء مُحدّد بعدد من الطائرات. فبالإضافة إلى الطائرات السابق التعاقد عليها، فإن السلاح الجوى حريص على استلام الطائرات التالية قبل فبراير ١٩٥٠^(٣) :

٢٠ طائرة طراز سى فيورى ١٠.

١٤ طائرة طراز قامبير ٥.

٧ طائرة طراز متيور ٨.

١ طائرة طراز متيور ٧ (مزودة للتدريب).

وما أن قرّر مجلس الأمن فى الحادى عشر من أغسطس رفع الحظر على تصدير الأسلحة الذى تم فرضه فى شهر يونيو ١٩٤٨، حتى أرسل قائد القوات الجوية البريطانية فى الشرق الأوسط إلى وزارة الطيران يحثّها على إعطائه صلاحية إخطار المصريين بإفراج الحكومة البريطانية عن الطائرات التى سبق التعاقد عليها، حيث كان يتوقع إثارة المصريين لذلك الموضوع عند استئناف المحادثات العسكرية فى النصف الثانى من أغسطس. إلا أن القائد البريطانى تحفظ فى الوقت نفسه على تسليم المصريين عدداً كبيراً من طائرات القامبير تسمح

(١) Ibid., The Chargé in Egypt to the Secretary of state, tel., No.A-819, 2.8.1949, p.222.

(٢) Air 20/6906 R 329A, H.Q. M.E.A.F. to the Air Ministry, personal letter, No. C.IN.CX 160, 1949.

(٣) Air 20/6906, ACAS (P) 4095, D.D.A.F.L. to A.C.A.S. (P), minute, 9.8.1949. (ملحق ٥٤).

بتمليح أكثر من سرب واحد من الأسراب التي يعتزمون تشكيلها من ذلك الطراز حتى مارس ١٩٥٠^(١).

ولما كانت التعاهدات القديمة فضلاً عن أوامر الشراء الجديدة لا تسمح بتشكيل أكثر من سرب واحد من طائرات الفامبير، فقد وافقت وزارة الطيران على الإفراج عن التعاهدات القديمة من الطائرات النفاثة بالإضافة إلى المطالب الجديدة التي قدم بيانها للمحق الجوي المصري. وبذا أصبح جملة ما تم التصديق على تزويد السلاح الجوي به من طائرات حتى أغسطس ١٩٤٩ هو^(٢):

٢٠ طائرة طراز فامبير ٥ (٦ تعاقد قديم، ١٤ تعاقد جديد)

٢ طائرة طراز متيور ٧ (١ تعاقد قديم، ١ تعاقد جديد)

١٢ طائرة طراز متيور ٤ (٦ تعاقد قديم، ٦ تعاقد جديد بدلاً من ٧ متيور ٨ المطلوبين)

٢٠ طائرة طراز سى فيورى (تعاقد جديد).

وفى ظل رفع الحظر على تصدير الأسلحة، وتصديق الحكومة البريطانية، بدا الأمر فى شهر أغسطس كأن الطريق أصبح ممهداً لوضع خطة الثلاث سنوات موضع التنفيذ، بعد التعديلات التي أجريت عليها. وطبقاً لتصريحات قائد اللواء الجوي إبراهيم جزارين - خلال اجتماعه مع قائد القوات البريطانية بالشرق الأوسط فى شهر يوليو - كانت الملاحم الرئيسية لتلك الخطة تشمل ثلاثة عشر سرباً مقاتلاً، بالإضافة إلى أسراب الخط الأول العاملة فى ذلك الوقت^(٣). وكان مقدراً أن تتشكل كل من الأسراب الجديدة من اثنتى عشرة طائرة كقوة أصلية وأربع طائرات احتياطية لكل منها^(٤).

ولتنفيذ تلك الخطة قُدِّر تشكيل ثلاثة أسراب جديدة قبل نهاية السنة المالية فى فبراير

(١) Air 20/6906 R 303, H.Q. M.E.A.F. to the Air Ministry, top secret tel., No. C.IN.CX 149, 12.8.1949 .

(٢) Air 20/6906 R331 A.C.A.S. (P). to the H.Q.M.E.A.F., top secret tel., No. MSX 126, 15.8.1949.

(٣) Air 20/6906, 125 (Pol/182) Notes on a Meeting held between C-in-C, M.E.A.F. and Group Captain, Gazarin, 20.7.1949.

(٤) شملت أسراب الخط الأول آنذاك ثلاثة أسراب قتال وسرب قلذفات، وسرب استطلاع عام، فضلاً عن سربين للنقل والمواصلات.
Idem

١٩٥٠ وأربعة أسراب أخرى فى نهاية السنة المالية التالية، أما الستة أسراب الباقية فكان مقدراً تشكيلها خلال السنة المالية المنتهية فى فبراير ١٩٥٢^(١).

وقد بُنيت تلك الخطة على أساس تقدير المخططين المصريين آنذاك لاحتياجات مصر الدفاعية ضد قوى صفرى، أما الدفاع ضد القوى الكبرى فكان على مصر أن تعتمد فيه على معاونة البريطانيين والطفاء الآخرين^(٢).

وتشير تصريحات قائد اللواء الجوى جزارين خلال اجتماعه مع قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط أن وزير الحربية صدّق فعلاً على تلك الخطة كما ناقشتها اللجان المالية المختصة، وكان يُنتظر أن تحظى بموافقة البرلمان فى صيف ١٩٤٩^(٣).

ولما كان الجانب المصرى قد اقترح خلال المباحثات إرسال وفد عسكري مصرى إلى المملكة المتحدة للتفاوض حول الطائرات والأسلحة اللازمة للقوات المسلحة المصرية، فقد طلب قائد القوات الجوية البريطانية فى الشرق من وزارة الطيران أن تُقدم لممثلى السلاح الجوى المصرى كل معاونة ممكنة^(٤).

وخلال وجود الوفد العسكري المصرى فى المملكة المتحدة، استجاب المسؤولون فى وزارة الطيران البريطانية لجزء كبير من مطالب السلاح الجوى المصرى. ولم يعق الاستجابة إلى باقى الاحتياجات المطلوبة سوى الارتباطات البريطانية المخططة مسبقاً سواء فى مجالات التدريب أو التسليم، فضلاً عن أسبقيات احتياجات القوات الجوية البريطانية وإصرار الوفد العسكري المصرى على طلب أحدث الطائرات^(٥).

Idem (١)
Idem (٢)
Idem (٣)
Air 20/6906, R 329A, H.Q.M.E.A.F. (C-1n-C) to the Air Ministry (A.C.A.S.(P), personal letter, No.C.IN. CX,(٤)
160,17.8.1949.
Air 20/6906, A.C.A.S.(P) 1483, Record of a Meeting with the Royal Egyptian Air Force Delegation,(٥)
20.9.1949. - Air 20/6906, A.C.S.(P) 4748, Minute of a Meeting held on 25.10.1949 to discuss the sale of aircraft
and equipment to Egypt, 29.10.1949.

وقد أسفرت جهود الوفد العسكري في المملكة المتحدة عن التعاقد على شراء الطائرات النفاثة التالية (١) :

٦٦ طائرة فامبير طراز ٥٠٠ ٦ (مقاتلة ومقاتلة قاذفة) منها ١٦ طائرة مجهزة كمقاتلات ليلية، قُدر تسليمها ما بين أغسطس ١٩٥٠ ويناير ١٩٥١، مع تسليم العشرين فامبير السابق التعاقد عليها قبل شهر مارس.

٢٤ طائرة متيور طراز ٨ (مقاتلة ومقاتلة قاذفة) قُدر تسليمها فيما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٥٠.

وبالإضافة إلى النفاثات الحديثة السابقة، فقد تم التعاقد أيضاً على شراء عشرين طائرة سبيتفاير طراز ٢٢ مستعملة بكامل تجهيزاتها ومعدات الأرضية، بالإضافة إلى تسع قاذفات مستعملة من طراز هاليفاكس، واشتري عشرة مقاتلة قاذفة من طراز فيوري (٢).

وبينما كان الوفد العسكري المصري يتباحث في المملكة المتحدة حول احتياجات القوات المسلحة المصرية من الأسلحة والطائرات، كانت السلطات البريطانية في مصر تضغط على الملك لاستكمال الاتفاق المبدئي بشأن التسهيلات المطلوبة للقوات البريطانية في مصر وتوثيقه. إلا أن الملك - رغم تلهفه على ذلك - تأمينا لعرشه - أوضح لوزير الخارجية البريطانية، أن هناك مصاعب سياسية في مصر تعوق تنفيذ ذلك الأمر آنذاك، نظراً لأن البلاد مُقدمة على الانتخابات، وأنه متى تم الفراغ منها «أمكن ترجمة التفاهم الذي تم التوصل إليه إلى اتفاقية علنية» (٣).

وقد استمرت المحاولات البريطانية - خلال عهد وزارتي حسين سرى - للضغط على الملك بشأن نتائج المباحثات العسكرية، والتي لم تناقش حتى الثالث من نوفمبر سوى ما يطلبه الجيش المصري، في الوقت الذي لم يتم فيه إحراز أى تقدم بخصوص التسهيلات التي طلبها

Air 20/6906 A.C.A.S. (p), 4748, Minute of A meeting held on 25.10.1949, loc. cit. - F.O.371/96968, JE 1192/ (١)
64 Orchard (ministry of supply) to Hosie (ministry of defence), secret letter No. 8/1 (Attached schedule) 13.5.1925..

Air 20/6906, A.C.A.S. (p), 4784, Minute of Meeting held on 25.10.1949, loc. cit. - F.O. 371/96968, JE1192, (٢)
Orchard to Hosie, loc. cit.

(٣) هيكله ملفات السويس، انظر بريقة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في مصر، ص ٦٦٤ - فانية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٥٥ - ٥٦.

البريطانيون، على حد قول الفيلد مارشال «سليم» للملك^(١). إلا أن الأخير أوضح لسليم خلال لقائهما في الثالث من نوفمبر أنه يعرف مايريدون «ويدرك الحاجة إليه، ولكن الصعوبات كبيرة من الناحية السياسية وبصورة خاصة أي إعلان علني»^(٢).

وإزاء ذلك الموقف، قنعت الحكومة البريطانية مؤقتاً بأن «المصريين لن يُصرّوا على جلاء القوات البريطانية من الأراضي المصرية»^(٣)، على ضوء التفاهم الذي تم التوصل إليه خلال المباحثات العسكرية، وانتظرت ما ستأتي به الأحداث.

وهكذا كانت محصلة السياستين المصرية والبريطانية عام ١٩٤٩، هي كسر حالة الجمود السابقة حيال تطوير القوة الجوية المصرية، وغرس البنود لتزويدها باحتياجاتها من الطائرات والمعدات. كما أثمرت تلك السياسة، رفع الكفاءة القتالية لبعض وحدات تلك القوة، من خلال التدريب المشترك الذي كان يجري مع القوات الجوية البريطانية في مصر آنذاك.

وقد بدأ ذلك التدريب بمبادرة من وزير الحرية المصري، الذي أبدى رغبته للسلطات البريطانية في إجراء مثل هذا التدريب في منطقة القناة، مع الاستفادة من تسهيلات التدريب البريطانية في تلك المنطقة كميادين الرماية وقذف القنابل^(٤).

وقد أوصى السفير البريطاني في مصر بسرعة بحث الموضوع والموافقة عليه، نظراً لأنه يتماشى مع اتجاهات السياسة البريطانية آنذاك نحو تقوية الروابط بين العسكريين من الجانبين، تمهيداً للمباحثات العسكرية المستهفة^(٥).

وقد تمت الموافقة على ذلك التدريب دون قيود من الجانب البريطاني، وهو الأمر الذي أسمعده الملك، فقد كان يرى أن «رجال السلاح الجوي قد أبلوا وأظهروا معدنهم (خلال الحرب)، ويمكن

(١) ميكل، ملفات السويس، انظر تقرير الفيلد مارشال سليم في ٤ نوفمبر، ص ٦٦٦ - فائية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٥٥ - ٥٦.

(٢) ميكل، ملفات السويس، ص ٦٦٦.

(٣) Foreign Relations of the United States, 1949, Vol. VI, The Charge in Egypt to the Secretary of State, top secret tel., No. 704, 23.7.1949.

F.O. 141 / 1367, Cairo to F.o., immediate and top secret (draft) tel., no. 163, January 1949. (٤)

F.O. 141 / 1367, Cairo to F.o., immediate and top secret (draft) tel., No. 162, 21.1.1949. (٥)

لحصر أن تفخر بهم وأنهم جديرون بالمعونة للحصول على أفضل تدريب»^(١).

وبالنسبة لتطوير القوة القتالية لل سلاح الجوى المصرى، فيتضح من تقرير الملحق الجوى البريطانى فى يناير ١٩٥٠، أنه، نتيجة لعدم تسليم السلاح الجوى آنذاك أى من طائراته النفاثة، أو طائراته الأخرى المتعاقد عليها عام ١٩٤٩، فلم تطرأ أية زيادة على قوته القتالية من الطائرات، والتي توضحها تقارير الصلاحية فى شهر أبريل كما يلى^(٢):

المقاتلات والمقاتلات القاذفة:

٦٠ طائرة (٢٥ سينتيفر ٩٠ + ١٧ ماكى سى ٢٠٥ + ١٨ فيات جى ٥٥).

القاذفا الثقيلة:

٨ طائرة (٦ سترلنج + ٢ هاليفاكس).

النقل والمواصلات:

٥١ طائرة (١٥ داكوتا + ١٥ كومانو + ٩ أنسن + ٦ دف + ٥ بيشكرافت + ١ نورثمان).

وطبقا لتقارير صلاحية طائرات السلاح الجوى فى أبريل ١٩٤٩، لم تزد نسبة الطائرات الصالحة عن ٥٥٪ من إجمالى الطائرات السابقة، بينما كان الباقي يرقد فى الورش، فى انتظار أعمال الإصلاح والتفتيشات الرئيسية وتوفر قطع الغيار والأجهزة الحيوية اللازمة لها^(٣).

أما من الناحية التنظيمية، فقد طرأ بعض التطوير على تشكيل القوة الجوية المصرية. فبالإضافة إلى أسراب التدريب وسرب المواصلات الملكى، شُكلت القوة الجوية فى ثلاثة أجنحة وسرب مستقل. حيث أضيف الى جناح المقاتلات الذى تشكّل خلال الحرب العالمية الثانية،

F.O. 141 / 1367, Cairo to F.O., top secret (draft) tel., No.47, 2.3.1949.

(١)

Air 23 / 8346, The Air Attaché (Cairo) to the Assistant Chief of Air Staff (I) (the Air Ministry), appendix (٢) to secret letter, No.30 / 50, 31.1.1949.

وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، تقارير صلاحية الطائرات خلال شهر أبريل سنة ١٩٤٩... لم تشمل الأعداد السابقة طائرات التدريب وبعض الطائرات القديمة المستعملة فى الرصد الجوى ورش المييدات.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

جناحان آخران، أحدهما للقاذفات والآخر للنقل الجوي، بالإضافة إلى سرب مستقل للاستطلاع العام^(١).

وقد تشكل جناح المقاتلات من أربعة أسراب، أما القاذفات فقد تم إدماج السربين التابعين لذلك الجناح بعد الاستغناء عن طائرات النقل المجهزة لقذف القنابل انتظاراً لطائرات «الهاليفاكس» التي تم التعاقد عليها في خريف ١٩٤٩، بينما شكل جناح النقل الجوي من سربين للنقل وسرب للمواصلات وخُصص السرب المستقل للاستطلاع العام والتدريب الملاحي^(٢).

ثالثاً: أثر السياسة الإسرائيلية على تطور القوة الجوية في أعقاب الجولة الأولى:

١ - منطلقات السياسة الإسرائيلية تجاه تدعيم القدرات العسكرية لإسرائيل:

مع نهاية الجولة العربية / الإسرائيلية الأولى في يناير ١٩٤٩، بدأت مرحلة جديدة في تطور المشروع الصهيوني في فلسطين لتحقيق الهدف القومي الثاني لهذا المشروع. فبينما كان الهدف القومي الأول هو إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، فإن الهدف القومي الثاني بعد قيام الدولة، كان تأمين إسرائيل وتنميتها وبسط نفوذها^(٣)، فعلى حد قول بن جوريون «كان بناء الدولة إسرائيل مجرد المرحلة الأولى في تحقيق رؤيتنا التاريخية»^(٤).

وقد وقع تحقق هذا الهدف على عاتق وزارات الائتلاف برئاسة بن جوريون في سنوات ما بعد الحرب، بعد حصول حزب الماي الذي يتزعمه على أكبر عدد من مقاعد الكنيست

Air 23/ 8346, The Air Attché to the Assisant Chief of Staff, 31.1.1949.Joc.cit

(١)

Idem.

(٢)

(٣) اللواء ١: ح طه محمد المحبوب وأخرون، العسكرية الصهيونية، المجلد الثاني (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٤)، ص ٥١.

(٤) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ٢٨٢.

الإسرائيلي^(١). وقد اعتبر بن جوريون أن الهدف القومي الثاني هو معركة إسرائيل لما بعد قيام الدولة. وكان يرى أن تلك المعركة ذات ثلاثة أوجه أحدها عسكري والتالى سياسى والآخر اقتصادى.

وقد فرضت طبيعية الهدف القومي الثانى أن يأخذ الوجه العسكرى مكان الصدارة بين وجوهه الثلاثة ويصبح المحرك الأساسى لكافة الأنشطة الأخرى لفرض الأمر الواقع فى فلسطين والارادة الصهيونية على المنطقة المحيطة بالقوة المسلحة عن طريق الردع وتحطيم القوى المناوئة لطموحات الدولة اليهودية.

وبينما تطلب الوجه العسكرى إقامة مؤسسة عسكرية متقوفة، قادرة على مواجهة الرفض العربى وردع أى تهديد يتعرض فرض الوجود الصهيونى فى المنطقة، فقد تطلب الوجه السياسى دعم الروابط السياسية بالدول الكبرى - التى ساندت قيام الدولة - لفرض السلام على المنطقة بالشروط الإسرائيلية، وتأمين الحصول على العتاد الحربى والأسلحة اللازمة لتحقيق الفوق العسكرى المطلوب لسياسة الردع، فى الوقت الذى يُحرم فيه العرب من الأسلحة اللازمة حتى للدفاع عن أنفسهم.

أما الوجه الاقتصادى، فكان يتطلب إقامة صرح اقتصادى قانر على استيعاب الأعداد المطلوبة من المهاجرين وتحقيق قدر ملائم من الاكتفاء الذاتى، مع إقامة قاعدة صناعية حديثة لدعم الاقتصاد القومى وتلبية المطالب السياسية العسكرية لتحقيق الهدف القومى الثانى.

وما يهمنى فى هذه الدراسة هو تأثير الجانب السياسى وانعكاسه على تطور بناء واستخدام القوة الجوية الإسرائيلية فى تلك الحقبة. وقد لخص بن جوريون مبادئ السياسة الخارجية لوزارته الانتلافية عام ١٩٤٩ فى «الولاء لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الصداقة مع جميع الشعوب المحبة للسلام وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، (بذل) الجهود لتحقيق التحالف بين اليهود والعرب، تأييد كل الخطوات التى تهدف إلى قوية السلام وضمان المساواة بين الشعوب، تأكيد وضمان حقوق اليهود جميعهم، الذى يرغبون فى مغادرة البلاد التى

(١) لم يكن عدد المقاعد التى حصل عليها حزب لمايى تزهله لتشكيل وزارة حزبية ينفرد فيها بالحكم.

يعيشون فيه الآن والاستيطان في وطنهم التاريخي، ضمانات فعالة لاستقلال دولة إسرائيل بالكامل وسيادتها»^(١).

وسنكتفى من هذه المبادئ، بما يتعلق منا بسياسة إسرائيل الخارجية تجاه الدول العربية والقوى العظمى. فهي السياسة التي أثرت - دون سواها - على تطور القوة الجوية الإسرائيلية خلال تلك الفترة.

٢ - السياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية:

بالرغم من أن المبادئ السابقة التي أعلنها بن جوريون نصت على الولاء لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما نصت على بذل الجهود لتحقيق التحالف بين اليهود والعرب، فإن الحكومة الإسرائيلية كانت على استعداد للالتزام بميثاق الأمم المتحدة مادام الأمر لا يتعلق بالقضية الفلسطينية. كما أن بذل الجهود لتحقيق التحالف بين اليهود والعرب، كان يعنى - عند التطبيق - فرض الصلح على العرب بشروط إسرائيل وليس طبقا لقواعد العدالة والشرعية الدولية.

فالحكومة الإسرائيلية لم تكن على استعداد يوما ما للوصول إلى حلول عادلة للمشاكل التي نتجت عن قيام الدولة الصهيونية في فلسطين والحرب التي واكبتها، والتي كان أبرزها مشكلتي الحدود واللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك ديارهم وأراضيهم. وكان حل هذه المشاكل بطريقة عادلة كفيل - دون شك - بتحقيق مناخ ملائم لإرساء أسس السلام بين الدول العربية وإسرائيل. إلا أن الموقف الإسرائيلي المتعنت من هاتين المشكلتين حال دون إرساء قواعد السلام المنشود.

ويرى «أهرون كوهين» أنه «من العسير أن نقول إنه كانت لحكومة إسرائيل سياسة جديدة بهذا الاسم، سواء فيما يتصل بالأهالي العرب داخل تخوم إسرائيل أو حيال العالم الكبير الذي يحيط بها»^(٢). فضلا أن مسئولى السياسة الخارجية الإسرائيلية كانوا يرون أن السلام

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ٢٨٦.

(٢) كوهين، أهرون، إسرائيل والعالم العربي، ترجمة المخابرات العامة، ج ٣ (القاهرة: المخابرات العامة، ١٩٧١)، ص ٩١٠.

العربي الإسرائيلي ليس مسألة ملحة، وأن الزمن سيعمل عمله... وسوف تمر سنوات عديدة أخرى ربما ٢٥ سنة أو ٥٠ سنة حتى تجد المشكلة حلاً ما»^(١).

وقد تولّد هذا التصور لدى مسئولى السياسة الخارجية الإسرائيلية من قناعتهم بأن «استمرار الوضع الراهن فى مسالتي الحدود واللاجئين العرب سيعمل على تثبيت الوضع القائم فى النهاية، وسيدخل فى روع الرأى العام العالمى الوعى بأن هذا الوضع لا يمكن تغييره، ويتحقق السلام فى النهاية دون أن تضطر إسرائيل للتنازل عن شيء ما»^(٢).

وجاء موقف الخارجية الإسرائيلية فى مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩ تطبيقاً أميناً لهذا التصور، فرغم توقيع كل من العرب وإسرائيل بروتوكول لوزان فى شهر مايو من ذلك العام، والذي يقضى ببدء المباحثات بين الجانبين على أساس قرار التقسيم الذى أقرته الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧، إلا أن الحكومة الإسرائيلية - عند بدء المباحثات - رفضت تنفيذ ذلك القرار^(٣)، أو التنازل عن الأراضى التى تحتلها زيادة عما خصصه لها قرار التقسيم. وأعلنت صراحة أنها لن ترد للدول العربية الأراضى التى حصلت عليها خلال الحرب، كما رفضت عودة اللاجئين إلى أراضيه^(٤). الأمر الذى دفع الحكومة الأمريكية إلى إنذارها بأنها «إذا استمرت ترفض النصائح الودية المقدمة بواسطة هذه الحكومة لتسهيل إرساء السلام فى فلسطين، فإن حكومة الولايات المتحدة ستجد أن مراجعة موقفها من إسرائيل أصبح أمراً لا يمكن تجنبه»^(٥).

إلا أن الإسرائيليين لم يستجيبوا بشكل كافٍ للإنذار الأمريكى الذى لم يوضع موضع التنفيذ. وكل ماحدث، أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت عن استعدادها لقبول مائة ألف لاجئ، من جملة اللاجئين الذين كانوا يربون على ثمانمائة وخمسين ألف فرد، بينما كانت الولايات المتحدة ترى أن تقبل إسرائيل مائتين وخمسين ألف لاجئ، مع توزيع الباقي على الدول العربية. وحتى

(١) نفس المرجع، ص ٩١٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٩١٢.

(٣) نفس المرجع، ص ٨٥٨.

(٤) Spiegel, Steven, The Other Arab - Israel Conflict (Chicago: the University of Chicago press, 1985), p. 46.

(٥) Foreign Relations of the United States, 1949, Vol. VI, Report by the National Security Council on United States Policy towards Israel and the Arab States (NS 47 / 2), top secret, 17.10.1949. p. 1432.

الأعداد التي أعلنت إسرائيل استعدادها لقبولها، فإنها أعطت لنفسها الحرية المطلقة في اختيار الأماكن التي تنزلهم فيها بحجة الأمن وطاقاتها الاقتصادية^(١). كما أنها لم تتزحزح قيد أنملة عن موقفها بالنسبة للأراضي العربية التي تحتلها.

ولما كان العرب - الذين قبلوا في النهاية قرار التقسيم - غير مستعدين للتفريط في أكثر مما فرضه ذلك القرار، فقد طالبوا بعودة جميع اللاجئين الذين ينتمون إلى القسم العربي من قرار التقسيم - والذي تحتل إسرائيل أجزاء منه - مع تعويض اللاجئين الذين كانوا يعيشون في القسم الذي خصص لإسرائيل في ذلك القرار^(٢). إلا أن الإسرائيليين أخذوا يضعون العراقيل والقيود أمام مبدأ العودة بحجة عدم القدرة على استيعاب هؤلاء اللاجئين بعد توافد أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود على فلسطين خلال الفترة السابقة منذ بدء الحرب، كما احتجت بأن أمنها سيتعرض للخطر ما لم يُعقد صلح بينها وبين العرب^(٣).

ولما كانت إسرائيل تُصر على ذلك الصلح كشرط مُسبق لحل مشاكل المعلقة بينها وبين العرب، بينما كان الآخرون يرون حل تلك المشاكل أولاً بطريقة عادلة قبل الحديث عن الصلح، فقد وصلت جهود لجنة التوفيق الدولية إلى طريق مسدود خلال مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩.

وكان عدم قبول الحكومة الإسرائيلية بحل المشاكل المعلقة على أساس قرار التقسيم وعودة اللاجئين إلى ديارهم، يعني استمرار الصراع وبقاء حالة الحرب والعداء المتبادل. وفي مواجهة العداء العربي، كان هناك إجماع بين السياسة الإسرائيلية على أهمية تأمين «السلامة الإقليمية لدولة إسرائيل»^(٤). وهو ما يعني تأمين احتفاظ إسرائيل بمكاسبها الإقليمية في مواجهة الرفض العربي للصلح بالشروط الإسرائيلية.

وكان الرأي الغالب في الحكومة الإسرائيلية يرى «أن اللغة الوحيدة التي يفهما العرب هي لغة القوة، فإسرائيل دولة صغيرة منعزلة، ومالم تزد من قوتها الفعلية بمعدل مرتفع من العمل

(١) العقاد، المرجع المشار إليه، ص ١٤٤.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤٤.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤٥.

(٤) بريتش، المرجع المشار إليه، ص ٤٣٠.

الواضح فسوف تواجه المشكلات»^(١). كما كان بن جوريون وحواريوه من صقور السياسة الإسرائيلية يعتقدون أن العرب غير قادرين على قبول التعايش السلمي مع إسرائيل. ومن ثم، فلا بد أن تظهر الأخيرة قوتها وتستعرضها بصفة مستمرة لتحقيق الردع وفرض الصلح بالقوة^(٢).

٣ - السياسة الإسرائيلية تجاه القوى العظمى:

حرصت الحركة الصهيونية منذ بداية المشروع الصهيوني على ربط عجلتها بإحدى القوى العظمى على الأقل، تستند عليها في تحقيق أهدافها. فكانت بريطانيا في أوايا هذا القرن، ثم تحولت إلى الولايات المتحدة مع انتقال مركز الثقل الدولي إليها خلال الحرب العالمية الثانية. إلا أن الحركة الصهيونية كانت على استعداد دائم للاستفادة من القوى الأخرى كلما كان ذلك ممكنا. مثل السلطة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى والاتحاد السوفيتي قبيل منتصف هذا القرن. وهو الأمر الذي ساعد على قيام الدولة اليهودية في فلسطين وإعطائها الشرعية الدولية.

ومع قيام إسرائيل، فإن تأمين تلك الدولة مع الاحتفاظ بمكاسبها الإقليمية وبسط سيطرتها، كانا يتطلبان الحفاظ على مساندة القوى العظمى الصديقة تحقيقا لذلك الهدف. وقد عبر «شيمون بيريز» عن أهمية المساندة الدولية لأمن إسرائيل بقوله:

«إن الأمن في حاجة إلى علاقات خارجية من أجل بناء القوة العسكرية»^(٣). ومن ثم، كان بيريز يرى أن على إسرائيل أن تضمن «صداقة إحدى الدول الأربع، أمريكا أو روسيا أو فرنسا أو بريطانيا، على الأقل، وبأي ثمن»^(٤).

كما عبر بن جوريون عن أهمية العلاقات الخارجية في الدعم العسكري لإسرائيل بقوله:

«إن استطاعتنا أو عدم استطاعتنا الحصول على الأسلحة الثقيلة المناسبة لتجهيز جيشنا يعتمد على علاقتنا الدولية، وبدون روابط سياسية تصبح الأداة الرئيسية للدفاع عن دولتنا الصغيرة - أي جيشنا - أداة ضعيفة»^(٥).

(١) نفس المرجع السابق، ص ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٤١٢، ٤٤١، ٥٤٢.

(٣) المجنوب وآخرون، المرجع المشار إليه، ص ٦٤.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٥.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

وتوظيفا للسياسة الخارجية الإسرائيلية في خدمة هدفها القومي الثاني، كان على هذه السياسة تحقيق الارتباط الوثيق بطيف قوى أو أكثر لتوفير متطلبات قوة الردع المستهدفة، وإمداد إسرائيل بالقوى البشرية والمعونات الفنية اللازمة لإقامة قاعدة عسكرية وصناعية حربية وطيدة.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، حرصت الحكومة الإسرائيلية منذ إعلان الدولة وحتى منتصف عام ١٩٥٠ على اتباع سياسة محايدة غير منحازة تجاه القوى العظمى في كل من المعسكرين الشرقي والغربي^(١). وقد جاءت هذه السياسة انطلاقاً من المصالح الإسرائيلية لدى كل من المعسكرين، فهي محتاجة للاتحاد السوفيتي من أجل إمدادها بالقوى البشرية اللازمة لدولتها النامية من خلال مشروعات الهجرة. حيث يمثل اليهود في الاتحاد السوفيتي ثلثي تجمع لليهود في العالم بعد الولايات المتحدة، بينما تمثل الأخيرة والجالية اليهودية فيها - الأقل استعداداً للهجرة - مصدر التمويل الأساسي لتغطية تكاليف مشروعات الهجرة والتنمية في إسرائيل^(٢)، بالإضافة إلى الدعم السياسي والعسكري المطلوب من كلتا الدولتين.

ولم تكن سياسة عدم الانحياز تمثل خطأ ثابتاً في السياسة الإسرائيلية، وإنما كانت تعبيراً عن موقف مؤقت أملتته حاجة إسرائيل إلى كلٍّ من الكتلتين خلال سنواتها الأولى. فقد كانت الحكومة الإسرائيلية على استعداد دائم لتغيير تلك السياسة عند تغير الظروف أو إذا استدعت المصلحة الإسرائيلية العليا ذلك. وقد عبر بن جوريون عن ذلك المعنى في ديسمبر ١٩٤٧ - عقب قرار التقسيم - أمام اللجنة المركزية لحزب الهافاي بقوله: إننا في غضون سنة أو سنتين قد نأخذ مكاننا في العالم، وإذا دعت الضرورة فسوف نغير هذه السياسة (سياسة عدم الانحياز)^(٣).

٤ - انعكاس السياسة الخارجية الإسرائيلية على تطور القوة الجوية:

عندما توقف القتال في فلسطين بتوقيع اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية عام ١٩٤٩، بدأت مرحلة جديدة في تطور القوة الجوية الإسرائيلية يمكن أن نطلق عليها مرحلة إعادة

(١) بريتش، المرجع المشار إليه، ص ٦٧، ٧٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٤ - ٦٧.

(٣) بريتش، مايكل، قرارات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، تعريب مركز البحوث والمطهرات، قسم ١ (القاهرة: الهيئة المصرية

العامة للاستعلامات، بدون تاريخ)، ص ١٢٩.

التنظيم وبناء المنشآت والكوادر الجوية الإسرائيلية. وبدء عملية إحلال تلك الكوادر محل العناصر الأجنبية التي تمت تعيبتها خلال الجولة الأولى، بالإضافة إلى تطوير تسليح تلك القوة. وهو الأمر الذي كان يجرى في إطار خطة عامة لإعادة تنظيم الدولة وقواتها المسلحة بعد الحرب.

ففي منتصف أغسطس ١٩٤٩، أعلن بن جوريون - بصفته رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع أمام الكنيست، أن الوقت أصبح ملائماً للتفكير في التنظيم السليم لقوات الدفاع الإسرائيلية. وأشار إلى أنه «في التخطيط من أجل المستقبل، لا يمكن أن نغف عن الوسائل التي حققت لنا النصر في الماضي، فما كان في مرحلة ما قد لا يكون كافياً في المستقبل»^(١). وأوضح بن جوريون أن فترة الهدنة الطويلة فرصة لتنظيم قوات الدفاع تنظيمًا سليماً دون عجلة يفرضها وجود العدو على الأبواب وأكد على ضرورة الحصول على أكثر المعلومات العسكرية تقدماً في العالم، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات وظروف إسرائيل^(٢).

وهكذا نرى أن أبرز ملامح تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية التي عُنى بها بن جوريون بعد الجولة الأولى هي إعادة التنظيم، وتوفير المعلومات العسكرية المتقدمة، مع تطوير الوسائل (الأسلحة والمعدات) التي ستستخدمها تلك القوات خلال المرحلة التالية.

وبالنسبة للقوة الجوية، فقد اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى الأخذ بنظام الخدمة الإجبارية للسلح الجوي أسوة بالخدمة في أسلحة الجيش، مع اختيار الأفضل لياقة إلى سلك الطيارين. حيث كان المرشح يخضع لعدة اختبارات قبل قبوله للتدريب على الطيران، تبدأ بالفحص الطبي الخاص بالطيران ثم اختبارات القدرات والتعليم العام. وعند اجتياز المجدد المرشح لهذه الاختبارات فإنه تجرى عملية اختيار نهائية لتصفية أفضل العناصر^(٣).

وطبقاً لنظام الخدمة الإجبارية الجديد كان على المرشح سلك الطيارين أن يخدم سنتين ونصف، منها حوالي سنة ونصف في مدرسة الطيران، والسنة الباقية يخدمها الطيار في الوحدات الجوية، ثم يخرج بعدها إلى الحياة المدنية مع بقاءه في خدمة الاحتياط، حيث يتم تدريبه بضعة أسابيع كل عام للحفاظ على لياقته للطيران. إلا أن هذا النظام الذي لا يستند إلى التطوع لسنوات طويلة كانت له مشاكله الكثيرة عند التطبيق في السنوات التالية^(٤).

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ٣٢٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٢٢.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٢٢.

(٤)

وبالنسبة لتوفير المعلومات العسكرية المتقدمة اتجهت الحكومة الإسرائيلية في البداية إلى محاولة الاستفادة مما لدى الدول المتقدمة في المعسكرين الشرقي والغربي من الخبرة والعلم العسكري، وتدريب ضباطها في كلا المعسكرين، تمثيا مع سياستها غير المنحازة عام ١٩٤٩^(١). إلا أن تلك السياسة كان لها نتائجها السلبية على تدريب ضباطها في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في ذلك الوقت وإن اختلفت الأسباب في كل منهما.

فبالنسبة للولايات المتحدة، فإن الحكومة الإسرائيلية بدأت في التوجه الرسمي إليها طلبا لمعونتها بعد أقل من شهر من توقيع اتفاقية الهدنة مع الحكومة المصرية، وقبل توقيع اتفاقيات مماثلة مع الدول العربية الأخرى التي شاركت في الحرب. ففي اجتماع موسى شاريت بوزير الخارجية الأمريكية في الثاني والعشرين من مارس ١٩٤٩، أبدى الأول اهتمامه الكبير بحصول إسرائيل على المساعدة الفنية (العسكرية) الأمريكية لتنظيم وتدريب الجيش الإسرائيلي، وأشار إلى أن حكومته يسرها أن تقدم عدداً من الوظائف - كمستشارين - لبعض الضباط الأمريكيين المتقاعدين أو الاحتياط الذين يتميزون بالمهارة في مختلف الأفرع العسكرية^(٢).

ولما كانت الحكومة الأمريكية تسعى في ذلك الوقت لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط ككل - في إطار سياستها لاحتواء المد الشيوعي في العالم آنذاك - فقد كانت مهتمة بتنمية القدرات الدفاعية لدول المنطقة، مع إرساء الاستقرار فيها. ومن ثم، تم إخطار شاريت أن الخارجية الأمريكية يسرها بحث طلبه مع وزارة الدفاع الأمريكية^(٣).

وقد زكت الخارجية الأمريكية الطلب الإسرائيلي لدى وزارة الدفاع، إلا أنها رأت أنه «سيكون من الحكمة تأجيل منح الإذن للضباط المنفردين حتى وقت ملائم مثل اتمام مفاوضات الهدنة بنجاح بين الحكومتين السورية والإسرائيلية^(٤)، أو على الأقل حتى نكون مقتنعين بعدم احتمال تجدد الأعمال العدائية في فلسطين»^(٥).

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصي، ج ٢، ص ٣٢٠.

(٢) Foreign Relations of the United States, 1949, Vol. VI, The Acting Secretary of State to the Secretary of Defence, restricted letter, 6.4.1949, p.898.

Idem.

(٣)

(٤) كانت كل من الحكومتين الأردنية والبنانية قد وقعتا اتفاقيتين للهدنة مع إسرائيل فيما بين طلب وزير الخارجية الإسرائيلي في ٢٢ مارس وخطاب وزارة الخارجية في ١٦ أبريل.

Idem.

(٥)

إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية - عند بحثها للأمر - وجدت أن الأسلوب الملائم لتقديم المساعدة العسكرية المطلوبة لإسرائيل هو أن يتم ذلك من خلال بعثة عسكرية أمريكية، كما أوصى وزير الدفاع في رده على وزارة الخارجية الأمريكية بإجراء اتخاذ إجراء نهائي بالنسبة للطلب الإسرائيلي حتى يتأكد الاستقرار في المنطقة، ويكون قد تم في نفس الوقت استطلاع موقف الحكومة البريطانية من المسألة بشكل أشمل فيما يتعلق بالمساعدة الفنية العسكرية لكل دول المنطقة^(١).

أما بالنسبة لبريطانيا، فإن الموقف كان مختلفاً. فعندما طلبت الحكومة الإسرائيلية تدريب ضباطها في المملكة المتحدة لم توافق الحكومة البريطانية في البداية. وفي رفضها للطلب الإسرائيلي، أوضحت تلك الحكومة أنه مادام رئيس الوزراء الإسرائيلي قد صرح بأنه يجب أن يتم تدريب الضباط الإسرائيليين في الشرق والغرب على السواء، فإنه لا يمكن الموافقة على تدريب أي من الضباط الإسرائيليين في المملكة المتحدة^(٢).

وفي الوقت الذي كانت تتحرك فيه الحكومة الإسرائيلية للاستفادة من الخبرات العسكرية للدول الغربية الكبرى لتطوير قواتها المسلحة، فإنها كانت تعمل على استمرار تفوقها العسكري الذي حققته خلال المرحلة الأخيرة من حرب ١٩٤٨. ولتحقيق هذا الهدف، كانت الحكومة الإسرائيلية - موظفة سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية - تتحرك في خطين متوازيين: تدبير احتياجات القوات المسلحة من الطائرات والأسلحة والعتاد الحديث، وحرمان الدول العربية من هذه الاحتياجات.

إلا أنه في ظل سريان الحظر على شحنات الأسلحة خلال النصف الأول م عام ١٩٤٩، اقتصر النجاح الإسرائيلي في مجال تسليح القوة الجوية على الحصول على العديد من طائرات التدريب، بعد رفض كل من بريطانيا والولايات المتحدة تزويدها بطائرات القتال، على حد قول كاجان^(٣).

(١) Ibid, The Secretary of Defence to the Acting Secretary of State, top secret letter, 3.6.1949, p. 1088 - 1089

(٢) Ibid., Memorandum of Conversation by Mr. Wells Sabler of the Office of African and Near Eastern Affairs, secret, 6.12.1949, pp. 1523- 1524.

Kagan, op. cit., pp. 152, 190, 192.

ففي فرنسا، نجحت الجهود الإسرائيلية في الحصول على خمس وعشرين طائرة هارفارد للتدريب المقدم، تلتها صفقة من طائرات «فوكر أس ١١ Foker S 11» من هولندا لأغراض التدريب الابتدائي، وصلت إلى أكثر من أربعين طائرة. كما تم شراء حوالي ثمانين عشرة طائرة من طراز «ايرسيد كونصول Airspeed Consul» من المخلطات البريطانية في فلسطين بعد الهدنة لأغراض التدريب والمواصلات، بالإضافة إلى صفقة من طائرات تشيبمك للتدريب الابتدائي من كندا^(١).

وبعد رفع الحظر على شحنات الأسلحة، نجحت الجهود الإسرائيلية في الحصول على تراخيص شراء مزيد من طائرات «كايت بي تي - 17 Kaydet PT» للتدريب الابتدائي من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى العشرين طائرة التي سبق لإسرائيل شراؤها منها في نهاية عام ١٩٤٨^(٢).

وإزاء رفض الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بطائرات القتال عام ١٩٤٩^(٣)، اتجهت الأخيرة إلى عرقلة حصول العرب على أى أسلحة أو طائرات، من خلال معارضة رفع الحظر على شحنات الأسلحة إلى الدول التي كانت مشتركة في الحرب في فلسطين^(٤). وهو ماكانت تطالب به الدول العربية في ذلك الوقت، لتعديل ميزان القوى المختل لصالح إسرائيل من ناحية، وتطالب به بريطانيا لإنجاح مباحثاتها العسكرية مع مصر من ناحية أخرى.

وفي أواخر يوليو ١٩٤٩، عبر السفير الإسرائيلي في واشنطن لـ «دين راسك» - نائب وكيل الخارجية الأمريكية - عن رغبة حكومته في استمرار الحظر على شحنات الأسلحة تجنباً لسباق التسلح في الشرق الأدنى^(٥). وعندما سأل «راسك» عما إذا كانت إسرائيل راغبة من

Gunston, op. cit., pp. 33, 47, 48, 52. - Kagan, op. cit., p. 122.

(١)

Gunston, op. cit., p. 45. - Kagan, op. cit., 152.

(٢)

(٣) كان الولايات المتحدة ترى في ذلك الوقت أن إسرائيل تملك قوة جوية أكبر مما لدى الدول العربية مجتمعة.

Kagan, op. cit., p. 173.

Ibid., p. 174. - Foreign Relations of the United States, 1949, Vol. VI, Memorandum of Conversation by the Deputy Under Secretary, Confidential, 28.7.1949, p.1263.

Idem.

(٥)

ناحيتهما فى إعطاء تأكيد برغبتها فى عدم استيراد أسلحة لطمأنة مخاوف العرب، وحاول السفير الإسرائيلى المراوغة والتهرب من الإجابة على سؤال «راسك» بقوله:

«إنه يستطيع أن يؤكد نوايا إسرائيل غير العدوانية»^(١).

إلا أن الحكومة الأمريكية - فى الحقيقة - لم تكن فى حاجة إلى الحاح إسرائيل لعدم تزويد الدول العربية بالأسلحة فى ذلك الوقت. فلم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة آنذاك لتزويد أى من الدول المنطقة بالأسلحة قبل إرساء سياسة موحدة مع الحكومة البريطانية لتنسيق مبيعات الأسلحة إلى دول المنطقة تجنباً لسباق التسليح بين الدول العربية وإسرائيل، وهو الأمر الذى كان كفيلاً بإفساد الخطط الغربية نحو استقرار المنطقة والدفاع عنها، كما سنرى فى الفصل التالى.

وهكذا نرى أنه فى الوقت الذى سمحت فيه السياسة المصرية المنحازة للغرب، والدخول فى مباحثات عسكرية مع المملكة المتحدة حول ترتيبات الدفاع عن المنطقة، بكسر حالة الجمود السابقة حيال تطوير القوة الجوية المصرية وغرس البذور تجاه تزويدها بالمقاتلات النفاثة، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه تسوية النزاع بينهما وبين الدول العربية والحياد الذى حاولت اتباعه بين القوى العظمى فى كل المعسكرين، حالت دون نجاح الحكومة الإسرائيلية فى تهينة الظروف الملائمة لتطوير سلاحها الجوى خلال عام ١٩٤٩. وهو الأمر الذى يعود فى الدرجة الأولى التى تعارض تلك السياسة مع المخططات الغربية آنذاك، والتى كانت تسمى إلى استقرار المنطقة وتشجيع دولها على الدخول فى مخططات الغرب الدفاعية. ولم يكن تزويد إسرائيل بالأسلحة والطائرات الحديثة فى ذلك الوقت يسمح بتشجيع الدول العربية - التى يرقى فى باطنها أكبر احتياطى من البترول فى العالم - بالتجاوب مع المخططات الغربية فى المنطقة.

إلا أنه لم ينقضى عام ١٩٥٠ حتى كانت مصر وإسرائيل تتبادلان المراكز السياسية تجاه الغرب. الأمر الذى كان له أبلغ الأثر على تطور القوة الجوية لكل منهما. أما كيف تم ذلك، وما مدى ذلك التأثير، فهذا ماسيجيب عليه الفصل التالى.

الفصل الثامن

ما بين إلغاء المعاهدة والانحياز الإسرائيلي إلى الغرب

أثر السياسة المصرية والإسرائيلية في سنوات ما قبل الثورة
على تطور القوة الجوية للطرفين

(يناير ١٩٥٠ - يوليو ١٩٥٢)

أولاً: أثر السياسة المصرية في سنوات ما قبل الثورة على تطور القوة الجوية:

١- منطلقات السياسة المصرية تجاه تدعيم القدرات الدفاعية للبلاد.

٢ - أثر سياسة الوفد على تطور القوة الجوية.

٣ - أثر سياسة وزارات الاحتضار على تطور القوة الجوية.

ثانياً: أثر السياسة الإسرائيلية في ظل الانحياز إلى الغرب على تطور بناء القوة الجوية:

١- منطلقات السياسة الإسرائيلية تجاه تدعيم القدرات العسكرية الإسرائيلية.

٢ - أثر السياسة الخارجية على تطور القوة الجوية .

٣ - نظرة القيادتين السياسية والعسكرية إلى دور وأسبقيات القوة الجوية وأثرها على تطور تلك القوة.

الفصل الثامن

مابين إلغاء المعاهدة والانحياز الإسرائيلي إلى الغرب

أثر السياسة المصرية والإسرائيلية في سنوات ما قبل الثورة
على تطور القوة الجوية للطرفين
(يناير ١٩٥٠ - يوليو ١٩٥٢)

أولاً: أثر السياسة المصرية في سنوات ما قبل الثورة على تطور القوة الجوية؛

١ - منطلقات السياسة المصرية تجاه تدعيم القدرات الدفاعية للبلاد؛

تولى الحكم في مصر خلال الفترة الممتدة من يناير ١٩٥٠ وحتى يوليو ١٩٥٢ خمس وزارات مختلفة، كان أطولها عمراً وأخطرها أثراً على تطور بناء القوة الجوية المصرية هي وزارة الوفد الأخيرة. ورغم اختلاف توجهات كل من هذه الوزارات تجاه القضية الوطنية والقضايا الداخلية، إلا أنها اتفقت في توجيهها نحو تطوير القوات المسلحة وتدعيمها.

وكانت نوافع هذه الوزارات تجاه تطوير القوات المسلحة وتدعيمها، هي نفسها نوافع وزارات الائتلاف السابقة، والتي كانت تسعى إلى بناء قوة عسكرية قادرة على ردع التهديد الإسرائيلي الذي بدأ يترسخ على حدود مصر الشرقية من ناحية، وتدارك العجز في قدرات القوات المسلحة المصرية - الذي كانت تتعلل به الحكومة البريطانية لإبقاء قواتها في مصر من ناحية أخرى.

ونظراً لاختلاف التوجهات السياسية لوزارة الوفد الأخيرة عن باقي الوزارات التي تلتها

حتى قيام الثورة فإنه يمكن تقسيم تلك الحقبة إلى عهدين مختلفين، لكل منهما سماته الخاصة وسياسته تجاه القضية الوطنية والمخططات الغربية في المنطقة، والتي انعكست بطبيعة الحال على تطور القوات المسلحة عامة والقوة الجوية على وجه الخصوص. وهذه المجهود هي عهد وزارة الوفد الأخيرة ثم عهد وزارات الإحتضار للنظام المصري السابق.

٣- أثر سياسة وزارة الوفد على تطور القوة الجوية :

اتجهت وزارة الوفد الأخيرة منذ أيامها الأولى في الحكم إلى تدعيم القدرات الدفاعية المصرية، الأمر الذي برز في ثلاثة جوانب مختلفة : حشد الطاقات العربية في مواجهة إسرائيل، وتدبير الإعتمادات المالية اللازمة لدعم وتطوير القوات المسلحة، ثم محاولة تدبير احتياجات هذه القوات من العتاد والأسلحة والطائرات.

وبالنسبة للجانب الأول، فعلى ضوء استمرار رفض إسرائيل لأي تسوية عادلة لمشكلتي الحدود واللجوءين، فضلاً عن تنفيذ قرار التقسيم، استمرت حالة الحرب بينها وبين الدول العربية. وقد حاولت إسرائيل اختراق الصف العربي من خلال اتصالاتها بالملك عبد الله لعقد اتفاقية صلح وعدم اعتداء بينها وبين الأردن. إلا أن الحكومة المصرية نجحت في إحباط المحاولة الإسرائيلية باستصدار قرار من جامعة الدول العربية لأجوب دول من دول الجامعة أن تتفاوض في عقد صلح أو اتفاق سياسي منفرد مع إسرائيل^(١).

كما قامت مصر بتطويق الخلاف بين دول الجامعة العربية ودعت إلى عقد معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين هذه الدول، وافق عليها مجلس الجامعة في الثالث عشر من أبريل ١٩٥٠، لتعزيز الأمن الجماعي لدول الجامعة^(٢). فطبقاً للمادة الثانية من هذه المعاهدة، يعتبر كل اعتداء مسلح على أي من دول الجامعة، اعتداءً عليها جميعاً، ولذلك، فإنها عملاً بعميد الدفاع الشرعي تلتزم بالمبادرة إلى معونة الدولة المعتدى عليها، واتخاذ التدابير الفورية - بما في ذلك استخدام القوة المسلحة - لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما^(٣).

وفيما يتعلق بالجانب الثاني، تعكس ميزانية وزارة الحربية تصاعداً ملحوظاً في الإعتمادات المخصصة لاحتياجات القوات المسلحة بصفة عامة والسلاح الجوي بصفة خاصة. حيث بلغت

(١) العقاد، المرجع المشار إليه، ص ١٢٣. د. حسن نافعة، مصر والصراع العربي - الإسرائيلي (ط١)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٢١.

(٢) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٢، ص ٢٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

اعتمادات الأخير ٥,٠١٧٦٣٠ مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١، وهو ما يمثل ١١٪ من اعتمادات وزارة الحربية خلال تلك السنة، بزيادة ٣٩٪ عن اعتمادات السنة السابقة. كما ارتفعت تلك الاعتمادات مرة أخرى لتصل إلى ٧,٧٣٥٥٦٥ مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١، وهو ما يمثل ١٦٪ من اعتمادات وزارة الحربية خلال ذلك العام، أى بزيادة ٥٤٪ عما كانت عليه فى السنة المالية السابقة^(١).

وبالإضافة إلى اعتمادات السلاح الجوى المشار إليها، تعكس ميزانية وزارة الحربية خلال السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢ اعتماد مبالغ ١,٦٤٢٢٥٤ مليون جنيه لإنشاء مصنع للطائرات^(٢).

ويوضح الرسم البياني التالي نسبة تزايد الاعتمادات المالية المخصصة للسلاح الجوى منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٢ (نوع حساب اعتماد مصنع الطائرات).

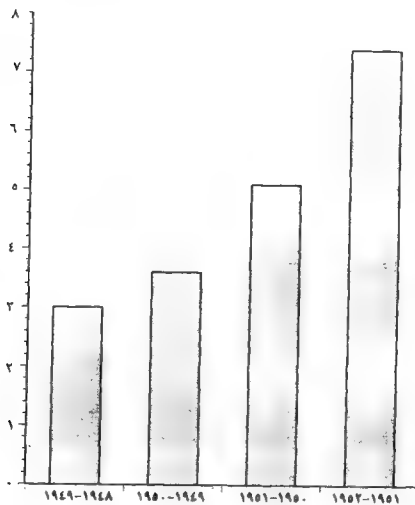
(١) وزارة الحربية، ميزانية الدولة المصرية (وزارة الحربية، قسم ١٧، فرع ٣)، سنوات ١٩٥٠-١٩٥٢.

(٢) وزارة الحربية، حافظة رقم ٣٦، ملف ١٥٠، ميزانية ١٩٥١-١٩٥٢، قسم ١٧.

شكل بياني رقم ٢

الاعتمادات المالية للصالح الجوي
(١٩٥٢-١٩٥٨)

الاعتمادات بملايين الجنيهات



السنوات المالية

إلا أنه رغم توفر الاعتمادات المالية للتدرج في تنفيذ مشروعات التطوير التي سبق تقديمها بواسطة السلاح الجوي، فإن جهود حكومة الوفد لتوفير احتياجات التطوير من الطائرات والأسلحة والمعدات، لم تكفل بنفس النجاح الذي حققته في تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لأعمال التطوير. وهو ما يرجع في الحقيقة إلى سياسة الوفد تجاه القضية الوطنية والمخططات الغربية في المنطقة من ناحية، وردود الفعل البريطانية والأمريكية تجاه تلك السياسة من ناحية أخرى.

فبالرغم من أن المناخ كان مهيأ عند تولى وزارة الوفد الحكم لتنفيذ مشروعات التطوير - التي عُرفت بذورها في عهد الوزارات السابقة - بعد رفع الحظر على تصدير الأسلحة والتعاقدات التي تمت في خريف العام السابق، إلا أن تلك الوزارة مالبت أن واجهت - بعد شهرها الأولي - عقبات كَثُرَتْ عرقلت جهودها لتطوير القوات المسلحة المصرية. وقد جاء بعض هذه العقبات نتيجة لعوامل خارجية لا يد للحكومة المصرية فيها، بينما جاء البعض الآخر نتيجة لسياسة وزارة الوفد حيال القضية الوطنية وأسلوب معالجتها.

فبالنسبة للمؤثرات الخارجية، فإنها جاءت نتيجة لسياسة الولايات المتحدة التي بدأت تستعد آنذاك للقيام بدور أكثر فاعلية في منطقة الشرق الأوسط الذي تمثل مصر أحد الركائز الأساسية فيه. وجاءت سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر محصلة ثلاثة عوامل رئيسية: المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ومدى استجابة مصر وتعاونها في تحقيق هذه المصالح، ثم مدى قوة الضغط التي تمارسها المنظمات والجماعات المؤيدة لإسرائيل على حكومة الولايات المتحدة ورئيسها.

وكانت هذه العوامل بمثابة أقطاب الجذب للسياسة الأمريكية، التي كانت تقترب من الآمال المصرية أو تتباعد عنها، تبعاً لثقل وتكثير كل من هذه العوامل على مخططي تلك السياسة ومتخذى القرار فيها.

وعلى ذلك، ففي ظل تزايد الحرب الباردة عام ١٩٤٩م وتجاوب الحكومة المصرية آنذاك مع المخططات الغربية للدفاع عن المنطقة، كانت الحكومة الأمريكية مستعدة ليس فقط للموافقة على صفقات الأسلحة البريطانية، ولكن أيضاً للدفاع عن تلك الصفقات أمام مؤيدى إسرائيل في الكونجرس الأمريكي.

فعندما أثار أنصار تلك الدولة زويعا في الكونجرس بشأن صفقات الأسلحة البريطانية لمصر في خريف عام ١٩٤٩، فإن وزير الخارجية الأمريكية أوضح للمعارضين أن الدول العربية هي جزء من منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية البالغة بالنسبة للغرب، وأنه من المفضل أن تحصل بلدان هذا الجزء من العالم على الأسلحة التي تحتاجها من أجل متطلباتها الأمنية من مصادر صديقة وموثوق بها^(١).

وقد ساعد وزير الخارجية الأمريكية على هذا القول أن حكومة الولايات المتحدة كانت مطمئنة آنذاك إلى أن شحنات الأسلحة لمصر لا تشكل أي خطر على إسرائيل، التي خرجت من الحرب متفوقة على خصومها مجتمعين. وأن تلك الأسلحة ذات أهمية سياسية أكثر منها عسكرية، وهو الأمر الذي أبلغه وزير الخارجية إلى السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة^(٢). كما طمأن الرئيس الأمريكي أصدقاء إسرائيل بأن الأخيرة سوف تحصل على كمية كبيرة من الأسلحة إذا كانت تحتاجها^(٣).

ومع ضغط أنصار إسرائيل على الرئيس الأمريكي لتزويد إسرائيل بالأسلحة من ناحية^(٤)، ورغبة الحكومة الأمريكية في الحفاظ على استقرار المنطقة وتقليل احتمالات الصدام بين العرب وإسرائيل من ناحية أخرى، رأت الحكومة الأمريكية ضرورة إرساء سياسة غربية موحدة تجاه إمدادات الأسلحة لدول الشرق الأدنى، حتى يمكن السيطرة على شحنات الأسلحة إلى تلك الدول وتقليل احتمالات الصدام التي تضر بالمصالح الغربية في المنطقة^(٥).

وفي مايو ١٩٥٠ دارت مباحثات بين الجانبين الأمريكي والبريطاني لوضع أسس السياسة الموحدة المرجوة ثم عرضت على فرنسا نتائج تلك المباحثات. ويعد أن وافقت الأخيرة على تلك السياسة، أعلنتها الدول الثلاثة في الخامس والعشرين من مايو فيما عرف باسم الإعلان الثلاثي^(٦).

(١) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٢٧.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٩.

Spiegel op. cit., p. 46.

(٣)

Idem.

(٤)

(٥) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٤٤ - ٤٦.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٦ - ٤٧.

وقد تلخصت السياسة الواردة في ذلك الإعلان، في قبول الدول الثلاثة بإمداد دول الشرق الأوسط بقدر من الأسلحة، إلا أنها حدثت إطار استخدام هذه الأسلحة بصيانة الأمن الداخلي لهذه الدول والدفاع الشرعي عن النفس، وأخيراً - وهو الأهم من وجهة النظر الغربية - هو «لتمكينها من القيام بدورها في الدفاع عن المنطقة كلها بصفة عامة»^(١).

كما نص البيان على «عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين أي دولة وأخرى في تلك المنطقة. وأن الحكومات الثلاث إذا رأت أن إحدى هذه الدول تعد العدة لانتهاك الحدود أو خطوط الهدنة، فإنها سوف تتخذ إجراءات عاجلة وفقاً للالتزامات بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة داخل أو خارج الهيئة لمنع هذه الانتهاك»^(٢).

ولما كانت دول الجامعة العربية قد وقّعت على معاهدة الدفاع المشترك قبل أقل من أسبوعين من صدور الإعلان الثلاثي، فقد وضع ذلك الإعلان كافة الدول العربية الموقعة على تلك المعاهدة في كفة وإسرائيل في الكفة الأخرى بالنسبة لإمدادات الأسلحة، الأمر الذي يضمن التفوق لإسرائيل في مواجهة أي من الدول العربية أو أغلبها مجتمعة.

ونظراً لأن ذلك الإعلان يفرض وصاية الدول الثلاثة - غير المنزهة عن الفرض - على الدول العربية ويضعها تحت رحمة هذه الدول في مجال تسليح قواتها، ويكرس الأمر الواقع والمكاسب الإقليمية التي حصلت عليها إسرائيل خلال الحرب الأخيرة، فقد اعترضت عليه دول الجامعة العربية، بينما رحبت إسرائيل به^(٣).

وهكذا كان على وزارة الوفد أن تواجه الآثار المترتبة على ذلك الإعلان بعد بضعة شهور من توليها الحكم. ولم يكن ذلك الإعلان - في الحقيقة - هو العقبة الوحيدة التي واجهتها وزارة الوفد، حيال جهودها نحو تطوير القوات المسلحة المصرية، فما لبثت الحكومة البريطانية - بتشجيع من الحكومة الأمريكية - أن فرضت حظراً جديداً على شحنات الذبابات والطائرات إلى مصر في سبتمبر ١٩٥٠^(٤)، كما فرضت مع الولايات المتحدة عام ١٩٥١ مزيداً من القيود على

(١) العقاد، المرجع المشار إليه، ص ١٥٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٨.

(٣) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٢، ص ٣١٢ - بريتش، نظام السياسة الخارجية الإسرائيلية ص ٦٨.

(٤) أرفنسن، المرجع المشار إليه، ص ٥٢.

إمداد مصر بالأسلحة من السوق الأوروبية والأمريكية^(١)، مما كان له أسوأ الأثر على تطوير القوة الجوية المصرية.

وهذا الموقف من الحكومتين البريطانية والأمريكية يطرح عدة تساؤلات هي : ما الذى غير موقف الحكومة البريطانية فى سبتمبر ١٩٥٠ من تزويد مصر بالطائرات والأسلحة التى كانت مقبلة عليها فى خريف العام السابق، وما تأثير ذلك التغيير؟ وما الذى دعا الولايات المتحدة، التى كانت تدافع عن تزويد مصر بالطائرات البريطانية فى أوائل عام ١٩٥٠، إلى تشجيع الحكومة البريطانية على حظر إمداد مصر بالطائرات والذبابات فى صيف نفس العام، ووضع مزيد من القيود على إمداد مصر بالأسلحة الأمريكية فى العام التالى؟ وما تأثير ذلك التحول فى الموقف الأمريكى؟

للإجابة على هذه التساؤلات، فإن علينا أن نستعرض سياسة وزارة الوفد حيال القضية الوطنية طوال سنتى حكمها - من يناير ١٩٥٠ وحتى يناير ١٩٥٢ - وانعكاسات هذه السياسة على تطور بناء القوة الجوية المصرية.

ويمكن تقسيم عهد وزارة الوفد - بالنسبة لأسلوب معالجتها للقضية الوطنية إلى مرحلتين متميزتين، غلب على الأولى منها طابع المباحثات بين العسكريين والسياسيين الرسميين من الجانبين، بعيداً عن التدخل الشعبى المباشر ضد الوجود البريطانى فى مصر. وامتدت تلك المرحلة من أوائل عام ١٩٥٠ حتى خريف عام ١٩٥١، بينما غلب على المرحلة الثانية طابع الكفاح الثورى المسلح - سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى - بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وامتدت تلك المرحلة من خريف عام ١٩٥١ حتى شتاء عام ١٩٥٢. وحتى نتبين تأثير تلك السياسة - وردود الفعل البريطانية والأمريكية حيالها - على تطور القوة الجوية المصرية، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من التوضيح لهاتين المرحلتين.

فى ظل المباحثات السياسية والعسكرية :

لما كانت المباحثات العسكرية قد تعثرت خلال عهد وزارة حسين سرى، فقد حاول وزير الخارجية البريطانية - خلال لقائه مع الملك فى يناير ١٩٥٠ - دفع الأخير إلى الضغط على

(١) نفس المرجع، ص ٦٢، ٦١.

النحاس لاستئناف تلك المحادثات، التي تعطلت بسبب الشعارات السياسية المطنة، على حد قول وزير الخارجية البريطانية. وقد أشار بيغن في ذلك اللقاء إلى «أنه سيكون من الأفضل إذا سمحت حكومة النحاس باشا للفنيين (العسكريين) المضى قدماً في العمل بتكليف واضح»^(١).

إلا أن وزير الخارجية المصري، التزاماً منه بالسياسة التي أعلنها مصطفى النحاس في خطاب العرش بشأن تعهد حكومته ببذل أقصى الجهود لإتمام الجلاء عن شطرى وأدى النيل وصيانة وحدته تحت التاج المصري، أرسل مذكرة إلى وزير الخارجية البريطانية في الحادي والعشرين من مارس، يوضح له فيها حالة السخط الذي يشعر بها الشعب المصري وفقدانه الثقة في المفاوضات إلا على الأسس الواردة في خطاب العرش، والتي تعتبرها الحكومة المصرية أساس أية مباحثات للتفاهم على «ما يجب عمله لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن الدولى واستقلال الشعوب، ويقصد الوصول إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطناً واحداً وبين المساهمة الجدية المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى...»^(٢).

ولما كان مطلباً الجلاء والوحدة ليسا واردين في حسابات الحكومة البريطانية في ذلك الوقت، فقد رد بيغن على مذكرة الدكتور صلاح الدين في السابع عشر من مايو مقترحاً إجراء بحث صريح غير رسمى - للنواحي العسكرية للمسألة التي تواجه البلدين في الشرق الأوسط - بين كل من الحكومة المصرية ورئيس أركان الإمبراطورية الذي سيحضر إلى مصر في أوائل شهر يونيو، تمهيداً لمباحثات سياسية بين الحكومة المصرية والسفير البريطانى في القاهرة^(٣).

ورد وزير الخارجية المصرية في الثلاثين من مايو، مؤكداً على مبدأ الجلاء والوحدة مع السودان، كأساس لتفاوض بين الجانبين، إلا أنه أشار إلى قبول الحكومة المصرية ببحث

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٢-٢٢٣، انظر :

F.O. 371/80375, Top secret, Record of conversation between the Secretary of State and King Farouk at the Koubbah Palace, 28.1.1950.

(٢) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٠ - حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٢ - فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه،

ص ٧٠

(٣) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٢٢١ - فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٧٢.

المسائل العسكرية وفي مقدمتها جلاء القوات البريطانية قبل الدخول في المباحثات السياسية^(١).

وإزاء اختلاف منطلقات الجانبين وتوجهاتهما، كان من الصعب على الفيلد مارشال «سليم» أن يقطع رئيس الوزراء المصري ووزير خارجيته - خلال اجتماعهما في الخامس والسادس من يونيو - بأن مجابهة الخطر السوفيتي تقتضي تكتل الأمم عسكرياً وأن تتنازل كل منها عن بعض سيادتها، وأن مصر هي مطمع الطرف الآخر لأنها مفتاح المنطقة. ومن ثم، فلن يجديها بقاؤها على الحياد، خاصة وأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها في مواجهة ذلك الخطر^(٢).

وجاءت عدم قناعة الجانب المصري بوجهة النظر البريطانية، من تقديره بأن مصر إذا كانت مهددة بهجوم سوفيتي، فإنما يعود ذلك في الدرجة الأولى إلى وجود القوات البريطانية فيها^(٣). وإزاء عدم ثقة الجانب المصري في أية وعود بريطانية جديدة، فإنه - رغم قبوله بمبدأ التحالف - أصر على جلاء القوات البريطانية أولاً إلى قاعدة قريبة كلفلسطين، بحيث يمكنها العودة إلى مصر خلال فترة قصيرة في حالة الحرب^(٤).

كما اقترح النحاس على الجانب البريطاني أن تُمد مصر بالطائرات على أن تُستخدم لصالح قوى التحالف عند قيام الحرب، مؤكداً على أن التعاون المنشود يقوم على تحقيق الجلاء، فإذا تم ذلك «سنضع أيدينا في أيديكم»^(٥).

وفي جلسة المباحثات الثالثة، أشار النحاس إلى اهتمام مصر بتقوية جيشها، خاصة بالنسبة للدفاع الجوي وإنشاء المطارات والمصانع الحربية. وحدد نطاق التحالف الذي يمكن الموافقة عليه - بعد جلاء القوات البريطانية عن مصر - في «تبادل الحكومتين المصرية والبريطانية الرأي عندما يتهدد الأمن في الشرق الأوسط، فإذا وقع أي اعتداء على مصر، أو دخلت بريطانيا حرباً نتيجة وقوع اعتداء على إحدى البلاد (العربية) المتاخمة، فإن مصر تتعاون

(١) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٧٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٣٢.

(٤) نفس المرجع، ص ٢٣٢.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

عسكرياً مع بريطانيا في داخل حدودها وفي نطاق إمكاناتها للدفاع عن مصر، وفي هذه الحالة يمكن استقدام قوات بريطانية في مصر إذا تبين أن ذلك ضروري»^(١).

ولإزاء تمسك «سليم» ببقاء القوات البريطانية في مصر وقت السلم، رفض النحاس وجهة نظر رئيس أركان الإمبراطورية، مؤكداً له أنه لا يستطيع إقناع الشعب ببقاء جندي أجنبي واحد على أرض مصر^(٢).

ونظراً لازدياد تدهور الموقف الدولي - على أثر اندلاع الحرب في كوريا وقرار مجلس الأمن في السابع والعشرين من يونيو بمساندة كوريا الجنوبية - ورفض مصر التصويت على ذلك القرار، فضلاً عن انهيار الموقف في كوريا الجنوبية، فقد زاد الموقف البريطاني تصلباً.

فلم تسفر اجتماعات وزير الخارجية المصري والسفير البريطاني خلال شهرى يوليو وأغسطس عن أى تقارب في وجهات النظر بين الطرفين، فقد تمسك الجانب البريطاني ببقاء القوات البريطانية في مصر وقت السلم، مؤكداً أن وجود هذه القوات لا يعنى الاحتلال، بل هى للدفاع ضد الخطر السوفيتي وأن التمسك بالجلاء الناجز لا يتفق مع احتياجات الدفاع عن مصر، التي لا يمكن الدفاع عنها بغير القوات البريطانية. فمصر - من وجهة النظر البريطانية - معرضة لخطر الهجوم البري والجوى معاً، مما يستدعى توحيد قوات البلدين وقت السلم لمواجهة ذلك الخطر، حيث إن جلاء القوات البريطانية وقت السلم لا يمكنها من العودة في الوقت الملأئم لدرء الخطر قبل انهيار النظام الدفاعي كله^(٣).

أما الجانب المصري، فرغم قبوله بمبدأ التحالف وعودة القوات البريطانية إلى مصر عند وقوع اعتداء مسلح عليها أو على إحدى الدول العربية المتاخمة، وقبول وجود عدد من الفنيين اللازمين لصيانة معدات القاعدة البريطانية بصفة مؤقتة حين تولى المصريين ذلك، فإنه تمسك بضرورة تنفيذ الجلاء الناجز، ودلّل على فساد الحجة البريطانية بأن الدول المجاورة للاتحاد السوفيتي - وهى الأكثر تعرضاً لتهديده - ليس بها قواعد بريطانية، وحدد سنة كفترة انتقال

(١) نفس المرجع، ص ٣٣٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٧٥.

يتم بعدها الجلاء، مع استيفاء وسائل تدعيم الجيش المصرى خلال تلك السنة^(١). كما عرض الجانب المصرى نقل القاعدة البريطانية إلى قطاع غزة ورفض فكرة الدفاع المشترك وقت السلم، وعرض بديلاً عن ذلك، أن تعمل مصر على استكمال معدات الدفاع الجوى وإعداد الطيارين والفنيين بالاستعانة بالبعثات الأمريكية والبريطانية^(٢).

وبالنسبة للسودان، فقد تمسك الجانب البريطانى بحق تقرير المصير للسودانيين كأساس لأى اتفاق بين مصر وبريطانيا حول هذه المسألة، بينما تمسك الجانب المصرى بوجوب إتمام الوحدة بين البلدين بشكل عملى^(٣).

وإزاء ذلك الفشل، وخيبة أمل البريطانيين فى إحراز أى تقدم فى المباحثات بعد عودة حزب الوفد إلى الحكم، حاولت الحكومة البريطانية استغلال شحنات الأسلحة للضغط على الحكومة المصرية لتغيير موقفها. وفى التاسع من سبتمبر، أرسلت الخارجية البريطانية تطلب من سفيرها فى القاهرة «إبلاغ الحكومة المصرية أنه بالنظر إلى خطورة الموقف العالمى الحالى والنقص الموجود فى أنواع معينة من الأسلحة والمعدات، فإن حكومة صاحب الجلالة قد قامت أخيراً باستعراض التزاماتها فى جميع أنحاء العالم الخاصة بتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية وقررت وضع نظام صارم لترتيب الأولويات. أما المبدأ الذى سيتم به فى المستقبل تنظيم تسليم الأسلحة والمعدات فهو أن تلى (تلبية احتياجات) المملكة المتحدة تلبية ما تحتاج إليه البلدان التى لنا معها ترتيبات نفاذية عملية. ومن مؤدى هذا أن يتم الكف عن عمليات شحن الأسلحة والمعدات التى تعانى نقصاً فى المعروض منها إلى البلدان الأخرى.

٢ - فيما يتعلق بمصر، إن تكوين قادرين فى الوقت الحالى على شحن مزيد من المقاتلات النفاثة بعد الآن، وسيتعين علينا إلغاء رخص التصدير المتعلقة بما تم الوعد به فعلاً. وربما سرى نفس الشئ على معدات الرادار والذبابات...»^(٤).

(١) نفس المرجع، ص ٧٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ٧٩.

(٤) هيك، ملفات السويس، ص ٦٧٧ : انظر نص رسالة الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى مصر.

وقد احتجت الحكومة المصرية على الحظر البريطاني الجديد واعتبرت عدم تسليم أربع عشرة طائرة نفثة - كانت جاهزة للتسليم ووضعت عليها العلامات المصرية - عملاً غير ودي^(١).

وإذا كانت نوايا الموقف النولي وسياسة وزارة الوفد وراء ذلك الحظر البريطاني الجديد، فإنها زادت أيضاً من انحياز الموقف الأمريكي إلى الجانب البريطاني، حيث فشلت الجهود المصرية لكسب تأييد الحكومة الأمريكية لوجهة النظر المصرية خلال جولة المباحثات السابقة في شهر يوليو، خاصة بعد الموقف المصري تجاه الأزمة الكورية. وهو الموقف الذي رأى فيه السفير الأمريكي في مصر، تصرفاً طفولياً لتوجيه ركلة إلى الغرب، ومحاولة مصرية للانتقام من بريطانيا والولايات المتحدة^(٢).

ولم ترفض الحكومة الأمريكية مساندة الموقف المصري في المباحثات فحسب، بل إنها استمرت أيضاً في فرض القيود على إمداد مصر بالأسلحة الأمريكية، وحظر إمدادها تماماً بأية أسلحة ثقيلة^(٣)، كما أيدت السياسة البريطانية المتشددة حيال مصر والضغط عليها بتأجيل إمدادها بالأسلحة البريطانية حتى ترسخ للمطالب البريطانية^(٤). حيث كانت تلك المطالب آنذاك، لا تقل أهمية للولايات المتحدة عنها بالنسبة للمصالح البريطانية. ففي ظل تزايد التوتر العسكري الأمريكي في كوريا وتدهور الموقف النولي في صيف ١٩٥٠، زاد اعتماد الولايات المتحدة على القوات والقواعد البريطانية في الشرق الأوسط، والتي تمثل الحرس الأمامي للدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة. ولما كانت القاعدة البريطانية في القناة هي أكبر هذه القواعد وأهمها للدفاع عن المنطقة، فلم يكن غريباً أن تدافع الحكومة الأمريكية عن استمرار بقاء القوات البريطانية في مصر في ذلك الوقت.

وقد ظهر الموقف الأمريكي - المخيب للأمال - جلياً واضحاً، خلال الاتصالات التي أجراها كل من السفير المصري في واشنطن والدكتور محمد صلاح الدين مع «ماك جي» مساعد وزير

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٧.

(٢) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٥٢-٥٣.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٣.

(٤) هدى عبد الناصر، ص ٣٢٧.

الخارجية الأمريكية خلال شهرى يوليو وأكتوبر ١٩٥٠، سواء بالنسبة لطلب تأييدها فى المباحثات أو إمدادات الأسلحة^(١).

وقد اعتبر وزير الخارجية المصرى وقف إمدادات الأسلحة بأنه جزء من مؤامرة من جانب القوى الغربية الكبرى لإبقاء مصر ضعيفة، حتى لاتضطرب بريطانيا إلى الانسحاب من مصر عام ١٩٥٦ عندما تنتضى مدة المعاهدة. وحذر الدكتور صلاح الدين - خلال لقائه مع مساعد وزير الخارجية الأمريكية فى التاسع عشر من أكتوبر - بأن مصر قد «تفطر إلى اللجوء إلى الكتلة السوفيتية التى تتلف على تقديم الأسلحة، إذا لم تُستأنف شحنات الأسلحة البريطانية»^(٢).

ولم يقتصر الموقف الأمريكى على تأييد الموقف البريطانى - سواء من ناحية بقاء القوات البريطانية فى مصر وقت السلم، أو الضغط على الحكومة المصرية من خلال شحنات الأسلحة - بل إنها رفضت المبادرة المصرية للانضمام إلى حلف الأطنطلى، التى عرضها الدكتور محمد صلاح الدين على «أرنست بيغن» فى شهر سبتمبر للخروج من المأزق الذى وصلت إليه المباحثات فى ذلك الوقت^(٣).

فرغم ترحيب وزير الخارجية البريطانية بالمبادرة المصرية آنذاك، إلا أن الحكومة الأمريكية اعترضت عليها، على أساس رغيبتها فى عدم توسيع دائرة الحلف الذى كان فى دور التكوين، فضلا عن أن قبول مصر سيؤدى إلى مطالبة دول أخرى بمعاملة مماثلة، ممأ سيزيد من أعباء منظمة الأطنطلى بون أن يغير ذلك من الموقف المصرى الراض لوجود قوات أجنبية فى مصر وقت السلم^(٤). ومن ثم، اعتبرت الحكومة الأمريكية «أن ضم مصر إلى حلف الأطنطلى أمر غير ممكن وغير مرغوب فيه فى الوقت الحاضر»^(٥).

كما رأت الخارجية الأمريكية أنه إذا رغب مصر فى التعاون من أجل الدفاع عن الشرق الأدنى، «فإنها تستطيع أن تنتهج موقفا أكثر تهادنا فى مباحثاتها مع المملكة المتحدة، كما

(١) أرنست، المرجع المشار إليه، ص ٥٧.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) فانية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٨٥-٨٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٨٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

تستطيع أن تتعاون بدرجة أكبر مع جهود الأمم المتحدة لتطوير نظام أمنى فعال، ومن بينها على سبيل المثال، الجهود المبذولة من أجل استعادة استقلال كوريا^(١).

وإزاء كل ماسبق، وصلت المباحثات فى خريف ١٩٥٠ إلى طريق مسدود، نتيجة لانحياز الحكومة الأمريكية للجانب البريطانى من ناحية، وتمسك الجانبين المصرى والبريطانى بمواقفهما من ناحية أخرى. فبينما تمسك الجانب المصرى بضرورة قبول الحكومة لمبدأ الجلاء الناجز ووحدة مصر والسودان قبل التباحث فى أى اتفاقيات عسكرية، فقد أصر الجانب البريطانى على بقاء قواته فى مصر وقت السلم وإعطاء حق تقرير المصير للسودانيين. وإزاء ذلك الأمر، هددت الحكومة المصرية فى شهر نوفمبر بإلغاء المعاهدة إذا لم يحدث أى تقدم فى تلك المباحثات^(٢).

وقد حاول العسكريون البريطانيون إقناع حكومتهم بالتشدد مع الحكومة المصرية بشأن بقاء قواتهم فى مصر، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت مقترحات التشدد واتجهت للبحث عن حلول بديلة^(٣)، حاولت فيها تقديم بعض التنازلات بالنسبة لقاعدة قناة السويس مع التمسك بموقفها بالنسبة للسودان. فقد كانت الخارجية البريطانية ترى أنه إذا كان للمباحثات أن تفشل، فيجب أن يكون ذلك بسبب السودان، حيث كانت ترى أن الموقف البريطانى تجاه أقوى من الناحيتين الأدبية والقانونية، «فإن المصريين إذا قرروا أن يرفعوا الأمر إلى مجلس الأمن مرة أخرى، فإنهم يستطيعون أن يُثيروا قضية ضد بريطانيا أكثر قوة على مسألة الجلاء مما لو أثاروها على مسألة السودان»^(٤).

ومن ثم، عرض بيثن على وزير الخارجية المصرية - خلال لقائهما فى شهر ديسمبر وبصفة شخصية - مقترحاته الجديدة بشأن تنظيم نقل السلطة فى قاعدة قناة السويس إلى المصريين بشكل تدريجى^(٥). وقد تضمنت تلك المقترحات النقاط التالية^(٦):

(١) لرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٥٥.

(٢) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٥.

(٣) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٤) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٨٠.

(٥) نفس المرجع، ص ٧٩-٨٠.

(٦) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٦، انظر :

F.O. 371/80381, Anglo-Egyptian negotiations, top secret minute by Bevin, 8.12.1950.

(١) عقد اتفاقية مع مصر تحل محل معاهدة ١٩٣٦ يتم بمقتضاها نقل الالتزامات البريطانية في منطقة القناة وقت السلم إلى مصر.

(٢) يبدأ سريان هذا الانتقال عام ١٩٥٢ وينتهي عام ١٩٥٦.

(٣) بعد عام ١٩٥٦ تسمح الحكومة المصرية بالتفتيش النورى على القاعدة بواسطة الخبراء البريطانيين.

(٤) في حالة الحرب تقدم الحكومة المصرية كافة التسهيلات المطلوبة في مصر لقوات المملكة المتحدة وحلفائها.

(٥) في الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٥٦ تقوم الحكومة البريطانية - طبقا لبرنامج متفق عليه - بتدريب وتجهيز القوات المسلحة المصرية، وكذا تدريب الفنيين اللازمين لصيانة القاعدة البريطانية في منطقة القناة.

(٦) التوصل إلى اتفاق للدفاع الجوى بين مصر والمملكة المتحدة يهدف إلى توفير دفاع جوى مصرى - بريطانى مشترك، يغطى الفترة حتى عام ١٩٥٦ مع إمكانية مد هذه الفترة عن طريق الاتفاق المتبادل.

- إلا أن وزير الخارجية البريطانية في حقيقة الأمر، لم يخطر الدكتور محمد صلاح الدين بكل تفاصيل اقتراحاته السابقة^(١)، وإنما اكتفى بطرح الموضوع بشكل عام في نهاية محادثاته مع وزير الخارجية المصرى، لجس النبض حيال تلك المقترحات قبل عرضها على العسكريين المختصين ومجلس الوزراء البريطانى من ناحية، واتخاذها مدخلا لاستمرار المباحثات ومنع الحكومة المصرية من إعلان فشلها من ناحية أخرى^(٢).

وإزاء رد الفعل الإيجابى لوزير الخارجية المصرية، واستعداده لإقناع رئيس وزرائه بانتظار نتائج الدراسات التى سيقوم بها الجانب البريطانى لمقترحات «أرنست بيثن»، فقد توقفت

(١) هدى عبد القاصر، ص ٣٣٦.

(٢) غابية سراج الدين، ص ٧٩ - ٨٢.

المحادثات البريطانية - المصرية من ديسمبر ١٩٥٠ وحتى شهر أبريل من العام التالي، انتظاراً لنتائج تلك الدراسات^(١).

وفي الوقت الذي كان فيه الجانب البريطاني يقوم بالدراسات السابقة، فإن الحكومة الأمريكية - في ظل تزايد تورطها في كوريا - بدأت تقوم من ناحيتها بدور أكثر نشاطاً لحل مشكلة القاعدة البريطانية في مصر، مسترشدة بتوصيات سفيرها في القاهرة، واقتراح خبراء الشرق الأوسط في واشنطن بمواجهة تلك المشكلة من خلال نظام جديد متعدد الأطراف يحل محل النظام الثنائي السابق^(٢).

كما حضر «ماك جى» - مساعد وزير الخارجية الأمريكية - إلى مصر في شهر فبراير ١٩٥١ يعرض على حكومتها «مساعدة عسكرية واقتصادية أمريكية غير محددة كجزء من جهد مضاعف لعرقلة التخريب الشيوعي، ولصد الغزو السوفييتي إذا لزم الأمر. وكانت إشدائته باليونان وتركيا لإسهامهما في العمل الجماعي في كوريا صيفة متعمدة تعبر عن قلق الولايات المتحدة من الحياد المصري»^(٣).

إلا أن العرض الأمريكي كان مُخيباً لآمال الحكومة المصرية، فقد خلا ذلك العرض من أية إشارة إلى جلاء القوات البريطانية من مصر وقت السلم، ولم يعرض سوى احتمال ضئيل لبذل الولايات المتحدة مساعيها الحميدة في المباحثات المصرية - البريطانية^(٤).

وخلال الشهر الأول من عام ١٩٥١، إزداد الموقف تعقيدا في منطقة الشرق الأوسط، على أثر اتجاه حكومة مصدق إلى تأميم صناعة النفط في إيران، وهو الأمر الذي لاقى صدى طيباً وتأييدا في مصر - سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي - وزاد من الأوضاع المضطربة التي تفاقت نتيجة لعدم التوصل إلى اتفاق حتى ذلك الوقت يحقق الآمال الوطنية.

(١) نفس المرجع، ص ٨١-٨٢.

(٢) أرونسن، المرجع المشار إليه، ص ٥٧-٥٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٥٩.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

وقد انعكس هذا الوضع المضطرب في مصر والمنطقة على تصرفات كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية. فبالنسبة للأولى، فقد زاد تمسكها ببقاء القوات البريطانية في مصر وقت السلم، وإن حاولت البحث عن صيغة جديدة يمكن أن يقللها المصريون لتقنين ذلك البقاء.

ومن هذا المنطلق، فقد طلبت الحكومة البريطانية في شهر أبريل استئناف المباحثات^(١)، حيث قدم سفيرها في القاهرة المقترحات البريطانية الجديدة والتي كانت الحكومة البريطانية تعلم مسبقاً أنها لا تحقق آمال المصريين، وأن الهدف الأساسي منها هو إبقاء باب المباحثات مفتوحاً، خوفاً من قيام الحكومة المصرية بخطوة سياسية عنيفة (كإلغاء المعاهدة) تزيد الموقف القائم سوءاً^(٢).

وقد اشتملت المقترحات البريطانية الجديدة، الخطوط العامة لمقترحات يبقن السابقة بعد تنقيحها بواسطة السياسيين والعسكريين البريطانيين وإضافة مزيد من التشدد عليها، على ضوء التطورات الجديدة في المنطقة. وقد اعتبرت الخارجية البريطانية أن تلك المقترحات هي أقصى ما يمكن أن تذهب إليه لتعديل معاهدة ١٩٣٦، بحيث تنص على ما يلي:

«(أ) الانسحاب المرحلي للجنود البريطانيين من مصر، على أن يبدأ خلال عام من إبرام اتفاق بشأن تنقيح المعاهدة، وأن ينتهي في عام ١٩٥٦ (وينبغي أن يلاحظ أن معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة يتوقف إلى حد كبير على معدل توفير الإيواء لهذه القوات في مكان آخر).

«(ب) إضفاء الطابع المدني على القاعدة تدريجياً، والذي ينبغي أن ينتهي بحلول عام ١٩٥٦، على أن يتم إدخال الأفراد المدنيين البريطانيين الأساسيين بعد انسحاب الأفراد العسكريين. ويعهد بعد ذلك بالقاعدة إلى القوات المسلحة المصرية لأغراض الأمن، إلا أنه يتم تشغيلها وفقاً للسياسة العسكرية البريطانية تحت الإشراف الإداري العام لمجلس الإشراف الإنجليزي- المصري.

«(ج) إنشاء نظام للدفاع الجوي يخضع للتنسيق الإنجليزي- المصري طويل الأجل ويتألف من عناصر مصرية وبريطانية على حد سواء».

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

«(د) توفير أسلحة ومعدات على مستوى تدريبي، وفي موعد مبكر، للقوات المصرية، وبعد ذلك توفير أية أسلحة ومعدات أخرى حسب الاقتضاء في أولوية متكافئة مع الدول الأخرى التي نرتبط معها باتفاقيات دفاعية عاملة.

«(هـ) في حالة الحرب، أو التهديد الوشيك بالحرب. أو طوارئ، دولية يُخشى منها، توافق مصر على عودة القوات البريطانية طوال فترة الطوارئ، وأن تمنح لهذه القوات ولحلفائها كل التسهيلات والمساعدات اللازمة»^(١).

وقد رُفضت هذه المقترحات رفضاً قاطعاً من قِبَل الحكومة المصرية، التي قدمت مقترحاتٍ بديلة «طلبت فيها بالجلء الكامل خلال فترة لاتزيد عن سنة، ووافقت على حق القوات البريطانية في العودة إلى الأماكن التي يُتفق عليها في مصر في حالة العدوان على مصر أو اشتراك بريطانيا في حرب نتيجة لعدوان مسلح ضد الدول العربية المتاخمة لمصر، على أن يكون انسحاب تلك القوات خلال ثلاثة أشهر من انتهائه»^(٢).

ومع نهاية شهر يوليو بدأ الموقف السياسي بين البلدين يزداد توتراً، على أثر البيان الذي ألقاه «هربرت موريسون» وزير الخارجية البريطانية الجديد في مجلس العموم، والذي أوضح فيه موقف بريطانيا القاطع من عدم الجلء، وهاجم فيه سياسة الحكومة المصرية تجاه منع مرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة^(٣)، مما دفع وزير الخارجية المصري إلى الرد عليه في بيان أمام البرلمان حمّل فيه على بريطانيا وسياستها الاستعمارية في مصر وفلسطين، ودافع عن حق مصر والبلاد العربية في مقاطعة إسرائيل ومنع مرور سفنها، وأشار إلى أنه يعتبر أن باب المباحثات مع الحكومة البريطانية قد قُفل، وأن الحكومة المصرية عند وعدها الحاسم من إلغاء المعاهدة^(٤).

(١) هيكل، ملفات السويس، وزارة الخارجية البريطانية، إلى واشنطن (الوزير البريطاني) برقية سرية رقم ٤٠٩٠، ١٥ أغسطس ١٩٥١.

ص ٦٨٧.

(٢) هدى عبد القاصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٠.

(٣) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٦.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان، - هيكل، ملفات السويس، ص ٦٨٧.

أما على الجانب الأمريكي، ففي ظل الأحداث الإيرانية وتعرش المباحثات المصرية - البريطانية والاضطرابات التي بدأت تُنذر بالخطر في المنطقة، فقد مضت الحكومة الأمريكية قُدماً نحو بلورة سياستها الجديدة في الشرق الأوسط، والتي تقوم على تأسيس نظام متعدد الأطراف يحل محل العلاقات الثنائية في تلك المنطقة، في محاولة لإخراج العلاقات المصرية - البريطانية من المأزق الذي وصلت إليه.

وقد تلخست السياسة الأمريكية الجديدة في توحيد الجهود الأمريكية والبريطانية تجاه تنشيط وتنسيق جهود دول الشرق الأوسط مع بريطانيا والولايات المتحدة للدفاع عن المنطقة ككل^(١)، وتحقيق قدر من الاستقرار بين الدول العربية وإسرائيل، يسمح باستخدام قوات دول النطاق الخارجي للمنطقة (إيران - تركيا - اليونان) - التي كان يجري تطويرها آنذاك - بشكل فعال^(٢).

وقد دعت وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ٤/٤٧ - التي قُننت السياسة الأمريكية الجديدة - إلى موازنة الميل العربي نحو الحياد والذي تكد بعد اندلاع الحرب الكورية، بإمداد الدول العربية وإسرائيل بكميات محدودة من الأسلحة، حتى تصبح هذه الدول أكثر توجها نحو الولايات المتحدة، وتكون قادرة على إقرار الأمن الداخلي. فضلا عن إسهامها بعد فترة من الوقت في الدفاع عن المنطقة وشن حرب عصابات في حالة اجتياح المنطقة أو جزء منها^(٣).

ولما كانت تلك السياسة تقتضي ربط المساعدات العسكرية وإمدادات الأسلحة من الولايات المتحدة إلى دول المنطقة بالمخططات الغربية للدفاع عنها، فقد أعلن الرئيس ترومان في شهر مايو عن برنامج الأمن المتبادل كأحد أدوات الصراع ضد نزعة الحياد والثورات الاجتماعية وربط إمدادات الأسلحة بالأهداف الأمريكية^(٤).

وإزاء موقف الحكومة المصرية الرافض للمقترحات الأمريكية التي عرضها ماك جى في شهر فبراير والمقترحات البريطانية التي عرضها السفير البريطاني في شهر أبريل، فقد حظرت

(١) أرفنسن، المرجع المشار إليه، ص ٦٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٦١.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٢.

هيئة الأركان الأمريكية المشتركة في قرارها الصادر في السابع عشر من يوليو، تزويد مصر بأية أسلحة أمريكية سوى تلك التي تخضع لشروط ومتطلبات برنامج الأمن المتبادل M.S.P. وبرنامج مساعدات الدفاع المتبادل M.D.A.P. «حتى يتم تعديل عدد من الأمور السياسية/العسكرية التي تؤثر على مصر والبحر المتوسط»^(١).

وكان هذا القرار يعنى ببساطة، عدم حصول مصر على أية أسلحة أمريكية أو أى عتاد له قيمة عسكرية حتى يتم اتفاقها مع بريطانيا حول المشاكل الخاصة بالقاعدة البريطانية في مصر. وبذلك أصبحت سوق السلاح الأمريكية أكثر إغلاقاً في وجه الجهود المصرية لتطوير القوات المسلحة بصفة عامة والقوة الجوية المصرية بصفة خاصة.

وإزاء موقف الحكومتين البريطانية والأمريكية تجاه حظر إمداد مصر بالأسلحة، فقد اتجهت الحكومة المصرية إلى البحث عن مصادر بديلة لتوفير احتياجات القوات المسلحة من العتاد والأسلحة، حتى لا تزداد حالة قواتها سوءاً نتيجة لتوقف خطة تطويرها. وعلى ذلك، اتجه الرأي إلى البحث عن تلك المصادر بين الدول الأوروبية الأخرى، بعد استبعاد بريطانيا والولايات المتحدة.

ويوضح التقرير الذي قدمه مصطفى نصرت - وزير الحربية والبحرية آنذاك - إلى رئيس الوزراء، أن الرأي قد اتجه إلى «تشكيل لجنة يكون لها (من) السلطة ما يؤولها التعاقد مباشرة، على أن تحاط أعمالها بالسرية التامة منعاً من تدخل بريطانيا لعرقلة أعمالها، وعلى أن تتصل بالشركات (المنتجة للأسلحة) اتصالاً مباشراً»^(٢).

وأقر رئيس الوزراء تشكيل هذه اللجنة برئاسة وزير الحربية والبحرية في الخامس عشر من أغسطس، كما شكلت لجان فرعية متعددة، كان عملها بحث ما يعرض على اللجنة العليا من الوجهة الفنية، فضلاً عن قيامها بمعاينة المعدات وتجربتها. وبدأت اللجنة رحلتها للبحث عن السلاح في الثالث والعشرين من أغسطس ١٩٥١^(٣).

(١) نفس المرجع، ص ٦١-٦٢.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير). حافظة رقم ٢٣. ملف ١٤٧ (تشكيل لجنة الموصول على المعدات العربية التي تحتاجها القوات المسلحة من الماكات الأوروبية وملخص أعمال اللجنة). مسودة تقرير رئيس اللجنة العليا المقدم إلى رئيس الوزراء، ص ٢.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

إلا أن تلك اللجنة واجهت العديد من الصعاب في مهمتها، مثل عدم وجود ملحقين عسكريين في بعض الدول التي قصدتها، للتمهيد لعمل اللجنة مع حكومات تلك الدول وشركاتها، بالإضافة إلى أن توقيت رحلة اللجنة في أوروبا واكب مرحلة انتقالية في صناعة الأسلحة والطائرات للتحويل من طرازات الحرب العالمية الثانية إلى طرازات حديثة وخاصة في مجال الطائرات النفاثة^(١).

إلا أن أهم العقبات التي واجهتها لجنة المشتريات المصرية هو ما لمسته من «تدخل الإنجليز لدى حكومات الدول التي زارتها (اللجنة) لمنع التعاقد معنا، أو لمنع تصدير المهمات السابق التعاقد عليها. وقد نجح الإنجليز في ذلك مع بعض الدول...»^(٢)، نتيجة لارتباط دول منظمة شمال الأطلسي - التي زارتها اللجنة - بالسياسة الدفاعية لبريطانيا والولايات المتحدة، وتكامل سياسة التسليح والتصنيع الحربي فيما بينها^(٣). «لذلك كان من الصعب على دولة كـ مصر خارجة عن هذا الحلف التعامل مع دولة المرتبطة فيما بينها بكميات وأنواع هذه المعدات»^(٤).

وقد قامت تلك اللجنة بمهمتها في كل من إيطاليا وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والسويد وألمانيا وأسبانيا والبرتغال وتشيكوسلوفاكيا بحثاً عن السلاح، وما يهيمها في نشاط تلك اللجنة هو ما توصلت إليه بالنسبة لاحتياجات الدفاع الجوي والقوة الجوية المصرية لتكامل عملهما.

وبالنسبة للدفاع الجوي، فيوضح تقرير اللجنة أنها تعاقدت مع الشركات الفرنسية على «توريد ست محطات (رادار) إنذار طويل المدى، وست محطات (رادار) لتوجيه المقاتلات في الجو»^(٥). وهو ما كان مقدراً أن يغطي احتياجات الإنذار في ذلك الوقت^(٦).

(١) نفس المرجع، ص ٣-٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٤.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) بُني ذلك التقدير على خبرات الحرب العالمية الثانية، وهو ما ثبت خطؤه في حرب ١٩٥٦، حيث ثبت أن احتياجات الإنذار والتوجيه لتنظيم دفاع جوي عالي الكفاءة عن البلاد تحتاج إلى عشرات من محطات الرادار، خاصة في ظل تطور سرعات الطائرات النفاثة وانتكبات الجوية التي تعتمد على الطيران المنخفض لتجنب الكشف الراداري وتقليل فترة إنذار الخصم.

«كما استكملت معدات الرادار والإنذار المحلى للمدفعية الثقيلة المضادة للطائرات للعمل مع المواقع الحالية»^(١)، مع شراء ورشة للرادار.^(٢) كما تعاقدت اللجنة على شراء مائتي مدفع (هسبانو سوزا) مضاد للطائرات من عيار ٣٠ مم، و ٢٥٠ ألف طلقة من سويسرا^(٣).

أما بالنسبة للقوة الجوية، فإن تقرير اللجنة يشير إلى تعسف الحكومة البريطانية بالنسبة لاحتياجات السلاح الجوي التي كانت المملكة المتحدة المصدر الأساسى لإمداداته. «فقد سبق التعاقد على عدد من الطائرات (من طراز) الفامبير والمتيور لم تورد إنجلترا منه إلا جزءاً قليلاً، ومنعت توريد الباقي رغم دفع جزء كبير من ثمنه مقدماً، ورغم أن المصانع كانت قد أعدته وجهازته لنا، حتى أن بعضها كان قد وضع رمز السلاح الجوي الملكى المصرى على الطائرات، وهى الخطوة الأخيرة قبل التصدير. وكانت حجتهم فى ذلك أنهم فى أشد الحاجة إلى هذه الطائرات وأن إنتاج مصانعم لا يكفى لسد حاجتهم»^(٤).

ولم تكف الحكومة البريطانية بحظر تصدير إنتاجها من الطائرات، بل إنها مارست ضغوطاً مستمرة على الدول الأوروبية الأخرى لإحباط جهود اللجنة المصرية فى تلك الدول من أجل شراء الطائرات اللازمة للسلاح الجوى، الأمر الذى أقرنت تلك اللجنة بفساد الحجة البريطانية^(٥).

وإزاء فشل اللجنة فى شراء طائرات «الفامبير» من إيطاليا وفرنسا و«المتيور» من بلجيكا - والتي كانت تنتجها هذه الدول بترخيص من الحكومة البريطانية - بعد رفض الأخيرة إعطاء هذه الدول تراخيص بيعها لمصر، فقد اتجهت اللجنة للبحث عن الطائرات التى لا تسيطر الحكومة البريطانية على تصديرها للدول الأخرى. إلا أنها وجدت أن جميع الطائرات المقاتلة النفاثة المنتجة فى دول أوروبا الغربية الداخلة فى حلف الأطلسي - باستثناء الطائرة

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، جدول ملخص أعمال اللجنة وما حلقته من أعمال، ص ٢.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ١٢.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

«الأوراجون» - إنجليزية الأصل هيكلًا أو محركًا^(١). كما أن السويد كانت عازفة عن بيع أى من طائراتها النفاثة قبل استكمال احتياجات قواتها المسلحة^(٢).

ومن ثم، أصبحت «الأوراجون» الفرنسية هي هدف اللجنة. فرغم تزويد تلك الطائرات بمحرك إنجليزي الأصل، إلا أن الشركة الفرنسية المنتجة كان لها حق بيع هذه الطائرات للدول الأخرى. ورغم أن اللجنة وجدت مائة طائرة من ذلك الطراز فائضة من عقد سابق بين الحكومة الفرنسية وشركة «داسو» المنتجة، فإنها لم تستطع شراؤها لغلو ثمنها من ناحية، وعدم صدور قرار رسمي من الحكومة الفرنسية بالاستغناء عن تلك الطائرات من ناحية أخرى^(٣).

ولما كانت تشيكوسلوفاكيا قد أبدت استعدادها - خلال مباحثات الاتفاقية التجارية التي عقدها مع مصر - على تزويد الأخيرة ببعض منتجاتها الحربية، فقد تم الاتصال بالحكومة التشيكية، وقدمت لها اللجنة كشوفاً بالاحتياجات المصرية من الأسلحة والدبابات والطائرات^(٤). إلا أن الحكومة التشيكية سؤمت في الرد على الطلبات المصرية. وقد أرجع وزير الحربية المصرى ذلك التسويف إلى كون الحكومة التشيكية «كانت منتظرة حتى ينجلي موقف مصر السياسى بالنسبة للمعسكر الغربى»^(٥).

وهذا التحليل من وزير الحربية المصرى لموقف الحكومة التشيكية آنذاك له وجهته، فى ظل العلاقات المصرية - البريطانية المائعة فى ذلك الوقت، وعدم حسم الموقف السياسى المصرى من إلغاء معاهدة ١٩٣٦. وهو الأمر الذى كان سيترتب عليه فك الارتباط السياسى والعسكرى المصرى بالغرب، ويفقد الوجود البريطانى فى مصر شرعيته الدولية.

ويشير تقرير رئيس اللجنة إلى أن إيقاف تصدير الطائرات والدبابات لم يكن الوسيلة

(١) نفس المرجع، ص ١٣-١٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٦.

(٣) نفس المرجع، ص ١٣.

(٤) نفس المرجع، ص ٧.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

البريطانية الوحيدة للضغط على الحكومة المصرية، فقد كانت صناعة الطائرات - الوليدة في مصر آنذاك - وسيلة أخرى، حاولت الحكومة البريطانية استغلالها للضغط على الحكومة المصرية.

فبالرغم من أن بريطانيا كانت قد باعت لمصر رخصة تجميع وإنتاج طائرات «الفامبير»، وتمهدت - تمهيداً لذلك - ببيع اثنتي عشرة طائرة من نفس الطراز مفككة إلى أجزاء كبيرة واثنتي عشرة طائرة مفككة إلى أجزاء صغيرة، فضلاً عن المكونات الصغيرة لاثنتي عشرة طائرة أخرى، بقصد التدرج في مراحل التجميع ثم التحول في مرحلة تالية إلى تصنيع مكونات هذه الطائرة في مصر، فإنها أخّلت بجميع هذه التعهدات، وقامت بالضغط على جميع الشركات المصنعة لهذه الطائرة في البلاد الأخرى لمنع تصدير الأجزاء السالفة إلى مصر، رغم إلحاح تلك الشركات عليها في ذلك الوقت، لوجود فائض لديها من هذه المكونات^(١). وحتى المواد الخام اللازمة لصناعة هذه الطائرات لم تسمح الحكومة البريطانية بتصديرها إلى مصر، بالرغم من سابق تعهداتها بذلك^(٢).

ومن ثم، اضطرت اللجنة المصرية إلى اتخاذ الخطوات التالية^(٣):

(١) فيما يختص بالمواد الخام لصناعة الطائرات، فقد تم الاتفاق مع شركة «OGA»، الفرنسية، على قيامها بتوريد الاحتياجات المصرية من هذه المواد.

(٢) أقنعت اللجنة شركة «OGA» سالفة الذكر بإمكان توريدها لمكونات «الفامبير» إلى مصر، نظراً لأن الأخيرة لديها ترخيص مدفوع الثمن من شركة دي هافيلاند المصنعة الأصلية للطائرة بتصنيعها في مصر، إلا أنه لم يتم البت في عرض الشركة المذكورة نظراً لبعض المشاكل المتعلقة بمحرك هذه الطائرة، والتي كانت تحلّل اللجنة تذليلها.

(٣) اتفقت اللجنة مع البروفيسور «هاينكل» رجل صناعة الطائرات الألماني المشهور للمضى قُدماً بمشروع صناعة الطائرات المقاتلة في مصر، سواء باستكمال تصنيع «الفامبير» (البريطانية) أو «المستيرال» (الفامبير الفرنسية) عند تذليل المصائب الخاصة بمحركات هذه الطائرات.

(١) نفس المرجع، ص ١٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ١٤-١٥.

ويوضح تقرير اللجنة أن وزارة الحربية آنذاك، كانت تفكر في تصنيع طائرة مصرية خالصة، سواء من ناحية هيكلها أو محركها، «رغبة في جعل صناعة الطائرات بمنأى عن المؤثرات الخارجية»^(١).

وفي الوقت الذي كان يُعد فيه تقرير اللجنة، كان قد وصل إلى مصر فعلاً ثلاثة من خبراء مصانع «هانيكل» لبحث إمكانيات هذه الصناعة في مصر. كما كانت اللجنة في سبيلها للتعاقد - على وجه السرعة - مع شركة «هانيكل» لاستخدام خبراء ألمان في مصانع الطائرات المصرية محل البريطانيين^(٢).

وبالنسبة لتزويد القوة الجوية باحتياجاتها من الأسلحة والذخائر، فقد كانت سويسرا أحد المصادر البديلة التي اتجهت إليها جهود اللجنة، حيث يشير تقريرها إلى أنها نجحت في التعاقد مع الشركات السويسرية على كمية لابأس بها من الصواريخ جو/أرض والحمالات اللازمة لها^(٣).

ولم يقتصر نشاط اللجنة على شراء الأسلحة والذخائر من الخارج فقد قامت بشراء الأجهزة والمعدات اللازمة لصناعة ذخائر الطائرات من عيار ٢٠ مم والتي كانت القوة الجوية تعاني من العجز فيها خلال الحرب عام ١٩٤٨^(٤). ونظراً للأهمية الكبيرة للصواريخ وصناعتها فقد تم الاتصال بأحد الخبراء الألمان بهدف الاتفاق معه على إقامة صناعة لصواريخ الطائرات في مصر، على ألا تقل في مواصفاتها عن نظيرتها السويسرية^(٥). كما تم الاتفاق على توفير المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة أولاً، حتى يمكن للخبراء الألمان المضى قُدماً في صناعة الصواريخ المطلوبة^(٦).

وهكذا حاولت الحكومة المصرية التظلم على الحصار المضروب حول قواتها المسلحة لإبقائها

(١) نفس المرجع، ص ١٥.

(٢) كان في مصر آنذاك مصنعان لصناعة الطائرات، أحدهما لطائرات التدريب، وقد تم إنشائه واستكملت احتياجاته، والآخر للطائرات

المقاتلة وقد تم إنشاء الجزء الأكبر منه. - نفس المرجع، ص ١٤-١٥.

(٣) نفس المرجع، جدول ملخص أعمال اللجنة، وما خلقت من أعمال، ص ٣.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦.

(٥) نفس المرجع، ص ١٧.

(٦) نفس المرجع، نفس المكان.

ضعيفة عاجزة، حتى تخضع تلك الحكومة للمطالب البريطانية. إلا أن تطورات الموقف السياسي في مصر آنذاك كانت أسرع من جهود حكومتها لتلافي العجز في تسليح قواتها المسلحة في ذلك الوقت.

في ظل إلغاء المعاهدة:

في الوقت الذي كانت فيه اللجنة سائلة الذكر تجوب أوروبا بحثاً عن السلاح المطلوب للقوات المسلحة المصرية، كانت العلاقات المصرية - البريطانية قد تدهورت إلى حد الأزمة، بعد وصول المباحثات إلى طريق مسدود، وإعلان الحكومة المصرية عن نيتها بشأن إلغاء المعاهدة في القريب العاجل.

وفي مواجهة ذلك التدهور، حاولت الحكومة البريطانية تنسيق سياستها مع الحكومة الأمريكية لاتخاذ موقف موحد تجاه سياسة وزارة الوفد التي خابت آمال البريطانيين فيها. إلا أنه كان واضحاً خلال النصف الثاني من عام ١٩٥١ أن هناك اختلافاً واضحاً بين النظرة الأمريكية والبريطانية إلى أسلوب معالجة القضية المصرية. فبالرغم من اتفاقهما على أهمية القاعدة البريطانية في مصر بالنسبة للغرب في ذلك الوقت، وضرورة المحافظة عليها في درجة استعداد عالية، إلا أنهما كانتا تختلفان في كيفية المحافظة على تلك القاعدة في درجة الاستعداد المطلوبة.

فبينما كانت الحكومة الأمريكية تنظر بجدية إلى التهديد المصري بإلغاء المعاهدة وعدم التعاون، وتعمل إلى قبول بعض التنازلات بشأن جلاء القوات البريطانية وقت السلم لتسهيل الوصول إلى اتفاق يؤمن المصالح الغربية في المنطقة^(١)، كانت الحكومة البريطانية مُصرّة على بقاء قواتها في مصر وقت السلم، وألا تترك مصر كليةً. فقد كان تقدير وزارة الخارجية البريطانية آنذاك، «أنه ليست هناك حكومة بريطانية - مهما كان اتجاهها - يمكن أن تفعل ذلك ثم يحوّلها الأمل في البقاء في الحكم»^(٢).

(١) هيكل، ملفات السويس، القائم بالأعمال البريطاني في واشنطن إلى وزير الخارجية البريطانية، خطاب سري للغاية رقم ٣٢٨٢، ٢٣ يونيو ١٩٥١، ص ٦٨٢. - نفس المرجع، وزارة الخارجية البريطانية إلى واشنطن، برقية سرية للغاية رقم ٤٠٩٠، ١٥ أغسطس ١٩٥١، ص ٦٨٥-٦٨٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٨٨.

وخوفا من وقوع الصدام المنتظر بين البريطانيين والمصريين، طالبت الحكومة الأمريكية حليفها البريطانية بتقديم تنازلات للرأى العام المصرى، تتشعب مع السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة. فقد كانت الخارجية الأمريكية مقتنعة «بأن القاعدة المصرية التى يحتفظ بها بالقوة وسط إقليم معاد، ستكون من الناحية العملية أسوأ من كونها عديمة الجدوى فى السلم أو الحرب»^(١). وأنه إذا تعين على البريطانيين الاحتفاظ بالقاعدة فإنه يجب أن يكون ذلك بموافقة المصريين^(٢). ومن ثم، اتجهت الدولتان إلى البحث عن إطار جديد مقبول لاستمرار فاعلية القاعدة البريطانية.

ولتدارك اتجاه الحكومة المصرية إلى إلغاء المعاهدة، اتفقت الحكومتان البريطانية والأمريكية على تنظيم قيادة عسكرية للشرق الأوسط تشارك مصر فيها، ويرأسها القائد الأعلى لقوات الحلفاء فى الشرق الأوسط، الذى سيعمل من مقر قيادته بالقاهرة^(٣). وتبعاً لذلك الاتفاق كان مقدراً إعادة قاعدة قناة السويس إلى مصر التى ستضعها تحت تصرف القائد الأعلى لقوات حلفاء الشرق الأوسط مع المشاركة المصرية فى تشغيلها. أما القوات البريطانية التى لن توضع تحت سيطرة هذه القيادة فسيتم سحبها، مع قيام القائد الأعلى بتحديد العدد الذى سيبقى من القوات بالاتفاق مع الحكومة المصرية^(٤).

وعلى ضوء ذلك الاتفاق كان على الحكومة البريطانية التقدم بتلك المقترحات الى الحكومة المصرية، ودعوها إلى اشتراك مصر فى تلك القيادة كشريك مؤسس إلى جوار كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا وحث الحكومة المصرية على قبول تلك المقترحات بإبراز مزايا حصولها على مساعدات التدريب والعتاد الحربى اللازم لقواتها المسلحة من دول تلك المنظمة الدولية^(٥).

(١) نفس المرجع، نينيس جرنهيل (القائم بالأعمال فى واشنطن) إلى روجر ألن (الخارجية البريطانية) خطاب، ٢٢ أغسطس ١٩٥١، ص ٦٩١.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) أريغسن، المرجع المشار إليه، ص ٦٥.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) هدى عبد التاصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٣٥-٢٣٦.

وتشير الوثائق البريطانية إلى المواقف المتباينة لكل من الملك والحكومة المصرية تجاه مقترحات قيادة الشرق الأوسط، فبينما أبدى الملك اهتماماً بالآفاق تلك المقترحات، وأكد للسفير البريطاني على أهمية عامل الوقت بالنسبة لإقناع الحكومة المصرية بها، نظراً لأنه لا يستطيع الإمساك بزمام الأمور أكثر من ذلك، فإن الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية كان له رأى آخر^(١).

فرغم محاولة السفير البريطاني إقناع الوزير المصري بتلك المقترحات إلا أن الأخير أدرك أن هذا التنازل الجديد لحل قضية القاعدة البريطانية في منطقة القناة، لا يزيد كثيراً عما سبقه، وأن النظام الجديد المقدم لمصر لن يؤدي إلا إلى استمرار الوجود البريطاني الذي عانى المصريون منه طويلاً^(٢).

وبذلك الرفض للمقترحات الجديدة، أصبح لا يبدل أمام الحكومة المصرية سوى إلغاء المعاهدة، وهو الأمر الذي كانت مدفوعة إليه تحت ضغط التيار الشعبي الجارف، سواء داخل حزب الوفد أو خارجه. حيث كانت كافة المنظمات الشعبية تطالب الحكومة باتخاذ موقف حاسم من سياسة الحكومة البريطانية. وكان إلغاء المعاهدة هو الشعار السائد بين جماهير الشعب ومنظماتها في ذلك الوقت.

وإزاء الضغط الشعبي على وزارة الوفد، وشعورها بأن إلغاء المعاهدة سيؤدي إلى توحيد الشعب في مواجهة الوجود البريطاني من ناحية والحالة الداخلية غير المحتملة من ناحية أخرى^(٣)، فقد قام النحاس بإلقاء بيانه الشهير في الثامن من أكتوبر ١٩٥١، والذي أعلن فيه إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا عام ١٨٩٩، كما أعلن مرسومها بقانون لتعديل الدستور ليُصبح اللقب الجديد للملك هو ملك مصر والسودان.

وكان لهذا البيان فعل السحر سواء بين جماهير الشعب أو مثقفيه في البرلمان، واستقبله الجميع بحماس منقطع النظير، واعتبروه بداية مرحلة جديدة من الكفاح الوطني ضد الوجود

(١) نفس المرجع، ص ٣٣٦.

(٢) أيرنسن، المرجع المشار إليه، ص ٦٦.

(٣) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٧-٢٢٨، انظر:

F.O. 371/90140, Stevenson to F.O. secret tel., No. 190 Saving, 28.9.1951.

البريطاني في مصر. إلا أنه سرعان ماظهر الخلاف حول أسلوب الكفاح المطلوب ضد الوجود البريطاني المفروض.

فيما كان الكفاح المسلح هو الشعاع المرفوع بين العديد من المنظمات الشعبية وشبابها، فإن الحكومة ومعهما أغلب السياسيين التقليديين كانوا عازفين عن استخدام القوة، أو التحرش بالقوات البريطانية تجنباً لاستفزازها، حيث كانوا يميلون إلى الاكتفاء بمقاطعة البريطانيين وعدم التعاون مع قواتهم. وقد وَهَّج الدكتور صلاح الدين للسفير البريطاني - خلال لقائهما في أواخر سبتمبر - اتجاه الحكومة إلى المقاطعة وعدم استخدام القوة في حالة إلغاء المعاهدة^(١). إلا أن الموقف سرعان ماخرج من تحت سيطرة الحكومة وأجهزتها الرسمية.

وإزاء إلغاء المعاهدة من طرف واحد، أعلنت الحكومة البريطانية عدم اعترافها بذلك الإلغاء وإنكارها لقانونيته وتمسكت بما أسمته حقوقاً لها طبقاً لما جاء في تلك المعاهدة والاتفاقيتين. وقررت الحكومة البريطانية - تساندها في ذلك الحكومة الأمريكية - الاستمرار في مخططاتها الاستراتيجية حيال المنطقة والتقدم رسمياً بمقترحات قيادة الشرق الأوسط - التي سبق رفضها - إلى الحكومة المصرية.

ورغم أن الحكومة قرّرت رفض هذه المقترحات في الرابع عشر من أكتوبر والسير قُدماً في إجراءات تقنين إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين فإن الملك كان له رأى آخر بالنسبة للمقترحات السابقة، حيث توضح الوثائق البريطانية، أن الملك أرسل للسفير البريطاني في الخامس عشر من أكتوبر - قبل إعلان الحكومة المصرية رفضها رسمياً لمقترحات قيادة الشرق الأوسط - يوضح له قبوله لتلك المقترحات مع بعض التعديلات فيها، إلا أنه رفض المقترحات المتعلقة بالسودان والواردة في المذكرة التي قدمها السفير البريطاني إلى الحكومة المصرية، نظراً لأنها لم تتناول تبعية السودان للتاج المصري^(٢).

وقد فهم السفير البريطاني من رسالة الملك، أنه إذا استطاعت الحكومة البريطانية إيجاد صيغة ترضى النزعة العاطفية لمصر بالنسبة لوضع السودان تحت التاج المصري، «فإن الملك

Idem.

(١) نفس المرجع، نفس المكان

(٢) هدى عبد القاصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٤٠، انظر :

F.O. 371/90142, Stevenson to F.O., priority and top secret tel., No. 739, 15.10.1951.

يؤكد على أنه لن يكون وزير الخارجية الحالي هو من سيتولى المفاوضات، وإنما سيكون شخصاً آخر معقولاً، وعندئذ لن يكون هناك إلا قليل من الصعاب للوصول إلى اتفاق عام وأن الملك نفسه يجب أن يعرف سلفاً أن هناك تحولاً مرضياً في الصيغة (المتعلقة بالسودان) على وشك أن تُقدم، حتى يمكنه عمل الترتيبات الضرورية لتغيير الوزراء^(١).

ويبدو أن الملك - مشياً مع ما جاء في رسالته السابقة - طلب من رئيس وزرائه أن يترك الباب مفتوحاً أمام استئناف المباحثات لو عدلت بريطانيا موقفها من المقترحات السابقة. حيث تشير الوثائق البريطانية إلى إفاد عدلي أندراوس من قبل رئيس الوزراء المصري، لتبليغ السفير البريطاني - بشكل غير رسمي - بإستعداد الحكومة المصرية لاستئناف المباحثات بشرط أن يحدث بعض التقدم بالنسبة لما تعرضه بريطانيا على مصر بشأن التاج المصري والسودان. فإذا كان ذلك ممكناً، فإن الاتفاق حول مسائل الدفاع سيكون أسهل نسبياً^(٢). إلا أنه مع تغيير الوزارة البريطانية وتولى المحافظين الحكم بعد انتخابات الخامس والعشرين من أكتوبر، جاء رد «أنتوني إيدن» - وزير الخارجية البريطانية الجديد - مخيباً لآمال الحكومة المصرية مرة أخرى، رغم ما ذهب إليه من تنازل^(٣).

كان ذلك موقف الملك والحكومة المصرية تجاه المخططات الغربية حتى إلغاء المعاهدة، والذي مثل الموقف الرسمي المتضارب حيال هذه المخططات. إلا أن تداعيات الموقف السياسي بعد ذلك - سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي - وريث الفعل البريطانية حيالها، دفعت بالموقف السياسي برمته إلى أبعاد جديدة، استغلتها كل من السلطات البريطانية والملك للإطاحة بوزارة الوفد.

فعلى المستوى الشعبي، سرعان ما بدأت المظاهرات تجتاح البلاد مطالبة بالكفاح المسلح، كما بدأت أعمال المقاطعة ضد القوات البريطانية في منطقة القناة، وترك العمال المصريين أعمالهم في القاعدة البريطانية بتشجيع من الحكومة. ونشطت أعمال التطوع في كتائب التحرير

Idem

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ١٤١، انظر:

F.O. 371/90142, Stevenson to F.O., priority and secret tel., No.967, 11.11.1951.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

- التابعة للمنظمات الشعبية - من أجل الكفاح المسلح، والذي بدأ يتزايد تدريجياً في منطقة القناة وما حولها.

أما على المستوى الرسمي، فكانت سياسة الحكومة المصرية هي المقاطعة السلمية، حتى تفقد القاعدة البريطانية قيمتها العسكرية^(١). ولما كان إلغاء المعاهدة يكفى شرعية الوجود البريطاني في مصر، فقد أصبح التعاون مع القوات البريطانية عملاً غير مشروع. ومن ثم، أعدت الحكومة المصرية تشريعات توقع عقوبة السجن على كل مصري يستمر في العمل في القاعدة البريطانية أو يتعاون مع البريطانيين، واستغلت بث الإذاعة المصرية لإنكاء الروح الوطنية في عمال القاعدة البريطانية وتشجيعهم على ترك العمل، في الوقت الذي أصدرت تعليماتها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بصرف مرتبات العمال كاملة وتهيئة العمل المناسب لهم خارج منطقة القناة^(٢). كما صدر قرار وزاري يمنع السكك الحديدية والنقل البري والنهرى من نقل أى مهمات أو مواد إلى القاعدة البريطانية، وفرضت الحكومة ضريبة جمركية على واردات القوات البريطانية في مصر^(٣).

وبذلك جعلت الحكومة المصرية من سياسة المقاطعة مشكلة تقلق القيادة البريطانية وتعوق مهمتها، بالإضافة إلى توقف الحياة الاجتماعية للعسكريين البريطانيين في مدن القناة نتيجة لتجريم التعاون معهم وحالة الطوارئ التي فرضت عليهم بسبب الأعمال العدائية المصرية في المنطقة.

أما بالنسبة للكفاح المسلح، فقد كان للحكومة المصرية فيه شأن آخر. فبالرغم من أن إلغاء المعاهدة أسقط شرعية الوجود البريطاني في مصر، وأبرزه كاحتلال سافر يوجب التصدى له بالعمل العسكى، إلا أن الحكومة المصرية لم تكن راغبة في استخدام القوة لطرد الإنجليز من مصر، ولا كانت قادرة على ذلك حتى لو أرادت^(٤). فالإذاعة المصرية المؤهلة لهذا العمل وهى الجيش، كان - فضلاً عن ضعفه وقصور تسليحه وتدريبه - في وضع سيء، كما كان

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يناير، ج ١ (ط٣)، القاهرة: مكتبة منجلى، ١٩٨٢، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٥٠٩.

واقعاً تحت سيطرة الملك من خلال محمد حيدر قائده العام وياور الملك، الذي يدين بالولاء لقائده الأعلى (الملك) أكثر مما يدين بالطاعة لوزير الحربية والحكومة المصرية^(١). ولما كان الملك يسعى لرأب الصدع في العلاقات المصرية - البريطانية، ويسعى لهمايتها تأميناً لعرشه، فلم يكن هو القائد الذي يأمر جيشه بقتال القوات البريطانية، خاصة وهو يعلم مدى تفوقها على قواته.

أما بالنسبة للأداة الثانية وهي كتائب التحرير فقد اتخذت الحكومة المصرية منها في البداية موقفاً حذراً، خوفاً من استغلال هذه الكتائب المسلحة كقوة مناهضة لنظام الحكم وسياسة الوزارة التي ارتكبتها لمقاومة الوجود البريطاني في مصر، خاصة وأنها لا تملك السيطرة على هذه الكتائب التي يتم تمويلها وتشكيلها بواسطة المنظمات الشعبية المعارضة.

ومن ثم، وجدت الحكومة نفسها في مأزق حيال تلك الكتائب وتوجهاتها نحو الكفاح المسلح. فهي إن منعتها تناقضت مع موقفها من عدم شرعية الوجود البريطاني في مصر بعد إلغاء المعاهدة، وإن ساندتها ساعدت على زعزعة نظام الحكم الذي هي جزء منه، وأعطت الفرصة للملك والسلطات البريطانية للإطاحة بها^(٢). ومن ثم، حاولت الحكومة خلال شهر نوفمبر احتواء هذه الكتائب حتى يمكنها السيطرة على نشاطها وتوجيهه بما لا يضر سياستها، إلا أن جهودها في ذلك قوبلت بالرفض والاحتجاج من جانب المنظمات الشعبية وصحافتها^(٣).

وعلى الجانب البريطاني، فإن حكومة المحافظين رأت أن تداعيات الموقف السياسي في مصر - والذي يهدد قاعدتها - يعود في الدرجة الأولى إلى سياسة حكومة الوفد التي أثارت الجماهير، وتقاعسها في قمع الاضطرابات والنشاط العسكري لكتائب التحرير. ومن ثم، اتجهت الحكومة البريطانية إلى اتباع سياسة عسكرية متشددة لتأمين قاعدتها في منطقة القناة.

F.O. 371/ 96993, 1225, Annual Report No. 2 by Air Commodore Campbell (Air Attaché -Cairo), secret, (١)
24.1.1952.

(٢) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٥١٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٥١٢-٥١٣.

واحتواء الموقف السياسي المتفجر في مصر بإسقاط وزارة الوفد وتولية الحكم وزارة أخرى تعيد الهدوء إلى البلاد وتكون مستعدة للوصول إلى تسوية مع الحكومة البريطانية على ضوء مقترحات قيادة الشرق الأوسط السابق تقديمها إلى الحكومة المصرية^(١).

واعتمدت الحكومة البريطانية في تنفيذ الشق الأول من أهدافها على قواتها المسلحة في مصر بعد تعزيزها، واعتمدت لذلك خطة عسكرية ذات ثلاث مراحل لمواجهة كافة الاحتمالات في مصر، ابتداءً من تعزيز إجراءات الأمن والحراسة إلى احتلال الدلتا والقاهرة والاسكندرية^(٢).

وما أن اشتعلت المظاهرات وتصاعدت في منطقة القناة، وسقط بعض الضحايا من المصريين في مدينتي بورسعيد والإسماعيلية - نتيجة لتحرش القوات البريطانية بالمظاهرين - حتى بادرت الأخيرة باحتلال بعض أحياء الإسماعيلية في السادس عشر من أكتوبر بحجة حماية الرعايا البريطانيين من الانتقام، وفي اليوم التالي قام البريطانيون باحتلال مكاتب الجمرک والجوازات والحجر الصحي والزراعي في مدينتي بورسعيد والإسماعيلية، كما استولوا على خط السكة الحديد وسيطروا على كوبري الفردان بعد الاشتباك القصير والوحيد بين قوات الجيش المصري والقوات البريطانية خلال تلك الشهور الحاسمة من تاريخ مصر^(٣). فقد حاولت كل من القيايتين المصرية والبريطانية تجنب الدخول في مواجهة بينهما وإن اختلفت أسباب كل منهما كما سنرى فيما بعد^(٤).

ومع تزايد الأعمال العدائية واتساع نطاقها في منطقة القناة وما حولها، تصاعدت الأعمال البريطانية المضادة في شكل أعمال التفتيش والقبض والاعتقال والطرء من المنطقة، في محاولة محمومة لإيقاف نشاط الفدائيين وتلقفهم على المنطقة. وأقاموا في مدن القناة حكماً عسكرياً مباشراً متجاهلين السلطات المصرية. كما تجاهلت القوات البريطانية صلاحية الشرطة

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٠-٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٨، ٣٨٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٨٢.

نفس المرجع، ص ٣٦١-٣٦٢.

هيكلم، ملفات السويس، وزارة الخارجية (البريطانية) إلى القاهرة، برقية شفرية رقم ١٣٧٩، ١٤ نوفمبر ١٩٥١، ص ٧٠٧-٧٠٩.

(٣) اليسرى، المرجع المشار إليه، ص ٤٩٧. - هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٨، ٣٦٤، ٣٧١.

(٤) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٨-٣٦٩.

المصرية في الإسماعيلية والسويس وزاد تحرشهم بها وإطلاق الرصاص على ثكناتها، كما نسفت القوات البريطانية حياً كاملاً في مدينة السويس، وفرضت حظراً على إمدادات البلاد ببعض مشتقات البترول من تلك المدينة^(١).

وقد استهدفت السلطات البريطانية بأعمالها السابقة إظهار ضعف الحكومة المصرية وعدم قدرتها على حماية مواطنيها وشرطتها، فضلاً عن عجزها عن معالجة الموقف، الأمر الذي يوفر الذريعة للملك للإطاحة بها، اعتقاداً منهم بأن الحكومة التي ستخلفها ستكون أكثر استعداداً للوصول إلى اتفاق حول قيادة الشرق الأوسط والقاعدة البريطانية في مصر^(٢).

وفي مواجهة الإجراءات البريطانية السابقة، بدأت الحكومة المصرية في تغيير موقفها من الكفاح المسلح في منطقة القناة، فقامت بدعم العمل الفدائي في تلك المنطقة، وتقييم السلاح للقائمين عليه^(٣)، كما أعدت تشريعاً يبيح حمل السلاح لجميع المواطنين^(٤). وأصدر وزير الداخلية أوامره لرجال الشرطة بالاشتباك مع القوات البريطانية دفاعاً عن أنفسهم^(٥). أما القاهرة والاسكندرية فقد بدأت الحكومة تأخذ موقفاً أقل حزمياً في مواجهة المظاهرات التي كان تجرى في المدينتين^(٦).

وفي الوقت الذي كانت فيه الأحداث تتصاعد في منطقة القناة، وتمارس فيه القوات البريطانية أعمال القمع ضد المصريين في تلك المنطقة ومحاولها، فقد ظل الجيش المصري - كمؤسسة - بمنأى عن ذلك الصراع بين الشعب وقوات الاحتلال. وبإستثناء جهود بعض الضباط الأحرار - الذين بدأت تتشكل خلاياهم عام ١٩٤٩ نتيجة للضغط على الأوضاع السائدة في الجيش وفي البلاد - فقد ظل الجيش بعيداً عن ذلك الكفاح الوطني^(٧).

(١) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٤٩٧ - ٤٩٨. - مدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٢ - ٣٦٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٦٨، ٣٨٢.

(٣) حمروش، المرجع المشار إليه، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٤) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٥٠٥ - الفيدائي، المرجع المشار إليه، ص ٤١.

(٥) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٧.

(٦) نفس المرجع، ص ٣١٩. - حمروش، المرجع المشار إليه.

(٧) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٢.

(٨) حمروش، المرجع المشار إليه، ص ١٦٦.

واقترنت جهود الضباط الأحرار على تدريب الفدائيين وإعداد الخطط معهم والاشتراك في بعض العمليات، دون تشكيل وحدات مقاتلة خاصة بهم^(١).

وقد وجد أحمد حمروش، أنه «كان غريباً أن تسهم قوات البوليس بالعبء الأكبر من معركة الكفاح المسلح بالقناة إلى جانب الفدائيين والأماشي الذين بدأ ينضمون إلى حرب العصابات بينما قوات الجيش تمارس حياتها الطبيعية دون الاعتداء على قوات الاحتلال، وبون تحرش من قوات الاحتلال»^(٢). وهذا الموقف من الجيش - الذي رآه حمروش متناقضاً مع الموقف السياسي والعسكري في منطقة القناة - كان في الحقيقة أمراً منطقياً مع أوضاع قوات الجيش في ذلك الوقت وطبيعية العلاقة بين قيادته والملك من ناحية، ومجلس الوزراء ووزير الحربية من ناحية أخرى.

فمن ناحية أوضاع قوات الجيش، فإنه يمكن القول، إنها كانت تمثل أسوأ الأوضاع للدخول في مواجهة عسكرية مع القوات البريطانية. حيث كانت القوة المقاتلة للجيش مكونة آنذاك من ثلاث مجموعات رئيسية منتشرة ما بين سيناء والقاهرة والسودان، دون أن تستطيع أي منها تقديم المعاونة أو الدعم للقوات الأخرى.

ومن ثم، فقد كانت أي مواجهة عسكرية كفيفة بهزيمة القوات المصرية وتقدم البريطانيين لاحتلال منطقة الدلتا والقاهرة والإسكندرية، وطرد القوات المصرية من السودان، وهو ما كان كفيلاً بإصابة جهود التحرر الوطني بنكسة خطيرة وخيمة العواقب.

أما عن علاقة قيادة الجيش بكل من الملك ومجلس الوزراء، فقد نجح الأول خلال عامي ١٩٤٩، ١٩٥٠ في إحكام سيطرته على الجيش على حساب صلاحيات مجلس الوزراء ووزير الحربية، فمع تشجيع الإنجليز للملك على تشكيل حكومة ائتلافية يشارك الوفد فيها، أو حكومة وفدية خالصة للوصول إلى اتفاق حول مسائل الدفاع والقاعدة البريطانية، اتجه الملك إلى زيادة إحكام قبضته على الجيش. فلم يكتف بوجود محمد حيدر - رجله المفضل - كوزير للحربية، بل سعى إلى جعل تعيين رئيس هيئة أركان حرب الجيش بأمر ملكي وليس بمرسوم

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

يصدر عن مجلس الوزراء، إلا أن إبراهيم عبد الهادي تباطأ آنذاك في تحقيق رغبة الملك، حتى جاءت وزارة حسين سرى فأسرعت بتحقيق تلك الرغبة^(١).

وعند تشكيل وزارة الوفد في يناير ١٩٥٠، حرص الملك على استمرار سيطرته على الجيش من خلال بقاء محمد حيدر وزيراً للحربية، إلا أن رفض مصطفى النحاس لهذا الاختيار وإصرار الملك عليه، أنيا إلى حل وسط اقترحه النحاس، وهو تعيين حيدر قائداً عاماً للقوات المسلحة، له صلاحيات الوزير وحق الاتصال المباشر برئيس الوزراء^(٢). وقد وافق الملك على ذلك الاقتراح الذي سلب وزير الحربية أغلب اختصاصاته بالنسبة للقوات المسلحة.

وفي ظل فقد وزارة الوفد لسيطرتها على الجيش منذ لحظاتها الأولى في الحكم، وتقارب الملك مع السلطات البريطانية وسعيه للتعاون معها، وأوضاع قوات الجيش وحالته المتدنية بعد الحظر الذي فُرض على تزويده بالأسلحة فقد كان منطقياً أن يبقيه الملك بمنأى عن ذلك الكفاح الوطني، وألا تحاول الحكومة استخدامه في مواجهة قوات الاحتلال، خاصة وأن ذلك الاستخدام كان يتعارض مع سياستها المبدئية في عدم تصعيد الموقف والاعتماد على شل القاعدة البريطانية من خلال أعمال المقاطعة. وعلى ذلك، لم يتيق أمام الحكومة سوى استخدام رجال الشرطة المصرية للمحافظة على هيبة نظام الحكم ومواجهة أعمال البطش والقمع البريطانية، والتي كانت تحاول بها سلب الإدارة المصرية صلاحيتها في منطقة القناة.

هذا من ناحية موقف الجيش من قوات الاحتلال، أما بالنسبة لعدم تحرش القوات البريطانية بالجيش المصري، فيعود ذلك في الحقيقة إلى تقييم الخارجية البريطانية لذلك الجيش، وما يمكن أن يقوم به لتحقيق أهدافه السياسية البريطانية في مصر. فعلى أثر الاشتباك مع القوة المصرية المدافعة عن كوبرى الفردان، نصح صانعو السياسة البريطانية بتجنب الصراع مع القوات المسلحة المصرية، التي كانت في تقديرهم إحدى الدعامتين اللتين يمكن الاعتماد عليهما لإحداث التغيير المطلوب في الحكومة المصرية. وكان الملك بطبيعة الحال هو الدعامة الأخرى في تحقيق هذه السياسة التي تبنتها الحكومة البريطانية^(٣).

(١) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٢٦٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٦٢ - جاء ذلك التنازل من مصطفى النحاس آنذاك تمثيلاً مع سياسته الجديدة لاحتواء الملك وتجنب الاصطدام به، خاصة بعد موافقة الأخير على تعيين التفكير طه حسين وزيراً للمعارف بعد أن كان معترفاً عليه.

(٣) مدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

وكان تقدير السفير البريطاني خلال شهر نوفمبر، أن الموقف القائم في مصر آنذاك سينتهي بأحد أمرين، إما (أ) حدوث نوع من الانفجار الثوري الذي يُحتم السيطرة المؤقتة بواسطة الجيش المصري، أو (ب) سقوط الوفد بطريقة مُخزية بحيث تستطيع حكومة أخرى تولى الحكم بسهولة أكثر مما تستطيع الآن»^(١).

ومن ثم، اتجهت الخارجية البريطانية إلى اتخاذ موقف يتسم بالتشدد وينطوي على التهديد، لدفع الملك إلى تغيير وزارة الوفد. كما طلب وزير الخارجية من سفيره أن يعرض على الملك برنامجاً يفكر فيه، يقوم على الخطوط التالية^(٢):

(١) تغيير الوزارة القائمة والذي يمكن أن يتم بتشكيل وزارة ائتلافية من عناصر يرفضها النحاس.

(٢) توقف الوزارة الجديدة الحملة ضد القوات البريطانية.

(٣) الجلوس مع البريطانيين لمناقشة مقترحات البول الأربع (الخاصة بقيادة الشرق الأوسط) ومحاولة الوصول إلى اتفاق على الجوانب المتعلقة بمستقبل القوات والمنشآت البريطانية والدفاع عن مصر على الأقل.

«وفي مقابل ذلك، فإنه يمكن أن نوافق على الإعلان في تاريخ محدد - شهر بعد تشكيل الوزارة الجديدة - بلتينا سنسحب قواتنا، بشرط أن يكون الموقف قد استقر في منطقة القناة والعمال قد عادت. وسيكون الانسحاب متدرجاً، وسيتوقف مداه وسرعة المراحل الأخيرة فيه على تقدم مباحثاتنا مع الحكومة المصرية»^(٣).

إلا أنه يبدو أن الملك كان متردداً حتى منتصف يناير في تنفيذ ما يطلبه وزير الخارجية

(١) نفس المرجع، ص ٢٧٩، انظر:

F.O. 371 / 90146, Stevenson to F.O., secret tel., No. 1022, 14.11.1951.

(٢) مدى عبد القاصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٢، انظر:

F.O. 371 / 90150, Eden to Stevenson, secret tel. No. 1687, 16.12.1951.

Idem.

(٣)

البريطانية بالنسبة لتغيير الوزارة في ذلك الوقت. حيث كان يرى أن الإقالة الفورية لوزارة الوفد قد تؤدي إلى نتائج أكثر خطورة من بقائها في الحكم، فضلاً عن أن وزير الخارجية البريطانية لم يقدم له حتى ذلك الوقت شيء حول السودان يشجعه على إقالة الوزارة^(١).

ومن، ثم، بدأ صانعو السياسة الخارجية البريطانية بتشككون في قدرة الملك على تغيير الوزارة المصرية بون دفعة بريطانية مساعدة كمنحة لقب ملك مصر والسودان، أو وقوع بعض الحوادث في منطقة القناة كمعركة كبرى مع الفدائيين، أو فرض مزيد من إجراءات السيطرة القاسية في منطقة القناة^(٢).

ويبدو أن الأمر قد استقر بين وزارتي الخارجية والدفاع البريطانيتين على تنفيذ التوصية الأخيرة، لوضع الحكومة المصرية في مأزق، أما قبول المهانة والظهور بشكل ضعيف متخاذل، أو القبول بالمواجهة مع القوات البريطانية، وهو ما لن يكون في صالحها بطبيعة الحال.

ومن ثم، بدأ الجنرال «أرسكين» في تنفيذ الإجراءات المطلوبة في التاسع عشر من يناير، والتي تمثلت في احتلال القوات البريطانية لجزء كبير من مدينة الإسماعيلية وتمشيط الدبابات للحى العربى، وطرد الكثير من الشيوخ والأطفال والنساء من منازلهم واعتقال نحو ستين شاباً، كما تم احتلال دار المحكمة والنيابة والمباني القريبة منها^(٣). وفي يومى ٢١ و ٢٢ يناير تم اعتقال مئات الأفراد من أهالى المدينة ونش القبور بحثاً عن الأسلحة^(٤).

وكما توقعت السلطات البريطانية، فقد تلقى القائد العام للقوات البرية البريطانية في مصر رسالتين من الحكومة المصرية تحذر فيهما، بأنه إذا لم توقف العمليات التي تقوم بها القوات البريطانية في الإسماعيلية فإنه سيتم اتخاذ تدابير قسرية ضد هذه القوات^(٥). وقد فهمت القيادة البريطانية من الرسالتين السابقتين «أن السلطات المصرية تعتزم إصدار أوامرها إلى

(١) هدى عبد القاصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٨٦ - ٢٨٧، انظر:

F.O. 371 / 96919, Minute by Allen, 15.1.1952.

(٣) البشرى، المرجع المشار إليه، ص ٥٠٦.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) ميكال ملقات السويس، من القيادة العامة للقوات البرية بالشرق الأوسط إلى وزارة الدفاع (لندن)، برقية سرية عاجلة رقم 12

١٦٥١، ٢٣ يناير ١٩٥٣، ص ٧٣٦.

الشرطة المدنية في الإسماعيلية للتدخل ضدنا أو أن القوات المسلحة المصرية قد تتخذ إجراءات عدائية»^(١). وقدر السفير البريطاني في القاهرة، أنه ربما تفكر الحكومة المصرية في القيام بأعمال انتقامية ضد المدنيين البريطانيين بالقاهرة^(٢).

ورغم تقدير القيادة البريطانية أن استخدام الحكومة المصرية لسلحتها الجوية في أعمال انتقامية ضد القوات البريطانية - دون أن تتلقى تلك القوات إنذاراً سابقاً - أمر بعيد الاحتمال، فإنها رأت أن تحث على حصولها مسبقاً على موافقة الحكومة البريطانية على الرد الانتقامي الفوري «بمهاجمة الطائرات المصرية في قواعد»^(٣).

ويعد أن اطمانت السلطات البريطانية في مصر إلى عدم تدخل الجيش المصري - بعد لقاء حيدر بالمحق العسكري البريطاني في الثالث والعشرين من يناير وعدم إشارته لما كان يجري في الإسماعيلية - ثم حصول القيادة البريطانية على التصديق المطلوب للرد الانتقامي ضد القوة الجوية المصرية وإتمام استعداداتها للعمل^(٤)، فلم يبق أمامها سوى استكمال مخططاتها لإسقاط وزارة الوفد بتوجيه ضربة إلى الشرطة المدنية في الإسماعيلية، والتي تمثل القوة الوحيدة المتبقية في يد الحكومة المصرية، ورمز هيبته في تلك المدينة.

وفي الخامس والعشرين من يناير، بدأت السلطات البريطانية في تنفيذ عملية الدفع لإسقاط وزارة الوفد بعد التمهيد الإعلامي لتلك العملية، وحشد قوة ضخمة من الجنود البريطانيين المدعمين بالدبابات لتنفيذها، بإجبار شرطة الإسماعيلية على تسليم سلاحها ومغادرة المدينة، أو قتال القوات البريطانية دفاعاً عن نفسها.

وعلى أثر الاتصالات التي تمت بين قيادة الشرطة المحاصرة مع فؤاد سراج الدين، وزير الداخلية في القاهرة، فقد صمم الجميع على رفض المطالب البريطانية ومقاومة العدوان الذي تهدد به القيادة البريطانية^(٥). وهكذا بدأت معركة الشرطة في الإسماعيلية، والتي قاتل فيها

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) هدى عبد القاصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٧.

(٥) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣١٨ - ٣١٩.

رجالها معركة غير متكافئة - ليس فقط دفاعا عن شرفهم وإنما أيضا عن شرف مصر - حتى نفذت لخيرتهم. وراح ضحية هذه المعركة أربعة وستون شهيدا واثان وسبعون جريحا من رجال الشرطة المصريين في مقابل أربعة من القتلى واثني عشر جريحا من العسكريين البريطانيين^(١).

وأدت هذه المجزرة إلى اندلاع مظاهرات الشرطة في صباح اليوم التالي بالقاهرة، حيث انضم إليها آلاف من الطلبة وفئات الشعب المختلفة. وأدت تلك المظاهرات إلى حريق منطقة وسط المدينة على نحو ما هو معروف، وهو الأمر الذي أدى إلى نزول الجيش - بناءً على طلب وزير الداخلية - للسيطرة على الموقف^(٢).

ويعد أن اطمأن الملك إلى سيطرة الجيش على الموقف في القاهرة، وقيام الحكومة بإعلان الأحكام العرفية في البلاد، فإنه وجد أن الظروف قد أصبحت مهيئة للإطاحة بوزارة الوفد دون أن يتم بالتآمر مع السلطات البريطانية لإسقاطها. وفي الوقت الذي رأى فيه وزير الخارجية البريطانية أن «الوفد كان حتى ذلك التاريخ مسيطرا تمام السيطرة»^(٣)، فإن الحريق أعطى الملك الذريعة لإقالة وزارة الوفد الأخيرة بحجة أن جهد الوزارة «قد قصر عن حفظ الأمن والنظام»^(٤).

وهكذا نرى أن سياسة وزارة الوفد طوال سنتي حكمها، كانت تتعارض مع المخططات الغربية في المنطقة، فرغم تسليمها بمبدأ التحالف مع الغرب للدفاع عن مصر والنيل العربية المجاورة لها، وعودة القوات البريطانية وقت الحرب للدفاع عن هذه البلاد، فقد كانت مُصرة على جلاء تلك القوات وقت السلم. وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تحاول فيه استغلال الحكم الذاتي في السودان لاستمرار بقائها فيه وفصله عن مصر، كانت الحكومة المصرية تتشبث بوحدة قطري وادى النيل، ولم يذخ الحكومة المصرية المقترحات المختلفة التي قُدمت إليها، فقد كانت في جوهرها تُرسخ بقاء القوات الأجنبية في مصر.

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٨.

(٢) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣١٩ - ٣٢٠، ٣٢٤.

(٣) إيدن، لنتيني، ملكوات إيدن، قسم ١ (بيروت: مكتبة دار الحياة، ١٩٦٠) ص ٣٣٢.

(٤) فؤاد كرم، المرجع المشار إليه، ص ٤٩٧.

وإزاء إصرار وزارة الوفد على سياستها اتجهت الحكومتان البريطانية والأمريكية إلى استخدام الحظر على شحنات الأسلحة للضغط على الحكومة المصرية لتغيير من سياستها وتحد من تشديدها، وزادت من ضغطها خلال السنة الثانية من حكم وزارة الوفد، خاصة بعد إلغاء المعاهدة. ومن ثم، وقفت هذه السياسة - رغم توجهاتها الوطنية وتعبيرها عن آمال الشعب المصرى - حجر عثرة فى طريق جهود وزارة الوفد لتطوير القوات المسلحة المصرية واستكمال جهود وزارتي حسين سرى الأخيرتين فى هذا الشأن.

فخلال الشهور الأولى من حكم وزارة الوفد، بدأت وزارة الحربية فى استكمال الجهود السابقة - التى جرت فى ظل المباحثات العسكرية - لتطوير ودعم القوات المسلحة المصرية. وبالنسبة للقوة الجوية، فقد تقدمت وزارة الحربية بعدة أوامر شراء للعديد من طائرات التدريب من بريطانيا والولايات المتحدة، شملت صفتين من طائرات «الهافارد» و «الباليول Balliol» للتدريب المتقدم وأربعاً وثلاثين طائرة «تشيبمك» للتدريب الابتدائي^(١)، كما طلبت شراء ثمانى طائرات «فيورى» لاستكمال سرب المقاتلات القاذفة الذى شكّل من هذا الطراز، وست طائرات «لانكستر Lancaster» لتشكيل سرب قاذفات جديد، فضلاً عن ست طائرات «سيفيفير» مزودة لأغراض التدريب وعشرين طائرة سيفيفير طراز ١٨ « لتشكيل سرب مقاتل قاذف جديد^(٢).

وباستثناء طائرات «الهافارد» التى تم شراؤها من الولايات المتحدة قبل تدهور العلاقات مع حكومة الوفد، فإن الحكومة البريطانية لم توافق على أى من أوامر الشراء الأخرى التى قدّمت فى عهد وزارة الوفد، كما تم إيقاف أية طائرات أو أسلحة كان يجرى تسليمها من تعاقدات الوزارة السابقة^(٣).

ولم تكف الحكومة البريطانية بالحظر البريطانى والأمريكى الذى تم فرضه منذ صيف ١٩٥٠، بل إنها طاردت الجهود المصرية لتبوير احتياجات قواتها المسلحة من النول الأوروبية، بالضغط على هذه النول لمنع أو إلغاء أية تعاقدات مع هذه النول. ولعل ماحدث مع الحكومة السويسرية - رغم حيادها النولى المعروف - خير مثال على ذلك.

F.O. 371 / 96968, JE 1192, 64, Orchard to Hossie, secret letter, No, 8/1 (attached schedule), 13.5.1952, (١)

pp. 1 - 2.

Idem. (٢)

Idem. (٣)

ففي جواتها الأوروبية، قامت اللجنة المصرية سائلة الذكر بالتعاقد على شراء بعض الأسلحة والمعدات من المصانع السويسرية، كان يخص السلاح الجوي منها ١٥١٢٠ صاروخ «أورليكون» جو / أرض عيار ٨ سم، و ١٦٠٠ صاروخ من نفس الطراز عيار ٥ سم، فضلا عن مائتين وثمانين قاذفا لهذه الصواريخ^(١). إلا أن الحكومة السويسرية - تحت ضغط الحكومة البريطانية بعد إلغاء المعاهدة - قامت بحظر تصدير الأسلحة المتعاقد عليها^(٢). الأمر الذي استدعى إجراء ضغط مصرى مضاد على الحكومة السويسرية يتهدد مصالحها المالية.

حيث قام وزير الحربية (رئيس اللجنة) والسفير المصرى فى برن بمقابلة وزير الخارجية السويسرية وإقحامه «أنه مالم يرفع هذا الحظر، فإن ذلك سيرتب عليه إيقاف الاتفاق التجارى بين البلدين وسحب رصيد مصر من الفرنكات السويسرية البالغ ٢٤ مليوناً من الفرنكات، لاستخدامها فى شراء المعدات التي نحتاجها من البلاد الأخرى، هذا فضلا عن إلغاء العقود المبرمة فعلا مع الشركات السويسرية وعدم الارتباط على الأسلحة الجديدة التي نحن بسبيل التعاقد عليها، مما يسبب خسارة كبيرة للشركات السويسرية، فضلا عن أن هذا الحظر سيكون سببا فى سوء العلاقات الودية بين البلدين»^(٣).

وإزاء هذا التهديد للحكومة السويسرية، فإنها «راجعت موقفها وسمحت بتشغيل وتصدير الأسلحة والمعدات التي تم التعاقد عليها مع الشركات السويسرية»^(٤).

وإذا كان تقرير وزير الحربية المصرى عن جهود لجنة فى خريف ١٩٥١ - الذى سبقت الإشارة إليها - يكشف النقاب عن المعوقات السياسية لجهود التسليح المصرية آنذاك، فإن تقرير الملحق الجوى البريطانى فى مصر عن عام ١٩٥١ يكشف أثر الضغوط التي تعرضت لها وزارة الوفد منذ صيف ١٩٥٠ على خطة تطوير القوة الجوية المصرية. والأضرار التي لحقت بتلك القوة نتيجة لمحصلة السياستين المصرية والبريطانية فى ذلك الوقت.

فتحت عنوان أثر الموقف السياسى على السلاح الجوى (المصرى)، يوضح الملحق الجوى البريطانى أثر الحظر الذى فرضته الحكومة البريطانية على شحنات الأسلحة بقوله:

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢، ملف ١٤٧، ملخص أعمال اللجنة وما حققته من أعمال من ٢.

(٢) نفس المرجع، المسودة المعدلة لتقرير رئيس اللجنة، من ٥.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

«في بداية فترة التقرير (الشهور الأولى لعام ١٩٥١) كان إمداد السلاح الجوي الملكي المصري بالمعدات البريطانية قد توقف فعلاً إلى حد كبير نتيجة للتوتر السياسي من ناحية، وصعوبة توفير المعدات المصرية - التي كانت مطلوبة في بريطانيا أو لدول منظمة شمال الأطلسي - من ناحية أخرى.

«وكان هناك حظر غير رسمي على إمداد مصر بالطائرات النفاثة وأختصرت أوامر الشراء المصرية الخاصة بتسع وثلاثين (طائرة) «متيور» وست وستين (طائرة) «فامبير» إلى اثنتي عشرة وسبع وعشرين (طائرة) على الرتيب. ومن ثم، كان السلاح الجوي الملكي المصري قادراً فقط على تشكيل سرب واحد من طائرات المتيور، كما أنهم - بسبب نقص الطيارين - شكلوا سرباً واحداً من طراز «فامبير»، والذي توفر له رصيد طيب من الطائرات الاحتياطية.

«كما كانت بريطانيا قادرة فقط على تزويد مصر باثنتي عشرة طائرة «فيوري» وثلاثين تشييمك طبقاً لأمر الشراء الأصلي، وعلقت أمر الشراء الخاص بأربع وثلاثين «تشييمك» أخرى، كما رفضت أمر شراء خاص بثماني (طائرات) «فيوري» إضافية. ومن ثم، كانت أي خسارة أو إصابة في طائرات سري «المتيور» و«الفيوري» مضمومة من قوتها (الأصلية)، كما تأثر التدريب الابتدائي إلى حد كبير.

«وبمضي العام، توقفت الإمدادات تدريجياً بكافة المعدات البريطانية من كل الأنواع. وبنهاية العام لم يعد السلاح الجوي الملكي المصري يتسلم أية معدات من المصادر البريطانية مباشرة»^(١).

ولما كانت الحكومة المصرية قد قررت - بعد تصاعد عمليات القمع البريطانية في منطقة القناة - الاستغناء عن الموظفين البريطانيين العاملين في الحكومة أو مشروعاتها، فقد خسرت كلية الطيران جهود تسعة مدرسين بريطانيين، هذا فضلاً عن خسارة خمسة مهندسين كان

F.O.361/ 96993, 1225, Annual Report No. 2 by Air Commodore A.P.Campbell 11, 24.1.1952, op. cit., p.2. (١)

قد تم التعاقد معهم للإشراف على إقامة مصنع طائرات «الفامبير» في حلوان^(١). كما أدى انسحاب مهندسى شركة «دى هافيلاند» و«روانديس» - الذين كانوا قائمين بالإشراف على صيانة الطائرات النفاثة - إلى انخفاض صلاحية هذه الطائرات^(٢).

ويقدم تقرير الملحق الجوى سالف الذكر صورة كئيبة للحالة المتدنية التى وصل إليها السلاح الجوى، نتيجة لتطورات الموقف السياسى بين البلدين حتى ذلك التاريخ.

فبالنسبة للمقاتلات، التى كانت - طبقاً لتقدير الملحق الجوى - أفضل وحدات القوة الجوية المصرية، فإنها كانت «فقيرة بالنسبة لمستويات القوات الجوية الملكية (البريطانية). فسربا «الفويرو» و«المتيور» حصلا على بعض تدريب القوات الجوية الملكية. إلا أنها لم يصلا إلى مستوى الدرجة الأولى تحت أى ظرف من الظروف... أما سرب «الفامبير» فقد أتم نصف تدريبه (بواسطة المصريين فقط)، كما لم يستكمل السرب المجهز بطائرات سبيتفيلر كل طياريه المربين على الطراز. وليس هناك نظام للسيطرة وتوجيه المقاتلات، أو حتى الإنذار المبكر إذا استبعدنا محطة الرдар غير المؤكدة بشكل ما فى محطة العريش المتقدمة والتى تواجه إسرائيل^(٣).

أما سربا القاذفات، فيشير نفس التقرير إلى أنهما أصبحا «يجدان صعوبة بالغة فى بقائهما كقوة قاذفة. فقد أصبح سرب «الهاليفاكس» فعلا وحدة تحويل لطائرات «اللانكستر». والآخر (سرب اللانكستر) لا يعتبر - بأى شكل يمكن تصوره - لائقاً للعمليات. فهو يفتقر إلى العدد الكافى من الملاحين، كما يفتقر تماما إلى المدفعيين الجويين، فضلا عن افتقاره إلى المعدات الخاصة بالقاذفات. لقد أجرت الأطقم تدريبا محبوا على قذف القنابل (والذى لا تُعرف نتائجه) إلا أنه لم يجر قذف حقيقى للقنابل أو تدريب على الرماية أو الدفاع ضد المقاتلات. ولقد أجروا تدريبا محبوا على الطيران الليلي.... إن مخزون القنابل زنة ٢٥٠ رطل معروف أنه جيد، إلا أن هناك عجزاً فى أجهزة التنشين طراز ١٤ وكذا فى حملات القنابل، ويبدو أن هناك صعوبة فى صيانة أجهزة التنشين^(٤).

Ibid., p.3.

(١)

Ibid., pp. 3,5.

(٢)

Ibid., p. 4.

(٣)

Idem.

(٤)

وبالنسبة لأسراب النقل والمواصلات، فقد كانت أفضل حالا من القاذفات، كما تيسر للسرب الملكي طيارون جيئون بطبيعة الحال^(١).

وعن حالة الصيانة، يشير تقرير المحق الجوي البريطاني إلى انخفاض نسبة صلاحية الطائرات وعدد ساعات الطيران المتاحة للتدريب^(٢). وبالنسبة للطائرات النفاثة التي تم وصولها قبل سريان الحظر، فإنها على وشك الانتهاء نتيجة لانسحاب المهندسين البريطانيين وقطع الإمداد بقطع الغيار الخاصة بهذه الطائرات^(٣).

كما كانت المشكلة الكبيرة التي تواجه الصيانة هي «عدم توفر الامكانيات اللازمة للعمليات الكبرى.. وأنه يبدو مؤكداً أن على المصريين البدء في وضع طائرات القتال على الرف خلال عام ١٩٥٢، أو استمرار الطيران بها بعد انتهاء الوقت المحدد لصلاحيتها، أو محاولة إجراء عمليات بمعرفتهم بعد انتهاء الوقت المحدد لصلاحيتها، أو محاولة إجراء عمليات بمعرفتهم دون توفر الاحتياجات والمهارات اللازمة»^(٤).

وكان طبيعياً أن تنعكس الحالة الفنية للطائرات على مستوى التدريب، حيث يشير تقرير المحق الجوي البريطاني إلى أنه كان متواضعاً، خاصة في الكلية الجوية بعد الاستفتاء عن المدرسين البريطانيين^(٥). فبعد الدراسة كان غير منتظم وأعداد الطلبة الموجودة أقل من التقديرات المخطئة، كما «كان هناك صعوبة في بدء الدورة الأخيرة»^(٦). أما التدريب القتالي وعمليات التحويل فلم تجد الدعم (الفني) اللازم لها^(٧).

وبالنسبة للقوة القتالية يشير التقرير سالف الذكر إلى أنها كانت تتكون من مائة وخمس وثلاثين طائرة، كان الصالح للعمليات منها لا يزيد عن ثلاث وتسعين طائرة^(٨) وقد شكلت هذه القوة في عشرة أسراب كما يوضحها الجدول التالي:

Idem.	(١)
Ibid., p. 5.	(٢)
Idem.	(٣)
Idem.	(٤)
Ibid., p.4.	(٥)
Idem.	(٦)
Idem.	(٧)

(٨) لتشمل هذه القوة طائرات أسراب التدريب بكلية الطيران (١١٤ طائرة كان الصالح منها ٤١ طائرة فقط)، وسرب النقل الملكي

(١١ طائرة)، والسرب المصري لرفق الميديات (٦ طائرات).

جدول رقم (١٤)

تشكيل القوة الجوية المصرية في نهاية عام ١٩٥١ (١)

النوع	عدد الأسراب	طراز المقاتلات	إجمالي القوة	العدد الصالح للمهام	نسبة الصلاحية
مقاتلات الاستطلاع	١	فيوري	١٢	٩	٪٧٥
المقاتلات:					
	١	متيور ٧٠	١١	١٠	
	١	فامبير ٥	٢٥	٢٠	
إجمالي المقاتلات	٢		٣٦	٣٠	٪٨٣
المقاتلات القاذفة	١	سبيتفيلد ٢٢	١٩	١٠	٪٥٣
القاذفات:					
	١	هاليفاكس	٨	٤	
	١	لانكستر	٩	٥	
إجمالي القاذفات	٢		١٧	٩	٪٥٣
النقل:					
	١	داكوتا	١٢	١٠	
	١	كوماندر	١٦	١٠	
إجمالي النقل	٢		٢٨	٢٠	٪٧١
المواصلات	١	يونانزا، داف، أنسون	١١	١٠	٪٩١
تدريب ملحق	١	داكوتا، بيتشكرافت سي أوتر	١٢	٥	٪٤٢
الإجمالي	١٠		١٣٥	٩٣	٪٦٩

وبالنسبة للمطارات، فقد كان متوفراً للسلاح الجوي ستة منها (ألمظلة - حوان - غرب القاهرة - بلبس - الدخيلة - العريش)، بالإضافة إلى أراضي الهبوط الثلاثة في سيناء، كما كان السلاح الجوي يسعى للحصول على مطار آخر في منطقة القناة (كنسق ثان لمطار العريش)^(١). وبالرغم من هذا العدد الملائم نسبياً من المطارات حينئذ، إلا أنها كانت - (باستثناء مطار ألمظلة والبخيلة بدرجة أقل - فقيرة في المباني والاتصالات واللاسلكي والإنارة، وكانت النتيجة هي الميل إلى التكليس في مطار ألمظلة الذي يعمل في نفس الوقت كمطار مدني^(٢).

ولم يكن موقف القيادة في السلاح الجوي بأفضل حالاً من حالته الفنية ومستوى تدريبه، فعلى حد قول الملحق الجوي البريطاني، كان ذلك السلاح يعاني عجزاً في القيادة «فمخبر (القائد العام) لا يعرف شيئاً في شئون السلاح الجوي. ومدير السلاح الجوي الملكي المصري رجل عسكري (من الجيش) هو اللواء شعراوي، والذي يتميز بقدر من التفهم إلا أنه جاهل تماماً بشئون القوة الجوية. ومن ثم، فإننا لا نجد أي معرفة أو خبرة يعمل القوة الجوية حتى نصل إلى نائب المدير العام للسلاح الجوي، وهو قائد الأسطول الجوي الميقاتي والذي يحمل نفس رتبة قائده...»^(٣).

ونتيجة لكل ماسبق، خلص الملحق الجوي البريطاني إلى اعتقاده بأن «السلاح الجوي الملكي المصري ليس بقوة جوية ذات كفاءة، فضلاً عن أنه ينحدر الآن، كما أنه لا يشكل تهديداً خطيراً، ولا يمثل حالياً أية طاقة مفيدة في أية قوة يمكن تكوينها للدفاع عن الشرق الأوسط إذا ما حلّ الموقف السياسي المحدد، ولكن يمكن أن يكون للسلاح الجوي الملكي المصري قيمة - فالقوة الجوية المصرية المفيدة ليس أمراً مستحيلاً - ولكن بعد فترة من التدريب على نمط القوات الجوية الملكية (البريطانية)، مع الإمداد البريطاني (بالاحتياجات المطلوبة)، فضلاً عن قدر معقول من إجراءات السيطرة البريطانية»^(٤).

Ibid., p.5.

(١)

كان السلاح الجوي يسمى منذ عام ١٩٤٩ إلى تنازل القوات الجوية البريطانية له عن مطار القردان، الذي سُمح له باستخدامه خلال الأيام الأخيرة للحرب، إلا أن مساهميه قد باع بالفشل آنذاك.

Idem.

(٢)

Ibid., p. 6.

(٣)

Idem.

(٤)

وبالرغم من الصورة الكئيبة السابقة التي قدمها الملحق الجوي البريطاني عن حالة السلاح الجوي الملكي المصري في عام ١٩٥١ - نتيجة للحظر البريطاني والأمريكي على تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية لمصر - فإنه يمكن القول، إن القوة القتالية للسلاح الجوي المصري قد طرأ عليها تحسن ملحوظ بالنسبة لما كانت عليه في الشهور الأولى لعام ١٩٤٩. فرغم نقص عدد طائرات الخط الأول والثاني بمقدار أربع عشرة طائرة عما كانت عليه في ذلك التاريخ، إلا أنه دخل على تلك القوة - بعد الاستغناء عن الطائرات القديمة - اثنتان وخمسون طائرة من طرازات أكثر حداثة، منها ست وأربعون طائرة من طرازات «فيوري» و «سبيتفائر ٢٢» و «هاليفاكس» و «لانكستر» فضلاً عن ست وثلاثين طائرة مقاتلة نفاثة من طراز «متيور» و «فامبير».

وبالرغم من انخفاض معدلات صلاحية الطائرات وخاصة بالنسبة للمقاتلات القاذفة والقاذفات وطائرات التريب عن المعدلات الجيدة (٨٥ - ٩٠٪) - بسبب النقص الكبير في قطع الغيار والمعدات اللازمة لتنفيذ المهام، إلا أنه يمكن القول أن نسبة صلاحية الطائرات قد تحسنت نسبياً مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٤٩. فبينما كان عدد طائرات الخط الأول والثاني الصالحة في أبريل ١٩٤٩ لا يزيد عن ست وستين طائرة أي بنسبة ٤٤٪، فإنها وصلت في نهاية ١٩٥١ إلى ثلاث وتسعين طائرة أي بنسبة ٦٩٪. إلا أنه في ظل استمرار الحظر على تصدير الأسلحة والمعدات وقطع الغيار، فقد كانت القوة الجوية المصرية مهددة بالتوقف ووضع مقاتلاتها على الرف عام ١٩٥٢، على حد قول الملحق الجوي البريطاني.

٣ - أثر سياسة وزارات الاحتضار على تطور القوة الجوية^(١).

تمثل الشهور الأولى من عام ١٩٥٢ - والتي تلت حريق القاهرة - فترة الاحتضار للنظام السياسي السابق في مصر، والذي سقط تحت معاول الضباط الأحرار في الثالث والعشرين من يوليو. وقد تولى الحكم في هذه الشهور القليلة أربع وزارات تشكلت في جملتها من المستقلين والفنيين وبعض رجال الملك.

وقد تشكلت الوزارة الأولى برئاسة علي ماهر في السابع والعشرين من يناير، إلا أنها لم تُعمر سوى خمسة أسابيع، تلتها وزارة أحمد نجيب الهملاي الأولى في الأول من مارس حتى

(١) وصف حسن يوسف الوزارات الأربعة الأخيرة في النظام السياسي السابق بوزارات الإنتقال، بينما وصفها الدكتور يونس إبيد رزق بوزارات الاحتضار. والوصف الأخير - في الحقيقة - هو الأكثر دقة فلكل الوزارات لم تنفذ ذلك النظام من مصيره المحتوم وإنما شهدت - إن لم تكن شاركت - في احتضاره.

الثاني من يوليو، وبذا كانت أطول وزارات تلك الفترة عمراً. وخلفتها في الثاني من يوليو وزارة حسين سرى الخامسة، التي لم تُعمر أكثر من ثلاثة أسابيع. وكانت آخر هذه الوزارات وأقصرها عمراً، هي وزارة أحمد نجيب الهملاي الثانية، التي شكلت في الثاني والعشرين من يوليو، وعاصرت بدء سقوط النظام السابق بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من تشكيلها.

وخلال حكم هذه الوزارات الأربعة، كانت هناك قضيتان مطروحتان على الساحة السياسية في مصر، الأولى هي قضية التحرر من الوجود البريطاني والثانية قضية الفساد السياسي^(١). وكانت القضية الأولى امتداداً لما فجرته وزارة الوفد في القضية الوطنية خلال سنتي حكمها الأخيرتين. أما القضية الثانية فقد فجرها معارضو الوفد في السراي والأحزاب الأخرى، فضلاً عن المنشقين عن الوفد للنيل منه. وكان لكل من تلك الوزارات الأربعة توجهاتها الخاصة نحو كل من هاتين القضيتين وأسبقتهما حسبما تمليه بوافع كل منهما ومنطلقاتها السياسية.

وبالنسبة لوزارة ماهر - التي كانت لا تستند إلى قاعدة شعبية أو أغلبية برلمانية - فإنها أعطت الأسبقية لقضية التحرر الوطني على حساب محاربة الفساد السياسي، الذي كان سينكا الجراح وفقت الصفوف التي كان على ماهر يسعى إلى توحيدها تحت قيادته، لتقوية موقفه قبل الإنجليز من ناحية وضد أي معارضة داخلية لسياسته من ناحية أخرى. فقد كان رئيس الوزراء الجديد من الساسة الذين يؤمنون بالمناورة السياسية والحدود السلمية في معالجة القضية الوطنية بعيداً عن الكفاح المسلح، كما كان يرى أن باب التسوية السياسية لم يوصد نهائياً^(٢).

وكان ذلك يعني بطبيعية الحال إيقاف الكفاح المسلح واتباع سياسة التهدئة والمهادنة توطئة لاستئناف المباحثات مع الجانب البريطاني، وهو الأمر الذي كان سيلقى معارضة قوية من المنظمات التي تتبنى سياسة الكفاح المسلح.

ومن ثم، حاول على ماهر تشكيل جبهة قومية من الأحزاب المختلفة، مع استبقاء البرلمان

(١) - بيان لبيب زق، تاريخ الوزارات المصرية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥)، ص ٥١٥ - ٥١٦.

(٢) - هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٢٨٢ - يطرئ، المرجع المشار إليه، ص ٥٥٢.

القائم والذي يتوفر للوفد فيه أغلبية مطلقة. كما حاول التقارب مع الوفد بزيارته للنحاس في أولى أيام حكمه وإعلانه في البرلمان أن سياسته هي استمرار لسياسة سلفه العظيم^(١)، مما جعل برلمان الوفد يوليه ثقته.

وكانت هذه السياسة كفيلة - دون شك - بتقوية مركز على ماهر الذي يفتقر إلى مساندة حزبية أو برلمانية، إلا أن الملك أفسد عليه محاولته تشكيل جبهة قومية باشتراطه أن تكون مشاركة الأحزاب في الوزارة في شكل أفراد معينين لا ممثلين لأحزابهم^(٢)، وهو الأمر الذي رفضته الأحزاب المصرية بطبيعة الحال، إلا أن على ماهر نجاح في الشق الثاني من سياسته فيما يتعلق بالتقارب من الوفد.

ومضت الوزارة في سياستها تهدئة الموقف الداخلي ومهادنة الإنجليز لتوفير المناخ الملائم لاستئناف المباحثات فوقتت الكفاح المسلح في منطقة القناة^(٣)، وعاد كثير من العمال إلى المعسكرات البريطانية، كما عادت أعمال التموين لتلك المعسكرات، فضلاً عن استئناف عمليات الشحن والتفريغ في موانئ القناة^(٤). وأوقفت الوزارة التشريعات التي وضعتها وزارة الوفد لإباحة حمل السلاح وتجريم التعاون مع البريطانيين^(٥).

وبينما كان على ماهر يقوم بتحقيق أهم ما اشترطته السلطات البريطانية لاستئناف المفاوضات، وهو إعادة الهدوء إلى منطقة القناة وهو الآثار الناتجة عن إلغاء المعاهدة، كانت الحكومة البريطانية تفوض سفيرها في القاهرة لبدء المفاوضات مع الحكومة المصرية طبقاً للأسس الواردة في مقترحات النول الأربع والتي سبق تقديمها إلى حكومة الوفد. كما أعرب إيدن في مجلس العموم عن استعداد حكومته لبدء المفاوضات على الأسس السابقة^(٦).

(١) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٥٦٦. - كان هذا الموقف المعلن من على ماهر يتعارض تماماً مع ما سبق أن اشترطه في ١٧ ديسمبر على الإنجليز لتقالي الوزارة، وهو حصة الدكتور محمد صلاح الدين من لقائه مع إيدن في اجتماعات الأمم المتحدة خالي الرغاض، مما يثبت فشل سياسة الوفد الفارجية، واتخاذ السلطات البريطانية إجراءً صارماً ضد اللذانين بتشكيل فرق طارئينهم وإيدنتهم لإثبات أن سياسة العمل اللدائى، قد فشلت أيضاً. - على عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٨.

(٢) د. محمد حسين هيكل، معسكرات في السياسة المصرية، ج ٢، ص ٣١٢.

(٣) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٢.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان. - إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٢٢.

(٥) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ٣٢٢.

(٦) د. لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر (ط ١: القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص ٤٦٤.

إلا أن المبادئ التي أعلنها على ماهر لبدء المفاوضات كانت شيئاً آخر. فقد تلخّصت تلك المبادئ في تحقيق المطالب المصرية كاملة دون تجزئتها، وهي الجلاء ووحدة وادى النيل، وأن يكون اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط في نطاق ميثاق الضمان الجماعي العربي وميثاق الأمم المتحدة، وتشترك فيه الدول العربية تحت قيادة مصرية باعتبار أن مصر هي صاحبة القاعدة التي ستكون مركز الخطط للدفاع عن الشرق الأوسط^(١).

وإزاء اختلاف منطلقات الجانبين، حاول السفير البريطاني الماطلة في بدء المفاوضات، ومطالب على ماهر بمسافة وزيرى الداخلية والشئون الاجتماعية في وزارة الوفد عن أحداث السادس والعشرين من يناير قبل بدء لقاتهما للتفاوض. إلا أن على ماهر أصر على الدخول في المفاوضات التي تَحدّد لبدئها الأول من مارس^(٢). ولكن الملك - الذى كان غير راضٍ عن سياسة الوزارة في التقارب مع الوفد - كلّف رئيس ديوانه بإخطار السفير البريطاني أن وزارة على ماهر لم يبق لها حظ من البقاء، فما كان من السفير إلا أن اعتذر عن اللقاء^(٣).

واضطر على ماهر إلى تقديم استقالته، على أثر الأزمة التي أثارها مرتضى المراغى وزكى عبد المتعال - رجلا الملك في الوزارة - حول مرسوم حل مجلس النواب الذى وقعه الملك ولم يعلنه على ماهر^(٤). وهكذا سقطت وزارة على ماهر قبل أن تغطر أولى خطواتها نحو حل القضية الوطنية.

وجاء سقوط الوزارة متمشياً مع السياسة البريطانية، فقد رأى أنتوى إيدن أن الملك كان حكيماً في تغيير الوزارة لمهانة على ماهر للوفد وعدم محاكمة المسؤولين عن الفساد^(٥). ورهبت الحكومتان البريطانية والأمريكية بتشكيل الوزارة المصرية الجديدة برئاسة أحمد نجيب الهلالي الذى رفع شعار «التطهير قبل التحرير» فقد كان برنامج الوزارة الجديدة - الذى يدور حول هذا الشعار - يروق للغرب أكثر مما يروق للمصريين^(٦).

(١) فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٢) حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٢.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ٢٢٤.

(٥) إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٤.

Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol. IX. The Ambassador in Egypt to the Department of (٦)

State, secret tel., No. 1528, 8.3.1952, (Washington: U.S. Government Printing Office, 1986), p. 1774.

وفي الوقت الذي حاول فيه الملك استقلال مضمون هذا الشعار في ضرب الوفد والتكثيف به، كان البريطانيون والأمريكيون يشاركون الملك رغبته في محاربة الوفد، إلا أنهم كانوا راغبين في توسيع دائرة الحرب لتشمل حاشية الملك الفاسدة، التي تساهم في إنكاء نار الثورة بمشوراتها المخفية، وهو ما كان البريطانيون والأمريكيون يرون أنه سيؤدي في النهاية إلى عودة الوفد إلى الحكم أو تسليم البلاد إلى الشيوعيين^(١).

وشرع الهاللي فور توليه الحكم في تنفيذ السياسة المتفق عليها مع القصر، فأعلن تأجيل البرلمان لمدة شهر، ثم استصدر مرسوماً في الرابع والعشرين من مارس بحلّه، وحدد الثامن عشر من مايو لإجراء الانتخابات الجديدة، وشنت حكومته حملة سياسية للتنديد بالوفد^(٢).

إلا أن الهاللي رأى أنه لا يستطيع أن يتحرك بفاعلية ضد الوفد مالم يستطع أن يتحرك على التوازي بنجاح في تحقيق الآمال الوطنية بالنسبة للجلاء والوحدة مع السودان. وكان تقدير السفير الأمريكي في القاهرة، أن «الهاللي لا يد له أن يحصل على شيء حقيقي من البريطانيين بالنسبة لاثنتين (الجلاء والوحدة)، وإلا فإن أيامه كرئيس للوزراء ستكون محدودة»^(٣).

وعندما بدأت الاجتماعات التمهيدية بين الجانب المصري والبريطاني في القاهرة، تمسك الجانب المصري بإصدار الحكومة البريطانية لبيان - شبيه بالإعلان الذي أصدرته الخارجية البريطانية في عهد إسماعيل صدقي - تعلن فيه اعترافها الصريح بحق مصر في الجلاء ووحدة وادي النيل، إلا أن الجانب البريطاني أصر على أن يتضمن ذلك البيان مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط وتنظيمها، باعتبارها مسألة لا يمكن فصلها عن القضية^(٤). أما بالنسبة للسودان فقد رأت الحكومة البريطانية أن وحدة السودان مع مصر يجب أن تتبع من رغبة السودانيين أنفسهم في إطار حق تقرير المصير^(٥).

Idem.

(١)

(٢) فائيه - سراج العين، المرجع المشار إليه، ص ٢٢١ - البشري، المرجع المشار إليه، ص ٥٦٠، ٥٧١، ٥٧٢.

(٣) Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954, Vol. IX, The Ambassador in Egypt to the Department of (٣)

State, secret tel. No. 1525, 8.3.1952, op. cit., p. 1775.

(٤) فائيه سراج العين، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٥، ٢٢٨.

(٥) نفس المرجع، ص ٣٢٠.

وقد تعرضت الحكومة البريطانية طوال ربيع ١٩٥٢ وحتى قيام الثورة المصرية إلى إلحاف حليفها الأمريكية لتقديم بعض التنازلات لتقريب وجهات النظر والوصول إلى تسوية مع مصر، حفاظاً على مصالح الغرب في المنطقة^(١).

وتحت الضغط الأمريكي، قبلت الحكومة البريطانية سحب السبعين ألف جندي الزائدين عن العشرة آلاف المحددين في معاهدة ١٩٣٦، وأخطرت الحكومة الأمريكية بأن ذلك سيتم في الوقت المناسب، حيث كان وزير الخارجية البريطانية يعتقد أن ذلك لن يكون كافياً لجذب اهتمام المصريين، فإنهم «بالغاء المعاهدة وإعلانهم أنهم لن يكونوا راضين حتى يتم خروج القوات الأجنبية (من مصر) فإنه لا يتوقع قبولهم لاقتراح هذا الحل الوسط»^(٢).

وأكد وزير الخارجية البريطانية لنظيره الأمريكي على ضرورة التأكيد من «الاتفاق على استبقاء عدد كافٍ من الفنيين للعتاد العسكري المتبقية في منطقة القناة وإنشاء منظمة الدفاع الجوي الحليفة قبل الموافقة على هذا الانسحاب الكبير للقوات»^(٣).

وأوضح إيدن في رسالته السابقة، أنه يولي اهتماماً كبيراً لإنشاء منظمة الدفاع الجوي الحليفة «ليس فقط بالنسبة للدفاع عن القناة ضد التهديد الخارجي، بل أيضاً من أجل أمن الشرق الأوسط وقت السلم»^(٤). وفسر إيدن ماعناه بعبارة الأخيرة، بأن الجلاء الكامل للقوات البريطانية من مصر سيترك قناة السويس وشركتها تحت رحمة المصريين، «مالم تستطع الدول الغربية أن تحقق فيما بينها ضغطاً داخلياً على الحكومة المصرية لتترك القناة وشركتها لحالهما. ووجود منظمة الدفاع الجوي الحليفة على الأرض المصرية سوف يساعد على تحقيق ذلك الأمر»^(٥).

أما بالنسبة للسودان، فقد ظلت الحكومة البريطانية على موقفها منه، وكل ما استطاعت أن تخرج به الحكومة الأمريكية هو أن البريطانيين «سيقبلون إما وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، أو أي وضع آخر للسودان، بشرط أن يكون ذلك نابعاً من ممارسة الشعب السوداني لحقه في تقرير وضعه المستقبلي بحرية»^(٦).

(١) إيدن، المرجع المشار إليه، ص ٣٣٤، ٣٤٧.

(٢) Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954, Vol. IX, The Ambassador in the United Kingdom to the Department of State, top secret tel., No 4707., 18.4.1952.p. 1791.

Idem. (٣)

Idem. (٤)

Idem. (٥)

وقد حاول السفير الأمريكي - بناءً على تعليمات حكومته - إقناع الملك بوجهة النظر البريطانية حتى يمكنه الضغط على حكومته، إلا أن الملك أكد للسفير، «أنه لا يستطيع الموافقة - تحت أى ظرف من الظروف - على مشاورات سابقة مع السوفياتيين قبل اعتراف بريطانيا بالقب، وأنه إذا كان له أن يبقى فى منصبه فإنه لا يستطيع الموافقة على ذلك»^(١)، وليس ذلك فحسب، بل إنه «لا هذه الحكومة ولا أى حكومة أخرى تستطيع البقاء فى الحكم إذا هى وافقت على تلك الشروط»^(٢)، وكانت وزارة الهلالى عند حسن ظن الملك، حيث رفضت هى الأخرى الموافقة على المقترحات البريطانية السابقة^(٣)، وهكذا وصلت المباحثات مرةً أخرى إلى طريق مسدود.

وإزاء فشل الحكومة المصرية فى إحداث تقدم ملموس فى قضية التحرر الوطنى، وخسارتها لمعاركها الداخلية - بعد أن نظر إليها الشعب كوزارة معادية للمستور تستهدف الانتقام من الوفد أكثر مما تسعى إلى التطهير، ودفاع حاشية الملك عن نفسها بضراوة وتصويرها للملك أن سياسة التطهير ستنتهى إلى رجال القصر - اضطر الهلالى إلى تقديم استقالته بعد أن فقد مساندة كل من الشعب والملك.

وقد اختلفت المصادر المصرية والأجنبية فى تبرير استقالة الهلالى، فبينما نسبها إيدن ومرتضى الراغى إلى رشوة عبود للملك لتغيير الوزارة، نظراً لتضييق الخناق عليه بسبب الضرائب المتراكمة على شركاته^(٤)، فإن الوثائق الأمريكية تُرجع تلك الاستقالة إلى تعثر المباحثات البريطانية - المصرية^(٥)، إلا أنه يمكن القول، إن وزارة الهلالى ما كان يمكن لها أن تستمر طويلاً فى مكانها بعد إخفاقها فى إحراز تقدم ملموس بالنسبة للقضية الوطنية والرفض الشعبى لها، فضلاً عن فقدانها لمساندة الملك بعد أن اقتربت دعوتها للتطهير من حاشيتها غير المسنولة.

Ibid., The Ambassador in Egypt to the Department of State, secret tel., No.1965, 8.5.1952. p. 1800. (١)

Idem. (٢)

Ibid, Memorandum by the Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern and African Affairs to the Secretary of State, secret, 14.5, 1952, p. 1801. (٣)

(٤) إيدن - المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨-٢٢٩. - مرتضى الراغى، «مذكرات مرتضى الراغى»، مجلة أكتوبر (العدد ١٠٠١، يونيو ١٩٨٦)، ص ٥٩-٦٠.

Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol.IX, Memorandum by the Assistant Secretary of State (٥) for Near Eastern and African Affairs to the Secretary of State, secret, 14.7.1952. p. 1803.

وجاء تكليف حسين سرى بتشكيل وزارته الخامسة نصراً لتلك العاشية. وقد حاول رئيس الوزراء الجديد استئناف المباحثات مع الجانب البريطانى، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لذلك بالنسبة للوزارة المصرية الجديدة التى لم تحظ بقبولها. بل إنها سعت لدى الحكومة الأمريكية لإقناع الملك «بتتصيب حكومة جديدة تكون مستعدة لقبول نوعية التسوية التى يمكن أن تقدمها الحكومة البريطانية»^(١). وأن إصراره الحالى بالنسبة لمسألة اللقب (ملك مصر والسودان) يمكن أن يؤدي إلى كارثة له وللمصر^(٢). وأوضحت الحكومة البريطانية لحليفها الأمريكية، أن «البديل الوحيد لمثل هذه التسوية هو الإبقاء على وضعها (فى مصر) مهما كان الثمن، وباستخدام القوة إذا دعت الضرورة»^(٣).

. ويتضح من الاتصالات البريطانية السابقة وسعيها لتتدخل الحكومة الأمريكية لإقناع الملك والحكومة المصرية بوجهة نظرهما، تزايد النفوذ الأمريكى لدى النظام الحاكم فى مصر فى ذلك الوقت. وهو الأمر الذى جاء نتيجة طبيعية لإلغاء المعاهدة وتصلب السياسة البريطانية تجاه آمال التحرر المصرية والوحدة مع السودان، فى الوقت الذى بدأ الاهتمام الأمريكى بمصر يأخذ طويلاً مختلفاً عن التوجهات البريطانية ومتعاطفاً مع المطالب المصرية. إلا أن ذلك الموقف الأمريكى الجديد، جاء خوفاً من انهيار الموقف فى مصر وانعكاسه على المنطقة، أكثر منه اختلافاً فى الأهداف مع السياسة البريطانية^(٤).

ولما كان الملك قلقاً على مسألة اللقب، فقد ازداد قريباً من الأمريكيين، محاولاً الاستناد عليهم للضغط على البريطانيين فى هذا الشأن، فى الوقت الذى حاولت فيه الحكومة البريطانية - الواعية لتغير ميزان التّكَلُّ بالنسبة لنفوذ الدولتين فى مصر - استقلال الوضع الأمريكى الجديد فى الضغط على الملك والحكومة المصرية لقبول وجهة نظرهما.

ويبدو أن الحكومة البريطانية والملك لم يكونا الوحيدين آنذاك اللذين يسعيان إلى استقلال النفوذ الأمريكى المتزايد لتحقيق أهدافهما فى ذلك الوقت. حيث تشير بعض المصادر الغربية

Ibid., pp. 1830-1831.

(١)

Idem

(٢)

Ibid., p. 1830.

(٣)

Ibid., Memorandum by Perkins and Berry to the Secretary of State, secret, 19.5.1952, pp. 1806-1807.

(٤)

والمصرية إلى اتصالات تمت بين بعض الضباط الأحرار - خلال فترة تكثيف نشاطهم وخروجهم من الظل بعد انتخابات نائى الضباط - مع بعض ممثلى المخابرات المركزية والسفارة الأمريكية فى القاهرة^(١). وكان هدف هذه الاتصالات هو استخدام الولايات المتحدة لمساعدتها الحميدة فى حالة قيام الثورة للحيولة دون تدخل القوات البريطانية لمساندة الملك^(٢).

وما أن اطمأن عبد الناصر إلى المساندة الأمريكية، حتى بدأ العد التنازلى للانقلاب، الذى تحدد موعده فى البداية يوم الخامس من أغسطس ١٩٥٢. إلا أن تطورات أحداث نائى الضباط - التى انتهت بحل مجلس إدارته وكشف أمر بعض عناصر تنظيم الضباط الأحرار - عجلت بموعد تنفيذ الانقلاب^(٣).

وفى الوقت الذى كان فيه أحمد نجيب الهملى يجرى تشكيل وزارته الثانية بعد استقالة وزارة حسين سرى - نتيجة للاختلاف مع الملك حول منصب وزير الحربية^(٤) - كانت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار تضع اللمسات الأخيرة فى خطة تنفيذ الانقلاب^(٥). وبعد أقل من أربع وعشرين ساعة من إعلان تشكيل الوزارة الجديدة، كان الضباط الأحرار ينقصون للاستيلاء على السلطة ويده أولى خطواتهم نحو هدم النظام المصرى السابق.

وهكذا نرى أن الشهور التى تلت سقوط وزارة الوفد وحتى الثالث والعشرين من يوليو، كانت تمثل فترة عدم استقرار سياسى، حيث تولى الحكم أربع وزارات فى أقل من ستة أشهر نتيجة لتصرفات الملك غير المسئولة. وباستثناء وزارة الهملى الأولى التى عمرت حوالى أربعة أشهر، فلم يكن أمام أى من الوزارات الأخرى أية فرصة معقولة نحو المضى فى أعمال تطوير القوة الجوية المصرية. كما عاق استمرار الحظر المفروض على إمداد تلك القوة بالطائرات

(١) ناتنج، أنتوني، ناصر، تعريب شامو إبراهيم سعيد (ط١، بيروت: دار مكتبة الهلال، ١٩٨٥) ص ٧٢... أرونسون، المرجع المشار إليه، ص ٨٦... كوكلاند، مايلز، لعبة الأسماء، تعريب مروان خير (ط١، بيروت: الانترناشيونال سنتر، ١٩٧٠)، ص ٨٦-٨٩... حمروش، المرجع المشار إليه، ص ١٨٢-١٨٣... محمد جلال كشك، ثورة يناير الأمريكية (ط١، القاهرة: المؤلف، ١٩٨٨)، فى أماكن متفرقة... محسن محمد المصطفى فوق الأشواق، جريدة أخبار اليوم، ٢٩ يوليو ١٩٨٩، ص ٥.

(٢) ناتنج، المرجع المشار إليه، ص ٧٢... أرونسون، المرجع المشار إليه، ص ٨٦.

(٣) ثورة مكشاة، مذكرات فى السياسة والثقافة... ج ١ (القاهرة: مكتبة ميناوى، ١٩٨٧) ص ٨٦.

(٤) لبيب، المرجع المشار إليه، ص ٥٢٥... بغدادى، المرجع المشار إليه، ص ٤٦.

(٥) بغدادى، المرجع المشار إليه، ص ٤٩-٥٢.

والمعدات وقطع الغيار طوال الشهور المشار إليها، جهود وزارات تلك الفترة عن تلاقي تدهور القوة الجوية المصرية. خاصة وأن سياسات تلك الوزارات حيال قضيتي الجلاء والسودان - كما رأينا - لم تكن تساعد كثيراً على رفع ذلك الخطر، بالرغم من التعاون الذي أبدته في تهدئة الأحوال في البلاد وإيقاف الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية في مصر.

وقد أدى ذلك الموقف إلى تدهور صلاحية طائرات القوة الجوية المصرية نتيجة للإفتقار إلى قطع غيار الطائرات والمعدات، وهو الأمر الذي انعكس على مستوى طياري السلاح الجوي بعد اضطراب إدارة ذلك السلاح إلى تقليل ساعات الطيران في الوحدات الجوية، حتى لا يتوقف التدريب تماماً في ربيع عام ١٩٥٢، كما قدر الملحق الجوي البريطاني، والذي توقع توقف طائرات القوة الجوية المصرية تماماً عن الطيران بنهاية عام ١٩٥٢ إذا لم تتسلم قطع الغيار اللازمة لها^(١).

ورغم أن تلك القوة لم تحصل على احتياجاتها من الطائرات والمعدات وقطع الغيار خلال تلك الفترة، فإن الوثائق البريطانية تشير إلى أن الحكومة البريطانية ومستوليها العسكريين كانوا على استعداد لإمداد مصر بقدرة ونوعية معينة من الأسلحة والطائرات وقطع الغيار، والمعلونة في تدريب القوات المسلحة المصرية في حالة تقدم المباحثات بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالقاعدة البريطانية في منطقة القناة.

فطوال عهد وزارة على ماهر التي لم تحظ برضا وزير الخارجية البريطانية، لاتباعها سياسة التقارب مع الوفد - لم تحاول الحكومة البريطانية أو الأمريكية تغيير سياستهما تجاه الحظر المفروض على إمدادات الأسلحة لمصر منذ عهد وزارة الوفد الأخيرة. إلا أنه مع تولى الهلالى وزارته الأولى وأتباعه سياسته التي سبقت الإشارة إليها ضد الفساد والوفد - والتي كانت تحظى بتأييد الحكومتين البريطانية والأمريكية - فإن كلا من الحكومتين بدأت في اتخاذ موقف أقل تشدداً تجاه إمدادات مصر بالأسلحة. إلا أنه كان موقفاً حذراً في انتظار ما تُسفر عنه المباحثات المصرية - البريطانية حول قاعدة قناة السويس وحلف الشرق الأوسط.

فعلى أثر بدء اللقاءات التمهيدية بين الجانب المصرى والبريطانى فى الحادى والعشرين من مارس، أرسلت وزارة الخارجية البريطانية تسال سفيرها بالقاهرة، «إلى أى مدى ترى أنه من

المفيد في هذه المرحلة من المباحثات أن تقول الحكومة المصرية إننا مستعدون لاستئناف الإمداد بمعدات الصيانة وقطع الغيار للقوات المسلحة المصرية من المملكة المتحدة^(١)، وحذرت الخارجية البريطانية سفيرها بأن كل خطوة في هذا الاتجاه يجب أن تؤخذ بحرص، نظراً لأنها لا تستطيع الاعتماد على استخدام هذه المعدات في الاتجاه السليم^(٢).

وقد رد السفير البريطاني على تساؤل وزارة الخارجية، مؤكداً على أن استعداد الحكومة البريطانية لاستئناف الإمداد بمستوى معين من المعدات سيكون له تأثير مفيد إلى أبعد الحدود، ورأى أنه يمكن معالجة المخاطر المترتبة على ذلك الإمداد «بالاختيار الحكيم للمعدات التي يتم تقديمها، مثل قطع غيار طائرات التدريب ومعدات الخط الثاني، التي من غير المحتمل أن تسبب أى حرج لقواتنا، حتى لو انفجر صراع مفتوح مع القوات المسلحة المصرية. وأكثر من ذلك، فإنه عندما يأتى موعد وصول الشحنة الأولى، فإنه يجب أن نكون على علم آنذاك باتجاه هبوب الرياح....»^(٣). أما من ناحية توقيت إبلاغ الحكومة المصرية باستعداد الحكومة البريطانية لاستئناف الإمداد بأنصاف معينة من المعدات وقطع الغيار، فإنه رأى أن يتم ذلك في مرحلة متقدمة من المباحثات عند عرض انسحاب أولى القوات البريطانية أو قبلها بقليل^(٤).

وبالرغم من أن السفير البريطاني كان - حتى ذلك الوقت - لا يعلق آمالاً كبيراً على الوصول إلى مرحلة عرض الإمداد بالأسلحة على المصريين بعد فترة قصيرة من المباحثات، إلا أنه أرسل في السابع عشر من مايو يستعمل ببيان الأسلحة التي يمكن إمداد المصريين بها، حيث كان يرى أن ذلك سيكون مُعيناً له في معرفة ما يمكن عرضه على المصريين^(٥).

وقد أجرت كل من وزارات الحرب والدفاع والطيران البريطانية دراسة مبدئية لهذا الموضوع خلال شهر مايو، وإن لم تسفر عن أية قرارات بهذا الشأن آنذاك. إلا أن الرأى

F.O. 371/ 96968, Roger Allen (F.O.) to Ralph Stevenson (Cairo), secret letter, No. JE 1192/48 G, 25.3.1952.. (١)

Idem.

(٢)

F.O. 371/ 96968, JE 1122/53, Ralph Stevenson to Roger Allen, secret letter No. 1202/11/52 G, 29.3.1952

(٣)

Idem.

(٤)

F.O. 371/ 96969, JE 1192/66, Ralph Stevenson to James Bowker (F.O.) secret letter, No. 1202/14/52 G,

(٥)

17.5.1952.

استقر في اجتماع رؤساء الأركان بعد ذلك - خلال اجتماعهم في التاسع من يونيو لبحث إمداد مصر بالأسلحة - على النقاط المبينة التالية :

« (١) سيكون من الخطأ تقديم أى عرض خاص بالأسلحة إلى المصريين قبل بدء المفاوضات ... فمثل هذا العرض لن يدفع المصريين للموافقة على بدء المفاوضات. وسينظر إليه في الشرق الأوسط عامة كمحاولة خفية للرشوة، وسيخلق أكثر الانطباعات سوءاً، خاصة بالنسبة لإسرائيل.

« (٢) بمجرد أن تبدأ المفاوضات، فربما كان هناك قيمة آنذاك لتقديم معدات عسكرية كبادرة لحسن النية، وحتى عنئذ، يجب أن تكون مثل هذه المعدات محدودة في عناصرها التي :

(أ) يمكن توفيرها فوراً دون إضرار كبير باحتياجاتنا.

(ب) تكون لازمة حقيقة للدفاع عن مصر.

(ج) ألا تكون من الطراز الذي يمكن استخدامه بفاعلية ضدنا إذا فشلت المفاوضات واضطرونا بالتالي لاتخاذ إجراء عسكري في مصر.

«إذا ومتى انتهت المفاوضات مع مصر بنجاح، فإن الموقف سيكون مختلفاً تماماً، وإن التحديد بالنسبة لما يمكن تقديمه سوف يتوقف أساساً على ما يمكننا تقديمه بسرعة»^(١).

وبالنسبة لإمدادات الطائرات وقطع الغيار، فقد استقر رأى رؤساء الأركان على أنه «لا يجب تقديم أية طائرات حديثة يمكن استخدامها في العمليات، أو قطع غيار لمثل تلك الطائرات حتى تنتهي المفاوضات بشكل مُرضٍ. وفي مرحلة ملائمة من المفاوضات ربما يمكن تقديم طائرات تدريب وقطع غيار لها والطائرات العمليات الأقل حداثة من الطرازات التي يملكها المصريون فعلاً»^(٢).

وبالنسبة لجهازى الرادار اللذين تعاقدت مصر عليهما عام ١٩٤٨، فقد رُئى «عدم تسليمهما

F.O. 371/ 96969 JE 1192/69 G Extract from C.O.S. (52) 81st Meeting held on 9.6.1952, p.3.

(١)

Ibid.p.4.

(٢)

ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مرضٍ - إلى حد ما - مع المصريين حول تشغيلهما وصيانتهم^(١).

ولم تكف الحكومة البريطانية بسياستها السابقة تجاه إمداد مصر بالأسلحة البريطانية، بل استمرت في ممارسة ضغوطها على حلفائها لاستمرار الحظر الذي فرضته منظمة حلف الأطلسي - تحت ضغط بريطانيا والولايات المتحدة - بالنسبة لإمدادات مصر بالأسلحة والطائرات^(٢). فعندما قام رئيس أركان الطيران الإيطالي باستطلاع موقف الحكومة البريطانية في شهر يونيو ١٩٥٢، من بيع عشرين طائرة نفاثة من طراز فامبير مصنعة في إيطاليا - كانت الحكومة المصرية قد طلبتها من شركة ماكي^(٣) - فإن الخارجية البريطانية لم توافق على بيع هذه الطائرات لمصر^(٤).

وعلى ذلك نجحت الحكومة البريطانية - التي كانت تسيطر على صناعة الطيران في أوروبا آنذاك - في إيقاف إمداد مصر بآلة طائرات أو معدات أو قطع غيار لازمة لسلاحها الجوي. وهو الأمر الذي لم يذ فقط إلى إيقاف نمو وتطور القوة الجوية المصرية، بل أيضاً إلى تدهور حالتها الفنية ومستوى تدريب طيارها.

أما الحكومة الأمريكية، والتي قبلت من ناحية المبدأ تزويد مصر بالأسلحة والمعدات اللازمة لتجهيز قوة بوليسية من ثلاث فرق للسيطرة على الأمن الداخلي - كانت قد طلبتها حكومتها على ماهر والهلال^(٥) - فإنها ظلت على موقفها بالنسبة لاحتياجات القوات المسلحة المصرية، حيث كانت ترى أن على مصر اللجوء إلى مصدر إمدادها التقليدي، وهو المملكة المتحدة^(٦).

وهكذا نرى أن سياسات الوزارات المصرية تجاه القضية الوطنية منذ عام ١٩٤٩، وريد

Idem.

(١)

F.O. 371/ 96969, JE1192/ 73, A. Lawson (Air Ministry) to Mackworth Young (F.O.), secret letter, No. C2110/ (٢)
S.6, 20.5.1952.

F.O. 371/ 96969, JE 1192/70, Victor Mallet (Rome) to F.O., secret tel. No. 75 Saving, 13.6.1952.

(٣)

F.O. 371/ 96969, F.O. to Rome secret tel., No. 554, 20.6.1952.

(٤)

Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol. IX, Part 2, The Secretary of State to the Embassy in (٥)
Egypt, Confidential tel., No. 1581, 11.4.1952, p.1787-1789. - Ibid, P. 1765, 1777, 1797.

F.O. 371/ 96969 JE 1192/109, R. Stevenson to F.O., Priority and secret tel. No. 1575, 22.10.1952.

(٦)

الفعل البريطانية والأمريكية تجاهها، والحصار الذي فرضته هاتان الدولتان حول تسليم القوات المصرية عامة وسلاحها الجوي بصفة خاصة، أدت جميعها في النهاية إلى إعاقه تطوير القوة الجوية المصرية خلال تلك الفترة وتدهور حالتها الفنية. فسياسات كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية - المسيطرتين على صناعة الطائرات في الغرب آنذاك - تجاه إمداد القوة الجوية المصرية باحتياجاتها من الطائرات والمعدات وقطع الغيار، كانت مبنية دائماً على مواقف وسياسات الحكومة المصرية تجاه المخططات الغربية في المنطقة والتي تعتبر مصر حجر الزاوية فيها.

فمع قبول وزارة إبراهيم عبد الهادي بالمباحثات العسكرية قبل حسم القضايا السياسية مع استمرار التحالف وتعليق المطلب الوطني بالجلء، كانت الحكومة البريطانية مستعدة لتلبية مطالب التسليح المصرية، إلا ما كان يتعارض منها مع الاحتياجات العاجلة للقوات البريطانية أو حلفائها في أوروبا. كما كانت الحكومة الأمريكية مستعدة للدفاع عن إمداد مصر بالمعدات العسكرية البريطانية في مواجهة أنصار إسرائيل في الكونجرس الأمريكي، على أساس أن مصر حليف هام للغرب وتمثل ركناً أساسياً في مخططاته الدفاعية في منطقة الشرق الأوسط.

وعندما تحولت السياسة المصرية في عهد وزارة الوفد إلى التمسك بالمطالب الوطنية بالنسبة لقضيي الجلء والوحدة مع السودان، واتخاذها سياسة محايدة تجاه الحرب الكورية - التي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا متورطين فيها - قامت الأخيرة بتشجيع من الأولى بحظر إمداد مصر بالطائرات والذبابات كما رأينا. كما اعتبرت الحكومة الأمريكية أن مصر دولة غير مؤهلة للحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية من الأسواق الأمريكية.

ومع توقف المباحثات المصرية - البريطانية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ توقفت كافة الإمدادات العسكرية البريطانية، بما في ذلك قطع غيار الأسلحة والطائرات والمعدات. بل إن السلطات البريطانية كانت مستعدة لإصدار أوامرها لقواتها الجوية في مصر بتدمير القوة الجوية المصرية لو بدأ منها أية بادرة تشير إلى تدخلها لحماية قوات الشرطة في الإسماعيلية.

ورغم قيام وزارة على ماهر بأعمال التهينة والسيطرة على الموقف الداخلي وإيقاف الكفاح المسلح - حتى يمكن استئناف المباحثات من حيث توقفت قبل إلغاء المعاهدة - فإنها لم تحظ

يقبول الخارجية البريطانية أو مساندة الملك، لتعاونها ومهادنتها الوفد. ومن ثم، رأى كل من الملك والسفير البريطاني أن تلك الوزارة غير جديرة باستئناف المباحثات معها، كما رأت الخارجية البريطانية أن سياستها لا تسمح برفع الحظر على شحنات الأسلحة إلى مصر.

أما وزارة أحمد نجيب الهملاي الأولى، فبالرغم من تأييد كل من الحكومة البريطانية والأمريكية لسياستها الداخلية، فقد حال تعثر المباحثات دون قيام الحكومة البريطانية بالإفراج عن بعض الطائرات والمعدات وقطع الفيار التي كانت القوة الجوية المصرية في أمس الحاجة إليها. وهو الأمر الذي كانت الحكومة البريطانية مستعدة له - كما رأينا - في حالة تقدم المباحثات، بل إن الأخيرة كانت مستعدة لإطلاق إمداد مصر بالمعدات والطائرات الحديثة وإعطائها أسبقية النول الحليفة في حالة نجاح المفاوضات^(١).

وعلى ذلك، نرى أن تجاوب الحكومتين البريطانية والأمريكية تجاه تسليح القوة الجوية المصرية، كان مرهوناً بالسياسة المصرية تجاه المخططات الغربية في المنطقة، ومدى قبولها للتعاون في إطار هذه المخططات - حتى لو كان ذلك على حساب تحرير ترابها الوطني وحرية قرارها السياسي - وهو ما رفضته وزارة الوفد وأجبرت الوزارات التي تلتها على رفضه أيضاً^(٢). وهكذا قدر للقوة الجوية المصرية أن يتأخر تطورها سنوات طويلة أخرى، بالرغم مما أدرج لها من اعتمادات مالية ويُدل من جهود صادقة.

ثانياً : أثر السياسة الإسرائيلية في ظل الانحياز إلى الغرب على تطور القوة الجوية :

١- منطلقات السياسة الإسرائيلية تجاه تدعيم القدرات العسكرية لإسرائيل :

تولى الحكم في إسرائيل في السنوات السابقة للثورة المصرية (١٩٥٠-١٩٥٢)، ثلاث وزارات ائتلافية، شكّل حزب «المباي» بزعامة بن جوريون أغلب أعضائها. وكان بقاء بن جوريون على رأس هذه الوزارات، يعني استمرار السياسة الإسرائيلية المشددة حيال النزاع العربي/الإسرائيلي، ومحاولة فرض الصلح على العرب بالشروط الإسرائيلية. ولما كانت هذه الشروط مرفوضة من النول العربية - كما رأينا في الفصل السابق - فقد وصلت جهود لجنة

F.O. 371/96969, JE 1192/69G, Extract from C.O.S. Meeting, 9.6.1952, op. cit., p.3.

(١)

(٢) إيدن، المرجع المشار إليه ص ٣٢٤.

التوفيق الدولية خلال مؤتمر باريس عام ١٩٥١ إلى طريق مسنود. واضطرت اللجنة إلى تقديم تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة - في دور انعقادها السادس - تعلن فيه عجزها عن القيام بالمهام التي أوكلت إليها^(١).

وكان عدم قبول إسرائيل لحل عادل للمشاكل الملقة بينها وبين الدول العربية، يعنى استمرار حالة الحرب والعداء بينها وبين تلك الدول. وعلى ذلك، اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى تدعيم قدراتها العسكرية وتطويرها، للحفاظ على تفوقها العسكى القائم على كافة الدول العربية. وكان الاحتفاظ بقوة ردع عسكرية فعالة، أبرز أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية^(٢).

وبالنسبة للقوة الجوية، فإنه يمكن القول إنه خلال السنوات التالية للهدنة، كانت السياسة الخارجية الإسرائيلية، ونظرة كل من القيادتين السياسية والعسكرية إلى أسبقية القوة الجوية بالنسبة لباقى أفرع القوات المسلحة ودورها المنتظر فى الصراع المسلح، أبرز المؤثرات السياسية على تطور تلك القوة خلال هذه السنوات.

٢- أثر السياسة الخارجية الإسرائيلية على تطور القوة الجوية :

حاولت الحكومة الإسرائيلية خلال السنوات السابقة للثورة المصرية، توظيف سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية فى تدبير مصادر القوة العسكرية اللازمة لسياسة الردع المستهدفة، وفرض الصلح على العرب بالشروط الإسرائيلية. إلا أن سياسة الحياد التى انتهجتها فى البداية بين المعسكرين الشرقى والغربى، لم تكت بشمارها المرجوة - كما رأينا فى الفصل السابق. وعلى ذلك، اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى تغيير تلك السياسة والتحول إلى الانحياز الكامل للغرب، تحت ضغوط المساعدات الأمريكية المطلوبة، وللأزمة لخطط استيعاب المهاجرين من ناحية، وتطوير قواتها المسلحة من ناحية أخرى.

والحقيقة أن السياسة الإسرائيلية سواء فى توجيهها الأول نحو الحياد أو توجيهها التالى

(١) كرمين، المرجع المشار إليه، ص ٨٦٤-٨٦٥.

(٢) يروتشر، نظام السياسة الخارجية الإسرائيلية، ص ٢٩٢.

نحو الانحياز للغرب كانت تتبع من المصلحة الإسرائيلية العليا. فالزعماء الإسرائيليون كانوا يرون أن الحليف الوحيد لإسرائيل هم يهود العالم أينما وجدوا. وقد عبر بن جوريون عن ذلك المعنى بقوله: أن «الحليف المطلق الوحيد لإسرائيل هم يهود العالم»^(١). حيث كان يرى أن «مصالح الشعب اليهودي ليست متطابقة مع مصالح أى دولة أو كتلة فى العالم»^(٢).

وقد بدأت سياسة الحياد الإسرائيلية تتهاوى تدريجياً ابتداءً من عام ١٩٥٠، عندما وجدت حكومة الائتلاف أن المصلحة العليا لإسرائيل تستدعى الإنحياز إلى الغرب. حيث بدأت العلاقة بينها وبين الاتحاد السوفيتى تتدهور منذ ترحيبها بالإعلان الثلاثى لدول الغرب الكبرى، والذى رأت فيه الحكومة الإسرائيلية ضماناً لحدود الهندة ومكاسبها الإقليمية التى حققتها خلال الحرب. بينما رأى الاتحاد السوفيتى أن إسرائيل بقبولها ذلك الإعلان فإنها قد باعت نفسها للغرب^(٣). خاصة وأن ذلك الإعلان - يشير بشكل غير مباشر - إلى مساعدة دول المنطقة للقيام بدورها فى مخططات الدفاع الغربية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى.

وعندما اندلعت الحرب الكورية، تعرضت الحكومة الإسرائيلية لضغط من الولايات المتحدة لتأييد سياستها تجاه التدخل فى كوريا. فأنشأ مناقشة الأزمة الكورية فى الأمم المتحدة، ثم إخطار السفير الإسرائيلى فى واشنطن أن الرئيس «ترومان» يطلب التأييد من إسرائيل ويطلبها بأن «تهب واقفة وتثبت وجودها»^(٤). وهو ما فسر «مايكل بريتش» بأن «ترومان» كان يسعى فى طلب أول عمل من أعمال الصداقة المتبادلة من إسرائيل، ويتوقع الحصول عليه فى ظل ما فعلته الولايات المتحدة من أجلها^(٥).

وعندما أبلغ كل من «أبا إيبان» - ممثل إسرائيل فى الأمم المتحدة - و «إلياهو إيلاث» - سفيرها فى واشنطن - الحكومة الإسرائيلية بالضغط الأمريكى الشديدة، رأى صانعو السياسة الإسرائيلية أن المطلب الأمريكى لا يمكن الاعتراض عليه. وطبقاً لأقوال «والتر إيتان» - مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية آنذاك - أنه كان واضحاً ألا مفر من الإستجابة للمطلب الأمريكى فى هذا الشأن^(٦).

(١) نفس المرجع، ص ٦٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٦.

(٣) نفس المرجع، ص ٦٨.

(٤) بريتش، قرارات فى السياسة الخارجية لإسرائيل، قسم ١، ص ١٦٠.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) نفس المرجع، نفس المكان.

ومن ناحية أخرى، فقد قام اليهود الأمريكيون بدور إضافي في تحويل إسرائيل عن سياستها الحيادية. فطبقاً لما صرح به أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين، كان على الحكومة الإسرائيلية أن تحسم أمرها آنذاك، «فلقد كان الاقتصاد الإسرائيلي في أسوأ حالاته، ولقد طلب بن جوريون، من السوفيت معونة اقتصادية، وكانت تلبية هذا الطلب شيئاً متوقعاً في ذلك الوقت، ولكن رد موسكو كان سلبياً. وكان اليهود الأمريكيون يقولون إن الارتباط بموسكو سوف يقلل مساعدتهم لنا، وكان يتعين علينا أن نقطع صلتنا بالطرف الآخر حتى نتمكن من الاستمرار في الحصول على المساعدات من أمريكا»^(١).

وفي الوقت الذي اتخذت فيه حكومة الوفد في مصر - كما رأينا - موقفاً محايداً من الأزمة الكورية، كان بن جوريون على استعداد لإرسال قوات إسرائيلية لتحارب إلى جانب القوات الأمريكية وحلفائها في كوريا، لولا وزرائه وقادته العسكريون الذين لم يوافقوه على ذلك. واستقر الرأي في مجلس الوزراء الإسرائيلي على الاكتفاء بالتأييد السياسي والدبلوماسي لسياسة الولايات المتحدة وحلفائها تجاه التدخل في كوريا^(٢).

واستمر التأييد الإسرائيلي لسياسة التدخل وتصعيد الحرب في كوريا بتصويتها في الأمم المتحدة في السابع من أكتوبر ١٩٥٠ إلى جانب مشروع القرار (الغربي) الذي يسمح للقوات الحليفة أن تعبر خط العرض ٣٨ الذي يفصل بين شطري كوريا. وأعلن شاريت - وزير الخارجية الإسرائيلية - أنه بات يعتقد أن «احتلال كوريا بأكملها بواسطة قوات الأمم المتحدة قد يكون الوسيلة الوحيدة لتحقيق الوحدة الفعالة والسلام المستقر في كوريا»^(٣).

وفي ديسمبر ١٩٥٠ أعلن وزير الخارجية الإسرائيلية معارضته لمشروع قرار سوفيتي يدعو إلى الانسحاب العاجل لكل القوات الأجنبية من كوريا، وصوتت إسرائيل إلى جانب قرار غربي يدعو إلى تعيين لجنة للمساعدة الحميدة تكون مهمتها محاولة التوصل إلى أساس لوقف إطلاق النار^(٤).

وفي الثامن عشر من مايو ١٩٥١ أيدت إسرائيل مشروع قرار غربي يوصي بفرض حظر

(١) بيريتشر، نظام السياسة الخارجية لإسرائيل، ص ٦٨-٦٩.

(٢) بيريتشر، قرارات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، ص ١٦١-١٦٢.

(٣) نفس المرجع، ص ١٦٣.

(٤) نفس المرجع، ص ١٦٤.

على إرسال الأسلحة إلى الصين الشعبية من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة^(١).

وخلال السنوات التالية استمر الموقف الإسرائيلي المؤيد لسياسة الولايات المتحدة تجاه الحرب الكورية، مما جعل انحياز إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة في النظام الدولي دعامة السياسة الخارجية لإسرائيل^(٢).

ولم يقتصر التأييد الإسرائيلي لسياسة الغرب على أحداث مسرح الحرب الكورية بل امتد أيضاً إلى تأييد مخططات الغرب الدفاعية في الشرق الأوسط، فعندما أخطرت كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية إسرائيل في نوفمبر ١٩٥١ بالأسس التي ستقام عليها قيادة الشرق الأوسط، وأنها ستدعى للإشتراك في القيادة كعضو مؤسس، فإنها أبدت رغبتها في التعاون مع القوى الغربية في بناء دفاع الشرق الأوسط ضد العدوان السوفيتي، إلا أنها تحفظت بالنسبة لاشتراكها بشكل مكثوف في تأسيس قيادة الشرق الأوسط في ذلك الوقت، وحتى لاتزيد من توسيع الهوة بينها وبين الاتحاد السوفيتي^(٣).

وكما حدث عام ١٩٤٩، انعكست السياسة الخارجية الإسرائيلية السابقة على تطور بناء القوة الجوية الإسرائيلية في مجالى تدريب الضباط وتوفير احتياجاتها من الأسلحة والطائرات، إلا أن تأثير هذه السياسة كان إيجابياً في هذه المرة.

فبالنسبة للمجال الأول، بدأ تحفظ كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية تجاه تدريب الضباط الإسرائيليين في كلا البلدين - والذي أشير إليه في الفصل السابق - يتلاشى تدريجياً مع إرساء الولايات المتحدة وبريطانيا سياستهما الجديدة تجاه الشرق الأوسط، - والتي تعتمد على استقرار المنطقة وتعاون دولها وقيامها بنور أساسى في الدفاع عن تلك المنطقة - ثم قبول الحكومة الإسرائيلية للإعلان الثلاثى.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد بلورت وثيقة مجلس الأمن القومى رقم ٢/٤٧ الأساس الذى

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٦.

(٣) Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol.IX, National Intelligence Special Estimate, secret

SE-23, 17.3.1952, pp. 196-198.

بُنيت عليه السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية وإسرائيل خلال السنوات الأولى للخمسينات، بعد فشل مؤتمر «لوزان» في إيجاد حل عادل للمشاكل المطلة بين الطرفين الأخيرين. حيث افترضت الوثيقة المشار إليها، عدم قيام علاقات مستقرة بين إسرائيل والدول العربية قبل عدة سنوات. ومن ثم، أشارت تلك الوثيقة إلى «أن الموقف يستدعي تنفيذاً حريصاً - خلال مرحلة طويلة - لسياسة موضوعية غير منحازة ولكنها حازمة لغرس الاعتدال في كلا الطرفين لما بينهما من خلاف، مع تأكيد عدم خروج المنافسة القومية عن نطاق السيطرة»^(١).

وقد أوجبت الوثيقة سالفه الذكر تأسيس السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية وإسرائيل على القواعد التالية (٢) :

(١) الأهمية الكبيرة للاستقرار السياسي والإقتصادي العربي والإسرائيلي لأمن الولايات المتحدة.

(٢) المصلحة القومية للولايات المتحدة في كسب إحترام وحسن نية الدول العربية وإسرائيل وتوجيهها نحو الغرب، بعيداً عن الإتحاد السوفيتي.

(٣) وجوب تسوية الخلاف بين الدول العربية وإسرائيل للدرجة التي تسمح لهذه الدول - على الأقل - بالعمل في توافق لمواجهة العدوان السوفيتي.

(٤) وجوب تزويد دول المنطقة بالنصيحة والتوجيه لحل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية فيها دون تمييز بين إسرائيل والدول العربية.

(٥) وجوب التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا كلما كان ذلك ممكناً.

وأكدت الوثيقة السابقة على وجوب اتباع سياسة تعاطف وقيادة حازمة لتشجيع إسرائيل والدول العربية على تطوير تعاون ودي مع الأمم الغربية، وتحقيق علاقة تقوم على حسن النية بين كل منهما^(٣).

أما بالنسبة لأمن تلك الدول، فقد أوصت الوثيقة سالفه الذكر - على ضوء قرار مجلس

(١) F.R.U.S., 1949, Vol.VI, Report by the National Security Council on United States policy towards Israel and the Arab States, top secret, 17.10.1949, op. cit., p. 1436.

Ibid., pp. 1436-1437.

(٢)

Ibid.p.1439.

(٣)

الأمن في الحادى والعشرين من أغسطس برفع الحظر على شحنات الأسلحة - بوجوب السماح بتصدير كميات معقولة من المواد الحربية لإسرائيل والدول العربية في حدود متطلبات الأمن الشرعى لهذه الدول^(١).

وتشير الوثائق الأمريكية إلى بداية التنسيق بين الحكومتين البريطانية والأمريكية في أواخر عام ١٩٤٩ بشأن تسهيلات التدريب العسكرى التى يمكن تقديمها إلى كل من الدول العربية وإسرائيل بعد رفع الحظر على شحنات الأسلحة. حيث كانت الخارجية الأمريكية ترى ضرورة «المحافظة على التوازن بين (تدريب) الضباط الإسرائيليين والعرب»^(٢).

ولما كان بن جوريون قد أعلن - كما رأينا فى الفصل السابق - أنه سيرسل ضباطه للتدريب فى كل من الدول الشرقية والغربية، فقد وجدت الخارجية الأمريكية أن مسألة الأمن يجب أن توضع فى الاعتبار عند بحث تسهيلات التدريب للإسرائيليين، خاصة وأن الولايات المتحدة قد تسلمت طلبات من إسرائيل بخصوص تسهيلات التدريب لمجموعة كبيرة من الضباط^(٣).

وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومة الأمريكية تبحث الطلبات الإسرائيلية، فإن الحكومة الإسرائيلية عززت طلباتها بعملية ضغط يهودية على الإدارة الأمريكية، من خلال وسائل الإعلام التى تسيطر عليها العالمة اليهودية فى الولايات المتحدة، مما اضطر وزارة الدفاع الأمريكية إلى إصدار بيان أعلنت فيه «أن الطلبات الإسرائيلية قد قبلت وجرى بحثها»^(٤).

وقد أدت جهود الحكومة الإسرائيلية من ناحية، وتنسيق سياسة دول الإعلان الثلاثى تجاه المنطقة من ناحية أخرى، إلى قبول كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية والفرنسية للعديد من بعثات الطيارين والفنيين الإسرائيليين للتدريب فيها. كما وصل إلى إسرائيل بعض الخبراء

Idem.

(١)

Ibid., Memorandum of Conversation by Wells Stabler of the Office of African and Near Eastern Affairs, (٢)
6.12.1949, op. cit., p. 1524.

Idem.

(٣)

Idem.

(٤)

الأمريكيين للمساهمة فى تطوير القوة الجوية الإسرائيلية فى مجال الطيران والمجالات الفنية^(١).

ولا تشير المصادر الإسرائيلية المتاحة إلى إيفاد بعثات عسكرية إلى الاتحاد السوفيتى أو دول أوروبا الشرقية فى ذلك الوقت، تمثيلاً فى السياسة التى أعلنها بن جوريون وسبقت الإشارة إليها. ويبدو أن تشكك الدول الغربية فى التوجهات الإسرائيلية، وتدهور العلاقات السوفيتية/الإسرائيلية، قد دفعا الأخيرة إلى الاكتفاء بالخبرة العسكرية لدول الغرب الكبرى، خاصة وأن قيادة القوة الجوية الإسرائيلية - شأنها فى ذلك شأن القوة الجوية المصرية فى ذلك الوقت - كانت من خريجي المدرسة البريطانية التى تؤمن بمنهج المدرسة الغربية عامة والبريطانية بصفة خاصة.

وفى الوقت الذى كانت تتحرك فيه الحكومة الإسرائيلية للاستفادة من الخبرات العسكرية للدول الغربية الكبرى لتطوير قواتها المسلحة، فإنها استمرت تعمل على الحفاظ على تفوقها العسكرى على كافة الدول العربية المحيطة بها. ولتحقيق ذلك الهدف، استمر توظيف الحكومة الإسرائيلية لسياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية لتبدير احتياجات قواتها المسلحة من الأسلحة والمعدات والطائرات.

وجاء التحرك الإسرائيلى الأخير متوافقاً مع تحرك الحكومة الأمريكية لرفع الحظر عن مبيعات الأسلحة للدول العربية وإسرائيل. إلا أن قبول دول الإعلان الثلاثى لرفع ذلك الحظر، كان مشروطاً بسعى هذه الدول للسيطرة على حجم تلك المبيعات بالتنسيق مع الدول الغربية الأخرى المصدرة للأسلحة، حتى يمكنها المحافظة على استقرار المنطقة وعدم تجدد القتال مرة أخرى^(٢)، وهو ما تم إعلانه فى مايو ١٩٥٠ فيما عُرف باسم الإعلان الثلاثى للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

(١) شيف، المرجع المستشار إليه، ص ٢٨-٢٩، ٤٤.

(٢) F.R.U.S., 1949, Vol.VI, Report by the National Security Council on the United States Policy Towards Israel and the Arab States, top secret, 17.10.1949, op.cit., p. 1439.

وعلى ذلك، لم توافق الحكومة الأمريكية في البداية على الطلبات الإسرائيلية لشراء الأسلحة وطائرات القتال الأمريكية قبل تنسيق سياستها - تجاه تسليح الدول العربية وإسرائيل - مع الحكومتين الفرنسية والبريطانية، خاصة وأن الحكومة الأمريكية كانت ترى آنذاك أن إسرائيل تثير الإضطراب في المنطقة، وأن الدول العربية لم تكن تخطط لأي عنوان على إسرائيل على الإطلاق، فضلاً عن أن رؤساء الأركان المشتركة الأمريكية كانوا يرون أن الأخيرة لديها كميات كافية من الأسلحة، وأن قوتها الجوية بصفة خاصة أكبر مما لدى الدول العربية مجتمعة^(١).

وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن إسرائيل عندما فشلت في الحصول على موافقة الحكومة الأمريكية بشأن تزويدها بمطالبيها من طائرات القتال، فإنها لجأت مرة أخرى إلى ممارسة الضغط على الحكومة الأمريكية في ربيع عام ١٩٥٠، مستغلة توقيع اتفاقية الدفاع المشترك لدول الجامعة العربية في ذلك الوقت وصفقات الطائرات البريطانية لمصر في خريف عام ١٩٤٩^(٢).

واستندت الحكومة الإسرائيلية في تحركها الجديد على أصدقائها في الكونجرس الأمريكي، فضلاً عن التغيرات التي كانت تحدث آنذاك لصالح إسرائيل في الولايات المتحدة: وعلى حد قول «كاجان» فقد «أصبح الرأي العام هناك متعاطفاً جداً معنا، وامتد ذلك ليس فقط إلى أغلب أعضاء الكونجرس، بل شمل أيضاً الرئيس ترومان نفسه .. وقد طالبناهم بالتدخل بقوة لصالحنا. ونتيجة للضغط من كل جانب، تم انتزاع وعد غامض من وزير الخارجية الأمريكية بإعادة النظر في قرار وزارته^(٣)». وطبقاً لما أشار إليه السناتور جاكوبسون في مذكراته، فإن الرئيس ترومان أكد له آنذاك «أن إسرائيل سوف تحصل على كمية من الأسلحة إذا كانت تحتاجها، راجياً ألا تحتاجها .. فقد كان على ثقة من أنه لن تكون هناك أية حرب جديدة في إسرائيل^(٤)».

ويعد أن تم تنسيق سياسة تصدير الأسلحة إلى الدول العربية وإسرائيل بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين - طبقاً لما جاء في البيان الثلاثي لتلك الدول - وافقت كل من كندا

Kagan, op. cit., pp. 172-173.

Ibid., 152-153, 172-174.

Idem..

Spiegel, op. cit., p. 146.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

والولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بالأسلحة. وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن الأخيرة اشترطت قصر مبيعات الأسلحة والطائرات على ما تجده إسرائيل في سوق المخلفات من الأسلحة الدفاعية^(١).

وعلى ذلك، حصلت إسرائيل على تراخيص التصدير لطائرات التدريب من طرازات «بيير» و«ستيرمان» و«هارفارد» من الولايات المتحدة، كما تم شراء عدد من طائرات القتال من طراز «موستانج» تم فكها وشحنها إلى إسرائيل على أنها قطع غيار^(٢). كما حصلت القوة الجوية الإسرائيلية على مزيد من طائرات «هارفارد» للتدريب المتقدم وبعض طائرات «الموستانج» الإضافية من كندا^(٣).

وفي أوائل عام ١٩٥٢ وافقت الحكومة الأمريكية على تزويد إسرائيل بعشرين طائرة «موستانج» أخرى من المخلفات بشرط أن تُنزع مدافعها قبل مفادرتها للولايات المتحدة^(٤). وهذا الشرط - إن صححت رواية «كاجان» - يوضح سذاجة المحاولة الأمريكية للظهور بمظهر الدولة المحايدة التي لا تدعم القوة الإسرائيلية المتفوقة أمام الدول العربية. فالحكومة الإسرائيلية التي كانت قادرة على تهريب طائرات بأكملها من الولايات المتحدة آنذاك، لم تكن عاجزة على تهريب مائة وعشرين مدفعاً لتسليحها لم يكن يزيد وزنها جميعاً على ستة أطنان كما كانت الحكومة الإسرائيلية قادرة على شراء هذه المدافع من الأسواق الأوروبية لو عجزت عن إخراجها من الولايات المتحدة.

ولم تقتصر الجهود الإسرائيلية آنذاك على الولايات المتحدة وكندا، فقد غطت تلك الجهود كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية بحثاً عن الطائرات العربية. إلا أنه بالنسبة للأخيرة، فإن الجهود الإسرائيلية لم تكُنْ بالنجاح، حيث كان على دول أمريكا اللاتينية الحصول مسبقاً على موافقة الولايات المتحدة - الدولة المصنعة لتلك الطائرات - قبل بيعها إلى إسرائيل^(٥). أما في أوروبا

Kagan, op. cit., pp. 174-175.

(١)

Ibid., p. 175.

(٢)

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٢.

Kagan, op. cit., pp. 18 7.

(٤)

Ibid., p. 175,

(٥)

فقد كان الموقف مختلفاً، فرغم تعثر الجهود الإسرائيلية في البداية إلا أن الموقف تغير تماماً بعد ذلك.

وقد بدأت تلك الجهود تطرق أبواب كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية عام ١٩٥٠ للحصول على المقاتلات النفاثة. وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن الجهود الإسرائيلية في بريطانيا وصلت إلى طريق مسدود لاعتراض الخارجية البريطانية، رغم التعاون الذي لاقته البعثة الإسرائيلية من المسؤولين عن صناعة الطيران في المملكة المتحدة^(١).

ولم يكن حظ الجهود الإسرائيلية في فرنسا - في البداية - بأفضل من بريطانيا، فرغم موافقة وزارة الطيران الفرنسية في شهر يونيو ١٩٥٠ على بيع طائرات «الاوراجون» لإسرائيل، فإن الخارجية الفرنسية عارضت هذه الصفقة، انطلاقاً من سياسة البيان الثلاثي^(٢).

وقد زاد ذلك الفشل الابتدائي في أوروبا من قناعة بعض المسؤولين في إسرائيل بأن الدول الأوروبية - وفرنسا بصفة خاصة - غير قادرة على اتخاذ قرار ما بون موافقة الحكومة الأمريكية، إلا أن المسؤولين الإسرائيليين في فرنسا كانوا يرون أنه «بالرغم من أن النفوذ الأمريكي كان حاسماً في وزارة الخارجية الفرنسية، فإن بعض الوزارات الأخرى وخاصة وزارة الدفاع كانت تحارب من أجل سياسة فرنسية مستقلة. وكانت القوات المسلحة الفرنسية تساند وزارة الدفاع (في تلك السياسة)»^(٣).

وقد أسفرت رؤية المسؤولين الإسرائيليين في باريس وجهودهم عن تدعيم القوة الضاربة للسلح الجوى الإسرائيلي بأثنتين وستين طائرة من طراز موسكيتو ذات المحركين، تم توقيع عقد شرائها مع فرنسا في فبراير ١٩٥١^(٤). وكان بعض هذه الطائرات مجهزاً للقتال الليلي،

Ibid., pp. 170-171.

(١)

Ibid., pp. 165-166.

(٢)

يوضح رفض دول البيان الثلاثي تزويد إسرائيل آنذاك بالطائرات النفاثة - رغم تماطلها معها - أن حكومات تلك الدول كانت مقتنعة بتفوق إسرائيل العسكري وأنه ليس هناك ما يهددها من الدول العربية، وأن تزويد إسرائيل بعزيد من الطائرات الحديثة قد يشجعها على مزيد من العدوان الذي كانت تمارسه في ذلك الوقت.

Ibid., p. 166.

(٣)

Ibid., pp. 177-178, 180. Gunston, op. cit., p. 54.

(٤) شيف المراجع المشار إليه، ص ٤٢.

والبعض لأغراض الاستطلاع، بينما كان أغلبها مجهزة كمقاتلات قاذفة^(١). وجُهزت المقاتلات الليلية من هذه الطائرات في إسرائيل بالرادار، حيث شكلت أول سرب للمقاتلات الليلية في السلاح الجوي الإسرائيلي^(٢). كما شكلت باقى طائرات الموسكيتو القوة الضاربة الرئيسية لذلك السلاح حتى منتصف الخمسينات^(٣).

ولم تقتصر الجهود الإسرائيلية في أوروبا على فرنسا والمملكة المتحدة، فقد بدأت تلك الجهود في إيطاليا عام ١٩٥١. حيث عُرض على الإسرائيليين ثلاثون طائرة من طراز «سبيتفير» فضلاً عن عشرين محركاً احتياطياً وكمية من قطع الغيار لهذه الطائرات، كان الإيطاليون يعترضون بيعها لمصر لولا اعتراض منظمة حلف الأطلسي^(٤).

وقد طالت مفاوضات تلك الصفقة رغم الحالة الممتازة للطائرات، نتيجة لاختلاف الجانبين حول الأسعار التي عرضها كل منهم، وبعد العديد من المناقشات تم توقيع عقد بيع هذه الطائرات إلى إسرائيل في النهاية^(٥). وتشير بعض المصادر الغربية إلى أن إسرائيل تسلمت تسع طائرات أخرى من نفس الطراز عام ١٩٤٩ قبل عقد الصفقة الإيطالية^(٦).

وفي السويد نجحت الجهود الإسرائيلية في الحصول على موافقة الحكومة السويدية عام ١٩٥٢ على بيع خمس وعشرين طائرة مقاتلة أخرى من طراز «موستانج» إلى إسرائيل. وطبقاً لرواية «كاجان»، فإن صفقتي طائرات الموستانج الأمريكية والسويدية قد أثارتا ضيق الجيش والبحرية الإسرائيلية اللذين كانا يشكوان من حالة عتادهما، واتهما القيادة الإسرائيلية بالتحيز إلى القوة الجوية، حيث كانت الصفقة السويدية تؤثر على الاعتمادات المخصصة للدفاع بشكل عام^(٧). ومن ثم، تم الاتفاق على بيع طائرات صفقة الموستانج الأمريكية الأخيرة غير المسلحة،

(١) Gunston, op. cit., p.54

(٢) Idem.

(٣) Rubinstein and Goldman, op. cit., p.66.

(٤) Kagan, op. cit., pp. 185-186.

(٥) Ibid., p. 187.

(٦) Gunston, op. cit., p.40-

يحتمل أن تكون الطائرات التسع من بقايا الصفقة التشيكية التي بدأ تسليمها في خريف ١٩٤٨.

(٧) Kagan, op. cit., p.188.

حتى يمكن الحصول على المositانج السويدية كاملة التسليح والتجهيز والتي كانت تتمتع بحالة فنية ممتازة^(١). وسرعان ما أيرمت الصفقة مع الحكومة السويدية، وقام الطيارون السويديون بنقل هذه الطائرات جوا إلى إسرائيل^(٢).

ورغم الزيادة الكبيرة التي طرأت على القوة الجوية الإسرائيلية بواسطة الصفقات السابقة، فلم تكن الزيادة العديدة هي الهدف الوحيد لتطوير القوة الجوية الإسرائيلية، بل كانت الكفاءة النوعية مطلباً أساسياً أيضاً في تطوير تلك القوة^(٣). ويضيف «كاجان»، «أن الحصول على النفاثات أصبح ضرورة، ليس فقط من ناحية القوة العسكرية، وإنما أيضاً من أجل الهيبة في الحرب النفسية التي كنا مضطرين إلى شنها»^(٤).

ونظراً لفشل إسرائيل في الحصول على المقاتلات النفاثة من بريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٥٠ - خاصة بعد اندلاع الحرب الكورية وحاجة الولايات المتحدة إلى كل إنتاجها من تلك الطائرات لمواجهة متطلبات تلك الحرب - فقد اتجهت الجهود السياسية الإسرائيلية مرة أخرى إلى فرنسا من أجل الحصول على طائرات «الأوراجون»^(٥). ورغم تحفظ قدامى ضباط القوة الجوية الإسرائيلية من خريجي المدرسة البريطانية، الذين كانوا يتشككون في قدرة الطائرات الفرنسية التي لم يتم اختبارها^(٦)، ويولون ثقتهم للطائرات البريطانية والأمريكية التي تمت تجربتها في الحرب الكورية، فقد تغلبت الاعتبارات السياسية في نهاية الأمر^(٧). إلا أنه بالرغم من الوعود التي أعطيت للإسرائيليين من بعض الشخصيات السياسية الفرنسية، فقد اعترضت الحكومة الفرنسية في يوليو ١٩٥٢ على بيع طائرات «الأوراجون» لإسرائيل^(٨).

Idem. (١)

Ibid., p. 189. (٢)

Ibid., p. 190. (٣)

Idem. (٤)

Ibid., p.192. - Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol.IX, The Secretary of Defence to the Secretary of State, top secret letter, 19.4.1952, p. 915. (٥)

(٦) بدأ إنتاج الأوراجون عام ١٩٥١ ولم تختبر في السليبات الحقيقية قبل حرب ١٩٥٦ في سيناء.

Kagan, op. cit., p. 191. (٧)

Idem. (٨)

ويشير «كاجان» إلى أن «فرنسا وضعت المسألة أمام اللجنة الثلاثية للشرق الأوسط»^(١)، حيث رفضت بريطانيا بشدة السماح لإسرائيل بالحصول على طائرات فرنسية^(٢)، والأرجح أن الرفض البريطاني - إن صححت رواية «كاجان» - يعود إلى قناعة كل من بريطانيا والولايات المتحدة بالتفوق العسكري الإسرائيلي من ناحية، ورغبة الحكومتين البريطانية والأمريكية في عدم إفساد الجهود التي كانت تبذلونها للاتفاق مع الحكومة المصرية حول قاعدة قناة السويس ومشاركة مصر في حلف الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

٣- نظرة القيادتين السياسية والعسكرية إلى دور وأسبقيات القوة الجوية وأثرهما على تطور تلك القوة :

عندما بدأت مرحلة إعادة تنظيم القوات المسلحة الإسرائيلية وتطويرها بعد الهدنة، كان متوقعاً أن تلقى القوة الجوية الإسرائيلية حظاً من العناية على ضوء إنجازاتها في تلك الحرب، رغم بناء تلك القوة تحت نيران القتال. إلا أن القيادة السياسية - التي ساندت بناء تلك القوة ورعتها طوال الحرب - سرعان ما تخطت عن مساندتها السابقة لعلية تطوير تلك القوة، في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي واجهتها إسرائيل بعد الحرب، والفهم الخاطئ لنور القوة الجوية في الصراع المسلح وأسبقيتها بالنسبة لأفرع القوات المسلحة الأخرى. ولم يكن مصادفة أن اثنين من القادة الثلاثة الذين تولوا قيادة السلاح الجوي الإسرائيلي خلال سنواته الخمس الأولى بعد الحرب، كانا من رجال القوات البرية، ويفتقران إلى الخبرة اللازمة في مجال القوة الجوية، رغم إنجازاتهما في المجالات الأخرى^(٣).

وكان أول من واجه موقف القيادتين السياسية والعسكرية بعد الحرب هو الجنرال «أهرون ريميز» قائد السلاح الجوي الإسرائيلي في ذلك الوقت^(٤)، والذي شعر بأن نوعية الطائرات

(١) اللجنة الثلاثية للشرق الأوسط هي اللجنة التي تشكلت من ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لبحث وتنسيق مبيعات الأسلحة من تلك الدول إلى الشرق الأوسط بعد الإعلان الثلاثي.

Ibid., p. 192.

(٢)

(٣) ين بورا ودان، يوري، الميراج في مواجهة الميج، تعريب الهيئة العامة للاستعلامات، قسم ١، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٧)، ص ٥١-٥٢.

(٤) أهرون ريميز ضابط طيار من خريجي المدرسة البريطانية، خدم في القوات الجوية الملكية التقنية خلال الحرب العالمية الثانية، وكان رئيساً لأركان السلاح الجوي الإسرائيلي فلاندا له خلال حرب ١٩٤٨، وهو أول قادة هذا السلاح الذين تمهينوا بالفهم الصحيح لنور القوة الجوية في الصراع المسلح.

التي توفرت للقوة الجوية خلال الحرب أصبحت غير ملائمة، بعد أن شهدت طائرات «مسرشميت» نسبة عالية من الحوادث، ولم يبق بحلول عام ١٩٥٠ سوى خمس وعشرين طائرة، كما أن طائرات سبيتفيلر بالرغم من حالتها الجيدة، لم تكن ملائمة بالمقاييس العالمية في عصر النفاثات^(١).

وقد اصطدم «ريميز» الذي حاول بشدة تحديث القوة الجوية الإسرائيلية - بمشكلكي تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لتحديث تلك القوة، والفهم الخاطيء من قبل رئاسة الأركان العامة لأسبقية ودور القوة الجوية في حروب المستقبل، وتخطي القيادة السياسية عن مساندته في هذا الخلاف.

ويفسر كل من «بن بورا» و«بورى دان» موقف القيادة السياسية من هاتين المشكلتين، بأن كلًّا من «بن جوريون» ووزراء ماليته ابتداءً من «كابلان» إلى «ليفى أشكول» - الذين شبوا وعاشوا في الاتحاد السوفيتي - كانوا ينظرون إلى الطيران على أنه مجرد هراء^(٢). أما كل من «مورى روينشتاين» و«ريتشارد جولدمان» فقد أشارا إلى أن «بن جوريون» لم يكن يرى أن هناك حاجة إلى قوة جوية قوية، ويفضل إعطاء الأسبقية في الإنفاق للقوات البرية ونظام الكيوتز، حيث كان يرى أن تلك المستعمرات هي التي صدت هجوم القوات العربية عام ١٩٤٨، وأن القوات البرية الإسرائيلية هي التي طردت تلك القوات من إسرائيل^(٣).

إلا أن الأقوال السابقة تتعارض تماما مع تصريحات «بن جوريون»، والتي أشار إليها «بن بورا» و«بورى دان» نفسيهما. فمع بداية عام ١٩٤٩ - بعد انتهاء الحرب - أشاد «بن جوريون» بجهود القوة الجوية الإسرائيلية في تلك الحرب بقوله:

«إذا كان دولة إسرائيل موجودة اليوم، وإذا كانت حدودها تمتد من دان إلى إيلات، فهو يرجع إلى جانب كبير إلى السلاح الجوي الإسرائيلي. فلم تكن نستطيع بكل تأكيد أن نصد الغزو العربي ونحرر النقب بدون تفوقنا الجوي»^(٤).

وهذا القول من «بن جوريون»، بالإضافة إلى جهوده السابقة في تدعيم القوة الجوية

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 64.

(١)

Ibid., p. 65

(٢) شيف المرجع المشار إليه، ص ٣٩ - ٤٠.

Rubinstein and Goldman op. cit., p. 65 .

(٣) بن بورا، دان، المرجع المشار إليه ص ٥١.

(٤) بن بورا، دان، المرجع المشار إليه، ص ٤٨.

الإسرائيلية توضح - دون شك - أن رئيس الوزراء ووزير الدفاع كان متفهما تماما لأهمية القوة الجوية وأثرها في الصراع المسلح، على عكس ما جاء في الأقوال المشار إليها لأولئك الكتاب.

وإذا كان الأمر كذلك، فلم إذن كان الخلاف حول دعم القوة الجوية الإسرائيلية وتحديثها في ذلك الوقت، وتخلّى القيادة السياسية عن مساندة جهود قائد السلاح الجوي الإسرائيلي في هذا الشأن؟ وهما أمران تجمع عليهما المصائر الإسرائيلية.

وطبقا لرواية «عيزرا وايزمان» أحد قادة السلاح الجوي الإسرائيلي ووزير الدفاع فيما بعد - فإن الخلاف المشار إليه تفجر على أثر مطالبة «ريميز» بدرجة معينة من الاستقلال للسلاح الجوي، وإعطاء ذلك السلاح أسبقية في الاعتمادات المالية بما يسمح له بالحصول على أعداد كبيرة من الطائرات الحديثة، لمواجهة الدور المنتظر للقوة الجوية الإسرائيلية في الحرب مستقبلا^(١)، وهو ما رفضته رئاسة الأركان العامة، واعتبرت قائد السلاح الجوي ومعاونيه من العالمين وأن عليهم أن يزيلوا ذلك الهراء من رؤسهم^(٢).

فلم يكن رئيس الأركان العامة يرى في القوة الجوية - في ظل الظروف القائمة آنذاك، ونوع المعارك التي خاضتها القوات الإسرائيلية أو التي يمكن أن تخوضها مستقبلا - أكثر من مدفعية بعيدة المدى، لا تزيد مرتبتها كثيرا عن مستوى اللواء الذي يتبع الأركان العامة ويأتمر بأوامرها^(٣)، بل إن رئيس الأركان كان يتساءل: لماذا يكون الطيار مختلفا عن رجل المدفعية وسائق الدبابة، ولماذا يجب أن يكون له مستوى مختلف من المعيشة، ويتمتع بطعام وملبس أحسن، ويقوم في ثكنات أفضل^(٤).

Weizman, op. cit., p. 104.

(١)

Idem.

(٢)

Idem.

(٣)

Idem.

(٤)

هذا الموقف من رئاسة الأركان الإسرائيلية آنذاك - التي لا تفريق بين الطيار وسائق الدبابة - يعكس المحنة التي تمر بها أي قوة جوية تتبع قيادة برية غير متفهمة لطبيعة عمل القوة الجوية الحديثة في عصر التفافات ومتطلباتها. وكان على القوة الجوية المصرية أن تمر بنفس المحنة أولا جهود الهمّة البريطانية التي حققت تلك القوة قدرا من الاستقلال منذ عام ١٩٤٦، وخاصة بالنسبة للميزانية مما يسمح بتكبير الاعتمادات اللازمة لتحديث تلك القوة أولا الضغوط البريطانية والأمريكية التي تعرضت لها مصر وسبق الإشارة إليها.

وإزاء استحقاق الخلاف بين قيادة السلاح الجوي الإسرائيلي ورئاسة الأركان العامة نتيجة لعدم الاستجابة لمطالب الأولى، وفهم الأخيرة الخاطيء، لطبيعة عمل القوة الجوية الحديثة ومتطلباتها، فقد اضطر «بن جوريون» للتدخل في الأمر، وتشكيل لجنة لدراسة السلاح الجوي^(١)، ورغم أن توصيات اللجنة كانت قريبة من مطالب «ريميز»، إلا أن الأخير اضطر إلى الاستقالة في نهاية الأمر^(٢). حيث تحول الموضوع - علي قول «ريميز» - إلى جدل شخصي، فقد «فسر كل اقتراح مثل إقامة مساكن لعائلات الطيارين بالقرب من القواعد الجوية، أو وضع قائمة (أقدمية) خاصة بالطواقم (الأطقم) الجوية، بأننى أسعى لإقامة جيش مستقل^(٣)». كما شعر «ريميز» - بعد سنتين من الإلحاح والمناشدة غير المثمرة - أنه لن يستطيع تغيير موقف رئيس الوزراء ووزير الدفاع من زيادة تدعيم القوة الجوية الإسرائيلية^(٤).

ولم يكن أمام قائد السلاح الجوي الإسرائيلي في نهاية عام ١٩٥٠ سوى تقديم استقالته، لينقذ كلاً من القيادتين السياسية والعسكرية أنه لا يستطيع أن يقوم بوظيفته في ظل الميزانية والصلاحيات المحدودة المتاحة له، حيث كان يرى أن دور القوة الجوية الإسرائيلية يجب أن يكون أكبر من مجرد تقديم المعاونة للقوات البرية^(٥).

ولا يمكن فهم عدم مساندة «بن جوريون» آنذاك لطموحات التحديث والتطور للقوة الجوية الإسرائيلية - والتي كان يلح عليها قائد سلاحه الجوي - إلا لو عرفنا أن الموقف الاقتصادي الإسرائيلي كان غاية في السوء بعد الحرب التي امتدت طوال عام ١٩٤٨^(٦). وهو الموقف الذي كان من أسباب تخلي الحكومة الإسرائيلية عن سياسة عدم الانحياز بين المعسكرين الشرقي والغربي واتجاهها لمساندة السياسة الأمريكية حتى لا تخسر الدعم المالي والاقتصادي الذي

Weizman, op. cit., p. 105.

(١) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٩ - ٤٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٠.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 65.

(٤)

Idem.

(٥)

(٦) لمعرفة تفاصيل الموقف الاقتصادي الإسرائيلي المتدهور منذ عام ١٩٤٩، حتى عام ١٩٥٢ والمعلومات الأمريكية التي حصلت عليها

للمحالة علاج ذلك الموقف انظر:

Foreign Relations of the United States, 1952 - 1954, Vol. IX, Memorandum by the Acting Secretary of State to the President, secret, 30.6.1952, op. cit., pp. 953 - 599.

تلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة، سواء من الجماعات اليهودية أو الحكومة الأمريكية نفسها. حيث كان على الحكومة الإسرائيلية أن توفر الملجأ وفرص العمل لآلاف المهاجرين الذين وفدوا إلى إسرائيل، فضلاً عن إصرار تلك الحكومة على استمرار تدفق المهاجرين إليها بأعداد كبيرة^(١).

ويبدو أن «بن جوريون» - في ظل التفوق العسكري الإسرائيلي العام والموقف الاقتصادي السئ - قنع بالتفوق الجوي الذي حققته إسرائيل في المرحلة الأخيرة من حرب ١٩٤٨، واكتفى بمحاولة الحفاظ على ذلك التفوق بتدعيم القوة الجوية الإسرائيلية بالقدر الذي سبق تناوله عند استعراض جهود تسليح هذه القوة بعد الحرب. ومن هنا جاء موقف رئيس الوزراء في عدم مساندة مطالب «ريميز» الطموحة لتحديث القوة الجوية، والتي كانت ستحتل الميزانية الإسرائيلية المرهقة مزيداً من الأعباء المالية الإضافية، خاصة وأن دول الإعلان الثلاثي كانت تحافظ من ناحيتها على إبقاء القوة العربية دون المستوى الذي يشكل خطورة على إسرائيل.

كما يبدو أن «بن جوريون» - رغم تقديره لأهمية دور القوة الجوية - لم يكن مستعداً لإعطاء تلك القوة أسبقية عن القوات البرية التي كان مقتنعا بأهميتها هي لأخرى. إلا أنه حاول الموازنة بين مطالب السلاح الجوي واحتياجات القوات الإسرائيلية الأخرى. أما درجة الاستقلال التي كان يطالب بها قائد السلاح الجوي، فيبدو من روايتي كل من «ريميز» و«وايزمان» أن بن جوريون - رغم قدرته على حسم هذه المسألة بصفته رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع في نفس الوقت - فإنه تركها لتقدير هيئة الأركان العامة.

وهكذا قُدر «ريميز» ألا ينجح في تحقيق أهدافه في تحديث القوة الجوية الإسرائيلية وإدخالها عصر النفاثات. فكان كل ماحصلت عليه تلك القوة في عهده بعد الحرب هو مزيد من طائرات التدريب وعدد قليل من طائرات «الموستانج» من كندا والولايات المتحدة^(٢). كما تم في عهده أيضاً إنشاء مدرسة الطيران والمدرسة الفنية، مما سمح بإجراء تدريب الطيران والتدريب الفني في إسرائيل بعد أن كان يجري خارج البلاد. وكانت مجالات التدريب المختلفة هي الإنجاز الحقيقي لتطوير القوة الجوية الإسرائيلية خلال السنتين الأوليين، بعد الحرب

Idem.

(١)

Kagan, op. cit., pp., 167, 174 - 175.

(٢)

(١٩٤٩ - ١٩٥٠)^(١). وبالرغم من عدم تمكن ريميز من تحقيق طموحاته في تحديث تلك القوة خلال فترة قيادته، فإنه يمكن القول، إنه تمكن من إرساء قواعد تلك القوة رغم كل الصعوبات التي واجهته.

ولما كان كبار ضباط قيادة السلاح الجوي الإسرائيلي يؤيدون سياسة «ريميز» السابقة ويشاركونه طموحاته تجاه تحديث وتطوير القوة الجوية الإسرائيلية^(٢)، فقد أدى الخلاف مع القيادة الإسرائيلية، حول هذه السياسة - ليس إلى استقالة الجنرال «ريميز» فحسب - وإنما أيضا إلى تعيين خليفة له من خارج السلاح الجوي الإسرائيلي، هو «شلومو شامير»، والذي كان يُنظر إليه على أنه رجل المهام الصعبة^(٣). ولم يلق تعيين «شامير» - بطبيعة الحال - ترحيبا في السلاح الجوي، وقدم بعض القادة الأكفاء منه استقالاتهم. وقد تمت الموافقة على جميع هذه الاستقالات باستثناء استقالة «دان تولكوفسكي» الذي رأى القائد الجديد أن يستبقه في الخدمة^(٤).

ولم تستمر قيادة «شامير» سوى ثمانية أشهر، أضطر فيها إلى تولي مسؤولية أفرع قيادة السلاح الجوي التي استقال قادتها، بالإضافة إلى مسؤولية قيادة السلاح نفسه واعتبر القائد الجديد أن مهمته الرئيسية هي إعادة تنظيم تلك القيادة، فعمل على تجميعها في مدينة الرملة بعد أن كانت أفرعها مبعثرة في عدة أماكن في يافا.

وفي عهد شامير أُضيف جناحٌ جديد إلى القوة الجوية الإسرائيلية، وضُمّت إليها وحدات الدفاع الجوي، كما أُدخلت عدة تحسينات على القواعد الجوية وأنشئ العديد من الممرات^(٥).

إلا أنه يمكن القول، إن أكبر انجازات تطوير القوة الجوية الإسرائيلية في عهد ذلك القائد كانت في مجال مشتريات الطائرات، حيث تمت في عهده صفقة «الموسيكو» مع فرنسا، كما

(١) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٢٧ - ٢٨.

Weizman, op. cit., p. 105.

(٢) نفس المرجع، ص ٤١.

(٣) نفس المرجع، ص ٤٠ - ٤١.

(٤) نفس المرجع، ص ٤١.

دان تولكوفسكي أحد القادة الإسرائيليين الذين تخرجوا من المدرسة البريطانية وخدم في قواتها الجوية خلال الحرب العالمية الثانية، وكان يتمتع - كريسيز - برؤية واضحة وفهم سليم لدور القوة الجوية الحديثة وطبيعة عملها في الصراع المسلح.

(٥) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤١ - ٥٠ بين بورا ودان، المرجع المشار إليه، ص ٥٢.

بدأت المفاوضات الناجحة مع كلٍّ من إيطاليا والولايات المتحدة، والتي انتهت في عهد خليفته بصفتي المقاتلات من طرازى «سبيتفير وموستانج»، التي سبقت الإشارة إليهما^(١).

وفي عهد شامير قامت القوة الجوية الإسرائيلية بأولى مهامها القتالية بعد حرب ١٩٤٨، تطبيقاً لاستراتيجية الردع التي قررتتها الحكومة الإسرائيلية تجاه العرب حيث قامت ثمانى طائرات طرازى «سبيتفير وموستانج» بمهاجمة قرية الحمة السورية، ردّاً على اشتباك القوات السورية^(٢)، مع قوة إسرائيلية حاولت اقتحام المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية - الإسرائيلية^(٣).

وعلى أثر مرض شامير فى أغسطس ١٩٥١ - نتيجة للإرهاق الشديد فى العمل - اقترح رئيس الأركان العامة تعيين «حاييم لاسكوف» - أحد القادة البريين - خلفاً له بصفة مؤقتة، إلا أنه بعد بضعة أسابيع، تم تثبيت القائد الجديد فى منصبه^(٤).

وقد فوجئ «لاسكوف» - الذى كان يشغل رئيس شعبه التدريب فى هيئة الأركان العامة - بذلك التعيين. وفى لقائه مع «بن جوريون»، حاول «لاسكوف» مراجعة رئيس الوزراء الإسرائيلى فى هذا الاختيار، ومُنبهاً تشككه فى صحة ذلك القرار، نظراً لافتقاره (أى لاسكوف) لأية خبرة سابقة بالقوة الجوية، إلا أن «بن جوريون» أصر على قراره، ورد على تشكك «لاسكوف» بأنه أيضاً (أى بن جوريون) لم يكن قبل ذلك رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع^(٥).

وقبل أن يتولى «لاسكوف» منصبه الجديد طلب إعادة «دان تولكوفسكى» إلى الخدمة وتمينه رئيساً لأركان السلاح الجوى، وكان الأخير قد اعتزل الخدمة إلى وظيفة مدنية قبل بضعة أسابيع من تعيين «لاسكوف» قائداً للسلاح الجوى^(٦).

(١) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٦ - ٤٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٤١.

(٣) تحاول المصادر الإسرائيلية إلقاء تبعة اشتباك الحمة على عاتق القوات السورية، على أساس أن القوة الإسرائيلية التي اشتبكت معها القوات السورية كانت مجرد أفراد من الشرطة لها حق دخول المنطقة وايست قوة عسكرية. - نفس المرجع، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٢.

(٥) نفس المرجع، ص ٤٢ - ٤٤.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٤.

ويوضح تقرير القائد الجديد - بعد أقل من شهر من توليه منصبه - أنه بالرغم من أعمال التطوير التي تمت في عهد سلفيه، فإن السلاح الجوي الإسرائيلي كان يعاني من أوجه قصور عديدة. فبالنسبة للقيادة كان هناك نقص كبير في القادة وضباط الأركان، كما كان العديد من الضباط غير قادرين على القيام بأعمال الأركان بشكل صحيح^(١).

وحول الوضع في الوحدات الجوية، أوضح التقرير المشار إليه أن هناك قصوراً كبيراً في الإدارة والانضباط، فضلاً عن انخفاض الروح المعنوية والمستوى المهني، كما كانت حالة الاستعداد والفترة القتالية للوحدات الجوية منخفضة^(٢). أما الطيارون، فرغم أنهم كانوا قادرين على قيادة طائراتهم، فإن قليلاً منهم فقط كانوا قادرين على استخدامها في القتال^(٣).

وبالنسبة لمستوى الصلاحية الفنية وحالة المواصلات ومخزونات الذخائر والوقود، يشير نفس التقرير إلى أن بعض الطائرات كانت في حالة سيئة لسوء الصيانة، كما كان العديد من الطائرات يفتقر إلى قطع الغيار^(٤).

ولم تكن المواصلات مع القواعد الجوية أحسن حالاً من طائراتها، فالمواصلات الخطية كانت سيئة، وتعد انقطاع الاتصال بين قيادة السلاح الجوي وبعض القواعد الجوية^(٥). أما مخزون الذخائر فكان يفتقر إلى القذائف والقنابل الحارقة^(٦). كما كان هناك نقص في مخزونات الوقود، التي لم تكن تكفي لأكثر من خمسة عشر يوماً من العمليات^(٧).

وقد ركز لاسكوف جهوده على نواحي التدريب، بحكم خبرته السابقة في هذا المجال، وطبقاً لرواية «بن بورا» و «يوري دان»، فإنه كان له الفضل في إعطاء السلاح الجوي الإسرائيلي شبكة قوية من المدارس ومراكز التدريب والبرامج الدراسية المتعلقة بشئون

(١) نفس المرجع، ص ٤٥.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) نفس المرجع، نفس المكان.

(٧) نفس المرجع، نفس المكان.

الطيران، فضلا عن التعليم المهني الذي وفره للأطقم الجوية والأرضية ونُظم التدريب التي وُضعت لهم^(١).

وقد سمحت الاعتمادات المالية التي خُصصت للسلاح الجوي في عهد لاسكوف - والتي كانت تزيد قليلا عما خصص لذلك السلاح في عهد «ريميز» - بعقد صفقة «الموستانج» السويدية واستكمال صفقة المقاتلات الإيطالية من طراز «سبيتفير»، والتي بدأت مفاوضاتها في عهد سلفه^(٢). كما بدأت في عهده المفاوضات الناجحة مع الحكومة البريطانية خريف ١٩٥٢ والتي انتهت بتزويد إسرائيل بأربع عشرة طائرة نفاثة من طراز «متيوز» في عهد خليفته «تولكوفسكي»^(٣).

ورغم أن «لاسكوف» كان من ضباط القوات البرية، إلا أنه كان متقهما لطبيعة العلاقة بين قيادة السلاح الجوي وهيئة الأركان العامة. ومن ثم، كان لا يوافق على تدخل ضباط تلك الهيئة في عمل قيادة السلاح الجوي. واصطدم عدة مرات مع هؤلاء الضباط، نتيجة فهمهم الخاطيء لطبيعية أعمال السيطرة التي يمكن أن تمارسها هيئة الأركان العامة على السلاح الجوي^(٤). فقد كانت الأخيرة لا تكتفي بتخصيص المهام للسلاح الجوي بل تحاول أيضا التدخل في تحديد أسلوب تنفيذها، والذي يعتبر من صميم عمل قيادة السلاح الجوي^(٥).

إلا أن الخلاف والجدل حول علاقة السلاح الجوي بهيئة الأركان العامة، ودور القوة الجوية في الحرب مستقبلا، لم ينقطع طوال عهد «لاسكوف» الذي استمر قرابة سنتين، بل كان الجدل مع الأخير أشد حدة عما كان عليه في عهد «ريميز». الأمر الذي جعل «لاسكوف» يطلب من «بن جوريون» في يونيو ١٩٥٢ إعفاه من منصبه والتوصية بتعيين «تولكوفسكي» خلفا له^(٦).

(١) بن بورا وبان، المرجع المشار إليه، ص ٥٢.

(٢) Rubinstein and Goldman, op. cit. p. 65. - Kagaun, op. cit, pp. 187 - 189.

لم تظهر المصادر الإسرائيلية والعربية أية بيانات رقمية عن الاعتمادات المالية للسلاح الجوي، خلاصة مع عدم وجود ميزانية منفصلة لذلك السلاح، وكل ما توفر من بيانات جارة عن مؤشرات نقص أو زيادة هذه الاعتمادات.

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٧.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٥ - ٤٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٧.

ويذهاب «لاسكوف» وتعيين «دان تولكوفسكي» قائداً للسلح الجوى الإسرائيلي بدأت مرحلة التطوير الشاملة لذلك السلح، والتي واكبت السنوات الأولى لعهد الثورة المصرية.

ويعكس التقرير السنوى الملحق الجوى البريطانى فى إسرائيل موقف وحالة القوة الجوية الإسرائيلية عام ١٩٥٢، والتي تعبر عن محصلة السياستين الإسرائيلية والغربية تجاه تلك القوة . حيث يشير التقرير إلى أنه خلال ذلك العام «لم يكن هناك تغير يذكر فى موقف الحكومة (الإسرائيلية الذى سبقته الإشارة إليه) من القوة الجوية، وكذلك كان الأمر بالنسبة لسياسة رئاسة الأركان الإسرائيلية تجاه القوة واستمرت تلك الرئاسة. تنظر إلى السلح الجوى كمدفعية بعيدة المدى أكثر منه قوة جوية مستقلة»^(١).

كما يوضح التقرير استمرار رئاسة الأركان فى السيطرة على الشؤون المالية السلح الجوى، وبقاء اعتمادات القوة الجوية غير معلومة لدمجها فى اعتمادات الجيش الإسرائيلي^(٢).

وقدر الملحق الجوى البريطانى القوة البشرية فى السلح الجوى الإسرائيلي عام ١٩٥٢ بخمسة آلاف فرد منها ثلاثة آلاف للقوات الجوية وألفان للمدفعية المضادة للطائرات والرادار ومعدات الإشارة، هذا بالإضافة إلى أفراد الجيش الذين يخدمون القوة الجوية فى الجوانب المشتركة كالتعيينات والمهمات والرصف (الطرق) والتدريب العسكرى... إلخ^(٣). أما بالنسبة لطاقة تخريج الطيارين فى كل دورة، فيشير الملحق الجوى البريطانى فى تقريره إلى أنها تزايدت خلال الفترة من عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٢، حيث بلغت فى الدورة الأخيرة اثنين وستين طياراً^(٤).

ويوضح نفس التقرير أن عد الطائرات الإسرائيلية بلغ آنذاك ٤١٦ طائرة موزعة - تبعاً لطرازاتها - كما يلى^(٥):

٦٤ سبتيير (مقاتلة، بالإضافة إلى ١٨ أخرى غير صالحة للطيران يحتمل استخدامها كقطع غيار).

F.O. 371 / 104809, Annex 1 to Despatch No. 1/ 53 by H.M. Air Attaché (Tel Aviv), 9.2.1953. p. 1.

Idem.

Ibid., p. 2.

Ibid. p. 6.

Ibid., pp. 4 - 5 .

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

- ٣٩ مستأنج (مقاتلة، منها ٤ تم وصولها من الصفقة السويدية).
- ٦٠ موسكيتو (٢ تدريب، ٥٠ قاذفات خفيفة، ٤ مقاتلات ليلية، ٤ استطلاع)^(١).
- ٣ بي - ١٧ (قاذفات متوسطة).
- ٢ كونستليشن (نقل ثقيل، تعمل مع شركة العال في مجال النقل الجوي المدني).
- ٧ كومانو (نقل متوسط، تعمل مع شركة العال في مجال النقل الجوي المدني).
- ١٤ داكوتا (نقل).
- ١٠ رايبند (نقل).
- ٦ أنسون (نقل).
- ١٥ كونصول (نقل).
- ٢ بونانزا (مواصلات).
- ٥ نورسمان (مواصلات).
- ٦٨ هارفارد (تدريب متقدم، يمكن استخدامها كمقاتلات قاذفة).
- ٢٩ بيبركب (تدريب ابتدائي ومواصلات).
- ٤١ فوكر ١١ (تدريب ابتدائي).
- ٢ كاتلينا (استطلاع بحري - برمائية).
- ٢ هِلَر ٣٦ (هليكوبتر).
- كما يشير تقرير الملحق الجوي البريطاني إلى أن القوة السابقة كانت تشتمل على^(٢):
- ١٠٣ مقاتلة.
- ٤ مقاتلة ليلية.

(١) يشير زئيف إلى أن إسرائيل تسلمت من فرنسا ٦٢ موسكيتو - شيف، المرجع المشار إليه، ص ٤٢.

Ibid., p. 4.

(٢)

٣ قاذفات متوسطة.

٥ قاذفة خفيفة.

٤ طائرات استطلاع.

هذا فضلا عن طائرات النقل والمواصلات والتدريب والهيليكوبتر. إلا أن التقرير سالف الذكر يشير إلى أن تشكيلات الخط الأول من المقاتلات، لم تكن تزيد عن أربعة أسراب، منها اثنان مجهزان بأربع وعشرين طائرة سبيتير، وآخران مجهزان بنفس العدد من طائرات المستانج^(١). أما القاذفات فكانت مشكلة من سربين، أحدهما مجهز بثلاث طائرات بي - ١٧ والآخر مجهز بسبع عشرة طائرة موسكيتو^(٢).

وقد فسر الملحق الجوي البريطاني الفرق الكبير بين ما تملك إسرائيل من طائرات وما كان موجودا منها في تشكيلات الخط الأول آنذاك بأحد أو بعض الاحتمالات الآتية^(٣):

(١) عدم توفر الأعداد الكافية من الأطقم الجوية في ذلك الوقت.

(٢) اتجاه إسرائيل إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من الطائرات.

(٣) شراء أعداد زائدة من الطائرات المتماثلة الطراز لاستخدام بعضها كقطع غيار.

وهذا التفسير الذي ذهب إليه الملحق البريطاني، يتمشى مع ما جاء في المصادر الإسرائيلية نفسها. فقد أشارت تلك المصادر إلى العجز الكبير في الأطقم الطائرة بعد عودة المتطوعين الأجانب إلى أوطانهم ابتداءً من عام ١٩٤٩، حيث لم يبق منهم آنذاك إلا من كان يعمل في وظائف التدريس أو هيئة القيادة^(٤). كما أن صفقة «المستانج» الأولى من الولايات المتحدة وكذا صفقة «الموسكيتو» اشتملتا على عدد من الطائرات لاستخدامها كقطع غيار للطائرات الأخرى المتوفرة من هذين الطرازين^(٥).

Ibid., pp. 2 - 3.

(١)

Idem.

(٢)

Ibid., p. 6.

(٣)

(٤) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٣٧ - ٣٩.

Kagan, op. cit., p. 175.

(٥) نفس المرجع، ص ٤٢ - .

وفى ظل نظام الخدمة العسكرية الذى أخذت به إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ - والذى يعتمد على قوة عاملة محدودة تستند إلى قوة أكبر من الاحتياط الذى يُستدعى عند الضرورة - كان طبيعياً أن تكون تشكيلات الخط الأول من الطائرات أقل عدداً من الاحتياط الذى يتم تعبئته عند الحاجة. ومن ثم، فقد كان من الضرورى طبقاً لنظام الخدمة فى السلاح الجوى الإسرائيلى آنذاك - والذى يخدم فيه المرشحون للعمل كطيارين لمدة سنتين ونصف يخرج بعدها الطيار للاحتياط ما لم يرغب فى تجديد خدمته مرة أخرى^(١) - أن تحتفظ قيادة السلاح الجوى الإسرائيلى بعدد كبير من الطائرات كاحتياط تعمل عليه الأطقم الطائرة والفنية الاحتياطية عند تعبئتها^(٢). وطبقاً لما جاء فى تقرير الملحق الجوى البريطانى فإن قوة احتياط السلاح الجوى الإسرائيلى - التى كانت تتراوح فى البداية ما بين عشرة آلاف واثنى عشر ألف فرد - انخفضت عام ١٩٥٢ إلى ما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف فرد^(٣).

أما عن صلاحية الطائرات، فيشير التقرير السابق إلى أن مستوى تلك الصلاحية كان جيداً جداً، نتيجة الاعتماد على الأعداد الزائدة من الطائرات المتماثلة للحصول على قطع الغيار، خاصة تلك التى توقف إنتاجها^(٤).

وبالنسبة لتجهيز مسرح العمليات، يشير نفس التقرير إلى أن القوة الجوية الإسرائيلى كانت تعمل آنذاك من ثمانى قواعد جوية ومطارات هى، «رامات داهيد»، «كفارميركين»، «عكير»، «كستينا»، «الرملة»، «صرقند»، «حيفا»، «بئر سبع»، كما كان يجرى عام ١٩٥٢ إنشاء مطار جديد شمال هرتسليا (ريشبون) يصلح للقاذفات المتوسطة^(٥). أما شبكات الرادار فيشير التقرير إلى وجود ما بين أربع وسبع وحدات موزعة فى إسرائيل^(٦).

وهكذا نرى كيف عملت سياسة التوازن فى العلاقات الخارجية الإسرائيلى بين الشرق والغرب، وقصور الاعتمادات المالية التى خصصت للقوة الجوية الإسرائيلى فى سنواتها الأولى

Weizman, op. cit., p. 133.

(١)

(٢) كانت الأطقم الطائرة والفنية والمهندسون يستعملون فترة كل سنة للتدريب كل فى تخصصه.

F.O. 371 / 104809, Annex 1 to Despatch No. 1/53, 9.2.1953, op. cit., p. 2.

(٢)

Ibid., p. 6.

(٤)

Ibid., pp. 4 - 6.

(٥)

Ibid., p. 6.

(٦)

بعد الحرب، بالإضافة إلى الخلاف حول دور القوة الجوية وأسبقيتها على تأخير تحديث تلك القوة وتعطيل دخولها عصر التفاثات فى سنواتها الأولى.

وحتى حين بدأت السياسة الإسرائيلية فى الانحياز إلى الغرب، كانت حكومتا بريطانيا والولايات المتحدة تحاولان آنذاك الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط، وتنظيم دولها فى أحلاف لمواجهة الاتحاد السوفيتى، ومن ثم، كانت دول الغرب المنتجة للسلاح حريصة على حفظ التوازن العسكرى بين كل من إسرائيل والدول العربية، طبقا لما جاء فى إعلانها الصادر فى الخامس والعشرين من مايو ١٩٥٠.

ولما كانت تلك الدول ترى أن إسرائيل قد خرجت من الحرب بتفوق عسكرى شامل على الدول العربية، فقد سمحت ببيع كميات محدودة من الأسلحة والطائرات لكل من مصر وإسرائيل بما لا يخل بميزان القوى بين إسرائيل من ناحية وكل الدول العربية من ناحية أخرى.

ففى مقابل الأعداد المحدودة من طائرات القتال التى سمحت بريطانيا بتسليمها لمصر، والتى لم تتجاوز إحدى وخمسين طائرة^(١)، لتشجيعها على الاتفاق مع بريطانيا حول قاعدة قناة السويس، وحلف الشرق الأوسط، فقد سمحت فرنسا ببيع اثنتين وستين طائرة من طراز «موسكيتو» لإسرائيل كما سمحت الولايات المتحدة للأخيرة بصفتين من طراز «موستانج» شملت أخراهما عشرين طائرة. كما لم تعترض دول الإعلان الثلاثى على بيع خمس وعشرين «موستانج» إضافية من السويد وثلاثين سبيتفير أخرى من إيطاليا إلى إسرائيل، كما فعلت بالنسبة لمصر، حتى توازن ماتم تسليمه للدول العربية مجتمعة.

ولم تكن الاعتبارات الدولية وحدها التى عاقت تحديث القوة الجوية الإسرائيلية واستبدال طائرات قتالها بأخرى من التفاثات فى ذلك الوقت، فإن الموقف الاقتصادى الإسرائيلى السوء بعد الحرب وقلّة الاعتمادات المالية التى خُصصت للسلاح الجوى آنذاك، هما أكثر ماعاقى تحديث تلك القوة. وفى الوقت الذى سمحت فيه الاعتمادات المالية التى خُصصت للقوة الجوية

(١) كان هذا العدد يشمل إجمالى الطائرات النفاثة التى تسلمتها مصر آنذاك (١٢ متير، ٢٧ فامير) من جملة التفاثات التى تم الاتفاق عليها وبلغت حتى ذلك الوقت ١٠٥ طائرة (٣٩ متير، ٦٦ فامير) بالإضافة إلى ١٢ طائرة من طراز فيورى ذات المحركات المكسية.

المصرية عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩ بالتعاقد على مائة وخمس طائرة مقاتلة نفاثة^(١)، فإن الاعتمادات المالية الإسرائيلية لم تسمح بالتعاقد على أكثر من أربع عشرة طائرة من طراز متيور النفاثة عام ١٩٥٢^(٢). ومن ثم، اتجه الإسرائيليون المسؤولون عن مشتريات الأسلحة إلى البحث عن الطائرات الرخيصة الثمن من فائض الدول الأخرى، مثلما حدث بالنسبة لطائرات المستانج والموسكيتو وطائرات سبيتفير^(٣).

كما أدى الخلاف حول دور القوة الجوية الإسرائيلية وأسبقيتها في الاعتمادات المالية بالنسبة لباقي القوات المسلحة، وطبيعة علاقتها بهيئة الأركان العامة إلى تغيير قيادة السلاح الجوي ثلاث مرات خلال تلك الفترة، تولى القيادة في اثنتين منهما قائدان بريان، مما كان له آثاره السلبية على تطور القوة الجوية الإسرائيلية. وعلى حد قول «بن بورا» و«يوري دان»، فإن القوة الجوية الإسرائيلية كانت تنمو في الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٠ ومنتصف عام ١٩٥٢ على الأرض أكثر مما كانت تنمو في الجو^(٤).

إلا أنه يمكن القول، أنه بالرغم من تأخير تحديث القوة الجوية الإسرائيلية وسبق القوة الجوية المصرية لها في دخول عصر النفاثات، فإن التوازن العسكري الذي عملت دول الإعلان الثلاثي على تحقيقه بين إسرائيل والدول العربية مجتمعة، والخطر الذي فرضته الحكومة البريطانية على تسليم معظم التعاقدات المصرية من الطائرات النفاثة، سمح للقوة الجوية الإسرائيلية بالحفاظ على تفوقها الجوي الذي حققته خلال المرحلة الأخيرة من حرب ١٩٤٨ في مواجهة القوة الجوية المصرية. وهو الأمر الذي يعكسه بجلاء الجدول التالي الذي يوضح مقارنة القوى الجوية للجانبين عشية قيام الثورة المصرية في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢.

(١) لم تتسلم مصر - كما رأينا - سوى ٣٩ طائرة نفاثة، فقدت القوة الجوية ثلاثاً منها خلال التريب وفي إحدى المروض العسكرية، وحظرت بريطانيا تسليم باقي الطائرات.

Kagan, op. cit., p. 193.

(٢)

Ibid., pp. 173 - 175.

(٣)

(٤) بن بورا ودان، المرجع المشار إليه.

جدول رقم (١٥)

مقارنة القوي الجوية للجانبين عام ١٩٥٢

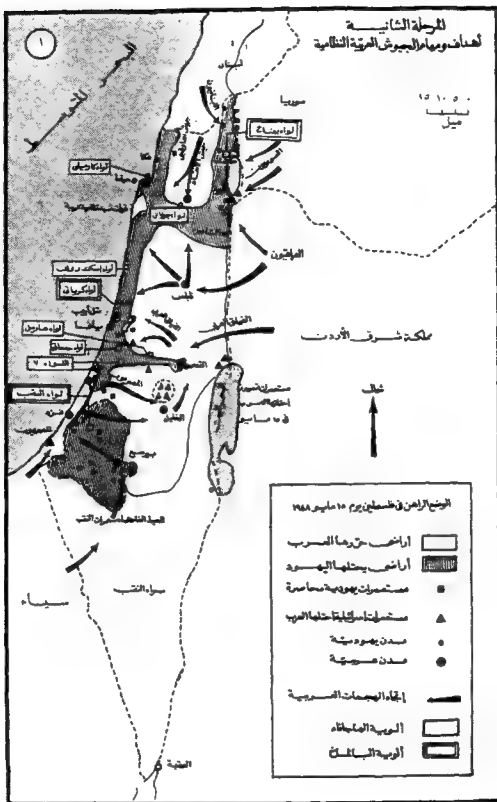
ملاحظات	المقارنة		عدد الطائرات المتوفرة		النوع
	إسرائيل	مصر	إسرائيل	مصر	
(١) منها ٣٦ مقاتلة نفاث	١,٩	١	١,٣	(١) ٥٥	المقاتلات والمقاتلات القاذفة
	١	صفر	٤	—	المقاتلات القليلة
	٥٠	صفر	٥٠	—	القاذفات الخفيفة
(٢) صالح منها ٩٠ طائرات	٠,٢	١	٣	(٢) ١٧	القاذفات المتوسطة
	٠,٣	١	٤	١٢	الاستطلاع
	١,٩	١	٥٢	٢٨	النقل المتوسط
(٣) تعمل في خدمة الطيران المدني في الأحوال العادية.	٣	صفر	(٣) ٣	—	النقل الثقيل
	٠,٦	١	٧	١١	المواصلات
(٤) نسبة الصلاحية ٦٥٪	١,٨	١	(٥) ٢٣٦	(٤) ١٢٣	الإجمالي
(٥) نسبة صلاحية حوالي ٨٠٪					

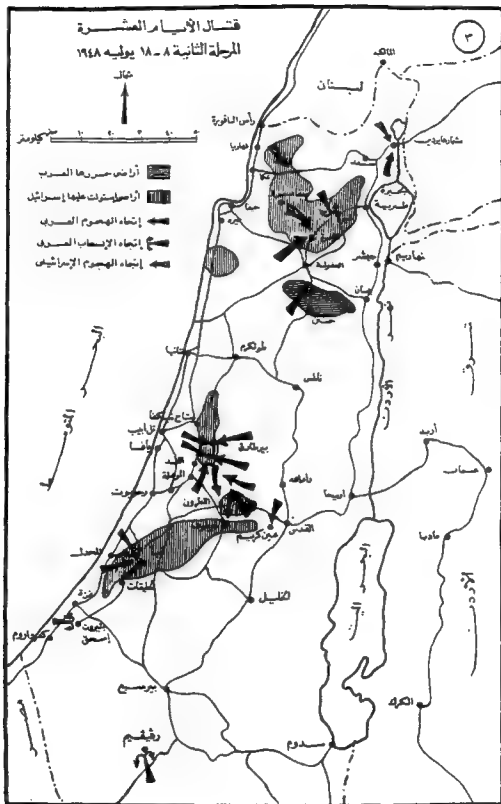
من الجدول السابق، نرى أنه بالرغم من توفر ست وثلاثين طائرة مقاتلة نفثة لدى القوات الجوية المصرية في ذلك الوقت، فإن عدد طائرات القتال الإسرائيلية - ومعظمها من أحدث المقاتلات المروحية آنذاك (سبيتفير ١٦ - موستانج) التي لم تكن تقل كثيراً في خصائصها عن الأجيال الأولى من النفاثات المصرية من طراز «فامبير» و«متيور» - كان ضعف طائرات القتال المصرية، في الوقت الذي كانت فيه القوة الجوية المصرية تفتقر للمقاتلات الليلية التي توفرت لنظيراتها الإسرائيلية.

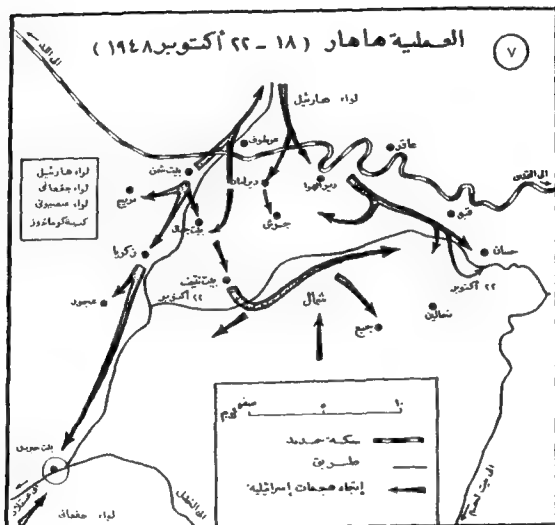
كما توفر للأخيرة قوة من الطائرات القاذفة تزيد عن ثلاثة أمثال نظيرتها المصرية، في الوقت الذي بلغت فيه طاقة النقل الجوي الإسرائيلي أكثر من ضعف تلك الطاقة على الجانب المصري. فإذا أضفنا إلى ذلك سوء الحالة الفنية لطائرات القوة الجوية المصرية التي كانت تفتقر إلى قطع الغيار - كما رأينا في سياق هذا الفصل - فإنه يتضح لنا مدى القصور الذي كانت تعاني منه تلك القوة مقارنة بنظيرتها الإسرائيلية. حيث قدر للقوة الجوية المصرية أن يتأخر تطورها سنوات طويلة أخرى، وتتدهور حالتها الفنية ومستوى تدريبها، بالرغم من توفر الاعتمادات المالية لتلافي ذلك القصور.

فقد كان على مصر أن تدفع ثمن ذلك كله من تحرر ترابها ووحدة نيلها وحرية قرارها، وهو ما رفضته معظم حكومات تلك الحقبة على اختلاف مذاهبها السياسية. وحتى وزارة إبراهيم عبد الهادي التي قبلت - تحت ضغط الملك - الدخول في مباحثات عسكرية لأغراض الدفاع المشترك مع تعليق مطلب الجلاء مؤقتاً، لم تستطع أن تضع ماقبلته من تنازل في وثيقة مكتوبة تدينها أمام التاريخ.

الفرائط







الملاحق

Reference-	Public Record Office	1	2	3	4	5	6
AIR 2/1066	xc/1259214						
RESTRICTED - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

secret

Headquarters,
Royal Air Force,
Middle East.

To:-

The Secretary,
Air Ministry,
Kingsway,
London, W.C.C.05/1023.
2/12/22.

SECRET
STRY
C1022
56
SECRET

CONTINGENT INSTITUTION OF AN EGYPTIAN AIR FORCE.

Sir,

I have the honour to report that I have been informed by the R.A.F. Liaison Officer (Squadron Leader W.D. Long) attached to the Ministry of Communications, Egyptian Government, that the institution of small air force units at Sollum and Rafa is contemplated by the Egyptian Government.

2. The object of these units is to carry out patrol work in connection with the prevention of gun-running, etc., on the Egyptian Frontiers. Such units would probably consist of four two-seater machines each.

3. I understand that the present intention of the Egyptian Government is to form an air force which is not dependent in any way on the Royal Air Force. As it is possible, however, that when they have assessed the cost of the proposal they will find it excessive, I request to be informed whether the Air Ministry would view favourably a proposal that the work should be done by the Royal Air Force on repayment, and if so, what would be the cost to the Egyptian Government of two flights of four machines each, stationed at Sollum and Rafa respectively. The cost of the provision of buildings could be estimated at this Headquarters, so that the figures supplied by the Air Ministry should include all other charges.

4. It is obvious that the Egyptian Government cannot raise an air service without the assistance of European instructors for training purposes, and that they must obtain the equipment from Europe or America. It appears to me also that if the Egyptian Government wish to raise an air service and are prepared to find the money, the British Government would not wish to oppose it. If this is the case, it is obviously to the interest of the British Empire in general and the British position in particular, that they should be dependent upon us rather than on some foreign country.

5. In case, therefore, the Egyptian Government make a request for information as to the possibility of training facilities being afforded at R.A.F. stations in Egypt, for Egyptian Army personnel training as pilots, observers and mechanics, may I please be informed:-

(1) تابع ملحق

Reference-		AIR 2/1066		20/5/24	

- 2 -

- (4) (a) Whether the Air Ministry would allow such training to be undertaken at say No. 4, Flying Training School.
- (5) (b) What would be the estimated cost of training pilots up to the graduation stage of Bristol Fighters or D.H.9As.
- (6) (c) What would be the average cost of training Egyptians to qualify for trades in the several R.A.F. groups.
- (7) 6. Further, I request to be informed whether the Air Ministry would be prepared to assist by carrying out overhauls of engines and machines, supply of spares, etc., on repayment, should the Egyptian Government so desire.
7. It may happen that I am in a position to influence the Egyptian Government in the choice of the type of machine for this air service. The actual work required by them could probably be carried out by a type of machine of lower performance than the Bristol Fighter or D.H.9A. which could be obtained for a lower price than these types. An Egyptian air force equipped with such a type of machine would be of less danger to British Forces in the event of trouble between us and the Egyptians, than if more efficient machines were obtained. On the other hand, if the Egyptian air service was equipped with one of the British standard types, it would be of use as a reinforcement in the event of an attack on Egypt from outside. In this connection it is to be remembered that the British Government have undertaken the defence of Egypt against external enemies.
- (8) As reduction of cost is likely to be of some consideration with the Egyptian Government, and as I do not think that the Egyptian Air Force would be of any fighting value for many years, if ever, I am of opinion that they should be advised to employ one of the cheapest type which will do the work required, but I should like to have the views of the Air Ministry on this subject.

I have the honour to be,
Sir,
Your obedient servant,

R. H. T. H. H. H.

H.A., Cairo.
2/12/1922.

Air Vice Marshal,
Air Officer Commanding,
Royal Air Force,
Middle East.

(٢) لحق

Reference:-

EGYPT, AIR FORCE

AIR 2/1066

X/A 59214

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

NOTE ON PRESENT SITUATION.

1. On the 22nd July, the S. of S. asked us for the present position with regard to the formation of an Egyptian Air Force as reported in the "Times" and "Morning Post" of the 21st inst. You will remember that the advisability of raising an Egyptian Air Force was first contemplated by the Egyptian Government in November 1922 and Sir R. Ellington (then A.O.C. Egypt) asked for our views on the subject.

It was decided then that our policy should be to give Egypt as much help in the formation of an Air Force as we could if they were determined to go on with it. A.O.C. Egypt was informed of this decision by letter on the 19th January 1923.

2. On November 7, 1924, the matter was again raised (semi-officially) by the A.O.C., Middle East; as a result of which, a letter was drafted to the Foreign Office stating that the Air Council had been informed that the Egyptian Government were re-opening the question. This letter however was never despatched as we were semi-officially advised that owing to the present situation in Egypt, the matter should be delayed. The A.O.C. was accordingly informed of this in a private letter from C.A.S. dated 24.11.24.

3. Nothing further was heard of the project until early this year. On February 6th A.O.C. Egypt reported that a sum of £300,000 had been set aside in the Estimates for certain military forces and equipment which included an air force. He stated further that £150,000 had been already appropriated for military requirements, leaving only £150,000 now for distribution. The general impression, which was shared by Lord Allenby and the A.O.C., was that nothing would be done in the matter during the present financial year.

4. The A.O.C. has now been asked to forward a report on the situation as it stands to-day. It is known that S/L Long (Aeronautical Adviser to Ministry of Communications) has prepared a report, at the request of the Egyptian Government, on the possibility of creating an Egyptian Air Force, and the A.O.C. has been asked to forward a copy of this.

5. I have just been informed by the Foreign Office that a letter has been received from the Acting High Commissioner, Egypt, stating that proposals have been put forward for an Egyptian air force and asking for our co-operation. The Foreign Office are sending over the letter asking us for our comments.

6. Apart from the above we have also heard from a secret source that the Egyptian Government are negotiating with Junkers for the establishment of a civil postal route between Alexandria and Trieste.

25.V.35

ملحق (٣)

PUBLIC RECORD OFFICE		1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12	
Reference	AIR 2/1066	NR/592/4	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION			

50/11 62

SECRET

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12

Headquarters,
Royal Air Force,
Middle East.

To:-

The Secretary,
Air Ministry,
Kingway, London. WGB.

NR/2259/Air.1.
1/0/25.

EGYPTIAN AIR FORCE.

1. Letter No. ...	2. Date ...	3. Subject ...
AIR MINISTRY		
Received 10 AUG 1925		
1. ...		
2. ...		
3. ...		

Sir,

With reference to my submission No. NR/2259/Air.1., dated the 26th. July, 1925, I have the honour to report that, on Monday, the 27th. July, 1925, I was informed that the Egyptian Council of Ministers had rejected the proposals put forward by Squadron Leader Long, O.B.E., Air Consultant to the Egyptian Government, in response to their request, and had instructed him to prepare new proposals based on the principle of the creation of a small force solely for anti-smuggling and contraband services. On no account had the force to be a military one, and the aeroplanes were to be of a simple and safe type, easy to fly and suitable for desert reconnaissance work.

2. Squadron Leader Long accordingly prepared a new scheme, a précis of which I submitted to you by telegram on the evening of the 27th. July, 1925. I now forward a copy of the actual report prepared by Squadron Leader Long, in which it will be noticed that he was only given 48 hours in which to prepare it; therefore, all the figures must be regarded as liable to considerable revision.

3. For convenience, I summarise the proposals hereunder :-

- The Force to consist of two flights of four aeroplanes each, to be stationed at Ikingi Maryut, on the western desert.
- A combined Repair and Stores Section to be established in the vicinity of Alexandria, preferably at an aerodrome which will also be used for civil aviation purposes.
- The British Government to be asked to give their sanction to the following :-
 - Four Egyptian Officers to be sent forthwith to Cranwell to be taught to fly.
 - Nine Egyptian Officers for training as pilots; five officers for training in technical and stores duties, and 150 mechanics, to be trained by the Royal Air Force in Egypt; the course lasting two years.

Reference:-		PUBLIC RECORD OFFICE		1 2 3 4 5 6	
AIR 2/1066		NC/H 59244		1 2 3 4 5 6	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION					

- 2 -

33

(iii) In the 3rd. year of development of the scheme, one Flight Lieutenant and four skilled airmen to be loaned from the British Royal Air Force to act as advisors to the Egyptian Flying Unit.

(iv) In the 4th. year of development; a similar staff to be loaned as advisors for the Repair and Stores Sections, and for general staff work.

With regard to civil aviation; the proposals are :-

(d) To establish two aerodromes - one near Alexandria, and the other one near Cairo - for the reception of commercial aircraft.

(e) To send five officials to England for a two years' course to learn technical and administrative duties in connection with the supervision of civil aviation as in force in the United Kingdom.

4. The question of sending certain of the personnel to other European countries to be trained was discussed at length, and I understand there was a certain amount of feeling in support of this proposal. Squadron Leader Long was able to persuade the Council to have all personnel trained under the same "aegis", as set forth in paragraph 3(c) above. I understand the Council of ministers were particularly gratified with Squadron Leader Long's suggestion that possibly the British Air Ministry might agree to train the majority of the Egyptian personnel in Egypt.

5. I understand sanction was not actually granted to this scheme, though it was favourably received; and Squadron Leader Long was instructed to prepare further details, and to prepare a draft letter to the High Commissioner of Egypt asking the British Government to provide the facilities outlined above.

6. I attach extracts from a private letter received from Squadron Leader Long, and report of the meeting of the Council of ministers, which throw light on the present situation.

7. I have not yet discussed this reduced scheme for the Egyptian Air Force with the High Commissioner or the General Officer Commanding, British Troops in Egypt, but, from a previous conversation, I gathered the following :-

(a) That the Acting High Commissioner is in favour of allowing the Egyptian Government to have a small Air Force if they desire it, and that he considers we should minimise the military risks that we may have to run, by limiting the size, etc., of the Egyptian Air Force.

تابع ملحق (٢)

Reference -		CIVIL AIRCRAFT		1 2 3 4 5 6	
AIR 2/1066		AC/5924		1 2 3 4 5 6	
CONTENTS - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION					

- 3 -

34

- (b) That the view of the General Officer Commanding, British Troops in Egypt, is bound to be that the creation of any Egyptian Air Force to a certain degree increases his responsibilities in connection with the preservation of order in Egypt, and the safeguarding of British interests. The possibility of Egyptian troops, and, similarly, any Egyptian Air Forces, taking hostile action against the British Forces in the case of internal unrest has to be considered.

8. Except for the military point of view, and the incentive it may give to mandated territories, and to India, to create similar local forces, I can see no objection to the Egyptian Government possessing an Air Force. I do not think that they would interfere in any way with any forces of British aircraft which the Air Ministry may desire to station in Egypt for purposes other than co-operation with the British troops in Egypt.

9. With regard to the military point of view, whilst in sympathy with the view I feel sure the General Officer Commanding holds, I do not think that these particular proposals of the Egyptian Government constitute much of a menace. Very possibly, the General Officer Commanding will agree on this.

10. No doubt the political aspect of the question as to whether or not the Egyptian Government should be allowed to have an Air Force will be adequately represented by the High Commissioner; but I feel bound to say it seems rather difficult to deny the Egyptian Government the establishment of a small Air Force ostensibly purely for civil and administrative purposes. As far as I am able to learn, it would appear that there is no ulterior motive in the minds of the Egyptian Government in the direction of converting this Force into a military one if occasion demands it.

11. There seems to be considerable justification for the Egyptian Government wishing to employ aircraft on frontier anti-smuggling and contraband services. I rather they are very anxious to stop the illicit trade which goes on over the Eastern and Western Frontiers, and I consider aircraft might be of assistance in doing so.

Should the British Government decide to object to the creation of this Egyptian Air Force, I would suggest they should offer, as an alternative, the services of British aircraft to undertake any civil or administrative air duties which the Egyptian Government may require. Some years ago, a certain amount of assistance was given by the British Royal Air Force in connection with illicit trade over the frontiers, but, since the declaration of independence in February, 1922, no request for assistance of this nature has been made. Annual surveys of the Nile for the Irrigation Department only have continued to be carried out.

تابع طحو (٢)

Reference:		PUBLIC AFFAIRS OFFICE		1		2		3		4		5		6	
AIR 2/1066		AC/13 59214													
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION															

- 4 -

12. In my previous above-quoted letter, I raised the question, in the event of an Egyptian Air Force being created, of allowing some portion thereof being stationed in the Canal Zone. Although this project does not feature in the latest scheme which is now being considered, I think it would be well to deal with this point now.

I understand the General Officer Commanding is averse to permitting any unit of the Egyptian Air Force being stationed on the Canal Zone, but I have pointed out to him that it is almost impossible to forbid stationing Egyptian aircraft within effective flying range of the Canal, and that, in some respects, it might be preferable to have the aircraft stationed close to the military camp in the Canal Zone than to have them in some less accessible station within 40 or 50 miles of the Canal, where they would be within easy bombing range of the Canal.

Personally, I am of the opinion that, if there is any fear of the employment of units of the Egyptian Air Force for military purposes against the British, it would be best to safeguard against it by endeavouring to persuade the Egyptian Government to station these units, as far as possible, close to British troops.

13. With regard to the proposals for the training of personnel for the Egyptian Air Force, I foresee a certain amount of difficulty in arranging for the training of this personnel in Egypt, on account of the lack of accommodation and instructors; but I have little doubt similar difficulty will arise in the United Kingdom.

I feel that there are considerable advantages in undertaking the training of the personnel in Egypt. Pupils can be more easily exchanged for others; difficulties with regard to leave, language and discipline are certain to be more acutely felt in the United Kingdom than in Egypt.

In any case, I would venture to recommend most strongly to the Air Ministry that, if the creation of this Force be approved, the minimum amount of objection be raised to undertaking the training, lest, in consequence, the Egyptian Government should decide to send this personnel to other European countries.

14. In my previous letter I referred to the question of the possible employment by the Egyptian Government of Europeans other than British in connection with the Egyptian Air Force. I most strongly recommend that it be insisted on that the only non-Egyptian personnel employed in the Egyptian Air Force should be Britishers.

15. Squadron Leader Long's earlier proposals envisaged the aircraft being of a reliable, somewhat slow and very simple type of aircraft. He proposed that the same type of aircraft be employed for the training of pupils and for use in the service squadrons. I fancy the Council of Ministers have this in mind in the proposals now under consideration.

تابع طحق (٢)

Referred to	COPIES OF THIS LETTER								
AIR 2/1066.	2/10 592/4								

PROPERTY - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

- 5 -

٢٦

In these latest proposals, Squadron Leader Long has not, up to the present, formulated any proposals as to the type of aircraft to be supplied to the units in the Egyptian Air Force. In his previous report he suggested obtaining a new type, and did not state it would necessarily be British. Under the present scheme, if pilots are trained by the British Government, whether in Egypt or in the United Kingdom, it would appear to be essential that they be trained on the English type of elementary training machine. Also, a certain amount of difficulty may be anticipated unless the service type to be used by them is British Royal Air Force standard equipment.

It may, however, be difficult to find a British K.A.F. type suitable for the duties the Egyptian Government have in mind, and it is not undesirable that they be supplied with a type which is unsuitable, and which would draw forth criticism from Egyptian or non-British European critics.

There is also the point, in time of emergency, if the Egyptian Air Force were equipped with a standard British K.A.F. type of aircraft, the aircraft might possibly be regarded as a reserve for the British R.A.F. This question of the type of aircraft to be employed is therefore an important one, which requires considerable consideration.

I understand that Squadron Leader Long is forwarding me various appendices to this report, copies of which I will forward in due course. In the meantime, I trust the Air Ministry will see their way to give me a definite decision on the policy to be adopted with regard to this general question.

I have the honour to be,
Sir,
Your obedient servant.

Oswain

Air Vice Marshal,
Air Officer Commanding,
Royal Air Force,
Middle East.

Cairo.

Enclosures:- Report by S/Ldr. W.D. Long, O.B.E.
Extracts from private letter from S/Ldr. Long.

Reference -	PUBLIC STENO SERVICE								
AIR 2/1066	20/9 54419								
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION									



SECRET

9th May, 1927.

S.22260/S.6.

Despatch: by Special Day, Letter No 327

Sir,

I am commanded by the Air Council to refer to your letter of the 12th February (CHMK/2259/Air) and to other recent correspondence in connection with the possibility of the formation of a Military Air Unit by the Egyptian Government and of assistance being rendered by the Royal Air Force for that purpose in the event of the proposed formation being approved by His Majesty's Government.

2. The Air Council understand from the various recent letters and memoranda on this subject, that the scheme (if it matures) would provide for the formation of one flight of four aircraft (with four aircraft in reserve); that its primary objects would be:-

- (a) To assist in anti-contraband work;
- (b) to assist in controlling the movement of desert tribes;
- (c) to promote rapid communication between the various posts of the Frontier Districts Administration.

3. The Air Council further note that application may be made to the Royal Air Force to provide training facilities for Egyptian personnel, both officers and men. It is not clear what numbers would be involved. The figures given in the enclosure to your last letter (March 5th, CHMK/2259/Air) suggest that training would be asked for as many as 26 fitters and 24 riggers at the outset, whereas the tables prepared by Spinks Pasha provided for only 12 carpenters and riggers and 12 fitters. The higher numbers would be excessive for the maintenance of only one flight.

4. On the basis of the scheme prepared by Spinks Pasha

The Air Officer Commanding,
Middle East, Royal Air Force,
CAIRO.

تابع طحق (٤)

Reference -		PUBLIC RECORD OFFICE	
AIR 2/1066	xc/19 542.19		
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION			

the cost of training the various categories included therein at Air Force stations would be:-

- 3 Pilots - £4 a day per head, exclusive of days of leave or sickness.
- 3 Technical officers - £400 per head for one year's training, or £800 for two years.
- 55 Airmen - £15 per month per head for training tradesmen. (It is observed that 16 of the 55 are described as Aircraftsmen. A much shorter period of training should suffice for them than for the skilled tradesmen. It could be assumed that the fitters would require two years' training, and the riggers and other skilled trades at least one year's training).

A course of instruction for six N.C.O.s for six months would also be at the rate of £15 per month per head.

5. The above charges would include accommodation, rations, medical and hospital treatment, but not pay, or travelling or clothing; nor, in the case of officers, messing expenses. In the event of accommodation for the airmen being provided by the Egyptian Government the rates would be rather lower.

6. Training of the mechanics could be undertaken at Aboukir, but the Air Council would not be disposed to approve the training of pilots at No. 4 Flying Training School. The resources of the Flying Training Schools will be inadequate during the next few years to meet the needs of the Air Force itself. They would prefer that any flying training for Egyptian pilots should be given by the Detachment Flight at Heligopolis, or at some other unit in your Command, and to allow some increase in Establishment for the purpose. They further consider that not more than 4 pilots should be trained in the first year and four more in the second year as it would in any case take two years to complete the training of the tradesmen.

7. The questions (a) whether any attachment of Egyptian personnel to Air Force service units after their training

تابع لحق (٤)

Reference:-		PUBLIC AFFAIRS OFFICE		1 2 3 4 5 6	
AIR 2/1066		X.C/H 54019		1 2	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION					

would be required; (b) whether the major repairs of aircraft for an Egyptian Air Force could be carried out by the Royal Air Force Repair Depot, can be considered later, when and if definite proposals for the formation of an Egyptian air service have been put forward and approved.

8. The Air Council desire to enjoin upon you that it is of extreme importance that no information whatever in regard to training costs or facilities, or to any other matters touching the formation of an Egyptian Air Service, should at present be supplied by you except to the Inspector-General (Major General Spinks). This is essential to avoid misunderstanding and to secure that any information supplied to the Egyptian Government will be made at such time and in such form as will be in accordance with the general policy of H.M. Government in Egypt.

Copies of this letter are being sent to the Foreign Office and to the War Office.

I am,

Sir,

Your obedient Servant,

(Sgd) J. A. WEBSTER

ملحق (٥)

Reference:- AIR 2/1066	20/11/54-19	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION		

199 D

C O P Y.

18329/165.

Confidential and Immediate.

THE RESIDENCY,

CAIRO,

2nd January 1929.

Sir,

I am directed by the High Commissioner to inform you that the terms on which training in military aviation can be given to Egyptian cadets in Egypt have now been finally settled by the Air Ministry and that the Air Vice Marshal has agreed to give effect to these proposals.

2. The Air Ministry are prepared to afford facilities for the training of four Egyptian cadets at the Flying Training School at Abu Sueir at the rate of £4 per day for each cadet exclusive of days of leave or sickness. This charge would include accommodation, rations, medical and hospital treatment but the Egyptian Government would be responsible for travelling expenses except those arising on training duty, for pay and allowances received by cadets and for any third party damages. The Air Ministry emphasises the importance that as long notice as possible should be given of any intention of the Egyptian Government to avail themselves of this offer.

3. You will remember that it was hoped that it would be found possible to train two cadets free

/of

Major-General Sir Charlton Spinks Pasha, K.B.E.,
etc., etc., etc.,
Ministry of War and Marine,
CAIRO.

V..

تابع ملحق (٥)

Reference:-		PUBLIC AIRMAIL OFFICE		1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12	
AIR 2/1066		XCH 54919			
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION					

2.

of charge but the Air Ministry have pointed out that other Governments, for instance, the Government of India, have been offered worse terms for similar facilities and it is therefore felt that to allow such free training would be unfair discrimination in favour of the Egyptian Government.

4. The Air Vice Marshal has added certain detailed stipulations to those terms. He points out in the first place that cadets for training must of necessity know English well. Secondly he also emphasises the importance of ample notice being given of the intention to send cadets to the Flying Training School in order that the necessary messing and accommodation arrangements may be made and of fixing the date on which the cadets join the course to coincide with the commencement of the Flying Training course. Each of the two yearly courses held lasts eight months and is divided into two terms of four months. The dates of commencement in the current year are April 26th and September 28th.

5. I am therefore to suggest that you should now be good enough to lay before the Minister of War the offer of the Air Ministry for his consideration. In doing so you will no doubt omit any reference to paragraph 3 above, which is for your own information.

I am, Sir,
Your obedient Servant,
(Sgd MAURICE PATTERSON.

FIRST SECRETARY.

ملحق (7)

Reference:-	PUBLIC RECORDS SERVICE	1	2	3	4	5	6
AIR 2/1066	XC/A 54219	1	2	3	4	5	6
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

199F

C O P Y.

Ministry of War and Marine,
CAIRO.

TRANSLATION

No. M.D/S-3-D (7019).

His Excellency the Inspector General.

Having seen Your Excellency's
letter No. E/SUR/702 dated 6th January, 1929,
on the subject of an Aviation Mission, we
beg to express our best thanks to the British
Ministry of Aviation for being prepared
to offer the necessary facilities in this
respect, and to agree, as a preliminary
measure, to the selection of four cadets who
will be sent to the School of Aviation at
ABU SUMR.

(Signed) GAFAK WALI
Minister of War and Marine.

15-1-29.

V.Y

(٧) طبق

Reference:-		PUBLIC RECORDS UNIT	
AIR 2/1066	26/4 54219		
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION			

Headquarters,
Royal Air Force,
Middle East,
Cairo.

276A

-4/PHS/1.

4th June, 1930.

C. A. S.

Dear C.A.S.,

As you may remember the three Egyptian Army officers complete their third term's training and leave No. 4 flying training school Abu SUHUR, on 30th June. Five more have been accepted for the course commencing on 1st. August.

So far as I can ascertain, the Egyptian Government have taken no steps with regard to the further training of these Officers. They have no aircraft, no mechanics and no organisation.

It is possible that the Officers may, on leaving Abu SUHUR, return to Army duty and so lose what skill in flying they now possess. If later they again take to the air, the results may be disastrous, and owing to the Egyptian mentality we would be blamed for faulty training.

There seems little point in our continuing to train pilots unless they are going to be utilised as such. I am against attaching them to Squadrons as I do not think it is a workable or desirable solution.

I think therefore that the time is now ripe to suggest that some air unit of the Egyptian Army be formed. It is bound to come in time in any event and if the suggestion were made by us, our position would probably be strengthened rather than weakened and any suggestions we might make in the way of safety regulations, etc., would be more acceptable.

An Army Co-operation Squadron of say Avros would be of most value to the Egyptian Government and the limited range of the aircraft would probably discourage them from making flights to PALESTINE or the SUDDAN.

I should be glad to have your views on this proposal. The sooner something of this nature is in being, the greater will be the satisfaction of the Egyptian Government and the risk of their sending their trained pilots to other countries for further training will be considerably lessened.

In the interim these pilots might be usefully employed in a round of courses at C.A.S., A.S.C.HURCH, etc., as suggested to me by Spinks. This would have the effect of making their training and outlook yet more British.

If you would signal a reply it will enable me to answer Spinks, as he requests, without delay.

Yours

(3d.) F.R. Scarlett.

Air Chief Marshal Sir John W. Salmond, K.C.B., C.M.G., C.V.O., D.S.O.
Air Ministry,
Kingway, London, S.W.2.

ملحق (A)

Reference-	SECRET (1980 R171C)	1	2	3	4	5	6
AIR 2/1066	20/7 54219						
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

ACTION COPY

20 10 1966 - 1000 001

THIS TELEGRAM MUST BE CIRCULATED UNDER COVER, AND WHEN NOT IN USE MUST BE KEPT IN A SAFE PLACE UNDER LOCK AND KEY. IT MUST NOT BE PLACED ON ANY BUT A SECRET FILE. ANY REPLY TO THIS TELEGRAM MUST INVARIABLY BE SENT IN CIPHER.

SECRET.

PARAPHRASE

A.M. 1531.

S.22268.

Time of Origin 1047)
Time of Receipt 2020 GMT) 31.7.30.

Cipher telegram from Headquarters, Royal Air Force,
Middle East to Air Ministry.

O.S.654 31/7. Your A.M.595 23/7. (Egyptian) (Government)
have accepted the programme and terms. The names of the three
officers are as follows:

1. AHMED (TEFFENDI) ISMAHIM ABDEL RAZIK
2. MOHAMMED (TEFFENDI) ABDEL MONHEM EL MIKATI
3. FUAD (TEFFENDI) ABDEL HAMID HAGAG

They will leave (Egypt) by F. & O. sailing August 4th
arriving at London August 15th where they will be met by Director of
Egyptian Education Office, London, who will conduct them to Director
of Training, Air Ministry.

Registry (Telegrams)

Copies to:-

S.G.(3) action copy.

طحق (٩)

رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٥ - ٢٠٢٠
مرفقات ١



حضرة صاحب المعادة وزير الحربية والبحرية

أنتشرف بان ارسل لسماعتكم مع هذه أصوة من كتاب معادة
المندوب السامي بالنيابة الموقر ٢١ أغسطس سنة ١٩٢١ رقم
٣١ / ٢٢ / ٥١٧ بشأن زيادة عدد الطلائع الحربية المصرية
من ٥ الى ١٠ .

وتفضلوا سعادتكم بقبول غائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء



بولكلي في ٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ .

أمر بفتح باب لسماعة
٢١ أغسطس سنة ١٩٢١
رئيس المجلس
١٠ - ٢٠
١١٠٢

١٠ - ٢٠
١١٠٢

ملحق (10)

Reference:	DATE: 14/10/1930	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
AIR 2/1066	20/11/30												
MINUTE SHEET.		Air Ministry File No. 291											

-1-

SECRET

B. 6. (three D.D.F.)

With reference to the attached signal from the Air Officer Commanding, Middle East, courses as required in para. 5 of the signal are due to be held as follows :-

Unit.	Next Course.	Future Courses.
Army Co-operation.	1.9.30.	January, 1931.
Armament & Gunnery.	2.9.30.	March, 1931.
Air Filletage.	16.9.30. *	January, 1931.
C.F.S.	30.9.30.	February, 1931.
Menlow	As required for parachutes. Special arrangements for engine etc., maintenance course would be necessary.	

* In doubt.

2. ³⁴ These Egyptian officers are to be accepted for courses at home, I suggest that they should go through the courses as follows :-

- (a) Firstly, all should go to the C.V.S. for refresher flying prior to the following -
- (b) Nos. 1 and 2 to S. of A.C. on the 1st September, 1930 and then to A.F. (Calcutta) in January 1931, finishing about April 20th, 1931.
- Es. 3. to the Armament & Gunnery School on the 2nd September, 1930, and then to Menlow for parachute training in March, 1931, finishing early in April.
- (c) The best of these officers might then go on the flying instructors' course at the C.V.S. in May 1931. They will be very inexperienced for training as flying instructors but presumably that cannot be helped.

3. Would the D.D.F. please remark as they must occupy vacancies on these courses and cannot be additional.

R. H. H. H.

Wing Commander.

F. H.
14/10/30.
D.C. A.D.

I agree to all except (c). There is a possibility of Egypt sending flying instructors for some time they have not even got a flight in a Squadron yet. They are not good pilots and would not suit C.F.S. standards for a flying instructor. I think you should consider this.

الملحق

ملحق (١١)

وزارة الحربية
القاهرة

القاهرة

E.A.A.F./36

MINISTRY OF WAR AND MARINE,
CAIRO.

11th. July, 1932.

Excellency,

I have the honour to request that Your Excellency will kindly transmit the following particulars, regarding aircraft in possession of the Egyptian Army Air Force, to the Ministry of Foreign Affairs.

1. Two AVRO-10 type aircraft, bearing British Registration letters G - 1ASP and G - AASP, arrived and were taken over in Egypt on 16th January, 1932. They have been allotted Egyptian Registration numbers as under :-

G - AASP allotted F - 200
G - AASP allotted F - 201

2. Five B.III (LON) type aircraft arrived in Egypt on 2nd June, 1932. They have been allotted Registration numbers:

E.101 to E.105.

I have the honour to be,
Excellency,
Your obedient Servant,

C. Palmer
L. F. T. A.,
ACTING INSPECTOR GENERAL

His Excellency the Minister,
thru' H.E. the Under Secretary of State,
Ministry of War and Marine,
Cairo.

Al. Farid

V.V

ملحق (11)

Reference	53396	14
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION		

No. W/8.

CONFIDENTIAL.

BRITISH MILITARY MISSION,

Ruhri-El-Qubbeh,

Cairo, 6th May 1937.

Sir,

In accordance with my instructions from the Army Council I have the honour to forward herewith a half-yearly report on the Egyptian Army Air Force, dated 26th April 1937, prepared by Group Captain V.H. Tait, Senior Air Adviser on the British Military Mission.

I shall take this opportunity of placing on record the story of the negotiations as a result of which the Royal Air Force personnel, formerly wearing the uniform of the Egyptian Army Air Force, and holding executive command therein, have been transferred to the British Military Mission.

Before I came out with the Mission in January of this year, I was informed by the Chief of the Air Staff that the future status of the British officers serving with the Egyptian Army Air Force, not having been specifically regulated by the Anglo-Egyptian Treaty, was somewhat uncertain, but that "it would be desirable that some British officers should be retained in executive positions at all events for the next few years". There were at that time 4 British officers and 11 non-commissioned officers so serving.

When I arrived in Cairo I asked the War Minister about the position of these officers. I was informed by him that the Egyptian Government had decided to dispense with all the British Army officers and N.C.O's on Spinks Pasha's staff, but that the R.A.F. personnel would be retained "for the present".

The "status quo ante" was thus maintained until the

end /

The Secretary,
The Air Ministry,
London, W.C.2.

To:	7a
By:	
DATE	1937/5/7
TITLE	

V.A

تابع ملحق (١٢)

Reference:	2/2768	xcl	54214
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION			

2.

and of March, prior to Mahas Pasha's departure to attend the Montreux Conference, when the Egyptian Government suddenly decided, for purely political reasons, to get rid of all the R.A.F. officers, with the exception of Wing Commander Tait, whose services they felt to be indispensable. I at once made representations to the War Minister and to Mahas Pasha personally, pointing out that such a step on the eve of the expansion project would prove disastrous. Eventually I obtained Mahas Pasha's consent to retain two British officers (Wing Commander H.P. Dixon, A.F.C. and Squadron Leader S.N. Webster, A.F.C.) on condition that they definitely became members of the Military Mission, and ceased to wear Egyptian uniform or to exercise executive command. This arrangement was brought into effect as from the 1st April 1937, and on 30th April the services of the fourth British officer (Flight Lieutenant S.J. Stocks, retired list) were dispensed with.

On 17th April I was informed by the War Minister that the services of the 11 R.A.F. non-commissioned officers were being retained, also as members of the Military Mission, and wearing British uniform.

At the same time a senior artillery officer, El Miralai Ali Ialam Bay, was transferred from his post as Commandant of the Military School and placed in executive command of the Egyptian Army Air Force.

The position now is that Wing Commander Tait, with the local rank of Group Captain, acts as Air Adviser to the War Minister, and also to the Military Mission. The next senior R.A.F. officer on the Mission, Wing Commander Dixon, will act as adviser to the Egyptian Air Officer Commanding, while the Mission will gradually be reinforced to a strength allowing for one R.A.F. officer as adviser or instructor to each

squadron /

تابع طلق (١٢)

Reference -	Middle Eastern Office								
AIR 2/2765	McH 54214								
CAPTAIN TAIT - 1st Lt. of the Royal Air Force, (1st) in the Royal Air Force									

3.

squadron of the Egyptian Army Air Force. This will involve an increase in the British personnel during the current financial year of 2 officers and 10 N.C.O's. The British officers and N.C.O's now act in a purely advisory capacity, without executive responsibility or authority. With tact and good will on both sides, and with the increasing experience of Egyptian flying officers, I see no reason why this system should not produce excellent results.

The arrival from England in April of 6 Hawker Audax machines, with Panther VI engines, has raised the enthusiasm and moral, as well as the material fighting strength, of the Egyptian Army Air Force.

In consultation with the Air Officer Commanding, Middle East, and with the Air Ministry, Group Captain Tait has devised an expansion programme which should raise the Egyptian Army Air Force, within a period of three years, to an efficient fighting service suitable for co-operation with their land forces and with the British Royal Air Force. The cost of this expansion scheme was estimated to amount to rather less than £500,000 in each of the three years covered. By the end of the first year (1937/38) it was hoped to raise a complete new Bomber Squadron, and increase the Egyptian Army Air Force from its present strength of 38 to a total of 64 machines.

With a view to consulting the Air Ministry and British manufacturing establishments as regards the execution of this programme, Group Captain Tait proceeded to England for 5 weeks at the end of April.

I have the honour to be,

Sir,

Your obedient servant,

Major-General
Major-General,
Chief of the British Military Mission.

(١٢) ملحق

Reference:	2/2768	xc/ 54214	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12
PUBLIC NOTICE			
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION			

SECRET.

(18)

Half-Yearly Report No.1 on the Egyptian Army Air Force,
by the Air Adviser on the British Military Mission,
26th April, 1937.

—000—

1. The Egyptian Army Air Force was formed early in 1933 and consisted of one flight of 5 Moth type light training aeroplanes, commanded by a British Royal Air Force officer, with a British R.A.F. officer as second-in-command, six Egyptian flying officers, six British non-commissioned officers and forty Egyptian civilian and soldier mechanics. Since then annual increases have been made to the Air Force until its present establishment is as follows:-

(a) Personnel.

British officers	3
Egyptian officers	27
British H.C.O's	11
Egyptian civilian mechanics, soldier mechanics and ordinary soldiers	275
	total	316

(b) Aircraft.

- (i) Avro type 632,
Armstrong Siddeley 275 H.P.
Chester Engine .. 22
- (ii) De Havilland type M.III biplane
Gypsy II, 110 H.P. engine .. 6
- (iii) Avro type 632 (Anson),
two Armstrong Siddeley
315 H.P. Chester Mk.IX Engines. 1
- ✓ (v) Westland Wessex,
three Armstrong Siddeley
140 H.P. Genet Major Engines .. 1
- ✓ (vi) Avro type 642 (Commodore)
Armstrong Siddeley 210 H.P.
Lynx Mk.IVC engine .. 1
- total aircraft .. 31

تابع طحق (١٢)

Reference		PUBLIC NUMBER 97/114		1		2		3		4		5		6	
AIR 2/2768 xch 54214															
COPYRIGHT - 1951 BY THE UNITED STATES GOVERNMENT PRINTING OFFICE															

2.

2. Organization.

the present organization of the Egyptian Army Air Force is as follows:

(a) Air Section, Ministry of War and Air.

This section of the War Ministry has at its head a British officer appointed as Air Staff Officer on the Headquarters Staff of the Inspector General of the Egyptian Army. (This British officer is also Officer Commanding, Egyptian Army Air Force). The Egyptian Staff consists of one officer of the rank of Major, three civilian clerks and four soldier orderlies. All questions of policy regarding the development, employment, co-operation and training of the Air Force are investigated, and the instructions for these to be carried out issued from this section. Annual budget proposals are prepared by the Air Section, and arrangements made for the provision of all technical equipment and personnel.

(b) Alexandria Aerodrome (Cairo).

(1) Station Headquarters. This is the Headquarters of the Officer Commanding the Air Force. He has an Egyptian Kibashi as Staff Officer (Adjutant) and junior Egyptian officers in charge of the Wireless, Parachute and Workshop sections. The Ammunition, Stores and Photographic sections have a British M.C.O. (local Warrant Officer) in charge, as there are no Egyptian officers qualified in these specialist subjects. The Egyptian Staff Officer is responsible for the internal administration and discipline of the Station and for all Station non-technical routine, such as guards, rations, clothing, barrack rooms and the officers' mess. The Wireless, Ammunition, Stores, Photographic, Parachute, Mechanical Transport and Workshop sections are all on a Station /

تابع ملحق (١٣)

Reference:-	UNIT RECORD SHEET	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
AIR 2/2768	rcd 54214										
OFFICIAL - NOT TO BE REPRODUCED OR DISSEMINATED WITHOUT FURTHER											

3.

station basis and supply the necessary facilities for the three squadrons at Alasa.

(ii) sq. 1 Squadron. Commanded by a British officer with an Egyptian officer as second-in-command.

Strength:
 1 British officer.
 10 Egyptian officers.
 2 British Warrant Officers (1 fitter, 1 signaller).
 15 Civilian mechanics.
 11 Soldier mechanics.
 7 Soldier aircraft-handlers.

Aircraft:
 5 Avro type 623.
 3 Hawker Hindax.

This unit is a general purpose squadron whose training has fitted them for co-operation with the Egyptian Army and Frontiers Administration units. (The training and equipment of the Army and Frontiers Administration units is elementary and therefore the air co-operation required is on very simple lines.) The pilots and air gunners are trained in air gunnery and have all fired at least one complete course on ground targets, but not at air targets, as no drogue or other form of air target is available. The results obtained in the air firing tests have been average. All pilots have passed at least one usual training programme, which includes airmanship, navigation, signals, photography and aerobatics, cross country, and formation flying practices and tests. No bomb aiming instruction or practices have as yet been carried out.

(iii) sq. 2 Squadron. Also commanded by a British officer, with an Egyptian officer as second-in-command.

Strength:
 1 British officer.
 10 Egyptian officers.
 2 British Warrant Officers.
 15 Civilian mechanics.
 11 Soldier mechanics.
 7 Soldier aircraft-handlers.

Aircraft:-

تابع طحق (١٢)

Reference		Serial Number	
AIR	2/2768	24	54214
Subject - Ref to be submitted to the Ministry of Defense		Date of Submission	

4.

Aircraft.
 1 Avro type 636
 1 Bomber aircraft.

Duties and training as for No. 1 Squadron above.

(iv) No. 3 Squadron. Commanded by a British officer.

Strength.
 1 British officer.
 1 Egyptian officer.
 1 Cadets, or officers under training.
 1 British Warrant Officer.
 1 Soldier mechanic.
 1 Soldier mechanic.
 1 Soldier aircraft-hand.

Aircraft.

(a) training flight: 1 De Havilland K.III biplane.
 1 Avro type 636.

(b) Communication flight:
 1 Avro 633 (Anson)
 1 Westland Wessex.
 1 Avro 648 (Commodore)

The training flight of this squadron, in addition to supplying aircraft for refresher flying to officers who have been off flying for a long period due to illness, absence on missions etc., carries out "no initial" flying training for Egyptian cadets to prepare them for a course at the Royal Air Force flying training school, Abu Basma. At present only one Egyptian officer has qualified as a flying instructor and the number of pupils that can be dealt with on each "no initial" course is limited to five.

The communication flight of this squadron supplies transport for senior army staff officers, cabinet ministers and senior Government officials during their duty visits and inspections to places in Egypt where other means of transport are slow and uncomfortable, and in some cases almost non-existent. In addition, it is being used to train the senior Egyptian pilots in flying multi-engine aircraft.

3. Morale and professional efficiency.

(a) Officers. The Egyptian officer generally has considerable courage when he is in the presence of other officers /

تابع طحق (١٢)

Reference		DATE: 2/27/68		XCH 54214	
AIR		2/27/68		XCH 54214	
REMARKS - NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT PERMISSION					

5.

officers, especially foreigners, but if faced with serious difficulties or danger when entirely on his own, is inclined to take the line of least resistance, whether or not in so doing he carries out his duty.

Their flying ability in normal circumstances is a good average, but generally they lack the ability to make a quick sound decision when faced with unexpected difficulties. They show considerable keenness on attaining proficiency in piloting but generally display little if any interest in their aircraft, its equipment or the specialized subjects such as wireless, photography, navigation etc essential for an efficient service pilot.

Their discipline is good but they show a lack of ability to realize the importance of detail in carrying out orders with the result that their work generally just misses being well done.

The conditions of service for officers serving in the Air Force are the same as for other Army units. Promotion is thus slow, an officer not becoming a 1st Lieutenant until he has four to five years service, a captain after 12 to 14 years, a major (between captain and major) after over 20 years and a major after 23 to 25 years total service. This rate of promotion is unsuitable for the Egyptian Air Force, and a scheme to provide a separate graduation list for Air Force officers, with a more rapid rate of promotion, earlier retirement and pension compensation, has been under discussion for over four years without a decision being given. This has caused considerable dissatisfaction amongst the Egyptian flying officers.

(b) Discipline. The soldiers are well disciplined, and if well led would show considerable courage; with indifferent officers their fighting value would be of a

low /

تابع ملحق (١٢)

Reference		Serial Number		Date	
AIR	2/2768	xc/h	54214		
REMARKS - ONLY TO BE FURNISHED PERIODICALLY TO THE FIELD OFFICE					

6.

low order. The majority of the soldiers are conscripts and have little if any education, and therefore are not suitable for training as mechanics. A small percentage of conscripts with some education, and who can read and write, are obtained and have been found to make average mechanics when trained. The majority of these are allowed, at the end of their conscript service, to volunteer for a further five years, when they obtain increased rate of pay and are found to make average mechanics.

The civilian mechanics are used truckmen but generally lack the education required to train them as senior aircraft mechanics capable of taking charge of sections or workshops.

In the case of both soldier and civilian mechanics they show no signs of being capable, without the supervision and assistance of European mechanics, of taking over the entire maintenance of aircraft.

4. Training.

(i) Flying. All the Egyptian flying officers have passed through a course at a Royal Air Force Flying Training School. Egyptian pilots average 800 hours flying per year when with squadrons. Total flying times for the last five years are as follows:

1939	1,499	hours
1940	8,435	"
1941	3,121	"
1942	4,644	"
1943	4,745	"

All pilots are familiar with and periodically visit landing grounds in all parts of Egypt, and continually carry out flying practices over the desert areas. The navigation of the senior pilots is good.

(ii) Armament. All aircraft crews have completed air firing courses on ground targets, with average results. In

U.S.A. /

تابع ملحق (١٣)

Reference		PUBLIC RECORD OFFICE		1 2 3 4 5 6	
AIR	2/2768	xch	54214		
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION					

7.

bomb aiming instruction has been carried out; this is due to commence shortly.

(iii) Photography. The majority of the pilots have had practice in air photography; the results obtained are below average.

(iv) Signals. Wireless air practices are continually carried out and the standard of the operators is average.

(v) Army Co-operation. Simple forms of co-operation have been practised, and schemes carried out with Army and Frontiers Administration units. Considerable co-operation with the Camel Corps and Police in the anti-contraband service has been done, with some success.

(vi) Specialization. Instruction is given annually to the junior Egyptian officers in subjects required before a specialist course; an examination is then held and on the results obtained officers are selected to attend Royal Air Force schools. Egyptian officers have taken specialist courses at Royal Air Force schools and qualified in the following subjects:

Engineering.
Signals.
Army Co-operation.
Navigation.
Flying Instructor.

Further, Egyptian officers are at present attending courses in:

Signals.
Navigation.
Engineering.
Armament.
Army Co-operation.

Other ranks and civilian personnel have attended courses in England and qualified in the following subjects:

Photography.
Armament.
Wireless.

5. /

تابع ملحق (١٢)

Reference:-		ENLIST NUMBER 51110		1		2		3		4		5		6	
AIR 2/2768		xch 54214													
DEFENSE - NOT TO BE REPRODUCED FOR INFORMATIONAL PURPOSES															

8.

8. Sport.

The Air Force takes a prominent part in all Army athletics, and there is a fair "esprit de corps" amongst the personnel.

9. Accidents.

The number of flying accidents resulting in injury to personnel has been small in the first five years of the Air Force, the total being two involving death and two resulting in minor injuries to the pilot.

[Signature]

Group Captain,
Air Advisor,
British Military Mission.

Cairo,
28th April 1959.

Reference:-	DATE WHEN ISSUED	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Air 12768	53396										
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED FOR ANY OTHER PURPOSES WITHOUT PERMISSION											

H/6/4.

SECRET.

HALF YEARLY REPORT NO.5 ON THE ROYAL EGYPTIAN AIR FORCE

BY THE AIR ADVISOR ON THE BRITISH MILITARY MISSION.

PERIOD 1st NOVEMBER, 1938 to 30th APRIL, 1939.

1. INTRODUCTION.

Considerable progress in the development of the Air Force has been achieved in the period under review both in training schools and service units. The flying time for the period under review increased to 7550 hours as compared with 3500 hours during the same period last year.

All the technical training schools have accelerated their training syllabus and although progress is made difficult by delays in obtaining equipment, especially certain types of training aircraft and aircraft spares, the output of trained personnel from these schools has been satisfactory.

One new fighter squadron has been formed and the Army Co-operation Squadron has been re-armed with Lysander aircraft during this period.

The unsettled international situation and threats of war have enabled the British officers to exert more direct influence on the training and organisation of the service, although periodical moments of optimism on the international situation immediately bring about a falling off in the authority that can be exerted over the Egyptian officer personnel.

Attached to this report are Appendices showing :-

"A" Strength in personnel of the Royal Egyptian Air Force on 30th April, 1939.

"B" Numbers and types of aircraft held by the Royal Egyptian Air Force on 30th April, 1939.

"C" New rank titles now used by the Royal Egyptian Air Force.

2. ORGANIZATION.

(a) Separation from the Army.

The Air Force has to a large extent been separated from the Egyptian Army but the exact relations between the services is not clearly defined. The Director of the Air Force is responsible to the Minister for National Defence, through the Under-Secretary, for the organisation, training and equipment of the Air Force, the command and responsibility for operations has not been defined and the Army Chief of Staff exercises some form of control in this connection. The Air Force continues to be served by the Army Medical, Ordnance and Supply Services. In spite of this apparently unsatisfactory organisation, it has so far worked with as good effect as would be likely to obtain from any other organization which could be introduced under present conditions.

(b) Air Force Ranks.

The titles for ranks in the Air Force have been changed from the Army ones previously in use and new titles introduced which are as closely as could be obtained to the Arabic equivalent of Royal Air Force titles of rank. A list of these new Egyptian Air Force rank titles with the Royal Air Force equivalent is shown in Appendix "C".

(c) Air Force Uniform.

The Royal Egyptian Air Force uniform has been changed to the same colour and material as used by the Royal Air Force, and the officers now wear the same badges of rank i.e., a "Flight-Lieutenant" or "Kaed Corb" wears two braided rings on his sleeve on the blue winter uniform and on the shoulder straps of the khaki summer jacket.

The.....

تابع طحق (١٤)

Reference		Serial		Date		Page	
Air 2768		5334					
COPY - 1 - 10 - 11 - 12 - 13 - 14 - 15 - 16 - 17 - 18 - 19 - 20 - 21 - 22 - 23 - 24 - 25 - 26 - 27 - 28 - 29 - 30 - 31 - 32 - 33 - 34 - 35 - 36 - 37 - 38 - 39 - 40 - 41 - 42 - 43 - 44 - 45 - 46 - 47 - 48 - 49 - 50 - 51 - 52 - 53 - 54 - 55 - 56 - 57 - 58 - 59 - 60 - 61 - 62 - 63 - 64 - 65 - 66 - 67 - 68 - 69 - 70 - 71 - 72 - 73 - 74 - 75 - 76 - 77 - 78 - 79 - 80 - 81 - 82 - 83 - 84 - 85 - 86 - 87 - 88 - 89 - 90 - 91 - 92 - 93 - 94 - 95 - 96 - 97 - 98 - 99 - 100 - 101 - 102 - 103 - 104 - 105 - 106 - 107 - 108 - 109 - 110 - 111 - 112 - 113 - 114 - 115 - 116 - 117 - 118 - 119 - 120 - 121 - 122 - 123 - 124 - 125 - 126 - 127 - 128 - 129 - 130 - 131 - 132 - 133 - 134 - 135 - 136 - 137 - 138 - 139 - 140 - 141 - 142 - 143 - 144 - 145 - 146 - 147 - 148 - 149 - 150 - 151 - 152 - 153 - 154 - 155 - 156 - 157 - 158 - 159 - 160 - 161 - 162 - 163 - 164 - 165 - 166 - 167 - 168 - 169 - 170 - 171 - 172 - 173 - 174 - 175 - 176 - 177 - 178 - 179 - 180 - 181 - 182 - 183 - 184 - 185 - 186 - 187 - 188 - 189 - 190 - 191 - 192 - 193 - 194 - 195 - 196 - 197 - 198 - 199 - 200 - 201 - 202 - 203 - 204 - 205 - 206 - 207 - 208 - 209 - 210 - 211 - 212 - 213 - 214 - 215 - 216 - 217 - 218 - 219 - 220 - 221 - 222 - 223 - 224 - 225 - 226 - 227 - 228 - 229 - 230 - 231 - 232 - 233 - 234 - 235 - 236 - 237 - 238 - 239 - 240 - 241 - 242 - 243 - 244 - 245 - 246 - 247 - 248 - 249 - 250 - 251 - 252 - 253 - 254 - 255 - 256 - 257 - 258 - 259 - 260 - 261 - 262 - 263 - 264 - 265 - 266 - 267 - 268 - 269 - 270 - 271 - 272 - 273 - 274 - 275 - 276 - 277 - 278 - 279 - 280 - 281 - 282 - 283 - 284 - 285 - 286 - 287 - 288 - 289 - 290 - 291 - 292 - 293 - 294 - 295 - 296 - 297 - 298 - 299 - 300 - 301 - 302 - 303 - 304 - 305 - 306 - 307 - 308 - 309 - 310 - 311 - 312 - 313 - 314 - 315 - 316 - 317 - 318 - 319 - 320 - 321 - 322 - 323 - 324 - 325 - 326 - 327 - 328 - 329 - 330 - 331 - 332 - 333 - 334 - 335 - 336 - 337 - 338 - 339 - 340 - 341 - 342 - 343 - 344 - 345 - 346 - 347 - 348 - 349 - 350 - 351 - 352 - 353 - 354 - 355 - 356 - 357 - 358 - 359 - 360 - 361 - 362 - 363 - 364 - 365 - 366 - 367 - 368 - 369 - 370 - 371 - 372 - 373 - 374 - 375 - 376 - 377 - 378 - 379 - 380 - 381 - 382 - 383 - 384 - 385 - 386 - 387 - 388 - 389 - 390 - 391 - 392 - 393 - 394 - 395 - 396 - 397 - 398 - 399 - 400 - 401 - 402 - 403 - 404 - 405 - 406 - 407 - 408 - 409 - 410 - 411 - 412 - 413 - 414 - 415 - 416 - 417 - 418 - 419 - 420 - 421 - 422 - 423 - 424 - 425 - 426 - 427 - 428 - 429 - 430 - 431 - 432 - 433 - 434 - 435 - 436 - 437 - 438 - 439 - 440 - 441 - 442 - 443 - 444 - 445 - 446 - 447 - 448 - 449 - 450 - 451 - 452 - 453 - 454 - 455 - 456 - 457 - 458 - 459 - 460 - 461 - 462 - 463 - 464 - 465 - 466 - 467 - 468 - 469 - 470 - 471 - 472 - 473 - 474 - 475 - 476 - 477 - 478 - 479 - 480 - 481 - 482 - 483 - 484 - 485 - 486 - 487 - 488 - 489 - 490 - 491 - 492 - 493 - 494 - 495 - 496 - 497 - 498 - 499 - 500 - 501 - 502 - 503 - 504 - 505 - 506 - 507 - 508 - 509 - 510 - 511 - 512 - 513 - 514 - 515 - 516 - 517 - 518 - 519 - 520 - 521 - 522 - 523 - 524 - 525 - 526 - 527 - 528 - 529 - 530 - 531 - 532 - 533 - 534 - 535 - 536 - 537 - 538 - 539 - 540 - 541 - 542 - 543 - 544 - 545 - 546 - 547 - 548 - 549 - 550 - 551 - 552 - 553 - 554 - 555 - 556 - 557 - 558 - 559 - 560 - 561 - 562 - 563 - 564 - 565 - 566 - 567 - 568 - 569 - 570 - 571 - 572 - 573 - 574 - 575 - 576 - 577 - 578 - 579 - 580 - 581 - 582 - 583 - 584 - 585 - 586 - 587 - 588 - 589 - 590 - 591 - 592 - 593 - 594 - 595 - 596 - 597 - 598 - 599 - 600 - 601 - 602 - 603 - 604 - 605 - 606 - 607 - 608 - 609 - 610 - 611 - 612 - 613 - 614 - 615 - 616 - 617 - 618 - 619 - 620 - 621 - 622 - 623 - 624 - 625 - 626 - 627 - 628 - 629 - 630 - 631 - 632 - 633 - 634 - 635 - 636 - 637 - 638 - 639 - 640 - 641 - 642 - 643 - 644 - 645 - 646 - 647 - 648 - 649 - 650 - 651 - 652 - 653 - 654 - 655 - 656 - 657 - 658 - 659 - 660 - 661 - 662 - 663 - 664 - 665 - 666 - 667 - 668 - 669 - 670 - 671 - 672 - 673 - 674 - 675 - 676 - 677 - 678 - 679 - 680 - 681 - 682 - 683 - 684 - 685 - 686 - 687 - 688 - 689 - 690 - 691 - 692 - 693 - 694 - 695 - 696 - 697 - 698 - 699 - 700 - 701 - 702 - 703 - 704 - 705 - 706 - 707 - 708 - 709 - 710 - 711 - 712 - 713 - 714 - 715 - 716 - 717 - 718 - 719 - 720 - 721 - 722 - 723 - 724 - 725 - 726 - 727 - 728 - 729 - 730 - 731 - 732 - 733 - 734 - 735 - 736 - 737 - 738 - 739 - 740 - 741 - 742 - 743 - 744 - 745 - 746 - 747 - 748 - 749 - 750 - 751 - 752 - 753 - 754 - 755 - 756 - 757 - 758 - 759 - 760 - 761 - 762 - 763 - 764 - 765 - 766 - 767 - 768 - 769 - 770 - 771 - 772 - 773 - 774 - 775 - 776 - 777 - 778 - 779 - 780 - 781 - 782 - 783 - 784 - 785 - 786 - 787 - 788 - 789 - 790 - 791 - 792 - 793 - 794 - 795 - 796 - 797 - 798 - 799 - 800 - 801 - 802 - 803 - 804 - 805 - 806 - 807 - 808 - 809 - 810 - 811 - 812 - 813 - 814 - 815 - 816 - 817 - 818 - 819 - 820 - 821 - 822 - 823 - 824 - 825 - 826 - 827 - 828 - 829 - 830 - 831 - 832 - 833 - 834 - 835 - 836 - 837 - 838 - 839 - 840 - 841 - 842 - 843 - 844 - 845 - 846 - 847 - 848 - 849 - 850 - 851 - 852 - 853 - 854 - 855 - 856 - 857 - 858 - 859 - 860 - 861 - 862 - 863 - 864 - 865 - 866 - 867 - 868 - 869 - 870 - 871 - 872 - 873 - 874 - 875 - 876 - 877 - 878 - 879 - 880 - 881 - 882 - 883 - 884 - 885 - 886 - 887 - 888 - 889 - 890 - 891 - 892 - 893 - 894 - 895 - 896 - 897 - 898 - 899 - 900 - 901 - 902 - 903 - 904 - 905 - 906 - 907 - 908 - 909 - 910 - 911 - 912 - 913 - 914 - 915 - 916 - 917 - 918 - 919 - 920 - 921 - 922 - 923 - 924 - 925 - 926 - 927 - 928 - 929 - 930 - 931 - 932 - 933 - 934 - 935 - 936 - 937 - 938 - 939 - 940 - 941 - 942 - 943 - 944 - 945 - 946 - 947 - 948 - 949 - 950 - 951 - 952 - 953 - 954 - 955 - 956 - 957 - 958 - 959 - 960 - 961 - 962 - 963 - 964 - 965 - 966 - 967 - 968 - 969 - 970 - 971 - 972 - 973 - 974 - 975 - 976 - 977 - 978 - 979 - 980 - 981 - 982 - 983 - 984 - 985 - 986 - 987 - 988 - 989 - 990 - 991 - 992 - 993 - 994 - 995 - 996 - 997 - 998 - 999 - 1000							

8.

The new uniform was brought into use for officers in March, they wear service blue or forage caps at work, but retain the turbans for ceremonial.

The other rank personnel of the Air Force are to be given blue uniform when they go into winter kit at the end of the present summer.

(d) Air Headquarters, Ministry of National Defence.

It should be noted that the name of the Ministry of War and Marine has been changed to the Ministry of National Defence.

The expansion and reorganization of the Air Headquarters stated in the last report to be an immediate and urgent requirement has not been carried out in spite of continual proposals for this to be done having been put forward by the Chief of the Military Mission. Actually the situation has deteriorated by the only Staff Officer at this Headquarters - he had been here for seven years and was therefore experienced - being removed by the Minister for National Defence, for reasons which were not revealed to members of the Mission, and replaced by a very junior and inexperienced officer.

This headquarters is now almost entirely dependent on the services of the Air Advisor who has to carry out most of the routine organization required for the Air Force in addition to his duties regarding the policy, employment and training of the service. Unless an increase of this headquarters, in keeping with the expansion of the Air Force, is brought about in the near future, the organization and administration of the Air Force will be most adversely affected; this is again being pointed out to the Egyptian authorities with proposals as to how the expansion can be best carried out.

(e) Civil Aviation.

The Department of Civil Aviation was transferred from the Ministry of Communications to the Ministry of National Defence in March, 1959. As no provision for the accommodation of the Civil Aviation Department had been made in the Ministry of National Defence, nor had provision for their expenditure been made in the Defence Budget, this Department continues to be accommodated and administered by the Ministry of Communications, but all questions of policy are decided by the Defence Ministry. It is expected that when the 1959/60 Budget is approved new accommodation will be made available to house both the Civil Aviation Department and the Air Force Headquarters, that some form of co-operation between these Departments will be effected, and that an Under-Secretary of State for Air, or some senior civil official, will be appointed to co-ordinate the work of both.

The transfer of the Civil Aviation Department to the Ministry of National Defence has enabled the project for a new civil airport at Alexandria to be approved and work to provide this aerodrome has commenced. A large area of Lake Maryut immediately south of the centre of the city is being drained to provide the area for this new aerodrome and a scheme to provide a flying boat basin adjacent to this site by raising the level of a part of the lake is probably going to be approved in the near future. When these schemes are completed in some two years time Dikheila will become a purely military aerodrome.

3....

REFERENCE		MILITARY COLLEGE OFFICE									
AIRCRAFT		2768 53396									
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION											

3.

3. SCHOOLS-

(a). Flying Training School.

The expansion of this School outlined in my last report has been carried out in so far as the number of pupils to be put into training was planned and this training, although made difficult by delays in providing the hangers, technical instructional buildings, landing grounds and training aircraft required, is progressing.

The training at this School has been retarded by the lack of an advance trainer type of aeroplane and it is understood that aircraft of this type cannot be supplied to Egypt until 1940.

To provide aircraft for advanced training at this School, twelve of the Panther Audax aeroplanes of No.4 (S) Squadron had to be withdrawn from that unit, which has been reduced to one flight of six aircraft with no reserves. This provided eighteen Panther Audax for the School, but great difficulty is being experienced in maintaining these aircraft due to the delays or impossibility of obtaining delivery of both aircraft and engine spares.

The School recently obtained delivery of twenty three additional Magister aeroplanes for use in elementary training. This type of aircraft is proving satisfactory for this part of the School training and no difficulty is experienced in obtaining airframe or engine spares required for their maintenance.

The School aircraft strength now consists of :-

Miles Magisters.....	43.
De Havilland Gypsy II Moths.....	2.
Avro type 626.....	18.
Panther VI Audax.....	6.
Panther X Audax.....	15.
Total.....	84.

Since my last report a new course commenced instruction at the School in January and consisted of the following pupils :-

Cadets.....	9.
Officers(direct gazette from Military College).....	9.
M.C.O.s.....	32.
Total.....	50.

(The total number of cadets or officers on the course should have been 33, but it was not possible to obtain this number from the Military College who could pass the necessary medical examination).

Of the 48 pupils reported having commenced training in September last the following numbers passed into the second term in January :-

Cadets (or officers).....	33.
M.C.O.s.....	13.
Total.....	46.

They are due to complete their flying training at the end of May when they will be posted to squadrons.

The following number of pupils have left the School during the last six months for the reasons shown :-

- (i). Cadets (or officers).....6.
 - 4 - Unable to make progress in flying training.
 - 1 - Sickness.
 - 1 - Disciplinary reasons.
- (ii). M.C.O.s.....11.
 - All found unable to make satisfactory progress with flying training.

There...

تابع ملحق (١٤)

Reference:-	Public Record Office	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
AUG 2/2768		57396																													
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION																															

4.

There is no difficulty in obtaining volunteers for flying training but great difficulty is being experienced in passing candidates for the flying school due to their inability to pass the qualifying medical examination.

This applies to both volunteer M.C.O.s and the Cadets at the Royal Military College. This is probably to some extent due to excessive zeal on the part of the Egyptian Army Medical Officers who lack experience in this form of examination and turn down candidates for minor and unimportant physical defects.

Six additional British M.C.O. Flying Instructors were seconded to the Air Wing of the British Military Mission in January together with two R.A.F. Sergeants, Fitter 1, for duty with the Flying Training School.

As the Egyptian Authorities would not agree to a British Officer Instructor for the new Fighter Squadron formed in February, it was necessary to post Squadron Leader P.H. Doote from flying instructor duties at the School to the fighter squadron. The loss of this officer from the School will adversely affect the efficiency of the School training.

(b) Mechanics School.

The pupils of the first course to pass out from the School were posted to units in January last. Their instruction had been curtailed from 18 to 12 months, but they are proving fairly satisfactory in squadrons.

The third entry to the School commenced instruction in February and consists of 125 pupils who have been well selected from Trade School students.

(c) Armament and Wireless Schools.

Both these schools had classes which passed out in March last, sixteen serial gunners and eighteen wireless operators qualified and have been posted to units.

Training of armours and wireless operator mechanics at these schools is progressing, but it will be some time before the shortage of this class of personnel can be made good in squadrons by the output from the schools.

4. SQUADRONS.

(a) Army Co-operation Squadron.

No. 1 (AC) Squadron R.E.A.F., has now been re-armed with Lysander Mark I aeroplanes. The unit is organized into a headquarters and two flights of five aircraft each with four reserve aircraft for each flight. All aircraft have been delivered and airframe spares are available, but Mercury XII engine spares have not been received with the result that four aircraft are unserviceable. The squadron has not yet received complete bombing or wireless equipment, but sufficient is available to enable the flights to operate if required.

Training of the squadron is progressing and it is anticipated that the annual training syllabus will be completed early in June.

Some difficulty has been experienced operating Lysander aircraft from landing grounds in the Western Desert where the surface is soft, the hard pressure tyres sink into the sand and have resulted in aircraft being overturned. It is considered that low pressure balloon tyres on these aircraft would be an advantage for their use in Egypt.

The Lysanders used by this squadron were fitted with Vokee type air cleaners which are proving satisfactory.

(b)...

Reference		FORM 100-20 3/1/34		1 2 3 4 5 6 7 8 9 10	
Aug 27 1938		53396			
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT WRITTEN PERMISSION					

5.

(b) Fighter Squadron.

No. 2 (F) Squadron R.E.A.F., formed in February last at Almasa and in March moved to Dikheila, which is to be this unit's base station. The squadron is organized into a headquarters and two flights of six aircraft, with three reserve aircraft for each flight. The squadron is armed with the latest type of Gloucester Gladiator aeroplanes. The aircraft equipment of the squadron is complete, but so far no airframes or engine spares have been delivered and difficulty is experienced in maintaining the aircraft serviceable for this reason. These aircraft are also fitted with Vokes type air cleaners.

Squadron training is progressing satisfactorily and it is anticipated that the annual training syllabus will be completed in June.

(c) Communication Squadron.

No. 3 (Communication) Squadron R.E.A.F., have received no additional aircraft since my last report, three additional Ansons are due for delivery in May, 1939, and a proposal to equip a King's Flight in this unit with a De Havilland "Flemingo" and two Percival "Q.6" type aeroplanes is under consideration.

(d) Bomber Squadron.

As reported above No. 4 (3) Squadron R.E.A.F., has been reduced to a headquarters and one flight of six Panther X Avia aeroplanes, the remainder of this type aircraft being now used in the Flying Training School. Eighteen Blenheim aircraft have been ordered to re-arm this squadron and it is expected that they will be available in October next.

The present flight of this squadron have now completed a syllabus of training and are capable of carrying out reconnaissance and light bomber duties with a fair degree of efficiency. The flight equipment is complete but there is a serious shortage of airframes and engine spares.

The buildings for this squadron at Dikheila aerodrome are now completed, workshops and technical buildings are in course of equipment.

(e) Tow-er Target Flight.

This unit formed at Dikheila in March equipped with four Gordon aeroplanes with two additional in reserve. It was expected that the Target Towing Equipment for the flight would be available at that time, but it has not yet been received. No information is available as to when it will be delivered. Delay in obtaining this equipment has made it impossible for both the Anti-Aircraft Artillery of the Egyptian Army and Squadrons of the Royal Egyptian Air Force to carry out their air firing training.

5. NEW UNITS.

(a) Fighter Squadron.

Gloucester Gladiator aircraft have been ordered to form a second fighter squadron of the R.E.A.F. These aircraft are due for delivery in July next and the squadron will form at Dikheila in August, 1939.

(b) Marsa Matruh Station Headquarters.

This unit has not yet been formed or has any work commenced on the construction of the buildings required. Work has been completed at this place to provide drainage at the landing ground with a view to making it serviceable immediately after heavy rains.

(c)...

تابع طحق (١٤)

Reference-	FORM 100-10-1	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
AIR 2/27/68 53396											
OPTIONAL - USE IN SUBSEQUENT PARTS OF REPORT ONLY IF NECESSARY											

6.

(c). Aircraft Repair Depot.

This unit was due to form at the end of 1956, but owing to difficulty in obtaining the land required for the site of the Depot, no construction work on the buildings has as yet commenced. Delay in forming this unit will adversely affect the maintenance of the equipment of the service, which in the meantime has to be carried out in the Station Headquarters workshops at Almaza and Dikheila, which do not provide all the facilities required.

(d). Landing Grounds.

Work has been completed on landing grounds at the following places:-

Dhabe,	Baharna	Burg El Arab.
Bir Hocker.	Qasaba.	Ikingi Maryut.

Work is in progress and due to be completed shortly at:-

Fuka. Elhatatba. Suess. Baharia Oasis. Ter.
Two areas approximately five miles East of Almaza,
to be used by P.T.S. aircraft.

6. TRAINING.

(a). Flying.

The total flying hours for the Air Force for the six months under review was 7550 hours.

Two Egyptian Flying Officers completed the course at the Central Flying School, England, and qualified as "A.S." flying instructors.

Five formations of nine aircraft each carried out a fly past at a military review held in March during the visit of the Crown Prince of Iran to Egypt.

H.M. King Farouk was taken by air to Upper Egypt on an official visit early in the year. He was accompanied by an air escort of nine aircraft. He has in addition been flown on various occasions to Alexandria and Abu Qir.

(b). Co-operation.

No. 1 (AC) Squadron R.E.A.F., has carried out several exercises with the Canal Brigade of the British Army and with the Egyptian Army Armoured Car Regiment in the Baharia Oasis area.

No. 2 (F) Squadron took part in Air Defence Exercises held at the end of April. They moved to their war station and carried out the exercise from that station.

No. 4 (B) Squadron co-operated in the Alexandria Air Defence Exercises from 15th to 27th April, when they carried out day and night attacks on that place.

(c). Armament.

Armament training of units is progressing satisfactorily with the exception of air firing exercises which cannot be carried out due to the lack of Target Towing Equipment.

Air firing on ground target results with Lysander aircraft have been poor, especially the front gun; efforts are being made to improve this and it is hoped with more experience in flying the aircraft average results may be obtained.

An Egyptian Flying Officer completed the Long Armament Course at the R.A.F. School in England in December, he then carried out three months attachment at an armament station in England to obtain practical experience. He has now returned to Egypt and has been posted for armament duties at Dikheila. A second officer proceeded to England in April to undergo a similar course.

(d)...

VYI

(١٤) تابع ملحق

Reference		Serial Number	
A/22/2768		53396	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION			

7.

(d). Photography.

Training in photography has been satisfactory.

(e). Signals.

The remote control transmitting station for Almaz aerodrome has been completed and taken into use.

A remote control transmitting station for Dikhella is urgently required and a temporary building for this purpose is being erected but the necessary transmitters, etc., for the station have not yet been received.

There is a shortage of aircraft and mobile station U/T sets. This equipment has been on order for several months.

7. Air Observation System.

A temporary Air Observation centre and operation room has been equipped at Dikhella and was tried out during Air Defence Exercises at the end of April.

8. Accidents.

There has been a considerable increase in the number of flying accidents during the past six months. These have been mainly due to the increase in flying, the larger number of pupils under training at the Flying Training School, and the inexperience of the Egyptian Squadron commanders. The great majority of these accidents have been of a minor nature, in only one case was any member of the aircraft crew seriously injured. This case was a N.C.O. pilot pupil on his first cross country flight, who unsuccessfully attempted aerobatics at a low altitude over his father's house and was fortunate enough to escape with a broken leg.

9. Sport.

The Royal Egyptian Air Force during the period under review won the football, boxing and cross country championships of the Egyptian Services.

10. Reserve.

No action has yet been taken regarding the formation of a reserve for the Royal Egyptian Air Force. The question continues to be put forward by the Chief of the Military Mission.

W. H. Laid.

Cairo.
30th April, 1939.

Group Captain.
Senior Air Adviser.
British Military Mission.

تابع طاق (١٤)

Reference -	53396	2768
Government - not to be reproduced without permission		

Appendix "A" to Half-Yearly Report No.5
on the Royal Egyptian Air Force.

Personnel of Air Wing, British Military Mission.

Senior Air Adviser.
Group Captain V.H.Tait, O.B.E.

Instructor, Station H.Q., Almass.
Wing Commander H.F.Dixon, A.F.C.

Instructor Nos.1 and 3 Squadrons, Almass.
Wing Commander S.H.Wobster, A.F.C.

Instructor, Station H.Q., and No.4 Squadron, Dikheila.
Wing Commander C.E.H.Wood, O.B.E.

Instructor No.2 Squadron, Dikheila.
Squadron Leader F.B.Cooke.

Flying Training School, Almass.
Chief Flying Instructor.
Wing Commander C.M.W.Britton, D.F.C.

Flying Instructor.
Squadron Leader D.W.Reid.

Total British Officers.....7.
R.A.F., N.C.O., Flying Instructors.....11.
R.A.F., N.C.O., Technical Instructors.....21.
Total.....38.

Royal Egyptian Air Force personnel.

Officers (5 now flying) including officers under training...89.
Military (Technical) Other Banks (includes under training)...761.
" (Non-technical) " "776.
Civilian employees (Mechanics, clerks, etc)...721.
Total.....2345.

تابع طحق (١٤)

Reference-	53396	12768
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT THE WRITTEN PERMISSION		

Appendix "B" to Half-Yearly Report No. 5 on the
Royal Egyptian Air Force.

Aircraft on strength on 30th April, 1939.

Avro Type 646.....	18.
Armstrong Siddelay 275 H.P.	
Obotah Mk.V engines.	
Fairy Gordons.....	8.
Armstrong Siddelay Panther Mk.II engines.	
De Haviland type H.III Hoth.....	2.
Gypsy II. 110 H.P. engines.	
Hawker Audax.....	8.
Armstrong Siddelay 375 H.P.	
Panther Mk.IV engines.	
Hawker Audax.....	18.
Armstrong Siddelay 650 H.P.	
Panther Mk.X engines.	
Hillas Magisters.....	43.
Gypsy Major 180 H.P. engine.	
Avro Type 658 (Anson).....	2.
Two Armstrong Siddelay 318 H.P.	
Obotah Mk.IX.	
Westland Wessox.....	1.
Three Armstrong Siddelay 160 H.P.	
Genat Major Engines.	
Avro Type 642 (Comodoro).....	1.
Armstrong Siddelay 210 H.P.	
Lynx Mk.IV engine.	
Westland Lysander Mk.I.....	18.
B-Pistol Mercury Type XII engine.	
Gloucester Gladiator.....	18.
Bristol Mercury Type IX engines.	

Total.....132.

تابع ملحق (١٤)

Reference-	53396	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT PERMISSION											

Royal Egyptian Air Force Rank Titles
with Royal Air Force Equivalents

Appendix "C"

<u>R. E. A. F.</u>	<u>R. A. F. Equivalents</u>	<u>Arabic</u>
Taylor Tash	Pilot Officer	طيار ثاني
Taylor Asad	Flying Officer	طيار أول
Khad Gash	Flight Lieutenant	فأفد حارب
Khad Asrafah	Squadron Leader	فأفد اسراف
Khad Ghish	Wing Commander	فأفد حشاح
Khad Lash	Group Captain	فأفد لاش
Khad Farrah Gash	Air Commodore	فأفد فراف حاش
Khad Asraf Gash	Air Vice-Marshal	فأفد اسراف حاش
Khad Asraf Gash	Air Marshal	فأفد اسراف حاش
Khad Asraf Gash	Marshal of the Royal Air Force	فأفد اسراف حاش

ملحق (١٥)

وزارة الدفاع الوطني

رئاسة سلاح الطيران الملكي المصري

القاهرة

MINISTRY OF NATIONAL DEFENCE

H.Q. ROYAL EGYPTIAN AIR FORCE

CAIRO.

في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩

مرسل ١٥/١

حضرة صاحب المعالي وزير الدفاع الوطني

حضرة صاحب السعادة وكيل الدفاع الوطني

بواسطة

لما كانت الرغبة في التوقف على ماهية سلاح الطيران الملكي المصري
وبتقدير قوته المادية والادبية نأى ماوضع لسائلهم فيما يلي ذلك ذاكرة
خواص كل طائرة وبقدير استعدادها للقتال .

ان اسراب سلاح الطيران الملكي المصري تنحصر في ثلاثة اقسام

١ - الاسراب الاولى تمانين

٢ - اسراب القتال

٣ - اسراب تدف القتال الخفيفة

اولا - الاسراب الاولى تمانين

طائرات هذه الاسراب ثمانية عشر طائرة طراز لايتندر منها طائرتان
تحت الصلح . تصمم هذه الاسراب بالتمسانين مع الجيش علاوة على
قياسها بمصليات الاستششاف بانواعه .

حمولة الطائرة = الانفراد = تحمل كل طائرة من الافراد القائد
وبدني اوعامل لاسلكي .

الاسلحة = تسليح كل طائرة بالاسلحة الاتية ٠٠٠

أ - ١ - مدفع براوننج امان سرج

الطلقات (١٥٠) طلقة في
الدقيقة

ب - ١ - مدفع ليسخلفي معه ثمانية

خزن بكل منها ٢٦ طلقة

(٢٠٠ طلقة في الدقيقة)

هذا غير ما تحمله كل طائرة من احد سجامع

القتال الاتية ٠٠٠

١ - ١ - قنبلة عديدة الانفجار زنة

الواحدة ١٢٠ رطلا منها

(٢)

تابع طحق (١٥)

ثانية قتابل اخرى شديدة الانفعال

زنة الواحدة عشرون رطلا

٢ - ٢ قنبلة من نوع المجموعة (١) كزنة

الواحدة ٢٥٠ رطلا سمها

ثانية قتابل اخرى من نوع المجموعة

٣ - ١٦ قنبلة من نوع المجموعة (١)

زنة الواحدة ٢٠ رطلا

٤ - ١٦ قنبلة بحرقة زنة الواحدة ٢٥ رطلا

ثانيا - اسراب القتال

طائرات هذه الاسراب ستة وثلاثين طائرة طراز جلاديبير منها طائرة تحت
التسلح • وتنقسم هذه الاسراب الى وحدتين ٠٠٠

١ - الاسراب الثانية

٢ - الاسراب الخاصة

حمولة الطائرة = الافراد = تحمل كل طائره من الافراد القائد

الاجهزة = تجهز كل طائرة بملفين لاسلكي وجهاز الكمبيوتر

للطيران الى طبعات الجو العليا

الاسلحة = تسليح كل طائرة بأربعة مدافع براوننج امامية

سبعة الطلقات (١٥٠) طلقة في الدقيقة (

ثالثا - اسراب تذف القتابل الخفيفة

طائرات هذه الاسراب خمسة عشر طائرة طراز اودكس •

حمولة الطائرة = الافراد = تحمل كل طائرة من الافراد القائد ويدونها

ارواعلا لاسلكيا •

الاجهزة = تجهز كل طائرة بآلة لاسلكية - آلة تصوير

الاسلحة = تسليح كل طائرة بمدفع فيكرز امامي سريع (٢٠٠

طلقة في الدقيقة (٢ - مدفع فيكرز (١) خلفي سريع

(١٥٠) طلقة في الدقيقة (

القتابل = ١ - ٢ قنبلة شديدة الانفعال زنة الواحدة ١٢٠

رطلا زائدة اربعة قتابل اخرى شديدة

الانفعال زنة الواحدة ٢٠ رطلا •

او ٤ صندوق منابيل بحرقه سمة
الواحد ارمون قنبلة زينة
القنبلة ثلث رطل (٤ اونية)
ب - ٨ قنبلة شديدة الانفجار زينة
الواحدة ٢٠ رطلا

واني ارد ان اقرر لمالككم وانا بعدد هذه الاسراب الفاذفة للمنايل
الخفيفة بان طيارها من ذوى الخبرة والدراية الناشئين ما يوصلهم لتلبية تسيدها
الوطن عند الدفاع عنه اذا ما حالت ساعة الخطر - هذا مع العلم بان هذه
الاسراب قد وزعت بالفعل على محطاتها الحربية في صاداتها المخصصة للدفاع
عن مصر وذلك منذ اللحظة الاولى لتسرب الحرب • واكرر من ذلك انها اشتركت
في عملياتها مع اسراب سلاح الطيران البريطانى جنباً الى جنب كما وان السرب
الذى تسين للمنايل مع الاسطول البريطانى بمنطقة الغال والسوهره قام بواجباته
على الوجه الذى ترضاه مما حدا بالقيادة العليا البريطانية الى تقدير هذا
النصاين والاعطاب بذكره • ولا زالت هذه الاسراب تعمل مع اسراب حليفنا حق
الآن • وقد عمل الترتيب اللازم لاشتراك سلاح الطيران الملكى المصرى فى
النوازل التى يصيرها سلاح الطيران البريطانى بمنطقة الاسكندرية في ١٢ ديسمبر
القادم •

هذا بما صاحب السالى ما اردت ابفاحه لمالككم كي تكون لدى
ممالككم الفكرة عن قوة سلاح الطيران الملكى المصرى المادية والادبية مما يحسن
بجلاء مقدار ما وصل اليه هذا السلاح من التقدم واني لامتسم ان يستمر فى
سيره الى الامام حتى يصير مصادراً ان لم يكن اقوى من اى سلاح آخر •

وتفضلوا بمالككم بمول فائق الاحسان قدام الله

فائد اسطول جوى

مدير سلاح

مدير سلاح الطيران الملكى

١٠ - ٢٥

١٥٩٨

طحق (17)

Telephone No. - DUNYAS 4464
Telegraphic Address - PANAMA, URGENT

Any communication on the subject of
this letter should be addressed to :-

HEADQUARTERS
ROYAL AIR FORCE,
MIDDLE EAST,
CAIRO.

MOST SECRET.

HEADQUARTERS,
ROYAL AIR FORCE,
MIDDLE EAST,
CAIRO.

and the following reference quoted :-

2nd November, 1939.

S.21196.

Your Excellency,

I have the honour to refer Your Excellency to the Combined Plan for the Defence of Egypt which was agreed to by His Excellency the Prime Minister early this year, and wherein are set out certain defence measures for consideration of the Egyptian Government, details of which it was agreed should be arranged in consultation between the Egyptian authorities concerned and the British Military and Air Force authorities.

2. It is understood that, in pursuance of this arrangement, the G.O.C.-in-C, British Troops in Egypt, and his Staff Officers have already had several consultations with you and your Staff with the object of co-ordinating details of defence action to be taken by the Egyptian and British Army, and I now desire, subject to Your Excellency's concurrence, to discuss certain outstanding points relative to action by the Royal Air Force.

3. If Your Excellency, therefore, has no objection to this proposal, I would in the first place propose to get in touch with the Director of the Royal Egyptian Air Force to discuss the question of the role of the Royal Egyptian Air Force in defence, in order to co-ordinate its proposed action with that of the Royal Air Force.

4. Further points detailed in the Combined Plan and which I should also wish to discuss with the Director are :-

- (a) The completion and co-ordination of the air raid warning system.
- (b) The institution of Prohibited Areas.
- (c) Measures for the control of civil aviation.

5. An additional and rather urgent matter, which has arisen out of the recent emergency, is the question of military aerodromes in the Western Desert. This also calls for some discussion in order to co-ordinate our requirements with those of the Royal Egyptian Air Force, and I am addressing a separate letter to you on this subject.

I have the honour to be,
Your Excellency's obedient Servant.

A. H. Marshall

Air Vice-Marshal,
Commanding Royal Air Force,
Middle East.

His Excellency,
The Minister of War & Marine,
CAIRO.

اللاحق

لحق (١٧)

N° 9-1/2

Cairo,

7th November, 1938.

SECRET

The Air Vice-marshal,
Commanding Royal Air Force,
Nikalla East,
Cairo.

Reference your letter No.S.21196 dated 2nd November,
1938, I have no objection to your proposal to discuss any out-
standing points with the Director of the Royal Egyptian Air
Force relative to the Combined Plan for the Defence of Egypt.

Yours Sincerely,

Sgt. H. Sahay

EXCLUDED FOR AIR ATTACH.

Copy to :- Director, Royal Egyptian Air Force,
for information, please.

ملحق (1A)

DO/S.21196/14.

SECRET.

Headquarters,
Royal Air Force,
Middle East.

CAIRO. 28th January, 1938.

Dear Hussein Sirri Pasha.

You will remember that in the course of our conversation this morning I informed you that I wished to send, for your approval, a record of a recent discussion I have had with the Director of the Royal Egyptian Air Force at which we agreed on certain details of the defence plans in which we are jointly concerned.

2. I record below the several points discussed, and this record has been agreed by the Director.

3. WAR Role of the R.E.A.F. Army Co-operation Squadron.

(a) It was agreed that one Flight of this Squadron would, in war, be employed on duties in connection with the defence of the Suez Canal, and that its main role would be reconnaissance of the Gulf of Suez and Northern part of the Red Sea.

It was agreed that Suez would be the most suitable base for the Flight, and that the Director, R.E.A.F., would arrange for the accommodation of the Unit at Suez and for communications between the Unit's base and the Headquarters of the Officer Commanding, Canal Defence Forces.

*What arrangement
can be made at
Suez. Consider
it as urgent*

The advantage of having this unit located at Suez rather than at Ismailia is that it shortens the length of operational flight required for reconnaissance in the Gulf of Suez and, moreover, the presence of Lysander aircraft there would act as a partial deterrent to enemy air attack on Suez in that this modern type aircraft possesses characteristics which qualify it to undertake work of defensive air fighting.

In the event of an emergency arising before arrangements at Suez have been completed, the Flight will be based at Ismailia as was done in the case of the Squadron in the recent emergency.

(b) It was agreed that the second Flight of the R.E.A.F. Army Co-operation Squadron should be employed in reconnaissance and bombing duties in the Western Desert in the Bahariya area. The primary role of the Flight would be to locate enemy movements from the frontier.

The Director of the Royal Egyptian Air Force undertook to ensure that the aerodrome at Bahariya was kept in readiness for occupation by this Unit, and that the necessary supplies of fuel, bombs, etc. were maintained there. It is to be understood,

His Excellency,
Hussein Sirri Pasha,
The Minister of Defence,
Cairo.

however, that the Unit will not actually move to Bahariya until the protection of this place against land attack has been ensured by the Army.

If protection against land attack cannot be guaranteed, it is proposed that the Unit should remain based at Almaz, but should make use of Bahariya as an advanced operational landing ground for refuelling, etc.

4. War Role of the R.E.A.F. Fighter Squadrons.

It was agreed to be desirable that the Fighter Squadrons of the Royal Egyptian Air Force should be allocated in the first place to the "home defence" of Cairo and Alexandria areas, and that No. 1 (Fighter) Squadron, when formed, should be allocated to the defence of Cairo.

It was also agreed that this Squadron should in war be located at Helwan, which will be the peace time station of the Royal Air Force Fighter Squadron which, in war, moves to the Western Desert. (One Fighter Squadron of the Royal Air Force will also be located at Asiriya for the defence of Alexandria and the Fleet Base).

It was also agreed that the operational control of all Fighter Squadrons employed on "home defence" should, in war, be under one command, and that this "Commander should be stationed at the 'Air Raid Report Centre' now being established at Dekheila Aerodrome. Until the time when sufficient Egyptian Fighter Squadrons are available to take over this duty it is proposed that a British Air Force officer should, in war, direct the operations of all the Fighter Squadrons employed in "home defence", and that with him should be an Egyptian Air Force officer who would issue the required orders to the Egyptian Fighter Squadron.

With regard to the Air Raid reporting system and Report Centre which is at present being organised, it is proposed to hold in the near future an Exercise in the Alexandria area in which the Royal Egyptian Air Force and the Royal Air Force Fighter Squadrons will co-operate from their War Stations.

The formation of the second Royal Egyptian Air Force Fighter Squadron was discussed, and it was agreed that it would be an advantage if this could be expedited, as it is considered that the presence of R.E.A.F. Fighter aircraft operating in the defence of Cairo and Alexandria would have a most beneficial moral effect on the population, in addition to their material effect as a deterrent to enemy air attacks on these important centres. It was therefore agreed that the provision of further Fighter Units for the Royal Egyptian Air Force should be given priority over the provision of Bomber or other type Units.

5. War Role of the R.E.A.F. Bomber Squadron.

It was agreed that until such time as the second Fighter Squadron of the R.E.A.F. has been formed and is available to take its place in the defence of Alexandria, the flight of Panther Audax Bomber aircraft should, in war, remain at Dekheila to act in the first

تابع ملحق (1A)

Page 3.

place as a reserve for short distance reconnaissance or offensive action against enemy forces in the Western Desert.

6. Preparation of Operational Landing Grounds in the Western Desert.

Mr. Durrant
As A.F. should
keep me informed
of both

It was agreed that the Director of the Royal Egyptian Air Force should keep me informed of the progress made in this important work of preparing operational landing grounds in the Western Desert, and that I should keep him informed of the requirements of these aerodromes for operations.

7. Corridors and Prohibited Areas.

The necessity for providing corridors of approach to defended areas for Egyptian and British aircraft and for laying down prohibited areas was discussed, and it was agreed that details of the arrangements proposed should be supplied to the Director of the Royal Egyptian Air Force by me, but that, in order to ensure secrecy, they will not be issued down to Units of either service until the time arrives when it becomes necessary to put them into force.

8. Employment of Mier Airways in War.

تتضمن بيان
السياسة
في الحرب
للمركب
الطيران

It was agreed that in the event of war, it would be of great value if Mier Airways could be taken over complete by the Director, Royal Egyptian Air Force, and the personnel and aircraft employed for the operation of a transport service for the evacuation of casualties or other work. If this scheme is approved, it is proposed that the Air Officer Commanding, Royal Air Force, shall approach the Air Ministry for approval for British personnel employed with Mier Airways to continue to operate with them in war.

9. Air Mail Reporting System.

With regard to the Air Mail Reporting System, the Director, Royal Egyptian Air Force is at present engaged in organising a Report Centre at Bahariya. This scheme, as at present organised, will only partially meet all requirements for obtaining reports on movements of enemy aircraft about to attack, and warning military units and civil population, and the Air Officer Commanding, Royal Air Force is at present engaged, in collaboration with the General Officer Commanding-in-Chief, in drawing up a comprehensive scheme for Air Mail reports and warnings which it is hoped will be communicated to Your Excellency for approval in the near future.

10. I shall be grateful if Your Excellency will approve in principle the foregoing arrangements which have been agreed with the Director, Royal Egyptian Air Force, with regard to the role of the R.E.A.F. in war and the other subjects mentioned, and if you would approve the continuance of the system of direct communication and discussion of details between the Director and myself.

Right
Saffron in pencil
and approve B

Handwritten signature: H. Nicholl

ملحق (١٩)

١٤٠٢-١/٨

Cairo,

¹²
10th February, 1939.

SECRET.

Dear Vice Marshal Nicholl,

Reference your letter No.D0/S.21196/14 dated 28th January, 1939 for which I thank you very much.

I approve in principle the arrangements which have been agreed with the Director, R.E.A.F., with regard to the role of R.E.A.F., in war and the other subjects mentioned in your letter.

I also approve the continuance of the system of direct communication and discussion of details between you and the Director, R.E.A.F.

Yours

L.
Ad H. S. S. S.

MINISTER FOR NATIONAL DEFENCE.

Air Vice-Marshal,
H.R. Nicholl, C.B., C.B.E.,
Air Officer Commanding,
Royal Air Force,
Middle East.

ملحق (٢٠)

Reference	DATE MADE INDEX	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
Air 2768	53396												

18/3

11/6/4.

SECRET.

HALF YEARLY REPORT NO. 6 ON THE ROYAL EGYPTIAN
AIR FORCE BY THE SENIOR ADVISER ON THE
BRITISH MILITARY MISSION - PERIOD 1st APRIL
to 31st OCTOBER, 1940.

1. GENERAL.

As mentioned in the last report, the R.E.A.F. Squadrons, after being for two months at war stations, returned to their peace stations in November to facilitate training. At that time units were handicapped by the large percentage of their personnel being inexperienced. Since then, however, it has been possible to avoid any substantial change in personnel and operational training has been able to go ahead on the whole satisfactorily, so that at the outbreak of war between the Allies and Italy in June, 1940, the squadrons were in a much better condition to take an active part in hostilities. Since then advantage has been taken of the of intensive operations, in as far as the R.E.A.F. is concerned, to proceed with training as quickly as possible. It can fairly be stated that by the end of the period under review squadrons were within measurable distance of the highest standard likely to be maintained.

2. ORGANIZATION.

It was hoped that, when Italy joined in the war, the R.E.A.F. would be placed under the command of the A.O.C.-in-C., Middle East, and cooperate with the R.A.F. Egypt, however, remained neutral, and political considerations have circumscribed R.E.A.F. operational activities. Briefly, the effect has been that:

- The R.E.A.F. have not been placed under the orders of the A.O.C.-in-C., except that the fighters take their patrol orders from the R.A.F. fighter commander.
- Squadrons are not allowed to work from aerodromes or landing grounds occupied by the R.A.F.
- The A.O.C. squadron may operate in the Western Desert in support of the Egyptian Mobile Brigade, provided no control is exercised by the British Command. The Government, however, refused to permit any fighters to operate in the Western Desert, even in support of their A.O.C. Squadron. This was presumably to minimise the chances of air combat near the Anglo-Italian war front.

(d) The Egyptian Government agreed to one squadron of fighters being located at Almazra for the defence of Cairo, and the other at Suez, but refused to employ fighters in the defence of Alexandria, although their A.A. batteries form part of the ground defence.

(e) In contrast with this, however, much valuable patrol work has been done by Ansons in the Gulf of Suez, and by Ansons in escorting shipping convoys at the Northern end of the Red Sea in cooperation with the Royal Navy. Two of the three Ansons have recently been crashed, rendering further cooperation impossible, unless replacements can be obtained.

This inconsistency in the Government's policy is apparently due to the fact that the Director of the R.E.A.F., Air Vice-Marshal Hassan Abdel Wahab Pasha, who has, personally, afforded the R.A.F. as much help as he was able, deliberately omitted to inform his Ministry as to the nature of the duties being carried out by the Ansons.

3. PERSONNEL.

Hassan Abdel Wahab Pasha has recently left the R.E.A.F. for another appointment, since he felt that he could not cooperate with the Army's new Chief of Staff, a man considerably junior to Wahab Pasha, who himself had designs on that appointment.

تابع شفق (٢٠)

Reference:-		1		2		3		4		5		6		7		8		9		10	
Air 2768		53296																			
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION																					

2.

He is a very able and energetic man and, although a martinet in many respects, and unpopular for that reason, undoubtedly helped to raise the efficiency of the R.E.A.F., particularly as regards operational training.

The new Director, Lewis Ali Huseini Pasha, took over during the last week in October. He is a man with considerable experience in the Army, but with none in the R.E.A.F. He has the reputation of being very willing to cooperate with the British and has created a favourable impression during the short time he has been Director. There may, however, be a considerable reaction among the senior R.E.A.F. officers who were allowed to display little initiative and authority under their late Chief. The result will probably be more growing pains.

4. EQUIPMENT.

The war has had the effect of seriously delaying the despatch of the initial spares and equipment for Gladiators, Lyanders and Mustangs, which are recent types in the R.E.A.F. Maintenance of these types has therefore been extremely difficult in spite of help from local R.E.A.F. resources. The position appears to be improving as considerable consignments have been shipped, and should be received within the next few weeks.

5. EXPANSION.

After many delays in the delivery of Blohm and Lohner, the Air Ministry finally decided that these aircraft would definitely not be available. The failure to form this, or any other squadrons in accordance with the expansion scheme, has had the effect of creating a serious surplus of pilots, since the intake of the F.T.S. was based on expansion. This matter is now under consideration together with the problem of new equipment during the coming year.

6. MAINTENANCE.

Just prior to the outbreak of war with Italy, the contract had been let for the new equipment and maintenance depot. Shortage of building material and money has, however, caused the whole scheme to be shelved. In the meanwhile two Dolman hangars have been erected at Alamein and are being used to implement the existing workshop facilities. Owing to lack of spares the number of aircraft awaiting overhaul and repair has been steadily growing.

7. AERODROMES.

Mikhila aerodrome, Alexandria, has been vacated by the R.E.A.F. and handed over to the Fleet Air Arm. The fighter squadron from Mikhila has taken over a landing ground at Suez and the remaining units moved to Alamein.

8. ELEMENTARY TRAINING SQUADRON.

In order to minimize congestion and permit dispersal of aircraft at Alamein, the Masters of the Elementary Training Squadron have been moved to Khanka landing ground. This is sufficiently close for the pupils to live and do ground instruction at Alamein.

9. FLYING ACCIDENTS.

There have been seven serious flying accidents. This shows a marked increase over previous periods. The cause in each case was an error of judgement, usually coupled with careless flying, while at least two cases were due to low flying against orders. An Anson was crashed, killing all five of the crew, through the pilot trying to land on the aerodrome in fog, although Khanka landing ground lies ten miles away and was perfectly clear.

The British Mission officers are doing all in their power to obtain a tightening of flying discipline, but without any executive control, this is very difficult. The Director has promised that, in future, serious cases of flying indiscipline

will.

تابع طحق (٢٠)

Reference-	DATE	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Aug 2/2768	53396										
COPYRIGHT - MAY 1951 BY THE AIR FORCE INSTITUTE OF TECHNOLOGY, WASHINGTON, D.C.											

3.

will be dealt with by court-martial. It remains to be seen whether such strong action will in fact be taken.

No flying accidents have been due to faulty material or maintenance.

10. CIVIL AVIATION.

There is still no coordination between civil and military aviation, but, with the change in command of the R.E.A.F. the matter is likely to come up for reconsideration. Private flying and training has practically ceased.

Miser Airwork have reorganized their air lines to meet defense requirements. Besides a daily local service extending to Palestine, they are operating a weekly service between Egypt, Cyprus and Turkey via Palestine, and to Assiut three times a week. In all these services British and Egyptian officials and diplomatic mail have priority. All Miser pilots are doing over 100 hours a month.

In addition the company undertake special charter work on behalf of the R.A.F. and Army cooperation flying for the British and Egyptian A.A. units at Alexandria, Cairo, Port Said and Haifa. They have also carried out repairs and overhauls to R.A.F. Gladiators and Hudsons, and provide facilities in their workshops for British Overseas Airways Corporation; additional contracts have been promised if space can be found.

11. BRITISH PERSONNEL.

Two British Warrent Officers have recently been commissioned and therefore returned to R.A.F. duty - W.O. Oldland and W.O. More. They have been with the Egyptian Air Force since its inception, the former in charge of maintenance and the latter equipment. The present standard of efficiency in these two spheres is largely due to their outstanding capability, zeal and tact.

12. No. 1 A.C. SQUADRON - LYSANDERS.

For the greater part of this period the squadron has had two widely divergent roles, since one flight has undertaken cooperation with the British Canal Brigade including dawn and dusk shipping patrols in the Gulf of Suez, while the other flight has cooperated with the Egyptian Mobile Brigade.

On the whole the squadron is efficiently trained for the type of cooperation it is likely to be called upon to provide, but its activities have been and are still being severely handicapped by an acute lack of spares. During one period serviceability had dropped to six aircraft out of 18 I.L.

The officers are rather obviously reluctant to serve in the Western Desert, in which each flight has had one period. This is undoubtedly in no small part due to the policy of the Egyptian Government of trying to avoid any clash with the Italians in the Western Desert.

The percentage efficiency of this squadron as regards training is estimated as 70 per cent.

13. No. 3 COMMUNICATIONS SQUADRON - ANSONS, PERCIVAL Q.6.s. COMMANDER, BOTH.

This squadron consists of two flights, one equipped with Ansons and the other with miscellaneous civil type aircraft.

The Anson flight, until two aircraft were destroyed in crashes, carried out valuable work patrolling the Gulf of Suez and escorting British shipping convoys. The other flight has been rather disorganized through the two Percival Q.6.s. aircraft being allotted for the use of H.M. The King.

14. No. 4 SQUADRON - GORDON AND LUDAI

Originally this was to have been a Elenhois Squadron, but owing to the aircraft not being available the function of this squadron has been changed to drudge towing for air to air and A.A. battery practice, and to provide aircraft for instruction in air fighting and air gunnery.

تابع ملحق (٢٠)

Reference -		PRIME MOVER OFFICE		1	2	3	4	5	6
Aug 12/2768		53396							
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION									

The number of Gordons available was insufficient for air to air and ground to air towing. The problem was solved by the R.A.F. lending their towing flight for about two months to provide training for the two fighter squadrons.

Nos. 2 and 5 Fighter Squadrons - Gladiators.

13. MOVEMENTS.

At the beginning of the period covered by this report, the fighter squadrons were both stationed at Dikhoila, and were beginning to settle down, No. 2 Squadron after a number of changes in its personnel, and No. 5 after its formation as a fighter squadron. The squadrons had begun a good training syllabus and had arranged affiliation exercises with No. 80 Squadron of the R.A.F. at Amryia. Before it was possible to carry these out, the two squadrons received orders to move to their war stations, and these moves were carried out on 15th May, No. 2 Squadron to Almasa, and No. 5 Squadron to Suez.

Since then the two squadrons have continued with their training at their war stations, while at the same time keeping a proportion of their aircraft at "readiness" under the control of the Fighter Sector Commander at Holwan. At various times during the period the squadrons have interchanged their flights so that all pilots could make use of the superior training facilities of the Cairo Area - air firing ranges etc.

14. OPERATIONS.

Neither squadron has as yet carried out more than routine or practice patrols. There was a raid on the Suez area but there was no opportunity for the fighters to intercept. There have been no daylight raids on the Cairo area.

17. MORALE.

The pilots seem quite ready to engage the enemy if he appears. On the other hand they have no great confidence that the performance of their Gladiators is good enough to compete with the S.79 type of Italian bomber which is expected. Morale is inclined to fluctuate with good news or bad, with flying accidents, and with the trials of Ramadan etc.

18. DISCIPLINE.

Discipline is moderately good, better on the whole in No. 5 Squadron than in No. 2. It is not likely to be better while all the flight commanders are pilot officers, and the C.O.s flight lieutenants, one of them - in No. 2 - very junior. One pilot of No. 5 Squadron killed himself and wrote-off his aircraft through a breach of discipline.

19. TRAINING. - AIR.

At present, during this period, 50 fighter pilots have been brought up to a quite useful operational standard. This involved a great deal of individual training at first, although calls for operational readiness did not allow this to be as thorough as it should have been. For the first time in the R.E.A.F. it has been possible to carry out a concentrated programme of air to air firing. This was made possible by the loan from the R.A.F. of a Towed Target Flight of Gordon aircraft, the R.E.A.F. Towed Target Flight having proved itself quite unable to deal with the quantity of work required. Pilots have also carried out all the standard operational practices of a fighter squadron: Fighter versus bomber attacks, Fighter versus Fighter attacks, Quick take-off and interception practices, oxygen climbs, etc. With the syllabus completed, all that is needed is constant practice to improve the standard of manoeuvre and gunnery. Unfortunately it is doubtful if the R.E.A.F. Towed Target Flight will be able to deal with these gunnery practices.

In assessing the value of these squadrons it must be realised that the pilots are far from experienced, most of them having carried out only 150 hours flying on all types.

القوة الجوية بين الساسة المصرية والإسرائيلية

لمع لحو (٧٠)

Reference:-	Public Record Office	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Aug 12768		53396									
CAPTAIN - SET TO BE DEFENDANT PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT LIMITATION											

5.

20. TRAINING - GROUND.

With some exceptions the pilots have not shown themselves willing to make the effort to acquire knowledge, or even the effort to assimilate knowledge when it is imparted to them.

21. SERVICEABILITY.

The serviceability of No. 2 Squadron is at the moment good; only one out of the original aircraft is damaged, and that is repairable. No. 5 Squadron is less well off. One aircraft is completely wrecked, and three more need major replacements which are not available. The serviceability has been subject to vast fluctuations owing to the extremely low stock of spares held by the R.A.F.

22. PERCENTAGE OF EFFICIENCY.

No. 2 Squadron 70 per cent. No. 5 Squadron 70 per cent. No. 2 Squadron has the more experienced pilots, but No. 5 is keener.

23. PERSONNEL.

Both squadrons are seriously short of good armourers. In war time this will be of grave importance. Armourers are always said to be coming but never appear. Other personnel are fairly satisfactory.

24. BRITISH PERSONNEL.

At Dikholia, the squadrons had their own Maintenance Supervisors, but had to share the officer advisor and the armament and signals supervisors. When the squadrons moved to different war stations it was impossible for each squadron to have the advice and supervision that was needed. This was got over to a certain extent by the attachment of an R.A.F. officer to Suez, and by the periodical visits of Warrant Officer supervisors. This is not really satisfactory, and results, in effect, in there being no signals supervisor at Alamein for No. 2 Squadron, and no armament supervisor at Suez for No. 5 Squadron.

25. FLYING TRAINING SCHOOL.

During the period 22 officers and 19 warrant officers completed their training and 28 officers commenced flying training. Twelve part used Harts were received in May from the Air Ministry, but unfortunately they arrived without air cleaners, tropical radiators or large type landing wheels, and were therefore unfit for flying.

The R.A.F. were approached, but were unable to supply the necessary parts to modify those aircraft. An attempt is now being made to obtain the necessary materials to manufacture air cleaners. Should this be successful it should be possible to fly these aircraft during the winter months from landing grounds with a reasonably hard surface.

The Harts were intended for intermediate training, releasing the Avdas for an advanced training squadron. Their non-availability has seriously upset the training scheme and has resulted in new pilots being posted to squadrons with practically no operational training.

One of the British flying instructors has been running a flying instructors' course, and has passed out seven as instructors during the period. Two officers returned to Egypt after completing a flying instructors' course at G.F.S.

26. THE MECHANICS, ARMAMENTS AND WIRELESS SCHOOLS.

These schools have been functioning in a satisfactory manner.

H. H. H. H.
Group Captain.
Senior Air Adviser.
British Military Mission.

Cairo.
31st October, 1940.

تابع ملحق (٢٠)

REF ID: A6212768		53396	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION			

APPENDIX "A"

to Half Yearly Report No.8 on the Royal Egyptian Air Force.

1. Personnel of the Air Wing, British Military Mission.

Senior Air Advisor.

Group Captain E.F.Mackay.

Instructor, Station H.Q., Almassa.

Wing Commander C.E.W.Guest, O.D.E.

Instructor, No.1 A.C.Squadron.

Squadron Leader V.A.Pope.

Instructor, Nos. 2 and 5 (P) Squadrons.

Wing Commander F.D.Coote.

Wink 2
2/11

Instructor, No.4 (P) Squadron and Towed Target Flight.

Flight Lieutenant H.D.Jones. (Terminated appointment on 30th September owing to Hienheim aircraft not being available for this squadron).

Chief Flying Instructor.

Wing Commander E.A.C.Dritton, D.F.C.

Flying Instructors.

Flying Officer L.P.Rumphrey, A.F.M.

Total British officers.....	7.
R.A.F., W.C.O.Flying Instructors.....	5.
R.A.F., W.C.O.Technical Instructors.....	21.
Total.....	33.

2. Royal Egyptian Air Force Personnel strength.

Officers(4 non-flying)including officers under training....	158.
W.C.O.Pilots, including W.C.O.s under training.....	46.
Military(technical)other ranks(including under training)....	890.
Military(non-technical)other ranks.....	590.
Civilian employees.....	829.
Total.....	2619.

تابع ملحق (٢٠)

Reference =

53396

AIR 2/2768

EXPIRY - MAY 15 ON SUPPLIES PHOTOGRAPHICALLY SENSITIVE PERMANENT

APPENDIX "B"

to Half Yearly Report No. B on the Royal Egyptian Air Force.

AIRCRAFT ON STRENGTH ON 31st OCTOBER, 1940.

1. Avro Type 626.....	16.
(Cheetah Mk. V)	
2. Fairey Gordons.....	6.
(Panther Mk. II)	
3. D.N. Moth E. III.....	1.
4. Hawker Audax.....	21.
(Panther Mk. VI and X)	
5. Miles Magister.....	37.
(Gypsy Major)	
6. Avro Anson 652 (Civilian).....	1.
(Two Cheetah Mk. II)	
7. Westland Wacoan.....	1.
(Three Comet Major)	
8. Avro Type 642 (Commodore).....	1.
(Lynx Mk. IV)	
9. Westland Lysanders.....	25.
(Mercury XII)	
10. Gloucester Gladiators.....	35.
(Mercury IV and VIII)	
11. Avro Anson - Military Type.....	1.
(Two A.6 Cheetah Mk. II)	
12. Percival Q.6.....	2.
(Two Gipsy VI)	
13. Hawker Hart (unmodified for local conditions and not in use).....	12.
(H.R. Kestrel)	

Total.....147.

(٢١) ملحق

Enforcement		2/2765		x64 54214		54214	
AIR		2/2765		x64 54214		54214	

British Military Mission,
Cairo, 31st April, 1940.

22 MAY 1940

SECRET.

No. 11/8/4.

Sir,

I have the honour to forward herewith Half-yearly Report No. 7 on the Royal Egyptian Air Force, drawn up by Group Captain V.H. Tait, O.B.E., R.A.F., Senior Air Adviser on the Military Mission.

It will be noticed that this Report deals only with the five months ending on the 31st March, instead of the usual period of six months ending on the 30th April. This has been done in view of the departure of Group Captain Tait from the Mission at the end of the month, and I trust that this procedure will cause no inconvenience.

Copies of this Report have also been despatched as follows:-

British Embassy, Cairo..... 6 copies.
War Office, London..... 2 copies.
A.G.C.-in-C., R.A.F., Middle East..... 1 copy.
G.O.C.-in-C., Middle East..... 1 copy.
G.O.C.-in-C., British Troops in Egypt..... 1 copy.

2. As the Air Council are no doubt aware the financial situation in Egypt has lately become difficult and as a result the previously contemplated expansion of the fighting services has been curtailed. The present Egyptian Air Force consists of five squadrons partially or completely equipped and a target towing flight. According to the long range programme approved in principle about a year ago, an eventual expansion to twelve squadrons was envisaged, but the long range expansion plans both for the Air Force and the army were cancelled on the assumption of office of the present Government, mainly owing to financial difficulties, and the Air Force was left in its present condition with no fixed plans for the future.

3. As a result of the recent visit to the Sudan of the Prime Minister and Defense Minister, who were accompanied by an escort of nine aeroplanes, orders were given for the Egyptian Air Force to be expanded during the coming financial year to seven squadrons, and the necessary provision was included in the draft financial budget. During the last two or three weeks, however, these two extra squadrons have been eliminated from the budget for financial reasons in the same way as the strength of the Army for the coming year had to be reduced by rather over 2,000 men.

4. During the last few days the Minister of Defence has informed me that the Egyptian Government are approaching the British Government on the question of financing the purchase of aircraft and equipment from England by some long term arrangement and I have been asked to estimate what capital expenditure is envisaged during the next three or five years. As a result of this it has been necessary again for the Egyptian Government to decide on a long term programme, and so far as the Air Force is concerned it seems likely that the two fighter squadrons will be again inserted in the programme, making a total Air Force of seven squadrons. The necessary provision for the aircraft Depot, landing grounds, etc., will also be made.

Otherwise any further expansion of the Air Force for a considerable number of years seems unlikely.

5. As stated in paragraph 2 of the attached Report the administration of the Egyptian Air Force has benefited considerably by the appointment of the new Director, Lord Hassan Abdel Wahab Pasha, a most energetic officer and probably a better disciplinarian than any other senior officer in the Defence Services.

Rethr,...

الملحق

طحق (٢٢)

Reference		PUBLIC RECORDS		1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12	
AIR 2/2768		53396			
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION					

1877
SECRET.

W/6/4

BRITISH MILITARY MISSION.

CAIRO, 6th December 1940

Sir,

I have the honour to forward herewith Half-yearly Report No. 8 on the Royal Egyptian Air Force, drawn up by Group Captain R.F. Mackay, R.A.F., Senior Air Adviser on the Military Mission. Copies of this report have also been despatched as follows :-

British Embassy, Cairo 4 copies
War Office, London 2
A.O.C. in C., R.A.F., Middle East 1 copy
Commander-in-Chief, Middle East 1
G.O.C. in C., British Troops in Egypt 1

2. As will be seen from this report, it is considered that at the end of the period under review the Egyptian Air Force had attained a reasonably high standard of efficiency.

This standard cannot, however, be maintained unless adequate supplies of spare parts and also new aircraft are provided in the near future.

The most urgent requirements are spare parts for the Lysons, and additional aircraft to make up the Anson Flight to six aircraft. Modern fighters are also needed to replace the Gladiator aircraft which are not fast enough for "home defence".

3. There is no doubt that unless the above requirements are met reasonably soon the moral and efficiency of the Egyptian Air Force will seriously decline. This would be unfortunate as the R.E.A.F. is capable of carrying out certain useful duties in connection with the defence of Egypt. These include the day air defence by fighter squadrons of Cairo and Suez, for which the R.E.A.F. is at present solely responsible, escort duties in the Gulf of Suez and the Red Sea in cooperation with the Royal Navy, and the provision of towing facilities for the Royal Navy and the British Army.

4. As regards the future, it is realised that, under present circumstances, aircraft cannot be made available to permit the expansion scheme (up to 12 squadrons) to go ahead normally. In 1941, however, it is recommended that modern aircraft be forthcoming for one extra fighter squadron and to re-equip with fighters one of the existing squadrons, and that six Ansons and six towing aircraft be supplied. This would enable surplus personnel to be absorbed and permit the R.E.A.F. to continue to carry out the duties referred to in paragraph 3 above.

I have the honour to be,

Sir,

Your obedient servant,

R. B. Stone
Major-General,
CHIEF OF THE BRITISH MILITARY MISSION.

The Under-Secretary of State,
The Air Ministry,
London.

VIV

ملحق (٢٢)

Reference:	53396	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
Air 2/2768													

SECRET

RAF YEARLY REPORT No. 12 ON THE ROYAL EGYPTIAN AIR FORCE
BY THE SENIOR AIR ADVISER ON THE BRITISH MILITARY MISSION
PERIOD 1st May, 1942 to 31st OCTOBER, 1942.

298.

GENERAL

Reaction to Axis Advances into Egypt

1. Since my last half-yearly report the REAF has undergone the most severe crisis of its short history. After a purge, prescribed by the British Military Mission and administered by the Egyptian Government, it is now in a much more healthy condition than at any time since the outbreak of war.
2. During the recent retreat of the British Forces towards Alexandria, the REAF maintained a most commendable calm, and the big majority of its personnel accepted our assurances that the enemy would be brought to a halt before reaching the Nile Valley. The Director, REAF, offered to place Alamea aerodrome facilities at the disposal of the RAF in the event of an emergency, and we could feel no strain in our relations with the Egyptians.

Subversive Activity in the REAF

3. In the second week of July, by which time the battle-front had become static at El Elmein, two REAF pilots disappeared in Gladiator aircraft, and it soon became evident from intelligence reports that they had landed in enemy-held territory, and with the object of imparting information. The Egyptian authorities, acting on their own initiative, promptly grounded the REAF, and requested me to supervise the removal of magnets from all aircraft. In the previous year a retired Chief of Staff of the Army had made an unsuccessful attempt to flee the country in a REAF aircraft, manned by an Egyptian crew, whilst he was under suspicion of subversive activities. These further incidents so distressed the Egyptian Government that the Prime Minister and Minister of Defence seriously considered disbanding the REAF and transferring the personnel to the Army. A senior Staff Officer in the REAF was immediately suspended for suspected implication, following reports from the Egyptian Intelligence Section. These reports were confirmed from British sources.

Policy of the British Military Mission

4. The Mission, after consultation with the AGC-in-C, decided to oppose the extinction of the REAF, since it appeared certain that the conspiracy was limited to a few persons, and the service as a whole was deeply ashamed and bitterly resented the action of these few. It was felt that, had the REAF been disbanded, the Axis Powers would have been presented with a valuable propaganda point, and would declare that the REAF had been quashed owing to British pressure, proving how the latter were anxious regarding the activities of the armed forces of the downtrodden Egyptian Nation. Furthermore, the posting of the personnel to the Army would have a most detrimental effect on that service, since not only would they be untrained in their new work, but they would also undoubtedly consider that they had a major grievance. These points were put to the Minister of Defence with the counter-proposal that certain of the more senior officers who, on the grounds of inefficiency, or for other reasons, were a bad influence, should be removed, since it was evident that, although there was no big subversive element in the REAF, the discipline of the Service as a whole needed tightening up. This was agreed to, and the Minister further arranged to convene a strong committee consisting of carefully selected senior Egyptian Army and Air Force Officers and myself, to consider any proposals for the reorganisation of the REAF which I might consider desirable.

VIA

Reference:-		CHIEF ARABIC OFFICE									
A02/2768		53396									
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION											

2.

tion taken by the Egyptian Government

6. This was an opportunity I had long waited and, except that two of the officers I was anxious to get rid of were, for political reasons, briefly put on six months' probation, all my proposals were accepted by the committee and confirmed by the Government.

6. As a result

- Three senior officers have been transferred to the Army and two more put on probation.
- Fourteen officer pilots of various ranks and seventeen airman pilots, considered to be below standard professionally, or unreliable politically, were also transferred to the Army, being found surplus to requirements owing to shortage of aircraft.
- It was agreed to introduce acting rank when necessary; since owing to the youth of the REAF there is a big shortage of officers holding ranks above that of Flying Officer. Squadrons, Flights and Sections were therefore being commanded by officers without sufficient rank to exert their authority.
- It was agreed to adopt appropriate sections of the British Air Force Law and King's Regulations and Air Council Instructions suitably modified, also, in spite of repeated protests on our part, the REAF is governed by Army Law. This is most unsuitable for enforcing discipline, particularly in flying matters, and accused persons are almost invariably acquitted by Courts Martial.
- Almaza is to be reorganized on a one station basis. Since units were moved from Dekkila to Almaza, over two years ago, Almaza has consisted of two separate stations, and has even had separate workshops. This has led to great inefficiency and confusion.

Change of Director

7. The Minister of Defense also considered it advisable to make a change in Directors, on the grounds that discipline in the REAF had been shown to be lax and that although Ali Housseini Pasha had in other respects proved himself a capable director, he must be held responsible. He was therefore transferred to an important staff job in the Army, and Lt. Col. Hosni Taher Pasha, a reputedly strong man with pro-British leanings, was appointed Director. As in the case of all his predecessors, Taher Pasha has had no air experience, but, since no REAF officer is senior enough, the choice seems to have been sound.

8. In the meantime, investigations arising from the affair of the two Gladstones exposed a source of leakage of information from Egypt, involving an escaped German officer, an Egyptian Army Officer and another officer of the REAF. It was discovered that they had been using an Egyptian Army W/R Station for passing information to the enemy. These Egyptian Officers were convicted by an Egyptian Court and sentenced to imprisonment.

Reaction of the REAF

9. Nothing but good seems to have resulted from these happenings. The recommendations of the Committee have been very well received by the REAF, and the winding off of the less desirable element has apparently resulted in a rise in morale and feeling of confidence and security. The intervention of the British Military Mission, resulting in the revivals of the Service, and the suggestions made to the Committee have been understood and much appreciated. I would go so far as to say that our influence is now greater than it has been for the last three years. It is difficult to foresee what will be the situation if the Government changes.

تابع طحق (٢٢)

Reference:	FIELD NO. 1111	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Area 2768	53396										
Copyright - 1971 by the Department of Defense, Washington, D.C.											

3.

EQUIPMENT AND MAINTENANCE

Procedure for obtaining equipment

10. Within the period of this report RAF ME have undertaken to supply from stock, so far as possible, spares and equipment required by the RAF and to demand on UK such items as are not held. This is a great improvement on the old system, which, however, worked well enough in peace time, the RAF submitting their demands annually to their representative in London, who then arranged for purchase and delivery.

Transfer of Equipment and Spares to the RAF.

11. On reviewing stocks of equipment and spares I found that, owing to the postponement of the expansion scheme, many items of flight and workshop equipment and a large amount of spares (mostly A.O.S.) were surplus to requirements. These have been handed over to, and gratefully received by, the RAF. The principle is being extended to any further stocks which were ordered from the UK and which may arrive, having been delayed in transit.

Equipment Section.

12. The organisation of this section is most unsatisfactory. The RAF will try to service the whole of their Air Force with an organisation designed for a single small station. They have, however, agreed at last to increase the number of Equipment Officers from one to three. The new Director has lately had charge of the Army Ordnance Services and it is hoped that he will be persuaded to accept and introduce our reorganisation scheme. There is a risk that he may try to remodel the section on Army principles, which do not adapt themselves to an Air Force.

Maintenance

13. With the exception of ME, the standard of maintenance has been satisfactory. For a period of about three months, when the RAF were short, it was impossible to get red dope. This seriously interfered with the serviceability of aircraft, especially in the case of one of the fighter squadrons. Dope is now available, but the effects are still being felt.

Workshops.

14. There has been a steady improvement in the efficiency of the workshops. This will be enhanced by a reorganisation made possible by amalgamating the two stations at Lima into one. At long last it has been agreed to take the overhaul of ME seriously and allot adequate workshops.

FLEET ACCIDENTS

15. The crash rate has been commendably low, except as regards Hurricanes. There have been no flying accidents involving serious injury.

BRITISH PERSONNEL

16. Group Captain J.D.A. Koary, on promotion to that rank, was posted for duty with the RAF. Wing Commander L.M. MacLachlan, RAF, VR, filled this vacancy.

17. There has been a few changes in Warrant Officer personnel, due to commissioning.

18. It is becoming increasingly difficult, as regards both Officers and Warrant Officers, to find men old enough and with sufficient RAF experience, for attachment to the Mission. RAF ME are most sympathetic and helpful, but, as a general rule, the right type of man is simply not available.

Vo.

Reference:	1 2 3 4 5 6 7 8 9									
AIR 2/2768 57396										
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION										

EFFICIENCY OF SQUADRONS

No. 1 G. Squadron - Lyander

19. The squadron has a monthly average of 100 hours for the last 6 months, many hours flying have been carried out on O.M.C. Gun practice and formation flying; apart from this very little training has been done.

20. The average serviceability has been nine aircraft out of thirteen. The serviceability is considered good since the squadron has experienced a certain amount of trouble with tail wheels, owing to a shortage of bearings. Spare tail wheels have been obtained from the R.F. which, though of a different type, can be adapted to suit the Lyander. Fabric deterioration has also been experienced, but is being overcome by changing some main planes and repairing others. The G.O. takes a considerable interest in the functioning of the Squadron and all officers are keen to fly as much as possible. A certain amount of disorganisation has taken place through mechanics being away till ten o'clock in the morning on sports and this is considered serious if flying hours are to be maintained and maintenance work carried out in a reasonable time.

No. 3 Communication Squadron - G6, Anson and Moth.

21. The squadron has averaged 40 hours flying time per month. Flying has consisted mostly of local practice and test flights. The serviceability has been approximately five out of seven aircraft.

22. A certain amount of trouble has been experienced on G6 aircraft owing to high oil temperatures but this has been overcome by fitting oil coolers. Details of this installation have been submitted to the makers at their request. Difficulty has been experienced in repairing Anson aircraft owing to a shortage of plywood; repairs, however, have been effected and now both Ansons are serviceable.

No. 4 Squadron - Anson, Hart

23. Flying in the squadron has mostly consisted of practice flights. Flying in the squadron has averaged approximately 80 hours per month. Serviceability is very low, being approximately 6 out of 12 aircraft. Reasons for this are maintenance difficulties and the time taken on major inspections. A certain amount of fabric deterioration has taken place through aircraft being dispersed and a few aircraft are awaiting fabric renewal. It is hoped to concentrate on the necessary fabric work to be done in this squadron after the requirements of the fighter squadrons have been met.

FLIGHTER SQUADRONS

No. 8 Squadron - Gladiators

24. The aircraft of this squadron, after living in the open air for over two years, have been all completely unserviceable for the past two months, due to the total re-covering and re-doping needed as a result of the extremely bad state of the fabric. Red dope has been impossible to obtain from the R.F. in quantity, owing to extreme shortage. This also applies to "thinners". The only flying carried out by the squadron has been of a "refresher" nature in "register" aircraft.

25. The pilots of this squadron are keen and show plenty of enthusiasm for fresh knowledge. The G.O. seems a good officer and is certainly a good disciplinarian.

No. 5 Squadron - Gladiators

26. This squadron, whose aircraft are newer than those in No. 2 squadron, has not suffered much through fabric trouble. Maintenance has been good and the personnel are keen, due in no small measure to having an efficient squadron commander.

تابع ملحق (٢٢)

Reference-	53396	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION											

No. 17 Squadron - Hurricanes

27. This squadron, which should really be termed the Hurricane Flight, as it has only had seven aircraft, leaves much to be desired in serviceability, known for training and discipline, both on the ground and in the air. The lack of serviceability is due, and due only, to the fact that the aircraft are flogged as hard as they possibly can be, whenever they are serviceable. This does not enable the ground staff to carry out their maintenance as they would like, the result being an atmosphere of uninterest in the squadron, which is quite understandable. Training memoranda have been passed to the squadron and lectures have been given, yet operational training has been virtually at a standstill for some time.

28. The pilots of the squadron are, on the whole, senior to those of the other two fighter squadrons. The resulting air of superiority adopted is extremely noticeable.

29. Several accidents have taken place, two aircraft being badly damaged, as opposed to a clean record in the two Gladiator squadrons.

30. At my suggestion, there is to be a new squadron commander. This may result in more effort being made to become operationally efficient on modern aircraft.

FLYING TRAINING SCHOOL

31. During the last few months, only a small amount of flying training has been carried out. It can be classified as follows:-

- (a) Two pupils from the Higher School of Engineering (now Engineer Officers in the R.E.F.) have completed 10 hours solo on Magisters.
- (b) Five pupils have been on a refresher course, the syllabus being based on previous refresher course.

- (c) Five or six recently graduated pilots are kept in flying practice until some vacancies occur in the squadrons.

Magisters, Avro 626's and Panther Auda in the F.T.S. are loaned to squadron pilots who need flying practice.

W/T SCHOOL

32. The following training has been carried out, or is in progress at the present time:-

- (a) Ten 'ab initio' W/T mechanics are due to pass out Aug 1943.
- (b) A refresher course is being given to 8 W/T Warrant Officers (5 are due for up-grading).
- (c) Three officers are doing an 'ab initio' Short Signals Course.

The standard syllabus is adhered to for all these courses.

There has been a great shortage of dry batteries in the R.E.F., but it is hoped that supplies will be forthcoming shortly from the R.A.F.

CIVIL AVIATION

33. The whole of the Egyptian Civil Aviation Department's efforts are now concentrated on maintaining, or supplying, the air communication services and ground organisation required by the R.E.F. for the prosecution of the war. The normal peace-time activity for the encouragement of private flying and civil aviation is practically at a standstill.

تابع ملحق (٢٢)

Reference -		1 2 3 4 5 6 7 8 9 10									
Aug 27 68		53396									
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION											

6.

34. With regard to such contribution as can be made by Egyptian civil aviation to the Allied war effort, two important factors are becoming increasingly apparent. Firstly, in order to make full use of local resources it is essential that there should be some agreed plan with the British Government to ensure that, under war conditions, Egyptian aviation can be supplied with the replacements, spares and materials needed to maintain aircraft, aerodromes, radio stations and similar facilities in a serviceable condition.

35. Secondly, it is abundantly clear that the military demand for the use of civil aircraft in Egypt, which includes Army Co-operation flying, special charters, additional feeder line services to adjacent countries and similar facilities, far exceeds anything that can be undertaken by the Egyptian national air operating company without British support. These requirements are further evidence of the need for co-operation between British and Egyptian aviation interests such as was envisaged in the "Egyptian Airways" scheme.

36. Mier Airwork S.A.E., which is now the only air operating company providing feeder line connections between Cairo and nearby countries in the Middle East, is flying with full loads on every service. Each aircraft in the Company's fleet, which consists of 4 D.H.89 and 4 D.H.86 aircraft, operates on an average 120 hours a month which, after allowances for the C of L overhaul periods, amounts to a total mileage in the region of 900,000 miles a year. The following is the present schedule of regular services:-

Internal Air Routes

Cairo/Alexandria ✓
Cairo/Minia/Lasut ✓

Three services a day
Two services a week.

External Air Routes

Cairo/Port Said/Lydda
Cairo/Port Said/Lydda/Beirut
Cairo/Port Said/Lydda/Beirut/Cyprus

One service a day.
Four services a week
One service a week.

37. Owing to the difficulty of obtaining spare parts and replacements for the now obsolete D.H.86 and D.H.89 types of aircraft, coupled with the fact that it was intended to re-equip the Mier Airwork fleet in 1939, the company is pressing its claims for the purchase of new and more modern equipment. They would prefer to re-equip with aircraft of De Havilland design and construction, but, since there appears to be little prospect of obtaining aircraft from British sources, there is growing sympathy towards suggestions of endeavouring to obtain American aircraft.

E. Phares Esq.

Cairo,
14 December, 1942.

Group Captain,
Senior Air Advisor,
British Military Mission.

تابع ملحق (٢٢)

Reference	DATE RECEIVED	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Air 2768	53396										
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION											

APPENDIX "A"

1. ESCORT OF THE AIR KING, BRITISH MILITARY MISSION.

Senior Air Advisor

Group Captain E.P. Mackay

Advisor on Operations and Staff matters

Wing Commander L.H. Macleodham

Fighter Advisor

Squadron Leader F.H. O'Neill

Air Training Advisor

Flight Lieutenant L.F. Humphrey, A.F.M.

Engineer Advisor

Flying Officer J.R. Mitchell

Total British Officers	5
R.F. 800 Flying Instructors	-
R.F. 800 Technical Instructors	18
TOTAL	23

2. ROYAL EGYPTIAN AIR FORCE PERSONNEL STRENGTH

Officers, including those under training	121
800 Pilots, including those under training	17
Military - Technical Other Ranks	813
- Driver Mechanics	68
- Non-technical Other Ranks	818
Civilian Employees	136
Civilian Mechanics	759
TOTAL	2712

تابع ملحق (٢٢)

Reference		DATE: 10/31/42									
Aircraft 2768		53396									
COPYRIGHT - 1942 BY THE BUREAU OF AERONAUTICS PHOTOGRAPHICALLY REPRODUCED FROM ORIGINAL											

APPENDIX "B"

STRENGTH OF AIRCRAFT OF R.E.A.F. ON 31 OCTOBER, 1942.

	Serviceable	Unserviceable	TOTAL
	-able	-able	
1. Avro Type 626 (Cheetah Mk V)	0	7	10
2. Fairey Gordons (Pantbor Mk II)	0	0	0
3. D.H. Moth E.III	1	0	1
4. Hawker Audax (Pantbor Mk VI and X)	8	9	17
5. Miles Magister (Gypsy Major)	16	18	34
6. Avro Anson 652 (Civilian) (Two Cheetah Mk IX)	1	0	1
7. Westland Wesscx (Three Genet Major)	0	0	0
8. Avro Type 642 (Commodore) (Lynx Mk IV)	0	1	1
9. Westland Lysanders (Mercury XII)	7	7	14
10. Gloucester Gladiators (Mercury IV and VIII)	4	26	30
11. Avro Anson - Military Type (Two 4.5 Cheetah Mk IX)	1	0	1
12. Percival Q.6 (Two Gypsy VI)	1	1	2
13. Hawker Hart (R.R. Keestrel)	1	11	12
14. Hurricane I	0	0	0
TOTAL	47	86	133

وزارة الدفاع الوطني

رئاسة هيئة أركان حرب الجيش

راج / ح / ٢ / ١٦٦ (١٩٦٦)

التاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٦٥

ملحق (٢٤)

الموضوع - زيادة الجيش وإعادة تنظيمه وتسليحه على
أثر إعلان حالة الحرب مع دولتي الحور

مصر ك

حضرة صاحب المالى وزير الدفاع الوطنى

بالإشارة الى كتاب مالىكم رقم ١٣ / ١ / ١ / ٢٥٠ بتاريخ ١٨ مارس الحالى
أتشرف بأن أرفع لمالىكم مع هذا مشروعا يتضمن اقتراحاتى بحدود زيادة الجيش
وأعادة تنظيمه وتسليحه ٥٥٥ سوف تلاحظون مالىكم من الاطلاع على المشروع
أبني اقترحت تنفيذه فى مدى خمس سنوات مراعىا فى ذلك عدم ارهاق طائفة الحكومة
ومقدرة الدولة الحليفة على امداداتها بما يلزم لهذا المشروع من الصهار والأسلحة
وخلافه ٥ فإذا ماتراعى لمالىكم أن الحكومة المصرية على استعداد لصهرق
مبالغ أكثر مما قدر وأن الدولة الحليفة على استعداد لاداداتها بالصهار والأسلحة
اللازمة فى مدى أقصر فبمكى حينئذ أن أقصر مدى المشروع فيما لذلك ٥

على كل حال فالأمر يتطلب وضع برنامج ثابت لزيادة الجيش وتنظيمه وتسليحه
سواء على مدى خمس سنوات أو أقل من تلك المدة ٥ ونأى عليه أرجو أن تنتظروا برفع
هذا المشروع لمجلس الدفاع الأعلى حتى إذا ما أقره أتم برفع التفاصيل اللازمة
له نوطنة لمرضه على مجلس الوزراء ٥

وتفضلوا مالىكم بقبول وانسرا الاحترام

مصر ك
وزير الدفاع الوطني

مكتب وزير الدفاع الوطني

وارجو تر ١٤٥٠ ملف

تاريخ ١٧ / ٣ / ١٩٦٥

المقدمة

تطورات زيادة الجيوش

عندما بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ معاهدة الصداقة مع الحكومة البريطانية بادرت بطلب بمعونة عسكرية بريطانية لأعداد وتنظيم الجيش على أساس الجبر والحدائق وليكون مطابقا للنظم الموجودة في الجيش البريطاني. ولحل محل القوات البريطانية للدفاع عن البلاد وقال السيسى.

تعدت الهيئة بمشروع لتوسيع وزيادة الجيش واقترحت تنفيذه في مدة خمس سنوات ونظرا للتزامات الدولة المالية رأت الحكومة وتذالك جعل هذا المشروع على سبع سنوات بدلا من خمس.

وعندما بدأ في تنفيذ هذا المشروع نشبت الحرب العالمية الحالية فرأت الهيئات العسكرية ضرورة التجهيل بأشياء قوات لمقاومة التهديد الجوي والدفاع من مراكب البلاد الحربية ومن ضمنها "قناة السويس" - ومن مشروع (سنة ١٩٤٠ ح). وكان المفروض أن يستمر العمل في تنفيذ مشروع السبع سنوات ولكن نظرا لانقطاع المواصلات وكثرة التزامات الحكومة البريطانية لم تكن من امداد الجيش المصري بالمعدات والأدوات التي كانت مقررة - وبسبب الحال على مشروع سنة ١٩٤٠ الى وقتنا هذا.

ويؤسفني أن أقر أن حالة الجيش لم تتغير كثيرا عما كانت عليه قبل سنة ١٩٣٧ لعدم تنظيمه وتسلحه وكفائه لازالت في مستوى أقل بكثير مما إذا قورن بالجيش الأخرى المصرية.

وقبل أن أبدأ بتقديم مشروعي هذا أود أن أوجه النظر الى الحقائق الآتية -

- ١ - قد دلت التجارب في هذه الحرب أنه بامكان دولة (صغيرة أو كبيرة) يمكنها أن تعتمد على قواتها العسكرية بفردها أو موارد التحالف أو الطليعية عند مهاجمة دولة أخرى مماثلة لها بدون أن يكون لها حلفاء أو تحالفات. نغلا إنجلترا لم يكن لها مقاييسه القوات الألاتية بدون مساعدة أمريكا وروسيا لها وكذلك أمريكا فقد طلبت بمساعدة تلكسرا للهجوم على اليابان.
- ٢ - لذا فقد لجأت الدول الصغيرة الى اعداد قوة عسكرية صغيرة للدفاع من نفسها الى أن يمكن لحليفاتها أو حلفائها أن تتدخل وتساعد بها.
- ٣ - وقد ثبت أيضا أنه في الاكسكان تقديرا القوة اللازمة للمحافظة على أمن دولة ما في الوقت الحاضر أو المستقبل القريب ولكن في الوقت نفسه لا يمكن القول أي القوات تلزم لحماية نفوذ الدولة في المستقبل البعيد لأن عدد هذه القوات يتوقف على قوة خصومها وحلفائها ودي التزامات وتوزيع قواتها في ذلك الوقت كما يتوقف على مدى تطور الأسلحة والاختراعات.

تقديم المؤلف

١ - الفهرس

هو دراسة الوسائل التي تؤثر على الدفاع عن التطور يدي زيادة الجيش
نما لذلك .

٢ - الوسائل السياسية الخارجية

أ - ما من شك أنه ليس مصر أى روح هدانية لأى بلد ما كما أنها لا تطيع نفس
زيادة يمتلكها وكل ما تنهيه هو حماية استقلالها وسلامة أراضيها .

ب - ومصر كدولة من دول البحر الأبيض المتوسط لا يحميها إلا أن تنظر بمسئ
الاطمئنان في وقتنا هذا إلى الدول المجاورة لها نتيجة لانتصار الحلفاء
فالأخطار التي ستتمشيها مصر بعد الحربين البر والبحر أقل بكثير
من كانت عليه سنة ١٩٣٩ حيث كانت إيطاليا عدوا قويا خطيرا ولكنها ليس
تكون في حالة تسمح لها بالتهديد .

وقد نتج من هذه الحرب أيضا تقدم كبير في القوات الجوية وفي السدي
الذي يمكن استخدامها فيه ونتيجة لذلك أن الدول البسيطة جدا عمن
مصر أصبح في قدرتها مهاجمتها جوا . ومن هذه الناحية يكون الخطر
على مصر أكبر مما كان عليه سنة ١٩٣٩ وحينئذ تكون هذه المسألة محل
اعتبار وقد يتردد تفكير القوات اللازمة للدفاع عن القطر .

ج - وعلاوة على ما ذكر في الفقرة " ب " فقد تبين أنه لا يمكن الجزم بأن حالته
الاستقرار الحالي تدوم . وقد تصبح قريبا إحدى دول البحر الأبيض
من القوة بحيث تهدد سلامة مصر واستقلالها .

د - ونتيجة للمعمرات الدولية القائمة الآن سوف تطالب بمصر باشتراك
جيشها في المحافظة على الأمن الدولي كما أنه قد يتسبب
الاختصار على هذا القطر بالنسبة لوقته الاستراتيجي أن يقضي بالانضمام
الدولية القريبة له في الشرق الأوسط .

ولكل ما ذكر بحال به أرى أنه من الضروري أن يكون لمصر جيش
يقوم بالدفاع عن استقلالها وبالأعباء التي تطالبها .

جـ - الهجوم البحري على العوانى المصرية

يستلزم الأمر للدفاع عن اسكندرية وبورسعيد وطريق السويس وبورسعيد ان
تقرر الجنرال بارون وجود الآتى بعد :-
٦ بطاريات للدفاع الساحلى
ياسكندرية
بورش
بورش
بورش
بورش
بورش

د - انزال قوات على الشواطىء المصرية

ليس من المستبعد أن يكون غزو القطر المصرى من طريق انزال قوات كبيرة
على الشواطىء المصرية وللمقاومة هذا الاحتمال (نظرا عن المساعدة البحرية المنتظرة
من انكلترا) يستلزم الأمر وقت السلم تنظيم وتسلح وتدريب قوات مسلحة غفر السواحل والحدود
على أسس وأنظمة الجيش وأن تكون هاتين الصلحتين على اتصال دائم برئاسة الجيش
لتوحيد التسليم والتدريب كما يمكن إعطاء انذارا مبكرا ومقاومة الفزوال أن تصل
قوات الجيش. وفي الوقت نفسه يجب اكتشاف الشواطىء الصالحة لمثل هذا الهجوم
لكي تجهز بالمواقع المسلحة.

هـ - هجوم بقوات كبيرة محملة بالطائرات

نتيجة لتحسين الطيران أمكن نقل قوات كاملة بعداتها الثقيلة الى مسدى
بمسد بواسطة الطائرات كما حصل في غزو أوروبا وفي هجوم الحلفاء على هولندا لتحريرها
وللمقاومة هذا الاحتمال يستلزم الأمر وجود فرقة مدروعة.

و - الهجوم على البحر

سبق أن بينت احتمال هجوم بحرى من احدى الدول المجاورة ولو أنه ليس
في مقدورى الآن تحديد الجهة التى ستقوم منها وغلا على ذلك فان التزامات
بصر المنتظرة للمحافظة على الأمن الدولى تستلزم وجود القوات الآتية :-

فرقة مدروسة

فرقة بحرية

ز - تخریب المرافق الجوية بالقطر

مصر بحكم موقعها في حوض البحر الأبيض المتوسط وأثرها بها جماليات
أجنبية متعددة وفي حالة نشوب الحرب بين مصر وبين احدى هذه الدول تصيب
عابا هذه الدولة خطرا يهدد سلامة الأمن الداخلى والمراقق الجوية في هذا القطر.

تابع ملحق (٢٤)
كل ذلك يستوجب إعداد قوة عسكرية للمحافظة على هذه المرافق عند نشوب الحروب
وقد قدرت القوة اللازمة لذلك فرقة من الاحتياط

تلخيص

تلخيص القرارات التي ذكرت بمآله نرى أن النقاط العسكرية اللازمة لبحر الآن -	٢	فرقة مدروسة
يتبع ذلك المدارس للتعليمية وأقسام التدريب والرئاسات الخ.....	١	فرقة مشاة
	٣	لواء ثقيل مضاد للطائرات
	٣	لواء خفيف مضاد للطائرات
	١٠	بطارية للدفاع الساحلي من الموانئ
		قوة بناسية من الطل

هذا بخلاف القوات الميكانيكية اللازمة للمحافظة على النظام في الأقاليم الصحراوية
وحماية الحدود

٥- المواصل التي تؤثر على زيادة الجيش:

- قبل أن نقرر الطبيعة التي نتجها في زيادة وإعادة تنظيم الجيش لزمنا أن نؤمّن
المواصل الآتية -
١- التطورات والتغييرات التي أدخلت على أداة الحرب
٢- القدرة الحالية للدولة
٣- ميل الأمة إلى الروح العسكرية
٤- المساعدات المحتل الحصول عليها من الحكومة البريطانية

٦- التطورات والتغييرات التي أدخلت على أداة الحرب

- ان التطورات التي حدثت في نظام وإدارة الحرب يرجع سببها إلى أسباب كثيرة
أهمها الآتي بمسند -
١- التطور الميكانيكي في الجيوش الحديثة

قد كان لا متباعد الساعات بعد لا من الحوادث في الجيوش تركب
لا يقل في خطورته عن استخدام البارود في الجيوش القديمة وإن اختراع آلة
الاحتراق الداخلي قد تطور إلى درجة أمكن بعدها اختراع الدبابات التي تجمع
بين خفة الحركة وقوة الثيران وبقية الجندى... كما أن استخدام المصارف
في تحركات الجنود قد زاد في خفة حركة الجيوش وسهل تعيها في الميدان

تابع ملحق (۲۴)

(72)

ب- التوسع في استخدام الاسلحة الميكانيكية

ان استخدام الاسلحة البيكيتيكية في هذه الحرب بالمدى الواسع الذي لاحظناه قد ساعد على زيادة كمية التمران مع استخدام عدد قليل من الأفراد وهذا بطبيعته الحال يؤثر على تنظيم المشاة.

١٠٠- التحسين في وسائل الاتصال

كما أن كثرة استخدام اللاسلكي والراديو قد يسر للتأكد إدارة قواته، وهي موزعة على مسافات بعيدة وهذا أمكن له أن يزيد في مناوره قواته بدون أن تتعرض القوات بين الانفصال.

د - تأثير الطيران على الصلوات الأرضية

ان التحسين الذي طرأ على سرعة الطائرات وبدي عملياتها وحملتها قد زاد من قيمة أهمية الدور المطلوب منها بالنسبة للمطبات الأرضية والدور الذي لعبه الطيران في هذه الحرب بالاحتياج الى بيان

١- أن البصرة في الحروب القادمة هي بالأسلحة التي في أيدي الجنود وأن الشعبة
الآن على وحدها لقانونه عذر متفق في أسلحته
ولذا فإنهم أن تعمل على تسليح الجيش أحدث أسلحة يمكنه
٢- ومحتاج الجيش إلى عدد والرمم الرجال الأكفأ الذين لا يستطيعون
وصاته هذه الأسلحة والسمات والصفات وأن الرجال الذين يجندون الآن لا يتوافرون
فيهم هذه الكفاء ولذا فيحتاج إلى الأرمدة النظر في قانون التجنيد الحالي
كما يجب إعادة النظر في نظام ترتيب الضباط في رتبة القيادة

٧ - المقدرة المالية للدولة

ان قوة الجبرى أى ملكة يتوقف على الباطل التى يمكن لهذه الملكة أن تخصصها له . وما من فرد فى القطر الا وضمن ان يكون لجلاده جبرى وقطاعا سيمنا من مختلف الملكيات المتناحرة هذه القوة . ولكن لأشغالنا يظهر لأن ذلك عليها ونظرة واحدة على ميزانية الجبرى فى سنة ١٩٤٥ تزيد قليلا . فقد كانت ميزانية الجبرى سنة ١٩٤٨ ٣٢٢٠٠٠٠٠ تنسدر بنسبة ١٤ ٪ من ميزانية الدولة وفى سنة ١٩٤٣/١٩٤٤ أصبحت ٢١ ٪ وفى سنة ١٩٤٤/١٩٤٥ تنصت إلى ٢٤ ٪ وهذا أقل بكثير من النسبة التى تخصصها الدولة الأخرى على التصفيرة فيها ذات الموارد المحدودة التى لا تتناسب مع احتياجاتها ولا أهمية هذا الموضوع.

فلوصلت الحكومة على زيادة هذه النسبة ولكن الى ١٠٪ فإن ذلك لن يترجم
فائدة الى الأمة من الوجهة العسكرية فقط بل يتعداه الى تحسين مستوى صحة الشخصية
ومر الأمانة منه وتحسين حالته الاجتماعية أيضا، علاوة على ما يترجم من ميزانيات السيوزات
المخصصة الأخرى فيما لذلك .
وأما ذلك فهو ابتداء للأفضل .

١ - وضع برنامج ثابت لزيادة الجيسترنقو، جميع الهبئات حتى لا يتأثر بتقسيم
رجمال الحكم.

ب- تنفيذ هذا البرنامج على مراحل حسب القدرة الميزانية ولكن على خمس سنوات.

٨ - ميل الأمة الى الروح العسكرية.

لا جدال في أن ميل الأمة الى الروح العسكرية ضعيف ولا شك أن ذلك يرجع سببه
الى الطرق التي بها تحصل على جنود الجيسترنقو الوقت الحالي.
ان قانون التجنيد الحالي لا يمكننا من الحصول الا على أفقر وأجمل طبقة في الشعب
وطول مدة الخدمة واللقاء مع الخدمة العسكرية على هذه الطبقة دون غيرها مما يجعل
أفراد الجيسترنقو لا ينظرون الى هذه الخدمة الوطنية بعين الرضى. كما أن الأفراد
الذين أمكنهم التخلص من التجنيد لا يشعرون بواجبهم نحو الدفاع عن وطنهم
ولكن يمكن انشاء جيش قوى كف يستلزم الحال اثاره الروح العسكرية في الشعب
وجعلهم يتقنون أن خدمة الجندية ما هي الا شرف وواجب يوم به أفراد الأمة جميعا
الأنبياء والفقراء على حد سواء.
ولذا أغار انبعاث الآتية.

أ - تعديل قانون التجنيد الحالي لجعله الزاميا وتخفيض مدة الخدمة
وبذا يمكن الحصول على مستوى أعلى من الجنود.

ب- القيام بدعاية قوية لتحبب الشبيبة في الجندية باستخدام كل
الوسائل الممكنة كاللقاء المحاضرات وعمل أنشام سينمائية والتي تظهر
محاسن حياة الجندية الخ.

٩ - المساعدات المحتفل الحصول عليها من الحكومة البريطانية

ان معاهدة الصداقة وحسن التفاهم التي بيننا وبين بريطانيا
المضطى ما يجعل لنا الانتفاع بخبرة رجالها العسكريين وما يسهل لنا
الحصول على الأسلحة والأدوات اللازمة بتكليف نفقاتها فقط.

كذلك يمكننا من ارسال بعثات تعليمية من مختلف الرتب والأسلحة
الى مدارس الجيش الانجليزي للوقوف على أحدث العلومات والأنظمة.

تابع ملحق (٢٤)

— ٨ —

وأود أن ألفت النظر إلى الفوائد التي تجنيها من ههذه الحرب القائمة فيما إذا علمنا على إرسال بعثات من ضباط أركان حرب إلى مختلف ميادين القتال الحالية كما فعلت الدول الأخرى فهي فرصة ثمينة قد لا تتاح لضباطنا مستقبلاً - فليس ذلك تدريب على قيادة الجيوش على التجهيزات التي نتجت من تطور الأسلحة في ههذه الحرب

كما أن إيفاد ملحقين عسكريين في هذا الوقت إلى البلاد الحاربة يعمقنا على اتصال دائم بالتطورات والأفكار العسكرية في هذه البلاد

١٠ - خطية التنفيذ

- أ - عمل مشروع ثابت لزيادة الجيش لمدى خمس سنوات
- ب - تعطى السلطة الثابتة لعمالي وزير الدفاع الوطني وحضرة صاحب السيادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش لتنفيذ هذا المشروع على أن يقدم كل سنة تقريراً عن ذلك لمجلس الدفاع الأعلى
- ج - تعديل قانون التجنيد الحالي وأن تكون الخدمة لمدة أقصاها سنتين ونصف
- د - يكون ترقية الضباط إلى رتبة الكباشي بالاقدمية ومدها يكون الترقى بالكماء

- هـ - تعديل نظام القبول في الكلية الحربية ليلتئم روح الجيش الجديد
- و - التوسع في إرسال بعثات تعليمية إلى مدارس الجيش الانجليزية
- ز - إرسال بعثات من ضباط الأركان حرب إلى ميادين القتال الحالية
- ح - إيفاد ملحقين عسكريين إلى العالكة المتحالفة
- ط - يقوم الجيش بتدريب رجال مصلحي خفر السواحل والحدود

حضرة صاحب المقام الرابع رئيس ديوان جلالة الملك *

اشرف بان ارسل مع هذا صورة المذكرة التي قدمها لي منذ اسبوعين الجبرال كليريك
رئيس البعثة العسكرية البريطانية وهي تحوى مقترحات الحكومة الانجليزية (هكذا اخبروني)
بشان تنظيم الجيش المصري حاضرا ومستقبلا ومرفق معها ترجمة لهذه المذكرة مع ملاحظة
ان الاصل الانجليزي يدين توقيع *

بعد الاطلاع على المذكرة واستدعت جناب رئيس البعثة واخبرته ان المصادقة المصرية
الانجليزية لا يجب تدخل الحكومة الانجليزية في شئون الجيش المصري حال من الاحوال
لان الحكومة المصرية وحدها هي صاحبة الحق في هذا وتلوت عليه نصوس المصادقة
ثم اهمته مدى اختصاصه كرئيس للبعثة وتلوت عليه ما ورد في المصادقة وبلاحقها
وكلمها نصوس لا تجزله عرض مثل هذه المقترحات وتلوت من جنابه سحب المذكرة
واعتبارها كأن لم تكن ولما سحبها * وفي اليوم التالي حضر الى جنابه وابدى اعتذاره
عما حصل وانه يرجو اعتبار المسألة منتهية عند هذا الحد وكأنها لم تكن *

عليه ارجو رفع الأمر لحضرت صاحب الجلالة الملك لاحاطة بجلالته علما بهذا الموضوع
الذى اردت عرضه على مسامح جلالته لولا ان المقابلة الملكية لم تقم *

مع ملاحظة ان هذه المذكرة تروى الى جمل الجيش المصري اشبه بهيئة البوليس
يضاف الى هذا انها تعجل الدفاع عن القتال من حق الانجليز وحدهم وهذا مخالف
تماما للمصادقة المصرية الانجليزية *

وتفضلوا رستمكم بقول فائق الاحترام *

فهد الدفاح الوطني

القاهرة في ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ *

(اليسيم)

ص/ك/١

مستقبل تحركات وتوسيع الجيش وسلاح الطيران المصري

الفرنسي

(١) الفرنسي من هذا البحث هو تقرير المخابرات والتكشيم للجيش المصري، لوط بعد الحرب مباشرة ليكون قاعدة للباحث مع السلطات المصرية .

الإنجليزية

(٢) من أجل هذا وضعنا الاقتراحات الآتية :-

- ١ - من سحر الطائر وليس من طائر - يندأو من البحر على التلويح المصري ، بواسطة عدد قوى . ولكن سيبنى من الجائز ولج هجوم جوي .
- ٢ - من طائفة المعنى (كحلقة لمر) ستكون في وضع لتقديم المساعدة بواحد وسرا بعد انطراط بوقت تصوير .

ج - لن يتجاوز أقصى مدى للبراعة المصرية لساعة الدفاع سنة مابين من الجبهات لوط يا

الدور الذي يلعبه في الجيش ، سلاح الجو - إيران المصري

(٣) من الإيجاح أن القوات المصرية المسلحة لا يتكفا بفردتها أن تدافع عن مصر ضد هجوم دولة من الدول المتطامى .

نحن - لذلك - نعتبر أن الدور الذي يلعبه في الجيش وسلاح الطيران المصري لوط بعد الحرب مباشرة سيكون -

- ١ - إيجاد - في الحدود الطويلة - جيش وسلاح ليران قادرين على حشد الأمن الداخلي
 - ٢ - المساعدة - بواسطة دفاع ساحلي ودفاع معاد للثغرات - على حماية لمحمدا
- لند أى هجوم خاطئ قد يحصل .

المراحل الأخيرة على تنظم القوات المصرية

(٤) نحن نعلم أن مدة الخدمة الإجبارية قد تخف من خمس سنوات الى ثلاث سنوات . ولما كان معظم المبتدئين يجهلون القراءة والكتابة فليس من السهل تدريبهم على الصل العظام وكذا القنيين في ثلاث سنوات . سوترب على ذلك بل سيكون من المعتم المعطل على هذه الفترة من طريق المتطوعين بزيادة ذات اعتبار في الحاريف . ولحكومة

المصرية أن تقر جمعة هذه الزيادة في الحارث أو يستخلص عدد القوات المسلحة أو بزيادة الجزائية السنوية لمدينة الدمام .

وأيضا يخص في عدد القوات المسلحة المصرية سيند - طبعاً - المرس التي سيطرت تحتها من برناتية المعنى التدخل في اثنين انبعاثية الحرية .

(د) ولما كان على حران تعاوتنا في حالة المعجم الخارجي لانه يجب أن تكون قواتنا بداية بدرجة وسلطة على مثل القسوة البطلانية .

(١) وعلى انعم - كهن من القويته وجود وحدات في كادر الجيش الا اذا كان من الممكن انما هذا على في وقت السلم كان تكن جزءا من نيل او خفاة . ولكن من القويته ان تكون جميع الوحدات المحلفة كاملة القوة وأن تضم هيئات القويته بحيث يتبنا تشكيل وحدات القوة متددة براد التوسع .

مادة الأمن الداخلي

(٢) لمادة الأمن الداخلي وحفظ القانون والنظام في مصر سيشي للجيش المصري ورجالاً أسامياناً -

١ - لمساعدة السلطة المدنية على صيانة القانون والنظام في الدولة وادي النيل .

وسيان يكون صرح المتعة في الجهر المصري ذاك كالمجدة حتى لا تتلبس المساعدة من اللواتي المينانية لاجد النظام في حالة الطوارئ .

ولهم نقي أن تكن ان لسة لازمة للنظام بهذا الجيب تراجع كتاب

مادة متعلقة .

ب - لمراقبة الحدود

للقسم المصري وطاقي الحدود بواسطة قوات سرية صغيرة تعمل من المراكز السكينة ونقط ارتكاز .

لنظام بهذا التوجيه يجب وسود لوه حدود كمين من هجالة (١١ حلف) ومن الآيسن موارث غفلة .

نماد هذه اللواتي للنظام بواجباتها - حسب الضرورة - جبهة لسة - صريح الممركة .

(٨) هناك دوران أساميان حثوب من سائح الطريق المصري النظام بعمدة .

١ - المساعدة على مراقبة الحدود وتوصيها في مناطق الصغرة .

ب - مساعدة القوات الأرمية في المحافظة على القانون والنظام ولأمن العام الداخلي .

- تتكون الميجمات الأساسية - النقل - الاستكشاف - المساعدة الجائرة .
بين الميجمات ان اسرارها النقل تزيد كثيرا قوة الحركة والتمهية تزيد كثيرا
كذلك الجوية المصرية المتكبر للقيام بميجمات بالتمهية للمن الداخلي .
وللقيام بهذه الميجمات هي ان تمنح الطيران المصري يجب ان يكون من -

١ - اسرار النقل

٢ - استكشاف اتصال

٣ - نقل - فائدة نقل

الدمشق - الجيش المصري في الدفاع

(٩) والميجمات الجوية في الدفاع ضد أي تهديد من الجانب -

١ - الدفاع من الجو

نظرا للموارد المالية المحددة التي تسمح بها بعد عمل الميجمات اللازم استنزاف
الميجمات على الأمن الداخلي لن يكون مستطاع ايجاد الدفاع الساحلي اللازم
لجيش الميجمات الرئيسية . وتمنح تعتبر ان الميجمات الناطق للميجمات
المصرية في الاسكندرية - تاركين مديونية الدفاع عن بورسعيد والسويس
بمصرانيا .

٢ - الحماية - ضد الميجمات - الميجمات المصرية .

يجب ان تدريب الميجمات وتجيز هي احدى ميثاق يمكن . يمكن لجيش المصري
بواسطة اربعة اذيات قليلة وشدة آيات ميثاق والآيين انوار كاملة . ان يلمح
بالقصد ان يلمح في الدفاع ضد الميجمات عن الميجمات الاسكندرية المصرية
في مصر خارج منطقة القتال - اما تمهية تمهية الميجمات والميجمات
لتمهية لها بعد . ونظرا لقلة الموارد المالية سوف لا يمكن ميثاق
كل هذه اذيات كاملة القوة ولذا يمكن الآيين ميثاق (واحد نقل والتمهية
ميثاق في ميثاق القادر ولحمات ميثاق كاملة .

(١٠) ميثاق على تمنح الطيران المصري ايجاد ميثاق الميجمات المصرية لوجبات
ملاح الطيران الملكي الميجمات . وكما ميثاق ضد التهديد من الجانب وميثاق
امكن يجب ان تمنح الاسرار المصرية والميجمات المصرية على الميجمات
الطيران الميجمات ليكن في حالة الحرب قادرون على القيام بميجمات -
تحت ادارة ميثاق الطيران الملكي الميجمات كما حدث في هذه الحرب .

جامعة اللواء السريخ الحركية

- (١١) وتعتبر أن جامعة لواء واحد سريخ الحركة منظمة كما هو وارد في الملحق "د" سريرية كاحتياط وأجيباً كالتسهي ف
- أ - العمل كاحتياط على سريخ لتقوية - حسب الضرورة - قوات البؤس وقوات الجيش العاملة على المحافظة على التماسك والنظام في الدلتا وادي النيل .
- ب - لتقوية - حسب الضرورة - لواء الحدود في مواجهة الصحراء وطاطم الحدود .
- ج - للتعاون مع الجيش البريطاني في حالة وجود خطر .
- (١٢) الكليات المستغلة للمحافظة على الأمن الداخلي والتأمين والنظام يجب أن تدرب لتأخذ محلها في التوجه سرية الحركة أو لتكون لواء ثانياً في حالة التمهيد . وفي هذه الحالة تقع بواجبات الأمن الداخلي وحشدات احتياطية يستدعي المراهق للخدمة لهذا الغرض . ويجب أن يحصل هؤلاء الأفراد على الساعات التدريبية في زمن السلم .

طالب التدريب والفنون الإدارية

- (١٣) المدارس وراكز التدريب سريرية لكل سلاح يجب أن تكون قادرة على تهيئة (كادرات) للتوسيع .
- (١٤) لضمان أن يكون الجيش المصري قوة منظمة قادرة على القيام بواجباتها بأقل مساعدة خارجية يجب أن يكون من الضروري وجود قوات الأسلحة المساعدة والعدلات .
- من حيث التوزيع لكاتب الفنون الإدارية شايبة لتعليم في الجيش البريطاني ولكن نشره ليعبر حجم الجيش المصري وتعليمه في القاعدة لا ضرورة لوجود بعض مخصص من تعليمات العدلات للجيش أو يمكن أن يتم بإمالة مدون تحت تربية عسكرية .
- من المتيقن أن تكون الوحدات الإدارية لجبهة اللواء سريخ الحركة دائماً في أكل قوة وبمستوى عالٍ لذلك بعض مخصص من الوحدات الإدارية في هيئة الكادر حيث يمكن استغلالها على في وقت السلم كجزء من نقل أو منقصة .
- (١٥) صلاح سلاح الطيران المصري قريباً شايبة . إذا أخذ سلاح الطيران المصري على عاتقه القيام بأعمال الصيانة الكبيرة فستحتاج من ناحية الفنون الإدارية إلى معززين عاليين وحيثي صيانة وإصلاح . وتشير للتأثير الذي قد يحدث من تنفيذ مدة الخدمة الإجبارية من خمس إلى ثلاث سنوات وضرورة المحافظة على كفاءة سلاح الطيران المصري قدر الإمكان فالتأثير يقتضي أن تبين الصيانة الفنية (أ) دائماً تقوم به الإحباطين إصلاحات في أقرب تشكيل لسلاح الطيران البريطاني الذي يحتمل أن يكون

تابع ملحق (٢٥)

- - -

به مستلزمات سلاح الطيران المصري في هيئة كادر .

التأهيل والمعدات

(١٦) نحن نعتبر ان سياسة تملح رتبهم وحدات الجيش المصري يجب ان تكون كالتالي :-

١ - جميع الوحدات المعنية بالمحافظة على الأمن الداخلي وكذا الوحدات المعنية لتأمين يدور عليها في المحرك وهذه تشمل القوة السريعة الحركة - تملح انهم تملحها كالا حسب مميزات الحرب حيث ان ذلك يضمن -
London Functions Assignment Board of Issues of Equipment.
٢ - الوحدات انتمر مملوكة في نطاق (١) تملح فقد لتسوي التدريب - ولكن يستلزم في التزلات بمعدات التهيئة - كما أمكن استيرادها - التزلة لاستكمال
٣ - ابرمها - - - - -

التأهيل للمحرك

(١٧) - - - - -
تسوي الطيران في الحوادث والتسوية سريعة الحركة والتسوية المحلي والتسوية - - - - -
و

الطحن * ب *

سجل الطحن

- | | |
|---|-------------|
| ١ | احتكاك قشال |
| ٢ | احتكاك قشال |
| ٣ | احتكاك قشال |

الطحن * ج *

سجل المحرك

تنظيم المحرك (منقسم)

- | | |
|---|-----------|
| ١ | رأسه لواء |
| ٢ | رأسه لواء |
| ٣ | رأسه لواء |

الطحن * د *

سجل سرعة الحركة

تنظيم الحركة (منقسم)

- | | | | |
|----|-----------|----|-----------|
| ١ | سرعة لواء | ١ | رأسه لواء |
| ٢ | سرعة لواء | ٢ | رأسه لواء |
| ٣ | سرعة لواء | ٣ | رأسه لواء |
| ٤ | سرعة لواء | ٤ | رأسه لواء |
| ٥ | سرعة لواء | ٥ | رأسه لواء |
| ٦ | سرعة لواء | ٦ | رأسه لواء |
| ٧ | سرعة لواء | ٧ | رأسه لواء |
| ٨ | سرعة لواء | ٨ | رأسه لواء |
| ٩ | سرعة لواء | ٩ | رأسه لواء |
| ١٠ | سرعة لواء | ١٠ | رأسه لواء |

الشمس * ه *

سجل الساعات

- | | | | |
|---|------|---|------|
| ١ | ساعة | ١ | ساعة |
| ٢ | ساعة | ٢ | ساعة |
| ٣ | ساعة | ٣ | ساعة |

MINISTRY OF NATIONAL DEFENCE

H.M.S. ROYAL AIR FORCE

وزارة الدفاع الوطني

رئاسة سلاح الطيران الملكي

مصري وأجل جد

رقم الملف ١٦ / ٢٣ / ١٠ / ١٩٤٥

Cairo 104

تاريخ: ١٠ / ٢٣ / ١٩٤٥

حضرة صاحب المالى وزير الدفاع الوطنى

اشرف باخطار محالكم انه بناء على خطابكم السرى رقم ١ - ٢١ / مرج / ١٢ بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الخاص بمذلة السرح العاليه زيادته ليكن وأنها بحاجة إلى سلاح
قد شكلت لجنة فنية من السرح لدراسة هذا الموضوع وقد قررت هذه اللجنة عمل مشروع
مستوف للدفاع الجوى سائقهم به تفصيلها لمعالكم فيما بعد ويمكن إيجاله حالياً في الآتي :-
(١) قد برهن الحرب العاليه على فوئد السرح العاليه الفعالة سواء في أصل الهجوم أو
الدفاع ، وأنه لا يرجى لاية فوئد حربه النجاح في عملياتها بدون مساعدة الطيران أيضاً
ولذلك يجب عند تقدير أى موقف حربي للمستقبل أن تغطي القوة الجوية الاهتمام
اللازم .

(٢) أنتج من حقائق الحرب الاخيره ان الخليه في النهاية تكون لمن يتفوق في انتاج
الا - لحد المختلفة يمكنه الاحتفاظ بهذا التفوق لزمنة موارده من المواد الأولية - مادة
المختلفة .

ونظرة عاجلة الى انتاج الدول الكبيرة تقي لان يتفوق منها أن الدول الصغيرة
ذات الموارد المحدودة ومن بينها مصر يصعب عليها أن تكون قوة حربه محدده
تتقن لنفسه مفرداً أمام هجم احدى الدول الكبرى لحد طيلة .
إراء هذا أصبح كل ما يمكن التفكير فيه للدفاع من مصر هو أن تتفوق من مختلف
الاسلحة على ضوء تجارب الحرب الاخيره كانه لا تف أمام قوة مهاجمة كبيرة مسدة
محدودة من الزمن إلى أن تصل القوات المساعدة المرجوة من حلفائنا أمرة بما حدث
مع الطيران البريطاني نفسه في مصر .

(٣) يتفوق من موقف المسلمين وهي التي تعتبر الموقف الفاصلة لرد الفؤد من أرض مصر
أن سلاح الطيران البريطاني في مصر كان يملك وتلك حوالي ١٦٠٠ طائرة من مختلف
الانواع والاحجام . ولما كان الجزء الاخير من هذه المعركة مصر هجوماً غلوتينا
مع القواعد التفريجه الفاعلة بأن قوة الدفاع تكون فعاله لو طادت ربع القوة المداحصة
لاشع لنا ان المدد التفريجى الذى يمكنه البدء في سد حاجه الدفاع الضرورى من مصر
هو حوالي ٤٠٠ طائرة محدده من مختلف الاحجام والانواع كما هو مبين بالمخطط (١)
العزق طيه وتبلغ هذه القوة حوالي عشرين سراً خلاف طائرات المدارس المختلفة .

(٤) ومراجعة حالة السرح الحاضره يتفوق ان السرح قد به حالياً هو سة اسراب فقط منها
اسراب اسراب جميع طائراتها وتسلحها من الانواع القديمه والتي لا تصلح بتاتا للحرب
المحدده . هذا ملأه على ان شركائنا قد توقفت من انتاج قطع نهار لها .
ولذلك أصبح من الضرورى تجد يد هذه الاسراب . اما السربين الباقين فزمن انما

- القيام بأعمال الدفاع كما يجب ولذا يجب استكمال عدد طحا .
- (٥) أما مدرسة الطيران فتتكون حاليا من ثلاثة اسراب من الانواع القديمة التي توقف انتاج شركاتها لقطع غيارها . وقد اصبح الصالح منها لم يستعمل حاليا سوين فقط وسيصبحان قريبا غير صالحين للاستعمال ايضا . ولذا يجب تجديده هـ الاسراب الثلاثة حتى يمكن لهذه المدرسة ان تصد حاجه السرح من الطيارين الذين لهذا التوسع .
- (٦) ولقى يمكن البدء في هذا التوسع يجب افتتاح مدراس الطيران الفنية من ميكانيكا ولاسلكي وشليخ وخلافها قورا حتى يمكنها ان تكلل النقص الموجود حاليا في الفنيين الذين لهذا السرح وحتى يمكنها اعداد هـ بالفنيين الذين لهذا التوسع .
- (٧) كما يجب البدء قورا في انشاء ورش اساسية تقيم بالاصلاحات القويه وسخان اساسيه يمكنها اعداد هذه القوات التي ستوزع على مطارات مختلفة في جميع انحاء القطر .
- (٨) يتكلف هذا المشروع حوالي ١٢ مليون جنيه تقريبا لشترى وانشاء الاسراب والمدراس والمخازن اللازمة لهذا السرح . وعندما تصل قوته الى القوة السابق بيانها فيلزمه ٨ مليون جنيهه سنويا منها ثلاثة ملايين لاعداد وصيانة الطائرات و مليون جنيهه لتجديد التاليف والقديم منها واربعه ملايين جنيهه وهي ثبته ما تتكلفه قوة هذا السرح من مرتبات ومعدات وتجهيزات ولبوسات وغرفه .
- هذا علاوة على ما يلزم لهذا السرح من مطارات مختلفة لم تتعرض لها هذه اللجنة لوجود مطارات كافية الاستعداد بحصرني الوقت الحالي ووضع تسليمها لسلاح الطيران الطلق المصري قيد البحث الآن .
- والبيان التفصيلي لتلخيش المدرسين مليون جنيهه الواردة في هذا الهند مبين في الطحق "ب" المرفق طيه .
- (٩) وأرجو العلم انه لا يمكن باى حال من الاحوال وضع خط فاصل ليحدد قوة سلاح الطيران العزيز للدفاع من البلاد ان مقدار هذه القوة يرتبط ارتباطا كليا بموامل كثيرة مختلفة منها مقدار القوة الجوية للده وله المهاجمه . ولذا فان عدد الطائرات الذي يسبقه نذره هوائى حدد بحسن الاعتماد عليه في بدء اعمال الدفاع امام قوة لا تزيد عن القسوه التي هاجمت مصر في هذه الحرب .

وتفضلوا مع اليكم بقبول فائق احترامى ...

لـ حـ و

مدير سلاح الطيران الطلى المصرى .

تابع ملحق (٢٢)

(٣)

ملحق ١٠*

تتدرج القوة الجوية التفرية اللازمة لهدم الدفاع من مصر لحين وصول امدادات الدولنا
بالآتي :-

عدد	بيانات
١٠	اسرأب قتال توزع بحيث يمتد الدفاع من جميع المراتب الجوية للبلاد
٢	اسرأب استكشاف متوسط الحجم
٢	اسرأب قاذفات قنابل متوسط
١	سرب قاذفات طوي
٢	اسرأب مواهات منها واحد متوسط الحجم والآخرون كبير الحجم
٢	اسرأب تسمان
١٠	سربا

ملحوظة : متوسط عدد المائرات هو بواقع ٦٠ طائرة للسرب الواحد

توقيع

مدير سلاح الطيران الملكي المصري
تحت إشراف ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

ملحق "ب"

بيان ما يتلّفه اعداد سلاح الطيران لتصبح ثلثة عشرين سرباً عاملاً •

سرب جنيتيه	عدد الاسراب	بيان
٠٠ ٣١٥٠٠	٩	انشاء تسعة اسراب قتال جديدة
١٥٠ ١٥٠٠	١	استكمال عدة سرب قتال موجود حالياً
٦٠٠ ٦٠٠٠	١	انشاء سرب استكشاف متوسط جديد
٢٥٠ ٢٥٠٠	١	استكمال عدة سرب استكشاف متوسط موجود حالياً •
١٢٥٠ ١٢٥٠٠	٢	انشاء سربين قاذفات قنابل متوسطه جديدين •
٦٠٠ ٦٠٠٠	١	انشاء سرب قاذفات طويله •
٧٥٠ ٧٥٠٠	١	انشاء سرب مواصلات من طائرات كوبره الحجم •
٦٠٠ ٦٠٠٠	١	تجديد سرب مواصلات من طائرات متوسطه الحجم •
٢٥٠ ٢٥٠٠	١	انشاء سرب تمانين جديد •
٣٥٠ ٣٥٠٠	١	تجديد سرب تمانين موجود حالياً •
٧٥٠ ٧٥٠٠	١	انشاء سرب قاذفات قنابل ثقلية •
٧٥٠ ٧٥٠٠	٣	تجديد ثلاثة اسراب طائرات تعليم للندوة •
٧٥٠ ٧٥٠٠		انشاء ورش اساس •
١٢٥٠ ١٢٥٠٠		انشاء مخازن اساس •
١١٢٥٠ ١١٢٥٠	اي	

• جنيتيه تقريبا جمله تكاليف الانشاء •

• ٣١٥٠٠ ٣١٥٠٠ جنيتيه صاريه سنويه لبرستمال والصيانة بواقع ٢٥ ٪ من ثمن الصرا •

• ١٢٥٠ ١٢٥٠ جنيتيه سنويه لتجديد طائرات السلاح المستهلكه للاستعمال والحوادث

• ١٢٥٠ ١٢٥٠ جنيتيه سنويه مقدار ما يتلّفه ثمن السلاح من مرثبات وطبقات وتمييزات

ومهمات وخلافه •

٢٥٠٠ ٢٥٠٠ جنيتيه

لمحوظة • يدخل ضمن هذا المشروع الشروط المد رجه بميزانية السلاح من سنة ٤٦/٤٧

سواء الخاصه بالانشاء او التجديد وذلك الاتحاد الاثاني الذامس بمحطة

حلوان الجويه •

فصل

مراجعه سلاح الطيران الملكي المصري

تدريسي ١٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٥ •

طحق (٢٨)
(نوع دم ١ - شهادات الميلاد)

المراد الميراث ١
عقود دم ١٣٢١٤

وزارة الدفاع الوطني

رئاسة سلاح الطيران الملكي المصري
الإدارة العامة - مصرية
القاعة في ١٣٢١٤

(م -)

خزنة صاحب المالك، وزير الدفاع الوطني.

أشرف بأن أنهي إلى محالكم مايتنا سبق أن أتمرنا في كتابنا بنفس الرقم بتسليم
٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥ إلى أننا ستقدم بمشروع تصليح من موضوع زيادة السلاح ليكن والمها
بحاجة البلاد . وحيث أننا لا نستطيع الآن التقدم بهذا البيان إلا بعد مسطرة ما استقر
عليه رأي السلطات العليا في هذا الشأن ومن البائع الخ. سول، تصاعد لهذا التفسير
أتمرنا أنتم في محالكم بالتنبية بأفارتنا عما استقر عليه الرأي، في هذا العدد .

وتسلموا محالكم بنحو فائق الاحترام

بسم
المراد الميراث
١٣/٤٩

مكتب الدفاع الوطني
المراد الميراث
تاريخ: ١٣/١١/٤٩
١٣١٥

تلفون دولہ ۶۳۲۱۱
 عنوان نشراتی : "براق"

التاريخ 12/12 في 1980

بعد المرققات

حفرة صاحب المعالي وزير الدفاع الوطني

١- يجب لكي يتمكن من القيام بمغزواتها للدفاع عن الديار المصرية أن يكون سلاحها الجوي، أقوى سلاح جوي في العالم كما يكون لديها السمع والخفايا ذات الأولوية السبق فيمكننا من الاحتفاظ بالسيادة الجوية لهذه الأسلحة المصرية بتدنية مستمرة لتبقى لها الاستمراري في الدفاع ومنع الدواعيل بأنائها التي بدأها الحارث بن أميقرن جبراً وأسطولاً جوي في العالم وخبرتها بمساعدة تكن صامها من الاستمراري في الانتاج للاحتفاظ بهاتين الصامتين البرية والجوية ولا يخفى على محالكم ما تكلفه اتمام هذه الصانع والمشاريع اللازمة لتوليد القوى الحركية لهذه الصامتين وهذا هو السبب الذي دعا السلاح الى القول بانها قوتها جوية تكن لتبقى الصدمة الأولى الى أن ينعقد حلفاءها بما يلزم من المساعدة وليس من ذلك ما قد لجأت اليه جميع الدول المحض الى طلب المساعدة من حلفائها في هذه الحرب ،ولذا فقد استقر رأينا على أن القوة اللازمة لهذا المشروع الخط الأول هي ٢٠ صامتها كما سبق ولذا ولهمس على هذا أن تكون القوة السلاح صامتين سيها يقبل هذه هي قوة الخط الأول الى ان ينعقد حلفاءها الى ذلك ثلاثة أسراب على الأقل للتصميم وكذا عصر

(007/1986/AT/25/Feb-9)

أُسْرَب في الاحتياط لمواجهة الضائر إلى أن تود المساعدة المنشودة - وبذلك تنج
"درة" الضاربة لهذا السلاح ثلاثة وثلاثين سسريا .

٤ - ورغم ذلك فإنه لا يمكن عقد هذا المشرح فورا دفعة واحدة بل يجب تقسيمه إلى قسمين
أساسيين إذ أن السلاح بحالته الراهقة لا يمكنه أن يحتمل مع الزيادة السريعة المطلوبة
الآن بعد ثلاث سنوات عتقها في الاستعداد لتقبل هذه الزيادة وبما ذلك يأتي -

١ - عدد الميكانيكيين في هذا السلاح في الوقت الحالي لا يمكن قوته الحالية وذلك نظرا
لصقل مدارس هذا السلاح من العمل مدة طويلة ولكن يمكن للسلاح تقبل هذه الزيادة
بحسب أعداد الميكانيكيين الازمين لهذه الزيادة أولا وتأمين الدفعة الواحدة منهم
بسرعة مستثنى ١ ولذا فإنه يجب العمل أولا على توسيع مدارس السلاح بحيث يمكنها
أن تقبل ١٠٠٠ ميكانيكي في السنة لمدة الثلاث سنوات الأولى ولذا لا بد من إيجاد التواة
المنسوبة للزيادة في التوسيع بعد ذلك في هذه المدارس بعد أن يمكن تمويل لمدى
السنين من ١٩٥٠ فصاعدا ما يمكنهم التوسع بهذه المدارس على نطاق أوسع .

٢ - يجب إنشاء كلية للتسليح عرّج على الأقل باثني عشر في المائة حتى يمكن هذا
الكلية مقابلة هذه الزيادة - ولا يخفى على ممالككم أنه يجب إنشاء محطة منفردة
لهذه الكلية إذ لا يمكن لها العمل لتتخرج هذا العدد من الطيارين مشتركة
في مطار واحد مع أية قوة أخرى وتقتصر لذلك أخذ مطار ملبيس وإنشاء هذه الكلية به
ولذلك كثرة أرائي التحويل حوله وهو أول عامل أسهل لا تخاف من توسيع المدرسة على أن
توسع نطاق لهذه الكلية بنفس الملائمة ناه عن أخذ خروج الكلية الحرة الملكية
لهذا السلاح .

٣ - يجب إنشاء مخازن الأساس فورا وأعداد هذه المخازن بجميع سطرانها حتى يمكنها
مقابلة الزيادة المتوقعة ١ ولا يخفى على ممالككم أن هذا التوسيع يقتضي زيادة مهدة
السلاح أيضا - أثناء مهدة الحالية ولذا يجب إيجاد تدبيرات المخازن المتبع من
سلاح الأسلحة والمهمات من لسداد عهد إلى مستكمين بدلا من تدبير ١ ولذا يجب
إنشاء فرع أرائي لهذا السلاح لتأمين المخازن وذلك حتى يمكن أن يكون ضمان سير العمل
بهذه المخازن .

٤ - يجب البدء فورا في إنشاء فريق الأساس حتى يمكنها مواجهة الإصلاحات والتدريبات
التي تلي لهذا العدد الكبير من الطائرات كما أنه لا يخفى على ممالككم ضرورة إرسال
المبعوثين من النشاط النابرين ذوي كلفة الهندسة إلى جامعة الإمبراطورية البريطانية
حتى يمكنهم الحصول على أعلى الدراجات الفنية الخاصة بالطيارين ١ ولذا لا يمكنهم
على اثنين هذه الفريق الأساسية للصحة للسلاح .

٥ - كما يجب البدء فورا في إنشاء فريق "القطر" مشكلة سليمة محكمة - من انضمام
محطات السلك ومحطات الطرادات تدعى جميع الأرائي المحررة حتى يمكنها مواجهة
اقتراب الطائرات الشومعة وكذا توجيه الطائرات الطبية .

٦ - ولا يخفى على ممالككم أنه لن يمكن هذا السلاح من مواجهة هذا التوسيع لإيجاد الطائرات
والمحطات اللازمة لتقبل هذه الزيادة ولذا يجب البدء فورا في إنشاء محطتين جديدتين

- ٢ -

تابع ملحق (٢٩)

خلاف المرحلة الخمسة للدارس بخلاف مطار ملاصق للبرش الأساس حيث جرى اختبار الجانب اعلمه .

٧) يتقرر السلاح الذ ما يدمر فوراً في انشأ ما سبق ذكره أن قصيرة، هذه العملية الثلاث سنوات الأولى من مشروعات الزيادة وبعد ذلك يمكن هذا السلاح مقابلة التوسع تدريجياً إلى أن يصل العدد المذكور سابقاً في مدى عشر سنوات ولا يخفى على معاليكم أن بعد هذه الثلاث سنوات الأولى في التجهيزات يمكن هذا السلاح قد استهلك جميع طاقاته الموجودة الحالية ، وبذا يجب تجهيدها أولاً وأدخال الزيادة عليه بواقع ثلاثة أعشار للسنة الأولى التالية لسفن التجهيزات الثلاث ثم تتدرج الزيادة في السنوات التالية حسب قوة إخراج السلاح للفنيين والطيارين إلى أن تصل في نهاية العشرينات إلى القوة اللازمة ، وهذا هو الجزء الثاني من المشروع فإذا وافقتم معاليكم على هذه السياسة يمكن للسلاح التقدم بمشروع عملي عن الثلاث سنوات التجهيزات الأولى وإلى نهايتها يتقدم أيضاً بمشروع آخر مجزأ من السبع سنوات التالية إذ أنه لا يمكن وضع مشروع عملي لزيادة السلاح من مدة سبع سنوات وذلك نظراً للتقدم السريع في هذا الفن وما يتبع ذلك من تطورات يمكن السلاح التقدم بعملها باحتياجاته من كل سنة من هذه السنوات السبع في مشروع الميزانية .
يظنوا بقبول باقي الاحتمالات

لنوا
مع مدير سلاح الطيران الملكي المصري .

مكتبة وزير الدفاع الوطني
وارد رقم ٤٦٦٤ ملف ١٠١٠٠٠
تاريخ ١٤/٤٥ سنة

(٣٠) طحق

Reference -		PUBLIC RECORD OFFICE		1 2 3 4 5 6	
A. B. C. / 6700		112, 113		7 8 9 10 11 12	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION					

G. H.

STRUCTURE OF THE R.E.A.F. IN 1942ORGANIZATION

1. The R.E.A.F. is composed of six operational squadrons, a Flying Training school and certain detached flights. These are as follows:-

No. 1 Fighter Reconnaissance Squadron	- Spitfire LF IX's U.E. 16
No. 2 Fighter Squadron	- Spitfire LF IX's U.E. 11
No. 3 Communication Squadron	- Anson, Dakota, Percival, Magister, Luscombe U.E. 15
H.Q. Royal Flight	- Lancaster, Anson, Dakota, Magister - U.E. 9
No. 4 U.R. Squadron	- Anson - U.E. 6 (+ 6 on order)
No. 5 Fighter Squadron	- Spitfire - U.E. 100
No. 6 Fighter Squadron	- Spitfire Vb - U.E. 16 + 3
Int. Flight	- Hurricanes - U.E. 4
N.P.T.S.	- Magister - U.E. 25 + 3
I.V.S. & A.V.S.	- Harvard - U.E. 16
Navigation Flight	- Anson - U.E. 100
A.A. & Target Towing Flight	- Stinson - U.E. 4 (4/5)

PERSONNEL

2. The total number of personnel in the R.E.A.F. is 2,600 comprising 150 officers, 1500 other ranks and 950 civilians.

MAINTENANCE AND REPAIR

3. The R.E.A.F. Repair workshop is located at Alamein and comprises an A.R.S. and an E.R.S. The former has a capacity for the complete overhaul and repair of approximately 50 aircraft annually. At the moment, this output is insufficient to cover the demands of the squadrons.

The E.R.S. is capable of dealing with 60 engine top overhauls annually and is sufficient to meet demands.

The standard of technical maintenance throughout the R.E.A.F. is poor and the fact that there is any serviceability at all is almost due to the efforts of British ex-R.A.F. technicians.

TRAINING

4. The R.E.A.F. training organization comprises the following training schools:-

- (1) Flying Training School - consists of Nos. 7 & 8 Training Squadrons and deals with elementary, intermediate and advanced flying training. The output is, approximately, 50 pilots per annum.

تابع ملحق (٢٠)

Reference:	EPH (C. ELGHAR) 011111	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
Aug 20 / 67 106		113/11 111									
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION											

G. R.

- 2 -

- (44) Technical Training School - comprising a school for training fitters & riggers, Armament School, Signals and Electrical School and a Photographic School. An intake of 400 pupils have commenced training and a further 200 are undergoing a preliminary disciplinary course. The course at the School is planned to cover two years with a theoretical annual output of 100 pupils per year.

Doc. P. 10
1st April 1967

ملحق (٢٩)

Encl. 20/6/46		1	2	3	4	5	6
113,417		1	2	3	4	5	6

Copyright - Not to be reproduced photographically without permission

MINUTE SHEET.

Acas (P) 4308 -
Air Ministry File No. C. 3616/ALB

SECRET

A.C.A.S. (P)
A.C.A.S. (J)
D. of Pol. (A.D.)

I think I should draw your attention to the present Foreign Office attitude to the supply of aircraft to Egypt. The Egyptian Air Attache has recently approached us for the supply of 25 Havranda with two years' spares backing, to be paid for in sterling. We can produce the Havranda, but not the spares, for which we would require payment in dollars.

E. The Foreign Office have advised us by telephone that in view of the Palestine troubles, we should delay the sale to Egypt. This has not yet been confirmed in writing.

J. I understand that the Foreign Office is taking the same attitude about the 6 (possibly to be increased to 10) Vampire III's which the Egyptians have ordered from Glosters.

3rd February 1946.

R.D.A.V.L.

ملحق (٢٢)

PUBLIC RECORDS OFFICE		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
Reference -													
Aug 20 1968		113,114											
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION													

SECRET
13/9/68

V.C.A.S. 95%
COMMUN. OFFICE,
The Church House,
Great Smith Street.

SECRET

27th March, 1968.

Dear Roberts,

May I refer to your Secretary of State's secret letter of the 13th March to the Minister of Defence about the question of supplying jet aircraft to the Egyptians.

My Secretary of State has considered this question and is in agreement with Mr. Devin's view that it would be wiser to hold up delivery of these aircraft for the present, and to reconsider the matter in, say, three months' time. It would presumably then be necessary to consider whether any stipulation could be imposed regarding their employment in Palestine.

I am sending copies of this letter to the Private Secretaries at the Ministry of Supply, Ministry of Defence and Air Ministry. I must apologise for the delay in dealing with this matter.

Yours sincerely,

(Sgd) H.D. Watson.

F.K. Roberts, Esq., C.M.G.

Copies to: P.U. to U.S. of U.
P.U. to A.N.U.U.
P.U. to C.A.U.
P.U. to V.C.A.S.
P.U. to P.U.S.
A.U.U.(S)
U. G.
H.A.(77) /

طابق (۳۳)

• *faucet* =

EVALUATION

Ans 7c. 6% vol.

112,44,100

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

C O P Y

AcAs (P) 979

VCAS 594.

Copies to: U.U. of S. F.U.S.
A.A.S. A.U.S.(3)
A.E.S.U. 3. 6.
V.C.A.U. *66/17*

Foreign Office,
N.Y.C.

30th March, 1948.

BACKET

Dear Arthur,

Your letter of the 16th March about the supply of various aircraft to Egypt.

I enclose copies of a letter from the Minister of Defence and of my reply, from which you will see that we have no objection to the supply of the trainers but think, like you, that the jet aircraft should not be supplied for the present, and that the question of supplying them should be reconsidered after a few months.

Your point about first re-equipping Royal Air Force units in the Middle East is, of course, a further argument in favour of this line of action.

I am sending copies of this letter to Alexander, Grech Jones and Strauss.

Yours sincerely,

(u)g) ERNEST BEVIN.

The Right Honourable
A. Henderson, K.C., M.P.

ملحق (٢٤)

Reference:-	PUBLIC RECORD OFFICE	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
A. 20/6/1961		113,177																													
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION																															

M.A.P. Form 2554

PRINTED BY THE GOVERNMENT OF INDIA

CYPHER MESSAGE

R. 175

WARNING.—This cypher message must first be paraphrased if it is necessary to publish its text or to communicate it to persons outside British or United States Government Services and Departments. Messages marked One-Time Pad: "O.T.P." are excepted from this rule.

IMPORTANT

Received: 084627

FROM: M.Q. MED. M.E.
TO: A.M. HARRINGTON.

110.7893

OK. 707 8 JUNE TOT SECRET.

VARIOUS CONSIGNMENTS UNDER PACKUPS BART ELAN/UK GART
REAP WAR ALEXANDRIA AND LATE DESPATCHED FROM UNITED
KINGDOM IN SATISFACTION OF DEMANDS PRESENTED TO AIR MINISTRY
BY ROYAL EGYPTIAN AIR FORCE ARE LOCATED AT 107 M.U.
PARA. 2. DELIVERY TO REAP HAS BEEN WITHHELD IN CONSEQUENCE
OF AIR MINISTRY MX. 309 1 JUNE AND AIR ATTACHE ADVISED.
PARA. 3. REQUEST YOU CONFIRM THAT DELIVERY IS TO BE INSTANTANEOUS
INDEFINITELY OR ALTERNATIVELY GIVE DISPOSAL INSTRUCTIONS
FOR THE CONSIGNMENTS.

T.O.O. 1- 081121Z

D.D.E. 14 (ACTION)	D.D. POL (AS)
S. OF S.	D.D.O. (A)
U.S. OF S.	D.D.L.
C.A.S.	D.D.S.
V.O.S. E.	F. 1.
A.M.S.O.	S. 6
P.U.S.	D.D.A.F.L.
A.C.A.S. (P)	S. 2.
A.C.A.S. (1)	

ملحق (٢٥)

Reference:	EXHIBIT NUMBER	1	2	3	4	5	6
Air 20/6/46	113,117						
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION							

M.A.P. Form 2554A

ORDER 11, 4230-2000 Date of issue 1953 O.S.A. 2-6-54

CYPHER MESSAGE

WARNING—This cypher message must first be paraphrased if it is necessary to publish its text or to communicate it to persons outside British or United States Government Services and Departments. Messages marked One-Time Pad : "O.T.P." are excepted from this rule.

From: AIR MINISTRY, HARROGATE.

To: H.Q. MED.W.E.

MS.83 JUNE 9 TOP SECRET

SUBJECT: - ISSUES TO ROYAL EGYPTIAN AIR FORCE.

YOUR QX.707 JUNE 8.

PARA. 1. CONFIRMED THAT DELIVERY IS TO BE UNDERTAKEN
INDEFINITELY IN ACCORDANCE WITH A.H. SIGNAL MX.305

JUNE 1.

T.U.O. 1- - 09012304

D.D.E. 14 (ORIG.)	D.D.A.F.L.	A.H.S.O.	D.D.O. (A)
S.9.E	S. OF S.	P.U.S.	D.G.R.
F.1	U.S. OF S.	A.C.A.S. (P)	
F.6	C.A.S.	A.C.A.S. (1)	
S.9.S	V.C.A.S.	D. OF POL (AS)	

MS/8/394

ملحق (٢٦)

602

FOREIGN RELATIONS, 1949, VOLUME VI

It is clear from your two refutals as well as your Weeka No. 1^a that Israeli forces had in fact advanced into Egypt in considerable force and to considerable distance.

US has great strategic and other interests at stake in NE and PGI therefore has no just grounds on which to resent fact that US should react strongly to any action either by Israelis or Arabs containing threat of enlargement of conflict.

You should in fact state that we are making strong representations Egyptians re Egyptian acts complained of in your unnumbered Jan 1, 11 a. m. and 6 Jan 3.^a If we also requested Brit make similar representations.

Israelis therefore should only draw simple conclusion that US representations are directed toward composing situation promptly.

Ref last sentence your Jan 1, 11 a. m. re "serious responsibility" US may have incurred through your representations Dept considers that full responsibility rests with parties who are engaging in military operations contrary to SC resolutions.^a

LOVETT

^a Sent as telegram 5, January 2, not printed.

^a Letter not printed; it reported information from Foreign Minister Shertok that on the evening of January 2, an enemy plane, presumably Egyptian, dropped three bombs over Jewish Jerusalem. The message also stated that the Provisional Government of Israel expected the United States to make "very urgent and stern representations to Egypt" concerning this first bombing of Jerusalem (RGX.01/1-349).

^a A marginal notation indicates that the telegram was cleared at the White House with Clark M. Clifford, Special Counsel to President Truman. It was reported to London as 12. On the night of January 4, Mr. McDonald handed a paraphrase to Mr. Shertok who "expressed pleasure Dept's explanation. He volunteered information that Israeli troop withdrawal was ordered afternoon December 31, that officer in charge asked 24 hour leave, that withdrawal began January 1 and by morning January 2 'not an Israeli hoof remained in Egypt'." (telegram 10, January 6, noon, from Tel Aviv, 501.00 Palestine/1-649)

501.00 Palestine/1-349 : Telegram

The Acting Secretary of State to the Embassy in Egypt

TOP SECRET US URGENT WASHINGTON, January 3, 1949—5 p. m.
NIACT

2. Please seek immediate audience with King¹ and make following oral representation, leaving memorandum in same sense:

1. Amer Govt has been deeply disturbed at recent renewed outbreak hostilities bet forces of Israel and Egypt in Negev, despite SC's resolutions Nov 4^a and Nov 16 and Council's basic resolutions calling for cease-fire and truce in Palestine May 29 and July 15, 1948.^b

¹ Farouk, King of Egypt.

^a Foreign Relations, 1948, vol. v, Part 2, p. 1548.

^b See *ibid.*, pp. 1070 and 1221.

2. Because serious nature recent fighting and continued neglect countries concerned to heed SC's resolutions, Amer Govt has recently indicated to Provisional Govt of Israel its concern at course events and its belief that Israeli forces should under no circumstances invade territory of Egypt.

3. In same spirit Amer Govt because its long friendship with Egypt feels it must point out similar concern which it has lest attitude of Egypt should be stumbling block to prompt conclusion peace in Middle East. In particular we feel there should be compliance with SC resolution Nov 16, 1948 which called upon parties to Palestine conflict to negotiate armistice either directly or through good offices UN Mediator.

4. It would be most encouraging if Govt Egypt would promptly undertake negotiations looking toward armistice foreseen by SC in its resolution Nov. 16. Any word which King can give this Govt as to his intentions this respect will be appreciated.

5. In light friendly representations made to PGI which have in fact resulted in assurances of withdrawal Israeli forces from Egyptian territory, Amer Govt can expect no less than policy of wise restraint on part Egyptian Govt with respect to further hostilities against Israel. Such incidents as that Jan. 1, when two Egyptian vessels are reported to have approached Israeli coast to attack capital city of Tel Aviv, or recently reported bombing of Jerusalem, can only bring reprisal on part of Israel and will make it difficult for this or any other Govt to counsel PGI against extensive mil operations. Any assurances which King may be able to give as to Egypt's peaceful intent will be awaited with great interest by this Govt.

6. Finally, it should be urged upon King in most serious terms that Amer Govt and people feel time has come to make peace in Palestine. It is essential that hostilities should cease and that statesmanship should be employed to establish lasting peace. We trust that King Farouk as a leader of Arab world will seize this opportunity.

Reprinted to London as 11, Tel Aviv as 2.

LOVETT

00175.01/12-2848: Telegram

The Acting Secretary of State to Mr. Wells Stabler¹

TOP SECRET

WASHINGTON, January 3, 1949—5 p. m.

2. Dept has given careful consideration to Jerusalem tel No. 1550 Dec 23² rptd Amman 15 and to ur 173 Dec 28,³ 172 Dec 28⁴ and 170 Dec 20.⁵ Dept's comment on points raised as follows.

¹ Vice consul at Jerusalem; detailed to Amman.

² *Foreign Relations*, 1948, vol. v, Part 2, p. 1037.

³ *Ibid.*, p. 1054.

⁴ Not printed, but see footnote 1, *ibid.*, p. 1700.

⁵ Not printed.

طحق (٢٧)

ISRAEL

609

gone well beyond this limit into field peace settlement. Burrows opined limiting talks to Arab Legion area "might be sinister," since there is school of Arab thought (including Samir Pasha) which believes that as soon as some progress is made with Transjordan, Israeli forces will drive south from Baisan along Jordan valley thus cutting off Iraqis who at present show no signs of either negotiating or going home. Arab Legion is already spread thin and could not take over Iraqi front unless assured it would not have to meet Israeli attacks.

S. Asked regarding British ideas for road ahead, Burrows said Foreign Office still believes, and apparently Ambassador Griffiths agrees, next move should be US and UK reaching understanding regarding territorial objectives (Embassy's top secret despatch 2497 December 21⁴ and A-2377⁵ December 22). He said British Embassy Washington was instructed January 3 to suggest to Dept. that these talks should begin at once. Foreign Office was encouraged by British Embassy report December 28 that Department willing-discuss with UK policy regarding Conciliation Commission which according Foreign Office logically should embrace territorial thinking.

9. Please keep Embassy fully informed.

HOLMES

⁴ Not printed (567N.01/12-2148): It transmitted a memorandum of December 17, 1948, prepared by the British War Office, which dealt "with the strategic significance of Palestine and in particular with the importance which the British War Office attaches to the location of Israel's southern frontier." This memorandum was a followup to the Douglas-Berlin meeting of December 14, as described in telegram 5244 from London of the same day, *Foreign Relations*, 1948, vol. v, Part 2, p. 1670.

⁵ *Ibid.*, p. 1680.

601.BB Palestine/1-449: Telegram

Mr. John C. Ross² to the Secretary of State

SECRET

NEW YORK, January 4, 1949—11:25 p. m.

3. For Rusk³ and Satterthwaite.⁴ Bunche informs that Azcarate⁵ phoned from Cairo this evening that Egyptians have confidentially notified him that they are ready to enter into talks with Israel on all outstanding questions under UN auspices provided Israelis will obey SC cease-fire order by 1400 GMT January 5.

¹ Deputy to Senator Warren E. Austin, U.S. Representative at the United Nations.

² Dean Rusk, Director of the Office of United Nations Affairs.

³ Joseph C. Satterthwaite, Director of the Office of Near Eastern and African Affairs.

⁴ Table Azcarate, Acting Mediator Bunche's Representative at Cairo.

تابع ملحق (٢٧)

610

FOREIGN RELATIONS, 1949, VOLUME VI

Bunche describes this development as most encouraging in long time for there apparently are no strings attached. He has instructed Vigier* to take up matter urgently in Tel Aviv pressing strongly in Bunche's name for acceptance. Bunche has received no word from Tel Aviv regarding observance of SC cease-fire order to date. He has instructed Vigier to sound out Israelis on holding a high level conference on Rhodes with civil and military authorities of both Israel and Egypt under UN chairmanship. He thinks Transjordan could relatively easily be persuaded to join such a conference.

Bunche feels strongly that Israel should grab this opportunity at once if they want a peaceful settlement. He feels certain that it is a bona fide offer.

Bunche requests us to find opportunities tomorrow to impress on Israelis urgent importance of accepting this offer by deadline. He feels that advice from appropriate US officials would tip the scales at this critical juncture. However, he emphasized that matter should be treated with the utmost secrecy during next twenty-four hours."

Bunche commented in same conversation this evening that until above development he was seriously contemplating requesting withdrawal of UN observers on Israeli side of lines at SC Negev committee meeting Friday, January 7, since observers are bottled up in Haifa and Tel Aviv. He feels that unless the SC can make its cease-fire order stick with the Israelis he will have no course but to pull out the military observers which now give only a false sense of security.

Ross

* Henri Vigier, Mr. Bunche's representative at Tel Aviv.

"After consulting with Messrs. Rusk and Satterthwaite, Robert M. McClintock, Special Assistant to Mr. Rusk, telephoned Mr. Ross at 10 a. m., January 5 regarding telegram 3. He observed to Mr. Ross that "the Egyptian deadline for entering into talks with Israel on all outstanding questions, provided the Israelis would obey the Security Council cease fire order by 1400 GMT today, had already passed, since this hour was 9 a. m., EST. Since the suggested representations which Dr. Bunche thought would be useful if made by the United States to the Provisional Government of Israel would have to be cleared with the President and the deadline was already expired, it seemed impossible for us to act on Dr. Bunche's suggestion. I said, however, that I thought it would be entirely appropriate for the Acting Mediator to telephone Mr. Shertok in Tel Aviv and give him the information which Mr. Azcarate had telephoned from Cairo, together with Dr. Bunche's own estimate of the situation." (memorandum of conversation by Mr. McClintock, 501.2B Palestine/1-549)

"A loose usage for the Committee on the Palestinian Question of the Security Council. Messrs. Rusk and Satterthwaite, in a joint Memorandum of January 5 to Mr. Lovett, began preparation of instructions to the United States representative on the Committee. The memorandum noted that the Committee "was appointed pursuant to the Security Council's resolution of November 4, which required Israel and Egypt to stop fighting in the Negev and to withdraw their forces to the positions occupied as of October 14. The purpose of the Committee was to study the situation in the light of this resolution and to determine whether it should recommend to the Security Council possible action under Chapter VII in the event that the resolution had not been complied with." (501.2B Palestine/1-549)

leaders be informed of this statement on his part, as he had not informed any of them that he was going to take such action. In speaking thus to the British Minister the King said that he was motivated by the fear that the present conflict would facilitate the spread of Communism in the Near East.

Mr. Berin's comment on this was that it pointed out the necessity of a firm US-UK agreement on boundaries in Palestine and the use of the influence of the US and UK to persuade both parties to reach a final agreement.

The British Embassy officer also stated that a RAF reconnaissance on January 4 showed a party of thirty Israeli troops still occupying a strong point within Egyptian territory six miles west of El Auja. Photographs taken on this reconnaissance revealed that an anti-tank ditch had been bulldozed across the road one mile west of the strong point and five miles inside Egypt. Three anti-tank guns were observed in position at the strong point.

Editorial Note

Acting Mediator Bunche, at Lake Success on January 6, made a report to the President of the Security Council, which advised that "the Government of Egypt and the Provisional Government of Israel have notified my representatives in Cairo and Tel Aviv, respectively, of their unconditional acceptance of a proposal providing for a cease-fire to be immediately followed by direct negotiations between representatives of the two Governments under United Nations chairmanship on the implementation of the Security Council resolutions of 4 and 16 November 1948." The proposal provided that the cease-fire would be effective on January 5, but the date was postponed until the following day, "owing to unavoidable delays in cable communication with Haifa and Tel Aviv." The effective date was finally fixed at 1200 hours GMT, January 7, "Owing to further communication delays." The Security Council, on January 6, released the text of Mr. Bunche's report as S/1187.

The Acting Mediator informed the Committee on the Palestinian Question of the Security Council on January 7 that he had "transmitted a formal proposal to the parties that since it was desirable for the negotiations to be held in the best possible atmosphere, they be conducted at Rhodes. He had also suggested they get under way Jan. 11 or 12." (telegram 11, January 7, 8:23 p. m., from New York, 501.AJ Treaties/1-749)

(٢٨) تابع ملحق

622

FOREIGN RELATIONS, 1949, VOLUME VI

Editorial Note

Cairo advised, on January 6 that Ibrahim Abdel Hady, the Egyptian Prime Minister, had telephoned the text of an *aide-memoire* to Ambassador Rahim at Washington. The *aide-memoire* was said to have expressed "appreciation for the friendly sentiments of US designed to reestablish peace in Palestine"; to have "insisted that Egypt had observed the Security Council's resolutions in regards to Palestine while Zionist adversaries had not done so and had moreover bombarded refugee camps and hospitals. Accordingly Egypt had been obliged to exercise legitimate defense against attacks"; and to have expressed astonishment at the accusation of bombarding Jerusalem, for "ever since May 15 [1948]," Egypt had "endeavored to spare Jerusalem and other holy places from the consequences of military action." (telegram 15, 501.BB Palestine/1-649)

The *aide-memoire*, an undated message from the Egyptian Embassy to the Department of State, was handed to Mr. Satterthwaite by Ambassador Rahim on January 7. (867N.01/1-749)

501.BB Palestine/1-649: Telegram

The Acting Secretary of State to the United States Representative at the United Nations (Austin)

CONFIDENTIAL US URGENT WASHINGTON, January 6, 1949—\$ p. m.
NIACT

3. Confirming Rusk-Ross telephone conversation today, following is attitude to be adopted by USRep in SC Committee on Palestine scheduled for Fri., Jan. 7.

Principal objective is to get SC and its Committee to deal with Palestine in such way as not to impair possibility of success of Conciliation Commission. Inactivity Lebanese, Syrians, Iraqi, Saudi Arabians and negotiations now in process between Israel and Transjordan would make it unfortunate for an exaggeration of present Israeli-Egyptian difficulty to throw entire Palestine situation into fresh turmoil. US is exercising maximum influence on both Israel and Egypt to cease present hostilities.

SC Committee should give careful study to the reports of the Acting Mediator and his Chief of Staff on the actual fighting in the Negev and to the statements of PGI and Egypt before making Committee recommendations to SC as whole. If Bunche-Riley reports and statements of parties do not sufficiently clarify the picture, the Committee should, through its Chairman, request additional info from those having access to the facts.

Reference -

1	2	3	4	5	6

Aug 30 1966 1136475

COPIES - not to be reproduced PHOTOGRAPHICALLY without permission

A.M. Form 1700

Produced at Washington, D.C. under contract to the U.S. Government

125/9A

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorised recipient and not passed on.]

Received Registry Vol. 5988 6th December, 1968

TO:- FOREIGN OFFICE.

pg:1668 Superior Ind.

IMMEDIATE SECRET

Refer also for Egyptian Air Force.

position has not really changed since my telegram No.1007

[grp. work] letter 049/69/48 of July 19th and Egyptian Exportant's reply 04730/204/16 of July 29th.

2. Jewish Air Force has greatly encouraged and air activity both East and West of the Canal has increased according to reports of the Egyptian Observer posts, real plots revealed in the new early warning system set up which has already been made available to the Egyptians, on loan from the RAF.

3. Although the accuracy of these reports may be doubtful, it does not alter the fact that the effect has been seriously to interrupt the U.S.A.F. night flying training in the Coral Sea, and particularly, the night bombing exercises at El Tharit range which is the only range at present available to the U.S.A.F. and is located East of the Coral, opposite Suva, and within the American air defended area around Suva.

2. It is advised that Border Control Squads are not conducting double "turn" exercises here in consequence, but to return to the United Kingdom without completing their night building programme, and that the constant interruptions are being viewed with grave concern by the Air Controller-in-Chief WED/MCI.

9. Despite close co-operation between the A.A.F. and the Egyptians, it has proved impossible to avoid continual interruption of A.A.F. use of the El Shait range, owing to its position in the Eastern air approach to Suez and within the run defended area.

6. Use of an alternative route at Shih Jap-pu, 7 1/2 mi. which is to the North of Suao, outside the gun defended area around Suao and West of the Canal has been proposed by the U.S.A.F. To this the Egyptian Administrator objected on grounds that without further notice, their passenger personnel would be unable to state whether an aircraft flying high by night West of the Canal was friendly R.A.F. aircraft on bombing exercise or a hostile armed aircraft on route to deliver a hostile Jewish aircraft en route to Gander or other Egyptian port or target for attack, particularly in the Canal area such as the oil refineries at Suez.

7. In order to make use of the proposed Shal Exp. under 7 1974 range which should obviate interruptions in A.A.P. night flying training, Air Commander-in-Chief MEA/H.E. is prepared to make available to the Egyptians a further two type 63 early warning radar sets on loan subject to the following conditions:-

/ (2)

Notes.—In the interests of economy, both sides of this sheet should be used.

ملحق (٤٠)

PUBLIC RECORD OFFICE	
371/69289	XC/8/1004
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION	

Cyber/UTP

DIPLMATIC DISTRIBUTION.

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE.

Bir P. Campbell,
No. 1783

D. 10.56 a.m. 29th December, 1948.

8282

29th December, 1948. H. 10.16 a.m. 29th December, 1948.

Repeated to Washington, U.K. Del. Security Council, Paris, Amman, Beirut, Bagdad, Damascus, Jerusalem and Jeddah.

MOST IMMEDIATE.

CONFIDENTIAL.

Addressed to Foreign Office telegram 1793, repeated for information to Washington, U.K. Del. Security Council Paris, Amman, Beirut, Bagdad, Damascus, Jerusalem and Jeddah.

Haider Pasha Egyptian Minister of War has just sent a senior Air Force officer to inform Air Attaché for my information and that of His Majesty's Government that main battery is now in the region of El Auja (repeat El Auja) which is about 1 mile on the Palestine side of the Egyptian frontier on the road to Beersheba. Some Jewish armoury is believed to have crossed the Egyptian frontier and possibly to be making for El Arish which is the Egyptian forward air base and frontier garrison town. Egyptian Minister for War asks urgently for 30 long range petrol tanks to enable Egyptian Spitfire aircraft to operate from airfields in the Canal area. He also asks for facilities at air fields in the Canal Zone at present occupied by British forces.

2. I should be grateful for most immediate instructions, I have informed Commanders in Chief Canal Zone.

Foreign Office please pass Most Immediate to Washington and U.K. Del. Paris as my telegram 186 and 55 respectively.

[Repeated to Washington and Paris (for U.K. Del.)].

81C
1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000-1001-1002-1003-1004-1005-1006-1007-1008-1009-1010-1011-1012-1013-1014-1015-1016-1017-1018-1019-1020-1021-1022-1023-1024-1025-1026-1027-1028-1029-1030-1031-1032-1033-1034-1035-1036-1037-1038-1039-1040-1041-1042-1043-1044-1045-1046-1047-1048-1049-1050-1051-1052-1053-1054-1055-1056-1057-1058-1059-1060-1061-1062-1063-1064-1065-1066-1067-1068-1069-1070-1071-1072-1073-1074-1075-1076-1077-1078-1079-1080-1081-1082-1083-1084-1085-1086-1087-1088-1089-1090-1091-1092-1093-1094-1095-1096-1097-1098-1099-1100-1101-1102-1103-1104-1105-1106-1107-1108-1109-1110-1111-1112-1113-1114-1115-1116-1117-1118-1119-1120-1121-1122-1123-1124-1125-1126-1127-1128-1129-1130-1131-1132-1133-1134-1135-1136-1137-1138-1139-1140-1141-1142-1143-1144-1145-1146-1147-1148-1149-1150-1151-1152-1153-1154-1155-1156-1157-1158-1159-1160-1161-1162-1163-1164-1165-1166-1167-1168-1169-1170-1171-1172-1173-1174-1175-1176-1177-1178-1179-1180-1181-1182-1183-1184-1185-1186-1187-1188-1189-1190-1191-1192-1193-1194-1195-1196-1197-1198-1199-1200-1201-1202-1203-1204-1205-1206-1207-1208-1209-1210-1211-1212-1213-1214-1215-1216-1217-1218-1219-1220-1221-1222-1223-1224-1225-1226-1227-1228-1229-1230-1231-1232-1233-1234-1235-1236-1237-1238-1239-1240-1241-1242-1243-1244-1245-1246-1247-1248-1249-1250-1251-1252-1253-1254-1255-1256-1257-1258-1259-1260-1261-1262-1263-1264-1265-1266-1267-1268-1269-1270-1271-1272-1273-1274-1275-1276-1277-1278-1279-1280-1281-1282-1283-1284-1285-1286-1287-1288-1289-1290-1291-1292-1293-1294-1295-1296-1297-1298-1299-1300-1301-1302-1303-1304-1305-1306-1307-1308-1309-1310-1311-1312-1313-1314-1315-1316-1317-1318-1319-1320-1321-1322-1323-1324-1325-1326-1327-1328-1329-1330-1331-1332-1333-1334-1335-1336-1337-1338-1339-1340-1341-1342-1343-1344-1345-1346-1347-1348-1349-1350-1351-1352-1353-1354-1355-1356-1357-1358-1359-1360-1361-1362-1363-1364-1365-1366-1367-1368-1369-1370-1371-1372-1373-1374-1375-1376-1377-1378-1379-1380-1381-1382-1383-1384-1385-1386-1387-1388-1389-1390-1391-1392-1393-1394-1395-1396-1397-1398-1399-1400-1401-1402-1403-1404-1405-1406-1407-1408-1409-1410-1411-1412-1413-1414-1415-1416-1417-1418-1419-1420-1421-1422-1423-1424-1425-1426-1427-1428-1429-1430-1431-1432-1433-1434-1435-1436-1437-1438-1439-1440-1441-1442-1443-1444-1445-1446-1447-1448-1449-1450-1451-1452-1453-1454-1455-1456-1457-1458-1459-1460-1461-1462-1463-1464-1465-1466-1467-1468-1469-1470-1471-1472-1473-1474-1475-1476-1477-1478-1479-1480-1481-1482-1483-1484-1485-1486-1487-1488-1489-1490-1491-1492-1493-1494-1495-1496-1497-1498-1499-1500-1501-1502-1503-1504-1505-1506-1507-1508-1509-1510-1511-1512-1513-1514-1515-1516-1517-1518-1519-1520-1521-1522-1523-1524-1525-1526-1527-1528-1529-1530-1531-1532-1533-1534-1535-1536-1537-1538-1539-1540-1541-1542-1543-1544-1545-1546-1547-1548-1549-1550-1551-1552-1553-1554-1555-1556-1557-1558-1559-1560-1561-1562-1563-1564-1565-1566-1567-1568-1569-1570-1571-1572-1573-1574-1575-1576-1577-1578-1579-1580-1581-1582-1583-1584-1585-1586-1587-1588-1589-1590-1591-1592-1593-1594-1595-1596-1597-1598-1599-1600-1601-1602-1603-1604-1605-1606-1607-1608-1609-1610-1611-1612-1613-1614-1615-1616-1617-1618-1619-1620-1621-1622-1623-1624-1625-1626-1627-1628-1629-1630-1631-1632-1633-1634-1635-1636-1637-1638-1639-1640-1641-1642-1643-1644-1645-1646-1647-1648-1649-1650-1651-1652-1653-1654-1655-1656-1657-1658-1659-1660-1661-1662-1663-1664-1665-1666-1667-1668-1669-1670-1671-1672-1673-1674-1675-1676-1677-1678-1679-1680-1681-1682-1683-1684-1685-1686-1687-1688-1689-1690-1691-1692-1693-1694-1695-1696-1697-1698-1699-1700-1701-1702-1703-1704-1705-1706-1707-1708-1709-1710-1711-1712-1713-1714-1715-1716-1717-1718-1719-1720-1721-1722-1723-1724-1725-1726-1727-1728-1729-1730-1731-1732-1733-1734-1735-1736-1737-1738-1739-1740-1741-1742-1743-1744-1745-1746-1747-1748-1749-1750-1751-1752-1753-1754-1755-1756-1757-1758-1759-1760-1761-1762-1763-1764-1765-1766-1767-1768-1769-1770-1771-1772-1773-1774-1775-1776-1777-1778-1779-1780-1781-1782-1783-1784-1785-1786-1787-1788-1789-1790-1791-1792-1793-1794-1795-1796-1797-1798-1799-1800-1801-1802-1803-1804-1805-1806-1807-1808-1809-1810-1811-1812-1813-1814-1815-1816-1817-1818-1819-1820-1821-1822-1823-1824-1825-1826-1827-1828-1829-1830-1831-1832-1833-1834-1835-1836-1837-1838-1839-1840-1841-1842-1843-1844-1845-1846-1847-1848-1849-1850-1851-1852-1853-1854-1855-1856-1857-1858-1859-1860-1861-1862-1863-1864-1865-1866-1867-1868-1869-1870-1871-1872-1873-1874-1875-1876-1877-1878-1879-1880-1881-1882-1883-1884-1885-1886-1887-1888-1889-1890-1891-1892-1893-1894-1895-1896-1897-1898-1899-1900-1901-1902-1903-1904-1905-1906-1907-1908-1909-1910-1911-1912-1913-1914-1915-1916-1917-1918-1919-1920-1921-1922-1923-1924-1925-1926-1927-1928-1929-1930-1931-1932-1933-1934-1935-1936-1937-1938-1939-1940-1941-1942-1943-1944-1945-1946-1947-1948-1949-1950-1951-1952-1953-1954-1955-1956-1957-1958-1959-1960-1961-1962-1963-1964-1965-1966-1967-1968-1969-1970-1971-1972-1973-1974-1975-1976-1977-1978-1979-1980-1981-1982-1983-1984-1985-1986-1987-1988-1989-1990-1991-1992-1993-1994-1995-1996-1997-1998-1999-2000-2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022-2023-2024-2025-2026-2027-2028-2029-2030-2031-2032-2033-2034-2035-2036-2037-2038-2039-2040-2041-2042-2043-2044-2045-2046-2047-2048-2049-2050-2051-2052-2053-2054-2055-2056-2057-2058-2059-2060-2061-2062-2063-2064-2065-2066-2067-2068-2069-2070-2071-2072-2073-2074-2075-2076-2077-2078-2079-2080-2081-2082-2083-2084-2085-2086-2087-2088-2089-2090-2091-2092-2093-2094-2095-2096-2097-2098-2099-2100-2101-2102-2103-2104-2105-2106-2107-2108-2109-2110-2111-2112-2113-2114-2115-2116-2117-2118-2119-2120-2121-2122-2123-2124-2125-2126-2127-2128-2129-2130-2131-2132-2133-2134-2135-2136-2137-2138-2139-2140-2141-2142-2143-2144-2145-2146-2147-2148-2149-2150-2151-2152-2153-2154-2155-2156-2157-2158-2159-2160-2161-2162-2163-2164-2165-2166-2167-2168-2169-2170-2171-2172-2173-2174-2175-2176-2177-2178-2179-2180-2181-2182-2183-2184-2185-2186-2187-2188-2189-2190-2191-2192-2193-2194-2195-2196-2197-2198-2199-2200-2201-2202-2203-2204-2205-2206-2207-2208-2209-2210-2211-2212-2213-2214-2215-2216-2217-2218-2219-2220-2221-2222-2223-2224-2225-2226-2227-2228-2229-2230-2231-2232-2233-2234-2235-2236-2237-2238-2239-2240-2241-2242-2243-2244-2245-2246-2247-2248-2249-2250-2251-2252-2253-2254-2255-2256-2257-2258-2259-2260-2261-2262-2263-2264-2265-2266-2267-2268-2269-2270-2271-2272-2273-2274-2275-2276-2277-2278-2279-2280-2281-2282-2283-2284-2285-2286-2287-2288-2289-2290-2291-2292-2293-2294-2295-2296-2297-2298-2299-2300-2301-2302-2303-2304-2305-2306-2307-2308-2309-2310-2311-2312-2313-2314-2315-2316-2317-2318-2319-2320-2321-2322-2323-2324-2325-2326-2327-2328-2329-2330-2331-2332-2333-2334-2335-2336-2337-2338-2339-2340-2341-2342-2343-2344-2345-2346-2347-2348-2349-2350-2351-2352-2353-2354-2355-2356-2357-2358-2359-2360-2361-2362-2363-2364-2365-2366-2367-2368-2369-2370-2371-2372-2373-2374-2375-2376-2377-2378-2379-2380-2381-2382-2383-2384-2385-2386-2387-2388-2389-2390-2391-2392-2393-2394-2395-2396-2397-2398-2399-2400-2401-2402-2403-2404-2405-2406-2407-2408-2409-2410-2411-2412-2413-2414-2415-2416-2417-2418-2419-2420-2421-2422-2423-2424-2425-2426-2427-2428-2429-2430-2431-2432-2433-2434-2435-2436-2437-2438-2439-2440-2441-2442-2443-2444-2445-2446-2447-2448-2449-2450-2451-2452-2453-2454-2455-2456-2457-2458-2459-246

ملحق (٤١)

PUBLIC RECORD OFFICE

Reference:-

FO 371/69289

XC/B/1004

COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

CYPHER/OTP

DIPLOMATIC DISTRIBUTION

FROM CAIRO TO FOREIGN OFFICE

Sir R. Campbell.
No. 2,792.

D: 11.01 a.m. 29th December, 1948. f.

29th December, 1948.

R: 11.10 a.m. 29th December, 1948.

Repeated to: Washington,
U.K. Delegation Paris (Security Council),
Amman,
Bagdad,
Beirut,
Damascus,
Jedda,
Jerusalem.

INDEXED

MOST IMMEDIATE

CONFIDENTIAL

Addressed to Foreign Office telegram No. 1799
of 29th December repeated for information to Washington,
U.K. Delegation to Security Council Paris, Amman,
Bagdad, Beirut, Damascus, Jedda and Jerusalem.

My telegram No. 1799.

Ministry of Jer have just informed my Air Attache
that Jewish forces are now within 10 kilometres of El
Arish i.e. well within Egyptian territory.

Foreign Office please pass Most Immediate to
Washington and U.K. Delegation Paris as my telegrams
Nos. 184 and 38 respectively.

[Repeated to Washington and Paris (for U.K. Del.)]



Page -
371/69289 XC/B/1004
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

Registry
No. 8792/6282/6
SECRET
CONFIDENTIAL
EXCLUDED
EXCLUDED
EXCLUDED

CYPHER

Despatched

Secret
Very Confidential
MOST IMMEDIATE

Draft.

To Washington

Telegram

No. 13611

(Date) - December - 1948

Report to :-

Most Immediate
to Cairo
UKDEL, Security
Council, Paris

Immediate to
Amman, 1180
Bagdad, 1114
Beirut, 1135
Damascus, 873
Jedda, 1123
Jerusalem, 1210

Time Class.
Cypher.

Distribution :-

Diplomatic.

Addressed to Washington telegram No. 13611
of 29th December, 1948 repeated for
information ~~being transmitted~~ to Cairo and
Paris (for UK Delegation to Security Council)
~~Amman, Bagdad, Beirut, Damascus, Jedda and Jerusalem.~~
Amman, Bagdad, Beirut, Damascus, Jedda and
Jerusalem.

You should inform State Department
immediately of substance of Cairo telegrams
1793 and 1799. You should say that I have
so far no (repeat no) confirmation from any
other source of statements of Egyptian Ministry
of War but that instructions are being sent
to the E.A.F. in Egypt to verify the
position by immediate reconnaissance.
2. You should add that if Jewish forces
are in fact attacking Egyptian territory
our obligations under the Anglo-Egyptian
Treaty would of course come into play.

mls

29/12

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

ملحق (٤٢)

1698

FOREIGN RELATIONS, 1948, VOLUME V

While it would be inadvisable to discuss these questions with Arab officials at the present time, in your discretion you may wish to discuss them with your British colleagues and possibly with certain American nationals concerned with refugee matters. Such discussion, however, should be on an informal and personal basis and no reference to this instruction should be made.

LOVELLY

501.33 Palestine/12-2945: Telegram

The Acting Secretary of State to the United States Delegation at Paris

SECRET US URGENT WASHINGTON, December 29, 1948—11 a. m.
XLAQCT

4937. For Jessup, Brit Emb has just informed Dept as follows. Brit FonOff has recd two cables from Brit Emb Cairo dated Dec 28. First quoted Haidar Pasha Egyptian Min War as stating Israeli forces were in vicinity El Auja and some had perhaps crossed Egyptian frontier. Message stated Egyptians were requesting UN permission for Egyptian Spitfires to operate out of Suez Canal zone.

Second and subsequent message quoted Haidar Pasha as stating Israelis were then within 10 miles of El Arish and well over Egyptian frontier.

Brit FonOff desired substance these two messages be given Dept. FonOff stated no confirmation from other sources but RAF had been instructed to verify by reconnaissance. If Israelis had in fact crossed Egyptian frontier UN obligations under terms Anglo-Egyptian treaty would of course come into play.¹

LOVELLY

¹ This telegram was repeated to Cairo.

501.33 Palestine/12-2945: Telegram

*The Special Representative of the United States in Israel (McDonald)
to the Acting Secretary of State*

SECRET US URGENT TEL AVIV, December 29, 1948—4 p. m.

349. Acceptance by S.C. of Bealey resolution¹ would, we believe, postpone peace in Neger by encouraging Egypt's continued refusal negotiate armistice. Moreover, PGI cannot surrender military gains in Neger especially since Egypt shows no willingness recognize Israel's existence, MG [sic] state or to deal with PGI.

McDONALD

¹ For resolution of December 29, *infra*.

501.BB Palestine/TZ-2048

Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State¹

TOP SECRET

[WASHINGTON,] December 30, 1948.

Participants: The Acting Secretary, Mr. Lovett
 The British Ambassador, Sir Oliver Franks
 The British Minister, Mr. Hoyer Millar
 Mr. Satterthwaite—NEA
 Mr. McClintock—UNA

The British Ambassador called, under instructions to leave a *Note Verbale* with the Acting Secretary of State with reference to the existing hostilities in Palestine. A copy of this document is attached. Sir Oliver Franks read, from a telegram just received by his Embassy, reports from the British Ambassador in Cairo to the effect that an Israeli column had bifurcated in the vicinity of Beersheba and that attacks were being made by Israeli forces across the Egyptian frontier from the south and southeast on a line from Rafah extending fifteen kilometers in the direction of El Arish. One Egyptian airstrip on Egyptian territory had been taken by the Israeli forces. Egyptian Spitfires had landed out of gas on British airfields in the Canal zones, thus implying that advanced Egyptian airfields were no longer operable.

When asked whether, if the treaty of 1936 were invoked, it would be invoked by the British Government or by the Egyptian Government, particularly in light of the fact that the latter government had recently shown its dissatisfaction with that treaty, the British Ambassador said that he could give no straight answer. He emphasized that his information on the military situation was preliminary but that, according to the evidence now at hand, it seemed highly probable that Israeli forces had crossed the Egyptian frontier and that in consequence a most serious situation had arisen. He spoke of the strategic interests of the United States and the United Kingdom in this area and, from the broader political point of view, the troubles which could ensue to both governments if the present threatening situation were allowed to continue.

I said that we agreed that the situation, if the facts were as represented, was a serious one and that we were ready to do our best to compose it. I said the President had been informed yesterday of the most recent information and that I would discuss the Ambassador's *Note Verbale* with the President at 12:30 today.² I thought, offhand, that it might be useful for the President to instruct our Representative at Tel Aviv to make immediate representations to the Provisional Government of Israel.

¹ Drafted by Mr. McClintock.² President Truman read this note at 12:45 p. m., December 30.

تابع طحق (٤٤)

1702

FOREIGN RELATIONS, 1948, VOLUME V

As for the final paragraph of the *Note Verbale*, I could not but say frankly that if the British Government decided to resume the shipment of arms to the Arab countries this would be regarded as a clear violation of the Security Council's arms embargo. It would inevitably result in a demand in this country for the lifting of our own arms embargo which, as the Ambassador knew, had been imposed by us unilaterally even before the Security Council took action. Such a development would, of course, be highly unfortunate.

Mr. McClintock suggested to the Ambassador that there was a seeming inconsistency between the first and final paragraphs of the *Note Verbale*. The concluding sentence of the first paragraph reads "If the Security Council is thus flouted the United Nations will cease to be an effective force", yet the final sentence of the fourth paragraph clearly indicates that the British Government intends to resume shipping arms to the Arab countries, thus itself flouting the United Nations.

Sir Oliver Franks at this point said that he had been given permission, but only in terms of "utmost discretion", to inform the Acting Secretary that a telegram had been received from the British Representative in Amman, stating that King Abdullah had received a message from the Jews (presumably the Provisional Government of Israel) that the time for negotiations for an armistice had passed. The Jews were interested now only in negotiating peace. If it was not to be peace, it would be war. Sir Oliver inferred that it was on the basis of this threatening information that his government had drafted the final paragraph of the *Note Verbale*. The British Ambassador was asked his opinion whether his Government would carry out the intended action described in Paragraph 4, if through the cooperation of the United States it proved possible to meet the suggestions made in Paragraph 3, with the result that the forces of Israel would withdraw from Egyptian territory immediately. Sir Oliver said that he was speaking only for himself but he thought it possible that his government would not proceed to arm the other Arab countries if indeed it was possible to restrain the Israelis from their present attack on Egypt and to get their forces back across the border.

Sir Oliver reverted to his telephone conversation with me² in which he had requested an interview with the President. I said that the President was giving no outside appointments this week as he was engaged on the State of the Union Message. Sir Oliver asked if I would present his case to the President and I said I would at once give him the British *Note Verbale* and report our interview. At the Ambassador's request I promised to ask the President to accord him an interview at the earliest possible moment.

² The editors have found no record of

Note Verbale by the British Embassy

All the evidence in possession of the British Government points to the fact that, notwithstanding the truce and the resolutions passed by the United Nations, Israeli forces are fighting on Egyptian territory, where they are in possession of airfields. They have declined the use of United Nations observers and officials and it seems that United Nations, upon which the United States and Britain had both pledged their action, are being deliberately and totally ignored. If the Security Council is thus flouted the United Nations will cease to be an effective force.

2. The British Government regard the situation with grave concern. Unless the Jews withdraw from Egyptian territory the British Government will be bound to take steps to fulfil their obligations under their treaty of 1936 with Egypt. There may arise out of this situation the gravest possible consequences, not only to Anglo-American strategic interests in the Near East, but also to American relations with Britain and Western Europe.

3. The British Government have no desire to get into conflict with the Jews provided the latter accept the decisions of the Security Council of the United Nations and act upon them. They still trust that wiser counsels among the Jews will prevail. They trust that it will be possible for the United States Government so to act upon the Jews as to make any military action by British forces on Egyptian territory unnecessary under our treaty with Egypt. This can only be ensured if the Jews immediately withdraw from Egyptian territory.

4. Meanwhile, the British Government feel bound to take the necessary steps to protect their own troops and installations in Transjordan. The British Government agreed not to supply any arms to the Arab countries provided the truce was observed, and they understood that the United States Government were agreeable that Chapter VII of the United Nations Charter should be applied to either party which did not observe the truce. On that basis, the British Government have carried out their obligations to the absolute letter. They have refrained from moving arms and equipment even to their own installations, thereby endangering their own troops in order to assist a settlement. In view of the very serious danger the British Government must now proceed to move equipment into Transjordan. Moreover, in view of the aggressive use to which the Jews have put arms obtained from Russian satellite countries, the British Government will find themselves in a position in which they are no longer able to refuse to carry out British contracts to the Arab countries.

ملحق (٤٦)

1704

FOREIGN RELATIONS, 1946, VOLUME V

501.BB Palestine/12-3043: Telegram

The Acting Secretary of State to the Special Representative of the United States in Israel (McDonald)

TOP SECRET US URGENT WASHINGTON, December 30, 1946—5 p. m.
K1ACT

281. President directs that you make following immediate representation to Shertok and Ben Gurion. You are authorized in your discretion to make same representation to President Weizmann. Please telegraph immediate report of your interviews.

1. This Govt is most deeply disturbed on receipt of apparently authentic reports confirming that Egyptian territory has been invaded by armed forces of Israel. Reports indicate that this is not an accidental maneuver but a deliberately planned military operation.

2. British Govt has officially notified this Govt that it regards situation with grave concern and that unless Israeli forces withdraw from Egyptian territory British Govt will be bound to take steps to fulfill their obligations under Treaty of 1936 with Egypt. However, British Govt states it has no desire to get into conflict with Govt of Israel provided latter accept decisions of Security Council of UN and act upon them.

3. As first gov't to recognize PGI and as a sponsor of Israel's application for admission to UN as a "peace-loving state" this Govt, with deep concern and as evidence of its consistent friendship for Israel, desires to draw attention of Israeli Govt to grave possibility that by ill-advised action PGI may not only jeopardize peace of Middle East but would also cause reconsideration of its application for membership in UN and of necessity a reconsideration by this Govt of its relations with Israel. As PGI knows, their assurances of peaceful intent have been basis upon which our policy toward Israel has rested.

4. Immediate withdrawal of Israeli forces from Egyptian territory appears to be minimum requirement giving proof of peaceful intent of PGI if enlarged conflict is to be avoided.

5. This Govt has received reports from its representative in Transjordan indicating that PGI has informed Govt of Transjordan that time for negotiations for an armistice has passed. PGI is represented as stating that it is interested now only in negotiating peace, but indicated that it must be either peace or war. If this threatening attitude should be confirmed, again this Govt would have no other course than to undertake a substantial review of its attitude toward Israel.

6. You may conclude by stating that temporarily your Govt is withholding press comment pending a complete statement from PGI in answer to the foregoing representation.

Repeated to Amembassy, London as 4919.

LOVETT

Forrestal Papers

Diary Entry for December 31, 1948, by the Secretary of Defense (Forrestal)

Cabinet—China—Palestine

Subject this morning at Cabinet was China.

[Here follow two paragraphs concerning China.]

Palestine:

Lovett said the Israeli troops had apparently invaded Egypt. Specifically, they were reported to have attacked an air field within the Egyptian border; that it was reported the British would notify us that the failure of the Israelis to withdraw promptly would automatically bring into operation the Anglo-Egyptian mutual defense pact.

601.BB Palestine/12-3145: Telegram

The Special Representative of the United States in Israel (McDonald) to the Acting Secretary of State

TOP SECRET URGENT

TEL AVIV, December 31, 1948—1 p. m.

KLACT

350. Redeptel 281, December 30, 5 p. m., received at 1 p. m. December 31. True copy typed at 1:45. At 2 p. m. called Shertok who came my house and I read him careful paraphrase. Knox present. Shertok informed me Ben-Gurion left Tel Aviv for Tiberias at 12 noon but would immediately attempt get in touch with him. I urged necessity my seeing BG here or Tiberias today. Owing distance Tel Aviv to Tiberias and gravity of question 10 or 12 hours may elapse before I am able send full reply.

Shertok's tentative and informal preliminary reply was as follows:

1. As for Israel incursion into Egypt he admitted such operations but stated uninformed as to details (Shertok returned Israel only last 24 hours). Shertok observed that his opinion such operations based on military logic of total operations and not any intentions seize Egyptian territory.

2. As regards Trans-Jordan Shertok was positive. He stated that our government's advices inaccurate. Israel has informed Trans-Jordan that negotiations must proceed further than present cease-fire arrangements toward an effective armistice looking toward peace. Last secret meeting of negotiators took place night December 30 in Arab part Jerusalem with Shiloah, Colonel Dayan and secretary on one side and Abdullah el-Tel on other. Next secret meeting is for January 5 in Jewish Jerusalem. Shertok stated that if any statement re-

تابع ملحق (٤٧)

1706

FOREIGN RELATIONS, 1945, VOLUME V

garding "war or peace" was made at earlier meeting it was in course conversational exchange, was not an ultimatum, and used in an effort persuade Trans-Jordan proceed to definite armistice.¹

McDONALD

¹Mr. McDonald, later the same day, reported that he and Mr. Knox were leaving immediately for Tiberias to see the Israeli Prime Minister, who was ill. He also advised of information from Mr. Shiloah that orders had already been issued for the immediate withdrawal of small Israeli units from the Egyptian side of the frontier (telegram 351 from Tel Aviv, 601.BB Palestine/12-3145).

667N.01/12-2548: Telegram

The Acting Secretary of State to Mr. Wells Stabler, at Amman

TOP SECRET

WASHINGTON, January 3, 1949—5 p. m.

2. Dept has given careful consideration Jerusalem tel No. 1530 Dec 23 rptd Amman 15 and to ur 173 Dec 28, 172 Dec 28¹ and 176 Dec. 29.² Dept's comment on points raised as follows:

Dept anxious see peace restored to Palestine and believes should be accomplished by negotiations, either directly between parties or through Conciliation Commission. Dept would naturally welcome any concrete steps by Israelis or Arabs to bring about such negotiations. In this connection Dept has found reasonable attitude shown by TJ re negotiations with Jews extremely hopeful sign.

US, however, naturally desires avoid becoming involved in inter-Arab jealousies and intrigues and Dept regards question TJ relations with Arab League as essentially one for determination by TJ. As you point out ur 176 Dec 29, determining factor seems to be mil one. Dept believes final attitude TJ re Israelis will be decided by mil situation, particularly position of Arab Legion, and by stand taken by UK. Not essential, therefore, and certainly undesirable that US become involved in question TJ attitude re Arab League and other Arab States.

Dept believes that most satisfactory solution disposition greater part Arab Palestine would be incorporation in Transjordan. Therefore Dept approves principle underlying Jericho resolutions.

To sum up, US would like to see TJ negotiate armistice and final peace with Israelis, and believes most Arab Palestine could be incorporated in Transjordan as outcome such negotiations. However, US can not become involved in inter-Arab politics. If King and TJ officials

¹No. 172 not printed; but see footnotes 1 and 3, p. 1700c.

²Not printed; it advised that British Minister Kirkbride had called the Foreign Office for instructions concerning an approach to King Abdallah. The Minister commented that the policy of the Foreign Office to "hold back until Conciliation Commission arrives" no longer corresponded with the facts and that the King was fearful that the Israelis would "continue war against him or Iraq or both unless he agrees in immediate future to peace negotiations." The King was said to be aware that the Arab Legion and the Iraqi Army would be defeated

(٤٨) ملحق

ISRAEL

INTEREST OF THE UNITED STATES IN THE ARAB-ISRAELI CONTROVERSY OVER THE FUTURE STATUS OF PALESTINE;¹ ARMISTICE AGREEMENTS BETWEEN ISRAEL AND ITS ARAB NEIGHBORS; UNSUCCESSFUL ATTEMPTS TO ATTAIN A FINAL PEACE SETTLEMENT IN THE AREA

801.88 Palestine/1-140: Telegram

The Special Representative of the United States in Israel (McDonald) to the Secretary of State

TOP SECRET DS URGENT
NACAT

TEL AVIV, January 1, 1949—0 a. m.

1. For attention President and Acting Secretary.² ReDeptel 281, December 30 and Misto's 250, 351, December 31.³ Returned from Tiberias 3: 15 a. m. Had two hours with Ben Gurion.⁴ Knox⁵ present. I read Ben Gurion the same paraphrase I read Shortok.⁶ After considerable deliberation he replied as follows: (paragraph references are to Department's 281).

1. "We have not invaded Egyptian territory nor do we have any intention of doing so. It is true some Israel Forces had to cross frontier into Egypt in course of tactical operations but they have already received orders to return to the Negev frontier."

2. As regards British notification to US Government he said, "in note Great Britain threatens to take action against us under 1938 Treaty with Egypt and unless we obey the decisions of the SC. In this latter connection I am confused and surprised. Great Britain is a member of the SC with which we are dealing directly and cordially. Does Great Britain plan to take independent action to enforce decisions of SC?"

3. "We are very grateful for the friendship of the US and value it. I note the italics on the phrase 'peace-loving' and am distressed. We are indeed peace-loving and have consistently shown it. We are last people in the world to want to break the peace in Middle East or else-

¹ Continued from *Foreign Relations*, 1948, vol. v, Part 2, pp. 533 ff.

² Robert A. Lovett.

³ For Nos. 281 and 350, see *Foreign Relations*, 1948, vol. v, Part 2, pp. 1704 and 1705; No. 351 is not printed, but see footnote 1, *ibid.*, p. 1708.

⁴ David Ben-Gurion, Israeli Prime Minister.

⁵ Charles F. Knox, Jr., Counselor of Mission at Tel Aviv.

⁶ Moshe Sherlok, Israeli Minister for Foreign Affairs.

where. We are a very small people and we can survive only in peace. What we are doing is in self-defense. We have been attacked. We must reserve our right to defend ourselves even if we go down fighting. I believe the American Government and people will recognize this right. We accepted the UN request for an armistice and peace. Egypt rejected it."

4. Orders for the withdrawal of the Israel units have already been given.

5. "The reports communicated to your government about our negotiations with Transjordan are untrue and astonishing. Israel is now in the act of negotiating an armistice with Transjordan and is on the best terms with that government. There have been no threats on either side. We have met on very friendly terms and our next meeting is set for January 5."

Prime Minister then commented "I am pained by the severe tone of this communication which might have been written by Bevin¹ himself". He then stated that a formal written reply would be prepared immediately after Cabinet meeting on Sunday.

He concluded by speaking of peace negotiations with Lebanon which he said were also progressing encouragingly.

McDONALD

¹ Ernest Bevin, British Secretary of State for Foreign Affairs.

801.DB Palestine/1-149: Telegram

The Special Representative of the United States in Israel (McDonald)
to the Secretary of State

TOP SECRET IMMEDIATE
NIACR

TEL AVIV, January 1, 1949—11 a. m.

2.¹ Attention President and Acting Secretary. At approximately 2:30 a. m. January 1, two Egyptian vessels approached off coast to attack Tel Aviv. Air alert sounded and Israel coastal batteries replied to attack fire. No hits, no casualties. Israel military spokesmen issued following warning: "up to now the various arms of the defense army of Israel have refrained from taking any action outside the immediate battle areas in the south. If the Egyptians should repeat their last night's attempt and direct attacks in whatever form against the civilian population of Israel, we shall take whatever action we deem appropriate against Egypt, and, in particular, against the Egyptian capital, Cairo."

At New Year's Day reception in our residence, President Weizmann² stated to mission staff that the representations I made yester-

¹ This telegram was originally received as an unnumbered message.

² Chaim Weizmann, President of the Provisional Government of Israel.

It is clear from your two reflets as well as your Weeka No. 1* that Israeli forces had in fact advanced into Egypt in considerable force and to considerable distance.

US has great strategic and other interests at stake in NE and PGI therefore has no just grounds on which to resent fact that US should react strongly to any action either by Israelis or Arabs containing threat of enlargement of conflict.

You should in fact state that we are making strong representations Egyptians re Egyptian acts complained of in your unnumbered Jan 1, 11 a. m. and 6 Jan 3.⁴ I have also requested Brit make similar representations.

Israelis therefore should only draw simple conclusion that US representations are directed toward composing situation promptly.

Ref last sentence your Jan 1, 11 a. m. re "serious responsibility" US may have incurred through your representations Dept considers that full responsibility rests with parties who are engaging in military operations contrary to SC resolutions.⁵

LOVETT

* Sent as telegram 5, January 2, not printed.

⁴ Latter not printed; it reported information from Foreign Minister Sieriot that on the evening of January 2, an enemy plane, presumably Egyptian, dropped three bombs over Jewish Jerusalem. The message also stated that the Provisional Government of Israel expected the United States to make "very urgent and stern representations to Egypt" concerning this first bombing of Jerusalem (807N.01/1-310).

⁵ A marginal notation indicates that this telegram was cleared at the White House with Clark M. Clifford, Special Counsel to President Truman. It was repeated to London as 12. On the night of January 4, Mr. McDonald handed a paraphrase to Mr. Sieriot who "expressed pleasure Dept's explanation. He volunteered information that Israel troop withdrawal was ordered afternoon December 31, that officer in charge asked 24 hour leeway, that withdrawal began January 1 and by morning January 2 "not an Israeli hoof remained in Egypt." (telegram 10, January 5, noon, from Tel Aviv, 501.BB Palestine/1-549)

601.BB Palestine/1-240 : Telegram

The Acting Secretary of State to the Embassy in Egypt

TOP SECRET US URGENT WASHINGTON, January 3, 1949—5 p. m.
NIACT

2. Please seek immediate audience with King¹ and make following oral representation, leaving memorandum in same sense:

1. Amer Govt has been deeply disturbed at recent renewed outbreak hostilities bet forces of Israel and Egypt in Negev, despite SC's resolutions Nov 4² and Nov 16 and Council's basic resolutions calling for cease-fire and truce in Palestine May 29 and July 15, 1948.³

¹ Farouk, King of Egypt.

² Foreign Relations, 1949, vol. v, Part 2, p. 1640.

³ See *ibid.*, pp. 1070 and 1221.

refusal to follow British calculations and ill-advised policies. But I am unable to square the United States' warning that they would review their support of Israel's application for membership to the United Nations if our forces remained on Egyptian territory, with United States' sponsorship of Egyptian election to the Security Council while Egyptian forces were actually invading and attacking Israel. As a result of such sponsorship, Egypt, which defied the authority of the United Nations and broke the peace in the Middle East, is now a member of the very Council whose function it is to suppress aggression and maintain international peace.

Finally, I should point out that Egypt, in addition to defying the resolution of November, 1947, also failed to comply with the Security Council's resolution of November 16⁴ and the Assembly's resolution of December 11, 1948,⁵ which ordered both parties to enter into negotiations for armistice and peaceful settlement. I trust that the above submissions may assist you in determining where the initiative, responsibility, and guilt for the present unhappy situation properly lie.

I should reiterate that the Provisional Government of Israel is ready at any time to enter into negotiations toward the speediest possible attainment of peace.

CHAIM WEIZMANN

⁴ See telegram Delga 740, November 14, 1948, from Paris; footnote 2 to Delga 746; and editorial note, *Foreign Relations*, 1948, vol. v, Part 2, pp. 1582, 1583, and 1597.

⁵ See editorial note, *ibid.*, p. 1001.

441.55 Palestine/1-140: Telegram

The Acting Secretary of State to the Special Representative in Israel (McDonald), at Tel Aviv

TOP SECRET US THOUGHT WASHINGTON, January 8, 1949—5 p. m.

3. Re: ur 1 Jan 1 and unnumbered Jan 1, 11 a. m.¹ Dept surprised at comments made by Ben Gurion, Weizmann and others on your representations based on Deptel 281 Dec 30.² Also make it clear to them and others directly concerned that there should be no misconception in minds of Israelis as to purpose these representations. It was as indicated Deptel 281 to stop a move with most serious implications which Brit were contemplating. Another purpose was to avoid if possible Brit rearming of Arabs which Brit apparently determined carry out if all Israeli forces not promptly withdrawn from Egypt.

¹ Regarding the latter, see telegram 2 and footnote 1, p. 595.

² *Foreign Relations*, 1948, vol. v, Part 2, p. 1704.

501.BB Palestine/1-549

*Memorandum of Conversation, by the Acting Secretary of State*¹

TOP SECRET

[WASHINGTON,] January 5, 1949.

Participants: The Acting Secretary, Mr. Lovett
 The British Ambassador, Sir Oliver Franks
 Mr. Bromley, First Secretary of the British Embassy
 Mr. Satterthwaite—NEA
 Mr. Wilkins—NE
 Mr. McClintock—UNA

Sir Oliver Franks said that he had been instructed personally to thank the Acting Secretary of State for the prompt and effective intervention which this Government had made with the Provisional Government of Israel and which had resulted in instructions being given by the Israeli Government for the withdrawal of its forces from Egypt.

The British Ambassador said that Mr. Bevin, in view of the very great strategic interests of both the United States and Great Britain in the Near East and in the light of the necessity for an adequate defense in depth of the Suez Canal, very much hoped that the American Government might find its way clear to exert pressure on the Israeli Government to withdraw to the lines in the Negev established by the Acting Mediator after the adoption by the Security Council of its resolution of November 4, 1948.

I told the British Ambassador that for a variety of reasons I did not feel that we could accede to Mr. Bevin's request. While, in an exceptional case such as that when the incursion by Israeli forces into Egypt threatened a much more grave conflict outside the boundaries of Palestine, we had been willing to make strong representations, our general line of policy was to operate through the United Nations. It did not seem proper for the United States to take on itself the responsibilities of the Security Council and apply them unilaterally. Furthermore, we had found in practice that strong representations, to be effective, should be used sparingly, otherwise notes often were merely interesting documents for the archives but useful for no other purpose. Finally, we had our position on the Conciliation Commission to consider. The Israeli authorities already believed that two of the Members of the Commission were prejudiced in favor of the Arabs, since Turkey was a Moslem country and France not only had 25 million Mohammedans living under its jurisdiction but also had not voted for Israel in last month's sessions of the Security Council. If we were

¹ Drafted by Mr. McClintock.

تابع ملحق (٥٠)

612

FOREIGN RELATIONS, 1948, VOLUME VI

to achieve anything as an impartial member of the Commission we could not jeopardize that position by taking a line which would cause the Israelis to feel that even the third Member was against them. Meanwhile, of course, we continued to share the British anxiety over the situation in Palestine and were not stinting our efforts to do the utmost to bring about a cessation of hostilities. In fact we were this afternoon addressing new representations to the Governments of Israel and Egypt, based on a report received last night from the Acting Mediator, to the effect that Egypt had said it was willing to undertake negotiations all across the board with Israel under United Nations auspices, provided Israel accepted a cease-fire by 1400 hours GMT today. The deadline was so short that we were inclined to be suspicious whether the offer was bonafide but we thought that a representation was warranted by our desire to do everything possible to facilitate a cessation of hostilities.

Sir Oliver said that the second main point which Mr. Bevin wished to make was that with the continued stress of warfare in the Near East conditions in the Arab countries would become, as he put it, deliquescent, or, to use the more graphic aphorism of the Foreign Secretary, "We should have another China on our hands". Accordingly, it was of the utmost importance that the United States and Great Britain, whose strategic interests were so involved in that area, do their utmost to compose this dangerous situation. Mr. Bevin wondered if the American Member of the Conciliation Commission might not be instructed by his Government to keep in mind the strategic interests of the United States and the United Kingdom and to use his good influence to further those interests. I said that, while naturally we would give background information to Mr. Keenan, our Representative on the Commission, we had no choice but to do our utmost to play the role of a true conciliator. Mr. Keenan and his colleagues had the task of trying to find some common ground for agreement which would be acceptable to all the parties concerned. If they could get agreement between the parties we would be bound to accept such an arrangement. However, Mr. Keenan of course would comport his action to the main lines of policy which had already been made public to the world by Dr. Jessup in his speech before Committee I on November 20.* I briefly recapitulated our main points, including the fact that if the Israeli Government desired to benefit by the territorial provisions of the resolution of November 29, 1947, it should be expected to relinquish such areas as were awarded to the Arabs

* See editorial note, *Foreign Relations*, 1948, vol. v, Part 2, p. 3617. Philip C. Jessup was the spokesman of the United States on questions involving Palestine at the Third Session of the General Assembly at Paris.

by that resolution but were now occupied by Israel, as Jaffa and western Galilee. In other words, they could not have it both ways. As for the strategic implications of the situation, I said that Mr. Keenan would be briefed before he went. The British Ambassador seemed to be satisfied with this answer.

Sir Oliver then said that he had received permission to tell us that shortly British reinforcements would be sent to the Gulf of Aqaba.^a He did not, however, wish to inform us officially of this fact if we had no desire for such intelligence from his Government. In response to questioning the Ambassador intimated that the British reinforcements be sent from outside by sea and that they numbered three companies in strength. (Mr. Bromley, however, murmured that he thought something like a battalion was being sent to Aqaba.)

I said that we had already received similar reports from other sources, including the press. I did not think that this Government wished to be officially apprised of the Ambassador's information. As a matter of friendly comment, however, we wished to raise a little red flag and point out that if the troops indeed came to Transjordan from outside the Near Eastern area their arrival would be construed in many quarters as a violation of the Security Council truce resolution of May 29, which explicitly forbade the movement of military personnel into Palestine or the neighboring countries.

The interview concluded with Sir Oliver handing me a written statement of his Government's views on the situation in China and a memorandum of its views with respect to the IRO.^b

^a The British Foreign Office communiqué on this matter, issued on January 8, read as follows: "His Majesty's Government have received a request from the Transjordan Government under the terms of the Anglo-Transjordan treaty of March 1948, to send a British force to Aqaba. His Majesty's Government have acceded to this request." (telegram 91, January 8, from London, 841.23200/1-8-49)

^b Charles Holmes, on January 6, called the Department concerning the instructions sent to Ambassador Franks on January 3 for his conversation with Acting Secretary Lovett. He noted that Mr. Bevin had personally drafted the instructions, which in part called for the Ambassador "to refer to identical lines of policy regarding Middle East worked out between US and UK in fall 1947, and to say that all British actions Middle East are based on this policy and nothing else. British Government understood US views general Middle East problems have not altered since 1947. . . . Franks told to urge USG to participate in resolute effort with UK to arrive at firm conclusions which US and UK can support as Palestine solution. Instruction stated three things necessary to accomplish this:

"(a) Fix frontiers Israel which US and UK could support;
"(b) UK recognition PGI;
"(c) Strong advice to Arabs if not to accept at least to acquiesce in agreed frontiers and to cease fighting."

The Ambassador was instructed "to urge that US and UK come to 'very firm conclusions' as definite boundaries and thus arrive at final settlement 'which will save Middle East.'" (Telegram 47, 567N.01/1-5-49)

Regarding the "identical lines of policy" agreed upon at the "Pentagon Talks of 1947," see *Foreign Relations, 1947*, vol. 7, pp. 453 ff.

ملحق (٥١)

810

FOREIGN RELATIONS, 1949, VOLUME VI

action agreed to by the Government of Transjordan could remove the threat to Israel security so long as Iraqi troops remain on Israeli territory a few miles distant from the coast and from the most densely populated centres of Jewish population.

There are contradictory reports of Iraq's intention to abide by any agreement signed by Transjordan. Reports of Iraq's willingness to this effect were published, later denied by General Riley, given renewed currency and later denied by the Iraqi Premier. The Transjordan delegation has now informed Dr. Bunche that they are now empowered to represent Iraq. It is obviously necessary, however, to have this undertaking from the Iraqi Government itself. Dr. Bunche has now invited the Iraqi Government to confirm officially that it will consider itself bound by any agreement signed by the Transjordan delegation. In the meantime, a discussion is proceeding on the armistice lines on other fronts.

8. The conclusion here is that unless Iraq, as well as Syria, complies directly, or through an accredited intermediary with the November 16th resolution, the prospects of an armistice with the Lebanon and Transjordan will be gravely impaired. Should it become necessary, Israel may have to ask the SC whether Syria or Iraq are justified in refusing to comply with the November 16th resolution."

AUSTIN

FCIN.01/3-1049

Memorandum by the Secretary of State to the President

SECRET

WASHINGTON, March 10, 1949.

We received two rather alarming telegrams from our Legation in Amman, the capital of Transjordan, yesterday afternoon. The first¹ indicated that Israeli forces in rather large strength had started moving into the southern Neger area which, according to the telegram, is under Arab Legion occupation. The second telegram² reported that King Abdullah had informed our Chargé d'Affaires that Israeli forces had been attacking an Arab Legion post at Ein Gharandal, four miles inside the Transjordan frontier.³

¹ No. 88, March 9, not printed.

² No. 89, March 9, not printed.

³ A third telegram of March 9, No. 83, gave Mr. Stabler's view that the Israeli advance, when negotiations for an armistice by Transjordan and Israel were proceeding, "seems ultimate in breach of good faith" and a flouting of the United Nations by Israel. The Israeli action was said to be "further evidence to Arabs that Israeli intentions, far from being peaceful, are perfidious and aggressive. . . . Cause of peace, which Israel claims earnestly to desire, is not being served through this later maneuver." Mr. Stabler then recommended urgently that the United States "make immediate representations in strongest possible terms to Israel demanding that Israeli forces return at once to and remain in positions occupied at time commencement Rhodes talks and that Israel finally accept principle that any questions relating to territorial disposition must await final peace settlement." (501.333 Palestine/3-949)

The Department called in Ambassador-designate Elath* and gave him the substance of the reports we had received. Elath brought with him a telegram which Dr. Bunche had sent the Israeli Government from Rhodes quoting a note which Bunche had received from the Chief of the Transjordan armistice delegation at Rhodes informing him under the instructions of the Transjordan Government that Israeli forces had crossed the Transjordan military lines in the Negev on the morning of March 7 and describing the situation as extremely delicate. The Transjordan Government requested in this note to Bunche that Israeli forces cease such operations during their armistice negotiations and withdraw to their original positions.

Elath also had with him the text of Tel Aviv's reply to Bunche which asserted that nowhere in the Negev were Israeli land or air forces operating outside the Israeli borders, and that these forces had not crossed and did not intend to cross the Transjordan frontier. The Israeli reply referred to the fact that the Transjordan note revealed the presence of Transjordan forces in the Negev and stated that this constituted a serious embarrassment to the armistice negotiations. The Israeli Government then registered a strong protest against this "invasion" and requested Bunche to transmit to the Transjordan Government the Israeli demand for the immediate withdrawal of the Transjordan forces to their own side of the frontier.

The Department expressed to Elath the gravest concern as regards the situation and strongly impressed upon him the serious consequences that would ensue should the report of the Israeli incursion into Transjordan be verified. Elath stated that his government was fully aware of and had no desire to provoke such consequences.*

This morning Elath has telephoned the Department to say that he has had a further telegram from Foreign Minister Sharett (Shertok) again stating categorically that no Israeli forces had crossed into Transjordan or had any intention of doing so.*

* Eliahu Elath, who had recently changed his surname from Epstein.

* The information covered in Secretary Acheson's memorandum up to this point was sent to Tel Aviv in telegram 145, March 9, 7 p. m. The Department instructed Mr. McDonald to convey to the Israeli Foreign Office its expression of "gravest concern" and of "serious consequences" should the reported Israeli incursion into Transjordan be verified (SOTN.01/2-2849). Telegram 145 was repeated to London, Amman, New York and to Jerusalem as No. 146, identified also as Copal 55, for Mr. Elbridge. It was sent also to Beirut, Baghdad, Damascus, Jidda, and Cairo the following day in a circular telegram of March 10 (SOTN.01/3-1049).

* Mr. Satterthwaite's memorandum of conversation states that he "thanked Mr. Elath for the prompt response to our inquiries, and took occasion to point out that our representations had not been based on press reports but on information which we had received from our representatives. I expressed the hope that there would be no further developments which might adversely affect the present delicate negotiations." (SOTN.01/3-1049)

تابع ملحق (٥١)

S12

FOREIGN RELATIONS, 1949, VOLUME VI

Ambassador Franks has also telephoned me to inform me of telegrams about this situation which he has received. He had been instructed to see me, but thought he would not trouble me by coming down in person. He added that the information he was giving me was for you as well as for me. He said that the movement of a considerable Israeli force south into the Negev toward the Gulf of Akaba was not in line with the Security Council resolution and that the recent armistice could not override the Security Council. The British also have reports, not yet confirmed, that the Israelis have moved into Transjordan territory. He confirmed our information that Bunche is sending observers into the area to report on the situation, and said that his government hoped to hear from these observers soon.

The Ambassador further said that his government had sent instructions to the British forces in Akaba to the effect that if the Israeli forces fire on British forces, the fire is to be returned, and that if Israeli aircraft fly over British forces they will be engaged. The British Consul at Haifa has also been instructed to give the Israeli Government the exact text of the instructions.

The Ambassador then said that the only bit of more encouraging information he had is a report from Amman indicating that the Israeli forces which had made contact with the Arab Legion inside Transjordan had broken off contact at dusk yesterday and retreated westward. This later information is confirmed in a telegram which the Department received from the Legation at Amman this morning that Israeli forces have left Transjordan territory and are proceeding southward toward the Gulf of Akaba.

Sir Oliver Franks then said that he wished to express to me the anxiety of his government and to explain what they had done in the situation. The Ambassador later phoned to say that the Ambassador had forgotten to make the following statement: "We were reluctant to believe that Israeli forces had taken this action, but if the news of an aggression into Transjordan territory is confirmed, British obligations under the Anglo-Transjordan Treaty will, of course, immediately come into question."

I thanked the Ambassador for this information and said that I felt sure the British at Akaba would behave with restraint and not allow any minor incident to set off the balloon. I also told him of the reports we had received from the Israelis denying the truth of the report that they had crossed into Transjordan. I pointed out that the frontier is not marked, and that if someone should wander across it without evil intent it would be too bad to set off the whole show. The ambassador said he would use what I had told him in a message to his government. The important point was he said as I would know that "this does touch his people on a very raw nerve".

Reference -	QUALITY ASSURED SERVICE
File No. 37/121819	1138351
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION	

Registry
No. 4/4/49

1410

8 April, 1949

IMMEDIATE
TOP SECRET

Dr. LETYKA

N. E.

Thank you for your two letters J 1166/1394/160 and J 2065/1224/160 of 22nd February and 29th March about supply of arms for the Egyptian armed forces. I am grateful for the efforts which had been made to clear the decks.

The question is, as you will realise, coming into even sharper focus now that the first steps towards technical talks have been taken.

The Commanders in Chief, with my concurrence and advice, give prominence in their paper for the Egyptian Prime Minister to the importance which they attach to the development of strong well-trained and well-equipped Egyptian armed forces. That proposition naturally stands on its own legs. But it is of course also true that we have no chance of getting this or any other Egyptian Government to agree to our present requirements in Egypt unless we are prepared at the same time to help them to build up their own strength. However successful we may be in getting them to admit that the presence in Egypt of British forces is essential now, they all look to the eventual day when their own strength will make this unnecessary - and no-one can blame them. The point came out very clearly in the course of Air Marshal Dickson's conversation with the Egyptian Prime Minister on April 1st, when the latter asked for an assurance that

Michael Wright Esq
Africa Dept.
Foreign Office

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN

H. ✓ see first

7 copies to Mr. Well "Persons" together with copies of the correspondence in 1166/1394/160 and 2065/1224/160 and copy of present letter only to go to A.S. and A.S.

تابع ملحق (٥٢)

Reference -	Serial, Record Office	1	2	3	4	5	6
FD 371/121819	113539						
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT PERMISSION							

- 2 -

we really were genuine in our desire to see the Egyptian Army and Air-Force made strong and effective. Abdel Hedi said that he hoped that this aspect of our proposals would not be pushed on one side in the discussions. He did not want the Egyptian forces to be relegated to a minor role; Egypt must feel that she had the means to contribute to her own defence. This did not mean only internal security. He wanted Egypt to fight to keep the enemy outside the frontier of Egypt and he had rather expected that our paper would have stated more precisely what else the Egyptian forces should be and what would be the requirements to make them effective. Dickson of course gave him the assurance for which he asked and was able to satisfy him that the Commanders in Chief had dealt with the composition and role of the Egyptian armed forces in general terms only because they would depend so much on the wishes of the Egyptians themselves (which would no doubt be made known when the discussions started).

Moreover, The Ministry of War and Marine have also recently returned to the charge with my Air Attache. Group-Captain Gossard, the Minister's Principal Air Adviser, told Heyes on April 2nd that the Egyptian authorities urgently needed to know when the arms embargo was likely to be lifted. They had spent about three million pounds Egyptian on the purchase of various types of aircraft, including Fiat and Macchi fighters from Italy, in the course of the fighting in Palestine. They had not liked to buy aircraft which were not British, but while the arms embargo remained in force

they/

Regist
No.

Draft.

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

Hand
written

تابع ملحق (٥٢)

Reference	ORIL BUREAU FILE	11 11 11 11 11 11
70 371/121819	113830	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION		

Registry
No.

Draft

- 3 -

they had had to get them where they could find them. Gasparine went on to say that it was essential that the Egyptian Air Force should continue in operation and that it could not risk 'locking up' a large proportion of its budget by placing contracts which might not, owing to the *crise embargo*, be fulfilled for an indefinite period. The Egyptian Air Force was in fact going to buy more aircraft from Italy *etc.*, although they were not particularly pleased with the Fiat and Macchi, they could obtain them within a very short time. Gasparine is a *French* person, and it is obvious from what he said that, owing to our regard and Italian disregard for the *crise embargo*, the Egyptian Air Force is liable to become increasingly dependent on the Italian aircraft industry. *which is undesirable from all points of view.*

There are of course two main aspects of this whole question, supply and the *crise embargo*. The Commanders in Chief are, I know, very much alive to the supply aspect and its importance to the chances of success of the technical talks and they here, I believe, taken the matter up recently with the Chiefs of Staff. Knowing also of the action which you have already taken at your end as described in your letters, I will not therefore pursue it further here. As for the *crise embargo*, your telegram No. 85 of the 10th March to the U.K. Delegation New York cancelled your intended approach to the Acting Mediator because of the flurry in the Southern Reg'n. *the* we have not been able to trace any

record/

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

head to head
print at low

[1/1/80]

3/51/49

Reference: to 37/121817 113850

Copyright - not to be reproduced photographically without permission

record of disloyalties since then, ~~though~~ ^{but} I
 have no doubt the matter has been kept under
~~constant~~ consideration. But I cannot emphasize
 too strongly that the arms embargo must be
 relaxed, at least so far as Egypt is concerned,
 if the technique talks are to succeed. It
 has worked most ineffectively as between the
 Israelis and the Arabs to the great detriment
 of the latter and we shall not be able to
 plead its exigencies if we ~~then~~ ^{thereby} get down
 to brass tacks with the Egyptians i.e. our
 joint requirements in Egypt. The unpleasant
 thought has occurred to me that it might suit
 the Israelis ^{to} ~~to~~ book that the embargo should
 remain in force as long as possible, since
 given the strict way in which M.K.G. had
 interpreted it, it enables them to maintain
 their military predominance against the
~~Arabs~~ ^{Arabs} with Russian and/or American support
 in the Security Council, ~~and they will~~
 be able to ~~secure this support~~ ^{justify the holdings} ~~and any move~~
~~which the Security Council would make~~
~~for any reason~~. From the point of view
 of our problems in Egypt this would be
 disastrous. I wish I were ingenious enough
 to suggest some precise terms by which the
 conflict in the matter of the embargo between
 our obligations to the United Nations and our
 interests here could be resolved. ~~However~~ ^{But I do}
 only suggest that the equities and security
 issues involved are such that some ~~steps~~
~~must~~ ^{must} be taken.

How many find the
Jewish people
doing what they
can to prolong
the armistice regime
& to postpone a final
settlement of the
Palestine peace
indefinitely.

NOTHING TO BE WRITTEN IN THIS MARGIN.

The honest way is the foundation of
the settlement. But

ملحق (٥٢)

Reference	Serial Number
371/121879	113839
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED WITHOUT PERMISSION OF THE SECRETARY OF STATE	

NR

4/23/49

SYDNEY THOMAS C.T.P.

FROM: FOREIGN OFFICE

(24) Copy No.

TO: CAIRO



DESP. 1727 hrs. 17.5.49

NO: 889

DESPD. 1928 hrs. 18.5.49

DATED. 18th May, 1949.

TOP SECRET

Addressed to Washington telegram No. 8940 of May 16th repeated for information to Bagdad, Cairo, S.M.E.O. and Amman And Saring to U.K. Delegation New York.

[4/11/49]

Your telegram No. 8458.

Palestine Arms Embargo.

Please speak again to Mr. Anderson and tell him that I should be very glad to have his further and early views.

3. You should say that I have now heard that the King of Egypt has told the Egyptian Prime Minister to go ahead with military talks with us and that three Egyptian officers have been nominated for the purpose. (4.11) Prime Minister has again pressed us about the resumption of the supply of arms to Egypt. It is clear that very little progress can be made with the former without the latter.

See 11/11/49, 11/11/49.

4. I also understand that the United States Government, following the signature of the armistice between Israel and neighbouring countries, are informing both Israel and the Arab Governments that they are prepared to accept trainees from the Middle East for training in American National Defence Establishments. This might perhaps be regarded as a step in the same direction.

5. With reference to paragraph 11 of your telegram under reference I appreciate Mr. Anderson's thought. I have however verified that military equipment which we might supply to the Arab States has long been earmarked and consists of purely British-type equipment. This equipment in no way corresponds with equipment being requested as a result of the Atlantic Pact. The supply of the latter would not (repeat not) enable us to release any corresponding or equivalent types for use by Arab States who would in fact be incapable of using it.

[9/7/49]

6. In the circumstances I am most anxious not to delay any longer action either under paragraph 5 or paragraph 6 of my telegram No. 4538.

Cairo mes to S.M.E.O. on 809.

SECRETARY OF STATE FOR FOREIGN AFFAIRS

Copies for Mr. Wall (5)
Military Attaché
Air Attaché

2.1.10.49

(٥٤) ملحق

REFERENCE: PHILIP MASON PIERCE
 A. 100-16406 113471
 (COPYRIGHT) - NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

MINUTE SHEET

424

Air Ministry File No.

Library File No. 100-32527/APL/5366

~~SECRET~~

LC-20-HQ

Copy to: D.O. (P.P.)
S.S. (a)
S.6
M.O.S. (Air 3(b))

Aircraft for Tests

Group Captain MAHMOUD, the Egyptian Air Attache, has told me that the R.E.A.F. are most anxious to obtain delivery from the makers of the following aircraft before the end of their financial year in February 1954. The reason is that unless the money is used this year it will revert to the Egyptian Treasury. Incidentally, MAHMOUD has authority to place a firm order for these aircraft and make the required monetary deposits.

- (a) 20 Sea Fury, Mk. 10
(b) 14 Vampire, Mk. 5
(c) 7 Meteor, Mk. 8
(d) 1 Meteor, Mk. 7

These aircraft are in addition to those already ordered by the R.A.F. (viz. 6 MITROM IV, 1 MITROM V, 6 VALPINE V).

2. I told him that the LHMCM Mk. 8a are out of the question because of production delays, but that we are prepared to now if LHMCM Mk. 8a could be made available instead.

3. With regard to the VALPIERIS, I said that we hope to be able to let him know within the next two weeks whether we can meet his request.

4. I should be grateful if you could tell me to what extent we can help the Egyptians in obtaining these aircraft before the end of their financial year, on the assumption that the embargo is lifted.

in Peace

B.D.F.L.

9th August 1949.
MC.

المصادر

المصادر العربية

أولاً: المصادر الأصلية:

١- الوثائق الرسمية

الوثائق غير المنشورة:

(١) وثائق محفوظة بدار الوثائق القومية:

- ديوان الملك، وزارة الحربية، حافظة رقم ١٠ ، ١٩٣٧.
- ديوان الملك، وزارة الحربية، مراسيم وبيانات وملكرات خاصة بسلاح الطيران ، ١٩٣٨.
- ديوان الملك، وزارة الحربية، حافظة رقم ١١ ، ١٩٣٨ - ١٩٤٧.
- قصر عابدين، وزارة الحربية، حافظة رقم ٢٥٠ ، ١٩٣٧.
- مجلس الوزراء، جلسات مجلس الوزراء، ١٩٤٨.
- وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٣ ، ١٩٣١ - ١٩٥١.
- وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٠ ، ١٩٣٧ - ١٩٤٠.
- وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٩٨ ، ١٩٣٧ - ١٩٤٨.
- وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٨ ، ١٩٣٨.
- وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٢ ، ١٩٣٨ - ١٩٣٩.
- وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢ ، ١٩٤٠ - ١٩٤٧.
- وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٩ ، ١٩٤٥.
- وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥ ، ١٩٤٧ - ١٩٤٨.
- وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٤ ، ١٩٤٨.

وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢١، ١٩٤٨.

وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢٦، ١٩٤٨.

وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣، ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

(٢) وثائق محفوظة بمكتبة مجلس الشعب.

مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة الثلاثون، ١٠ مايو ١٩٤٨.

مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة الحادية والثلاثين، ١١ مايو ١٩٤٨.

مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة الثانية والثلاثين، ١٢ مايو ١٩٤٨.

(٣) وثائق محفوظة بوزارة الدفاع (قيادة القوات الجوية - المتحف الحربي - هيئة البحوث العسكرية).

قيادة القوات الجوية، السجل التاريخي للقوات الجوية، الجزء الأول والثاني.

هيئة البحوث العسكرية، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٠٨، ١٩٤٨.

هيئة البحوث العسكرية، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٢٩، ١٩٤٨.

هيئة البحوث العسكرية، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٨٠، ١٩٤٨.

هيئة البحوث العسكرية، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٢٩٤، ١٩٤٨.

هيئة البحوث العسكرية، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ٣١٨، ١٩٤٨.

هيئة البحوث العسكرية، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٣٨، ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

المتحف الحربي، ملف ١٠٠٣ (ترقيم جديد)، ١٩٤٨.

المتحف الحربي، ميزانية الدولة المصرية، وزارة الحربية والبحرية، ١٩٤٨ - ١٩٥٢.

(٤) الأوراق الخاصة باللواء أحمد على الماوي (سلمت لوزارة الدفاع):

هيئة العمليات الحربية المشتركة، تقرير عن العمليات الحربية بفلسطين

(مسودة)، أربعة أجزاء، ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

(٥) الدراسات الرسمية:

وزارة الحربية: العمليات الحربية في شمال أفريقيا في الحرب العالمية الثانية
١٩٤٠ - ١٩٤٣، الجزء الأول والثاني، إدارة تدريب الجيش، ١٩٥٧،
(١٩٥٨).

وزارة الحربية: العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، الجزء الأول والثاني،
شعبة البحوث العسكرية، ١٩٦١.

الوثائق المنشورة:

(١) الإصدارات المصرية الرسمية:

مركز المعلومات والبحوث: من ملف قضية الشرق الأوسط، القاهرة:

الهيئة العامة للإستعلامات، ١٩٨٤.

(٢) الإصدارات الإسرائيلية الرسمية:

الأركان الإسرائيلية العامة (فرع التاريخ العسكري).

تاريخ حرب الإستقلال (حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨)، تعريب
أحمد خليفة، الطبعة الأولى: بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
١٩٨٤.

شيف، زئيف: سلاح الجو الإسرائيلي، تعريب دار الجيل، الطبعة الأولى؛
عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٨.

٢ - المذكرات الشخصية:

إيدين، أنتوني: مذكرات أنتوني إيدان قسم ١، تعريب خيرى حماد، بيروت دار مكتبة
الحياة للطباعة والنشر، ١٩٦٠.

بن جريون، ديفيد: إسرائيل تاريخ شخصي، ثلاثة أجزاء، إعداد مركز البحوث
والمعلومات، القاهرة: الهيئة العامة للإستعلامات، ١٩٧٣.

تشرشل، ونستون: مذكرات تشرشل، جزئين، تعريب خيرى حماد، الطبعة الثانية: بغداد: مكتبة المقتنى، ١٩٦٥.

ثروت عكاشة: مذكرات فى السياسة والثقافة، الجزء الأول. القاهرة: مكتبة مديولى ١٩٨٧.

حسن يوسف: مذكرات حسن يوسف - القصر وعوره فى السياسة المصرية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.

رابين، إسحاق: مذكرات إسحاق رابين، تعريب الهيئة العامة للإستعلامات. القاهرة: الهيئة العامة للإستعلامات، ١٩٨٠.

عبد اللطيف البغدادي: مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الجزء الأول. القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٧.

محمد حافظ إسماعيل: أمن مصر القومى فى عصر التحديات. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٧.

محمد حسين هيكل (دكتور): مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى والثالث. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧، ١٩٧٨ (على التوالي).

محمود رياض: مذكرات محمود رياض - البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط. الطبعة الأولى: بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

مذكرات محمود رياض، الجزء الثانى - الأمن القومى العربى بين الإنجاز والفشل. الطبعة الأولى: القاهرة: دار المستقبل العربى. ١٩٨٦.

مرتضى المراغى: مذكرات مرتضى المراغى، مجلة أكتوبر، العدد ٥٠١، ١ يونيو ١٩٨٦.

٣- أحاديث شخصية:

حديث شخصى مع اللواء طيار أ ح / جلال زيد (إتصال تليفونى)، القاهرة، ٢ فبراير، ١٩٨٩.

حديث شخصى مع اللواء طيار أ ح/ طاهر زكى (لقاء شخصى)، القاهرة، ٧ فبراير، ١٩٨٩.

حديث شخصي مع قائد الفرقة الجوية عبد الحميد سليمان (لقائين شخصين)، القاهرة، ١٢ سبتمبر ١٩٨٧، فبراير ١٩٨٩.

حديث شخصي مع السيد / فؤاد سراج الدين (اتصال تليفوني)، القاهرة، ١١ فبراير، ١٩٨٨.

ثانياً: المراجع:

١- الرسائل العلمية (غير المنشورة):

فادية سراج الدين: القضية المصرية في المرحلة الأخيرة ١٩٥٠ - ١٩٥٤.

رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

٢- البحوث والدراسات المنشورة:

إبراهيم شكيب (لواء دكتور): حرب فلسطين ١٩٤٨ - رؤية مصرية. الطبعة الأولى: القاهرة: الزهراء لإعلام العربي، ١٩٨٦.

أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو، الجزء الأول، الطبعة الثالثة: القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣.

أحمد زكريا الشلق: حزب الأمة وبورة في السياسة المصرية. الطبعة الأولى: القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩.

أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور): بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥ - ١٩٤٨. الطبعة الأولى: القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٦.

ألون، إيجال: درع داود، الجزء الأول، تعريب المخابرات العامة. القاهرة: المخابرات العامة، ١٩٧٣.

بناء الجيش الإسرائيلي، تعريب هيئة الاستعلامات. القاهرة: هيئة الاستعلامات، بدون تاريخ.

أرونسن، جيفري: واشنطن تخرج من الظل - السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٦، تعريب سامي الرزاز. الطبعة الأولى: بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية - دار البناي للنشر والتوزيع. ١٩٨٧.

- بريتشر، مايكل: *قرارات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، القسم الأول*، إعداد مركز البحوث والمعلومات، القاهرة: الهيئة المصرية العامة لإستعلامات، بدون تاريخ.
- نظام السياسة الخارجية لإسرائيل، إعداد مركز البحوث والمعلومات، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للإستعلامات، ١٩٧٤.
- بن بورا ودان، يورى: *الميراج في مواجهة الميج، القسم الأول*، إعداد الهيئة العامة لإستعلامات، القاهرة: الهيئة العامة للإستعلامات، بدون تاريخ.
- بيرلوتر، عاموس: *العسكرية والسياسة في إسرائيل*، تعريب المخابرات العامة، القاهرة: المخابرات العامة، ١٩٧٠.
- حسن البدرى (لواء): *الحرب في أرض السلام*، القاهرة - بيروت: دار الوطن العربي، ١٩٧٦.
- حسن صبرى الحولى (دكتور): *سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين*، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣.
- حسن نافعة (دكتور): *مصر والصراع العربي الإسرائيلي*، الطبعة الأولى: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- حسنين كروم: *عروبة مصر قبل عبد الناصر، الجزء الأول*، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨١.
- روشتين، تيوبور: *خراب مصر - تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠*، تعريب عبد الحميد العبادى، ومحمد بدران. الطبعة الثانية، بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.
- سامى أبو النور: *نور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦*، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
- سلوتسكى، يهودا: *تاريخ الهجاء (حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨)*، تعريب أحمد خليفة. الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٤٨.
- صلاح العقاد (دكتور): *قضية فلسطين - المرحلة الحرجة ١٩٤٥-١٩٥٦*، القاهرة: جامعة الدول العربية (معهد الدراسات العربية العالمية)، ١٩٨٦.

- طارق البشرى: *الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢*. الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣.
- طلح المجنوب (لواء) وآخرون: *العسكرية الصهيونية، المجلد الأول والثاني*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٢، ١٩٧٤.
- عايدة سليمة (دكتورة): *مصر والقضية الفلسطينية*. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
- عبد الرحمن الرافعي: *تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، الجزء الثاني*. الطبعة الرابعة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١.
- الثورة العربية والإحتلال الإنجليزي*. الطبعة الرابعة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤.
- مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال*. الطبعة الرابعة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.
- في أعقاب الثورة المصرية (ثورة ١٩)، الجزء الثاني. الطبعة الثانية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦.
- عبد الرحيم أحمد حسين (دكتور): *النشاط الصهيوني خلال الحرب العالمية الثانية*. الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.
- عبد العظيم رمضان (دكتور) *الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢-١١٣٦*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦*. الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٣.
- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨*، الجزء الثاني. بيروت: الوطن العربي، بدون تاريخ.
- الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦-١٩٣٩*. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥.
- عبد الوهاب بكر محمد (دكتور): *الوجود البريطاني في الجيش المصري ١٩٣٦-١٩٤٧*. الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨-١٩٥٢. الطبعة الأولى، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

غرين (جرين)، ستيفن: الإنحياز، تعريب سهيل نكار. الطبعة الأولى، دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

فريد خورى: المشكلة العربية الإسرائيلية، القسم الأول، إعداد مركز البحوث. القاهرة: الهيئة العامة للإستعلامات (مركز البحوث والمعلومات)، بدون تاريخ.

فلاح خالد (دكتور): الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل. الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

فؤاد كرم ومركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول. القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٩.

فيشر، أ.ل: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث، تعريب أحمد نجيب هاشم وديع الضبع. الطبعة الثامنة، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٤.

كامل مرسى: أسرار مجلس الوزراء. الطبعة الثانية، القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٥.

كويلاند، مايلز: لعبة الأمم، تعريب مروان خير. الطبعة الأولى، بيروت: الانترناشيونال سنتر، ١٩٧٠.

كوهين، أهرن: إسرائيل والعالم العربى، الجزء الثالث، تعريب المخابرات العامة. القاهرة: المخابرات العامة، ١٩٧١.

لطيفة محمد سالم (نكتورة): مصر فى الحرب العالمية الأولى. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦-١٩٥٢. الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٩.

ليلينتال، ألفرد: ثمن إسرائيل، تعريب حبيب نحولى وياسر هوارى. الطبعة الرابعة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١.

- محسن محمد: الشيطان. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.
- التاريخ السرى لمصر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣.
- محمد جلال كشتك: ثورة يوليو الأمريكية. الطبعة الأولى، القاهرة: المؤلف، ١٩٨٨.
- محمد جمال الدين المسدى (دكتور)، يونان لبيب (دكتور)، عبد العظيم رمضان (دكتور): مصر والحرب العالمية الثانية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.
- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس. الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.
- محمد عبد الرؤوف سليم (دكتور): نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام إسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨. الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.
- محمد فيصل عبد المنعم: إلى الأمام يا روميل. القاهرة: مؤسسة دار الشعب، ١٩٧٦.
- محمد نصر مهنا (دكتور): مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمى. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩.
- ناتنج، أنتوني: ناصر، تعريب شاكر إبراهيم سعيد. الطبعة الأولى، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٥.
- هدى جمال عبد الناصر (دكتورة): الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية. الطبعة الأولى، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٧.
- وحيد الدالى: أسرار الجامعة العربية. القاهرة: مكتبة روز اليوسف، ١٩٨٢.
- يونان لبيب رزق (دكتور): تاريخ الوزارات المصرية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥.

٣- الصحف:

- جلوب، جون باجوت، حديث صحفى بعنوان «حوار مع جلوب». القاهرة: جريدة الأهرام، ٥ أبريل ١٩٨٤.

المصادر الأجنبية

I. DOCUMENTS:

أولاً : لوثائق:

1. Unpublished Documents:

١- وثائق غير منشورة :

A. Public Record Office, U.K.

(أ) وثائق محفوظة بدار

Foreign Office (F. O.):

الوثائق البريطانية :

F. O. 141, 1331 1949.

1367, 1949

F. O. 371, 45947, 1945.

62984, 1947.

69192, 1948

69195, 1948

69289, 1948.

96968, 1952.

96969, 1252.

96970, 1252

96993, 1952

104809, 1953.

121819, 1949.

Air Ministry (Air):

Air 20, 6906, 1946 -1949.

Air 23, 8346, 1945- 1950.

B. Eypatian Air Force H. Q.

ب - وثائق محفوظة بقيادة القوات

الجوية المصرية

Air 2, 1066, 1922-1930.

2768, 1937- 19448.

2769, 1943-1948.

Air 23, 471, 1940.

2. Published Documents:

٢ - وثائق منشورة :

A. United States Documents:

Foreign Relations of the United States, 1948, Vol. V. Part 2.

Washington: U. S. Government Printing Office, 1976.

Foreign Relations of the United States, 1949,

Vol. VI. Washington: U. S. Government Printing Office, 1977.

Foreign Relations of the United States, 1952-1954, Vol. VI.

Washington: U. S. Government Printing Office, 1986.

B. Memoirs:

Kagan, Benjamin (Colonel): The Secret Battle for Israel.

Cleveland and New York: The World Publishing Company, 1966.

Meir, Gold: My Life. London: Weidenfeld and Nicolson, 1976.

Weizman. Ezer: On Eagles' Wings. New York: Macmillan

Publishing Co., INC., 1976.

II. REFERENCES:

ثانياً : المراجع :

Angelucci, Enzo: The Rand McNally Encyclopedia of Military Aircraft 1914-1980. New York: Military press, 1983.

Chant. Chris. and others: The Encyclopedia of Air Warfare. London: Salamander Books, 1977.

Dupuy, Trevor: Elusive Victory. London: Macdonald and Jane's, 1978.

Glubb, John Bagot: A Soldier with the Arabs. London Hodder and Stoughton, 1969.

Gunston, Bill: An Illustrated Guide to the Israeli Air Force. London: Salamander Books, 1982.

Herzog, Chaim: The Arab - Israeli Wars. New York: Random House, 1982.

Luttwak, Edward and Horowitz, Dan: The Israeli Army. London: Penguin Books, 1975.

Moor, John Norton: The Arab-Israeli Conflict: Readings and Documents. Princeton: Princeton University Press, 1977.

Owen, Rodric: The Desert Air Force. London: Hutchinson and Co. Ltd., n. d.

Rubinstein, Murray and Goldman, Richard: The Israeli Air Force Story. London: Arms and Armour Press, 1979.

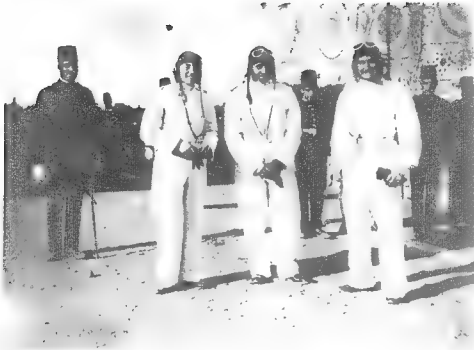
Safran, Nadav, From War to War. New York: Pegasus, 1969.

Spiegel, Steven: The Other Arab-Israeli Conflict. Chicago: The University of Chicago, 1985.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ﴾

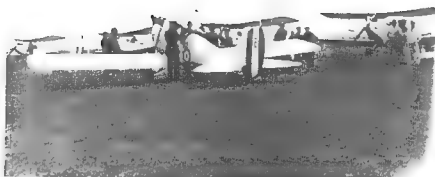
[صدق الله العظيم]



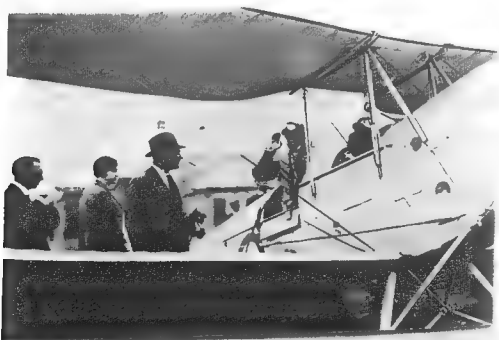
بعض نصور مصر الأوائل يتوسطهم الملازم طيار/ محمد عبد المنعم الميقاتي.



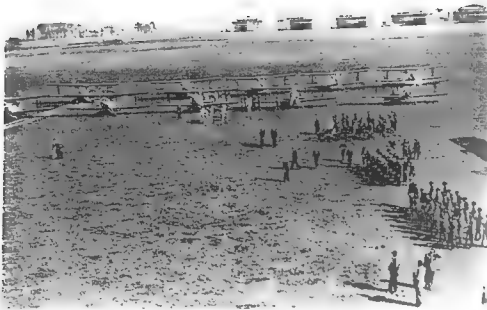
أولى طائرات سلاح الطيران من طراز «موث» في مطار هايتيلد قبل إقلاعها إلى مصر.



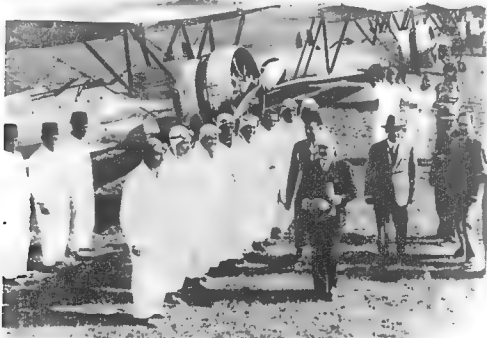
طائرات الـ «موث» في مطار «بيزا» بإيطاليا خلال رحلتها التاريخية إلى مصر في مايو ١٩٣٢.



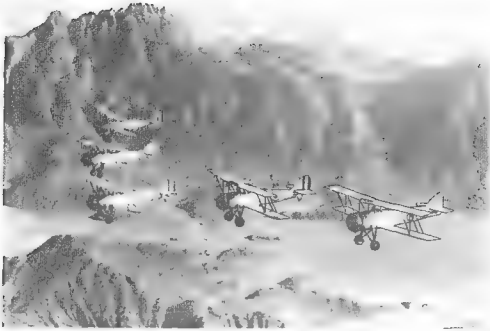
الملازم طيار/ محمد عبد المنعم الميقاتي يحيى بعض مودعيه في مطار بيزا بإيطاليا خلال الرحلة التاريخية الأولى لنسور مصر الأوائل عام ١٩٣٢.



ثاني طرازات الطائرات التي دخلت خدمة سلاح الطيران من طراز «أفرو» ٦٢٦ قبل إقلاع نسور مصر من إنجلترا في نوفمبر ١٩٢٢.



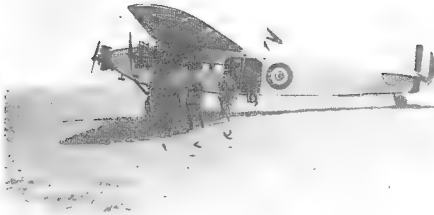
نصور مصر الأوائل قبل إقلاعهم بطائرات «الافرو» من إنجلترا في نوفمبر عام ١٩٢٢.



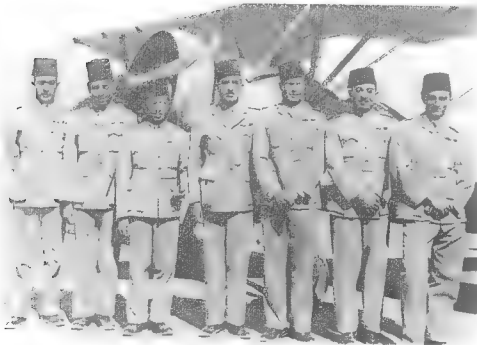
طائرات الـ «أفرو ٦٢٦» بعد وصولها إلى مصر خلال أحد طلعات التدريب.



رئيس الوزراء المصري محمد توفيق نسيم مع نسور مصر الأوائل عام ١٩٣٥.



«سبينكس» باشا مفتش عام الجيش المصري أثناء رحلة جوية إلى منتقباد بواسطة إحدى طائرات النقل من طراز «ويسكس».



بعض طياري مصر الأوائل يتوسطهم الملازم أول طيار/ محمد عبد الحميد الدغيدى وعلى يمينه الملازم أول طيار/ عبد المنعم أحمد وعلى يساره الملازمين أوائل طيارين/ أحمد تاجي وعبد المنعم الميقاتى وعبد الحليم خليفة.



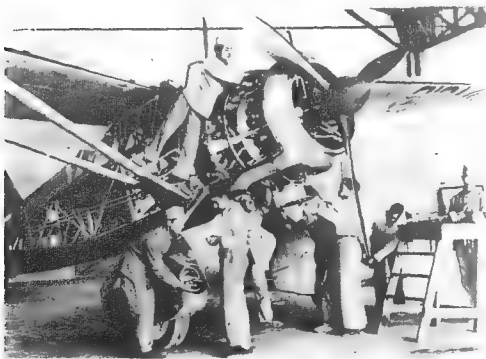
رئيس الوزراء محمد محمود وعلى يساره الدكتور أحمد ماهر وزير المالية أثناء مشاهدة أحد العروض الجوية أثناء حفل التخرج من مدرسة الطيران عام ١٩٣٨.



الواء على اسلام (نول قائد سلاح الطيران مصر) أثناء زيارته للسرب الأول المجهز بطائرات لايسنر عام ١٩٣٩.



بعض طياري «الوفاكس» أثناء التلقين قبل الطيران أثناء الحرب العالمية الثانية.



بعض الفنيين أثناء عملهم في صيانة طائرات الـ «لايسنر» خلال الحرب العالمية الثانية.



بعض طياري السرب الأول المجهز بطائرات «لايسندر» في أرض هبوط القصاية عام ١٩٤٠.



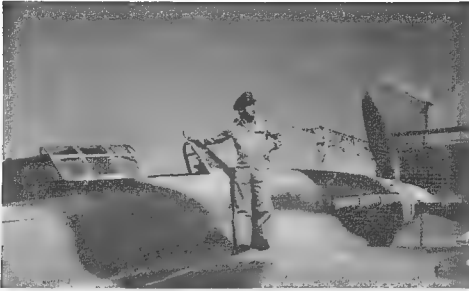
بعض الفنيين يقومون بتسليح طائرة لايسندر بالقتال خلال الحرب العالمية الثانية.



رئيس الوزراء اسماعيل صدقي في حفل الافتتاح نادى الطيران عام ٤٦ وسط نخبة من طيارى السلاح
الجوى الملكى يتوسطهم قائد الفرقة الجوية عبد المنعم الميقاتى.



مجموعة من الطيارين والفنيين بالسرب الثاني قتال مع إحدى طائرات «سبيغير» المجهز بها ذلك
السرب عام ١٩٤٧.



الملازم طيار طاهر زكى على طائرته من طراز «سيفير» عام ١٩٤٧.



اللواء المرواى قائد القوات المصرية بـ فلسطين عام ٤٨ يتحدث إلى قائد الجناح محمود صبرى الميجر قائد القوة الجوية التكتيكية بالميدان.



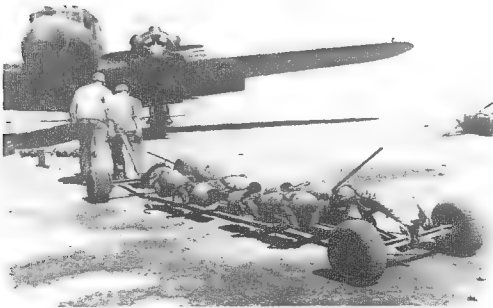
بعض طياري القوة الجوية التكتيكية وضباط الجيش المصري في أحد المستعمرات الاسرائيلية بعد سقوطها في أيدي القوات المصرية عام ١٩٤٨.



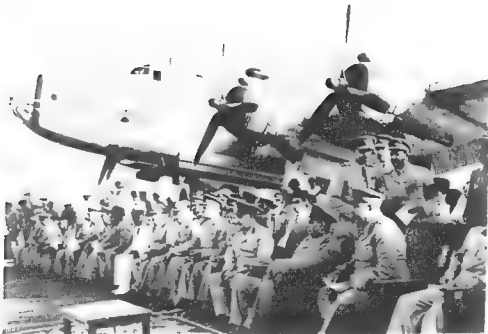
قائد الجناح محمد نبيه حشاد (أحد ضباط هيئة المستشارين المصريين) مع الملك عبد الله في قاعدة المفرق في ٢٢ يونيو عام ١٩٤٨.



قائد السرب عبد الحميد أبو زيد (أحد أبطال حرب ١٩٤٨) يتوسط بعض زملائه في مطار العريش عام ١٩٤٨، ويظهر خلفه من اليمين الملازم أول طيار جلال زيد ثم قائد السرب حسين رشدي وطبيب المطار ففائد السرب صلاح العطيبي وأحد الأصدقاء.



الفنيين المصريين يقومون بجر القنابل لتسليح إحدى طائرات النقل التي جهزت لقذف القنابل عام ١٩٤٨.



الفريق محمد حيدر وسط لفياف من ضباط الجيش أسفل القاذفات من طراز «هاليفاكس» في حفل تخرج دفعة من الطيارين المصريين عام ١٩٤٩.



تشكيل من قاذفات «لانسستر» أثناء طيرانها فوق نيل القاهرة عام ١٩٥٠.



تشكيل أولى طائرات السلاح الجوي الملكي للدفاع من طراز هافلينبره أثناء طيرانها فوق القاهرة عام

١٩٥١



تشكيل من طائرات البفورة تمشي الطائرات القتالية في سلاح الطيران الملكي المصري أثناء طيارتها
لبن القنطر العريقة عام ١٩٥١.

بسم الله الرحمن الرحيم

**الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا
لننتدي لولا أن هدانا الله**

صدق الله العظيم

رقم الإيداع

١٩٩٣/٢٣٧٠

هذا الكتاب

يتناول الجزء الأول من هذا الكتاب - الذى بين يدي القارئ الآن - نشأة وتطور القوة الجوية المصرية والإسرائيلية، والتأثيرات السياسية المتبادلة على تطور كل منهما خلال ثلاثة عقود تمثل إحدى مراحل التطور السياسى المصرى والإسرائيلى خلال هذا القرن.

حيث يغطى هذا الجزء، الدور الذى لعبته السياسة المصرية والإسرائيلية فى تأسيس وتطوير القوة الجوية للطرفين حتى دخولهما عصر النفاثات، وتأثير السياسة البريطانية والأمريكية على الجهود المصرية الإسرائيلية فى هذا الشأن. كما يوضح هذا الكتاب الدور الذى لعبته القوة الجوية المصرية خلال الحرب العالمية الثانية، وانعكاسات الجولة العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ على تطور واستخدام القوة الجوية للطرفين خلال تلك الحرب والسنوات التى تلتها حتى قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢.

وعلى ذلك.. فإن هذا الكتاب يعتبر مرجعا بالغ الأهمية سواء للقارئ العربى، أو للباحثين المتخصصين، لأنها تصحح كثيرا من المفاهيم الخاطئة وترد على المغالطات الإسرائيلية والعربية الشائعة.

وعلى الله قصد السبيل

الناشر

ISBN: 977 - 5201 - 27-6

ACADEMIC BOOKSHOP

